



الجمهورية العربية المتحدة

مَجْلَدُ النَّقَضِ

المكتب الفني

مَجْمُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجنائية
ومن الدائرة الجنائية

السنة العشرون

العدد الثالث : من أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٦٩

القاهرة

مطبعة دار القضاء العالي

١٩٧٠

الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية نقابات

١ - في النقابات

جلسة ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفي ، وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم أحمد
الديواني ، ومحمد السيد الرفاعي ، ومصطفى الأسبوطي ، ومحمد ماهر محمد .

(٢)

الطعن رقم ٢ لسنة ٣٩ القضائية

(أ ، ب ، ج) نقابات . محاماه . " شروط القيد بمجدول المحاماة " .
" الأهلية اللازمة للقيد بمجدول المحاماة " . رد اعتبار .
" آثاره " .

(أ) رد الاعتبار وإن كان يحو حكم الادانة بالنسبة للمستقبل ويذيل
ما يترتب عليه من إنعدام الأهلية والحرمان من الحقوق ، إلا أنه
لا يحو الجريمة ذاتها لأنها واقع لا يخفى .

صحة رفض طلب القيد بمجدول المحاماة ، رغم رد اعتبار طالب القيد
إليه . أساس ذلك ؟

(ب) مجرد رد اعتبار طالب القيد بمجدول المحاماة إليه . لا يكسبه
حقاً في القيد .

(ج) حيازة طالب القيد بمجدول المحاماة للاحترام الواجب لمهنة المحاماة ،
شروط القيد بمجدول المحاماة . ثبوت تخلف هذا الشرط بحكم .
غير لازم .

رفض قيد الطاعن بمجدول المحاماة لسبق الحكم عليه في جناية إختلاس
أموال أميرية . دخوله في السلطة التقديرية للجنة القيد .

۱ - لئن كان الحكم برد الاعتبار يترتب عليه عملا بنص المادة ۵۵ من قانون الإجراءات الجنائية محو الحكم القاضي بالإدانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من إنعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية إلا أنه لا يمكن أن يترتب عليه محو الجريمة في ذاتها لأن ما حدث بالفعل قد أضحى من الواقع ، والواقع لا يحى ، ولئن أمكن أن تزول آثاره فعلا أو قانونا ، فإن معانيه ودلالاته قد تبقى لتنبئ عنه ، والأمر في ذلك بالنظر إلى قانون المحاماة تقديرى يرجع فيه إلى الهيئة التى تفصل فى طلبات القيد متى كان تقديرها سائغا .

۲ - إن رد الاعتبار لا يكسب طالب القيد بجدول المحاماة حقا خالصا فى القيد .

۳ - استوجب قانون المحاماة فيمن يقيد إسمه بالجدول أن يكون حسن السمعة ، حائزا بوجه عام على ما يؤهله للاحترام الواجب للمهنة ، وهى مهنة ذات طابع خاص . وإذا كان ما تقدم ، وكان لا يلزم لتخلف هذا الشرط أن يثبت عدم الأهلية بحكم ، فإن لجنة قبول القيد بجدول المحاماة إذ رفضت قيد الطاعن استنادا إلى ما تبينته من ماضيه المتمثل فى سبق الحكم عليه فى جناية إختلاس أموال أميرية ، تكون قد استعملت سلطاتها فى التقدير بما يسوغه .

الوقائع

تتحصل وقائع هذا الطعن فى أن الطاعن حصل على إيسانس فى القانون عام سنة ۱۹۶۸ جامعة القاهرة . وبتاريخ ۹ أكتوبر سنة ۱۹۶۸ تقدم إلى لجنة قبول المحامين بمحكمة إستئناف القاهرة يطلب قيده محاميا بجدول المحامين تحت التمرين . وبتاريخ ۱۹ ديسمبر سنة ۱۹۶۸ قررت اللجنة المذكورة غيايبا رفض طلبه . فعارض . وقضى فى معارضته بتاريخ ۱۰ فبراير سنة ۱۹۶۹ برفض المعارضة . وبتاريخ ۶ من أبريل سنة ۱۹۶۹ طعن فى هذا القرار أمام محكمة النقض . . . الخ

المحكمة

حيث إن الطاعن ينمى على القرار المطعون فيه أنه أخطأ في القانون إذ انتهى إلى تأييد القرار القاضى برفض طلب قيده بجدول المحامين إستنادا إلى سبق الحكم عليه بالعقوبة في جنائية إختلاس متخذاً من ذلك دليلاً على أنه ليس أهلاً للاحترام الواجب للمهنة رغم الحكم القاضى برد إعتباره إليه، ووجه الخطأ في ذلك أن رد الإعتبار يترتب عليه محو الحكم الصادر بالإدانة بالنسبة إلى المستقبل وزوال آثاره من إنعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية، فيحق للطاعن بناء على ذلك — وخلافاً لما ذهب إليه القرار — أن يباشر حقوقه العامة ومنها منازلة المهن التى ينظم الشارع الإشتغال بها كالطب والمحاماة، هذا إلى أن الحكم برد الاعتبار قد بنى على تحقيقات أجرتها النيابة وعلى شهادات قدمها الطالب أثبتت أنه محمود السيرة وأهل للاستجابة لطلبه، لكن اللجنة أغفلت حجية هذا الحكم وخالفت مدلول البيانات التى بنى عليها والتى تخالف ما انتهى إليه القرار .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على القرار المطعون فيه أنه بعد أن أوضح أن الطاعن حكم عليه فى القضية رقم ٤٧٤٤ سنة ١٩٥٩ جنائيات الخليفة بتاريخ ١٢/٥/١٩٦٠ بالسجن ثلاث سنوات وبتغريمه خمسمائة جنيه وعزله من وظيفته لإرتكابه جنائية إختلاس أموال أميرية وبعد أن أشار القرار إلى أن الطاعن قد رد إعتباره عن هذا الحكم قال ” ولما كان من الشروط التى يتطلبها القانون فيمن يقيد بجدول المحامين (مادة ٥١ فقرة رابعا) أن يكون محمود السيرة، حسن السمعة، أهلاً للاحترام الواجب للمهنة وألا يكون قد صدرت ضده أحكام جنائية أو تأديبية أو إعتزل وظيفته أو مهنته أو إنقطعت صلته بها لأسباب ماسة بالشرف أو الأمانة، أو الأخلاق . ولما كانت مقارفة الطالب لجريمة الإختلاس تخل بالاحترام الواجب للمهنة والثقة التى يجب توافرها فيمن يعمل بمهنة المحاماة، ولا يغير من الأمر الحكم برد الاعتبار“ . وإنتهت اللجنة إلى رفض طلبه . لما كان ذلك، وكان الحكم برد الاعتبار وإن ترتب عليه عملاً بنص المادة ٥٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية محو الحكم القاضى بالإدانة

بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من إنعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية ، إلا أنه لا يمكن أن يترتب عليه محو الجريمة في ذاتها لأن ما حدث بالفعل قد أضحي من الواقع والواقع لا يحى على أنه وإن أمكن أن تزول آثاره فعلا أو قانونا فإن معانيه ودلالاته قد تبقى لتنبئ عنه ، والأمر في ذلك وبالنظر إلى قانون المحاماة تقديري يرجع فيه إلى الهيئة التي تفصل في طلبات القيد متى كان تقديرها سائغا . لما كان ما تقدم ، وكان رد الاعتبار بناء على ما سبق لا يكسب الطاعن حقا خالصا في القيد بجدول المحاماة وكان قانون المحاماة لم يدع كما فعلت بعض القوازين إلى إغفال هذا النظر، بل استوجب فيمن يقيد إسمه بالجدول أن يكون حسن السمعة، حائزا بوجه عام على ما يؤهله للاحترام الواجب للهيئة ، وهي مهنة ذات طابع خاص ، وكان لا يلزم لتخلف هذا الشرط أن يثبت عدم الأهلية بحكم . ولما كانت اللجنة عندما رفضت قيد الطاعن إستنادا إلى ما تبينته من ماضيه قد استعملت سلطاتها في التقدير، وكان تقديرها سائغا تقرها عليه هذه المحكمة وتأخذ به ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا وتأيد القرار المطعون فيه .

الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

ب - في المواد الجنائية

جلسة ٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين حسن مزام ، وسعد الدين عطيه ، وأنور أحمد خلف ، والدكتور
أحمد محمد إبراهيم .

(١٩٥)

الطعن رقم ٧٧٩ لسنة ٣٩ القضائية

(١) غش . جريمة . "أركانها" . إثبات . "إثبات بوجه عام" . "قرائن" .
قصده جنائي . "القصده المفترض" .

كفاية ارتكاب فعل الغش أو العلم به . لتحقيق جريمة الغش .
القرينة التي افترض بها الشارع العلم بالغش بالنسبة للشغلين بالتجارة . قابليتها
للتفى بطرق الإثبات كافة . عدم مساس هذه القرينة بالركن المعنوي في
جنحة الغش .

(ب) حكم . "تسببيه" . تسبب معيب . إثبات . "إثبات بوجه عام" .
دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . ما يوفره " . غش .

إدانة المتهم بقالة إنه المتبع للبن المغشوش وأن أعمال مركز حلب الأبقار تتم
تحت إشرافه المباشر وعلمه اليقيني . دون بيان مصدر ذلك . خطأ .
دفاع المتهم بنفى إشرافه على حلب الألبان المغشوشة وإن إشرافه على مركز تربية
الأبقار إشراف إداري لحسب . دفاع جوهري . وجوب تحقيقه أو الرد عليه
بما يفنده .

١ — إنه يتعين لإدانة المتهم في جريمة الغش المؤتممة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش أو أنه يعلم بالغش الذى وقع ، أما القرينة المنشأة بالتعديل المدخل بالقانونين الرقيمين ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والتي افترض بها الشارع العلم بالغش إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة فقد رفع بها عبء إثبات العلم عن كاهل النيابة العامة دون أن ينال من قابليتها لإثبات العكس وبغير اشتراط نوع من الأدلة لدحضها ودون أن يمس الركن المعنوى في جنحة الغش والذي يلزم توافره حتما للعقاب .

٢ — إذا كان الطاعن قد نفى علمه بالغش وقرر أنه لم يكن المشرف على حلب الأبقار المغشوشة وأن اشرافه على مركز تربية الأبقار هو اشراف إدارى فقط ، وحدد المشرف على حلب هذه الألبان وطلب في مذكرته التى قدمها إلى محكمة الموضوع ضم سجل المركز تحقيقا لدفاعه ، وذلك على ما يبين من المفردات المضمومة ، وكان الحكم قد قضى بإدانته تأسيسا على أن علمه بالغش ثابت من كونه المنتج للبن المغشوش ، وأن أعمال المركز تتم تحت اشرافه المباشر وعلمه اليقيني ، دون أن يبين المصدر الذى استقى منه تحديد اختصاص الطاعن ومدى اشرافه على أعمال المركز ، وهو ما ليس له أصل ثابت بالأوراق ، ودون أن يجيبه إلى طلب ضم سجل المركز تحقيقا لدفاعه ، وهو دفاع جوهري مؤثر في مصير الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة أن تخصصه لتقف على مبلغ صحته أو ترد عليه بما يبرر رفضه ، أما وهى لم تفعل ، فإن حكمها يكون مشوبا بالإخلال بحق الدفاع والقصور في التسييب .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة (الطاعن) وآخر . بأنهما في يوم ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٦٤ بدائرة مصر القديمة : (١) عرضا للبيع لبنا غير محتفظ بخواصه الطبيعية بأن أضيف إليه ما لا يقل عن ١٢ ٪ ماء . (٢) عرضا للبيع شيئا من أغذية الإنسان ” لبنا مغشوشا ” مع علمهما بذلك . وطلبت عقابهما بالمواد ٢

و ١٣ / ١ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٠ ، ٢ و ٧ و ٨ و ٩ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقوانين ٨٩ لسنة ١٩٤٨ و ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ و ٥٥٢ لسنة ١٩٥٥ . ومحكمة مصر القديمة الجزئية قضت حضوريا بالنسبة إلى المتهم الثاني وغيابيا بالنسبة إلى المتهم الأول عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى المتهم الثاني براءته وتغريم المتهم الأول مائة جنيه وألزمته بالمصاريف . عارض المحكوم عليه ، وفضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وبتأييد الحكم المعارض فيه بلا مصروفات جنائية . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم بالنسبة إلى المتهم الثاني كما استأنفه المتهم الأول . ومحكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للمتهم الأول إلى تغريم المتهم عشرين جنيها مع المصادرة وبالنسبة للمتهم الثاني برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف بلا مصروفات جنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه من جرمي عرضة للبيع لبنا غير محتفظ بخواصه الطبيعية بإضافة الماء إليه وعرضه للبيع لبنا مغشوشا مع علمه بذلك جاء مشوبا بالخطأ في القانون والقصور في التسبيب ذلك بأنه دفع التهمتين المسندتين إليه بأنه مدير لمركز تربية أبقار الفريزيان وله عليه الإشراف الإداري فقط وليست له صلة بعملية حلب الألبان إذ يقوم بها عمال مختصون تحت إشراف مهندسين زراعيين وأن الذي أشرف على حلب الألبان موضوع هاتين التهمتين هو المهندس محمد الرفاعي والملاحظ سليمان إبراهيم على ما هو ثابت من سجل المركز بتاريخ ٢٣/١٠/١٩٦٤ وطلب من المحكمة ضم هذا السجل تحقيقا لدفاعه ولكن الحكم المطعون فيه انتهى إلى أنه بصفته مديرا للمركز يعتبر عالما بالغش ومستولا عنه باعتباره بالعمالين ، كما لم تستجب المحكمة لطلب ضم السجل ولم ترد عليه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن النيابة العامة إتهمت الطاعن وآخر بأتهما: (١) عرضا للبيع لبنا غير محفوظ بخواصه الطبيعية بأن أضيف إليه ما لا يقل عن ١٢ ٪ ماء .

(٢) عرضا للبيع شيئا من أغذية الإنسان (لبنا مغشوشا) مع علمهما بذلك .

وقد دفع الطاعن التهمتين بأنه مدير لمركز تربية أبقار الفريزيان وله الإشراف الإدارى عليه فقط ، وصلته منقطعة عن عملية حلب الألبان التى يباشرها عمال مختصون بها تحت إشراف مهندسين زراعيين ، كما أن الألبان موضوع هاتين التهمتين أشرف على حلبها المهندس الزراعى محمد الرفاعى والملاحظ سليمان ابراهيم وطلب ضم السجلات المؤيدة لذلك ، وقد عرض حكم محكمة الدرجة الأولى الصادر فى المعارضة — والذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه — لدفاع الطاعن ورد عليه فى قوله ” يقول المعارض إنه لم يكن المشرف على حلب اللبن المورد للمستشفى يوم ٢٤/١٠/١٩٦٤ وإنما وقع على الأوراق بوصفه مديرا لمركز الفريزيان ليس إلا ، ومن ثم فهو لا يعلم شيئا عن الألبان المغشوشة ، والرد على ذلك أن عمل المتهم مديرا لمركز الفريزيان ، بأن ذلك المركز الذى لا يختص إلا بحلب الألبان وتوريدها للجهات المختلفة تجعل منه ذا صلة مباشرة بعمل المركز وبيده وبعلمه يتم نشاط المركز فهو منصب يختلف عن منصب مدير المصلحة أو الوزير حتى يمكن أن يقال أن إشرافه إداريا فقط أو إنه يوقع على أوراق بحكم منصبه فالصحيح هنا أنه إنما يوقع على أعمال محددة تحت إشرافه المباشر وعلمه اليقين بما تضمنته . . . ولما كان علم المتهم بالغش ثابتا فى حقه من كونه هو المنتج للبن المغشوش فإن ما ينجمه المتهم فى هذا الخصوص يكون غير سديد“ . لما كان ذلك ، وكان يتعين لإدانة المتهم فى جريمة الغش المؤتممة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش أو أنه يعلم بالغش الذى وقع ، أما القرينة المنشأة بالتعديل المدخل بالقانونين الرقمين ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والتى افترض بها الشارع العلم بالغش إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة فقد رفع بها عبء إثبات العلم عن كاهل النيابة العامة دون أن ينال من قابليتها لإثبات العكس وبغير اشتراط نوع من الأدلة لدحضها ودون أن يمس الركن المعنوى فى جنحة الغش والذي يلزم توافره حتما للعقاب ، وكان الطاعن قد نفى علمه بالغش وقرر أنه لم يكن المشرف على حلب الألبان وأن إشرافه على مركز تربية

الأبقار هو إشراف إدارى فقط وحدد المشرف على حلب هذه الألبان وطلب في مذكرته التى قدمها إلى محكمة الموضوع ضم سجل المركز تحقيقا لدفاعه وذلك دلى ما يبين من المفردات المضمومة ، وكان لكم قد قضى بإدانتته تأسيسا على أن علمه بالغش ثابت من كونه هو المنتج للابن المغشوش وأن أعمال المركز تتم تحت إشرافه المباشر وعلمه البقضى دون أن يبين المصدر الذى استقى منه تحديد اختصاص الطاعن ومدى إشرافه على أعمال المركز وهو ما ليس له أصل ثابت بالأوراق ودون أن يجيبه إلى طلب ضم سجل المركز تحقيقا لدفاعه وهو دفاع جوهري ومؤثر فى مصير الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة أن محصه لتقف على مبلغ صحته أو ترد عليه بما يبرر رفضه ، أما وهى لم تفعل ، فان حكمها يكون مشوبا بالإخلال بحق الدفاع والقصور فى التسييب . لما كان ذلك ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٦ من اكتوبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين عزام ، وسعد الدين عطيه ، وأنور أحمد خلف ، ومحمود
كامل عطيفه .

(١٩٦)

الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٣٩ القضائية :

(١ ، ب) حكم . ” تحريره ” . ” تسببيه ” . تسبیب غیر معيب ” .
استئناف . ” نظره والحكم فيه ” . اختصاص . ” الاختصاص
المحلى ” .

(١) تحرير الحكم الاستئنافي المؤيد للحكم الابتدائي لأسبابه على نموذج .
لا بطلان .

(ب) تحديد الاختصاص المحلى بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة أو يقيم
فيه المتهم أو يقبض عليه فيه . المادة ٢١٧ اجراءات .

(ج) دفع . ” الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه ” . ” الدفع بعدم جواز
نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ” . دفاع . ” الاخلال بحق الدفاع .
مالا يوفره ” . حكم . ” تسببيه ” . تسبیب غیر معيب ” . قوة الأمر
المقضى . حكم . ” حجتيه ” . إثبات . ” قوة الأمر المقضى ” .

شروط صحة الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه . اتحاد السبب والموضوع والأشخاص
في محاكمة نهائية سابقة . التفات الحكم عن الرد على دفع ظاهر البطلان بعيد عن
محجة الصواب . لا يعيبه .

(د) عقوبة . ” تطبيقها ” . حكم . ” تسببيه ” . تسبیب غیر معيب ” . محكمة
الموضوع . ” سلطتها في تقدير العقوبة ” .

عدم التزام المحكمة ببيان الأسباب التى دعته إلى توقيع العقوبة بالقدر الذى ارتأته .
ملة ذلك ؟

هـ) حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معيب" . إثبات . "إثبات بوجه عام" .
محكمة الموضوع .

تبين حقيقة الواقعة ورددتها إلى صورتها الصحيحة استخلاصا من الأدلة المطروحة .
موضوعي . مادام سائغا .

و، ز) إجراءات المحاكمة . تزوير . "الطعن بالتزوير" . حكم . "تسببيه .
تسبیب غیر معيب" . محكمة استئنافية . "الإجراءات أمامها" . دفاع .
"الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" .

ر) النعى على المحكمة بأنها لم تطلع على الشيك المطعون عليه بالتزوير . عدم جوازه .
مضى ثبت أن الشيك كان بداخل مطروف مفتوح ضمن أوراق الدعوى .

ز) القضاء بصحة الشيك المدعى تزويره وبتغريم مدعى تزويره خمسة وعشرين جنيا .
صحة هذا القضاء . المادة ٢٨٩ إجراءات .

١ — من المقرر أن تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه ، مادام
قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي المستأنف أخذا بأسبابه ، مما يجب معه اعتبار
هذه الأسباب صادرة من محكمة ثاني درجة .

٢ — يتعين الاختصاص المحلى بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة أو الذى
يقيم فيه المتهم أو الذى يقبض عليه فيه ، وفقا لما جرى به نص المادة ٢١٧
من قانون الإجراءات الجنائية ، ومن ثم فإن الحكم إذ رتب على ثبوت إقامة
الطاعن بدائرة مصر القديمة ، اختصاص محكمة جناح مصر القديمة بنظر الدعوى ،
فانه يكون قد أصاب صحيح القانون ، ويكون النعى عليه فى هذا الشأن غير سديد .

٣ — يشترط لصحة الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه فى المسائل الجنائية ، أن
يكون هناك حكم جنائى نهائى سبق صدوره فى محاكمة جنائية معينة . وإذا كان
ما تقدم ، وكان الطاعن لا يدعى أن محاكمة جنائية جرت له يتحد موضوعها وسببها
وأشخاصها مع الدعوى الحالية وصدر فيها حكم معين ، فانه لا يعيب الحكم المطعون
فيه إلتفاته عن الرد على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها —
الذى أبداه الطاعن — طالما أنه دفع ظاهر البطلان وبعيد عن محجة الصواب .

٤ — إن تقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون ، مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع وبغير أن تكون ملازمة ببيان الأسباب التي دعتها إلى توقيع العقوبة بالقدر الذي ارتأته .

٥ — من سلطة محكمة الموضوع أن تتبين حقيقة الواقعة وتردها إلى صورتها الصحيحة التي تستخلصها من جملة الأدلة المطروحة عليها ، متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج من الاقتضاء العقلي والمنطقي ، ولا شأن لمحكمة النقض فيما تستخلصه ما دام استخلاصها سائغا .

٦ — متى كان يبين من المفردات المضمومة تحقيقا للطعن ، أن الشيك موضوع الدعوى مودع بها وفي مظهر مفتوح بعد أن أثبتت محكمة أول درجة إطلاعها عليه ، وقد كان باعتباره من أوراق الدعوى معروضا على بساط البحث والمناقشة في حضور الخصوم بالجلسة أمام محكمة ثاني درجة ، فإن النعى على محكمة ثاني درجة بأنها لم تطلع على الشيك المطعون عليه بالتزوير للتأكد من قيامه بين أوراق الدعوى ، يكون غير سديد .

٧ — إذا كان الثابت من مطالعة أوراق الدعوى أن الطاعن قرر في قلم كتاب محكمة أول درجة بالطعن بالتزوير في الشيك موضوع الدعوى ، وقدم شواهد التزوير ، وقد أحالت المحكمة الأوراق إلى النيابة العامة وأوقفت السير في الدعوى الأصلية إلى حين الفصل في التزوير ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بصحة الشيك وبتغريم الطاعن مدعى التزوير خمسة وعشرين جنيها لصالح الخزانة إعمالا لحكم المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم أول مارس سنة ١٩٦٣ بدائرة قسم مصر القديمة محافظة القاهرة: أعطى المدعى بالحق المدني بسوء نية شيكا بمبلغ ٩٥ ج على حسابه على البنك العربي المصري لا يقابله رصيد

قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات . وادعى المحبني عليه مدنيا بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة مصر القديمة الجزئية طعن المتهم على الشيك بالتزوير ، ثم قضت فيها بحضور يا عملا بمادة الإتهام (أولا) في موضوع دعوى التزوير الفرعية المقامة من المتهم برفضها مع تغريمه خمسة وعشرين جنيها لصالح الخزانة وألزمته مصروفات هذه الدعوى وبصحة الشيك المطعون عليه بالتزوير (ثانيا) في الدعوى الأصلية بحبس المتهم ثمانية عشر شهرا مع الشغل وكفالة ٥٠ ج اوقف تنفيذ عقوبة الحبس وتغريمه خمسين جنيها بغير مصروفات جنائية (ثالثا) في الدعوى المدنية بالزام المتهم بأن يدفع للمدعى مبلغا قدره قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصروفات وألف قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، ومحكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت بحضور يا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة الجنائية لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم وألزمت المتهم المصروفات المدنية الاستئنافية بلا مصروفات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو بطلان الحكم المطعون فيه لتعديله على نموذج مطبوع مما يعد معه خلوا من الأسباب .

وحيث إن هذا الوجه مردود بما هو مقرر من أن تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه مادام قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي المستأنف أخذا بأسبابه مما يجب معه إعتبار هذه الأسباب صادرة من محكمة ثاني درجة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها والتي أخذت بها المحكمة الاستئنافية ، فإن ما يثيره الطاعن من قالة خلوا الحكم المطعون فيه من الأسباب يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى باقى أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرىمة إعطاء شيك بدون رصيد ، قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور فى التسبب وإخلال بحق الدفاع ذلك بأن الطاعن أثار فى دفاعه المكتوب دفعا بعدم إختصاص محكمة أول درجة محليا بنظر الدعوى وآخر بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها ، فرد الحكم على الدفع الأول بما لا يتفق وصحيح القانون وأغفل الرد على الدفع الثانى كما لم يرد على دفاع الطاعن فى شأن عدم إستيفاء الشيك موضوع الدعوى مقوماته القانونية ولم تطاع محكمة ثانى درجة على هذا الشيك وهو المطعون فيه بالتزوير للتأكد من قيامه بين أوراق الدعوى وقضت بمعاقبة الطاعن بالحبس والغرامة معامع أن النص قد أجاز الخيار بين هاتين العقوبتين ، فضلا عن قضائها فى دعوى التزوير بصحة الشيك مطرحة خبرة أهل الفن ، وبتغريم الطاعن خمسة وعشرين جنيتها لصالح الخزانة بالرغم من أن النيابة العامة هى التى أقامت تلك الدعوى وأخيرا فقد أخطأ الحكم فهم الواقعة وحصلها على وجه خاطئ ، وذلك كله مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الإبتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى وساق مؤدى الأدلة التى أقام عليها قضاءه ، عرض للدفع بعدم إختصاص المحكمة محليا بنظر الدعوى وخاص إلى إختصاصها بنظرها تأميسا على أنها المحكمة التى يقيم المتهم بدائرتها . ولما كان الإختصاص يتعين بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة أو الذى يقيم فيه المتهم أو الذى يقبض عليه فيه وفقا لما جرى به نص المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن الحكم إذ رتب على ثبوت إقامة الطاعن بدائرة مصر القديمة إختصاص محكمة جنح مصر القديمة بنظر الدعوى يكون قد أصاب صحيح القانون ويضحي النعى عليه فى هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان يشترط لصحة الدفع بقوة الشئ المحكوم فيه فى المسائل الجنائية أن يكون هناك حكم جنائى نهائى سبق صدوره فى محاكمة جنائية معينة ، وكان الطاعن لا يدعى أن محاكمة جنائية جرت له يتخذ موضوعها وسببها وأشخاصها مع الدعوى الحالية وصادر فيها حكم معين ، فبانه لا يعيب الحكم المطعون فيه التفاته عن الرد على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها — الذى أبداه الطاعن — طالما أنه دفع ظاهر البطلان وبعيد عن محجة الصواب . لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات المضمومة تحقيقا للطعن

أن الشيك موضوع الدعوى مودع بها وفي مظلوف مفتوح بعد أن أثبتت محكمة أول درجة إطلاعها عليه وقد كان - باعتباره من أوراق الدعوى - معروضا على بساط البحث والمناقشة وفي حضور الخصوم بالجلسة أمام محكمة ثاني درجة ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد - لأسبابه بالحكم المطعون فيه - قد انتهى في منطق سليم إلى أن هذا الشيك يحمل تاريخا واحدا وقد استوفى المقومات التي تجعل منه أداة وفاء طبقا للقانون وقد سلمه الطاعن إلى المطعون ضده (المدعى بالحق المدني) بحالته بعد أن قام بطمس التاريخ الذي وضعه تحت توقيعه عليه تمهيدا للطعن عليه إذا ما تمسك به المطعون ضده الذي لم يكن في مقدوره أو في مقدور أي أحد سواه ملاحظة ذلك مما ينبغي عن أن الطاعن لم يكن ينوى الوفاء بقيمة الشيك ولا إيداع ما يعادل الوفاء بقيمته لدى البنك ، فإن هذا الذي انتهى إليه الحكم يكون من قبيل فهم الواقع في الدعوى مما يدخل في نطاق سلطة محكمة الموضوع التي لها أن تبين حقيقة الواقعة وتردها إلى صورتها الصحيحة التي تستخلصها من جملة الأدلة المطروحة عليها متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الإقتضاء العقلي والمنطقي ولا شأن لمحكمة النقض فيما تستخلصها مادام استخلاصها سائغا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع وبغير أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي دعته إلى توقيع العقوبة بالقدر الذي ارتأته ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مطالعة أوراق الدعوى أن الطاعن قرر - في قلم كتاب محكمة أول درجة - بالطعن بالتزوير في الشيك موضوع الدعوى وقدم شواهد التزوير ، وقد أحالت المحكمة الأوراق إلى النيابة العامة وأوقفت السير في الدعوى الأصلية إلى حين الفصل في التزوير ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بصحة الشيك وبتغريم الطاعن "مدعى التزوير" خمسة وعشرين جنبا لصالح الخزانة إعمالا لحكم المادة ٢٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرمة إعطاء الشيك بدون رصيد التي دان الطاعن بها وأقام عليها في حقه أدلة مستمدة من أقوال الشهود وهي أدلة سائغة تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا ما

جلسة ٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفنى ، وعضوية السادة المستشارين :
إبراهيم أحمد الديوانى ، محمد السيد الرفاعى ، وطه الصديق دقانة ، ومصطفى محمود
سيوطى .

(١٩٧)

الطعن رقم ٧٨٢ لسنة ٣٩ القضائية

(١، ب، ج) سب وقذف . نقض . " حالات الطعن . الخطأ
في تطبيق القانون " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير
توافر أركان الجريمة " . أسباب الإباحة . " استعمال حق
مقرر بمقتضى القانون " .

(١) المراد بالسب في أصل اللغة وفي اصطلاح القانون ؟

(ب) المرجع في تعريف حقيقة ألفاظ السب أو القذف هو بما يطمئن إليه
القاضى في تحصيله لفهم الواقع في الدعوى . حد ذلك : أن
لا يخطئ في التطبيق القانونى على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم
أو يمسح دلالة الألفاظ بما يحيلها عن معناها . مثال .

(ج) حكم المسادة ٣٠٩ عقوبات . تطبيق لمبدأ عام هو حرية الدفاع
بالقدر الذى يستلزمه . سرىانه على العبارات التى تصدر سواء
أمام المحاكم أو سلطات التحقيق أو في محاضر الشرطة .

١ — المراد بالسب في أصل اللغة الشتم سواء باطلاق اللفظ الصريح الدال
عليه أو باستعمال المعارض التى تومىء إليه ، وهو المعنى الملحوظ في اصطلاح
القانون الذى اعتبر السب كل إلصاق لعيب أو تعبير يحط من قدر الشخص نفسه
أو يخذش سمعته لدى غيره .

٢ - من المقرر أن المرجع في تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف هو بما يطمئن إليه القاضي في تحصيله لفهم الواقع في الدعوى ، إلا أن حد ذلك أن لا يخطئ في التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم أو يمسح دلالة الألفاظ بما يحيلها عن معناها ، إذ أن تحرى مطابقة الألفاظ للمعنى الذي استخلصه الحكم وتسميتها باسمها المعين في القانون سباً أو قذفاً أو عيباً أو إهانة أو غير ذلك هو من التكييف القانوني الذي يخضع لرقابة محكمة النقض ، كما أنها هي الجهة التي تهيمن على الاستخلاص المنطقي الذي يتأدى إليه الحكم من مقدماته المسامة . ولما كان يبين أن لفظ " إخرس " الذي وجهه الطاعن إلى المطعون ضده في تحقيق الشرطة لا يعدو أن يكون كفالة عن غلوائه في اتهامه هو بما يجرح كرامته ويصمه في اعتباره ، يدل على ذلك معنى اللفظ ومنحاه . والمساق الطبيعي الذي ورد فيه . ومن ثم فإن الحكم إذا اعتبر ما تلفظ به الطاعن سباً يكون قد مسح دلالة اللفظ كما أورده فضلاً عن خطئه في التكييف القانوني .

٣ - جرى قضاء محكمة النقض على أن حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ليس لإتطبيقاً لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه ، فيستوى أن تصدر العبارات أمام المحاكم أو أمام سلطات التحقيق أو في محاضر الشرطة ، ذلك بأن هذا الحق أشد ما يكون ارتباطاً بالضرورة الداعية إليه . وما فاه به الطاعن من طلب السكوت من جانب المطعون ضده أدنى وسائل الدفاع عن نفسه في مقام اتهامه أمام الشرطة باغتصاب أثاث زوجته ورديه بأنه يريد أن يعيش من مالها .

الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة مصر القديمة الجزئية ضد الطاعن متهما إياه بأنه بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩٦٧ أثناء تحقيق الشكوى رقم ٥٣٦ سنة ١٩٦٧ إداري مصر القديمة بنقطة شرطة المنيل تعدى عليه الطاعن بالسب بأن قال له (إخرس) وطلب عقابه بالمادة ٣٠٦ من

قانون العقوبات وإلزامه أن يدفع له مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت — والمحكمة المذكورة قضت غيابيا عملا بالمادتين ١٧١ و ٣٠٦ من قانون العقوبات بتغريم المتهم عشرة جنهات مع إلزامه أن يدفع إلى المدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية ونحوها قرش مقابل أنعاب المحاماة . فعارض ، وقضى في معارضته عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بقبولها شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المعارض فيه وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة المقضى بها ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهم المصروفات المدنية الاستئنافية . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بتهمة السب ، قد شابه الخطأ في القانون ، ذلك بأنه اعتبر إلزامه المطعون ضده الصحت بقوله ” إنحرس “ سب مع أن هذا اللفظ لا يقصد به المساس بشرف المجنى عليه أو اعتباره بل طلب الكف عن الاسترسال في الكلام ولم يسقه الطاعن إلا ذردا للمجنى عليه عن الإستمرار في إهانته أثناء مشولهما أمام مأمور الضبط في مقر الشرطة ، ومن ثم فإن الحكم يكون معيبا بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مدونات الحكم الابتدائي المأخوذ بأصابه أن الطاعن زوج الحفيدة المطعون ضده — المدعى بالحقوق المدنية — الذى شكاه فى الشرطة بدعوى إغتصابه لأثاث زوجته وملابسها ، وأن الطاعن قال له ” إنحرس “ ردا على ما رماه به من أنه يريد أن يعيش من مال زوجته . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠٦ من قانون العقوبات التى دين الطاعن بمقتضاها قد نصت على أن ” كل سب لا يشتمل على إسناد واقعة معينة بل يتضمن بأى وجه من الوجوه خدشا للشرف أو الاعتبار يعاقب فى الأحوال المبينة بالمادة ١٧١ بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين “ .

والمراد بالسب في أصل اللغة الشتم سواء باطلاق اللفظ الصريح الدال عليه أو باستعمال المعارض التي تسمى إليه ، وهو المعنى الملحوظ في اصطلاح القانون الذي اعتبر السب كل إلصاق لعيب أو تعبير يحط من قدر الشخص عند نفسه أو يخذش سمعته لدى غيره . وإذا كان من المقرر أن المرجع في تعريف حقيقة ألفاظ السب أو القذف هو بما يطمئن إليه القاضي في تحصيله لفهم الواقع في الدعوى ، إلا أن حد ذلك أن لا يخطيء في التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم أو يمسح دلالة الألفاظ بما يجعلها عن معناها ، إذ أن تحرى مطابقة الألفاظ للمعنى الذي استخلصه الحكم وتسميتها باسمها المعين في القانون سبا أو قذفا أو عيبا أو إهانة أو غير ذلك هو من التكييف القانوني الذي يخضع لرقابة محكمة النقض كما أنها هي الجهة التي تهيمن على الاستخلاص المنطقي الذي يتأدى إليه الحكم من مقدماته المسلمة . ولما كان يبين أن لفظ "إحرس" الذي وجهه الطاعن إلى المظنون ضده في تحقيق الشرطة لا يعدو أن يكون كفالته عن غلوائه في إتهامه هو بما يجرح كرامته ، ويصمه في اعتباره ، يدل على ذلك معنى اللفظ ومنعاه والمساق الطبيعي الذي ورد فيه . ومن ثم فإن الحكم إذ اعتبر ما تلفظ به الطاعن سبا يكون قد مسح دلالة اللفظ كما أورده ، فضلا عن خطئه في التكييف القانوني . ومن جهة أخرى فإن قضاء هذه المحكمة — محكمة النقض — قد جرى على أن حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ليس إلا تطبيقا لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه ، فيستوى أن تصدر العبارات أمام المحاكم أو أمام سلطات التحقيق أو في محاضر الشرطة ، ذلك بأن هذا الحق أشد ما يكون ارتباطا بالضرورة الداعية إليه . وما فاه به الطاعن من طلب السكوت أدنى وسائل الدفاع عن نفسه في مقام اتهامه أمام الشرطة باغتصاب أثاث زوجته ورميه بأنه يريد أن يعيش من مالها . ومن ثم فإن ما وقع منه لا جريمة فيه ولا عقاب عليه ، مما يضمن معه نقض الحكم وبراءته مما نسب إليه ورفض الدعوى المدنية المرفوعة عليه .

جلسة ٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفني ، وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم أحمد الديواني ، ومحمد السيد الرفاعي ، وطه الصديق دنانة ، ومصطفى محمود الأسبوطي .

(١٩٨)

الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٣٩ القضائية

(١، ب) نيابة عامة. "الحامى العام الأول". مستشار الإحالة . أمر بالأوجه .
 "حق الحامى العام الأول فى الطعن فيه بالنقض" . نقض .
 "الصفة فى الطعن" . "تقرير الطعن" . توقيعه . أسباب الطعن :
 توقيعهما " . طعن . "الصفة فى الطعن" . "قبول الطعن" .

(١) حق الحامى العام الأول عند غياب النائب العام أو خلو منصبه أو قيام مانع لديه ، فى التقرير بالطعن بالنقض فى الأمر بأن لا وجه الصادر من مستشار الإحالة وتوقيع أسبابه . فيما عدا الحالات الثلاث المتقدمة ، لا يباشر حق الطعن أو التوقيع على أسبابه إلا بتوكيل خاص من النائب العام . مباشرة توقيع الأسباب فى غير تلك الحالات . عدم قبول الطعن شكلا لرفعه من غير ذى صفة .

(ب) تقرير الطعن . هو مناط اتصال المحكمة بالطعن . تقرير الأسباب . شرط لقبول الطعن . عدم قيام أى من الاجراءين مقام الآخر .

١ - إن مؤدى نص المادتين ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية و ٢٨ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية أن الحامى العام الأول لا يملك التقرير بالطعن بالنقض فى الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية الصادر من مستشار الإحالة أو التوقيع على أسباب الطعن إلا فى حالة

غياب النائب العام أو خلو منصبه أو قيام مانع لديه ، وفيما عدا هذه الحالات الثلاث فإنه لا يباشر حق الطعن أو التوقيع على الأسباب إلا بتوكيل خاص من النائب العام ، وإذ كان ما تقدم وكانت النيابة العامة لم تقدم ما يدل على أن النائب العام قد قام لديه سبب من الأسباب الثلاثة المشار ذكرها حتى يمكن أن يقوم ذلك سنداً كاشفاً عن أن توقيع المحامي العام الأول على أسباب الطعن إنما جرى بوصفه قائماً بأعمال النائب العام ، وكان الثابت من مذكرة أسباب الطعن أن الموقع عليه هو المحامي العام الأول ، فإن تقرير أسباب الطعن يكون قد صدر من غير ذي صفة (*) .

٢ — التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به ، وتقرير الأسباب التي بنى عليها الطعن هو شرط لقبول الطعن ، فهما يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه ، وإذ كان ذلك وكان الثابت أن تقرير الأسباب قد صدر من غير ذي صفة ، فإنه يتمين القضاء بعدم قبول الطعن شكلاً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم في يوم ١٣ يونيه سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم باب شرق محافظة الإسكندرية إشتروا مع آخرين مجهولين في تجمع مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص الغرض منه ارتكاب جرائم الإعتداء على الأشخاص والأموال حالة كونهم يحملون أسلحة وأدوات من شأنها إحداث الموت بأن تجمعوا حاملين الأسلحة النارية والسكاكين والعصى وقصدوا إلى مقهى عبد الحميد أحمد دراز لإتلافه والإعتداء على من به فوقعت منهم بقصد تنفيذ الغرض من التجمع مع العلم به الجرائم الآتية : ١ — شرعوا في قتل عبد الحميد أحمد دراز عمداً بأن إتهالوا عليه طعناً بسكين في البطن وأجزاء أخرى من الجسم قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا إصابته الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب

(*) نفس المبدأ مقرر بالطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٨ القضائية جلسة ١٠ من مارس

سنة ١٩٦٩ السنة ٢٥ العدد الأول ص ٢١٦ .

أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو تدارك المجنى عليه بالعلاج —
 ٢ — ضربوا عمداً محمد أحمد دراز فأحدثوا إصابته الموصوفة بالتقرير الطبي
 والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوماً . ٣ — وهم عصبة أتلغوا
 بالقوة الإجبارية محتويات المقهى المملوك لعبد الحميد أحمد دراز بأن إقتحموه
 عنوة وهشموا بابه بواسطة العصي وغيرها فأحدثوا به آثار التلف الموصوفة
 بالمحضر . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم
 بعقوبة الجناية والجنحة المنصوص عليها بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤ و ١/٢٣٤ و ٢٤٢ و ٣٣٦
 من قانون العقوبات والمادتين ٢ و ٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن
 التجمهر ، فقرر بالأوجه لإقامة الدعوى بالنسبة لجميع المتهمين . فطعنت النيابة
 العامة في هذا الأمر بطريق النقض . وقدم المحامي العام الأول تقريراً بالأسباب
 موقفاً عليه منه .

المحكمة

من حيث إن السيد رئيس نيابة شرق الاسكندرية طعن بطريق النقض
 في ٦ من يولية سنة ١٩٦٨ في الأمر بأن لاوجه الصادر من السيد مستشار
 الإحالة بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٩ في الجناية رقم ٥٠٨٨ سنة ١٩٦٤ شرق اسكندرية
 بتقرير في قلم الكتاب بتفويض من السيد النائب العام وأودعت أسباب الطعن
 في الرابع من يولية سنة ١٩٦٨ موقفاً عليها من السيد المحامي العام الأول .

وحيث إن المادة ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن "للنائب
 العام وللدعي بالحقوق المدنية الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من
 مستشار الإحالة بأن لاوجه لإقامة الدعوى" وتنص المادة ٢٨ من القانون
 رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية على أن "يكون لدى المحاكم نائب
 عام يعاونه محام عام أول وعدد كاف من المحامين العامين ورؤساء النيابة ووكلائها
 ومساعدوها ومعاونيها — وفي حالة غياب النائب العام أو خلو منصبه أو قيام
 مانع لديه يحل محله المحامي العام الأول وتكون له جميع اختصاصاته
 أياً كانت" — ومؤدى نص هاتين المادتين أن المحامي العام الأول لا يملك
 التقرير بالطعن بالنقض في الأمر بأن لاوجه لإقامة الدعوى الجنائية الصادر

من مستشار الإحالة أو التوقيع على أسباب الطعن إلا في حالة غياب النائب العام أو خلو منصبه أو قيام مانع لديه — وفيما عدا هذه الحالات الثلاث فإنه لا يباشر حق الطعن أو التوقيع على الأسباب إلا بتوكيل خاص من النائب العام . وإذا كان ما تقدم، وكانت النيابة العامة لم تقدم ما يدل على أن النائب العام قد قام لديه سبب من الأسباب الثلاثة المذكورة حتى يمكن أن يقوم ذلك سنداً كاشفاً عن أن توقيع المحامي العام الأول على أسباب الطعن إنما جرى بوصفه قائماً بأعمال النائب العام ، وكان الثابت من مذكرة أسباب الطعن أن الموقع عليها هو المحامي العام الأول فإن تقرير أسباب الطعن الذي وقعته هذا الأخير يكون قد صدر من غير ذي صفة . لما كان ذلك، وكان التقرير بالطعن بالنقض هو مناط لاتصال المحكمة به وتقرير الأسباب التي بني عليها الطعن هو شرط لقبول الطعن ، فهما يكونان معاً وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه ، ومتى كان الثابت أن تقرير الأسباب قد صدر من غير ذي صفة مما يتعين معه القضاء بعدم قبول الطعن شكلاً .

جلسة ٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :
 نصر الدين حسن عزام ، وسعد الدين عطية ، وأنور أحمد خلف ، ومحمود كامل عطيفة .

(١٩٩)

الطعن رقم ٧٨٩ لسنة ٣٩ القضائية

(١، ب) دفع . "الدفع بطلان إذن التفتيش" . تفتيش . "إذن التفتيش" .
 الدفع بطلانه" . نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" . حكم
 "تسبيبه . تسبيب غير معيب" . مواد مخدرة .

(١) الدفع بطلان إذن التفتيش . طبيعته : عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة
 النقض ، ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته . هل ذلك ؟

(ب) الدفع بطلان إذن التفتيش . وجوب ابدائه في عبارة صريحة .
 (ج، د) تفتيش . "إذن التفتيش" . إصداره" . حكم . "تسبيبه . تسبيب غير
 معيب" . مواد مخدرة .

(ج) تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الاذن بالتفتيش . موضوعي .

(د) للحكمة أن ترى في تحريات وأقوال الضابط ما يسوغ الاذن بالتفتيش ويكفي
 لإسناد واقعة الإحراز المخدر إلى الطاعن ولا ترى فيها ما يقتضيها بأن الإحراز
 كان بقصد الاتجار أو بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي .

(هـ) تحقيق . "إجراءات التعرّيز" . إجراءات . حكم . "تسبيبه . تسبيب
 غير معيب" . مواد مخدرة .

إجراءات التعرّيز . تنظيمية . لا بطلان على مخالفتها .

(و) مواد مخدرة . حكم . " تسببيه . تسبیب غیر معیب " . إثبات .
" إثبات بوجه عام " .

لا يلزم بالضرورة تخلف آثار من المخدر بمحتويات العلبة التي ضبط بها عاريا .
مثال لتسبیب غیر معیب .

١ — الدفع ببطلان إذن التفتيش من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التي لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ، ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته لأنه يقتضى تحقيقا تنأى عنه وظيفة محكمة النقض .

٢ — يجب إبداء الدفع ببطلان إذن التفتيش في عبارة صريحة تشمل على بيان المراد منه . ومن ثم فإن مجرد قول المدافع عن الطاعن في صرافته أن الدهوى خالية من التحريات لا يفيد الدفع ببطلان الإذن .

٣ — إن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .

٤ — ليس ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية من أن ترى في تحريات وأقوال الضابط ما يسوغ الإذن بالتفتيش ويكفى لإسناد واقعة إحراز الجواهر المخدر إلى الطاعن ولا ترى فيها ما يمتنعها بأن هذا الإحراز كان بقصد الاتجار أو بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي .

٥ — من المقرر أن إجراءات التحريز إنما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه . ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلانا ما يل ترك الأمر في ذلك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل وأن الأحراز المضبوطة لم تصل إليها يد العبث .

٦ — متى كان الحكم المطعون فيه قد نقل عن تقرير التحليل أن ما ضبط مع الطاعن هو مادة الأفيون ، فإن ما أورده من ذلك يكفي لتبرير قضائه بإدانة الطاعن ، وبفرض أن التقرير أورد خلو العلبة ومحتوياتها من آثار الأفيون

وإن المخدر المضبوط وجد مجردا من التغليف بالعلبة فإنه لا يلزم بالضرورة تخلف آثار منه بمحتوياتها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم رأس غارب محافظة البحر الأحمر : أحرز بقصد الاتجار جوهر مخدرا (أفبونا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا لنص المواد ١ و ٢ و ٣٤/١ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات السويس قضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١ من الجدول المرافق و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحس مع الشغل لمدة ستة شهور وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المخدر المضبوط وذلك على اعتبار أن الإحراز كان بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحرار جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد شبه قصور في التسييب وفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه قد أغفل الرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات واكتفى بالقول بأن المحكمة تطمئن إلى أقوال الضابط الذى أجرى التفتيش في حين أن تلك الأقوال باطلة كآثر من آثار بطلان إذن التفتيش وعلى الرغم من أن التحريات التى اطمان الحكم إلى جديتها أسفرت عن توافر قصد الاتجار بالمخدر لدى الطاعن فإنه لم يستند هذا القصد إليه ثم إن الحكم لم يدل على أن المخدر موضوع التحليل هو الذى أحرزه الطاعن إذ لم يبين الضابط الذى قام بالتفتيش صفة صاحب الختم الذى امتعه في التحريز أو مصير الختم بعد التحريز ، وأخيرا فإن الحكم استظهر من أقوال الضابط التى عول عليها

في إدانة الطاعن أنه كان يحتفظ بمسادة الأفيون داخل علبة دون تغليف مع أن الثابت من الأوراق عدم وجود آثار الأفيون بمحتويات تلك العلبة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لحرمة إحراز جواهر مخدر التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مستقاة من أقوال الضابط وتقرير التحليل . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان إذن التفتيش وكان هذا الدفع من الدفع القانوني المختلطة بالواقع التي لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته لأنه يقتضي تحقيقا تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة ولا يقدح في ذلك أن تكون المدافعة عن الطاعن قد أيدت في مرافعتها أن "الدعوى خالية من التحريات" إذ أن هذه العبارة المرسلة لتفيد الدفع ببطلان الإذن الذي يجب إبداءه في عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه ، هذا فضلا عن أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . وإذا كانت المحكمة قد إقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسوين إجراءاته فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا القانون . لما كان ذلك ، وكان ليس ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية من أن ترى في تحريات وأقوال الضابط ما يسوغ الإذن بالتفتيش ويكفي لإسناد واقعة إحراز الجواهر المخدر إلى الطاعن ولا ترى فيها ما يقنعها بأن هذا الإحراز كان بقصد الاتجار أو بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن إجراءات التحريز إنما فصلها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ولم يرب القانون على مخالفتها ببطلان ما بل ترك الأمر في ذلك إلى اطعثنان المحكمة إلى سلامة الدليل وأن الأحراز المضبوطة لم تصل إليها يد العيب . ولما كانت المحكمة قد أقامت

قضاء ما على عناصر صحيحة وسائغة واطمأنت إلى عدم حصول عبث بالمضبوطات ، فإنه لا يقبل من الطاعن ما يثيره في هذا الصدد إذ لا يعدو في حقيقة أنه يكون جدلا موضوعيا مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد نقل عن تقرير التحليل أن ما ضبط مع الطاعن هو مادة الأفيون ، فإن ما أورده من ذلك يكفي لتبرير قضائه بادانة الطاعن وبفرض أن التقرير أورد خلو العلبة ومحتوياتها من آثار الأفيون وأن المخدر المضبوط وجد مجردا عن التغليف بالعلبة فإنه لا يلزم بالضرورة تخلف آثار منه بمحتوياتها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفي ، وعضوية السادة المستشارين : براهيم أحمد الديوانى ، ومحمد السيد الرفاعى ، وطه العديق دقانه ، ومحمد ماهر حسن .

(٢٠٠)

الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب) شك بدون رصيد . جريمة . " أركانها " . قصد جنائى . حكم . " تسببيه . تسبيب غير معيب " . إثبات . " قوة الأمر المقضى " . دعوى مدنية . قوة الأمر المقضى .

(١) جريمة إعطاء شك بدون رصيد . تحققها بإعطاء الشك إلى المستفيد مع العلم بعدم وجود مقابل وفاء له فى تاريخ استحقاقه . عدم استلزام قصد خاص لتوافرها . كفاية القصد العام .

(ب) قوة الأمر المقضى فى جريمة إصدار شك بدون رصيد . لا تمتد إلى السبب الذى من أجله أصدر الشك . حلة ذلك ؟

(ج ، د) موانع العقاب . " حالة الضرورة " . محكمة الموضوع . " ملطتها فى تقدير توافر الإكراه أو الضرورة " . مسئولية جنائية .

(ج) تقدير توافر الإكراه أو الضرورة . موضوعى .

(د) علاقة الزوجية . لا تصلح سندا للقول بتوافر حالة الضرورة الملجئة إلى نرق محارم القانون .

(هـ) دفوع . " الدفع بعدم الاختصاص المحلى " . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " . حكم . " تسببيه . تسبيب غير معيب " .

عدم جواز إثارة الدفع بعدم الاختصاص المحلى لأول مرة أمام النقض . مادام يحتاج إلى تحقيق موضوعى .

(و) حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره" .

- إسناد دفاع للنتم لم يكن له أثر في الادانة ولا تعلق له بجوهر الأسباب .
- لا يؤثر في سلامة الحكم .

١ — إن جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق ، إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات ، أما عبارة بسوء نية الواردة في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات فلا تفيد شيئاً آخر غير استلزام القصد الجنائي العام ، أي انصراف إرادة الساحب إلى تحقيق وقائع الجريمة مع العلم بأركانها المختلفة كما يتطلبها القانون دون أن تشير إلى قصد خاص من أي نوع كان .

٢ — الحكم الجنائي الصادر في جريمة إعطاء شيك بغير رصيد لا يجوز قوة الأمر المقضي بالنسبة إلى الدعوى المدنية التي ترفع من بعد أمام المحاكم المدنية ، إلا فيما فصل فيه فصلاً لازماً من وقوع هذا الفعل منسوباً إلى فاعله ، ولا شأن له بالسبب الذي استورد إليه من أنه أعطى مقابل دين معين .

٣ — الفصل في الواقع الذي يتوافر به الإكراه أو الضرورة هو من الموضوع ، يستقل به قاضيه بغير معقب .

٤ — العلاقة الزوجية في ذاتها لا تصلح سنداً للقول بقيام حالة الضرورة الملجئة إلى ارتكاب الجرائم أو خرق محارم القانون .

٥ — متى كانت الطاعة لم تدفع أمام محكمة الموضوع بعدم اختصاصها المكانى بنظر الدعوى ، وكانت مدونات الحكم خالية مما ينهى هذا الاختصاص ويظهر ما تدعيه الطاعة ، بل كانت شهادة المطعون ضده في محضر الجلسة أمام محكمة أول درجة مثبتة له ، فإنه لا يجوز للطاعة أن تثير هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ولو تعلق بالنظام العام لكونه يحتاج إلى تحقيق موضوعي يخرج

عن وظيفتها ، ولا يغير من ذلك ما ورد في الحكم مما يشير إلى تحرير الشيك في القاهرة دون الاسكندرية ، لأنه إنما كان في سياق إثبات دفاع الطاعة وتفنيد لا في مقام تحديد المكان الذي وقعت فيه الجريمة .

٦ — إن ما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه من أنه نسب إليها دفاعا لم تقل به مؤداه أنها لا تسلم بالصورة الشمسية للشيك ، إنما هو دفاع لم يكن له اعتبار في إداتها ولا تعلق له بجوهر الأسباب ، وبالتالي فانه لا يؤثر في سلامة الحكم .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعة بأنها في يوم ١٢ مايو سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم باب شرقى : أمطت محمد حمدى ذ كرى شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابها بالمسادين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهمه بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة باب شرقى الجزئية قضت في الدعوى حضوريا عملا بمواد الإتهام بحبس المتهمه ثلاثة أشهر مع الشغل وكفاله ٣٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ والزمته بأن تدفع للمدعى بالحق المدنى مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية . فاستأنفت المحكوم عليها هذا الحكم . ومحكمة الإسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المتهمه المصروفات المدنية الاستئنافية وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم . فطعنن المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعة في جريمة إصدار شيك بغير رصيد قد شابه الخطأ في القانون والقصور في التسبيب والفساد في م (٢) ج ٠

الإستدلال والخطأ في الإسناد ، ذلك بأن المحكمة التي أصدرته غير مختصة بنظر الدعوى من حيث المكان ، إذ الوقائع الثابتة بمدونات الحكم المطعون فيه تفيد أن توقيع الشيك قد حصل بالشقة التي كانت تقيم فيها الطاعنة بالزمالك بما يفيد أن جريمة إعطاء الشيك قد وقعت بدائرة قسم قصر النيل بمحافظة القاهرة واكتفى الحكم في إثبات الركن المعنوي في الجريمة بالقصد الجنائي العام مع أن القانون يتطلب فيها قصدا جنائيا خاصا قوامه سوء النية وقصد الإضرار بالمجنى عليه بإعتبارها ضربا من جريمة النصب ، هذا فضلا عن أن الحكم المطعون فيه نسب إلى الطاعنة دفاعا لم يقل به مؤداه أنها لا تسلم بالصورة الشمسية المقدمة في الدعوى للشيك واستدل على عدم جدية دفاع الطاعنة المؤسس على الإكراه والضرورة بما لا يبرر النتيجة التي انتهت إليها وتصدى لقيمة الشيك بإعتباره يمثل جزءا من ثمن أرض للطعون ضده ثم عاد وقرر أن المسؤولية الجنائية في تطبيق المادة ٣٣٧ عقوبات لا تتأثر بالسبب أو الباعث الذي من أجله أعطت الطاعنة الشيك فوقع بذلك في تناقض يعيبه بما يبطله .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مفاده أن الطاعنة أعطت المدعى بالحق المدني شيكا وهي تعلم بأنه لا يقابله رهيد وتناول الحكم الرد على دفاع الطاعنة من أنها كانت تحت تأثير الإكراه أو الضرورة الملجئة عند توقيعها على الشيك ، وخلص الحكم في تدليل سليم إلى أنه دفاع غير جدى وأنه جاء زعما متأخرا بعد مزاعم متهاجرة . لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة لم تدفع أمام محكمة الموضوع بعدم اختصاصها المكاني بنظر الدعوى وكانت مدوناته خالية مما ينفي هذا الاختصاص ويظهر ما تدعيه الطاعنة ، بل كانت شهادة المطعون ضده في محضر الجلسة أمام محكمة أول درجة مثبتة له ، فلا يجوز لها أن تشير هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ولو تعلق بالنظام العام لكونه يحتاج إلى تحقيق موضوعي يخرج عن وظيفتها ، وكان ماورد في الحكم مما يشير إلى تحرير الشيك في القاهرة دون الإسكندرية إنما كان في سياق إثبات دفاع الطاعنة وتفنيده لا في مقام تحديد المكان الذي وقعت فيه الجريمة ، وكان الفعل في الواقع الذي يتوافر به الإكراه أو الضرورة هو من الموضوع الذي يستقل به

قاضيه بغير معقب ، وكانت العلاقة الزوجية في ذاتها لاتصلح سنداً للقول بقيام الضرورة الملجئة إلى ارتكاب الجرائم أو خرق محارم القانون . وكان من المقرر قانوناً حسبما استقر عليه قضاء هذه المحكمة — محكمة النقض — أن جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الإستحقاق إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول بإعتباره أداة وفاء تجرى بحرى النقود في المعاملات أما عبارة سوء النية الواردة في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات فلا تفيد شيئاً آخر غير استلزام القصد الجنائي العام أى إنصراف إرادة الساحب إلى تحقيق وقائع الجريمة مع العلم بأركانها المختلفة كما يتطلبها القانون دون أن تشير إلى قصد خاص من أى نوع كان ، ومن ثم فإن قالة الخطأ في تطبيق القانون تكون ولا سند لها . وأما ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه من أنه نسب إليها دفاها لم تقل به مؤداه أنها لا تسلم بالصورة الشمسية للشيك . فإنه دفاع لم يكن له اعتبار في إدانة الطاعنة ولا تعلق له بمجسور الأسباب وبالتالي فإنه لا يؤثر في سلامة الحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم الجنائي الصادر في جريمة إعطاء شيك بغير رصيد لا يحوز قوة الأمر المقضى بالنسبة إلى الدعوى المدنية التي ترفع من بعد أمام المحاكم المدنية إلا فيما فصل فيه فصلاً لازماً من وقوع هذا الفعل منسوباً إلى فاعله ، ولا شأن له بالسبب الذي استطرده إليه من أنه أعطى مقابل دين هينه ، ومن ثم فلا محل لما أثارته الطاعنة بهذا الصدد ولا مصلحة لها في إثارته . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين مزام ، وأنور خلف ، ومحمود كامل عطيفه ، والدكتور أحمد محمد
إبراهيم .

(٢٠١)

الطعن رقم ٨٠٣ لسنة ٣٩ القضائية

قذف . " العلانية " . جريمة . " أركانها " . حكم . " تسييبه . تسييب
معيب " .

مجرد تداول البرقيات — التي اشتملت على عبارات القذف — بين أيدي موظفين بحكم
عملهم . عدم كفايته لتوافر ركن العلانية في جريمة القذف . وجوب توافر قصد الجاني إلى إذاعة
ما أسنده إلى المجنى عليه .

لا يكفي لتوافر ركن العلانية في جريمة القذف أن تكون عبارات القذف قد
تضمنتها برقيات تداولت بين أيدي الموظفين بحكم عملهم بل يجب أن يكون
الجاني قد قصد إلى إذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه . ولما كان الحكم المطعون
فيه لم يرد على دفاع الطاعن المؤسس على صدم توافر ركن العلانية في الدعوى
ويستظهر الدليل على أنه قصد إذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه ، فإنه يكون معيباً
بما يستوجب نقضه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٠/١٠/٥ بدائرة قسم المشية :
قذف في حق كل من السيد مدير مصلحة التأمين والمفتشين فؤاد عبد الحميد الشيخ
وصابر محمد عويس بأن أسند إليهم أموراً لو كانت صادقة لأوجبت عقابهم
بالعقوبات المقررة لذلك قانوناً واحتقارهم عند أهل وطنهم وكان ذلك بسبب

أداء وظيفتهم . وطلبت عقابه بالمادتين ١/٣٠٢ — ٢ و ٣/٣٠٣ من قانون العقوبات . ومحكمة المنشية الجزئية — بعد أن دفع المتهم بعدم قبول الدعوى — قضت حضوريا عملا بمادتي الإتهام (أولا) برفض الدفـع المبـدى من المتهم وقبول الدعوى (ثانيا) بتغريم المتهم مائة جنيه . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة الإسكندرية الابتدائية — بهيئة إستئنافية — قضت حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القذف قد شابه قصور في التسيب ذلك بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من الإشارة إلى توافر ركن العلانية ولم يعرض لدفاع الطاعن القائم على عدم توافر هذا الركن في الدعوى .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه تحدث عن ركن العلانية بقوله "إن العلانية هي الركن المميز لجريمة القذف وقد عالجها القانون في المادة ١٧١ من قانون العقوبات التي أحالت عليها المادة ٣٠٢ من هذا القانون وهي تكون بالقول أو بالفعل أو بالإيحاء أو بالكتابة" وبعد أن تحدث الحكم عن باقي أركان الجريمة استطرد قائلا "إن الطاعن أرسل خمس برقيات إلى مصلحة التأمين تتضمن قذفا في حق مدير هذه المصلحة وبعض الموظفين فيها على أثر إخطاره من شركة سيفى بإيقاف تعامله معها بناء على طلب مصلحة التأمين" . لما كان ذلك ، وكان لا يكفي لتوافر ركن العلانية في جريمة القذف أن تكون عبارات القذف قد تضمنتها برقيات تداولت بين أيدي الموظفين بحكم عملهم بل يجب أن يكون الجاني قد قصد إلى إذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه . ولما كان الحكم لم يرد على دفاع الطاعن المؤسس على عدم توافر ركن العلانية في الدعوى ويستظهر الدليل على أنه قصد إذاعة ما أسنده إلى المجنى عليهم ، فانه يكون معيبا بما يستوجب نقضه بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين عزام ، وسعد الدين عطية ، ومحمود عطيفة ، والدكتور أحمد
محمد إبراهيم .

(٢٠٢)

الطعن رقم ٨٠٥ لسنة ٣٩ القضائية

تموين . دقيق . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره “ . إثبات .
” إثبات بوجه عام “ . حكم . ” تسببه . تسبب غير معيب “ .

محظور بغير ترخيص على محال البقالة بيع الدقيق بكافة أنواعه مادي وفانر نمرة (١) استخراج
٧٢٪ سواء المنتج محليا أو المستورد . المادة ١/١ من قرار التموين ٦٢ لسنة ١٩٦٠ .

قرار التموين ٩٠ لسنة ١٩٥٧ . لم يجوز إلا استخراج الدقيق الصافي (العادي) ودقيق
القمح الفانر نمرة (١) استخراج ٧٢٪ .

عدم التزام المحكمة بالرد على ما أثاره المتهم من أنه ليس بالأوراق ما يقطع بنوع الدقيق المباع .
ما دام أنه لم يحدد أنه من النوع الفانر .

إن الفقرة الأولى من المادة الأولى من قرار التموين رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٠
بتنظيم بيع الدقيق العادي والفانر نمرة ١ استخراج ٧٢٪ تنص على أنه ” يحظر
على محال البقالة في جميع أنحاء الإقليم المصري ، بيع الدقيق العادي والدقيق
الفانر نمرة (١) استخراج ٧٢٪ المنتج محليا أو المستورد ما لم يكن مرخصا لها
في ذلك بمقتضى الرخصة الصادرة لها بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٤٥٣
لسنة ١٩٥٤ “ . وإذا كان ذلك ، وكان القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج
الدقيق وصناعة الخبز لم يجوز إلا استخراج نوعين من الدقيق فقط هما الدقيق

الصافي (العادي) ودقيق القمح الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢٪ ، فإن يؤدي ذلك أن القرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٠ حظر الاتجار في الدقيق بكافة أنواعه من عادي وفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢٪ ومستورد إلا بترخيص ، وكان الطاعن لا يجحد ما أثبتته الحكم المطعون فيه من أن الدقيق الذي باعه هو من النوع الفاخر ، فإن ما أورده الحكم يكفي لسلامته وينأى به عن القصور في التسييب ، ولا عليه إن لم يرد على ما أثاره الطاعن من أنه ليس في الأوراق ما يقطع بنوع الدقيق المباع وهل هو من المحظور ببيع أم لا ، لأنه دفاع ظاهر البطلان .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٣/٩/٣ بدائرة مركز أجا : (أولاً) باع سلعة مسعرة "سكر" بأكثر من السعر المقرر (ثانياً) امتنع من بيع السلع المبينة بالمحضر بالسعر المقرر (ثالثاً) لم يعلن عن أسعار السلع المبينة بالمحضر (رابعاً) اتجر في بيع الدقيق دون أن يكون مرخصاً له بذلك. وطالبت مقابله بالمواد ٩ و ١٣/١ و ١٤ و ١٥ و ١٦ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ والمادتين ١ و ٣ من القرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ والمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة أجا الجزئية قضت بحضورها عملاً بمواد الاتهام والمادة ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ (أولاً) ببراءة المتهم من التهمة الأولى المسندة إليه (ثانياً) بتغريمه مائة جنيه عن التهمة الثانية وتغريمه خمسة جنيهات عن التهمة الثالثة وحبسه ستة أشهر مع الشغل وتغريمه مائة جنيه والمصادرة وكفالة عشرة جنيهات لوقف تنفيذ عقوبة الحبس عن التهمة الرابعة (ثالثاً) بشهر مخصص الحكم بأحرف كبيرة على واجهة المحل لمدة ستة أشهر. فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت بحضورها بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف بالنسبة إلى التهمة الثانية وبراءته منها وتأيدته فيما عدا ذلك . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . الخ ..

المحكمة

حيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه في جريمة بيع الدقيق دون أن يكون مرخصا له في ذلك جاء مشوبا بالخطأ في القانون وبالقصور في التسبيب ذلك بأن الشارع أفصح بجلاء عن أن المقصود بالتجريم هو قيام أصحاب محال البقالة ببيع الدقيق على وجه الاتجار الذى يتعين لمزاواته الحصول على ترخيص سابق أما القيام بعملية فردية عرضية دون ممارسة الحرفة فبعيد عن أن يكون محلا للتأنيب والعقاب، ولم يبع الطاعن من الكمية التى اشتراها وقدرها ثلاثون كيلو جراما إلا كيلو جراما واحدا هو موضوع الجريمة ، وبذلك يكون ما أنه عملية بيع فردية عرضية لا يعاقب عليها القانون كما أن الطاعن قد دفع التهمة بأن القرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٠ الخاص بتنظيم بيع الدقيق قد قصر الحظر على نوعين من الدقيق هما الدقيق العادى والدقيق الفاخر مرة ١ استخراج ٧٢ ٪ المنتج محليا أو المستورد وأنه ليس فى الأوراق ما يقطع بنوع الدقيق المباع إلا أن الحكم قضى بإدانته دون أن يتحقق من نوع الدقيق موضوع الجريمة وهل هو من النوع المحظور ببيع أم لا . كما أغفل الرد على هذا الدفاع وهو قصور يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة الأركان القانونية لجريمة الاتجار فى الدقيق بغير ترخيص وأورد فى مدوناته أن المقصود بالتجريم هو قيام أصحاب محال البقالة ببيع الدقيق على وجه الإتجار وأن القيام بعملية فردية وعرضية بعيد عن التأنيب والعقاب ثم عرض لتوافر الإتجار ودل عليه فى قوله : "وحيث إنه إعمالا للقواعد آتفة البيان على واقعة الدعوى . ولما كان المتهم قد أقر بحضر ضبط الواقعة بواقعة بيعه كيلو دقيق فاخر للشرطى السرى المذكور وعلى رأى من محرر المحضر ومسمع منه وقد شهد به الشرطى محرر المحضر بالجلسة كما أثبتته بحضره وشهد به الشرطى المذكور بذات المحضر كما قرر المتهم بالمحضر بأنه يمارس بيع الدقيق بالمحل بناء على تصريح شفهي من كاتب الجمعية دون التيقن من حصول تلك الجمعية على ترخيص سابق ببيع الدقيق وتم ضبط

كمية ٢٩ كيلو من الدقيق الفاخر بالمحل المذكور. من كل ما تقدم فلا يتسنى القول عقلا ومنطقا بأن المتهم باع للشرطي السرى كمية الدقيق المذكورة إهداء للخدمة ، إذ أنه لم يقل بسبق علمه بشخصه أو وجود صلة بينهما ، فضلا عن أنه فيما أقرب به بمحضر الضبط من ممارسته بيع الدقيق ما يقطع بكل ما تقدم بأن يبيعه الدقيق ممارسة لحرفة البيع ضمن ما يبيعه من سلع بالمحل المشار إليه .

لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الأولى من المادة الأولى من قرار التكوين رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم بيع الدقيق العادى والدقيق الفاخر نمرة ١ استخراج ٧٢٪ تنص على أنه يحظر على محال البقالة فى جميع أنحاء الإقليم المصرى بيع الدقيق العادى والدقيق الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢٪ المنتج محليا أو المستورد ما لم يكن مرخصا لها فى ذلك بمقتضى الرخصة الصادرة لها بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ، وكان القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز لم يجز إلا استخراج نوعين من الدقيق فقط هما الدقيق الصافى (العادى) ودقيق القمح الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢٪ فإن مؤدى ذلك أن القرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٠ حظر الاتجار فى الدقيق بكافة أنواعه عادى وفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢٪ ومستورد . ولما كان الطاعن لا يجهد ما أثبتته الحكم المطعون فيه من أن الدقيق الذى باعه هو من النوع الفاخر ، فإن ما أورده الحكم يكفى لسلامته وينأى به عن القصور فى التسيب ولا عليه إذا لم يرد على ما أثاره الطاعن من أنه ليس فى الأوراق ما يقطع بنوع الدقيق المباع وهل هو من المحظور ببيعه أم لا ، لأنه دفاع ظاهر البطلان . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس واجب الرفض موضوعا .

جلسة ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين عزام ، وأنور خلف ، ومحمود عطيفه ، والدكتور محمد محمد حسنين .

(٢٠٣)

الطعن رقم ٨٠٧ لسنة ٣٩ القضائية

بناء . تنظيم . عقوبة . ” تطييقها ” . حكم . ” تسبيليه . تسبيل محيب ” .
نقض . ” حالات الطعن بالنقض . الخطأ في تطييق القانون ” . ” أثر الطعن ” .
طعن . ” الطعن بالنقض . أثره ” .

عقوبة البناء بدون ترخيص . الغرامة وسداد رسوم الترخيص فحسب .
عدم جواز القضاء بعقوبة الإزالة أو الاستكمال إلا عند إقامة البناء على خلاف أحكام
القانون .

لاتصال وجه الطعن بمن لم يطعن في الحكم من الخصوم . امتداد أثر الطعن إليه . المادة ٤٢
من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

فرض القانون عقوبة الغرامة وسداد رسوم الترخيص عند إقامة البناء دون
ترخيص ، أما عقوبة الإزالة أو التصحيح أو الاستكمال فقد رصدتها لواقعة إقامة
البناء على خلاف أحكام القانون . وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد
قضى بعقوبة الإزالة في جريمة إقامة بناء بدون ترخيص التي دان المطعون ضده
بها ، فإنه يكون قد أخطأ في تطييق القانون مما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً
وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من عقوبة الإزالة بالنسبة إلى المطعون ضده الأول
وإلى المطعون ضده الثاني الذي جاء طعن النيابة العامة بالنسبة إليه بعد الميعاد ،
لاتصال وجه الطعن به إعمالاً لمقتضى المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩
في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما في يوم ١٩ يناير سنة ١٩٥٩ بدائرة مركز رشيد : أقاما المباني المبيئة بالمحضر بدون ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم . وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٢٩ و ٣٠ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ . ومحكمة رشيد الجزئية قضت عملاً بمواد الإتهام حضورياً للأول وغيابياً للثاني بتفريم كل منهما ١٠٠ قرش والإزالة على نفقتهما وإلزامهما بسداد الرسوم المستحقة . فاستأنف المتهمان هذا الحكم . ومحكمة الإسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض وقضى فيه بقبوله شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة الإسكندرية الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . ومحكمة دمنهور الابتدائية — بهيئة استئنافية أخرى — قضت غيابياً للأول وحضورياً للثاني بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأعلن الحكم إلى المتهم الأول ولم يعارض فيه . فطعن في النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في القانون إذ قضى بإزالة المبنى مع أن القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ المنطبق على واقعة الدعوى لم يفرض هذه العقوبة بالنسبة لحرمة إقامة البناء بدون ترخيص التي دين المطعون ضدهما بها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : ”إنها تحصل فيما أثبتته مهندس التنظيم من أن المتهمين أقاما بناء في أملاك الدولة بغير ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة مستمدة مما تضمنه محضر الضبط ومن شهادة مهندس التنظيم بالجلسة ومن عدم قيام الدليل على صحة دفاعهما من أنهما سبق أن تقدما بطلب ترخيص عن المباني

موضوع الجريمة". لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ الذى وقعت الجريمة فى ظله قبل إلغائه بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ إذ نص فى المادة ٣٠ منه على أن "كل مخالفة لأحكامه أو القرارات المنفذة له يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تزيد عن ألف قرش ويجب الحكم بتصحيح أو إستكمال أو هدم الأعمال المخالفة وسداد الرسوم المستحقة عن الترخيص" قد فرض عقوبة الغرامة وسداد رسوم الترخيص عن إقامة البناء دون ترخيص ، أما عقوبة الإزالة أو التصحيح أو الإستكمال فقد رصدها لواقعة إقامة البناء على خلاف أحكام القانون . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعقوبة الإزالة فى جريمة إقامة بناء دون ترخيص التى دان المطعون ضدها بها يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من عقوبة الإزالة بالنسبة إلى المطعون ضده الأول وإلى المطعون ضده الثانى الذى جاء طعن النيابة العامة بالنسبة إليه بعد الميعاد لإتصال وجه الطعن به إعمالاً لمقتضى المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

جلسة ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة
المستشارين : نصر الدين عزام ، وسعد الدين عطيه ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، والدكتور
محمد محمد حسنين .

(٢٠٤)

الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٣٩ القضائية

ضرب . " ضرب نشأت عنه عاهة " . حكم . " تسببيه . تسبیب
معيب " .

مثال لقصور في الرد على دفاع جوهرى لاتهم مؤداء عدم إمكانه الامتداء على المجنى عليها بقطعة
من الخشب أو طعنها بسكين لإصابته بحالة شلل .

متى كان مفاد دفاع الطاعن — بأنه كان مشلولاً وقت الحادث ويده ترتعش —
هو عدم إمكانه ضرب المجنى عليها بقطعة من الخشب أو طعنها بسكين ، وإذا سلم
الحكم المطعون فيه بأن الطاعن مشلول ويده ترتعش ، فقد كان عليه أن يقول
كلمته في دفاعه ، وهو دفاع جوهرى يترتب عليه — لو صح — أن يتغير وجه
الرأى فى الدعوى . أما وأن الحكم قد خلا من الرد على هذا الدفاع ، فإنه يكون
معيباً بالقصور الذى يستوجب نقضه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٩٦٥/١١/٢٧ بدائرة مركز أبو كبير
محافظة الشرقية : أحدث عمداً بقوت السيد النجار الإصابة الموصوفة بالتقرير
الطبي الشرعى والتي تخلف لديها من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى إعاقة

في حركة ثنى الرسغ وفي حركة ثنى أصابع اليد وتقدر بحوالى ٤ ٪ .
 وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بمواد الاتهام ،
 فصدر قراره بذلك . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت حضوريا عملا بالمواد
 ١/٢٤٠ ، ١٧ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بمعاقبته المتهم بالحبس مع
 الشغل لمدة سنة وأصرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ
 الحكم . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ ...

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب
 الذى تخلفت عنه عاهة مستديمة جاء مشوا بالتناقض والفساد فى الاستدلال
 ذلك بأن الدفاع عنه أثار عدم إمكانه ارتكاب الجريمة المسندة إليه لإصابته
 بالشلل الاهتزازى مما لا يستطيع معه أن يمسك بشيء وبالتالى يستحيل عليه
 أن يحرك يديه بالاعتداء على أحد ، وقد أثبتت المحكمة فى حكمها أن الطاعن مريض
 بالشلل إذ لاحظت أن يده ترتعش ومع ذلك قضت بإدانته وهو ما يصم الحكم
 بالتناقض والفساد فى الاستدلال ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن النيابة العامة اتهمت الطاعن بأنه أحدث عمدا بقوت السيد
 النجار إصابات تخلفت عنها عاهة مستديمة وجاء بمحضر جلسة المحكمة أن
 المدافع عن الطاعن قال إنه كان وقت الحادث مريضا بالشلل ويده ترتعش ،
 وانتهت المحكمة إلى إدانة الطاعن استنادا إلى ما شهدت به المجنى عليها من أن
 الطاعن ضربها بنخشة على ذراعها الأيسر وطعنها بسكين فى كف يده اليمنى ،
 وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لظروف الدعوى وملايساتها ولكبر سن المتهم
 إذ يبلغ عمره حوالى ٦٧ سنة ولمرضه بالشلل إذ لاحظت المحكمة أن يده ترتعش .
 لما كان ذلك ، وكان مفاد دفاع الطاعن بأنه كان مشلولا وقت الحادث ويده
 ترتعش هو عدم إمكانه أن يضرب المجنى عليها بقطعة من الخشب وأن يطعنها
 بسكين ، وإذا سلم الحكم المطعون فيه بأن الطاعن مشلول ويده ترتعش ، فقد
 كان عليه أن يقول كلمته فى دفاع الطاعن وهو دفاع جوهرى يترتب عليه — لو صح —
 أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلا من
 الرد على هذا الدفاع ، فانه يكون معيبا بالقصور الذى يستوجب نقضه والإحالة .

جلسة ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حنفى ، وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم أحمد الديوانى ، ومحمد السيد الرفاعى ، وطه الصديق دنانة ، ومصطفى الأسبوطى .

(٢٠٥)

الطعن رقم ٨١٢ لسنة ٣٥ القضائية

(١ ، ب) سلاح . ظروف مشددة . عقوبة . ”تطبيقها“ . ”تقديرها“ .
 ”الظروف المشددة“ . ”العقوبة المبررة“ . شيك بدون رصيد .
 نقض . ”حالات الطعن . الخطأ فى تطبيق القانون“ . محكمة
 الموضوع . ”سلطانها فى تقدير العقوبة“

(١) جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات . طبيعتها : لا محل لتطبيق هذا
 النص بطريق القياس على الظروف المشددة المنصوص طيه فى الفقرة
 (ب) من المادة ٧ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن
 الأسلحة والذخائر المعدل . هل ذلك ؟ مخالفة الحكم هذا النظر خطأ
 فى القانون ولو كانت العقوبة التى قضى بها داخلة فى العقوبة المقررة
 للجناية إحراز السلاح مجردة من الظروف المشددة . ما دام الحكم مع
 تطبيق المادة ١٧ عقوبات قد التزم الحد الأدنى المقرر للجناية مع قيام
 الظروف المشددة .

(ب) تقدير العقوبة فى حدود النص المنطبق من إطلاقات محكمة
 الموضوع .

١ — مفاد نص المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات أن الشارع قد اعتبر
 جريمة إعطاء شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب فى حكم النصب إلا أنها
 فى الحقيقة والواقع جريمة من نوع خاص وليست بطبيعتها نصبا ، وإنما صارت

في حكمه بإرادة الشارع وما أفصح عنه فيكون معنى النصيب فيها حكما لا يتجاوز دائرة الغرض الذي فرض من أجله . وترتبطا على ذلك فإنه لا محل لتطبيق ما نصت عليه المادة سالفة الذكر بطريق القياس على الظرف المشدد المنصوص عليه في الفقرة (ب) من المادة السابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ ، ذلك لأن الشارع عندما ينص صراحة على جرائم الاعتداء على النفس أو المال يكون قد أفصح عن إرادته في أنها وحدها ذات الأثر في قيام الظرف المشدد في جريمة إحراز السلاح دون غيرها من الجرائم التي تأخذ حكمها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر، فإنه يكون قد أخطأ في القانون بما يتعين معه نقضه ، ولا يعترض على ذلك بأن العقوبة المقررة بها وهي السجن لمدة ثلاث سنوات داخلية في نطاق العقوبة المقررة لجناية إحراز السلاح مجردة من الظرف المشدد ، إذ الواضح من الحكم أن المحكمة تتمع استعمال الرأفة عملا بالمادة ١٧ من قانون العقوبات قد التزمت الحد الأدنى المقرر للجناية مع قيام الظرف المشدد وهو ما يشعر بأنها إنما وقفت عند حد التخفيف الذي وقفت عنده ولم تستطع النزول إلى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد، الأمر الذي كان يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة إلى أدنى مما نزلت لولا هذا الفيد القانوني .

٢ — تقدير العقوبة في حدود النص المنطبق من إطلاقات قاضي الموضوع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٧ بدائرة بندر الفيوم محافظة الفيوم : (أولا) أحرز سلاحا ناريا غير مششخن "مسدس" غير ترخيص (ثانيا) أحرز ذخيرة مما تستعمل في السلاح المضبوط دون أن يكون مرخصا له بحمله وإحرازه وذلك حالة كونه قد صدر ضده أكثر من حكيم في جريمة من جرائم الاعتداء على المال وقعت خلال سنة واحدة

في القضايا الرقيمة ٤٣٥٧ سنة ١٩٦٦ و ٤٣٣٨ سنة ١٩٦٦ و ٤٩٨٩ سنة ١٩٦٦ فيوم . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الفيوم قضت حضوريا عملا بالمواد ١/١ و ٦ و ٧/ب و ٢/٢٦ — ٣ — ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند ١ من القسم الأول من الجدول رقم ٣ المرافق له مع تطبيق المادتين ٢/٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات ومصادرة السلاح المضبوط . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه إذ دان الطاعن بجريمة إحراز سلاح أعمل في حقه الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة السابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ اعتبارا بأنه قد سبق الحكم عليه أكثر من مرة في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد على الرغم من أنها ليست من جرائم الاعتداء على المال بالمعنى المقصود في هذا القانون مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن مفاد نص المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات أن الشارع قد اعتبر جريمة إعطاء شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب في حكم النصب إلا أنها في الحقيقة والواقع جريمة من نوع خاص وليست بطبيعتها نصبا وإنما صارت في حكمه بإرادة الشارع وما أفصح عنه فيكون معنى النصب فيها حكما لا يتجاوز دائرة الغرض الذي فرض من أجله وترتيبها على ذلك فإنه لا محل لتطبيق ما نصت عليه المادة سالفة الذكر بطريق القياس على الظرف المشدد المنصوص عليه في الفقرة ب من المادة السابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ ذلك لأن الشارع عندما ينص صراحة على جرائم الاعتداء على النفس أو المال يكون قد أفصح عن إرادته في أنها وحدها ذات الأثر

في قيام الظرف المشدد في جريمة إحراز السلاح دون غيرها من الجرائم التي تأخذ حكمها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في القانون بما يتعين معه نقضه ، ولا يعترض على ذلك بأن العقوبة المقررة بها وهي السجن لمدة ثلاث سنوات داخلة في العقوبة المقررة لحماية إحراز السلاح مجردة من الظرف المشدد ، إذ الواضح من الحكم أن المحكمة مع استعمال الرأفة عملاً بالمادة ١٧ من قانون العقوبات قد التزمت الحد الأدنى المقرر للجناية مع قيام الظرف المشدد وهو ما يشعر بأنها إنما وقفت عند حد التخفيف الذي وقفت عنده ، ولم تستطع النزول إلى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد الأمر الذي كان يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة إلى أدنى مما نزلت لولا هذا القيد القانوني . لما كان ما تقدم ، وكان تقدير العقوبة في حدود النص المنطبق من إطلاقات قاضي الموضوع . فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يبطله ويوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعن في طعنه .

جلسة ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفي ، ومضوية السادة المستشارين : ابراهيم أحمد الديواني ، ومحمد السيد الرفاعي ، وطه الصديق دقانة ، ومحمد ادر محمد .

(٢٠٦)

الطعن رقم ٨١٥ لسنة ٣٩ القضائية :

(١) تقرير التلخيص . محكمة استئنافية . ” الإجراءات أمامها “ . إجراءات المحاكمة . بطلان . نقض . ” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها “ . دفاع . ” الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره “ .

تقرير التلخيص . ماهيته ؟

عدم ترتيب البطلان بحزاء على ما يشوب تقرير التلخيص من نقص أو خطأ .
النهي بقصور تقرير التلخيص لأول مرة أمام النقض . غير جائز .

(ب) إثبات . ” معايينة “ . ” إثبات بوجه عام “ . دفاع . ” الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره “ . حكم . ” تسهيبه . تسهيب غير معيب “ .

متى تلزم المحكمة باجابة طلب المعاينة ؟

عدم التزام المحكمة باجابة طلب المعاينة أو الرد عليه صراحة . متى كان المقصود بالطلب إثارة الشبهة في الدليل الذي إطمأنت إليه . كفاية قضاء الادانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردها ، ردا على هذا الطالب .

١ — إن تقرير التلخيص وفقا للمادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية ، مجرد بيان يبيح لأعضاء الهيئة الإلمام بمجمل وقائع الدعوى وظروفها وما تم فيها من تحقيقات وإجراءات ، ولم يترتب القانون البطلان بحزاء على ما يشوب التقرير

من نقض أو خطأ . وإذا كان ماتقدم ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يعترض على ماتضمنه التقرير ، فلا يجوز له من بعد النعى على التقرير بالقصور لأول مرة أمام محكمة النقض إذا أن عليه إذا رأى أن التقرير قد أغفل واقعة تهمته أن يوضحها في دفاعه ، ومن ثم فإن ما يشير في هذا الصدد لا يكون له من وجه ولا يعتد به .

٢ - متى كان طلب المعاينة - في صورة الدعوى - لا يتجه أصلا إلى نفي الفعل المكون للجريمة كما لا يؤدي إلى إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشاهد ، بل كان مقصودا به إثارة الشبهة في الدليل الذي أطمأنت إليه المحكمة ، فإنها لا تلتزم بإجابة أو الرد عليه صراحة إذ الرد عليه يستفاد ضمنا من النقص بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز فاقوس : باع سلعة مسعرة " عدس " بسعر يزيد على السعر المقرر . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢٢ و ٢٩ و ١٤ و ١٥ و ٢٠ من القانون رقم ٩٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ . ومحكمة فاقوس الجزئية قضت في الدعوى حضوريا عملا بمواد الإتهام بتغريم المتهم مائة جنيه والمصادرة ونشر ملخص الحكم على واجهة المحل لمدة شهر . فاستأنف المحكوم عليه الحكم ومحكمة الزقازيق الإبتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلا مصروفات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بمحنة بيع " عدس " بسعر أكثر من السعر المقرر قدبنى على البطلان في الإجراءات والإخلال

بحق الدفاع كما شابه قصور في النسبب ذلك بأن تقرير التلخيص لم يحط بوقائع الدعوى كما توجبه المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية، هذا إلى أن المحكمة لم تجب الطاعن إلى طلب إجراء المعاينة للتحقق من صحة أقوال الضابط أنه كان يستطيع أن يشهد واقعة الشراء حيث كان يقف في مكانه من محل الطاعن ولم ترد على هذا الدفاع مما يعيب حكمها بما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إن الثابت من الإطلاع على محضر الجلسة التي سمعت فيها الدعوى وصدر الحكم أن رئيس الدائرة قام بتلاوة التقرير ، ولما كان تقرير التلخيص وفقا للمادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية مجرد بيان يتيح لأعضاء الهيئة الإلمام بمحمل وقائع الدعوى وظروفها وما تم فيها من تحقيقات وإجراءات ولم يرتب القانون البطلان جزاء على ما يشوب التقرير من نقص أو خطأ ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يعترض على ما تضمنه التقرير . فلا يجوز له من بعد النعي على التقرير بالقصور لأول مرة أمام محكمة النقض إذ أن عليه إن رأى أن التقرير قد أغفل واقعة تهمه أن يوضحها في دفاعه ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له من وجه ولا يعتد به . ولما كان طلب الطاعن إجراء المعاينة في صورة الدعوى لا يتجه أصلا إلى نفي الفعل المكون للجريمة كما لا يؤدي إلى إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشاهد بل كان مقصودا به إثارة الشبهة في الدليل الذي إطمأت إليه المحكمة ، فانها لا تلزم بإجابته أو الرد عليه صراحة إذ الرد عليه يستفاد ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم . لما كان ذلك ، وكان الطعن في حقيقته جدلا موضوعيا صرفا لا يثار أمام محكمة النقض ، فإنه يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفي ، وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم أحمد الديواني ، ومحمد السيد الرفاعي ، وطه الصديق دقانه ، ومحمد ماهر محمد .

(٢٠٧)

الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٣٩ القضائية

(١، ب) إثبات . "خبرة" . حكم . "تسببيه" . تسبیب غیر معيب " .
طب شرعى . نقض . "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها " .

(١) تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن . موضوعي .
عدم جواز المجادلة في هذا التقدير أمام محكمة النقض .

(ب) عدم التزام المحكمة بإعادة الأوراق إلى كيرالأطباء الشرعيين . مادام أن الواقعة قد وضحت لديها .

صدور التقرير الطبي من مكتب كبير الأطباء الشرعيين . اعتباره مسوباإليه ولو وقع أحد معارفيه . أيا كانت درجته .

(ج، د) إثبات . "إثبات بوجه عام" . "قرائن" . حكم . "تسببيه" .
تسبیب غیر معيب " . ضرب . "ضرب أفضى إلى موت" .

(ج) تحريات الشرطة . قرينة معززة للأدلة الأساسية في الدعوى .

(د) إنذار المتهم لامتثاله على ارتكاب جرائم التعدي على النفس . اتخاذ قرينة على ارتكابه جريمة الضرب المفضى إلى الموت المستندة إليه . لا عيب . ولو كان الإنذار لاحقا . ما دام من جرائم سابقة على الجريمة موضوع المحاكمة .

(هـ) إثبات . "إثبات بوجه عام" . حكم . "تسببيه" . تسبیب غیر معيب " . نقض . "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها " .

استخلاص الحكم لواقعة الدعوى إستنادا إلى أدلة سائفة . عدم جواز مجادلته في ذلك أمام محكمة النقض .

١ — من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة الدليلية لتقرير الخبراء ، شأنه في هذا شأن سائر الأدلة ، فلها مطلق الحرية في الأخذ بما تطمئن إليه منها والالتفات عما عداه ، ولا تقبل مصادرة المحكمة في هذا التقدير . وإذا كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى تقرير الصفة التشريحية وتقرير مكتب كبير الأطباء الشرعيين واستندت إلى رأيها الفني فيما استخلصته واطمأنت إليه وأطرحت في حدود سلطتها التقديرية ، التقريرين الاستشاريين ، فإنه لا يجوز مجادلة المحكمة في ذلك أمام محكمة النقض .

٢ — المحكمة غير ملزمة بإجابة الدفاع إلى ما يطلبه من إعادة الأوراق إلى كبير الأطباء الشرعيين ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهى من جانبها حاجة لاتخاذ هذا الإجراء لا سيما وأن التقرير المقدم في الدعوى صادر من مكتب كبير الأطباء الشرعيين منسوب إليه وإن وقع أحد معاونيه أيا كانت درجته في سلم الوظيفة .

٣ — للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها قرينة معززة لما ساقته من أدلة أساسية .

٤ — لا يعيب الحكم في نطاق التذليل إستناده إلى القرينة المستفادة من إنذار الطاعن لاعتياده على ارتكاب جرائم التعدي على النفس يعزز بها أدلة الإثبات على مقارفة الطاعن لجناية الضرب المفضي إلى الموت ولو كان الإنذار لاحقاً لما دامت تشهد بقيام حالة إجرامية خطيرة سابقة على وقوعها .

٥ — متى كان الحكم قد أثبت أن الحادث لم يقع أصلاً من مصادمة دابة على نحو ما صور الطاعن في دفاعه ، بل وقع نتيجة اعتدائه على المجنى عليه حسب استخلصه الحكم المطعون فيه استخلاصاً سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ، وهو أمر تستقل محكمة الموضوع بتقديره ، فإنه لا يقبل من الطاعن العود للمجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٨ مايو سنة ١٩٦٤ بدائرة مركز قويسنا محافظة المنوفية : ضرب مصيلحي محمود مصطفى فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات . فقرر بذلك وإدعى مدنيا كل من زوجة المجنى عليه ووالدته قبل المتهم بمبلغ ٢٠٠٠ ج على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات شبن الكوم قضت في الدعوى حضوريا عملا بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ منه بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل مدة سنتين وإلزامه بأن يدفع للدعيتين بالحقوق المدنية مبلغ خمسمائة جنيه والمصروفات المدنية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الضرب المفضى إلى الموت قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال وبني على الاختلال بحق الدفاع ومخالفة الثابت في الأوراق ذلك بأن المحكمة بعد أن اطلعت على تقرير الصفة التشريحية والتقرير الاستشاري وناقشت واضعه أرشأت إرسال الأوراق إلى كبير الأطباء الشرعيين لبيان ما إذا كانت وفاة المجنى عليه إصابية أو بسبب أمراض قديمة وما إذا كانت قد أسهمت عوامل أخرى في الوفاة ومدى قدرته على الكلام بتعقل عقب الإصابة ، وهل تحدث إصاباته من الضرب أم من نطح دابة لجاء التقرير واتضح أن واضعه غير كبير الأطباء الشرعيين فطلب الدفاع إعادة القضية إلى كبير الأطباء الشرعيين ليضع تقريره أو ندب أحد كبار الأطباء الشرعيين على الأقل لحسم الخلاف ولكن المحكمة التفتت عن هذا الطلب دون أن تعرض له بالرد رغم

جوهريته ، وامتنع الحكم المطعون فيه التقرير الاستشاري مع ما احتواه من المسائل الفنية الدقيقة — كما تأثرت في قضائها بالإدانة بمحضر تحريات قدمه ضابط المباحث دون أن يعرض الحكم لما تمسك الدفاع به من وجود خصومة بين المتهم وبين هذا الضابط واتخذ من إنذار الطاعن بأن يسلك سلوكا مستقيما لا عتياده مقارفة جرائم التعدي على النفس قرينة على مقارفته للحادث مع كون الثابت من الأوراق أن الإنذار لاحق للواقعة التي دين بها ، وأطرح دفاع الطاعن بأن إصابة المجنى عليه حدثت من مصادمته بدابة كانت تفودها ابنة شخص عينه استنادا إلى ما قاله من أنه ليس لهذا الشخص ابنة في سن يؤهلها لقيادة الدواب مع كون الثابت من الشهادة الرسمية المقدمة أن له ابنة تبلغ من العمر تسع سنوات ومن ثم يكون الحكم معيبا بما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن المجنى عليه مصباحي محمود مصطفى كان يسير في الشارع الذي يفتح عليه باب منزل المتهم في الساعة ١٠ و ٤٥ دقيقة من صباح يوم ١٩٦٤/٥/٨ وهاجمه كلاب هذا الأخير، وإذا حاول زجرها خرج عليه المتهم — الطاعن — من منزله واعتدى عليه بعصا على مؤخرة رأسه وعلى ذراعيه الأيمن والأيسر كما ركله في جنبه الأيسر من بطنه ونقل المجنى عليه على دابة إلى نقطة شبرا نجوم حيث أبلغ بالحادث وفتح محضر التحقيق الساعة ١١ صباحا ، وأدلى المجنى عليه بأقواله ووقع عليها ببصمة إصبعه ثم نقل إلى المستشفى وظل بها حتى توفي في ١٩٦٤/٥/١٠ وأورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذا النحو في حق الطاعن أدلة سائغة مستمدة من أقوال المجنى عليه في تحقيقات الشرطة وأقوال محمد حسين الشايب صراف ناحية شبرا نجوم ومن تحريات الشرطة ومن التقرير الطبي عن إصابات المجنى عليه لدى دخوله مستشفى قويسنا ومن تقرير الصفة التشريحية الذي حصل نحوه بما يفيد أن الآثار الإصابية المشاهدة بجثمان المجنى عليه جميعا ذات طبيعة راضه تحدث نتيجة الاعتداء بالضرب بعصا على الرأس والذراع والركل بالقدم على البطن وقد حدثت الوفاة نتيجة ما أحدثته هذه الإصابات من نزيف دموي متجلط فوق سطح المخ وتكدم الأحشاء البطنية وما صحب ذلك من نزيف دموي داخلي وأنه لا يوجد فنيا ما يتعارض وإمكان المجنى عليه الكلام بتعقل لفترة قد تكفي

للإدلاء بأقواله في محضر ضبط الواقعة وبعد أن حصل الحكم فحوى التقريرين الاستشاريين المقدمين من المتهم أشار إلى أن المحكمة أحالت ملف الدعوى إلى السيد كبير الأطباء الشرعيين لبيان (١) ما إذا كانت وفاة المجنى عليه نتيجة إصابات خارجية أم نتيجة مباشرة لأمراض قديمة (٢) ما إذا كانت هناك عوامل خارجية أسهمت في وفاة المجنى عليه (٣) ما إذا كانت إصابات المجنى عليه الثابتة بالتقارير الطبية والصفة التشريحية تحدث من الضرب بالعصا والركل بالقدم كما قرر الشهود أو تحدث نتيجة تصادم المجنى عليه بدابة نطحته ومدى قدرة المجنى عليه على النطق والكلام بعد إصابته . ثم أورد الحكم فحوى التقرير الذي قدمه مكتب كبير الأطباء الشرعيين وأنه يتفق في الرأي مع تقرير الصفة التشريحية وقال " إن المحكمة لا تعول على إنكار المتهم إعتدائه على المجنى عليه وعلى أقوال شاهديه عبد العزيز أحمد قنصوه و عبد اللطيف أحمد رضوان كما لا تعول على ما جاء بالتقريرين الاستشاريين المقدمين منه لعدم إطمئنانها إليها ولجفافها للحقيقة والواقع ولما اعتورها من تناقض يوهن الثقة فيها وذلك للأسباب الآتية : (أولاً) أن المحكمة تطمئن إطمئناناً راسخاً وجاداً إلى أن المجنى عليه قد أبدى أقواله التي تطمئن إليها المحكمة وتعتقد بها في محضر ضبط الواقعة وكان في حالة من التعقل قبل أن يدخل في مرحلة الإغماء الكامل التي لازمتها بعد دخوله مستشفى قويسنا ، يؤيد ذلك التقارير الطبية الشرعية المقدمة من الطب الشرعي المشرح ومن مكتب كبير الأطباء الشرعيين وهي التقارير الفنية التي إطمأنت إليها المحكمة واتخذتها سنداً فيما انتهت إليه .. الخ " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير شأنه في هذا شأن سائر الأدلة فلها مطلق الحرية في الأخذ بما تطمئن إليه منها والالتفات عما عداه ولا يقبل مصادرة المحكمة في هذا التقدير ، وكانت المحكمة قد إطمأنت إلى تقرير الصفة التشريحية وتقرير مكتب كبير الأطباء الشرعيين واستندت إلى رأيهما الفني فيما استخلصته وإطمأنت إليه وأطرححت في حدود سلطتها التقديرية التقريرين الاستشاريين ، فإنه لا يجوز مجادلة المحكمة في ذلك أمام محكمة النقض ما دام استنادها إلى التقريرين المارّين ذكرهما سليماً لا يشوبه

خطأ ، وهي غير ملزمة من بعد بلإجابة الدفاع إلى ما يطلبه من إعادة الأوراق إلى كبير الأطباء الشرعيين ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم ترمى من جانبها حاجة لاتخاذ هذا الإجراء لاسيما وأن التقرير المقدم في الدعوى صادر من مكتب كبير الأطباء الشرعيين منسوب إليه وإن وقع أحد معاونيه أيا كانت درجته في سلم الوظيفة ، ومن ثم فإن ما يشير الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان للحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريرات الشرطة باعتبارها قرينة معززة لما ساقته من أدلة أساسية وكان لا يعيب الحكم في نطاق التدليل استناده إلى القرينة المستفادة من إنذار الطاعن لاعتياده ارتكاب جرائم التعدي على النفس يعزز بها أدلة الإثبات على مقارفة الطاعن بلخناية الضرب المفضى الى الموت ، ولو كان الإنذار لاحتمالها ما دامت تشهد بقيام حالة إجرامية خطيرة سابقة على وقوعها ، أما سائر الطعن فلا وجه له لأنه من الموضوع الذى يستقل به قاضيه وليس من شأنه أن ينال من الحقيقة التى أثبتها الحكم على وجه اليقين وهى أن الحادث لم يقع أصلا من مصادمة دابة على نحو ما صور الطاعن في دفاعه بل وقع نتيجة إعتدائه على المجنى عليه حسبما استخلصه الحكم المطعون فيه استخلاصا سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق وهو أمر تستقل محكمة الموضوع بتقديره ولا يقبل من الطاعن العود للمجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . ومن ثم فإن ما يشير الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رافضه موضوعا .

جلسة ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حنفى ؛ وعضوية السادة المستشارين . ابراهيم أحمد الديوانى ، ومحمد السيد الرفاعى ، وطه الصديق دقانه ، ومصطفى الأسبوطى .

(٢٠٨)

الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب) أمر بأن لاوجه . " حجيته " . قوة الأمر المقضى . حكم .
 " حجيته " . دعوى جنائية . " نظرها " . دفع .
 " الدفع بسبق صدور أمر بأن لاوجه " . اثبات .
 " قوة الأمر المقضى " . نظام عام . نقض . " أسباب
 الطعن . ما يقبل منها " .

(أ) صدور أمر بأن لاوجه لاقامة الدعوى . يمنع من نظرها . ما دام
 الأمر قائماً .

الدفع بسبق صدور أمر بأن لاوجه . من النظام العام . جواز اثره
 لأول مرة أمام النقض . شرط ذلك ؟

(ب) صدور الأمر بأن لاوجه بناء على أسباب هينة . اكتسابه قوة الأمر
 المقضى بالنسبة لجميع المتهمين فى الدعوى التى صدر فيها . يعكس الحال
 لو أن الأمر كان مبنيًا على أحوال خاصة بأحد المتهمين . هل
 ما تقدم ؟

(ج ، د) غرامة تهديدية . " طبيعتها " . تعويض . اضرار عمد . جريمة .
 " أركانها " . قصد جنائى . اثبات . " إثبات بوجه
 عام " . " شهادة " . حكم . " تسليبه . تسليب معيب " .

(ج) الغرامة التهديدية . طبيعتها : تهديدية وليست تعويضية . ورودها
 فى القيود الدورية للنشأة . لا يغير من طبيعتها .

. وجوب تثبت الحكم من وقوع الضرر في جريمة الاضرار العمد .

(د) أركان جريمة المادة ١١٦ مكررا (أ) عقوبات ؟ عدم تحققها مع قيام الاحتمال على أى وجه .

(هـ) حكم . " تسببه . تسبب معيب " . اثبات . " إثبات بوجه عام " . إضرار عمد . رشوة . ارتباط . عقوبة . " تطبيقها " . تطبيق المادة ٣٢ عقوبات . لا يبرر خطأ الحكم في الاستدلال . مادام الخطأ قد شمل الحكم كله .

(و ، ز ، ح) اثبات . " شهادة . اعتراف " . اكراه . تحقيق . نيابة عامة . حكم . " تسببه . تسبب معيب " . محاماة .

(و) عدم التعويل على أقاويل جاءت وليدة تعذيب أو اكراه أيا كان قدره . ولوطا بقت هذه الأقاويل الحقيقة .

(ز) حضور المحامي التحقيق . لا ينفي حصول وقائع التعذيب .

(ح) خلو الحكم من بيان أسماء الشهود الذين حول عليهم في الادانة وكيف طابقت شهادتهم بالتحقيقات ما شهدوا به في الجلسة . يعيب الحكم .

١ — يبين من نصوص المواد ١٩٧ ، ٢٠٩ ، ٢١٣ من قانون الإجراءات الجنائية أنه ما دام الأمر بأن لاوجه لإقامة الدعوى الجنائية قد صدر من إحدى جهات التحقيق ، فلا يجوز مع بقاء قائما لمدى ظهور أدلة جديدة إقامة الدعوى عن ذات الواقعة التي صدر فيها ، لأن له في نطاق حجته المؤقتة ما للأحكام من قوة الأمر المقضى ، وهذا يجعل الدفع بسبق صدوره من أخص خصائص النظام العام ، جائزا ابدأؤه لأول مرة أمام محكمة النقض بشرط أن تكون مدونات الحكم شاهدة لصحته أو مرشحة لذلك .

٢ — متى صدر الأمر بعدم وجود وجه بناء على أسباب عينية مثل أن الجريمة لم تقع أصلا ، أو على أنها في ذاتها ليست من الأفعال التي يعاقب عليها القانون ، فإنه يكتسب — كأحكام البراءة — حجية بالنسبة إلى جميع المساهمين فيها ، ويتعدى نطاقه إليهم بطريق اللزوم وذلك بالنظر إلى وحدة الواقعة والأثر

العيني للأمر وكذلك قوة الأثر القانوني للارتباط بين المتهمين في الجريمة ، فضلا عن أن شعور العدالة في الجماعة يتأذى حتما من المغايرة بين مصائر المساهمين في جريمة واحدة ومن التناقض الذي يتصور أن يقع في الأمر الواحد ، إذا صدر بأن لاوجه بالنسبة لأحد المتهمين وبالإحالة بالنسبة لغيره مع اتحاد العلة ، ولا كذلك إذا كان الأمر مبنيًا على أحوال خاصة بأحد المساهمين دون الآخرين ، فإنه لا يجوز حجبة إلا في حق من صدر لصالحه .

٣ — ان الغرامة التهديدية كما يدل عليه إسمها وتقتضيه طبيعتها هي — كالاكراه البدني — ليس فيها أى معنى من المعانى الملحوظة في العقوبة . كما أنه ليس فيها معنى التعويض عن الضرر وإنما الغرض منها هو اجبار المدين على تنفيذ التزامه على الوجه الأكمل ، وهي لا تدور مع الضرر وجودا وعدما ولا يعتبر التجاوز عنها في ذاته تجاوزا بالضرورة عن ضرر حاصل أو تنازلا عن تعويض الضرر بعد استحقاقه خصوصا إذا اقتض عدم التمسك بها دواعى العدالة أو دوافع المصلحة كما أن ورودها في القيود الدفترية الحسابية للمشاة لا يغير من طبيعتها التهديدية لا التعويضية هذه ، وذلك للعلة المتقدمة ، ولأن من القيود الدفترية ما هو حسابات نظامية بحث لا تمثل ديونا حقيقية ، ومنها ما هو عن ديون تحت النسوية والمراجعة . وإذا كان ذلك ، وكانت الجريمة المسندة إلى المتهم هي الإضرار بمصالح الجهة صاحبة الحق في التمسك بالغرامة التهديدية ، تعين ابتداء أن يثبت الحكم وقوع الضرر بما ينحسم به أمره ، لأنه لا يستفاد بقوة الأشياء من مجرد عدم التمسك بإيقاع تلك الغرامة ، ولا يستفاد كذلك بإدراج مبلغها في دفاتر المشاة ، وذلك كله بفرض أن المتهم صاحب الشأن في إيقاعها أو التنازل عن التمسك بها .

٤ — يبين من نص المادة ١١٦ مكررا (أ) من قانون العقوبات ومن مقارنته بنص المادة ١١٥ من القانون المذكور ومن المذكرة الإيضاحية المصاحبة له أن جريمة المادة ١١٦ المذكورة تتطلب لقيامها تحقق الضرر سواء في الواقع أو في قصد الفاعل ، وأن مجرد الاحتمال على أى وجه ولو كان راجحا لا تتوافر به تلك الجريمة في أى من ركنيها والترجيح بين المصالح المتعارضة — مصاحبة الشركة التى يديرها الطاعن — في التمسك بإيقاع الغرامة

التهديدية ، ومصلحتها في سير عملها وانتظامه ، واختيار أخف الأمرين وأهون الضررين ، لا يتحقق به الضرر المقصود في القانون أو القصد المعتبر الملابس للفعل المسمى المكون للجريمة ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ خاض في تقزيراته دون التفات إلى ما يشهد من مدوناته لحقيقة الواقع المطابق لصحيح القانون وعلى الأخص شهادة الوزير المختص وخوى المذكرة المقدمة منه ، يكون معيبا .

٥ - إذا كان الحكم قد اتخذ من جريمة الاضرار دليلا على جرائم الارتشاء وركنا فيها بناء على أن مبالغها هي مقابل الاخلال العمدي بمقتضيات الوظيفة الذي يمثل في الاضرار بمصالح الجهة التي يعمل بها ، وكان الحكم قد أخطأ في الاستدلال في جريمة الاضرار ، فإن الخطأ يشمل استدلال الحكم كله بما يعيبه ويوفر المصلحة في التمسك بأوجه الطعن المتعلقة بجريمة الاضرار دون أن يحتاج الطاعن بتطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى التهم جميعا وإيقاع عقوبة واحدة مقررة لأياها .

٦ - إذا كانت وقائع التعذيب قد حصلت فعلا ، تعين إطراح الأقاويل التي جاءت على السنة الشهود والمستجوبين الذين خضعوا لهذا التعذيب بأى وجه ، ولا يصح التعويل على هذه الأقاويل ولو كانت صادقة مطابقة للواقع ، متى كانت وليدة تعذيب أو إكراه أيا كان قدره من الضؤولة ، أما إذا كانت وقائع التعذيب لم تحصل صح الأخذ بتلك الأقاويل .

٧ - إن حضور محامين في تحقيق تجرية النيابة العامة في الشككات التي شهدت وقائع التعذيب ، لا ينفي أنها وقعت .

٨ - إذا كان الحكم لم يبين أسماء الشهود الذين عول عليهم في الإدانة وكيف طبقت شهادتهم - المدعى أنها وليدة التعذيب - في التحقيقات ما شهدوا به في الجلسة ، خصوصا أن أحد هؤلاء الشهود شهد في الجلسة بما قد ينفي جريمة الرشوة عن المتهم ، بينما جاءت شهادته في التحقيقات - حسبما سطره الحكم - نصا صريحا في إفادتها ، فإنه يكون معيبا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في خلال المدة من شهر سبتمبر سنة ١٩٦٢ حتى نهاية عام ١٩٦٣ بدائرة قسم الميناء محافظة الإسكندرية (أولا) بصفته العضو المنتدب لمجلس إدارة شركة مخازن البوند المصرية المملوكة للدولة وباعتباره في حكم الموظف العام طلب لنفسه وأخذ على سبيل الرشوة من محمد عبد العال على عدة مبالغ على دفعات بعضها بالدولارات وبعضها بالعملة المصرية وجعلتها ما يوازي خمسة آلاف جنيه وذلك بوصف محمد عبد العال على مقاولا متعاقدًا مع الشركة على القيام بأعمال شحن وتفريغ المواد التموينية وكان مقابل الرشوة الإخلال ببعض واجبات وظيفية بأن يسند إلى المقاول المذكور بعض المقاولات دون اتباع الإجراءات القانونية (عملية شحن الفول المعبد للتصدير وعملية حفظ الحبوب في صومعة المكس) وبأسعار تتجاوز الأسعار المتعارف عليها وليصرف له مقدما دون خصم الغرامات الموقعة عليه مبالغ تحت حساب عمليات شحن وتفريغ لم تتم مخالفا بذلك نصوص العقد المبرم بينه وبين الشركة وليعمل من جهة أخرى على أن ترفع عن المقاول الغرامات الموقعة عليه من وزارة التموين نتيجة إخلاله بالإلتزامات التي يفرضها عليه هذا التعاقد (ثانيا) بصفته سالفة الذكر طلب لنفسه وأخذ مبلغ ٢٠٠ دولار من المقاول محمود محمد عبد العال على سبيل الرشوة لإداء عمل من أعمال وظيفته هو تسهيل صرف مستحقات المقاول المذكور عن الأعمال التي تعاقد عليها مع الشركة (ثالثا) بصفته سالفة الذكر طلب لنفسه عطية لإداء عمل من أعمال وظيفته بأن يشترط على حنفى محمد فرهود أن يدفع عمولة مقدارها ١٠ ٪ من قيمة كل فاتورة تصرف للمقاول المذكور نظير إسناد بعض عمليات الشحن والتفريغ له (رابعا) بصفته المذكورة أيضا أحدث عمدا ضررا بأموال ومصالح الجهة التي يعمل بها بأن دأب على مخالفة نصوص العقد المبرم بين الشركة وبين محمد عبد العال على وأمر بعدم خصم الغرامات وبأن يصرف مقدما مبالغ لمحمد عبد العال على متجاوز استحقاقاته الفعلية الأمر الذي أدى إلى حصوله بغير وجه حق على المبالغ المبينة بتقرير اللجنة الفنية وقدرها ٤٠٥٠٣ جنيهات وضياع هذا المبلغ على الدولة وطلبت إلى مستشار

الإحالة إحياله إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١٠٣ و ١٠٤ و ١١٠ و ١١١ و ١١٢ مكررا "١" فقرة أولى و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات، فقرر بذلك .
ومحكمة جنايات الإسكندرية قضت في الدعوى حضوريا عملا بالمواد ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٧ و ١١٠ و ١١١/٦ و ١١٦ مكررا "١" فقرة أولى و ١١٩ من قانون العقوبات مع تطبيق المادتين ٣٢ و ١٧ من القانون المذكور بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وتغريمه الفين من الجنيهات ومصادرة جميع المبالغ موضوع الرشوة . فطعن المحامي الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بتهمة الإضرار العمد بمصالح الجهة التي يعمل بها وتهم الارتشاء ، قد انطوى على الفساد في الاستدلال وشابه القصور في التسبيب وبنى على الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه دفع بعدم جواز التعويل على الأقوال التي أبدأها الأشخاص الذين اتخذت شهادتهم من بعد دليلا عليه نظرا لحالة الفزع والاكراه والضغط التي لا يستحق التحقيقات إلا أن الحكم رد على هذا الدفع بما لا ينفيه ، كما خالف المادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية إذ قبل سماع الدعوى الجنائية عن جريمة الإضرار العمد على الرغم من أن فرار الإحالة الذي طرح الدعوى على محكمة الجنايات وحدد الوقائع المعروضة عليها استبعد الضرر بالنسبة إلى الشريك في الجريمة لعدم ثبوته فلا يجوز للمحكمة أن تدين المتهم بوصفه فاعلا عن ذات الواقعة المادية التي متعدها ، لأنها حينئذ تكون قد تصدت لمسالة ولاية لها بنظره ، وخالفت حجية الأمر بأن لا وجه ، وهذا إلى أن الحكم إذ ساءل الطاعن عن جريمة الإضرار المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكررا (١) من قانون العقوبات لم يتفطن إلى أنها جريمة عمدية تتطلب فوق وقوع الضرر بالفعل أن يكون قصد الفاعل في إيقاعه محققا احتماليا ، كما عول في إدانته بالرشوة على أقوال الشهود على الرغم من تناقضها ، وخلوها من التحديد لما وقر في ذهن المحكمة سلفا من ثبوت واقعة الإضرار العمدى وقضى بمصادرة مبلغ الرشوة المدعى بها مع أنه لم يضبط مما

يدل على أن المحكمة ليس لديها فكرة واضحة عن الواقعة ومعالمها ، ولهذا الصلة الوثيقة التي لا تنفصم في منطق الحكم بين واقعة الإضرار ووقائع الرشوة ، فإن استدلال الحكم كله يكون معيبا بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن أورد ما جاء في المحضر رقم ١ لسنة ١٩٦٥ حصر تحقيق نيابة غرب الإسكندرية الذي طلب الدفاع عن الطاعن ضمنه لما تضمنه من وقائع التعذيب والإكراه التي تعرض لها الأشخاص الذين سئلوا في ثكنات "مصطفى كامل" بمعرفة المباحث العسكرية قال ما نصه: "وحيث إنه وإن كانت المحكمة قد أمرت بضم المحضر الإداري الخاص بواقعة شروع "محمد يحيى رضوان" في الانتحار وما جاء في ذلك المحضر على لسان المستجوبين بأن التحقيقات أجريت في بادئ الأمر في مقر المباحث العسكرية على أن التحقيقات التي أجرتها النيابة العامة قد اتضح منها أن محامين حضروا فيها ساعة استجواب موكلهم بل كان منهم من صرح له بمناقشة الشاهد حتى يقول وفي حرية ولهذا تطمئن المحكمة إلى التحقيقات وما ورد فيها معبرا عن الحقيقة والواقع . وقد شهد الشهود بمضمون تلك الشهادات أمام هذه المحكمة بما يطمئن إلى صدق أقوالهم" وهذا الذي ذكره الحكم لا يصحح ردا به الطاعن من حصول الإكراه ، لأنه لم يبين ما إذا كانت وقائع التعذيب قد حصلت فعلا أم لا ، فإذا كانت الأولى ، تعين إطراح الأقاويل التي جاءت على السنة الشهود والمستجوبين الذين خضعوا له بأي وجه لأنه لا يصلح التعويل على هذه الأقاويل ولو كانت صادقة مطابقة لحقيقة الواقع متى كانت وليدة تعذيب أو إكراه أيا كان قدره من المسؤولية أما إذا كانت الثانية صح الأخذ بها . كما أن حضور محامين في تحقيق تجرية النيابة العامة في الثكنات التي شهدت وقائع التعذيب لا ينفي أنها وقعت ولم يبين الحكم أسماء هؤلاء الشهود الذين عول عليهم وكيف طابقت شهادتهم في التحقيقات ما شهدوا به في جلسة المحاكمة ، خصوصا أن أحدهم وهو "محمد عبد المنعم زغلول" شهد في جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٦٩ بما قد ينفي جريمة الرشوة عن الطاعن بينما جاءت شهادته في التحقيقات - حسبما سطره الحكم - نصا صريحا في إفادتها . هذا ويبين من نصوص

المواد ١٩٧ و ٢٠٩ و ٢١٣ من قانون الإجراءات الجنائية أنه مادام الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قد صدر من إحدى جهات التحقيق ، فلا يجوز مع بقاءه قائماً لعدم ظهور أدلة جديدة إقامة الدعوى عن ذات الواقعة التي صدر فيها لأن له في نطاق حجته المؤقتة مالا لحكام من قوة الأمر المقض وهذا يجعل الدفع بسبق صدوره من أخص خصائص النظام العام جائزاً إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض بشرط أن تكون مدونات الحكم شاهدة لصحته أو مرشحة لذلك . ومتى صدر الأمر بعدم وجود وجه بناء على أسباب عينية مثل أن الجريمة لم تقع أصلاً أو على أنها في ذاتها ليست من الأفعال التي يعاقب عليها القانون فإنه يكتسب — كاحكام البراءة — حجية بالنسبة إلى جميع المساهمين فيها ، ويتعدى نطاقه إليهم بطريق اللزوم وذلك بالنظر إلى وحدة الواقعة وقوة الأثر في الأمر ، وكذلك قوة الأثر القانوني للارتباط بين المتهمين في الجريمة فضلاً عن أن شعور العدالة في الجماعة يتأذى حتماً من المغايرة بين مصائر المساهمين في جريمة واحدة ومن التناقض الذي يتصور أن يقع في الأمر الواحد إذا صدر بأن لا وجه بالنسبة لأحد المتهمين ، وبالإحالة بالنسبة لغيره مع اتحاد العلة ولا كذلك إذا كان الأمر مبنيًا على أحوال خاصة بأحد المساهمين دون الآخرين فإنه لا يجوز الحجية إلا في حق من صدر لصالحه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه على الرغم مما دفع به الطاعن قد قضى بما يخالف النظر المتقدم فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه ، وفوق ذلك فإن المادة ١١٦ مكرراً " ١ " من قانون العقوبات قد نصت على معاقبة كل موظف عمومي أو من في حكمه أحدث عمداً ضرراً بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم وظيفته أو بأموال الأفراد أو مصالحهم المعهود بها إليه . ويبين من هذا النص ومن مقارنته بنص المادة ١١٥ من القانون المذكور ومن المذكرة الإيضاحية المصاحبة له أن الجريمة تتطلب لقيامها تحقق الضرر سواء في الواقع أو في قصد الفاعل وأن مجرد الاحتمال على أي وجه ولو كان راجحاً لا تتوافر به تلك الجريمة في أي من ركنيها والترجيح بين المصالح المتعارضة — مصلحة الشركة التي يديرها الطاعن — في التمسك بإيقاع الغرامة التهديدية ، ومصلحتها في سير عملها وانتظامه ، واختيار أخف الأمرين وأهون الضررين لا يتحقق به

الضرر المقصود في القانون ، أو القصد المعتبر الملابس للفعل العادى المكون للجريمة ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ خاض في تقريراته دون التفات إلى ما يشهد من مدوناته لحقيقة الواقع المطابق لصحيح القانون وعلى الأخص شهادة الوزير المختص وغوى المذكرة المقدمة منه يكون معيبا ، هذا بالإضافة إلى أن الغرامة التهديدية كما يدل عليه اسمها وتقتضيه طبيعتها هي - كالإكراه البدنى - ليس فيها أى معنى من المعانى الملحوظة في العقوبة كما أنه ليس فيها معنى التعويض من الضرر وإنما الغرض منها هو إجبار المدين على تنفيذ التزامه على الوجه الأكمل وهي لا تدور مع الضرر وجودا وعدما ولا يعتبر التجاوز عنها في ذاته تجاوزا بالضرورة من ضرر حاصل أو تنازلا عن تعويض الضرر بعد استحقاقه خصوصا إذا اقتضى عدم التمسك بها دواعى العدالة أو دوافع المصلحة كما أن ورودها في القيود الدفترية الحسابية للمنشأة التى يديرها الطاعن لا يغير من طبيعتها التهديدية لا التعويضية هذه وذلك للعلة المتقدمة ولأن من القيود الدفترية ما هو حسابات نظامية بحت لا تمثل ديونا حقيقية ومنها ما هو من ديون تحت التسوية والمراجعة . ولما كانت الجريمة هي الإضرار بمصالح الجهة صاحبة الحق فى التمسك بالغرامة التهديدية ، تعين ابتداء أن يثبت الحكم وقوع الضرر بما ينحسم به أمره لأنه لا يستفاد بقوة الأشياء من مجرد عدم التمسك بإيقاع تلك الغرامة ولا يستفاد كذلك بأدراج مبالغها في دفاتر المنشأة وذلك كله بفرض أن الطاعن صاحب الشأن فى إيقاعها أو التنازل عن التمسك بها . لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يلتفت إلى الأنظار المتقدمة على الرغم من ورود أسانيدھا فى مدوناته حسبما تقدم ، وكان قد اتخذ من جريمة الاضرار دليلا على جرائم الارششاء وركنا فيها بناء على أن مبالغھا هي مقابل الإخلال العمدى بمقتضيات الوظيفة الذى يتمثل فى الإضرار بمصالح الجهة التى يعمل بها ، فإن الخطأ يشمل استدلال الحكم كله بما يعيبه و يوفر المصلحة فى التمسك بأوجه الطعن المتعلقة بجريمة الإضرار دون أن يحتاج الطاعن بتطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى التهم جميعا وإيقاع عقوبة واحدة مقررّة لأیھا . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون معيبا بما يوجب النقض والإحالة . ومن ثم فلا جدوى من تصويب الحكم بإلغاء ما قضى به من المصادرة فى جريمة الرشوة مع أنه لم يضبط مبلغها .

جلسة ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفي ؛ وعضوية السادة المستشارين . إبراهيم أحمد الديواني ، ومحمد السيد الرفاعي ، وطه الصديق دقانه ، ومصطفى الأسبوطي .

(٢٠٩)

الطعن رقم ١٣٢١ لسنة ٣٩ القضائية

إلتماس إعادة النظر . "شروطه" . حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" .
مصادرة .

شروط قبول التماس إعادة النظر وفقا للمادة ٤٤١/٢ إجراءات : صدور حكمين نهائين بالإدانة على شخصين مختلفين عن واقعة واحدة وأن يكون بين الحكمين تناقض يستشف منه براءة أحد الشخصين . قضاء الحكمين بالبراءة لذات الشخص . عدم قبول الإلتماس . ولو كان أحد الحكمين قد قضى بالمصادرة ولم يقض بها الحكم الآخر ، لمصادرة المضبوطات فعلا قبل صدوره ، مما يرتفع به التناقض .

يشترط نص الفقرة الثانية من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية لقبول طلب التماس إعادة النظر ، صدور حكمين نهائين ضد شخصين مختلفين عن واقعة واحدة وأن يكون هذان الحكمان كلاهما قد صدرا بالإدانة بحيث يستحيل التوفيق بينهما فيما قضيا به في منطوقهما . وإذا كان ما تقدم ، وكان الحكمان قد قضى بالبراءة في كليهما لذات الطالب ، وكان أحد الحكمين لم ينص فيه على المصادرة ، فإن ذلك لم يكن متأتيا لأن المضبوطات كانت قد صودرت فعلا قبل ذلك تنفيذا لما قضى به الحكم الآخر ، مما يرتفع به التناقض بينهما . لما كان ذلك ، وكان طلب إلتماس إعادة النظر لا يندرج تحت إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإنه يكون على غير أساس من القانون .

في القضية رقم ٢٤١٩ سنة ١٩٦٥ جنح الجمالية - موضوع هذا الطلب - القاض ببراءة الطالب ومصادرة المضبوطات والذي قضى استثنافيا بتأييده بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٦٧ وحاز قوة الأمر المقضى يناقض الحكم الصادر في القضية رقم ٥٥٧٤ سنة ١٩٦٧ جنح اللبان عن ذات الواقعة ببراءة الطالب من التهمة ذاتها، ذلك بأن الحكم الأخير لم يقض بمصادرة المضبوطات التي قضى الحكم الأول بمصادرتها - كما اعتبر الحكم الأول المضبوطات مخالفة للواصفات القانونية بينما الحكم الثاني لم يعتبرها كذلك - هذا فضلا عن أن المضبوطات التي صادرها الحكم الأول ليست مما يعد صنعها أو استعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة في ذاته حتى كان يصح معه تطبيق المادة ٣٠ فقرة ٢ من قانون العقوبات .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم الصادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٦ في القضية رقم ٢٤١٩ سنة ١٩٦٥ جنح الجمالية أن النيابة العامة كانت قد أسندت إلى الطالب أنه في يوم ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم الجمالية لم يؤد رسم الإنتاج عن الكحول خلال المدة المقررة وطلبت عقابه عملا بالقانون رقم ٣٦٣ سنة ١٩٥٦ وقد انتهت المحكمة في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٦ إلى القضاء ببراءة المتهم - الطالب - ومصادرة المضبوطات التي ثبت من تقرير التحليل أنها مخالفة للواصفات وذلك طبقا للفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات وقد تأيد هذا الحكم استثنافيا من محكمة القاهرة بجلسته ٢٩ مارس سنة ١٩٦٧ كما تبين من الإطلاع على القضية رقم ٥٥٧٤ سنة ١٩٦٧ جنح اللبان أن النيابة العامة أسندت إلى الطالب أنه بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦٤ تهرب من دفع رسوم الإنتاج على الكحول المبين بالمحضر وطلبت عقابه عملا بمواد القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ ووقائع هذه الدعوى هي بذاتها وقائع الدعوى السابقة وبتاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦٧ قضت محكمة جنح اللبان حضوريا أيضا ببراءة الطالب ولم تقض بمصادرة المواد الكحولية التي كان الحكم الأول قد قضى بمصادرتها ولم تستأنف النيابة العامة هذا الحكم فأصبح كذلك نهائيا حائزا لقوة الأمر المقضى .

وحيث إن المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية قد حددت حالات طلب إعادة النظر إذ جرى نصها على : يجوز طلب إعادة النظر في الأحكام النهائية

المصادرة بالعقوبة في مواد الجنايات والجنح في الأحوال الآتية : (أولا) ...
 (ثانيا) إذا صدر حكم على شخص من أجل واقعة ثم صدر حكم على شخص آخر
 من أجل الواقعة عينها وكان بين الحكمين تناقض بحيث يستنتج منه براءة أحد
 المحكوم عليهما (ثالثا) ... " لما كان ذلك ، وكان الطالب يستند إلى الحالة الثانية
 من المادة المذكورة سالفه البيان ، وكان نص هذه المادة يشترط لقبول الطالب
 صدور حكمين نهائيين ضد شخصين مختلفين عن واقعة واحدة وأن يكون بين هذين
 الحكمين تناقض يستشف منه براءة أحدهما . ومفاد ذلك أن يكون هذان
 الحكمان قد صدرا بالإدانة على شخصين مختلفين بحيث يستحيل التوفيق بينهما فيما
 قضيا به في منطوقهما ، وكان الحكمان قد قضى بالبراءة في كليهما لذات الطالب .
 وإذا كان الحكم الثاني لم ينص فيه على المصادرة ، فإن ذلك لم يكن متأثرا لأن
 المضبوطات كانت قد صودرت فعلا قبل ذلك تنفيذا لما قضى به الحكم الأول
 مما يرتفع به التناقض بينهما . لما كان ما تقدم ، وكان طلب إعادة النظر لا يندرج
 تحت إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة (٤٤) من قانون الإجراءات
 الجنائية ، فإنه يكون على غير أساس من القانون ويتعين الحكم بعدم قبوله .

جلسة ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حقنى ، وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم أحمد الديوانى ، ومحمد السيد الرفاعى ، ومصطفى محمود الأسبوطى ، ومحمد ماهر محمد حسن .

(٢١٠)

الطعن رقم ١٣٩١ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب ، ج ، د ، هـ) إثبات . "إثبات بوجه عام" . "شهادة" . إجراءات المحاكمة . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره" . إنابة قضائية . حكم . "تسبيبه . تسبيب معيب" .

(١) وجوب بناء المحاكمة الجنائية على التحقيق الشفوى الذى تجرى المحكمة وتسمع فيه الشهود . مادام سماعهم ممكنا . المادة ٢٨٩ إجراءات . متى تصح تلاوة أقوال الشاهد ؟

مخالفة المادة ٢٨٩ إجراءات رغم تمسك الدفاع بسماع الشاهد . عدم تحقق المعنى الذى قصده الشارع فى المادة المذكورة .

(ب) إقامة الشاهد فى الخارج . لا تمنع من سماعه . ولو عن طريق الانابة القضائية .

(ج) إبداء المحكمة رأيها فى الشهادة . مشروط بسؤال الشاهد أولا . طه ذلك ؟

(د) القضاء المسبق على دليل لم يطرح . غير صحيح فى أصول الاستدلال .

(هـ) حق الدفاع فى سماع الشاهد . تعلقه بما قد يديه الشاهد فى الجلسة ويسمع الدفاع مناقشته . عدم جواز مصادرته

في ذلك الحق بدعوى إسقاط الشهادة من عناصر الإثبات .
حق الدفاع سابق في وجوده وترتيبه وأثره على مداولة
القاضي وحكمه .

إحتمال تأثر وجدان القاضي عند الموازنة بين الأدلة
إثباتا وقبلا . بما يبدو له أنه أطرحه في غير رقبة
من نفسه .

١ — إن الأصل المقرر بالمادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن المحاكمة
الجنائية يجب أن تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة ،
وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا ، وإنما يصح لها أن تقرر تلاوة شهادة
الشاهد إذا تعذر سماع شهادته أو إذا قبل المدفع عنه ذلك ، ولا يجوز الاقتضات
على هذا الأصل الذي افترضه الشارع في قواعد المحاكمة لأية علة مهما كانت
إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا — وهو ما لم يحصل في الدعوى المطروحة —
ومن ثم فإن سير المحاكمة على النحو الذي جرت عليه ، ومصادرة الدفاع فيما تمسك
به من سماع الشاهدة دون تلاوة أقوالها أو سماع أى من شهود الإثبات
أو تلاوة أقوالهم في حضرة المتهمين ، لا يتحقق به المعنى الذي قصد إليه الشارع
في المادة سالفة الذكر .

٢ — لا يقدح في ضرورة سماع الشاهدة أن تكون مقيمة في لبنان ما دام لم
يثبت للمحكمة أنه امتنع عليها ذلك بعد إعلانها قانونا ، خصوصا أنه كان يسمع
المحكمة سماعها من طريق الإنابة القضائية .

٣ — يوجب القانون سؤال الشاهد أولا ، وبعد ذلك يحق للمحكمة أن تبدى
ما تراه في شهادته ، وذلك لإحتمال أن تجيء الشهادة التي تسمعها أو يتاح للدفاع
مناقشتها بما يقنعها بحقيقة قد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى .

٤ — لا يصح في أصول الاستدلال القضاء المسبق على دليل لم يطرح .

٥ — إن حق الدفاع في سماع الشاهد لا يتعلق بما أبداه في التحقيقات
الأولى ، مما يطابق أو يخالف فيه من الشهود ، بل بما قد يبديه في جلسة

المحاكمة ، ويسع الدفاع مناقشته إظهارا لوجه الحقيقة ، ولا تصح مصادرة في ذلك بدعوى أن المحكمة قد أسقطت في حكمها شهادته من عناصر الإثبات لعدم استطاعة الدفاع أن يتبنا سلفا بما قد يدور في وجدان قاضيه عندما يخلو إلى مداولته ، ولأن حق الدفاع سابق في وجوده وترتيبه وأثره على مداولة القاض وحكمه ، ولأن وجدان القاض قد يتأثر — في غير رقبة من نفسه — بما يبدو له أنه أطرحه في تقديره عند الموازنة بين الأدلة إنباتا ونفيا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم في يوم ١٠ مارس سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم الدقي محافظة الجيزة: اغتصبوا بالقوة والتهديد من ميشيل الخيال متری أوراقا أثبت وجود حالة قانونية هي إقرار بأن يترك الشقة التي يقطنها خلال سبعة أيام وشيكاً بمبلغ مائتي جنيه على بنك القاهرة فرع السيدة زينب ، وذلك بأن استدرجه المتهم الأول وكان يرافقه المتهم الثاني إلى الشقة الأولى بالطابق السفلي من المنزل الذي يقطنه حيث فاجأه المتهمان الثالث والرابع وقام الأخير بالاعتداء عليه بالضرب وهدده بالقتل بمسدس كان يحمله بينما التف حوله بقية المتهمين بقصد إرهابه وطلب منه المتهم الأخير تحرير الورقتين سالفتي الذكر والتوقيع عليهما وتمكنوا بهذه الوسيلة من التهديد من الاستيلاء على هاتين الورقتين . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالقتل والوصف الواردين بقرار الإنهام ، فقرر بذلك ، ومحكمة جنايات الجيزة قضت في الدعوى بحضور ياعمل بالمادة ٣٢٥ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من القانون نفسه بالنسبة للأول والثاني أولا: بمعاقبة كل منهما بالحبس مع الشغل مدة سنة واحدة وبراءة كل من الثالث والرابع مما أسند إليهما . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما بنهاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بتهمة اغتصاب سند مثبت لتصرف وشيك بمبلغ مائتي جنيه قد بني على البطلان في الإجراءات ، وشابه الفساد في الاستدلال ، ذلك بأن المحكمة لم تحقق شفوية المرافعة طبقا

لما توجبها المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية من سماع شهود الإثبات أو تلاوة أقوالهم على الأقل. وقد تمسك الدفاع بضرورة سماع الشاهدة ميلاني الحال جرجس شقيقة المجنى عليه الذي توفي — وهو شاهد الرؤية الوحيد في الدعوى — إلا أن المحكمة لم تحفل بما تمسك به وأمرت باستمرار السير في إجراءات المحاكمة وردت في حكمها على الطلب بما لا ينفي لزومه بل افترضت مقدما أن أقوالها ستجىء مطابقة لأقوال أخيها ولا يغير من الأمر شيئا أن تكون الشاهدة مقيمة في لبنان لأن هذا لا يدل على استحالة حضورها ، بل كان الواجب إعلانها أولا في محل إقامتها حتى إذا تعذر حضورها ، صح القول بقيام العذر المانع من سماعها ، ومن ثم فإن الحكم يكون قد وقع باطلا متعينا نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة ١٩٦٩/٥/٢٧ التي سمعت فيها الدعوى ، أن الدفاع عن الطاعنين تمسك ابتداء بضرورة سماع الشاهدة الرابعة ، فقررت المحكمة السير في الإجراءات ، فتراجع الدفاع مصرا في ختام مرافعته على ما تمسك به في مستهاها ، والحكم المطعون فيه بعد أن أورد شهادة الشاهدة المذكورة من أنها سمعت بالواقعة من شقيقها المجنى عليه على التفصيل الوارد بشهادته عرض لطلب الدفاع ورد عليه بقوله ” وحيث إن الدفاع طلب سماع أقوال ميلاني الحال جرجس والغير مقيمة حاليا بالجمهورية العربية المتحدة . ولما كانت شهادتها كما سبق بيانها في صدر هذا الحكم جاءت ترديدا وسماعا عن شقيقها المجنى عليه ميشيل الحال متري ، فهي نافلة لأقواله التي سمعتها النيابة العامة في تحقيقها مفصلة ، أضف إلى ذلك أن واقعة استئجار هذه السيدة للشقة موضوع النزاع ، وأن عقد الإيجار كان باسمها ثم قامت منازعة بسبب دخول شقيقتها إلى مسكنها وعرض الأمر على النيابة . تلك الوقائع التي وردت على لسان الشاهدة بتحقيقات النيابة لم يجهدها مالك المسكن أو ينكرها المتهمان ، ومن ثم فلا مجال بعدئذ لإجابة طلب الدفاع لسماع أقوال هذه الشاهدة خاصة وأن المحكمة كما سييجىء في موضعه من أسباب هذا الحكم لم تعول في قضائها على تلك الشهادة والتي هي في جوهرها ترديد لأقوال المجنى عليه ، كما أن واقعة استئجارها الشقة وقيام النزاع هي من الأمور المسلمة التي يسلم بها الدفاع “ وهذا الذي أورده الحكم ينطوي على البطلان في الإجراءات والفساد في الاستدلال . ذلك بأن الأصل المقرر

بالمادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن المحاكمة الجنائية يجب أن تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة ، وتسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكنا ، وإنما يصح لها أن تقرر تلاوة شهادة الشاهد إذا تعذر سماع شهادته ، أو إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . ولا يجوز الاقتئات على هذا الأصل الذي افترضه الشارع في قواعد المحاكمة لأية علة مهما كانت إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا — وهو ما لم يحصل — ومن ثم فلإن سير المحاكمة على النحو الذي جرت عليه ومصادرة الدفاع فيما تمسك به من سماع الشاهدة الرابعة دون تلاوة أقوالها أو سماع أى من شهود الإثبات أو تلاوة أقوالهم في حضرة المتهمين لا يتحقق به المعنى الذي قصد إليه الشارع في المادة سالفة الذكر . ولا يقدح في ضرورة سماع الشاهدة أن تكون مقيمة في لبنان مادام لم يثبت للمحكمة أنه امتنع عليها ذلك بعد إعلانها قانونا خصوصا أنه كان يسع المحكمة سماعها عن طريق الإنابة القضائية . هذا إلى أن القانون يوجب سؤال الشاهد أولا ، وبعد ذلك يحق للمحكمة أن تبدى ماتراه في شهادته ، وذلك لاحتمال أن تجيء الشهادة التي تسمعها ويتاح للدفاع مناقشتها بما يقنعها بحقيقة قد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى ، ولا يصح في أصول الاستدلال القضاء المسبق على دليل لم يطرح . ولما كان حق الدفاع في سماع الشاهد لا يتعلق بما أبداه في التحقيقات الأولى ، مما يطابق أو يخالف غيره من الشهود ، بل بما قد يبديه في جلسة المحاكمة ، ويسع الدفاع مناقشته اظهارا لوجه الحقيقة ، ولا تصح مصادرة في ذلك بدعوى أن المحكمة أسقطت في حكمها شهادته من عناصر الإثبات لعدم استطاعة الدفاع أن يتبنا سلفا بما قد يدور في وجدان قاضيه عند ما يخلو إلى مداولته ، ولأن حق الدفاع سابق في وجوده وترتيبه وأثره على مداولة القاضي وحكمه ، ولأن وجدان القاضي قد يتأثر — في غير رقبة من نفسه — بما يبدوله أنه أطرحه في تقديره عند الموازنة بين الأدلة إثباتا أو نفيًا . لما كان ما تقدم ، فلإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله و يوجب نقضه .

جلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين حسن هزام ، وسعد الدين عطية ، وأنور أحمد خلف ، ومحمود
كامل عطيفة .

(٢١١)

الطعن رقم ٧٨٦ لسنة ٣٩ القضائية

(ا ، ب ، ج ، د) قضية . " صلاحيتهم للحكم " . حكم . " بطلانه " .
نيابة عامة . غرفة المشورة . تحقيق .

- (ا) وجوب امتناع القاضى من نظر الدعوى . أساسه ؟
- (ب) الأحوال التى يمتنع فيها على القاضى نظر الدعوى . تعلقها
بالنظام العام . المادة ٢٤٧ ج ١ .
- (ج) مفهوم التحقيق والاحالة كسبب لامتناع القاضى عن نظر
الدعوى . المادة ٢٤٧ ج ١ .
- (د) صدور قرار من محكمة الجناح المستأنفة — منعقدة فى غرفة
المشورة — فى تظلم المتهم من قرار النيابة العامة الصادر
بتسليم المضبوطات لصاحبها برفضه وتأيد القرار المتظلم منه .
مفاده : اعتقاد الهيئة بصحة دفاع مالك المضبوطات
وتكويها رأيا معيناً ثابتاً فى الدعوى . ثبوت أن الهيئة
التي فصلت فى الدعوى كانت مشكلة من قضاة الهيئة التي فصلت
فى التظلم . بطلان الحكم . مثال .

١ — من المقرر أن أساس وجوب امتناع القاضى عن نظر الدعوى هو قيامه
بعمل يجعل له رأيا فى الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط فى القاضى
من خلو الذهن عن موضوع الدعوى ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزنا مجردا .

٢ - حددت المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية الأحوال التي يمتنع فيها على القاضي نظر الدعوى لما بينها وبين وظيفة القضاء من تعارض ، ومن هذه الأحوال أن يكون القاضي قد قام في الدعوى بعمل مأمور الضبط القضائي أو بوظيفة النيابة العامة أو بعمل من أعمال التحقيق أو الإحالة . وهو نص مقتبس مما ورد في المادة ٣١٣ من قانون المرافعات القديم ومتعلق بالنظام العام .

٣ - إن التحقيق والإحالة في مفهوم حكم المادة ٢٤٧ إجراءات كسبب لامتناع القاضي عن الحكم هو ما يجريه القاضي أو يصدره في نطاق تطبيق قانون الإجراءات الجنائية سواء بصفته سلطة تحقيق أو حكم .

٤ - فاطت المادة ١٠٥ من قانون الإجراءات الجنائية بدائرة الجنح المستأنفة إصدار القرارات في شأن رد المضبوطات عند المنازعة أو في حالة وجود شك فيمن له الحق في تسلم الشيء . ومتى كان يبين من الرجوع إلى المفردات - التي أمرت المحكمة بضمها لتحقيق وجه الطعن - أن النيابة الجزئية كانت قد أمرت بتسليم جسم السيارة موضوع تهمة الإخفاء المسندة إلى الطاعنين إلى مالك السيارة فقدم محامي الطاعن الأول تظالما من هذا القرار إلى رئيس النيابة لعرضه على هيئة محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة للفصل في هذا النزاع ، فأصدرت الهيئة قرارها برفض التظلم وتأيد القرار المتظلم منه بما يكشف عن اعتقاد الهيئة بصحة دفاع مالك السيارة ويتم من تكوينها رأيا معيناً ثابتاً في الدعوى . وإذا كان الثابت أن الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه كانت مشككة من قضاة الهيئة التي فصلت في التظلم ، فإن الحكم يكون باطلاً لصدوره من هيئة فقدت صلاحيتها .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم في يوم أول نوفمبر سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم شرقي محافظة الاسكندرية : (الثلاثة الأول) سرقوا السيارة المبينة وصفا وقيمة بالمحضر والمملوكة لرمضان مصباح الزايطي (الرابع والخامس والسادس) اشتركوا

في سرقة السيارة سالفة الذكر وكان ذلك بطريق الاتفاق والمساعدة على النحو المبين بالمحضر (السابع والثامن) (الطاعنان) أخفيا أجزاء السيارة سالفة الذكر والمتحصلة من جنحة سرقة مع علمهما بذلك . وطلبت عقابهم بالمواد ٤/٣١٧ - ٥ و ٤٠ و ٤٣ و ٤٤ مكررا من قانون العقوبات . ومحكمة باب شرقي الجزئية قضت غيابيا للخامس وحضوريا للباقيين عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين السابع والثامن (الطاعنين) (أولا) بحبس كل من المتهمين الأربعة الأول ستة أشهر مع الشغل والنفاذ (ثانيا) بحبس كل من المتهمين السابع والثامن (الطاعنين) شهرا واحدا مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة بالنسبة لهما لمدة ثلاث سنوات تبدأ من وقت صدور الحكم نهائيا (ثالثا) ببراءة المتهمين الخامس والسادس مما أُسند إليهما بلا مصاري ف جنائية . فاستأنف المتهمون الأول والثاني والثالث والرابع والسابع والثامن هذا الحكم كما استأنفته النيابة العامة . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غيابيا للتهم السادس وحضوريا للباقيين بقبول الاستئنافات شكلا وفي الموضوع (أولا) بالنسبة للمتهمين الأول والثاني والثالث والرابع والسابع والثامن برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف بالنسبة لهؤلاء المتهمين (ثانيا) وبالنسبة للمتهمين الخامس والسادس وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لهما وبحبس كل منهما شهرا مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة بالنسبة لهما لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم بلا مصروفات جنائية . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهض الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه مشوب بالبطلان لصدوره من هيئة فقدت صلاحيتها ، ذلك بأن الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه سبق لها أن رفضت طلب الطاعنين استلام أجزاء السيارة موضوع تهمة الإخفاء المسندة إليهما ، وأمرت بتسليمها إلى مالكها بما ينم عن تكوينها رأيا في الدعوى يجمعها غير صالحة للفصل فيها .

وحيث إن المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد حددت الأحوال التي يمتنع فيها على القاضى نظر الدعوى لما بينها وبين وظيفة القضاء من تعارض، ومن هذه الأحوال أن يكون القاضى قد قام فى الدعوى بعمل مأمور الضبط القضائى أو بوظيفة النيابة العامة أو بعمل من أعمال التحقيق أو الإحالة . وهو نص مقتبس مما ورد فى المادة ٣١٣ من قانون المرافعات القديم ومتعلق بالنظام العام ، وأساس وجوب امتناع القاضى عن نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعل له رأيا فى الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط فى القاضى من خلو الذهن عن موضوع الدعوى ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزنا مجردا . والتحقيق والإحالة فى مفهوم حكم المادة ٢٤٧ إجراءات كسبب لامتناع القاضى عن الحكم ، هو ما يجريه القاضى أو يصدره فى نطاق تطبيق قانون الإجراءات الجنائية سواء بصفته سلطة تحقيق أو حكم . لما كان ذلك وكانت المادة ١٠٥ من قانون الإجراءات الجنائية قد ناطت بدائرة الجنح المستأنفة لإصدار القرارات فى شأن رد المضبوطات عند المنازعة أو فى حالة وجود شك فىمن له الحق فى تسلّم الشئ وكان يبين من الرجوع إلى المقررات — التى أمرت المحكمة بضمها لتحقيق وجه الطعن — أن النيابة الجزئية كانت قد أمرت بتسليم جسم السيارة موضوع تهمة الإخفاء المسندة إلى الطاعنين إلى مالك السيارة فقدم محامى الطاعن الأول تظلمها من هذا القرار إلى رئيس النيابة لعرضه على هيئة محكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة للفصل فى هذا النزاع . وبتاريخ ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٧ أصدرت الهيئة مشكلة من القضاة مميح ضيف ومنير الشببشى وعبد العزيز وهبه قرارها برفض التظلم وتأيد القرار المتظلم منه بما يكشف عن اعتقاد الهيئة بصحة دفاع مالك السيارة ويتم عن تكوينها رأيا معيناً ثابتاً فى الدعوى . وإذ كان الثابت أن الهيئة التى أصدرت الحكم المطعون فيه كانت مشكلة من قضاة الهيئة التى فصلت فى التظلم ، فإن الحكم يكون باطلا لصدوره من هيئة فقدت صلاحيتها بما ينعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

جلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفتي ، وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم أحمد الديواني ، ومحمد السيد الرفاعي ، وطه الصديق دقانه ، ومحمد ماهر محمد حسن .

(٢١٢)

الطعن رقم ٨٢٨ لسنة ٣٩ القضائية

(١) استيقاف . رجال السلطة العامة .

حق رجل السلطة العامة في الاستيقاف . نطاقه ؟

(ب ، ج ، د) تعد . جريمة . ” أركانها ” . موظفون عموميون . مكلفون بخدمة عامة . حكم . ” تسببيه . تسبيب غير معيب ” . قصد جنائي .

(ب) أركان جنح التعدي على الموظفين المنصوص عليها في المواد ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٧ مكررا (١) من قانون العقوبات والجنائية المنصوص عليها

في المادة ١٣٧ مكررا (١) ، (٢) من ذات القانون ؟

(ج) نطاق المادة ١٣٧ مكررا (١) ، (٢) عقوبات ؟

(د) تحقق جريمة المادة ١٣٧ مكررا (١) (٢) عقوبات إذا كان ما وقع من المتهم قد انصرف إلى منع الموظف المعتدي عليه من أداء أعمال وظيفته .

(هـ) عقوبة . ” تطبيقتها ” . طعن . ” المصلحة في الطعن ” . نقض . ” أسباب الطعن ” . ما لا يقبل منها . ” قصد جنائي . سرقة . تعد ” .

معاقبة المتهم من جريمة المادة ١٣٧ مكررا (١) ، (٢) عقوبات . إنعدام مصلحته في المجادلة في توافر القصد في جريمة السرقة المستندة إليه . هل ذلك ؟

(و) أسباب الإباحة . دفاع شرعى . حكم . "تسببيه" . تسبب غير
"معيب" محكمة الموضوع "سلطانها فى تقدير الدليل" .

تقدير الوقائع التى يستتبع منها قيام حالة الدفاع الشرعى أرائها . موضوع .

(ز ، ح) حكم . "بياناته" . إحالة . مستشار الإحالة . بطلان . نقض .
"أسباب العطن . ما لا يقبل منها" .

(ز) الأحكام وحدها هى التى تصدر باسم الأمة .

قضاء الاحالة ليس إلا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق . لا يلزم
لصحته أن يصدر باسم الأمة .

(ح) عدم قبول إثارة أمر بطلان قرار الاحالة لأول مرة أمام النقض .
أساس ذلك ؟

١ — إن الإستيقاف أمر مباح لرجل السلطة العامة ، إذا ما وضع الشخص
نفسه طواعية منه واختيارا موضع الريب والظن ، وكان هذا الوضع ينبىء من
ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحرى والكشف عن حقيقته ، عملا بحكم
المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

٢ — من المقرر أن جنح التعدى على الموظفين المنصوص عليها فى المواد ١٣٣ ،
١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٧ مكررا (١) من قانون العقوبات والحماية المنصوص عليها
فى المادة ١٣٧ مكررا ١ / ٢ ، من هذا القانون يجمعهما ركن مادي واحد ، ويفصل
بينهما الركن الأدبى ، فبينما يكفى لتوافر الركن الأدبى فى الجرائم التى من النوع
الأول قيام القصد الجنائى العام وهو إدراك الجانى لما يفعل وعلمه بشروط
الجريمة دون اعتداد بالباعث ، فإنه لا يتحقق فى المادة ١٣٧ مكررا ١ / ٢
إلا إذا توافرت لدى الجانى نية خاصة بالإضافة إلى القصد الجنائى العام ، تتمثل
فى انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة ، هى أن يؤدى
عملا لا يحل له أن يؤديه ، أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل
كلف بأدائه .

٣ — أطلق الشارع حكم المادة ١٣٧ مكررا / ١ و ٢ من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ لينال بالعقاب كل من يستعمل القوة والعنف أو التهديد مع الموظف العمومي أو المكلف بالخدمة العامة، لقضاء أمر غير حق أو اجتناب أداء عمله المكلف به ، يستوى في ذلك أن يقع الاعتداء أو التهديد أثناء قيام الموظف بعمله لمنعه من المضى في تنفيذه ، أو في غير فترة قيامه به لمنعه من أدائه في المستقبل طالما أن أداء الموظف للعمل غير الحق أو اجتنابه أداء عمله قد تحقق نتيجة استعمال القوة أو التهديد .

٤ — إذا كان الحكم المطعون فيه — بعد أن أورد من وقائع المقاومة الحاصلة من الطاعن ورفاقه ما يكفي لتوافر العنصر المادي للجريمة — استظهر استظهارا سليما من ظروف الواقعة أن غرض الطاعن وباقي المتهمين مما وقع منهم من أفعال مادية قد انصرف إلى منع المجنى عليهما من أداء أعمال وظيفتهما لعدم تمكينهما من اقتياد المتهمين إلى مخفر الشرطة للكشف عن شخصيتهم ، وقد تمكنوا بما استعملوه في حقهما من وسائل العنف والتعدي من بلوغ قصدهم ، فإن الجنائية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكررا / ١ و ٢ من قانون العقوبات تكون متوافرة الأركان .

٥ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد أوقع عقوبة واحدة بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات ، وكانت هذه العقوبة تدخل في حدود العقوبة المقررة لجريمة استعمال القوة أو العنف مع موظفين عموميين لهما بها بغير حق على الامتناع عن عمل من أعمال وظيفتهما ، فإن مصلحة الطاعن من المجادلة في توافر نية السرقة موضوع التهمة الثانية المسندة إليه تكون منعدمة .

٦ — تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى ، للحكمة الفصل فيه بغير معقب ، متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التي رتب عليها . وإذا كان ذلك ، وكان ماساقه الحكم من أدلة منتجا في اكتمال إقناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه من رفض الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي عن النفس ، تأسيسا على أن ما وقع من رجل الشرطة ، إجراء مشروع لم يتعد الاستيقاف بما يزيل دواعي الشبهة ومن أنهما لم يخرججا

من حدود القانون ، بما لا تتوافق معه مبررات الدفاع الشرعى ، فإن نعى الطاعن
فى هذا الشأن يكون غير مسديد .

٧ - متى كانت المادة ١٥٥ من الإعلان الدستورى الصادر فى ٢٤ مارس
سنة ١٩٦٤ تنص على أنه "تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة" وكانت قضاء
الإحالة ليس إلا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق ، وما يباشره من سلطات
إنما باعتباره سلطة تحقيق وليس جزءا من قضاء الحكم ، فإنه لا يلزم لصحة
قراراته صدورها باسم الأمة ، ما دام أن الدستور لا يوجب هذا البيان إلا
فى الأحكام .

٨ - إن قرار الإحالة إجراء سابق على المحاكمة ، ومن ثم فلا تقبل إثارة أمر
بطلانه لأول مرة أمام محكمة النقض ، ما دام أنه لم يدفع به لدى محكمة الموضوع .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم فى ليلة ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٦٦
بدائرة قسم المطرية محافظة القاهرة : المتهمون الثلاثة الأول) - أولا -
استعملوا القوة والعنف مع موظفين عموميين هما الشرطيان السريان سعيد توفيق
درويش وعبد العاطى عبد النبى عبد الرحمن لجلهما بغير حق على الإمتناع عن عمل
من أعمال وظيفتهما وكان ذلك بأن ضربوهما فأحدثوا بهما الإصابات المبينة
بالتقرير الطبى الشرعى والتي تخلف لدى المحبى عليه الأول من جرائها طاعة
مستديمة هى فقد جزء من عظام الجبهة وقد توصلوا بهذا الاعتداء إلى بلوغ مقصدهم
وهو عدم تمكين المحبى عليهما من اقتيادهم إلى نقطة الشرطة (ثانيا) سرقوا السلاح
والذخيرة المبينة وصفا بالمحضر لوزارة الداخلية وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع
على الشرطيين سالفى الذكر إذ أمسك المتهمان الثانى والثالث الشرطى عبد العاطى
عبد النبى عبد الرحمن وشلا مقاومته وتمكن المتهم الثانى من انتزاع السلاح منه
بينما كان المتهم الأول ينهال ضربا على زميله بهما فليظة على رأسه ولما خلص

السلاح للمتهمين الثاني والثالث وهما بالفرار به وبداخله الذخيرة وأراد المجنى عليه ملاحقتهما فعاجله المتهم الأول بالضرب بعصا غليظة على رأسه وكتفه يده اليسرى وحدثت بهما الإصابات الميمنة بالتقرير الطبي الشرعي ويمكن المتهمون بهذه الوسيلة من الإكراه من شل مقاومتهما والإستيلاء على السلاح والذخيرة — المتهمون من الثاني إلى الرابع (أولا) أحرزوا سلاحا ناريا مششخنا مسدسا بغير ترخيص (ثانيا) أحرزوا ذخيرة ثلاث طلقات مما تستعمل في الأسلحة النارية المششخنة بدون ترخيص — المتهم الرابع أيضا — أخفى السلاح والذخيرة المتحصلين من جناية السرقة باكره سالفه الذكر مع علمه بذلك. وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٤٤ و ١٣٧ مكرر و ٣١٤ من قانون العقوبات و ١/١ و ٦ و ٢/٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند الأول من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق، فقرر بذلك. ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضوريا عملا بالمواد ١٣٧ مكررا (٢) و ٣١٤ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٦ و ٢/٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ من القسم الأول من الجدول ٣ الملحق مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الثلاثة الأول والمواد ٤٤ مكرر (١) و ١ و ٦ و ٢/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند ١ من القسم الأول من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون والمادتين ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الرابع (أولا) بمعاقة كل من المتهمين الثلاثة الأول بالأشغال الشاقة مدة ثلاث سنوات (ثانيا) بمعاقة المتهم الرابع بالحبس مع الشغل مدة ستة شهور. فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو وقوع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم المطعون فيه ، ذلك بأن قرار الإحالة قد خلا من تنويجه باسم الأمة — كما أوجب القانون — الأمر الذي يعدمه ويبطل الإجراءات المبينة عليه .

وحيث إنه لما كانت المادة ١٥٥ من الإعلان الدستوري الصادر في ٢٤ من مارس سنة ١٩٦٤ تنص على أنه "تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة" وكان قضاء الاحالة ليس إلا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق وما يباشره من سلطات إنما باعتباره سلطة تحقيق وليس جزءا من قضاء الحكم فإنه لا يلزم لصحة قراراته صدورها باسم الأمة ما دام أن الدستور لا يوجب هذا البيان إلا في الأحكام، هذا فضلا عن أن قرار الاحالة لإجراء سابق على المحاكمة ومن ثم فلا تقبل إثارة أمر بطلانه لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام أنه لم يدفع به لدى محكمة الموضوع . لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه يكون في غير محله .

وحيث إن مبنى الوجهين الثاني والثالث من الطعن هو الخطأ في القانون ذلك أن محامي الطاعن دفع ببطلان القبض إستنادا إلى أن الشرطي السرى ليس من حقه القبض عليه أو استيقافه كما تمسك بأنه كان في حالة دفاع شرعي من النفس دفعا لاعتداء رجل الشرطة عليه ، غير أن الحكم لم يرد على الدفعين بأسباب سائغة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض للدفع المبدى من المدافع من الطاعن ببطلان القبض وتطرق لانتفاء حالة الدفاع الشرعي بقوله "إن الثابت من محضر التحقيق واعتراف المتهمين جميعا والشهود أن حالة المتهمين في أثناء سيرهم ليلا كانت تدعو إلى الاشتباه ولم يحدث أن قبض الشاهدان عليهم ولكن ما حدث هو أنهما طلبا منهم إثبات شخصيتهم ، ولما تبين أن أحدهم وهو المتهم الثاني لم يكن له بطاقة طلبا منهم الذهاب معهما إلى النقطة للتحرى في أمره . ولكنهما فوجئا بعد ذلك بوقوع الاعتداء عليهما كما سبق القول ونزع سلاح الشاهد الأول من يده بالقوة وسرقته وإخفائه لدى المتهم الرابع الذي كان على علم بما وقع ، وبالتالي يكون الدفع المبدى من محامي المتهم الثالث (الطاعن) غير سديد ويتعين إطرأحه وتطمين المحكمة إلى ما شهد به المجني عليهما من الإعتداء الذي وقع عليهما وسرقة السلاح عهدة أولهما وإخفائه لدى المتهم الأخير الذي علم بسرقة " ولما كان ما انتهى إليه الحكم فيما تقدم صحيحا في القانون، ذلك بأن الاستيقاف أمر مباح لرجال السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه طواحية منه واختيارا في موضع الريب والظن وكان هذا الوضع ينهي عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف

للتحرى والكشف من حقيقته عملا بحكم المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية كما هي الحال في الدعوى ، وكان تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنتفاؤها متعلقا بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التي رتب عليها وكان ما ساقه الحكم من أدلة منتجا في اكتمال إقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه من رفض الدفع تأسيسا على أن ما وقع من رجل الشرطة إجراء مشروع لم يتعد الاستيقاف بما يزيل دواعى الشبهة ومن أنهما لم يخرججا عن حدود القانون بما لا تتوافر معه مبررات حالة الدفاع الشرعى ، فإن نعى الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع هو الخطأ فى القانون والإخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب ، ذلك بأن الحكم أغفل الرد على دفاع تمسك به الطاعن من إنعدام نية التملك بصدد واقعة سرقة مسدس المجنى عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قضى بإدانة الطاعن عن ثلاث تهم (أولا) أنه واثنين آخرين استعملوا القوة والعنف مع موظفين عموميين لحملهما بغير حق على الامتناع عن عمل من أعمال وظيفتهما وكان ذلك بأن ضربوهما فأحدثوا بهما الإصابات المبينة بالتقرير الطبى الشرعى والتي تخلف لدى المجنى عليه الأول من جرائها هاهة مستديمة ، وقد توصلوا بهذا الإعتداء إلى بلوغ مقصدهم وهو عدم تمكن المجنى عليهما من اقتيادهم إلى نقطة الشرطة (ثانيا) سرقوا السلاح والذخيرة المبينة الوصف بالمحضر والملوكة لوزارة الداخلية ، وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع على الشرطيين سالفى الذكر (ثالثا) أحرزوا سلاحا ناريا مششخنا بغير ترخيص ، وأوقع الحكم عقوبة واحدة بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات . ولم كانت هذه العقوبة تدخل فى حدود العقوبة المقررة للجريمة موضوع التهمة الأولى ، فإن مصلحة الطاعن فى المجادلة فى توافر نية السرقة موضوع التهمة الثانية تكون منعدمة .

وحيث إن مبنى الوجهين الخامس والسادس هو الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ذلك بأن الحكم المطعون فيه دان الطاعن عن جريمة استعمال القوة والعنف مع موظفين عموميين لحملهما بغير حق على الامتناع عن عمل من

اعمال وظیفتهما مع عدم توافر أركانها في واقعة الدعوى، ذلك أن المحنى عليهما (وهما شرطيان سريان) لا يدخل في عملهما القبض على المتهم وبالتالي لم يقصد منعهما من أداء عمل مقرر لهما قانوناً، ولم يستظهر الحكم القصد الخاص الذي تتطلبه جناية التعدي التي قضى بإدانة الطاعن عنها.

وحيث إنه من المقرر - كما سبق - أن رجل الشرطة من شأنهما أن يستوفيا في دائرة اختصاصهما من يريهما أمره بوصفهما من رجال السلطة العامة المكلفين بالتحري من الجرائم والحيلولة دون ارتكابها، ومن المقرر كذلك أن جنح التعدي على الموظفين المنصوص عليها في المواد ۱۳۳ و ۱۳۶ و ۱۳۷ و ۱۳۷ مكرر (۱) من قانون العقوبات والجناية المنصوص عليها في المادة ۱۳۷ مكرر ۱ - ۲ من هذا القانون يجمعهما ركن مادي واحد ويفصل بينهما الركن الأدبي فيينا يكفي لتوفر الركن الأدبي في الجرائم التي من النوع الأول قيام القصد الجنائي العام وهو إدراك الجاني لما يفعل وعلمه بشروط الجريمة دون امتداد بالباعت فإنه لا يتحقق في المادة ۱۳۷ مكرر (۱ و ۲) إلا إذا توافرت لدى الجاني نية خاصة بالإضافة إلى القصد الجنائي العام تتمثل في إنتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملاً لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف بأدائه وأن الشارع قد أطلق حكم المادة ۱۳۷ مكرر ۱ و ۲ من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ۱۲۰ لسنة ۱۹۶۲ ليبال المقاب كل من يستعمل القوة والعنف أو التهديد مع الموظف العمومي أو المكلف بالخدمة العامة لقضاء أمر غير حق أو اجتناب أداء عمله المكلف به، يستوى في ذلك أن يقع الاعتداء أو التهديد أثناء قيام الموظف بعمله لمنعه من المضي في تنفيذه أو في غير فترة قيامه به لمنعه من أدائه في المستقبل طالما أن أداء الموظف للعمل غير الحق أو اجتنابه أداء عمله قد تحقق نتيجة لاستعمال القوة أو التهديد، وكان الحكم المطعون فيه - بعد أن أورد من وقائع المقاومة الحاصلة من الطاعن

ورفاقه ما يكفي لتوافر العنصر المادى للجريمة — 'استظهر' استظهارا سليما من ظروف الواقعة أن غرض الطاعن وباقي المتهمين مما وقع منهم من أفعال مادية قد انصرف إلى منع المجنى عليهما من أداء أعمال وظيفتهما لعدم تمكنهما من اقتياد المتهمين إلى مخفر الشرطة للكشف عن شخصيتهم وقد تمكنوا بما استعملوه في حقهما من وسائل العنف والتعدي من بلوغ مقصدهم، فإن الجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكرر ١ و ٢ من قانون العقوبات تكون متوافرة الأركان - لما كان ما تقدم، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفي ، وعضوية السادة المستشارين . ابراهيم أحمد الديواني ، ومحمد السيد الرفاعي ، وطه الصديق دقانه ، ومحمد ماهر محمد حسن .

(٢١٣)

الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب ، ج) اثبات . ” اثبات بوجه عام ” . ” خبرة ” . حكم . ” تسببه .
تسبب غير معيب ” . محكمة الموضوع . ” ساطتها في تقدير
آراء الخبراء ” .

(أ) التزام المحكمة الجنائية بقواعد الإثبات المدنية في أحكام الادانة
دون البراءة .

(ب) لا يعيب حكم البراءة أنه لم يورد ، يؤدي تقرير الخبير بل اجترأ
نتيجته .

(ج) تقدير آراء الخبراء والفصل فباوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات .
أمر موضوعي .

١ — لا تلتزم المحكمة الجنائية بقواعد الإثبات المدنية إلا في أحكام الإدانة
دون البراءة (١) .

٢ — لا يعيب الحكم أنه لم يورد يؤدي تقرير الخبير بل اجترأ نتيجته في مقام
البراءة ، ذلك بأن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات لم تشترط أن يتضمن

(١) نفس المبدأ مقرر في الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٣/٣١ . السنة ٢٠
للعدد الأول ص ٤٢٣ .

الحكم بالبراءة أمورا أو بيانات معينة أسوة بأحكام الإدانة بل يكفى أن يكون الحكم قد استعرض أدلة الدعوى عن بصر وبصيره فلم يجد فيها ما يؤدي إلى إدانة المتهم .

٣ — من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع إذ هو متعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا معقب عليها فيه ، كما أن في إغفال الرد عليها ما يفيد ضمننا أنها أطرحتها ولم ترفيها ما تطمئن معه إلى الحكم بالإدانة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنها في يوم ١١ أكتوبر سنة ١٩٥٨ بدائرة قسم قصر النيل محافظة القاهرة : بددت النقود الميينة بالمحضر لشركة التوكيلات المتحدة للتأمين وقدرها ٩٤٣ ج و ٧٥٠ م وذلك بأن قامت بتحصيلا من عملاء الشركة المذكورة كوكيلة عنها فاختاستها لنفسها إضرارا بمالكها . وطلبت عقابها بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وادعت شركة التوكيلات المتحدة للتأمين مدنيا وطلبت الحكم قبل المتهمة بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف وأتعاب المحاماه . ومحكمة قصر النيل الجزئية قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهمة ورفض الدعوى المدنية وألزمت رافعتها مصروفاتها ومائة قرش أتعاب محاماه . فاستأنفت المدعية بالحق المدني هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت الشركة المستأنفة المصروفات المدنية الاستئنافية ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماه . فطمعن وكيل الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعنة — المدعية بالحقوق المدنية — تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف الذي قضى ببراءة المطعون ضدها من تهمة

التبديد ورفض الدعوى المدنية ، قد شابه القصور في التسبيب وبني على الإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الحكم استند في قضائه بالبراءة إلى تقرير الخبير المودع في الدعوى دون إيراد مضمونه حتى يتضح وجه استدلاله به ولم يرد على الاعتراضات التي وجهتها الطاعنة إلى هذا التقرير من أنه اعتمد على خطابات ليست صادرة منها واتخذها دليلاً عليها مع مخالفة ذلك لقواعد الإثبات المدنية واجترأ من البيانات الواردة بدفاتر الشركة بما تعلق بصالح المطعمون ضدها دون الطاعنة وأخطأ في احتساب العمولة المستحقة للمطعمون ضدها بما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعمون فيه أن ما حصله يدل على أن المحكمة واجهت عناصر الدعوى وأحاطت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها. لما كان ذلك ، وكان لا يعيب الحكم أنه لم يورد مؤدى تقرير الخبير بل اجترأ بنتيجته في مقام البراءة ذلك بأن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات لم تشترط أن يتضمن الحكم بالبراءة أموراً أو بيانات معينة أسوة بأحكام الإدانة بل يكفي أن يكون الحكم قد استعرض أدلة الدعوى عن بصر وبصيرة فلم يجد فيها ما يؤدي إلى إدانة المتهم ، ومن ثم فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم في هذا الشأن لا يكون له محل . ولما كان من المقرر أن تقرير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع إذ هو يتعلق بسلطانها في تقدير الدليل ولا معقب عليها فيه — كما أن في إغفال الرد عليها ما يفيد حتماً أنها أطرحتها ولم تر فيها ما تطعن معه إلى الحكم بالإدانة ، وكانت المحكمة الخنائية لانتزاع قواعد الإثبات المدنية لإلحاق أحكام الإدانة دون البراءة فإن الطعن يكون على غير أساس واجب الرفض موضوعاً .

جلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفي ، وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم أحمد الديواني ، ومحمد السيد الرفاعي ، وطه الصديق دقانه ، ومحمد ماهر محمد حسن .

(٢١٤)

الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٩ القضائية

(أ ، ب ، ج ، د) دخان . تبغ . تهريب جمركي . جريمة . ” أركانها ” .
إثبات . ” بوجه عام ” . ” قرائن ” . ” خبرة ” حكم .
” تسببيه . تسبب غير معيب ” . رسوم . ” رسوم جمركية ” .
نقض . ” أسباب الطعن . مالا يقبل منها ” .
دهوى مدنية .

(أ) حالات تهريب التبغ . اقتصارها على الأحوال التي عدتها حصرا
المادة ٢ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . نفى المحكمة أن
الدخان المضبوط من النوع المزروع محليا . النعى عليها بأنه قد
استقر في ذهنها أن حيازة الدخان المزروع محليا لا جريمة فيه .
نفى خاطيء . أساس ذلك ؟

(ب) حيازة السلعة وراء الدائرة الجمركية من غير المهرب لها فاعلا
أو شريكا . لا تهريب . إلا إذا توافرت إحدى حالات التهريب
الحكمي المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون رقم ٩٢
لسنة ١٩٦٤ .

(ج) قيام الطعن في الحكم على أساس ماهية الدخان المضبوط وهل هو
من المزروع محليا فتعد حيازته تهريبا ، أو هو من النوع المستورد
فلا جريمة في حيازته . قطع الحكم في هذه المسألة بالاستناد إلى
دليل قتي يحمله واپس بعلم القاضي . عدم جواز المنازعة في كفاية
هذا الدليل أمام النقض .

(د) البضائع الموجودة وراء الدائرة الجمركية . الأصل أنها تعتبر خالصة الرسوم الجمركية . على مدعى خلاف ذلك إثباته . قيام الحكم على هذا النظر . صحته .

(هـ) إثبات . ” إثبات بوجه عام ” . محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير الدليل ” . حكم . ” تسببيه . تسبیب غير معيب ” .

كفاية الشك في صحة إسناد التهمة . للقضاء بإبراءه . ما دام أن المحكمة أملت بعناصر الدعوى .

(و) محكمة استئنافية . ” الإجراءات أمامها ” . ” نظرها الدعوى والحكم فيها ” . دعوى مدنية . ” نظرها والحكم فيها ” . إثبات . ” إثبات بوجه عام ” . ” خبرة ” . حكم . ” تسببيه . تسبیب غير معيب ” . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره ” .

المحكمة الاستئنافية . تقضى في الأصل من واقع الأوراق . عدم التزامها بإجراء تحقيق إلا ما ترى من لزوم له . عدم التزامها كذلك بإعادة الدعوى للرافعة لإجراء المزيد من تحقيق المسألة الفنية المطروحة . ما دامت قد وضحت لديها .

١ — حصر الشارع حالات تهريب التبغ وقصرها على الأحوال التي عددها في المادة الثانية من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ التي تنص على أنه ” يعد تهريباً (١) استنابات التبغ أو زراعته محلياً (٢) إدخال التبغ السوداني أو التبغ الليبي المعروف بالطرابلسي أو بذور التبغ بكافة أنواعه إلى البلاد (٣) غش التبغ أو استيراده مغشوشاً (٤) تداول التبغ المنصوص عليه في الفقرات السابقة أو حيازته أو نقله أو خلطه على غير ما يسمح به القانون وكذلك تداول البذور أو حيازتها أو نقلها ” . وإذا كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد نفى في غير لبس أن يكون الدخان المضبوط من النوع المستنبت أو المزروع محلياً — وهو مدار الاتهام — فلا محل إلى ما أثارته الطاعنة من أن المحكمة وقر في خاطرها أن حيازة الدخان المزروع محلياً لا جريمة فيه ، لأن العبرة

أولا هي بنوع الدخان الذي ترد عليه الحيازة أو الإحراز وأنه ليس من تلك الأدخنة التي حظر الشارع حيازتها أو إحرازها بإطلاق .

٢ — جرى قضاء محكمة النقض في تفسير قوانين التهريب الجمركي بعمامة والقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ بخاصة على أنه لا تعد حيازة السلع من غير المهرب لها فاعلا كان أو شريكا وراء الدائرة الجمركية ، تهريبا إلا إذا توافر فيما يختص بتهريب التبغ إحدى حالات التهريب الحكيم المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون المذكور .

٣ — إذا كانت المحكمة قد اطعمت إلى شهادة المحلل الكيماوي الذي سمعته محكمة أول درجة ورأت فيها كفاء وغناء ، وكانت شهادته نصا صريحا في نفى أن الدخان المضبوط من النوع المزروع محليا بغير اضطراب في مساق شهادته أو خطأ ، وكان الطعن في حقيقته يقوم على مسألة أساسية هي ماهية الدخان المضبوط وهل هو من النوع المزروع محليا فتعد حيازته تهريبا ، أو هو من النوع المستورد ومن ثم فلا جريمة في حيازته وراء الدائرة الجمركية من غير المهرب له ، وكان قاضي الموضوع قد قطع في أصل هذه المسألة بالإستناد إلى دليل في محله ، ولم يقض فيها بعلمه كما قالت الطاعنة ، وكانت الطاعنة إنما تنازع في كفاية هذا الدليل ، فإن ذلك مما لا يثار لدى محكمة النقض .

٤ — لما كان الأصل هو أن البضائع الموجودة فيما وراء الدائرة الجمركية تعتبر خالصة الرسوم الجمركية وأن مدعى خلاف ذلك هو المكلف قانونا بإثباته ، وكان الحكم المطعون فيه قد ردد هذا النظر القانوني ، ورتب عليه قضاءه ، فإنه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا .

٥ — من المقرر أنه يكفي أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كي يقضى له بالبراءة ما دام الظاهر أنه ألم بعناصر الدعوى ، إذ أن مرجع الأمن في ذلك هو ما يطمئن إليه في تقدير الدليل .

٦ — إن المحكمة الاستئنافية تقضى في الأصل من واقع الأوراق ، وهي لا تلزم بإجراء تحقيق إلا ما ترى لزوما له ، وكذلك هي غير ملزمة بإعادة الدعوى

إلى المرافعة لإجراء المزيد من تحقيق المسألة الفنية المطروحة ، إذا كانت قد وضحت لديها خصوصا إذا كان الخصم لم يسق طلبه مساق الجازم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ۱۹ فبراير سنة ۱۹۶۶ بدائرة قسم أول المنصورة (أولا) حاز أدخنة مهربة من الرسوم الجمركية على الوجه المبين بالمحضر (ثانيا) أنتج دخان معسل غير مطابق للشروط والمواصفات المقررة (ثالثا) صنع أدخنة قبل إخطار مصلحة الإنتاج . وطلبت عقابه بالمواد ۱ ، ۲ ، ۳ ، ۴ من القانون رقم ۹۲ لسنة ۱۹۶۴ و ۱ و ۲ و ۳ و ۴ و ۵ و ۶ و ۷ من القانون رقم ۷۴ لسنة ۱۹۳۳ والقوار الملحق . وادعى مدنيا وزير الخزانة بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الجمارك وطلب القضاء له قبل المتهم بمبلغ ۸۱۲۵ ج على سبيل التعويض . ومحكمة بندر أول المنصورة الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ۳۲ من قانون العقوبات بتغريم المتهم ۱۰۰ ج مائة جنيه وإلزامه أن يدفع إلى المدعى بالحق المدني بصفته مبلغ ۸۱۲۵ ج مائة آلاف ومائة وخمسة وعشرين جنيها والمصروفات المدنية ومبلغ ۵۰۰ قرش خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماه . فاستأنف كل من المتهم والنيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول استئناف النيابة والمتهم شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية وألزمت رافعها المصاريف . فطعن إدارة قضايا الحكومة نائبة عن المدعى المدني في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن مصلحة الجمارك - المدعية بالحقوق المدنية - تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى برفض دعواها قبل المطعون ضده تأسيسا على براءته من تهم تهريب التبغ ، وإنتاج دخان معسل غير مطابق للمواصفات ، وصنعه دون إخطار مصلحة الإنتاج ، قد بني على الخطأ في القانون ، وشابه القصور م . (۴) ج .

في التسبيب والفساد في الاستدلال ذلك بأن القضاء بالبراءة قد بنى على سند من تشكك المحكمة في استنبات المتهم للدخان ، مع أن مجرد حيازة الدخان المزروع محليا يعتبر تهريبا في حكم المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ولا يشترط أن يكون المتهم قد استنبت بنفسه . كما استدل على انتفاء واقعى التهريب والغش بما ذكره من أن اللون الأخضر في الدخان لا يدل حتما على أنه مزروع محليا وهو قضاء من القاضى بعلمه في مسألة فنيه بحث ، كما قال بأن وجود الدخان خارج الدائرة الجمركية يستفاد منه أن الرسوم الجمركية قد سددت مع أن السداد لا يستفاد إلا من القائمة المثبتة له ، وأخذ بأقوال المتهم بأن اختلاف العينة الثانية مرجعه إلى أنها أخذت من بقايا العملية السابقة رقم ١٩ التى ثبت من تحليلها أنها مطابقة للواصفات وهو ما لم يقل به أحد ، هذا إلى أن الحكم لم يرد على دفاع الطاعنة من أن ما ورد عرضا في شهادة المحلل الكيماوى أمام محكمة أول درجة من أن بعض الأدخنة المستوردة لونه أخضر خطأ مادي كما يدل على ذلك سياق شهادته . وأنه يمكن الاستشهاد في إثبات أن الدخان الأخضر من الأنواع التى تزرع محليا بمراقب معمل الدخان بالقاهرة والإسكندرية للقطع في هذه المسألة الفنية إلا أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الطلب بما ينفى لزومه ، مما يعيبه بما يبطله ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائى الذى أحال إليه الحكم المطعون عليه في شأن بيان الواقعة أنه أخذت عينة من عملية التعميل رقم ١٩ التى قام بها المطعون ضده في ١٥/٢/١٩٦٦ تبين من تحليلها أنها مطابقة للواصفات ثم أخذت عينة أخرى من ذات العملية في ١٩/٢/١٩٦٦ تبين كذلك أنها مطابقة للواصفات إلا أنها تحتوى على كمية كبيرة من الدخان الأخضر ، وأنه بمقارنة هذه العينة الثانية بالعينة الأصلية المأخوذة من مشمول عملية التعميل المذكورة تبين أنهما يختلفان من حيث نوع الدخان وطريقة الفرغ ونتائج التحليل . والحكم المطعون فيه أثبت استنادا إلى دفاع المتهم المؤيد بقسائم السداد ، وإلى شهادة المحلل الكيماوى الذى سمعته محكمة أول درجة أن هذا الدخان الأخضر مستورد ، وأن بعض الأدخنة المستوردة لونه كذلك ، وأن وقائع الدعوى ليس فيها ما يكفى لإقناع المحكمة بأن العينة أخذت من دخان خلط دون إخطار مصلحة

الإنتاج ، وأن المتهم قرر بأن العينة أخذت من العملية رقم ١٩ بذاتها وأن سبب الاختلاف بين العينتين يرجع إلى أن العينة الأخيرة أخذت من بقايا العملية رقم ١٩ التي باع الدخان الناتج عنها كله . ولما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ قد نصت على أنه " يعد تهريباً (١) استنبات التبغ أو زراعته محلياً (٢) إدخال التبغ السوداني أو التبغ الليبي المعروف بالطرابلبي أو بذور التبغ بكافة أنواعه إلى البلاد . (٣) غش التبغ أو استيراده مغشوشاً . (٤) تداول التبغ المنصوص عليه في الفقرات السابقة أو حيازته أو نقله أو خلطه على غير ما يسمح به القانون ، وكذلك تداول البذور أو حيازتها أو نقلها " إذ نصت على ذلك فقد دلت على أن الشارع قد حصر حالات تهريب التبغ وقصرها على الأحوال التي عددها في هذه المادة . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد نفى في غير لئس أن يكون الدخان المضبوط من النوع المستنبت أو المزروع محلياً — وهو في مواد الاتهام — فلا محل إلى ما أثارته الطاعنة من أن المحكمة وقررت خاطئاً أن حيازة الدخان المزروع محلياً لا جريمة فيه ، لأن العبرة أولاً هي بنوع الدخان الذي ترد عليه الحيازة أو الإحراز وأنه ليس من تلك الأدخنة التي حظر الشارع حيازتها أو إحرازها بإطلاق . ولما كان قضاء هذه المحكمة — محكمة النقض — قد جرى في تفسير قوانين التهريب الجمركي بعامه ، والقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ بخاصة على أنه لا تعد حيازة السلعة من غير المهرب لها فاعلاً كان أو شريكاً وراء الدائرة الجمركية تهريباً إلا إذا توافر فيما يختص بتهريب التبغ إحدى حالات التهريب المحكى المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون المذكور ، وأن الأصل هو أن البضائع الموجودة فيما وراء الدائرة الجمركية تعتبر خالصة الرسوم الجمركية وأن مدعى خلاف ذلك هو المكلف قانوناً بإثباته وكان الحكم المطعون فيه قد ردد هذا النظر القانوني ، ورتب عليه قضاءه ، فإنه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً . ولما كان من المقرر أنه يكفي أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كي يقضى له بالبراءة مادام الظاهر أنه لم بعناصر الدعوى ، إذ أن مرجع الأمر في ذلك هو ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ، وكانت المحكمة الاستئنافية إنما تقضي في الأصل من واقع الأوراق ، ولا تلزم بإجراء تحقيق إلا ما ترى هي لزوماً له . وكانت كذلك غير ملزمة بإعادة الدعوى إلى المرافعة لإجراء المزيد من تحقيق المسألة الفنية المطروحة

إذا كانت قد وضحت لديها، خصوصاً إذا كان الخصم لم يسق طلبه مساق الطلاب الجازم — كما هو الحاصل — وكانت هي قد اطمأنت إلى شهادة المحلل الكيماوى الذى سمعته محكمة أول درجة ورأت فيها كفاء وغناء ، وكانت شهادته نصاً صريحاً فى نفى أن الدخان المضبوط من النوع المزروع محلياً بغير اضطراب فى مساق شهادته أو خطأ لما كان ما تقدم، وكان الطعن فى حقيقة يقوم على مسألة أساسية هى ماهية الدخان المضبوط وهل هو من النوع المزروع محلياً فتعد حيازته تهريباً أو هو من النوع المستورد ومن ثم فلا جريمة فى حيازته وراء الدائرة الجمركية من غير المهرب له . وكان قاضى الموضوع قد قطع بحكمه فى أصل هذه المسألة بالاستناد إلى دليل فنى يجمله . ولم يقض فيها بعلمه كما قالت الطاعنة . وكانت الطاعنة إنما تنازع فى كفاية هذا الدليل مما لا يثار لدى محكمة النقض ، فإن طعنها يكون على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل ، نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : نصر الدين هزام ، وسعد الدين عطيه ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، والدكتور
محمد حسن .

(٢١٥)

الطعن رقم ٨٣٣ لسنة ٣٩ القضائية

(١) دخان . تبغ . تهريب جوى . قانون . " تفسيره " .

حصر المادة الثانية من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ حالات تهريب التبغ .

(ب ، ج) حكم . " تسببيه . تسبب غير معيب " . إثبات . " إثبات بوجه عام " .

" خبرة " . " محكمة الموضوع " . " سلطتها في تقدير الدليل " .

دعوى جنائية . دعوى مدنية . دخان .

(ب) كفاية الشك في صحة إسناد التهمة للقضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية .

ما دام أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بطرفيها ، أو داخلتها

الرية في عناصر الإثبات .

(ج) ثبوت أن نغمة خلط الدخان في الحدود المقررة ، وخلو الأوراق

ما يفيد إستنبات الدخان المضبوط أو زراعته محليا . القضاء

ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قبله . صحيح . لا ينال منه

كون الدخان أخضر إذ كونه كذلك لا يفيد أنه مستنبت

أو مزروع محليا .

نضاه القاضى بأن كون الدخان أخضر لا يفيد أنه مزروع أو مستنبت

محليا . ليس نضاه في مسألة فنية بحت .

(د) محكمة إستئنافية . حكم . " تسببيه . تسبب غير معيب " . إثبات .

" إثبات بوجه عام " . دعوى جنائية . دعوى مدنية .

عدم إلزام المحكمة الإستئنافية منذ القضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية بالرد

على كل دليل من أدلة الاتهام . ما دام قضاؤها جائزا .

١ - إن نص المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ يدل على أن الشارع قد حصر حالات تهريب التبغ وقصرها على الأحوال التي مددها في هذه المادة . *

٢ - يكفي في المحاكم الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع في صحة إسناد التهمة إلى المتهم ، لكي تقض له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية ، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما تطعن إليه في تقدير الدليل ما دام حكمها يشمل على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الإتهام ووازنت بينها وبين أدلة النفي فبرجت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات .

٣ - إذا كان الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه في بيان واقعة الدعوى ، قد أورد أن نتيجة تحليل عينات الدخان التي أخذت من مصنع المطعون ضده أثبتت أن نسب الخلط بها في حدود ما نص عليه القرار الوزاري وإن كانت تحتوي على دخان أخضر ، وهو ما لا ينافي فيه الطاعن ، وكانت المحكمة قد خلصت بعد تحييصها لواقعة الدعوى إلى أن الأوراق قد خلت مما يفيد استنبات الدخان المضبوط أو زراعته محليا ، وأن اللون الأخضر لا يفيد بذاته أنه مستلبت أو زرع محليا ، وهو تدليل سائق يستقيم به قضاء الحكم ولا ينطوي على قضاء من القاضي في مسألة فنية يتعين الرجوع فيها إلى أهل الخبرة ولا يتعارض مع تقرير التحليل المقدم في الدعوى .

٤ - من المقرر أنه متى كونت المحكمة الاستئنافية عتيدتها ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية بعد الحكم ابتدائيا بإدانتة ، فليس عليها بعد أن اتبعت بذلك

* قس المبدأ المقرر بالظن رقم ٨٢٢ لسنة ٢٩ في . جلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٩
للسنة ٢٠ العدد ٣ ص ١٠٩٠ .

أن تلتزم بالرد على كل دليل من أدلة الإتهام ما دام قضاؤها قد بنى على أساس سليم .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٠ فبراير سنة ١٩٦٦ بدائرة بندر المنصورة محافظة الدقهلية : حاز أدخنة مهوبة من الرسوم الجمركية على النحو المبين بالمحضر . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٤ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ و ١ و ٢ و ٤ و ٥ و ١٠ و ١٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ والقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨ و ١ و ٢ و ٣ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . وادعى السيد وزير الخزانة بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الجمارك مدنيا بمبلغ خمسة عشر ألفا واثنين وتسعين جنيها قبل المتهم . ومحكمة بندر المنصورة الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٩٦٨ عملا بمواد الإتهام بتغريم المتهم مائة جنيه وإلزامه أن يدفع للمدعى المدني بصفته مبلغ ١٥٠٩٢ ج والمصاريف المدنية ونحو مائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنفت النيابة هذا الحكم كما استأنفه المتهم . ومحكمة المنصورة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية وألزمت رافعها المصاريف بلا مصاريف جنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة حيازته دخانا مهربا من الرسوم الجمركية ورفضه الدعوى المدنية قبله ، قد جاء مشوبا بالخطأ في القانون والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب ، ذلك بأن الحكم تشكك في واقعة استنبات المطعون ضده للدخان المضبوط وعول على ذلك في القضاء ببراءته ورفض الدعوى المدنية مع أنه يكفي لتوافر التهريب حيازة أى نوع من أنواع الدخان المنصوص عليها في المادة ٢

من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ، فضلا عن قيام المطعون ضده بتعميله لإخفاء اللون الأخضر الثابت للدخان المزروع محليا ، وقد ذهب الحكم إلى أن اللون الأخضر لا يعتبر بذاته دليلا على التهريب وهو ما ينطوي على فساد في الاستدلال وقضاء من القاضى فى مسألة فنية - كما لم يرد الحكم على دفاع الطاعن المؤيد بالتحليل الكيماوى القاطع بأن الدخان الأخضر مزروع محليا وأن الدخان المستورد يمر بعمليات تزييل منه الإخضرار ، ولم يرفع الحكم التعارض بين الدليل القولى والدليل الفنى ، كما لم يوازن بين أدلة الإثبات وأدلة النفى قبل الحكم بالبراءة ، وفى ذلك ما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن النيابة العامة إتهمت المطعون ضده بأنه حاز أدخنة مهربة من الرسوم الجمركية وادعى الطاعن مدنيا قبله بمبلغ ١٥٠٩٢ ج وقضى الحكم المطعون فيه ببراءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية إستنادا إلى أن أوراق الدعوى قد خلت مما يفيد إستلزمات الدخان المضبوط أو زراعته محليا ، فإذا كان كل ما هو ثابت فى الدعوى أن الدخان المضبوط أخضر اللون وكان هذا الإخضرار لا يفيد بذاته أنه مستنبت أو زرع محليا مما ترى معه هذه المحكمة أن الواقعة المسندة إلى المتهم على غير أساس من الواقع والقانون . لما كان ذلك ، وكانت المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ قد نصت على أنه "يعتبر تهريبا (١) إستنبات التبغ أو زراعته محليا (٢) إدخال التبغ السودانى أو التبغ اللبى المعروف بالطرابلسى أو بذور التبغ بكافة أنواعه إلى البلاد (٣) غش التبغ أو استيراده مغشوشا (٤) تداول التبغ المنصوص عليه فى الفقرات السابقة أو حيازته أو نقله أو خلطه على غير ما يسمح به القانون وكذلك تداول البذور أو حيازتها أو نقلها " فقد دلت على أن الشارع قد حصر حالات تهريب التبغ وقصرها على الأحوال التى حددها فى هذه المادة . لما كان ذلك ، وكان يكفى فى المحاكمات الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكى تقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية إذ مرجع الأمر فى ذلك إلى ما تطمئن إليه فى تقدير الدليل ما دام حكمها يشمل على ما يفيد أنها محضت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام عليها الإتهام ووازنت بينها وبين أدلة النفى فريحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة فى صحة

عناصر الإثبات ، وكان الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه في بيان واقعة الدعوى قد أورد أن نتيجة تحليل عينات الدخان التي أخذت من مصنع المطعون ضده أثبتت أن نسب الخلط بها في حدود ما نص عليه القرار الوزاري وإن كانت تحتوي على دخان أخضر وهو ما لا ينافي فيه الطاعن وكانت المحكمة قد خلصت بعد تمحيصها لواقعة الدعوى إلى أن الأوراق قد خلت مما يفيد استنبات الدخان المضبوط أو زراعته محليا وأن اللون الأخضر لا يفيد بذاته أنه مستنبت أو زرع محليا وهو تدليل سائح يستقيم به قضاء الحكم ولا ينطوي على قضاء من القاضي في مسألة فنية يتعين الرجوع فيها إلى أهل الخبرة ولا يتعارض مع تقرير التحليل المقدم في الدعوى . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه متى كونت المحكمة الاستئنافية عقيدتها ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية بعد الحكم ابتدائيا بإدانته فليس عليها بعد أن إقتنعت بذلك أن تلتزم بالرد على كل دليل من أدلة الإتهام ما دام قضاؤها قد بنى على أساس سليم . لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا وفضده مع إلزام الطاعن المصاريف المدنية .

جلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : نصر الدين حسن عزام ، وسعد الدين عطية ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ،
والدكتور محمد محمد حسنين .

(٢١٦)

الطعن رقم ٨٤٣ لسنة ٣٩ القضائية

قتل عمد . جريمة . " أركانها " . قصد جنائي . " القصد العام . القصد
الخاص " . حكم . " تسببه . تسبب معيب " .

تميز جرائم القتل العمد والشروع فيه بنية خاصة هي انتواء القتل وإزهاق الروح .
اختلاف هذه النية عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم العمدية .

وجوب اعتناء الحكم الصادر بالادانة في تلك الجرائم باستظهار هذا العنصر وإبداء الأدلة والمظاهر
الخارجية التي تدل عليه وتكشف عنه . مثال لتسبب معيب .

تميز جرائم القتل العمد والشروع فيه قانوناً بنية خاصة هي انتواء القتل وإزهاق
الروح وهذه تختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم
العمدية . ومن الواجب أن يعنى الحكم الصادر بالادانة في تلك الجرائم عناية
خاصة باستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي تدل عليه
وتكشف عنه . ولما كان ما قاله الحكم من استعمال الطاعن الأول سلاحاً
نارياً قائلاً بطبيعته وإطلاقه عياراً نارياً أصاب المجنى عليه الأول في فخذه لا يصح
أن يستنتج منه قصد القتل إلا إذا أثبت أن الطاعن صوب العيار إلى المجنى عليه
متعمداً إصابته في موضع يعد مقتلاً من جسمه وهو ما لم يدل عليه الحكم ،
كما لا يكفي في استظهار هذه النية أقوال المجنى عليه أو الشهود ولا ما أورده الحكم
من مواصلة الاعتداء على المجنى عليه بمؤخرة البندقية ما دام لم يقم لدى المحكمة

ما يكشف عن عدم وجود ذخيرة لدى الطاعن وقتذاك . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور مما يعيبه بما يوجب نقضه والاحالة بالنسبة للطاعنين الأول والثاني وبالنسبة للطاعن الثالث الذي لم يقدم أسبابا لطعنه وذلك لحسن سير العدالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم في يوم ٢ يناير سنة ١٩٦٨ بدائرة مركز العدو محافظة المنيا : (أولا) المتهمين الخمسة الأول : قتلوا أحمد الشافعي أحمد عمدا ومع سبق الإصرار والترصد ن بيتوا النية على قتله وسلم الثاني سلاحه المرخص به للأول وترصده في الطريق الذي أيقنوا مروره فيه وما أن ظفروا به حتى أطلق عليه الأول عيارا ناريا من البندقية سالفة الذكر قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . (ثانيا) المتهمين السادس والسابع : (١) شرعا في قتل عبد القادر دياب أبو بكر الشهير بعبد الستار عمدا بأن أطلقا عليه مقذوفين ناريين من بندقية كانا يحملانها ثم إنهما ضربا بمؤخرة قاصدين من ذلك قتله فحدثت به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادتهما فيه وهو مداركة المجنى عليه بالعلاج (ب) أحدث عمدا بقمر عبد الفتاح دياب الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة تزيد على عشرين يوما . (ثالثا) المتهم السادس أيضا : أحدث عمدا بقوزيه عبد القوي دياب الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . (رابعا) المتهمين الثامن والتاسع : شرعا في قتل السيد عبد الحليم أحمد عمدا بأن أطلقا عليه مقذوفين ناريين من بندقيتهمما وإنهال عليه المتهم الثامن ضربا بمؤخرة بندقيته قاصدين من ذلك قتله فحدثت به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادتهما فيه وهو عدم أحكام الرماية ومداركة المجنى عليه بالعلاج . (خامسا) المتهم الأول أيضا : (١) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا (بندقية إيطالي) (ب) أحرز ذخيرة

طلقة) مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له بحمله أو إحرازه . (سادسا) المتهم الثاني أيضا : سلم سلاحه المرخص له إلى المتهم الأول . (سابعا) المتهمين السادس والسابع والثامن أيضا : (١) أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية غير مششخنة بنادق . (ب) أحرزوا ذخائر طلقات مما تستعمل في الأسلحة النارية سالف الذكر دون أن يكون مرخصا لهم في حملها وإحرازها . (ثامنا) المتهم التاسع أيضا : (١) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا (بندقية إيطالي) (ب) أحرز ذخيرة (طلقة) مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له في حمل السلاح أو إحرازه . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات المنيا قضت بحضوريا عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤ / ١ و ٢٤١ / ١ و ٢٤٢ / ١ من قانون العقوبات والمواد ١ / ١ و ٦ و ٢٦ / ١ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ سنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ المرافق مع تطبيق المواد ١٧ من قانون العقوبات و ٣٠٤ / ١ و ٣٨١ / ١ من قانون الإجراءات الجنائية . (أولا) بانقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة للاثم التاسع بوفاته . (ثانيا) ببراءة المتهمين الخمسة الأول مما أسند إليهم . (ثالثا) ببراءة المتهم السابع (الطاعن الأول) من تهمة الشروع في قتل عبد القادر دياب أبو بكر الشهير بعبد الستار (رابعا) بمعاقة المتهم السادس (الطاعن الثاني) بالسجن لمدة ثلاث سنوات عن التهم المسندة إليه . (خامسا) بمعاقة المتهم السابع (الطاعن الأول) بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة شهور وتغريمه خمسة جنيهات عن تهمة إحراز السلاح وضرب قمر عبد الفتاح دياب المسندتين إليه (سادسا) بمعاقة المتهم الثامن (الطاعن الثالث) بالسجن لمدة ثلاث سنوات وذلك عن تهم الشروع في قتل السيد عبد الحليم أحمد وإحراز السلاح والذخيرة المسندة إليه . فطعن المحكوم عليهما السادس والسابع في هذا الحكم بطريق النقض في و قد تم محاميهما تقريراً بالأسباب في كما طعن المحكوم عليه الثامن ولم يقدم أسباباً لطعنه .

المحكمة

حيث إن مما ينهض الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان الطاعن الأول بجرمة الشروع في قتل المجنى عليه عمداً قد شابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال ذلك بأنه اعتمد في التدليل على توافر نية القتل على غير ما يوفرها إذ لا يكفي مجرد استعمال سلاح ناري في الإعتداء على المجنى عليه للفول بقيام تلك النية لاسيما وأنه لم يطلق منه سوى عيار واحد أصاب المجنى عليه في فخذه ، كما أن الحكم اتخذ من الإعتداء على المجنى عليه بمؤخرة البندقية دليلاً على توافر نية القتل لديه في حين أن هذا ينفي عن الطاعن هذه النية وكان الأحرى به لو قصد إلى القتل أن يوالى الإعتداء بإطلاق النار على المجنى عليه وهذا يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه عرض للتدليل على توافر نية القتل في حق الطاعنين الأول والثالث في قوله ” ومن حيث إن نية القتل ثابتة في حق المتهمين السادس ” الطاعن الأول ” والثامن ” الطاعن الثالث ” من أقوال المجنى عليهما وشهادة الشهود الذين أجمعوا على أن القصد من الإعتداء عليهما هو قتلهما ومن ظروف الحادث وملابساته ومن استعمال كل منهما بندقية وهي آلة قاتلة بطبيعتها وإطلاق كل منهما عياراً نارياً أصاب المجنى عليه الأول ” عبد القادر دياب أبو بكر ” في فخذه الأيسر وأصاب الثاني ” السيد عبد الحليم أحمد ” في ملابسه لعدم أحكام الرماية ومن متابعة هذين المتهمين الإعتداء بمؤخر بندقية كل منهما على كل من المجنى عليهما فأحدثا بهما الإصابات الثابتة بالكشوف الطبية وتقرير الطبيب الشرعي وعلى الأخص إصابات الرأس الأمر الذي يستشف منه أنهما إستهدفا من الإعتداء إزهاق روح كل من المجنى عليهما ” . لما كان ذلك ، وكانت جرائم القتل العمد والشروع فيه تتميز قانوناً بنية خاصة هي انتواء القتل وإزهاق الروح وهذه تختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم العمدية ومن الواجب أن يعن الحكم الصادر بالإدانة في تلك الجرائم عناية خاصة بإستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي تدل عليه وتكشف عنه ، وكان ما قاله الحكم من

استعمال الطاعن الأول سلاحاً نارياً قائلاً بطبيعته وإطلاقه عياراً نارياً أصاب
المجنى عليه الأول في فخذه لا يصح أن يستنتج منه قصد القتل إلا إذا أثبت أن
الطاعن صوب العيار إلى المجنى عليه متعمداً إصابته في موضع يعد مقتلاً من جسمه
وهو ما لم يدل عليه الحكم كما لا يكفي في استظهار هذه النية أقوال المجنى عليه
أو الشهود ولا ما أورده الحكم من مواصلة الإعتداء على المجنى عليه بمؤخرة البندقية
ما دام لم يتم لدى المحكمة ما يكشف عن عدم وجود ذخيرة لدى الطاعن وقتذاك .
لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور مما يعيبه بما يوجب نقضه
والإحالة بالنسبة للطاعنين الأول والثاني وبالنسبة للطاعن الثالث - الذي لم يقدم
أسباباً لطاعنه - وذلك لحسن سير العدالة بغير حاجة إلى بحث الوجه الآخر
من وجهي الطعن .

جلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفي ، وعضوية السادة المستشارين :
إبراهيم أحمد الديواني ، محمد السيد الرفاعي ، وطه الصديق دقانة ، محمد ماهر
محمد حسن .

(٢١٧)

الطعن رقم ٨٤٥ لسنة ٣٩ القضائية

حكم . " إصداره " . مواد مخدرة . نقض . " حالات الطعن بالنقض .
مخالفة القانون " . عقوبة . " العقوبة الأصلية " .

المبرة فيما يقضى به الحكم هي بمنطوقه . لا محل للتعويل على الأسباب إلا بقدر ما تكون موضحة
ومدعمة للمنطوق .

المبرة فيما تقضى به الأحكام هي بما ينطق به القاضى في وجه الخصوم بمجلس
القضاء عقب نظر الدعوى ، فلا يعول على الأسباب التي يدونها القاضى في حكمه
الذى يصدره إلا بقدر ما تكون هذه الأسباب موضحة ومدعمة للمنطوق . ومن
ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل القضاء بعقوبة الغرامة في منطوقه مع وجوب
الحكم بها إعمالاً لنص المادتين ٣٧ ، ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠
في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، يكون قد خالف
القانون — ولو ضمن أسبابه هذا القضاء — مما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً
وتصحيمه بتوقيع عقوبة الغرامة طبقاً للقانون بالإضافة إلى عقوبتي الحبس
والمصادرة المقضى بهما .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده وآخر بأنهما في يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٦٨ بدائرة مركز المنيا محافظة المنيا : أحرضا بقصد الاتجار جواهر مخدرة "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وطلبت من مستشار الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقا للتقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات المنيا قضت بحضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول والمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى المتهم الثاني ، براءة المتهم الثاني مما أسند إليه وبمعاقبة المتهم الأول بالحبس مع الشغل لمدة سنة ومصادرة المخدر المضبوط . فطعننت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث أن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون ذلك بأنه إذ أدان المطعون ضده بجرمة إحراز جواهر مخدرة في غير الأحوال المصرح بها قانونا وقضى بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة سنة ومصادرة المخدر المضبوط بعد أن طبق في حقه المادة ١٧ من قانون العقوبات ، أغفل القضاء بعقوبة الغرامة مع وجوب الحكم بها طبقا للمادتين ٣٧ و ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافأة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضده لأنه في يوم ٢٦ من يناير سنة ١٩٦٨ أحرز بقصد الاتجار جواهر مخدرة « حشيشا » في غير الأحوال المصرح بها قانونا . ومحكمة الجنايات بحكمها المطعون فيه وتطبيقا للمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به والمادة ١٧ من قانون العقوبات قضت بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة سنة

وبمصادرة المخدر . ولما كانت جريمة إحراز المخدر التي دين المطعون ضده بها منطبقة على حكم المادة ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، والمعاقب عليها بنفس العقوبة الواردة في المادة ٣٧ من القانون وهي السجن ، وغرامه من خمسمائة جنيه إلى ثلاثة آلاف جنيه ، وفي حالة تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز أن ينقص الحبس عن ستة أشهر . وكان الحكم المطعون قد ردد في أسبابه ما نصه ” وهذه الرأفة وإن نزلت بعقوبة السجن إلى الحبس على الوجه المقرر في المادة ١٧ سالف الذكر فهذا لا يتأتى معه إعتبار المتهم معفيا من عقوبة الغرامة التي قررها القانون بمحد أدنى قدره ٥٠٠ خمسمائة جنيه وهذا القدر من الغرامة ترى المحكمة إعتباره مقررًا في هذا الحكم بالإضافة إلى عقوبة الحبس الواردة بمنطوق هذا الحكم ” وما قرره الحكم في هذا الشأن لا أثر له ، ذلك بأنه لما كانت العبرة فيما تقضى به الأحكام هي بما ينطق به القاضي في وجه الخصوم بمجلس القضاء عقب نظر الدعوى فلا يعول على الأسباب التي يدونها القاضي في حكمه الذي يصدره إلا بقدر ما تكون هذه الأسباب موضحة ومدعمة للمنطوق . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل القضاء بعقوبة الغرامة مع وجوب الحكم بها إعمالا لنص المادتين ٣٦ و ٣٧ من القانون سالف البيان ، يكون قد خالف القانون مما يترتب معه نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بتوقيع عقوبة الغرامة طبقا للقانون بالإضافة إلى عقوبتي الحبس والمصادرة المقضى بهما .

جلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفي ، وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم أحمد الديواني ، ومحمد السيد الرفاعي ، ومطه الصديق دقانه ، ومحمد ماهر محمد حسن .

(٢١٨)

الطعن رقم ٨٤٦ لسنة ٣٩ القضائية

(١، ب) نيابة عامة . " وكلاء النيابة " . " اختصاصهم " . مواد مخدرة .
اختصاص . " الاختصاص المكاني " . " اختصاص وكلاء نيابة
المخدرات " . تفتيش . " إذن التفتيش . إصداره . تنفيذه " .
مأمورو الضبط القضائي . " اختصاصهم " .

(أ) وكلاء نيابة مخدرات القاهرة . اختصاصهم المكاني . شموله التحقيق
والتصرف في الجنايات والجناح المتعلقة بالمواد المخدرة في دائرة محافظة القاهرة
وقسم أول وثاني الجيزة .

(ب) ضباط إدارة مخدرات القاهرة . انبساط اختصاصهم المكاني على جميع
أنحاء الجمهورية . المادة ٤٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

(ج) طعن . " المصلحة في الطعن " . نقض . تلبس . تفتيش .

لامصلحة للطعن في التمسك بعدم توافر حالة التلبس . مادام التفتيش قد جرى
صحيا على مقتضى أمر صدر به في حدود اختصاص من أصدره ومن قبله .

(د) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . حكم . " تسببيه .
تسبيب غير معيب " . نقض . " أسباب الطعن بالنقض . مالا يقبل
منها " . اثبات . " اثبات بوجه عام " .

حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال
الشهود وسائر العناصر المطروحة واطراح ما يخالفها من صور أخرى . ما دام استخلاصها

سائنا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولما أصلها في الأوراق . عدم مطالبتها
بألا تأخذ إلا بالأدلة المباشرة . حقها في استخلاص صورة الواقعة بطريق الاستنتاج
والاستقراء . وكافة الممكنات العقلية .

الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض .

١ — إن قرار وزير العدل الصادر في ١٨ من فبراير سنة ١٩٥٨ بإنشاء نيابة
مخدرات القاهرة قد جعل اختصاص هذه النيابة بالتحقيق والتصرف في الجنايات
والجنح المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بشأن مكافحة
المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها والقوانين المعدلة له شاملا لمسايق بدائرة
محافظة القاهرة وقسم أول وقسم ثانى الجيزة . ولما كانت منطقة الدقي ، التي
جرى فيها التفتيش ، تقع بدائرة القسم الأخير ، فإن ما يثيره الطاعنان بشأن انحسار
اختصاص وكيل نيابة مخدرات القاهرة باصدار الإذن واقتضاره على محافظة القاهرة
وحدها يكون على غير أساس من القانون .

٢ — ان نص المادة ٤٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة
المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قد جرى على أنه : " يكون لمديرى إدارتى
مكافحة المخدرات فى كل من الاقليمين وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط
والكونستابلات والمساعدين الثانئين صفة مأمور الضبطية القضائية فى جميع أنحاء
الإقليمين .. " ومن ثم فإن ضباط إدارة مخدرات القاهرة يكون قد أجرى
التفتيش — الذى تم بمنطقة الدقي — فى حدود اختصاصه المكانى الذى ينبسط
على كل اقليم الجمهورية .

٣ — متى كان التفتيش قد جرى صحيحا على مقتضى الأمر الصادر به
فى حدود اختصاص من أصدر الأمر ومن نفذه ، فإنه لا مصلحة للطاعنين فيما أثاراه
من عدم توافر حالة التلبس .

٤ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من اقوال الشهود وسائر
العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدهوى
حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها

سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق . وهي في ذلك ليست مطالبة بالأخذ إلا بالأدلة المباشرة بل إن لها أن تستخلص صورة الواقعة كما ارتسمت في وجدانها بطريق الإستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية ، ما دام ذلك سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق دون أن تتقيد في هذا التصوير بدليل معين ، ومن ثم فإن ما يشير الطاعنان ينحل في حقيقته إلى جدل في تقدير الأدلة التي اطمأنت إليها المحكمة واستنبطت منها معتقدها في الدعوى مما لا يقبل معه معاودة التصدي له أمام محكمة النقض .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ٨ فبراير سنة ١٩٦٨ بدائرة قعم الدقي محافظة الجيزة : أحرز بقصد الاتجار جوهر مخدرا (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما طبقا للقيود والوصف الواردين بتقريرها ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات الجيزة قضت بحضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ١/٧ و ١/٣٤ و ٣٦ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند الثاني عشر من الجدول رقم ١٢ المرافق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة مدة خمس سنوات وغرامة ثلاثة آلاف جنيه لكل منهما ومصادرة المخدر المضبوط ، فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين في جناية إحراز مخدر الحشيش في غير الأحوال المصرح بها قانونا قد أخطأ في القانون وانطوى على الفساد في الإستدلال والإخلال بحق الدفاع كما ثابته قصور في التسبيب ، ذلك بأن الطاعنين دفعا أمام محكمة الموضوع ببطلان القبض والتفتيش لصيدور الإذن به من وكيل نيابة مخدرات القاهرة في حين أن القبض والتفتيش

تم في قسم الدق التابع لمحافظة الجيزة وهي خارجة عن اختصاص من أصدر الإذن ، ومن ثم فإن التفتيش والقبض يكونان قد وقعا باطلين لمخالفة قواعد الاختصاص المتعلقة بالنظام العام ، كما أن الطاعنين أثارا في دفاعهما أن الجريمة لم تكن في حالة تلبس كما ذهب الضابط في تصويره إلا أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليهما ثم أ طرح دفاع الطاعنين في مختلف وجوهه . لما كان ذلك ، وكان قرار وزير العدل الصادر في ١٨ من فبراير سنة ١٩٥٨ بإنشاء نيابة مخدرات للقاهرة قد جمل اختصاص هذه النيابة بالتحقيق والتصرف في الجنايات والجناح المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها والقوانين المعدلة له شاملا لما يقع بدائرة محافظة القاهرة وقسم أول وقسم ثان الجيزة ، وكانت منطقة الدق التي جرى فيها التفتيش تقع بدائرة القسم الأخير، فإن ما يثيره الطاعنان بشأن انحسار اختصاص وكيل نيابة مخدرات القاهرة بأصدار الإذن وإقتضاره على محافظة القاهرة وحدها يكون على غير أساس من القانون . ولما كانت المادة ٤٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قد جرى نصها على أنه "يكون لمدير إدارتي مكافحة المخدرات في كل من الأقاليم وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكوستابلات والمساعدين الثانئين صفة مأمور الضبطية القضائية في جميع أنحاء الإقليمين .." فإن ضابط إدارة مخدرات القاهرة يكون قد أجرى التفتيش في حدود اختصاصه المكاني الذي ينهبط على كل إقليم الجمهورية . لما كان ذلك ، فإنه لا مصلحة للطاعنين فيما أثراه من عدم توافر حالة التلبس ما دام التفتيش قد جرى صحيحا على مقتضى الأمر الصادر به في حدود اختصاص من أصدر الأمر ومن نفذه . ولما كان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها

سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولما أصلها في الأوراق وهي في ذلك ليست مطالبة بالأخذ إلا بالأدلة المباشرة بل إن لها أن تستخلص صورة الواقعة كما ارتسمت في وجدانها بطريق الإستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية ، مادام ذلك سائما متفقا مع حكم العقل والمنطق دون أن تتقيد في هذا التصوير بدليل معين ، فإن ما يثيره الطاعنان ينحل في حقيقته إلى جدل في تقدير الأدلة التي إطمأت إليها المحكمة واستنبطت منها معتقدها في الدعوى مما لا يقبل معه معاودة التصدي له أمام محكمة النقض . لما كان ماتقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية للسادة
المستشارين : نصر الدين حسن عزام ، وسعد الدين عطيه ، ومحمود كامل عطيه ، والدكتور
أحمد محمد ابراهيم .

(٢١٩)

الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٣٩ ق

(أ ، ب ، ج ، د) إجراءات المحاكمة . "تعديل وصف التهمة" .
"حجز الدعوى للحكم وإعادتها للمرافعة" . وصف
التهمة . محكمة الموضوع . "نطاق حقها في تعديل
وصف التهمة" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع .
ما لا يوفره" . حكم . "تسببه . تسبب غير
معيب" . رشوه .

(أ) نطاق حق المحكمة في تعديل الوصف الذي تسببه النيابة العامة
على الفعل المسند إلى المتهم ؟ مثال في تعديل الوصف
من أخذ المتهم لنفسه مبلغا على سبيل الرشوة للاخلال بواجبات
وظيفته إلى أخذه المبلغ لأداء عمل زعم أنه من أعمال
وظيفته .

(ب) ثبوت أن الوصف الذي أجرته المحكمة قد ترفع الدفاع
على أساسه وتناوله بالتفنيد في مذكرته . لا إخلال
بحق الدفاع .

(ج) حجز المحكمة القضية للحكم . عدم التزامها بإعادتها إلى
المرافعة لأجراء تحقيق فيها .

(د) النعى على المحكمة بعودها من القيام بإجراء لم يطلب منها
في الجلسة قبل إقفال باب المرافعة . غير مقبول .

١ — الأصل هو أن المحكمة لا تتقيد بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم ، بل هي مكلفة بأن ترد الواقعة بعد تحييصها إلى الوصف القانوني السليم المنطبق عليها ، ما دام أن الواقعة المادية المثبتة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذتها المحكمة أساسا للوصف الجديد . ولما كانت الواقعة المادية الواردة بأمر الإحالة — والتي كانت مطروحة بالجلسة — وهي أخذ الطاعن لنفسه ولآخرين مبلغا على سبيل الرشوة للاخلال بواجبات وظيفته ، هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه بعد أن تحقق من توافر ركنيها المادي والمعنوي أساسا للوصف الجديد الذي دان الطاعن به — وهو أخذه عطية لأداء عمل زعم أنه من أعمال وظيفته — وكان تصدى المحكمة لشروط الاختصاص وإنتهائها بناء على الوقائع الثابتة بالتحقيقات والتي كانت مطروحة للبحث والمناقشة بالجلسة إلى أن الطاعن قد زعم أن له اختصاصا حين ادعى أن مآل النزاع القائم بين الشاكي وبين هيئة التأمينات الإجتماعية هو أن يعرض عليه ، هو من قبيل تقيص الوقائع المطروحة على المحكمة بقصد استجلاء ركن من أركان الجريمة وهو ركن الاختصاص وإعطاء الواقعة وصفها القانوني السليم بما ليس فيه إضافة لعنصر جديد أو أخذا بصورة مغايرة للصورة التي ارتسمت في ذهن المحكمة وبينتها في صدر حكمها ، فإن تعيب الحكم بالإخلال بحق الدفاع وبالتناقض لقيامه على صورة متعارضة يكون على غير أساس .

٢ — متى كان الوصف الذي أجزته المحكمة قد سبق للدفاع أن أشار إليه في مرافعته الشفوية وتناوله بالمناقشة والتفنيد في مذكرته ، فإن ما يثيره الطاعن من دعوى الإخلال بحقه في الدعوى يكون على غير أساس .

٣ — من المقرر أن المحكمة متى حجزت القضية للحكم فانها لا تلزم بإعادتها إلى المرافعة لإجراء تحقيق فيها . ومن ثم فإن ما ينمى الطاعن على المحكمة من التفاتها عن طلب سماع شهود الإثبات والاستماع إلى آلة التسجيل يكون في غير محله .

٤ — من المقرر إنه لا يقبل من الطاعن النعى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء أمسك عن المطالبة به فى الجلسة وقبل إقفال باب المرافعة فى الدعوى . وما دام الطاعن لم يتمسك بسماع باقى شهود الإثبات بل إنه إكتفى بتلاوة أقوالهم فى التحقيقات ولم يطالب إلى المحكمة سماع آلة التسجيل ، فإن نعيه عليها عدم قيامها بذلك يكون غير مقبول .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يومى ١٧ و ٢٢ من شهر أغسطس سنة ١٩٦٦ دائرة قسم قصر النيل : بصفته موظفا عموميا (باحث فى بالإدارة العامة بالإيرادات بالهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية) ، طلب وأخذ لنفسه وآخرين عطية للاخلال بواجبات وظيفته بأن طلب من سعد عزمى برسوم مبلغ ستائة جنيه وتقاضى عنها مائة جنيه على سبيل الرشوة مقابل عمله على تخفيض مستحقات الهيئة عليه بغير حق وتأجيل بيع منقولاته المحجوز عليها إداريا عن موعدة المقرر . وطلبت من مستشار الإحالة ، إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للتقيد والوصف الواردين بقرار الإحالة ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمواد ١٠٣ و ١٠٣ مكرر و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وغرامة ألف جنيه . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة رشوة ، قد إنطوى على إخلال بحق الدفاع وقصور وتناقض فى التسبيب وخطأ فى الإسناد ، ذلك بأن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بوصف أنه بصفته موظفا عموميا — باحث فى بالهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية — طلب وأخذ لنفسه ولآخرين عطية للاخلال بواجبات وظيفته إلا أن المحكمة دانته على إعتبار أنه أخذ العطية لأداء عمل زعم أنه من أهمال وظيفته دون أن تنبه الدفاع إلى ما أجرته من تغيير

في التهمة المسندة إلى الطاعن ، كما التفتت عن طلب الدفاع سماع شهود الإثبات والإستماع إلى آلة التسجيل وهو الطلب الذي ضمنه مذكرته المصرح لا بتقديمها ولم تكن بالرد عليه . كما لم يعرض الحكم لدفاع الطاعن الجوهري من أنه أخذ المبلغ لقاء خبرته الفنية وما أداه من خدمات للشاكي . وأورد الحكم في ختامه صورة للواقعة مؤداها أن الطاعن استولى على المبلغ نتيجة لمسا زعمه من أن مآل النزاع بين الشاكي وهيئة التأمينات الإجتماعية أن يعرض عليه ، وهذه الصورة لا تتفق وما حصلته المحكمة من التحقيقات وما سطرته في صدر الحكم في بيانها لواقعة الدعوى مما يعم الحكم بالتناقض ، وأخيرا فقد أخطأت المحكمة فهم مضمون شهادة سعد عزت برسوم فمسخ الحكم أقواله وأحالتها عن معناها .

وحيث إن الأصل هو أن المحكمة لا تتقيد بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم ، بل هي مكلفة بأن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانوني السليم المنطبق عليها ، ما دام أن الواقعة المادية المثبتة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجملة هي بذاتها الواقعة التي اتخذتها المحكمة أساسا للوصف الجديد . لما كان ذلك ، وكانت الواقعة المادية الواردة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة — وهي أخذ الطاعن لنفسه ولآخرين مبلغا على سبيل الرشوة — هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه بعد أن تحقق من توافر ركنيها المادي والمعنوي أساسا للوصف الجديد الذي دان الطاعن به ، وكان تصدى المحكمة لشروط الإختصاص وإنهاؤها بنسأء على الوقائع الثابتة بالتحقيقات والتي كانت مطروحة للبحث والمناقشة بالجلسة إلى أن الطاعن قد زعم أن له إختصاصا حين إدعى أن مآل النزاع القائم بين الشاكي وبين هيئة التأمينات الاجتماعية هو أن يعرض عليه ، هو من قبيل تمحيص الوقائع المطروحة على المحكمة بقصد استجلاء ركن من أركان الجريمة وإعطاء الواقعة وصفها القانوني السليم ، وكان الوصف الذي أجرتة المحكمة قد سبق للدفاع أن أشار إليه في مرافعته الشفوية وتناوله بالمناقشة والتفنيد في مذكرته . فإن ما يثيره الطاعن من دعوى الإخلال بحقه في الدفاع يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه للطاعن على المحكمة من التفاتها عن طلب سماع شهود الإثبات والإستماع إلى آلة التسجيل — وهو الطلب الذي ضمنه مذكرته — مردودا بأن المحكمة متى

محجزة القضية للحكم فلما لا تلزم بإعادتها الى المرافعة لإجراء تحقيق فيها وما دام الطاعن — على ما يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة — لم يتمسك بسماع باقي شهود الإثبات بل إنه اكتفى بتلاوة أقوالهم في التحقيقات ، ولم يطلب الى المحكمة سماع آلة التسجيل فلما لا يقبل منه أن ينعى عليها قعودها عن القيام بإجراء أمسك عن المطالبة به في الجلسة وقبل إقفال باب المرافعة في الدعوى . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع قد استخلصت لأسباب سائغة من وقائع الدعوى أن الطاعن قد طلب وأخذ لنفسه ولآخرين من سعد عزمي برسوم مبلغ مائة جنيه على سبيل الرشوة مقابل عمله على تخفيض مستحقات الهيئة عليه وتأجيل بيع منقولاته المحجوز عليها إداريا وهو ما يتضمن الرد على دفاعه القائم على أن أخذه ذلك المبلغ كان لقاء خدماته الفنية التي أداها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين الواقعة حسبا حصلتها المحكمة من التحقيقات وسطرتها في صدره وذلك بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرمة الرشوة التي دان الطاعن بها وأقام عليه حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات وهي أدلة سائغة تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها . وكان ما أورده الحكم في ختامه من ثبوت أن الطاعن قد زعم أن له اختصاصا في نظر النزاع القائم بين الشاكي وهيئة التأمينات لا يمدو أن يكون من قبيل تمحيص الوقائع المطروحة بقصد استجلاء ركن من أركان الجريمة هو ركن الاختصاص بما ليس فيه إضافة لعنصر جديد وأخذ بصورة مغايرة للصورة التي ارتسمت في ذهن المحكمة وبيلتها في صدر حكمها فإن تعيب الحكم بالتناقض وبقيامه على صور متعارضة يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن ما أورده الحكم من مؤدى أقوال الشاهد سعد عزمي برسوم يرتد الى أصل ثابت في التحقيقات ، فإن ما يثيره الطاعن من الخطأ في الاسناد أو مسخ الحكم لأقوال هذا الشاهد يكون في غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفي ، وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم أحمد الديواني ، ومحمد السيد الرفاعي ، وطه الصديق دقانه ، ومحمد ماهر محمد حسن .

(٢٢٠)

الطعن رقم ١١٩٧ لسنة ٣٩ القضائية

(١) إثبات . ”إثبات بوجه عام“ . حكم . ”تسببيه . تسبیب معيب“ . دفاع . ”الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره“ . تزوير . ”أوراق عرفية“ . ”أوراق موقعة على بياض“ . كميالة . ”تظهرها“ . مستثوية جنائية .

إيراد أدلة الثبوت التي تسوغ القضاء بالإدانة وبيان مدى تأييدها لواقعة الدعوى . واجب .

دفاع المتهم بحقه في تظهير الكميالة — المسئلة إليه موقعة على بياض — تظهيراً نافلاً للكية . متى يكون جوهرياً في تهمة تزوير صيغة التحويل المتروكة على بياض ؛ إذا كان ذا أثر في انتفاء أو ثبوت هذه التهمة .

(ب) حكم . ”تسببيه . تسبیب معيب“ . إثبات . ”إثبات بوجه عام“ . تزوير . ”إستعمال محرر ضرور“ . عقوبة . ”العقوبة المبررة“ . طعن . ”المصلحة في الطعن“ . نقض . ”المصلحة في الطعن“ .

فساد استدلال الحكم كله . لا يبرره تطبيقه للسادة ٣٢ عقوبات وإيقاع عقوبة مقررة لأى من التهمتين المستندتين إلى التهم . توافر مصلحة المتهم في الطعن على هذا الحكم . مثال .

١ — إن القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يورد أدلة الثبوت التي يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها في بيان يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى . وإذا كان ذلك ، وكان النزاع المردد بين طرفي الخصومة يدور حول

وجود السبب المبرر للتظهير الناقل للملكية ، فقد كان لازما على المحكمة أن تتقصى سبب التظهير وأن تتحدث بشيء عنه ، وتدل برأيها في هذا الشأن ، لما يترتب عليه من أثر في إنتفاء الجريمة أو ثبوتها ، أما وهي لم تمحص هذا الدفاع الجوهرى وتقول كلمتها فيه ، وكان ما أورده الحكم من أن المدعى بالحق المدنى لو قصد نقل ملكية السندين لملا ببيانات التظهير ، لا يكفى للرد على هذا الدفاع ولا يعتبر من قبيل الأسباب السائغة التى من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها قضاؤه من أن سبب التظهير لا يدل بطريق الازوم على أنه ضالع فيما نسب إليه من التزوير — بفرض وقوعه — خصوصا إذا كان المحامى قد أضاف عبارة التظهير من عنده فى غيبة موكله وبغير مشورته ، لما وقر فى نفسه من ثبوت حقه فى التظهير الكامل الناقل للملك ، بناء على اجتهاده هو فى تفهم نص المادة ١٣٥ من قانون التجارة ، ومن ثم فإن الحكم يكون قاصرا بما يعيبه .

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه فاسد الاستدلال فى جريمة التزوير التى نسب إلى الطاعن ارتكابها ، وكان قد استدل فى خصوص جريمة استعمال المحرر المزور على علم الطاعن بالتزوير من كونه الفاعل له ، فإن الخطأ يشمل استدلال الحكم كله بما يعيبه ، ويوفر المصلحة فى التمسك بهذا الطعن ، دون أن يحتاج بتطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى التهمتين معا وإيقاع عقوبة واحدة مقررة لأيهما .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى المادة ما بين ١٠ فبراير سنة ١٩٦٠ و ٢٧ يولييه سنة ١٩٦٠ بدائرة قسم الدرب الأحمر: محافظة القاهرة ارتكب جريمة التزوير فى محررين عرفيين على النحو الوارد بعريضة الدعوى إضرارا بالمدعى بالحق المدنى . وطلبت عقابه بالمادتين ٢١٢ ، و ٢٢٥ من قانون العقوبات . وادعى مدنيا مصطفى أحمد جاد وطلب القضاء له قبل المتهم بمبلغ خمسة آلاف جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة الدرب الأحمر الجزئية قضت بحضورها عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة ١٠٠ ج لوقف التنفيذ وإلزامه أن

يدفع إلى المدعى بالحق المدني مبلغ ألف وخمسمائة جنيه والمصاريف المدنية المناسبة و ٥٠٠ ق أتعاب محاماه . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها مدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدور هذا الحكم . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ أدانته بجريمة التزوير في محررين عرفيين قد شابه القصور ذلك بأنه أغفل الرد على دفاع الطاعن الذى تمسك به بشأن سبب تظهير السندين الإذنيين المطعون فيهما بالتزوير ، وعلى ما أثاره طاعن من أن التظهير لم يكن لتحصيل القيمة لحساب المدعى بالحق المدني وإنما كان بقصد قبض قيمتهما لنفسه مقابل ثمن البضاعة التى اشتراها منه .

وحيث إنه يبين من الأوراق ، أن مما أسس عليه الطاعن دفاعه في مذكرته التى قدمها في جلسة ١٩٦٧/٣/٩ إلى محكمة الجناح المستأنفة ، أن تظهير السندين الإذنيين على بياض كان القصد منه نقل ملكية الحق الثابت بهما إلى الطاعن وليس التوكيل في القبض ، ذلك بأن المطعون ضده مدين له في مبالغ تربو على قيمة السندين المذكورين ، كما يبين أن الحكم المطعون فيه بعد أن حصل مؤدى الوقائع خلص إلى " أن المدعى بالحق المدني قام بتظهير الكيبالتين المطعون عليهما على بياض وسلمهما للمتهم (الطاعن) لتحصيل وبعد أن قدمهما المتهم لتحصيل بالبروتستو ولمسلم يسددهما المدينين فيهما قام وكيل المتهم الأستاذ بإضافة صيغة التظهير المطهون عليها في كل من الكيبالتين وأعطى لهذا التظهير تاريخا صوريا كاذبا على النحو الثابت بتقرير الخبير " . ثم عرض الحكم بعد ذلك إلى دفاع الطاعن القانوني ورد عليه في قوله أما بالنسبة للسألة الثانية التى أثارها المتهم (الطاعن) في دفاعه والتى تتضمن أن ما وقع منه لا يكون جريمة لثبوت حقه في إضافة عبارة التظهير عملا بالمادة ١٣٥ / ٢ . مجارى التى تنص على ن صيغة التحويل المتروكة على بياض وقت التحويل .

يجوز أن تكتب فيما بعد وإنما يلزم أن يكون ما كتب مطابقة لعمل حصل حقيقة في التاريخ الموضوع في صيغة التحويل، ويتضح من نص المادة سالفة الذكر إنها أجازت أن تملأ بيانات التظهير على بياض فيما بعد ولكنها استلزمت لذلك شروطا ثلاثة، الأول أن نصت عليهما المادة المذكورة والثالث مستفاد من نص المادة ١٣٦ تجارى، أما الشرط الأول فهو أن تكون البيانات المضافة مطابقة لعمل حصل حقيقة والثاني أن يكون هذا العمل قد حصل في تاريخ الإضافة والثالث أن تؤرخ البيانات المضافة بالتاريخ الذى تمت فيه الإضافة حتى لا تنسحب إلى تاريخ التوقيع على بياض ومن ثم يضار الغير. ومن الواضح تختلف هذه الشروط إذ أن المدعى بالحق المدنى لم يعمد إلى تسليم الكمبيالتين إلى المتهم (الطاعن) بقصد نقل ملكيتهما إليه وإلا لملأ بيانات التظهير وهذا الذى أورده الحكم ينطوى على الفساد فى الاستدلال والصور ذلك بأن القانون قد أوجب فى كل حكم بالإدانة أن يورد أدلة الثبوت التى يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها فى بيان يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى، ولما كان النزاع المردد بين طرفى الخصومة يدور حول وجود السبب المبرر للتظهير الناقل للملكية، فقد كان لزاما على المحكمة أن تتقصى سبب التظهير وأن تتحدث بشيء منه وتدل برأيها فى هذا الشأن لما يترتب عليه من أثر فى إنتفاء الجريمة أو ثبوتها، أما وهى لم تخص هذا الدفاع الجوهرى وتقول كلمتها فيه، وكان ما أورده الحكم — من أن المدعى بالحق المدنى لو قصد نقل ملكية السندين لملأ بيانات التظهير — لا يكفى للرد على هذا الدفاع ولا يعتبر من قبيل الأسباب السائغة التى من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها قضاؤه من أن سبب التظهير لا يدل بطريق اللزوم على أنه ضالغ فيما نسب إليه من التزوير بفرض وقوعه خصوصا إذا كان المحامى قد أضاف عبارة التظهير من عنده فى غيبة موكله وبغير مشورته لما وقر فى نفسه من ثبوت حقه فى التظهير الكامل الناقل للملك بناء على اجتهاده هو فى تفهم نص المادة ١٣٥ من قانون التجارة ومن ثم فإن الحكم يكون قاصرا بما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد استدل فى خصوص جريمة الاستعمال على علم الطاعن بتزوير التظهيرين فى المحررين التجاريين بما لا ينتج، فإن الخطأ يشمل استدلال الحكم كله بما يعيبه، ويوفر المصلحة فى التمسك بهذا الطعن، دون أن يحتاج بتطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى التهمتين معا وإيقاع عقوبة واحدة مقررة لأيهما.

جلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
نصر الدين حسن مزام ، وسعد الدين عطيه ، وأنور أحمد خلف ، والدكتور محمد محمد حسين .

(٢٢١)

الطعن رقم ١٣٢٠ لسنة ٣٩ القضائية

(١) وصف التهمة . "تعديله" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع .
مالا يوفره" . خبز . بطلان . حكم . "تسببيه . تسبیب
غير معيب" .

تعديل محكمة أول درجة لوصف التهمة دون لفت نظر المتهم . لا يؤثر في صحة الحكم
الصادر من المحكمة الاستئنافية مادام المتهم — عند استئنافه حكم محكمة أول درجة —
كان على علم بهذا التعديل . مثال .

(ب) إثبات . "شهادة" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره"
إجراءات المحاكمة . حكم . "تسببيه . تسبیب غير معيب" .
متى يعتبر المتهم متنازلاً عن سماع الشاهد . مثال .

(ج) حكم . "تسببيه . تسبیب غير معيب" . إثبات . "إثبات بوجه هام" .
خبز . محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . دفاع .
"الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره" .
مثال لتسبیب سليم في الرد على الدفاع الموضوعي .

١ — متى كان البين من الأوراق أن الدعوى رفعت على الطاعنين بوصف
أنهما أنتجا خبزا مخالفا للواصفات القانونية وقد دانهما الحكم الابتدائي عن
جريمة إنتاج خبز يقل وزنه عن الوزن المقرر ، فإن تعديل محكمة أول درجة
لوصف التهمة على هذا النحو دون أن تلفت نظر الدفاع عن المتهمين لا يترتب

عليه بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية مادام المتهمان حين استئنافا هذا الحكم كانا على علم بهذا التعديل .

٢ — متى كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الدفاع من الطاعنين وإن طلب من محكمة أول درجة بإحدى الجلسات سماع شاهد نفي إلا أنه لم يتمسك بهذا الطلب في الجلسات التالية ولا أمام محكمة ثاني درجة ، فإن ذلك يعد تنازلا منه عن سماع هذا الشاهد .

٣ — متى كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعنين من أنهما أنتجا الخبز المضبوط لحساب أحد العملاء وأنه نوع من الحلوى ويضاف إليه السكر والسمن ويسمح بانتاجه داخل المخازن الإفرنجية في حدود ٢٥٪ من كمية الدقيق المنصرف لها ، فإن رد الحكم على هذا الدفاع بقوله إن المتهم الثاني لم يثرفور الضبط أى نزاع حول نوع الخبز وأنه من الحلوى وأن هذا الخبز يبلغ وزن الرغيف منه ١٦٧ر٧ جراما ومن غير المعقول أن يدخل في تكوينه السمن والسكر ويباع بنصف قرش وأن مفتش التموين قد شهد بأن هذا الخبز هو خبز إفرنجي عادى وليس من نوع الشوريك المعروف للكافة ، يكون سائغا ويكفى في أطراح هذا الدفاع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ١٩ مارس سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز مغاغة : أنتجا خبزا مخالفا للوائحات المقررة . وطلبت عقابهما بمواد القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ٩٠ لسنة ١٩٥٧ . ومحكمة جنح مغاغة الجزئية قضت ضايايا عملا بمواد الاتهام بحبس كل من المتهمين ستة أشهر مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ وتغريم كل منهما مائة جنيه ومصادرة الخبز المضبوط . وبشتر ملخص الحكم على واجهة الخبز لمدة ستة أشهر بلا مصاريف جنائية . عارض المحكوم عليهما وقضى في معارضتهما بقبولهما شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهمان هذا الحكم .

ومحكمة المنيا الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية .
فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب ذلك بأن الحكم المطعون فيه ساءل الطاعنين عن جريمة غير التي وردت بأمر الإحالة فقد انتهى إلى مقارقتها جريمة إنتاج خبز يقل وزنه عن المقرر قانونا مع أن الوصف المقامة به الدعوى هو انتاج خبز مخالف للواصفات القانونية . كما أن المحكمة التفتت عما طلبه الطاعنان من سماع شاهد النفي لإثبات أن الخبز المضبوط قد أنتج لحسابه ولم تحقق ما تحديا . من أن هذا الخبز من نوع الحامو لإضافة مسلي وسكراليه ولم تفتن إلى غياب المتهم الثاني ، هذا إلى قصورها عن تحقيق دفاع المتهمين بصدد التنصل من ملكية الخبز مع أن ماجاء على لسان مفتش التموين من أن التعليمات تسوغ انتاج خبز للجمهور في حدود ٢٥٪ من شأنه أن يرجح هذا الدفاع .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد استئنافيا لأسبابه قد حصل واقعة الدعوى بقوله " إن رئيس إدارة التموين أثبت بمحضه المؤرخ ١٩٦٧/٣/١٩ أنه أثناء التفتيش على المخازن لما علمه من أن بعضها يتصرف في الدقيق الفاخر بأسعار تزيد على المقرر قام بالتفتيش على مخبز المتهم الثاني أحمد سيد حسن فوجده بالخبز ومعه المتهم الأول محمد إبراهيم محمد السيد الحياز بالخبز وسأل المتهم الأول عن سجل المخبز فذكر أنه غير موجود ثم غافله المتهم الأول وهرب وقرر المتهم الثاني أنه شريك للمتهم الأول في المخبز والتفتيش وجد بالخبز ٣٤ رغيفا من الخبز الإفرنجي الطويل فقام بوزنها على ثلاث دفعات الأولى ١٣ رغيفا وتبين أنها تزن ٢٠٥٠ جراما والثانية ١٣ رغيفا وتبين أنها تزن ٢١٠٠ جرام والثالثة ٨ أرغفة وتزن ١٢٥٠ جراما ومتوسط طول الرغيف ٢٧ سم ومتوسط وزنه ١٥٨ و ٨ جراما كما أنه ضبط كذلك خبزا أفرنجيا مستديرا غير مطابق للواصفات ووجد من هذا النوع بالخبز ٥٣ رغيفا بلغ وزنها جميعا ٨٨٩٥ جراما بمتوسط ٧ و ١٦٧ جراما للرغيف الواحد

وهو من النوع الذى يباع بعشرة مليات للارغيف الواحد . وبسؤال المتهم الأول فى محضر الشرطة قرر أنه أنتج الخبز المستدير لحساب أحد العملاء ويدخل فى تكوينه السمن والسكر ويباع بسعر نصف قرش . وبسؤال مفتش التكوين فى هذا المحضر قرر أن الخبز الذى يدخل فيه السمن والسكر يعتبر من الحلوى وغير مرخص للتهمين بصنع الحلوى فى المخبز وأنه يجوز إنتاج الخبز الأفرنجى المستدير بشرط إثبات ذلك فى سجل المخبز وأن الخبز المضبوط ليس من الحلوى ويخالف المواصفات وقد استشهد المتهم بالمدعو محمد حسن جاد الحق الذى سئل بهذا المحضر فقرر أنه كان قد كلف المتهم الثانى باستصناع ٩٠ قطعة من الشوريك بثمان ٤٥ قرشا بمناسبة العيد لتوزيعه صدقة على الفقراء داخلا فى صنعه السمن والسكر على أن يكون مستدير الشكل ومستطيل الشكل وبسعر القطعة نصف قرش . لما كان ذلك ، وكان يبين من الأوراق أن الدعوى رفعت على الطاعنين بوصف أنهما فى يوم ١٩/٣/١٩٦٧ أنتجا خبزا مخالفا ل مواصفات القانونية وقد دانهما الحكم الابتدائى عن جريمة إنتاج خبز يقل وزنه عن الوزن المقرر ، وكان تعديل محكمة أول درجة لوصف التهمة على هذا النحو دون أن تلفت نظر الدفاع عن المتهمين لا يترتب عليه بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية مادام المتهمان حين استأنفا هذا الحكم كانا على علم بهذا التعديل . لما كان ذلك ، وكان لاجتراح على المحكمة إن هى عولت على ما جاء بمحضر جمع الاستدلالات من أن المتهم الثانى كان موجودا وقت الضبط ، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الدفاع عن الطاعنين وإن طلب من محكمة أول درجة بجلسة ٤ ديسمبر سنة ١٩٦٧ سماع شاهد نفى إلا أنه لم يتمسك بهذا الطلب فى الجلسات التالية ولا أمام محكمة ثانى درجة مما يعد تنازلا منه عن سماع هذا الشاهد . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعنين من أنهما أنتجا الخبز المضبوط لحساب أحد العملاء وأنه نوع من الحلوى ويضاف إليه السكر والسمن ويسمح بإنتاجه داخل المخازن الأفرنجية

في حدود ٢٥٪ من كمية الدقيق المنصرف لها ورد الحكم على هذا الدفاع بقوله :
”إن المتهم الثاني لم يثرفور الضبط أى نزاع حول نوع الخبز وأنه من الحلوى وأن
هذا الخبز يبلغ وزن الرغيف منه ١٦٧ و ١٦٧ جراما ومن غير المعقول أن يدخل
في تكوينه السمن والسكر ويباع بنصف قرش وأن مفتش التموين قد شهد بأن
هذا الخبز هو خبز أفرنجي عادى وليس من نوع الشوريك المعروف للكافة“، وهو
رد سائق يكفى في أطراح هذا الدفاع . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون
على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٩

بإدارة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفي ، وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم أحمد الديواني ، محمد السيد الرفاعي ، وطه الصديق دنانة ، ومحمد ماهر محمد حسن .

(٢٢٢)

الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب) إثبات . "إثبات بوجه عام" . "شهادة" . إجراءات المحاكمة . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . ما يوفره . حكم . "تسببه" . تسبب معيب . محكمة الجنايات . "الإجراءات أمامها" . بطلان . "حكم" .

(١) سماع الشهود بمعرفة المحكمة . أصل مقرر في المحاكمة الجنائية . ما لم يتعذر سماعهم . أو يتنازل الخصم عن ذلك صراحة أو ضمناً . إصرار الدفاع على سماع الشاهد إذا استندت المحكمة إلى أقواله في إدانة المتهم . أخذ المحكمة بأقوال الشاهد المذكور دليلاً على المتهم دون إجابة الدفاع إلى طلبه أو الرد عليه . بطلان الحكم .

تعلق التنظيم الوارد في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ إجراءات بشهود النفي فحسب .

(ب) بيان الطريق الذي يسلكه المتهم في إعلان من يرى مصلحة في سماعهم من الشهود . لا يحل مبدأ شفوية المرافعة ولا يرمى إلى الافتئات على حقوق الدفاع .

(ج) دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . ما يوفره . إجراءات المحاكمة . إثبات . "إثبات بوجه عام" .

أوجه الدفاع وطلبات التحقيق المتبعة في الدعوى . وجوب إجابتها أو الرد عليها .

١ — إن الأصل المقرر بالمادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات أن المحاكمة الجنائية يجب أن تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة ، وتسمع فيه شهود الإثبات في حضرة المتهم ما دام سماعهم ممكنا ، وإنما يصح لها الاكتفاء بتلاوة شهادة الشاهد إذا تعذر سماعه ، أو إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ولا يجوز الافتئات على هذا الأصل الذي افترضه الشارع لأية علة مهما كانت ، إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا . وإذا كان ما تقدم ، وكان الدفاع قد أصر في مستهل مرافعته وفي ختامها على ضرورة سماع الشاهدين إذا رأت المحكمة الاستناد إلى شهادتهما في إدانة الطاعن ، إلا أنها لم تجبه إلى طلبه أو ترد عليه ، وأخذت في حكمها بشهادتهما في التحقيقات دليلا عليه ، فإن حكمها يكون باطلا لا بتناؤه على إجراءات باطلة ، ولا يعترض على ذلك بأن الشاهدين لم يرد لهما ذكر في قائمة شهود الإثبات وبالتالي كان لزاما على الطاعن إعلانهما وفقا للمواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية لأن هذا التنظيم الإجرائي متعلق بشهود النفي ، والواقع من الأمر أن الشاهدين سمعا في التحقيق كشاهدين إثبات وعول الحكم على أقوالهما بهذه المثابة .

٢ — لم يتجه مراد القانون حين رسم الطريق الذي يتبعه المتهم في إعلان الشهود الذين يرى مصلحة في سماعهم أمام محكمة الجنائيات ، إلى الإخلال بالأسس الجوهرية للمحاكمة الجنائية التي تقوم أساسا على شفوية المرافعة ضمنا للمتهم الذي تحاكمه ولا إلى الافتئات على حقه المقرر في الدفاع .

٣ — أوجب القانون سماع ما يبيده المتهم من أوجه الدفاع وطلبات التحقيق المنتجة وإجابته أو الرد عليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٣ أغسطس سنة ١٩٦٥ بدائرة مركز المنزلة محافظة الدقهلية : ضرب عمدا الجرايحي فهمي تعيلب بعصا غليظة على رأسه فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي أودت

بحياته ، ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أنفى إلى موته . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . وادعى والد المجنى عليه مدنياً وطلب القضاء له قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات المنصورة قضت بحضورها عملاً بمادة الاتهام بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة خمس سنوات وإلزامه أن يدفع إلى المدعى بالحق المدني قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . إلخ .

المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ أدانته بتهمة الضرب المفضى إلى الموت قد بنى على البطلان في الإجراءات ، وشابه القصور في التسبب ذلك بأن الدفاع عن الطاعن أصر على ضرورة سماع الشاهدين "إبراهيم الشربيني" و "التميمي عبده السعدني" وهما من شهود الإثبات الذين مولت المحكمة على شهادتهم في إدانته ، إلا أنها لم تستجب له ، مما يعيب حكمها بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٦٩ التي سمعت فيها الدعوى ومصدر الحكم ، أن أحد المدافعين عن الطاعن قال ما نصه "إبراهيم الشربيني والتميمي إذا أخذتم سيادتكم بالقول الوارد على لسانهما فاني أصمم بالحاج على طلب هذين الطقلين لمناقشتهم أمام المحكمة" . وبعد سماع إيضاحات الطبيب الشرعي أحال المدافع المذكور إلى ما سبق أن أبداه في مرافعته بالجلسة المذكورة بما تضمنته بالضرورة من طلب جازم وصمم على البراءة . والحكم المطعون فيه حول في إدانة الطاعن على أقوال الشاهدين المذكورين دون تلاوة أقوالهما ودون سماعهما ولم يرد على ما طلبه المدافع من ضرورة ذلك . لما كان ذلك ، وكان الأصل المقرر بالمادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات أن

المحاكمة الجنائية يجب أن تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه شهود الإثبات في حضرة المتهم ما دام سماعهم ممكنا ، وإنما يصح لها الاكتفاء بتلاوة شهادة الشاهد إذا تعذر سماعه ، أو إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ولا يجوز الافتئات على هذا الأصل الذي افترضه الشارع لأية علة مهما كانت إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا . ولما كان الدفاع قد أصبر في مستهل مرافعته وفي ختامها — حسبما تقدم — على ضرورة سماع الشاهدين إذا رأت المحكمة الاستناد إلى شهادتهما في إدانة الطاعن إلا أنها لم تجبه إلى طلبه ولم ترد عليه ، وأخذت في حكمها بشهادتهما في التحقيقات دليلا عليه ، فإن حكمها يكون باطلا لا بتناؤه على إجراءات باطلة . ولا يعترض على ذلك بأن الشاهدين لم يردلها ذكره في قائمة شهود الإثبات وبالتالي كان لزاما على الطاعن إعلانهما طبقا للمواد ١٨٥ ، ١٨٦ و ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، لأن هذا التنظيم الإجرائي متعلق بشهود النفي ، والواقع من الأمر أن الشاهدين سمعا في التحقيق كشاهدي إثبات ، وهول الحكم على أقوالهما بهذه المثابة . هذا إلى أن القانون أوجب سماع ما يبديه المتهم من أوجه الدفاع وطلبات التحقيق المنتجة وإجابته أو الرد عليه ، وأن مراده لم يتجه حين رسم الطريق الذي يتبعه المتهم في إعلان الشهود الذين يرى مصلحة في سماعهم أمام محكمة الجنائيات إلى الإخلال بالأسس الجوهرية للمحاكمة الجنائية التي تقوم أساسا على شفوية المرافعة ضمنا للمتهم الذي تحاكمه ولا إلى الافتئات على حقه المقرر في الدفاع . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد وقع باطلا واجب النقض والاحالة .

جلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفي مسعود ، وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم أحمد الديواني ، ومحمد السيد الرفاعي ، وطه الصديق دقانه ، ومحمد ماهر محمد حسن .

(٢٢٣)

الطعن رقم ١٣٩٨ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب) تزوير . " أوراق عرفية " . جريمة . " أركانها " . ضرر .
دفع . " الدفع بعدم توافر أركان الجريمة " . دفاع . " الإخلال
بحق الدفاع . ما يوفوه " . حكم . " تسببيه . تسبب معيب " .
ارتباط . عقوبة . " العقوبة المبررة " . دعوى مدنية . وكالة .

(أ) قيام التزوير على إسناد أمر لم يقع من أسند إليه . في محرر أعده
لإثباته . بإحدى الطرق المنصوص عليها قانونا . بشرط أن يكون
الاسناد قد ترتب عليه ضرر أو يحتمل أن يترتب عليه .
انتفاء الاسناد الكاذب في المحرر . لا تزوير .

(ب) إنعدام أركان التزوير في المحرر العرفي . متى كان مضمون المحرر
مطابقا لإرادة من نسب إليه مبرا عن مشيئته . ولو لم يقع عليه .
الدفع بالوكالة في جرائم التزوير الذي تندفع به هذه الجرائم ؟

قيام القضاء في الدعوى المدنية على ثبوت جميع جرائم التزوير
المسندة للتم . تصور الحكم في إحدى هذه الجرائم . موجب
لنقضه . لا يبرر هذا التصور إعمال الحكم لادة ٢٢/٢ عقوبات .

(ج) نقض . " نطاق الطعن " . محكمة النقض . " سلطتها " .

متى يقتضى بنقض الحكم بالنسبة لمن لم يطعن فيه . المادة ٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩

١ — إن التزوير أيا كان نوعه يقوم على إسناد أمر لم يقع ممن أسند إليه ، في محرر أعد لإثباته ، بإحدى الطرق المنصوص عليها في القانون بشرط أن يكون الإسناد قد ترتب عليه ضرر أو يحتمل أن يترتب عليه ، أما إذا انتفى الإسناد الكاذب في المحرر ، لم يصح القول بوقوع التزوير .

٢ — إذا كان المحرر صرفيا وكان مضمونه مطابقا لإرادة من نسب إليه ، معبرا عن مشيئته ، انتفى التزوير بأركانه ومنها ركن الضرر ، ولو كان هو لم يقع على المحرر ، مادام التوقيع حاصلا في حدود التعبير عن إرادته ، سواء كان هذا التعبير ظاهرا جليا أو مضمرا مفترضا تدل عليه شواهد الحال . وإذا كان ذلك ، وكان الدفع بقيام الوكالة في صورة الدعوى دفعا جوهريا من شأنه — إذا صح — أن تندفع به جرائم التزوير المسندة إلى المتهمين ، وكان الحكم بالمطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع البتة ، لإرادته أو ردا عليه ، فلما كان قاصر البيان واجب النقض . ولا يعترض على ذلك بأن الحكم أعمال في حق الطاعنين المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليهم عقوبة مقررة لأى من الجرائم الأخرى التي دانهم بها ، لأن التبرير لا يرد حيث يوجد قضاء في الدعوى المدنية مؤسس على ثبوت جميع جرائم التزوير .

٣ — إن نقض الحكم بالنسبة للطاعنين الأول والثاني والرابع ، يقتضى نقضه أيضا بالنسبة إلى المتهم الثالث الذى لم يقرر بالطعن ، وذلك لاتصال وجه الطعن به عملا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر (المتهم الثالث) بأنهم في المدة من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٦٢ حتى ١٣ أبريل سنة ١٩٦٤ بدائرة مركز مغاغة محافظة المنيا : (أولا) المتهمون الثلاثة الأول بصفتهم ليسوا من أرباب الوظائف العمومية ارتكبوا تزويرا في محرر لجمعية دهمرو التعاونية الزراعية والتي للدولة

نصيب في مالها هو التوكيل المؤرخ ١٩٦٣/١/٦ بأن اتفقوا على اصطناعه وأثبتوا به على خلاف الحقيقة أن وكل ... (المتهم الثاني) في استلام السلفة المقرر صرفها من الجمعية المذكورة "سلفة البطيخ" بأن قام أولهم بتحرير بيانات التوكيل ووقع عليه بتوقيع مزور نسب صدوره كذبا لـ ... بصفته موكلا وأرخه ثالثهم . (ثانيا) المتهم الأول أيضا وكل المتهم الثالث في إدارة أكثر من خمسين فدانا . (ثالثا) الثاني أيضا استعمل التوكيل المزور موضوع التهمة الأولى مع علمه بتزويره بأن قدمه إلى الجمعية التعاونية الزراعية بدهمرو لصرف السلفة الواردة به . (رابعا) المتهم الثالث أيضا اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع آخر مجهول في تزوير محرر للجمعية التعاونية هو الاستثمار ٥٦ تعاون المؤرخة ١٩٦٢/١٠/١٥ وكان ذلك بطريق الاصطناع ووضع امضاءات مزورة بأن قام هو بتحرير بياناتها وأثبت فيها على خلاف الحقيقة أن وكله في استلام سلف الشتوى ٦٣/٦٢ ثم عهد به إلى المجهول وساعده في ذلك فوقع على الاستثمار بتوقيع مزور نسب صدوره كذبا لـ فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . (خامسا) المتهم الثاني أيضا : اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع آخر مجهول في تزوير محرر رسمي هو الاستثمار رقم ٣ خدمات زراعية بأن اتفق معه على تحريرها وأملأ بياناتها فأثبت بها على خلاف الحقيقة أن يحوز ثلاثين فدانا ووقع عليها بتوقيع مزور نسب زورا للأخير فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة (سادسا) المتهم الثالث أيضا استعمل المحرر المزور سالف الذكر مع علمه بتزويره بأن قدمه للجمعية التعاونية بناحية دهمرو ولإثبات حيازة ... (سابعا) المتهم الثالث أيضا أدار أكثر من خمسين فدانا (ثامنا) المتهمان الثالث والرابع : اشتركا بطريق الاتفاق والمساعدة مع آخر مجهول في ارتكاب تزوير في محررين للجمعية التعاونية سالفه الذكر هما الاستثمارين رقمي ٥٦ تعاونية إحداهما مؤرخة ١٩٦٤/٤/١٣ والأخرى غير مؤرخة بأن حررها المتهم الرابع وأثبت فيهما على خلاف الحقيقة أن وكل المتهم الثالث لاستلام سلف القطن وسلف صيفية لعام ١٩٦٤ وقام الأخير بالتوقيع عليهما وكيلا ثم قدماهما إلى المجهول وساعده على ذلك فوقع عليهما بتوقيع مزور نسب صدوره لـ فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة (تاسعا) المتهم الثاني أيضا استعمل المحررين المزورين

سألفى الذكر مع علمه بتزويرهما بأن قدمهما للجمعية التعاونية سالفه الذكر لصرف السلفة الميينة بهما (عاشرا) المتهم الرابع أيضا اشترك بطريقى الاتفاق والمساعدة مع آخر مجهول فى ارتكاب تزوير فى محرر رسمى هو التوكيل المؤرخ ١٥/٧/١٩٦٣ وكان ذلك بطريق الاصطناع ووقع بامضاءات مزورة بأن حرر هو يساناته وأثبت فيه على خلاف الحقيقة أن وكلاه فى استلام سلفة النيل الخاصة بزراعته وقدمه للمجهول وساعده على ذلك فقام بالتوقيع عليه بتوقيع مزور نسب صدوره زورا لـ فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة (حادى عشر) المتهم الرابع أيضا استعمل المحرر المزور سالف الذكر مع علمه بتزويره بأن قدمه للجمعية التعاونية المذكورة لاستلام السلفة الواردة به . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فقرر بذلك . وادعى مدنيا وطلب القضاء له قبل المتهمين متضامنين بمبلغ ١٠٠٠ ج على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات المنيا قضت بحضور يا عملا بالمواد ١/٤٠ — ٢ و ٤١ و ٢١٥ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين جميعا والمادتين ٣٧ / ١ و ٣٧ م من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بالنسبة إلى المتهمين الأول والثالث والمواد ٢/٣٢ و ١/٥٥ و ١/٥٦ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين جميعا بمعاقبة كل من المتهمين بالحبس مع الشغل مدة ستة شهور عما أسند لكل منهم وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة مدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم مع إلزامهم متضامنين أن يدفعوا إلى المدعى بالحق المدنى مبلغ ثلاثمائة جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة و ٥٠٠ قرش مقابل اتعاب المحاماه ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات . فطعن المحكوم عليهم الأول والثانى والرابع فى هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهم بجرائم التزوير والاشتراك فى التزوير واستعمال المحررات العرفية المزورة قد أخطأ فى القانون وشابه القصور فى التسبيب ، وبني على الإخلال بحق الدفاع ذلك بأنه أخفى

الرد على دفاعهم الجوهري من أن الطاعن الأول كان مفوضا من قبل المطعون ضده — المدعى بالحقوق المدنية — في تحرير الأوراق التي تستلزمها زراعة عشرة الأفدنة المملوكة له والتي يقوم الطاعن الأول بزراعتها لحسابه ، وهذا التفويض ثابت من صلة القرى واستصحاب الحال واتحاد المصلحة مدة ثلاثة وعشرين عاما منذ سنة ١٩٤١ إلى سنة ١٩٦٤ ، وهذا الدفاع — لو صح — وجبت تبرئة الطاعن الأول من التهمة الأولى المسندة إليه ، إذ المحرر صحيح بالنسبة إلى المطعون ضده معبر عن مشيئته ومن ثم تنتفى فكرة التزوير وركن الضرر . كما دفع باقي الطاعنين بتخلف القصد الجنائي لديهم لانتفاء مصلحتهم في التزوير إذ لا يوجد قصد مزاير لقصد صاحب الإمضاء الحقيقي وهو القابل لتحرير الأوراق العرفية باسمه باعتبارها صادرة منه على الأقل في اعتقادهم المبني على الشواهد المذكورة . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ سكت عن إيراد هذا الدفاع والرد عليه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعمى في محله إذ الثابت من الاطلاع على محاضر الجلسات أن الطاعنين دفعوا بقيام الوكالة لشواهد عددوها هي قيام علاقة القرى والمصاهرة بين المدعى المدنى والطاعن الأول إذ المدعى المدنى ابن خالة الطاعن الأول وزوج شقيقته فضلا عن استمرار قيام هذه الوكالة باستصحاب الحال مدة ثلاثة وعشرين عاما منذ سنة ١٩٤١ إلى سنة ١٩٦٤ يدير أرضه نيابة عنه ويتبادلان الرسائل والهدايا وقد قام الطاعن الأول بسداد الغرامة التي طوّل بها المدعى المدنى لعدم نقاوة القطن نيابة عنه بناء على طلب المدعى المدنى بخطابه المؤرخ ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ تأكيداً لهذه الوكالة . ولما كانت المحكمة قد اصتربت جرائم التزوير والاشتراك فيه واستعمال المحررات المزورة تزويراً في محررات عرفية . وكان التزوير أيا كان نوعه يقوم على إسناد أمر لم يقع ممن أسند إليه ، في محرر أعد لإثباته بأحدى الطرق المنصوص عليها في القانون بشرط أن يكون الإسناد قد ترتب عليه ضرر أو يحتمل أن يترتب عليه ، أما إذا انتفى الإسناد الكاذب في المحرر لم يصح القول بوقوع التزوير ، وإذا كان المحرر عرفياً وكان مضمونه مطابقاً لإرادة من نسب إليه معبراً عن مشيئته انتفى التزوير بأركانه ومنها ركن الضرر ، ولو كان هو لم يقع على المحرر مادام التوقيع حاصلًا في حدود التعبير

عن إرادته ، سواء كان هذا التعبير ظاهرا جليا أو مضمرا مفترضا تدل عليه شواهد الحال . لما كان ذلك ، وكان الدفع بقيام الوكالة في صورة الدهوى دفعا جوهريا إذ من شأنه — إذا صح — أن تندفع به جرائم التزوير المسندة إليهم وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع البتة إيرادا له وردا عليه ، فإنه يكون قاصر البيان واجب النقض . ولا يعترض على ذلك بأن الحكم أعمل في حق الطاعنين المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليهم عقوبة مقررة لأى من الجرائم الأخرى التي دأبوا بها لأن التبرير لا يرد حيث يوجد قضاء في الدهوى المدنية مؤسس على ثبوت جميع جرائم التزوير ، ونقض الحكم بالنسبة للطاعنين الأول والثاني والرابع يقتضى نقضه أيضا بالنسبة إلى المتهم الثالث الذى لم يقرر بالظعن ، وذلك لاتصال وجه الظعن به عملا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الظعن أمام محكمة النقض .

جلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وضوية السادة
المستشارين : نصر الدين عزام ، وسعد الدين عطيه ، ومحمود عطيه ، والدكتور محمد
حسين .

(٢٢٤)

الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٣٩ القضائية

تسعير جبرى . عقوبة . ” عقوبة تكميلية ” . نقض . ” حالات الطعن
بالنقض . الخطأ فى تطبيق القانون ” .

شهر ملخصات أحكام الادانة طبقا لسنة ١٦ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .
طبيعته : عقوبة تكميلية . وجوب القضاء بها الى جانب العقوبة الأصلية .

شهر ملخصات الأحكام التى تصدر — بالإدانة — طبقا لسنة ١٦ من المرسوم
بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح —
ليس مجرد إجراء إدارى لا شأن للقضاء به وإنما هو فى صحيح القانون عقوبة
تكميلية يتعين القضاء بها الى جانب العقوبة الأصلية ويصير تنفيذها طبقا للنماذج التى
تعدها وزاره التجارة والصناعة . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أوقع عقوبة
الغرامة على المطعون ضده دون شهر ملخص الحكم يكون قد أخطأ فى تطبيق
القانون مما يعيبه بما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بالقضاء بشهر ملخص
الحكم الصادر بالإدانة وتعليقه على واجهة المحل لمدة شهر بالإضافة إلى عقوبة
الغرامة المقررة بها .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٥/١١/١٩٦٧ بدائرة مركز كفر الدوار : امتنع عن بيع سلعة مسعرة بالسعر المحدد . وطابت النيابة عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٩ / ١ - ٢ و ١٤ و ١٥ و ١٦ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ والجدول الملحق بالقانون المعدل والقرار رقم ١٧٩ لسنة ١٩٦٦ . ومحكمة كفر الدوار الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام بتغريم المتهم مائة جنيه والمصادرة . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة دمنهور الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله إذ أغفل القضاء على الطاعن - الذى دانه بجريمة الإمتناع عن بيع سلعة مسعرة بالسعر المحدد - بشهر ملخص الحكم لمدة شهر عملا بالمادة السادسة عشرة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بمقولة إن الشهر فى مفهوم هذه المادة إجراء إدارى يتم وفقا للنماذج التى تعدها وزارة التجارة والصناعة فى حين أن شهر الحكم عقوبة تكميلية لا يجوز لغير جهة القضاء توقيعها وقد خلط الحكم بين الشهر كمعقوبة تحكم بها المحكمة وبين كيفية إجراءاته وفقا لهذه النماذج .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الإمتناع عن بيع سلعة مسعرة بالسعر المحدد التى دان المطعون ضده بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها ، عرض لشهر ملخص الحكم فلم ير وجها للقضاء به إستنادا إلى قوله " ولا ترى المحكمة محلا للقضاء بشهر ملخص الحكم عملا بنص

المادة ١٦ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ لأن هذا الإجراء مجرد إجراء إدارى ولا شأن للقضاء به كما يتضح ذلك من صريح نص تلك المادة التى أوجبت الشهر طبقاً للنموذج الذى تعده وزارة التجارة والصناعة ولمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ولمدة شهر إذا كان الحكم بالغرامة . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الملخص بشأن التسعير الجبرى وتحديد الأرباح تنص على أنه تشر ملخصات الأحكام التى تصدر بالإدانة فى الجرائم التى ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون طبقاً للنماذج التى تعدها وزارة التجارة والصناعة بتعليقها على واجهة محل التجارة أو المصنع مكتوبة بحروف كبيرة وذلك لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ولمدة شهر إذا كان الحكم بالغرامة ، وكان شهر ملخصات الأحكام التى تصدر بالإدانة طبقاً لهذه المادة ليس مجرد إجراء إدارى لا شأن للقضاء به وإنما هو فى صحيح القانون عقوبة تكميلية يتعين القضاء بها إلى جانب العقوبة الأصلية وبصير تنفيذها طبقاً للنماذج التى تعدها وزارة التجارة والصناعة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أوقع عقوبة الغرامة على المطعون ضده دون شهر ملخص الحكم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يعيبه بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالقضاء بشهر ملخص الحكم الصادر بالإدانة وتعليقه على واجهة المحل لمدة شهر بالإضافة إلى عقوبة الغرامة المقررة بها .

جلسة ٢٧ من اكتوبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفتي ، وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم أحمد الديواني ، ومحمد السيد الرفاعي ، وطه الصديق دنانة ، ومحمد ماهر حسن .

(٢٢٥)

الطعن رقم ٨١٣ لسنة ٣٩ القضائية

حكم . "تسببه . تسبب معيب" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع .
ما يوفره" مواد مخدرة .

وجود فارق كبير بين وزن المخدر عند ضبطه ووزنه عند تحليله . دفاع المتهم في هذا الصدد دفاع جوهري . على المحكمة تحقيقه بلوغا إلى غاية الأمر فيه أو الرد عليه بما ينفيه ، وإلا كان حكمها قاصرا .

متى كان الفرق بين وزن المخدر عند ضبطه ووزنه عند تحليله فرقا ملحوظا ، فإن ما دفع به الطاعن من دلالة هذا الفارق البين على الشك في التهمة ، إنما هو دفاع يشهد له الواقع ويسانده في ظاهر دعواه . ومن ثم فقد كان يتعين على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهري — في صورة الدعوى — بلوغا إلى غاية الأمر فيه ، أو ترد عليه بما ينفيه ، أما وقد سكنت عنه إيراد له وردا عليه ، فإن حكمها يكون قاصر البيان واجب النقض والاحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم شبرا محافظة القاهرة: أحرز بقصد الاتجار جوهر مخدرا (أفبونا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات

لمعاقبته طبقا للوصف والقيود الواردين بقرار الاحالة ، فقرر ذلك . ومحكمة جنائيات القاهرة قضت في الدعوى حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند رقم ١ من الجدول المرافق بمعاينة المتهم بالسجن مدة ثلاث سنوات وتغريمه ألف جنيه ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إزدادته بجناية إحرار مخدر الأفيون قد شابه القصور في التسبيب ، ذلك بأنه أغفل الرد على دفاعه المؤسس على اختلاف وزن المخدر عند ضبطه ووزنه عند تحليله اختلافا ملحوظا يشهد بأن ما حرز منه غير ما ضبط .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أن مخدر الأفيون وزن عند ضبطه فبلغ وزنه ٢٠٩ جراما وذلك بحسب الثابت في محضر التحقيق بينما الثابت من تقرير معامل التحليل أن وزنه ٢٠ ر ١٩١ جراما فقط . وقد قام دفاع الطاعن على أن هذا الاختلاف يشهد لانكاره حيازة المخدر . لما كان ذلك ، وكان الفرق بين وزن المخدر عند ضبطه ووزنه عند تحليله فرقا ملحوظا ، فإن ما دفع به الطاعن من دلالة هذا الفارق البين على الشك في التهمة ، إنما هو دفاع يشهد له الواقع ويسانده في ظاهر دعواه ، ومن ثم فقد كان يتعين على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهرى — في صورة الدعوى — بلوغا إلى غاية الأمر فيه ، أو ترد عليه بما ينفيه ، أما وقد سكنت عنه إيرادا له وردا عليه ، فإن حكمها يكون قاصرا البيان واجب النقض والاحالة .

جلسة ٢٧ من اكتوبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار/ محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :
نصر الدين عزام ، وسعد الدين عطيه ، وأنور خلف ، ومحمود عطيفه .

(٢٢٦)

الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب ، ج) مسؤولية جنائية . أسباب الإباحة . دفاع . " الاخلال بحق
الدفاع . مالا يوفره " . حكم . " تسببيه . تسبیب غیر معيب " .
إجراءات المحاكمة . محضر الجلسة . نقض . " أسباب الطعن .
ما لا يقبل منها " . قتل خطأ .

(أ) قيام مفتش الجهة التابعة لها السيارة العامة قيادة المتهم بتنبهه
إلى تأخره عن مواعيده . لا يبيح للمتهم قيادة السيارة بحالة تخالف
القوانين واللوائح .

الدفاع الظاهر البطلان . لا يستوجب ردا .

(ب) خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع المتهم . لا يوجب الحكم . مادام أن
المتهم لم يطلب مراجعة إثباته في المحضر .

(ج) طلب الدفاع حجز الدعوى للحكم مع التصريح له بتقديم مذكرة .
إجابة المحكمة هذا الطلب . عدم قبول النعى عليها أنها لم تسمع
دفاعه الشفوي .

(هـ ،) إثبات . " إثبات بوجه عام " . " شهادة " . " خبرة " . حكم .
" تسببيه . تسبیب غیر معيب " . قتل خطأ .

(د) تقدير أقوال الشهود . موضوعي .

حق محكمة الموضوع في الأخذ بما تطمئن إليه من أدلة دون بيان العلة .

(٨) متى ينحصر التسبب المعيب عن حكم الادانة في جريمة قتل خطأ ؟

١ - إن قيام مقتش الجهة التابعة لها السيارة العامة التي يقودها المتهم بتنبهيه إلى تأخيره عن مواعده - بفرض حصوله - لا يبيح للاثم مخالفة القوانين واللوائح وقيادة السيارة بحالة ينجم عنها الخطر على حياة الجمهور ، ولا يعيب الحكم التفاته عن الرد على دفاع المتهم في هذا الشأن لأنه دفاع ظاهر البطلان .

٢ - لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع المتهم إذ عليه ان كان يهمة تدوينه أن يطلب صراحة إثباته في المحضر .

٣ - إذا كان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة الإستثنائية أن المدافعين عن المتهم طلبا حجز الدعوى للحكم مع التصريح لها بتقديم مذكرة بدفاعه ، فصرحت لها المحكمة بذلك ، فإن ما يثيره المتهم من عدم سماع دفاعه الشفوي يكون غير مقبول منه .

٤ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة وتمويل القضاء عليها مرجعه إلى محكمة الموضوع تقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون معقب ، إذ لها أن تأخذ من الأدلة بما تطمئن إليه وتطرح ما عداها ، وهي غير ملزمة في ذلك ببيان علة ما ارتأته .

٥ - متى كان يبين من الحكم أنه أورد إصابات المجنى عليه التي أدت إلى وفاته من واقع الدليل الفني وهو التقرير الطبي ، كما أورد الأدلة التي استخلص منها قيادة المتهم السيارة بسرعة ، وهي أدلة سائغة ، فإن ما يثيره في هذا الشأن لا يكون له محل .

الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٥/٩/٢٤ بدائرة قسم قصر النيل :
 (أولا) تسبب خطأ في موت عبد الحميد على منصور وكان ذلك ناشئا عن خطئه
 وإهماله ورعونه وعدم مراعاته للقوانين واللوائح والقرارات وقاد سيارة بسرعة
 غير مناسبة فلم يستطع مفاداة الاصطدام بالمجنى عليه أثناء عبوره الطريق فاصطدم
 به وألحق به إصابته التي أوضحها التقرير الطبي المرفق والتي أدت إلى وفاته
 (ثانيا) قاد سيادة بحالة تعرض حياة الأشخاص للخطر . وطلبت عقابه بالمواد
 ١/٢٣٨ من قانون العقوبات و ١ و ٢ و ٨١ و ٨٨ و ٩٠ من القانون ٤٩
 لسنة ١٩٥٥ وقرار وزير الداخلية . وادعت بحق مدنى زوجة المجنى عليه من
 نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر وابنتاه فوزية وأفكار وطلبن
 القضاء لهن بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه قبل المتهم ومؤسسة النقل العام بصفتها
 المسئولة عن الحقوق المدنية وذلك على سبيل التعويض . ومحكمة قصر النيل
 الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام والمادة ٣٢ من قانون العقوبات
 بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة ٢٠ ج لوقف التنفيذ وإلزام المتهم والمسئول
 عن الحقوق المدنية بأن يدفع متضامنين للمدعيات بالحق المدنى مبلغ ١٢٠٠ ج
 على سبيل التعويض والمصروفات المدنية ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة .
 فاستأنف المتهم هذا الحكم ، كما استأنفته المسئولة عن الحقوق المدنية . ومحكمة
 القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئنافين
 شكلا وفي الموضوع . برفضهما وتأيد الحكم المستأنف وألزمت كلا من المتهم
 والمسئولة عن الحقوق المدنية بمصاريف استئنافه المدنية وبمبلغ مائة قرش مقابل
 أتعاب المحاماة . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة قتل
 خطأ قد شابه فسادا في الاستدلال وقصور في التسبيب ذلك بأن حكم محكمة أول

درجة الذى اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه حول فى إدانة الطاعن على أقوال الشاهد رشاد سيد عبد الفتاح مع أن ماديات الدعوى قاطعة الدلالة على كذبه وأهدرت أقوال الشاهد حمدى فهم بالرغم من صدق أقواله كما أن محكمة ثانى درجة لم تسمع مرافعة شقوية من الدفاع فقدم مذكرة للمحكمة أورد بها أن الشاهد الأول مدلى إمام قرر أن مفتش الشركة نبه الطاعن إلى أنه قد تأخر عن مواعده مما حدا به إلى قيادة السيارة بسرعة إلا أن المحكمة لم تمن بتحقيق هذا الدفاع أو الرد عليه ولم تمن أيضا بتحقيق أمرين أساسيين فى الدعوى أولهما خاص بإصابات المجنى عليه إذ أن الأوراق ليس فيها سوى كشف ظاهرى على جثة المجنى عليه والأمر الثانى هو سرعة السيارة التى حول عليها الحكم فى إثبات توافر ركن الخطأ على الرغم من أن ظروف الدعوى تنفى هذه السرعة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية بحرمة القتل الخطأ التى دين بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها مستفادة من أقوال الشاهدين حمدى محمد إمام ورشاد سيد عبد الفتاح والتقرير الطبى . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها الشهادة وتعويل القضاء عليها مرجعه إلى محكمة الموضوع تقديره التقدير الذى تطمئن إليه دون معقب ولما أن تأخذ من الأدلة بما تطمئن إليه وأن تطرح ما عداه وهى غير ملزمة فى ذلك ببيان حلة ما أرفأته ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد وينحل فى حقيقته إلى جدل موضوعى حول تقدير المحكمة لأدلة الدعوى مما لا يسوغ مصادرتها بشأنه أو الخوض فيه لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان لا يعيب الحكم خلوه محضر الجلسة من إثبات دفاع المتهم إذ عليه إن كان يهمة تدوينه أن يطلب صراحة إثباته فى المحضر . وإذا كان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية المؤرخ فى ٤ من فبراير سنة ١٩٦٨ أن المدافعين من الطاعن طلبا حجز الدعوى للحكم مع التصريح لهما بتقديم مذكرة بدفاعه فصرحت لهما المحكمة بذلك ، فإن ما يثيره الطاعن من عدم سماع دفاعه الشقوى يكون غير مقبول منه . لما كان ذلك ، وكان قيام مفتش الشركة بتنبيه الطاعن إلى

تأخيره على فرض حصوله لا يبيح للطاعن مخالفة القوانين واللوائح وقيادة السيارة بحالة يتجم عنها الخطر على حياة الجمهور ولا يعيب الحكم التفاته عن الرد على دفاعه في هذا الشأن لأنه دفاع ظاهر البطلان، وكان يبين من الحكم أنه أورد إصابات المجنى عليه التي أدت إلى وفاته من واقع الدليل الفني وهو التقرير الطبي كما أورد الأدلة التي استخلص منها قيادة الطاعن السيارة بسرعة وهي أدلة سائغة، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفتي ، وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم الديواني ، وطه الصديق دنانة ، ومصطفى الأسير ، ومحمد ماهر حسن .

(٢٢٧)

الطعن رقم ٨٦٩ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب) رشوة . جريمة . " أركانها " . إثبات . " إثبات بوجه عام " .
موظفون عموميون . " اختصاصهم " . اختصاص . " اختصاص
الموظف العام " . حكم . " تسببه . تسبب معيب " .

(١) وجوب بناء الأحكام الجنائية على الجزم واليقين .
المرجح في تحديد إختصاص المتهم بالرشوة هو الجهة الادارية
المختصة .

اضطراب فكرة الحكم واختلالها في مسألة إختصاص المتهم بالرشوة .
يعيب الحكم .

دفع الجعل لعمل خارج نطاق عمل المتهم الرسمي . انحسار وصف
الرشوة عنه .

عمل المجنى عليه مع المتهم في مكان واحد . أثره . مله بالضرورة
طبيعة عمل المتهم وحدود إختصاصه بحسب المنطق الطبيعي
للأشور . وجوب بحث الحكم إستقامة الزم بالاختصاص
في هذه الحالة .

(ب) إختصاص الموظف بالعمل الذي طلب إليه أداءه سواء كان الاختصاص
حقيقيا أو مزعوما . وكن في جريمة الرشوة . المادتان ١٠٣
و ١٠٣ مكررا عقوبات .

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد تردد في وصف الطاعن ، طورا بأنه ميكانيكي ، وطورا آخر بأنه رئيس الميكانيكيين وملاحظ ” الجراج “ ، وقال تارة بأنه مختص بالعمل الذي طلب إليه أدائه مقابل مبلغ الرشوة ، وتارة أخرى بأنه زعم بالإختصاص ، وأخذ في إثبات اختصاصه بإقراره ، وأطرح شهادة رئيسه ، مع أن المرجع في تحديد الاختصاص هو الجهة الإدارية المختصة دون المتهم ، مما يدل على اضطراب فكرة الحكم واختلالها في مسألة الاختصاص وعدم استقرارها على النحو الذي يجعلها في حكم الوقائع المسلمة ، والأحكام إنما تبنى على الجزم واليقين ، وكان خليقا بالمحكمة أن تتحرى حقيقة اختصاص الطاعن بسؤال الجهة الإدارية التي يتبعها دون التعويل في ذلك على إقراره ، لأن توزيع الاختصاص لا يثبت بالإقرار ، بل بتكليف الجهة الإدارية التي يتبعها الموظف في أقل الاقدار ، وأن تبين ما إذا كان عمله توزيع السيارات على السائقين ، وهو العمل الذي دفع الجعل مقابل له ، أو أن الجعل دفع مقابل تعهد الطاعن خارج نطاق عمله الرسمي — باصلاح السيارة إذا تعطلت وحينئذ لا يعد ما وقع ارتشاء وإن جاز تحاسنه عليه بالطريق التأديبي ، ثم تثبت بعد ذلك بالأدلة المعتبرة ما إذا كان الطاعن قد قبل الجعل مقابل الاختصاص في نطاقه المرسوم ، سواء كان حقيقيا أو مزعوما ، وكيف يستقيم له الزعم خصوصا إذا كان المجنى عليهما يعملان مع الطاعن في ” جراج “ واحد ويعلمان بالضرورة طبيعة عمله وحدود اختصاصه بحسب المنطق الطبيعي للأمر .

٢ - إن اختصاص الموظف بالعمل الذي طلب إليه أدائه أيا كان نصيبه فيه ، وسواء كان حقيقيا أو مزعوما أو معتقدا فيه ركن في جريمة الارتشاء المنصوص عليها في المادتين ١٠٣ ، ١٠٣ مكررا من قانون العقوبات . ومن ثم يتعين إثباته بما ينقسم به أمره ، وخاصة عند المنازعة فيه وإلا كان الحكم معيبا بما يبطله .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن : بأنه في يوم ٤ سبتمبر سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم الوايلي محافظة القاهرة : بصفته موظفا عموميا ميكانيكي بجراج مركز التدريب

بهيئة النقل العام طلب وأخذ عطيه لأداء عمل من أعمال وظيفته وذلك بأن طلب من مصطفى إبراهيم عمر وسعد كامل اسكندر السائقين بمركز التدريب بهيئة النقل العام وأخذ من أولهما جنهين على سبيل الرشوة مقابل تسليمهما سيارة بحالة جيدة تمكنهما من الحصول على مكافأة حياتها . وطلب إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١٠٣ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت في الدعوى حضوريا عملا بالمادتين ١٠٣ ، ١٠٣ مكرر من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ منه بمعاقبة المتهم بالسجن مدة ثلاث سنوات وتغريمه مبلغ ألف جنيه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجناية الارتشاء قد أخطأ في تطبيق القانون ، وشابه التخاذل والفساد في الاستدلال ، ذلك بأن الطاعن وهو ميكانيكي بهيئة النقل العام ليس له اختصاص معلوم أو منوعوم بأداء العمل الذي قيل بأن الجعل دفع ثمنه له وهو توزيع السيارات على السائقين ، بل ذلك لقسم الحركة الذي لأصله له به ، إلا أن الحكم أثبت له هذا الاختصاص مطرحا شهادة رئيس الحركة بجراج التدريب بهيئة النقل العام وهو صاحب القول الفصل في هذا الشأن ثم قال بالزعم على أساس أنه يعمل ملاحظا بالجراج ويشرف على إصلاح السيارات ورئيس الميكانيكيين به ، وهو ما لا أصل له ، وترددت أسبابه بين الأمرين ، الاختصاص وزعمه ، وعارض بعضها البعض مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت في مدوناته أن المجنى عليهما نقلتا إلى جراج التدريب التابع لمؤسسة النقل العام ، وسلمت إليهما سيارة قديمة كثيرة التعطل ، مما حرمهما من مكافأة الصيانة التي تصرف كل شهر لمن لا تتعطل سيارته من السائقين ، وعليهما من زملائهما أن الطاعن — وهو ملاحظ الجراج — يمكنه أن يساهمهما سيارة صالحة أو على الأقل يصلح لهما السيارة التي يعملان عليها إذا عطبت وذلك مقابل أن يدفع له كل منهما جنهيا في الشهر وإذا نقده أحدهما المبلغ معلما تم ضبطه . وأن السيد مصطفى محمد — والظاهر أنه رئيس الحركة حسبما جاء في الطعن — شهد بأن الطاعن يعمل ميكانيكيا بالجراج وليس من عمله توزيع

السيارات على السائقين ، ولا يعمل ملاحظا للجراج : وقد أقر المتهم — الطاعن — بأنه يعمل ملاحظا للجراج ويشرف على إصلاح السيارات ورئيس الميكانيكيين به وأطرح الحكم شهادة الشاهد . وأخذ باقرار الطاعن أنه يعمل ملاحظا للجراج ويشرف على إصلاح السيارات — كما قرر في التحقيقات — مما قوى هذا الزعم لدى المجنى عليهما . وانتهى في ختام أسبابه إلى أن المتهم ميكانيكي بهيئة النقل العام وعقب على ذلك بأن وصفه في التهمة التي دانه بها بأنه رئيس الميكانيكيين وملاحظ جراج مركز التدريب . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد تردد في وصف الطاعن طورا بأنه ميكانيكي ، وطورا آخر بأنه رئيس الميكانيكيين وملاحظ الجراج ، وقال تارة بأنه مختص بالعمل الذي طلب إليه أدائه مقابل مبلغ الرشوة ، وتارة أخرى بأنه زعم الاختصاص ، وأخذ في إثبات اختصاصه بإقراره ، وأطرح شهادة رئيسه ، مع أن المرجع في تحديد الاختصاص هو الجهة الإدارية المختصة دون المتهم ، مما يدل على اضطراب فكرة الحكم واختلالها في مسألة الاختصاص وعدم استقرارها على النحو الذي يجعلها في حكم الوقائع المسلمة ، والأحكام إنما تبنى على الجزم واليقين وكان خائفا بالمحكمة أن تتحرى حقيقة اختصاص الطاعن بسؤال الجهة الإدارية التي يتبعها دون التعويل في ذلك على إقراره ، لأن توزيع الاختصاص لا يثبت بالإقرار ، بل بتكليف الجهة التي يتبعها الموظف في أقل الأقدار ، وأن تبين ما إذا كان من عمله توزيع السيارات على السائقين ، وهو العمل الذي دفع الجعل مقابله ، أو أن الجعل دفع مقابل تعهد الطاعن — خارج نطاق عمله الرسمي — بإصلاح السيارة إذا تعطلت وخيلت لا يعد ما وقع منه إرتشاء وإن جازت محاسبته عليه بالطريق التأديبي ثم تثبت بعد ذلك بالأدلة المعتبرة ما إذا كان الطاعن قد قبل الجعل مقابل الاختصاص في نطاقه المرسوم ، سواء كان حقيقيا أو مزعوما ، وكيف يستقيم له الزعم خصوصا إذا كان المجنى عليهما يعملان مع الطاعن في جراج واحد ويعلمان بالضرورة طبيعة عمله وحدود اختصاصه بحسب المنطق الطبيعي للأمر . لما كان ذلك ، وكان اختصاص الموظف بالعمل الذي طلب إليه أدائه أيا كان نصيبه فيه ، وسواء كان حقيقيا أو مزعوما أو معتقدا فيه . ركنا في جريمة الارتشاء المنصوص عليها في المادتين ١٠٣ و ١٠٣ مكررا من قانون العقوبات ، فإنه يتعين إثباته بما ينحسم به أمره ، وخاصة عند المنازعة فيه ، أما والمحكمة لم تفعل ، فإن حكمها يكون معيبا بما ينطله ويوجب نقضه والإحالة .

جلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار/ محمد أبو الفضل حفي ، ومضوية السادة المستشارين : إبراهيم الديواني ،
وطه الصديق دقانة ، ومصطفى الأسبوطي ، ومحمد ماهر حسن .

(٢٢٨)

الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٣٩ القضائية

استيلاء على مال للدولة بغير حق . موظف عام .

مرهان نص المادة ١١٣ عقوبات على جميع فئات العاملين في الحكومة
والجهات التابعة لها فعلا أو الملحق بها حكما أيا كانت درجة الموظف أو من
في حكمه في سلم الوظيفة وأيا كان نوع العمل المكلف به .

(ب ، ج) حكم . " تسببيه . تسبب ، غير معيب " . إثبات . " إثبات بوجه
عام " . " قرائن " .

(ب) للحكمة الاستناد في إدانة متهم إلى أقوال متهم آخر .

(ج) للحكمة أن تتخذ من قرائن الأحوال ضمايم للأدلة المطروحة .

١ — إذ عاقب قانون العقوبات بمقتضى المادة ١١٣ الموظف العام أو من
في حكمه إذا استولى بغير حق على مال مملوك للدولة أو لإحدى الهيئات العامة ، فقد
أراد على ما عدته المادة ١١١ منه معاقبة جميع فئات العاملين في الحكومة
والجهات التابعة لها فعلا أو الملحق بها حكما أيا كانت درجة الموظف
أو من في حكمه في سلم الوظيفة وأيا كان نوع العمل المكلف به . ولما كان
الطاعن بحكم كونه عاملا في شركة تابعة للقطاع العام المملوك للدولة يعد في حكم
الموظفين العموميين ، فإن النعي على الحكم بالخطأ في القانون إذا أسبغ على الفعل
المسند إليه وصف الجنائية في حين أنه جنحة مبرقة يكون على غير أساس .

٢ — للمحكمة أن تستند في إدانة متهم إلى أقوال متهم آخر بما لها من كامل الحرية في تكوين عقيدتها من كافة العناصر المطروحة أمامها ما دام قد اطمأن وجدانها إلى هذه الأقوال .

٣ — لمحكمة الموضوع أن تتخذ من قرائن الأحوال ضمايم للأدلة المطروحة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في ليلة ٦ من أغسطس سنة ١٩٦٨ بناحية مركز طنطا محافظة الغربية : (الأول والثاني) . بوصفهما مستخدمين بشركة مصر للغزل والنسيج بالحملة الكبرى المملوكة للدولة إستوليا بغير حق على عداد الإنارة المبين وصفه بالتحقيقات والبالغ قيمته ٤ ج و ٥٠ قرشا والمملوك لمجلس قروي محلة مرحوم (الثالث) سرق وآخران عداد الإنارة سالف الذكر والمملوك لمجلس قروي محلة مرحوم من مسجد الزاوية المعد للعبادة . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للمواد ٦/١١١ و ١/١١٣ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات طنطا قضت حضوريا همللا بالمواد ٦/١١١ و ١/١١٣ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات للأول والثاني والمادة ١/٣١٧ — ٤ — ٥ من ذات القانون للثالث مع تطبيق المادة ١٧ منه (أولا) بمعاقة كل من المتهمين الأول والثاني بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وتقريمهما متضامنين مبلغ خمسمائة جنيه وإلزامهما برد مبلغ ٤ ج و ٥٠ قرشا وبغزلهما من وظيفتهما مدة أربع سنوات (ثانيا) بمعاقة المتهم الثالث بالحبس مع الشغل مدة سنة . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعنين الثاني والثالث وإن قررا بالطعن بطريق النقض في الميعاد إلا أنهما لم يودعا أسبابا ومن ثم يكون طعنهما غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبه بجناية الاستيلاء بغير حق على مال لإحدى الهيئات العامة قد بني على الخطأ في الإسناد والفساد في الاستدلال والخطأ في القانون ذلك بأنه إستند في إدانته إلى ما ذكره من أن الطاعنين الثاني والثالث قررا بأن الطاعن ارتكب معهما سرقة عداد الإنارة المملوك لمجلس قروي محلة مرحوم مع أن واحدا منهما لم يذكر ذلك واتخذ من اعترافه بسرقة عداد آخر دليلا على مقارفته للجناية موضوع الدعوى إذ أسبغ الحكم على الفعل وصف الجناية في حين أنه جنحة سرقة لأن الطاعن عامل بشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى وليس من موظفي تلك الشركة .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها وكان من بين الأدلة اعتراف الطاعنين الثاني والثالث عليه وهو ما له أصل ثابت في محضر الشرطة المؤرخ ٧ من أغسطس سنة ١٩٦٨ حسبا يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقا للطعن . لما كان ما تقدم ، وكان للحكمة أن تستند في إدانة متهم إلى أقوال متهم آخر بما لها من كامل الحرية في تكوين عقيدتها من كافة العناصر المطروحة أمامها ما دام قد إطمأن وجدانها إلى هذه الأقوال، وكان لها أن تتخذ من قرائن الأحوال ضمايم للأدلة المطروحة ، فإن الطعن في هذا الخصوص يكون على غير أساس . لما كان ذلك، وكانت المادة ١١٩ من قانون العقوبات قد نصت على أنه ” يعد موظفون عموميون في تطبيق أحكام هذا الباب الأشخاص المشار إليهم في المادة ١١١ من هذا القانون “ وكانت المادة ١١١ من القانون ذاته قد قضت في بندها السادس على أن ” يعد في حكم الموظفين أعضاء مجلس إدارة ومديرو ومستخدمو المؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات والمنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت “ وكان

قانون العقوبات إذ عاقب بمقتضى المادة ١١٣ الموظف العام أو من في حكمه إذا استولى بغير حق على مال مملوك للدولة أو لإحدى الهيئات العامة ، فقد أراد على ما عدده المادة ١١١ منه معاقبة جميع فئات العاملين في الحكومة والجهات التابعة لها فعلا أو الملاحقة بها حكما أيا كانت درجة الموظف أو من في حكمه في سلم الوظيفة وأيا كان نوع العمل المكلف به ، وكان الطاعن بحكم كونه عاملا في شركة تابعة للقطاع العام المملوك للدولة يعد في حكم الموظفين العموميين . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض موضوعا .

جلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : نصر الدين عزام ، ومحمود مطيفة ، والدكتور أحمد عبد إبراهيم ، والدكتور محمد
محمد حسنين .

(٢٢٩)

الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٩ القضائية

(ا ، ب ، ج) إضرار عمدى . جريمة . " أركانها " . قصد جنائى .
إثبات . " بوجه عام " . حكم . " تسببه . تسبب
معيب " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " .
موظفون عموميون .

(ا) أركان جريمة الاضرار العمدى المنصوص عليها في المادة ١١٦
مكررا (ا) عقوبات ؟

(ب) شرط الضرر كركن في جريمة الاضرار العمدى . أن يكون حقيقيا
وثابتا على وجه اليقين .

(ج) توافر قصد الاضرار في جريمة المادة ١١٦ مكررا (ا) عقوبات .
بانصراف نية الجانى إلى إلحاق الضرر بالمتشاة التى
يعمل بها .

ما لا يتقوغل التدليل به على توافر قصد الاضرار ؟

رجوب تخيص دفاع المتهم القائم على نفي قصد الاضرار .

(د ، هـ ، و) إهمال جسيم . إضرار عمدى . جريمة . " أركانها " .
قصد جنائى . غش . مسئولية جنائية . مسئولية مدنية .
خطا . موظفون عموميون . حكم . " تسببه . تسبب
معيب " .

(د) قوام الخطأ في جريمة الإهمال المنصوص عليها في المادة ١١٦
مكررا (ب) عقوبات ؟

(هـ) الإخلال بالجسم بواجبات الوظيفة . من صور الخطأ .
معناه ؟

السلطة التقديرية للموظف . نطاقها : مجاوزة هذا النطاق . انحراف
في استعمالها

(و) الخطأ الجسيم والغش . كلاهما يمثل وجها للجرام .
يختلف عن الآخر . عدم جواز الخلط بينهما في مجال المسؤولية
الجنائية .

(ز) إستيلاء على مال للدولة بغير حق . جريمة . "أركانها" . قصد جنائي .
إثبات . "إثبات بوجه عام" . حكم . "تسببيه . تسبیب معيب" .
متى تتحقق جريمة الاستيلاء على مال للدولة بغير حق ؟

(ح ، ط ، ي) إثبات . "إثبات بوجه عام" . "شهادة" . إكراه .
بطلان . دفع . حكم . "تسببيه . تسبیب معيب" .
دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره" .

(ح) عدم التعويل على أقوال الشاهد . متى كانت إثر إكراه
أو تهديد . كائنا ما كان قدرهما .

(ط) الدفاع يبطلان أقوال الشهود لصدورها إثر إكراه . جوهرى .
وجوب تحييصه والرد عليه . مخالفة ذلك . إخلال بحق
الدفاع . لا يعصم الحكم من هذا الإخلال . قالة الاطمئنان
إلى أقوال الشهود . ما دام لم يرد على الدفع .

كون الدليل صادقا . لا يكفي لسلامة الحكم . متى
كان هذا الدليل وليد إجراء غير مشروع . مثال .

(ي) تساعد الأدلة في المواد الجنائية .

١ - إن إعمال حكم المادة ١١٦ مكررا (أ) يتطلب توافر أركان ثلاثة :
(الأول) صفة الجاني وهو أن يكون موظفا عموميا بالمعنى الوارد في المادة ١١١ من قانون العقوبات . و (الثاني) الإضرار بالأموال والمصالح المعهودة إلى الموظف ، ولو لم يترتب على الجريمة أى نفع شخصي له . و (الثالث) القصد الجنائي : وهو إتجاه إرادة الجاني إلى الإضرار بالمال أو بالمصلحة ، فلا تقع الجريمة إذا حصل الضرر بسبب الإهمال .

٢ - يشترط في الضرر كركن لازم لقيام جريمة الإضرار العمدى المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكررا (أ) من قانون العقوبات ، أن يكون محققا ، أى حالا ومؤكدا ، لأن الجريمة لا تقوم على احتمال تحقق أحد أركانها ، والضرر الحال هو الضرر الحقيقي سواء كان حاضرا أو مستقبلا ، والضرر المؤكد هو الثابت على وجه اليقين . وإذا كان ذلك ، وكان دفاع المتهم قد تأسس على أن الضرر منتف تماما ، ذلك بأن الشركة التي يرأسها قد اشترت من شركة الوحدة العربية خمس عشرة سيارة بالعقد المؤرخ في ٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ بثمن قدرته لجنة من الفنيين في الشركة وقد نص في عقد الشراء على أن الشركة المشترية لا تلزم بديون هيئة التأمينات الإجتماعية ، إلا في حدود مبلغ ٣٥٠٠ جنيه ، وأنها خصمت هذا المبلغ من ثمن الشراء ، وأن شراءها كان منصبا على عدد من السيارات وليس على منشأة الوحدة العربية ذاتها ، ومن ثم فهي لا تلزم بديونها ، ولا تعتبر خلفا لها في أدائها لهيئة التأمينات الإجتماعية وأن السيارات المشتراة لم تنتقل إلى ذمة الشركة محملة بأى حوز إدارية ، إذ الثابت من محاضر هذه الحوز ، أنه لم يوقع على الشركة البائعة إلا حجز واحد في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦٣ أى بعد تاريخ الشراء في ٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ ، وأنه لم يقدر أى مبلغ لمواجهة الاستهلاك ، فإن هذا الدفاع على هذه الصورة في شأن إنتفاء الضرر ، يمد دفاعا جوهريا يتغير به - إذا صح - وجه الرأى في الدعوى ، وإذا لم تفتن المحكمة إلى إخواء ولم تقسطه حقه ولم تعن بتحقيقه وتمحيجه بلوغا إلى غاية الأمر فيه ، بل أمسكت عنه إيرادا وردا واكتفت بعبارات قاصرة أوردتها لا يستقيم بها الدليل على تحقق الضرر على وجه اليقين ، فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور . .

٣ - إذا كان ما أورده الحكم من إهدار المتهم لإشارة المستشار القانوني للمؤسسة على مشروع العقد ومن اعتراض بعض موظفي الشركة على إبرامه ، دليلا على قيام القصد الجنائي لدى المتهم ، لا يسوغ به التدليل على توافر قصد الاضرار لديه ، بمعنى انصراف نيته إلى إلحاق الضرر بالشركة التي يعمل بها ، ذلك أن دفاعه قد بنى على أن إبرام مثل هذا العقد إنما يدخل في إطلاقات سلطته التقديرية باعتباره القائم على إدارة الشركة محل مجلس إدارتها والمسئول عن تحقيق سياستها ، وأنه غير مقيد بأراء مرءوسيه ، وأنه فضلا عن ذلك فقد حرص من جانبه على الحصول على موافقة رئيس المؤسسة والوزير المختص على إبرام الصفقة ، فإن هذا الدفاع يعد في خصوص الدعوى المطروحة دفاعا جوهريا ، كان على محكمة الموضوع أن تخلص عناصره وتستظهر مدى جديته وأن ترد عليه بما دفعه ، إن رأت الالتفات منه لاختلاط ما هو مسند إلى المتهم بعناصر جريمة الإهمال المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكررا (ب) ، أما وقد أمسكت المحكمة عن ذلك ، فإن ذلك مما يصح حكمها بالقصور .

٤ - الخطأ في جريمة الإهمال المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكررا (ب) قوامه ، تصرف إرادى خاطئ يؤدي إلى نتيجة ضارة توقعها الفاعل ، أو كان عليه أن يتوقعها ، ولكنه لم يقصد إحداثها ولم يقبل وقوعها .

٥ - الإخلال بالحسيم بواجبات الوظيفة ، من صور الخطأ ، وينصرف معناه إلى الاستهانة والتفريط بمقتضيات الحرص على المال أو المصلحة وإساءة استعمال السلطة ، إذ أن المشرع وإن كان قد ترك للوظف بعضا من الحرية في ممارسة سلطاته يقرره بمحض اختياره في حدود الصالح العام ووفقا لظروف الحال ، ما يراه محققا لهذه الغاية ، وهو ما يسمى بالسلطة التقديرية ، إلا أنه إذا انحرف عن غاية المصلحة العامة التي يجب عليه أن يتقياها في تصرفه وسلك سبيلا يحقق باعثا لا يمت لتلك المصلحة ، فإن تصرفه يكون مشوبا بعيب الانحراف في استعمال السلطة .

٦ - يتعين عدم الخلط بين الخطأ بالحسيم وبين الغش ، إذ أن كلا منهما يمثل وجها للإجرام يختلف عن الآخر اختلافا تاما ويناقضه ، فالخطأ هو جوهري

الإهمال ، والغش هو محور العمد ، وإن جاز اعتبارهما صنوين في مجال المسؤولية المدنية أو المهنية ، إلا أن التفرقة بينهما واجبة في المسؤولية الجنائية ، يؤكد ذلك أن المشرع أدخل بالمادة ١١٦ مكررا عقوبات جريمة الاضرار العمد في ذات التعديل الذي استحدث به جريمة الإهمال الجسيم ، فاستلزم الغش ركنا معنويا في الجريمة الأولى ، واكتفى بالخطأ الجسيم ركنا في الجريمة الثانية .

٧ - لا تقع جريمة الاستيلاء بغير حق على مال للدولة أو لاحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو المنشآت التي تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بنصيب ما ، إلا إذا انصرفت نية الجاني وقت الاستيلاء إلى تملكه وتضييعه على ربه . وإذا كان ذلك ، وكان الحكم قد قصر في استظهار هذه النية ، فإنه يكون معيبا بالقصور .

٨ - من المقرر أن وزن أقوال الشاهد ، وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته ، وتعويل القضاء عليها ، وإن كان مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه ، إلا أنه يشترط في أقوال الشاهد التي يعول عليها أن تكون صادرة عنه اختيارا ، وهي لا تعتبر كذلك ، إذا صدرت أثرا كراه أو تهديدا كائنا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الإكراه .

٩ - متى كان الثابت مما أورده الحكم في مدوناته ومن محاضر جلسات المحاكمة أن الدفاع عن المتهمين قد أثار أمام المحكمة أن إكراها وتعذيبا وتهديدا قد وقع على الشهود - وقد كان البعض منهم متهما أصلا في الدعوى - وأن وقائع الاكراه والتهديد قد تمثلت في حجز الشهود في ثكنات مصطفى كامل العسكرية التي كان يجري فيها التحقيق ، وفي إطلاق كلب متوحش عليهم ينهش في أجزاء حساسة من أجسامهم وفي تهديد البعض منهم بالفصل من الخدمة ، وفي طلب المباحث العسكرية فصل خمسة منهم من وظائفهم ، وأن قسوة التعذيب دفعت أحدهم إلى الشروع في الانتحار ، وأن هذه الحادثة كانت موضوع تحقيق أجرته السلطات المختصة وأرقت أوراقه بملف الدعوى ، فإن هذا الذي أثاره الدفاع وأفاض في شرحه ، إنما يعد دفعا بطلان أقوال هؤلاء الشهود لصدورها أثرا كراه ،

وهو دفع جوهرى كان يتعين على المحكمة أن تعرض له بالمناقشة والتفنيد لتبين مدى صحته ، ولا يعصم الحكم قول المحكمة إنها تطعن إلى أقوال الشهود ، ما دامت أنها لم تقل كلمتها فيما أثاره الدفاع من أن تلك الأقوال إنما أدلى بها الشهود نتيجة الاكراه الذى وقع عليهم ، ذلك أنه لا يكفى لسلامة الحكم أن يكون الدليل صادقا ، متى كان وليد إجراء غير مشروع .

١٠ — إن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ، ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى ، بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى رأى الذى اتهمت إليه المحكمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما فى خلال المدة من يونيو سنة ١٩٦٢ إلى ديسمبر سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم الميناء محافظة الاسكندرية : (أولا) المتهم الأول . بصفته مندوبا مفوضا على شركة فاروس المملوكة للدولة والتابعة لمؤسسة الصوامع والتخزين واعتباره فى حكم الموظفين العموميين أحدث عمدا اضرارا بأموال ومصالح الشركة المذكورة بأن أبرم صفقة شراء خمس عشرة سيارة نقل من المتهم الثانى ... بمبلغ ٩٠٠٠ جنيه وسلم هذا الثمن غافلا ما شرطه المستشار القانونى للمؤسسة من وجوب التحقق من عدم وجود أعباء مالية على السيارات مما أدى إلى انتقال ملكية السيارات إلى الشركة المذكورة وهى محملة بحجوزات إدارية تزيد على ٢٤ ألف جنيه لصالح هيئة التأمينات الاجتماعية (ثانيا) المتهم الأول أيضا : ١ — بصفته مندوبا مفوضا على شركة فاروس المملوكة للدولة ارتكب تزويرا فى محرر للشركة المذكورة هو عقد بيع السيارات موضوع التهمة السابقة حال تحريره المختص بوظيفته بجعله واقعة ضرورية فى صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت بهذا العقد تاريخا سابقا على تاريخ إبرامه الحقيقى ليمكن المتهم الثانى من الإفلات من إجراءات تأميم السيارات . ٢ — استعمل المحرر المزور سالف الذكر بأن قدمه إلى اللجنة المشكلة للتحفظ على شركات السيارات المزعم تأميمها وذلك مع علمه بتزويرها . ٣ — بصفته

سالفه الذكر وباعتباره في حكم الموظف العام مهمل لاتهم الثاني الاستيلاء بغير حق على مبلغ ٢٦٣ جنيه من أموال شركة فاروس هي رسوم رخص السيارات المبيعة عن شهر أكتوبر سنة ١٩٦٣ بأن أمر بأن تحمل الشركة هذه الرسوم في حين أن السيارات كانت في حوزة المتهم الثاني ويقوم بتشغيلها لحسابه الخاص .

٤ — بصفته سالفه الذكر وباعتباره في حكم الموظف العام مهمل لاتهم الثاني الإستيلاء بغير حق على مبلغ ٤٤٧١ ج للشركة المذكورة المملوكة للدولة بأن اتفق معه على أن يحاسب أصحاب السيارات الذين يتعاملون مع الشركة ويقدم فواتير باسم أولاده بأسعار تزيد على الأسعار الفعلية وتمكن منهم الثاني بذلك من الاستيلاء على المبلغ المذكور ٥ — بصفته سالفه الذكر أيضا — أحدث عمدا أضرارا بأموال ومصالح الجهة التي يعمل بها (شركة فاروس) بأن اقترح على المؤسسة التابع لها إبرام عقد مع المتهم الثاني لإدارة بعض عمليات النقل محمدا عمولة بنسبة ٤٩٪ من الأيراد بعد خصم المصروفات والاستهلاكات فلما أجازت المؤسسة إبرام هذا العقد أسقط مقابل الاستهلاك عند التعاقد وترتب على ذلك أن تمكن المتهم الثاني من تجاوز حصته المشروعة في الأرباح .

٦ — أعطى مبلغا قدره ١٧١ جنيها على سبيل الرشوة في صورة مكافأة تشجيعية للدعو ... وآخرين من موظفي وزارة التموين وهم أعضاء اللجنة المشكلة من الوزارة لرفع الغرامات على شركة فاروس وذلك للاخلال بواجبات وظيفتهم ليعملوا على رفع الغرامات الموقعة على الشركة المذكورة ولمسكافأة المدعو ...

٧ — بصفته سالفه الذكر اختلس مبلغ ١٢٠ ج مساهمة إليه بسبب وظيفته من أموال شركة فاروس بأن تسلم هذا المبلغ من رئيس حسابات الشركة وأمره باحتسابه خصما على إحدى العمليات التي تقوم بها الشركة ثم اختلسه لنفسه .

٨ — بصفته عضو مجلس إدارة شركة البوندد المصرية المملوكة للدولة وفي حكم الموظف العام اختلس مبلغ ٥٠ جنيها من أموال الشركة المذكورة بأن تسلم هذا المبلغ من رئيس حسابات الشركة وأمره باحتسابه خصما على إحدى العمليات التي تقوم بها الشركة ثم اختلسه لنفسه ٩ — بصفته سالفه الذكر تسبب بخطئه الجسيم في الحاق ضرر جسيم بأموال الشركة التي يعمل بها وكان ذلك ناشئا عن إهمال جسيم في أداء وظيفته بأن كلف من قبل المؤسسة التابع لها بنقل الزيت المعبأ الخاص بوزارة التموين فأبرم عقدا مع المفاول إبراهيم فرج كلفه خطأ

بمقتضاه بنقل الزيت الخاص بالجمعية التعاونية الاستهلاكية ودفع مبلغ ٤٠٠ ج مقدما كعربون وعندما أراد المفاوض تنفيذ العقد تبين أن الزيت المطلوب نقله خاص بوزارة التموين وترتب على ذلك ضياع العربون المدفوع للمفاوض واضطرت الوزارة للتعاقد مع مفاوض آخر كما رفع المتعاقد مع المتهم دعوى للمطالبة بالتعويض (ثالثا) المتهم الثاني ١ - اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول في جناية الاضرار العمدى - موضوع التهمة الأولى - وذلك بأن اتفق معه على ارتكابها وساعده في ذلك بأن قدم له السيارات موضوع الصفقة ووثق عقود بيعها قبل تحرير عقد البيع النهائي دون أن يقدم الشهادات الدالة على خلوها من الأعباء المالية وجعل أولاده يوقعون على هذا العقد فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة ٢ - اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول في ارتكاب جناية التزوير سالفة الذكر بأن اتفق معه على ارتكابها وساعده في ذلك بأن طلب إلى أولاده التوقيع على العقد بأن حدد له تاريخا سابقا على تاريخ إبرامه فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة ٣ - اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول في ارتكاب الجناية موضوع التهمة الثانية بأن اتفق معه على أن تتحمل الشركة مبلغ ٢٦٣ ج قيمة رسوم رخص السيارات المبيعة عن شهر أكتوبر سنة ١٩٦٣ وساعده في ذلك بأن قدم له المستندات التي تم بمقتضاها دفع الرسوم المذكورة من أموال الشركة ووقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة ٤ - اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول في ارتكاب الجناية موضوع التهمة الرابعة بأن اتفق معه على هدم خصم مقابل الاستهلاك عند احتساب نصيبه في عقد المشاركة في الأرباح بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة ٥ - بصفته مكافأ بخدمة عامة (مشرفا على عمليات نقل المواد التموينية) لشركة فاروس المملوكة للدولة استولى بغير حق على مبلغ ٤٤٧١ ج من الشركة المذكورة هو الفرق بين الأسعار الفعلية التي كان يحاسب بها مفاوضي النقل المتعاملين من الشركة والفواتير التي كان يقدمها باسم أولاده عن ذات العملية . وطلبت إلى مستشار الاحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ٢/٤٠ و ٣ و ٤١ و ٥/١١١ ، ٦ و ١١٢ و ٦/١١٣ و ١١٦ و ١١٦ و ١١٦ مكررا أو ١١٦ مكررا ب و ١١٨ و ١١٩ و ٢١٣ و ٢١٤ مكررا ١ و ٣ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات

الامكندرية قضت في الدعوى حضوريا عملا بالمواد ٢/٤٠ و ٣ و ٤١ و ٥/١١١ و ٦ و ١١٦ مكرر (أ) و ١١٩ و ٢١٤ مكرر ١ و ٢ و ٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة كل من ... بالسجن لمدة خمس سنوات وبتغريم كل منهما خمسمائة جنيه . فظمن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهأ الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان أولهما بجرائم الإضرار العمدى بأموال ومصالح الشركة التي يعمل بها والتزوير في محرر لها وتسهيله للغير الاستيلاء على أموال لتلك الشركة ، ودان الطاعن الثاني بجرائم الإشتراك مع الطاعن الأول في ارتكاب تلك الجرائم وإستيلائه بغير حق على أموال لإحدى شركات القطاع العام ، قد شابه قصور في التسيب وفساد في الاستدلال وأخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الدفاع طلب عدم التعويل على أقوال الشهود للظروف التي أحاطت بالتحقيق وما صاحبها من وقائع التعذيب والإكراه والتهديد وساق الأدلة التي تؤيد تلك الوقائع إلا أن المحكمة أقامت قضاءها على تلك الأقوال وردت على دفاع الطاعن في هذا الشأن ردا قاصرا ودلل الحكم على توافر قصد الإضرار ، وعلى تحقق الضرر تدليلا معيبا قاصرا حين أقام قضاؤه في خصوص تهمة الإضرار العمدى على أن الطاعن الأول قد أغفل رأى المستشار القانوني للمؤسسة ، وما اشترطه من وجوب التحقق من عدم وجود أعباء مالية على السيارات قبل إبرام عقد شرائها مما أدى إلى انتقال ملكيتها إلى الشركة المشترية محملة بحجوز إدارية لصالح هيئة التأمينات الاجتماعية وعلى أنه أسقط متعمدا مقابل الاستهلاك وقت إبرام عقد المشاركة . وما أورده الحكم ينبيء عن أن المحكمة لم تظن إلى دفاع الطاعن الأول القائم على أن صفته كمفوض لإدارة شركة فاروس والقائم مقام مجلس إدارتها تخول له قانونا حق إبرام التصرفات التي يرى أنها لازمة لنجاح سياسة الشركة وأن ما يبرمه من عقود إنما يدخل في إطلاقات سلطته ، وأنه لم توقع حجوز إدارية على الشركة البائنة وهي شركة الوحدة العربية فيما عدا حجز واحد توقع عليها بعد واقعة شراء السيارات وأن موضوع العقد كان شراء سيارات من شركة الوحدة العربية

وليس شراء هذه المنشأة نفسها ومن ثم فهي تبقى ملزمة بديونها قبل هيئة التأمينات الاجتماعية ولا تعد شركة فاروس خلفا لها في التزاماتها قبل الهيئة . وأن الضرر منتف لاثبت إستفادة الشركة من صفقة السيارات وتحقيقتها أرباحا كما أنه لم يقدر أى مبلغ لمواجهة الاستهلاك بل نص في عقد المشاركة على خصم مبلغ ٢٥٠٠ جنيه من الأرباح كحد أدنى لأرباح الشركة ويوزع بعده الباقي على طرفي العقد بالنسبة التي وردت به . وأما عن تهمة تسهيل الإستيلاء على مبالغ للشركة فقد أسند الحكم إلى الطاعن الأول أنه سهل للطاعن الثاني الحصول على مبلغ ٢٦٣ جنيا قيمة رسوم السيارات المبعة عن شهر أكتوبر سنة ١٩٦٣ في حين أن شركة فاروس وقد صارت المالكة للسيارات منذ أكتوبر سنة ١٩٦٣ فقد باتت ملزمة برسوم رخص المرور عن هذا الشهر فضلا عن أن هذه الرسوم تؤدي كل ثلاثة شهور وأن الحساب لا يزال مفتوحا بين الشركتين ولم يصف بعد كما نسب الحكم إلى الطاعن الأول أنه سهل للطاعن الثاني الحصول على مبلغ ٤٧٧١ جنيا هو الفرق بين الأجور التي اتفق عليها الطاعن الثاني مع شركة فاروس وتلك التي دفعها إلى من كان يتعامل معهم بينما قام دفاع الطاعن الأول على أن فئات الأجور التي كانت تدفعها شركة فاروس هي أقل من الفئات التي تدفعها شركات القطاع العام ولم يكن يعنيه أن يبحث وراء الطاعن الثاني فيما يتفق عليه مع مقاولي القطاع الخاص ولم تفتن المحكمة إلى كل هذا الدفاع ولم تمن بتخصيصه بخاء حكمها مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن سرد وقائع الدعوى وأورد مؤدى أقوال شهود الإثبات فيها رد على دفاع الطاعنين في شأن وقائع التعذيب والإكراه والتهديد بقوله ” وحيث إن المحكمة تطمئن إلى أقوال شهود الإثبات وتأخذ بها وتعول عليها ، وقد تأيدت بالمستندات والفواتير وتقرير اللجنة على النحو الذي ورد بصدر هذا الحكم ولا غناء عن القول بأن المحكمة تطمئن إلى أقوال الشهود وما ورد بالتحقيقات رغم ما قيل بأن جزءا منها جرى في ثكنات مصطفى كامل لأن هذا لم يقلل من ثقة المحكمة في تلك التحقيقات وقد ثبت حضور محامين مع المتهمين عند استجوابهم وإفساح المجال لبعضهم بالقاء الأسئلة من جانبه لبعض

الشهود تحقيقا للعدالة ، وقد شهد الشهود بمضمون تلك الشهادات أمام المحكمة بما يطمئن إلى صدق أقوالهم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء عليها وإن كان مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه إلا أنه يشترط في أقوال الشاهد التي يعول عليها أن تكون صادرة عنه اختيارا . وهي لا تعتبر كذلك إذا صدرت إثر إكراه أو تهديد كائنا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الاكراه . وإذا كان الثابت مما أورده الحكم في مدوناته ومن محاضر جلسات المحاكمة أن الدفاع عن الطاعنين قد أثار أمام المحكمة أن إكراهها وتعذيبها وتهديدها وقع على الشهود — وقد كان البعض منهم متهمها أصلا في الدعوى — وأن وقائع الاكراه والتهديد قد تمثلت في حجز الشهود في ثكنات مصطفى كامل العسكرية التي كان يجري فيها التحقيق ، وفي إطلاق كلب متوحش عليهم ينهش في أجزاء حساسه من أجسامهم وفي تهديد البعض منهم بالفصل من الخدمة وفي طلب المباحث العسكرية فصل خمسة منهم من وظائفهم ، وأن قسوة التعذيب دفعت أحدهم إلى الشروع في الانتحار وأن هذه الحادثة كانت موضوع تحقيق أجرته السلطات المختصة وارفقت أوراقه بملف الدعوى ، فإن هذا الذي أثاره الدفاع وأفاض في شرحه إنما يعد دفعا ببطلان أقوال هؤلاء الشهود لصدورها أثرا كراه ، وهو دفع جوهري كان يتعين على المحكمة أن تعرض له المناقشة والتفنيد لتبين مدى صحته . ولا يعصم الحكم قول المحكمة أنها تطمئن إلى أقوال الشهود ما دامت أنها لم تقل كلمتها فيما أثاره الدفاع من أن تلك الأقوال إنما أدلى بها الشهود نتيجة الاكراه الذي وقع عليهم ، ذلك بأنه لا يكفي لسلامة الحكم أن يكون الدليل صادقا متى كان وليد إجراء غير مشروع . كما لا يجدي الحكم إستناده إلى أدلة أخرى في الدعوى ذلك بأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة . وأما إستناد الحكم إلى أن محامين حضروا التحقيق وإلى أن بعض الشهود قد شهدوا أمام المحكمة بمضمون ما شهدوا به في التحقيق فهو ما لا يستقيم به الرد على دفاع الطاعنين في هذا الصدد خاصة إذا كان الثابت أن بعض هؤلاء الشهود لم يمثل أمام المحكمة ولم يدل بشهادته أمامها —

لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ قد أدخل تعديلا على قانون العقوبات أضاف به إلى أحكامه نص المادتين ١١٦ مكرر (١) و ١١٦ مكرر (ب) ، واستحدث بمقتضاها - في مجال الأموال العامة - جريمة الأضرار العمد ، وجريمة الإهمال الجسيم . بخرى نص المادة ١١٦ مكرر (١) بأن " كل موظف عمومي أحدث عمدا ضررا بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم وظيفته أو بأموال الأفراد أو مصالحهم المعهود بها إليه يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنين و بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه . فإذا كان الضرر الذي قد ترتب على فعله غير جسيم جاز الحكم عليه بدلا من العقوبات السابقة بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات و بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، تكون العقوبة السجن و غرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تتجاوز ألفي جنيه إذا ترتب على الجريمة إضرار بمركز البلاد الاقتصادي أو بمصلحة قومية " وإعمال حكم هذه المادة يتطلب توافر أركان ثلاثة (الأول) صفة الجاني وهي أن يكون موظفا عموميا بالمعنى الوارد في المادة ١١١ من قانون العقوبات (والثاني) الإضرار بالأموال والمصالح المعهودة إلى الموظف ولولم يترتب على الجريمة أى نفع شخصي له (والثالث) القصد الجنائي وهو اتجاه إرادة الجاني إلى الإضرار بالمال أو المصلحة فلا تقع الجريمة إذا حصل الضرر بسبب الإهمال . والخطأ في جريمة الإهمال - المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكررا (ب) قوامه تصرف إرادى خاطئ يؤدي إلى نتيجة ضارة توقعها الفاعل أو كان عليه أن يتوقعها ولكنه لم يقصد إحداثها ولم يقبل وقوعها ، ومن صور الخطأ الإخلال الجسيم بواجبات الوظيفة و ينصرف معناه إلى الاستهانة والتفريط بمقتضيات الحرس على المال أو المصلحة وإساءة استعمال السلطة إذ أن المشرع وإن كان قد ترك للموظف بعضا من الحرية في ممارسة سلطاته يقرره بمحض اختياره في حدود الصالح العام ووفقا لظروف الحال ما يراه محققا لهذه الغاية وهو ما يسمى بالسلطة التقديرية إلا أنه إذا انحرف عن غاية المصلحة العامة التي يجب عليه أن يتفياها في تصرفه وسلك سبيلا يحقق به باعثا آخر لا يمت لتلك المصلحة فإن تصرفه يكون مشوبا بعيب الانحراف في استعمال السلطة وبذلك يتعين عدم الخلط بين الخطأ الجسيم بصوره السابقة وبين الغش إذ أن كلا منهما يمثل وجهها

للاجرام يختلف من الآخر اختلافا تاما ويناقضه . فالخطأ هو جوهر الإهمال والغش هو محور العمد ، وإن جاز اعتبارهما صنوين في مجال المسؤولية المدنية أو المهنية إلا أن التفرقة بينهما واجبة في المسؤولية الجنائية يؤكد ذلك أن المشرع أدخل بالمادة ١١٦ مكررا عقوبات جريمة الاضرار العمد في ذات التعديل الذي استحدث به جريمة الإهمال الجسيم فاستلزم الغش ركنا معنويا في الجريمة الأولى واكتفى بالخطأ الجسيم ركنا في الجريمة الثانية . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على توافر قصد الاضرار لدى الطاعن الأول في قوله : ” وحيث إن جنائية الاضرار العمدى المسندة إلى المتهم الأول وهي جنائية عمدية قد توافرت في حقه من أنه قصد إلى إلحاق الضرر بأموال ومصالح الجهة التي يعمل بها وهي إبرام العقد مع المتهم الثاني قد أهدر متعمدا إشارة المستشار القانوني للمؤسسة وتعمد عدم اتخاذ الاحتياطات والتحفظات التي أشار بها من وجوب التحقق من خلو الصفقة من أعباء مالية ، وأثبتت التحقيقات أن موظفي الشركة اعترضوا على إبرام الصفقة وكذلك أعضاء مجلس الإدارة ورفضوا التوقيع بما يفيد موافقتهم وحاولوا السعي إلى المؤسسة لإعلان هذا الرفض ومع ذلك فلمن المتهم الأول أقدم عامدا على هذا التصرف رغم ما به إليه من جهات لها شأن إلى خطورة ما هو مقدم عليه . ولا يحتاج بأن الوزير قد علم بالصفقة ووافق عليها فإن موافقته على المبدأ وليس عن التفاصيل ولم يكن في استطاعته أن يتغلغل إلى التفاصيل التي انفرد المتهم الأول بالصفقة برمتها “ وكان هذا الذي أورده الحكم واتخذ فيه من إهدار الطاعن الأول إشارة المستشار القانوني للمؤسسة على مشروع العقد ومن اعتراض بعض موظفي الشركة على إبرامه دليلا على قيام القصد الجنائي لدى الطاعن لا يسوغ به التدليل على توافر قصد الإضرار لديه بمعنى انصراف نيته إلى إلحاق الضرر بالشركة التي يعمل بها ، ذلك بأن دفاع الطاعن الأول قد بني على أن إبرام مثل هذا العقد إنما يدخل في إطلاقات سلطته التقديرية باعتباره القائم على إدارة الشركة محل مجاس إدارتها والمسئول عن تحقيق سياستها وأنه غير مقيد بأراء مرءوسيه وأنه فضلا عن ذلك فقد حرص من جانبه على الحصول على موافقة رئيس المؤسسة والوزير المختص على إبرام الصفقة وهو دفاع يعد في خصوص الدعوى المطروحة دفاعا جوهريا كان على محكمة الموضوع أن تمحص عناصره وتستظهر مدى جديته وأن ترد عليه بما يدفعه إن رأت الانتفاة عنه لاختلاط

ما هو مسند إلى الطاعن الأول بعناصر جريمة الإهمال المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرر (ب) بمعناها السابق إرادته ، أما وقد أمسكت المحكمة عن ذلك فإن ذلك مما يصح حكمها بالقصور ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت توافر الضرر في جريمة الإضرار العمدى في قوله : ” وقد تمثل الضرر في هذه الصفقة إذ حملت شركة فاروس بأعباء مالية باهظة لصالح هيئة التأمينات الاجتماعية التي أوقعت حجوزات إدارية على السيارات المبيعة وهذه الأعباء كانت موجودة بالفعل وقت إبرام الصفقة وتمثل خطرا على قيامها دون نظر للمنازعات القضائية التي مازال دائرة إلى اليوم حول تصفية تلك المنازعات وكان هو في مركز الكاشف لتلك الأعباء وهذا المحاطر لم تكن مرا مكتوما أو أعباء خفية غير ظاهرة بل كانت ملء سمعه ورؤيته وجميع . ظفى الشركة ومع ذلك فقد أقدم عامدا على هذا التصرف المحفوف بالمخاطر وهذا تحقق الضرر على الشركة من عقد شراء السيارات وعقد المشاركة . له . أسقط مقابل الاستهلاك عند التعاقد “ . وكان المشرع قد استوجب الضرر رك . لازما لقيام جريمة الإضرار العمدى المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرر (١) . شرط في الضرر أن يكون محققا أى حالا ومؤكدا لأن الجريمة لا تقوم على ح . حقق أحد أركانها . والضرر الحال هو الضرر الحقيقي سواء كان حاضرا أو مستقبلا والضرر المؤكد هو الثابت على وجه اليقين . وإذا كان دواع الطاعن الأولى نفوى والمكتوب قد تأسس على أن الضرر متنف تماما ذلك بأن الشركة . بها اشترت من شركة الوحدة العربية خمس عشرة سيارة بالعقد المؤرخ . أكتوبر سنة ١٩٦٣ بثمان قدرته لجنة من الفنيين في الشركة وقد نص . مد السراء على أن الشركة المشترية لا تلتزم بديون هيئة التأمينات الاجتماعية إلا في حدود مبلغ ٣٥٠٠ ج ، وأنها خصمت هذا المبلغ من ثمن الشراء ، وشرها كان منصبا على عدد من السيارات وليس على منشأة الوحدة العربية ذاتها ، ومن ثم فهي لا تلتزم بديونها ولا تعتبر خلفا لها في أدائها لهيئة التأمينات الاجتماعية وأن الساعات المشترية لم تنتقل إلى ذمة الشركة محملة بأى حجوز إدارية إذ الثابت من محاضر هذه الحجوز المرفقة بالملف أنه لم يوقع على الشركة البائعة إلا حجز واحد في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦٣ أى بعد تاريخ الشراء وهو ٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ وأنه لم يقدر

أى مبلغ لمواجهة الاستهلاك ، وكان الدفاع على هذه الصورة فى شأن انتفاء الضرر بعد دفاعا جوهريا يتغير به - إذا صح - وجه الرأى فى الدعوى وإذا لم تفطن المحكمة إلى خواء ولم تقسطه حقه ولم تكن بتحقيقه وتمحيصه بلوغا إلى غاية الأمر فيه بل أمسكت عنه لإيرادا وردا واكتفت بتلك العبارات القاصرة التى أوردتها والتى لا يستقيم بها التدليل على تحقق الضرر على وجه اليقين ، فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلى على ثبوت جريمة تسهيل الاستيلاء على أموال الشركة بقوله " وحيث إنه قد ثبت أيضا أن المتهم الأول سهل للمتهم الثانى الاستيلاء على رسوم رخص السيارات عن شهر أكتوبر سنة ١٩٦٣ بمبلغ ٢٦٣ ج بدليل أن السيارات وجدت فى جراج عزت حماد فى هذا الشهر ، وقال فى التحقيقات أنها كانت فى التصليح والدهان . وأبلغ دليل على قيام هذه التهمة أن المتهم الثانى قدم فواتير عن تشغيل هذه السيارات لحسابه الخاص فى هذا الشهر وتقاضى أتعابا عنها ولم يبدأ تشغيلها إلا اعتبارا من ١/١١/١٩٦٣ كما ثبت أن المتهم الأول سهل للثانى الحصول على مبلغ ٤٧١ ج من أموال الشركة بأن اتفق معه على أن يحاسب أصحاب السيارات من الغير الذين يتعاملون مع الشركة وتقدم بفواتير بإسم أولاده بأسعار تزيد عن الأسعار الفعلية التى يتم التحاسب على أساسها مع أصحاب هذه السيارات وتمكن بذلك المتهم الثانى من الاستيلاء على المبلغ المذكور . وكان دفاع الطاعنين قد قام على أن شركة فاروس تحملت رسوم السيارات عن شهر أكتوبر سنة ١٩٦٣ لأنها أصبحت مالكة لهذه السيارات منذ ذلك الشهر وأن الطاعن الثانى قد تعاقد مع مقاولين آخرين من الباطن وكان يحاسبهم على أسعار تزيد أو تقل من وقت لآخر حسب ظروف العمل ويتولى صرفها إليهم دون انتظار إذن الشركة بالصرف مما لا يمكن معه أن ينسب إليه أنه قد استولى بغير حق على فرق الأسعار ، وكان الأصل فى جريمة الاستيلاء بغير حق على مال للدولة أو لإحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو المنشآت التى تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة فى مالها بنصيب ما أنها لا تقع إلا إذا انصرفت نية الجانى وقت الاستيلاء إلى تملكه وتضييع المال على ربه ، وكان الحكم قد قصر فى استظهار هذه النية فضلا عن أنه لم يعرض لدفاع الطاعنين بالرد والمناقشة ، فإنه يكون معيبا بالقصور . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

جلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل ، قائب ورئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين عزام ، وأنور خلف ، ومحمود عطيفه ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(٢٣٠)

الطعن رقم ١٣٨٨ لسنة ٣٩ القضائية

شهادة الزور . جريمة . ” أركانها “ . نقض . ” حالات الطعن بالنقض .
الخطأ في تطبيق القانون “ .

جريمة شهادة الزور . متى تتحقق : إذا أصر الشاهد على أقواله الكاذبة حتى انتهاء المرافعة
في الدعوى الأصلية .

لا تتحقق جريمة شهادة الزور إلا إذا أصر الشاهد على أقواله الكاذبة حتى
إنهاء المرافعة في الدعوى الأصلية بحيث إذا عدل الشاهد عن أقواله الكاذبة قبل
إنهاء المرافعة في الدعوى اعتبرت هذه الأقوال كأن لم تكن . ولما كانت المحكمة
قد قضت بإدانة الطاعن بجريمة شهادة الزور قبل إنهاء المرافعة في الدعوى
الأصلية التي أدت فيها تلك الشهادة وقبل أن تتوافر أركان هذه الجريمة ، فإن
حكمها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه والقضاء ببراءة
الطاعن .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة (... ..) بأنه في يوم ١٩٦٨/١٢/٢٩ بدائرة مركز
الأقصر : أدار محلا تجاريا ” محلا لبيع الدقيق “ بغير ترخيص . وطلبت عقابه
بالمواد ١ و ٢ و ١٧ و ١٨ / ١ — ٣ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل

بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ والجدول الملحق . ومحكمة الأقصر الجزئية قضت في الدعوى حضوريا عملا بمواد الإتهام بتغريم المتهم ثلاثمائة قرش والغلق . فاستأنف المتهم هذا الحكم وأثناء نظر الاستئناف أمام محكمة قنا الابتدائية — بهيئة استئنافية — (وقبل الفصل في موضوع الدعوى الأصلية) وجهت المحكمة تهمة شهادة الزور إلى الشاهد (الطاعن) وطلبت النيابة عقابه بالمادة ٢٩٦ من قانون العقوبات ثم قضت حضوريا عملا بمادة الإتهام بحبسه شهرا واحدا مع الشغل والنفاذ . نطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرime شهادة الزور قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن المحكمة وجهت إلى الطاعن تهمة شهادة الزور ، وقضت بإدائته عنها في ذات الجلسة التي وجهت فيها التهمة بينما قررت تأجيل نظر الدعوى الأصلية التي أدبت فيها تلك الشهادة — إلى جلسة أخرى ، ومن ثم فإن جريمة شهادة الزور لا تكون قد تحققت قانونا ما دام المدعى لا زال منفسحا أمام الشاهد ليعدل عن أقواله إلى أقوال أخرى حتى إنهاء المرافعة بصدر الحكم في الدعوى الأصلية .

وحيث إنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن المحكمة وجهت إلى الطاعن تهمة شهادة الزور بجلسته ١٩٦٩/٦/٢٤ وقضت عليه بالدقوبة وذات الجلسة وأجلت نظر الدعوى الأصلية لجلسة ١٩٦٩/١١/١٨ لما كان ذلك ، وكانت جريمة شهادة الزور لا تتحقق إلا إذ أصر الشاهد على أقواله الكاذبة حتى إنهاء المرافعة في الدعوى الأصلية بحيث إذ عدل الشاهد عن أقواله الكاذبة قبل إنهاء المرافعة في الدعوى اعترت هذه الأخطاء لم تكن ، وكانت المحكمة قد قضت بإدانة الطاعن بجريمة شهادة الزور قبل إنهاء المرافعة في الدعوى الأصلية التي أدبت فيها تلك الشهادة وقبل أن تتوافر أركان هذه الجريمة ، فلا حكمها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه والقضاء براءة الطاعن مما أسند إليه بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين عزام ، وسعد الدين عطيه ، وأنور خلف ، ومحمود عطيقه .

(٢٣١)

الطعن رقم ١٣٩٧ لسنة ٣٩ القضائية

إجراءات المحاكمة . تزوير . حكم . ” بطلانه ” .

إطلاع المحكمة وحدها على الورقة المزورة في جرائم التزوير . غير كاف . وجوب عرضها باعتبارها
من أدلة الجريمة على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم .

لا يكفي إطلاع المحكمة وحدها على الورقة المزورة بل يجب كإجراء من إجراءات
المحاكمة في جرائم التزوير عرضها باعتبارها من أدلة الجريمة على بساط البحث والمناقشة
بالجلسة في حضور الخصوم ليبدى كل منهم رأيه فيها ويطعن إلى أن هذه الورقة
- موضوع الدعوى - هي التي دارت مرافعته عليها ، وهو ما فات محكمة أول درجة
إجراءه وغاب عن محكمة ثاني درجة تداركه . ومن ثم فلإن الحكم المطعون فيه
يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في الفترة ما بين يومى ١١ / ٢ / ١٩٦٥ و
٢٥ / ٢ / ١٩٦٩ بدائرة قسم الوايلي : اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع آخر
مجهول في ارتكاب تزوير بطريق المحو والإضافة في محرر عرفى هو قائمة المنقولات
لمؤرخة ١٥ / ٧ / ١٩٦٢ الخاصة بفريال عبدالعظيم ربيع وذلك بأن اتفق مع ذلك
المجهول على نزع جزء من المحرر الذى يحمل توقيعه ووضع بدلا منه توقيعاً مزوراً
منسوباً إليه ، وقد تمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت

مقابه بالمواد ٢/٤٠ — ٣ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٥ من قانون العقوبات . وادعت المجنى عليها مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة الوائيل الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام (أولا) بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيتها لوقف التنفيذ (ثانيا) إلزام المتهم أن يدفع إلى المدعية بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيتها على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف ومبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة .

المحكمة

حيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الاشتراك في تزوير محرر عرفى جاء مشوبا ببطلان في إجراءات، ذلك بأن المحكمة بدرجتها لم تقطع على القائمة المدعى بتزويرها في حضور الخصوم مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — وإن أثبت في مدوناته أن المحكمة قد اطلعت على القائمة المطعون عليها بالتزوير — إلا أنه لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية والاستئنافية ولا من المفردات المضمومة أن ذلك الاطلاع قد تم في حضور الخصوم في الدعوى، بل أن الظاهر من التأشير الثابتة على المظروف المحتوى على القائمة المطعون عليها أن المحكمة قد اطلعت عليها في فترة حجز القضية للحكم أى في غيبة الخصوم. لما كان ذلك، وكان لا يكفى اطلاع المحكمة وحدها على الورقة المزورة بل يجب كإجراء من إجراءات المحاكمة في جرائم التزوير عرضها باعتبارها من أدلة الجريمة على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم ليبدى كل منهم رأيه فيها ويضمن إلى أن هذه الورقة موضوع الدعوى هي التي دارت مرافقته عليها، وهو ما فات محكمة أول درجة إجراؤه . وغاب عن محكمة ثانية درجة تداركه . لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

جلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حقى ، وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم أحمد الديوانى ، وطه الصديق دنانة ، ومصطفى الأسيوطى ، ومحمد ماهر حسن .

(٢٣٢)

الطعن رقم ١٤٣٥ لسنة ٣٩ القضائية

(أ) خيانة أمانة . تبديد . جريمة . " أركانها " . إثبات .
" إثبات بوجه عام " . " إقرار " . " أوراق " . حكم . " تسببه .
تسبب معيب " .

إدانة المتهم بجريمة خيانة الأمانة . رهن باقتناع القاضى بتسليمه المال المختلس
بعقد من عقود الأمانة الواردة حصرا فى المادة ٣٤١ عقوبات .

العبرة فى قيام عقد الأمانة . بحقيقة الواقع .

تأثير إنسان بناء على إقراره شفاعة أو كتابة . غير جائز . إذا كان
يخالف الحقيقة .

(ب) دعوى مدنية . دفع . " الدفع بعدم قبول الدعوى " . دفاع .
" الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . حكم . " بطلانه " . بطلان .
محكمة إستئنافية . " الإجراءات أمامها " . خيانة أمانة .

الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية التابعة لمدنية العلاقة . جوهرى . وجوب
التصدى له منذ إدانته . مخالفة الحكم ذلك . بطلانه .

١ - من المقرر أنه لا يصح إدانة المتهم بجريمة خيانة الأمانة ، إلا إذا
اقتنع القاضى بأنه تسلم المال بعقد من عقود الأمانة الواردة على سبيل الحصر
فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، والعبرة فى القول بثبوت قيام عقد من هذه

العقود ، في صدد توقيع العقاب ، إنما هي بالواقع ، إذ لا يصح تأييد إنسان ولو بناء على إقراره بلسانه أو كتابته ، متى كان ذلك مخالفاً للحقيقة^(١) .

٢ — إن الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية من الدفوع الجوهرية التي يتعين التصدي لها عند إبدائها . وإذا كان ذلك ، وكان الطاعن قد قدم للمحكمة الإستئنافية مذكرة مصرحاً له بتقديمها ودفع فيها بعدم قبول الدعوى المدنية ، وذلك لمدينة العلاقة بينه وبين المطعون ضده وأرفق بها مستندات تدعيها لدفعه ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لها بالبحث ، ولم يقل كلمته فيها ، بل اكتفى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه ، فإنه يكون معيباً بما يبطله .

الوقائع

أقام سلامة فرج سلامة (المدعى بالحقوق المدنية) هذه الدعوى أمام محكمة بندر الحيزة ضد بعريضة أعلنت إليه في ٢٤ أبريل سنة ١٩٦٨ قال فيها إن المتهم بدد مبلغ ٢٧٠ ج المسلمة إليه على سبيل الأمانة بأن اختلسها لنفسه إضراراً به . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات كما طلب القضاء له عليه بمبلغ ٢٧٠ ج على سبيل التعويض . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملاً بمادة الإتهام بمعاينة المتهم (الطاعن) بالحبس ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة عشرين جنيناً لوقف التنفيذ مع إلزامه بأن يدفع للمدعى المدني مبلغ مئتين جنيناً على سبيل التعويض ومصرفات الدعوى المدنية المناسبة ومبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فاستأنف المحكوم عليه الحكم . ومحكمة الحيزة الابتدائية — بهيئة إستئنافية — قضت في الإستئناف حضورياً بقبوله شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

(١) قس المبدأ منشور في مجموعة المكتب الفني . السنة ١٣ ص ٨٦٣ ، السنة ١٦

ص ٩٤٥ والسنة ١٩ ص ٥٦٢ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة خيانة الأمانة قد شابه القصور في التسبيب ذلك بأنه دفع بعدم قبول الدعوى المدنية التي أقامها المدعى بالحقوق المدنية الأمر الذي يترتب عليه عدم قبول الدعوى الجنائية التي حركت بالطريق المباشر وقدم إلى المحكمة مستندات تؤيد دفاعه من أن الإيصال المأخوذ عليه لا يمثل حقيقة الواقع من أنه ضمان لسداد دين ، إلا أن الحكم المطعون سكت عن هذا الدفاع إيراداً له رد عليه مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية من المدفوع الجوهرية التي يتعين التصدي لها عند إبدائها . ومن المقرر أنه لا يصح إدانة المتهم بجريمة خيانة الأمانة إلا إذا اقتنع القاضي بأنه تسلّم المال بعقد من عقود الأمانة الواردة على سبيل الحصر بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات والعبرة في القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود ، في صدد توقيع العقاب إنما هي بالواقع إذ لا يصح تأثيم إنسان ولو بناء على إقراره بلسانه أو كتابته متى كان ذلك مخالفاً للحقيقة . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قدم للمحكمة الاستئنافية مذكرة مصرحاً له بتقديمها ودفع فيها بعدم قبول الدعوى المدنية وذلك لمدينة العلاقة بينه وبين المطعون ضده وأرفق بها مستندات تدعيها لدفعه إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لها بالبحث ولم يقل كلمته فيها بل اكتفى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه ، فإنه يكون معيباً بما يبطله ويوجب نقضه والإحالة .

جلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفي ، وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم الديوانى ، ومحمد السيد الرفاعى ، ومصطفى الأسيوطى ، ومحمد ماهر حسن .

(٢٣٣)

الطعن رقم ١٤٣٦ لسنة ٣٩ القضائية

نقض . " التقرير بالطعن . إيداع أسبابه " " الحكم فى الطعن " .

التقرير بالطعن . وجوب القيام به أثر زوال المانع . علة ذلك ؟

إيداع أسباب الطعن . إمتداد ميعاده عشرة أيام بعد زوال المانع . علة ذلك ؟ تقديم الأسباب بعد فوات هذا الميعاد . أثره . عدم قبول الطعن شكلا .

يتعين على الطاعن أن يقرر بالطعن إثر زوال المانع باعتبار أن هذا الإجراء لا يعدو أن يكون عملا ماديا ، أما إعداد أسباب الطعن وتقديمها فيقتضى فسحة من الوقت جرى قضاء هذه المحكمة على أنها لا تمتد بعد زوال المانع إلا لعشرة أيام . ولما كان الثابت أن الطاعن لم يقدم أسباب طعنه إلا بعد مضي مدة تزيد على عشرة أيام من تاريخ زوال المانع القهرى ، وهو المرض ، أخذا بالشهادة الطبية المقدمة . وكان تقديم الأسباب فى الميعاد الذى حدده القانون شرطا لقبول الطعن . ومن ثم يكون الطعن غير مقبول شكلا (١) .

الوقائع

إتهمت النياية العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٠ سبتمبر سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم ثان المنصورة : بدد المبلغ المبين بالمحضر والملوك لفلتؤوس ابراهيم متقريوس والمسلم إليه بصفة كونه وكيلًا فبده إضرارا بمالكه . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١

(١) هذا المبدأ مقرر أيضا فى الطعن رقم ٨٦٣ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢٧/١٠/١٩٦٩ . (لم ينشر)

من قانون العقوبات . وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ عشرين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة بندر المنصورة الجزئية قضت في الدعوى حضوريا عملا بمادة الاتهام (أولا) بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسة جنيها (ثانيا) وبالزامه بأن يؤدي للمدعية بالحق المدني عشرين جنيها تعويضا مؤقتا والمصاريف . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر حضوريا بجلسته أول ديسمبر سنة ١٩٦٨ بتأييد الحكم المستأنف ولم يقرر المحكوم عليه الطعن بالنقض إلا في ١٣ من يناير سنة ١٩٦٩ وقدم أسباب طعنه في ٦ من فبراير سنة ١٩٦٩ أى بعد فوات الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض وقد أرفق الطاعن بتقرير أسبابه شهادة مؤرخة ١٢ يناير سنة ١٩٦٩ تفيد أنه كان مريضا بالتهاب في الغشاء البللوري مع انسكاب سائل تحت الرئة اليمنى واستمر تحت العلاج وملازما الفراش من ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦٨ حتى تاريخ تحرير هذه الشهادة ، وبين من الاطلاع على محاضر جلسات محكمة ثاني درجة أن قيام العذر لاحق لتاريخ حجز الدعوى للحكم . لما كان ذلك ، وكان يتعين على الطاعن أن يقرر بالطعن إر زوال المانع باعتبار أن هذا الاجراء لا يعدو أن يكون عملا ماديا أما إمداد أسباب الطعن وتقديمها فيقتضى فسحة من الوقت جرى قضاء هذه المحكمة على أنها لا تمتد بعد زوال المانع إلا لعشرة أيام . ولما كان المانع القهري — أخذا بالشهادة الطبية — قد زال في ١٢ من يناير سنة ١٩٦٩ ، وكان الطاعن لم يقدم أسباب طعنه إلا في ٦ من فبراير سنة ١٩٦٩ ، وكان تقديم الأسباب في خلال الميعاد الذي حدده القانون شرطا لقبول الطعن . ومن ثم يكون الطعن غير مقبول شكلا .

جلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : نصر الدين عزام ، وسعد الدين عطيه ، وأنور خلف ، ومحمود عطيفة .

(٢٣٤)

الطعن رقم ١٤٤٠ سنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب ، ج) ضرب . "ضرب أفضى إلى موت" . علاقة السببية . جريمة .
" أركانها " . مسئولية جنائية . دفاع . " الدفع بشيوع
التهمة " . إثبات . " إثبات بوجه عام " . حكم .
" مسببه . تسبب غير معيب " .

(١) تقدير علاقة السببية . موضوعي . متى أقيم على أسباب سائفة .
(ب) ارتكاب المتهم فعلا عمديا سبب وفاة المجنى عليه . صحة مساءلته
عن جريمة الضرب المفضى إلى الموت . مثال .
(ج) كفاية إثبات الحكم أن المتهم هو وحده الذى ضرب المجنى عليه .
للرد على الدفع بشيوع التهمة لتعدد المعتدين .

(د) عقوبة . "العقوبة المبررة" . ضرب . "ضرب أفضى إلى موت"
"ضرب بسيط" . ظروف مخففة . وصف التهمة .

عدم جدوى النعى على الحكم فى شأن عدم تحقق جريمة الضرب
المفضى إلى الموت . اعتبارا بأن القدر المتيقن فى حق المتهم هو
جنحة الضرب البسيط . ما دام أن العقوبة المقررة بها تدخل
فى نطاق عقوبة جنحة الضرب البسيط .

تقدير ظروف الرأفة . العبرة فيه . بذات الواقعة والظروف التى
حدثت فيها . لا بالوصف المتسبغ عليها .

(هـ، و، ز، ح) إثبات . "إثبات بوجه عام" . "شهادة" . "خبرة" . حكم .
 "سببية" . تسبب غير معيب .

(هـ) التزام الحكم بإيراد أقوال الشاهد متى استند إليها . لحسب .
 (و) حسب المحكمة أن تورد من أقوال الشاهد ما تظمن إليه .
 حق المحكمة في التعويل على أقوال الشاهد في أية مرحلة من
 مراحل الدعوى .

(ز) تناقض الشهود . لا يعيب الحكم . ما دام قد استخلص الإدانة
 من أقوالهم . بما لا تناقض فيه .

(ح) إثارة التناقض بين الدليل القول والفنى . لا تقبل . متى كان
 ما أورده الحكم من الدليل القول لا يتناقض مع الدليل الفنى .

١ — علاقة السببية في المواد الجنائية ، مسألة موضوعية ينفردها قاضى الموضوع
 بتقديرها ، فلا تجوز مجادلته في ذلك أمام محكمة النقض ، مادام الحكم قد أقام قضاءه
 في هذا الشأن على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه .

٢ — متى ما كان ما قاله الحكم يوفر في حق المتهم ارتكابه فعلا صمديا ، يرتبط
 بوقاة المجنى عليه ارتباط السبب بالمسبب ، فإنه يسوغ إطراح مادفع به المتهم
 من انتفاء مسؤوليته عن وفاة المجنى عليه .

٣ — إن ما يشير إليه المتهم بشأن تعدد المعتدين وشيوع الاتهام لعدم تعيين محدث
 إصابات رأس المجنى عليه التي نشأت عنها وفاته ، مما كان يتعين معه على المحكمة
 مؤاخذته بالقدر المتيقن في حقه وهو جنحة الضرب البسيط ، مردود بما أثبتته
 الحكم في حقه أخذا بأهلية الثبوت في الدعوى ، أنه هو وحده الذي ضرب المجنى
 عليه بالعصا على رأسه فأحدث به الإصابات التي أفضت إلى موته .

٤ — لا جدوى من النعى على الحكم في شأن عدم تحقق جريمة الضرب المفضى
 إلى الموت في حق المتهم باعتبار أن القدر المتيقن في حقه هو جنحة الضرب البسيط ،
 ما دامت العقوبة المقررة بها عليه ، وهى الحبس لمدة سنة تدخل في نطاق العقوبة
 المقررة لجنحة الضرب البسيط المنطبقة عليها المادة ٢٤٢/١ من قانون العقوبات .

ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة قد طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات في حق المتهم ، ذلك بأن المحكمة انما قدرت ظروف الرأفة بالنسبة لذات الواقعة في الظروف التي وقعت فيها ، ولو أنها كانت قد رأت أن الواقعة في الظروف التي وقعت فيها تقتضى النزول بالعقوبة الى أكثر مما نزلت إليه لما منعها من ذلك الوصف الذي وصفته به .

• — من المقرر أن الأحكام لا تلزم بحسب الأصل بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها .

٦ — إن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت ، وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به منها ، بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه ، ولها أن تعمل على أقوال الشهود في أية مرحلة من مراحل الدعوى ما دامت قد اطمأنت إليها .

٧ — إن تناقض الشهود لا يعيب الحكم ، ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه . وإذا كان ذلك هو الحال في الدعوى ، فإن ما ينعاه المتهم على الحكم من خطأ في الإسناد وفساد في الاستدلال ، يكون على غير أساس .

٨ — إذا كان ما أورده الحكم من الدليل القولي لا يتناقض مع ما نقله من الدليل الفنى ، بل يتطابق معه ، فإن ما يثيره المتهم من وجود تناقض بينهما لا يكون له محل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٥/٧/٢٣ بدائرة قسم إمبابة محافظة الجيزة : ضرب محمد محمود غنيم عمداً بعصى غليظة على رأسه فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أدى إلى موته . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بتقرير الاتهام ، فقرر بذلك . وادعت بحق مدنى

زوجة المجنى عليه وأولاده - وطلبوا القضاء لهم قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات الجيزة قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ١٩٦٩/١/٢٩ عملا بالمسادين ١/٢٣٦ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وإلزامه أن يدفع إلى المدعين بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية وعشرة جنيهات مقابل أتعابل المحاماة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة ضرب أفضى الى الموت قد شابه الخطأ في الاسناد والفساد في الاستدلال والقصور في التسيب والخطأ في القانون ذلك بأن ما أورده الحكم من أقوال شهود الإثبات لا يتفق ومؤدى أقوالهم في مراحل الدعوى المختلفة حيث أدلوا بروايات متباينة كل منها تخالف الأخرى وما كان يصح للحكم أن يتجزأ باحداها التفاتا عما عداها . هذا كما عول الحكم على أقوال الشاهدين سعاد وأحمد محمد محمود غنيم من أنهما رأيا الطاعن يتناقش مع المجنى عليه ثم يبادره بالضرب بعصا على رأسه مع أن تقرير الطبيب الشرعى أثبت أن بالمجنى عليه أكثر من اصابة مما مؤداه تعدد المعتدين كما أثبت أن برأسه اصابتين أحدهما بالحدارية اليمنى وهى لا تنشأ من الضرب في المواجهة خلافا لما صوره الشاهدان ثم ان الحكم أخذ بأقوال الشهود والتقرير الطبي الشرعى دون أن يعنى برفع ما بينهما من تناقض اذ أن ما أورده هذا التقرير من أن اصابات المجنى عليه جميعها رضية لا يتفق مع أقوال الشهود بمجلسة المحاكمة من أن الطالب استخدم طرفي السوط في الإعتداء ومثله لا يحدث اصابة رضية، وأخيرا فإن الثابت بالتقرير الطبي الشرعى أنه كان من الممكن حدوث وفاة المجنى عليه ذاتيا نتيجة لحالته المرضية دون تدخل إصابى مما يشير شكاً حول توافر رابطة السببية بين فعل الطاعن والوفاة. ومن ناحية أخرى فإن مفاد أقوال الشهود بالتحقيقات الأولية أن الإعتداء وقع من أشخاص متعددين لم يتبين من بينهم

محدث إصابات الرأس التي أسهمت في الوفاة كما أن بعض إصابات الجنى عليه لا شأن لها بوفاته مما يضمن معه القضاء بالقدر المتيقن والاكتفاء بمسائلة الطاعن عن جنحة ضرب بسيط وعلى الرغم من تمسك الطاعن بهذا الدفاع الجوهري، فإن الحكم المطعون فيه التفت عنه ولم يرد عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرime الضرب المفضى إلى الموت التي دين الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها مستقاة من أقوال الشهود سعاد محمد غنيم وهانم محمد خليل وأحمد محمود غنيم والتقرير الطبي الشرعي . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الأحكام لا تلتزم بحسب الأصل بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها وأن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به منها بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداها ولها أن تعول على أقوال الشهود في أى مرحلة من مراحل الدعوى مادامت قد اطمأنت إليها، وكان تناقض الشهود لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا بما لا تناقض فيه كما هو الحال في الدعوى، فإن ما ينعم الطاعن على الحكم من خطأ في الإسناد أو فساد في الاستدلال يكون على غير أساس . لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه حصل من أقوال الشهود أن الطاعن ضرب الجنى عليه بعصا على رأسه كما أوسع ضربا بسوط على جسمه ونقل من التقرير الطبي الشرعي أن جميع إصابات الجنى عليه رضوية حيوية تنشأ من المصادمة بجسم صلب راض كالضرب بالعصى والكرباح وهو ما لا ينافي الطاعن في صحة اسناد الحكم بشأنه ، وكان ما أورده الحكم من الدليل القولى لا يتناقض مع ما نقله من الدليل الغنى بل يتطابق معه، فإن ما يثيره الطاعن من وجود تناقض بينهما لا يكون له محل . لما كان ذلك، وكان الحكم قد نقل من تقرير الصفة التشريحية وما سبقه من أوراق علاج الجنى عليه أن الإصابات الموجودة برأس الجنى عليه وما أحدثته من كسور بالجمجمة ونزيف على سطح المخ ثم تضاعفت به هذه الإصابات من أوريم نخية والتهاب رئوى ركودى كل ذلك كان كافيا في حد ذاته لإحداث الوفاة وأن الحالة المرضية التي وجدت به كان من الممكن أن تؤدي إلى الوفاة في أى وقت بدون الحالة الإصابية وأن كلا

من الحالة الإصابية والحالة المرضية لدى المذكور قد ساهمت في إحداث الوفاة وساعدت كل منهما الأخرى على التعجيل بحدوثها ثم استظهر الحكم توافر رابطة السببية بين فعل الطاعن ووفاة المجنى عليه في قوله "وقد توافرت علاقة السببية بين فعل الإعتداء الذي أحدث بالمجنى عليه تلك الكسور بالجمجمة وتزيف على سطح المخ، وكانت هذه الإصابات قد ساهمت في وفاة المجنى عليه ولا يغير من الأمر وجود تلك الحالة المرضية الخطيرة ذلك لأن تلك الإصابات كما ورد بتقرير الطبيب الشرعي قد ساهمت في إحداث الوفاة وساعدت على التعجيل بحدوثها ومن ثم تكون الواقعة المسندة إلى المتهم قد توافرت أدلة ثبوتها الموضوعية وتكاملت أركانها القانونية". ولما كان ما قاله الحكم يوفر في حق الطاعن إرتكابه فعلا عمديا يرتبط بوفاة المجنى عليه إرتباط السبب بالمسبب ويسوغ إطرach مادفع به الطاعن من إنتفاء مسئوليته عن وفاة المجنى عليه ، وكان إثبات علاقة السببية في المواد الجنائية مسألة موضوعية ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها فلا تجوز مجادلته في ذلك أمام محكمة النقض ما دام الحكم قد أقام قضاءه في هذا الشأن على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه . لما كان ذلك ، وكان ما يشير به الطاعن بشأن تعدد المعتدين وشيوع الاتهام لعدم تعيين محدث إصابات رأس المجنى عليه التي نشأت عنها وفاته مما كان يتعين معه على المحكمة مؤاخذته بالقدر المتيقن في حقه وهو جنحة الضرب البسيط فهو مردود بما أثبتته الحكم في حق الطاعن أخذا بأدلة الثبوت في الدعوى من أنه هو وحده الذى ضرب المجنى عليه بالعصا على رأسه فأحدث به الإصابات التي أفضت إلى موته فضلا عن أنه لا جدوى مما ينعاه الطاعن في هذا الشأن ما دامت العقوبة المقررة بالعصا وهي الحبس لمدة سنة واحدة مع الشغل تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجنحة الضرب البسيط المنطبقة على المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة قد طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات في حقه ذلك بأن المحكمة إنما قدرت ظروف الرأفة بالنسبة لذات الواقعة الجنائية التي ثبت لديها وقوعها ولو أنها كانت قد رأت أن الواقعة في الظروف التي وقعت فيها تقتضى النزول بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه لما منعها من ذلك الوصف الذى وصفته به . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفي ، وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم أحمد الديواني ، ومحمد السيد الرفاعي ، وطه الصديق دقانة ، ومحمد ماهر حسن .

(٢٣٥)

الطعن رقم ١٤٤١ لسنة ٣٩ القضائية

(أ) دعوى مدنية . " قبولها " . تعويض . ضرر . حكم . " تسببيه " .
تسبب غير معيب " . ضرب . " ضرب أفضى إلى الموت " .
" ضرب بسيط " .

التعويض من الجرائم يقوم أساسا على ثبوت الضرر لطالبه من جرائمها لا على ثبوت حقه في الارث يجب أو لم يجب .

(ب) حكم . " تسببيه " . تسبب غير معيب " . دفع . " الدفع باستحالة الرقية " .

الدفع المبني على استحالة الرقية بسبب الظلام . من أوجه الدفاع الموضوعية التي بحسب الحكم ردا عليها أخذه بأدلة الثبوت في الدعوى . مثال .

(ج) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير أقوال الشهود " . إثبات . " شهود " . حكم . " تسببيه " . تسبب غير معيب " .

لمحكمة الموضوع الأخذ بأقوال الشهود في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو تخالفت ما دام قد أسست الادانة في حكمها بما لا تناقض فيه .

١ — التعويض عن الجرائم يقوم أساسا على ثبوت الضرر لطالبه من جرائمها لا على ثبوت حقه في الارث يجب أو لم يجب . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المدعى بالحقوق المدنية أخ شقيق للجنى عليه الذي توفي مما لم يحمله الطاعنان ، وكان ثبوت الارث له أو عدم ثبوته لا يقدح في صفة وكونه

قد أصابه ضرر من جراء فقد أخيه نتيجة الاعتداء الذي وقع عليه ، وكانت الدوى المدنية إنما قامت على ما أصاب الأخ من ضرر مباشر لا على انتصابه مقام أخيه بعد أيلولة حقه في الدعوى إليه ، وكان هذا ما أثبتته الحكم وبينه ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

٢ — جرى قضاء محكمة النقض على أن الدفاع المبني على تعذر الرؤية بسبب الظلام حيث لا يستحيل عادة بقوة الأشياء هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي بحسب الحكم ردا عليها أخذه بأدلة الثبوت في الدعوى . ولما كان الحكم قد برر إمكان الرؤية بتلاحم الأجساد إذ حصل الاعتداء طعنا بالسكين أو ضربا بالعصى وأن مكان الحادث في وقته كانت تصل إليه الأضواء من المنازل المجاورة وأن الشهود يعرفون الطاعنين من قبل ، وأطرح ما ثبت في معايينة النيابة العامة من أن الظلمة كانت سائدة لأجرائها في وقت متأخر من الليل تطفأ فيه الأنوار غير الوقت المبكر الذي وقع فيه الحادث ، فإن ما ذكره من ذلك يسوغ به ما انتهى إليه من رفض هذا الدفاع .

٣ — لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشهود في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو تخالفت ما دام قد أسست الإدانة في حكمها بما لا تناقض فيه . ولما كان لما حصله الحكم ما أخذ صحيح من شهادتهم في جلسة المحاكمة ، فلا يقدح في إسناده أن تكون أقوالهم في التحقيقات الأولى قد جرت على غير ما نقله عنهم في الجلسة المذكورة ما دام لا يبين من مدوناته أن تطابق شهادتهم في المرحلتين كان من عناصر اقتناعه .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في ٨ ديسمبر سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز إمبابة محافظة البحيرة : (المتهم الأول) أحدث بأحمد كامل محمد الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية بأن طعنه بمطواه في صدره ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الطعنة أفضت إلى موته . (المتهم الثاني) أحدث بالمجنى عليه سالف الذكريات الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية برأسه والتي لا تزيد مدة علاجها عن عشرين يوما

(المتهمان الأول والثاني) أحدثا بعبد الحميد مجد على الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقر لها مدة علاج لا تزيد عن عشرين يوما . وطلبت إلى مستشار الاحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما طبقا للقيد والوصف والمواد الواردة بقرار الاحالة . فقرر بذلك . وادعى مدنيا عيسوى كامل مجد " شقيق المجنى عليه الأول " قبل المتهمين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات الحيزة قضت في الدعوى حضوريا عملا بالمادتين ١/٢٣٦ و ٣٢ من قانون العقوبات^١ (أولا) بمعاقبة المتهم الأول . بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وفي الدعوى المدنية بالزامه بأن يدفع إلى المدعى المدنى مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت (ثانيا) بمعاقبة المتهم الثانى بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة أشهر . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ أدان الطاعنين أولهما بجناية الضرب المفضى إلى الموت وثانيهما بجنحة الضرب البسيط قد شابه القصور في التسبب وانطوى على الخطأ فى الاستناد ، ذلك بأنه أسس الإدانة على أقوال الشهود فى جلسة المحاكمة من أن الاضائة فى مكان الحادث كانت كافية ، وأهدر شهادتهم فى تحقيق النيابة بما يخالفه وأخذ بها جملة واحدة دون أفراد وبيان لما شابه من تناقض فى المرحلتين ، وأسقط الدلالة المستفادة من المعاينة التى أجرتها النيابة قولا بأنها أجريت فى وقت متأخر من الليل غير الوقت المبكر الذى وقع فيه الحادث ، وهو استدلال فاسد ، كما قضى بالتعويض لأخ المجنى عليه دون أن يستظهر صفته ، وانحصار الإرث فيه ، وأنه لا يوجد من يحجبه من ورثة آخرين مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الدفاع المبنى على تعذر الرؤية بسبب الظلام حيث لا يستحيل عادة بقوة الأشياء .، هو من أوجه الدفاع الموضوعية التى بحسب الحكم ردا عليها أخذه بأدلة الثبوت فى الدعوى . لما كان ذلك وكان الحكم قد برر إمكان الرؤية بتلاحم الأجساد إذ حصل الاعتداء طعنا بالسكين أو ضربا بالعصى ، وأن مكان الحادث فى وقته كانت تصل

م . (٧) - ج

إليه الأضواء من المنازل المجاورة وأن الشهود يعرفون الطاعنين من قبل ، وأطرح ما ثبت في معايينة النيابة العامة من أن الظلمة كانت سائدة لأجرائها في وقت متأخر من الليل تطفأ فيه الأنوار غير الوقت المبكر الذي وقع فيه الحادث ، فإن ما ذكره من ذلك يسوغ به ما انتهى إليه من رفض هذا الدفاع ، ولما كان للحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشهود في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو تخالفت ما دام قد أسست الادانة في حكمها بما لا تناقض فيه وكان لما حصله الحكم مأخذ صحيح من شهادتهم في جلسة المحاكمة فلا يقدح في إسناده أن تكون أقوالهم في التحقيقات الأولى قد جرت على غير ما نقله عنهم في الجلسة المذكورة ، ما دام لا يبين من مدوناته أن تطابق شهادتهم في المرحلتين كان من عناصر إقتناعه .

لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المدعى بالحقوق المدنية أخ شقيق للجنى عليه الذي توفي مما لم يحمده الطاعنان وكان ثبوت الإرث له أو عدم ثبوته لا يقدح في صفته ، وكونه قد أصابه ضرر من جراء فقد أخيه نتيجة الاعتداء الذي وقع عليه ، وكان التعويض عن الجرائم يقوم أساسا على ثبوت الضرر لطالبه من جرائها لا على ثبوت حقه في الإرث حجب أو لم يحجب ، وكانت الدعوى المدنية إنما قامت على ما أصاب الأخ من ضرر مباشر لا على انتصابه مقام أخيه بعد أيلولة حقه في الدعوى إليه ، وكان هذا ما أثبتته الحكم وبينه .

فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين عزام ، وأنور أحمد خلف ، ومحمود كامل عطيفه ، والدكتور أحمد
محمد إبراهيم .

(٢٣٦)

الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٣٩ القضائية

حكم . " تسببيه . تسبیب معيب " . إثبات . " إثبات بوجه عام " .
" إقرار " . تزوير . أوراق رسمية .

إسناد الحكم خطأ لانهم إقراره بالجريمة . يعيبه .
مضى لا تعد عبارة المتهم . إقرارا . مثال .
تساند الأدلة في المواد الجنائية .

إذا كان ما نقله الحكم عن محضر الشرطة من أن الطاعن اعترف في هذا
المحضر بأنه يعلم بتزوير رخصة القيادة ، لا أصل له في الأوراق ، كما أن عبارة
" حاجة بآكل بيها عيش " لا تعد اعترافا إذ لم تصدر منه بعد مواجهته صراحة
بتزوير الرخصة ، بل إنه على العكس من ذلك نفى التزوير عندما ووجه به ، كما
أنه لا يعد اعترافا ما قرره أمام النيابة من أنه كان عاطلا وأن أحد السائقين
استحصل له على الترخيص بعد أن قدم له البيانات وسلمه صورته ، ومن ثم فإن
الحكم المطعون فيه يكون قد انطوى على خطأ في الإسناد وفساد في الاستدلال
مما يعيبه ، ولا يؤثر في ذلك ما ذكره الحكم من أدلة أخرى ، إذ الأدلة في المواد
الجنائية متساندة ، والمحكمة تكون عقيدتها منها مجمعة بحيث إذا سقط أحدها
أو استبعد تعذر الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل المذكور في الرأي الذي
إنتهت إليه المحكمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٣ فبراير سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز طوخ محافظة القليوبية : (أولا) اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع آخر مجهول في ارتكاب تزوير في محرر رسمي هو رخصة قيادة جميع أنواع السيارات المبينة بالمحضر بأن اتفق معه على أن يصطنعها له وقدم له صورته الشمسية وأملأه البيانات الخاصة بها فاستحصل المجهول على نموذج ٨ مرور ومحرر بياناته باسم المتهم ووقع عليها بلامضاءات نسبها كذبا للمختصين بقلم مرور القاهرة وزور بصمة عليه لخاتم قلم المرور سالف البيان فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . (ثانيا) استعمل المحرر الرسمي المزور سالف البيان مع علمه بتزويره . (ثالثا) زور ختما لإحدى جهات الحكومة هو خاتم إدارة مرور القاهرة واستعمله بأن بصم به على المحرر المزور سالف البيان . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٢/٤٠ — ٣ و ٤١ و ٢٠٦ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات بنها قضت بحضوريا عملا بالمواد ٢٠٦ و ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في يوم صدوره ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الاشتراك في تزوير محرر رسمي هو رخصة قيادة ، وفي تزوير ختم لإحدى جهات الحكومة جاء مشوبا بالخطأ في الاسناد والفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه أورد في أسبابه بأن المتهم اعترف في التحقيقات فقرر في محضر الشرطة بأنه يعلم بتزوير الترخيص وأنه حصل عليه للتكسب (أكل العيش) مع أن الطاعن لم يعترف على الإطلاق ولم يقرر أنه يعلم بتزوير الترخيص وإنما سئل عما هو منسوب إليه فأجاب (حاجة أكل بها عيش) وهذه الإجابة لا تفيد علمه بالتزوير بل تؤكد اعتقاده بأن الترخيص صحيح .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن من بين ما عول عليه في إدانة الطاعن إقراره في التحقيقات ، إذ قرر في محضر الشرطة أنه يعلم بتزوير الرخصة وأنه حصل عليها للتكسب (آكل العيش) كما قرر أمام النيابة أنه كان عاطلاً وأن أحد السائقين ساعده في الحصول على الترخيص الذي يمسله وأنه قدم له البيانات وصورته فأحضره إليه في اليوم التالي دون مقابل . لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة المفردات المضمومة أن التهمة التي كانت موجهة للطاعن في محضر الشرطة هي قبوله ثلاثة ركاب بالسيارة النقل والمقرر لها راكبان فقط ثم تبين عند التفتيش على الرخصة أنها مزورة ولما سئل الطاعن عما هو منسوب إليه دون تحديد للتهمة أجاب (حاجة بأكل بيها عيش) ثم اعترف بوجود راكب زائد استثناء وقرر أن الرخصة صحيحة (مضبوطة) . ولما كان ما نقله الحكم عن محضر الشرطة من أن الطاعن اعترف في هذا المحضر بأنه يعلم بتزوير الرخصة لا أصل له في الأوراق كما أن عبارة ” حاجة بأكل بيها عيش “ لا تعد إقراراً إذ لم تصدر منه بعد مواجهته صراحة بتزوير الرخصة بل إنه على العكس من ذلك نفى التزوير عندما ووجه به كما أنه لا يعد إقراراً ما قرره أمام النيابة من أنه كان عاطلاً وأن أحد السائقين استحصل له على الترخيص بعد أن قدم له البيانات وسلمه صورته . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد إنطوى على خطأ في الاسناد وفساد في الاستدلال مما يعيبه ، ولا يؤثر في ذلك ما ذكره من أدلة أخرى ، إذ أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة ، والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل المذكور في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / حسن فهمي البدوي رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد أبو الفضل حفي ، ومحمد السيد الرفاعي ، وطه الصديق دقانة ، ومصطفى محمود الأسيوطي .

(٢٣٧)

الطعن رقم ٩٣٧ لسنة ٣٩ القضائية

(١) حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" . ضرب أفضى إلى موت .
نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

إشتهار المتهم أو عدم إشتهاره بلقب معين . لا أثر له في استدلال الحكم . ما دام
أنه هو المقصود بذاته بالاتهام . ليس للمتهم إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
مثال في جريمة ضرب أفضى إلى موت .

(ب) دفع . "الدفع بتلفيق التهمة . "حكم . "تسبيبه . تسبيب غير
معيب" .

الدفع بتلفيق التهمة . من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستلزم ردا صريحا .
(ج) حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" . إثبات . "إثبات
بوجه عام" .

لمحكمة الموضوع إظهار الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من واقع الأدلة المطروحة
عليها وإطراح ما يخالفها من صور لم تقتنع بها . عدم إلزامها بالاستطراد إلى وقائع أخرى
لم تكن منسوبة إلى المتهم الذي تحاكمه .

(د) حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" . إثبات . "شهود" .

لمحكمة الموضوع الأخذ بأقوال الشهود ولو تخالفت . ما دامت قد أسست الاداة
في حكمها بما لا تناقض فيه .

(٥) حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" . إثبات .
"شهود" .

وزن أقوال الشهود . موضوعي .

أخذ المحكمة بشهادة شاهد يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لملها
على عدم الأخذ بها .

١ — إن إشتهار الطاعن باللقب الذي أطلق عليه أو عدم إشتهاره به — بفرض صحة دعواه في ذلك — لا أثر له في استدلال الحكم ما دام أنه هو بذاته المقصود باللاتهام ، فضلا عن أنه لم يثر هذا النعي أمام قضاء الموضوع . ومن ثم فليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ — الدفع بتلقيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي بحسب الحكم ردا عليها أخذه بأدلة الثبوت في الدعوى .

٣ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستظهر الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اجتهادها واقتناعها من واقع الأدلة المطروحة ، وأن تطرح ما يخالفها من صورا أخرى لم تقتنع بها ، ما دام استخلاصها سائغا مقبولا ، وهي بعد غير ملزمة بالاستطراد إلى وقائع أخرى لم تكن منسوبة إلى المتهم الذي تحاكمه .

٤ — لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشهود ولو تخالفت ما دامت هي قد أسست الإدانة في حكمها بما لا تناقض فيه .

٥ — من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من المطاعن من اطلاقات محكمة الموضوع ، ومتى أخذت المحكمة بشهادة شاهد ، فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها ، مما لا يسوغ مصادرتها فيه أو معاودة الجدل بشأنه لدى محكمة النقض .

الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ١٤ يناير ١٩٦٧ بدائرة مركز ومحافظة الفيوم : (المتهم الأول) ضرب صلاح حسن على أبو قزيم عمدا على ذراعه الأيسر فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي ضمور بعضلات وقصر في طول الساعد الأيسر وإعاقة المرفق والساعد والرسغ وأصابع اليد اليسرى وكذلك فقد قبضتها الحركية نتيجة كسر مؤقت حتى مما يقلل كفاءته عن العمل بما يقدر بنحو ٥٠ ٪ (خمس في المائة). المتهم الثاني ضرب صلاح حسن أبو قزيم على رأسه فأحدث به الإصابة الميمنة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة لا تزيد على العشرين يوما. وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة، فقرر ذلك. ومحكمة جنايات الفيوم قضت حضوريا عملا بالمادة ٢٤٠/١ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول والمادة ٢٤٢/١ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الثاني مع تطبيق المادة ١٧ من نفس القانون بالنسبة لأوليئهما بمعاقبة المتهم الأول بالحبس مع الشغل مدة سنة ومعاقبة المتهم الثاني بالحبس مع الشغل مدة شهر واحد. فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين الأول بجناية الضرب المفضي إلى الموت والثاني بجنحة الضرب البسيط قد شباه القصور في التسبيب ذلك بأنه اعتمد في إداتهما على شهادة المجني عليهما وحدها مؤيدة بالتقرير الطبي ، وانصرف انصرافا تاما عما حفلت به التحقيقات من أقوال الشهود الآخرين الذين شهدوا جميعا بما ينفيها ، ولم يحصل الواقعة على حقيقتها وفي صورتها الصحيحة باعتبارها شجارا تعددت أطرافه والمصابون فيه ، ولم يعرض لدفاع الطاعنين من أن اتهامهما محض إقتراء ، وأنهما لم يكونا بمنكان الحادث عند وقوعه ، ولا يوجد في الأوراق ما يدل على اشتجار الطاعن الأول بلقب

(قرنى) الذى أطلق عليه ، وأنهما لا يتجران فى السمك الذى نشب بسببه الشجار وأن اتهامهما تأخر قرابة عام حتى تولت النيابة التحقيق ، مما يعيب الحكم بما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إنه من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستظهر الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه اجتهادها واقتناعها من واقع الأدلة المطروحة ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بها ، مادام استخلاصها سائغا مقبولا وهى بعد غير ملزمة بالاستطراد إلى وقائع أخرى لم تكن منسوبة إلى المتهم الذى تحاكمه ، وكان لها أن تأخذ بأقوال الشهود ولو تخالفت مادامت هى قد أسست الإدانة فى حكمها بما لاتناقض فيه . كما أنه من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها الشهادة وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من المطاعن من اطلاقات محكمة الموضوع ، ومتى أخذت المحكمة بشهادة الشاهد ، فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحميلها على عدم الأخذ بها مما لا يسوغ مصادرتها فيه أو معاودة الجدل بشأنه لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان وجه الدفاع المبني على تلفيق التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التى بحسب الحكم ردا عليها أخذه بأدلة الشبوت فى الدعوى ، وكان اشتها الطاعن الأول باللقب الذى أطلق عليه أو عدم اشتها به — بفرض صحة دعواه فى ذلك — لا أثر له فى استدلال الحكم مادام أنه هو بذاته المقصود بالاتهام ، فضلا عن أنه لم يثر هذا النعى أمام قضاء الموضوع ، ومن ثم فليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، وكان الطعن فى حقيقته جدلا موضوعيا صرفا لا يثار لدى محكمة النقض ، فانه يكون على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين حسن دزام ، وأنور أحمد خلف ، ومحمود كامل عطيفه ، والدكتور
أحمد محمد إبراهيم

(٢٣٨)

الطعن رقم ٩٣٩ لسنة ٣٩ القضائية

ب ، ج) عود . جريمة . ” أركانها ” . حكم . ” تسببيه . تسبب معيب ”
نقض . ” حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون ” .
” ما يجوز الطعن فيه من الأحكام ” . طعن . ” ما يجوز
الطعن فيه من الأحكام ” . اختصاص . سرقة .

- (أ) شرط اعتبار المتهم عائدا وفقا لنص المادة ٥١ عقوبات ؟
(ب) اعتبار الحكم سابقة في العود . يوجب أن يكون هذا الحكم نهائيا
قبل ارتكاب العائد لجريمته الجديدة .
(ج) متى يجوز الطعن في الحكم بعدم الاختصاص ؟

١ — يشترط لاعتبار المتهم عائدا في حكم المادة ٥١ من قانون العقوبات ،
أن يكون عائدا بمقتضى قواعد العود العامة المنصوص عليها في المادة ٤٩ من
نفس القانون وأن يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبتين مقيدتين للحرية ككلاهما
لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية إحداها لمدة سنة على الأقل
في سرقات أو في إحدى الجرائم التي بينها المادة ٥١ سالفه الذكر .

٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد بني قضاءه بعدم اختصاص محكمة الجناح
بنظر الدعوى باعتبارها جنائية على أساس أنه سبق الحكم على المتهم بثلاث عقوبات
مقيدة للحرية في سرقات آخرها بحبس سنة في اللجنة رقم ٣١٢٦ سنة ١٩٦٥
شربين وأن هذه الأحكام نهائية ، وكان الواضح من مطالعة صحيفة الحالة الجنائية

للاتهم ومذكرة النيابة المختصة المرفقة بالمفردات المضمومة أن الحكم في اللجنة سالفة الذكر لم يصبح نهائيا إلا في ١٩٦٧/٤/٢٦ أى بعد وقوع الجريمة — التي تجرى محاكمة المتهم عنها — في ١٩٦٧/١/٢٤ ، فإن المحكمة تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

٣ — إن الحكم بعدم الاختصاص الصادر من محكمة الجناح يعد منهيًا للتخصومة على خلاف ظاهره إذا كان سوف يقابل حتما من محكمة الجنايات بعدم اختصاصها ، فيما لورفعت إليها الدعوى ، ومن ثم فلإن الطعن في هذا الحكم يكون جائزا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٤ يناير سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم أول طنطا : عثر على البطاقتين المبيتين بالأوراق والملوكين اصلاح مطا موسى واحتبسهما لنفسه بنية تملكهما بطريق الغش إضرارا بالمجنى عليه حالة كونه عائدا : وطلبت عقابه بالمواد ٣/٤٩ و ٥٠ و ٣١٨ من قانون العقوبات والمادة الأولى من دكر يتوالأشياء الفارقة . ومحكمة جناح قسم أول طنطا قضت غيايا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل والنفاذ بلامصاريف . عارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيايى المعارض فيه . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم كما استأنفه المحكوم عليه . ومحكمة طنطا الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة الجناح بنظر الدعوى وأمرت بإحالة الأوراق إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها بلامصاريف جنائية . فطعننت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه قضى بعدم اختصاص محكمة الجناح بنظر الدعوى استنادا إلى سبق الحكم على المتهم بثلاث عقوبات مقيدة للحرية في سرقات آنحراها بالحبس لمدة

سنة في القضية رقم ٣١٢٦ سنة ١٩٦٥ جنح شربين مع أن الثابت من صحيفة حالته الجنائية ومذكرة التنفيذ التي قدمتها النيابة أن هذه السابقة الأخيرة لم يكن الحكم فيها قد أصبح بعد نهائيا وقت ارتكاب الجريمة التي تجرى محاكمته عنها مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يشترط لاعتبار المتهم عائدا في حكم المادة ٥١ من قانون العقوبات أن يكون عائدا بمقتضى قواعد العود العامة المنصوص عليها في المادة ٤٩ من نفس القانون وأن يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبتين مقيدتين للحرية كلتاهما لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية إحداها لمدة سنة على الأقل في سرقات أو في إحدى الجرائم التي بينها المادة ٥١ المذكورة على سبيل الحصر وأخيرا أن يرتكب جنحة مماثلة مما نص عليه في المادة ٥١ سالفة الذكر . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى باعتبارها جنائية على أساس أنه سبق الحكم على المتهم — المطعون ضده — بثلاث عقوبات مقيدة للحرية في سرقات آخرها بحبسه مدة سنة في الجنحة رقم ٣١٢٦ سنة ١٩٦٥ شربين وأن هذه الأحكام نهائية . وكان الواضح من مطالعة صحيفة الحالة الجنائية لاتهم ومذكرة نيابة المنصورة الكلية المرفقة بالمفردات المضمومة أن الحكم الصادر في الجنحة رقم ٣١٢٦ سنة ١٩٦٥ شربين لم يصبح نهائيا إلا في ١٩٦٧/٤/٢٦ أى بعد وقوع الجريمة — التي تجرى محاكمته عنها — في ١٩٦٧/١/٢٤ . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعدم الاختصاص يعد منبها للخصومة على خلاف ظاهره وذلك لأن محكمة الجنايات سوف تقضى حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فيما لو رفعت إليها ، فإن الطعن في هذا الحكم يكون جائزا ويكون الحكم إذ قضى بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر الموضوع ، فانه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين مزام ، سعد الدين صليح ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، والدكتور
محمد محمد حسنين .

(٢٣٩)

الطعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٣٩ القضائية

تموين . كيروسين . مسئولية جنائية .

شرط إخلاء مسئولية المتهم من جريمة إمتناعه عن إعادة كوبونات الكيروسين المتبقية لديه
بعد التوزيع المنصوص عليها في قرار وزير التموين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل : هو قيامه
بأداء قيمة العجز في موعد أقصاه اليوم السابع من الشهر التالي للتوزيع .
نطاق تطبيق قرار وزير التموين رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ : لا علاقة لهذا القرار
بجريمة الامتناع عن إعادة كوبونات الكيروسين المتبقية بعد التوزيع .

أجازت الفقرة الثانية من المادة ٤٣ — من قرار وزير التموين رقم ٥٠٤
لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ١٦ لسنة ١٩٦٨ — للتخاضعين لأحكامه في حالة
وجود عجز في عدد كوبونات الكيروسين المتبقية لديهم بعد التوزيع والواجب
إعادتها إلى رئيس إدارة التموين أداء قيمة هذا العجز في موعد أقصاه اليوم السابع
من الشهر التالي للتوزيع . ولما كان الثابت من مدونات الحكم أن الطاعن
لم يقيم بأداء العجز إلا بعد انتهاء الموعد المحدد ، فإنه لا يكون قد استعمل الرخصة
المخولة له في مواعدها ولا يخليه من المسئولية أدائه لقيمة هذا العجز ،
أما المادة ١٥ من قرار وزير التموين رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ التي أشار إليها الطاعن
في دفاعه فهي تتناول التزام جهات صرف المواد التموينية باخطار إدارة التموين
المختصة في الأسبوع الأول من شهور يناير وأبريل ويوليه وأكتوبر من كل سنة
بالكميات المباعة من هذه المواد في خلال الشهور السابقة والكميات المتبقية منها
حتى نهاية الشهر السابق على الاخطار مما لا علاقة له بالجريمة المسندة إلى
الطاعن وهي امتناعه عن إعادة كوبونات الكيروسين المتبقية بعد التوزيع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١ أبريل سنة ١٩٦٨ بدائرة مركز شربين : لم يتم برد كويونات الكيوسين الخاصة بالمستهلك عمر عوده عياد على النحو المبين بالمحضر . وطلبت عقابه بالمادتين ١٤ و ١٥ من القرار ١١٢ لسنة ١٩٦٦ . ومحكمة جناح شربين الجزئية قضت حضوريا عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش لوقف التنفيذ وبغرامة مائة جنيه والمصادرة والإشهار لمدة ستة أشهر . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبة والمصادرة وبتأييده فيما عدا ذلك بلا مصاريف جنائية . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بأنه لم يرد كويونات الكيوسين التي توفرت لديه قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه قد أدى نقدا قيمة العجز في هذه الكويونات في الموعد القانوني مما يسقط المسؤولية عن كامله .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله ” إنها تحصل فيما أثبتته في محضره وكيل إدارة تموين شربين من أنه يوم ١٩٦٨/٧/٤ استدعى إليه المتهم وقام بمراجعة كشوف الربط والكشف المقدم فتبين له تكرار البطاقة رقم ٣٢٠٩ باسم عمر عباده عياد بعدد أربع أفراد وأن المتهم لم يتم بالإخطار عن وفورات هذه البطاقة ولم يتم برد كمية الكيوسين عنها في شهرى أبريل ومايو سنة ١٩٦٨ وقدرها ٨ لترات وبسؤال المتهم قرر أن البطاقة المكررة لشخص واحد . وأنه لم يسلمه سوى مقرر بطاقة واحدة وأنه لم يرد الوفورات بسبب عدم مراجعة دفتر الصرف فلما واجهه المحقق بأنه رد حصتي بسطا ومتى عبد العظيم مصطفى وعبد الوهاب السيد أجاب بأنه حديث العهد في تجارة المواد التموينية

فقام المحقق بتحصيل قيمة مقررات البطاقة المذكورة منه . ثم عرض الحكم لدفاع الطاعن بأنه أدى قيمة العجز نقدا ورد عليه بقوله ” ولا يجدي دفاعه الذى أبداه بين يدي هذه المحكمة من أنه سدد قيمة الكوبونات باعتبار أنها عجز لديه ذلك أن القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ بما نص عليه فى المادة ٤٣ منه المعدلة بالقرار ١٠٥ لسنة ١٩٦٣ ثم القرار ١٦ لسنة ١٩٦٨ وإن كان قد جعل الأداء التقضى بدلا عن الرد العيني إلا أنه استلزم فى هذا الأداء حتى يدرأ عن المتهم المسؤولية أن يقع فى موعد أقصاه اليوم السابع من الشهر التالى لشهر التوزيع . ولما كان الثابت من مساق الواقعة أن شهرى التوزيع كانا أبريل ومايو سنة ١٩٦٨ بينما سدد المتهم قيمة الكوبونات فى شهر يولييه سنة ١٩٦٨ فإنه لا يكون قد استعمل الرخصة المخولة له فى موعدا ولا يخليه من المسؤولية أدائه لثمان الكوبونات وما ورد بدفاع المتهم المكتوب من أن المادة ١٥ من القرار الوزارى رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ هى الواجبة التطبيق لا تعتد به المحكمة بالنظر إلى أن المادة المذكورة إنما تتناول التزام جهات صرف المواد التموينية بإرسال بيان دورى إلى إدارة التموين المختصة بينما الواقعة الجنائية التى تضمنتها الأوراق ورفعت بها الدعوى الجنائية ودارت عليها المحاكمة هى إمتناع المتهم وهو تاجر تجزئة عن إعادة كوبونات الكيوسين المتبقية بعد التوزيع الأمر الذى تحكمه المادتان ٤٣ ، ٥٤ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرارين ١٥ لسنة ١٩٦٣ و ١٦ لسنة ١٩٦٨ والمادتان ٥٦ ، ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ” وما قاله الحكم فيما تقدم صحيح فى القانون ذلك بأن الفقرة الثانية من المادة ٤٣ من قرار وزير التموين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل بقرار وزارة التموين والتجارة الداخلية رقم ١٦ لسنة ١٩٦٨ المنشور بالوقائع المصرية فى ١٠/٢/١٩٦٨ والمعمول به من تاريخ نشره قد أجازت للتأضعين لأحكامه فى حالة وجود عجز فى عدد كوبونات الكيوسين المتبقية لديهم بعد التوزيع والواجب إعادتها إلى رئيس إدارة التموين أداء قيمة هذا العجز فى موعد أقصاه اليوم السابع من الشهر التالى للتوزيع . ولما كان الثابت من مدونات الحكم أن توزيع كوبونات الكيوسين قد تم فى شهرى أبريل ومايو سنة ١٩٦٨ ولم يتم الطاعن بأداء العجز إلا فى شهر يولييه سنة ١٩٦٨ فإنه لا يكون قد استعمل الرخصة المخولة له فى موعدا ولا يخليه من المسؤولية أدائه لقيمة هذا العجز أما المادة ١٥ من قرار وزير

التموين رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ التي أشار إليها الطاعن في دفاعه فهي تتناول التزام
جهات صرف المواد التموينية بإخطار إدارة التموين المختصة في الأسبوع الأول من شهور
يناير وأبريل ويوليه وأكتوبر من كل سنة بالكميات المتبقية من هذه المواد في خلال
الشهور السابقة والكميات المتبقية منها حتى نهاية الشهر السابق على الإخطار مما
لا علاقة له بالحرمة المسندة إلى الطاعن وهي إمتناعه عن إعادة كوبونات
الكروسين المتبقية بعد التوزيع . لما كان ما تقدم، فإن الطعن يكون على
غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

جلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : سعد الدين عطية ، وأنور أحمد خلف ، ومحمود كامل عطيفة ، والدكتور أحمد
محمد إبراهيم .

(٢٤٠)

الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٣٩ القضائية

(١) هتك عرض . جريمة . " أركانها " . إثبات . " إثبات بوجه عام " .
حكم . " تسببيه . تسبیب غیر معيب " .

تقدير توافر أو عدم توافر رضا المجنى عليها في جريمة هتك العرض . موضوعي .

مباغنة المجنى عليها . يتوافر بها ركن القوة في جريمة هتك العرض .

(ب ، ج ، د ، هـ) إثبات . " إثبات بوجه عام " . " شهادة " . محكمة الموضوع .

" سلطتها في تقدير الدليل " . حكم . " تسببيه .

تسبیب غیر معيب " .

(ب) محكمة الموضوع . حقها في تكوين عقيدتها من أدلة

ومناصر الدعوى .

(ج) استخلاص دليل الادانة من أقوال الشهود بما لا تناقض

فيه . صحيح .

(د) أخذ المحكمة بأقوال شهود الإثبات . يفيد إطراح ما ساقه

الدفاع لملها على عدم الأخذ بها .

(هـ) وزن أقوال الشهود موضوعي .

١ - إن مسألة رضا المجنى عليها أو عدم رضاها في جريمة هتك عرضها ،
مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع فصلاً نهائياً ، وليس لمحكمة النقض
بعد ذلك حق مراقبتها في هذه الشأن طالما أن الأدلة والاعتبارات التي ذكرتها

من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم . وإذا كان ذلك ، وكان ما أثبتته الحكم من مباحثة المتهم للمجنى عليها يتوافر به ركن القوة في هذه الجريمة ، وكانت الأدلة التي ساقها للتدليل على ذلك من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، فإن ما يثيره المتهم في هذا الشأن يكون غير سديد .

٢ — لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى .

٣ — إن التناقض بين أقوال الشهود — بفرض صحة وجوده — لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا بما لا تناقض فيه .

٤ — في اطمئنان المحكمة إلى أقوال شهود الإثبات ما يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

٥ — وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم أول نوفمبر سنة ١٩٦٨ بدائرة مركز قطور محافظة الغربية : هتك مرض بالقوة بأن فاجأها بغرفة نومها بمركز رعاية الطفولة بقطور وأمسك بشديها وضمها إلى صدره كرها عنها حالة كونه عاملا بالأجر بالمركز سالف الذكر الذي تعمل به المجنى عليها . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للمادتين ٢/٢٦٧ و ٢٦٨ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات طنطا قضت بحضور يا عملا بالمادتين ١٧/٢٦٨ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الوجهين الأول والثاني من الطعن أن الحكم المطعون فيه شابه فساد في الاستدلال وقصور في التسبيب ذلك بأن عول على أقوال شهود الإثبات مع ما فيها من تناقض ينبئ عن كذبها وخاصة تلك التي صدرت عن المحجى عليها إذ تضاربت أقوالها في مرحلتى التحقيق والمحاكمة كما أن المستفاد من ظروف الدعوى أنها وليدة التلقيق بقصد الكيد للطاعن ، ولم يرد الحكم على دفاع الطاعن في هذا الشأن . ومن ثم فقد بات الحكم معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لحناية هتك العرض بالقوة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال كل من المحجى عليها وسعدية السيد خليفة وأنوار حسان عبد الله وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها ولها أصلها الثابت في الأوراق . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى ، وكانت المحكمة قد اطمأنت للأدلة التي أوردتها في حكمها إلى أن الطاعن ارتكب الجريمة التي دأته بها ، وكان التناقض بين أقوال الشهود — بفرض صحة وجوده — لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الادانة من أقوالهم استخلاصا سائغا بما لا تناقض فيه كما هو الحال في الدعوى ، وفي اطمئنان المحكمة إلى أقوال شهود الإثبات ما يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها إذ أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في الوجهين الأول والثاني من طعنه لا يكون له محل .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه في الوجه الأخير من طعنه أنه إذ دانه بجريمة هتك العرض بالقوة قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن المستفاد من ظروف الدعوى ومسلك المحجى عليها أن ما وقع عليها من أفعال بفرض — صحة ما تدعيه — كان برضاء وقبول منها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه استظهر ركن القوة في جناية هتك العرض التي دان الطاعن بها بقوله : " ومن حيث إنه يكفي لتوافر ركن القوة في جريمة هتك العرض أن يكون الفعل قد ارتكب ضد إرادة المجنى عليها أو بغير رضاها أيا كانت الوسائل التي استعملها المتهم للوصول إلى غرضه ولو كانت مجرد خداع أو مباغته وهو ما تحقق في واقع الدعوى إذ أن المتهم فاجأ المجنى عليها بحجوة نومها وأمسك بثديها وحاول تقييلها على غير إرادتها وقسرا عنها " . لما كان ذلك ، وكانت مسألة رضاء المجنى عليها أو عدم رضاها مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع فصلا نهائيا وليس لمحكمة النقض بعد ذلك حق مراقبتها في هذا الشأن طالما أن الأدلة والاعتبارات التي ذكرتها من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم ، وكان ما أثبتته الحكم من مباغته الطاعن للمجنى عليها يتوافر به ركن القوة في هذه الجريمة ، وكانت الأدلة التي ساقها للتدليل على ذلك من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه من طعنه يكون هو الآخر غير سديد ويكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٣ نوفمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / حسن فهمى البدوي رئيس المحكمة وعضوية المادة المستشارين :
ابراهيم أحمد الديواني ، ومجد السيد الرفاعي ، وطه الصديق دقانه ، ومصطفى محمود الأسيوطي .

(٢٤١)

الطعن رقم ١٤٤٩ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب) حكم . " تسببيه . تسبب معيب " . خبز . تموين .

احتواء الحكم على كلمات كثيرة غير مقروءة وعبارات عديدة يكتنفها الإبهام
والغموض والتناقض . قصور . مثال في جريمة إفساح خبز ناقص الوزن .

١ — توجب المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يبين الحكم الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا واضحا حتى تتوافر به أركان الجريمة التي أدين المتهم عنها . ولما كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه حوى كلمات كثيرة غير مقروءة وعبارات عديدة يكتنفها الإبهام ، كما ران عليه الغموض وشابه التناقض الذي وقع في أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبتته الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور الذي يستوجب نقضه .

٢ — الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين الأدلة التي استندت إليها المحكمة ويبين مؤداها بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة . ولما كان ما أورده الحكم من أدلة الثبوت يبين منه اختلال فكرة عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة بحيث يستطيع استخلاص مقوماته خصوصا ما تعلق منها بتلك الواقعة أو منطق القانون ، فعدا الحكم خلوا مما يكشف من وجه استمهاد المحكمة بالدليل الذي استنبطت منه عقيدتها في الدعوى مما يصمه بالقصور

ويعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون وإعمال رقابتها على الوجه الصحيح ،
مما يوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٧ أبريل سنة ١٩٦٧ بدائرة بندر دمياط : أنتج خبزا بلديا يقل وزنه عن الوزن المقرر قانونا . وطلبت عقابه بالمواد ٣/٣٤ و ٣/٣٨ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ ، ١/٥٧ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والأمر ٤١ لسنة ١٩٥٨ ، ومحكمة بندر دمياط الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لوقف التنفيذ وتغريمه ١٠٠ ج مائة جنيه والمصادرة وشهر ملخص الحكم لمدة ستة أشهر على واجهة المحل بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة دمياط الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذا أدانته بجرime إنتاج خبز يقل عن الوزن المقرر قد شابه البطلان لاضطرابه في بيان الواقعة وسوء استخلاصه لها وغموضه ، مما يعيب الحكم بالقصور ويوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه حوى كلمات كثيرة غير مقروءة وعبارات عديدة يكتنفها الإبهام كما ران عليه الغموض وشابه التناقض الذي وقع في أسبابه بحيث يتقضى بعضها ما يثبت الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة . وما أورده الحكم من أدلة الثبوت يبين منه اختلال فكرة الحكم عن عناصر الواقعة وهدم استقرارها في عقيدة المحكمة الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة بحيث يستطيع استخلاص مقوماته

خصوصا ما تعلق منها بتلك الواقعة أو منطق القانون . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية توجب أن يبين الحكم الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا واضحا حتى تتوافر به أركان الجريمة التي أدان المتهم عنها ، وكان الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين الأدلة التي استندت إليها المحكمة ويبين مؤداها في الحكم بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فقد غدا خلوا مما يكشف عن وجه استشهاد المحكمة بالدليل الذي استنبطت منه عقيدتها في الدعوى مما يصمه بالقصور ويعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون وإعمال رقابتها على الوجه الصحيح مما يوجب نقضه والإحالة بغير ما حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفتي ، وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم أحمد الديواني ، ومحمد السيد الرفاعي ، وطه الصديق دنانة ، ومصطفى محمود الأسبوطي .

(٢٤٢)

الطعن رقم ١٢٣٨ لسنة ٣٩ القضائية

(أوب) اختلاس أموال أميرية . جريمة . "أركانها" . موظفون عموميون .
إثبات . "إثبات بوجه عام" . حكم "تسبيبه" . تسبيب غير معيب .
نقض . "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها .

(١) استلام الموظف بصفته مأمورا للحصول مالا . اختلاسه هذا المال . تحقق
الجناية المنصوص عليها في المادة ١١٢/٢ عقوبات قبله . ولو كان قد تسلم
المال أثناء الخدمة في جهة معينة ثم اختلسه بعد نقله منها . إلا إذا كانت يده
قد تغيرت من كونه أميناً عاماً إلى كونه أميناً خاصاً .

(ب) المنازعة في مقدار المبلغ المختلس . لأول مرة أمام النقض غير جائزة .

(جود) إثبات . "إثبات بوجه عام" . "شهادة" . "خبرة" . حكم . "تسبيبه" .
تسبيب غير معيب . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . ما لا يوفره .

(ج) حق الخبير في مناقشة الخصوم واستجلاء الشهود في محضر أعماله .
أخذ المحكمة بما انتهى إليه الخبير في تقريره . صحيح . ما دامت قد أوردت
مقوماته وسردت أسانيده .

(د) الاستثناء عن سماع شهادة الإثبات التي سمعت في التحقيق . جائز . إذا قبل
المتهم أو المدافع منه ذلك .

النهي على المحكمة فعودها عن إجراء لم يطلب منها . غير مقبول .

١ - إن المادة ١١٢ من قانون العقوبات إذ عاقبت الموظف العمومي المأمور
بالتحصيل بعقوبة الجناية المغلظة الواردة فيها ، إذا اختلس ما لا سلم إليه بمقتضى

وظيفته وبصفته هذه ، فقد دلت على أن العبرة في تحقق الجناية هي بالوقت الذي سلم إليه فيه المال على هذا الأساس ، فإذا كان قد تسلمه أثناء قيامه بالخدمة في جهة معينة ، ثم نقل منها ، فاختلف ما كان قد حصله بصفته الوظيفية المذكورة ، كان فعله جنائية مغلفة في الحالين بنص المادة المشار إليها ، إلا إذا كانت يد المتهم قد تغيرت بعد ذلك من كونه أميناً عاماً إلى كونه أميناً خاصاً فلا يندرج فعله عندئذ تحت هذا الوصف .

٢ — إذا كان الطاعن لم ينازع أمام محكمة الموضوع في مفردات المبلغ المتهم باختلاس من مدة عمله كصراف بالجهة التي نقل منها ، فليس له أن يبدى هذا النعي لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ — من المقرر أن للتبشير مناقشة الخصوم واستجلاء الشهود في محضر أعماله ، وللمحكمة الأخذ بما انتهى إليه في تقريره ، وإذا كان ذلك ، وكانت المحكمة قد عولت بصفة أساسية على ما ورد في تقرير اللجنة الإدارية بعد أن أوردت مقوماته وسردت أسانيد ، فإن النعي عليه في هذا الخصوص يكون غير سديد .

٤ — متى كان الطاعن لم يطلب إلى محكمة الموضوع سماع أحد من الشهود ، وكانت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، قد أجازت لها الاستغناء عن سماع شهادة الإثبات التي سمعت في التحقيق ، إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ومن ثم فإنه لا يصح أن ينعى الطاعن عليها قعودها عن إجراء أمسك عن المطالبة به .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في خلال المدة من ١ ديسمبر سنة ١٩٦٠ إلى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٣ بدائرة قسم ثان المنصورة : محافظة الدقهلية (أولاً) بصفته موظفاً عمومياً صراف قسم سابع المنصورة اختلس مبلغ ٩٤٨٤ ج و ٥٤٩ م من أموال الدولة مسلمة إليه بسبب وظيفته وباعتباره من مأموري التحصيل . (ثانياً) بصفته سائلة الذك غير بقصد التزوير في بيانات المبالغ التي قام بتحصيلها

في كل من القسيمة ٥٤٨٦١٣ المؤرخة ١٩٦٣/١٠/٢٩ ودفتر يومية سنة ١٩٦٠ صفحة ٣٥ ودفتر يومية سنة ١٩٦٣ صفحتي ١٢ ، ٢٤ وحوافظ التوريدات الخاصة بيوميات ١٩٦٤/٢/١٢ ، ٢/٢٢ ، ١٩٦٤/٣/٣١ ، حال تحريرها المختص بوظيفته وذلك بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت في أصل القسيمة المذكورة أن المبلغ المتحصل من الممول هو ٩٣ ج و ٣١٠ م بينما أن المبلغ المتحصل فعلا هو ٥٩٣ ج و ٣١٠ م كما قام بإثبات مبالغ أقل مما حصله فعلا في دفاتر اليوميات وحوافظ التوريدات إخفاء لإختلاسه .

(ثالثا) استعمل الأوراق المزورة سألقة البيان مع علمه بتزويرها بأن قدم بعضها عند المراجعة والبعض الآخر منها عند التوريد . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١/١١١ و ١/١١٢ - ٢ و ١١٨ و ١١٩ و ٢١٣ و ٢١٤ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادتين ١٧ و ١/٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة وبغزله من وظيفته والزامه برد المبلغ المختلس وقدره ٩٤٨٤ ج و ٥٤٩ م وبغرامة مساوية لقيمة المبلغ المختلس عما أسند إليه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ أدانته بجرائم الاختلاس وتزوير المحررات الرسمية واستعمالها قد بنى على الإخلال بحق الدفاع وشابه القصور في التسبيب ، ذلك بأنه أضاف من لدنه وبغير لفت نظر المدافع عن الطاعن وقائع اختلاس أخرى عن غير المدة المحددة بأمر الإحالة بين ١/١٢/١٩٦٠ ، ١٤/١٠/١٩٦٣ بعد أن كان قد نقل في أغسطس سنة ١٩٦٤ من الجهة المقول بحصول الاختلاس فيها وهي بندر صابغ المنصورة وقال بحصول هذه الوقائع في شهرى سبتمبر وأكتوبر سنة ١٩٦٤ وهو ما تتغير به التهمة في شأنها إذ يكون قد تجرد من كونه مأمورا بالتحصيل ، كما دين عن اختلاس أموال مسلمة من ثمانية وأربعين مولا سئل منهم في التحقيق عشرة فقط ولم تتفق كلمتهم على أن الطاعن هو الذى تسلم منهم مبالغ الضرائب المستحقة ، مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الطاعن نسب إليه أنه بصفته موظفا عموميا مأمورا بالتحصيل اختلس مبلغ ٩٤٨٤ ج و ٥٤٩ م من أموال الدولة المسلمة إليه باعتباره صرافا بقسم سابع المنصورة كجازور في قسائم التحصيل ودقتر اليومية وحفاظ التوريدات لإخفاء الاختلاس . ولما كانت المادة ١١٢ من قانون العقوبات اذ عاقبت الموظف العمومي المأمور بالتحصيل بعقوبة الجناية المغلظة الواردة فيها اذا اختلس . مالا سلم اليه بمقتضى وظيفته وبصفته هذه — فقد دلت على أن العبرة في تحقيق الجناية هي بالوقت الذي سلم اليه فيه المال على هذا الأساس فاذا كان قد تسلمه أثناء قيامه بالخدمة في جهة معينة ثم نقل منها فاختلس ما كان قد حصله بصفته الوظيفية المذكورة كان فعليه جناية مغلظة في الحالين بنص المادة المشار اليها الا اذا كانت يدا المتهم قد تغيرت بعد ذلك من كونه أمينا عاما إلى كونه أمينا خاصا فلا يندرج فعليه عندئذ تحت هذا الوصف لما كان ذلك ، وكان المبلغ الذي دان الحكم الطاعن باختلاسه هو هو بذاته المبلغ الذي ورد في أمر الإحالة بغير اضافة مبالغ أخرى تخرج عن مجموعه وكان التاريخ المثبت بالقسائم أو الدفاتر أو الأوراق الرسمية وقد وقع فيها التزوير لا شأن له بالتاريخ الصحيح الذي وقعت فيه الجريمة خصوصا أن القسائم لم تصدر متوالية في التواريخ بتسلسل أرقامها حسبما يبين من مدوناته ومن ثبتت القسائم المرفقة بتقرير اللجنة الإدارية ضمن المفردات التي أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقا للطعن . وكان الطاعن لم يناع أمام محكمة الموضوع في مفردات المبلغ المتهم باختلاسه عن مدة عمله صرافا بالجهة التي نقل منها فليس له أن يبدى هذا النعي لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ماتقدم ، وكان من المقرر أن للتعبير مناقشة الخصوم واستجلاء الشهود في محضر أعماله وللمحكمة الأخذ بما انتهى إليه في تقريره ، وكانت المحكمة قد حولت بصفة أساسية على ما ورد في تقرير اللجنة الإدارية بعد أن أوردت مقوماته وسردت أسانيده وكان الطاعن لم يطلب الى محكمة الموضوع سماع أحد من الشهود ، وكانت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية أجازت الاستغناء عن سماع شهادة الإثبات التي سمعت في التحقيق اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، وكان لا يصح له أن ينعى عليها قعودها عن القيام بإجراء أمسك عن المطالبة به ، فان الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / حسن فهمى البدوي رئيس المحكمة ، ودعوى السادة
المستشارين : إبراهيم أحمد الديوانى ، ومحمد السيد الرفاعى ، وطه الصديق دقانة ، ومصطفى
محمود الأسىوطى .

(٢٤٣)

الطعن رقم ٨٨٥ لسنة ٣٩ القضائية

(أ) اختلاس أشياء محجوزة . تبديد . جريمة . ” أركانها ” . دفاع .
” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ” . نقض . ” أسباب الطعن .
ما لا يقبل منها ” .

العلم بيوم البيع . وقيام الجز . وطلب ضم أصل محضر الجز . ومطابقة صورة محضر
الجز مع أصل بمحضره . أمور لا يسوغ التمسك بها أو المجادلة فيها لأول مرة
أمام النقض .

(ب) معارضة . ” نظرها والحكم فيها ” . إعلان . ” الاعلان
في الموطن ” .

عدم التزام المحضر بالتحقق من صفة من يتواجد بموطن المعلن إليه ويقرر أنه تابعه .
تسليم الاعلان إليه في هذه الحالة لغيب المعلن إليه . صحة الاعلان . عدم جدوى النفي
بأن الصفة التي قررها مستلما الاعلان غير صحيحة . ما دام ان المعلن إليه لا ينكر وجود
من استلم الاعلان بمسكنه عند توجيه المحضر إليه ، ولم ينكر وصول صورة الاعلان إليه
وعليه بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه .

(ج) محكة النقض . ” سلطتها ” . حكم . ” تسببيه . تسبيب غير
معيب ” .

ثبوت انتقال المتهم إلى مكتب الشهر العقارى في فترة المرض المثبتة بالشهادة المرضية
المقدمة منه . حق المحكمة في عدم الاطمئنان إلى صحة عذر المرض المثبت بالشهادة .

١ — إذا كانت المتهمة بتبديد المحجوزات لم تتمسك أمام محكمتي أول وثاني درجة بعدم علمها بيوم البيع ، كما لم تنازع في قيام الحجز ولم تطلب ضم أصل صورة محضره ولم تتعرض لصورته المرفقة بالأوراق أو تدعى عدم مطابقتها للأصل المأخوذ منه ، فإنه لا يسوغ لها المجادلة في ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ — جرى قضاء محكمة النقض على أن المحضر غير مكلف بالتحقق من صفة من يتقدم له لاستلام الإعلان ، وأنه طالما أن الثابت من مطالعة أصل ورقة الاعلان أن المحضر انتقل إلى الطاعنة وخاطب من أجاب بأنه تابع لها ، ولغيابها سلمه صورة الاعلان ، فإن هذا يكفي لصحة الاعلان ، ولا يجدى الطاعنة بعد ذلك الادعاء بأن الصفة التي قررها مستلم الاعلان غير صحيحة ما دامت لم تنكر وجود من استلم الاعلان بداخل مسكنها عند توجه المحضر ولم تنكر وصول صورة الاعلان إليها وعلمها بتاريخ الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه .

٣ — إذا كان الثابت من ورقة التوكيل الصادر من الطاعنة إلى محاميها أنها انتقلت إلى مكتب الشهر العقاري في فترة المرض المثبتة بالشهادة المرضية المقدمة منها ، فإن لمحكمة النقض ألا تطمئن إلى صحة هذا الطاعنة المثبت بالشهادة المرضية ، ويكون نعي الطاعنة على الحكم في هذا الصدد في غير محله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها في يوم ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٤ بدائرة مركز بيلا محافظة كفر الشيخ : بددت الأشياء المبيعة بالمحضر والمحجوز عليها إداريا لصالح مصلحة الأموال المقررة . وطلبت عقابها بالمادة ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة بيلا الجزئية قضت عملا بما دتق الاتهام بحبس المتهمة شهرا واحدا مع الشغل وكفالة مائة قرش لوقف التنفيذ . فعارضت ، وقضى في معارضتها باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنفت ، ومحكمة كفر الشيخ الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . فعارضت ، وقضى في معارضتها بقبولها شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المعارض فيه وقبول

الإستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن وكيل المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه قد شابه بطلان كما أخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن الحكم قضى في معارضتها بالتأييد مع أنها لم تعلن بالجلسة التي صدر فيها الحكم إعلانا قانونيا صحيحا وأنه على فرض صحة الإعلان فإنه ما كان في استطاعتها حضور تلك الجلسة بسبب عذر قهري وهو المرض الذي تثبته الشهادة المرضية المرفقة بأسباب طعنها ، وأنها لم تكن على علم باليوم الذي حدد لبيع المحجوزات التي تركت في حراستها ، كما أن الحكم يعتمد في إدانة الطاعنة على صورة خطية من محضر الججز غير معتمدة من أى جهة رسمية .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الطاعنة أعلنت للحضور أمام محكمة بيلا ولم تحضر فقضت المحكمة بجلسة ١٢/١٠/١٩٦٥ غيابيا بحبسها شهرا مع الشغل فعارضت وبالجلسة المحددة لنظر معارضتها حضر عنها محام وقدم شهادة مرضية فأجلت المحكمة الدعوى بجلسة ١٩/٦/١٩٦٦ إلا أنها لم تحضر لتلك الجلسة رغم إعلانها فقضت المحكمة باعتبار معارضتها كأن لم تكن فاستأنفت الحكم وقضت محكمة ثانية درجة غيابيا في ١٢/١٠/١٩٦٦ بعدم قبول الإستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد . فعارضت وبالجلسة المحددة لنظر المعارضة حضرت الطاعنة وطلبت التأجيل للسداد وقدمت شهادة مرضية مثبتة لمرضها الذي حال دون تقريرها بالإستئناف في الميعاد ، وبالجلسة التالية حضر محامها وطلب التأجيل لمرضها وظلت الدعوى تؤجل بعد ذلك لإعلانها حتى تم إعلانها بجلسة ٢٠/٣/١٩٦٨ وفيها لم تحضر فقضت المحكمة بقبول المعارضة وبإلغاء الحكم المعارض فيه وبقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف . ويبين من الإطلاع على ورقة تكليف الطاعنة بالحضور للجلسة التي صدر فيها الحكم أن المحضر انتقل لحل اقامتها فلم يجدها فخاطبها مع تابعها « غالى محمد عيسى » المقيم معها وأثبت كل ذلك في ورقة الاعلان ووقع

الأخير على الأصل بما يفيد استلامه صورته . ولما كان المحضر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - غير مكلف بالتحقق من صفة من يتقدم له لاستلام الإعلان ، وأنه طالما أن الثابت من مطالعة أصل ورقة الإعلان أن المحضر انتقل الى موطن الطاعة وخاطب من أجاب بأنه تابعها ولغيابها سلمه صورة الإعلان ، فإن هذا يكفي لصحة الإعلان ، ولا يجدى الطاعة بعد ذلك الإدعاء بأن الصفة التي قررها مستلم الإعلان غير صحيحة ما دامت لم تنكر وجود من استلم الإعلان بداخل مسكنها عند توجه المحضر اليه ولم تنكر وصول صورة الإعلان إليها ، وعلمها بتاريخ الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه . ولما كان ذلك ، وكانت هذه المحكمة لا تطمئن إلى صحة عذر الطاعة المستند إلى الشهادة المرضية التي قدمتها لتبرير عدم حضورها الجلسة الأخيرة أمام محكمة ثانى درجة إذ الثابت من ورقة التوكيل الصادر منها لمأميها المودعة بالمفردات أنها انتقلت لمكتب الشهر العقاري في فترة المرض المثبتة بالشهادة وترى المحكمة لذلك أن النعى على الحكم في هذه الناحية في غير محله . ولما كان الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه أركان جريمة اختلاس المحجوزات التي أدان الطاعة بها وأورد على ثبوتها في حقها أدلة لها أصلها الثابت بالأوراق وانتهى إلى أن عدم تقديم الطاعة للأشياء المحجوز عليها " عرقلة لإجراءات التنفيذ " . لما كان ذلك ، وكان الحكم إذ خلص إلى أن الطاعة لم تقدم الأشياء المحجوز عليها للبيع بقصد عرقلة التنفيذ ، لا يكون قد خالف القانون - أما ما تثيره الطاعة من خطأ الحكم في القانون - إذ أدانها رغم عدم ثبوت علمها بيوم البيع ، كما اعتمد في ذلك على صورة لمحضر الحجز - فإنه يبين من الرجوع إلى محاضر الجلسات أن الطاعة حضرت أمام المحكمة الاستئنافية وطلبت التأجيل للسداد ، وإذ لم تمسك أمام محكمتي أول وثانى درجة بعدم علمها بيوم البيع كما لم تنازع في قيام الحجز ولم تطلب ضم أصل محضره ولم تتعرض لصورته المرفقة بالأوراق أو تدعى عدم مطابقتها للأصل المأخوذ منه ، فإنه لا يسوغ لها المجادلة في ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، فإن للنعى على الحكم في هذا الصدد يكون في غير محله .

وحيث أنه لما تقدم ، يكون الطعن قد جاء على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : نصر الدين عزام ، وسعد الدين عطية ، وأنور خلف ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(٢٤٤)

الطعن رقم ٨١١ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب) جريمة . " أركان الجريمة " . استيلاء على مال للدولة بغير حق .
أموال عامة . موظفون عموميون . حكم . " تسببيه . تسبيب
معيب . " نقض . " حالات الطعن بالنقض . الخطأ في تطبيق
القانون " . محكمة النقض . " سلطتها " .

(١) أركان جناية الاستيلاء المنصوص عليها في المادة ١١٣ / ١ عقوبات .
متى تتوافر ؟

(ب) خلو الحكم مما يدل على ملكية الدولة أو إحدى الجهات المنصوص عليها
في المادة ١١٣ / ١ عقوبات للمال الذي دان الطاعن بالاستيلاء عليه .
نصور . مثال .

(ج) نقض . " نطاق الطعن " . " حالات الطعن " . " بطلان
الحكم " .

القصور الذي يتسع له وجه الطعن . له الصدارة على أوجه الطعن
الأخرى المتعلقة بخالفة القانون .

١ - تتوافر أركان جناية الاستيلاء المنصوص عليها في الفقرة الأولى من
المادة ١١٣ من قانون العقوبات متى استولى الموظف العمومي أو من في حكمه بغير حق
على مال للدولة أو لإحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو المنشآت
التي تساهم فيها الدولة أو إحدى الهيئات العامة ولو لم يكن هذا المال في حيازته
أو لم يكن الجاني من العاملين في تلك الجهات .

٢ — متى كان الثابت من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه اعتبر أموال المعونة الأجنبية التي دان الطاعن بالاستيلاء عليها مملوكة للدولة بالرغم من أن مدوناته قد خلت مما يدل على توافر هذه الملكية وهي إحدى الأركان القانونية للجريمة — فإنه يكون معيبا بالقصور مما يعجز هذه المحكمة عن مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح والتقرير برأى في شأن ما أثاره الطاعن من دعوى الخطأ في القانون .

٣ — من المقرر أن القصور — الذي يتسع له وجه الطعن — له الصدارة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في المدة من ١٠/١١/١٩٥٩ إلى ٢٩/٤/١٩٦٤ بدائرة مركز أشمون محافظة المنوفية (أولا) المتهم الأول بصفته موظفا عموميا " كاتب وأمين مخزن وحدة العناية الصحية " اختلس كمية الدقيق والمسلى واللبن الجاف والزيت المبينة الوصف والقيمة بالمحضر وبتقرير لجنة الجرد المملوكة للدولة والمعدة من الأموال الأميرية والتي قدرت قيمتها بمبلغ ٥٤٧١ ج و ٧٣٤ م والتي كانت في عهده ومسلمة إليه بسبب وظيفته (ثانيا) المتهم الثاني : اشترك مع المتهم الأول بطريق الاتفاق والمساعدة في اختلاس الكميات سالفة الذكر بأن اتفق معه على اختلاسها وساعده في ذلك على النحو المبين بالمحضر بأن زور الإيصالات الموضحة بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير فوقت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة (ثالثا) المتهم الأول : اشترك مع موظف مجهول بطريق الاتفاق والمساعدة في الاستيلاء بغير حق على كميات الدقيق والزيت المبين الوصف والقيمة بالمحضر وبتقرير لجنة الجرد موضوع الإيصالين المؤرخين ٩/٤/١٩٦٤ و ٢٩/٤/١٩٦٤ المملوكة للدولة والمعدة من الأموال الأميرية والتي تقدر قيمتها بمبلغ ٨٧٩ ج و ١٠٥ م تقريبا بأن اتفق معه على الاستيلاء عليها وبصم على الإيصالين سالفي الذكر بخاتم الوحدة الرسمي الذي بعهدته قمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة (رابعا) المتهم الأول : اختلس الأشياء المبينة الوصف والقيمة بالمحضر وتقرير لجنة الجرد من عهدة المستديم والمستهلك المعدة من الأموال الأميرية

٢٠ (٨) ج٠

والتي قدرت قيمتها بمبلغ ٢٣٢ ج و ٨٧٦ م (خامسا) المتهم الأول: بصفته السابقة ارتكب تزويرا في محركات رسمية هي دفاتر تقييد الطرود ودفاتر اجمالي العهد الخاصة بالوحدة الصحية بالغنايمة بأن أثبتنا على خلاف الحقيقة الكميات الواردة للوحدة في تواريخ ١٩٥٩/١١/١٠ و ١٩٦٢/٢/٥ و ١٩٦١/٤/١٩ و ١٩٦٢/٢/٢٠ و ١٩٦٣/١/١٠ بأقل من مقدارها الحقيقي على النحو المبين بالمحضر وبتقرير لجنة الجرد حالة كونه المختص بتحريرها مع علمه بذلك قاصدا الإضرار بأموال الدولة (سادسا) المتهم الأول: ارتكب تزويرا في محركات رسمية هي دفاتر العهدة المستهلكة بأن أثبت بها على خلاف الحقيقة الكميات الواردة للوحدة الصحية بأقل من مقدارها الحقيقي على النحو المبين بالمحضر وبتقرير لجنة الجرد حالة كونه المختص بتحريرها مع علمه بذلك قاصدا الإضرار بأموال الدولة (سابعا) المتهم الثاني: ارتكب تزويرا في محركات رسمية هي الإيصالات أرقام ٩ و ١١ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ المبينة بالمحضر وبتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير المؤرخ ١٩٦٥/٣/٢٨ المؤرخة على التوالي ١٩٦٢/٨/٢ و ١٩٦٢/١٠/١ و ١٩٦٢/١١/٢ و ١٩٦٣/١/١ و ١٩٦٣/٤/٢٠ و ١٩٦٣/٨/٢ وبدون تاريخ عن مقررات يوليه وأغسطس لسنة ١٩٦٣ وبدون تاريخ عن مفردات نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٦٣ ويناير وفبراير سنة ١٩٦٤ ١٩٦٣/٩/٢٣ و ١٩٦٣/١١/٣ مفردات سبتمبر وأكتوبر سنة ١٩٦٣ و ١٩٦٣/١١/١٣ مفردات يوليو وأغسطس سنة ١٩٦٣ و ١٩٦٣/١٢/١٦ و ١٩٦٣/١٢/٢٨ بأن نسب هذه الإيصالات زورا إلى المتهم الأول بصفته الرسمية وختم عليها بخاتم الوحدة الرسمي ووقع بامضاءات مزورة نسبها للمتهم الأول على خلاف الحقيقة مع علمه بذلك قاصدا الإضرار بأموال الدولة وتمكن بهذه الطريقة من الاستيلاء على الأشياء موضوع هذه الإيصالات هو والمتهم الأول (ثامنا) المتهم الأول: اشترك مع المتهم الثاني في تزوير الإيصالات سالفه الذكر بأن اتفق معه على تزويرها وساعده في ذلك بأن ترك له خاتم الوحدة يبصم به عليها مع علمه بتزوير هذه الإيصالات فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساهد (تاسعا) المتهم الثاني استعمل الإيصالات المزورة سالفه الذكر مع علمه بتزويرها وتمكن بهذه الطريقة من الاستيلاء على الأموال المملوكة للدولة موضوع هذه الإيصالات هو والمتهم الأول (عاشر) المتهم الثاني: ارتكب تزويرا في محرر رسمي هو دفتر اشارات الوحدة الصحية بناحية الغنايمة بأن اصطنع إشارة بتاريخ

١٩٦٣/١/١ على خلاف الحقيقة على أنها واردة للوحدة من مستشفى أشمون لاستلام كميات من المعونة رغم علمه بتزوير هذه الإشارة وتمكن بهذه الطريقة هو والمتهم الأول من الاستيلاء على بعض كميات المعونة موضوع الإيصال رقم ١٤ المؤرخ ١٩٦٣/١/١ (أحد عشر) المتهم الأول : اشترك مع المتهم الثاني في تزوير الإشارة سالفة الذكر بطريق الاتفاق بأن اتفق معه على تزويرها فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمواد ٢/٤٠ — ٣ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٩ و ١١١ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٨ و ١١٩ و ٢١١ و ٢١٣ و ٢١٤ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات شبين الكوم قضت في الدعوى حضوريا عملا بالمواد ١١١ و ١١٢ و ١-٢ و ١١٣ و ١١٨ و ١١٩ و ٢١١ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات (أولا) بمعاينة المتهم الأول بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه خمسمائة جنيه وبالزامه بأن يرد مبلغ ٢٣٠ ج و ٩٨٥ م وبغزله من وظيفته . (ثانيا) بمعاينة المتهم الثاني بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وبتغريمه مبلغ ٤٥٨٩ ج و ٧٢٥ م وبالزامه بأن يرد مبلغ ٤٥٨٩ ج و ٧٢٥ م وبغزله من وظيفته وذلك على اعتبار أنهما في المدة من يناير سنة ١٩٦١ حتى نهاية ديسمبر سنة ١٩٦٣ بنساحتين الغنایمة مركز أشمون محافظة المنوفية : المتهم الأول : (أولا) بصفته موظفا عموميا ومن الأمناء على الودائع (كاتب وأمين مخزن المجموعة الصحية بالغنایمة) اختلس كميات دقيق الأذرة ودقيق القمح واللبن الخاف والسكر والعدس والصابون المبين الوصف والقيمة بالحكم والمملوكة للدولة والمعدة من الأموال الأميرية والتي سلمت إليه بسبب وظيفته وكان أميناً على الودائع بالنسبة لها (ثانيا) بصفته السابقة ارتكب تزويراً في دفتر قيد المعونة ودفتر عهدة المخزن حال تحريرها المختص بوظيفته بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت بالدفتري الأول على خلاف الحقيقة كميات الدقيق واللبن الخاف التي وردت في ١٩٦١/٢/٥ و ١٩٦١/٤/١٩ و ١٩٦٢/٢/٢٥ بأقل من مقدارها الحقيقي وأثبت بالدفتري الثاني على خلاف الحقيقة كميات السكر والعدس والصابون التي استهلكت في أبريل سنة ١٩٦١ وفي سنة ١٩٦٣ بما يزيد من مقدارها الحقيقي وكميات السكر والعدس التي وردت في ١٩٦٢/٣/٢١ و ١٩٦٣/٨/١٣ بأقل من الكمية الحقيقية وذلك على

النحو الموضح بالحكم قاصدا الإضرار بأموال الدولة . المتهم الثاني :
 ... (أولا) بصفته موظفا عموميا اختلس كميات دقيق الأذرة ودقيق القمح
 واللبن الحاف والمسل النباتي وزيت الطعام المبينة الوصف والقيمة بالحكم والمملوكة
 للدولة وقدرت قيمتها بمبلغ ٤٥٨٩ ج و ٧٢٥ م والمسجلة بالإيصالات المؤرخة
 في ١٩٦٢/١٠/٣٠ و ١٩٦٢/٨/٢ و ١٩٦٢/٩/٢٣ و ١٩٦٢/١١/١٣ و ١٩٦٢/١٢/١٦
 و ١٩٦٣/١٢/٢٨ والإيصالين غير المؤرخين أولهما عن مقررات يولييه وأغسطس
 سنة ١٩٦٣ والثاني عن مقررات نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٦٣ ويناير وفبراير
 سنة ١٩٦٤ (ثانيا) بصفته السابقة ارتكب تزويرا في محررات رسمية هي
 الإيصالات المؤرخة ١٩٦٢/٨/٢ و ١٩٦٢/١٠/٣٠ و ١٩٦٢/١١/١٢ و ١٩٦٣/١/١
 و ١٩٦٣/٤/٢٠ و ١٩٦٣/٨/٢ و ١٩٦٣/٩/٢٣ و ١٩٦٣/١١/١٣ و ١٩٦٣/١٢/١٦
 و ١٩٦٣/١٢/٢٨ والإيصالين غير المؤرخين وأولهما عن مقررات يولييه وأغسطس
 سنة ١٩٦٣ وثانيهما عن مقررات نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٦٣ ويناير وفبراير
 سنة ١٩٦٤ بطريق الاصطناع وبوضع إمضاءات مزورة بأن اصطنع هذه
 الإيصالات ونسبها زورا إلى المتهم الأول بصفته
 الرسمية ووقع عليها بامضاءات مزورة نسبها للمتهم الأول وختم عليها بخاتم المجموعة
 الصحية بالغنايمة الرسمي وختمها ببيانات عن كميات المعونة المقررة للمجموعة
 قاصدا الإضرار بأموال الدولة وتمكن بهذه الوسيلة من الاستيلاء على الكميات
 موضوع الإيصالات المحددة بالتهمة الأولى المسندة إليه . (ثالثا) استعمل الإيصالات
 المزورة سالفة الذكر مع علمه بتزويرها بأن قدمها إلى معاون مستشفى أشمون المركزي مغاير
 ربيع محم و تمكن بهذه الطريقة من الاستيلاء على كميات المعونة المملوكة للدولة
 موضوع هذه الإيصالات . (رابعا) ارتكب تزويرا في محرر رسمي هو دفتر إشارات
 الوحدة الصحية بناحية الغنايمة بأن اصطنع إشارة بتاريخ ١٩٦٣/١/١ على خلاف
 الحقيقة على أنها وردت للوحدة من مستشفى أشمون المركزي لاستلام كميات المعونة
 المخصصة للمجموعة رغم علمه بتزوير هذه الإشارة وتمكن بهذه الطريقة من
 الاستيلاء على الفرق بين الكميات التي حددها بالإشارة والكميات الحقيقية المقررة
 للمجموعة . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعن الثاني على الحكم المطعون فيه إنه إذ دانه بجناية
 الاستيلاء بغير حق على مال للدولة قد اخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الحكم اعتبر
 الأموال موضوع هذه الجريمة أموالا للدولة مع أنها معونة من بعض الدول الأجنبية

للشعب المصرى فهى بهذا الوصف أموال خاصة والجريمة التى تقع عليها تعد جريمة
لا جنائية .

وحيث إن جريمة الاستيلاء المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ١١٣
من قانون العقوبات تتوافر أركانها متى استولى الموظف العمومى أو من فى حكمه
بغير حق على مال للدولة أو لإحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات
أو المنشآت التى تساهم فيها الدولة أو إحدى الهيئات العامة ولو لم يكن هذا المال
فى حيازته أو لم يكن الجانى من العاملين فى تلك الجهات . لما كان ذلك ، وكان
الثابت من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه اعتبر أموال المعونة الأجنبية التى دان
الطاعن بالاستيلاء عليها مملوكة للدولة بالرغم أن مدوناته قد خلت مما يدل على
توافر هذه الملكية وهى إحدى الأركان القانونية للجريمة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون
معييا بالقصور مما يعجز هذه المحكمة عن مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح
والتقرير برأى فى شأن ما أثاره الطاعن من دعوى الخطأ فى القانون ذلك بأن هذا
القصور الذى يتسع له وجه الطعن له الصدارة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة
بمخالفة القانون . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة
بالنسبة للطاعن الثانى والطاعن الأول لحسن سير العدالة وذلك دون حاجة
إلى بحث سائر أوجه الطعن .

جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين هزام ، وسعد الدين صطية ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، والدكتور
محمد محمد حسنين .

(٢٤٥)

الطعن رقم ٨٧٦ لسنة ٣٩ القضائية

اختلاس أشياء محجوزة . تبديد . جريمة . " أركانها " . حكم . " تسببيه .
تسبيب معيب " .

جريمة تبديد المحجوزات . شرط العقاب عليها . علم المتهم علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع
م تعدمه عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ . مثال لتسبيب معيب على
توافر العلم .

يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات أن يكون المتهم عالما علما
حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يتعمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد
عرقلة التنفيذ . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في إطرأحه دفاع
الطاعن بعدم علمه بيوم البيع على أنه أعلن به في ذات العنوان الذي أعلن فيه
بالحكم المنفذ دون أن يعرض لما هو ثابت بالأوراق من أن إعلان يوم البيع
قد سلم لجهة الإدارة ، وما قرره صهر الطاعن للمحضر في يوم البيع من أن الطاعن
لا يقيم معه في ذلك العنوان ودون أن يجرى تحقيرا للتثبت من قيام الطاعن
باستلام الإخطار الذي أرسله إليه المحضر بطريق البريد . فإن الحكم يكون
مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٧/١/٩ بدائرة قسم إمبابه : بدد
المنقولات المبينة وصفا وقيمة بالمحضر . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢

من قانون العقوبات . ومحكمة امبابة الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات فعارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة الحيزة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف فعارض ، وقضى بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرime تبديد المحجوزات قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن لم يكن يعلم باليوم المحدد للبيع وأن اعلانه به ليس قانونيا إذ وجه الى غير محل اقامته ولم يخطر المحضر بكتاب موصى عليه بتسليم الإعلان لجهة الإدارة على النحو الذي أوجبه المادة ١٢ من قانون المرافعات القديم الذي تم الإعلان في ظله .

وحيث إن الحكم الابتدائي الصادر في المعارضة والمؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه عرض لدفاع الطاعن بأنه لم يعلن بيوم البيع ورد عليه بقوله " إنه ثابت من أوراق التنفيذ التي تقدم بها المجنى عليه أن المتهم أعلن بالحكم المنفذ به في محل اقامته مخاطبا مع زوجته في ١٩٦٥/٩/٢٧ وقد تحدد يوم البيع وأعلن به المعارض في ذات العنوان ومن ثم يصبح دفاع المعارض لا سند له من القانون ويتعين بالتالي رفض المعارضة . لما كان ذلك ، وكان يبين من الإطلاع على ورقة إعلان الطاعن بيوم البيع المحدد له ١٩٦٧/١/٥ أن المحضر أثبت في ١٩٦٦/١٢/٢٨ أنه لم يجده بسكنه وامتنع أهل منزله عن الاستلام فقام بتسليم الإعلان لجهة الإدارة في اليوم التالي وأخطره بالبريد المسجل في ١٩٦٦/١٢/٣١ - كما يبين من الإطلاع على محضر التبديد المؤرخ ١٩٦٧/١/٥ أن المحضر أثبت فيه أنه تقابل مع السيد سيد صالح سعيد الموجود بالشقة وأفهمه مأموريته فأجاب بأن الشقة سكنه الخاص هو وزوجته بموجب عقد إيجار وأظهر له إيصالا

بمبلغ ٤ ج و ٢٤ م عن إيجار شهر ديسمبر بامضاء عايدة الزمر مؤرخا في ١٩٦٦/١٢/١ وأن المدين صهره ولا يقيم معه". لما كان ذلك، وكان من المقرر إنه يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات أن يكون المتهم عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يتعمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ، وكان الحكم قد اقتصر في إطراحه دفاع الطاعن بعدم علمه بيوم البيع على أنه أعلن به في ذات العنوان الذي أعلن فيه بالحكم المتخذ دون أن يعرض لما هو ثابت بالأوراق من أن إعلان يوم البيع قد سلم لجهة الإدارة وما قرره صهر الطاعن للحضر في يوم البيع من أن الطاعن لا يقيم معه في ذلك العنوان دون أن يجرى تحقيقا للتثبت من قيام الطاعن باستلام الاخطار الذي أرسله اليه المحضر بطريق البريد. لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه دون حاجة الى بحث باقي أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / حسن فهمي البدرى رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد أبو الفضل حنفى ، ومحمد السيد الرفاعى ، وطه الصديق دقانة ، ومحمد ماهر حسن .

(٢٤٦)

الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٣ التقضائية

(١ ، ب) استيراد . رسوم جمركية . تهريب جمركى . جمارك . حكم .
” تسببيه ، تسبيل معيب “ .

(١) مفاد نص المادتين ١ ، ٢ من القانون ١٣١ لسنة ١٩٥٨ أن
البضاعة الأجنبية المصدر تصبح سورية المنشأ وتتمتع بالاعفاءات الجمركية
إذا كان قد جرى تصنيعها في سورية بشرط ألا يقل ما دخل في تصنيعها
من مواد صربية ويد عاملة محلية عن ٢٥ ٪ من التكلفة الكلية
للانتاج .

(ب) بيانات حكم الادانة ؟ مثال لتسبيب معيب .

١ — نصت المادة الأولى من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٨ على أنه :
” يعفى من المنتجات الحيوانية والزراعية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية
التي يكون منشؤها الاقليم الشمالى أو الاقليم الجنوبي من الرسوم الجمركية
المفروضة على الواردات الأجنبية في كل من الاقليمين “ . ونصت المادة
الثانية منه على أنه : ” يجب أن تصحب كل بضاعة تتمتع بالاعفاء الجمركى
بموجب هذا القانون بشهادة منشأ صادرة من السلطات المختصة في كل من
الاقليمين ، ولا تعتبر المنتجات الصناعية ذات منشأ سورى أو مصرى إلا إذا
كانت المواد الأولية العربية واليد العاملة المحلية الداخلة في الصنع لا تقل
عن ٢٥ ٪ من الانتاج الكلى “ . ومفاد هذين النصين أن البضاعة الأجنبية
المصدر تصبح سورية المنشأ وتتمتع بالاعفاءات الجمركية إذا كان قد جرى

تصنيعها في سورية بشرط أن لا يقل ما دخل في تصنيعها من مواد عربية ويد
حاملة محلية عن خمسة وعشرين في المائة من التكلفة الكلية للإنتاج .

٢ - يجب في كل حكم بالإدانة وطبقا لمفهوم المادة ٣١٠ من قانون
الاجراءات الجنائية أن يشتمل على فحوى كل دليل من الأدلة المثبتة للجريمة حتى
يتضح وجه الاستدلال به وسلامة مأخذه وإلا كان قاصرا . ولما كان الحكم
المطعون فيه لم يفتن إلى فحوى دفاع الطاعنين المؤسس على أن الأقمشة المستوردة
وإن كانت في الأصل يابانية إلا أنه تم تصنيعها وتجهيزها في سوريا بما يجاوز
٢٥ ٪ من التكلفة الكلية للإنتاج وهي بهذه المثابة تعتبر سورية المنشأ مما
يستتبع وجوب إعفائها من الرسوم الجمركية والترخيص باستيرادها في الوقت
الذي استوردت فيه إلى مصر طبقا للقوانين المعمول بها - ورد على هذا
الدفاع بأن البضاعة من أصل ياباني مما لم يحمده أحد ولم ينازع فيه الطاعنان
ولا يتخلف به شرط الاعفاء من الرسوم ، وكان يتعين على المحكمة أن تثبت
بالأدلة المعتبرة وبالأخص الدليل الفني أن هذه الأقمشة لم يجر تجهيزها في سوريا
أصلا ، أو أن نسبة المواد العربية واليد العاملة المحلية التي دخلت في تكلفتها
الكلية دون النسبة المحددة في القانون ، فتظل على حكم منشأها الأجنبي غير
معفاة من الرسوم ، ولا يكلف الطاعنان مؤونة إثبات دفاعهما فوق تقديم
شهادات المنشأ التي قدماها بحسب ما نصت عليه المادة الثانية من القانون
١٣١ لسنة ١٩٥٨ . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله
ويوجب نقضه .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٩ بدائرة محافظة
اسكندرية : (أولا) هربا بالبضائع الميينة بالمحضر إلى داخل الجمهورية دون
أداء الرسوم والعوائد الجمركية المستحقة عليها وكان ذلك بتقديم أوراق
ومستندات مصطنعة . (ثانيا) استوردوا البضائع سالفة الذكر من خارج
أراضي الجمهورية قبل الحصول على ترخيص بذلك من الجهات المختصة .
وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ٢ من القانون رقم ٦٢٣ سنة ١٩٥٥

و ١ و ٢ و ٧ و ١٢ من القانون رقم ٩ سنة ١٩٥٩ . ومحكمة الشئون المالية بالاسكندرية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتفريم كل من المتهمين مائة جنيه وإلزامهما متضامنين بأن يؤديا تعويضا لمصلحة الجمارك قدره ٣٦٧٥ ج و ٣٠ م ثلاثة آلاف وستمائة وخمسة وسبعون جنيا وثلاثون مليا ومصادرة المضبوطات مع أداء قيمة ما لم تضبط منها وقسره ١٨٦٤ ج ألف وثمانمائة وأربعة وستون جنيا وأن يؤديا لوزارة الاقتصاد تعويضا يعادل ٢٧ ٪ من قيمة البضائع المستوردة ، فعارض المحكوم عليهما وقضى في معارضتهما بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف المتهمان الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن وكيل المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ ...

المحكمة

حيث إن مما ينهاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ أدانهاما بتهريب الأقمشة القطنية دون أداء الرسوم الجمركية واستيرادها بغير ترخيص قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال ، ذلك بأن دفاعهما قام أساسا على أن الأقمشة وإن كانت في الأصل يابانية إلا أنه تم تصنيعها وتجهيزها في سوريا بما يجاوز ٢٥ ٪ من التكلفة الكلية للإنتاج وهي بهذه المثابة تعتبر سورية المنشأ مما يستتبع وجوب إعفائها من الرسوم الجمركية والترخيص باستيرادها في الوقت الذي استوردت فيه إلى مصر طبقا للقوانين المعمول بها ، وقدا لذلك ما يشهد له من المستندات إلا أن الحكم رد على دفاعهما بأن نسيج الأقمشة من صنع اليابان وهو ما لا يصلح ردا على هذا الدفاع فضلا عن أن ما ورد بتقرير التحليل جاء مظاهرا له عكس ما توهمته المحكمة التي ابتسرت فخواه ومسخت مضمونه ، مما يعيب حكمها بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت في مدوناته أن الطاعنين استوردا من سوريا إلى مصر إبان الوحدة أقمشة من القطيفة القطنية من خامة يابانية وقدا

للموظف المختص عند مرور البضاعة من الدائرة الجمركية "شهادات منشأ" دالة على أن البضاعة سورية المنشأ فأجازها ، ثم ضبط بعضها من بعد في محلهاما التجاري إذ تبين أن مصدرها اليابان وبالتالي لم تكن تتمتع بالاعفاءات المقررة من الرسوم وتراخيص الاستيراد طبقاً للقوانين السارية في ذلك الحين ومن ثم اعتبر ما وقع منهما تهريباً طبقاً للقوانين رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ في شأن الجمارك ونحروجاً على القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد ثم عرض لدفاع الطاعنين المبين في وجه الطعن ورد عليه بما نصه . "ومن حيث أن اللجنة الفنية التي شكلت لفحص الأقمشة القطنية المضبوطة والعينة المرفقة بشهادة الإجراءات قد ثبت لها من مضاهاتها على العينة الموضحة بالكارتلة أنها من صنف واحد من صنع اليابان ، كما تأيد ذلك بتقرير مصلحة الكيمياء" . ثم قال ان التهمتين المسندتين للتهمين ثابتتان في حقهما مما تضمنته أقوال كل من محمود مراد محمود ومفتش المباحث سالف الذكر ومما جاء بتقرير اللجنة الفنية وتقرير مصلحة الكيمياء من أن البضاعة أجنبية الصنع ومماثلة للعينات المرفقة بالكارتلة ومن أقوال المتهم الأول المتضمنة أن البضاعة استوردها من الخارج في حين أنه لم يقدم دليلاً على أنه قام بصناعتها في سوريا . وهذا الذي أثبتته المحكمة لا يصلح رداً على دفاع الطاعنين في هذا الشأن ذلك بأن القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٨ قد نص في مادته الأولى على أنه "تعفى المنتجات الحيوانية والزراعية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية التي يكون منشؤها الاقليم الشمالي أو الاقليم الجنوبي من الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات الأجنبية في كل من الاقليمين . . ." ونصت المادة الثانية منه على أنه "يجب أن تصحب كل بضاعة تتمتع بالاعفاء الجمركي بموجب هذا القانون بشهادة منشأ صادرة من السلطات المختصة في كل من الاقليمين ، ولا تعتبر المنتجات الصناعية ذات منشأ سوري أو مصري الا اذا كانت المواد الأولية العربية واليد العاملة المحلية الداخلة في الصنع لا تقل عن ٢٥ ٪ من الانتاج الكلي" . ومفاد هذين النصين أن البضاعة الأجنبية المصدر تصبح سورية المنشأ وتتمتع بالاعفاءات الجمركية اذا كان قد جرى تصنيعها في سورية بشرط أن لا يقل ما دخل في تصنيعها من مواد عربية ويد عاملة محلية عن خمسة وعشرين في المائة من التكلفة الكلية للانتاج ، إلا أن الحكم المطعون فيه

لم يفتن إلى فحوى دفاع الطاعنين المؤسس على ذلك ، ورد عليه بأن البضاعة من أصل ياباني مما لم يجمده أحد ولم ينازع فيه الطاعنان ولا يتخلف به شرط الاعفاء من الرسوم ، وكان يتعين على المحكمة أن تثبت بالأدلة المعتبرة وبالأخص الدليل الفني أن هذه الأقمشة لم يجر تجهيزها في سوريا أصلا ، أو أن نسبة المواد العربية واليد العاملة المحلية التي دخلت في تكلفتها الكلية دون النسبة المحددة في القانون ، فتظل على حكم منشأ الأجني غير معفاء من الرسوم ، ولا يكلف الطاعنان مؤونة إثبات دفاعهما فوق تقديم شهادات المنشأ التي قدماها بحسب ما نصت عليه المادة الثانية من القانون سالف الذكر ، هذا إلى أن الحكم المطعون فيه خلا من بيان مؤدى تقرير التحليل بما يدحض دعواهما ، لما كان ما تقدم وكان الواجب في كل حكم بالادانة وطبقا لمفهوم المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل على فحوى كل دليل من الأدلة المثبتة للجريمة حتى يبين وجه الاستدلال وسلامة مأخذه وإلا كان قاصرا ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه .

جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / حسن فهمى البدوي رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمود عباس العمراري ، وإبراهيم الديواني ، وطه الصديق دقانه ، ومجد ماهر حسن .

(٢٤٧)

الطعن رقم ٩٠٠ لسنة ٣٩ القضائية

(١) دعوى مدنية . ” انقضاؤها . نظرها والحكم فيها“ . دعوى جنائية .
” انقضاؤها“ . تقادم . نقض . ” تقرير الطعن . أثره“ .
قتل خطأ .

مضى ثلاث سنوات من يوم التقرير بالطعن في الدعوى الجنائية في جنحة ، وإرسال
أوراقها إلى قلم كتاب محكمة النقض . دون اتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة . أثره .
انقضاء هذه الدعوى بمضى المدة .

انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . لا تأثير له على الدعوى المدنية المرفوعة معها .
ملة ذلك : الدعوى المدنية لا تنقض إلا بمضى المدة المقررة في القانون المدني .

(ب ، ج ، د) حكم . ” إصداره . بياناته“ . بطلان . ” بطلان الأحكام“ .
أوراق رسمية . استئناف . ” نظره والحكم فيه“ .

(ب) خلو الحكم من تاريخ إصداره . يبطله . أساس ذلك ؟ .

(ج) بطلان الحكم نخلوه من تاريخ إصداره . إسناده إلى أجزاء الحكم كافة .
عدم قيام حكم بغير منطوق . المنطوق هو غاية الحكم والنتيجة المستخلصة
منه . الحكم يكون مجموعا واحدا يكمل بعضه بعضا .
ورقة الحكم . رسمية .

(د) بطلان الحكم الذي يحيل في منطوقه إلى منطوق حكم باطل . مثال :

١ — إذا كان يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى ، أنه قد انقضى على
الدعوى من تاريخ التقرير بالطعن الحاصل في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦٥ إلى أن

أرسلت أوراقها إلى قلم محكمة النقض لنظر الطعن بمجلسه ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٩ ، مدة تزيد على الثلاث سنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة في مواد الجنح ، دون اتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة ، فإن الدعوى الجنائية تكون قد انقضت بمضى المدة ، دون أن يكون لذلك تأثير على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها ، فهي لاتنقضى إلا بمضى المدة المقررة في القانون المدنى .

٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أن ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصداره ، وإلا بطلت لفقدائها عنصرا من مقومات وجودها قانونا . وإذا كان ذلك ، وكانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذى يشهد بوجود الحكم على الوجه الذى صدر به وبناء على الأسباب التى أقيم عليها ، وبطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة إسناده إلى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه .

٣ - إن بطلان الحكم نخلوه من تاريخ إصداره ، إنما ينبسط أثره حتما إلى كافة أجزائه بما فى ذلك المنطوق الذى هو فى واقع الحال الغاية من الحكم والنتيجة التى تستخلص منه وبدونه لا يقوم للحكم قائمة ، وذلك لما هو مقرر من أن الحكم يكون مجوعا واحد يكمل بعضه بعضا .

٤ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أحال فى منطوقه إلى منطوق الحكم المستأنف مع أنه باطل نخلوه من تاريخ إصداره ، فإن أثره يكون قد انصرف إلى باطل ، وما بنى على الباطل فهو باطل ، مما يؤدي إلى استتالة البطلان إلى الحكم المطعون فيه ذاته بما يعيبه ويوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٢ مايو سنة ١٩٦١ بدائرة مركز الحليزة (أولا) تسبب من غير قصد ولا عمد فى قتل عبد الرسول عبد الله وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياطه بأن خالف القوانين واللوائح بأن قاد سيارة

بسرعة تزيد عن الحد المقرر وبمحالة ينجم عنها الخطر على حياة المارة ولم يطلق [آلة التنبيه رغم عدم خلو الطريق أمامه فصدم المجنى عليه فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته (ثانياً) تسبب عن غير قصد ولا عمد في إصابة سيد لطفى محجوب ومحمود مرسى أبو حمزة بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه على النحو المتقدم ذكره بوصف التهمة السابقة فصدم المجنى عليهما فأحدث إصابتهما . (ثالثاً) قاد سيارة بسرعة تزيد عن الحد المقرر . (رابعاً) قاد سيارة بمحالة ينجم عنها الخطر على حياة المارة ولم يهدئ من سرعتها رغم اقترابه من المفارق ولم يستعمل آلة التنبيه رغم عدم خلو الطريق أمامه من المارة وطلبت عقابه بالمواد ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات و ١ و ٨٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٥ و ١ و ٨١ و ٨٨ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ والقرار الوزاري . وادعى ورثة المجنى عليه وهم خميس عبد الله الدردحي وهناء السيد عوض وفكية موسى سيد عوض مدينا قبل المتهم والسيد وزير الحربية المسئول عن الحقوق المدنية بمبلغ خمسة آلاف جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة مركز الجيزة الجزئية قضت في الدعوى حضوراً وعملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لإيقاف التنفيذ وذلك عما أسند إليه وبالزامة بأن يؤدي متضامناً مع المسئول بالحقوق المدنية مبلغ ألف جنيه للمدعين بالحقوق المدنية مع المصاريف . فاستأنف المحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية هذا الحكم ومحكمة الجيزة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت في الاستئناف حضوراً بقبوله شكلاً من المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية وفي الموضوع برفضهما وبتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفين متضامنين بالمصاريف المدنية . فطعن المحامي الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

حيث إن الحكم المطعون فيه قد صدر في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ وقرر الطاعن بالطعن فيه بطريق النقض في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ وقدم أسباباً لطعنه في ٣ من يناير سنة ١٩٦٦ ولكن الدعوى لم يتخذ فيها أى إجراء من تاريخ

الطعن إلى أن أرسلت أوراقها إلى قلم كتاب محكمة النقض لنظر الدعوى بـجلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٩ . وإذ كان يبين من ذلك أنه وقد انقضى على الدعوى من تاريخ التقرير بالطعن الحاصل في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ إلى أن أرسلت أوراقها إلى قلم كتاب محكمة النقض لنظر الطعن بـجلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٩ مدة تزيد على الثلاث سنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المد في مواد الجنع دون اتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة فتكون الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة دون أن يكون لذلك تأثير على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها فهي لا تنقضى إلا بمضى المدة المقررة في القانون المدنى .

وحيث إنه فيما يتعلق بالدعوى المدنية فإن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتأييد منطوق حكم محكمة أول درجة فيما انتهى إليه من إدانته قد شابه البطلان لخلو هذا الحكم الأخير من تاريخ صدوره مما يعيبه بما يبطله . ومن ثم يكون استناد الحكم المطعون فيه إلى ذلك المنطوق قد وقع باطلا .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أنه خلا من تاريخ صدوره . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التى يجب أن تحمل تاريخ إصداره وإلا بطلت لفقدائها عنصرا من مقومات وجودها قانونا . وإذ كانت هذه الورقة هى السند الوحيد الذى يشهد بوجود الحكم على الوجه الذى صدر به وبناء على الأسباب التى أقيم عليها وبطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة إسناده إلى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه . وكان بطلان الحكم لخلوه من تاريخ إصداره إنما ينبسط أثره حتما إلى كافة أجزائه بما فى ذلك المنطوق الذى هو فى واقع الحال الغاية من الحكم والنتيجة التى تستخلص منه وبدونه لا يقوم للحكم قائمة وذلك لما هو مقرر من أن الحكم يكون مجموعا واحدا يكمل بعضه بعضا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه

اذ أحال منطوقه الى منطوق الحكم المستأنف . مع أنه باطل لخلوه من تاريخ
اصداره قد انصرف أثره الى باطل وما بني على باطل فهو باطل ، مما يؤدي
إلى استطالة البطلان إلى الحكم المطعون فيه ذاته بما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إنه لكل ما تقدم يتعين القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة
وبراءة الطاعن مما أسند إليه وتقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للدعوى المدنية
والإحالة .

جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / حسن فهمى البدرى رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : محمد أبو الفضل حفى ، وإبراهيم أحمد الديوانى ، ومحمد السيد الرفاعى ،
ومحمد ماهر حسن .

(٢٤٨)

الطعن رقم ٩٤٩ لسنة ٣٩ القضائية :

حكم . " تسيبيه . تسييب معيب " . " بطلانه " . تزوير . بطلان .

على المحكمة بناء حكمها على العناصر والأدلة المستمدة من أوراق الدعوى المطروحة أمامها .
اعتمادها على دليل أو واقعة استقتها من أوراق قضية أخرى لم تكن مضمومة للدعوى التى تنظرها
ولا مطروحة على بساط البحث بالجلسة تحت نظر الخصوم ، ولو كانت تلك القضية بين الخصوم أنفسهم .
أثره : بطلان حكمها .

من المقرر أنه يجب ألا تبنى المحكمة حكمها إلا على العناصر والأدلة المستمدة
من أوراق الدعوى المطروحة أمامها فإن اعتمدت على دليل أو على واقعة استقتها
من أوراق قضية أخرى لم تكن مضمومة للدعوى التى تنظرها للفصل فيها
ولا مطروحة على بساط البحث بالجلسة تحت نظر الخصوم ولو كانت تلك القضية الأخرى
بين الخصوم أنفسهم ، فإن حكمها يكون باطلا . ولما كان يبين مما أورده الحكم
المطعون فيه أنه إتخذ من تحقيقات أشار إليها قضاء المحكمة المدنية برد وبطلان
شيكين آخرين — خلاف الشيك المزور موضوع الدعوى المسائلة — دليلا
على ثبوت جريمة الاستعمال فى حق الطاعن ، فإن هذا الدليل الذى استندت إليه
المحكمة على هذه الصورة دون أن يكون معروضا على بساط البحث أمامها لتستخلص
بنفسها ما تطمئن إليه ، ولم يكن فى وسع الدفاع مناقشته والرد عليه ، يجعل
حكمها معيبا بما يبطله ويوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في الفترة ما بين ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٤ و ٢ من أبريل سنة ١٩٥٩ بدائرة قسم المنشية محافظة الإسكندرية : (أولا) اشترك مع آخر مجهول بطريق التحريض والاتفاق فيما بينهما في ارتكاب تزوير مادی في محرر عرفى هو الشيك رقم ٣٤٥٩٧٩ المؤرخ ٧ أغسطس سنة ١٩٥٥ والمبين بالمحضر بأن اتفق معه وحرضه على اصطناع المحرر سالف الذكر والتوقيع عليه ونسب صدوره زورا إلى أحمد محمد المصرى مع علمه بذلك وقد تمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وذلك التحريض (ثانيا) استعمل المحرر المذكور بالوصف -أولا- بأن قدمه للبنك العربى والذى قدمه بدوره فى القضية رقم ٦٠٦ سنة ١٩٥٤ تجارى اسكندرية واستئنافها رقم ١٨٥ سنة ١٤ قضائية سن تجارى اسكندرية مع علمه بتزويره وظل متمسك به حتى حكم برده وبطلانه نهائيا بتاريخ ٢/٤/١٩٥٩ (ثالثا) توصل بطريق النصب إلى الاستيلاء على مبلغ ألف جنيه من حساب أحمد محمد المصرى وإخوته بالبنك العربى وذلك بالاحتيال لسلب بعض ثروة المحبى عليه باستعماله طرقا احتيالية من شأنها إيهام البنك العربى بواقعة مزورة بأن اصطنع الشيك المبين بالوصف أولا ووقع عليه بإمضاء نسبه إلى المحبى عليه وقدمه للبنك العربى وطلب صرف قيمته فصرف له المبلغ فاستولى عليه لنفسه إضرارا بالمحبى عليه . وطلبت عقابه بالمواد ١/٤٠ - ٢ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٥ و ٣٣٦ من قانون العقوبات . ومحكمة المنشية الجزئية قضت فى الدعوى حضوريا عملا بمواد الاتهام : (أولا) بانقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة للتهمتين الأولى والثالثة بمضى المدة (ثانيا) حبس المتهم عن التهمة الثانية ستة شهور مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لوقف التنفيذ . فاستأنف المحكوم عليه الحكم . ومحكمة الإسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وبالاكتفاء بحبس المتهم شهرا مع الشغل بلا مصاريف جنائية . فطعن وكيل المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ أدانته بجريمة استعمال محرر عرقي مزور قد شابه البطلان ، ذلك أنه تساند في قضائه على دليل ليس له أصل في الأوراق ولم يعرض بالجلسة للمناقشة وإنما استمده من تحقيقات أشار إليها الحكم رقم ٦٠٦ سنة ١٩٥٤ تجارى كلى الإسكندرية .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد اقتصر في تحصيل واقعة الدعوى وأدلة الثبوت فيها على القول " إن المتهم لا شك يعلم بتزوير المحرر وذلك يستدل عليه من اعترافه في التحقيقات بسبق تزويره شيكين آخرين (تحقيقات مشار إليها في ص ٣ من الحكم رقم ٦٠٦ سنة ١٩٥٤ تجارى كلى تدونت أمامها هي اللجنة رقم ١٨٢٩ سنة ١٩٥٤ محرم بك) ولقد سبق تزوير المحرر موضوع الدعوى وكان اكتشافه بعد التصالح عن الأولين سببا في الدعوى التجارية فالمتهم في واقع الأمر زور الشيكات الثلاثة على دفعات " .

وحيث إنه لما كان من المقرر أنه يجب ألا تبني المحكمة حكمها إلا على العناصر والأدلة المستمدة من أوراق الدعوى المطروحة أمامها فإن اعتمدت على دليل أو على واقعة استقتها من أوراق قضية أخرى لم تكن مضمومة للدعوى التي تنظرها للفصل فيها ولا مطروحة على بساط البحث بالجلسة تحت نظر الخصوم ولو كانت تلك القضية الأخرى بين الخصوم أنفسهم ، فإن حكمها يكون باطلا . لما كان ذلك ، وكان يبين مما أورده الحكم المطعون فيه أنه اتخذ من تحقيقات أشار إليها قضاء المحكمة المدنية برد وبطلان شيكين آخرين دليلا على ثبوت جريمة الاستعمال في حق الطاعن ، فإن هذا الدليل الذي استندت إليه المحكمة على هذه الصورة دون أن يكون معروضا على بساط البحث أمامها لتستخلص بنفسها ما تطمئن إليه ولم يكن في وسع الدفاع مناقشته والرد عليه يجعل حكمها معيبا بما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم والإحالة .

جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل ، نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين عزام ، وأنور أحمد خلف ، ومحمود كامل عطيفه ، والدكتور محمد
محمد حسنين

(٢٤٩)

الطعن رقم ٩٥٢ لسنة ٣٩ القضائية

قتل خطأ . " علاقة السببية " . حكم . " تسببيه . تسبب معيب " . جريمة .
" أركانها " .

وجوب تدليل الحكم على قيام رابطة السببية بين إصابات المجنى عليه وبين وفاته إستنادا
إلى دليل قننى وإلا كان قاصرا . مثال لتسبب معيب فى جريمة قتل خطأ .

مضى كان الحكم الابتدائى الذى اعتنق أسبابه الحكم المطعون فيه بعد أن أورد
الأدلة القائمة فى الدعوى خالص إلى أن المحكمة تستخلص من المعاينة ومن شهادة
شاهدى الإثبات ومن الكشف الطبى المتوقع على المجنى عليها أن المتهم كان يسير
بسيارة النقل قيادته بسرعة تتجاوز السرعة التى تقتضها ظروف الحادث ودون
أن يحتاط لمسير المجنى عليها فأحدث بها الإصابات المهيئة بالكشف الطبى والتى
أودت بحياتها وكان يبين من المفردات المضمومة أن التقرير الطبى المقدم
فى الدعوى قد اقتصر على بيان وصف إصابات المجنى عليها دون أن يبين سببها
وصلتها بالوفاة ، فإن الحكم لا يكون قد دلل على قيام رابطة السببية بين تلك
الإصابات وبين وفاة المجنى عليها إستنادا إلى دليل قننى مما يصح به القصور الذى
يعيبه بما يوجب نقضه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٤/٥/١٩٦٦ بدائرة قسم أول المنصورة: (أولاً) قتل خطأ سمية محمد عبد المجيد وكان ذلك بإهماله وعدم احتياظه وعدم مراعاته للقوانين واللوائح بأن قاد سيارة بحالة خطيرة فصدم المجنى عليها وأحدث بها إصاباتاً المبينة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياتها نتيجة لذلك . (ثانياً) قاد سيارة بحالة خطيرة . وطلبت عقابه بالمواد ١/٢٣٨ من قانون العقوبات و١ و ٢ و ٨١ و ٨٨ و ٩٠ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ والمادة ٢ من قرار الداخلية . وادعى والد المجنى عليها — مدنياً بمبلغ قرش صاغ قبل المتهم وكل من أسامه وسامية وماجده عبد الحميد سليم وبديعه مصطفى بصفتهم المسئولين عن الحقوق المدنية وذلك على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة المنصورة الجزئية قضت في الدعوى حضورياً عملاً بمواد الإتهام بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة ٥ جنهيات لوقف التنفيذ والزمته على وجه التضامن مع المسئولين بالحق المدني بأن يؤدوا إلى المدعى بالحق المدني مبلغ ١ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصروفات ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة إستئنافية — قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إزدانه بجريمة القتل الخطأ قد خطأ في القانون ذلك بأن الحادث وقع بخطأ المجنى عليها التي عبرت الطريق بفحاة دون أن تتحقق من خلوه من السيارات العابرة له مما لا تقوم معه رابطة السببية بين خطأ الطاعن والضرر الذي لحق المجنى عليها، وهذا يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي الذي اعتنق أسبابه الحكم المطعون فيه إذ عرض في بيانه لواقعة الدعوى إلى وصف إصابة المجنى عليها اقتصر على قوله "وحيث إن الثابت بالكشف الطبي الموقع على المجنى عليها بتاريخ ١٤/٥/١٩٦٦ أنه وجدها جرحاً هرمياً هتك الجمجمة والمنخ من الجهة اليسرى والجهة وسحجات قطعية بالركبتين والمنخ خارجة" وبعد أن أورد الأدلة القائمة في الدعوى خلاص إلى أن المحكمة تستخلص من المعاينة ومن شهادة شاهدي الإثبات ومن الكشف الطبي المتوقع على المجنى عليها أن المتهم كان يسير بالسيارة النقل قيادته بسرعة تتجاوز السرعة التي تقتضيها ظروف الحادث ودون أن يحتاط لمسير المجنى عليها فأحدث بها الإصابات الميينة بالكشف الطبي والتي أودت بحياتها . لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات المضمومة أن التقرير الطبي المقدم في الدعوى قد اقتصر على بيان وصف إصابات المجنى عليها دون أن يبين سببها واصلتها بالوفاة . لما كان ذلك ، فإن الحكم لا يكون قد دال على قيام رابطة السببية بين تلك الإصابات وبين وفاة المجنى عليها استناداً إلى دليل فني مما يحدده بالقصور وهو ما يتسع له وجه الطعن الأمر الذي يعيبه ويوجب نقضه بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أنور أحمد خلف ، ومحمود كامل عطيفه ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ،
والدكتور محمد محمد حسنين .

(٢٥٠)

الطعن رقم ١٤٥٣ لسنة ٣٩ القضائية

(١) خبز . تموين . قانون . "إصداره . التفويض التشريعي" .
"قرارات . وزارية" .

التساح في وزن الخبز بسبب الجفاف من الرخص المخولة لوزير التموين يستعملها
حسبما يراه بغير معقب . المادة ٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . إصدار
وزير التموين القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ الذي نص فيه على عدم التساح في وزن الخبز
الشامى بسبب الجفاف في حدود التفويض التشريعي المخول له بمقتضى المادة
سابقة الذكر .

(ب) حكم . "تسببه تسبب غير معيب" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع .
ما لا يوفره" .

عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان .

١ - تنص المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ على أنه :
"يصدر وزير التموين القرارات اللازمة لبيان وزن الرغيف في كل مديرية
أو محافظة ، ويحدد في تلك القرارات النسبة التي يجوز التساح فيها من وزن الخبز
بسبب الجفاف" . ومقتضى هذا النص أن التساح في وزن الخبز بسبب الجفاف
هو من الرخص المخولة لوزير التموين يستعملها حسبما يراه بغير معقب ، وقد
استعمل وزير التموين هذه الرخصة بصدد الخبز البلدى فأجاز التجاوز عن نسبة

معينة من وزنه ، أما الخبز الشامي الذي يباع بسعر مضاعف فقد رأى عدم التسامح في وزنه بسبب الجفاف وهو في هذا إنما يعمل في حدود التفويض التشريعي الذي نصت عليه المادة سالفة الذكر . ومن ثم فإن دفاع الطاعن بأن وزير التموين بإصداره القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ - الذي نص فيه على عدم التسامح في أوزان الخبز الشامي بسبب الجفاف - قد خرج على حدود التفويض التشريعي يكون على غير سند من القانون .

٢ - لا يعيب الحكم التفاته عن الرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في يوم ١٩٦٨/٥/٢٨ بدائرة قسم اللبان : (الأول) بصفته صاحب الخبز والثاني عجائبه : أنتجا خبزا شاميا يقل وزنه عن المقرر قانونا . وطلبت معقباتهما بالمواد ١ و ٨ و ٦ و ٥ و ٥٧ و ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل ٣١ و ٣٨ و ٣ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار ٥٨٢ لسنة ١٩٦٥ ، ومحكمة اللبان الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام بحبس المتهم - الطاعن - ستة أشهر مع الشغل وتغريمه ١٠٠ ج وكفالة ١٠٠ ج لوقف تنفيذ عقوبة الحبس والمصادرة وشهر ملخص الحكم بحروف كبيرة على واجهة الخبز لمدة ستة أشهر . فاستأنف المتهم - الطاعن - هذا الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

الحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إنتاج خبز شامي أقل من الوزن المقرر قانونا ، جاء مشوبا بالخطأ في القانون والإخلال بحق الدفاع ذلك بأن دفاع الطاعن قام على أن الخبز المضبوط من إنتاج اليوم

السابق وأن نقص وزنه يرجع إلى الجفاف الطبيعي وأن وزير التموين إذ نص في القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ على عدم التسامح في أوزان الخبز الشامي بسبب الجفاف يكون قد خالف حكم المادة الثامنة في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ التي استمد منها ولايته التشريعية في إصدار هذا القرار ذلك بأنه يملك بحكم هذه المادة أن يحدد ما يجوز التسامح فيه في وزن الخبز الشامي بسبب الجفاف الطبيعي ولكنه لا يملك أن يشرع بعدم جواز التسامح في أوزان هذا الخبز الشامي بسبب الجفاف، وتمسك الطاعن — تحقيقاً لدفاعه — باستدعاء كبير المحللين الكيميائيين لبيان وجه الحق فيه فنياً، ولكن الحكم المطعون فيه التفت عن هذا الدفاع ولم يرد عليه.

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأمبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة الأركان القانونية لحرمة إنتاج خبز شامي يقل عن الوزن المقرر قانوناً التي دان بها الطاعن وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها. لما كان ذلك، وكانت المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ تنص على أنه "يصدر وزير التموين القرارات اللازمة لبيان وزن الرغيف في كل مديرية أو محافظة، ويحدد في تلك القرارات النسبة التي يجوز التسامح فيها من وزن الخبز بسبب الجفاف". وكان مقتضى هذا النص أن التسامح في وزن الخبز بسبب الجفاف هو من الرخص المخولة لوزير التموين يستعملها حسبما يراه بغير معقب وقد استعمل وزير التموين هذه الرخصة بصدد الخبز البلدي فأجاز التجاوز عن نسبة معينة من وزنه، أما الخبز الشامي الذي يباع بسعر مضاعف فقد رأى عدم التسامح في وزنه بسبب الجفاف وهو في هذا إنما يعمل في حدود التفويض التشريعي الذي نصت عليه المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥، ومن ثم فإن دفاع الطاعن بأن وزير التموين بإصداره القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ قد خرج على حدود هذا التفويض يكون على غير سند من القانون ولا يعيب الحكم التفاته عن الرد على هذا الدفاع لأنه دفاع قانوني ظاهر البطلان. لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض لطلب الطاعن مناقشة كبير المحللين الكيميائيين ورد عليه في قوله "وحيث إنه عما أثاره الدفاع عن المتهم الأول — الطاعن — من طلب استدعاء كبير

المحللين الكيماويين لمناقشته في نسبة الرطوبة ومدى تأثيرها بالحرارة ومدى تأثير الخبز البارد بالوقت الذي ينقضي عليه وهو بارد ، فإن هذا الطلب غير سائغ في القانون إجابته - ورغم التمسك به - إذ أنه ما بنى إلا على دفاع ظاهر البطلان وبيان ذلك (١) أن المادة ٢/٣١ من القرار الوزاري رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدل بالقرار رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٦٧ قد نصت على أنه يجب ألا تزيد نسبة الرطوبة في جميع الأحوال على ٣٠ ٪ ولا يتسامح في الوزن بسبب الجفاف بالنسبة للخبز الشامي (٢) أن مؤدى صريح هذا النص - على ما جرى به قضاء محكمتنا العليا - أنه لا يتسامح في وزن الخبز الشامي بسبب الجفاف في جميع الأحوال (٣) أنه لما كان ذلك وكان قد ثبت للمحكمة مما تقدم أن المتهم قد قام بصنع خبز شامي ينقص عن الوزن المقرر قانونا بمتوسطه جم في الرغيف الواحد ، وكان قضاء محكمتنا العليا قد استقر على أن جريمة صنع خبز أقل من الوزن المقرر قانونا يتحقق قيامها بصنع الأرغفة ناقصة الوزن ، ومن ثم فإن ما ينعاه المتهم من أن النيابة العامة لم تحقق دفاعه من أن الخبز المضبوط لم يكن طازجا أو خارجا من بيت النار وأنه إنما كان بارداً ومضى على إنتاجه وقت طويل وما أثاره بصدد طلب استدعاء كبير المحللين الكيماويين لمناقشته في هذا الخصوص يكون في غير محله . ومن ثم فلا تثريب على المحكمة إن هي عرضت عما أثاره الدفاع في هذا الصدد " وما أورده الحكم فيما تقدم مائع في رفض هذا الطلب وصحیح في القانون . لما كان ما تقدم ، فإن الطاعن يكون على غير أساس متعين الرفض موضوعها .

جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / حسن فهمى البدوي رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد أبو الفضل حفتي ، وإبراهيم الديوانى ، ومحمد السيد الرفاعى ، وطه الصديق دنانة .

(٢٥١)

الطعن رقم ١٤٥٧ لسنة ٣٩ القضائية

دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . مايو فره " . حكم . " تسببه . تسبب
معيب " . اثبات . " معاينة . شهادة " . قتل عمد .

طلب إجراء المعاينة . متى يكون جوهريا موجبا للرد عليه ؟

متى كان الدفاع قد قصد من طلب المعاينة أن تتحقق المحكمة من حالة الضوء
لتبين مدى صحة ما أدلت به الشاهدة زوجة المجنى عليه في شأن إمكان رؤية
اللعنة عند مقارقتهم الجريمة ، وهو من الطلبات الجوهرية لتعاقبه بتحقيق الدعوى
لإظهار الحقيقة فيها ، وكان ما قالته المحكمة — من أنه لا جدوى من إجراء تلك
المعاينة لأن جسم المجنى عليه متحرك ومن الطبيعي أن تكون إصابته في الأمكنة
التي أوصحها الطبيب الشرعى في تقريره بسبب حركته إبان الحادث — لا يصلح
ردا على هذا الطلب ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور والإخلال
بحق الدفاع مما يتعين النقض والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يوم ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز
ناصر محافظة بنى سويف : (أولا) المتهمون الثلاثة قتلوا عبد القوى سليمان
إبراهيم عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن عمدوا العزم وبدتوا النية على ذلك

وأعد الأول سلاحا ناريا (بندقية لى أنفيلد) والثاني والثالث آلات صلبة راضية (عصا وفأس) لهذا الغرض وانتظروه في مكان أيقنوا سلفا مروره منه وما أن ظفروا به حتى أطلق عليه الأول عدة أصيرة نارية وانهاى عليه الآخرا بالآلات الصلبة قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات النارية والرضية الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . (ثانيا) المتهم الأول ١ — أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا (بندقية لى أنفيلد) ٢ — أحرز ذخيرة مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له بحمل وإحراز هذا السلاح . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات ١ و ٦ و ٢٦/٢ — ٤ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند « ب » من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق به ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات بنى سويف قضت بحضور ياعملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٦ و ٢٦/٢ — ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند « ب » من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق به مع تطبيق المادتين ١٧ و ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة مدة خمس عشرة سنة ومصادرة السلاح والأدوات المضبوطة . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهائ الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذا ادانهم بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد قد بنى على الإخلال بحقوقهم في الدفاع ومثابه قصور في التسبب ذلك بأن المدافع عنهم طلب إلى المحكمة إجراء معاينة تصويرية يمكن بها قياس إبصار الشاهدة حميدة محمد طاهر زوجة المجنى عليه وهى ضعيفة البصر سيما وأن الحادث وقع بعد العشاء في منتصف شهر ديسمبر سنة ١٩٦٧ في طريق تحف به الزراعات والنخيل — ولكن المحكمة أطرحت هذا الطاب وردت عليه بعبارة لاتصلح ردا .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن المدافع عن الطاعنين تمسك بإجراء معاينة تصويرية لمكان الحادث — ورد الحكم المطعون فيه على ذلك بقوله « وحيث إن ما طلبه الدفاع من إجراء معاينة تصويرية للحادث ترى المحكمة أنه لا جدوى من إجراء تلك المعاينة لأن جسم المجنى عليه متحرك ومن الطبيعي أن تكون إصابته في الأمكنة التي أوضحها الطبيب الشرعي في تقريره بسبب حركته إبان الحادث » لما كان ذلك ، وكان الدفاع قد قصد من طلب المعاينة أن تتحقق المحكمة من حالة الضوء لتبين مدى صحة ما أدلت به الشاهدة زوجة المجنى عليه في شأن إمكان رؤية الجناه عند مقارقتهم الجريمة ، وهو من الطلبات الجوهرية لتعلقه بتحقيق الدعوى لإظهار الحقيقة فيها ، وكان ما قالته المحكمة لا يصلح ردا على هذا الطلب فلما الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور والإخلال بحق الدفاع . مما يتعين معه النقض والإحالة دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة
المستشارين : نصر الدين مزام ، وأنور خلف ، ومحمود كامل عطيفه ، والدكتور أحمد محمد
إبراهيم .

(٢٥٢)

الطعن رقم ١٥٢٠ لسنة ٣٩ القضائية

- (١) إنتاج ورق اللعب . جريمة . " أركانها " . شروع . رسوم .
" رسوم إنتاج ورق اللعب " . حكم " تسببه . تسبب معيب " .
دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " .

تحقيق جريمة إنتاج ورق اللعب بدون ترخيص . وهن بتمام عملية الإنتاج . دون
إخطار ودفع رسم الإنتاج المستحق . لا عقاب على الشروع في هذه الجريمة .

إنتاج ورق لعب الأطفال الذي لا جريمة فيه . شرطه ؟

الدفاع بمشروعية الفعل . وجوب الرد عليه وتجميعه .

- (ب) نقض . " أسباب الطعن . تصدرها " . " الحكم في الطعن " .

تصدر القصور في التسبب أرجه الطعن المتعلقة بخالفة القانون .

١ — إن المناط في تجريم إنتاج أوراق اللعب ، وهن بتمام عملية الإنتاج ، بحيث
يقع الفعل المجرم بانقضاء الأجل القانوني من تمام تلك العملية دون إخطار مصلحة
الجمارك ودفع رسم الإنتاج إليها ، وقد خلت نصوص المرسوم الصادر
في ١٠/١٠/١٩٣٤ بوضع أحكام تكميلية للرسوم الصادر في ٢٣/٣/١٩٣٣ بفرض
رسم إنتاج أو استهلاك على أوراق اللعب ، من العقاب على الشروع في هذه

الجرمة أو تأييم حيازة الأدوات المعدة لصنع أوراق اللعب، وإذ كان ما تقدم، وكان الثابت من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه، أن دفاع الطاعن قام على مشروعية ما أثاره من فعل لم يدخل بعد نطاق التجريم، وهو دفاع لم يعن الحكم بتحصيله وخلت مدوناته مما يدل على تمام عملية الإنتاج وانقضاء الأجل الذي ضربه القانون موعدا لحصول الإخطار عن هذا الإنتاج ودفع رسم الإنتاج عنه، بل جاءت على العكس فيما حوته من استعراض مضمون محضر الضبط بما يذني عن أن المضبوطات كانت ما زالت غير مصنعة ولم يتم إنتاجها بعد، إذ أن أوراق اللعب كانت آنذاك شرائط لم تقطع وحتى ما قطع منها جاء الحكم خلوا من وصفها بما ينفي عنها مواصفات ورق لعب الأطفال التي حددتها الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القرار الوزاري سالف البيان والتي ينحصر عنها تطبيق أحكام المرسوم آنف الذكر، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح والتقرير برأى في شأن ما أثاره الطاعن من دعوى الخطأ في القانون، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه.

٢ — القصور في التسبب له الصدارة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون.

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٨/٧/١٩٦٦ بدائرة قسم المنشية : أنتج وعرض للبيع بدون ترخيص أوراق لعب لم يسدد عنها رسم الإنتاج . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٥ و ١٣ و ١٤ من المرسوم الصادر في ١٠/١٠/١٩٣٤ والمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ . وادعت مصلحة الجمارك مدنيا قبل المتهم بتعويض قدره ٣٨١ ج و ٧٠٥ م ومحكمة المنشية الجزئية قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم ٥٠٠ قرش والمصادرة مع غلق المطبعة ١٥ يوما والزمته بأن يؤدي للمدعية بالحق المدني مبلغ ٥٠٨ ج و ٩٤٠ م والمصاريف ومائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة الاستئناف الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا (٩) ٠ ج

وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إنتاج أوراق لعب وعرضها للبيع دون أن يسدد عنها رسم الإنتاج قد شابه قصور في التسييب وأخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الحكم قعد عن التحقق من طبيعة المطبوعات المضبوطة وبيان ما إذا كانت تعتبر قانونا من أوراق اللعب التي حددها قرار وزير الخزانة رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٢ أم لا وعلى فرض أنها من أوراق اللعب فإنها لم يتم صنعها إذ أنها ضبطت في شرائط لم تقطع ومن ثم فلا محل لإلزام الطاعن برسم الإنتاج عنها وإهمال نص المادة الثانية من المرسوم الصادر في ١٠ من أكتوبر لسنة ١٩٣٤ كما أن الطاعن لم يكن يعي باكوات حتى يؤاخذ عن عدم إخطار مصلحة الجمارك طبقا للمادة الثالثة من المرسوم المذكور ولم يثبت بيعه أو شروعه في بيع ورق اللعب في علب حتى يؤاخذ بمقتضى المادة الرابعة من ذلك المرسوم .

وحيث إن المرسوم الصادر في ١٠/١٠/١٩٣٤ بوضع أحكام تكميلية للمرسوم الصادر بتاريخ ٢٣/٣/١٩٣٣ بفرض رسم إنتاج أو استهلاك على ورق اللعب قد نص في المادة الثانية على أنه يجب أن يدفع رسم الإنتاج المقرر على ورق اللعب المصنوع محليا في ظرف الأربع والعشرين ساعة التالية لإتمام صنعه وعلى أية حال قبل إخراجها من المصنع ” وإثبات دفع الرسم يكون بموجب طابع خاص تضعه مصلحة الجمارك على العلب (الباكوات) ويجوز للمصلحة أن تمنح مهلة لدفع الرسم وذلك على سبيل الاستثناء وبشرط وجود ضمانة تعتبرها كافية ” وجرى نص المادة الثالثة من هذا المرسوم على أنه على صاحب المصنع أن يخطر مصلحة الجمارك أو إدارة رسم الإنتاج التابع لها عن كل عملية لتعبئة العلب (الباكوات) قبل الشروع فيها بيومين على الأقل ولا يبدأ بعملية التعبئة إلا بحضور مندوب المصلحة » كما جرى نص المادة الرابعة منه على أنه ” محظور بيع ورق اللعب سواء كان مصنوعا محليا أو مستوردا من الخارج إلا في علب «باكوات» موضوع عليها طابع

خاص دال على سداد الرسم» ونصت الفقرتان الأولى والثالثة من المادة الأولى من قرار وزير الخزانة رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٢ بخصوص ورق اللعب على أنه «يعتبر ورق لعب في تطبيق أحكام المراسيم المشار إليها ورق اللعب المخصص لمختلف أنواع ألعاب المجتمعات دون اعتبار للمادة التي يصنع منها... ولا يعتبر ورق لعب في تطبيق أحكام هذه المراسيم ورق اللعب المخصص لتسليّة الأطفال المطبوع على ورق مقوى غير مصقول أو مطلى وبمقاس لا يجاوز ٣٥ ملليمترا في ٥٥ ملليمترا...» ونصت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن العقوبات التي توقع على المخالفات الخاصة بالإنتاج على أنه كل مخالفة للقوانين أو للمراسيم الخاصة بالإنتاج واللوائح الصادرة بتنفيذها يعاقب عليها بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وذلك مع عدم الإخلال بتوقيع الجزاءات الأخرى المنصوص عليها فيها» لما كان ذلك، وكان مفاد تلك النصوص أن مناط التجريم فيها رهن بتمام عملية الإنتاج بحيث يقع الفعل المجرم بانقضاء الأجل القانوني من تمام تلك العملية دون إخطار مصلحة الجمارك ودفع رسم الإنتاج إليها وخلت النصوص المذكورة من العقاب على الشروع في هذه الجريمة أو تأميم حيازة الأدوات المعدة لصنع أوراق اللعب. ولما كان الثابت من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن دفاع الطاعن قام على مشروعية ما أثاره من فعل لم يدخل بعد في نطاق التجريم وهو دفاع لم يعن الحكم بتحصيله وخلت مدوناته مما يدل على تمام عملية الإنتاج وانقضاء الأجل الذي ضربه القانون موعدا لحصول الإخطار عن هذا الإنتاج ودفع رسم الإنتاج عنه بل جاءت على العكس فيما حوته من استعراض مضمون محضر الضبط بما يفيء عن أن المضبوطات كانت ما زالت غير مصنعة ولم يتم إنتاجها بعد إذ أن أوراق اللعب كانت آنذاك شرائط لم تقطع وحتى ما قطع منها جاء الحكم خلوا من وصفها بما ينفي عنها مواصفات ورق لعب الأطفال التي حددتها الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القرار الوزاري سالف البيان والتي ينحصر عنها تطبيق أحكام المرسوم آنف الذكر. لما كان ذلك، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور مما يعجز هذه المحكمة عن مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح والتقرير برأى في شأن ما أثاره الطاعن من دعوى الخطأ في القانون ذلك بأن هذا القصور له الصدارة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون. لما كان ما تقدم، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة.

جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين حسن عزام ، وأنور أحمد خلف ، ومحمود كامل عطيفة ، والدكتور
أحمد محمد إبراهيم .

(٢٥٣)

الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٣٩ القضائية

اختلاس أشياء محجوزة . جريمة . " أركانها " . حجب إداري . حكم . " تسببه .
تسبب معيب " . نقض . " حالات الطعن . القصور في التسبب . الخطأ
في تطبيق القانون " .

حق مندوب الجز الإداري تعيين المدين أو الحائز للأشياء المراد حجزها حارسا . وإذا لم يوجد
من يقبل الحراسة . دون اعتداد برفض أى من المدين أو الحائز إياها . مخالفة الحكم لهذا
النظر . تصور وخطأ في تطبيق القانون .

إن مفاد نص المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الجز
الإداري المعدلة بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ أن القانون قد خول مندوب
الجز حق تعيين المدين أو الحائز حارسا ، وإذا لم يوجد من يقبل الحراسة ،
فإن له أن يكلف أحدهما بها دون الاعتداد برفضه إياها ، وإذا كان ذلك وكان
الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ولم يناقش ما أثبت في محضر الجز
على ما يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة من أن المطعون ضده كان
حاضرا وقت توقيع الجز وأنه الحائز للزراعة المحجوز عليها وأثر ذلك في توافر
أركان الجريمة المسندة إليه فإنه يكون مشوبا بالقصور فضلا عن خطئه
في تطبيق القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٠ أغسطس سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز طما محافظة سوهاج : بدد الأشياء المبينة وصفا وقيمة بالمحضر والملوكة له والمحجوز عليها اداريا لصالح مصلحة الأموال المقررة والتي لم تسلم إليه إلا على سبيل الوديعة وتقديمها في اليوم المحدد للبيع فاختلسها لنفسه اضرارا بالدائن الحاجز وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة طما الجزئية قضت بحضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل . فلستأنف المطعون ضده هذا الحكم . ومحكمة سوهاج الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع. بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه . فطعنيت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى بتبرئة المطعون ضده من تهمة اختلاس المحجوزات المسندة اليه قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبب ذلك بأنه قصر حق مندوب الحجز الادارى — في تكليفه الغير بالحراسة رغم رفضه إياها — على تكليف المدين وحده بها دون الحائز على خلاف ما تقضى به المادة ١١ من قانون الحجز الادارى وقد حجه هذا الخطأ عن مناقشة ما ورد بمحضر الحجز من أن المطعون ضده هو واضع اليد على العقار الذى توجد به المحجوزات بما يوفر له صفة الحائز مع ما لذلك من أثر قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه برر قضاءه بتبرئة المطعون ضده بقوله " إنه يشترط قانونا لقيام جريمة التبيد أن يكون التسليم واقعا بعقد من عقود الأمانة ، بيد أن المشرع أجاز للحضر والمندوب الحجز الادارى ترك المحجوزات فى حراسة المدين إذا لم يجد من يقبل الحراسة دون الاعتداد برفض المدين القيام بأعبائها . لما كان ذلك ، وكان المتهم ليس مدينا بل المدين المحجوز عليه هو

... .. ومن ثم فإنه ما كان للصراف أن يعينه حارسا على المحجوزات دون رضائه . ولما كان المتهم قد رفض الحراسة وامتنع عن التوقيع على محضر الحجز فإن عقد الأمانة لم يتم وبالتالي فإن جريمة التبيد تفقد أهم أركانها . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون رقم ١٨١ سنة ١٩٥٩ في شأن الحجز الإداري قد نصت على أنه " يعين مندوب الحجز عند توقيع الحجز حارسا أو أكثر على الأشياء المحجوز عليها ويجوز تعيين المدين أو الحائز حارسا . وإذا لم يوجد من يقبل الحراسة وكان المدين أو الحائز حاضرا كلفه الحراسة ولا يعتد برفضه إياها . أما إذا لم يكن حاضرا عهد بها مؤقتا إلى أحد رجال الإدارة المحليين " فإن مفاد ذلك أن القانون قد خول مندوب الحجز حق تعيين المدين أو الحائز حارسا ، وإذا لم يوجد من يقبل الحراسة ، فإن له أن يكلف أحدهما بها دون الإعتداد برفضه إياها . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، ولم يناقش ما أثبت في محضر الحجز على ما يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة من أن المطعون ضده كان حاضرا وقت توقيع الحجز وأنه الحائز للزراعة المحجوز عليها ، وأثر ذلك في توافر أركان الجريمة المسندة إليه ، فإنه يكون مشوبا بالقصور فضلا عن خطئه في تطبيق القانون بما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة .

جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين حسن مزام ، وسعد الدين عطيه ، ومحمود كامل عطيفة ، والدكتور
أحمد محمد إبراهيم .

(٢٥٤)

الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٣٩ القضائية

(١) خبز . جريمة . " أركانها " . قصد جنائي . حكم . " تسبیب غیر
معيب " . تموين .

جريمة إنتاج خبز ناقص الوزن . تمامها بمجرد إنتاجه كذلك . يكفي لقبولها
في حق الصانع عليه بأن فعله يخالف للقانون أو تعوده من مراعاة تنفيذ أحكامه .

(ب ، ج) إثبات . " إثبات بوجه عام " . حكم . " تسبیه . تسبیب غیر معيب " .
خبز . تموين .

(ب) الإثبات في المواد الجنائية . العبرة فيه باقتناع القاضي . له الأخذ بأي
دليل يرتاح إليه إلا إذا قبله القانون بدليل معين .

(ج) إثبات وزن الخبز في محضر مستقل . غير لازم .

(د) نقض . " أوجه الطعن . قبولها " .

يلزم لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً .

١ - تم جريمة إنتاج خبز يقل وزنه عن المقرر قانوناً بمجرد إنتاجه كذلك ،
على اعتبار أن التائم في هذه الجريمة يمكن أساساً في مخالفة أمر الشارع بالترام
أوزان معينة في إنتاج الخبز تحقيقاً لاعتبارات ارتقاها . ومن ثم فإنه يكفي لقيام

الجريمة المشار إليها في حق الصانع علمه بأن فعله مخالف للقانون أو قعوده عن مراعاة تنفيذ أحكامه ، وبالتالي فإن ما ينعاه الطاعنان على الحكم بدعوى الخطأ في القانون أو القصور في التسبب لعدم استظهار ركن القصد الجنائي يكون غير سديد .

٢ — العبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي باقتناع القاضي واطمئنانه إلى الأدلة المطروحة عليه فقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ بأي دليل يرتاح إليه إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه .

٣ — لم يوجب المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في شأن التكوين لإثبات وزن الحيز في مخضر مستقل .

٤ — من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ١٤ أبريل سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم إمبابة محافظة الجيزة : بوصف الأول مديراً مسئولاً للمخبر والثاني القائم برغف الحيز به أنتجا خبزا بلديا أقل من الوزن المقرر . وطلبت عقابهما بالمواد ٢٤ و ٢٦ و ٣٨ و ٣ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل والمواد ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ومحكمة جتج الجيزة المستعجلة قضت بحضوريا اعتباريا عملا بمواد الاتهام بحبس كل من المتهمين ستة شهور مع الشغل وكفالة عشرة جنيهاً وتغريم كل منهما مائة جنيه والمصادرة والإشهار لمدة مساوية لمدة العقوبة بلا مصاريف جنائية . عارض المحكوم عليهما وقضى في معارضتهما بعدم قبولها شكلاً . فاستأنف المحكوم عليهما . ومحكمة الجيزة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بإنتاج خبز بلدى يقل وزنه عن المقرر قانونا قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه فساد في الاستدلال وقصور في التسبيب ذلك بأنه اعتبر أن مجرد وجود عجز في وزن الخبز يكون الجريمة مع أنها جريمة عمدية ويجب أن يتوافر فيها القصد الجنائي الخاص ويتعين على المحكمة أن تشير في حكمها إلى أن العجز مرده فعل المتهمين وليس راجعا إلى سبب خارجي آخر وخاصة أن صناعة الخبز تخضع لمؤثرات فنية ، كما استند الحكم في قضائه إلى الأوزان الثابتة بمحضر الضبط دون أن يكون هناك محضر وزن مستقل موقع عليه من الطاعنين . هذا إلى أن الحكم لم يناقش ما أثاره الطاعنان من دفع وأوجه دفاع جوهرية .

وحيث إن الحكم الابتدائي الذى أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه يبين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة صنع خبز بلدى يقل وزنه عن المقرر قانونا التى دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك وكانت جريمة إنتاج خبز يقل وزنه عن المقرر قانونا تتم بمجرد انتاجه كذلك على اعتبار أن التائم في هذه الجريمة يكن أساسا في مخالفة أمر الشارع بالتزام أوزان معينة في إنتاج الخبز تحقيقا لاعتبارات ارتأها ومن ثم فإنه يكفي لقيام الجريمة المشار إليها في حق الصانع علمه بأن فعله مخالف للقانون أو قعوده عن مراعاة تنفيذ أحكامه وبالتالي فإن ما ينعاه الطاعنان على الحكم بدعوى الخطأ في القانون أو القصور في التسبيب لعدم استظهار ركن القصد الجنائي يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعنين بشأن عدم وجود محضر بالأوزان مستقل عن محضر ضبط الواقعة ورد عليه بقبوله . " ولا يقدح في ثبوتها (أى التهمة) عدم تحرير محضر بالأوزان مستقل عن محضر ضبط الواقعة المسندة إليهما طالما قد أثبت محرر المحضر تلك الأوزان تفصيلا بمحضره في حضور المتهمين ودون اعتراض أى منهما على تلك الأوزان " ولما كانت العبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي باقتناع القاضى واطمئنانه إلى الأدلة المطروحة عليه فقد

جعل القانون من سلطته أن يأخذ بأي دليل يرتاح إليه إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، وكان المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في شئون التكوين لم يوجب اثبات وزن الخبز في محضر وزن مستقل ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى الأوزان التي أثبتتها محضر ضبط الواقعة في محضره فإن ما ينعاه الطاعنان على الحكم في هذا الصدد لا يكون له محل لما كان ذلك ، وكان من المقرر يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محمدا وكان الطاعنان لم يفصحا عن الدفوع وأوجه الدفاع التي ينبغي أن يحكم أعراضه عنها حتى يتضح مدى أهميتها في الدعوى وهل تحوى دفاعا جوهريا يتعين على المحكمة أن تعرض له وترد عليه فإن ما يشيره الطاعنان في هذا الشأن لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوع .

جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين حسن مزام ، وسعد الدين عطية ، وأنور أحمد خلف ، ومحمود
كامل عطيفة .

(٢٥٥)

الطعن رقم ٩٠١ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب) بلاغ كاذب . جريمة . " أركانها " . قصد جنائي . نقض .
" أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " . محكمة الموضوع .
" ملطتها في تقدير توافر أركان الجريمة " حكم . " تسببه .
تسبب غير معيب " .

(أ) القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . ماهيته ؟

الدفاع الموضوعي . عدم جواز إثارته أو المجادلة فيه أمام محكمة
النقض . مثال .

(ب) تقدير صحة التبليغ من كذبه في جريمة البلاغ الكاذب . أمر موضوعي .

١ - للقصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب كما هو معروف به في القانون
هو أن يكون المبلغ عالماً بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وأن يكون متتوباً الكيد
والأضرار بالمبلغ ضده - وهو ما لم يخطئ الحكم تقديره - ولا يعتد بعدئذ
بما يشيره الطاعن من أنه حين أقدم على التبليغ ضد المدعى بالحقوق المدنية كان
على حق فيما أبلغ به ، وذلك بأن هذا القول من جانبه لا يعدو أن يكون دفاعاً
موضوعياً وقد أبدى الحكم عدم ثقته بما لا يجوز المجادلة فيه وإثارته أمام
محكمة النقض .

٢ - من المقرر أن تقدير صحة التبليغ من كذبه أمر متروك لمحكمة الموضوع التي تنظر دعوى البلاغ الكاذب متى كانت قد اتصلت بالوقائع المنسوب الى المتهم التبليغ بها وأحاطت بمضمونها .

الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني دعواه بالطريق المباشر ضد الطاعن أمام محكمة كفر الشيخ الجزئية متهما إياه بأنه في خلال شهور يوليه وأغسطس وسبتمبر سنة ١٩٦٦ : أبلغ ضده السلطات القائمة بأمر كاذب مع سوء القصد . وطلب عقابه بالمادة ٣٠٥ من قانون العقوبات مع الزامه أن يدفع له مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمادة الإتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ والزامه أن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة كفر الشيخ الابتدائية تنازل المدعى بالحق المدني عن دعواه المدنية ثم قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع (أولا) في الدعوى الجنائية برفض استئناف المتهم وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعوى الجنائية وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة المقررة بها على المتهم لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ هذا الحكم (ثانيا) في الدعوى المدنية بإثبات تنازل المدعى المدني عن دعواه المدنية وعن الحكم الصادر له فيها وألزمت المصروفات الخاصة بتلك الدعوى . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة البلاغ الكاذب قد أخطأ في القانون وانطوى على فساد في الاستدلال ذلك بأن الوقائع التي أبلغ عنها الطاعن صحيحة أيديتها المستندات والأوراق وتدخل في باب الأخبار الذي

إباحه القانون وقد عولت المحكمة في تمكذيبها لتلك الوقائع على التحقيقات التي أجرتها محافظة كفر الشيخ مع أن المدعى بالحقوق المدنية أحد كبار تلك المحافظة وله من السلطات ما يستطيع في ظله أن يوجه المحقق الوجهة التي يرتضيها ، هذا فضلا عن أن المدعى بالحقوق المدنية لم يأت بشهود للتدليل على عدم صحة الوقائع المشار إليها في حين أن الطاعن أتى بشهود شهدوا بصدقها . كما أن ما ساقته المحكمة تدليلا على كذب الوقائع المبلغ عنها يناقض ما استندت عليه حين دلت على توافر ركن سوء القصد ونية الإضرار وكل ذلك يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة البلاغ الكاذب التي دان الطاعن بها وأقام قضاءه بثبوت كذب البلاغ على ما أسفر عنه التحقيق الإداري الذي أجرته محافظة كفر الشيخ واطمأنت إليه المحكمة وإلى التحقيق الذي أجرته بجلسته المحاكمة . ولما كان من المقرر أن تقدير صحة التبليغ من كذبه أمر متروك لمحكمة الموضوع التي تنظر دعوى البلاغ الكاذب متى كانت قد اتصلت بالوقائع المنسوبة إلى المتهم التبليغ بها وأحاطت بمضمونها- كما هو الحال في الدعوى- وكان ما أورده الحكم عن توافر ركن سوء القصد لدى الطاعن يكفي لإثبات القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب كما هو معرف به في القانون وهو أن يكون المبلغ عالما بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وأن يكون متويا الكيد والإضرار بالمبلغ ضده وهو ما لم يخطئ به الحكم تقديره ولا يعتد بعدئذ بما يثيره الطاعن من أنه حين أقدم على التبليغ ضد المدعى بالحقوق المدنية كان على حق فيما أبلغ به وذلك بأن هذا القول من جانبه لا يعدو أن يكون دفاعا موضوعيا وقد أبدى الحكم عدم ثقته به مما لا يجوز المجادلة فيه وإثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم أن ما ساقه تدليلا على كذب الوقائع لا يناقض ما أورده دليلا على توافر سوء القصد لدى الطاعن . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / حسن فهمى البدوي رئيس المحكمة ، وهضوية العادة الماشارين :
محمد أبو الفضل حنى ، وإبراهيم أحمد الديوانى ، ومحمد السيد الرفاعى ، وطه الصديق دقانه .

(٢٥٦)

الطعن رقم ٩٠٩ لسنة ٣٩ القضائية

(ا ، ب ، ج) شيك بدون رصيد . جريمة . "أركانها" . قصد جنائى .
" القصد المفترض " . مسئولية جنائية . دفاع . "الاخلاق
بحق الدفاع . ما لا يوفره " . حكم . "تسببه" . تسبب
غير معيب " .

(ا) سوء النية فى جريمة إصدار شيك بدون رصيد . ماهيته ؟
إقراضه .

مسألة مصدر الشيك إذا ما سحب بعد إصداره مبلغا يجعل الرصيد
المتبقى لا يفي بقيمة الشيك . أساس ذلك ؟

(ب) مجرد اعتقاد الساحب أن تابعيه أودعوا فى حسابه مبالغ تسكنى
لوفاء بقيمة الشيك . لا يبرر دفاعه القائم على انتفاء علمه بعدم
وجود مقابل وفاء لهذا الشيك . ما دام لم يقدم دليلا قاطعا على
هذا الدفاع .

(ج) تحصيل حكم أول درجة لدفاع الطاعن والرد عليه . تأييد محكمة
ثانى درجة للحكم المذكور لأسبابه دون التعرض لمذكرة الطاعن
التي قدمها لها مرددا فيها دفاعه السابق . إفادته لإطراح هذا
الدفاع .

١ — من المقرر أن سوء النية في جريمة إصدار شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره ، وهو أمر مفروض في حق الساحب ، ولا يعفى من المسؤولية الجنائية من يعطى شيكا له مقابل ثم يسحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف لسحب قيمة الشيك ، إذا أن على الساحب أن يرقب تحركات رصيده محتفظا فيه بما يفى بقيمة الشيك حتى يتم صرفه .

٢ — إذا كان الثابت من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن الطاعن أقام دفاعه على عدم علمه بعدم وجود مقابل وفاء للشيك ، إلا أنه لم يقدم دليلا يقطع في انتفاء هذا العلم ولا يغنيه في ذلك — اثباتا لحسن نيته — مجرد اعتقاده أن بعض تابعيه قد أودعوا في حسابه في البنك بعض المبالغ التي تغطي قيمة الشيك .

٣ — متى كان الطاعن يسلم في أسباب طعنه أن المذكرة التي قدمها أمام المحكمة الاستئنافية — ولم تعرض هذه المحكمة لما دون بها — إنما تردد ما سبق أن أثاره من دفاع أمام محكمة أول درجة ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد حصل هذا الدفاع ورد عليه بما يكفي لدحضه ، فإن تأييد الحكم المطعون فيه للحكم الابتدائي لأسبابه يفيد اطراح المحكمة لهذا الدفاع .

الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة قصر النيل الجزئية ضد (الطاعن) متهما إياه بأنه في يوم ١٥ يناير سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم قصر النيل محافظة القاهرة أصدر له شيكا بمبلغ ٥٠ جنيها لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات والزامه أن يدفع له مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف وأتعاب المحاماة . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملا بمادتي الإتهام والمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بتغريم المتهم ١٠ ج وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة مدة ثلاث

سنوات تبدأ من اليوم الذى يصبح فيه الحكم نهائيا وألزمته بأن يدفع الى المدعى بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومبلغ مائة قرش مقابل أتعاب المحاماة فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف بالمصروفات المدنية الاستئنافية ومبلغ مائة قرش مقابل أتعاب المحاماة وذلك بلا مصروفات جنائية . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ أدان الطاعن بجريمة اصدار شيك بدون رصيد قد جاء مشوبا بالخطأ فى تطبيق القانون وبالقصور فى التسبيب ذلك أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة أول درجة وفى مذكرته المقدمة منه لمحكمة ثانى درجة بعدم توافر القصد الجنائى لديه اذ أن هذه الجريمة لا تقوم الا اذا كان الساحب على علم بعدم وجود رصيد يقابل الشيك ، أما اذا كان الرصيد قائما وقت اعطاء الشيك وسحب جزء منه عن خطأ غير مقصود فلا جريمة فى الأمر ، وقد أغفل الحكم المطعون فيه هذا الدفاع ولم يدلل على قيام القصد الجنائى مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى فى أن الطاعن أعطى المدعى بالحقوق المدنية شيكا فى ١٥ من يناير سنة ١٩٦٦ قيمته ٥٠ ج خمسون جنيها مسحوبا على بنك مصر بالقاهرة ولما قدمه للبنك بتاريخ ٢٧ من يناير سنة ١٩٦٦ استبان أنه لا يقابله رصيد بدليل ما أفاد به البنك فى ذلك التاريخ بالرجوع على الساحب . وأورد الحكم على ثبوت الواقعة فى حق الطاعن ما ينتجه من وجوه الأدلة . وقد حصل الحكم دفاع المتهم القائم على أن رصيده بالبنك وقت اعطاء الشيك فى ١٥ من يناير سنة ١٩٦٦ كان مبلغ ٧٥ ج و ٣٧٠ م وهو ما يغطى قيمة الشيك أن المدعى لم يقدم الشيك للبنك فى ميعاد بل تقدم به فى ٢٧ من يناير سنة ١٩٦٦ بعد أن كان قد

محب بعض المبالغ من رصيده بحسن نية معتقدا أن من ينوب عنه في تحصيل الإيجار قد أودع كعهدته معه مبالغ أخرى لحسابه في البنك. ورد الحكم على هذا الدفاع بقوله: "وحيث أن جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب لم يستلزم الشارع فيها نية خاصة لقيام هذه الجريمة ولا يشترط لوقوعها أن يقدم المستفيد الشيك في تاريخ لاحق مادام الشيك قد استوفى الشكل الذي يتطلبه القانون لكي يحل محل النقود ويكون مستحق الوفاء بمجرد الاطلاع عليه دائما ولا يعفى من مسؤوليته من يعطى شيكا له مقابل في تاريخ السحب ثم يسحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف للوفاء بقيمة الشيك عند تقديمه بعد تاريخ الاستحقاق لصرف قيمته ، اذ أن على الساحب أن يرقب تحركات رصيده ويظل محتفظا فيه بما يكفي لقيمة الشيك حتى يتم صرفه ، ومن ثم فإن تأخر المستفيد لا ينفي مسؤولية المتهم". ولما كان ذلك ، وكان من المقرر أن سوء النية في جريمة إصدار شيك بدون رصيده تتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره ، وهو أمر مفروض في حق الساحب ، ولا يعفى من المسؤولية الحنائية من يعطى شيكا له مقابل ثم يسحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف لسحب قيمة الشيك ، اذ أن على الساحب أن يرقب تحركات رصيده محتفظا فيه بما يفي بقيمة الشيك حتى يتم صرفه . ولما كان الثابت من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن الطاعن أقام دفاعه على عدم علمه بعدم وجود مقابل وفاء للشيك إلا أنه لم يقدم دليلا يقطع في انتفاء هذا العلم ولا يغنيه في ذلك — إثباتا لحسن نيته — بـرد اعتقاده أن بعض تابعيه قد أودعوا في حسابه في البنك بعض المبالغ التي تغطي قيمة الشيك ، ومن ثم فإن ما رد به الحكم على دفاعه في هذا الصدد على النحو السالف بيانه يكون ردا سائغا وكافيا في بيان سوء النية في الجريمة التي أدانته بها — أما قول الطاعن أنه قدم مذكرة أمام المحكمة الاستئنافية وأن المحكمة لم تعرض لدفاعه المدون بها فإن الطاعن يسلم في أسباب طعنه بأن هذه المذكرة تضمنت الدفاع الذي سبق أن أثاره أمام محكمة أول درجة . ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد حصل هذا الدفاع ورد عليه بما يكفي لدحضه فإن تأييد الحكم المطعون فيه للحكم الابتدائي لأسبابه يفيد اطراح المحكمة لهذا الدفاع . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون في غير محله ويتعين لذلك رفضه موضوعا ومصادرة الكفالة .

جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :
نصر الدين حسن مزام ، وسعد الدين عطيه ، وأنور أحمد خلف ، ومحمود كامل عطيه .

(٢٥٧)

الطعن رقم ٩١١ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب) قتل خطأ . جريمة . ” أركانها ” . رابطة السببية . حكم . ” تسببه
تسبب معيب ” .

(أ) رابطة السببية ركن في جريمة القتل الخطأ . تطلبها اسناد النتيجة إلى خطأ
الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادي للأمر . انقطاعها
بخطأ الغير ومنهم المجنى عليه . متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته
لاحداث النتيجة . مثال .

(ب) اغفال الحكم بيان اصابات المجنى عليه التي نشأت عن الحادث
ونومها وكيف أنها أدت إلى الوفاة من واقع التقرير الطبي . قصور
في استظهار رابطة السببية .

١ — من المقرر أن رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ تتطلب
اسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق مع السير العادي
للأمر ، وأن خطأ الغير ومنهم المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ
الجاني وكان كافيا بذاته لاحداث النتيجة . ولما كان الثابت بمحضر جلسة
المحاكمة الاستئنافية أن المدافع عن الطاعن دفع بانقطاع رابطة السببية بين ما عزی
اليه من خطأ بوصفه حارسا على العقار — من تركه المصعد يعمل دون اصلاح
عيوبه وبين ما لحق المجنى عليه من ضرر تأسيسا على أن الحادث إنما نشأ بخطأ
المتهم الآخر وهو عامل المصعد فضلا عن خطأ المجنى عليه وذويه على النحو الذي

فصله في وجه طعنه وأن كلا من هذين الخطأين بالنظر لحسامته وغرابتة يوفو سلوكا شاذا لا يتفق مع السير العادي للأمر وما كان للطاعن بوصفه حارسا على العقار أن يتوقعه أو يدخله في تقديره حالة أنه لم يقصر في صيانة المصعد بل أناط ذلك بشركة مختصة بأعمال المصاعد وصيانتها وهو دفاع جوهرى لما يستهدفه من نفى عنصر أساسى من عناصر الجرمية قد يترتب على ثبوت صحته انتفاء مسئوليته الجنائية والمدنية ، وكان لزاما على المحكمة أن تعرض له بمسائل على أنها كانت على بينة من أموره محيطه بحقيقة مبناه وأن تقسطة حقه إرادا له وردا عليه . وذلك بالتصدي لموقف كل من المتهم الثانى فى الدعوى والمجنى عليه وذويه وكيفية سلوكهم وأثر ذلك على قيام رابطة السببية بين الخطأ المعزول للطاعن أو انتفائها ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور فى التسبيب ، مما يتعين معه نقضه .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أغفل بيان إصابات المجنى عليه التى نشأت عن الحادث ونوعها وكيف أنها أدت إلى وفاة المجنى عليه من واقع التقرير الطبى ، فإنه يكون مشوبا بالقصور فى استظهار رابطة السببية بما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما فى يوم ٢٧ يناير سنة ١٩٦٣ بدائرة قسم مصر الجديدة محافظة القاهرة : تسببا خطأ فى قتل هشام حسن لطفى وكان ذلك ناشئا عن إهمالهما وعدم تحرزهما بأن تركا مصعد العمارة وهو فى حالة غير صالحة للاستعمال تحت طلب السكان ودون تنبيههم إلى ذلك فاستعمله المجنى عليه ولم يقف المصعد عند الطابق المحدد فسقط المجنى عليه من علو فى بئر المصعد فأصيب بالاصابات الموضحة بالتقرير الطبى والتى أودت بحياته . وطلبت عقابهما بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات . وادعت والدة المجنى عليه بحق مدنى قبل المتهمين قدره قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جناح مصر القديمة الجزئية قضت بحضورها للمتهم الأول وغيايبا للمتهم الثانى عملا بمادة

الاتهام (أولاً) بحبس كل من المتهمين سنة مع الشغل وكفالة عشرة جنهات لوقف التنفيذ . (ثانياً) بالزام المتهم الأول بأن يدفع للدهية بالحق المدني مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات . (ثالثاً) عدم قبول الدعوى المدنية أمام المحكمة بالنسبة للمتهم الثاني مع الزام رافعها المصاريف . فاستأنف المتهم الأول هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع . (أولاً) بالنسبة للدعوى الجنائية بتعديل الحكم المستأنف إلى تغريم المتهم مائتي جنيه بلا مصاريف . (ثانياً) بالنسبة للدعوى المدنية برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف والزم المتهم بالمصروفات المدنية الاستئنافية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل الخطأ قد انطوى على اخلال بحق الدفاع وقصور في التسبيب ذلك بأن دفاع الطاعن قام أساساً على أن خطأ المتهم الآخر — وهو عامل المصعد المختص بمراقبة حركته ومرافقة مستقليه صعوداً وهبوطاً — بتركه إياه والانصراف عنه لقضاء بعض شأنه دون أن يعطله تماماً بقطع التيار الكهربائي أو احكام خلق بابيه أو تكليف أحد بالاشراف عليه فترة غيابه ضماناً لعدم اساءة استعماله بالاضافة إلى خطأ المجنى عليه وذويه باهمالهم في رعايته وتركهم إياه — وهو طفل في نحو السابعة من عمره — يتسلل إلى المصعد بمفرده على خلاف التعليمات المتبعة ومع أن المصعد لا يقف عادة عند الدور الثاني الذي يقطن فيه ثم محاولته فتح باب المصعد عن طريق الضغط على الأكرة العليا والتعلق بها مما أدى لاختلال توازنه وسقوطه بسبب خفة وزنه — كل ذلك بالنظر لجسامته ونخروجه عن المألوف يوفر في صحيح القانون عاملاً شاذاً تنقطع به رابطة السببية بين الخطأ المنسوب للطاعن والمتمثل في تركه المصعد يعمل دون اصلاح لعيوبه وبين الضرر الذي وقع ولكن الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع بالرد على الرغم من أنه دفاع جوهري لما يترتب على ثبوت صحته من تغير الرأي في الدعوى وهذا يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إنه من المقرر أن رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق مع السير العادي للأمر، وأن خطأ الغير ومنهم المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لأحداث النتيجة. لما كان ذلك، وكان الثابت بمحض المحاكمة الإستئنافية أن المدافع عن الطاعن دفع بانقطاع الرابطة بين ما هوى إليه من خطأ بوصفه حارساً من تركه المصعد يعمل دون إصلاح عيوبه وبين ما لحق المجنى عليه من ضرر تأسيساً على أن الحادث إنما نشأ بخطأ المتهم الثاني وهو عامل المصعد فضلاً عن خطأ المجنى عليه وذويه على النحو الذي فصله في وجه طعنه وإن كلا من هذين الخطأين بالنظر لجسامته وغرابتة سلوكاً شاذاً لا يتفق مع السير العادي للأمر وما كان للطاعن بوصفه حارساً على العقار أن يتوقعه أو يدخله في تقديره حالة إنه لم يقصر في صيانته المصعد بل أفاط ذلك بشركة مختصة بأعمال المصعد وصيانتها وهو دفاع جوهري لما يستهدفه من نفي عنصر أساسي من عناصر الجريمة قد يترتب على ثبوت صحته انتفاء مسئولية الجنائية والمدنية وكان لزاماً على المحكمة أن تعرض له بما يدل على أنها كانت على بينه من أمره محيطة بحقيقة مبناه وأن تقسطة حقه إيراداً له ورداً عليه وذلك بالتصدي لموقف كل من المتهم الثاني في الدعوى والمجنى عليه وذويه وكيفية سلوكهم وأثر ذلك على قيام رابطة السببية بين الخطأ المعزى للطاعن أو انتفائها — أما وهي لم تفعل، فإن حكمها يكون معيباً بالقصور في التسيب. ومن ناحية أخرى فقد شاب الحكم قصور في استظهار رابطة السببية إذ أغفل بيان إصابات المجنى عليه التي نشأت عن الحادث ونوعها وكيف أنها أدت إلى وفاة المجنى عليه من واقع التقرير الطبي وهو ما يتسع وجه الطعن لتعيب الحكم به. لما كان ما تقدم، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث بقية ما يشيره الطاعن في أوجه طعنه.

جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٩

رئاسة السيد المستشار / حسن فهمى البدوي رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : محمد أبو الفضل حفي ، وإبراهيم أحمد الديواني ، ومحمد السيد الرفاعي ،
ومحمد ماهر محمد حسن .

(٢٥٨)

الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٣٩ القضائية :

تفتيش . " إذن التفتيش . إصداره " . حكم . " تسييبه . تسييب
معيب " . نقض . " حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون " . مواد
مخدرة .

إثبات الحكم في مدوناته أن المتهم يلجأ في المخدرات ، وأن إذن التفتيش صدر لضبطه حال
نقل المخدر . مؤداه أن الاذن صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها . مخالفة الحكم لما تقدم .
خطأ في القانون .

إذا كان ما أثبتته الحكم في مدوناته يتضمن أن المطعون ضده يتجبر
في المخدرات وإن الأمر بالتفتيش إنما صدر بضبطه حال نقله المخدر باعتبار
هذا النقل مظهرا للنشاط في الاتجار ، فإن مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر
لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارنها ، لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة ،
ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بأن إذن التفتيش قد صدر عن جريمة
لم يثبت وقوعها ، قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في ١٩ مايو سنة ١٩٦٨ بدائرة مركز
شبين القناطر : أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا (حشيشا) في غير الأحوال

المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بتقرير الاتهام ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات بنها قضت بحضور يا هملا بالماتين ١/٣٩٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ببراءة المتهم مما نسب إليه ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من جريمة إحراز الجواهر المخدرة قد انطوى على فساد في الاستدلال ، ذلك أنه أسس البراءة على ما قال به من أن إذن التفتيش قد صدر في وقت كان المطعون ضده يعترزم فيه ارتكاب الجريمة والتفت عن جوهر محضر التحريات وشهادة الشهود التي مؤداها أن المطعون ضده — كان وقت صدور إذن النيابة العامة بتفتيشه — محزرا بالفعل للجواهر المخدرة و بسبيل نقل جزء منها من بلدته إلى بلد آخر — الأمر الذي يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى قال تبريرا لقضائه بالبراءة ”وبما أن الثابت من الاطلاع على محضر التحري أنه حرر في ١٨ من مايو سنة ١٩٦٨ الساعة ١١ مساء وفيه أن المتهم من هرب العليقات مركز الخانكة يتجبر في المواد المخدرة وأنه يعترزم نقل كمية من المواد المخدرة إلى مدينة شبين القناطر ، كما أن الثابت من الاطلاع على إذن التفتيش أنه صدر في ١٩ من مايو سنة ١٩٦٨ الساعة ١٢ و ١٥ دقيقة صباحا بضبط المتهم حال تواجده ببلد شبين القناطر لضبط ما يحوزه أو يحوزه من مواد مخدرة في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وبما أن الثابت من محضر التحريات وعلى لسان الشهود الثلاثة بالتحقيقات أن المتهم ساعة طلب الإذن بل وساعة صدوره — كان يعترزم فقط ارتكاب جريمة إحراز المخدر في شبين القناطر ، ولم يقطع واحد منهم بأنه كان آنذا محزرا أو حائرا“ .

وحيث إن ما أثبتته الحكم في مدوناته يتضمن أن المطعون ضده يتجبر في المخدرات وأن الأمر بالتفتيش إنما صدر لضبطه جال نقله المخدر بإعتبار هذا النقل مظهرا لنشاطه في الاتجار بما مفهومه أن الأمر صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأن إذن التفتيش صدر عن جريمة لم يثبت وقوعها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى وتقدير أدلتها ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار حسن فهمي البدرى رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين .
محمد أبو الفضل حفي ، وإبراهيم أحمد الديوانى ، ومحمد السيد الرفاعى ، وطه الصديق دقانه .

(٢٥٩)

الطعن رقم ٩١٥ لسنة ٣٩ القضائية

رد اعتبار . نقض . " حالات الطعن بالنقض . الخطأ فى تطبيق القانون " .
فضاء المحكمة برفض طلب رد الاعتبار القضائى تأسيسا على عدم مضى المدة اللازمة لرد الاعتبار
بحكم القانون . خطأ فى تطبيق القانون .

متى كان الحكم المطعون فيه بعد أن عدد الأحكام الصادرة ضد طالب رد
الاعتبار قد رفض طلبه على سند من أن المدة اللازمة لرد اعتباره بحكم القانون
اثنتا عشرة سنة طبقا للفقرة الثانية من المادة ٥٥٠ من انون الإجراءات
الجنائية وهى لم تمض بعد . ولما كان ينبغى على المحكمة أن تفصل فى الطلب
المعروض عليها وفقا لأحكام القانون الخاصة برد الاعتبار القضائى الواردة فى المواد
من ٥٣٦ إلى ٥٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية وتنص الفقرة الثانية من
المادة ٥٣٧ على أنه : " يجب لرد الاعتبار أن يكون قد انقضى من تاريخ تنفيذ
العقوبة أو صدور العفو عنها مدة ست سنوات إذا كانت عقوبة جنائية أو ثلاث
سنوات إذا كانت عقوبة جنحة وتضاعف هذه المدة فى حالتى الحكم للعود
وسقوط العقوبة بمضى المدة " . وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ
فى تطبيق القانون بما يعنيه ويوجب نقضه .

الوقائع

تقدم المطعون ضده بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٦٦ إلى محكمة جنايات أسوان بعريضة يطلب فيها رد اعتباره عن العقوبات الآتية : ١ — الحبس شهرين في اللجنة رقم ١٧٣ لسنة ١٩٤٢ الوايلي الصادر الحكم فيها بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٢ لتهمة سرقة — ٢ — الحبس شهرين في اللجنة رقم ٤٢٤٤ سنة ١٩٤٧ الإسكندرية بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٧ لتهمة سرقة — ٣ — الحبس ثلاثة شهور في اللجنة رقم ٤٨١٧ سنة ١٩٤٨ من مصر بتاريخ ٢١ يوليو سنة ١٩٤٨ لتهمة سرقة — ٤ — وضعه تحت مراقبة البوليس مدة ستة شهور في اللجنة رقم ١٩٦٠ لسنة ١٩٤٨ لتهمة تشرد — ٥ — الحبس ستة شهور في اللجنة رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٥٠ (١٧٥ لسنة ١٩٥٠ من أسوان) بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٥٠ لتهمة سرقة — ٦ — وضعه تحت مراقبة البوليس مدة ستة شهور في اللجنة رقم ٦٢٠ لسنة ١٩٥١ بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٥٣ لتهمة اشتباه — ٧ — الحبس سنة في الجناية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٥٨ مركز أسوان بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٥٩ لتهمة هتك العرض . وبتاريخ ٢٧ من يونيو سنة ١٩٦٨ قدم السيد النائب العام تقريراً بالموافقة على رد اعتبار الطالب عن العقوبات سالفة البيان . ومحكمة جنايات أسوان قضت بحضوريا برفض الطلب فطعننت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى برفض طلب رد الاعتبار المقدم من على سند من أن المدة المقررة لرد الاعتبار بحكم القانون لم تمض بعد قد شابه خطأ في تطبيق القانون ذلك أن الحكم المطعون فيه قد اشترط مضي المدة اللازمة لرد الاعتبار القانوني في مجال طلب رد الاعتبار القضائي طبقاً للمادة ٥٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية ومن ثم يكون معيباً بما يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن عدد الأحكام الصادرة ضد طالب رد الاعتبار أردفها بعبارة " وبذلك تكون المدة اللازمة لرد

اعتباره بحكم القانون ١٢ سنة طبقا للفقرة الثانية من المادة ٥٥٠ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ وهي لم تمض بعد . لما كان ذلك ، وكان ينبغي على المحكمة أن تفصل في الطلب المعروض عليها وفقا لأحكام القانون الخاصة برد الاعتبار القضائي الواردة في المواد من ٥٣٦ — ٥٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، وتنص الفقرة الثانية من المادة ٥٣٧ على أنه « يجب لرد الاعتبار أن يكون قد انقضى من تاريخ تنفيذ العقوبة أو صدور العفو عنها مدة ست سنوات إذا كانت عقوبة جنائية أو ثلاث سنوات إذا كانت عقوبة جناية وتضاعف هذه المدة في حالي الحكم للعود وسقوط العقوبة بمضي المدة » . وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه ويوجب نقضه . لما كان ذلك ، وكان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن بحث موضوع الطلب فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / حسن فهمي البدوي رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين : محمد أبو الفضل حفي ، وإبراهيم أحمد الديواني ، ومحمد السيد الرفاعي ، ومحمد ماهر محمد حسن .

(٢٦٠)

الطعن رقم ٩٥٩ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب) "إثبات" . "إثبات بوجه عام" . "شهادة" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره" . محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . "سلطانها في استخلاص الصورة الصحيحة للواقعة" . حكم . "تسببيه . تسبب غير معيب" . إضرار جسم . قتل خطأ .

(١) استقلال محكمة الموضوع بتقدير ضرورة سماع شاهد النفي .

ورفض المحكمة سماع شاهد النفي لأسباب سائغة . لا تريب عليها .

(ب) استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعي . مادام سائغا .

(ج) إثبات . "خبرة" . حكم . "تسببيه . تسبب غير معيب" .

إقامة الحكم نضاه استنادا إلى رأى أهل الخبرة . كفايته . مثال .

١ — إن تقدير ضرورة سماع شاهد النفي ، أمر تستقل به محكمة الموضوع ، إذ هو يتعلق بسلطانها في تقدير الدليل . ومن ثم فانه إذا كان الحكم قد رفض طلب سماع المفاول الذي أعاد إقامة البرج المنهار بسبب أنه لم يشترك في التنفيذ الأول موضوع الاتهام ، وأن التقرير الفني الخاص بالموضوع تعرض لكافة الاحتمالات التي أحاطت بالحادث ، فانه لا تريب على المحكمة إن هي اطمأنت الى التقرير الفني المقدم في الدعوى ، ورفضت سماع شاهد النفي ما دامت قد طالت هذا الرفض تعليلا مقبولا .

٣ - إذا كان ما أورده الحكم من أدلة سائغة نقلا عن الخبراء الفنيين ، قد أثبت بغير معقب أنه لاعلاقة لإنهيار البرج بتصلب الخرسانة ، فإن ذلك استدلال سائغ وكاف لحمل ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من أن الانهيار لاعلاقة له بتصلب الخرسانة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - ٢ - ٣ - ٤ - ...
بأنهم في يوم ١٦ يونيه سنة ١٩٦٥ بدائرة قسم كفر الشيخ (أولا) المتهمون من الثاني
إلى الرابع بصفقتهم مستخدمين بإحدى المؤسسات العامة (الشركة العامة للقاولات
بكفر الشيخ) تسببوا بخطئهم الجسيم في الحاق ضرر جسيم بأموال الشركة التي
يعملون بها بأن كان ذلك ناشئا عن إهمالهم الجسيم في مراعاة الأصول الهندسية
الفنية والمبينة تفصيلا بالتقرير الهندسى المرفق في تنفيذ عملية انشاء برج التبريد
بمصنع رجيح الكون بكفر الشيخ مما أدى إلى إنهاره وحصول الضرر الجسيم
نتيجة ذلك . (ثانيا) المتهمون الأربعة ١ - تسببوا في بخطئهم في موت
عبد الحارث محمد وفرج ابراهيم ابراهيم السكرى وحسن أحمد يوسف إذاخلوا
إخلالا جسيما بما تفرضه أصول مهنتهم والمبينة تفصيلا في التقرير الهندسى مما أدى إلى
إنهار برج التبريد بمصنع رجيح الكون بكفر الشيخ على المحبى عليهم فأصابهم نتيجة
ذلك بالإصابات المبينة لكل بالتقرير الطبى وقد أودت إصابات المحبى عليه الأول
بحياته ، وطلبت عقابهم بالمواد ١١١ ، ١١٦ ، ١ / مكررب ، ١١٩ و ٢٣٨ / ١ / ٢٤٤ ، ٢ /
من قانون العقوبات . وعلمة كفر الشيخ الجزئية قضت حضوريا عملا بالمادة ٣٠٤ / ١
من قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة إلى المتهمين من الثانى إلى الرابع من التهمة الأولى
والمادة ٢٣٨ و ٢٤٤ / ٣٢ - من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الأول

والثالث عن التهمة الثانية (أولا) بالنسبة للتهمة الأولى المنسوبة الى المتهمين من الثاني الى الرابع ببراءتهم منها (ثانيا) وبالنسبة للتهمة الثانية المنسوبة الى جميع المتهمين بتغريم المتهم الأول مائة جنيه وتغريم الثالث خمسين جنيها وبراءة المتهمين الثاني والرابع بلامصاري ف جنائية . فاستأنف كل من المتهمين الأول والثالث وكذلك النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة كفر الشيخ الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا وباجماع الآراء : (أولا) بقبول الاستئناف من النيابة والمتهمين الأول والثالث . (ثانيا) برفض الاستئناف من المتهمين الأول والثالث . (ثالثا) بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من براءة المتهمين الثاني والثالث والرابع بالنسبة للتهمة الأولى المنسوبة إليهم . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ أدان الطاعن بجريمة القتل والإصابة الخطأ ، قد انطوى على اخلال بحق الدفاع وران عليه القصور ، ذلك بأنه التفت عن دفاع تقدم به الطاعن لينفي الخطأ الذي نسبته الحكم إليه في تصميم البناء وتنفيذ خوازيق البرج الذي إنهار على المجنى عليهم مؤداه أنه أعاد بناء البرج الحديد على ذات الخوازيق التي وصفها الحكم بأنها غير صالحة بما يدحضه . ولم يعرض الحكم المطعون فيه بالرد على دفاع الطاعن في شأن أن استعمال الأسمنت الحديدى بدلا من الأسمنت البورتلاندى كان سببا للإنهيار وكذلك سرعة التنفيذ، وبذلك يكون الحكم معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين مما أورده الحكم الابتدائي المكمل بالحكم المطعون فيه أنه استظهر وقائع الدعوى ثم حصل مادفع به الطاعن من أنه أشرف على إعادة بناء البرج الحديد على ذات الخوازيق التي قال الحكم المطعون فيه أنها غير صالحة وطلب تحقيق دفاعه ورد الحكم على ذلك بقوله "كما استشهد هذا المتهم (الطاعن) بالمقاول الذى عهد إليه بإعادة بناء البرج بعد انهياره وإذ تبين عدم حضوره بدأ دفاع هذا المتهم مرافعته وبعد انتهاء المرافعة فى الدعوى طلب سؤال هذا الشاهد بشأن إعادة إقامة البرج المنهار وفقا للرسومات التى وضعها المتهم ... " ثم استطرد الحكم إلى القول « كما لم تراحمكة ضرورة لسؤال شاهد المتهم الأول

وهو المداول الذى أعاد إقامة البرج ولم يشترك فى التنفيذ الأول. إذ أن الواقعة الخاصة بهذه المحاكمة قاصرة على ما أنجز من أعمال حتى انهيار البرج ولا شأن للشاهد بها خاصة وأن التقرير الفنى الخاص بالحادث تعرض لكافة الاحتمالات الخاصة بالحادث كما أن المحكمة لم تجد ما يسوغ إجابة الطلب الخاص بإجراء تجربة التحميل المشار إليها بطلب المتهم الأول المقدم للنيابة العامة لكفاية ما ثبت فى خصوص ذلك من التقرير الفنى الخاص بالحادث. كما حصل الحكم المطعون فيه مادفع به الطاعن من أن سبب الانهيار كان مرجعه تنفيذ البرج فى مدة قصيرة وعدم بقاء الشدة الخشبية المدة الكافية ورد الحكم على ذلك بقوله "وأنه بالنسبة لتعليل المتهم الأول للحادث بأنه حدث نتيجة عدم كفاية الوقت اللازم لتصلب جوانب البرج المنهار قبل فك الشدة إذ أن التنفيذ بما فى ذلك فك الشدة حدث فى مدة أقل من ٢٥ يوما وهو مانقاه المتهم الثالث بزعم أن العمل السابق استغرق مدة ٤٥ يوما فإن التقرير بعد أن ذكر أن عملية تنفيذ البرج جميعها والتي شيدت قبل الانهيار لا يمكن أن تتم فى مدة تقل عن ٢٥ يوما وإذ كان الذى ثبت من التحقيق حدوث الانهيار بعد فك الشدة بعد خمسة أيام فإن الانهيار لعلاقة له بتصلب الخرسانة" وما أورده الحكم من أدلة سائغة نقلا عن الخبراء الفنيين قد أثبت بغير معقب أنه لعلاقة للانهيار بتصلب الخرسانة وهو استدلال سائغ وكاف لحمل النتيجة التى انتهى إليها الحكم كما أن تقدير ضرورة سماع شاهد فنى أمر تستقل به محكمة الموضوع إذ هو يتعلق بسلطتها فى تقدير الدليل، فإذا كان الحكم قد رفض طلب سماع المداول الذى أعاد إقامة البرج بسبب أنه لم يشترك فى التنفيذ الأول موضوع الاتهام وأن التقرير الفنى الخاص بالموضوع تعرض لكافة الاحتمالات التى أحاطت بالحادث، فانه لا تريب على المحكمة أن هى اطمأنت إلى التقرير الفنى المقدم فى الدعوى ورفضت طلب سماع شاهد فنى مادامت قد طلت هذا الرفض تعليلا مقبولا. لما كان ذلك، وكان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على

بساط البحث الصبورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن
تطرح ما يخالفه من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة
في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق . لما كان ما تقدم، وكان الحكم المطعون
فيه قديين واقعة الدعوى بحسب ما اطمأنت اليه عميدة المحكمة واستقر في وجدانها
وتناولت الرد على دفاع الطاعن في منطق مقبول وأحاط بعناصر جريمتي القتل
والإصابة الخطأ اللتين أدان الطاعن بهما، فان ما يثيره الطاعن في وجهي طعنه
لا يكون له محل ويتعين رفض الطعن موضوعا ومصادرة الكفالة .

جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين حسن عزام ، وسعد الدين عطية ، وأنور أحمد خلف ،
ومحمود كامل عطيفة .

(٢٦١)

الطعن رقم ١٤٥٠ لسنة ٣٩ القضائية

حكم . "تسببه . تسبب معيب" . إثبات . "إثبات بوجه عام" .
اختلاس أموال أميرية .

وجوب إيراد الأدلة التي استندت إليها المحكمة وبيان مؤداها في الحكم بيانا كافيا . مجرد
الإشارة إليها . غير كاف . لزوم سرد مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها
مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ومبلغ اتفاقه مع باقي الأدلة التي أقرها الحكم حتى
يتضح وجه استدلاله بها . مثال لتسبب معيب في جريمة اختلاس أموال أميرية .

من المقرر أنه يجب إيراد الأدلة التي تستند إليها المحكمة وبيان مؤداها في الحكم
بيانا كافيا . فلا تكفى مجرد الإشارة إليها بل ينبغي سرد مضمون الدليل وذكر
مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ومبلغ
اتفاقه مع باقي الأدلة التي أقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها . ولما كان
إستناد الحكم إلى تقرير الخبير دون أن يعنى بذكر حاصل الوقائع التي تضمنها
من اختلاس وتزوير بل اكتفى بالقول بأنها موضحة تفصيلا بهذا التقرير دون
أن يعرض للأسانيد التي أقيم عليها أو يناقش أوجه الاعتراض التي أثارها الطاعن
في خصوص مضمونه ، فإن ذلك لا يكفى في بيان أسباب الحكم الصادر بالعقوبة
لحلوه مما يكشف عن وجه استشهاد المحكمة بهذا الدليل الذي استنبط منه معتقده
في الدعوى مما يحسم الحكم المطعون فيه بالقصور ويعجز محكمة النقض عن مراقبة
صحة تطبيق القانون على الواقعة والتقرير برأيها فيما خاض فيه الطاعن في طعنه
ج . ٢ (١٠) .

من خطأ في تطبيق القانون ، ومن ثم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في المدة من سنة ١٩٥٥ إلى سنة ١٩٦٥ بدائرة مركز ملوى محافظة المنيا (أولا) بوصفه موظفا عموميا ومن مأموري التحصيل (صراف قصر هور) تجارى على اختلاس مبلغ ٥٧٥١ ج و ٣٦٧ م من الأموال الأميرية والذي قد سلم إليه بهذه الصفة . (ثانيا) وهو من أرباب الوظائف العمومية (صراف قصر هور) ارتكب تزويرا في محركات رسمية هي القسائم ٧ أموال مقررة ، ويومية المتحصلات والجرائد المبينة بالتحقيقات حال تحريرها المختص بوظيفته بجعله وقائع مزورة في صورة وقائع صحيحة بأن أثبت بها على خلاف الحقيقة مبالغ تقل عن المقادير التي قام بتحصيلها من المولين وأجرى خصم بعض المبالغ المسددة إليه في تكاليف تخالف تلك التي تم السداد عنها وأحدث تغييرا في فئات بعض المبالغ المقررة . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته لمحكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام . فقرر بذلك ، ومحكمة جنايات المنيا قضت بحضوريا عملا بالمواد ١١٢ و ١١٨ و ٢١١ و ٢١٣ و ٢/٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه مبلغ ٥٤٧٢ ج و ٧٢٦ م (خمسة آلاف وأربعمائة واثنتين وسبعين جنيها وسبعمائة ستة وعشرين مليا) وعزله من وظيفته والزامه برد المبلغ المختلس وقدره ٥٤٧٢ ج و ٧٢٦ م (خمسة آلاف وأربعمائة وأثنى وسبعين جنيها وسبعمائة ستة وعشرين مليا) . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجنايتي الاختلاس والتزوير في المحركات الرسمية قد شابه قصور في التسيب كما أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه حول في الإدانة على تقرير الخبير المقدم في الدعوى دون أن يناقش اعتراضات الطاعن على هذا التقرير كما أنه قد دانه عن وقائع لم يتناولها التحقيق .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى عرض إلى تقرير الخبير المقدم فيها بقوله "وورد بتقرير لجنة الفحص المؤرخ ١٩٦٧/١٠/٢٦ الخاص بعمل حساب المتهم ... بصيرفية قصر هور في المدة من أول يناير سنة ١٩٥٥ لغاية آخر سنة ١٩٦٥ التفاصيل الكاملة لوقائع الاختلاس والتزوير التي ارتكبها المتهم وكيفية ارتكاب المتهم لكل حالة ولكل مستند على حده - وانتهى التقرير إلى أن المتهم اختلس من الأموال الأميرية مبلغا بجملة ٥٧٥١ ج و ٣٦٧ م خمسة آلاف وسبعمائة وواحد وخمسين جنيها وثلاثمائة وسبعة وستين مليا وارتكب تزويرا في محركات رسمية هي الاستثمارات ٧ أموال مقررة وأوراد الأموال الأميرية ويومية المتحصلات والجريدة لإخفاء اختلاسه لمبلغ ٤٩٧١ ج و ٧٠٦ م أربعة آلاف وتسعمائة وواحد وسبعين جنيها وسبعمائة وستة مليات من المبلغ المختلس سالف الذكر وترى المحكمة الاطمئنان إلى هذا التقرير والأخذ به وجعله جزءا متما لأسباب هذا الحكم" وأشار الحكم ضمن أوجه اعتراض الطاعن على تقرير لجنة الفحص إلى وقوع أخطاء في تقرير اللجنة ثم انتهى إلى الأخذ بما أوضحه هذا التقرير وإلى ادانة الطاعن لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب إيراد الأدلة التي تستند إليها المحكمة وبيان مؤداها في الحكم بيانا كافيا فلا تكفى مجرد الإشارة إليها بل ينبغي سرد مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة ومبلغ اتفاقه مع باقي الأدلة التي أقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلالها وكان استناد الحكم إلى تقرير الخبير دون أن يعنى بذكر حاصل الوقائع التي تضمنها من اختلاس وتزوير بل اكتفى بالقول بأنها موضحة تفصيلا بهذا التقرير في كل مناسبة عرض لها فيها ودون أن يعرض إلى الأسانيد التي أقيم عليها هذا التقرير أو يناقش أوجه الاعتراض التي أثارها الطاعن في خصوص مضمون التقرير المذكور ، لا يكفي في بيان أسباب الحكم الصادر بالعقوبة لحلوه مما يكشف عن وجه استشهاد المحكمة بهذا الدليل الذي استنبط منه معتقده في الدعوى مما يصم الحكم المطعون فيه بالقصور ويعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة والتقرير برأيها فيما خاض فيه الطاعن في طعنه من خطأ في تطبيق القانون، ومن ثم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعن في أوجه طعنه .

جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / حسن فهمى البدوي رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
 محمد أبو الفضل حنفى ، وإبراهيم أحمد الديوانى ، ومحمد السيد الرفاعى ، وطه الصديق دقانه .

(٢٦٢)

الطعن رقم ١٥٢٣ لسنة ٣٩ القضائية

(١) رشوة . تزوير أوراق رسمية . جريمة . "أركانها" . موظفون
 عموميون . "اختصاصهم" . اختصاص . إثبات . "إثبات بوجه عام" .
 "شهادة" . دفع . "الدفع بالإكراه" . إكراه . دفاع . "الاختلال
 بحق الدفاع . ما يوفره" . حكم . "تسببه" . تسبب معيب .

(١) دفع المتهم جريمة الرشوة المسندة إليه تأسيسا على أن النقود التي قبضها من المبلغ
 ممن بضاعة ردها . دفاع جوهرى . يوجب تحقيقه والرد عليه . متى كانت شواهد
 الحال تظايره . مثال .

وجوب تحقيق المحكمة للدفع بأن الشهادة كانت وليدة إكراه .
 عدم التعميل على الشهادة . متى كانت وليدة إكراه بالغ ما بلغ قدره
 من الضلالة .

رد الدفاع يحدث في وجدان القاضى ما يحدثه دليل الثبوت .

وجوب بيان الاختصاص الحقيقى للموظف في جريمة تزوير الأوراق الرسمية
 هل ذلك : أن التزوير في الأوراق الرسمية لا يتحقق إلا إذا كان إثبات البيان المزور
 من اختصاص الموظف .

(ب ، ج) رشوة . "تزوير أوراق رسمية" . موظفون عموميون .
 "اختصاصهم" . اختصاص . جريمة . "أركانها" . إثبات .
 "إثبات بوجه عام" . حكم . "تسببه" . تسبب معيب . نقض .
 "حالات الطعن . القصور في التسبب" .

(ب) اختصاص الموظف بالعمل المطلوب أدائه حقيقيا كان أو مزموما
أر معقدا فيه . ركن في جريمة الرشوة . وجوب إثبات الحكم له بما
نعم به أمره . لا بتقريرات قانونية عامة مجردة لا يظهر منها مدى
انطباقها على الواقع المعروض .

(ج) الاختصاص الفعلي للموظف ركن في جريمة التزوير في المحرر الرسمي .

١ - إذا كانت المحكمة قد جمعت في نطاق التسيب بين الاختصاص الحقيقي
والمزعوم للمتهم في مقام الرد على ما تذرع به من انتفاء اختصاصه كلية بتقدير الضريبة
وربطها ، وكان المتهم قد دفع جريمة الرشوة المسندة إليه بأن المبلغ الذي قبضه
من المبلغ في حقيقته ثمن بضاعة كان قد اشتراها من محل والدته المبلغ المذكور
وأراد ردها لما بها من عيوب ، وأن هذا الثمن مرصود بتمامه في سجل المحل
المملوك لزوجته ، وكانت علاقة المعاملة بين المحل المملوك لزوجته المتهم وذلك المملوك
لوالدة المبلغ غير محدودة من طرفها ، وإنما الخلاف على رقم المبلغ المثبت لهذه
المعاملة ، كما دفع أن الرقابة الإدارية قبضت على شاهد النفي حتى أكرهته على
الإدلاء بما يناقض صحة دعواه ، وأن عمله انقطع بتحرير محضر مناقشة المبلغ بناء
على أمر مراجع الضرائب ، مستدلا بذلك على أن المبلغ لم يدفع في مقابل شراء
بضاعة من اختصاصه ، وكان هذا الدفاع جوهريا ، فإنه كان يتعين على المحكمة
أن تهيبه إلى تحقيقه وأن ترد على ما دفع به من أن شاهد النفي أكره على الشهادة
بالقبض عليه وبقائه مقبوضا عليه بغير حق حتى أدلى بشهادته على النحو الذي
ينقض دعوى المتهم ، ذلك أن رد الدفاع يحدث في وجدان القاضي ما يحدده
دليل الثبوت ، ولأنه لا يصح الأخذ بقول الشاهد إذا كان وليد إكراه بالغ ما بلغ
قدره من الضلالة ، كما كان عليها أن تبين أولا اختصاص الطاعن الحقيقي توصلا
لاستظهار الواقعة على حقيقتها وهل كلفه مراجع الضرائب بتحرير محضر مناقشة
فقط أو كلفه فوق ذلك بمعاينة المحل وتقدير الضريبة ، فإذا كانت الأولى ، كان
ما أثبتته الطاعن في محضر المناقشة استطرادا إلى معاينة المحل ، نافلة لا شأن لها
بجوهر المحضر ، ولا يعتبر تغيير الحقيقة بشأنها تزويرا ، لما هو مقرر من أن التزوير
في الأوراق الرسمية لا يتحقق إلا إذا كان إثبات البيان المزور من اختصاص
الموظف على مقتضى وظيفته وفي حدود اختصاصه أي كان سنده من القانون

أو تكليف رؤسائه ، أما ان كانت الثانية صحت مساءلة الطاعن عن جناية التزوير في المحرر الرسمي .

٢ — ان اختصاص الموظف بالعمل الذي دفع الجعل مقابلا لأدائه سواء كان حقيقيا أو مزعوما أو معتقدا فيه ، ركن في جريمة الرشوة التي تنسب اليه ، ومن ثم يتعين على الحكم اثباته بما ينحسم به أمره ، وخاصة عند المنازعة فيه ، دون الاجتزاء في الرد بتقريرات قانونية عامة مجردة عن الاختصاص الحقيقي والمزعم لا يبين منها حقيقة مقصود الحكم في شأن الواقع المعروض الذي هو مدار الأحكام ، ولا يتحقق بها ما يجب في التسبيب من وضوح البيان ، مما يجعل الحكم قاصرا متعينا نقضه .

٣ — الاختصاص الفعلي للموظف ركن في جناية التزوير في المحرر الرسمي .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في خلال الفترة من ٤ يناير سنة ١٩٦٦ حتى يوم ١٩ يناير سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم بولاق محافظة القاهرة : (أولا) بصفته موظفا عموميا " مأمور ضرائب " طلب وأخذ لنفسه عطية للاخلال بواجبات وظيفته وذلك بأن طلب من فرج تادرس ميخائيل مبلغ ستين جنيها وأخذ منه مبلغ ثلاثين جنيها على سبيل الرشوة مقابل تخفيض قيمة الضرائب المستحقة على المكتب الحديث للراديو والتليفزيون المملوك لوالدته (ثانيا) بصفته سالفة الذكر ارتكب تزويرا في محرر رسمي هو محضر المناقشة المؤرخ ٤ يناير سنة ١٩٦٦ حال تحريره المختص بوظيفته بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت بهذا المحضر على خلاف الحقيقة أنه انتقل الى المكتب المذكور وقام بمعاینته . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١٠٣ و ١٠٤ و ٢١٣ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنایات القاهرة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن مدة ثلاث سنوات وتغريمه بمبلغ ألفين من الجنيها . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ أدانته بتهمة الرشوة والتزوير قد شابه القصور في التسبيب ، ذلك بأن عمله الذي قام به كموظف بمصلحة الضرائب كان قاصرا على تحرير "محضر مناقشة" استجابة لرجاء المراجع نظرا لغياب مأمور الضرائب المختص وأن عمله وقف عند هذا الحد ، ولم يحصل منه تقدير للضريبة أو ربط لها ، ولا اختصاص له بشيء من ذلك نوعيا أو مهليا وأن الثابت أنه توجد معاملة سابقة بينه وبين المبلغ أقر بها الأخير بعد أن أنكر معرفته به من قبل ، وأن رقم المعاملة مرصود قبل الضبط في سجل المحل المملوك لزوجته بغير تحشير ولا تزوير ، وأن الرقابة الإدارية قبضت على شاهد النفي واستبقته مدة من الزمن مقبوضا عليه لإكراهها له على الشهادة بما يناقض دفاع الطاعن إلا أن الحكم المطعون فيه لم يرد على دفاعه بما ينفيه ، ومن ثم يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت في مدوناته أن المبلغ يشرف على محل تجارة لإصلاح الراديو والتليفزيون مملوك لوالدته المسنة ، وقد ذهب إلى مراقبة ضرائب بولاق ليدلى نياية عنها بقولها بناء على استدعائها لمناقشتها وهناك قابل المراجع الذي أحاله إلى المتهم الطاعن فقام هذا بتحرير محضر مناقشة أثبت فيه على خلاف الواقع أنه انتقل إلى المحل وعائنه في حين أنه لم يبرح مكانه في مأمورية الضرائب ، ثم طلب من المبلغ أن يلقاه في المساء ، فلما لقيه أفهمه أن المراجع قد رعى المحل مبلغ ثلاثين جنيها عن كل سنة من السنوات موضوع الربط وأنه يستطيع خفض هذا المبلغ إلى خمسة جنيهات عن كل سنة ، وطلب منه أن يتقدم ثلاثين جنيها مقابل هذا الخفض ، فمأطله ثم مد الحبل له باتفاقه مع أعضاء الرقابة الإدارية حتى تم ضبطه ومعه المبلغ في جيبه وإذ ذاك أقر الطاعن بأنه قبض هذا المبلغ "نا لبضاعة كان قد اشتراها لمحسل زوجته من محل والدته المبلغ وجدت بها عيوب تقتضى ردها وأن مبلغ الثمن مقيد بدفاتر المحل . وقد أطرحت المحكمة دفاعه في هذا الشأن مؤسسة ذلك على وقوع الخلاف حول ثمن البضاعة بين شاهد النفي وبين الطاعن ، ثم جمعت في نطاق التسبيب بين الاختصاص الحقيقي والاختصاص

المزعم في مقام الرد على ما تذرعه به من إلتفاء اختصاصه كلية بالتقدير والربط .
 لما كان ذلك ، وكانت علاقة المعاملة بين المحل المملوك لزوجة الطاعن ، والمحل
 المملوك لوالدة المبلغ غير مجعولة من طرفها ، وإنما الخلاف على رقم المبلغ المثبت
 لهذه المعاملة وكان الطاعن قد دفع جريمة الرشوة المسندة اليه بأن المبلغ الذي قبضه
 كله في حقيقته ثمن لبضاعة كان قد اشتراها من محل والدة المبلغ أراد ردها لما بها
 من عيوب ، وأن هذا الثمن مرصود بتمامه في سجل المحل المملوك لزوجته ، وأن
 الرقابة الإدارية قبضت على شاهد النفي حتى أكرهته على الإدلاء بما يناقض صحة
 دعواه ، وأن عمله انقطع بتحرير محضر المناقشة بناء على أمر المراجع مستدلاً بذلك على
 أن المبلغ لم يدفع في مقابل شراء بضاعة من اختصاصه . ولما كان هذا الدفاع
 جوهرياً فكان يتعين على المحكمة أن تجيبه الى تحقيقه ، وأن ترد على ما دفع به
 من أن شاهد النفي أكره على الشهادة بالقبض عليه وبقبضائه مقبوضاً عليه بغير حق
 حتى أدلى بشهادته على النحو الذي ينقض دعوى المتهم لأن رد الدفاع يحدث
 في وجدان القاضي ما يحدته دليل الثبوت ، ولأنه لا يصح الأخذ بقول الشاهد
 إذا كان وليد إكراه بالغاً ما بلغ قدره من الضلالة ، كما كان عليها أن تبين أولاً
 اختصاص الطاعن الحقيقي توصلوا الى استظهار الواقعة على حقيقتها وهل كلفه
 مراجع الضرائب بتحرير محضر مناقشة فقط أو كلف فوق ذلك بمعاينة المحل
 وتقدير الضريبة ، فإذا كانت الأولى كان ما أثبتته الطاعن في محضر المناقشة
 استطراداً الى معاينة المحل نافلة لا شأن لها بجوهر المحضر ، ولا يعتبر تغيير
 الحقيقة بشأنها تزويراً ، لما هو مقرر من أن التزوير في الأوراق الرسمية لا يتحقق
 إلا إذا كان اثبات البيان المزور من اختصاص الموظف على مقتضى وظيفته
 وفي حدود اختصاصه أياً كان سنده من القانون أو من تكليف رؤسائه ، أما إن
 كانت الثانية صحت مساءلة الطاعن عن جناية التزوير في المحرر الرسمي . لما كان
 ما تقدم ، وكان اختصاص الموظف بالعمل الذي دفع الجعل مقابلاً لأدائه سواء
 كان حقيقياً أو مزعوماً أو معتقداً فيه ، ركناً في جريمة الرشوة التي تنسب اليه ،

وكان الاختصاص الفعلي للموظف ركنا في جناية التزوير في المحرر الرسمي ، فيتعين على الحكم إثباته بما ينحسم به أمره. وخاصة عند المنازعة فيه ، دون الاجتزاء في الرد عليه بتقريرات قانونية عامة مجردة عن الاختصاص الحقيقي والمزعوم لا يبين منها حقيقة مقصود الحكم في شأن الواقع المعروض الذي هو مدار الأحكام ولا يتحقق بها ما يجب في التسبيب من وضوح وبيان ، الأمر الذي يجعل الحكم قاصرا في البيان بما يتعين معه نقضه والإحالة .

جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / حسن فهمي البدوي رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين : محمد أبو الفضل حفني ، وإبراهيم أحمد الديواني ، ومحمد السيد الرقاصي ، وطه الصديق دقانه .

(٢٦٣)

الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب ، ج ، د) إخفاء أشياء مسروقة . جريمة . " أركانها " .
إثبات . " إثبات بوجه عام " . " قرائن " . " شهادة " .
حكم . " تسببيه . تسبيب غير معيب " . محكمة
الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " .

(أ) عدم التزام المحكمة بإيراد أدلة الادانة قبل كل متهم على
حده . شروط ذلك . مثال .

(ب) العلم في جريمة إخفاء مسروقات . مسألة قسرية .
الاستدلال عليه من أقوال الشهود وظروف الدعوى
وملابساتها .

(ج) انبساط سلطان الخفي للشيء المسروق عليه . كفايته
لاعتباره مخفيا . ولو لم يكن محرزا له ماديا .

(د) تضييع الحكم الثمن الحقيقي للمسروقات المخفأة . غير لازم .
كفاية تقدير أنه بيع ثمن بخس يقل عن قيمته .

(هـ ، و ، ز ، ح) إثبات . " إثبات بوجه عام " . " قرائن " . " شهادة " .
حكم . " تسببيه . تسبيب غير معيب " . محكمة
الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " .

(هـ) تساند الأدلة في المواد الجنائية .

- (و) استنباط مؤدى الوقائع والقرائن . من سلطة محكمة الموضوع .
- (ز) حق المحكمة في الأخذ بأقوال المتهم قبل نفسه وقبل غيره من المتهمين . ولو عدل عنها .
- (ح) أخذ المحكمة بأقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى . مرده إلى اقتناعها .
- (ط ، ي ، ك ، ل) اثبات . " اعتراف " . " إثبات بوجه عام " . حكم . " تسببيه . تسبیب غیر معيب " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع " . " ما لا يوفره " .
- (ط) متى يكون الحكم بريئا من الخطأ في الاسناد في شأن اعتراف المتهم ؟
- (ي) تعقب المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى . غير لازم .
- قضاء الادانة . كفايته لاطراح الاعتبارات التى أبداهها الدفاع . لعدم الأخذ بأدلة الادانة .
- (ك) سكوت الحكم عن الرد صراحة على جزئية أثارها الدفاع . لا يعيبه . قضاؤه بالادانة إستنادا لأدلة سائغة . إفادته لاطراح ذلك الدفاع .
- (ل) إقامة الحكم قضاءه على ما يحمله . صحته .

١ — ليس لازما على المحكمة أن تورد أدلة الإدانة قبل كل من المتهمين في الدعوى على حدة ، ومن ثم فلا جناح عليها إذا جمعت في حكمها في مقام التدليل على ثبوت ركن العلم — بين الطاعنين الثانى والثالث — نظرا لوحدة الواقعة ، وما دامت الأدلة قبلهما تتحد وتتساند في معظمها ، وما دام حكمها قد سلم من عيب التناقض أو الغموض في أسبابه بحيث تبقى مواقف كل من الطاعنين والإدانة قبلهما محددة بغير لبس .

٢ — من المقرر أن العلم في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة سرقة ، مسألة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود ، بل لمحكمة الموضوع أن تبينها من ظروف الدعوى وما توحى به ملائمتها .

٣ — لا يشترط لاعتبار الجاني مخفيا لشيء مسروق أن يكون محرز له ماديا ، بل يكفي لاعتباره كذلك أن تتصل يده به ، ويكون سلطانه مبسوطا عليه ، ولو لم يكن في حوزته الفعلية .

٤ — ليس لزاما على المحكمة أن تضمن حكمها الثمن الحقيقي للأشياء المسروقة ، وإنما يكفي أن تكون قد قدرت — استنادا إلى قرائن مقبولة — أنها بيعت للمتهم بثلث بخس يقل عن قيمتها الحقيقية .

٥ — من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية متسلسلة يكل بعضها بعضا ، ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة ، فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة ، بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة ، مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه .

٦ — للمحكمة أن تستنبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤديا عقلا إلى النتيجة التي انتهت إليها .

٧ — لمحكمة الموضوع الأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين ، وإن عدل عنها بعد ذلك ، ما دامت قد اطمأنت إليها .

٨ — لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها ، أن تعتمد في حكمها على أقوال شاهد في إحدى مراحل التحقيق ، ولو خالفت ما شهد به في تحقيقات النيابة ، أو أمامها ، لأن الأمر مرجعه إلى اقتناعها هي وحدها .

٩ — إذا كان الطاعن لم يحدد ما أقر به وقد أشار المدافع عنه إلى أنه اعترف للوهلة الأولى عند سؤاله عن أجزاء الدراجة المسروقة ، وأرشد عنها وذكر الثمن الذي اشترى به هذه الأشياء وأن السعر كان مناسباً ، وأنه حصل على فاتورة ، فإن ما أثاره الطاعن المذكور من نعي لاستناد الحكم في ادائته — من بين ما استند عليه — إلى اعترافه في التحقيقات ، يكون غير سديد .

١٠ — من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بتعقب الدفاع في كل جزئية يبدئها في مناحى دفاعه الموضوعي ، والرد على كل منها على استقلال ، طالما أن في قضائها بالإدانة استنادا الى الأدلة التي ساقها ، ما يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها المتهم لحملها على عدم الأخذ بها .

١١ — لا يعيب الحكم سكوته عن الرد صراحة على جزئية أثارها الدفاع ، إذ أن في قضائه بإدانة الطاعن للأدلة السائغة التي أوردتها ما يفيد ضمنا أنه أطرح ذلك الدفاع ولم يرفيه ما يغير من عقيدته التي خلص إليها .

١٢ — اذا كانت المحكمة لم ترفى الإقرار الذي أشار اليه المدافع عن الطاعن بجلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٦٩ ما يغير من عقيدتها التي انتهت إليها في قضائها بإدانة الطاعن للأدلة السائغة التي أوردتها ، فإن ما يثيره في هذا الخصوص ، لا يكون له محل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ — ... و ٢ — ...
 و ٣ — ... و ٤ — ... و ٥ — ... (طاعن) و ٦ — ...
 (طاعن) و ٧ — ... (طاعن) بأنهم في ليلة ١٧ سبتمبر بدائرة قسم بولاق محافظة القاهرة — المتهمون الثلاثة الأول — سرقوا الدراجة البخارية المبينة الوصف والقيمة بالمحضر لمصلحة الطرق والكبارى حالة كون الأول عائدا سبق الحكم عليه بست عقوبات مقيدة للحرية بسرقات الأخيرة منها بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة في الجناية رقم ٢٩٤/٦٤٣ — ٩٠٤ كلى سنة ١٩٥٤ عسكرية عليا لسرقة وحمل سلاح . المتهم الرابع — اشترك بطريق الاتفاق والتخريض والمساعدة مع المتهمين الثلاثة الأول في ارتكاب الجريمة سالفه الذكر بأن اتفق معهم على السرقة وحرضهم على ذلك وأرشدهم إلى مكانها فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . المتهمون من الخامس الى السابع — أخفوا الدراجة البخارية سالفه الذكر مع علمهم بذلك . وطلبت من مستشار

الإحالة إحالتهم الى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بتقرير الاتهام . فقرر بذلك . ومحكمة جنابات القاهرة قضت عملا بالمواد ١/٤٩ و ٥١ و ٤/٣١٧ - ٥ من قانون العقوبات بالنسبة الى المتهم الأول والمادة ٤/٣١٧ - ٥ من القانون ذاته بالنسبة الى المتهمين الثاني والثالث والمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة الى المتهم الرابع والمادة ١/٤٤ مكرر من قانون العقوبات بالنسبة الى المتهمين الخامس والسادس والسابع (أولا) بمعاقة المتهم الأول بالأشغال الشاقة مدة خمس سنوات (ثانيا) بمعاقة كل من المتهمين الثاني والثالث بالحبس مع الشغل مدة سنتين (ثالثا) بمعاقة كل من المتهمين الخامس والسادس والسابع بالحبس مع الشغل مدة سنة واحدة (رابعا) ببراءة المتهم الرابع من التهمة المسندة اليه . فطعن الطاعنان الأول في هذا الحكم بطريق النقض ... كما طعن أيضا الطاعن الثاني في هذا الحكم الا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه الخ

المحكمة

من حيث أن الطاعن الثاني ، وان قرر بالطعن بالنقض في الميعاد المقرر قانونا الا أنه لم يودع أسبابا لطعنه ومن ثم يكون الطعن المقام منه غير مقبول شكلا ونقا للمادتين ٣٤ ، ١/٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

وحيث ان الطاعن الأول ينعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة اخفاء الدراجة البخارية المتحصلة من جريمة السرقة قد شابه فساد في الاستدلال وقصور في التسبيب اذ اعتمد على أقوال له بمحضر جمع الاستدلالات وشهادة شقيق زوجته ضده رغم العدول عنها في تحقيقات النيابة وأمام المحكمة ، فضلا عن استناده الى ما استدل عليه من صلة الطاعن بالمتهم الأول في تهمة السرقة مع ما ثبت من ماضيه العريق في الإجرام وهو ما لا يصح التعويل عليه في مجال اثبات ركن العلم ، ومن ثم فان الحكم يكون معيبا بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من السرقة التي أدان الطاعن بها وأورد على ثبوت علمه بسرقة الدراجة البخارية قوله "وبما أنه عن المتهم الخامس (الطاعن) فقد تأكد علمه بسرقة الدراجة البخارية وتم فك إجزائها تحت بصره وبمعداته من إقراره ابتداء في محضر جمع الاستدلالات ومن اعتراف شقيق زوجته عليه المتهم الثالث في ذلك المحضر حيث أثر هذا المتهم — أى الخامس (الطاعن) أن يستولى على نصيبه عينا وتم ضبط بعض الأجزاء المسروقة في غرفته ، والبعض الآخر قام هو بتركيبه في دراجة بخارية خاصة به ولا تعمل المحكمة على دفاعه المتداعى في هذا الصدد إذ لا يتصور أن يماطل المتهم الأول في أداء الأجرة المستحقة عليه نظير استئجاره غرفة في منزل المتهم الخامس (الطاعن) ومع ذلك يترك قبل مغادرته الحجرة مثل هذه المنقولات هذا فضلا عن أن هذا الدفاع يتنافى كلية مع ما ادعاه المتهم في تحقيق النيابة أن هذه الأجزاء اشتراها من المتهم الأول نظير ثمن قدره ١٢٥ قرشا وهو قول مرسل لم يقم عليه دليل في الأوراق" وبعد أن سرد الحكم الظروف التي أتت بالمتهم الأول الى منزل الطاعن قال "ومن كان نشاطه الإجرامى قد بلغ هذا الحد (يعنى المتهم الأول) لا يقبل معه القول بأنه يتخلى طواعية عن بعض المسروقات كما يحاول المتهم الخامس (الطاعن) أن يدعيه". لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع ، الأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين — وإن عدل عنها بعد ذلك — ما دامت قد أطمأنت إليها كما أن لها في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد في حكمها على أقوال شاهد في إحدى مراحل التحقيق ولو خالفت ما شهد به في تحقیقات النيابة أو أمامها لأن الأمر مرجعه الى إقتناعها هى وحدها ، ولما كان العلم في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة سرقة لا يستفاد فقط من أقوال الشهود بل لمحكمة الموضوع أن تبينه من ظروف الدعوى وما توحى به ملاسباتها فإن نعى الطاعن على الحكم بقصوره في التسبيب والفساد في الاستدلال يكون في غير محله ولا يعدو ما يثيره في هذا الشأن أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الأدلة التي أطمأنت إليها محكمة الموضوع . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن المقام من الطاعن الأول يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

وحيث إن الطاعن الثالث ينمى على الحكم المطعون فيه في الأوجه —
الأول والثاني والثالث والشامن — لطعنه أنه إذ أدانته بجرime إخفاء
الدراجة البخارية المتحصلة من جرime السرقة قد شبه خطأ
في تطبيق القانون وقصور في التسبيب ونقص في البيان — لعدم توافر
عنصرها المادى والمعنوى وعوده عن تحصيل ما يدل عليها فقد
خلا من بيان الواقعة المستوجبة للعقاب كما عزم تقريراته بالنسبة له وللطاعن
الثاني — رغم اختلاف مراكز كل منهما في الدعوى . وحيث إنه يبين من الحكم
المطعون فيه أنه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية بجرime
إخفاء أجزاء الدراجة البخارية المتحصلة من جرime السرقة التي أدان الطاعن بها
وأورد على ثبوتها في حتمه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها في قوله
”ومن حيث إنه بالنسبة للمتهمين السادس والسابع (الطاعنين الثاني والثالث) ،
فالعلم ثابت في حقهما من اعترافهما في التحقيقات ومن الظروف المريبة التي
تمت فيها الصفقة فإن الأجزاء المعروضة عليهما للبيع مفككة وفي حالة جيدة ومن
موديل حديث وتم التسليم ليلا وفي الطريق العام وبدون أية مستندات وبثمن
لا يتناسب على الإطلاق مع قيمتها الحقيقية . وهذا بالإضافة إلى إقرار المتهم
السادس برؤيته للأجزاء المبعة . وقد تم نقلها ليلا في غرارة وعلى عربة كارو
ثم توجه بها على الفور إلى سوق السمك إذ كان المتهم السابع (الطاعن الثالث)
قد رتب المشتري ليتخلص من هذه الأجزاء المسروقة في أسرع وقت وقبضا ثمنا
يزيد عن الثمن الذى اشترى به ثمانية عشر جنيا وفي النهاية فإن المتهم السادس
(الطاعن الثاني) اعترف في التحقيقات بأنه تشكك في الأمر وأفضى بما أحس به
للاتهم السابع (الطاعن الثالث) ولكن الأخير طمأنه بترتيب مشتري وقد دفعه
هذا الشك إلى اتخاذ إجراء يقطع بسوء نيته إذا لم يتم بيع الجزء المسروق الذى
يحمل رقم موتور الدراجة البخارية المسروقة دوناً عن كل الأجزاء التي تم بيعها
وأخفاها في محل عبد اللطيف سليمان داود ، دون علم الأخير بذلك كما قرر عند
سؤاله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن العلم في جرime إخفاء الأشياء
المتحصلة من جرime سرقة مسألة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود بل
لمحكمة الموضوع أن تتبينها من ظروف الدعوى ، وما توحى به ملبساتها كما سلف
البيان ، وكان لا يشترط لاعتبار الجاني مخفيا لشيء مسروق أن يكون محرزا له إحرازا

مادنيا بل يكفي لاعتباره كذلك أن تتصل يده به ويكون ساطاه مبسوطا عليه ولو لم يكن في خورته الفعلية وكان الحكم قد انتهى في استخلاص سائق إلى ذلك، فإن ما ينعم الطاعن على الحكم من تغيم تقريراته بشأن المتهم السادس (الطاعن الثاني) وبالنسبة له مردود بأنه ليس لزاما على المحكمة أن تورد أدلة الإدانة قبل كل من المتهمين في الدعوى على حده — ومن ثم فلا جناح عليها إذا جمعت في حكمها في مقام التدليل على ثبوت ركن العلم — بين الطاعنين الثاني والثالث نظرا لوحدة الواقعة وما دامت الأدلة قبلهما تتحد وتتساند في معظمها وما دام حكمها قد سلم من عيب التناقض أو الغموض في أسبابه بحيث تبقى مواقف كل من الطاعنين والأدلة قبلها محددة بغير لبس . لما كان ذلك ، فإن ما ينعم الطاعن على الحكم بما تقدم يكون غير سديد .

وحيث إن هذا الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه في الوجهين الخامس والتاسع لطعنه — أنه اعتمد في إثبات ركن العلم في حقه على ما أورده من قول الطاعن الثاني في التحقيقات بأنه إذ ساوره الشك بخصوص الصفة بادر الطاعن (الثالث) بطمأننته بأنه قد أعد مشتريا — في حين أن هذا القول يفرض صحته لا يؤدي إلى النتيجة التي استخلصها الحكم منه ومن ثم يكون مشوبا بفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النص مردود بأنه من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل يعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومتبعة في اكمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه وأن لمحكمة الموضوع أن تستنبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤديا عقلا إلى النتيجة التي انتهت إليها . لما كان ذلك وكان هذا الذي استخلصه الحكم سائغا قائما على ما ينتج من مازمى به الطاعن الحكم في هذين الوجهين يفتنحى غير سديد .

وحيث إن حاصل الوجهين السادس والسابع من الطعن أن الحكم المطعون فيه قد شابه قصور في التسبيب واخلال بحق الدفاع ذلك أنه (أى الطاعن) أثار أمام المحكمة دفاعا جوهريا مبتاه أنه اشترى الأشياء المسروقة من آخر حرر له اقرارا

بذلك يحمل توقيعه وطلب تحقيقه غير أنها أغفلته ولم تكن في حكمها — الذى خلا من الإشارة إلى اقرار وتنازل صادرين من المتهم الأول للطاعن الثانى — بالرد عليه ولا على ما قاله بالجلسة من حسن سمعته وسلامة ما ضيه .

وحيث إن الثابت من الاطلاع على محضر جلسة ١٨ مايو سنة ١٩٦٥ أن المدافع عن الطاعن أشار فى دفاعه الموضوعى إلى فاتورة صادرة من البائع لأجزاء الدراجة البخارية المسروقة — دون أن يطلب بخصوصها طلبا ما . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بتعقب الدفاع فى كل جزئية يبديها فى مناحى دفاعه الموضوعى والرد على كل منها على استقلال طالما أن فى قضائها بالإدانة استنادا الى الأدلة التى ساقها ما يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التى ساقها المتهم لحملها على صدم الأخذ بها . لما كان ذلك فانه لا يعيب الحكم سكوته عن الرد على هذه الجزئية من الدفاع صراحة اذ أن فى قضائه بادانة الطاعن للأدلة السائغة التى أوردها ما يفيد ضمنا أنه أطرح ذلك الدفاع ولم يرفيه ما يغير عقيدته التى خلاص إليها — وبذلك يكون منعى الطاعن على الحكم فى هذين الوجهين فى غير محله .

وحيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه فى الوجه الرابع لطعنه أنه مشوب بخطأ فى الإسناد ومخالفة الثابت فى الأوراق وقصور فى التسبيب اذ اعتمد من بين ما اعتمد عليه فى ادانته على مانسبه اليه من اعتراف فى التحقيقات رغم إنكاره . هذا فضلا عما أورده الحكم من أن المسروقات سلمت ليلا فى الطريق العام دون مستندات وبثمن لا يتناسب مع قيمتها الحقيقية فى حين تحتوى الأوراق على مستندات واضحة البيان فى ذلك الخصوص . كما لم يورد الحكم بيان القيمة الحقيقية للأشياء المسروقة التى ذكر أنها بيعت بثمن بخس .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أورد فى مجال سرد استخلاصه للواقعة قوله "وتوجه رجال الشرطة الى محل المتهمين السادس والسابع (الطاعنين الثانى والثالث) بارشاد المتهم الثالث وأيد المتهم السادس رواية المتهم الثالث فى ظروف وكيفية إتمام البيع السالف بيانه وقرر هو والمتهم السابع (الطاعن) أنهما باعا تلك الأجزاء بدورهما الى محمود حنفى محمد بمبلغ ٣١ ج واستولى السادس على ثمانية جنيهات والسابع (الطاعن) على عشرة جنيهات ، وقد تم البيع فور استلامهما تلك الأجزاء

من المتهم الثاني وفي الطريق العام ليلا بسوق السمك وبدون أية أوراق .. الخ“ واستند الحكم في قضائه بإدانة الطاعن — من بين ما استند عليه — الى اعترافه بالتحقيقات أى أنه اعتبر ضمن الأدلة المتساندة التي تكونت منها عقيدة المحكمة اقرار الطاعنين الثاني والثالث بأنهما باعا أجزاء من الدراجة البخارية المسروقة الى محمود حنفى محمد بمبلغ ٣١ ج على النحو السالف بيانه الوارد فى استخلاص المحكمة للواقعة . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يحدد ما أقرب به على النحو آنف البيان وقد أشار المدافع عنه بجلسته ١٨ مايو سنة ١٩٦٩ الى أنه اعترف للوهلة الأولى عند سؤاله عن أجزاء الدراجة وأرشد عنها وذكر الثمن الذى اشترى به هذه الأشياء وأن السعر كان مناسباً وأنه حصل على فاتورة . لما كان ما تقدم فان ما أثاره الطاعن بصدد استناد الحكم فى ادانته — من بين ما استند عليه — الى اعترافه فى التحقيقات يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم عدم بيان القيمة الحقيقية للأجزاء المباعة من الدراجة البخارية المسروقة مردوداً بأنه ليس لزاماً على المحكمة أن تضمن حكمها الثمن الحقيقى للأشياء المسروقة وإنما يكفى أن تكون قد قدرت — استناداً الى قرائن مقبولة أنها بيعت للطاعن بثمن بخس يقل عن قيمتها الحقيقية — والبين من مطالعة الحكم أنه ضمن وقائع الدعوى التى حصلها أن الطاعنين الثانى والثالث اشترى به . لما كان ما تقدم ، وكان ما أثاره الطاعن فى هذا الوجه بصدد ما قاله الحكم من عبارة تسليم المسروقات ليلا فى الطريق الغام دون مستندات متصلاً بما سلف بيانه فى الوجهين السادس والسابع من أن المحكمة لم ترفى الإقرار الذى أشار اليه المدافع عن الطاعن فى صرافته بجلسته ١٨ مايو سنة ١٩٦٩ ما يقيد عقيدتها التى انتهت اليها وقضائها بإدانة الطاعن للأدلة السائغة التى أوردتها . ومن ثم فان ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه .

جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : نصر الدين حسن عزام ، وسعد الدين عطيه ، وأنور أحمد خلف ، ومحمود كامل عطيفة .

(٢٦٤)

الطعن رقم ١٥٧١ سنة ٣٩ القضائية

وصف التهمة . " تعديله " . " أمر إحالة . تكليف بالحضور . محكمة
استئنافية . " الاجراءات أمامها " . حكم . " تسليبه . تسليب معيب " .

واجب المحكمة اصلاح الخطأ المادى وتدارك كل سهو فى عبارة الاتهام . مما يكون
فى أمر الإحالة أو التكليف بالحضور . مخالفة ذلك . يعيب الحكم . المادة ٣٠٨/٣
اجراءات .

إننا كان الثابت من سياق الحكم المطعون فيه أنه لم تحصل إلا واقعة واحدة
هى التى حكم على المطعون ضده من أجلها من محكمة أول درجة ، وأن ما ورد
بوصف التهمة من أن تاريخ الواقعة هو ١٩٦٥/٢/٢٦ ليس إلا خطأ ماديا فى بيان
رقم السنة وصحته " ١٩٦٤ " وليس " ١٩٦٥ " وكانت الفقرة الثالثة من
المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن " للمحكمة اصلاح كل
خطأ مادى وتدارك كل سهو فى عبارة الإتهام مما يكون فى أمر الإحالة أو فى
طلب التكليف بالحضور " فانه كان يتعين على المحكمة الإستئنافية اصلاح الخطأ
المادى فى تاريخ الواقعة الذى ورد فى عبارة الاتهام والفصل فى الدعوى على
هذا الأساس ، أما وقد تنكبت المحكمة هذا الطريق ، وقضت بالبراءة
لهض وقوع هذا الخطأ المادى البحت ، فان حكمها يكون معيبا
بما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده وآخر - توفى - بأنهما في يومى ١٣ و ٢٦ فبراير سنة ١٩٦٥ بدائرة قسم الأوبىكة محافظة القاهرة : حازا كحولا لم يؤديا عنه رسوم الانتاج والاستهلاك . وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ١٥ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٣ . وادعى السيد وزير الخزانة بصفته الرئيس الأعلى لإدارة الانتاج مدنيا بمبلغ ٣٨٨ ج و ١٢٠ م . ومحكمة الأوبىكة الجزئية قضت خضوريا اعتباريا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم عشرين جنيا وبالزامه أن يدفع للمدعية بالحق المدنى مبلغ ٣٨٨ ج و ١٢٠ م (ثلاثمائة وثمانية وثمانين جنيا ومائة وعشرين مليا) على سبيل التعويض . فاستأنف المتهم الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غاييا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض ، وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم من التهم المستندة اليه بلامصروفات جنائية . فطعن إدارة قضايا الحكومة فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة حيازة كحول لم يؤد عنه رسم الانتاج وإلغاء الحكم المعارض فيه فيما قضى به عليه من تعويض مدنى للطاعن قد أخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأن الحكم اعتبر الاتهام على غير أساس لأن محضر ضبط الواقعة حرر فى ٢٦ من فبراير سنة ١٩٦٤ بينما جرى وصف التهمة التى أعلن بها المتهم على أن الحادث وقع فى ٢٦ من فبراير سنة ١٩٦٥ مع أن الخلاف فى تاريخ السنة كان نتيجة خطأ مادى بقرار الاتهام وكان يتعين على المحكمة أن تصحح هذا الخطأ طبقا للمادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى خلص إلى براءة المطعون ضده من تهمة حيازة كحول لم يؤد عنه رسم الانتاج وعدم مساءلته مدنيا

في قوله "ومن حيث انه لما كان الثابت من قيد النيابة أنها نسبت للمتهم الاتهام المسند اليه على أساس ارتكابه له في ٢/١٣ و ١٩٦٥/٢/٢٦ . ولما كانت أوراق الدعوى خلوا من تأييد الاتهام المذكور في التاريخ المسند اليه بقيد النيابة بينما المحضر والأوراق على واقعة تم ضبطها في ٢٦ و ١٩٦٤/٢/٢٧ . وإذا كان الأمر كذلك ، فإن الاتهام المسند إلى المتهم في التاريخ المشار اليه بقيد النيابة يكون على غير أساس ويتعين لذلك إلغاء الحكم المعارض فيه وبراءة المتهم مما أسند اليه لما كان ذلك ، وكان الثابت من سياق الحكم المطعون فيه أنه لم تحصل الواقعة واحدة هي التي حكم على المطعون ضده من أجلها من محكمة أول درجة وأن ماورد بوصف التهمة من أن تاريخ الواقعة هو ١٩٦٥/٢/٢٦ ليس إلا خطأ ماديا في بيان رقم السنة وصحته " ١٩٦٤ " وليس ١٩٦٥ وكانت الفقرة الثالثة من المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن " للمحكمة اصلاح كل خطأ مادي وتدارك كل سهو في عبارة الاتهام مما يكون في أمر الإحالة أوفى طلب التكليف بالحضور " فانه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية اصلاح الخطأ المادي في تاريخ الواقعة الذي ورد في عبارة الاتهام والفصل في الدعوى على هذا الأساس أما وقد تنكبت هذا الطريق فإن حكمها المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة وذلك بالنسبة للدعوى المدنية وحدها طالما أن النيابة العامة لم تطعن في هذا الحكم بالنقض مع إلزام المطعون ضده المعروفات المدنية ومقابل اتعاب المحاماة .

جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / حسن فهمي البدوي رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد أبو الفضل حنفي ، وإبراهيم أحمد الديواني ، ومحمد السيد الرفاعي ، وطه الصديق دقانة .

(٢٦٥)

الطعن رقم ١٥٧٢ لسنة ٣٩ القضائية

(ا ، ب ، ج ، د) ” عقوبة ” . ” تقديرها ” . ” الاعفاء منها ” .
موانع العقاب . قانون . ” تفسيره ” . مواد مخدرة .
محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير العقوبة ” .

(ا) لا إعفاء من العقوبة بغير نص .

(ب) حالات الاعفاء . ورودها في القانون على سبيل الحصر .
عدم جواز التوسع في تفسيرها بطريق القياس .

(ج) . الاعفاء من العقوبة إعمالاً لقاعدة ٨٨ من القانون ١٨٢
لسنة ١٩٦٠ لا يكون إلا في الجرائم المعاقب عليها بمقتضى
المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من القانون المذكور .

(د) تقدير العقوبة وإيقاعها في حدود النص المنطبق من
إطلاقات محكمة الموضوع .

١ — لا إعفاء من العقوبة بغير نص .

٢ — تفسير النصوص المتعلقة بالإعفاء على سبيل الحصر ، فلا يصح التوسع
في تفسيرها بطريق القياس ، ولا كذلك أسباب الإباحة التي ترد كلها إلى مبدأ
جامع هو ممارسة الحق أو القيام بالواجب . وعلى ذلك فلا يجوز للقاضي أن يعفى
من العقوبة إلا إذا انطبقت شروط الإعفاء في النص التشريعي على الواقعة

المؤثمة انطباقا تاما سواء من ناحية كنهها أو ظروفها أو الحكمة التي تغياها
المشرع من تقرير الإعفاء .

٣ - نصت المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة
المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها على أنه : " يعفى من العقوبات المقررة
في المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ كل من بادر من اللجنة بإبلاغ السلطات العامة عن
الجريمة قبل علمها بها ، فإذا حصل الإبلاغ بعد علم السلطات العامة بالجريمة ،
تعين أن يوصل الإبلاغ فعلا الى ضبط باقي اللجنة " . ومفاد هذا النص
في صريح لفظه أن الإعفاء من العقوبة لا يجدر سنده التشريعي إلا في الجرائم المعاقب
عليها بمقتضى المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ وهي جرائم التصدير والجلب والإنتاج
يقصد الاتجار وزراعة نباتات الجدول رقم " هـ " والتقديم للتعاطى إلى غير ذلك
من الجرائم المشار إليها على سبيل الحصر في المواد سالفة الذكر . ولما كان
الإحراز بغير قصد الاتجار أو بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصي المعاقب عليه
بمقتضى المادتين ٣٧ ، ٣٨ من القانون المنوه عنه آنفا لا يندرج تحت حالات
الإعفاء المشار إليها على سبيل الحصر ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإعفاء
المتهم من العقوبة على خلاف النظر المتقدم يكون قد خالف القانون . ما يوجب
نقضه .

٤ - تقدير العقوبة وإيقاعها في حدود النص المنطبق من إطلاقات
محكمة الموضوع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٣٠ مارس سنة ١٩٦٨ بدائرة
قسم أول المنصورة بمحافظة الدقهلية : أجز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا
(خشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الإحالة
إحالة إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٤/١ و ٤٢ من القانون
رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بند ١٢/١ جدول ٢١ فقرر بذلك . ومحكمة جنايات المنصورة

قضت حضورياً عملاً بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أسند إليه ومصادرة الجوهر المخدر المصبوط . قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى بإعفاء المتهم المطعون ضده من العقوبة المقررة لجناية إحراز المخدر قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، وذلك بأن الجريمة التي أثبتتها في حقه وهى الإحراز بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى لا تندرج تحت حالات الاعفاء المقررة على سبيل الحصر فى المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

وحيث إن المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ فى شأن مكافئة المخدرات — وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قد نصت على أنه ” يعفى من العقوبات المقررة فى المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ كل من بادر من الجناة بإبلاغ السلطات العامة عن الجريمة قبل علمها بها فإذا حصل الإبلاغ بعد علم السلطات العامة بالجريمة ، تعين أن يوصل الإبلاغ فعلاً الى ضبط باقى الجناة“ ومفاد هذا النص فى صريح لفظه أن الإعفاء من العقوبة لا يجد سنده التشريعى الا فى الجرائم المعاقب عليها بمقتضى المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ وهى جرائم التصدير والحبس والانتاج بقصد الاتجار وزراعة نباتات الجدول رقم (٥) والتقديم للتعاطى الى غير ذلك من الجرائم المشار اليها على سبيل الحصر فى المواد سالفة الذكر . لما كان ذلك ، وكان لا اعفاء من العقوبة بغير نص ، وكانت النصوص المتعلقة بالإعفاء تفسر على سبيل الحصر فلا يصح التوسع فى تفسيرها بطريق القياس ولا كذلك أسباب الإباحة التى ترتد كلها الى مبدأ جامع هو ممارسة الحق ، أو القيام بالواجب ، وعلى ذلك فلا يجوز للقاضى أن يعفى من العقوبة الا اذا انطبقت شروط الإعفاء فى النص التشريعى على الواقعة المؤثمة انطباقاً تاماً سواء من ناحية كنهها أو ظروفها أو الحكمة التى تغيهاها المشرع من تقرير الإعفاء وكان الإحراز بغير قصد الاتجار أو بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى المعاقب عليه بمقتضى

المادتين ٣٧ ، ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر لا يندرج تحت حالات الاعفاء المشار إليها على سبيل الحصر ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى باعفاء المتهم المطعون ضده من العقوبة على خلاف النظر المتقدم يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه . لما كان ذلك ، وكان تقدير العقوبة وايقاعها في حدود النص المنطبق من اطلاقات محكمة الموضوع ، فانه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل ، نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين عزام ، وسعد الدين عطية ، ومحمود عطيفه ، والدكتور أحمد محمد
ابراهيم .

(٢٦٦)

الطعن رقم ٩٣٣ لسنة ٣٩ القضائية

قبض . " حالاته " . تفتيش . " التفتيش بغير اذن " . تلبس . هرب .
المحكوم عليهم . مستشار احالة . أمر بالأوجه . نقض . " حالات الطعن
بالنقض . مخالفة القانون " .

مشاهدة رجل الضبط المتهم متلبسا بجريمة هربه من تنفيذ حكم صادر ضده . حقه
في القبض عليه وتفتيشه . إمراض مستشار الاحالة عن ذلك وتقريره ببطان القبض والتفتيش .
مخالف للقانون .

متى كان البين مما حوته الأوراق أن جريمة هرب المطعون ضده كانت
في حالة تلبس تجيز لرجل الضبط القضائي الذي شاهدها أن يقبض عليه وأن
يفتشه تبعا لذلك عملا بالمادة ٦٤ من قانون الإجراءات الجنائية — وذلك بغض
النظر من واقعة العثور على قطعة المخدر التي شك رجل الضبط في أن تكون هي التي
ألقاها المطعون ضده ، فان الأمر المطعون فيه اذ خلص الى بطلان القبض
والتفتيش — دون نظر لجريمة هرب المطعون ضده وأثرها فيما اتخذ ضده
من اجراءات يكون قد جانب صحيح القانون مما يوجب نقضه وإعادة القضية
الى مستشار الإحالة لنظرها من جديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في ليلة ٢٢/٥/١٩٦٨ بدائرة قسم شبرا
محافظة القاهرة : أحرز وحاز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا (حشيشًا) بغير ترخيص
وفي غير الأحوال المصرح بها قانونًا . وطلبت إلى مستشار الإحالة بمحكمة القاهرة
الإبتدائية إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١/٣٤ و ٢/٣٤ و ٤٢ من القانون
رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول
رقم ١ الملحق . فأمر حضوريا بأن لا وجه لإقامة الدعوى العمومية على المتهم
مع مصادرة المواد المخدرة . فطعنت النيابة العامة في هذا الأمر بطريق
النقض ... الخ .

المحكمة

حيث أن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ذلك
بأن الأمر المطعون فيه الصادر بالأوجه لإقامة الدعوى العمومية استند
إلى أن المطعون ضده لم يكن في إحدى الحالات التي أجاز القانون فيها القبض
عليه وتفتيشه مما يجعل التفتيش باطلا ولا يعتد بما أسفر عنه من ضبط
المخدر معه وغاب عن مصدره ما انطوت عليه الأوراق من أن المتهم المذكور
هارب من تنفيذ حكم صادر بإيداعه إحدى المؤسسات العامة وكانت جريمة هربه
هذه متلبسا بها حين شاهده رجل الضبط القضائي الذي قبض عليه وتفتيشه ومن ثم فيكون
ما اتخذته حياله من القبض عليه وتفتيشه صحيحا في القانون ويكون الأمر المطعون
فيه إذ خالف هذا النظر قد أخطأ التطبيق الصحيح للقانون مما يعيبه ويوجب
نقضه .

وحيث أن الثابت من مطالعة الأوراق أن المطعون ضده محكوم عليه بإيداعه
مؤسسة الأحداث وقد أذن بالخروج إلا أنه لم يعد في الموعد المحدد له فقام رجل
الضبط القضائي بالقبض عليه من أجل ذلك كما أنه قد علم قبل ضبطه أنه يتجبر
في المخدرات فراقبه وشاهده يأتي بحركة باحدى يديه مما ألقى الشك لديه في أن
يكون قد تخلى عن مادة مخدرة وعثر على لفافة بها مادة الحشيش بالقرب منه ففتشه ووجد

بملا بسه باقى المخدرات المضبوطة وانتهى الأمر المطعون فيه إلى عدم الاعتداد بنتيجة التفتيش لأن المطعون ضده لم يكن فى حالة تجيز قانونا لرجل الضبط القضائى أن يقبض عليه ويفتشه إذ لم يتيقن من أنه هو الذى ألقى بقطعة المخدر التى عثر عليها على الأرض . لما كان ذلك ، وكان البين مما حوته الأوراق ان جريمة هرب المطعون ضده كانت فى حالة تلبس تجيز لرجل الضبط القضائى الذى شاهدها أن يقبض عليه وأن يفتشه تبعا لذلك عملا بالمادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية وذلك بغض النظر عن واقعة العثور على قطعة المخدر التى شك رجل الضبط فى أن تكون هى التى ألقاها المطعون ضده ، فان الأمر المطعون فيه اذ بخلص الى بطلان القبض والتفتيش — دون نظر لجريمة هرب المطعون ضده وأثرها فيما اتخذ ضده من اجراءات — يكون قد جانب صحيح القانون مما يوجب نقضه وإعادة القضية إلى مستشار الإحالة لنظرها من جديد .

جلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين عزام ، وسعد الدين عطيه ، وأفور أحمد خلف ، والدكتور أحمد
محمد إبراهيم .

(٢٦٧)

الطعن رقم ٩٣٤ لسنة ٣٩ القضائية

(١، ب) اثبات . " خبرة " . " شهود " . محكمة الموضوع .
" سلطتها في تقدير الدليل " . دفاع . " الاخلال بحق
الدفاع . ما لا يوفره " . شهود . حكم . " تنسيبه . تنسيب
غير معيب " . موانع العقاب . " عاهة في العقل " .

(١) تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه اليها من اعتراضات . من سلطة
محكمة الموضوع .

(ب) حق محكمة الموضوع في الأخذ بما تظمن إليه من أقوال الشاهد وطراح
ما عداه . مثال .

١ - من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم
من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع ، فاذا هي اطمأنت الى تقرير
مدير دار الإستشفاء للأمراض العقلية للأستاذ سعيد الفينة التي بنى عليها ، فلا أثر
عليها ان هي رفضت طلب نذب كبير الأطباء الشرعيين للكشف على الطاعن
ما دامت قد أقامت هذا الرفض على أسباب مقبولة .

٢ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ
من أقوال الشاهد بما تظمن إليه وأن تطرح ما عداه اذا امر مرجعه الى

اطمئنانها ومن ثم فلا تريب عليها اذ هي أسست قضاءها بإدانة الطاعن على أقوال اخوته الذين أوردت مؤدى شهادتهم واعتمدت عليها في خصوص واقعة اعتداء الطاعن على زوجته وأطرحتها في شأن حالة المتهم العقلية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٧/٦/١٦ بدائرة مركز صدف بمحافظة أسيوط : قتل زوجته سكينه محمد ابراهيم عمدا بأن ضربها على رأسها عدة ضربات بفأس قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات الميينة بالتقرير الطبي الشرعى والتي أودت بحياتها . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته على محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات أسيوط قضت في الدعوى حضوريا عملا بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن خمس سنوات ومصادرة الفأس المضبوطة وذلك على اعتبار أن التهمة هي ضرب أفضى الى الموت . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة الضرب المفضى الى الموت جاء مشوبا بالإخلال بحق الدفاع والفساد في الاستدلال ذلك بأن المدافع عن الطاعن طلب من المحكمة عرضه مع أوراق الدعوى على كبير أطباء الأمراض العقلية ليبدى رأيه في حالة الطاعن العقلية لأن تقرير الطبيب المودع بلف الدعوى لا يؤدي الى ما انتهى اليه من أن الطاعن غير مجنون ومستول عن عمله الا أن المحكمة لم تجبه الى هذا الطلب وقضت بإدانة الطاعن وارتكبت في قضائها الى ملاحظة أثبتها وكيل النيابة في محضره من أنه لم يلاحظ على المتهم أى آثار تفيد اختلال عقله في حين أن ذلك من المسائل الفنية البحتة التى يشق على المحقق الفصل فيها بغير طريق الخبر الفنى . كما عول الحكم فى ادانة الطاعن على أقوال الشهود فى التحقيقات، فى حين أنه يبين من الرجوع الى أقوالهم

أنهم قرروا أن الطاعن مصاب بمرض عقلي وأنه كان في إحدى نوبات هذا المرض وقت الحادث .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه كافة العناصر القانونية لجريمة الضرب المفضي إلى الموت التي دان الطاعن بها ثم عرض لدفاعه بأنه غير مسئول عن أعماله لعاهة في عقله ورد عليه في قوله " وحيث إن المتهم وإخوته تمسكوا درءاً للتهمة عن الأول بأنه مصاب بمرض عقلي ينتابه بين حين وآخر لا يشعر خلاله بما يفعله ، وبالتالي فقد كان في إحدى نوبات هذا المرض وقت ارتكابه الحادث ، ومن ثم تقوم مسئوليته ، وكان أن حققت النيابة هذا الدفاع بعد أن سطر وكيلاً ملاحظة على المتهم وقت استجوابه من أنه لم يلاحظ عليه أية آثار تفيد اختلال عقله فأودعته دار الإستشفاء للصحة العقلية بالعباسية — وقد تبين من تقرير الدكتور مدير المستشفى أنه منذ ادخال المتهم المستشفى لم تظهر عليه أى أعراض تشير إلى إصابته بالمرض العقلي ويعى ما يقول ويفعل وأنه خالى من هذا المرض ولذلك يرى أنه يعتبر مسئولاً عن أعماله في الحادث المنسوب إليه وقد أثبت في صلب التقرير أن المتهم كان يحاول أولاً أن يوهم من حوله أنه مضطرب وعند مقابلته للأطباء كان يبدي سلوكاً شاذاً أما بعيداً عنهم فكان يطلب لوازمه ويأكل أكلاً طبيعياً ويجالس المرضى الهادئين كما ثبت من التقرير المذكور أنه لدى مناقشة المتهم بمعرفة الطبيب المختص كان يحاول الصياح أو اتباع السلوك الشاذ فإذا ما ضاق الخناق عليه قال : (أتم عاوزين توقعونى فى مسئولىة) مما يدل على صحة ما ورد بالتقرير المذكور وما انتهى إليه بل على مدى شعور المتهم بالمسئولية وما يتوقف عليه صحبة أو كذب ادعائه بالجنون الأمر الذى تطمئن إليه المحكمة ولا ترى محلاً لإجابة طلب الدفاع بنذب كبير الأطباء الشرعيين للكشف على المتهم ما دامت قد اطمأنت إلى تقرير الخبرة المقدم بالأوراق فضلاً عن أن الدفاع لم يقدم ما يدل على سبق إصابة المتهم بمرض عقلي ودخوله مستشفى الأمراض العقلية رغم إتاحة الفرصة له لإثبات دفاعه أما عن أقوال أخوة المتهم ومن جاراتهم من الشهود الذين سمعوا بالتحقيقات بخصوص مرض المتهم فلا تلتفت إليها المحكمة لتناقضها وعدم اطمئنانها لها . لما كان ذلك ، وكان تقدير آراء الخبراء والفصل فيما وجه إلى تقاريرهم .

من إعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع ، فاذا هي اطمأنت الى تقرير مدير دار الإستشفاء للأمراض العقلية للأسانيد الفنية التي بنى عليها ، فلا تثريب عليها إن هي رفضت طلب نذب كبير الأطباء الشرعيين للكشف على الطاعن ما دامت قد أقامت هذا الرفض على أسباب مقبولة . أما ما ينهه الطاعن على الحكم من أنه عول في تقدير حالته العقلية على ما أثبتته وكيل النيابة المحقق من أنه لم يلاحظ عليه أية آثار تفيد اختلال عقله فغير صحيح ، ذلك بأن الحكم أورد ما لا يحظه المحقق وهو بصدد بيان الإجراءات التي اتخذت لتحقيق دفاعه ولم تكن هذه الملاحظة من بين الأدلة التي عول عليها في إطراح هذا الدفاع . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ من أقوال الشاهد بما تطمئن اليه وأن تطرح ما عداه إذ الأمر مرجعه الى اطمئنانها ، ومن ثم فلا تثريب عليها اذا هي أسست قضاها بادانة الطاعن على أقوال اخوته الذين أوردت مؤدى شهادتهم واعتمدت عليها في خصوص واقعة اعتداء الطاعن على زوجته وأطرحتها في شأن حالة المتهم العقلية . لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير أساس واجب الرفض موضوعا .

جلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل ، نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين . نصر الدين مزام ، وسعد الدين عطيه ، وأفور خلف ، والدكتور أحمد
محمد إبراهيم .

(٢٦٨)

الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب) تلبس . مأمورو الضبط القضائي . "اختصاصهم" . اختصاص .
تفتيش . "التفتيش بغير إذن" . "إذن التفتيش" . إصداره .
بطلان . حكم . "تسببه" . تسبب معيب . نقض . "حالات
الطعن بالنقض" . الخطأ في تطبيق القانون مواد مخدرة .

(١) التلبس بالجريمة . ماهيته ؟ إباحته لرجل الضبط الذي شاهد وقوع الجريمة القبض على
كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وتفتيشه بغير إذن من النيابة .

(ب) إصدار الدليل المستند من التفتيش بدعوى بطلانه لا يثبت على إذن غير مسبوق بتحريرات
جدية رغم قيام حالة التلبس التي تبرر التفتيش قانوناً . خطأ . مثال .

١ — من المقرر أن التلبس صفة متعلقة بالجريمة ذاتها بصرف النظر عن
المتهمين فيها مما يتيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها أن يقبض على
كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يجري تفتيشه بغير إذن من النيابة
العامة .

٢ — متى كانت مساهمة المطعون ضده في جريمة إحراز المخدر قد ثبتت لمأمور
الضبط من إقرار المتهم الآخر بذلك على إثر ضبطه في تلك الجريمة المتلبس بها ،
فإن الحكم المطعون فيه إذا ما أهمل الدليل المستند من التفتيش بدعوى بطلانه

لا بتناؤه على إذن غير مسبق بتحريرات جديّة على الرغم من وجود ما يبرره قانونا
يكون قد أخطأ التطبيق الصحيح للقانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٠/٤/١٩٦٦ بدائرة مركز
الزقازيق محافظة الشرقية: أحرز بقصد الاتجار جوهريّن مخدرين (أفيونا وحشيشا)
في غير الأحوال المصرح بها قانونا. وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة
الجنايات لمعاقبته بمواد الاتهام ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت
في الدعوى حضوريا عملا بالمواد ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية
و ٣٠ من قانون العقوبات ببراءة المتهم مما أسند إليه مع مصادرة الجوهر
المخدر المضبوط . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون
ذلك بأنه أسس قضاءه ببراءة المطعون ضده من جريمة إحراز المخدر على بطلان
تفتيشه لانعدام التحريات الجديّة التي يلزم إجراؤها قبل استصدار إذن التفتيش
الذي تم التفتيش بمقتضاه في حين أن تفتيش المطعون ضده قد وقع صحيحا
في القانون بغض النظر عن إذن التفتيش المذكور لأن الثابت من مدونات الحكم
أن المتهم في القضية رقم ١٩٣٣ سنة ١٩٦٦ مركز الزقازيق والذي ضبط متلبسا
بجريمة إحراز مخدر هو الذي دل على المطعون ضده على أنه هو الذي باعه هذا
المخدر مما يميز لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوع تلك الجريمة أن يقبض
بغير إذن من النيابة على كل من يقوم لديه الدليل على مساهمته فيها وأن يفتشه
سواء كان فاعلا أصليا أم شريكا وهو ما قاب أمره عن الحكم المطعون فيه مما
يعنيه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الثابت من مدونات الحكم أنه قدم لقضائه المطعون فيه بقوله :
” وحيث إنه بمطالعة القضية ١٩٣٣ سنة ١٩٦٦ التي أمرت المحكمة بضمها

استبان أن وقائعها تخلص في أن الملازم أول علي محمد حسن المأذون له بتفتيش المتهم المائل — المطعون ضده — كان يقف صياح يوم ١٠ أبريل سنة ١٩٦٦ بجوار نقطة مرور لضبط أحد المطلوبين بقسم المخدرات وفي تلك الأثناء قدمت إحدى السيارات العامة فصعد إليها للبحث عن المتهم المذكور بين ركاب السيارة فلم يجده ولكنه لاحظ أن أحد ركاب السيارة وهو عبد الله عبد العزيز قد بدت عليه علامات الارتباك وألقى على أرضية السيارة لفافة بها قطعتين من الأفيون وقطعتين من الحشيش وقد اعترف بأنه اشتراها من المتهم الحالي

— المطعون ضده — فأسرع الضابط بتحرير محضر رفعه إلى النيابة طالبا الإذن له بتفتيش هذا الأخير بزعم أنه علم من تحرياته السرية أنه يحرز مخدرات بقصد الاتجار وقبل أن يتحقق من صدق ما وصل إلى سمعه من أن المتهم الآخر في القضية رقم ١٩٣٣ سنة ١٩٦٦ مركز الزقازيق ودون أن يجري التحريات الكافية ... إلى أن قال الأمر الذي تستبين منه المحكمة أنه لم يجر ثمة تحريات عن صدق ما ترامي إلى سمعه وانتهى إلى القول بأن المحكمة ترى أن الضابط لم يجر أية تحريات، ومن ثم يكون الإذن بتفتيش المتهم قد وقع باطلا لاستناده إلى غير تحريات جدية مما يتعين معه إهداره والقضاء بطلانه، ولما كانت القضية خلوا من أي دليل قبل المتهم سوى ما أسفر عنه التفتيش المبني على الإذن الباطل فإنه يتعين القضاء ببراءته“ وما انتهى إليه الحكم في هذا الصدد غير سديد في القانون ذلك بأن الثابت من واقعة الدعوى كما حصلها الحكم أن جريمة إجاز المخدر بالنسبة إلى المتهم الآخر كانت في حالة تلبس. ولما كان التلبس صفة متعلقة بالجريمة ذاتها بصرف النظر عن المتهمين فيها مما يسمح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يجري تفتيشه بغير إذن من النيابة العامة وكانت مساهمة المطعون ضده في هذه الجريمة قد ثبتت لأمور الضبط من إقرار المتهم الآخر بذلك على أثر ضبطه في تلك الجريمة المتلبس بها. لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذما أهدر الدليل المستمد من التفتيش بدعوى بطلانه لا يثبت على إذن غير مسبوق بتحريرات جدية على الرغم من وجود ما يبرره قانونا يكون قد أخطأ التطبيق الصحيح للقانون، مما يعنيه بما يوجب نقضه والإحالة.

جلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / حسن فهمي البدوي رئيس المحكمة ، ومضسوية السادة
المستشارين : محمود البمراري ، وطله الصديق دقانة ، ومصطفى الأسيوطي ، ومحمد ماهر حسن .

(٢٦٩)

الطعن رقم ١٥٨٤ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب) تزوير . "أوراق عرفية . استعمال أوراق مزورة" . جريمة . "أركانها" .
"طبيعتها" . إثبات . "إثبات بوجه عام" . حكم . "تسبيبه . تسبيب غير
معيب" . دعوى جنائية . "انقضاؤها" . تقادم .

(١) عدم الالتزام بالتحدث من ركن العلم في جريمة استعمال محرر مزور . ما دامت
مبدونات الحكم تدل على قيام هذا الركن .

متى تحقق عناصر جريمة استعمال المحرر المزور ؟

(ب) جريمة استعمال ورقة مزورة . مستمرة . متى تبدأ هذه الجريمة ومتى تنتهي ؟

بده مدة سقوط الدعوى الجنائية في جريمة استعمال ورقة مزورة . من تاريخ
الكف عن التمسك بها أو التنازل عنها . أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها .

(ج) إجراءات المحاكمة . دعوى جنائية "انقضاؤها" . تقادم . "قطع التقادم" .
دعوى جنائية . "انقضاؤها" .

كل إجراء من إجراءات المحاكمة يقطع التقادم . متى كانت المحكمة في مباشرتها لما
ترسله على الزمن الذي لم تبلغ نهايته المدة المسقطه للدعوى الجنائية .

(د و ه) إجراءات المحاكمة . دفاع . "الإخلال بحقوق الدفاع . ما لا يوفره" .
حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" . محكمة الموضوع . "الإجراءات
أمامها" .

- (د) متى لا تلتزم المحكمة بمناجعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى ؟
- (هـ) عدم التزام المحكمة بإعادة قضية الرافعة . بعد حجزها للحكم .
- (و، ز) إجراءات المحاكمة . محكمة الموضوع . "الإجراءات أمامها" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" . إثبات . "شهادة" .
- (و) حق المحكمة الاستغناء من سماع الشهود . إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . صراحة أو ضمنا .
- (ز) استبعاد المحكمة لمذكرة وردت لها بعد الميعاد المحدد لتقديمها . لا عيب .
- (ح) إجراءات المحاكمة . محكمة استئنافية . "الإجراءات أمامها" . إثبات . "شهادة" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" .
- محكمة ثالثة درجة . لا تلتزم بإجراء تحقيق . إلا إذا رأت لزوما لإجرائه .
- متى لا تلتزم المحكمة بطلب سماع الشهود ؟

١ — الأصل أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن ركن العلم في جريمة استعمال المحرر المزور ، ما دامت مدوناته تغني عن ذلك ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه وقد أبان في وضوح ، ودلل في عبارات سائغة على قيام ركن العلم في حق الطاعن بما يكفي لحمله ، وأثبت أن الطاعن استعمل المحرر المزور مع علمه بذلك بأن قدمه في القضايا المشار إليها فيه ، فانه بذلك تتحقق العناصر القانونية لجريمة استعمال المحرر المزور التي أدان الطاعن بها .

٢ — إن جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة والتمسك بها وتبقى مستمرة ما بقي مقدمها متمسكا بها ، ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى فيها إلا من تاريخ الكف عن التمسك بالورقة أو التنازل عنها ، أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها .

٣ — مفاد نص المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن كل إجراء من إجراءات المحاكمة بإشرته المحكمة ، يقطع مدة التقادم ، ما دام لم يمض على آخر إجراء قامت به المدة المقررة له .

٤ — لا تلتزم المحكمة بمتابعة دفاع المتهم في مناحيه المختلفة ما دامت أوردت في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألمت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها .

٥ — من المقرر أنه متى حجزت المحكمة القضية للحكم ، فإنها لا تكون ملزمة بإعادتها للرافعة لإجراء تحقيق فيها .

٦ — إن المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تخول المحكمة الاستغناء عن سماع الشهود، إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، يستوى في ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه .

٧ — متى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد استبعدت مذكرة الطاعن لورودها بعد الميعاد المصرح له فيه بتقديم المذكرات ، فليس له من بعد ذلك وهو المقصر في تقديم مذكرته في الميعاد المحدد ، النعى عليها بأنها قد أخلت بحقه في الدفاع .

٨ — الأصل أن محكمة ثاني درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق ، وهي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لإجرائه ، وما دامت لم تر من جانبها حاجة الى سماع الشهود نظرا لما ارتأته من وضوح الواقعة المطروحة عليها ، وكان الطاعن قد عد متنازلا عن سماعهم بتصرفه بما يدل على ذلك أمام محكمة أول درجة فضلا عن أن الطاعن لم يتمسك أمام المحكمة بالاستئنافية ، بسماع الشهود، الأمر الذي يفقد طلبه في هذا الخصوص خصائص الطلب الجازم الذي تلتزم المحكمة بإجابته ، حتى ولو أنه سبق أن أبداه في جلسة سابقة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٨ يناير سنة ١٩٥٧ بدائرة مركز السنطة محافظة الغربية (أولا) ارتكب تزويرا في محرر عرفى هو السند المؤرخ ٢٨ يناير سنة ١٩٥٧ والمنسوب صدوره الى زاهر أحمد تحفة وذلك بحو عبارات

وإضافة كلمات نسب صدورها زورا الى المحجى عليه لإضراراً به (ثانياً) استعمل المحرر المزور سالف الذكر مع علمه بتزويره بأن قدمه الى محكمة السنطة في القضية رقم ٨٨٥ سنة ١٩٥٨ مدنى السنطة. وطلبت معاقبته بالمادتين ٢١١ و ٢١٥ من قانون العقوبات . وادعى زاهر أحمد تحفة مدنيا قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة السنطة الجزئية قضت بحضوريا عملاً بمادتي الإتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل عن التهمتين وكفالة ١٠ ج لوقف التنفيذ مع الزامه بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنيه مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة طنطا الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت في الاستئناف حضوريا اعتباريا بقبوله شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فعارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فطعن المحامي الوكيل عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقضت محكمة النقض بتاريخ ١٣ مارس سنة ١٩٦٧ بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية الى محكمة طنطا الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . ومحكمة طنطا الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت في الدعوى من جديد بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع (أولاً) بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إدانته بالنسبة للتهمة الأولى وبراءة المتهم منها (ثانياً) بتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك ، والإكتفاء بحبس المتهم شهراً واحداً مع الشغل . فطعن المحامي الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول هو القصور في التسيب والإخلال بنحو الدفاع والفساد في الاستدلال ، ذلك أن الحكم المطعون فيه مع قضائه ببراءة الطاعن من تهمة تزوير المحرر موضوع الاتهام قد أدانته عن تهمة استعماله مع العلم بتزويره دون أن يدل على قيام هذا العلم إذ ليس مجرد القضاء في الدعوى المدنية برد وبطلان هذا المحرر دليلاً على علم الطاعن بالتزوير كما أغفل الحكم المطعون فيه الرد على دفاع الطاعن الذي مؤداه أنه تسلم ذلك المحرر من المدعى المدنى بالتخالة التي وجد عليها ، وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرمة استعمال المحرر المزور التي أدان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . إذ حصل الحكم بواقعة الدعوى بما محصله أن المدعى المدني كان قد أقام الدعوى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٦٠ مدني كلي طنطا طالبا الزام الطاعن بأن يدفع له مبلغ ٤٥٠ ج والمصروفات والأتعاب وذلك بموجب ثلاثة سندات إذنية مؤرخة ٢ من أغسطس لسنة ١٩٥٨ ومستحقة السداد في ٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ ، ٣٦ نوفمبر سنة ١٩٥٨ ، ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٨ وقد دفع المدعى عليه « المتهم » الدعوى بمقولة أنه لم يتسلم شيئا من المدعى بالحق المدني لقاء هذه السندات ، وإنما هي حررت كضمان لتجصيله ثمن سجاد اتفق معه على توزيعه نظير عمولة معينة ، وتقدم تأييدا لدفاعه بورقة مؤرخة ٢٨ يناير سنة ١٩٥٧ تحوى مضمون ذلك الاتفاق ومذيله بتوقيع بامضاء المدعى بالحق المدني وقد أقر الأخير بصحة توقيعه على الورقة إلا أنه ينحو مضمونها مقررًا أنها كانت في الأصل تشتمل على مخالصة صادرة منه لأحمد مدينه وقد تحصل عليها المتهم وقام بحو عباراتها وكتب بدلا عنها شروط الاتفاق سالف الذكر ، ثم سار في اجراءات الطعن بالتزوير على تلك الورقة وقضت المحكمة المدنية بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٦٠ بتدب خبير انتهى في تقريره الى أن الورقة المطعون عليها كانت مشتملة في الأصل على عبارات محررة بالقلم الرصاص وتوقع عليها بتوقيع زاهر أحمد تحفة " المدعى بالحق المدني " في ٢٨ يناير سنة ١٩٥٧ بقلم كوبيا ، ثم محيت عبارات صلب الورقة محوا كاملا تقريبا ، وأثبت بدلا عنها العبارات الموجودة حاليا بها بقلم كوبيا آخر غير ذلك المستعمل أصلا في إثبات التاريخ وتوقيع زاهر أحمد تحفة ، أى أن التاريخ والتوقيع سابقان في كتابتهما على كتابة العبارات الحالية ، وباتاريخ ٢٧ يونية سنة ١٩٦٢ قضت المحكمة المدنية برد وبطلان الإقرار المطعون عليه والزم المتهم بطلبات المدعى بالحق المدني ، وإذ استأنف المتهم هذا الحكم قضى بسقوط حقه في الاستئناف . وقد أفصح الحكم المطعون فيه عن اعتماده لتقرير الخبير سالف الذكر لسلامة الأسس التي أقيم عليها والنتيجة التي انتهى إليها ورتب على ذلك أن الورقة المطعون عليها قد أصابها التزوير ، وقضى ببراءة المتهم من تهمة التزوير تأسيسا على خلو أوراق الدعوى من أى دليل لحمل إثبات هذه التهمة في حق المتهم .

ثم خلاص الحكم الى ثبوت تهمة استعمال المحرر المزور في حق الطاعن في قوله "لأنها ثابتة في حق المتهم بصورة مسالمة مستمدة من مباشرته استعمال المحرر فيما زور من أجله بتقديمه الى محكمة السنطة المدنية الجزئية في القضايا رقم ٨٨٥ لسنة ١٩٥٨ و ٩٣٤ لسنة ١٩٥٨ ، ٩ لسنة ١٩٥٩ مدنى السنطة ثم منها الى القضية ٣١٧ لسنة ١٩٦٠ مدنى كلى طنطا الدائرة الثالثة التى قضت بتزوير المحرر المعنى ، وتستظهر المحكمة فى هذا الخصوص علم المتهم بتزوير المحرر الذى قدمه الى جهة القضاء من سياق الخصومة فى القضايا المشار اليها مقدما ذلك أن المدعى المدنى طالب المتهم بالمبلغ الذى له فى ذمته بمقتضى السندات المؤرخة ١٩٥٨/٨/٢ فاذا بادر المتهم بالرد على ذلك بما معناه أنه لم يتلق مقابل هذه السندات وأن السندات ما حرت إلا تأميناً لقيامه بتوزيع أسمدة لحساب الطاعن بمقتضى الورقة المزورة والتي احتوت على إقرار بهذا التوزيع ثم انتهت إثر ذلك الى أن بيانات الإقرار قد حرت بعد توقيع المدعى المدنى على الورقة المحتوية على الإقرار وعلى بيانات ممحاة ، فان الأمر يسفر واقعا وعقلا عن أن المتهم كان يعلم أنه يقدم محررا اصطنعه زورا لخدمة موقفه الكالح فى المطالبة المدنية . لما كان ذلك ، وكان الأصل أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن ركن العلم فى جريمة استعمال المحرر المزور ما دامت مدوناته تغنى عن ذلك ، فان الحكم المطعون فيه وقد أبان فى وضوح ، ودل فى عبارات سائغة على قيام ركن العلم فى حق الطاعن بما يكفى لحمله ، وأثبت أن الطاعن استعمل المحرر المزور مع علمه بذلك بأن قدمه فى القضايا المشار إليها وهو ما يتحقق به العناصر القانونية لجريمة استعمال المحرر المزور التى أدان الطاعن بها . ولا يؤثر فى سلامة الحكم — بعد أن انتهى الى براءة الطاعن من تهمة تزوير المحرر لعدم اطمئنان المحكمة الى ثبوتها فى حقه — عبارة « محررا اصطنعه » إذ لا بد من حمل مقصودها الى أن المحرر اصطنع لخدمة الطاعن . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لا تلتزم بمتابعة مناحى دفاع المتهم المختلفة بعد أن أوردت فى حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألمت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها ، فان ما جاء بهذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجهين الثانى والثالث هو الإخلال بحق الدفاع والخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أن المحكمة لم تستجب لطلب الدفاع لسماع شهادة الشهود

و ضم القضايا التي طلب ضمها حسبها هو ثابت من محاضر الجلسات ومذكرة الدفاع التي استبعدتها المحكمة رغم ما تحويه من دفاع قانوني ودفع بسقوط الدعوى الجنائية بمضي المدة ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث ان ما أثاره الطاعن بشأن التفات المحكمة عن سماع الشهود الذين طلب سماعهم فغير سديد ، ذلك أن المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تخول المحكمة الاستغناء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ويستوى في ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضميا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه ، إذ الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يتمسك بطلب سماع الشهود الذين يطلب فتح باب المرافعة لسماع شهادتهم لإثبات أن الورقة موضوع الاتهام ليست مزورة ، ومن المقرر أنه متى حجزت المحكمة القضية للحكم فإنها لا تكون ملزمة باعادتها للمرافعة لإجراء تحقيق فيها ، والأصل أن محكمة ثاني درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق ، وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه وما دامت لم تر من جانبها حاجة الى سماع الشهود نظرا لما ارتأته من وضوح الواقعة المطروحة عليها ، وكان الطاعن قد عد متنازلا عن سماعهم بتصرفه بما يدل على ذلك أمام محكمة أول درجة فضلا عن أن الطاعن لم يتمسك أمام المحكمة الاستئنافية بسماع الشهود الأمر الذي يفقد طلبه في هذا الخصوص خصائص الطلب الجازم الذي تلزم المحكمة بإجابته حتى ولو أنه سبق أن أبداه في جلسة سابقة .

أما ذكره الطاعن من أن المحكمة التفتت عن طلبه ضم القضايا التي طلب ضمها فغير صحيح ذلك لما هو ثابت من مطالعة المفردات من أن القضايا التي طلب الطاعن ضمها قد وجدت مضومة فعلا للدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه . أما ما أثاره الطاعن بشأن استبعاد المحكمة لمذكرته التي تقدم بها رغم ما تحويه من دفاع قانوني فمردود بما هو ثابت من مطالعة محضر جلسة ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٨ التي تمت فيها المرافعة أن المحكمة حجزت القضية للحكم بجلسته ٢٨ يناير سنة ١٩٦٩ وصرحت لمن

يشاء من الخصوم بتقديم مذكرة في خلال أسبوعين على أن تكون المدة مناصفة تبدأ بالمدعى بالحق المدني ، ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد استبعدت مذكرة الطاعن لورودها بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٦٩ أى بعد الميعاد المصرح فيه بتقديم المذكرات فليس له من بعد ذلك وهو المقصر في تقديم مذكرته في الميعاد المحدد النعى عليها بأنها قد أخلت بحقه في الدفاع أما ما دفع به الطاعن في مذكرته التي استبعدتها المحكمة من إنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة لتعلق هذا الدفع بالنظام العام فغير سديد أيضا ذلك أنه من المقرر أن جريمة استعمال الورقة المزورة هي جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة والتمسك بها وتبقى مستمرة ما بقي مقدمها متمسكا بها ، ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى إلا من تاريخ الكف عن التمسك أو التنازل عنها أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها . ويبين من الأوراق أن الطاعن بقي متمسكا بالورقة المزورة إلى أن حكم بتزويرها في ٢٧ يونيو سنة ١٩٦٢ ثم استأنف هذا الحكم وقضى بسقوط حقه في الاستئناف ثم باشرت النيابة العامة تحقيقها بسؤال المتهم - الطاعن - والهجنى عليه وقدمت المتهم للمحاكمة التي بدأت أولى جلساتها بحضوره في ٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ وتوالت الجلسات أمام محكمة الدرجة الأولى حتى أصدرت حكما حضوريا بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦٥ بحبس المتهم ستة شهر مع الشغل وإلزامه بالتعويض المدني المؤقت ، وقد استأنف المتهم هذا الحكم وحضر أولى الجلسات الاستئنافية في ٧ فبراير سنة ١٩٦٦ وحكم حضوريا اعتباريا بتاريخ ١٨ أبريل سنة ١٩٦٦ بتأييد الحكم المستأنف وإذ عارض وقضى في معارضته في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٦ بتأييد الحكم المعارض فيه ، فقرر المتهم بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض وبتاريخ ١٣ مارس سنة ١٩٦٧ قضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه والإحالة . ثم أعيدت المحاكمة التي بدأت أولى جلساتها بحضور المتهم في ٣١ مايو سنة ١٩٦٧ وتداولت الجلسات حتى قضت المحكمة حضوريا بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٩ ببراءته من التهمة الأولى وتعديل الحكم المستأنف والإكتفاء بحبس المتهم شهرا واحدا

وتأييده فيما عدا ذلك . وإذا كانت المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه "تنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة وتسرى المدة من جديد لإبتداء من يوم الانقطاع وإذا تعددت الإجراءات التي تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء" ومفاد هذا النص أن كل إجراء من إجراءات المحاكمة سالفه الذكر بإشرتها المحكمة وكانت في مباشرتها إياها ترسلها على الزمن الذي لم يبلغ غايته المدة المسقطه للدعوى وقبل أن يمضي على آخر إجراء قامت به المدة المقررة للتقادم . لما كان ذلك ، فإن ما جاء بهذين الوجهين لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم جميعه ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا
رفضه موضوعا .

جلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : نصر الدين هزام ، وسعد الدين عطية ، وأنور أحمد خلف ، والدكتور أحمد
محمد إبراهيم .

(٢٧٠)

الطعن رقم ١٥٨٦ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب) مأمورو الضبط القضائي . ” سلطتهم في القبض والتفتيش “ .
قبض . تفتيش . أمر الضبط والاحضار . محكمة الموضوع .
” سلطتها في تقدير كفاية الدلائل المسوغة للقبض على المتهم
وتفتيشه “ .

(١) حق مأمور الضبط القضائي في القبض على المتهم الحاضر الذي توجد
دلائل كافية على اتهمه بأحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣٤
إجراءات وفي تفتيشه بغير إذن من سلطة التحقيق وبغير حاجة إلى أن تكون
الجرime متلبسا بها . تقدير تلك الدلائل . أمر موكول إلى رجل الضبط
القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع .
(ب) لا يلزم أن يكون أمر الضبط والاحضار الذي يصدره مأمور الضبط
القضائي إعمالا لنص المادة ٣٥ إجراءات مكتوبا .

(ج) تفتيش . ” تفتيش محل التجارة “ .

تفتيش محل التجارة مستند من إتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه .
لمأمور الضبط القضائي تفتيش محل تجارة المتهم طالما أن من حقه
تفتيش شخصه .

(د) حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" .

عدم التزام المحكمة بالرد صراحة على كل جزئية من جزئيات الدفاع الموضوعي .

١ — تخول الشارع في المادتين ٣٤، ٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية مأمور الضبط القضائي القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه باحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة الأولى ومنها جريمة السرقة وأن يفتشه بغير إذن من سلطة التحقيق وبغير حاجة الى ان تكون الجريمة متلبسا بها بالمعنى الذي تضمنته المادة ٣٠ من القانون ذاته ، وتقدير تلك الدلائل ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي ، على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

٢ — تنص المادة ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : " اذا لم يكن المتهم حاضرا في الأحوال المبينة في المادة السابقة جاز لمأمور الضبط القضائي أن يصدر أمرا بضبطه واحضاره ويذكر ذلك في المحضر ، وينفذ أمر الضبط والاحضار بواسطة أحد المحضرين أو بواسطة رجال السلطة العامة " ، ولا يستلزم القانون أن يكون التكليف بالقبض مكتوبا .

٣ — التفتيش المحظور هو ما يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون . أما محل التجارة فلا يمكن القول ببطلان تفتيشه إلا على اعتبار اتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه ، وما دام أن لمأمور الضبط القضائي أن يفتش المتهم فلا يقبل الطعن ببطلان تفتيش هذا المحل .

٤ — لا تلتزم محكمة الموضوع بالرد صراحة على كل جزئية من جزئيات الدفاع الموضوعي ، إذ يكفي أن يكون الرد مستفادا من الحكم بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت التي أوردها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأتهما في يوم ١٦/٨/١٩٦٨ بدائرة قسم العجوزة : سرقا مواد البقالة والآنية النحاسية المبينة الوصف والقيمة بالمحضر لتوفيق سيد أحمد . وطلبت عقابهما بالمادة ٣١٧ هـ من قانون العقوبات . ومحكمة العجوزة الجزئية قضت بحضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس كل من المتهمين ثلاثة أشهر مع الشغل والنفاذ . فاستأنف المتهم الطاعن هذا الحكم . ومحكمة الجيزة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضوريا عملا بالمواد ٤٠ و ٤١ و ٣١٧ من قانون العقوبات بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمة سرقة قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسيب ذلك بأن الحكم استند في قضائه برفض الدفع ببطلان إجراءات القبض والتفتيش المقدم من الطاعن إلى نص المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية التي تجيز لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في حين أن الطاعن لم يكن حاضرا ولم يثبت مأمور الضبط القضائي بحضره أنه أمر بضبطه وإحضاره عملا بنص المادة ٣٥ من القانون . وقد عول الحكم في قضائه بإدانة الطاعن على الدليل المستند من ضبطه المسروقات بمنزله ومحلّه مع أن المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية لا تحول مأمور الضبط القضائي سوى تفتيش شخص المتهم في الأحوال التي يجوز فيها القبض عليه قانونا مما يتعين معه إطراح الدليل المستند من هذا الضبط — كما أن الحكم قد أخطأ حينما اعتبر القبض على الطاعن مطابقا للقانون ، إذ أن مفاد محضر ضبط الواقعة أن القبض تم بناء على مجرد تحريات الشرطة التي لا تكفى وحدها لإتخاذ هذا الإجراء ولم يثبت من المحضر أن القبض على الطاعن قد تم بعد اعتراف المتهم الأول عليه هذا فضلا عن أن

مكان ضبط المسروقات جاء مجهلا بالمحضر وأخيرا فإن الحكم المطعون فيه قصر في الرد على ما دفع به الطاعن من أن الجين المضبوط مملوك لوالده وليس للمجنى عليه مستديلا على ذلك ببعض الفواتير .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة اشتراكه في السرقة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها استمدها من أقوال المجنى عليه واعتراف المتهم الأول والطاعن وتحريات الشرطة وضبط بعض المسروقات بحمل الطاعن عرض إلى الدفع ببطلان القبض وقضى برفضه في قوله " وحيث إن المتهم المستأنف (الطاعن) أثار أمام هذه المحكمة دفعا ببطلان القبض ... إلا أن هذا الدفع مردود ، ذلك بأن المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم إذا ما وجدت دلائل كافية على اتهامه في قضية سرقة ويرجع تقدير هذه الدلائل للمأمور ويخضع تقديرها للمحكمة . وإذ كان الثابت بالأوراق أن تحريات المباحث أسفرت عن أن المتهم ... (المستأنف) اعترف بجريمة سرقة مخزن المجنى عليه وقد اعترف المتهم الأول باقتراهما سويا هذه الجريمة لدى مواجهته بهذه التحريات وأبان في اعترافه أن المسروقات لدى المتهم المستأنف فإن ذلك يعد دلائل كافية تجيز لمأمور الضبط القضائي الرائد على غنيمة أن يعمل على ضبط المتهم ويقبض عليه وفقا لنص المادتين ٣٤ و ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية وأن يجري تفتيش محله بعد أن اعترف له بحثا عن هذه المسروقات " وهذا الذي أورده الحكم يتفق وصحيح القانون فقد خول الشارع في المادتين ٣٤ و ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية مأمور الضبط القضائي القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه باحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة الأولى ومنها جريمة السرقة التي دين بها الطاعن وأن يفتشه بغير إذن من سلطة التحقيق وبغير حاجة إلى أن تكون الجريمة متلبسا بها بالمعنى الذي تضمنته المادة ٣٠ من القانون ذاته وتقدير تلك الدلائل ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره هذا خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع كما تنص المادة ٣٥ من هذا القانون على أنه " إذا لم يكن المتهم حاضرا

في الأحوال الميينة في المادة السابقة جاز لمأمور الضبط القضائي أن يصدر أمرا بضبطه وإحضاره ويذكر ذلك في المحضر وينفذ أمر الضبط والإحضار بواسطة أحد المحضرين أو بواسطة رجال السلطة العامة " ولا يستلزم القانون أن يكون التكليف بالقبض مكتوباً. ولما كان الحكم قد استخلص في منطق سليم كفاية الأدلة التي ارتكن عليها رجل الضبط في ضبط الطاعن وكان الثابت من الإطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن الرائد على غنيمة أثبت بمحضر ضبط الواقعة أنه أمر بضبط الطاعن بعد أن دلت التحريات على اقترافه جريمة السرقة واعتراف المتهم الأول عليه حسبما جاء بالحكم المطعون فيه، وكان البين أيضاً من هذا المحضر أن مأمور الضبط القضائي قد قتش متجر الطاعن دون غيره فعثر فيه على بعض المسروقات ولم يجز تفتيشاً بمنزله ، وكان التفتيش المحظور هو ما يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون، أما محل التجارة فلا يمكن القول ببطلان تفتيشه إلا على اعتبار اتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه وما دام أن لمأمور الضبط القضائي أن يفتش المتهم فلا يقبل الطعن ببطلان تفتيش هذا المحل . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد صراحة على كل جزئية من جزئيات الدفاع الموضوعي ، إذ يكفي أن يكون الرد مستفاداً من الحكم بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردها ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول في ثبوت ملكية المجنى عليه للجن المضبوط على أقوال الأخير واعتراف المتهم الأول بل وإقرار الطاعن نفسه شفويًا بمحضر ضبط الواقعة وهو ما يتضمن الرد على دفاعه بشأن ملكية والده لهذا الجين . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

جلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / حسن فهمي البدوي رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمود العمراوى ، وإبراهيم أحمد الديوانى ، وعبد السيد الرقاصى ، ومصطفى محمود الأسيوطى .

(٢٧١)

الطعن رقم ١٥٨٩ لسنة ٣٩ القضائية

(١) وكالة . مجاملة . نقض . ” التقرير بالطعن ” .

اقتصار عبارات التوكيل على التقرير بالاستئناف . رغم سابقة صدور الحكم
الاستثنائى النهائى على هذا التوكيل . دلالة ذلك : انصراف إرادة الموكل إلى
التوكيل فى التقرير بالطعن بالنقض .

(ب) استئناف . ” نظره والحكم فيه ” . طعن . ” نطاق الطعن ”
نقض . ” نطاق الطعن ” . دعوى جنائية . ” نظرها والحكم فيها ” .

وررد الطعن على الحكم القاضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً . عدم جواز التعرض
فى الطعن لموضوع الدعوى . أساس ذلك ؟

(ج) إجراءات المحاكمة . حكم . ” تسبيبه . تسبيب غير معيب ” .
معارضة . ” نظرها والحكم فيها ” . دفاع . ” الإخلال بحق
الدفاع . ما لا يوفره ” .

صحة الحكم الصادر فى تاريخ لاحق لتاريخ مرض الطاعن . ما دام أن الطاعن قد
حضر إحدى الجلسات بعد مرضه .

١ - لئن كان الطعن قد قرر به من محام نيابة عن المحكوم عليه بموجب
توكيل خاص اقتضت عبارته على التقرير بالاستئناف والحضور والمرافعة أمام
محكمة النقض ، إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر فى ٢٤ من فبراير

سنة ١٩٦٩ ، وكان التوكيل المذكور قد أجرى في ٥ من مارس سنة ١٩٦٩ أى في تاريخ لاحق لصدور الحكم ، وقد أشير إليه فيه وإلى أنه صادر من المحكمة الاستئنافية ، وقد أصبح نهائياً ، فإن ذلك يدل بجلاء على انصراف ارادة الطاعن الى توكيل محاميه بالتقرير بالطعن بالنقض في هذا الحكم الاستئنافية ويكون التخصيص على التقرير بالاستئناف خطأ مادياً فحسب ، ومن ثم يكون الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافية القاضي بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد ، فإن ما يتعاه الطاعن على هذا الحكم من قصوره عن بحث سقوط المجزأ أو عدم اعلانه بيوم البيع أو تكليفه نقل المجوزات ، لا يكون له محل لتعلق ذلك بموضوع الدعوى فلا يمكن التحدث عنه الا اذا كان الاستئناف مقبولا من ناحية الشكل .

٣ — إذا كانت الشهادة المرضية المقدمة من الطاعن ، قد تضمنت مرضه وحاجته للراحة خمسة عشر يوماً من تاريخ تحريرها في ١٩ من مارس سنة ١٩٦٨ ، وكانت المعارضة الاستئنافية قد حدد لنظرها جلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٨ وفيها حضر الطاعن ، ثم تأجلت لجلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ لتقديمه مستندات ، ثم حضر وتأجلت لجلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٦٩ لتنفيذ القرار السابق ، وفي الجلسة الأخيرة لم يحضر ، فصدر الحكم المطعون فيه ، وكان يبين مما تقدم أن جلسات المعارضة الاستئنافية تالية لتاريخ مرضه المدعى به والذي لم يثر شيئاً عنه بالجلسات ، فإن ما يتعاه في هذا الخصوص يكون في غير محله وعار عن دليله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ١٩ من أغسطس سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز طنطا محافظة الغربية : بدد المجوزات الميينة الوضف والقيمة بالمخضر والملوكة له والمجوز عليها قضائياً لصالح أيوب جوده ولم تكن قد سلمت إليه إلا على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها يوم البيع فاختلفا لنفسه لأضرارا بالداين الخارجين .

وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة مركز طنطا الجزئية قضت في الدعوى غيابيا بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٧ عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة مائة قرش لوقف التنفيذ . فعارض . وقضى في معارضته باعتبار المعارضة كأن لم تكن . فاستأنف المحكوم عليه . ومحكمة طنطا الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت في الاستئناف غيابيا بعدم قبوله شكلا للتقرير به بعد الميعاد فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . فطعن الأستاذ الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إنه وإن كان الطعن قد قرر به من محام نيابة عن المحكوم عليه بموجب التوكيل الخاص المرفق الذي اقتضت عبارته على التقرير بالاستئناف والحضور والمرافعة أمام محكمة النقض إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٩ وكان هذا التوكيل قد أجري في ٥ مارس سنة ١٩٦٩ أى في تاريخ لاحق لصدور الحكم وقد أشير إليه فيه وإلى أنه صادر من المحكمة الاستئنافية وقد أصبح نهائيا فإن ذلك يدل بجلاء على انصراف ارادة الطاعن الى توكيل محاميه بالتقرير بالطعن بالنقض في هذا الحكم الاستئنافي الذي أصبح غير ذي موضوع وجاء ذكره خطأ ماديا فحسب ، ومن ثم يكون الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ أدانته بجريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها قد شابه بطلان في الإجراءات وانطوى على قصور في البيان ذلك بأن الطاعن لم يتمكن من حضور جلسة المعارضة الاستئنافية لمرضه الذي تدل عليه الشهادة المرضية المرفقة بأسباب طعنه ، هذا الى أن الحكم لم يعن بمبحث قيام أو سقوط المحجز وتمام البيع في خلال الستة أشهر التالية له وإعلانه باليوم المحدد للبيع وتكليفه بنقل المحجوزات .

وحيث إنه لما كانت الشهادة المرضية المقدمة من الطاعن والمرفقة بأسباب طعنه تضمنت مرضه وحاجته للراحة خمسة عشر يوما من تاريخ تحريرها في ١٩

مارس سنة ١٩٦٨ ، وكانت المعارضة الإستئنافية قد حددت لنظرها جلسة ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٦٨ وفيها حضر الطاعن ثم تأجلت جلسة ٩ ديسمبر سنة ١٩٦٨ لتقديمه مستندات وحضر ثم تأجلت جلسة ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٩ لتنفيذ القرار السابق ولم يحضر فصدر الحكم المطعون فيه برفض معارضته . ويبين من ذلك أن جلسات المعارضة الإستئنافية تالية لتاريخ مرضه المدعى به والذي لم يثر شيئا عنه بالجلسات ومن ثم يكون منعاه في هذا الخصوص في غير محله وعار عن دليله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم الغيابي الإستئنافي القاضي بعدم قبول الإستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد ، كان ما ينعاه الطاعن على هذا الحكم من قعوده عن بحث سقوط الجزأ أو عدم اعلانه بيوم البيع أو تكليفه نقل المحجوزات لا يكون له محل لتعلق ذلك بموضوع الدعوى فلا يمكن التحدث عنه الا اذا كان الإستئناف مقبولا من ناحيه الشكل . لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار/ محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
نصر الدين حسن عزام ، وأنور أحمد خلف ، ومحمود كامل عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(٢٧٢)

الطعن رقم ٩١٠ لسنة ٣٩ القضائية

(١، ب) قتل خطأ . خطأ . إثبات . ”إثبات بوجه عام“ . ”شهادة“ . حكم .
”تسببيه . تسبیب معيب“ . محكمة الموضوع . ”سلطتها في تقدير
الدليل“ .

- (١) وجوب إقامة الحكم على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها .
استناد الحكم على ما ليس له أصل في الأوراق . يعيبه . مثال .
(ب) شرط القضاء بالإبراء : أن يشتمل الحكم على ما يفيد أن المحكمة محصت الدعوى
وأحاطت بظروفها عن بصيرة .

١ — من المقرر أن الأحكام يجب أن تبنى على أسس صحيحة من أوراق الدعوى
وعناصرها ، فإذا استند الحكم إلى رواية أو واقعة لا أصل لها في التحقيقات ،
فانه يكون معيبا لإبتناؤه على أساس فاسد ، متى كانت هذه الرواية أو الواقعة
هي عماد الحكم . وإذا كان ما تقدم ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات ،
أن واقعة انطلاق المجنى عليه من سيارته وعبوره الطريق وهو في عجلة من أمره ،
لا سند لها في التحقيقات ، اللهم إلا ما ورد على لسان الشرطى الشاهد في محضر
جلسة المحاكمة وهو ما لم يعرض له الحكم بالمناقشة ، وكان مجرد وقوف سيارة
المجنى عليه إلى يمين الطريق لا يؤدي بطريق اللزوم العقلي إلى أن يكون صاحبها
قد غادرها مسرعا ومتعجلا إلى الجانب الآخر من الطريق ، كما أن كسر زجاج
السيارة الأمامي من الجهة اليمنى ، لا يعنى بالضرورة أنه نتيجة اندفاع المجنى عليه

نحوها وارتطامه بها ، بل قد يصح في العقل أن يكون نتيجة اصطدام السيارة به مما كان يقتضى من المحكمة أن تجرى تحقيقا تستجلى به حقيقة الأمر ، وصولا إلى تعرف هذه الحقيقة وتقدير المدى مسئولية المطعون ضده .

٢ - لئن كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة ، متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم ، أو لعدم كفاية أدلة الثبوت ، إلا أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها عن بصر وبصيرة ، فاذا كان الحكم المطعون فيه قد استند إلى ما لا أصل له في التحقيقات ، واستبدل على خطأ المجنى عليه بأدلة لا تظاهر هذا الاستدلال ، وتجاوز الاقتضاء العقلي والمنطقي ، فانه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٨ مايو سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم قصر النيل محافظة القاهرة : (أولا) تسبب خطأ في موت أحمد شاكر شكري وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه ومخالفته للقوانين واللوائح بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر ولم يهدئ من سرعته ولم يحتمط عندما شاهد المجنى عليه يعبر الطريق فصدمه ونتج من ذلك وفاته (ثانيا) قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات والمواد ٨١ و ٨٨ و ٢٢١ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ والمادة ١/٢ من قرار الداخلية . وادعت السيدة/ نائلة عبد الحميد - أرملة المجنى عليه - عن نفسها وبصفتها وصية على ولديها القاصرين طارق وعمر مديا بمبلغ عشرين ألفا من الجنيهات . كما ادعت السيدة منى أحمد شاكر مديا بمبلغ خمسة آلاف جنيه قبل المتهم . ومحكمة جناح قصر النيل الجزئية قضت بحضورها عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات (أولا) بحبس المتهم عن التهمتين مدة ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات (ثانيا) بالزامه أن يدفع للسيدة نائلة عبد الحميد عن نفسها وبصفتها وصية على ولديها القاصرين طارق وعمر مبلغ عشرة آلاف جنيه بحق ألفين من الجنيهات لها وأربعة لكل من ولديها مع إلزام المتهم المصاريف المناسبة

وثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم في هذه الدعوى بالنفاذ المعجل بلا كفالة (ثالثاً) بالزامه أن يدفع للسيدة/منى أحمد شاكر مبلغ ألفين من الجنيهات مع إلزامه المصاريف المناسبة ومبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة. فاستأنف المتهم هذا الحكم كما استأنفته المدعيتان بالحق المدنى. ومحكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت بحضوريه بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بالقضاء بالحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية المرفوعة قبله من السيدتين نائلة عبد الحميد المصرى عن نفسها وبصفقتها ومنى أحمد شاكر وإلزام كل منهما بالمصاريف المدنية عن الدرجتين بلا مصاريف جنائية . فطعن المدعيتان بالحقوق المدنية والنيابة العامة ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مما اتعاه النيابة العامة والمدعيتان بالحق المدنى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى براءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية قد انطوى على تضاد في الاستدلال وخالف الثابت بالأوراق ذلك بأنه أسس قضاءه بالبراءة على ما ثبت للمحكمة من أن الخطأ متوافر في جانب المجنى عليه وحده وآية ذلك عبوره الطريق مهرولا وهو في عجلة من أمره ودون تحرز أو تريث وارتطامه بمقدم السيارة من الجهة اليمنى مما تسبب عنه كسر زجاجها الأمامى ، مع أن التحقيقات الحالية مما يؤيد قول الحكم أن المجنى عليه كان يعبر الطريق مهرولا كما لا يبنى مجرد كسر زجاج السيارة عن أنه حدث نتيجة ارتطام المجنى عليه به بخطأ منه ، بل يضح أن يكون نتيجة اصطدام السيارة به .

وحيث إن الحكم المطعون فيه برر قضاءه بالبراءة بقوله " إن الثابت من المعاينة أن المجنى عليه أصيب على مقربة من مكان توقفه بسيارته إلى أقصى اليمين بشارع ٢٦ يوليو عند فندق عمر الحيام وأن سيارة المتهم كانت في مسارها بهذا الشارع متجهة إلى كوبري أبو العلا مما يستدل منه أن المجنى عليه تخادر مقعده بسيارته من

يساره منطلقا لعبور الشارع ليصل إلى الجزيرة الوسطى فإذا كان هذا هو ما استقر في يقين المحكمة أخذا من ماديّات الدعوى وما أثبتته المعاينة الأولى التي وردت بمحضر جمع الاستدلالات وتلك التي أجرتها محكمة أول درجة فاذن كان هناك خطأ لاشك فيه وقع فيه المجنى عليه بعدم تحرزه وترثه في انتظار مرور السيارات بهذا المكان . فإذا ما تصادف مرور سيارة المتهم وثبوت ارتطام المجنى عليه يمين مقدمتها بدلالة كسر الزجاج الأمامي في الجهة اليمنى لهذه السيارة فإن في ذلك أيضا دلالة قاطعة على هرولة المجنى عليه قصد عبوره الطريق معترضا سيارة المتهم ... وأن المجنى عليه كان في عجلة من أمره يريد عبور الطريق دون تحرز أو حذر . فوجود سيارته إلى يمين الطريق ثم حدوث الإصابة حتى على أسوأ الفروض في منتصف الجانب الأيمن لهذا الطريق فيه دلالة قاطعة على خطأ المجنى عليه وعلى أنه كان في عجلة من أمره . ويبين من هذا الذي أورده الحكم أنه استدل من مجرد وقوف سيارة المجنى عليه إلى يمين الطريق على أنه انطلق منها يريد عبور الطريق وهو في عجلة من أمره " كما اتخذ من ارتطامه بمقدم سيارة المطعون ضده مما تسبب عنه كسر زجاجها الأمامي دليلا قاطعا على هرولته . ورتب الحكم على ذلك قيام الخطأ في جانب المجنى عليه وحده واتخاذ عمادا لقضائه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الأحكام يجب أن تبنى على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها ، فإذا استند الحكم إلى رواية أو واقعة لا أصل لها في التحقيقات فإنه يكون معيبا لا يثبت له على أساس فاسد متى كانت هذه الرواية أو الواقعة هي عماد الحكم . ولما كان الثابت من الاطلاع على المفردات أن واقعة انطلاق المجنى عليه من سيارته وعبوره الطريق وهو في عجلة من أمره لا سند لها في التحقيقات اللهم إلا ما ورد على لسان الشرطي مسعود عبد الرحمن في محضر جلسة المحاكمة وهو ما لم يعرض له الحكم بالمناقشة وكان مجرد وقوف سيارة المجنى عليه إلى يمين الطريق لا يؤدي بطريق اللزوم العقلي إلى أن يكون صاحبها قد غادرها مسرعا ومتعجلا إلى الجانب الآخر من الطريق . كما أن كسر زجاج السيارة الأمامي من الجهة اليمنى لا يعنى بالضرورة أنه نتيجة اندفاع المجنى عليه نحوها وارتطامه بها بل قد يصح في العقل أن يكون نتيجة اصطدام السيارة به مما كان يقتضى من المحكمة أن تجرى تحقيقا تستجلي به حقيقة الأمر وصولا إلى تعرف هذه الحقيقة وتقدير المدى مسئولية المطعون ضده . لما كان ما تقدم ، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع

وإن كان لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها عن بصرو وبصيرة ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استند إلى ما لأصل له في التحقيقات واستدل على خطأ المجنى عليه بأدلة لا تظاهر هذا الاستدلال وتجاوز الاقتضاء العقلي والمنطقي ، فإنه يكون معيبا بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن مع الزام المطعون ضده المصاريف المدنية .

جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / حسن فهبي البدوي رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد أبو الفضل حفي ، وإبراهيم أحمد الديواني ، ومحمد السيد الرقاص ، وطه الصديق دفانة .

(٢٧٣)

الطعن رقم ١١٦٥ لسنة ٣٩ القضائية

(١) قتل عمد. وصف التهمة. دفاع. "الاخلال بحق الدفاع. "لما لا يوفره".
حكم. "تسببه. تسبب غير معيب".

إثبات تقرير الصفة التشريحية أن القتل حدث بالخلق وكرم النفس معا . تقديم
الدوى للحكمة بوصف القتل بالخلق . بيان الحكم وسيلة القتل بالاستناد إلى ذلك التقرير
الغنى وكونه تم بأسفكسيا الخلق وكرم النفس معا دون الاجتزاء بأحدهما لا ينسب
تعديلا في التهمة مما تلزم المحكمة بلفت نظر الدفاع إليه . مادام أن الدفاع قد لفت
إليه وترافع على أساسه .

(ب) إثبات . "اعتراف" . حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" .
إكراه .

الاعتراف في المسائل الجنائية . تقدير صدوره عن طوعية واختيار . موضوعي .
مثال لاعتراف صدر من المتهم إثر تعرف كلب الشرطة عليه .

(ج) حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" . إثبات . "إثبات بوجه
عام" .

إبتناء الحكم على أدلة ليس بينها تناسق تام . لا عيب . شرط ذلك ؟

(د) جريمة . "أركانها" . باعث . محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير
البواحد على الجرائم" . حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" .

الباعث على الجريمة ليس وكنا فيها . الفصل فيه أمر موضوعي .

١ - متى كان الثابت من تقرير الصيغة التشريحية أن القتل حدث بالخنق وكم النفس معا ، وكان هذا التقرير من بين الأوراق الأساسية التي كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة والتفت إليه الدفاع في مرافعته ، وكان بيان وسيلة القتل بالاستناد إلى الدليل الفني المعروض وكونه تم بأسفكسيا الخنق وكم النفس معا دون الاجتزاء بأحدهما لا يعتبر - في صورة الدعوى - تعديلا في التهمة مما تلتزم المحكمة بلفت نظر الدفاع إليه ، خصوصا إذا كان هو قد نبه عليه ، والتفت إليه ، وترافع على أساسه ، وإنما هو استظهار للصورة الصحيحة للحادث من واقع الأدلة المقدمة في الدعوى مما تملكه محكمة الموضوع من تلقاء نفسها في خلوة المداولة ، وكانت المحكمة لا تلتزم بلفت نظر الدفاع إلى ما التفت هو إليه . وكان الحكم قد حصل من اعتراف الطاعن الثاني أن القتل حصل خنقا برياط وأنه ضرب المجنى عليها بالجحر على وجهها إذ همت بالصياح ، وعول على تقرير الصفة التشريحية في بيان كيفية القتل واسهام كتم النفس مع الخنق في إحداثه ، وجعل هذين الدليلين ضميميتين متكاملتين في تحصيل الواقعة بغير تعارض بينهما ، فإن ما أثاره الطاعنان في هذا الصدد لا يكون له من وجهة ولا يعتد به .

٢ - متى كان الحكم قد انتهى إلى أن اعتراف الطاعن الثاني خالص من كل شائبة وأنه صدر عنه طوعية واختيارا ، ودلل على ذلك بما ينتج من خاصة أنه لم يدفع بأنه أكره عليه في المراحل السابقة التي مرت بها الدعوى وإنما ساق الدفع به قولا مرسلا عاريا عن دليله أمام المحكمة عند إعادة نظر الدعوى بعد نقض الحكم الأول الصادر بالادانة ، وكان هذا الرديشمل دعوى الاكراه على أية صورة ممكنة ، وكانت العبارة المشار إليها في الطعن وهي أن الكلب تعرف على المتهم المذكور وأمسك بتلابيبه فقرر المتهم أنه سيروى الحقيقة فأبعد الكلب عنه ، ليست نصبا في أن الكلب أعمل في الطاعن الثاني أنيابه ، أو أنشب أظافره ، أو أن ما رده من اعتراف أمام النيابة العامة كان وليد الاكراه أو الخوف من الكلب ولا اتفئده نتما ، وكان الحكم قد خلاص - كما سبق - إلى أن الاعتراف برئى نعمما يقدر حتى سلامته وصحته وهو تقرير مستقل به قاضى الموضوع ، فلا محل لما أثاره الطاعنان في هذا الشأن ولا وجه لما يشعرا .

٣ — لا يقدح في الحكم ابتناؤه على أدلة ليس بينها تناسق تام، ما دام ترادفها وتظاهرها على الادانة قاضيا لها في منطق العقل بعدم التناقض .

٤ — الفصل في البواعث على الجرائم — وهي ليست من أركانها — من خصائص قاضى الموضوع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأتهما في يوم ٧ ديسمبر سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز سمالوط محافظة المنيا : قتل هانم عثمان على عمدا مع سبق الإصرار بأن بيتا النية على قتلها وعقدا العزم على ذلك واستدرجها الأول الى داخل منزل وأوثق الثانى يديها ولغا حول عنقها رباط شعرها وتجاوزا سويا حتى أطبق عليها وضربها الثانى بطوبة على جبهتها قاصدين من ذلك قتلها فأحدثا بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت إحداها بحياتها . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتها الى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات المنيا قررت ارسال أوراق القضية الى مفتى الجمهورية لإبداء رأيه فى القضية بالنسبة الى المتهم الثانى وحددت للنطق بالحكم جلسة ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٧ وفى هذه الجلسة قضت المحكمة حضوريا عملا بالمادتين ٢٣٠، ٢٣١ من قانون العقوبات بالنسبة الى المتهمين والمادة ١٧ من القانون ذاته بالنسبة الى المتهم الأول . (أولا) بمعاقة المتهم الثانى بالإعدام شنقا . (ثانيا) بمعاقة المتهم الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة . وطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض . وبتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٦٨ قضت محكمة النقض (أولا) بعدم قبول الطعن المقدم من الطاعنين شكلا . (ثانيا) بقبول عرض النيابة العامة للقضية ونقض الحكم المعروض بالنسبة الى الطاعنين كليهما وإحالة القضية الى محكمة جنايات المنيا لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى . والمحكمة المذكورة نظرت الدعوى من جديد وقضت حضوريا عملا بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات بمعاقة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة . فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية .. الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعنين يتعيان على الحكم المطعون فيه أنه اذ أدانتهما بجناية القتل العمد قد بنى على الإخلال بحق الدفاع ، وشابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه أضاف من لدنه — وبغير لفت نظر الدفاع — واقعة جديدة لم ترد بأمر الإحالة هي أن الطاعنين كتما نفس المجنى عليها كما أن الدفاع عنهما أثار في مرافعته — مينا بالشواهد — أن القتل وقع بكم النفس حيث وجدت الجثة عند المصرف بقصد السرقة ولم يقع بمنزل الطاعن الأول للبائع الذي وقر في خلد المحكمة ودفع بأن اعتراف الطاعن الثاني وقع نتيجة الإكراه من رجال الشرطة والخوف من الكلب البوليسي بدلالة ماورد في محضر الاستعراق المؤرخ في ١٩٦٦/١٢/١٠ من إمساك الكلب بتلابيبه حتى أظهر نيته في الاعتراف فنجى عنه ، إلا أن الحكم رد على دفاعه بما ينفيه ، وسكت عن الشق الثاني من دفعه ، وجمع في نطاق التسبب بين اعتراف الطاعن الثاني وشهادة الشاهد مع وقوع الخلف بينهما في كيفية حمل جثة القتيلة إلى المصرف ودفنها وعلى الرغم من عدم التناسق بين الاعتراف وسائر الأدلة المادية ، هذا إلى أن الحكم اعتنق باعنا مينا للجريمة وأغفل ما شهدت به بنات القتل وهن صاحبات المصلحة في إرثها مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن الأول ابن للمجنى عليها وأن الطاعن الثاني حفيدها الذي كفلته بعد وفاة أمه ، وكان في حيازتها بضعة قرار يربط باسم ولدها كما كان لها منزل تقيم فيه ، وأرادت أن تنقل حيازة الأرض إلى اسمها ، وأن تكتب المنزل لبناتها فأوغر ذلك صدر الإبن الذي استدريجها إلى منزله وقتلها بإسهم الحفيد ، وذلك بأنهما فكرا رباط شعرها ولفاه حول عنقها وصار يجذبه كل من طرف حتى اذا صاححت ضربها الطاعن الثاني بحجر على وجهها ، وكتما نفسها ، ولما فارقت الحياة نرجا يشيعان في القرية غيابهما ، حتى اذا جن الليل حملا الجثة في الظلام ، ومرا في طريقهما بالشاهد "أحمد علي جاد الرب" في حقله فعرفهما ، وألقيا بالجثة في المصرف ، ولما كشفت في اليوم التالي وذاع الخبر تقدم الطاعن الأول إلى نائب العمدة ببلاغ

يشير فيه الى غيابها والى العثور على الجثة تقديرا منه بأن ذلك بالإضافة الى مقام به والمتهم الثانى قبل أن تظهر الجثة من نشر عن غيابها كفىل بابعاد الشبهة عنهما . ودلل الحكم على ثبوت هذه الواقعة فى حق الطاعنين بما ينتج من وجوه الأدلة ومنها شهادة " أحمد على جاد الرب " بأنه رآهما يحملان الجثة ليلا تمهيدا لإلقائهما فى المصرف ، واستعراف الكلب البوليسى اذ شم ملابس القتيل على الطريق الذى سلكه الجناة بالجثة حتى وصل الى احدى حجرات منزل الطاعن الأول باعتباره المكان الذى جرى فيه القتل ، ثم استعرافه على الطاعنين معا ، واعتراف الطاعن الثانى باقتراف الجريمة فى المكان الذى وقف عنده الكلب البوليسى فى منزل الطاعن الأول ، وأنه ضربها بحجر على وجهها اذ صاحت ، وتقرير الصفة التشريحية مما يؤيد هذا الجزء من اعترافه من حيث وقوع القتل بالخنق مضافا اليه كتم النفس ، فضلا عن شهادة الشهود بالباعث الذى ذكره الحكم ومنهم عضو الجمعية التعاونية ونائب العمدة . ولما كان الثابت من تقرير الصفة التشريحية أن القتل حدث بالخنق وكتم النفس معا ، وكان هذا التقرير من بين الأوراق الأساسية التى كانت مطروحة على بساط البحث فى الجلسة ، والتفت اليه الدفاع فى مرافعته ، وكان بيان وسيلة القتل بالإستناد الى الدليل الفنى المعروض وكونه تم بأسفكسيا بالخنق وكتم النفس معادون الاجتزاء باحدهما لا يعتبر — فى صورة الدعوى — تعديلا فى التهمة مما تلتزم المحكمة بلفت نظر الدفاع اليه ، فحفظها إذا كان هو قد نبه عليه ، والتفت اليه ، وترافع على أساسه ، وإنما هو استظهار للصورة الصحيحة للحادث من واقع الأدلة المقدمة فى الدعوى مما تملكه محكمة الموضوع من تلقاء نفسها فى خلوة المداولة ، وكانت المحكمة لا تلتزم بلفت نظر الدفاع الى ما التفت هو إليه ، وكان الحكم قد حصل من اعتراف الطاعن الثانى أن القتل حصل خنقا برباط وأنه ضرب المجنى عليها بالحجر على وجهها اذ همت بالصياح ، وعول على تقرير الصفة التشريحية فى بيان كيفية القتل وإمهام كتم النفس مع الخنق فى إحدائه ، وجعل هذين الدليلىن ضميمتين متكاملتين فى تحصيل الواقعة بغير تعارض بينهما ، فان ما أثاره الطاعنان بهذا الضدد لا يكون له من وجهة ولا يعتد به . ولما كان الحكم قد انتهى الى أن اعتراف الطاعن الثانى خالص من كل شائبة وأنه صدر عنه طوعية واختيارا ، ودلل على ذلك بما ينتج من خاصة أنه لم يدفع بأنه أكره عليه فى المراحل السابقة التى مرت بها

الدعوى وإنما ساق الدفع به قولاً مرسلًا عارياً عن دليله أمام المحكمة عند إعادة نظر الدعوى بعد نقض الحكم الأول الصادر بالإدانة ، وكان هذا الرد يشمل دعوى الإكراه على أية صورة ممكنة ، وكانت العبارة المشار إليها في الطعن وهي أن الكلب تعرف على المتهم المذكور وأمسك بتلابيده فقرر المتهم أنه سيروى الحقيقة فأبعد الكلب عنه ، ليست نصاً في أن الكلب أعمل في الطاعن الثاني أنيابه ، أو أنشب أظافره ، أو أن مارده من إقرار أمام النيابة العامة كان وليد الإكراه ، أو الخوف من الكلب ولا تفيد حتماً ، وكان الحكم قد خلاص — كما سبق — إلى أن الإقرار بريء مما يقدح في سلامته وصحته ، وهو تقرير يستقل به قاضي الموضوع ، فلا محل لما أثاره الطاعنان في هذا الشأن ولا وجه لما ينعاه الطاعن . لما كان ذلك ، وكان لا يقدح في الحكم ابتناؤه على أدلة ليس بينهما تناسق تام ، ما دام ترادفها وتظاهرها على الإدانة قاضياً لها في منطق العقل بعدم التناقض ، وكان الفصل في البواعث على الجرائم — وهي ليست من أركانها — من خصائص قاضي الموضوع ، وكان سائر الطعن جدلاً موضوعياً صرفاً يراد به إعادة طرح النزاع أمام محكمة النقض وهو مما لا يقبل ، فانه يكون على غير أساس متعين الرفض .

جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبدالوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين حسن عزام ، ومحمود كامل عطيفه ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ،
والدكتور محمد محمد حسنين .

(٢٧٤)

الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٣٩ القضائية

مباني . قانون . ” تفسيره “ . نقض . ” حالات الطعن بالنقض . الخطأ
في تأويل القانون “ .

يجب على طالب الترخيص باقامة بناء لكي يحصل عليه أو لكي يعتبر طلبه مقبولا بعد انقضاء
الأجل المحدد قانونا أن يقدم طلبه للسلطة المختصة بشئون التنظيم مرفقا به المستندات والرسومات
التي بينها المادة الأولى من قرار وزير الإسكان والمرافق رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ المعدل .
إعتبار الحكم بمجرد تقديم طلب الحصول على الترخيص وانقضاء أكثر من أربعين يوما
على تقديمه دون رد على الطلب كاف وحده لإعتبار الطلب مقبولا . خطأ .

المستفاد من نصوص المواد الأولى والثانية من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢
في شأن تنظيم المباني والمادة الأولى من قرار وزير الإسكان والمرافق رقم ١٦٩
لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقرارين ٣٩٥ لسنة ١٩٦٣ و ١١٠٢ لسنة ١٩٦٤
أنه يجب على طالب الترخيص باقامة بناء لكي يحصل عليه أو لكي يعتبر طلبه
مقبولا بعد انقضاء الأجل الذي حدده القانون أن يقدم طلبه للسلطة المختصة
بشئون التنظيم مرفقا به المستندات والرسومات التي بينها المادة الأولى من قرار
وزير الإسكان والمرافق المنوه عنه آنفا ، وذلك حتى يتسنى للسلطة المختصة بشئون
التنظيم أن تجري ما تراه من تعديل أو تصحيح في الرسوم المقدمة إليها لكي
تطابق بينها وبين أحكام القانون واللائحة التنفيذية فتتحقق بذلك ما يهدف إليه
المشرع من كفالة الصحة العامة والنظام . ولما كان ما ذهب إليه الحكم

المطعون فيه في تفسير المادة الثانية من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ من أن مجرد تقديم طلب الحصول على الترخيص للجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم وإنقضاء أكثر من أربعين يوما على تقديمه دون رد على الطلب كاف وحده لإعتبار الطلب مقبولا ، هو تفسير بعيد عن مراد الشارع ، ذلك بأن هذه المادة قد نصت صراحة على وجوب أن يقدم طلب الحصول على الترخيص وفقا لأحكامها وهي توجب لإعتبار الطلب حقيقيا بهذا الوصف أن يكون قد استوفى الشروط والأوضاع المقررة في القانون ولائحته التنفيذية وأن يرفق به المستندات التي بينها اللائحة وذلك حتى يمكن القول بأن سكوت السلطة المختصة عن الرد على طلب الترخيص بعد إنقضاء أربعين يوما على تقديمه يعتبر بمثابة قبول منها لهذا الطلب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٨ يونيه سنة ١٩٦٧ بدائرة بندر المحلة : أقام البناء الممين بالمحضر قبل الحصول على ترخيص بذلك من السلطة المختصة . وطلبت عقابه بمواد القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ . ومحكمة بندر المحلة الجزئية قضت بحضوريا بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٨ عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أسند إليه . فاستأنفت النيابة هذا الحكم . ومحكمة طنطا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة إقامة بناء قبل الحصول على ترخيص بذلك من السلطة المختصة ، جاء مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون والقصور ، ذلك بأن استند في تبرئة المطعون ضده إلى أنه قدم طلبا بالحصول على الترخيص إلى الجهة المختصة بشئون التنظيم

ولم ترد عليه الجهة المذكورة خلال أربعين يوماً بالرفض أو التصحيح مما يعتبر موافقة على الترخيص طبقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة الثانية من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في حين أن هذه المادة وإن أوجبت على الجهة المختصة بشئون التنظيم أن تبث في طلب الترخيص خلال مدة لا تزيد على أربعين يوماً من تاريخ تقديم الطلب ومرفقاته ورتبت على ذلك اعتبار الترخيص ممنوحاً إذا لم يصدر خلال المدة المحددة قرار مسبب بالرفض أو بوجوب عمل تعديلات ، إلا أنها قد أوجبت أيضاً أن يكون طلب الحصول على الترخيص مرفقاً به الرسومات والبيانات التي تحدد بقرار من وزير الإسكان والمرافق بما مفاده أن الطلب لا يكون منتجاً لأثره في حالة عدم البت فيه خلال المدة المحددة إلا إذا كان قد استوفى شروطه ومتوماته المنصوص عليها في القانون وقرار وزير الإسكان والمرافق وخلص مدونات الحكم من إثبات تقديم المطعون ضده للرسومات والبيانات التي تطلبها قرار وزير الإسكان يصمه بالقصور فضلاً عن الخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه استند في تبرئة المطعون ضده إلى أن المستفاد من قسيمة سداد الرسوم المؤرخة ١٩٦٧/٢/٢١ أن المتهم قدم طلب الترخيص وسدد رسم المعاينة في هذا التاريخ وتحرر المحضر في ١٩٦٧/٦/١٨ أي بعد مضي حوالي أربعة أشهر . ولما كان يجب على البلدية الرد على طلب الترخيص خلال أربعين يوماً بالرفض أو بالتصحيح وإلا اعتبر الترخيص ممنوحاً عملاً بالمادة الثانية فقرة ثالثة من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ . ولما كانت الأوراق خالية مما يفيد قيام البلدية بالرد على المتهم في المدة القاتونية ومن ثم يعتبر الترخيص ممنوحاً ، ولا يكون في إقامة المتهم المبني بعد مضي تلك المدة ما يؤثمه ومن ثم يتعين القضاء ببراءته مما هو منسوب إليه . لما كان ذلك ، وكانت المادة الأولى من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني تنص على أنه لا يجوز لأحد أن ينشئ بناء أو يقيم أعمالاً إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم أو إخطارها بذلك حسب الأحوال ووفقاً لما تبينه اللائحة التنفيذية . كما تنص المادة الثانية من القانون المذكور على أنه " يقدم طلب الحصول على الترخيص مرفقاً به الرسومات والبيانات التي تحدد بقرار من وزير الإسكان والمرافق على أن تكون الرسومات موقفاً عليها

من مهندس نقابي ، وعلى الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم أن تعطى صاحب الترخيص ايصالا باستلام الطاب ومرفقاته وأن تبت في طلب الترخيص خلال مدة لا تزيد على أربعين يوما من تاريخ تقديمه ويعتبر الترخيص ممنوحا إذا لم يصدر خلال المدة المحددة للبت في طلب الترخيص قرار مسبب برفضه أو بوجوب عمل تعديلات أو تصحيحات في الرسوم المقدمة ...” وبينت المادة الأولى من قرار وزير الإسكان والمرافق رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ المعدلة بالقرارين ٣٩٥ لسنة ١٩٦٣ و ١١٠٢ لسنة ١٩٦٤ المستندات والرسوم الواجب ارفاقها بطلب الترخيص ، وكان المستفاد من مجموع النصوص المشار إليها أنه يجب على طالب الترخيص بإقامة بناء لكي يحصل عليه أو لكي يعتبر طلبه مقبولا بعد انقضاء الأجل الذي حدده القانون أن يقدم طلبه للسلطة المختصة بشئون التنظيم مرفقا به المستندات والرسومات التي بينها المادة الأولى من قرار وزير الإسكان والمرافق ، وذلك حتى يتسنى للسلطة المختصة بشئون التنظيم أن تجرى ما تراه من تعديل أو تصحيح في الرسوم المقدمة إليها لكي تطابق بينها وبين أحكام القانون واللائحة التنفيذية فتحقق بذلك ما يهدف إليه المشرع من كفالة الصحة العامة والنظام . لما كان ذلك ، وكان ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه في تفسير المادة الثانية من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ من أن مجرد تقديم طاب الحصول على الترخيص للجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم وانقضاء أكثر من أربعين يوما على تقديمه دون رد على الطلب كاف وحده لاعتبار الطلب مقبولا ، هو تفسير بعيد عن مراد الشارع ، ذلك بأن هذه المادة قد نصت صراحة على وجوب أن يقدم طلب الحصول على الترخيص وفقا لأحكامها وهي توجب لاعتبار الطلب حقيقيا بهذا الوصف أن يكون قد استوفى الشروط والأوضاع المقررة في القانون ولائحته التنفيذية وأن يرفق به المستندات التي بينها اللائحة وذلك حتى يمكن القول بأن سكوت السلطة المختصة عن الرد على طلب الترخيص بعد انقضاء أربعين يوما على تقديمه يعتبر بمثابة قبول منها لهذا الطلب . لما كان ذلك ، وكان الحكم فوق ذلك قد جاء مشوبا بالقصور إذ لم يبين ما إذا كان الطلب المقدم من المطعون ضده قد أرفق به المستندات والرسومات التي بينها اللائحة التنفيذية أم لا ، مما يستوجب نقضه والإحالة .

جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٦٩

رئاسة السيد المستشار / حسن فهمى البدرى رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
 محمد أبو الفضل حفى ، وإبراهيم الديوانى ، ومحمد السيد الرفاعى ، ومحمد ماهر محمد حسن .

(٢٧٥)

الطعن رقم ١١٧٣ لسنة ٣٩ القضائية

إستئناف . ” التقرير به . ميعاده “ .

ميعاد الاستئناف : عشرة أيام من يوم صدور الحكم الابتدائى . عدم جواز احتساب اليوم الصادر فيه الحكم ضمن هذا الميعاد .

نصت المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية على أن لمن له حق الاستئناف أن يستأنف الحكم الابتدائى فى ميعاد قدره عشرة أيام من يوم صدوره . واليوم الصادر فيه الحكم لا يصح أن يحسب ضمن هذا الميعاد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز طنطا محافظة الغربية : لم يجدد قيد محله التجارى خلال الميعاد المقرر . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٤ و ١٩ من القانون رقم ٢١٩ لسنة ٥٣ المعدل . ومحكمة طنطا الجزئية قضت غيايبا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم ١٠ ج بلامصاريف جنائية . فعارض ، وقضى فى معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف ، ومحكمة طنطا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد بلا مصاريف جنائية . فطعنّت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بعدم قبول الاستئناف المرفوع من المتهم شكلاً لرفعه بعد الميعاد قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الحكم المستأنف قد صدر في ١٩٦٨/٩/١ وقرر المطعون ضده بالاستئناف في ١٩٦٨/٩/١١ مما مفاده أن المحكمة احتسبت اليوم الذي صدر فيه الحكم في الميعاد .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت "لمن له حق الاستئناف أن يستأنف الحكم الابتدائي في ميعاد قدره عشرة أيام من يوم صدوره" فإن اليوم الصادر فيه الحكم لا يصح أن يحسب ضمن هذا الميعاد .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه والاحالة .

جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / حسن فهمي البدوي رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد أبو الفضل حفي ، وإبراهيم أحمد الديواني ، ومحمد السيد الرفاعي ، وطه الصديق دنانة .

(٢٧٦)

الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب ، ج) دعوى جنائية . ” تحريكها ” . نيابة عامة . ” القيود الواردة
على حقها في رفع الدعوى الجنائية ” . تحقيق . ” التحقيق ” مرة النيابة
العامة ” . استدالات . مأمورو الضبط القضائي . تبغ .
دخان . تهريب جمركي .

(١) خطاب الشارع في المادة ٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤
في شأن تهريب التبغ . وجه إلى النيابة العامة . بوصفها السلطة
مأحبة الولاية في رفع الدعوى الجنائية . دون غيرها من جهات
الاستدلال .

قيود حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية . استثناء .
يؤخذ في تفسيره بالتضييق .

بدء الدعوى الجنائية بما تتخذ النيابة من أعمال التحقيق .
(ب) متى تنعقد الحصومة في الدعوى الجنائية وتحرك ؟

(ج) إجراءات الاستدلال من الإجراءات السابقة على رفع الدعوى
الجنائية . عدم ورود قيد من الشارع على مباشرة هذه الإجراءات .

(د) قصد جنائي . إثبات . ” إثبات بوجه عام ” . حكم . ” تسببه ” .
تسبب غير معيب ” تبغ . دخان . تهريب جمركي . جريمة
” أركانها ”

كفاية كشف مدونات الحكم على توافر القصد الجنائي .
مثال في تهريب تبغ .

(هـ) تعويض . ضرر . مضرائب . رسوم . دعوى مدنية .
اختصاص . " ولائي " . عقوبة . تبغ . دخان . تهريب
بجمركي .

التعويضات المنصوص عليها في قوانين الضرائب والرسوم .
عقوبة تنطوي على عنصر التعويض . عدم جواز الحكم بها إلا من
محكمة جنائية . الحكم بها ختمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .
دون توقف على حصول ضرر للخزانة العامة .

(و) دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " . إجراءات
المحاكمة . اثبات . " اثبات بوجه عام " . " شهادة " . حكم .
" تسببيه . تسبيب غير معيب " .

قرارات تجهيز الدعوى . تحضيرية . حق المحكمة في المدول منها .
أساس ذلك ؟

(ز) اثبات . " اثبات بوجه عام " . " شهادة " . حكم . " تسببيه .
تسبيب غير معيب " .

انحسار الخطأ في الاستاد من الحكم . متى سجل أقوال الشاهد
بما يتفق ومؤدى ما قرره هذا الشاهد في الشرطة وشهد به
في المحاكمة .

(ح) نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .
الخلل الموضوعي في أدلة الدعوى . إثارتها أمام النقض .
غير جائزه .

١ — إن خطاب الشارع في المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤
في شأن تهريب التبغ — على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض — موجه الى النيابة
العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق برفع الدعوى الجنائية ، باعتبار أن

أحوال الطلب كغيرها من أحوال الشكوى والإذن ، إنما هي قيود على حريتها في تحريك الدعوى الجنائية ، استثناء من الأصل المقرر من أن حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ في تفسيره بالتضييق ، ولا ينصرف فيه الخطاب الى غيرها من جهات الاستدلال ومنها مصلحة الجمارك المكلفة أصلا من الشارع بتنفيذ قانون تهريب التبغ والمنوط بها من بعد توجيه الطلب الى النيابة العامة بالبدء في إجراءات الدعوى الجنائية التي لا تبدأ إلا بما تتخذه هذه من أعمال التحقيق في سبيل تسييرها تعقبا لمرتكبي الجرائم باستجماع الأدلة عليهم وملاحقتهم برفع الدعوى وطلب العقاب .

٢ — لا تنعقد الحصومة ولا تحرك الدعوى الجنائية إلا بالتحقيق الذي تجريه النيابة العامة دون غيرها ، بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها ، أو بمن تندبه لهذا الغرض من مأموري الضبط القضائي ، أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم .

٣ — من المقرر في صحيح القانون أن إجراءات الاستدلال أيا كان من يباشرها ، لا تعتبر من إجراءات الحصومة الجنائية ، بل هي من الإجراءات الأولية التي تسلسل لها سابقة على تحريكها ولا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب رجوعا الى حكم الأصل في الإطلاق وتهجريا للقصد من خطاب الشارع بالاستثناء وتحديد المعنى للدعوى الجنائية على الوجه الصحيح دون ما يسبقها من الإجراءات الممهدة لنشوتها ، اذ لا يملك تلك الدعوى أصلا غير النيابة العامة وحدها .

٤ — لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن القصد الجنائي في جريمة تهريب التبغ استقلالا ما دامت مدوناته تكشف عن توافر هذا الركن ، وترتب جريمة التهريب عليه ، وهو ما دلل عليه الحكم تدليلا سائغا في معرض امتحانه لظروف الواقعة .

٥ — جرى قضاء محكمة النقض على أن التعويضات المشار إليها في القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم ، هي عقوبة تنطوي على عنصر التعويض ، ويترتب على ذلك ، أنه لا يجوز الحكم بها إلا من محكمة جنائية ، وأن الحكم بها حتمي

تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وبلا ضرورة لدخول الخزانة في الدعوى ، ودون أن يتوقف ذلك على تحقق وقوع ضرر عليها^(١) .

٦ - إذا كان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة الأخيرة للمحاكمة وإلى المذكرة الختامية المقدمة من محامى الطاعن ، أنه لم يصر فيهما على طلب سماع شاهد النفى ، مما مفاده أنه قد عدل عنه ولم تر المحكمة بعد ذلك محلا لاستدعائه لسماعه ، ولا يغير من الأمر أن تكون المحكمة قد أصدرت قرارا بإعلان الشاهد ثم عدلت عنه ، ذلك أن القرار الذى تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى ، لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا يتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من أن المحكمة قد أخلت بحقه في الدفاع يكون غير سديد .

٧ - متى كان ما سجله الحكم من أقوال للشاهد ، تتفق في مؤداها مع ما قرره بمحضر الشرطة وشهد به بجلسة المحاكمة ، فإن ذلك مما ينتفى به قالة الخطأ في الإسناد .

٨ - إن الجدل الموضوعى في أدلة الدعوى التى اعتنقها الحكم ، مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في يوم ٣١ يولييه سنة ١٩٦٥ بدائرة مركز كفر الدوار محافظة البحيرة : هربوا التبغ المبين الوصف والقيمة بالمحضر ، بأن قاموا بزراعته محليا . وطلبت عقابهم بالمواد ١ و ٢ (أولا) و ٣ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . وادعت مدنيا مصلحة الجمارك وطلبت القضاء لها قبل المتهمين متضامين بمبلغ ٤٩٥٠ ج على سبيل التعويض . ومحكمة كفر الدوار الجزئية قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام بالنسبة إلى المتهمين الثانى والثالث

(١) الطعن رقم ٢٦٤٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٦٣ السنة ١٤ ص ٢٤٩

والمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى المتهم الأول ببراءة المتهم الأول وبحبس كل من المتهمين الثاني والثالث ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ٥٠٠ ق نحسمائة قرش لوقف التنفيذ لكل منهما وبالزامهما بطريق التضامن بدفع ٤٩٥٠ جنيها إلى مصالحة الجمارك ومصادرة المضبوطات . فاستأنف المحكوم عليهما هذا الحكم . ومحكمة دمنهور الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن وكيل المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ أدان الطاعن بجرمة زراعة التبغ عمليا قد انطوى على بطلان في الإجراءات أثر فيه وأخطأ في تطبيق القانون كما شابه قصور وتناقض في التسبيب وخطأ في الاسناد وأخل بحق الطاعن في الدفاع ، ذلك أن إجراءات الضبط والتفتيش وكذلك إجراءات رفع الدعوى الجنائية ضد الطاعن وزميله قد تمت بالمخالفة لحكم المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ — التي لا تجيز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ أى إجراء فيها إلا بناء على طلب كتابي من وزير الخزانة أو من ينيبه — إذ صدر طلب رفع الدعوى من مدير عام جمارك الاسكندرية في ١٦ فبراير سنة ١٩٦٦ وهو تاريخ لاحق لإجراءات الضبط والتفتيش ورفع الدعوى الجنائية ، ومن ثم فقد وقعت هذه الإجراءات باطلة ويمتد هذا البطلان إلى كل ما أسفرت عنه . كما قضى الحكم بالزام الطاعن ومتهم آخر بأن يدفع امتضا منين لمصلحة الجمارك مبلغ ٤٩٥٠ جنيها كتعويض لها ودون تدخلها في الدعوى والمطالبة به . كما التفتت المحكمة عن سماع أحد شاهدين كانت قد قررت إعادة الدعوى للمرافعة لسماعهما ، وأهدرت عقد إيجار محرر بين الطاعن والمتهم الآخر مع أن الأخير أقر بصحته وأنه قد استأجر الأرض بموجبيه من الطاعن ، كما لم يورد الحكم مؤدى الأدلة التي أسس عليها قضاءه بادانة المتهمين ولم يشر إلى استبعاده لاعتراف المتهم الآخر ، كما أن الحكم قد أخطأ في الاسناد إذ نسب إلى المتهم الأول

إعترافاً بأن الطاعن والمتهم الثالث يستخدمانه في الزراعة ، في حين أن ذلك لا أصل له في الأوراق إلا بمحضر الشرطة كما أسند إلى شهادة عمدة الناحية قوله بأن الطاعن هو الزارع للتبغ على خلاف الثابت بالأوراق ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لأوجه الطعن أن محضر ضبط واقعة زراعة التبغ المنسوبة إلى الطاعن حرر في ٣١ يولييه سنة ١٩٦٥ بمعرفة الرائد محمد صلاح الدين حمزة رئيس المباحث الجنائية بمحافظة البحيرة وقد سئل الطاعن في هذا المحضر ولم يتخذ أى إجراء من النيابة حتى صدر الطلب من مدير عام جمارك الاسكندرية برفع الدعوى الجنائية في ١٦/٢/١٩٦٦ بناء على التفويض الصادر بشأن القرار رقم ١٣ لسنة ١٩٦٥ من وزير الخزانة ، ولما كان رفع الدعوى إلى المحكمة المختصة في مواد المخالفات والجنح يتم بطريق تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة الجزئية فقد حركت النيابة العامة الدعوى في ٢٢ مارس سنة ١٩٦٦ وهو تاريخ اعلان الطاعن بالحضور أمام محكمة جنح كفر الدوار — وهو أول إجراء قامت به النيابة في شأن واقعة تهريب التبغ المنسوبة للطاعن وآخرين . لما كان ذلك ، وكانت المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ قد نصت على أنه " لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية إجراءات في الجرائم المنصوص عليها فيه إلا بطلب مكتوب من وزير الخزانة أو من ينييه " وكان الخطاب في هذه المادة — وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة — موجهاً من الشارع إلى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية باعتبار أن أحوال الطلب كغيرها من أحوال الشكوى والإذن إنما هي قيود على حريتها في تحريك الدعوى الجنائية استثناء من الأصل المقرر من أن حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ في تفسيره بالتضييق ولا ينصرف فيه الخطاب إلى غيرها من جهات الاستدلال ومنها مصلحة الجمارك المكلفة أصلاً من الشارع بتنفيذ قانون تهريب التبغ والمنوط بها من بعد توجيه الطلب إلى النيابة العامة بالبدء في إجراءات الدعوى الجنائية ، وهي لا تبدأ إلا بما تقتضيه هذه من أعمال التحقيق في سبيل تسييرها تعقباً لمرتكبي الجرائم باستجماع الأدلة عليهم وملاحقتهم

برفع الدعوى وطلب العقاب ، ولا تنعقد الحصومة ولا تتحرك الدعوى الجنائية إلا بالتحقيق الذى تجريه النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تندبه لهذا الغرض من مأمورى الضبط القضائى أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم . ولا تعتبر الدعوى قد بدأت بأى اجراء آخر تقوم به سلطات الاستدلال ولو فى حالة التلبس بالجريمة ، إذ أنه من المقرر فى صحيح القانون أن اجراءات الاستدلال أيا كان من يباشرها لا تعتبر من اجراءات الحصومة الجنائية بل هى من الاجراءات الأولية التى تسلسل لها سابقة على تحريكها والتى لا يرد عليها قيد الشارع فى توقفها على الطلب رجوعا إلى حكم الأصل فى الاطلاق وتحريا للمقصود من خطاب الشارع بالاستثناء وتحديد المعنى الدعوى الجنائية على الوجه الصحيح دون ما يسبقها من الاجراءات الممهدة لنشوتها ، إذ لا يملك تلك الدعوى أصلا غير النيابة العامة وحدها . لما كان ما تقدم ، وكانت أعمال الاستدلال التى قام بها رئيس المباحث الجنائية قد تمت استنادا إلى الحق المخول أصلا لرجل الضبط القضائى وبدون ندب من سلطة التحقيق مما لا يرد عليها قيد الشارع فى توقفها على الطلب . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعن التهمة المنسوبة إليه بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة تهريب التبغ التى دانه بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة منتجة مستمدة من شهادة رئيس المباحث وعمدة الناحية وأقوال المتهم الأول فى محضر ضبط الواقعة ، وما قام به رئيس المباحث من تحريات ومن تقرير قسم المجموعة النباتية بوزارة الزراعة ومن المعاينة ، وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة الأخيرة للمحاكمة وإلى المذكرة الختامية المقدمة من محامى الطاعن أنه لم يصرفيهما على طلب سماع شاهد النفى ، مما مفاده أنه قد عدل عنه ولم تراه المحكمة بعد ذلك محلا لاستدعائه لسماعه ، ولا يغير من الأمر أن تكون المحكمة قد أصدرت قرارا بإعلان الشاهد ثم عدلت عنه ، ذلك أن القرار الذى تصدره المحكمة فى مجال تجهيز الدعوى لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق الخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق . لما كان ما تقدم ، فإن ما يثيره الطاعن من أن المحكمة قد أخلت بحقه فى الدفاع يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان ما سجله الحكم من أقوال لأحمد طه جمعه — عمدة الناحية — تتفق

في مؤداها مع ما قـوره بمحضر الشرطة وشهد به بـجلسة المحاكمة مما تنتهي به قـالة الخطأ في الإسناد وكان لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن القصد الجنائي في جريمة تهريب التبغ استقلالا ما دامت مدوناته تكشف عن توافر هذا الركن وترتب جريمة التهريب عليه وهو ما دلل عليه الحكم تدليلا سائغا في معرض استخلاصه لظروف الواقعة فان ما يتعاه الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكانت المادة الثالثة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن تهريب التبغ قد نصت على أنه ” يعاقب على التهريب أو الشروع فيه بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة شهور وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين “ ويحكم بطريق التضامن على الفاعلين والشركاء بتعويض يؤدي الى مصلحة الجمارك على النحو التالي (أ) مائة وخمسون جنيها عن كل قيراط أو جزء منه مزروع أو مستنبت فيه تبغا (ب) ... “ وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن التعويضات المشار اليها في القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم هي عقوبة تنطوي على عنصر التعويض ، وكان يترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم بها الا من محكمة جنائية وأن الحكم بها حتمي تقضي به المحكمة من تلقاء نفسها وبلا ضرورة لدخول الخزانة في الدعوى ودون أن يتوقف ذلك على تحقق وقوع ضرر عليها . لما كان ما تقدم ، فان المحكمة اذ قضت بالتعويض للخزانة وبغير تدخل منها في الدعوى تكون قد التزمت صحيح القانون . لما كان ما تقدم ، وكان باقي ما يثيره الطاعن في طعنه انما هو جدل موضوعي في أدلة الدعوى وفي صورة الواقعة التي اعتنقها الحكم مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية القادة
المستشارين : نصر الدين عزام ، وأنور أحمد خلف ، ومحمود كامل عطيفه ، والدكتور أحمد
محمد إبراهيم .

(٢٧٧)

الطعن رقم ١٥٦٥ لسنة ٣٩ القضائية

(أ ، ب) خيانة أمانة . تبديد . نصب . عقوبة . " تطبيقها " .
" العقوبة المبررة " . طعن . " المصلحة في الطعن " . نقض .
" المصلحة في الطعن " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع .
ما لا يوفره " . وصف التهمة .

(١) تسلم المتهم منقولات لبيعها لحساب المحبى عليه ودفع ثمنها له أو ردها منه عدم
بيعها . اختلاس المتهم لها . خيانة أمانة .

عدم جلتوى التعى على الحكم خطأه فى وصف جريمة خيانة الأمانة
بأنها نصب . ما دام أنه قد عاقب المتهم بعقوبة تدخل فى نطاق
عقوبة خيانة الأمانة .

(ب) وجوب تحديد المتهم لدفاعه . علة ذلك ؟

١ — إذا كان الحكم الابتدائى الغيابى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه
قد أثبت على الطاعن أن المحبى عليه سلمه منقولاته لبيعها لحسابه ويوفى ثمنها له
أو ردها عينا إذا لم يتم البيع ، ولكنه لم يف بالزامه واختلس تلك المنقولات ،
وكانت الواقعة على هذا النحو تكون جريمة خيانة الأمانة المنصوص عليها
فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، فانه وإن كانت محكمة الموضوع قد أخطأت

إذ وصفتها بأنها جريمة نصب ، إلا أن الطاعن لا مصلحة له في الطعن ما دامت العقوبة المقررة لها عليه تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة خيانة الأمانة .

٢ - متى كان الطاعن لم يبين ما هية الدفاع الذي ينشأ على الحكم إغفاله الرد عليه ، ولم يحتجده ، وذلك لبيان ما إذا كان الدفاع جوهريا مما يجب على المحكمة أن تبيحه أو ترد عليه ، أم هو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا يستلزم ردا ، بل يعتبر الرد عليه مستفادا من القضاء بالإدانة للدلالة التي أوردتها المحكمة في حكمها فإن ما ينشأ الطاعن على الحكم المطعون فيه من القصور في التسيب لا يكون له محل .

الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جناح الأزبكية الجزئية ضد الطاعن وآخرتهما إياهما بأنهما في يوم ٢٠ أغسطس سنة ١٩٥٩ بدائرة قسم الأزبكية : توصلا إلى الاستيلاء على متاع منقول مملوك له بطريق الاحتيال . وطلب عقابهما بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات مع الزامهما متضامين بأن يدفعاه مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية ومقابل أتعاب المحاماة . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها للثاني وغيابها للأول عملا بمادة الاتهام بحبس كل منهما شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ثلاثة جنينيات والزامهما على وجه التضامن بأن يؤديا للمدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف وجنيتها واحدا مقابل أتعاب المحاماة . عارض المتهم المحكوم عليه غيابيا (الطاعن) وقضى بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه والإيقاف . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضورها بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصروفات جنائية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة نصب قد شابه قصور في التسبب وخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم لم يرد على دفاع الطاعن بأن الجريمة تفتقر الى توافر أركانها ولا تعدو الواقعة أن تكون عقد شركة بين المدعى بالحق المدني والمتهمين .

وحيث ان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحكمة الاستئنافية بتاريخ ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٨ أن المدافع عن الطاعن شرح ظروف الدعوى واتمس استعمال الرأفة بإيقاف التنفيذ الشامل . لما كان ذلك وكان الطاعن لم يبين ماهية الدفاع الذى ينعى على الحكم اغفاله الرد عليه ولم يحدده وذلك لبيان ما اذا كان الدفاع جوهرياً مما يجب على المحكمة أن تجيبه أو ترد عليه أم هو من قبيل الدفاع الموضوعى الذى لا يستلزم رداً بل يعتبر الرد عليه مستفاداً من القضاء بالإدانة للأدلة التى أوردها المحكمة فى حكمها فان ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من القصور فى التسبب لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى الغيابى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعن أن المجنى عليه سلمه منقولاته لبييعها لحسابه ويوفى ثمنها له أو يردها عينا اذا لم يتم البيع ولكنه لم يوف بالتزامه واختلس تلك المنقولات وكانت الواقعة كما هى مبينة بالحكم تكون جريمة خيانة الأمانة المنصوص عليها فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات فإنه وإن كانت محكمة الموضوع قد أخطأت اذ وصفتها بأنها جريمة نصب الا أن الطاعن لا مصلحة له من الطعن ما دامت العقوبة المقضى بها عليه تدخل فى نطاق العقوبة المقررة لجريمة خيانة الأمانة . لما كان ما تقدم فان الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : نصر الدين حسن عزام ، ومحمود كامل عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ،
والدكتور محمد محمد حسنين .

(٢٧٨)

الطعن رقم ١٥٩٤ لسنة ٣٩ القضائية

(اوب وج) دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره" . إثبات . "شهادة" .
حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" . إجراءات المحاكمة . محكمة
الموضوع . "الإجراءات أمامها" محاماة .

(أ) حضور المحام عن المتهم غير محامي الموكل . ترافعه في الدعوى دون اعتراض
من المتهم أو طلبه التأجيل لحضور المحامي الموكل . لا إخلال بحق الدفاع .

(ب) استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده . موكل إلى تقديره وضميره
وتقاليد مهنته .

(ج) حق المحكمة الاستغناء عن مماع الشاهد . إذا قبل المتهم أو المدافع منه
ذلك .

(د هـ و) مواد مخدرة . جريمة . "أركانها" . قصد جنائي . "عقوبة" .
تطبيقها . "العقوبة المبررة" . حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" .
دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره" .

(د) إلتواء الحكم إلى أن إحصاز المخدر كان مجردا من قصد الاتجار أو التعاطي
أو الاستعمال الشخصي . كفايته للرد على الدفاع بأن الإحصاز كان بقصد التعاطي .

(هـ) عقوبة إحصاز المخدر بغير قصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي . تتساوى مع
عقوبة إحصازه بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي . المادتان ٣٧ و ٣٨
من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

١ — من المقرر أنه إذا لم يحضر المحامي الموكل عن المتهم وحضر عنه محام آخر سمعت المحكمة مرافعته ، فإن ذلك لا يعد إخلالا بحقوق الدفاع ، ما دام أن المتهم لم يبد أى اعتراض على هذا الاجراء ، ولم يتمسك بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل .

٢ — إن استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقائده مهنته ، متى كان لم يبد ما يدل على أنه لم يتمكن من الاستعداد فى الدعوى .

٣ — تحول المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات المعدلة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ الاستغناء عن سماع الشهود ، إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . وإذا كان ما تقدم ، وكان المدافع عن المتهم قد تنازل عن سماع الشاهد الغائب مكتفيا بمناقشة أقواله بالتحقيقات ، فإن ما يشير الطاعن فى هذا الصدد لا يكون له محل .

٤ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت إحراز الطاعن للمخدر المضبوط معه بركنيه المادى والمعنوى ، ثم نفى توافر قصد الاتجار فى حقه مستظهرا أن الإحراز كان مجردا عن قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى مما يتضمن الرد على دفاعه بأن إحرازه للمخدر كان بقصد التعاطى .

٥ — لا جدوى مما ينهيه المتهم على الحكم بالقصور فى الرد على دفاعه بأن إحرازه المخدر كان بقصد التعاطى وقد عاقبه بعقوبة الإحراز بغير قصد التعاطى والاستعمال الشخصى ، ما دام أن العقوبة المقررة فى المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لجريمة إحراز المخدر بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى هى ذاتها العقوبة المنصوص عليها فى المادة ٣٨ من هذا القانون لجريمة إحراز المخدر بغير هذا القصد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ٣٠ يناير سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم الأزبكية محافظة القاهرة : أحرز بقصد الاتجار جوهر مخدرا "جشيشا" فى غير الأحوال المصرح بها

قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١/١ و ٢ و ١/٣٤ - ٢ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا بعملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ألف جنيه ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط وذلك على اعتبار أن المتهم أحرز المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصي فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد شابه بطلان في الإجراءات وإخلال بحق الدفاع وقصور في التسييب ذلك بأن المحكمة أجلت الدعوى إلى جلسة ١٩٦٩/٥/١٩ لإعلان شاهد الإثبات الأول الذي تمسك الدفاع بسماعه وفي هذا اليوم لم تمنحه أجلا لتحضير دفاعه ثم فصلت في الدعوى بغير سماع شاهد الإثبات الأول مما يعبد إخلالا بحق الدفاع ، ولا يقدح في هذا تنازل المحامي المنتدب عن سماع ذلك الشاهد لأن المحكمة كانت قد قررت فعلا الاستغناء عنه يؤكد ذلك نظرها الدعوى بالرغم من تخلفه عن الحضور ، هذا إلى قصور الحكم في الرد على دفاع الطاعن بأن أحراره للمخدر كان بقصد التعاطى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة أحرار المخدر التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مستمدة من أقوال شهادي الإثبات الملازم قائد عبد الباسط أحمد والشرطي السرى سعد عبد الملاك وتقرير التحليل . لما كان ذلك ، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الدعوى نظرت بجلسته ١٩٦٩/٦/٢٥ وفيها حضر الطاعن ولم يحضر محاميه فندبت المحكمة محاميا آخر للدفاع عنه ومضت في نظر الدعوى وسمعت أقوال شاهد الإثبات الحاضر وتنازل الدفاع عن سماع الشاهد الغائب فأمرت المحكمة بتلاوة أقواله ثم أبدى دفاعه عن الطاعن ولم يرد بمحضر الجلسة ما يفيد أن الطاعن اعترض على حضور المحامي المنتدب أو طلب التأجيل لحضور محاميه الموكل .

ولما كان من المقرر أنه اذا لم يحضر المحامي الموكل وحضر عنه محام آخر سمعت المحكمة مرافعته فان ذلك لا يعد اخلافا بحق الدفاع ما دام المتهم لم يبد أى اعتراض على هذا الإجراء ولم يتمسك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل ، وكان استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمرا موكولا الى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته ، وكان المحامي المشتدب لم يبد ما يدل على أنه لم يتمكن من الاستعداد فى الدعوى . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تحول للحكمة الاستغناء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك وكان المدافع عن الطاعن قد تنازل عن سماع الشاهد الغائب مكتفيا بمناقشة أقواله بالتحقيقات ، فان ما يشير الطاعن فى هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت احراز الطاعن للمخدر المضبوط معه بركنيه المادى والمعنوى ، ثم نفى توافر قصد الاتجار فى حقه مستظهرا أن الإحراز كان مجردا عن قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى مما يتضمن الرد على دفاعه بأن احرازه للمخدر كان بقصد التعاطى ، وكان لاجدوى مما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الشأن ما دام أن العقوبة المقررة فى المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لجريمة احراز المخدر بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى هى ذاتها العقوبة المنصوص عليها فى المادة ٣٨ من هذا القانون لجريمة احراز المخدر بغير هذا القصد . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون مستوجبا الرفض موضوعا .

جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / حسن فهمي البدوي رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : محمد أبو الفضل حفي ، وإبراهيم أحمد الديواني ، ومحمد السيد الرفاعي ،
وطه الصديق دقانه .

(٢٧٩)

الطعن رقم ١٦٠٢ لسنة ٣٩ للقضائية

(١،ب) مجرمون أحداث . حكم . "تسببيه . تسبب معيب" . دفاع .
"الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره" .

(١) العبرة في تحديد سن المتهم الحدث هي بمقدارها وقت ارتكاب
الجريمة .

(ب) إعدام الطاعن أثناء محاكمته بأنه لم يبلغ يوم مقارنة الجريمة الخمس
عشرة سنة . قضاء المحكمة بمعاقبته دون أن تناول هذا الدفاع أو تقدرسته .
هيب .

١ — العبرة في سن المتهم الحدث هي بمقدارها وقت ارتكاب الجريمة لا وقت
الحكم فيها .

٢ — تنص المادة ٦٦ من قانون العقوبات على أنه : "إذا ارتكب الصغير
الذي تزيد سنه على اثنتي عشرة سنة وتقل عن خمس عشرة سنة كاملة جنائية
عقوبتها السجن أو الأشغال الشاقة المؤقتة تبذل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة
لا تزيد على ثلث الحد الأقصى المقرر لتلك الجريمة قانونا . وإذا ارتكب جنائية
عقوبتها الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة تبذل هذه العقوبة بعقوبة الحبس
مدة لا تزيد على عشر سنين" . ولما كان الطاعن يدعي أنه لم يبلغ يوم مقارفته

الجرime الخمس عشرة سنة ومع ذلك قضت المحكمة بمعاقبته بالأشغال الشاقة المؤقتة دون أن تتناول هذا الدفاع أو تقدر سن الطاعن على أساس ما يقدم من أوراق رسمية أو ما يبيده لها أهل الفن أو ما تراه هي بنفسها ، فإن قضاءها يكون معيبا مما يتعين معه نقض الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يوم أول يولييه سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم شبرا محافظة القاهرة : المتهمون جميعا : قتلوا محسن رفاعى عبد الله عمدا ومع سبق الاصرار وذلك بأن عقدوا العزم على قتله وأعدوا لذلك سلاحا ناريا حمله المتهم الأول وأدوات صلبة راضية عصى ومواسير حملها المتهمون الآخرون وتوجهوا جميعا إلى المكان الذى أيقنوا وجود المحبى عليه فيه . حتى إذا ما ظفروا به أطلق عليه المتهم الأول عدة أعيرة نارية وانزال عليه المتهمان الثانى والرابع ضربا بما معهما من الأدوات الراضية بينما كان المتهم الثالث على مقربة منهم يشد أزهرهم ، قاصدين من ذلك قتله ، فحدثت به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . والمتهم الأول أيضا : (أولا) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا (مسدس) . (ثانيا) أحرز ذخيرة (خمس طلقات) مما تستعمل فى السلاح النارى المشار اليه دون أن يكون مرخصا له فى حيازته واحرازه . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للتقيد والوصف الواردين بتقرير الإحالة . فقرر بذلك ، وادعت مدنيا زوجة المحبى عليه وطلبت القضاء لها قبل المتهمين متضامين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضور يا عملا بالمادة ١/٢٣ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين جميعا والمواد ١/١ ، ٦ ، ٢٦/٢ - ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٨ لسنة ١٩٥٨ والقسم الأول (أ) من الجدول رقم ٣ المرافق والمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول (أولا) بمعاقبته المتهم الأول بالأشغال الشاقة مدة خمسة عشر عاما وبمصادرة

السلاح والذخيرة المنهوبة وذلك عن التهم الثلاث المسندة إليه (ثانيا) بمعاينة المتهم الثالث بالأشغال الشاقة مدة عشر سنوات (ثالثا) بمعاينة كل من المتهمين الثاني والرابع بالأشغال الشاقة مدة خمس سنوات (رابعا) بالزام كل من المتهمين متضامين بأن يدفعوا للمدعية بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات وخمسة جنيئات مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الاول من أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ أدان الطاعن الرابع — ... — في جريمة القتل بعقوبة الأشغال المؤقتة قد شابه قصور في التسبب إذ أغفل الرد على ما تمسك به الطاعن أمام محكمة الموضوع من أنه كان حدثا — وقت وقوع الجريمة — لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة مع أنه كان واجبا على المحكمة أن تحقق تلك الواقعة أو ترد عليها لما في ذلك من الأثر على العقوبة التي يقضى بها وفقا لنص المادة ٦٦ من قانون العقوبات ، وعلى الاجراءات التي تتبع قبل الحكم على المتهم الصغير إعمالا لما تقضى به المادة ٣٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لأوجه الطعن أن اجراءات التحقيق الابتدائي قد تمت في غيبة الطاعن الرابع وأنه مثل لأول مرة أمام محكمة الجنايات ، وأثبت في محضر جلسة ٢١ ابريل سنة ١٩٦٨ أن المحكمة سألته عن سنه فأجاب بأنه يبلغ من العمر خمس عشرة سنة ، مما مفاده أن الطاعن يدعى أنه من الأحداث الذين لسنهم أثر في مسئوليتهم وفي تعيين نوع العقوبة التي يمكن توقيعها عليهم . لما كان ذلك ، وكانت العبرة في سن المتهم في باب المجرمين الأحداث هي بمقدارها وقت ارتكاب الجريمة لا وقت الحكم فيها وكانت المادة ٦٦ من قانون العقوبات تنص على أنه "إذا ارتكب الصغير الذي تزيد سنه عن اثنتي عشرة سنة وتقل عن خمس عشرة سنة جناية عقوبتها السجن أو الأشغال الشاقة المؤقتة تبدل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تزيد على ثلث الحد الأقصى المقرر لتلك الجريمة قانونا — وإذا ارتكب جناية عقوبتها

الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة تبديل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تزيد عن عشر سنين". وكان الطاعن يدعى أنه لم يبلغ يوم مقارفته الجريمة الحبس عشرة سنة ومع ذلك قضت المحكمة بمعاقبته بالأشغال الشاقة المؤقتة دون أن تتناول هذا الدفاع أو تقدر سن الطاعن على أساس ما يقدم من أوراق رسمية أو ما يبيديه لها أهل الفن أو ما تراه هي بنفسها، فإن قضاءها يكون معيبا مما يتعين معه نقض الحكم دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

وحيث أنه متى قبل الطعن بالنسبة للطاعن الرابع فإنه يتعين قبول الطعن بالنسبة لباقي الطاعنين أيضا إذ أن وحدة الواقعة التي اتهموا فيها توجب لحسن سير العدالة إعادة النظر في الاتهام المنسوب إليهم جميعا معا .

جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : سعد الدين عطية ، وأنور أحمد خلف ، ومحمود كامل عطيفه ، والدكتور
أحمد محمد إبراهيم .

(٢٨٠)

الطعن رقم ٨٩٦ لسنة ٣٩ القضائية

(١) طعن . " نطاق الطعن " . استئناف . " نظرة والحكم فيه " .
إثبات . " قوة الأمر المقضى " . قوة الأمر المقضى . نقض
" نطاق الطعن " .

الطعن في الحكم القاضى بعدم قبول الاستئناف شكلا . إقتضاه على ما قضى به من
عدم القبول شكلا .

عدم إنعطاف الطعن إلى الحكم الابتدائي . هل ذلك ؟

(ب) دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره " . " إجراءات المحاكمة"
حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " .

مهم رفض تأجيل نظر الدعوى لتقديم شهادة مرضية . ما دام لهذا الرفض ما يسوفه .
حق المحكمة عدم تصديق الدفاع غير المؤيد بدليل .

١ - متى كان الطعن واردا على الحكم الاستئنافى الذى قضى بعدم قبول
الاستئناف شكلا وكان هذا القضاء سليما فانه لا يجوز الطعن عليه إلا من حيث
ما قضى به من عدم قبول الاستئناف شكلا . وإلا لانعطف الطعن على الحكم
الابتدائي والإجراءات السابقة عليه ، وهو ما لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض
لما يشوبه أو ينقضه بعد أن حاز قوة الأمر المقضى .

٢ - إذا كان الحكم قد عرض لطلب الدفاع تأجيل نظر الدعوى لتقديم شهادة مرضية ورفضه ، بقوله " ولا يجدى طلب التأجيل المقدم منهما في جلسة اليوم لتقديم شهادة مرضية لأنه ينبغي إطالة أمد الخصومة والتقاضى ، إذ كانت الفرصة متسعة أمامهما منذ صدور الحكم المستأنف حضوريا في حقهما حتى جلسة اليوم على مدى أربعة أشهر تقريبا لتقديم أى مستند يريدان التقدم به الأمر الذى يدل على عدم جدية طلبهما المذكور " وما أورده الحكم فيما تقدم سائغ في رفض هذا الطلب ، ولما كان للمحكمة ألا تصدق دفاع المتهم الذى يبدیه أمامها غير مؤيد بدليل ، فإن النعى على الحكم بالاخلاق بحق الدفاع لا يكون مقبولا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأتهما في يوم ١١/٧/١٩٦٤ بدائرة قسم كفر الشيخ :
١ - اشتركا مع آثر مجهول بتزوير محرر عرفى بطريق الاتفاق والمساعدة وذلك بأن اتفقا معه وساعداه على كتابة إيصال الاستلام المبين بالأوراق ونسبا صدوره إلى سعيد صالح مجد وشفعوا ذلك بتوقيع مزور له وقد تمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة ٢ - استعمالا المحرر العرفى المزور سالف الذكر بأن قدماه بملف الدعوى رقم ١٩٣ سنة ١٩٦٥ فض منازعات كفر الشيخ مع عليهما بذلك . وطابت معاقبتهم بالمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ٤٢ و ٢١١ و ٢١٥ من قانون العقوبات . ومحكمة كفر الشيخ الجزئية قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام والمادة ٣٢ من قانون العقوبات بحبس كل من المتهمين شهرين مع الشغل وكفالة مائتى قرش لكل منهما لإيقاف التنفيذ عن التهمتين . فاستأنف المتهمان هذا الحكم . ومحكمة كفر الشيخ الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو القصور في التسبيب والاخلاق بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول الاستئناف

مشكلا للتقرير به بعد الميعاد في حين أنه يبين من أوراق الدعوى أن مرضا قد حال بين الطاعنين وبين التقرير بالاستئناف في الميعاد وقد عرض المدافع عنهما هذا العذر على المحكمة وطلب أجلا لتقديم الشهادة المرضية الدالة على ذلك إلا أن المحكمة لم تجبه الى هذا الطلب وجاء ردها عليه قاصرا . هذا الى أن المجنى عليه قد تنازل عن حقوقه قبل الطاعنين وعن الطعن بالتزوير على الإيصال موضوع الاتهام الأمر الذي كان يتعين معه القضاء ببراءتهما .

وحيث إنه لم يتبين من المفردات التي أضرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن ما يدل على أنه قد طرأ على الطاعنين ثمة مانع قهري حال بينهما وبين رفع الاستئناف في موعده . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لطلب الدفاع تأجيل نظر الدعوى لتقديم شهادة مرضية ورقضه بقوله " ولا يجدى طلب التأجيل المقدم منهما في جلسة اليوم لتقديم شهادة مرضية لأنه يبغى اطالة أمد الخصومة والتقاضى إذ كانت الفرصة متسعة أمامهما منذ صدور الحكم المستأنف حضوريا في حقهما حتى جلسة اليوم على مدى أربعة أشهر تقريبا لتقديم أى مستند يردان التقدم به الأمر الذي يدل على عدم جدية طلبهما المذكور " وما أورده الحكم فيما تقدم سائغ في رفض هذا الطلب . ولما كان للمحكمة ألا تصدق دفاع المتهم الذي يبيده أمامها غير مؤيد بدليل ، فإن ما ينعاه الطاعنان على الحكم في هذا الصدد لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان الطعن واردا على الحكم الاستئنافي الذي قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا وقضاؤه بذلك سليم ، وكان لا يجوز الطعن على الحكم المذكور إلا من حيث ما قضى به من عدم قبول الاستئناف شكلا وإلا انعطف الطعن على الحكم الابتدائي والاجراءات السابقة عليه وهو ما لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يشوبه أو ينقضه بقدان حاز قوة الأمر المقضى به . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : سعد الدين عطية ، ومحمود كامل عطية ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، والدكتور
محمد محمد حسنين .

(٢٨١)

الطعن رقم ٨٩٧ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب) دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره “ . إجراءات
المحاكمة . ” شفوية المرافعة “ .

(أ) الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها تتمتع للدفاع الشفوي المبدي
بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها . اللهم
أن يضمنها ما يشاء من أوجه الدفاع وكذا ما يعن له من طلبات
التحقيق المنتجة في الدعوى والمتعلقة بها إذا لم يسبقها دفاع شفوي .

(ب) الأحكام الجنائية تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة
وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكناً . مثال لاخلال بمبدأ
شفوية المرافعة .

١ — من المقرر أن الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها هو تتمتع للدفاع
الشفوي المبدي بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها .
ومن ثم يكون للثهم أن يضمنها ما يشاء من أوجه الدفاع بل إن له إذا لم يسبقها
دفاع شفوي أن يضمنها ما يعن له من طلبات التحقيق المنتجة في الدعوى
والمتعلقة بها .

٢ — الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه
المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكناً . ولما كانت محكمة

أول درجة لم تجر تحقيقا في الدعوى وعولت في إدانة الطاعن على ما أثبتته شاهد الإثبات في محضره دون أن تسأله في مواجهة الطاعن الذي طلب سماعه ، فانه كان يتعين على المحكمة الإستئنافية أن تستكمل هذا النقص في الإجراءات باجابة الطاعن الى طلبه من سماع أقوال شاهد الإثبات في حضوره ، أما وهي لم تفعل فانها تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦١/٧/٢٥ بدائرة قسم باب شرق : أنتج خبزا شاميا صغيرا ينقص متوسط وزن الرغيف منه عن الوزن المقرر قانونا . وطلبت عقابه بأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة باب شرق الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة ٥٠ ج لوقف التنفيذ وتغريمه مائة جنيه والغلق على نفقته لمدة ١٥ يوما والإشهار والمصادرة . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة الإسكندرية الابتدائية — بهيئة إستئنافية — قضت حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع ذلك بأنه تمسك أمام محكمة أول درجة بجلسته ١٩٦٦/١١/٢٤ بسماع شهادة شاهد الإثبات تحقيقا لدفاعه القائم على أن هذا الأخير هو الذي كلفه بإعداد كمية الخبز موضوع الإتهام فتم ذلك في درجة حرارة غير مناسبة ثم أصر على طلب مناقشة الشاهد في مذكرته أمام محكمة الدرجة الثانية غير أن كلا المحكمتين التفتتا عن طلبه بدون مبرر الأمر الذي يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على محاضر الجلسات والمفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الطاعن طلب من محكمة أول درجة بجلسته ١٩٦٦/١١/٢٤ مناقشة محرر المحضر غير أن المحكمة رفضت هذا الطلب وقضت في الدعوى دون أن تسمع شهودا فيها ولم يبد الطاعن دفاعا شفويا أمام محكمة ثاني درجة بجلسته ١٩٦٧/٢/٢٠ وقررت المحكمة حجز الدعوى للحكم بجلسته ١٩٦٧/٣/١٤ وصرحت بتقديم مذكرة خلال عشرة أيام وفي الأجل المحدد قدم المدافع عن الطاعن مذكرة بدفاعه ضمنها إصراره على طلب سماع شاهد الإثبات والتصريح له بإعلان شهود نفى وقضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف أخذا بأسبابه دون أن يعرض لهذا الطلب . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها هو تمة للدفاع الشفوي المبدي بجلسته المرافعة أو هو بديل عنه ان لم يكن قد أبدى فيها ، ومن ثم يكون ثلثهم أن يضمنها ما يشاء من أوجه الدفاع بل إن له إذا لم يسبقها دفاع شفوي أن يضمنها ما يعن له من طلبات التحقيق المنتجة في الدعوى والمتعلقة بها ، وكان الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا وكانت محكمة أول درجة لم تجر تحقيقا في الدعوى وعولت في إدانة الطاعن على ما أثبتته شاهد الإثبات في محضره دون أن تباله في مواجهة الطاعن فانه كان يتعين على المحكمة الاستثنائية أن تستكمل هذا النقص في الإجراءات باجابة الطاعن إلى طلبه من سماع أقوال شاهد الإثبات في حضوره . لما كان ما تقدم ، فان هذه المحكمة تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع ويتعين لهذا نقض الحكم المطعون فيه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : سعد الدين عطيه ، وأنور أحمد خلف ، ومحمود كامل عطيفة ، والدكتور
أحمد محمد إبراهيم .

(٢٨٢)

الطعن رقم ١١٧٥ لسنة ٣٩ القضائية

إثبات . "خبرة" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره" . حكم .
"تسببه . تسبب معيب" . نقض . "أسباب الطعن . القصور في التسيب" .
تزوير . "أوراق عرفية" .

لإثارة التهمة أن التغيرات التي أثبتتها الخبر في تقريره هي من اللوازم والعيوب الخطية
للجنة عليه . دفاع جوهرى . يوجب على المحكمة أن تحصه وأن تقف على مبلغ صحته . عدم
مراعاة ذلك . إخلال ونقص .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن دون أن يعنى بتحقيق ما أثاره
من أن التغيرات التي أثبتتها الخبر في تقريره إنما هي من اللوازم والعيوب الخطية
للجنة عليه — وهو دفاع يعد هاماً ومؤثراً في مصير الدعوى ، مما كان يقتضى
من المحكمة أن تحصه وتقف على مبلغ صحته ، أما وقد اكتفى الحكم في هذا الشأن ،
بالعبارات القاصرة التي أوردها ، فإنه يكون مشوباً بالقصور في التسيب والإخلال
بحق الدفاع ، مما يتعين معه نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٣/١١/٢٧ بدائرة قسم بنى سويف :
١ - اشترك مع مجهول في ارتكاب تزوير في محركات عرفية هي الايصالان
المؤرخان ١٩٥٩/٨/٢٥ و ١٩٦٣/٧/٢٦ والخطاب المؤرخ ١٩٥٨/١١/٩
٢ - (١٣) ٥٠ ج

والمنسوب صدورها من عمر حامد شكرى الى المتهم والمثبت فى الأول منها سداد المتهم اليه مبلغ ٢١٢ ج على غير الحقيقة وذلك بأن حرضه واتفق معه على اضافة رقم (٢) الى خانة المئات بالمبلغ المسدد بالإيصال ٢١٢ ج وإضافة عبارة (مائتان) وإلى عبارة اثني عشر جنيها الثابتة بالإيصال ٠٠ وفى الثانية منها سداد المتهم اليه مبلغ ١٠٨ ج على غير الحقيقة بأن حرضه واتفق معه على اضافة رقم (١٠) الى رقم (٨) المدون بالإيصال وعبارة (١٠٨) بدلا من ثمانية جنيهات وفى الثالث منها سداد المتهم اليه مبلغ ٣٠٠ ج بتاريخ ١٩٥٨/١١/٩ على خلاف الحقيقة وذلك عن طريق تغيير تاريخ الخطاب الأصيل بجعله لاحقا حتى يبدو السداد متعلقا بهذا التعامل وقد تمت الجريمة بناء على ذلك ٢ — استعمل المحررات المزورة سالفة الذكر مع علمه بتزويرها بأن قدمها فى القضية رقم ٣٠٥ سنة ١٩٦٣ مدنى كلى بنى سويف وطلبت عقابه بالمواد ٤٠ و ٤١/١ — ٢ و ٢١١ و ٢١٥ من قانون العقوبات . ومحكمة بنى سويف الجزئية قضت بحضوريا وعملا بمواد الاتهام والمادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهرين مع الشغل عن التهمتين وكفالة ٥ ج لوقف التنفيذ . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة بنى سويف الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتى الاشتراك فى ارتكاب تزوير فى محررات عرفية واستعمالها مع العلم بتزويرها ، قد شابه قصور فى التسبب وانطوى على اخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الطاعن تمسك بطلب استكتابه وامكتاب المجنى عليه للتحقق من محدث التغييرات فى المحررات المدعى بتزويرها ، إلا أن المحكمة التفتت عن هذا الطلب وردت عليه بما لا يصلح ردا .

وحيث إن دفاع الطاعن قد قام — على ما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه — على أن الإيصالات والخطابات كانت ترد إليه من شقيقه المجنى عليه ، وأنها

وصلته بالحالة التي كانت عليها ، وأن المأخذ على هذه المحررات والتي أثبتتها الخبير في تقريره هي في حقيقتها من اللوازم والعيوب الخطية للمجنى عليه محرر تلك المحررات . وطلب الطاعن إستكتابه واستكتاب المجنى عليه لبيان ما إذا كان التغير الذي أدخل على المستندات المدعى بتزويرها قد تم بخطه أم بخط المجنى عليه أم بخط ثالث وما إذا كان التغير قد صاحب تلك المحررات منذ نشأتها أم حدث بعد ذلك ، ورد الحكم على هذا الطلب بقوله إنه ” لا يمكن أن يثار في الذهن أن أحدا غير المتهم هو الذي قام بالمحو والاضافة سواء بنفسه أو بواسطة آخر استعمل لإجراء ذلك أما ما يريد المتهم قوله ان المجنى عليه هو الذي فعل ذلك ويطلب استكتابه لإجراء ذلك فإنه مردود بأن ذلك أمر غير مجدى لأن ذلك التغير أدخل على خطاب بعث به المجنى عليه الى المتهم فلم ير المتهم المجنى عليه وهو يكتب ذلك الخطاب . . ان ذلك التغير قد أدخل في ذلك الخطاب بعد وصوله بقصد تزويره وسواء قام به المتهم نفسه أم بواسطة غيره فان هذا لا يجدى ، ذلك ان النيابة العامة لم تسند الى المتهم ارتكاب التزوير نفسه بل إنها في وصفها للاتهام أسندت الى المتهم اشتراكه مع مجهول في ارتكاب التزوير “ وهذا الذي أورده الحكم لا يسوغ به الرد على دفاع الطاعن ، ولما كان الحكم قد دان الطاعن دون أن يعنى بتحقيق ما أثاره من أن التغيرات التي أثبتها الخبير في تقريره إنما هي من اللوازم والعيوب الخطية للمجنى عليه — وهو دفاع يعد هاماً ومؤثراً في مصير الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة ان تمحصه وتقف على مبلغ صحته ، واكتفى الحكم بتلك العبارات القاصرة التي أوردها ، فانه يكون مشوباً بالقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / حسن فهمي البدوي رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
 إبراهيم الديواني ، محمد السيد الرفاعي ، وطه الصديق دقانه ، ومصطفى الأسبوطي .

(٢٨٣)

الطعن رقم ١١٧٦ لسنة ٣٩ القضائية

حكم . "تسببه . تسبب معيب" . دفاع . "الاخلال بحق الدفاع .
 ما يوفره" . اجراءات المحاكمة . شك بدون رصيد .

وجوب تأسيس الأحكام الجنائية على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة في مواجهة
 المتهم وتسع فيها الشهود ما دام سماعهم ممكنا . مثال لتسبب معيب وإخلال بحق الدفاع :
 تكليف شهود الاثبات بالحضور أمر منوط بالنيابة العامة ولا شأن للمتهم به .

يجب أن تؤسس الأحكام الجنائية على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة
 بجلسة المحاكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم ممكنا . ولما
 كان تكليف شهود الاثبات بالحضور أمرا منوطا بالنيابة العامة ولا شأن للمتهم
 به ، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض طلب سماع المجنى عليه لتغيبه في الكويت
 كما رفض تكليفه بتقديم الشيكين موضوع الدعوى ، ولأن كان الحكم قد ذكر
 أن بيانات هذين الشيكين مبينة بمحضر جمع الاستدلالات ألا أنه لم يتضمن ما يفيد
 أن المحكمة قد إطلعت عليهما وتحققت من أنهما قد استوفيا الشروط اللازمة
 لاعتبار كل منهما شيكا ، ومن ثم فإنه يكون مشوبا بالقصور والاخلال بحق
 الدفاع مما يستوجب نقضه والاحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يومى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٣ ، ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم الظاهر محافظة القاهرة : أعطى بنسوة نية لنجيب أبو زيد علام مرزوق شيكين قيمة الأول ١٥٠ ج والثانى ٤٠ جنيا مسحويين على بنك القاهرة (فرع مصر الجديدة) لا يقابلها رصيد قائم قابل للسحب بهذا البنك لإضرار بالمجنى عليه . وطلبت عقابه بالمسنتين ١/٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة الظاهر الجزئية قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لوقف التنفيذ . فاستأنف المحكوم عليه الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع والقصور ذلك أن الطاعن أقام دفاعه على أن الشيكين موضوع الدعوى لم يصدرا منه للمجنى عليه إذ لم يحدث تعامل بينهما وقد تمسك أمام محكمة الموضوع بطلب تكليف المجنى عليه بتقديم هذين الشيكين للاطلاع عليهما وأورد في وجه طعنه أنه أراد بهذا الطلب اتخاذ إجراءات الطعن بالتزوير عليهما إلا أن المحكمة فصلت في الدعوى دون أن توجه إلى طلبه مكتفية بالقول - حسبما أورده الحكم المطعون فيه - بأن الثابت من اعلان المجنى عليه أنه يقيم بالكويت ولم يرشد الطاعن عن عنوانه بها وأن محضر جمع الاستدلالات قد تضمن البيانات الخاصة بالشيكين موضوع الدعوى - وهو ما لا يصح ردا على دفاعه - مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٤ أمام محكمة أول درجة أن الطاعن أنكر ما أسند اليه وتمسك بأنه لم يحرر أية شيكات للمجنى عليه وتحقيقا لهذا الدفاع أجلت المحكمة نظر الدعوى الى جلسة أخرى لاعلان المجنى عليه وتكليفه بتقديم الشيكات موضوع الدعوى وبالحلقة التالية

لجلسة ٢١ نوفمبر سنة ١٩٦٤ أصر الطاعن على دفاعه فأجلت المحكمة نظر الدعوى لجلسة أخرى لتنفيذ القرار السابق وبجلسة ١٦ يناير سنة ١٩٦٥ أصر الطاعن على دفاعه إلا أن المحكمة قضت بادانته — كذلك يبين من الاطلاع على محاضر جلسات محكمة ثاني درجة أن الطاعن تمسك بدفاعه الذي أثاره أمام محكمة أول درجة إلا أن المحكمة بعد أن أجلت الدعوى عدة جلسات قضت بتأييد الحكم المستأنف وجاء بحجثيات هذا الحكم " أنه لا عبرة بما طلبه الطاعن من سماع أقوال المجني عليه فقد ورد إعلان المجني عليه أنه يقيم بالكويت ولم يرشد الطاعن عن عنوانه بالكويت حتى يمكن اعلانه كما أنه لا عبرة بعد ذلك بما طلبه الطاعن من تكليف المجني عليه بتقديم الشيكات موضوع الجريمة لأن الطاعن لم يرشد عن عنوان المجني عليه بالكويت خصوصا وأن محضر جمع الاستدلالات يتضمن البيانات الخاصة بالشيكات موضوع الجريمة " لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض طلب سماع المجني عليه لتغيبه في الكويت كما رفض تكليفه بتقديم الشيكات موضوع الدعوى — وكان من الواجب أن تؤسس الأحكام الخائية على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بجلسة المحاكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود سادام سماعهم ممكنا ، وكان تكليف شهود الاثبات بالحضور أمرا منوطا بالنيابة العامة ولا شأن للمتهم به ، ولما كان الحكم المطعون فيه وإن ذكر أن بيانات الشيكين موضوع الجريمة مينة بمحضر جمع الاستدلالات إلا أنه لم يتضمن ما يفيد أن المحكمة قد اطاعت عليها وتحققت من أنهما قد استوفيا الشروط اللازمة لاعتبارهما شيكا . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه والاحالة .

جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : سعد الدين عطيه ، وأنور خلف ، ومحمود عطيفه ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(٢٨٤)

الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٣٩ القضائية

عمل . عقوبة . " تطبيقها " . " تعددها " . حكم . " تسييبه . تسييب
معيب " . نقض . " حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون " .

متى تعدد العقوبة في جرائم قانون العمل ، ومتى لا تعدد . أساس ذلك ؟ .
عقوبة جريمة عدم تقديم صاحب العمل ما يثبت حصول عماله على أجورهم . لا تعدد فيها بقدر
عدد العمال . قضاء الحكم بتعدد العقوبة عنها . خطأ في القانون موجب لنقضه .

إن المستفاد من مجموع نصوص قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أنه قد اشتمل
على نوعين من الالتزامات التي فرضها القانون على صاحب العمل . (الأولى)
وهي تناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب أن يؤديه
إليهم من التزامات تمس مصالح أفراد العمال وحقوقهم مباشرة وبالذات ، وهذه
الحقوق هي التي حرص المشروع على أن يكفلها للعمال بما نص عليه في الفقرة
الأخيرة من المادة ٢٢١ من هذا القانون ، وهي صريحة في أن الغرامة تعدد
بقدر عدد العمال الذين أبجفت المخالفة بحق من حقوقهم ، أما النوع الثاني من
الأحكام التي فرضها القانون على صاحب العمل ، فهي في واقع الأمر أحكام
تنظيمية هدف المشرع منها إلى حسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة
وضمنان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذي يحقق الغرض
من إصداره ، وهو بالالتعدد فيه الغرامة بقدر عدد العمال ، ومن قبيل ذلك
مانص عليه القانون المذكور في المادتين ٤٧ و ٤٩ منه ومن قرار وزير الشؤون

الاجتماعية رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٩ الصادر تنفيذا لها ، من وجوب إعداد ما يثبت حصول العمال على أجورهم وتقديم السجل المعد لقيد الأجور أو الكشف إلى مفتش العمال — مما كان محلا للتمهة الأولى المسندة إلى المطعون ضده — وهو ما لا تتعدد فيه الغرامة لأنه لا يمس حقوق العمال مباشرة ، إذ لا يمسها إلا عدم حصول العمال على أجورهم ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بتعدد الغرامة فيما لا يلزم التعدد فيه ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من تعدد الغرامة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٢/٦/١٩٦٧ بدائرة قسم باب الشرعية : ١ — لم يقدم ما يفيد حصول العمال الميينة بالمحضر على أجورهم . ٢ — لم يضع في مكان ظاهر من مؤسسته لألحة النظام الأساسي للعمل حالة كونه يستخدم خمسة عشر عاملا فأكثر . ٣ — لم ينشئ ملفات للعمال سالفى الذكر مستوفيا جميع البيانات المقررة . وطلبت عقابه بالمواد ٤٧ و ٤٩ و ٩٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٢٢١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقرار رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٩ ، ومحكمة باب الشرعية الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتفريم المتهم مائتي قرش عن كل تهمة على أن تتعدد العقوبة بالنسبة للتهمتين الأولى والثالثة بقدر عدد العمال الذين وقعت بشأنهم المخالفة وعددهم اثنين وثلاثين عاملا . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعنّت النيابة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان لمطعون ضده بجريمة عدم تقديم ما يثبت حصول العمال الميئين بالمحضر على أجورهم وقضى بتفريمه عنها مع تعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن التزام رب العمل

بتقديم ما يثبت حصول عماله على أجورهم هو من قبيل الأحكام التنظيمية ولا يتصل الإخلال به بمصالح العمال وحقوقهم مباشرة مما لا يصح معه القضاء بتعدد الغرامة .

وحيث ان الحكم المطعون فيه قضى بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من تغريم المطعون ضده مائتي قرش تتعدد بقدر عدد العمال لعدم تقديمه ما يثبت حصول عماله على أجورهم . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل قد فرض في نصوصه التزامات متعددة على صاحب العمل لصالح العمال الذين يستخدمهم في مؤسسته ونص في المادة ٢٢١ منه على معاقبة من يخالف أحكام الفصل الثاني من الباب الثاني في شأن عقد العمل الفردي والقرارات الصادرة تنفيذا له بغرامة لا تقل عن مائتي قرش ولا تتجاوز ألف قرش . ثم أورد في الفقرة الأخيرة من هذه المادة . . . " وتتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة " ، وكان الاستفادة من مجموع نصوص هذا القانون أنه قد اشتمل على نوعين من الالتزامات التي فرضها على صاحب العمل . (الأولى) وهي تناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب أن يؤديه اليهم من التزامات تمس مصالح أفراد العمال وحقوقهم مباشرة ، وبالذات هذه الحقوق هي التي حرص المشرع على أن يكفلها للعمال بما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢١ من هذا القانون ، وهي صريحة في أن الغرامة تتعدد بقدر عدد العمال الذين أبجفت المخالفة بحق من حقوقهم ، أما النوع الثاني من الأحكام التي فرضها القانون على صاحب العمل فهي في واقع الأمر أحكام تنظيمية هدف المشرع منها إلى حسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذي يحقق الغرض من إصداره ، وهو مالا تتعدد فيه الغرامة بقدر عدد العمال ومن قبيل ذلك مانص عليه القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ في المادتين ٤٧ و ٤٩ منه وقرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٩ الصادر تنفيذا لها من وجوب إعداد ما يثبت حصول

العمال على أجورهم وتقديم السجل المعد لقيود الأجور أو الكشف إلى مفتش العمل ،
بما كان محلاً للتهمة الأولى المسندة للطعون ضده . وهو مالا تتعدد فيه الغرامة
لأنه لا يمس حقوق العمال مباشرة ، إذ لا يمسها إلا عدم حصول العمال على أجورهم .
وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بتعدد الغرامة فيما لا يلزم
التعدد فيه ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضاً
جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من تعدد الغرامة بالنسبة للتهمة الأولى .

جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / حسن فهمى البدهى رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
ابراهيم أحمد الديوانى ، وطه الصديق دقانه ، ومصطفى الاسيوطى ، وعبد ماهر محمد حسن .

(٢٨٥)

الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب ، ج ، د) تزوير . " أوراق رسمية " . جريمة . " أركانها " . اشتراك .
اثبات . " بوجه عام " . حكم . " تسببيه . تسبیب
غير معيب " . نقض . " أسباب الطعن .
ما لا يقبل منها " .

(أ) إنحال شخصية الغير في محرر . صورة من صور التزوير .

(ب) متى تحقق أركان جناية التزوير في محرر رسمى .

(ج) تمام الاشتراك في التزوير غالبا . دون مظاهر خارجية وأعمال
مادية محسوسة . كفاية الاعتقاد في حصوله من ظروف الدهوى
وملابساتها . مادامت سائغة .

(د) كفاية تدليل الحكم بأسباب سائغة على توافر الاشتراك
في الجريمة . المجادلة في ذلك أمام النقض . غير
جائزة .

(هـ) تزوير . " استعمال ورقة مزورة " . جريمة . " أركانها " . اثبات .
" بوجه عام " . حكم . " تسببيه . تسبیب غير معيب " .
اشتراك .

استفادة العلم بتزوير الورقة . من الاشتراك في تزويرها .
التحدث من وكن العلم في جريمة استعمال ورقة مزورة . غير لازم . بالنسبة للشرك
في . تزويرها .

(و) دفاع . "الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" . نقض . "أسباب الطعن" .

تعود الدفاع عن طلب اجراء تحقيق معين . عدم اجراء المحكمة لهذا التحقيق . لا إخلال .

١ — إلتحال شخصية الغير هو صورة من صور التزوير المعنوى الذى يقع بجعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة .

٢ — إن تغيير الحقيقة فى محضر التصديق على التوقيع بطريق الغش وبقصد استعمال المحرر فيما غيرت الحقيقة من أجله ، يتوافر به أركان جنائية التزوير كما هى معرفة به فى القانون .

٣ — الاشتراك فى جرائم التزوير يتم غالباً دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، ومن ثم فانه يكفى أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملايساتها ، وأن يكون اعتقادها هذا سائغاً تهرره الوقائع التى أثبتتها الحكم .

٤ — إذا كان الحكم قد دلت بأسباب معقولة على ما استنتجه من قيام اشتراك الطاعن بطريق الاتفاق والمساعدة — مع فاعل أصلى مجهول — فى ارتكاب جريمة التزوير وأطرحت المحكمة فى حدود سلطتها دفاع الطاعن فى شأن وجود فاصل زمنى بين توقيعه وتوقيع من ائتحل شخصية البائع أمام الموثق ، فان ما يشيره الطاعن من هذه الناحية هو من قبيل الجدل فى موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها ، مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

٥ — الاشتراك فى التزوير يفيد حتما علم المتهم بالاشتراك بأن الورقة التى يستعملها مزورة ، ومن ثم فلا يعيب الحكم عدم تحدته عن ركن العلم فى جريمة استعمال الورقة المزورة بالنسبة للمشارك فى تزويرها .

٦ — متى كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة إن محامى الطاعن لم يطلب منها اجراء تحقيق معين فى شأن ما أثاره بسبب الطعن — من أنه طلب

اليها تحقيق صحة اسم البائع ، الا أنها التفت عن طلبه — فإنه ذلك مما تلتفى معه
قالة الاخلاص بحق الدفاع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في غضون المدة من ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٦ الى ١٠ يناير سنة ١٩٥٧ بدائرة قسم أول طنطا محافظة الغربية : اشتركوا بطريق المساعدة مع موظف عمومي حسن النية هو عبد القادر الجمل الموثق بالشهر العقاري بطنطا في ارتكاب تزوير في محرر رسمي هو محضر التصديق رقم ١٢١ سنة ١٩٥٢ حال تحريره المختص بوظيفته وذلك بجعلهم واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمهم بتزويرها بأن اتفق المتهمون الثلاثة والمجهول على أن ينتحل الآخر شخصية على أحمد منصور أمام الموثق سالف الذكر وأن يبصم بأصبعه على محضر التصديق اثباتا لهذا وأن يشهد المتهمان الثاني والثالث أمام الموثق بما يؤيد ذلك فقام المجهول والمتهمان الثاني والثالث بما انعقد الإتفاق عليه وتم تحرير محضر التصديق على أساس ذلك الاتحال فوقعت الجريمة بناء على تلك المساعدة : (الأول) أيضا : استعمل المحرر المزور سالف الذكر مع علمه بتزويره بأن قدمه الى قلم مرور المنوفية لاستخراج ترخيص استيراد السيارة رقم ١٧٩٠٥ ملاكى القاهرة . (ثانيا) اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع مجهول في ارتكاب تزوير في محرر صرفى هو عقد بيع السيارة رقم ١٧٩٠٥ ملاكى القاهرة وذلك بطريق الاصطناع ووضع أختام مزورة بأن اتفق مع ذلك المجهول على تحرير هذا العقد ووضع بصمة ختم نسبه زورا الى مالك السيارة ومساعدته على ذلك بأن أمده ببيانات أوصافها فقام المجهول بذلك فتنت الجريمة بناء على ذلك الإتفاق وتلك المساعدة . (ثالثا) استعمل المحرر المزور سالف الذكر مع علمه بتزويره بأن قدمه الى الموثق بالشهر العقاري بطنطا للتصديق على الإمضاءات منه . (رابعا) أخفى السيارة رقم ٧٩٢ ملاكى الجيزة المملوكة للدكتور ابراهيم أنس اسكندر المتحصلة من جريمة سرقة مع علمه بذلك . (خامسا) أثبت عمدا على بخلاف الحقيقة بيانا من بيانات النموذج رقم ٥١ مرور الصادر من قلم مرور المنوفية بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٥٧ .

خاصا بنسبة صنع السيارة على النحو الموضح بالتحقيقات . وطلبت الى مستشار الإحالة إحالته الى محكمة الجنايات لمحاكمته بالقيء والوصف الواردين بقرار الإحالة ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات طنطا قضت في الدعوى حضوريا عملا بالمواد ٤٠ / ٤١ / ٤٤ مكرر و ٢١١ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ من قانون العقوبات والمواد ٤ و ١٠ و ٨٧ من القانون رقم ٤٤٩ سنة ١٩٥٥ مع تطبيق المادتين ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن حاصل ما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الاشتراك في تزوير محرر رسمي - محضر التصديق على التوقيع واستعماله - قد شابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال كما أخطأ في تطبيق القانون وأخل بحق الدفاع ، ذلك أنه لم يبين عناصر هذا الاشتراك أو يورد الأدلة اليقينية عليه ، وأن ما استند إليه الحكم من نسبة الجريمة الى الطاعن من أقوال الموثق هو استدلال غير سائغ لأن الأخير قد شهد بأن الطاعن لم يوقع على عقد البيع بصفته المشتري في نفس الوقت الذي تم توقيع من انتحل شخصية البائع ، كما أن الدفاع عن الطاعن طلب الى المحكمة تحقيق صحة اسم البائع - على أحمد منصور - لكن المحكمة التفتت عن طلبه ، هذا وإن قرار الاتهام قد جرى على أن طريق التزوير هو بانتحال شخصية البائع - على أحمد منصور - في حين أن هذه الصورة ليست من قبيل الطرق التي حددها قانون العقوبات لتمام التزوير بها ، وأن الحكم قد دانه بجريمة استعمال المحرر المزور دون أن يدل على ركن العلم بالتزوير .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الاشتراك في تزوير محضر التصديق على التوقيع رقم ١٧١ لسنة ١٩٥٧ واستعماله مع العلم بتزويرهما اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة مردودة الى أصلها الثابت في الأوراق من شأنها أن تؤدي الى ما رتب عليها ، ومن بينها شهادة البائع - على أحمد منصور - صاحب السيارة رقم ١٧٩٠٥ ملاكى القاهرة المبيعة ، وما ثبت من تقرير المضاهاة من أن بصمة

الإبهام الثابتة على عقد البيع ليست للبائع . لما كان ذلك ، وكان الاشتراك في جرائم التزوير يتم غالباً دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، فإنه يكفي أن تكون المحكمة اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها هذا سائغاً تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم . ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلل بأسباب معقولة على ما استنتجة من قيام الاشتراك بطريق الاتفاق والمساعدة — مع فاعل أصلي مجهول — في ارتكاب جريمة التزوير وأطرح في حدود سلطتها دفاع الطاعن في شأن وجود فاصل زمني بين توقيعه وتوقيع من انتحل شخصية البائع أمام الموثق ، فإن ما يشير به الطاعن من هذه الناحية هو من قبيل الجدل في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . ويبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن محامي الطاعن لم يطلب تحقيقاً معيناً في شأن ما أثاره بسبب الطعن وهو ما تنتفى معه حالة الإخلال بحق الدفاع . لما كان ذلك ، وكان التزوير قد وقع بانتحال شخصية الغير وهو صورة من صور التزوير المعنوي الذي يقع بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة وكان المجهول قد غير الحقيقة في محضر التصديق على التوقيع بطريق الغش وبقصد استعمال المحور فيما غيرت الحقيقة من أجله فإن جريمة التزوير تكون قد توافرت أركانها كما هي معرفة به في القانون . وإذا كان الحكم قد أثبت على الطاعن اشتراكه مع مجهول في التزوير وأورد الأدلة على ذلك وكان الاشتراك في التزوير يفيد حتماً علم الطاعن بأن الورقة التي استعمالها مزورة ، فلا يعيب الحكم عدم تحدّثه عن ركن العلم في جريمة استعمال الورقة المزورة . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض موضوعاً .

جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / حسن فهمي البدوي رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :
ابراهيم الديواني ، ومجد السيد الرفاعي ، ومصطفى الأسيوطي ، ومجد ماهر حسن .

(٢٨٦)

الطعن رقم ١٥٢٤ لسنة ٣٩ القضائية

(١، ب) جريمة . " أركانها " . إختلاس مئذات حكومية . قصد جنائي . باعث . إثبات . " بوجه عام " . حكم . " تسببيه " . تسبيب غير معيب .

(١) تحقق جريمة إختلاس الأوراق المنصوص عليها في المادتين ١٥١ ، ١٥٢ عقوبات بمجرد سلب حيازة هذه الأوراق . وبصرف النظر عن الباعث على الجريمة . وسواء كان القصد منها عرقلة التنفيذ أو امتلاك تلك الأوراق .

(ب) كفاية القصد العام في جريمة المادتين ١٥١ ، ١٥٢ عقوبات . التليل على قيام هذا القصد . استفادته من سياق الحكم . ملادام ما أورده في شأنه يكفي لاستظهاره .

(ج ، د) عقوبة . " العقوبة المبررة " . طعن . " المصلحة في الطعن " . نقض . " المصلحة في الطعن " .

(ج) النعي على الحكم عدم استظهار ظرف الاكراه في السرقة . لاجدوى منه ولا مصلحة فيه . ما دامت العقوبة مبررة حتى مع عدم توافر هذا الظرف .

(د) انتفاء المصلحة في النعي على الحكم في شأن جريمة المادة ١٣٧ مكررا عقوبات . إذا كان قد أخذ الطاعن بجريمة سرقة الأوراق المسندة إليه . وكانت العقوبة الموقعة مقررة في القانون لأي من الجريمتين .

١ - إن جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادتين ١٥١ ، ١٥٢ من قانون العقوبات تتحقق بمجرد كل سلب للحيازة يقع على الأوراق المبينة بها ، مهما كان الباعث عليه ، ويستوى في ذلك أن يكون المتهم قد قصد باستيلائه على الأوراق عرقلة التنفيذ أو امتلاكها .

٢ - يكفي لقيام القصد الجنائي في جريمة المادتين ١٥١ ، ١٥٢ من قانون العقوبات أن يكون مستغادا من سياق الحكم ، ما دام ما أورده فيه يكفي لإستظهاره .

٣ - لا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم بالقصور في استظهار ظرف الاكراه في جريمة السرقة ما دامت العقوبة المقررة بها مبررة في القانون حتى مع عدم توافر هذا الظرف . وإذا كان ذلك ، وكانت العقوبة المحكوم بها ، وهي الحبس مع الشغل مدة سنتين تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة سرقة الأوراق المنطبق عليها نص الفقرة الأولى من المادة ١٥٢ من قانون العقوبات ، فإنه لا جدوى من إثارة ذلك النعي لأن مصلحة الطاعن متفية .

٤ - إذا كان الطاعن واردا على إحدى الجريمتين - اللتين دين بهما الطاعن - وهي جريمة سرقة الأوراق دون جريمة مقاومة الأحكام المنطبق عليها نص المادة ١٣٧ مكررا من قانون العقوبات التي كانت المحكمة قد أثبتت في حكمها وقوع هذه الجريمة الأخيرة ودلت عليها ، ولم توقع على الطاعن سوى عقوبة واحدة تطبيقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وكانت تلك العقوبة مقررة في القانون لأي من الجريمتين ، فإنه لا يكون للطاعن مصلحة فيما يثيره بشأن جريمة مقاومة الأحكام .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٤ مايو سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز سنورس محاطة الفيوم : سرق أوراق مرافعة قضائية وكان ذلك بطريق الاكراه الواقع على الحافظ لها بأن اختطف أوراق التنفيذ المبينة بالتحقيقات من المحبى عليه

سالف الذكر وامتنع عن ردها وهدد باستعمال عضها كان يحملها في الاعتداء على من يحاول استردادها وتمكن بهذه الوسيلة من الإكراه من إتمام السرقة . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف والواردين بأمر الإحالة ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الفيوم قضت في الدعوى حضورياً عملاً بالمواد ١٣٧ مكرراً (١) و ١٥٣ و ١/٣٢ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ منه بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل مدة سنتين . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة سرقة أوراق قضائية بالإكراه الواقع على الحافظ لها قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسيب كما أخطأ في الإسناد وانطوى على الإخلال بحق الدفاع ، وفي تفصيل ذلك يقول الطاعن أن الواقعة التي أثبتها الحكم مبناها أن المحضر فكرى جوده يعقوب قد انتقل في يوم ٢٤ مايو سنة ١٩٦٧ لتوقيع الحجز على زراعة لأخ الطاعن وقد انتهز الأخير فرصة انشغال المحضر بتحرير محضره واستولى على أوراق التنفيذ ولما طالبه المحضر وشيخ القرية المرافق له بردها رفض وهدده ورفع عليه عصا كانت معه ومفاد ذلك أن الإكراه المنسوب للطاعن لم يكن سابقاً ولا معاصراً لعملية الاستيلاء . ومن ثم فإن الحكم إذ اعتبر الواقعة سرقة بإكراه قد أخطأ في تطبيق القانون ، كما ذهب الحكم إلى مطابقة شهادة شيخ القرية لشهادة المحضر على الرغم من اختلاف الشهادتين بالنسبة لواقعة الإكراه . فضلاً عن أن الحكم لم يورد الأدلة على توافر ركن الاختلاس رغم ما أبداه الطاعن من دفاع حاصله أن الاستيلاء على الأوراق إنما كان بقصد عوقلة التنفيذ ، كما أخل بحق الدفاع حين أضافت المحكمة في قضائها بادانة الطاعن تهمة جديدة دون لفت نظر الدفاع إليها ، مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة اختلاس الأوراق الأميرية بالإكراه التي دان الطاعن بها وساق على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها . لما كان ذلك ، وكانت جريمة

الإختلاس المنصوص عنها في المادتين ١٥١ و ١٥٢ تتحقق بمجرد كل سلب للحياسة يقع على الأوراق المبينة بها مهما كان الباعث عليه ، ويستوى في ذلك أن يكون الطاعن قد قصد باستيلائه على الأوراق عرقلة التنفيذ أو امتلاكها ، وكان يكفي لقيام القصد الجنائي في هذه الجريمة أن يكون عاما ومستفادا من سياق الحكم ما دام أن ما أورده فيه ما يكفي لإستظهاره . لما كان ذلك ، وكان لا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم بالقصور في استظهار ظرف الاكراه في جريمة السرقة ما دامت العقوبة المقررة فيها مبررة في القانون حتى مع عدم توافر هذا الظرف . ولما كانت العقوبة المقررة بالحكم بها — وهي الحبس مع الشغل مدة سنتين تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة سرقة الأوراق المنطبقة على الفقرة الأولى من المادة ١٥٢ من قانون العقوبات ، فانه لا جدوى من إثارة ذلك النعي لأن مصلحة الطاعن متفية . وإذا كان الطعن واردا على إحدى الجريمتين اللتين دين بهما الطاعن وهي جريمة سرقة الأوراق دون جريمة مقاومة الحكم المنطبقة على المادة ١٣٧ مكررا التي كانت المحكمة قد أثبتت في حكمها وقوع هذه الجريمة الأخيرة ودلت عليها ولم توقع على الطاعن سوى عقوبة واحدة تطبقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وكانت تلك العقوبة مقررة في القانون لأي الجريمتين ، فانه لا تكون للطاعن مصلحة فيما يشير بشأن جريمة مقاومة الحكم . لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٨ ديسمبر سنة ١٩٦٩

رئاسة السيد المستشار / حسن فهمى البدوي رئيس المحكمة وعضوية المادة المستشارين :
محمود المراوى ، و ابراهيم أحمد الديوانى ، وطه العديق دقانه ، ومصطفى محمود الأسبوطى .

(٢٨٧)

الطعن رقم ١٦٠٧ لسنة ٣٩ القضائية

(١ و ب) عقوبة . ”تطبيقها . عقوبة الجرائم المرتبطة“ . إرتباط . عمل .
نقض . ”حالات الطعن بالنقض . الخطأ فى تطبيق القانون“ .
”سلطة محكمة النقض“ . ”الحكم فى الطعن“ .

تحديد العقوبة المقررة لأشد الجرائم عند تطبيق المادة ٣٢ عقوبات .
العبرة فيه بتقدير القانون للعقوبة الأصلية وفقا لترتيبها فى المواد ١٠ و ١١ و ١٢
عقوبات .

لا إرتباط بين جرم طم إعدام سجلات قيد العمال وأجورهم وإصاباتهم
وعدم التأمين عليهم .

وجوب التقيد بأسباب الطعن . ليس لمحكمة الخروج على هذه الأسباب
والتصدى لما يشوب الحكم من أخطاء فى القانون إلا أن يكون ذلك لمصلحة المقيم .
المادة ٢/٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . مثال لحالة تصحيح خطأ قانونى
ليست فى صالح الطاعن .

١ — العبرة فى تحديد العقوبة المقررة لأشد الجرائم التى يقضى بها على الجانى
تطبيقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات هى بتقدير القانون للعقوبة الأصلية وفقا
لترتيبها فى المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ من القانون المذكور ، لا وفقا لما يقدره القاضى
فى الحكم هل ضوء ما يرى من أحوال الجريمة ودون تخويله سن وتطبيق عقوبة
لم يقررها أى القانونين يستمدها من الحد الأدنى والأقصى والأشد فى كليهما ،
فإن اتحدت العقوبتان درجة ونوعا تعين المقارنة بينهما على أساس الحد الأقصى

للعقوبة الأصلية دون اعتداد بالحد الأدنى ، وإذا نص القانون على عقوبتين أصليتين لكل من الجرائم المرتبطة كان الاعتبار بالحد الأقصى المقرر للعقوبة الأعلى درجة ولو كانت العقوبة الأدنى درجة — التخيرية في الجريمتين — مقيدة بحد أدنى . ولما كانت المحكمة قد اتهمت بالمخالفة لذلك إلى عقاب المتهم بمائة قرش عن تهمة عدم إعداد سجلات قيد العمال وأجورهم وإصابتهم وعدم التأمين عليهم على أن تتعدد بقدر عدد العمال ، وكانت هذه العقوبة المقررة للجريمة الثانية (عدم التأمين على العمال) التي يجوز فيها التعدد دون القضاء بالعقوبة المقررة للجريمة الأولى الأشد (عدم إعداد السجلات) التي لا تتعدد فيها العقوبة بقدر عدد العمال ، فإنها تكون قد أخطأت تطبيق القانون بما يستوجب نقض الحكم وتصحيحه فيما قضى به من تعدد العقوبة وإلغاء هذا التعدد .

٢ — الأصل هو التقيد بأسباب الطعن ، فلا يجوز لمحكمة النقض الخروج على هذه الأسباب والتصدي لما يشوب الحكم من أخطاء في القانون عملاً بحقها المقرر في المادة ٢/٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ إلا أن يكون ذلك لمصلحة المتهم . ولما كان الحكم المطعون فيه وإن أخطأ في تطبيق القانون حين انتهى إلى قيام ارتباط بين جرمي عدم إعداد سجلات قيد العمال وأجورهم وإصابتهم وعدم التأمين عليهم مع أنه لا ارتباط بينهما في صحيح القانون ، إلا أن القول بعدم وجود ارتباط وإعمال أثر ذلك عند الفصل في الطعن سيؤدي إلى الإضرار بالمتهم بتوقيع عقوبة عن كل من التهمتين مع تعددها عن التهمة الثانية . ومن ثم فإنه يجب قصر الطعن على الحدود المبينة بأسبابه .

الوقائع

لإتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٤ يناير سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز شبراخيت : (أولا) لم يعد سجلات لقيد العمال وأجورهم وسجل الإصابات . (ثانيا) لم يقيم بالتأمين على العاملين المنوه عنهما بالأوراق طبقا لمواد القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٣ . ومحكمة شبراخيت الجزئية قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام بتفريم المتهم مائة قرش عن كل تهمة تتعدد بقدر العمال بالنسبة للتهمة

الثانية . فاستأنفت النيابة العامة الحكم . ومحكمة دمنهور الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت [في الاستئناف] حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وتغريم المتهم مائة قرش عن التهمتين على أن تتعدد بقدر عدد العمال فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

بما أن النيابة العامة تعيب على الحكم المطعون فيه أنه إذ أدان المطعون ضده عن جريمتي عدم إعداد سجلات لقيد العمال وأجورهم وسجل الإصابات وعدم قيامه بالتأمين على عاملين لديه وأوقع عليه عقوبة واحدة عن هاتين الجريمتين هي الغرامة مائة قرش بحيث تتعدد بقدر عدد العمال وهي عقوبة الجريمة الثانية يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الجريمة الأشد على ما جرى به نص المادة ١٣٤ من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ هي الجريمة الأولى التي لا تتعدد فيها الغرامة بقدر عدد العمال وتتراوح فيها من ١٠٠ قرش إلى ١٠٠ ج وليست الجريمة الثانية المنصوص عليها في المادة ١٣٥ من ذلك القانون والتي عقوبتها الغرامة مائة قرش مع تعدد الغرامة بقدر عدد العمال .

وبما أنه بين من الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على المطعون ضده بوصف أنه في يوم ٢٤ يناير سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز شبراخيت (أولا) لم يعد سجلات لقيد العمال وأجورهم وسجل الإصابات . (ثانيا) لم يقيم بالتأمين على العاملين المنوه عنهما بالأوراق . ومحكمة أول درجة قضت بحضوريا بتغريم الطاعن مائة قرش عن كل تهمة تتعدد بقدر عدد العمال بالنسبة للتهمة الثانية . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق الاستئناف للخطأ في تطبيق القانون استنادا منها إلى وجود ارتباط لا يقبل التجزئة بين الجريمتين يوجب تطبيق عقوبة الجريمة الأشد عملا بالمادة ٣٢ عقوبات ، ومحكمة ثانی درجة قضت بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وتغريم الطاعن مائة قرش عن التهمتين على أن تتعدد بقدر عدد العمال .

وبما أن المادة ١٣٤ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تعاقب عن الجريمة موضوع التهمة الأولى المسندة إلى المتهم بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تتجاوز

ألف قرش بينما تقضى المادة ١٣٥ من القانون سالف الذكر بمعاقبة من يرتكب الجريمة موضوع التهمة الثانية بغرامة قدرها مائة قرش وتتعدد بقدر عدد العمال الذين وقعت المخالفة في شأنهم .

وبما أنه لما كانت العبرة في تحديد العقوبة المقررة لأشد الجرائم التي يقضى بها على الجاني تطبيقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات هي بتقدير القانون للعقوبة الأصلية وفقاً لترتيبها في المواد ١٠ و ١١ و ١٢ من قانون العقوبات لا وفقاً لما يقدره القاضي في الحكم على ضوء ما يرى من أحوال الجريمة ودون تخويله سن وتطبيق عقوبة لم يقررها أى القانونين يستمدها من الحدين الأقصى والأدنى الأشدين في كليهما فإن اتحدت العقوبتان درجة ونوعاً تعين المقارنة بينهما على أساس الحد الأقصى للعقوبة الأصلية دون اعتداد بالحد الأدنى وإذا نص القانون على عقوبتين أصليتين لكل من الجرائم المرتبطة كان الاعتبار بالحد الأقصى المقرر للعقوبة الأعلى درجة ولو كانت العقوبة الأدنى درجة - التخيرية في الجريمتين - مقيدة بحد أدنى . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد انتهت بالمخالفة لذلك إلى عقاب المتهم بمائة قرش عن التهمتين سالفتي الذكر على أن تتعدد بقدر عدد العمال وكانت هذه العقوبة المقررة للجريمة الثانية التي يجوز فيها التعدد دون القضاء بالعقوبة المقررة للجريمة الأولى الأشد التي لا تتعدد فيها العقوبة بقدر عدد العمال فإنها تكون قد أخطأت تطبيق القانون بما يستوجب نقض الحكم وتصحيحه فيما قضى به من تعدد العقوبة وإلغاء هذا التعدد ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم المطعون فيه في صورة هذا الطعن قد أخطأ في تطبيق القانون حين انتهى إلى قيام ارتباط بين الجريمتين مع أنه لا ارتباط بينهما في صحيح القانون ، ذلك أن الأصل هو التقيد بأسباب الطعن ولا يجوز الخروج على هذه الأسباب والتصدي لما يشوب الحكم من أخطاء في القانون عملاً بحقها المقرر في المادة ٢/٣٥ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ إلا أن يكون ذلك مصلحة المتهم ، وظاهر أن القول بعدم وجود الارتباط وإعمال أثر ذلك عند الفصل في الطعن سيؤدي إلى الإضرار بالمتهم بتوقيع عقوبة من كل من التهمتين مع تعديدها عن التهمة الثانية . ومن ثم فإنه يجب قصر الطعن على الحدود المبينة بأسبابه .

جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / حسن فهمي البدوي رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمود العمراري ، وعبد السيد الرقاص ، ومصطفى الأسيوطي ، وعبد ماهر حسن .

(٢٨٨)

الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٣٩ القضائية

(١) إثبات . ” إثبات بوجه عام “ . تلبس . قبض . حكم . ” تسببيه .
تسبيب غير معيب “ . مأمورو الضبط القضائي . مواد مخدرة .

أمر الضابط لرواد المقهى بعدم التحرك ريثما ينتهي من ضبط وتفتيش أحد المأذون
بتفتيشهم بالمقهى . لا يعتبر قبضا بغير حق . المقصود بهذا الإجراء : المحافظة على الأمن
والنظام دون تعرض لحرية أحد . . تحمل المتهم الذي كان من بين رواد المقهى عملا
معه من مخدر . أثر ذلك . تحمل اختيارى . صحة التحويل على الدليل المستند منه .

(ب) محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير الدليل “ . إثبات . ” شهادة “ حكم :
” تسببيه . تسبيب غير معيب “ . نقض . ” أسباب الطعن “
ما لا يقبل منها “ .

حق محكمة الموضوع في تجزئة أقوال الشهود والمواصفة بينها والأخذ منها بما
لا خلاف فيه .

عدم جواز إثارة الجدل الموضوعي أمام النقض .

١ — لا يقدح في أن المتهم تحمل باختباره وإرادته عما في حوزته من مخدر ،
أمر الضابط لرواد المقهى — ومن بينهم المتهم — بعدم التحرك حتى ينتهي
من المهمة التي كان مكلفا بها — وهي ضبط أحد تجار المخدرات وتفتيشه —
إذا المقصود بهذا الإجراء هو مجرد المحافظة على الأمن والنظام دون تعرض لحرية

المتهم أو غيره ، ومن ثم فإن ما يثيره المتهم من أن أمر الضابط بعدم التحرك^(١) يعد قبضاً بغير حق أُرهبه وجعله يلقى بالمخدر ، يكون غير سديد .

٢ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تجزئ أقوال الشاهد الواحد وأن توائم بين ما أخذته عنه بالقدر الذي رواه وبين ما أخذته من قول شاهد آخر ، ما دام ما أخذت به من شهادتهما ينصب على واقعة واحدة لا يوجد فيها خلاف فيما نقلته عنهما معا ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من خلاف بين قول الشاهدين من أن اللقاء للمخدر كان قبل أو بعد دخول الضابط لباب المقهى — حتى بفرض صحته — لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً قصد به إثارة الشبهة في قول الشاهدين مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٦ مارس سنة ١٩٦٨ بدائرة مركز السبلاوين محافظة الدقهلية : أحرز بقصد التعاطي جوهرًا مخدرًا "حشيشًا" في غير الأحوال المصرح بها قانونًا وبدون تذكرة طبية . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد المبينة بأمر الإحالة ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات المنصورة قضت بحضورها عملاً بالمواد ١/١ و ٢ و ٣٧ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرفق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل مدة ستة أشهر وتفريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المضبوطات عدا النقود . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز الجواهر المخدرة قد خالف القانون وشابه القصور والتناقض في التسبيب ذلك بأنه دفع بطلان تفتيشه لأن أمر الضابط لمن كان بالمقهى بعدم التحرك —

(١) والطن رقم ٩٦٠ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٦٢ السنة ١٣ ص ٩٠

حتى اتمام تفتيش صاحبها المأذون له بتفتيشه يعتبر قبضاً بغير حق أرهبه وجعله يلقي بالمخدر إلا أن الحكم رفض هذا الدفع بقوله "إن الطاعن إنما تخلّى عن المخدر باختياره" وهو قول غير سديد هذا إلى تعارض شهادتي الإثبات إذ قرر المشرطي أن واقعة اللقاء الطاعن للمخدر كانت قبل دخول الضابط من باب المقهى بينما قرر الضابط أنها كانت تالية لدخوله بما يعيب الحكم بالتناقض .

وحيث أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما تتوافره العناصر القانونية لقيام حالة التلبس وأثبت في حق الطاعن أنه تخلّى باختياره وإرادته عن المخدر ، وكان لا يقدح في ذلك أمر الضابط لرواد المقهى — ومن بينهم الطاعن — بعدم التحرك — حتى ينتهي من المهمة التي كان مكلفاً بها — وهي ضبط أحد تجار المخدرات وتفتيشه — إذ المقصود بهذا الإجراء هو مجرد المحافظة على الأمن والنظام ، دون التعرض لحرية الطاعن أو غيره . لما كان ما تقدم ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الثابت بدونات الحكم أن ما حصله من شهادتي الإثبات أن كلا منهما شاهد الطاعن يخرج من جيبه قطعة الحشيش المضبوطة ويلقي بها على الأرض فالتقطها الضابط ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تجزئ أقوال الشاهد الواحد وأن توائم بين ما أخذته عنه بالقدر الذي رواه وبين ما أخذته من قول شاهد آخر ما دام ما أخذت به من شهادتهما ينصب على واقعة واحدة لا يوجد فيها خلاف فيما نقلته عنهما معاً . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن من خلاف بين قول الشاهدين من أن اللقاء الطاعن للمخدر كان قبل أو بعد دخول الضابط لباب المقهى — حتى بفرض صحته — لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً قصد به إثارة الشبهة في قول الشاهدين مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين حسن هزام ، وسعد الدين عطيه ، ومحمود كامل مطيفه . والدكتور أحمد
محمد إبراهيم .

(٢٨٩)

الطعن رقم ١١٩٣ لسنة ٣٩ القضائية

مأمورو الضبط القضائي . موظفون عموميون . محلات تجارية وصناعية .
حكم . "تسييبه . تسييب معيب" . قرارات وزارية .

موظفو وزارة العمل الذين لم صفة مأموري الضبطية القضائية بالنسبة للجرائم التي تقع بالمخالفة
لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ : المادة الأولى من قرار وزير العدل رقم ١٠٣٢
لسنة ١٩٦٧ .

نصت المادة الأولى من قرار وزير العدل — بعد الاتفاق مع الوزير
المختص — رقم ١٠٣٢ لسنة ١٩٦٧ والذي عمل به من تاريخ نشره
في ١٩٦٧/١٠/٢٥ على أنه " ينحل صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة
إلى الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القوانين ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ورقم ٣٧١
لسنة ١٩٥٦ ورقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ المشار إليها والقرارات المنفذة لها ، موظفو
وزارة العمل المذكورون بعد كل في دائرة اختصاصه : (١) مدير عام الإدارة
العامة للأمن الصناعي والموظفون الفنيون العاملون بها (٢) مدير عام الإدارة
العامة للتفتيش العمالي والموظفون الفنيون العاملون بها (٣) رؤساء ومفتشوا
مكاتب ووحدات الأمن الصناعي ومكاتب تفتيش العمل بمديريات العمل
ومكاتبها المحلية . وإذا كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه ببراءة
المطعون ضدهم على أساس أن مفتشي مكتب العمل ليس لهم صفة مأموري

الضبط القضائي بالنسبة الى الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ، يكون قد أخطأ في القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم في يوم ٢٥ مارس ١٩٦٨ بدائرة قسم أسوان : المتهم الأول — فتح المحل المبين بالمحضر بدون ترخيص من الجهة المختصة . والمتهم الثاني — فتح المحل المبين بالمحضر بدون ترخيص من الجهة المختصة . والمتهم الثالث — فتح المحل المبين بالمحضر بدون ترخيص من الجهة المختصة . وطلبت عقابهم بالمواد ١ و ٢ و ١٧ و ١٨ و ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ والجدول الملحق . ومحكمة أسوان الجزئية قضت بحضورها عملاً بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهمين مما نسب اليهم . فاستأنفت النيابة هذا الحكم . ومحكمة أسوان الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غيابياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطلعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضدهم من تهمة فتح محل بدون ترخيص جاء مشوباً بالخطأ في القانون ، ذلك بأنه استند في تبرئتهم الى بطلان محضر ضبط الواقعة الذي حرره مفتش مكتب العمل لأنه ليس من مأموري الضبط القضائي في شأن تطبيق القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في حين أن قرار وزير العدل رقم ١٠٣٢ لسنة ١٩٦٧ قد خول مفتشي مكاتب العمل هذه الصفة وفي ذلك ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه عرض للدفع المبدئى من المطعون ضدهم ببطلان محضر الضبط التي حررها مفتش مكتب العمل وأخذ به في قوله " وحيث إن الصحيح في القانون أن هناك مأموري

ضبطية قضائية عامة مثل الذى حددها قانون الإجراءات الجنائية فى مادته الثالثة والعشرين والمعدلة بالقانون ٣٥٨ سنة ١٩٥٢ والقانون ٢٤٣ لسنة ١٩٥٣ والقانون ٤ لسنة ١٩٥٤ والقانون ٣٧ لسنة ١٩٥٧ وأشارت المادة السالفة البيان الى مامورى الضبطية القضائية الخاصة وهم الذين تكون لهم صفة الضبطية الخاصة التى يصدر بها قرارات من وزير العدل أو يشار إليها فى تلك القوانين، وحيث إنه ترتيبا على ذلك فلما كان مفتشى العمل لم يرد ذكرهم على سبيل الحصر فيمن حددتهم المادة ٢٣ اجراءات المعدلة على أنهم من مامورى الضبطية القضائية العاملين فى دائرة اختصاصهم ، فانهم والحال كذلك لا يكون لهم صفة الضبطية القضائية إلا فى القوانين التى أعطتهم هذه الصفة مثل القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ولم يصدر قرار من وزير العدل لإعطائهم صفة الضبطية القضائية فى ضبط مخالفات قوانين أخرى ، بل انه وعلى سبيل التنصيص فان القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ قد حدد من لهم صفة مامورى الضبطية القضائية لتحرير المحاضر لمخالفى نصوص مواده وهم موظفى إدارة الرخص الذين يعينهم وزير الشئون البلدية والقروية — حسب ما جاء بالمادة ٢٢ من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ والمعدلة بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٥٩ . وحيث انه لما كان ذلك كذلك ، فان الدفع المبدى من الدفاع عن المتهمين الثلاثة قد حاز القبول ويتعين القضاء ببطلان محاضر الضبط الثلاثة وبراءة المتهمين مما نسب اليهم “ . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه يجوز بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص تخويل بعض الموظفين صفة مامورى الضبط القضائى بالنسبة الى الجرائم التى تقع فى دوائر اختصاصهم وتكون متعلقة بأعمال وظائفهم ، وقد أصدر وزير العدل — بعد الاتفاق مع الوزير المختص — القرار رقم ١٠٣٢ لسنة ١٩٦٧ . والذى عمل به من تاريخ نشره فى ٢٥/١٠/١٩٦٧ ونص هذا القرار فى المادة الأولى منه على أنه “ يخول صفة مامورى الضبط القضائى بالنسبة الى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القوانين ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ورقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ ورقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ المشار اليها والقرارات المنفذة لها موظفو وزارة العمل المذكورون من بعد كل فى دائرة اختصاصه : (١) مدير عام الادارة العامة للامن الصناعى والموظفون الفنيون العاملون بها (٢) مدير عام الادارة العامة للتفتيش العمالى والموظفون

الفنيون العاملون بها (٣) رؤساء ومفتشو مكاتب ووحدات الأمن الصناعي ومكاتب تفتيش العمل بمديريات العمل ومكاتبها المحلية". لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه بتبرئة المطعون ضدهم على أن مفتشى مكتب العمل ليس لهم صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة إلى الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ يكون قد أخطأ في القانون بما يستوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب محكمة الموضوع عن أن تقول كلمتها في موضوع الدعوى، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين عزام ، وسعد الدين عطية ، ومحمود كامل عطيفه ، والدكتور أحمد
محمد إبراهيم .

(٢٩٠)

الطعن رقم ١٥٢٦ لسنة ٣٩ القضائية

(١) استيلاء على مال للدولة بغير حق . جريمة . " أركانها " . قصد جنائي .
حكم . " تسببيه . تسبب غير معيب " .

تحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائي في جريمة تسهيل الاستيلاء بغير
حق على مال للدولة أو لأحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو المنشآت
المنصوص عليها في المادة ١١٣/١ عقوبات المعدلة . غير لازم .

(ب) دفاع . " الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " . محكمة الموضوع .
" سلطتها في إجابة طلب نذب خبير " . إثبات . " خبرة " .
عدم التزام محكمة الموضوع بإجابة طلب نذب خبير في الدعوى . شرطه ؟

١ - لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائي في جريمة
تسهيل الاستيلاء بغير حق على مال للدولة أو لأحدى الهيئات أو المؤسسات العامة
أو الشركات أو المنشآت المنصوص عليها في المادة ١١٣ فقرة أولى من قانون
العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ بل يكفي أن يكون فما أورده
الحكم من وقائع وظروف ما يدل على قيامه .

٢ - من المقرر أن محكمة الموضوع لا تلتزم بإجابة طلب نذب خبير في الدعوى
ما دامت الواقعة قد وضحت لديها وما دام في مقدورها أن تشق طريقها في المسألة
المطروحة عليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في خلال الفترة من ٢٥/١٢/١٩٦٦ حتى ١٥/٢/١٩٦٦ بدائرة بندر المحلة محافظة الغربية: (أولاً) المتهم الأول (أ) بصفته مستخدماً وكاتباً بشركة النصر للصباغة والتجهيز بالمحلة الكبرى التابعة للقطاع العام سهل للمتهم الثاني الاستيلاء بغير حق على أبحر التشغيل وقيمة الغزل المبيدين بالمحضر والمملوكين للشركة سالفه الذكر (ب) ارتكب وآخر مجهول تزويراً في محركات للشركة سالفه الذكر هي محاضر فحص الأقمشة المبينة بالمحضر باسم المتهم الثاني وآخر وأذن توريداً يجعلهما واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع عليهما بتزويرها بأن أثبت المتهم على خلاف الحقيقة بأن الأقمشة الواردة بها قد سلمت للشركة وصور أذن التوريد الخاصة بها وقام المجهول بوضع إمضاءات نسبها زوراً لأربابها المسؤولين بالشركة (ثانياً) المتهم الثاني (أ) اشترك بطريق التحريض والاتفاق مع المتهم الأول في ارتكاب جريمة تسهيل الاستيلاء بغير حق على مال لإحدى الشركات التابعة للقطاع العام بأن حرضه واتفق على أن يسهل له الاستيلاء على أبحر التشغيل وقيمة الغزل المبين بالمحضر وقد تمت الجريمة بناء على هذا التحريض وذلك بالاتفاق (ب) اشترك بطريق التحريض والاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول وآخر مجهول في ارتكاب تزوير في محركات لشركة النصر للصباغة والتجهيز بالمحلة الكبرى التابعة للقطاع العام هي محاضر الفحص وأذن توزيع الأقمشة الخاصة به بأن حرضهما واتفق معهما على اصطناع تلك المحركات ونسب صدورهما زوراً للمسؤولين بالشركة وساعدهما على ذلك بأن أدلى لهما ببيانات بعض كميات الغزل الموجود طرفه لتصنيعه للشركة وقد وقعت الجريمة بناء على هذا التحريض وذلك بالاتفاق وتلك المساعدة (ج) بدد كمية الغزل المبينة وصفاً وقيمة بالمحضر والمملوكة للشركة سالفه الذكر والتي لم تسلم إليه إلا على سبيل الوكالة لاستعمالها في أمر معين لمنفعة الشركة هو تصنيعها وإعادةها إليها فاختلسها لنفسه إضراراً بها. وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهما على محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٤٠/١ - ٢ - ٣ و ٤١ و ١١١/٦ و ١١٣/١ و ١١٨ و ١١٩ و ٢١٤ مكرر و ٣٤١ من قانون العقوبات، فقرر بذلك. وادعت شركة النصر للصباغة والتجهيز بالمحلة الكبرى مدنياً قبل كل من المتهمين وطلبت الحكم

بالزام كل منهما بأن يدفع لها مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . ومحكمة جنابات طنطا قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات (أولا) في الدعوى الجنائية بمعاقبة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبغريمهما مبلغ ٩٣٨ ج و ٢٣٧ م والزامهما برد مبلغ ٩٣٨ ج و ٢٣٧ م على أن تكون الغرامة والرد بالتضامن فيما بينهما وبغزل المتهم الأول من وظيفته (ثانيا) في الدعوى المدنية بالزام كل من المتهمين بأن يدفع لشركة النصر للصباغة والتجهيز بالمحلة الكبرى المدعية بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة اشتراكه مع آخر في تسهيل الاستيلاء بغير حق على مال لإحدى شركات القطاع العام . وفي تزوير محركات لتلك الشركة ، قد شابه قصور في التسبيب وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الطاعن طلب نذب خبير حسابي لبيان مدى العجز النهائي في الحساب الكلي للتشغيل الخارجى إلا أن المحكمة لم تستجب لهذا الطلب وردت عليه ردا غير سائغ ولم يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر ركن القصد الجنائي في جريمة تسهيل الاستيلاء المسندة إلى المتهمين . هذا فضلا عن قصوره في بيان واقعة الدعوى واضطراب أسبابه وقلق العناصر التي أوردها .

وحيث إنه من المقرر أن محكمة الموضوع لا تلتزم بإجابة طلب نذب خبير في الدعوى مادامت الواقعة قد وضحت لديها ، ومادام في مقدورها أن تشق طريقها في المسألة المطروحة عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد انتهى في تدليل سائغ وسليم إلى أن الكميات المدعى من الطاعن بتوريدها في يومى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٦٥ و ١٣ يناير سنة ١٩٦٦ لم تورد فعلا ولم تصل الى الشركة فإن المحكمة إذ رفضت للأسباب السائغة التي أوردها الحكم وبعد أن وضحت لديها الواقعة

المسندة إلى الطاعن ، طلبه نذب خبير حسابي لمراجعة حساب العملاء ، يكون حكمها بمنأى من الإخلال بحق الدفاع ، وما ينمى الطاعن في هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائي في جريمة تهويل الاستيلاء بغير حق على مال للدولة أو لأحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو المنشآت المنصوص عليها في المادة ١١٣ فقرة أولى من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ بل يكفي أن يكون فيما أورده الحكم من وقائع وظروف ما يدل على قيامه كما هو الحال في الدعوى المطروحة . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الاشتراك في تهويل الاستيلاء بغير حق على مال لأحدى شركات القطاع العام المسندة إلى الطاعن وأقام عليها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات ومن الاطلاع على السجلات والأوراق التي تناولها التحقيق ومن تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير ومن اعتراف المتهمين وهي أدلة سائغة تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها ، فن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / حسن فهمى البدوي رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد أبو الفضل حنفى ، وإبراهيم أحمد الديوانى ، ومحمد السيد الرفاعى ، وطه الصديق دقانه .

(٢٩١)

الطعن رقم ١٦١٤ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب ، ج) إثبات . ” اثبات بوجه عام ” . ” شهادة ” . ” معاينة ” . حكم .
” تسببيه . تسبیب غیر معيب ” . دفاع . ” الإخلال بحق

الدفاع . ما لا يوفره ” . دفعوع . ” الدفع بتعذر الرؤية ” .

(١) بناء الحكم على أدلة لا يجمعها التناقض . لا يعيبه . مادام قد استخلص
الأداة منها بما لا تناقض فيه .

(ب) تساند الأدلة في المواد الخائية . مؤداة ؟

(ج) الدفع بتعذر الرؤية . متى يكون من أوجه الدفاع الموضوعية ؟

(د ، هـ ، و) دفاع شرعى . أسباب الإباحة . ” الدفاع الشرعى ” . حكم .
” تسببيه . تسبیب غیر معيب ” . اشتراك . اتفاق . سبق
إصرار . طعن . ” المصلحة في الطعن ” . نقض . ” المصلحة
في الطعن ” . عقوبة . ” العقوبة المبررة ” .

(د) رمى بالحكم دعوى المرفقة ضد المجنى عليه بالاخلاق . انتفاء حالة
الدفاع الشرعى عن المال .

(هـ) - الاتفاق على الجريمة ، أو سبق الإصرار عليها ، أو التحيل لاوتكابها .
عدم توافر موجب الدفاع الشرعى لدى من توافر لديه أمر منها .
أساس ذلك .

(ر) معاقبة المتهم بمقو به تدخل في مقو به جريمة القتل المسندة إليه مجردة من ظرف سبق الاصرار . عدم جدوى النعى على الحكم بخلاف هذا الظرف .

١ — لا يقدح في استدلال الحكم ، ابتناؤه على أدلة لا يجمعها التناسق التام ، مادام قد استخلص الإدانة منها بما لا تناقض فيه ، وكان لها حصله الحكم من رواية الشهود سنده وماخذه الصحيح حسبما يبين من شهادتهم في جلسة المحاكمة .

٢ — الأدلة في المواد الجنائية ضمايم متساندة ، فلا يشترط أن تترادف بنصها على الأمر المراد اثباته ، بل يكفي أن يثبت من جماعها .

٣ — الدفاع المبني على تعذر الرؤية لحكم الظلام ، حيث لا يستحيل عادة بقوة الأشياء من أوجه الدفاع الموضوعية التي بحسب الحكم ردائها ، أخذه بأدلة الثبوت في الدعوى ، وكان الحكم مع ذلك قد التفت الى دفاع الطاعنين في هذا الشأن فأقسطه حقه ، ورد عليه بما يفنده من أن زوجة القتل رأت الطاعنين وهم يختطفون زوجها أمام عينها ثم سمعته يستصرخ مستغيثا مما يهدده من القتل ، وأن نائب العمدة رأى شطرا من الاعتداء ، وأقر له الطاعنان الأولان به متعللين لإيقاعه بدعوى مكذبة هي محاولة المجنى عليه سرقة جدى لها ، فان الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

٤ — اذا كان الحكم قد رمى دعوى السرقة ضد المجنى عليه ، بأنها مختلفة . فان ذلك ينفي بالضرورة حالة الدفاع الشرعى .

٥ — من المقرر أنه متى أثبت الحكم التدبير للجريمة سواء بتوافر سبق الإصرار أو انعقاد الاتفاق السابق على إيقاعها ، أو التحيل لارتكابها ، انتهى حتما موجب الدفاع الشرعى الذى يفترض ردا حالا على عدوان حال ، دون الإسلاس له وإعمال الخطة في إنفاذه .

٦ — متى كان ما أثبتته الحكم يتضمن قيام الاتفاق السابق بين الطاعنين على القتل ، وكانت العقوبة الموقعة عليهم وهى الأشغال الشاقة المؤقتة تدخل

في حدود العقوبة المقررة لجنایة القتل العمد غير مقترنة بظروف سبق الإصرار ،
فلا مصلحة للطاعنين من وراء الطعن بتخلف هذا الظرف .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يوم ١٩٦٧/٨/٢٠ بدائرة مركز إطسا محافظة الفيوم : قتلوا صابر سعداوى حسين عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن يبتوا النية على قتله وتربصوا له في طريق عودته إلى مسكنه وما أن مر بهم حتى أمسكوه عنوة وأدخلوه مسكن أولهم واعتدوا عليه بالضرب بالآلات صلبة راضية وخشنة السطح ثم أجهزوا عليه بالخنق فأحدثوا به الإصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فقرر بذلك . وادعت مدنيا كل من والددة المجنى عليه عن نفسها وبصفتها وصية على قصر ابنها المجنى عليه وهم محروس عن نفسه وبصفتها وارثا لأخيه صالح الذى توفى في ١٩٦٧/١٢/١٨ وأحمد عن نفسه وبصفتها وارثا لأخيه صالح وعليه عن نفسها وبصفتها وارثة لأخيها صالح وعبد التواب وكسبانه وشعبان وثابت وإخلاص وهى الحمل المستكن الذى انفصل بعد وفاة المجنى عليه من زوجته أم هاشم عبد المقصود والسيد الحلقاوى وطلبوا القضاء لهم قبل المتهمين متضامنين بمبلغ ٢٠٠٠ ج على سبيل التعويض مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة جنايات الفيوم قضت بحضوريا عملا بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من القانون ذاته والمادتين ٣٢٠ و ٣٥٧ من قانون المرافعات بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وإلزامهم متضامنين أن يدفعوا للمدعين بالحق المدنى عن أنفسهم وبصفتهم مبلغ ٢٠٠٠ ج ألفى جنيه والمصاريف المدنية ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث ان الطاعنين ينمون على الحكم المطعون فيه أنه اذ أدانهم بجنایة القتل العمد قد شابه الفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب ، وخالف الثابت

في الأوراق ، ذلك بأنه أخذهم جملة واحدة بسبق الإصرار على القتل مع انحصار
الباعث عليه في نفس ثالثهم وحده مما يقتضى علم الآخرين به ، وانعقاد عزمهما
معه على الثأر له حتى يستقيم الاستدلال على تضامهم في المسؤولية الجنائية وهو
مالا سند له ، ولا شاهد عليه ، كما عول في اثبات اعتداء المجنى عليه من قبل ذلك
الاعتداء الذي اتخذه ركيزة لسبق الإصرار على شهادة اثنين ناقض أحدهما
الآخر ، ولم يرفع العوار الذي شاب شهادة كل من شاهدى الرؤية وما بينهما
من تناقض وعلى الأخص الشاهدة الأولى التى لم ترا الاعتداء لحلك الظلمة
ولأن باب المنزل الذى وقع فيه الاعتداء أوصد دونها . وقد قطع ثانى
الشاهدين بأن الطاعن الثالث لم يكن موجودا بمكان الحادث وقت ذهابه ، هذا
الى أن الطاعنين دفعوا التهمة بأن المجنى عليه كان يسرق جديا وجد الى جواره
عند وصول نائب العمدة الى محل الحادث مما يجعلهم فى حالة الدفاع الشرعى
أو فى مرحلة تجاوزه فى أدنى الأقدار ، إلا أن الحكم رد على هذا الدفع بما لا ينهض
ردا عليه مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت فى مدوناته بيانا لواقعة الدعوى " أن
غنا للطاعن الثالث — وهو من أبناء عجموة الأولين — نزلت فى زراعة قطن
للمجنى عليه فاتهره هذا وصفه فأوغر صدره وأنهى خبره اليهما ، فانعقد عزمهم
على قتله جزاء ما اجترمه ، واذ مر بهم هائدا بعد العشاء من اليوم التالى من منزل
صهره هاجموه وأدخلوه عنوة فى منزل الإثنين الأولين وأوصدوا دونه الباب ،
وأوثقوه بحبل ، وانها لواعليه معا ، وضربوه ضربة رجل واحد بالفأس والعصى
وأجهزوا عليه بكتم النفس " ودلل الحكم على هذه الواقعة بما ينتجه من وجوه
الأدلة ومنها شهادة الشهود بين راء للحادث وراو عنه ، وتقرير الطبيب الشرعى
الذى أثبت بثلاثتهم إصابات من مقاومة ، ووجود دماء آدمية حيث قتل المجنى
عليه فى منزل الأولين ، وتلوث الحبل الذى أوثق به المجنى عليه بدم آدمى كذلك ،
فضلا عما جاء فى المعاينة وتقرير الصفة التشريحية ورمى تصوير الطاعنين للحادث
بأن الباعث عليه محاولة المجنى عليه سرقة جدى لهم بأنه محض اختلاق مدالا على
ذلك بالشواهد الواردة فى المساق المتقدم ، ثم عرض لنية القتل فأثبتها ، واسبق
الإصرار فدلل عليه تدليلا سديدا ، وخلص فى منطق سليم إلى ثبوت جناية القتل

العمد بأركانها المعروفة في القانون في حق الطاعنين . لما كان ذلك ، وكان لا يقدح في استدلال الحكم ابتناؤه على أدلة لا يجمعها التناسق التام ، مادام قد استخلص الإدانة منها بما لا تناقض فيه ، وكان لما حصله الحكم من رواية الشهود سنده وما أخذه الصحيح حسبا يبين من شهادتهم في جلسة المحاكمة ، وكان الدفاع المبني على تعذر الرؤية لحلك الظلام حيث لا تستحيل عادة بقوة الأشياء من أوجه الدفاع الموضوعية التي بحسب الحكم ردا عليها أخذه بأدلة الثبوت في الدعوى ، وكان الحكم مع ذلك قد التفت الى دفاع الطاعنين في هذا الشأن فأقسطه حقه ، ورد عليه بما يفنده من أن زوجة القتيل رأته وهم يختطفون زوجها أمام عينها ثم سمعته يستصرخ مستغيثا مما يهدده من القتل ، وأن نائب العمدة رأى شطرا من الاعتداء ، وأقر له الطاعنان الأولان به متعللين لإيقاعه بدعوى مكذبة هي محاولة المجنى عليه سرقة جدي لهما ، وكانت الأدلة في المواد الجنائية ضمايم متسادة فلا يشترط أن تترادف بنصها على الأمر المراد اثباته بل يكفي أن يثبت من جماعها . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم قد رمى دعوى السرقة بأنها مختلفة ، فإن ذلك ينفي بالضرورة حالة الدفاع الشرعي ، هذا فضلا عما هو مقرر من أنه متى أثبت الحكم التدبير للجريمة سواء بتوافر سبق الإصرار أو انعقاد الاتفاق السابق على إيقاعها أو التحيل لارتكابها انتهى حتما موجب الدفاع الشرعي الذي يفترض ردا حالا على عدوان حال دون الإسلاس له وإعمال الخطة في إنفاذه ، وكان ما أثبتته الحكم يتضمن قيام الاتفاق السابق بين الطاعنين على القتل ، وكانت العقوبة الموقعة عليهم وهي الأشغال الشاقة المؤقتة تدخل في حدود العقوبة المقررة لجناية القتل العمد غير مقترنة بظرف سبق الإصرار ، فلا مصلحة لهم من وراء الطعن بتخلفه ، ولا وجه لما نعوه ، ومن ثم يكون الطعن على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / حسن فهمى البدوي رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : محمد أبو الفضل حفتي ، وإبراهيم أحمد الديواني ، ومحمد السيد الرفاعي ،
رطله الصديق دقانه .

(٢٩٢)

الطعن رقم ١٦١٥ لسنة ٣٩ القضائية

نقض . " حالات الطعن بالنقض . الخطأ في تطبيق القانون " . عقوبة .
" تطبيقها " . قتل خطأ . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير العقوبة " .

الحد الأدنى لعقوبة الحبس في جريمة القتل الخطأ : ستة أشهر . نزول الحكم عن هذا
الحد خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقضه . وجوب أن يكون مع النقض الإحالة . على ذلك :
جعل الشارع لتلك الجريمة عقوبتين تخييريتين .

جعلت الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات الحد الأدنى لعقوبة
الحبس في جريمة القتل الخطأ ستة أشهر . ولما كان الحكم المطعون فيه
لم يلتزم هذا الحد عند توقيع العقوبة بل قضى بأقل منه ، فإنه يكون قد أخطأ
في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه وتصحيحه ، إلا أنه وقد جعل الشارع
لهذه الجريمة ، عقوبتين تخييريتين ، وكان تطبيق العقوبة في حدود النص المنطبق
هو من خصائص قاضي الموضوع ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٣/١٠/١٩٦٥ بدائرة قسم الظاهر
محافظة القاهرة : (أولا) تسبب خطأ في موت أم أحمد محمد السيد وكان

ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه ورعوثته بأن كان يقود دراجة بخارية بدون تحوز واحتياط من مرور المسارة بالطريق وبدون التأكد من خلو الطريق أمامه ولم يتم بضبط فرامل دراجته في الوقت المناسب فصدم المحنى عليها وأحدث بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياتها . (ثانياً) قاد دراجة بخارية بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨/١ من قانون العقوبات والمواد ١ ، ٢ ، ٢١ ، ٨١ ، ٨٨ ، ٩٠ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . ومحكمة الظاهر الجزئية قضت عملاً بمواد الإتهام والمادة ٣٢ من قانون العقوبات حضورياً إعتبارياً بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة عشرة جنهات لوقف التنفيذ عن التهمتين . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم شهراً مع الشغل بلا مصروفات جنائية . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

بما أن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى بحبس المطعون ضده شهراً واحداً مع الشغل في جريمة القتل الخطأ المسندة إليه ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه نزل بالعقوبة عن الحد الأدنى المبين بالفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات وهي ستة أشهر ، مما يعيبه ويوجب نقضه .

وبما أن هذا النعى في محله ذلك أن الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات قد جعلت الحد الأدنى لعقوبة الحبس في جريمة القتل الخطأ هي ستة أشهر . وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا الحد عند توقيع العقوبة بل قضى بأقل منه ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه وتصحيحه — إلا أنه وقد جعل الشارع لهذه الجريمة عقوبتين تخييريتين ، وكان تطبيق العقوبة في حدود النقص المطبق هو من الخصائص قاضى الموضوع ، فانه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين حسن مزام ، وسعد الدين عطيه ، ومحمود كامل عطيفه ، والدكتور
أحمد محمد ابراهيم .

(٢٩٣)

الطعن رقم ١٦٢١ لسنة ٣٩ القضائية

(اوب) سلاح . مواد مخدرة . تلبس . إثبات . ”اثبات بوجه عام“ . تفتيش .
مأمورو الضبط القضائي . حكم . ”تسبيبه . تسبيب غير معيب“ .
بطلان .

(١) مشاهدة المتهم محرزا سلاحا . توافر حالة التلبس باحرازه .

(ب) وجود مظاهر خارجية تنبئ عن ارتكاب جريمة . كفاية ذلك لقيام حالة التلبس .
بصرف النظر عما يسفر عنه التحقيق أو المحاكمة . حق رجل الضبط في إجراء
التفتيش في هذه الحالة . العثور عرضا أثناء البحث عن جسم الجريمة المتلبس بها
على جسم جريمة أخرى . صحيح . المادة ٥٠ إجراءات .

(ج) مستشار الإحالة . أمر بالأوجه . ”تسبيبه . تسبيب معيب“ .
تفتيش .

إقامة الأمر بالأوجه قضاءه على ما ليس له أصل في الأوراق . يعيبه . مثال .

١ — إن مجرد رؤية المتهم للطعون ضده حاملا سلاحا ، يجعله في حالة تلبس
باحراز السلاح حتى ولو تبين بعد ذلك أنه غير معاقب على حيازته .

٢ — من المقرر أنه إذا وجدت مظاهر خارجية فيها بذاتها ما ينبئ بارتكاب
الفعل الذي تتكون منه الجريمة ، فإن ذلك يكفي لقيام حالة التلبس بصرف

النظر عما ينتهي إليه التحقيق أو تسفر عنه المحاكمة ، ذلك بأنه لا يشترط لقيام حالة التاهس أن يؤدي التحقيق إلى ثبوت الجريمة قبل مرتكبها ، وإذا كان ذلك ، وكان الضابط قد شاهد المتهم محمزا سلاحا ، فإنه يكون من حقه أن يفتش المطعم ضده ، فإذا عثر معه عرضا على مخدر أثناء بحثه عن السلاح وذخيرته ، وقع ذلك الضبط صحيحا طبقا للفقرة الثانية من المادة ٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

٣ — إذا كان ما حصله الأمر المطعمون فيه من أن الضابط الذي قام بتفتيش المطعم ضده تبين حقيقة المسدس المضبوط ، وأن حيازته غير مؤثمة قانونا ، ثم استطالت بعد ذلك يده إلى باقى ملبسه بالتفتيش ، ليس له أصل فى أوراق الدعوى ، إذ يبين من الاطلاع على مفردات القضية ، أنه أثناء تفقد الضابط حالة الأمن سمع صوت طلق نارى وأبصر المطعمون ضده يضع مسدسا فى جيبه فقبض عليه وقتشه لضبط المسدس وما قد يكون المطعمون ضده حائزا له من الذخيرة ، وعثر أثناء التفتيش على قطعة المخدر موضوع الدعوى ، وقد تم ذلك قبل أن يتبين حقيقة المسدس وأنه ليس سوى مسدس صوت ، فان الأمر يكون معيبا بالخطأ فى الاسناد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعمون ضده بأنه فى يوم ٦ أبريل سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم الأزبكية محافظة القاهرة : أحرز بقصد التعاطى جوهرًا مخدرا "حشيشا" فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١/١ و ٢ و ١/٣٧ و ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق . فقرر ضايبا عملا بالمادة ١٧٦ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٢/٣٠ من قانون العقوبات ألا وجه لإقامة الدعوى العمومية مع مصادرة المادة المخدرة . فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الأمر المطعون فيه أنه إذ قرر بأن لا وجه لإقامة الدعوى العمومية جاء مشوبا بالخطأ في الإسناد ذلك بأنه أبطل تفتيش المطعون ضده وأهدر الدليل المستمد من هذا التفتيش بمقولة أن مأمور الضبط أجرى التفتيش الذي أسفر عن العثور على المادة المخدرة بعد أن كان قد فرغ من ضبط المسدس الذي كان يحزره المطعون ضده وتحقق من أنه مسدس صوت لا يعاقب القانون على حيازته . وهذا الذي حصله الأمر المطعون فيه يخالف الثابت في الأوراق ، إذ يبين منها أن الضابط عثر على المادة المخدرة أثناء تفتيش المطعون ضده للبحث عن المسدس وطلقاته وقبل أن يتحقق من مشروعية حيازته لهذا المسدس . ومن ثم فإن ضبط المخدر يكون صحيحا ويجوز الاستناد إلى الدليل المستمد منه ، وما وقع فيه الأمر المطعون فيه من خطأ في الإسناد قد حجبه عن تقدير الدليل المستمد من ذلك التفتيش الصحيح .

وحيث إن الأمر المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى في قوله : ” وبما أن واقعة الدعوى تحصل في أنه حوالي الساعة الواحدة من صباح يوم ١٩٦٧/٤/٦ كان الملازم نبيل محمد زويد يمر بدائرة قسم الأزبكية متفقدًا حالة الأمن فسمع صوت مقذوف نارى فتوجه لمصدره حيث شاهد المتهم وبيده مسدس فلما أحس بمقدمه وضع المسدس بجيب جلاببه وحاول الهرب فخال بينه وبين ما قصد وقتشه فأخرج المسدس من جيب جلاببه الأيمن ووجد أنه مسدس صوت وبتفتيشه وجد بجيب جلاببه الغلوى الأيسر قطعة من الحشيش بلغ وزنها ١٠١ جم “ وخلص الأمر إلى بطلان التفتيش والدليل المستمد منه في قوله ” وبما أن وقائع الدعوى قاطعة في أن لا على المتهم من شبهة أو ظل شبهة إلا أنه أطلق مقذوفا ناريا فاستلزم احتياط رجل الشرطة أن يقبض عليه الضابط نبيل محمد زويد ويخرج المسدس من جيب جلاببه الذى يعرف مسبقا أن به المسدس وهو جيب الجلابب الأيمن وقد فعل وتبين له أن المسدس ليس محظورا حيازته أو مؤثما على إحرازه ، فإذا كان ذلك واستطالت يد الضابط إلى جيب آخر من جيوب المتهم بالتفتيش ، كان هذا الإجراء باطلا عليه بطبائنا أكيدا ولوقيل أنه إنما كان بحثا عن طلقات المسدس ، لا بعدا من قيمة هذا القول ، فعلة البحث

لا تقوم إن كان إحرار المسدس نفسه وحيازته مباحة ، وبما أن مؤدى ماسلف أن ما نتج عن التفتيش الباطل باطل بدوره ولا يعتبر دليلا يجابه به المتهم ، وبذا تكون الدعوى فاقدة ما يجب أن يتوفر من أدلة تكفى لإحالتها الى محكمة الجنايات ويتعين لذلك اعمال حكم المادة ١٧٦ . أ . ج مع مصادرة المخدر عملا بالمادة ٢/٣٠ عقوبات . وبما أنه ليس يفوتنا أن نشير الى أن ما أثبت بمحضر الضبط من اعتراف لا قيمة له فهو ان كان قد صدر فقد حدث في غمرة الاجراء الباطل وما نتج عنه فلا اعتبار له ، بل هو متعين الاستبعاد والالتفات عنه . لما كان ذلك ، وكان ما حصله الأمر المطعون فيه من أن ضابط الشرطة الذي قام بتفتيش المطعون ضده تبين حقيقة المسدس المضبوط وأن حيازته غير مؤثمة قانونا ، ثم استطالت بعد ذلك يده الى باقى ملبسه بالتفتيش ، ليس له أصل في أوراق الدعوى اذ يبين من الاطلاع على مفردات القضية أنه أثناء تفقد الضابط حالة الأمن سمع صوت طلق نارى وأبصر المطعون ضده يضع مسدسا في جيبه فقبض عليه وقتشه لضبط المسدس وما قد يكون المطعون ضده حائزا له من الذخيرة وعثر أثناء التفتيش على قطعة المخدر موضوع الدعوى . وقد تم ذلك قبل أن يتبين حقيقة المسدس وأنه ليس سوى مسدس صوت . لما كان ذلك ، وكان مجرد رؤية الضابط للمطعون ضده حاملا سلاحا يجعله في حالة تلبس بحمل السلاح حتى ولو تبين بعد ذلك أنه غير معاقب على حيازته ، اذ أنه من المقرر أنه اذ وجدت مظاهر خارجية فيها بذاتها ما ينبئ بارتكاب الفعل الذى تتكون منه الجريمة فان ذلك يكفى لقيام حالة تلبس بصرف النظر عما ينتهى اليه التحقيق أو تسفر عنه المحاكمة ذلك بأنه لا يشترط لقيام حالة التلبس أن يؤدى التحقيق الى ثبوت الجريمة قبل مرتكبها ، ولما كان الضابط قد شاهد جريمة إحرار السلاح متلبسا بها فانه يكون من حقه أن يفتش المطعون ضده المتلبس بالجريمة فاذا عثر هذا الضابط عرضا على مخدر في أحد جيوب المطعون ضده أثناء بحثه عن السلاح وذخيرته وقع ذلك الضبط صحيحا طبقا للفقرة الثانية من المادة ٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية . لما كان ما تقدم ، فان القرار المطعون فيه يكون قد أخطأ في الإسناد ، وانتهى به ذلك الى الخطأ في تطبيق القانون ، وقد حجب هذا الخطأ عن بحث الموضوع ، ومن ثم فيتعين نقض الأمر المطعون فيه وإعادة القضية الى مستشار الاحالة .

جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / حسن فهمى البدوي رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
 محمد أبو الفضل حفي ، وإبراهيم أحمد الديوانى ، ومحمد السيد الرفاعى ، ومصطفى محمود الأسيوطى .

(٢٩٤)

الطعن رقم ١٦٢٣ لسنة ٣٩ القضائية

(ا ، ب) مستشار الاحالة . أمر بالأوجه . إحالة اختصاص .
 "تنازع الاختصاص" محكمة الأحداث . محكمة الجنايات . دفع .
 " الدفع بعدم الاختصاص " . نظام عام . نقض .
 " ما يجوز الطعن فيه من الأحكام " . محكمة النقض . "سلطتها" .
 طعن . " ما يجوز الطعن فيه من الأحكام " . دعوى جنائية .
 " نظرها والحكم فيها " .

(ا) قواعد الاختصاص فى المواد الجنائية من النظام العام . أثر ذلك :
 جواز الدفع بعدم الاختصاص لأول مرة أمام النقض . أو قضاء
 المحكمة فيه من تلقاء نفسها . متى كانت عناصر الدفع ثابتة بالحكم .
 وكان ذلك لمصلحة المتهم .

التقرير بالأوجه لاقامة الدعوى الجنائية قبل متهم غير حدث .
 إحالة الحدث الذى لم يبلغ الخامسة عشرة من العمر وحده إلى محكمة
 الجنايات خطأ . المادة ٣٤٤ إجراءات .

(ب) إحالة المتهم الحدث وحده إلى محكمة الجنايات . خطأ . سوف
 يقابل حتما من محكمة الجنايات بالقضاء بعدم اختصاصها . صحة
 اعتبار الطعن فى القرار المذكور ، طلبا بتعيين المحكمة المختصة . علة
 ذلك : قيام تنازع سلبي بين مستشار الاحالة ومحكمة الجنايات .

١ — من المقرر أن قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من النظام العام ، يجوز إثارة الدفع بخالفها لأول مرة أمام محكمة النقض ، أو تقضى هي فيه من تلقاء نفسها بدون طلب ، متى كان ذلك لمصلحة الطاعن ، وكانت عناصر المخالفة ثابتة في الحكم . وإذا كان ذلك ، وكان الثابت أن مستشار الإحالة قد قرر بأن لا وجه لإقامة الدعوى بالنسبة للمتهم غير الحدث وأحال الحدث المطعون ضده إلى محكمة الجنايات ، على الرغم من أن سنه كالثابت من شهادة ميلاده ، لم تبلغ خمس عشرة سنة كاملة وقت ارتكاب الجناية المسندة إليه ، فإنه يكون قد خالف القانون لتجاوزه الاختصاص المقرر لمحكمة الأحداث وحدها بنظر الدعوى طالما أنه لم يصبح هناك مع الحدث متهم آخر في الدعوى .

٢ — إذا كان مستشار الإحالة قد أخطأ بإصدار قراره بإحالة المطعون ضده إلى محكمة الجنايات ، وهو قرار وان يكن قرارا غير منه للخصومة ، إلا أنه سيقابل حتما بحكم من محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، لما ثبت من أن سن المتهم وقت ارتكاب الحادث كانت تقل عن خمس عشرة سنة ، ومن ثم فإنه يجب حرصا على العدالة ولتجنب تعطيل سيرها ، اعتبار الطعن المقدم من النيابة العامة بمثابة طلب بتعيين الجهة المختصة بنظر الدعوى ، وقبول هذا الطلب على أساس وقوع التنازع السلبي بين مستشار الإحالة بجهة تحقيق وبين محكمة الجنايات بجهة قضاء ، وتعيين محكمة أحداث القاهرة للفصل في الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة (المطعون ضده) وآخر بأتهما في يوم ١١ ديسمبر سنة ١٩٦٨ بدائرة قسم شبرا محافظة القاهرة : (الأول) حاز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . (الثاني) أحرز بقصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي جوهرا مخدرا "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ١/ ٢ و ١/ ٣٤ و ١/ ٣٧ ، ١/ ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند رقم ١٢ من الجدول

رقم ١ الملحق . فقرر (أولاً) بأن لاوجه لاقامة الدعوى بالنسبة إلى المتهم الأول .
(ثانياً) بإحالة الدعوى إلى محكمة جنايات القاهرة بالنسبة إلى المتهم الثانى . فطعنت
النيابة العامة فى هذا القرار بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن المقدم من النيابة العامة هو أن القرار الصادر
من مستشار الاحالة بإحالة المطعون ضده وخده وهو صغير ولم يبلغ الخامسة
عشرة من العمر وقت مقارفته الحادث إلى محكمة الجنايات ، لا يكون قد أخطأ
فى تطبيق القانون .

وبما أنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن المطعون ضده من مواليد ٢٧ مايو
سنة ١٩٥٥ حسب شهادة ميلاده المرفقة بالأوراق وأن النيابة العامة طلبت
إلى مستشار الاحالة إحالة ... والمطعون ضده إلى محكمة الجنايات نهماً فى ١١ ديسمبر
سنة ١٩٦٨ بدائرة قسم شبرا محافظة القاهرة المتهم الأول حاز بقصد الاتجار جوهرًا
مخدراً " حشيشا " فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، والمطعون ضده أحرز بقصد
قصد الإتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى جوهرًا مخدراً " حشيشا " فى غير
الأحوال المصرح بها قانوناً ، فأمر مستشار الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى
بالنسبة للمتهم الأول وإحالة الدعوى بالنسبة للمطعون ضده إلى محكمة جنايات القاهرة .

وحيث إن المادة ٣٤٤ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أن تختص
محكمة الأحداث بالفصل فى الجنايات والجناح والمخالفات التى يترتب فيها صغير
لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة ، وفى مواد الجنايات تقدم القضية مباشرة
إلى محكمة الأحداث بمعرفة رئيس النيابة العامة أو قاضى التحقيق ، فإذا كان
مع المتهم الصغير من تزيد سنه على خمس عشرة سنة بصفته فاعل أو شريك فى نفس
الجريمة وكانت سن الصغير تتجاوز اثنتى عشرة سنة جاز لرئيس النيابة العامة
أو لقاضى التحقيق تقديم الصغير وحده إلى محكمة الأحداث أو تقديم القضية
إلى قضاء الاحالة بالنسبة إلى جميع المتهمين ليأمر بإحالتهم إلى محكمة الجنايات .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن قواعد الاختصاص في المواد الجنائية هي من النظام العام ويجوز إثارة الدفع بخالفتها لأول مرة أمام محكمة النقض أو تقضى هي فيه من تلقاء نفسها بدون طلب متى كان ذلك لمصلحة الطاعن ، وكانت عناصر المخالفة ثابتة في الحكم . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن مستشار الاحالة قد قرر بأن لاوجه لاقامة الدعوى بالنسبة للمتهم غير الحدث وأحال المطعون ضده (الحدث) إلى محكمة الجنايات على الرغم من أن سنة كالثابت من شهادة ميلاده لم تتجاوز خمس عشرة سنة كاملة وقت ارتكابه الجريمة المسندة إليه ، فإنه يكون قد خالف القانون لتجاوز الاختصاص المقرر لمحكمة الأحداث وحدها بنظر الدعوى طالما أنه لم يصبح هناك مع الحدث متهم آخر في الدعوى . لما كان ما تقدم ، وكان مستشار الاحالة قد أخطأ بإصدار قراره بإحالة المطعون ضده إلى محكمة الجنايات وهو قرار وإن يكن قرارا غير منه للخصومة ، إلا أنه سيقابل حتما بحكم من محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لما ثبت من أن سن المتهم وقت ارتكاب الحادث كانت تقل عن خمس عشرة سنة ، ومن ثم فإنه يجب خرضا على العدالة ولتجنب تعطيل سيرها - اعتبار الطعن المقدم من النيابة العامة بمثابة طلب بتعيين الجهة المختصة بنظر الدعوى وقبول هذا الطلب على أساس وقوع التنازع السلبي بين مستشار الاحالة (بجهة تحقيق) وبين محكمة الجنايات (بجهة قضاء) وتعيين محكمة أحداث القاهرة للفصل في الدعوى .

جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين حسن هزام ، وأنور أحمد خلف ، ومحمود كامل عطيفة ، والدكتور
محمد محمد حسنين .

(٢٩٥)

الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٣٩ القضائية

دعوى جنائية . " نظرها والحكم فيها " . محكمة إستئنافية . " نظرها
الدعوى والحكم فيها " . إستئناف . " نظره والحكم فيه " . حكم .
" أثره على ولاية المحكمة بنظر الدعوى " . عقوبة . " تطبيقها " . نقض .
" حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون " .

إستنفاد محكمة أول درجة ولايتها على الدعوى بالحكم في موضوعها . عدم جواز نظرها
لذلك الدعوى عند إعادتها إليها خطأ من المحكمة الإستئنافية صاحبة الولاية في الفصل فيها .
إتصال المحكمة الإستئنافية بذلك الدعوى من جديد . دللها القضاء بإلغاء الحكم المستأنف
وبعدم جواز نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة ، وأن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيها .
المادة ٤١٩ إجراءات .

عدم جواز تشديد العقوبة إذا كان الإستئناف من المتهم .

وقد كانت محكمة أول درجة قد استنفدت ولايتها على الدعوى بالحكم في المعارضة
المرفوعة من المتهم برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه ، فما كان يصح لها من بعد
عند إعادة القضية إليها خطأ من المحكمة الإستئنافية صاحبة الولاية عليها
أن تفصل فيها ، وكان من المتعين على المحكمة الإستئنافية وقد إتصلت بالدعوى
من جديد ، أن تقضى بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز نظر الدعوى أمام
محكمة أول درجة لسبق الفصل فيها ، وأن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه

عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية ،
أما وهي لم تفعل ، فإن حكمها يكون معيباً بالخطأ في القانون بما يستوجب نقضه
وتصحيحه بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة
لسبق الفصل فيها وبمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وبوضعه
تحت مراقبة الشرطة لمدة سنة في المكان الذي يعينه وزير الداخلية ، نظراً
لأن الاستئناف مرفوع من المتهم وحده ولا يسوغ تشديد العقوبة المقررة بها من
أول درجة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في ١٩٦٢/٩/٢٥ بدائرة قسم أول
المنصورة : عاد إلى حالة الإشتباه بأن اتهم في القضية رقم ٤٢٧٨ لسنة ١٩٦٣
جنح قسم أول المنصورة لسرقة مع سبق الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة
لإشتباه في القضيتين ٣٤٦٥ و ٧٥٣ لسنة ١٩٥٩ . وطلبت عقابه بالمواد ٢/٦ و ٩ و ١٠
من المرسوم بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة جنح المنصورة
الجزئية قضت غيابياً عملاً بمواد الإتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل والنفاذ
ووضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة سنة في المكان الذي يحدده وزير الداخلية تبدأ
من اليوم الذي يصبح فيه هذا الحكم نهائياً . فعارض المتهم ، وقضى في معارضته
بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المتهم
هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضورياً
بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية لمحكمة
أول درجة لنظرها من جديد . ومحكمة جنح المنصورة الجزئية قضت غيابياً عملاً
بمواد الإتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل والنفاذ ووضعه تحت مراقبة الشرطة
لمدة سنة في المكان الذي يحدده وزير الداخلية اعتباراً من تاريخ التنفيذ عليه
والنفاذ . فعارض ، وقضى بقبول المعارضة شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأيد
الحكم المعارض فيه . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية —
بهيئة استئنافية — قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع
برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق
النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول إن محكمة الجنح المستأنفة قضت في ١٢/١٢/١٩٦٥ — على خلاف ما توجبه الفقرة الأولى من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية — بإلغاء الحكم المستأنف القاضي بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا. وتأيد الحكم المعارض فيه وإعادة القضية لمحكمة أول درجة لإعادة الفصل فيها تأسيسا على أن المتهم لم يعلن بجلسة المعارضة وكان يجب عليها وقد رأت أن هناك بطلانا في الحكم الابتدائي أن تصححه وتحكم هي في الدعوى بعد أن استنفدت محكمة أول درجة ولايتها بالحكم في موضوع المعارضة بالتأييد ، كما أن محكمة أول درجة وقد أعيدت إليها القضية قد أخطأت بدورها حين قضت في ٢١/٥/١٩٦٧ وشددت العقوبة على المتهم بأن قضت بحبسه سنة مع الشغل بدلا من الستة شهور السابق القضاء بها عليه ، ثم أخطأت ثانية حين قضت في ٢١/١/١٩٦٨ بقبول المعارضة في حكمها الصادر في ٢١/٥/١٩٦٧ لعدم جواز المعارضة في حكم صدر في معارضة . كما أن الحكم الإستئنافي المطعون فيه والذي قضى بقبول استئناف المتهم شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف الصادر من محكمة أول درجة بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه قد أخطأ بدوره في تطبيق القانون باعتناقه أسباب الحكمين الصادرين من محكمة أول درجة في ٢١/١/١٩٦٨ و ٢١/٥/١٩٦٧ فليحقه ما لحقهما من خطأ في القانون مما يوجب نقضه وتصحيحه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على المتهم ... أمام محكمة جنح قسم أول المنصورة لأنه عاد إلى حالة الاشتباه وقضت المحكمة غيابيا في ٢٢/١١/١٩٦٤ بحبسه ستة شهور مع الشغل والنفاذ وبوضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة سنة في المكان الذي يحدده وزير الداخلية تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه هذا الحكم نهائيا . فعارض المتهم في هذا الحكم وقضى في ١٩/١٠/١٩٦٥ بتأييده فاستأنف المتهم وقيد إستئنافه برقم ٤٦٩٠/١٩٦٥ المنصورة وقضت محكمة ثاني درجة في ١٢/١٢/١٩٦٥ بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية لمحكمة

أول درجة لنظرها من جديد تأسيسا على أن المتهم لم يعلن بجلسة المعارضة أمام محكمة أول درجة . وقضت محكمة أول درجة — بعد أن أعيدت إليها القضية — غيابيا بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢١ بحبس المتهم سنة مع الشغل والنفاذ وبوضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة سنة في المكان الذي يحدده وزير الداخلية ، وعارض المتهم في هذا الحكم وقضى في معارضته بتاريخ ١٩٦٨/١/٢١ بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المتهم هذا الحكم وقيد إستئنافه برقم ٥٢٤ سنة ١٩٦٨ وقضت محكمة ثاني درجة بتاريخ ١٩٦٨/٤/٧ بحكمها المطعون فيه بقبول الإستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكانت محكمة أول درجة قد استنفدت ولايتها على الدعوى بعد أن قضت بتاريخ ١٩٦٥/١٠/١٩ في موضوع المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر ضده بتاريخ ١٩٦٤/١١/٢٢ برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه فما كان يصح لها من بعد عند إعادة القضية إليها خطأ من المحكمة الإستئنافية صاحبة الولاية عليها أن تفصل فيها وكان من المتعين على المحكمة الإستئنافية وقد اتصلت بالدعوى من جديد أن تقضى بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة لسبق الفصل فيها وأن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه عملا بنص الفقرة الأولى من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالخطأ في القانون بما يستوجب نقضه وتصحيحه بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة لسبق الفصل فيها وبمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وبوضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة سنة في المكان الذي يعينه وزير الداخلية نظرا لأن الإستئناف مرفوع من المتهم وحده ولا يسوغ تشديد العقوبة المقضى بها من محكمة أول درجة .

جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : سعد الدين عطية ، وأنور أحمد خلف ، ومحمود كامل عطيفة ،
الدكتور محمد محمد حسن .

(٢٩٦)

الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٣٩ قضائية

(١) خيانة أمانة . تبديد . إثبات . ” اثبات بوجه عام ” . حكم .
” تسببه . تسبب غير معيب ” .

جهاز الزوجية من القيمات . اشتراط رد قيمته جند هلاكه . عدم كفايته
للقول بأن تسليمه كان على سبيل القرض وليس على سبيل الوديعة . تصرف الزوج
في هذا الجهاز . خيانة أمانة .

(ب) إثبات . ” اثبات بوجه عام ” . حكم . ” تسببه . تسبب غير معيب ” .
إجراءات المحاكمة . خيانة أمانة . تبديد .

إقامة الحكم قضاء على أن التزام الزوج برد منقولات الزوجية ليس تخييرياً
استناداً إلى قائمة قدمت في الدعوى وليس على أساس حكم
الشخصية . سديد .

١- متى كان جهاز الزوجية من القيمات وليس من المثليات التي يقوم بعضها مقام
بعض ، فإن اشتراط رد قيمته عند استحالة الرد العيني بسبب الهلاك ، لا يكفي وحده
للقول بأن تسليمه كان على سبيل القرض وليس على سبيل الوديعة ، ويكون

ما خلص إليه الحكم من أن تصرف الطاعن في جهاز زوجته الذي سلم إليه بمقتضى قائمة ، ينطوي على جريمة خيانة أمانة صحيحة في القانون^(١) .

٢ — إذا كانت المحكمة قد انتهت إلى أن التزام الطاعن برد المنقولات إلى المطعون ضدها ، لم يكن التزاما تخييريا إستنادا إلى قائمة الجهاز التي اطلعت عليها ، ولم تستند في ذلك إلى حكم محكمة الأحوال الشخصية ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بالفساد في الاستدلال لأنه استدل بحكم محكمة الأحوال الشخصية على أن التزام الطاعن برد منقولات زوجته هو اجباري وليس اختياريا ، يكون غير سليم .

الوقائع

أقامت المدعية بالحق المدني هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة جنح المنصورة الجزئية ضد الطاعن بوصف أنه في يوم ١٩٦٧/٣/٦ بدائرة مركز المنصورة : بدد جهازها المسلم إليه على سبيل الوديعة . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات والزامه أن يدفع قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وثلاثة جنيها كفالة لوقف التنفيذ وفي الدعوى المدنية بالزام المدعى عليه أن يدفع للادعية مبلغا قدره قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والزامه المصرفات و ١٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة إستئنافية — قضت حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه في الوجه الأول من طعنه أنه إذ دانه بجريمة خيانة الأمانة قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن دخول الزوجة

(١) نفس المبدأ مقرر في الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/١٠ (لم ينشر) .

منزل الزوجية ومعها منقولاتها يتضمن الاذن سلفا لزوجها بأن يستعملها ، ولما كانت هذه المنقولات مما يهلك بالاستعمال فإن تسليمها للطاعن يعتبر قرضا طبقا لنص المادة ٧٢٦ من القانون المدني وليس وديعة ، ومن ثم يخرج عن نطاق أعمال نص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله " أن المدعية بالحق المدني أقامت دعوى مدنية معلنة في ١٩٦٧/٤/٩ وقالت شرحا لها إنه بموجب قائمة سلمت المتهم منقولات ثمنها ٦٩ ج و ١٥٠ م وقد وقعت الجحز فلم يجد المحضر لديه شيئا مما يعتبر خيانة للأمانة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات وقد أصابها ضرر من جراء ذلك وهي لهذا تقيم الدعوى سعيا للحكم لها بتعويض مؤقت قدره قرش صاغ مع المصروفات والأتعاب مع النفاذ وتحرك النيابة العامة الدعوى الجنائية ليحكم عليه بمقتضى تلك المادة ، وقد قدمت المدعية قائمة يتعهد فيها المتهم بأنه تسلم تلك المنقولات على وجه الأمانة وأنه ملزم بالمحافظة عليها وبالتسليم عند الطلب وقد استصدرت المدعية حكما بالزام المتهم أن يسلمها المنقولات عينا أو دفع ثمنها إذا كانت هالكة أو مستهلكة " وبعد أن أورد الحكم دفاع الطاعن الذي انصب على أن التزامه بالرد تخيري وليس إجباريا رد عليه بقوله : " أن الواضح من القائمة أن التزام المتهم ليس تخيريا ولكنه التزام برد الأشياء عينا والرد بمقابل عند استحالة الرد العيني للهلاك أو الاستهلاك وذلك تطبيقا للقواعد العامة في الوفاء ، ومن ثم إذا كان المتهم قد امتنع عن تسليم المدعية منقولاتها فإن قصده يكون قد تحول إلى نية التملك وبذلك تتكون جريمة التبيد بكافة أركانها ويتعين عقابه طبقا لمادة الاتهام " لما كان ذلك ، وكان جهاز الزوجية من القيميات وليس من المثليات التي يقوم بعضها مقام بعض فإن اشتراط رد قيمته عند استحالة الرد العيني بسبب الهلاك لا يكفي وحده للقول بأن تسليمه كان على سبيل القرض وليس على سبيل الوديعة ، ويكون ما خلص إليه الحكم من أن تصرف الطاعن في جهاز زوجته الذي سلم اليه بمقتضى القائمة المقدمة منها ينطوي على جريمة خيانة الأمانة صحيحا في القانون .

وحيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه في الوجه الثاني من طعنه أنه شابه الفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه استدل بحكم محكمة الأحوال الشخصية على أن التزامه برد منقولات زوجته هو التزام اجباري وليس تخييريا في حين أن هذا الحكم قد جعل التزام الطاعن تخييريا بين تسليم هذه المنقولات عينا أو دفع ثمنها وقد أختارت المطعون ضدها التنفيذ بالمبلغ المحكوم به ولم تطلب تسليم منقولاتها عينا .

وحيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه على ما سلف بيانه أن المحكمة انتهت إلى أن التزام الطاعن برد المنقولات إلى المطعون ضدها لم يكن التزاما تخييريا استنادا إلى قائمة الجهاز التي اطلعت عليها ولم تستند في ذلك إلى حكم محكمة الأحوال الشخصية . لما كان ذلك ، فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم في هذا الوجه يكون غير سديد ، ويكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا

جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / حسن فهمي البدوي رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
إبراهيم أحمد الديواني ، وطه الصديق دقانه ، ومصطفى الأسبوطي ، ومحمد ماهر حسن .

(٢٩٧)

الطعن رقم ١٢٠٠ لسنة ٣٩ القضائية

(ا ، ب) إجراءات المحاكمة . حكم . محضر الجلسة . تقرير التلخيص .

(ا) إعتبار ورقة الحكم ممتعة لمحضر الجلسة في شأن إثبات إجراءات المحاكمة .

(ب) الأصل في الإجراءات أنها روعيت . إثبات الحكم تلاوة تقرير التلخيص .
ليس للطاعن أن يجحد إثبات تلك التلاوة إلا بالطعن بالتزوير ،
ولو وردت في دياجة الحكم المطبوع ، ما يهدم الحكم قد وقع من رئيس
الدائرة التي أصدرته وكانت .

(ج ، د) حجز . تبديد . دفوع . ” الدفع بعدم العلم بيوم البيع ” .

(ج) توفيق الجزى يقتضى احترامه ولو كان مشوباً بالبطلان . ما دام لم يصدر
حكم يبطلانه من الجهة المختصة .

(د) محل الدفع بعدم العلم بيوم البيع أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة
ولم تبدد .

١ — ورقة الحكم تعتبر ممتعة لمحضر الجلسة في شأن إثبات إجراءات المحاكمة .

٢ — الأصل في الإجراءات أنها روعيت . ولما كان الحكم المطعون فيه
قد أثبت تلاوة التقرير وسماع صرافة الخصوم فلا يجوز للطاعن أن يجحد ما أثبتته
الحكم من تمام هذا الاجراء إلا بالطعن بالتزوير وهو ما لم يفعله . ولا يقدح في ذلك

أن يكون إثبات هذه التلاوة قد وردت في ديباجة الحكم المطبوع ، ما دام أن رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم قد وقع عليه مع كاتبها طبقا للمادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية بما يفيد إقراره ما ورد به من بيانات .

٣ — من المقرر أن توقيع الحجز يقتضى احترامه ويظل منتجاً لآثاره ولو كان مشوباً بالبطلان ما دام لم يصدر حكم بإبطاله من الجهة المختصة .

٤ — الأصل أن محل الدفع بعدم العلم بيوم البيع أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة ولم تبدد ، وهو ما لم يثره الطاعن أمام المحكمة التي إطمأنت لما أوردته من عناصر سائغة الى عدم وجودها فلا يقبل مصادرتها في عقيدتها في هذا الخصوص .

الوقائع

إنهت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٥ يونيو سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز بلقاس محافظة الدقهلية : بدد الأشياء المبينة وصفاً وقيمة بالمحضر والمملوكة له والمحجوز عليها إدارياً لصالح الإصلاح الزراعى والتي سلمت إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها يوم البيع فاختلسها لنفسه اضراراً بالدائن الحاجز . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة بلقاس الجزئية قضت غيابياً عملاً بما دعى الاتهام بحبس المتهم شهراً مع الشغل وكفالة مائة قرش ، فعارض ، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المحكوم عليه الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض ، وقضى في معارضته برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

بما أن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ أدان الطاعن في جريمة التبديد قد شابه البطلان والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن رئيس الدائرة لم يوقع

على الحكم ولا على محضر الجلسة كما خلا الحكم من ذكر اسم وكيل النيابة واسم العضو الذي تلا التقرير ، فضلا عن إستناد الحكم إلى محضر الججز الإداري رغم وقوعه باطلا لخلوه من البيانات الجوهرية ومما يفيد علم الطاعن بوقوع الججز وانعقاد الحراسة وتاريخ البيع مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وبما أنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أن رئيس الدائرة التي أصدرته وقع على الحكم وعلى محضر الجلسة كما تضمن اسم وكيل النيابة الذي مثل بالجلسة خلافا لما زعمه الطاعن لما كان ذلك ، وكانت ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة في شأن إثبات إجراءات المحاكمة ، وكان الأصل في الإجراءات أنها روعيت ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت تلاوة التقرير وسماع مرافعة الخصوم فلا يجوز للطاعن أن يجحد ما أثبتته الحكم من تمام هذا الإجراء إلا بالطعن بالتزوير وهو ما لم يفعله ، ولا يقدح في ذلك أن يكون إثبات هذه التلاوة قد وردت في ديباجة الحكم المطبوعة ما دام أن رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم قد وقع عليه مع كاتبها طبقا للمادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية بما يفيد إقراره ما ورد به من بيانات . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدهوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرمة تبديد الأشياء المحجوز عليها إداريا التي أدين الطاعن بها وأورد على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها ، ولما كان الطاعن لم يدفع ببطلان محضر الججز أمام محكمة الموضوع ، وكان من المقرر أن توقيع الججز يقتضى احترامه ويظل منتجا لآثاره ولو كان مشوبا بالبطلان ما دام لم يصدر حكم ببطلانه من الجهة المختصة ، وكان الأصل أن محل الدفع بعدم العلم بيوم البيع أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة ولم تبدد وهو ما لم يثره الطاعن أمام المحكمة التي اطمأنت لما أوردته من عناصر سائغة إلى عدم وجودها فلا يقبل مصادرتها في عقيدتها في هذا الخصوص . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين حسن دزام ، وسعد الدين عطية ، ومحمود كامل عطيفة ، والدكتور
أحمد محمد إبراهيم .

(٢٩٨)

الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٣٩ القضائية

معارضة . ” نظرها والحكم فيها “ . استئناف . ” نظره والحكم فيه “ .
حكم . ” بطلانه “ . بطلان ” بطلان الأحكام “ . نقض . ” حالات الطعن .
الخطأ في تطبيق القانون “ .

القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن مع تخلف المعارض عن حضور جلسة المعارضة لعذر
قهرى . غير صحيح . استئناف هذا القضاء . وجوب الحكم بإلغائه وإعادة القضية إلى محكمة أول
درجة للفصل في المعارضة . مخالفة ذلك . خطأ في القانون . لأن فيها تفويت لدرجة من درجات
التقاضى على الطاعن .

إذا كان الثابت أن تخلف الطاعن عن جلسة المعارضة أمام محكمة أول درجة
بأن لعذر قهرى ، أقره الحكم المطعون فيه — فإن الحكم الصادر باعتبار
المعارضة كأن لم تكن يكون قد وقع باطلا ، وكان يتعين على المحكمة الاستئنافية
أن تقضى في الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم بإلغائه ، وإعادة القضية
إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة ، أما وهي لم تفعل وفوتت على الطاعن
أحدى درجتي التقاضى بقضائها في موضوع الدعوى ، فلإنها تكون قد أخطأت في تطبيق
القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٧/٦/٢٥ بدائرة مركز بلقاس :
 يدد الأشياء المبينة وصفا وقيمة بالمحضر والملوكة له والمحجوز عليها اداريا لصالح
 الإصلاح الزراعي والتي سلمت اليه على سبيل الوديعة لحراسته وتقديمها يوم البيع
 وذلك اضرارا بالدائن الحاجز . وطلبت معاقبته بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢
 من قانون العقوبات . ومحكمة بلقاس الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس
 المتهم شهرا مع الشغل وكفالة ١٠٠ قرش لوقف التنفيذ . فعارض ، وقضى
 في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة المنصورة
 الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا
 للتقرير به بعد الميعاد فعارض وقضى بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بإلغاء
 الحكم المعارض فيه وبقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم
 المستأنف . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق
 القانون ، ذلك أنه تناول موضوع الدعوى وقضى عليه بالعقوبة مع أن الاستئناف
 المرفوع منه كان مؤسسا على أن الحكم المستأنف الصادر ضده باعتبار المعارضة
 كأن لم تكن هو حكم باطل لأن تخلفه عن حضور جلسة المعارضة راجع الى عذر
 فحري هو مرضه وقد قدم الدليل على هذا العذر فكان يتعين على المحكمة إعادة
 القضية الى محكمة أول درجة لنظر معارضته في الحكم الغيابي الصادر فيها .

وحيث انه يبين من الأوراق أن محكمة أول درجة قضت بادانة الطاعن غيابيا
 فعارض الطاعن في الحكم وتخالف عن حضور جلسة المعارضة فقضت المحكمة
 باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، فاستأنف الطاعن الحكم الأخير وقضت المحكمة
 الاستئنافية غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد ، فعارض
 في هذا الحكم وأثبتت المحكمة أن المدافع عنه قدم شهادة مرضية ثابت بها

أن المتهم كان مريضاً وقت نظر المعارضة أمام المحكمة الجزئية وطلب إعادة القضية لمحكمة أول درجة لنظر المعارضة من جديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بالشهادة المرضية التي قدمها الطاعن والتي تتضمن أنه كان مريضاً في اليوم المعين لنظر معارضته أمام محكمة أول درجة ولذلك قضى بإلغاء الحكم الاستثنائي الغيابي القاضي بعدم قبول الاستئناف شكلاً ، وبقبول الاستئناف شكلاً مع أنه قرر به بعد الميعاد ، غير أنه حكم في الوقت ذاته في موضوع الدعوى بتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكان ثابتاً أن تخلف الطاعن عن جلسة المعارضة أمام محكمة أول درجة كان لعذر قهري — أقوه الحكم المطعون فيه — فإن الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن يكون قد وقع باطلاً ، وكان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تقضى في الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم بإلغائه ، وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة ، أما وهي لم تفعل وفوتت على الطاعن إحدى درجتي التقاضي بقضائها في موضوع الدعوى فلا تها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

وحيث إنه لما تقدم ، يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في موضوع الدعوى وتصحيحه والقضاء في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف القاضي باعتبار المعارضة كأن لم تكن وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة لنظر المعارضة .

جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / حسن فهمى البدوي رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمود المرادى ، وإبراهيم أحمد الديوانى ، ومحمد السيد الرفاعى ، وطه الصديق دقانة .

(٢٩٩)

الطعن رقم ١٢١٢ لسنة ٣٩ القضائية

(١، ب) خيانة أمانة . تبديد . جريمة . ” أركانها ” . نقض ” حالات
الطعن بالنقض . الخطأ فى تطبيق القانون ” . ” الحكم فى الطعن ” .

(١) جريمة خيانة الأمانة . أركانها : وجوب أن يكون تسليم المال للنهم قد تم بمقتضى
عقد من عقود الأمانة المنصوص عليها حصرا فى المادة ٣٤١ عقوبات .
مثال .

(ب) حجب الخطأ القانونى المحكمة عن نظر موضوع الدعوى . وجوب أن يكون
مع النقض الاحالة .

١ - متى كان الثابت من وقائع الدعوى كما حصلها الحكم المطعون فيه
أن جمعية تكونت من ثلاثة عشر شخصا يدفع كل منهم خمسين قرشا يوميا
على أن يحصل على مائة وخمسين جنيها كل عشرين يوما وقد عهد إلى المتهم
(المطعون ضده) بأمانة صندوقها ، إلا أنه لم يقيم بسداد ما يستحقه أحد الأعضاء
عند حلول ميعاده ، وكانت الوقائع على النحو السالف بيانه دالة على قيام علاقة وكالة
بالأجرين أعضاء الجمعية وبين المطعون ضده يقوم بموجبها بالتحصيل والتوزيع ،
هذا فضلا عن أنه يعتبر بهذه المثابة مودعا لديه يحتفظ بالمال المتحصل خلال
الفترة المقررة لحساب من يستحقه من أعضاء الجمعية ، فإن الحكم المطعون فيه
إذ خالف هذا النظر وقضى ببراءته تأسيسا على أن المال لم يسلم إليه بمقتضى
عقد من عقود الأمانة ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

٢ — متى كان الثابت أن خطأ المحكمة في تطبيق القانون قد حجبها عن أن توفى الدعوى حقها من الناحية الموضوعية ، فإنه يتعين أن يكون مع النقص الإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٩ مايو سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم الموسيقى محافظة القاهرة : بدد مبلغ النقود المبين بالمحضر لسيد ابراهيم سيد والذي لم يسلم إليه الا على سبيل الأمانة لحفظه ورده عند الطلب فاختلسه لنفسه بنية تملكه إضرارا بالمجنى عليه . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة الموسيقى الجزئية قضت في الدعوى غيابيا عملا بمادة الاتهام ببراءة المتهم . فاستأنفت النيابة الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

بما أن النيابة العامة تعيب على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي الصادر ببراءة المطعون ضده من التهمة المنسوبة إليه واعتنق أسبابه قد أخطأ في تطبيق القانون — ذلك أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد استند في قضائه بالبراءة الى أن المال لم يسلم للمطعون ضده بمقتضى عقد من عقود الأمانة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات مع أن التكييف القانوني الصحيح للعقد الذي استلم المطعون ضده المال بمقتضاه هو عقد وكالة مقرون بوديعة وكلاهما من عقود الأمانة . وبما أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين الواقعة بقوله ” وحيث إن واقعة الدعوى تحصل فيما أبلغ به وقرره سيد ابراهيم سيد من أنه تكونت جمعية من ثلاثة عشر شخصا وأمين صندوقها المتهم بدفع كل منهم خمسين قرشا يوميا على أن يحصل على ١٥٠ جنيها كل عشرين يوما الا أن المتهم وهو أمين صندوق الجمعية يقوم بسداد ما يستحقه عند حلول ميعاده وانتهى إلى اتهامه بالتديد “ . واستطرد الحكم ج ٢ (١٥) ٠ ج

يقول : " إنه لما كان يشترط للعقاب على جريمة التبيد أن يكون المال قد سلم للجاني على سبيل أحد عقود الأمانة الست الواردة بالمادة ٣٤١ عقوبات . ومتى كان ذلك ، وكان استلام المتهم للمال موضوع التهمة لم يسلم اليه تحت أى وصف من هذه العقود الست فإن الاتهام المسند اليه يكون غير موفور العناصر " . وبما أن الوقائع كما حصلها الحكم المطعون فيه على النحو السابق بيانه ترشح لقيام علاقة وكالة بلا أجر بين أعضاء الجمعية وبين المطعون ضده يقوم بموجبها بالتحصيل والتوزيع ، هذا فضلا عن أنه يعتبر بهذه المثابة مودعا لديه يحتفظ بالمال المتحصل خلال الفترة المقررة لحساب من يستحقه من أعضاء الجمعية .

وبما أن الحكم المطعون فيه وقد خالف هذا النظر فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن أن توفى الدعوى حقها من الناحية الموضوعية ، فانه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / حسن فهمى البدوي رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمود العمراني ، ومحمد السيد الرفاعي ، وطه الصديق دقانه ، ومصطفى الأنسيوطي .

(٣٠٠)

الطعن رقم ١٢١٣ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب) عمل . تأمينات إجتماعية . جريمة . "أنواع الجرائم" . ارتباط .
عقوبة . "عقوبة الجرائم المرتبطة" .

(أ) جرائم عدم الاشتراك في هيئة التأمينات الاجتماعية ، وعدم تقديم
الكشوف والبيانات والاختطارات والاستمارات ، وعدم الاحتفاظ
بالدفاتر والسجلات ، وعدم إنشاء ملفات خاصة للمؤمن عليهم .
طبيعتها : جرائم عمدية غير متلازمة . القيام بأى من هذه الواجبات
لا يجزئ عن القيام بالأخرى .

(ب) استقلال قعود صاحب العمل عن الاشتراك من أعماله عن إخلاله بواجب
الاحتفاظ بالسجلات والدفاتر . لا ارتباط بينهما في حكم
المادة ٣٢/٢ عقوبات . القيام بالواجب في شأن أحدها لا يجزئ
عن القيام بالأخرى .

١ - جرائم عدم الاشتراك في هيئة التأمينات الاجتماعية وعدم تقديم رب العمل
لهذه الهيئة للكشوف والبيانات والاختطارات والاستمارات التي يتطلبها تنفيذ قانون
التأمينات الاجتماعية وعدم احتفاظه بالدفاتر والسجلات وعدم إنشائه للمؤمن عليه
ملفا خاصا بالتأمينات الاجتماعية هي من جرائم العمد التي تتحقق في صورة سلبية
تتمثل في مخالفة أمر الشارع أو القعود عن تنفيذه ، وهذه الجرائم بطبيعتها غير
متلازمة إذ يمكن تصور وقوع أحدها دون الأخرى كما أن القيام بأى من هذه الواجبات
لا يجزئ عن القيام بالأخرى ، وهذا يتمشى مع روح التشريع الصادر في شأن

التأمينات الاجتماعية الذى وإن تضمن أنواعا مختلفة من الالتزامات المستقلة التى استهدف ببعضها رعاية مصالح العمال عامة وضمنان حقوقهم الفردية وترسم فى البعض الآخر الأوضاع التنظيمية التى تكفل سلامة تطبيقه ومراقبة السلطات المختصة تنفيذ أحكامه ، إلا أن الواقع من الأمر أن تلك الالتزامات تدور فى مجموعها حول تحقيق الرعاية للعمال كما تصورها الشارع ، ومن ثم فهى تأتلف مع الاتجاه العام الذى دل عليه حين نص فى المادتين ١٣٥ ، ١٣٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على تعدد الغرامة المقررة بتعدد العمال الذين وقعت فى شأنهم المخالفة .

٢ — إن يعود صاحب العمل عن الاشتراك عن عماله أمر مستقل تماما عن إخلاله بواجب الاحتفاظ بالسجلات والدفاتر وغير مرتبط به ارتباطا لا يقبل التجزئه فلا يجزئ القيام بالواجب فى شأن أحدها عن الأخرى ويتنfy عنها بحسب الأصل الوحدة الإجرامية التى عناها الشارع بالحكم الوارد فى الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز طما محافظة سوهاج : (أولا) لم يقم بالاشتراك عن العامل المبين اسمه بالمحضر فى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية : (ثانيا) بصفته صاحب عمل لم يقدم للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الكشوف والبيانات والاختبارات — والاستمارات التى تتطلبها تنفيذ قانون التأمينات الاجتماعية بالشروط والأوضاع وفى المواعيد المقررة : (ثالثا) بصفته صاحب عمل لم يحتفظ لديه بالدفاتر والسجلات التى تتطلبها تنفيذ قانون التأمينات بالشروط والأوضاع وفى المواعيد المقررة : (رابعا) بصفته صاحب عمل لم ينشئ للمؤمن عليه ملفا خاصا بالتأمينات الاجتماعية يودع فيه المستندات التى يحددها قرار وزير العمل . وطلبت عقابه بالمواد ٢ و ١/٤ و ١/٢٦ و ٢ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٨ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ومحكمة طما الجزئية قضت فى الدهوى حضوريا بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٦٨ عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائتى قرش

عن الاتهامات المسندة إليه . فاستأنفت النيابة الحكم . ومحكمة سوهاج الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم مائة قرش عن النهمة الأولى وبراءته عن باقي التهم . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

بما أن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى ببراءة المطعون ضده بصفته رب عمل عن عدم تقديمه الكشوف والبيانات والاستمارات لهيئة التأمينات وعدم احتفاظه بالدفاتر والسجلات التي يتطلبها تنفيذ قانون التأمينات وعدم انشائه للمؤمن عليه ملفا خاصا بالتأمينات بحجة أنها التزامات تبعية وتترتب على قيامه بالتزامه الأصلي بالتأمين وطالما أنه لم ينفذ التزامه بالتأمين فانه لايسأل عن هذه الاجراءات التي يتعين على المؤمن اتخاذها ، يكون قد خالف أحكام القانون لأن المشرع قد عدد الالتزامات التي أوجب على رب العمل اتخاذها وفرض لكل منها عقوبه ولا يجوزى القيام بالواجب في شأن أحدها عن الأخرى .

وبما أنه لما كانت جريمة الإشتراك في هيئة التأمينات الإجتماعية وعدم تقديم رب العمل لهذه الهيئة الكشوف والبيانات والاختارات والاستمارات التي يتطلبها تنفيذ قانون التأمينات الإجتماعية وعدم احتفاظه بالدفاتر والسجلات وعدم انشائه للمؤمن عليه ملفا خاصا بالتأمينات الإجتماعية هي من جرائم العمد التي تتحقق في صورة سلبية تمثل في مخالفة أمر الشارع أو القعود عن تنفيذه وهذه الجرائم بطبيعتها غير متلازمة إذ يمكن تصور وقوع احداها دون الأخرى كما أن القيام بأى من هذه الواجبات لايجزى عن القيام بالأخرى وهذا يتماشى مع روح التشريع الصادر في شأن التأمينات الإجتماعية الذي وإن تضمن انواعا مختلفة من الالتزامات المستقلة التي استهدف ببعضها رعاية مصالح العمال عامة وضمن حقوقهم الفردية وترسم في البعض الآخر الأوضاع التنظيمية التي تكفل سلامة تطبيقه ومراقبة السلطات المختصة تنفيذ أحكامه إلا أن الواقع من الأمر أن تلك الالتزامات تدور في مجموعها حول تحقيق الرعاية للعمال كما تصورها الشارع ، ومن ثم فهي تأتلف مع الاتجاه

العام الذى دل عليه حين نص فى المادتين ١٣٥ و ١٣٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على تعدد الغرامة المقررة بتعدد العمال الذين وقعت فى شأنهم المخالفة . لما كان ذلك ، فان قعود صاحب العمل عن الاشتراك عن عماله إنما هو أمر مستقل تماما عن إخلاله بواجب الاحتفاظ بالسجلات والدفاتر وغير مرتبط به ارتباطا لا يقبل التجزئة فلا يجزئ القيام بالواجب فى شأن أحدها عن الأخرى وينتفى عنها بحسب الأصل الوحدة الإبرامية التى عناها الشارع بالحكم الوارد فى الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر ، فانه يكون قد خالف صحيح القانون . لما كان ذلك ، وكان حسن سير العدالة ووحدة الواقعة يقتضيان نقض الحكم بالنسبة لجميع التهم وأن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / حسن فهمى البدوي رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
ابراهيم أحمد الديواني ، ومحمد السيد الرفاعي ، ومصطفى الأسبوطي ، ومحمد ماهر حسن .

(٣٠١)

الطعن رقم ١٢١٥ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب) ظروف مخففة . وصف التهمة . قتل عمد . ظروف مشددة .
فاعل أصلي . إشتراك . عقوبة . " العقوبة المبررة " . نقض .
" المصلحة في الطعن " . طعن . " المصلحة فيه " .

(١) تقدير ظروف الرأفة . العبرة فيه بالواقعة الجنائية ذاتها . خطأ الحكم
في وصف الواقعة . لا يبرر طلب نقضه بقالة أن المحكمة عند تقدير العقوبة
التي أوقعتها كانت تحت تأثير الوصف الخاطئ . إلا إذا كانت المحكمة
قد نزلت بالعقوبة إلى أقل حد يسمح به القانون حسب الوصف الخاطئ .
أساس ذلك .

معاينة المتهم باعتباره فاعلا في القتل العمد المقترن بظرف مشدد
بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة . رغم معاملته بالمادة ١٧ عقوبات
وكونه في صحيح القانون شريكا في الجريمة المذكورة لا فاعلا فيها .
لا تهريب .

(ب) خطأ الحكم في وصف واقعة الدعوى . متى لا يتوافر به المصلحة
في الطعن فيه ؟

(ج) اشتراك . مسئولية جنائية . قصد جنائي . " القصد الاحتمالي " .
اتفاق . عقوبة . " العقوبة المبررة " . جريمة . " الجريمة
المحتملة " .

مسألة الشريك عن الجريمة المحتملة . ما طمها ؟

(د ، هـ ، و ، ز ، ح) إثبات . "إثبات بوجه عام" . "شهادة" . "اعتراف" .
 "خبرة" . حكم . "تسببيه" . تسبیب غیر معيب .
 دفاع . "الاخلاق بحق الدفاع" . ما لا يوفره .
 محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" .
 إكراه . نقض . "أسباب الطعن" . ما لا يقبل
 منها .

(د) تقدير أقوال الشهود . موضوعي .

(هـ) متى يكون رد الحكم على ما أثاره الدفاع بشأن
 ضعف إيمان الشاهد وتعذر الرؤية سائغا ؟

(و) تأخر الشاهد في الادلاء بشهادته . لا يمنع المحكمة
 من الأخذ بها . عدم جواز المجادلة في ذلك أمام
 النقض لتعلقه بالموضوع .

(ز) تقدير صحة الاعتراف وقيمته في الإثبات وعدم
 صحة الادعاء بأنه وليد إكراه . موضوعي . متى أقيم
 على أسباب سائغة .

(ح) عدم التزام المحكمة بتدب طبيب لتحقيق آثار التعذيب .
 شرط ذلك .

١ — إن تقدر ظروف الرأفة من محكمة الموضوع ، إنما يكون بالنسبة
 إلى الواقعة الجنائية التي تثبت لديها قبل المتهم ، لا بالنسبة للوصف القانوني الذي
 تصفها به ، فإذا وصفت المحكمة المتهم في جنائية قتل عمد إقترن بظرف قانوني
 مشدد ، بأنه فاعل أصلي فيها ، وعاملته بالمادة ١٧ من قانون العقوبات ،
 فأوقعت عليه عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بدلا من عقوبة الإعدام المقررة
 لهذه الجنائية ، وكان الوصف الصحيح للفعل الجنائي الذي وقع منه ، هو مجرد
 الإشتراك في هذه الجنائية المعاقب عليها قانونا بالاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة ،
 فلا يصح طلب نقض الحكم بمقولة أن المحكمة إذ قضت بالعقوبة التي أوقعتها ،
 كانت تحت تأثير الوصف الجنائي الذي ارتأته ، وأن ذلك يستدعي إعادة النظر

في تقدير العقوبة على أساس الوصف القانوني الصحيح ، ذلك لأن المحكمة كان في وسعها ، لو أرادت أن تنزل بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه ، أن تنزل إلى الأشغال الشاقة المؤقتة وفقا للحدود المرسومة بالمادة ١٧ من قانون العقوبات ، وما دامت هي لم تفعل ، فإنها تكون قد رأت تناسب العقوبة التي قضت بها فعلا مع الواقعة التي ثبتت لديها ، بصرف النظر عن وصفها القانوني ، أما إذا كانت المحكمة قد نزلت فعلا بالعقوبة إلى أقل حد يسمح لها القانون بالنزول إليه ، ففي هذه الحالة وحدها ، يصح القول بإمكان قيام الشك في وجود الخطأ في تقدير العقوبة ، وتحقيق بذلك مصالحة المحكوم عليه في التمسك بخطأ الحكم في وصف الواقعة التي قارفها .

٢ — لا مصالحة للطاعن في التمسك بخطأ الحكم في اغفال وصف الواقعة التي قارفها باعتباره شريكا ، ما دام أن العقوبة المحكوم بها وهي الأشغال الشاقة المؤبدة تدخل في نطاق عقوبة الشريك .

٣ — من المقرر في فقه القانون أن الشريك يتحمل مع فاعل الجريمة المسؤولية الجنائية عن الجريمة التي يرتكبها هذا الأخير ، ولو كانت غير تلك التي قصد ارتكابها وتم الانفاق عليها ، متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للجريمة الأخرى التي اتفق الجناة على ارتكابها .

٤ — إن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة ، متروك لتقدير محكمة الموضوع ، ومتى أخذت بشهادة شاهد ، فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لجللها على عدم الأخذ بها ، ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

٥ — متى كان ما أورده الحكم في شأن قدرة الشاهد على رؤية المتهمين ، سائغا ومنطقيا ، ومن شأنه أن يؤدي إلى مارتبه عليه ، فإن ما أثاره الدفاع بشأن ضعف قسوة إبصار الشاهد وتعذر رؤيته المتهمين وقت الحادث ، يكون مردودا .

٦ — تأخر الشاهد في أداء شهادته لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقواله ، ما دامت قد إطمأنت إليها ، ذلك أن تقدير قوة الدليل ، من سلطة محكمة الموضوع ،

ومن ثم فإن كل جدل يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

٧ - الإقرار في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ، فلها تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الإقرار المعزول إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه ، بغير معقب عليها ، ما دامت تقيمه على أسباب سائغة .

٨ - لا تلتزم محكمة الموضوع بنسب طبيب لتحقيق آثار التعذيب ، طالما أنها رأت أن ما أثاره الدفاع عن المتهم في هذا الشأن لا يستند إلى أساس جدي ، لأسباب سائغة أوردتها .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في ليلة ٧ ديسمبر سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز سنورس محافظة الفيوم : قتلا عبد الواحد درويش الروبي عمدا بأن أطلق عليه أحدهما مقدونا ناريا قاصدا قتله فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي أودت بحياته وقد تقدمت هذه الجناية جنائية أخرى هي أنهما في الزمان والمكان سالف الذكر شرعا في سرقة محل شحاته أمين بطريق الكسر من الخارج حالة كون أحدهما يحمل سلاحا ناريا ظاهرا وقد أوقف أثر الجريمة بسبب لادخل لارادتهما فيه هي كشف المحبى عليه الأول لأمرهما وفرارهما خشية ضبطهما بعد قتله كما تلت هذه الجناية جنائية أخرى هي أنهما شرعا في قتل عويس شعبان عبد الرحمن بأن أطلق عليه المتهم الأول مقدونا ناريا في اتجاه صدره من سلاح نارى كان يحمله قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وقد أوقف أثر الجريمة لسبب لادخل لارادتهما فيه هو مداركته بالعلاج . وطلبت إلى مستشار الاحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الفيوم قضت في الدعوى بحضوريا عملا بالمواد ٤٣ و ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤ / ١ - ٢ و ٣١٦ من قانون

العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ منه بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ أدان الطاعنين بجريمة القتل التي اقترنت . ريمتى الشروع في السرقة بطريق الكسر حالة أن أحدهما يحمل سلاحا ناريا ظاهرا والشروع في قتل آخر قد أخطأ في الاسناد وأخل بحق الدفاع وعاره قصور في التسبيب وفي البيان وفساد في الاستدلال كما أخطأ في تطبيق القانون — ذلك أنه حين تحدث عن تصوير واقعة الدهوى أتى بتصوير لا مأخذ له من المصادر التي أشار إليها وهي شهادة عويس شعبان عبد الرحمن وعبد الرحمن روبي درويش والتقارير الطبية الشرعية ومعاينة باب محل شحاته أمين عبد النبي واعتراف المتهم الأول في النيابة — تمورها بأن الجناية دبرت أصلا بقصد سرقة محل شحاته أمين عبد النبي وأن قتل المجنى عليه عبد الواحد درويش الروبي والشروع في قتل عويس شعبان وقعا مصادفة دون تفكير سابق للتخلص من شهادتهما على جناية السرقة ، في حين أن هذا التصوير يناقض ما في الأوراق كما يؤدي إليه المصادر التي سلفت الإشارة إليها فشهادة كل من عويس شعبان عبد الرحمن وعبد التواب روبي درويش لا تعدو سماعهما طلقا ناريا ثم رؤيتهما للمتهمين يفران من المكان الذي أطلق فيه العيار الناري وأن التقارير الطبية الخاصة بفحص المجنى عليهما ليس فيها ما يشير إلى أن الحادث كان مدبرا للسرقة وكذلك معاينة باب محل شحاته أمين لا تؤكد التصوير الذي ذهبت إليه المحكمة . كما استند الحكم في إدانة الطاعنين إلى الاعتراف المعزى إلى أولهما وقد تمسك المدافع عنهما ببطلان هذا الاعتراف على أساس أنه انتزع منه بوسائل التعذيب والاكرام التي ما زالت آثارها ظاهرة على جسمه حتى جلسة المحاكمة إلا أن المحكمة لم تقم بتحقيق هذا الدواع الجوهري . كما استند الحكم في الرد على الدفاع الذي ساقه الطاعنان للتشكيك في صحة شهادة عويس شعبان — بسبب ضعف بصره الذي لا يقوى معه على رؤية الطاعنين قبيل الفجر — إلى القول بأنه أبصر قطعة من الحديد عرضتها عليه المحكمة في قاعة الجحاسة على مسافة عشرة أمتار وتوافق تقدير هذا الشاهد

للمسافة التي كانت بينه وبين المتهم الأول بمترين وقت أن أطلق عليه العيار الناري مع تقرير الطبيب الشرعي لا ينهض استدلالا سائغا لدحض دفاع الطاعنين . ولم يورد الحكم المطعون فيه دليلا وإثباتا يؤيد ارتكاب المتهمين أو أحدهما بجنائية سرقة دكان شحاته أمين ، هذا إلى أن الحكم قد خلا من الإفصاح عن دور كل منهم في الجريمة والوصف الذي أسبغته عليه وذلك بسبب تعدد المتهمين حتى يتسنى لمحكمة النقض أن تراقب سلامة التطبيق . وأخيرا فإن الحكم قد أورد في نهاية أسبابه أن المحكمة تأخذ المتهمين بقدر من الرأفة ثم قضت بمعاقبتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة مع أنه لم يتوافر الظروف المشددة في الواقعة المسندة إلى المتهمين والتي تبرر الحكم بالاعدام حتى يقال إن المحكمة نزلت بالعقوبة إلى الأشغال الشاقة المؤبدة ، وذلك كله مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يؤداه أن الجنائية دبرت أصلا بقصد سرقة محل شحاته أمين عبد النبي ، ولما وصل المتهمان إلى باب المحل وقتما أحد مصراعيه وشرعا في سرقة فوجئا بالمجنى عليه عبد الواحد درويش الروبي وما أن رأى المتهمين أمام باب المحل في ذلك الوقت المبكر حتى استفهم عن شخصيتهما فعاجله المتهم الأول كمال عبد الباقي السيد عمدا بطلقة نارية من المسدس الذي كان يحمله قاصدا قتله فأحدث إصابته التي أودت بحياته . وساق الحكم في سبيل التدليل على ثبوت واقعة السرقة على الصورة السالف بيانها ، ما شهد به عويس شعبان عبد الرحمن في التحقيق وبالجلسة من أنه " في فجر يوم الحادث خرج من مسكنه القريب من محل تجارة شحاته أمين وفي طريقه إلى طاحونة له شاهد المتهمين ومعهما ثالث لا يعرفه بجوار ذلك المحل ثم سمع صوت طلق عيار ناري وشاهد المتهمين يفرون من مكان الحادث . . . وأضاف أن المتهمين معروف عنهم ارتكاب جرائم السرقات وفي الصباح علم بمقتل المجنى عليه " وما ثبت من المعاينة التي قامت بها النيابة لمحل تجارة شحاته أمين " أنه بالدرفة اليمنى من باب المحل كسر من الداخل من ناحية السكالون كما أن الرزة الخاصة بقفل الباب المثبتة بالدرفة الأخرى مهزوعة وأن خشب الباب من ناحية الترباس السفلى مكسور كذلك " وما اعترف به الطاعن الأول في التحقيق من أنه كان قد خرج من منزله فجر يوم الحادث لأداء الصلاة وقابله المتهم

الثاني وآخر وصحباه إلى محل تجارة شحاته أمين ولما أن وصل ثلاثتهم إلى المحل المذكور حتى خرج عليهم المجنى عليه عبدالواحد درويش الروبي من منزله القريب من موقع ذلك المحل وسأل عن سبب وجودهم في ذلك المكان ولكن المتهم الثاني عاجله بطلقة نارية من الفرد الذي كان يحملها "دون الحكم كل ماسبق في بيان الواقعة ثم أورد على ثبوتها على هذه الصورة أدلة مستمدة من التحقيقات وما رواه أحد الشهود واعتراف الطاعن الأول وما أسفرت عنه المعاينة التي قامت النيابة بها مما يقطع بصحة تصوير الواقعة على الوجه الذي استخلصته المحكمة من تلك الماديات والأدلة استخلاصا منطقيا سائغا . لما كان ذلك ، وكان لا يلزم لاستخلاص صورة الواقعة التي ترسم في وجدان المحكمة أن يكون هذا الاستخلاص قد ورد ذكره على ألسنة بعض الشهود أو أخذ من تقرير خبير أو محضر معاينة ، وإنما يكفي أن يكون مستنبطا بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية ، مادام ذلك سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق — لما كان ذلك ، وكان تصوير الواقعة الذي خلصت إليه المحكمة يتفق مع المنطق والمعقول وقد استدلت في كيفية وقوع الحادث بما يصح عندها من وجوه الاستدلال التي لها أصل في الأوراق والتي تؤدي إلى الصورة التي خلصت إليها ، فإن ما يشير به الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله . وإذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن سرد واقعة الدعوى عرض للدفع ببطلان اعتراف المتهم الأول بدعوى أنه صدر تحت تأثير تعذيب وقع عليه وانتهى إلى إهداره تأسيسا على أن الطاعن الأول لم يدع في التحقيقات بوقوع إكراه عليه وأن وكيل النيابة المحقق لم يلاحظ به إصابات أو أى أثر لتعذيب وقت مناظرته في بدء التحقيق . لما كان ذلك ، وكان الطاعنان لا ينازعان في صحة الوقائع التي استند إليها الحكم ، فإن هذا الذي أورده الحكم سائغ ومقبول ذلك بأن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات فلها تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزول إليه انتزع منه بطريق الإكراه بغير معقب عليها مادامت تقيمه على أسباب ضائفة ، وكانت المحكمة قد خلصت في استدلال سائغ إلى أن الاعتراف سليم مما يشوبه وإلى صدوره عن الطاعن الأول اختيارا فإنه لا يجوز مجادلته في ذلك كما لا تلزم محكمة الموضوع بنذب طيب لتحقيق آثار التعذيب طالما أنها رأت أن ما أثاره

الدفاع عن المتهم لا يستند إلى أساس جدى لأسباب سائغة أوردتها . ولا يعيب الحكم بالفساد في الاستدلال إطرأحه الدفع بعدم التعويل على شهادة عويس شعبان متى أقام رده على هذا الدفع بما أوردته من أن " ما أثاره الدفاع بشأن ضعف قوة إبصار شاهد الإثبات الأول وتعذر رؤية المتهمين وقت الحادث فردود بما اطمأنت إليه المحكمة من أقوال ذلك الشاهد من أنه تمكن من رؤية المتهمين أمام محل تجارة شحاته أمين فور خروجه من منزله وذلك على ضوء مصباح مضاء في مكان وجودهما وبما اطمأنت إليه كذلك من أنه تمكن من رؤية المتهمين عند إطلاق أولها العيار الناري صوبه على بعد مترين من مكانه وقد تأيد ذلك بتقرير الطبيب الشرعى بما أوردته في تقريره من أن مسافة الإطلاق بين فوهة السلاح وجسم المجنى عليه المذكور حوالى أربعة أمتار إذا كان السلاح المستعمل في الحادث بندقية ذات ماسورة عادية الطول وأن مسافة الإطلاق نصف ذلك القدر أو ثلثاه في حالة استعمال فرد أو مقروطة على التوالى ومعنى ذلك أن المسافة بين فوهة الفرد الذى كان يمسك به المتهم الأول وبين جسم المجنى عليه عويس وقت إطلاق العيار الناري عليه كان متران وقد أجمع شهود الحادث على إمكان الرؤيا بوضوح في وقت الحادث ولذا يتعين إطرأح ذلك الدفاع ، ولما كان هذا الذى أوردته الحكم في شأن قدرة شاهد الإثبات الأول على رؤية المتهمين سائغا ومن شأنه أن يؤدي إلى ما رتبته عليه . وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع — ومتى أخذت المحكمة بشهادة شاهد فان ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، فلا جناح على المحكمة إن اعتمدت على شهادة شاهد الإثبات الأول في قضائها بالإدانة بعد أن أفصححت عن اطمئنانها إلى شهادته وأنها كانت على بينة بالظروف التى أحاطت بشهادته . كما أن تأخر الشاهد في أداء شهادته لا يمنع

المحكمة من الأخذ بأقواله ما دامت قد اطمأنت إليها ، ذلك أن تقدير قوة الدليل من ساطة محكمة الموضوع فإن كل جدل يثيره الطاعنان في هذا الخصوص لا يكون مقبولا لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . أما ما يثيره الطاعنان من أن الحكم قد شابه قصور في وصف الواقعة التي قارفها كل منهما فاعلا أو شريكا ، فانه وإن كان الثابت من الحكم أن المحكمة استخلصت في منطق سائغ أن جنايتي القتل العمد والشروع فيه التي قارفهما الطاعن الأول كانتا نتيجة محتملة لاتفاقه مع الطاعن الثاني على سرقة محل تجارة شحاته أمين إلا أنه لا مصلحة للطاعن الثاني في التمسك بخطأ الحكم في إغفال وصف الواقعة التي قارفها باعتباره شريكا مادام أن العقوبة المحكوم بها وهي الأشغال الشاقة المؤبدة تدخل في نطاق عقوبة الشريك ، كما أنه من المقرر في فقه القانون أن الشريك يتحمل مع فاعل الجريمة المسؤولية الجنائية عن الجريمة التي يرتكبها هذا الأخير ولو كانت غير تلك التي قصد ارتكابها وتم الاتفاق عليها متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للجريمة الأخرى التي اتفق الجناة على ارتكابها فاعلين كانوا أو شركاء . ولا يغير من هذا النظر أن تكون المحكمة قد أخذت الطاعن الثاني بالرأفة وعاملته بالمادة ١٧ من قانون العقوبات ، ذلك أن تقدير ظروف الرأفة من محكمة الموضوع إنما يكون بالنسبة إلى الواقعة الجنائية التي تثبت لديها قبل المتهم لا بالنسبة للوصف القانوني الذي تصفها به ، فإذا وصفت المحكمة المتهم في جناية قتل عمد اقترن بخطف قانوني مشدد بأنه فاعل أصلي فيها وعاملته بالمادة ١٧ من قانون العقوبات فأوقعت عليه عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بدلا من عقوبة الإعدام المقررة قانونا لهذه الجناية ، وكان الوصف الصحيح للفعل الجنائي الذي وقع منه هو مجرد الاشتراك في هذه الجناية المعاقب عليه قانونا بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة ، فلا يصح طلب نقض الحكم بمقولة إن المحكمة ، إذ قضت بالعقوبة التي أوقعتها ، كانت تحت تأثير الوصف الجنائي الذي ارتأته ، وأن ذلك يستدعي إعادة النظر في تقدير العقوبة على أساس الوصف الصحيح ،

ذلك لأن المحكمة كان في وسعها — لو كانت قد أرادت أن تنزل بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه — أن تنزل إلى الأشغال الشاقة المؤقتة وفقا للحدود المرسومة بالمادة ١٧ من قانون العقوبات ، وما دامت هي لم تفعل فإنها تكون قد رأت تناسب العقوبة التي قضت بها فعلا مع الواقعة التي تثبت لديها بصرف النظر عن وصفها القانوني ، أما إذا كانت المحكمة قد نزلت فعلا بالعقوبة إلى أقل حد يسمح لها القانون بالنزول إليه — ففي هذه الحالة — وفي هذه الحالة وحدها يصبح القول بإمكان قيام الشك في وجود الخطأ في تقدير العقوبة وتحقيق بذلك مصلحة المحكوم عليه في التمسك بخطأ الحكم في وصف الواقعة التي قارنها . ومن ثم فلا جدوى للطاعن الثاني مما يثيره من جدل حول ما يدعيه من خطأ في هذا الصدد . لما كان ذلك ، فإن الطاعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفي ، وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم أحمد الهوياني ، ومحمد السيد الرفاعي ، وطه الصديق دقانه ، ومحمد ماهر محمد حسن .

(٣٠٢)

الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب) ضرائب . شركات . مسئولية جنائية . " المسئولية المفترضة " .
" المسئولية التضامنية " . فاعل أصلي . اشتراك . أشخاص
اعتبارية . حكم . " تسببيه . تسبیب معيب " .

(١) فرض الشارع الضريبة في شركات التضامن . على كل شريك . بما
يتناسب وحصته في الشركة . المواد ٣٤ ، ٤١ ، ٤٨ من القانون
رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . علة ذلك .

تقديم الاقرار الضريبي عن الشركة من أحد الشركاء أو من مديرها .
يجزئ من تقديم كل شريك إقراراً منفرداً .

مسألة الشريك من الغش في الاقرار الضريبي . لمحض كونه شريكاً .
غير صحيحة .

(ب) عدم مساءلة الشخص جنائياً . بصفة فاعل أو شريك . إلا عما يكون
لنشاطه دخل في وفوده . المسئولية المفترضة أو التضامنية . استثناء .
لا يكون إلا بنص الشارع في حدود هذا النص .

(ج) ضرائب . مسئولية جنائية . إثبات . " إثبات بوجه عام " . حكم .
" تسببيه . تسبیب معيب " .

تقديم مدير شركة التضامن إقرارات مدعى أنها غير صحيحة . مسألة
باقي الشركاء منها . مع خلو الأوراق من دليل يفيد اطلاعهم عليها أو علمهم
بما جاء فيها . خطأ .

(د) تعويض . ضرائب . جريمة . " أركانها " . قصد جنائي .
إثبات . " بوجه عام " . حكم . " تسببيه . تسبب معيب " .

إلزام المتهم بتعويض يعادل ثلاثة أمثال ما لم يؤد من الضريبة .
دون استظهار سوء القصد وتعبد التخلّص من الضريبة . خطأ .

١ — إن المستفاد من نصوص المواد ٣٤ ، ٤١ ، ٤٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقوانين المعدلة له ، أن المشرع فرض الضريبة في شركات التضامن على كل شريك شخصيا عن حصة في أرباح الشركة تتناسب مع حقوقه في الشركة ، وذلك تطبيقا لمبدأ رجعية الضريبة من جهة ، وتوسعه على الشركاء في حد الإعفاء بمعاملتهم فرادى لا مجتمعين من جهة أخرى ، إلا أنه لم يمنع تقديم الإقرار الضريبي عن الشركة كلها من أى الشركاء أو المدير المعين للشركة ، بما يجزئ عن تقديم كل منهم لإقرار منفرد ، إذ لازالت الشركة في هذا الخصوص مخاطبة كشخص معنوى متميز عن أشخاص الشركاء ، وحيث لا تجوز مساءلة أى من الشركاء الآخرين جنائيا عن الغش الذي قد يقع في هذا الإقرار لمحض أنهم شركاء في شركة تضامن .

٢ — من المقرر أن الشخص لا يسأل جنائيا بصفته فاعلا أو شريكا ، إلا عما يكون لنشاطه المؤثم دخل في وقوعه ، سواء كان ارتكابا أو تركا ، إيجابا أو سلبا ، وذلك طبقا لأوامر الشارع ومناهيه ، ولا مجال للمسئولية المفترضة أو المسئولية التضامنية في العقاب ، إلا استثناء بنص القانون ، وفي حدود ما استنه وأوجبه .

٣ — متى كان المستفاد من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن الأول بوصفه مديرا للشركة هو وحده الذي قدم لمصلحة الضرائب الإقرارات الضريبية المقول بعدم صحتها عن أرباح الشركة وحصص الشركاء فيها ، وأن مصلحة الضرائب قبلت هذه الإقرارات وجزت على محاسبة الشركاء على أساسها ، وكان الحكم قد أسس قضاءه بادانة الطاعنين الثاني والثالث والرابع بوصفهم شركاء متضامنين ، عن جريمة الإدلاء ببيانات غير صحيحة بقصد التهرب من أداء

الضريبة ، قولا بأن هذه الإقرارات لم تقدم إلا بعد اطلاعهم عليها وموافقتهم على ما جاء بها ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أن ملف الدعوى قد خلا تماما من هذه الإقرارات ، كما لم يرد ذكر الطاعنين المذكورين في محاضر المناقشات التي أجرتها لجان الفحص الضريبي مع الطاعن الأول — مدير الشركة — وخلت أوراق الدعوى كذلك مما يعين على إلزام باطلاع هؤلاء الطاعنين على هذه الإقرارات أو موافقتهم عليها قبل تقديمها لمصلحة الضرائب حتى يسوغ اعتبارهم مسئولين جنائيا عن الغش الحاصل فيها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا .

٤ — إذا كان الحكم قد قضى بإلزام المطعون ضدهم بتعويض يعادل ثلاثة أمثال ما لم يؤد من الضريبة دون أن يستظهر سوء القصد لديهم وتعمدهم التخلص من الضريبة المستحقة ، فإنه يكون معيبا واجب النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في الفترة من أول فبراير سنة ١٩٤٩ إلى نهاية سنة ١٩٥٩ بدائرة مركز بلقاس : (أولا) وهم ممولون لم يتقدموا لمصلحة الضرائب باقرارات صحيحة شاملة . (ثانيا) وهم ممولون أدلوا ببيانات غير صحيحة في الإقرارات والأوراق المقدمة منهم إلى مصلحة الضرائب بقصد التخلص من أداء بعض الضرائب . وطلبت عقابهم بالمواد ٤٧ و ١/٨٥ و ٨٥ مكرر فقرة أولى وثانية من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٥٦ والقرار الوزاري ٤١ لسنة ١٩٥٨ . ومحكمة بلقاس الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١/٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الأربعة والمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى المتهم الخامس (أولا) بتغريم كل من المتهمين الأول والثاني والثالث ثلاثين جنيتها وتعويض يعادل ثلاثة أمثال ما لم يؤد من الضريبة عن السنوات من أول سنة ١٩٤٩ إلى نهاية سنة ١٩٥٩ عن التهمتين بلا مصاريف جنائية . (ثانيا) بتغريم المتهم الرابع ثلاثين جنيتها وتعويض يعادل ثلاثة أمثال ما لم يؤد من الضريبة عن السنوات

من أول سنة ١٩٤٩ إلى نهاية سنة ١٩٥٧ عن التهمتين بلا مصاريف جنائية (ثالثا) ببراءة المتهم الخامس من التهمتين بلا مصاريف جنائية . فعارض المحكوم عليهم في هذا الحكم وقضى في معارضتهم بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه بلا مصاريف . فاستأنف المتهمون هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعنون الثاني والثالث والرابع على الحكم المطعون فيه أنه إزدانهم بجريمتي عدم تقديم إقرارات صحيحة وشاملة لمصلحة الضرائب وإدلائهم ببيانات غير صحيحة في الإقرارات والأوراق المقدمة منهم بقصد التخلص من أداء بعض الضرائب المستحقة عليهم قد انطوى على خطأ في الإسناد وفساد في الاستدلال كما أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه أسس قضاءه بادانتهم على أن الإقرارات لم تقدم إلى مصلحة الضرائب إلا بعد اطلاعهم عليها وإقرارهم للبيانات غير الصحيحة التي دونت بها في حين أن ذلك لا دليل عليه ولا أصل له في الأوراق . ولا تصح مساءلتهم عن الجريمة لجود أنهم شركاء في شركة تضامن مع الطاعن الأول الذي قدم الإقرار نيابة عنهم لأن ذلك لا يرتب تضامنا منهم في المسؤولية الجنائية عن الجرائم الضريبية التي تقع من أحدهم إذ المسؤولية الجنائية شخصية ، أما قول الحكم بأن التسليم بدفاعهم يجعلهم في حكم الممتنعين عن تقديم الإقرارات فهو استدلال فاسد ، لما يعنيه من أن المحكمة قد اتخذت من دفاعهم دليلا عليهم ، ومع ذلك فإن الشريك المتضامن يستفيد من عمل شريكه فيما يدرأ التهمة عنه إلا أنه لا يسأل جنائيا إلا عما يكون لنشاطه هو دخل في وقوعه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه عرض لدفع الطاعنين بانتفاء مسؤوليتهم عن الجريمة تأسيسا على أن الطاعن الأول هو الذي قدم الإقرارات المتضمنة للبيانات غير الصحيحة موضوع الاتهام ورد عليه بقوله " هذا الدفع هو

الآخر مردود لأن الضريبة في شركات التضامن تفرض على كل شريك شخصيا عن حصته في الأرباح تعادل نصيبه في الشركة وكل شريك ملتزم بتقديم الإقرار الخاص بربحه إلى مصلحة الضرائب لاحتساب الضريبة المقررة عليه . فإذا كان المتهم الأول — الطاعن الأول — باعتباره القائم على إدارة الشركة قد قدم الإقرار عن قيمة نصيبه في الشركة وكذلك عن نصيب كل من باقي المتهمين شركائه في المؤسسة بعد اطلاعهم عليه وعلمهم بمضمونه وقد وافقوا على ذلك رغم علمهم بأن الإقرارات جميعها سواء بالنسبة لهم أو للمتهم الأول غير صحيحة وأنه على هذا الأساس ستربط الضريبة على كل منهم فانهم وقد ارتضوا هذا الوضع يكونون مسئولين عن كل مخالفة في تلك الإقرارات التي ارتضوها سلفا وإلا كانوا قد تقدموا بالإقرارات الصحيحة بأنفسهم لأن القانون يفرض عليهم الالتزام بتقديم تلك الإقرارات لمصلحة الضرائب . والقول بغير ذلك يجعلهم في حكم من امتنع عن تقديم الإقرار في حين أنهم لم يقولوا هذا القول وإنما جاءت كلمتهم على أنهم تقدموا بإقرارات غير صحيحة ومن ثم فانه يتعين إطراح هذا الدفع . لما كان ذلك ، وكان المستفاد من نصوص المواد ٣٤ و ٤١ و ٤٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقوانين المعدلة له أن المشرع فرض الضريبة في شركات التضامن على كل شريك شخصيا عن حصته في أرباح الشركة تناسبا مع حقوقه في الشركة ، وذلك تطبيقا لمبدأ رجعية الضريبة من جهة ، وتوسعه على الشركاء في حد الإعفاء بمعاملتهم فرادى لاجتماعين من جهة أخرى ، إلا أنه لم يمنع تقديم الإقرار الضريبي عن الشركة كلها من أى من الشركاء أو من المدير المعين للشركة ، بما يجزىء عن تقديم كل منهم لإقرار منفرد إذ لازالت الشركة في هذا الخصوص مخاطبة كشخص معنوى متميز عن أشخاص الشركاء ، وحيث لا تجوز مساءلة أى من الشركاء الآخرين جنائيا عن الغش الذى قد يقع في هذا الإقرار لمحض أنهم شركاء في شركة تضامن إذ المقرر أن الشخص لا يسأل جنائيا بصفته فاعلا أو شريكا إلا عما يكون لنشاطه المؤثم دخل في وقوعه سواء كان ارتكابا أو تركا ، إيجابا أو سلبا وذلك طبقا لأوامر الشارع ومناهيه ولا مجال للمسئولية المفترضة أو للمسئولية التضامنية في العقاب إلا استثناء بنص القانون وفي حدود ما استثنى وأوجبه . لما كان ذلك ، وكان المستفاد من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن الأول بوصفه مديرا للشركة هو وحده الذى قدم

لمصلحة الضرائب الاقرارات الضريبية المقول بعدم صحتها عن أرباح الشركة وحصص الشركاء فيها وأن مصلحة الضرائب قبلت منه هذه الاقرارات ووجرت على محاسبة الشركة على أساسها وكان الحكم قد أسس قضاءه بإدانة الطاعنين الثاني والثالث والرابع بوصفهم شركاء متضامنين عن جريمة الإدلاء ببيانات غير صحيحة بقصد التهرب من أداء الضريبة قولا بأن هذه الاقرارات لم تقدم إلا بعد اطلاعهم عليها وموافقتهم على ما جاء بها ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أن ملف الدعوى قد خلا تماما من هذه الاقرارات — كما لم يرد ذكر للطاعنين المذكورين في محاضر المناقشات التي أجرتها لجان الفحص الضريبي مع الطاعن الأول — مدير الشركة — وخلت أوراق الدعوى كذلك مما يعينه على الجزم باطلاع هؤلاء الطاعنين على هذه الاقرارات أو موافقتهم عليها قبل تقديمها لمصلحة الضرائب حتى يسوغ اعتبارهم مسئولين جنائيا عن الغش الحاصل فيها هذا فضلا عن أن الحكم المطعون فيه قضى بالزامهم بتعويض يعادل ثلاثة أمثال ما لم يؤد من الضريبة دون أن يستظهر سوء القصد لديهم وتعمدهم التخلص من الضريبة المستحقة . لما كان ما تقدم جميعه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه والإحالة بالنسبة للطاعنين الثاني والثالث والرابع وكذلك بالنسبة للطاعن الأول نظرا لوحدة الواقعة واقتضاء لحسن سير العدالة دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / حسن فهمى البدرى رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
 محمد أبو الفضل حفتى ، ومحمد السيد الرفاعى ، وطه الصديق دقانة ، ومحمد ماهر محمد حسن .

(٣٠٣)

الطعن رقم ٩٥٠ لسنة ٣٩ القضائية

(١) تقليد . "علامات الشركات المساهمة المملوكة للدولة" . "علامات الجمعيات الخاصة ذات النفع العام" . "علامات النوادى الرياضية" . تزوير . "تزوير المحررات العرفية" . تذاكر دخول النوادى الرياضية" . "تزوير المحررات الرسمية" . استعمال المحرر المزور . نوادى رياضية . جمعيات خاصة ذات نفع عام . شركات .

تقليد علامة إحدى جهات الحكومة أو الجهات الملحق بها حكما . جنائية . المواد ٢٠٦ ، ٢٠٦ مكررا ، ٢٠٨ عقوبات . المراد بالعلامة فى هذا المقام ؟ شارات الأندية الرياضية لا تعتبر من تلك العلامات . هل ذلك ؟ تقليد علامة النادى الأولمبى لا تعتبر من قبيل تزوير العلامات الواردة فى قانون العقوبات . تغيير الحقيقة فى تذاكر الدخول فى النادى الأولمبى أو أى محرر صادر من هذا النادى جنحة معاقب عليها بالمادة ٢١٥ عقوبات .

صفة النفع العام لا تنسب على الجمعية الخاصة إلا بقرار جمهورى ولا تزول إلا به . تقليد علامات الجمعيات الخاصة ذات النفع العام أو تزوير محركاتها . جنائية . الأندية الرياضية لا تعتبر من قبيل الجمعيات .

(ب) علامات وبيانات تجارية .

إستثناء المشرع تقليد العلامات والبيانات التجارية من حكم المواد ٢٠٦ ، ٢٠٦ مكررا ، ٢٠٨ عقوبات ونحصرها بحمايته فى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ فى شأن العلامات والبيانات التجارية .

(ج) مستشار الإحالة . "تسبب قراراته" .

وجوب اشتغال الأمر الصادر من مستشار الإحالة سواء كان بالإحالة أو بالأوجه
لإقامة الدعوى الجنائية على الأسباب التي بني عليها . عدم استلزام القانون اشتغال
الأمر على بيانات معينة أسوة بما فعله في أحكام الادانة .

١ — البين من استقراء نصوص المواد ٢٠٦ ، ٢٠٦ مكررا ، ٢٠٨ من قانون
العقوبات أن هذا القانون إنما عاقب بمقوبة الجنائية على تقليد علامة إحدى جهات
الحكومة أو إحدى الجهات الملحق بها حكما والواردة على سبيل الحصر
على تدرج ملحوظ فيه جسامه الجريمة، وأن العقوبة تقدر بقدرها فلا تنطبق
المادتان ٢٠٦ ، ٢٠٦ مكررا من القانون المذكور إلا إذا كان التقليد منصبا
على رمز مخصوص مما يصدق عليه كونه علامة دالة على جهة معينة دلالة مخصوصة
وأن تكون العلامة لإحدى الجهات المحددة على وجه لا يقبل القياس مهما
توافرت حكمته ، لأن الأحكام تدور مع مناطها لا مع الحكمة منها ، ولأن النصوص
المبينة للجرائم والمرتبة للعقوبات من القانون الضيق . والمراد بالعلامة في هذا
المقام سواء كانت الآلة الطابعة أو أثرها المنطبق ما دل بحسب السياق على الجهة
مالكة العلامة لا دلالة لإفراد وتمييز فحسب ، بل دلالة توثيق أيضا ، الأمر المستفاد
من ورود حكمها في باب التزوير — وهو يتعلق بالجمية في الإثبات وفي النصوص
الخاصة بالتزوير في الأحكام والأوراق الرسمية بالذات — وكذا أخذنا من دلالة
العلامة في اللغة عموما على الأمانة أو الشاهد أو الدليل ، فضلا عن سياق
النصوص وترادفها في مجموعها على تحديد المعنى المقصود . ولا كذلك شارات
الأندية الرياضية — ومنها النادي الأولمبي — التي تعتبر حلية أو زينة يتميز بها
كل ناد عن غيره في حلية المنافسة والمباهاة أسوة بأعلامه وملابسه المخصصة .
وإنما أطلق عليها لفظ العلامة لغة من قبيل الاشتراك في الاسم فقط دون المعنى
الاصطلاحي المنضبط في القانون ، هذا إلى أن الأندية الرياضية ليست
من الجهات المبينة على سبيل الحصر في المادتين سالفتي الذكر ، ولا وجه
لإعتبارها من قبيل الجمعيات ، لأن القانون أفرد الأندية بعامة بالقانون رقم ١٥٢
سنة ١٩٤٩ في شأن الأندية والأندية الرياضية بخاصة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٥

فى شأن الهىئات الخاصة العاملة فى ميدان رعاىة الشباب ، ولا تسرى عليها قوانين الجمعيات أيا كانت ومنها القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة الذى النى وحل محله القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، ولا تنسب صفة النفع العام على الجمعيات إلا بقرار جمهورى ولا تزول إلا به ، على غير ما استنه الشارع بالنسبة إلى الأندية الرياضية التى تكتسب تلك الصفة بمجرد الشهر . وهذا الفارق يدل على أن المشرع أراد المغايرة بينهما فى الأحكام واعتبر الجمعيات ذات النفع العام وحدها هىئات لها من الأهمية ما يقتضى إفرادها بوضع مستقل وحياطة علاماتها ومحوراتها بقدر أكبر من الحماية يجعل تقليدها أو تزويرها من الجنايات . ولا يصح إعتبار الأندية منظمات تسهم الحكومة فى مالها بنصيب عن طريق ما تمنحه لها من معونات ، وما تضيفه عليها من ميزات لأن تلك الأندية ليست منظمات مالية لها رأس مال يقبل المشاطرة والإسهام ، بل هى بنص الشارع وبحكم طبيعتها التى لا تنفك عنها نشاط خالص لا يسعى إلى التربى ولا ينحونحو الاستثمار وتوظيف الأموال ، على النقيض من شركات المساهمة أو المؤسسات مثلاما عدده المادة ٢٠٦ مكررا من قانون العقوبات وعلى ذلك فإن تقليد علامة النادى الأولمبى لا يعتبر من قبيل تزوير العلامات الواردة فى قانون العقوبات التى ربط لها الشارع عقوبة الجناية ، فاذا وضعت على المحررات الصادرة منه كانت العبرة بفحوى المحرر ، فإذا غير فيما هو من جوهره باسناد إليه كان تغيير الحقيقة فى المحرر تزويرا عرفيا معاقبا عليه بعقوبة الجنحة المنصوص عليها فى المادة ٢١٥ من قانون العقوبات لا جنابة طبقا للمادة ٢١٤ مكررا منه . لما سلف ، ولأن الشارع إنما اعتبر مال الهىئات الخاصة العاملة فى ميدان رعاىة الشباب — ومنها الأندية الرياضية — مالا عاما فى حكم قانون العقوبات ، ولم يعتبرها من الهىئات ذات النفع العام فى أحكام التزوير ، ولا هو جعل القائمين بالعمل فيها موظفين عموميين ، فى هذا الباب ، وعبارة الشارع واضحة المعنى لا غموض فيها ، ومراده لا يحتمل التأويل ، ولا تصح مصادرته فيما أراد . وعلى ذلك فإن تذاكر الدخول فى النادى الأولمبى محررات عرفية يجرى على تغيير الحقيقة فيها حكم المادة ٢١٥ من قانون العقوبات .

٢ — لأن كان ظاهر المواد ٢٠٦، ٢٠٦ مكررا ٢٠٨، من قانون العقوبات يومه بأنه يتناول تقليد العلامات التجارية التي توضع على المصنوعات أو المنتجات لتمييزها في السوق عما يماثلها من بضائع صاحب العلامة ليطمئن إليها الراغبون في الشراء ، إلا أن مقارنة نصوص القانون في هذا الشأن تدل على أن المشرع قصد إخراج هذه العلامات من عموم هذه النصوص إذ استن لها القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ في شأن العلامات والبيانات التجارية وفرض لها عقوبة مخففة لما ارتأه من أن طبيعة هذا الحق ، وما تقتضيه النظم والقواعد الاقتصادية من حرية المنافسة التجارية إلى أقصى حد ممكن يمليان عدم تضيق هذه الحرية بفرض عقوبات جنائية على التقليد الذي يقع من المتنافسين في التجارة والصناعة إلا بالقدر الذي سنه ، وفي الحدود التي رسمها مما يوجب القول بأن هذا النص الخاص وحده هو الذي قصد به إلى حماية العلامة التجارية أو البيان التجاري ، لأن علة وجوده وصراحة عبارته وإيراده في قانون واحد دون تمييز بين القطاعين العام والخاص ، كل ذلك يقطع في الدلالة على أن المشرع استثنى تقليد العلامات والبيانات المذكورة من حكم المواد السابقة وخصها بحمايته في القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ سالف البيان ، هذا فضلا عن أن المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات لا تنطبق بحسب وضعها إلا على علامات الحكومة بما هي سلطة عامة دون سائر ما تباشره من أوجه النشاط الصناعي أو التجاري . ولما كان القرار المطعون فيه قد أعمل هذا النظر أصلا وتطبيقا فانه يكون قد أصاب صحيح القانون .

٣ — أوجبت المادة ١٧٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ أن يشتمل الأمر الصادر من مستشار الإحالة سواء كان بالإحالة أو بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية على الأسباب التي بني عليها ، وذلك لإسباغ صفة الجدية على هذه المرحلة . ولم يستلزم القانون أن يتضمن تسبيب الأمر — وهو جزء من قضاء التحقيق — بيانات معينة أسوة بما فعله في المادة ٣١٠ في أحكام الإدانة الصادرة من قضاء الحكم . ومن ثم فإن مستشار الإحالة لا يكون ملزما بأن يورد في أمره من الأسباب إلا القدر الذي يحقق المقصود منه بحسب نوعيته . ولما كان مستشار الإحالة قد اعتبر التهم الموجهة كلها جنما — وهو ما لم يخطئ فيه — وأحال الدعوى بها إلى محكمة الجنح

على هذا الأساس ، فذلك حسبه ليستقيم أمره ويبرأ من دعوى القصور ، خصوصا أن المرجع النهائي في التكييف هو لمحكمة النقض

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما في يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٦ وفي فترة سابقة عليه بدائرة قسمى كرموز والمنشية محافظة الإسكندرية : (أولا) المتهم الأول — قلده علامة إحدى الشركات المساهمة والمملوكة للدولة "شركة النصر للدخان والسجائر" إخوان سلام وعلامة إحدى الجمعيات التعاونية المملوكة للدولة "الجمعية التعاونية الاستهلاكية" بأن اصطنع علامة على غرار علامة الكوكب ذي الشعاع الخاصة بالشركة الأولى وعلامة على غرار العصفورة الخاصة بالجمعية المذكورة . (ثانيا) استعمل العلامتين المقلدتين سالفتي الذكر مع علميه بتقايدهما بأن قام بواسطتها بصناعة أغلفة معدة لتعبئة المعسل وأخرى لتعبئة الشاي . (ثالثا) ارتكب تزويرا في محررات إحدى الشركات المساهمة وإحدى الجمعيات التعاونية هي الشركة والجمعية سالفتي الذكر المملوكتين للدولة بأن اصطنع أغلفة مما تقدم ووضعها على منتجاتها من الدخان المعسل ومن الشاي . (رابعا) استعمل المحررات المزورة سالفة الذكر مع علميه بتزويرها بأن عهد إلى المتهم الثاني بطبعها ووضعها على عبوات الدخان والمعسل المعدة للبيع . (خامسا) قلده علامة خاصة لإحدى الجمعيات المنشأة طبقا للأوضاع المقررة قانونا "النادي الأولمبي الرياضي" ، بأن اصطنع علامة على غرار علامته الموصوفة بالأوراق . (سادسا) استعمل العلامة المقلدة سالفة الذكر مع علميه بتقليدها بأن قام بواسطتها بطبع تذاكر بعض مباريات كرة القدم الخاصة بذلك النادي . (سابعا) ارتكب تزويرا في محررات النادي الأولمبي سالف الذكر بأن اصطنع تذاكر مباريات كرة القدم ونسب صدورها إليه على خلاف الحقيقة . (ثامنا) قلده علامات تجارية بطريقة تدعو إلى تضليل الجمهور هي علامات شركة النصر للدخان والسجائر إخوان سلام والجمعية التعاونية الاستهلاكية والنادي الأولمبي سالف الذكر . المتهم الثاني (أولا) استعمل محررات مزورة هي أغلفة باكوات دخان المعسل سالفة الذكر المنسوبة زورا لشركة النصر

للدخان والسجائر إخوان سلام المساهمة المملوكة للدولة مع علمه بتزويرها بأن وضع هذه الأغلفة على باكوات دخان معسل عرضها للبيع . (ثانيا) حاز بقصد البيع منتجات وضع عليها بسوء القصد علامة مزورة هي علامة شركة النصر سالفة الذكر مع علمه بتزويرها . (ثالثا) عرض للبيع دخان معسل مغشوش وغير مطابق للمواصفات بإضافة مواد غريبة إليه مع علمه بذلك . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها طبقا للمواد ٢٠٦ و ١/٢٠٦ مكرر و ٢/٢١٤ مكرر عقوبات والمواد ١ و ٢ و ٣ و ٣٣ و ٣٥ و ٣٦ و ٤٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ والمواد ١ و ١/٦ من القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ المعدل بالقانونين رقمي ٧٩ لسنة ١٩٤٤ و ٨٦ لسنة ١٩٤٨ فقرر باعتبار الواقعة جنحة وإحالة الدعوى إلى محكمة الجنح المختصة للفصل فيها . فطعنت النيابة العامة في هذا الأمر بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

بما أن النيابة العامة تنعى على الأمر الصادر من مستشار الإحالة أنه إذ أحال الدعوى الجنائية إلى محكمة الجنح قد شابه القصور في التسبيب ، وأخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه فوق عدم تعرضه لتكييف التهم الخامسة والسادسة والسابعة المنسوبة إلى المطعون ضده الأول ، اعتبرها من قبيل الجنح حالة أن موضوعها تقليد علامة " النادى الأولمبي المصرى " واستعمالها وتزوير في محركاته — تذاكر الدخول — في حين أن النادى المذكور وقد أشهر باعتباره هيئة عاملة في ميدان رعاية الشباب فإنه يكون هيئة ذات نفع عام بنص المادة الثانية من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٥ وبالتالي يكون تقليد علاماته ، وتزوير محركاته جنائية طبقا للمواد ٢٠٦ و ٢٠٦ مكرر و ٢١٤ مكرر من قانون العقوبات ، هذا إلى أن تقليد العلامات الموضوعة على أغلفة الشاي الخاصة بشركة النصر ، وتلك الخاصة بالجمعية التعاونية الاستهلاكية الموضوعة على أغلفة الدخان من قبيل تزوير محركات شركات المساهمة والجمعيات التعاونية المملوكة للدولة ، وهو الأمر المعاقب عليه بعقوبة الجنائية طبقا للمواد المشار إليها من قانون العقوبات ، ولا يصح اعتبارها جنحا طبقا للقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ في شأن العلامات والبيانات

التجارية ، ومن ثم يكون الأمر المطعون فيه إذ خالف هذا النظر ، معيبا بما يوجب نقضه .

وبما أن قانون العقوبات بعد أن نص في المادة ٢٠٦ منه على معاقبة تقليد أو تزوير علامات ودمغات وأختام وأوراق الحكومة الواردة بها على سبيل الحصر بعقوبة الجناية المغلظة الواردة فيها ، نص في المادة ٢٠٦ مكررا على أنه (يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنين على الجرائم الواردة في المادة السابقة إذا كان محلها أختاما أو دمغات أو علامات إحدى الشركات المساهمة أو إحدى الجمعيات التعاونية أو النقابات المنشأة طبقا للأوضاع المقررة قانونا أو إحدى المؤسسات أو الجمعيات المعتمدة قانونا ذات نفع عام . وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على سبع سنين إذا كانت الأختام أو الدمغات أو العلامات التي وقعت بشأنها الجرائم المبينة في الفقرة السابقة خاصة بمؤسسة أو شركة أو جمعية أو منظمة أو منشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت) ونصت المادة ٢٠٨ على أنه (يعاقب بالحبس من قلد أختاما أو تمغة أو علامة لإحدى الجهات أيا كانت أو الشركات المأذونة من قبل الحكومة أو إحدى البيوت التجارية ، وكذا من استعمل شيئا من الأشياء المذكورة مع علمه بتقليدها) وبعد أن عرفت المادة الأولى من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٥ الصادر في ٦ من يونيو سنة ١٩٦٥ في شأن الهيئات الخاصة العاملة في ميدان رعاية الشباب المقصود بتلك الهيئات نصت المادة الثانية على أنه (تعتبر الهيئات الخاصة العاملة في ميدان رعاية الشباب من الهيئات الخاصة ذات النفع العام ، ويكون لها الشخصية الاعتبارية بمجرد شهر نظامها ونفا لأحكام هذا القانون ، وتتمتع هذه الهيئات بامتيازات السلطة العامة الآتية : (أ) عدم جواز الجزاء على أموالها إلا استيفاء للضرائب والرسوم المستحقة للدولة (ب) عدم جواز تملك هذه الأموال بمضى المدة . (ج) جواز نزع الملكية للنفعة العامة لصالح الهيئة وتعتبر أموال هذه الهيئات من الأموال العامة في تطبيق قوانين العقوبات) ثم قفت على ذلك المادة الثالثة بإبلاء هذه الهيئات امتيازات مالية محددة . وقد وردت هذه المواد في الباب الأول المعقود للأحكام العامة من القانون الذي عالج من بعد في أبوابه وفصوله المختلفة الأحكام المخصوصة

بهيئة من تلك الهيئات ومن بينها الأندية الرياضية المشهورة طبقا له . وأحال قانون إصداره على تطبيق القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ في شأن الأندية فيما لا يتعارض مع أحكامه ، وجاء في المذكرة الايضاحية المصاحبة له ” أنه قاصر على الهيئات الخاصة العاملة في ميدان رعاية الشباب في القطاع الشعبي وبذلك يخرج عن نطاق تطبيق أحكامه أوجه النشاط المختلفة التي تقوم بها الأجهزة الحكومية ” والبين من استقراء هذه النصوص أن قانون العقوبات إنما عاقب بعقوبة الحناية على تقليد علامة إحدى جهات الحكومة أو إحدى الجهات الملحقه بها حكما والواردة على سبيل الحصر على تدرج ملحوظ فيه جسامه الجريمة ، وأن العقوبة تقدر بقدرها ، فلا تنطبق المادتان ٢٠٦ و ٢٠٦ مكررا من القانون المذكور إلا إذا كان التقليد منصبا على رمز مخصوص مما يصدق عليه كونه علامة دالة على جهة معينة دلالة مخصوصة ، وأن تكون العلامة لإحدى الجهات المدة على وجه لا يقبل القياس مهما توافرت حكمته ، لأن الأحكام تدور مع مناطقها لا مع الحكمة منها ، ولأن النصوص المبينة للجرائم والمرتبة للعقوبات من القانون الضيق . والمراد بالعلامة في هذا المقام سواء كانت الآلة الطابعة أو أثرها المنطبع ما دل بحسب السياق على الجهة مالكة العلامة لا دلالة أفراد وتميز فحسب ، بل دلالة توثيق أيضا ، الأمر المستفاد من ورود حكمها في باب التزوير — وهو يتعلق بالجحية في الإثبات وفي النصوص الخاصة بالتزوير في الأختام والأوراق الرسمية بالذات ، وكذلك أخذا من دلالة العلامة في اللغة عموما على الامارة أو الشاهد أو الدليل ، فضلا عن سياق النصوص وترادفها في مجموعها على تحديد المعنى المقصود . ولا كذلك شارات الأندية الرياضية — ومنها النادي الأولمبي — التي تعتبر حلية أوزينة يتميز بها كل ناد عن غيره في حلية المنافسة والمباهاه أسوة بأعلامه وملابسه المخصوصة . وإنما أطلق عليها لفظ العلامة لغة من قبيل الاشتراك في الاسم فقط دون المعنى الاصطلاحي المنضبط في القانون ، هذا إلى أن الأندية الرياضية ليست من الجهات المبينة على سبيل الحصر في المادتين سالفتي البيان ، ولا وجه لاعتبارها من قبيل الجمعيات ، لأن القانون أفرد الأندية بعامة بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ والأندية الرياضية بخاصة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٥ ، ولا تسرى عليها قوانين الجمعيات أيا كانت ومنها القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة

الذى ألغى وحل محله القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، ولا تنسب صفة النفع العام على الجمعيات إلا بقرار جمهورى ولا تزول إلا به ، على غير ما استنه الشارع بالنسبة إلى الأندية الرياضية التى تكتسب تلك الصفة بمجرد الشهر ، وهذا الفارق يدل على أن المشرع أراد المغارة بينهما فى الأحكام ، واعتبر الجمعيات ذات النفع العام وحدها هيئات لها من الأهمية ما يقتضى إفرادها بوضع مستقل وحياطة علاماتها ومحركاتها بقدر أكبر من الحماية يجعل تقليدها أو تزويرها من الجنايات ، ولا يصح اعتبار الأندية الرياضية منظمات تسهم الحكومة فى مالها بنصيب عن طريق ما تمنحه لها من معونات ، وما تضيفه عليها من ميزات ، لأن تلك الأندية ليست منظمات مالية لها رأس مال يقبل المشاطرة والأسهام ، بل هى بنص الشارع وبحكم طبيعتها التى لا تنفك عنها نشاط خالص لا يسعى إلى التربح ولا ينحو نحو الاستثمار وتوظيف الأموال ، على النقيض من شركات المساهمة أو المؤسسات مثلاً مما عدته المادة ٢٠٦ مكرراً من قانون العقوبات — وعلى ذلك فإن تقليد علامة النادى الأولمبى لا يعتبر من قبيل تزوير العلامات الواردة فى قانون العقوبات والتى ربط لها الشارع عقوبة الجناية ، فإذا وضعت على المحررات الصادرة منه كانت العبرة بفحوى المحرر ، فإذا غير فيما هو من جوهره باسناد إليه كان تغيير الحقيقة فى المحرر تزويراً عرفياً معاقباً عليه بعقوبة الجنحة المنصوص عليها فى المادة ٢١٥ من قانون العقوبات لا جنائية طبقاً للمادة ٢١٤ مكرراً منه والتى استحدثت بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى ١٩ من يوليو سنة ١٩٦٢ لما سلف ، ولأن الشارع إنما اعتبر مال الهيئات الخاصة العاملة فى ميدان رعاية الشباب — ومنها الأندية الرياضية — مالا عاماً فى حكم قانون العقوبات ، ولم يعتبرها من الهيئات ذات النفع العام فى أحكام التزوير ، ولا هو جعل القائمين بالعمل فيها موظفين عموميين فى هذا الباب ، وصاروا الشارع واضحة المعنى لا غموض فيها ، ومراده لا يحتمل التأويل ، ولا تصح مصادرته فيما أراد . وعلى ذلك فإن تذاكر الدخول فى النادى الأولمبى محررات عرفية يجرى على تغيير الحقيقة فيها حكم المادة ٢١٥ من قانون العقوبات حسبما تقدم ، ومن ثم لا يكون لما أثارته الطاعنة فى هذا الصدد من وجه ولا يعتد به . ولما كان ظاهر المواد ٢٠٦ و ٢٠٦ مكرراً ، ٢٠٨ من قانون العقوبات يوهم بأنه يتناول تقليد العلامات التجارية التى توضع على المصنوعات أو المنتجات لتمييزها فى السوق

عما يماثلها من بضائع صاحب العلامة ليطمئن إليها الراغبون في الشراء ، إلا أن مقارنة نصوص القانون في هذا الشأن تدل على أن المشرع قصد إخراج هذه العلامات من عموم هذه النصوص إذ استن لها القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ في شأن العلامات والبيانات التجارية وفرض لها عقوبة مخففة لما ارتآه من أن طبيعة هذا الحق ، وما تقتضيه النظم والقواعد الاقتصادية من حرية المنافسة التجارية إلى أقصى حد ممكن ، لبيان عدم تضيق هذه الحرية بفرض عقوبات جنائية على التقليد الذي يقع من المتنافسين في التجارة والصناعة إلا بالقدر الذي سنه ، وفي الحدود التي رسمها مما يوجب القول بأن هذا النص الخاص وحده هو الذي قصد به إلى حماية العلامة التجارية أو البيان التجاري ، لأن علة وجوده ، وصراحة عبارته ، وإيراده في قانون واحد دون تمييز بين القطاعين العام والخاص ، كل ذلك يقطع في الدلالة على أن المشرع استثنى تقليد العلامات والبيانات المذكورة من حكم المواد السابقة وخصصها بحمايته في القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ سالف البيان ، هذا فضلا عن أن المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات لا تنطبق — بحسب وضعها — إلا على علامات الحكومة بما هي سلطة عامة دون سائر ما تباشره من أوجه النشاط الصناعي أو التجاري . ولما كان القرار المطعون فيه أعمل هذا النظر أصلا وتطبيقا فانه يكون قد أصاب صحيح القانون ، ويكون النعى عليه في غير محله . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٧٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٧ من يونيو سنة ١٩٦٢ قد أوجبت أن يشتمل الأمر الصادر من مستشار الإحالة سواء كان بالإحالة أو بأن لاوجه لإقامة الدعوى الجنائية على الأسباب التي بنى عليها ، وذلك لأسباب صفة الجدية على هذه المرحلة ، وكان القانون لم يستلزم أن يتضمن تسبب الأمر — وهو جزء من قضاء التحقيق — بيانات معينة أسوة بما فعله في المادة ٣١٠ من القانون في أحكام الادانة الصادرة من قضاء الحكم ، فإن مستشار الإحالة لا يكون ملزما بأن يورد في أمره من الأسباب إلا القدر الذي يحقق المقصود منه بحسب نوعيته ، وكان مستشار الإحالة قد اعتبر التهم الموجهة كلها جنحا . وهو ما لم يخطيء فيه ، وأحال الدعوى بها إلى محكمة الجنح على هذا الأساس ، فذلك حسبه ليستقيم أمره ، ويرأ من دعوى القصور ، خصوصا أن المرجع النهائي في التكييف هو لمحكمة النقض . ومن ثم يكون الطعن متعين الرفض .

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين هزام ، وسعد الدين عطية ، وأنور أحمد خلف ، والدكتور أحمد
محمد إبراهيم .

(٣٠٤)

الطعن رقم ٩٥٧ لسنة ٣٩ القضائية

إعلان . حكم . "بطلانه" . بطلان . حكم . "إجراءات المحاكمة" . معارضة .
"نظرها" . والحكم فيها .

بطلان الحكم الذي يصدر في جلسة غير الجلسة المحددة لنظر الدعوى . ما دام أن المتهم لم يعلن
بالجلسة الجديدة .

متى كان يبين من الإطلاع على الأوراق أنه حدد لنظر معارضة المتهم الاستئنافية
جلسة ١٩٦٨/٩/٣٠ غير أنها نظرت بجلسة ١٩٦٨/٩/٣ دون أن يعلن المعارض
بالجلسة الأخيرة ، فإن الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن يكون قد
جاء باطلا ، إذ لم يكن المتهم من إبداء دفاعه بالجلسة التي حددت لنظر المعارضة
في الحكم الغيابي الاستئنافية لسبب لا يدل عليه فيه ، وهو نظرهما في جلسة لم يعلن بها ،
كما يتعين معه نقض الحكم المذكور .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٧ نوفمبر سنة ١٩٦٧ بدائرة
بندر المحلة : (أولا) باع سلعة مسعرة "حجارة طورش" بسعر يزيد عن السعر
المقرر . (ثانيا) لم يعلن عن أسعار السلع المبينة بالمحضر على النحو المقرر قانونا .

وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٦ و ٩ و ١١ و ١٤ و ١٦ و ٢٠ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل . ومحكمة بندر المحلة قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم ١٠٠ ج مائة جنيه والمصادرة عن التهمة الأولى و ٥٠٠ قرش عن التهمة الثانية وشهر مخصص الحكم لمدة شهر بحروف كبيرة على واجهة المحل بلا مصاريف جنائية . عارض ، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن بلا مصاريف . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، ومحكمة طنطا الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد بلا مصروفات جنائية . عارض ، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن بلا مصروفات . فطعن النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى باعتباره معارضة المتهم في الحكم الغيابي الاستئنافي كأن لم تكن ، قد شابه البطلان ، ذلك بأن عدم مثوله أمام المحكمة بالجلسة التي صدر فيها الحكم إنما يرجع إلى أن الدعوى نظرت في جلسة خلاف الجلسة التي حددت في تقرير المعارضة ودون أن يعلن بتلك الجلسة .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أنه حدد لنظر معارضة المتهم الاستئنافية جلسة ١٩٦٨/٩/٣٠ غير أنها نظرت بجلسة ١٩٦٨/٩/٣ دون أن يعلن بالجلسة الأخيرة . لما كان ذلك ، فإن الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن يكون قد جاء باطلا إذ لم يمكن المتهم من إبداء دفاعه بالجلسة التي حددت لنظر المعارضة في الحكم الغيابي الاستئنافي لسبب لا يدل عليه وهو نظرها في جلسة لم يعلن بها مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين حسن عزام ، وأنور أحمد خلف ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ،
والدكتور محمد محمد حسنين .

(٣٠٥)

الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب) تحقيق . ”التحقيق بمعرفة النيابة . إجراءاته“ . نيابة عامة .
”التحقيق بمعرفتها“ . ”إجراءاته“ إجراءات . محكمة الموضوع .
”سلطانها في تقدير قيام الضرورة“ .

(١) جواز نذب غير كاتب التحقيق المختص لتدوين محضر التحقيق في حالة
الضرورة . تقدير الضرورة أمر موكل لسلطة التحقيق تحت إشراف
محكمة الموضوع .

(ب) الأصل في الإجراءات الصحة . خلو محضر التحقيق من بيان الظروف التي
دعت النيابة إلى نذب غير كاتب التحقيق المختص لا ينفي قيام الضرورة .

(ج ، د) تفتيش . ”إذن التفتيش . إصداره“ . محكمة الموضوع .
”سلطانها في تقدير جدية التحريات المسوغة لإصدار أمر
التفتيش“ . حكم . ”تسببه . تسبب غير معيب“ .
مواد مخدرة .

(ج) تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الاذن بالتفتيش . أمر موضوعي .
(د) استدلال الحكم على جدية التحريات بالعثور على المخدر بعد التفتيش .
تزيد لا يؤثر فيه . مادام أنه قد أثبت أن أمر التفتيش قد بني على
تحريات جدية سبقت صدوره .

(٥) حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معیب" . دفعوع . "الدفع ببطلان التفتيش" . تفتيش . "الدفع ببطلان الإجراءات" . مواد مخدرة .

بيانات حكم الإدانة ؟ جمع الحكم بين سببي الدفع ببطلان أمر التفتيش عند تحدته عن رفض هذا الدفع . لا عيب .

(و) حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معیب" . نقض . "المصلحة في الطعن" . مواد مخدرة .

إثبات الحكم العثور في جيب الطاعن على قطعة من المخدر . لا مصلحة للطاعن في القول بأن المخدر الذي ضبط في الخلاء لا يمكن نسبة إحرازه إليه . طالما أنه لم يكن لأحراز هذا المخدر أثر في وصف التهمة التي دين بها الطاعن .

١ — يجوز في حالة الضرورة ندب غير كاتب التحقيق المختص لتدوين محضر التحقيق ، وتقدير هذه الضرورة ، وكول لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ومتى كانت المحكمة قد أقرت سلطة التحقيق على هذا الإجراء ، وكان الطاعن لا يدعى أن ما ورد في محضر التحقيق يخالف الحقيقة ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل .

٢ — الأصل في الإجراءات الصعبة ، ومن ثم فإن خلو محضر التحقيق من بيان الظروف التي دعت النيابة إلى ندب غير الكاتب المختص لا ينفي قيام الضرورة إلى ندب غيره .

٣ — تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش وأنها عن جريمة وقعت من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بتوافر مسوغات إصدار هذا الأمر فلا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

٤ — ما قاله الحكم استدلالاً على جدية التحريات من العثور على المخدر بعد التفتيش — تزيد لا يؤثر فيما أثبتته الحكم من أن أمر التفتيش قد بني على تحريات جدية سبقت صدوره .

٥ - لم يرسم القانون حدوداً شكلية يتعين مراعاتها في تحرير الأحكام غير ما أوجبه من ذكر البيانات المنصوص عليها في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية فلا يعيب الحكم أن يجمع بين سببي الدفع ببطلان أمر التفتيش عند تحدّثه عن رفض هذا الدفع .

٦ - متى كان الحكم قد أثبت أنه عثر في جيب الطاعن على قطعة من المخدر ، فلا مصلحة للطاعن في القول بأن المخدر الذي ضبط في الخلاء لا يمكن نسبة إحرازه إليه لأنه لم يكن لإحراز هذا المخدر أثر في وصف التهمة التي دين بها الطاعن ويبقى الوصف صحيحاً حتى مع التسليم بأنه لم يكن محزواً له .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٠ فبراير سنة ١٩٦٨ بدائرة قسم دمياط من أعمال محافظة دمياط : حاز وأحرز بقصد الاتجار جوهراً مخدراً "حشيشاً" في غير الأحوال المصرح بها قانوناً على الوجه المبين بالأوراق . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد المبينة بأمر الإحالة . فقرر بذلك ، ومحكمة جنايات دمياط قضت بحضور يا عملاً بالمواد ١/١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ و ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبنسـد ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وتغريمه خمسمائة جنيه والمصادرة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إزدانته في جريمة إحراز مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي جاء مشوباً بالقصور في التسبب والخطأ في القانون والفساد في الاستدلال ، ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان إذن التفتيش لأنه صدر عن جريمة مستقبلية ، كما لم تسبقه تحريرات

جدية ورد الحكم على هذا الدفع رداً غير سائق ، كما أن الحكم دانه بمجازة مخدر ضبط في الخلاء بعيداً عن سيطرته مما لا يصح نسبة حيازته إليه وهو ما أكدته الضابطة إذ قرر باحتمال أن يكون هذا المخدر لآخرين خلاف الطاعن . هذا إلى أن الطاعن قد دفع ببطلان تحقيق النيابة لأن وكيل نيابة قسم دمياط إستعان في تدوين محضر التحقيق بأحد موظفي نيابة مركز دمياط دون ضرورة ظاهرة فضلاً عن أنه لم يثبت في محضره العلة التي دعت به إلى الاستعانة بكاتب من نيابة أخرى حتى تستظهر المحكمة إن كانت تلك العلة تسوغ هذا الإجراء أم لا تسوغه ، وكان رد الحكم على هذا الدفع غير سديد .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي التي دان بها الطاعن وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مستمدة من أقوال رئيس قسم مكافحة المخدرات بدمياط والشرطي الذي كان مرافقاً له ومن تقرير التحليل ثم عرض للدفع ببطلان إذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية ولعدم جدية التحريات التي بنى عليها ورد عليه في قوله ”ولا تعول المحكمة على هذا الدفع ذلك أن الثابت من محضر التحريات السابقة لإصدار الإذن أن المتهم يحرز المخدرات ، وقد تأيد ذلك بالعثور عليها بعد التفتيش مما يؤكد جديتها ، وأن التحريات التي قام بها الضابط بعد استصدار الإذن كانت عن مكان وجود المتهم حيث لم يكن له مقر يستقر فيه ولم تكن هذه التحريات عن واقعة الإحراز“ . لما كان ذلك ، وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش وأنها عن جريمة وقعت من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بتوافر مسوغات إصدار هذا الأمر فلا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . وإذا كان القانون لم يرسم حدوداً شكلية يعمين مراعاتها في تحرير الأحكام غير ما أوجبه من ذكر البيانات المنصوص عليها في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، فلا يعيب الحكم أن يجمع بين سببي الدفع ببطلان أمر التفتيش عند تحدّثه عن رفض هذا الدفع . أما ما قاله الحكم استدلالاً على جدية التحريات من العثور على المخدر بعد التفتيش فهو تزيد

لا يؤثر فيما أثبتته الحكم من أن أمر التفتيش قد بنى على تحريات جدية سبقت صدوره . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أنه عثر في جيب الطاعن على قطعة من المخدر ، فلا مصلحة للطاعن في القول بأن المخدر الذي ضبط في الحلاء لا يمكن نسبة إحرازه إليه ، لأنه لم يكن لإحراز هذا المخدر أثر في وصف التهمة التي دين بها الطاعن ويبقى الوصف سليما حتى مع التسليم بأنه لم يكن محرزا له . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للدفع ببطلان التحقيق لاستعانة المحقق بكاتب من نيابة أخرى ورد عليه في قوله "أما بالنسبة للدفع الثاني ببطلان التحقيق لاصطحاب وكيل النيابة سكرتيرا للتحقيق غير سكرتير التحقيق المختص فإن المستقر عليه أنه يجوز لو وكيل النيابة المحقق أن يندب أى شخص لاصطحابه في التحقيق ، كما له في حالة الضرورة أن يجرى التحقيق ويدونه بنفسه ، أما وقد اصطحب معه كاتب آخر من نيابة أخرى فهو يعتبر انتدبا منه له ولو لم يشر إلى ذلك صراحة ، ومن ثم يكون هذا الدفع على غير أساس سليم خلى بالرفض" وما أورده الحكم فيما تقدم صحيح في القانون ذلك بأن الأصل في الإجراءات الصحة ويجوز في حالة الضرورة ندب غير كاتب التحقيق المختص لتدوين محضر التحقيق ، وخلو محضر التحقيق من بيان الظروف التي دعت النيابة إلى ندب غير الكاتب المختص لا ينفي قيام الضرورة إلى ندب غيره وتقدير هذه الضرورة موكول لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد أقرت سلطة التحقيق على هذا الإجراء ، وكان الطاعن لا يدعى أن ما ورد في محضر التحقيق يخالف الحقيقة ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٩

رئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حنفى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد السيد الرقاصى ، وطله الصديق دقانة ، ومصطفى محمود الأسيرطى ، ومحمد ماهر محمد حسن .

(٣٠٦)

الطعن رقم ١٢٣٠ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب ، ج) إختلاس أموال أميرية . جريمة . "أركانها" . حكم .
"تسببه . تسبب غير معيب" .

(١) مجرد وجود المال تحت يد الموظف العمومى أو من فى حكمه .
كفايته لتجريم الاختلاس فى حكم المادة ١١٢ عقوبات . سواء
أكان المال قد سلم إليه تسليماً مادياً أو وجد بين يديه بسبب وظيفته .
اعتبار التسليم منتجاً لأثره فى اختصاص الموظف متى كان مأموراً به
من رؤسائه .

(ب) تمام الاختلاس بمجرد تصرف الموظف فى المال المعهود إليه تصرف
المالك له بنية إضاعته عليه .

(ج) جناية الاختلاس . أركانها : مثال لتسبب غير معيب على توافرها .

١ - من المقرر فى القانون أنه لا يلزم لتجريم الاختلاس فى حكم المادة ١١٢
عقوبات سوى وجود المال تحت يد أى من الموظفين العموميين أو من
فى حكمهم ، يستوى فى ذلك أن يكون قد سلم إليه تسليماً مادياً أو أن يوجد بين
يديه بسبب وظيفته . ويعتبر التسليم منتجاً لأثره فى اختصاص الموظف متى كان
مأموراً به من رؤسائه ولو لم يكن فى الأصل من طبيعة عمله فى حدود الاختصاص
المقرر لوظيفته .

٢ - يتم الاختلاس بمجرد تصرف الموظف في المال المعهود إليه تصرف المالك له بنية اضاعته عليه .

٣ - متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه دلل على وقوع الاختلاس من جانب الطاعن بناء على ما أورده من شواهد وأثبت في حقه أنه تصرف في الزيت الذي أؤتمن عليه تصرف المالك فإن ذلك حسب بيا نا لجناية الاختلاس تامة كما هي معرفة به في القانون بركنيها المادى والمعنوى ، ولا عليه إن اتخذ من ضبط الطاعن في غير الطريق المباشر المؤدى لوجهته مخالفا لسير المرسوم له قرينة يعزز بها ما لديه من أدلة . ولا جناح على المحكمة إن هي بعد أن أثبتت اختلاس الطاعن لثمانية وخمسين لترا من السيارة وافرغها في عربة المتهم الثالث استخلصت من ذلك أن جريمة الاختلاس قد تم وقوعها وتكاملت أركانها وصحت نسبتها إليه ، ولا يقدح في هذا أن يكون ما بقى بالسيارة من زيت يربو على ما أثبتت في سجلاتها طالما انتهت المحكمة الى أن السيارة حملت بما يزيد عن المقرر ، ومادام أن واقع الدعوى - حسبما حصلته - أن الزيت قد تسرب فعلا وأن ما ضبط منه مماثل في النوع لما حملت السيارة به .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في يوم ٦ سبتمبر سنة ١٩٦٦ بدائرة شبرا الخيمة محافظة القليوبية - المتهمان الأول والثانى : بصفتها موظفين هموميين بشركة مصر للبترو ل التي تساهم الدولة في مالها اختلسا أموالا مسلمة إليهما بسبب وظيفتهما هي كمية الزيت المبينة بالحضر والملوكة للشركة آنفة البيان حالة كونه أولهما من الأمناء على الودائع . المتهم الثالث : اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهمين الأول والثانى في ارتكاب الجريمة سالفه البيان وتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم الى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للمواد ٤٠/٢-٣ و ٤١ و ١١١ و ١١٢/١-٢ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات فقرّر بذلك ومحكمة جنايات بنها قضت عملا بمواد الاتهام والمادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة الى المتهمين الثانى والثالث والمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية

بالنسبة إلى المتهم الأول، حضوريا للمتهمين الأول والثاني وغيابيا للمتهم الثالث .
(أولا) بمعاقبة المتهم الثاني بالسجن ثلاث سنوات وبغزله من وظيفته .
(ثانيا) بمعاقبة المتهم الثالث بالسجن ثلاث سنوات . (ثالثا) بتغريم كل منهما
خمسمائة جنيه متضامين (رابعا) ببراءة المتهم الأول مما أسند إليه . (خامسا) قدرت
عشرة جنيهات أتعابا للمحامى المنتدب . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق
النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ أدانته بجناية الاختلاس
قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبب ذلك بأنه عول في الإدانة
على ضبط الطاعن بطريق الإسماعيلية قرب مسطرد ، بعيدا عن وجهته بمدينة
الإسكندرية ، مع أن الطريق الذى سلكه يؤدي إليها ، ولم يبين صلته الوظيفية
بالشركة وملاققتها بالقطاع العام فضلا عن انتفاء الركن المادى للجريمة بانتفاء
العجز في البترول المسلم للطاعن هذا إلى أن التكييف القانونى للواقعة حسبا
حاصلها الحكم شروع لاجرم تامة ، مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت في مدوناته أن السيارة قيادة الطاعن
غادرت المستودع بعد أن تأكد من سلامة أختامها إلى جراج غمرة وفي اليوم التالى
غادر الجراج متجها إلى الإسكندرية ليقوم بتفريغ شحنتها المستودع المرسل إليه
وبدلا من أن يسلك المتهم طريق مصر — الإسكندرية مباشرة وهو خط السير
المرسوم له إذ به يخالفه ويتجه السيارة إلى طريق المعاهدة المؤدى إلى الإسماعيلية
وفي الطريق انصرفت نيته باعتباره حائز الشحنة إلى التصرف في جزء منها لحسابه
وقد اتجه صوب محطة بترين شركة الشعب للتجارة حيث يعمل المتهم الثالث
واتفق معه على أن يتصرف له في بعض الشحنة وقدم له الأخير عربة يد خاصة
بالمحطة التى يعمل بها ليقوم بوضع القدر المراد اختلاسه بها وقام الطاعن بوضع
خرطوم بصندوق التانك الخلفى للسيارة موصلا نهايته بالعربة وفتح الصنبور كي يتسرب
الزيت من التانك للعربة وتم له ما أراد وثبت أن الزيت الذى تسرب من السيارة
مقداره ٥٨ لترا كما ثبت من تحليل عينات الزيت الموجودة بالسيارة والمقطورة

والعربة اليد الخاصة بالمحطة أنها من نفس نوع الزيت الذي تم الشحن منه والموجود بوحدة الزيت بمسطرد وأثبت الحكم المطعون فيه أن السيارة والمقطورة قيادة الطاعن تابعتان لشركة مصر للبترول التي تساهم الدولة في مالها بنصيب وأن الطاعن مستخدم بها وهذا الذي أثبتته تتوافر به العناصر القانونية لحناية الاختلاس التي دان الطاعن بارتكابها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه دال على وقوع الاختلاس من جانب الطاعن بناء على ما أورده من شواهد وأثبت في حقه أنه تصرف في الزيت الذي أؤتمن عليه تصرف المالك فإن ذلك حسبه بيانا لحناية الاختلاس تامة ، كما هي معرفة به في القانون بركنيتها المادية والمعنوية ، ولا عليه إن اتخذ من ضبط الطاعن في غير الطريق المباشر المؤدي لوجهته مخالفا خط السير المرسوم له قرينة يعزز بها مالدیه من أدلة ، ولا جناح على المحكمة إن هي — بعد أن أثبتت اختلاس الطاعن لثمانية وخمسين لترا من السيارة وإفراغها في عربة المتهم الثالث — استخلصت من ذلك أن جريمة الاختلاس قدتم وقوعها وتكاملت أركانها وصحت نسبتها إليه ولا يقدح في هذا أن يكون مابق بالسيارة من زيت يربو على ما أثبت في سجلاتها طالما انتهت المحكمة إلى أن السيارة حملت بما يزيد عن المقرر وما دام أن واقع الدعوى — حسبما حصلته — أن الزيت قد تسرب فعلا وأن ما ضبط منه مماثل في النوع لما حملت السيارة به ولا يعد ما انتهت إليه المحكمة من أن الشركة المحبني عليها من شركات القطاع العام من قبيل قضاء القاضي بعلمه الشخصي ، لأن ما أورده في هذا الصدد له سند صحيح في التحقيقات ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر في القانون أنه لا يلزم لتجريم الاختلاس في حكم المادة ١١٢ عقوبات سوى وجود المال تحت يد أي من الموظفين العموميين أو من في حكمهم ، يستوى في ذلك أن يكون قد سلم إليه تسليما ماديا أو أن يوجد بين يديه بسبب وظيفته ويعتبر التسليم منتجا لأثره في اختصاص الموظف متى كان مأمورا به من رؤسائه ، ولو لم يكن في الأصل من طبيعة عمله في حدود الاختصاص المقرر لوظيفته وكان الاختلاس يتم بمجرد تصرف الموظف في المال المعهود إليه تصرف المالك له بنية اضاعته عليه ، وهو ما أثبتته الحكم في حق الطاعن بغير معقب ، فإن المجادلة فيه لا تصح . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفي ، وعضوية السادة المستشارين : محمد السيد الرفاعي ، وطه الصديق دقانه ، ومصطفى محمود الأسبوطي ، ومحمد ماهر محمد حسن .

(٣٠٧)

الطعن رقم ١٢٣٢ لسنة ٣٩ القضائية

(١) خيانة أمانة . تبديد . جريمة . "تعيين تاريخ وقوعها" . محكمة الموضوع .
"سلطتها في تعيين تاريخ وقوع الجرائم" .

تعيين تاريخ الجرائم . أمر موضوعي .

(ب) دعوى جنائية . "إنقضاؤها بمعنى المدة" . تقادم . خيانة أمانة .
تبديد . حكم . "تسببيه . تسبب غير معيب" .

مبعاد انقضاء الدعوى الجنائية في جريمة خيانة الأمانة . بدؤه من تاريخ طلب الشيء
المختلس والامتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عنه . إلا إذا قام الدليل على خلافه .
مثال .

(ج، د) محكمة استئنافية . "الإجراءات أمامها" . إجراءات المحاكمة . دفاع .
"الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره" . دعوى جنائية . "إنقضاؤها
بمضي المدة" . تقادم .

(ج) سكوت الطامن أو المدافع عنه لا يصح أن يبنى عليه طعن . ما دامت المحكمة لم
تمنعه من مباشرة حقه في الدفاع .

(د) تأجيل محكمة ثاني درجة الدعوى عدة مرات ثم حجزها للحكم مع التصريح بتقديم
مذكرات . التصار المدافع عن الطامن في مذكرته على التحديث في الدفع بانقضاء
الدعوى الجنائية بمضي المدة . قضاء المحكمة بأدائه ، لا إخلال بحق الدفاع .
ما دام أن المحكمة لم تحل دون إتمام دفاعه أو تحدده له نطاقه أو تجزئه عليه .

١ - تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموماً ، ومنها جريمة خيانة الأمانة ، مما يستقل به قاضى الموضوع ، ولا رقابة عليه فى ذلك لمحكمة النقض .

٢ - لا يبدأ ميعاد انقضاء الدعوى الجنائية بجريمة خيانة الأمانة من تاريخ إيداع الشئء المختلس لدى من أؤتمن عليه بل من تاريخ طلبه والامتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عنه ، إلا إذا قام الدليل على خلافه . ومن ثم فإنه لا تريب على المحكمة أن هى اعتبرت تاريخ اعلان عريضة الدعوى من جانب المدعى بالحق مبدأ لسريان المدة المقررة فى القانون لا نقضاء الحق فى اقامة الدعوى الجنائية طالما أن الطاعن لم يثبت أسبقية الحادث عن ذلك التاريخ كما لم يتبين القاضى من تلتامه نفسه هذه الأسبقية .

٣ - من المقرر أن سكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصح أن يبنى عليه طعن ما دامت المحكمة لم تمنعه من مباشرة حقه فى الدفاع .

٤ - متى كان يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات أن محكمة ثانى درجة أجلت الدعوى عدة مرات ثم حجزتها للحكم وصرحت بتقديم مذكرات فاقتصر المدافع عن الطاعن فى مذكرته على التحدث فى الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ، وكانت المحكمة لم تحل دون اتمامه لدفاعه أو تحدده نطاقه أو تجزئه عليه ، فإن ما يثيره الطاعن من أن المحكمة إذ قضت بادانته قد أخلت بحقه فى الدفاع لا يكون له وجه .

الوقائع

أقام المدعى بالحق المدنى دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة طنطا الجزئية ضد الطاعن متهما إياه بأنه فى يوم ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٦٣ بدائرة مركز طنطا محافظة الغربية : بدد الأنخشاب المبينة الوصف والموضحة بسند الأمانة المؤرخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٦٣ . وطلب عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات وإلزامه أن يدفع له قرش صاىغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . والمحكمة المذكورة قضت بحضور يا عملاً بالمادة ١/٣٠٤ من قانون

الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية وألزمت المدعى بالحق المدني المصاريف وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم كما استأنفه المدعى بالحق المدني. ومحكمة طنطا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضورها بقبول الاستئناف شكلاً وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وبحبس المتهم أسبوعين مع الشغل وإلزامه أن يدفع إلى المدعى بالحق المدني مبلغ ١٥٠ ج واحد وخمسين جنيهاً تعويضاً مؤقتاً والمصروفات المدنية ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة. فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن الخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وساءل الطاعن عن جريمة خيانة الأمانة مع أن عريضة الدعوى دلت على أن الأخشاب المقول بتبديدها أودعت لدى الطاعن في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٦٣ وهو ما اتخذته المدعى بالحق المدني تاريخاً للاختلاس ومن ثم يكون قد مضى على وقوع الجريمة أكثر من ثلاث سنوات قبل رفع الدعوى بها . كما أن محامي الطاعن لم يتناول سوى الدفع بانقضاء الدعوى ، واحتفظ لنفسه بحق الكلمة في موضوعها إلا أن المحكمة قضت بادانته معرضة عن تحفظه مما يعيب حكمها بما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية كافة لجريمة خيانة الأمانة التي دين الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها عرض للدفع بانقضاء الدعوى الجنائية فأطرحه بما ينتجه ، لما كان ذلك ، وكان تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموماً ، ومنها جريمة خيانة الأمانة ، مما يستقل به قاضي الموضوع ، ولارقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض ، وكان ميعاد انقضاء الدعوى الجنائية بجريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ إيداع الشيء المختلس لدى من أؤتمن عليه بل من تاريخ طلبه والامتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عنه إلا إذا قام الدليل على خلافه ، فإنه لا تريب على المحكمة. إن هي اعتبرت تاريخ إعلان عريضة الدعوى من جانب المدعى بالحق

المدنى مبدأ لسريان المدة المقررة فى القانون لانقضاء الحق فى إقامة الدعوى الجنائية طالما أن الطاعن لم يثبت أسبقية الحادث عن ذلك التاريخ كما لم يتبين القاضى من تلقاء نفسه هذه الأسبقية ومن المقرر أن سكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصحح أن يبنى عليه طعن ما دامت المحكمة لم تمنعه من مباشرة حقه فى الدفاع . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن محكمة ثانى درجة أجلت الدعوى عدة مرات ثم حجزتها للحكم وصرحت بتقديم مذكرات فاقصر المدافع عن الطاعن فى مذكرته على التحدث فى الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وكانت المحكمة لم تحل دون إتمامه لدفاعه أو تحدد له نطاقه أو تجزئة عليه ، فإن ما يثيره الطاعن من دعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون له وجه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبدالوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : نصر الدين حسن مزام ، وأنور خلف ، ومحمود كامل مطيفه ، والدكتور أحمد
محمد إبراهيم .

(٣٠٨)

الطعن رقم ١٢٣٤ لسنة ٣٩ القضائية

(١) حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" . محكمة استئنافية . "تسبيب
أحكامها" . استئناف .

متى تلزم المحكمة ببيان : مؤدى أقوال الشهود : عند استنادها إليها في حكمها
بالإدانة . مثال .

(ب) نقض . "المصلحة في الطعن" . تموين . تسعير جبرى .

لا جدوى مما يشير الطاعن على الحكم في شأن جريمة تصرفه في زيت التموين لغير
مستحقه . طالما أن الحكم محمول على تهمة بيعه سامة مسخرة بأكثر من السعر المقرر
لها المسندة إليه والتي ثبتت في حقه .

(ج) إثبات . "إثبات بوجه عام" . "إقناعية الدليل" . إجراءات
المحاكمة .

المحاكمة الجنائية . العبرة فيها باقتناع القاضى . مطالبته بالأخذ بدليل دون غيره ،
غير صحيح .

١ - المحكمة ليست مطالبة ببيان مؤدى أقوال الشهود إلا إذا كانت قد استندت
إليها في حكمها بالإدانة ، أما إذا لم تعتمد على شيء من تلك الأقوال فإنها لا تكون
مكلفة بأن تذكر عنها شيئاً . وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن محكمة

ثاني درجة قد رأت الحكم المستأنف في محله للأسباب التي بني عليها والتي اتخذتها أسبابا لها ، فان ذلك منها إفصاح في مدونات حكمها عن كفاية الأدلة التي أوردتها الحكم الابتدائي لحمل قضائه بالإدانة . ومن ثم لا يعيب حكمها عدم إيرادها لأقوال شاهد استمعت إليه ما دامت لم تعول عليها في قضائها بتأييد حكم الادانة .

٢ — لا جدوى مما يثيره الطاعن في شأن جريمة تصرفه في زيت التمرين لغير مستحقه موضوع التهمة الثانية المسندة اليه ، طالما أنه يفرض صحة ما ينعاه على الحكم في هذا الصدد ، فانه يبقى محمولا على تهمة بيعه سلعة مسعرة بأكثر من السعر المقرر لها والتي ثبتت في حقه .

٣ — العبرة في المحاكمة الجنائية باقتناع القاضي بناء على ما يجريه من تحقيق في الدعوى ومن كافة عناصرها المعروضة على بساط البحث ، ولا يصح مطالبته بالأخذ بدليل دون غيره .

الوقائع

التهمة النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٦/١/٨ بدائرة قسم المطرية محافظة القاهرة : باع السلعة المبينة بالمحضر (سكر) بسعر يزيد عن السعر المقرر قانونا . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٩/١ — ٢ و ١٤ و ١٥ و ١٦/١ و ١٧/١ و ٢٠ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل والمكتن من ٤ و ٥٤/٢ من القرار ٥٠٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والمواد ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل . ومحكمة القاهرة المستعجلة — بعد أن عدلت وصف التهمة إلى أن المتهم : (أولا) باع سلعة مسعرة "سكر" بسعر يزيد عن السعر المقرر قانونا . (ثانيا) تصرف في المواد التموينية "زيت" لغير المستهلكين المخصصة لهم — قضت حضوريا اعتباريا في ١٠ يناير سنة ١٩٦٧ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لوقف التنفيذ مع تغريمه مائة جنيه

عن التهمتين المسندتين إليه وشهر ماخص الحكم على واجهة المحل لمدة سنة واحدة . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى حبس المتهم ستة شهور والنشر لمدة ستة شهور بلا مصروفات جنائية . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمتي بيع سلعة مسعرة (سكر) بأزيد من السعر المقرر لها وتصرفه في زيت التميون لغير مستحقه ، قد شابه قصور في التسبيب وخطأ في الاسناد وخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن المحكمة الاستئنافية لم تناقش أقوال الشاهد الذي استمعت إليه واكتفت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه وانتهى الحكم المطعون فيه إلى أن الطاعن تصرف في زيت التميون لغير مستحقه إستنادا إلى أقوال شاهدي الإثبات وهو ما لا سند له في الأوراق وعول في إدانة الطاعن على محاولة للشراء لم يقم بها محرر المحضر بل قام بها هذان الشاهدان على خلاف ما تنظمه القرارات التوجيهية .

وحيث إن ما يتعاه الطاعن في شأن عدم مناقشة محكمة ثاني درجة لأقوال الشاهد الذي استمعت إليه مردود بأن المحكمة ليست مطالبة ببيان مؤدى أقوال الشهود إلا إذا كانت قد استندت إليها في حكمها بالادانة أما إذا لم تعتمد على شيء من تلك الأقوال فإنها لا تكون مكلفة بأن تذكر عنها شيئا . وإذا كان النابت من الحكم المطعون فيه أن محكمة ثاني درجة قد رأت أن الحكم المستأنف في محله للأسباب التي بنى عليها والتي أخذتها أسبابا لها ، فإن ذلك منها إفصاح في مدونات حكمها عن كفاية الأدلة التي أوردها الحكم الابتدائي لحمل قضائه بالإدانة . ومن ثم لا يعيب حكمها عدم إيرادها لأقوال شاهد استمعت إليه ما دامت لم تعول عليها في قضائها بتأييد حكم الادانة . لما كان ذلك ، وكان

لا جدوى مما يشهره الطاعن في شأن جريمة تصرفه في زيت التمرين لغير مستحقه موضوع التهمة الثانية المسندة إليه ذلك بأنه بفرض صحة ما ينعاه على الحكم في هذا الصدد ، فإنه يبقى محمولا على تهمة بيعه سلعة مسعرة (سكر) بأكثر من السعر المقرر لها والتي أثبتتها الحكم المطعون فيه في حقه . لما كان ذلك ، وكانت العبرة في المحاكمة الجنائية باقتناع القاضي بناء على ما يجريه من تحقيق في الدعوى ومن كافة عناصرها المعروضة على بساط البحث ولا يصح مطالبة بالأخذ بدليل دون غيره ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى ما أورده مفتش مباحث التمرين في محضره وإلى أقوال شاهدي الإثبات وخلصت إلى ارتكاب الطاعن لجريمة بيع سلعة مسعرة بأزيد من السعر المقرر لها فلا يجوز مجادلته في ذلك ومصادرتها في عقيدتها . لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حنفى ، وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم أحمد الديوانى ، ومحمد السيد الرفاعى ، وطه الصديق دقانه ، ومحمد ماهر محمد حسن .

(٣٠٩)

الطعن رقم ١٥٥٣ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب) مستشار الإحالة . أمر بالألا وجه . " تسببيه . ميعاده " . دعوى جنائية . " الخصوم فيها " . دعوى مدنية . مصاريف قضائية . نقض . " نطاق الطعن " . بطلان . " تحقيق " .

(١) تسبب أوامر مستشار الإحالة . واجب . عدم تسبب أمر صادر منه حتى تاريخ نظر الطعن فيه . بطلان الأمر . طلة ذلك ؟

مستشار الإحالة . جهة تحقيق لا قضاء حكم .

(ب) حق المدعى المدنى فى الطعن فى أمر مستشار الإحالة . فى خصوص مضمونه بعدم وجود وجه للسير فى الدعوى الجنائية وحدها . نقض الأمر . لا محل معه للالزام بالمصاريف المدنية . أساس ما تقدم ؟

١ — إن التسبب يعتبر شرطاً لازماً لصحة أوامر مستشار الإحالة وذلك بالقدر الذى يقتضيه المقام فى الدعوى وفى حدود وظيفته باعتباره جهة تحقيق لا قضاء حكم ، إذ هو إجراء جوهرى لتأكيد جديتها وضمان رقابة محكمة النقض عليها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من كتاب المحامى العام — المقدم للحكمة — أن الأمر المطعون فيه لم تحرر أسبابه لحين نظر الطعن ، فإنه يكون باطلاً واجب النقض^(١) .

(١) قارن الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٢٣/٦/١٩٦٩ السنة ٢٠ ع ٢ ص ٩٢٦ .

٢ — من المقرر أن المدعى بالحقوق المدنية إنما هو — على خلاف الأصل — أحد أطراف الخصومة الجنائية في مرحلة التحقيق ، وقضاء الإحالة جزء منه ، وله بهذه المثابة طبقا للمادة ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية الطعن على الأمر الصادر من مستشار الإحالة في خصوص مضمونه بعدم وجود وجه للسير في الدعوى الجنائية وحدها ، دون الدعوى المدنية ، ومن ثم فإن الطعن المقدم منه لا يطرح موضوع دعواه المدنية حتى يلزم من خسرها بمصاريفها ، ومن ثم يتعين عدم التنصيص عليه في منطوق الحكم الصادر بنقض الأمر المطعون فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في ليلة ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز قوص محافظة قنا (أولا) قتل وآخرين مجهولين نخرى فاخورى الشهير برزق مع سبق الإصرار والترصد بأن مقدوا العزم على قتله وسرقه ما معه من نقود وأعدوا لذلك سلاحا ناريا بندقية خرطوش عيار ١٩ وترصدوه في الطريق الذى يعلمون أنه اعتاد المرور فيه عند عودته من بلده وما أن ظفروا به حتى أطلق أحدهم عليه عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله فأحدث الإصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنهم في الزمان والمكان سالف الذكر سرقوا الدابة والساعة والمسدس وما معه من نقود والمبينة الوصف بالأوراق للمجنى عليه وذلك حالة كونهم أكثر من شخصين يحمل أحدهم سلاحا ناريا الأمر المنطبق على المادة ٣١٥ من قانون العقوبات . (ثانيا) : (١) أحرزوا بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن بندقية خرطوش عيار ١٦ (٢) أحرزوا ذخائر مما تستعمل في السلاح الناري موضوع التهمة السابقة دون أن يكون مرخصا لهما في حيازته وإحرازه . وقد ادعى مدنيا كلا من ١ — فنيارة فرنسيس فاخورى عن نفسها وبصفتها . ٢ — جوليا نور توما وطلبتا القضاء لهما قبل المتهمين متضامتين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وبعد أن حققت النيابة الدعوى قررت فيها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل

المتهم . فطعن المدعين في هذا القرار أمام مستشار الإحالة بمحكمة قبا الابتدائية . فقرر بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى . فطعن المحامي الوكيل عن المدعين بالحق المدني في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعنين - المدعين بالحقوق المدنية - تنعيان على الأمر المطعون فيه البطلان ، لخلوه من الأسباب التي بنى عليها .

وحيث إن المادة ١٧٣ من قانون الإجراءات الجنائية نصت على أنه " يجب أن تشمل أوامر مستشار الإحالة سواء أكانت بالإحالة إلى المحكمة أم بأن لا وجه لإقامة الدعوى على الأسباب التي بنيت عليها " وأجازت المادة ١٩٥ منه الطعن عليها إذا وقع بطلان فيها ومن ثم فإن التسييب يعتبر شرطا لازما لصحة أوامر مستشار الإحالة وذلك بالقدر الذي يقتضيه المقام في الدعوى وفي حدود وظيفته باعتباره جهة تحقيق لا قضاء حكم إذ هو إجراء جوهري لتأكيد جديتها ولضمان رقابة محكمة النقض عليها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من كتاب المحامي العام - المقدم للمحكمة - أن الأمر المطعون فيه لم تحرر أسبابه إلى حين نظر الطعن ، فإنه يكون باطلا واجب النقض والإحالة . ولما كان من المقرر أن المدعى بالحقوق المدنية إنما هو - على خلاف الأصل - أحد أطراف الخصومة الجنائية في مرحلة التحقيق - وقضاء الإحالة جزء منه وله بهذه المثابة وطبقا للمادة ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية الطعن على الأمر الصادر من مستشار الإحالة في خصوص مضمونه بعدم وجود وجه للسير في الدعوى الجنائية وحدها دون الدعوى المدنية ، فإن الطعن المقدم منه لا يطرح موضوع دعواه المدنية حتى يلزم من خسرها بمصاريفها ومن ثم يتعين عدم التنصيص عليها في منطوق الحكم الصادر من هذه المحكمة بنقض الأمر .

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين عزام ، وأنور أحمد خلف ، والدكتور أحمد عبد إبراهيم ، والدكتور
محمد محمد حسنين

(٣٠١)

الطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٣٩ القضائية

(١) استيراد . جريمة . ” أركانها ” . ” الجريمة التامة . الشروع فيها ” .
شروع . عقوبة . ” تطبيقها ” .

جريمة استيراد السلع من الخارج قبل الحصول على ترخيص من وزارة
الاقتصاد . تمامها بمجرد وصول السلع أحد بمارك الجمهورية . لا أثر لتسليمها
في قيام الجريمة .

تسوية الشارع في العقاب بين جريمة الاستيراد التامة والشروع فيها .

(ب ، ج) حكم . ” تسببيه . تسبب غير معيب ” . إثبات .
” إثبات بوجه عام ” . محكمة الموضوع . ” سلطتها في تكوين
عقيدتها ” .

(ب) اشتراط أن تكون الأدلة التي يعتمد عليها الحكم يفيء كل منها
ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى . غير لازم . تساند الأدلة
في المواد الجنائية .

(ج) لمحكمة الموضوع تكوين عقيدتها مما تعلمن إليه من أدلة و عناصر
في الدعوى .

١ — دل القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الإستيراد بصريح عبارته
في المادتين الأولى والثانية على أن جريمة استيراد السلع من خارج الجمهورية قبل

الحصول على ترخيص من وزارة الاقتصاد تم بمجرد وصول السلع إلى أحد جمارك إقليم مصر ما دامت قد شحنت من الخارج قبل الحصول على الترخيص ، ولم يشأ تعليق تمام الجريمة على استلام السلع من الجمارك وسوى في العقاب بين الجريمة التامة والشروع فيها . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بالجريمة التامة بعد أن أثبت في حقه أن السلع التي شحنتها من الخارج قبل الحصول على ترخيص من وزارة الاقتصاد وصلت إلى جمرتك ميناء القاهرة الجوى يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

٢ — لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم ينيء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى . إذ الأدلة في المواد الجنائية متصاعدة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة ، بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما انتهت إليه .

٣ — لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه خلال المدة من ٣ إلى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٧ بدائرة الخارج وقسم النزاهة بمصر الجديدة : (أولاً) استورد البضائع المبينة بالمحضر " تسعة عشر آلة نسيج تريكو قيمتها ألف ومائة وأربعون جنيهاً مصرياً " قبل الحصول من وزارة الاقتصاد على ترخيص باستيرادها بأن قام بشحنها فرادى من بيروت بأسماء صورية قاصداً من ذلك التحايل على قوانين الاستيراد بأن تظهر هذه الآلات وكأنها واردة في الحدود المسموح بالاستيراد في نطاقها للاستعمال الشخصي . (ثانياً) استورد البضائع سالفة الذكر من خارج الجمهورية بقصد الاتجار فيها حالة كون استيراد السلع بقصد الاتجار مقصوراً على شركات وهيئات القطاع العام . وطلبت عقابه بالمواد ١/١ - ٢ و ٧ و ١٠ من القانون ٩

لسنة ۱۹۵۹ والمادتين ۱ و ۳ / ۱ - ۲ من القانون ۶۵ لسنة ۱۹۶۳ .
ومحكمة الجرائم المالية الجزئية قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم
ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ثلثمائة قرش لوقف التنفيذ مع مصادرة الماكنات
المضبوطة وذلك عن التهمة الأولى وبراءته من التهمة الثانية المسندة إليه
بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم كما استأنفته النيابة العامة .
ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضوريا بقبول الاستئنافين
شكلا ورفضهما موضوعا وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية . فطعن
وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة استيراد
بضائع بغير ترخيص قد شابه اخلال بحق الدفاع وقصور في التسبيب وفساد
في الاستدلال وأخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الحكم عول في ادانة الطاعن
على وجوده ببيروت في الفترة ما بين ۳ و ۱۶ نوفمبر سنة ۱۹۶۷ مع أنه لم يملك
بتلك المدينة إلا في الفترة ما بين ۳ و ۵ نوفمبر سنة ۱۹۶۷ وقد أثار ذلك في دفاعه
كما نفى شراءه للبضائع المستوردة وقدم جواز سفره ومستندات رسمية تؤيد دفاعه
إلا أن الحكم المطعون فيه التفت عن هذا الدفاع ولم يعن بالرد عليه كما يستند
الحكم في الإدانة إلى وحدة البضاعة ووحدة محطة ووسيلة الشحن وتسلسل
بوالص الشحن مع أن كل هذه الأمور لا تؤدي إلى مارتب عليها . وأخيرا فإن الحكم
اعتبر مجرد شراء البضاعة وشحنها يوفر جريمة الاستيراد بغير ترخيص مع أنه يشترط
لقيام تلك الجريمة استلام البضاعة المستوردة .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين
واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد
على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها . لما كان ذلك ،
وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن ورد عليه في قوله " وحيث
إن إجراء صفيقات شراء مأكينات التريكو (موضوع الاتهام) لا يتطلب

بالضرورة تواجد المتهم لشحنه ببيروت . وحيث إنه يمكن شراؤها باتفاق سابق مع المشتري الواردة أسماؤهم بالفواتير وخاصة فيما يثبت أن المتهم كان موجودا ببيروت لمدة يومين أو ثلاثة خلال مواعيد شراء هذه الماكينات وبذلك لم ترا المحكمة ضرورة لإجابة المتهم لطلبه بضم جواز سفره من السواحل ... وأما ما قدمه المتهم من الصور الرسمية كفواتير شراء ماكينات التريكو التسعة عشر (١٩) بحافظة مستنداته المقدمة منه أخيرا أمام هذه المحكمة والتي يستند عليها في الدفاع عن نفسه على أساس أنها جميعا بقصد شراء كل ماكينة من هذه الماكينات موضوع الاتهام من شركة سنجر ببيروت بواسطة أشخاص مختلفين يقيمون بلبنان فإن المحكمة ترى أن هذه الفواتير لا تفيد المتهم في دفاعه لأن تواريتها المسلسلة كما أن حصول المتهم على صور هذه الفواتير يدل على وجود صلة بينه وبين شرائها وخاصة إذا أخذت هذه العمومية بباقي المستندات المقدمة في الدعوى ... " ولما كان ما أورده الحكم فيما تقدم سائغا في الرد على دفاع الطاعن ، وكان لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن الطاعن كان موجودا في بيروت لمدة يومين أو ثلاثة أيام خلال مواعيد شراء الماكينات وهو لا ينازع فيه الطاعن وأنه اتفق على شرائها مع المشتري الواردة أسماؤهم بالفواتير المقدمة منه ، وكان لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد إعلها الحكم ينبيء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متسائدة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي فلا ينتظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنشجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه كما هو واقع الحال في الدعوى ومن ثم فلا محل لما يثيره الطاعن في صدد استناد المحكمة ضمن ما استندت إليه في ادانة الطاعن إلى وحدة البضاعة ومحطة ووسيلة الشحن وتسلسل بوالص الشحن . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد قد نص في المادة الأولى منه على أنه " يحظر استيراد السلع من خارج الجمهورية قبل الحصول على ترخيص في الاستيراد من وزارة الاقتصاد وتعتبر هذه التراخيص شخصية ولا يجوز التنازل عنها ويسرى هذا الحظر على السلع التي تصل إلى أحد جمارك

إقليم مصر وتكون قد شحنت من الخارج قبل الحصول على الترخيص وكذلك على كل زيادة في مقادير السلع المرخص باستيرادها إلا إذا وردت في حدود المهمة المرخص بها وتعتبر التراخيص التي تصدر بناء على مستندات مصطنعة كأن لم تكن“ ونصت المادة السابعة من هذا القانون على أنه ” يعاقب على كل مخالفة لحكم المادة الأولى أو الشروع فيها بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ويحكم بطريق التضامن على الفاعلين الأصليين وعلى الشركاء بتعويض يعادل مثل رسوم الاستيراد المقررة حتى ولو كانت السلعة المستوردة من السلع المعفاة من هذه الرسوم وكذلك مثل بقية الرسوم الأخرى المتصلة بالاستيراد وفي جميع الأحوال يحكم بمصادرة السلع موضوع الجريمة أو بتعويض يعادل ثمنها إذا لم يتيسر مصادرتها“ فان القانون المذكور قد دل بصريح عبارته على أن جريمة استيراد السلع من خارج الجمهورية قبل الحصول على ترخيص من وزارة الاقتصاد تتم بمجرد وصول السلع الى أحد جمارك إقليم مصر مادامت قد شحنت من الخارج قبل الحصول على الترخيص ولم يشأ تعليق تمام الجريمة على استلام السلع من الجمارك وسوى في العقاب بين الجريمة التامة والشروع فيها ويكون الحكم المطعون فيه إذ أدان الطاعن بالجريمة التامة بعد أن أثبت في حقه أن السلع التي شحنتها من الخارج قبل الحصول على ترخيص من وزارة الاقتصاد وصلت إلى جمارك ميناء القاهرة الجوى قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً . ولما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفي ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد السيد الرفاعي ، وطه الصديق دنانه ، ومصطفى محمود الأسبوطي ، ومحمد ماهر حسن .

(٣١١)

الطعن رقم ١٦٩٢ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب) حكم . " تسببيه . تسبب معيب " . اثبات . " اثبات
بوجه عام " .

(١) حكم الإدانة . بياناته ؟ ليس للمحكمة الإحالة في أسبابها إلى حكم
آخر صادر من محكمة أخرى لم تكن لها ولاية الفصل في الدعوى .

(ب) استقلال القاضي في تحصيل عقيدته بنفسه دون أن يدخل فيها رأيا
أو حكما لسواه . حقه في الاستناد في قضائه إلى أسباب حكم صادر
من ذات المحكمة . ظانه ؟

(ج) اختصاص . " الاختصاص المكاني " . حكم . " حجته " .

قضاء محكمة بعدم اختصاصها مكانيا بنظر الدعوى لا يكسب غيرها من المحاكم
الاختصاص بنظرها إلا إذا كانت مختصة بالفعل على مقتضى نص المادة ٢١٧
لمبراهات .

حجية الحكم لا ترد إلا على ما فصل فيه فصلا لازما .

١ - أوجب الشارع على المحكمة بنص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات
الجنائية في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة
والأدلة على وقوعها ، فلا يجوز لها أن تتخفف من هذا الواجب المفترض بالإحالة

الى حكم آخر صادر من محكمة أخرى لم تكن لها ولاية الفصل في الدعوى بل ذلك على المحكمة المختصة .

٢ — الأصل في قواعد المحاكمة أن يستقل القاضي في تحصيل عقيدته بنفسه دون أن يدخل فيها رأيا أو حكما لسواه . ومن ثم فلا يصح أن يستند في قضائه الى أسباب حكم آخر إلا إذا كان صادرا من ذات المحكمة في ذات الدعوى بين الخصوم أنفسهم صريحا في الدلالة على أنها قدرت ما جاء بهذا الحكم من وقائع واعتبرته صحيحة ، وأنها تأخذ به وتجعله أساسا لقضائها كأنه مدون فعلا في حكمها .

٣ — قضاء محكمة بعدم اختصاصها مكانيا بنظر الدعوى ، لا يكسب غيرها من المحاكم الاختصاص بنظرها ، الا اذا كانت مختصة بالفعل على مقتضى القواعد التي استنتها الشارع في تحديد الاختصاص المكانى حسبما ورد به النص في المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية لأن حجية الحكم لا ترد إلا على ما فصل فيه فصلا لازما ، واللزم حاصل في نفي الاختصاص لا في إسباغه .

الوقائع

أقام المدعى بالحق المدنى دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة الجيزة الجزئية ضد الطاعن متهما اياه بأنه فى يوم ١٣ مارس سنة ١٩٦٨ بدائرة بندر الجيزة محافظة الجيزة : أعطى بسوء نية للطالب شيكا لايقابله رصيد قائم وقابل للسحب وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات والزامه أن يدفع له قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف وأتعاب المحاماة . وقد قيدت الدعوى بمجدول تلك المحكمة برقم ٣٨٧٥ سنة ١٩٦٨ والمحكمة المذكورة قضت غايبا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة ٢٠ جنيا عشرين جنيا لوقف التنفيذ مع إلزامه أن يدفع الى المدعى بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت ومصروفات الدعوى المدنية ومبلغ ١٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماه . فعارض المتهم فى هذا الحكم وفى أثناء

نظر معارضته دفع بعدم اختصاص المحكمة محليا بنظر الدعوى وبعد أن أتمت المحكمة نظرها قضت بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم الغيابي المعارض فيه وبعدم اختصاص محكمة بندر الحيزة محليا بنظر الدعوى بلامصرفات جنائية . فحركت النيابة العامة الدعوى الجنائية أمام محكمة عابدين الجزئية وبالجلسة دفع المتهم بعدم اختصاص المحكمة محليا بنظر الدعوى كما دفع بعدم قبول الدعوى السابقة الفصل فيها في اللجنة رقم ٣٨٧٥ سنة ١٩٦٨ بندر الحيزة والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات : (أولا) برفض الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لسابقة الفصل فيها وبقبولها . (ثانيا) في الدعوى الجنائية بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ . (ثالثا) في الدعوى المدنية بالزام المتهم أن يدفع إلى المدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت بمصاريف الدعوى المدنية . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إزدانه بجريمة إصدار شيكات بغير رصيد قد شابه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال . ذلك بأنه خلا من بيان الواقعة وتحديد مكان الجريمة بما ينحسم به أمر اختصاص المحكمة المكاني - وهو من النظام العام - وأحال في ذلك إلى حكم صدر من محكمة أخرى مع أنه قاصر على نفي الاختصاص في دعوى مستقلة عن الدعوى الحالية .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن نسب إليه أنه أصدر للطعون ضده - المدعى بالحقوق المدنية - شيكات بغير رصيد ، وحركت الدعوى الجنائية ابتداء بالطريق المباشر أمام محكمة بندر الحيزة . وقيدت برقم ٣٨٧٥ سنة ١٩٦٨ جنح بندر الحيزة فقضت بعدم اختصاصها اعتبارا بأن الشيكات لم تسلم بدائرة اختصاص المحكمة المذكورة بل بدائرة قسم عابدين فتولت

النيابة العامة رفع الدعوى من جديد أمام محكمة عابدين وقيدت برقم ٨٧٥٠ لسنة ١٩٦٨ جنح عابدين فقضت بالمعقوبة والتعويض وأحالت في بيان الواقعة وفي تحديد الاختصاص المكانى وفي الرد على الدفع بعدمه الى ما ورد في حكم محكمة الجيزة قولاً بأن الثابت من الأوراق أن مكان تسليم الشيكات كان بدائرة قسم عابدين وقد انتهت الى ذلك محكمة بندر الجيزة في حكمها الصادر بجلسته ١٩٦٨/١٠/٥ الذى لم يطعن عليه المتهم بأى وجه الأمر الذى يتعين معه رفض الدفع المذكور (الدفع بعدم الاختصاص). لما كان ذلك، وكان الشارع قد أوجب على المحكمة بنص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والأدلة على وقوعها فلا يجوز لها أن تتخفف من هذا الواجب المفترض بالإحالة الى حكم آخر صادر من محكمة أخرى لم تكن لها ولاية الفصل فى الدعوى بل ذلك على المحكمة المختصة بهذا ولأن الأصل فى قواعد المحاكمة أن يستقل القاضى فى تحصيل عقيدته بنفسه دون أن يدخل فيها رأياً أو حكماً لسواه، ومن ثم فلا يصح أن يستند فى قضائه الى أسباب حكم آخر إلا اذا كان صادراً من ذات المحكمة فى ذات الدعوى بين الخصوم أنفسهم صريحاً فى الدلالة على أنها قدرت ما جاء بهذا الحكم من وقائع واعتبرته صحيحة، وأنها تأخذ به وتجعله أساساً لقضائها كأنه مدون فعلاً فى حكمها وهو ما ليس بالحاصل كما تقدم لأن الدعوى الحالية دعوى مبتدأة فى موضوع التهمة وهى غير الدعوى المنتهية فى موضوع الاختصاص وقد جرى مساق الحكم على أنه اعتبر اختصاص المحكمة قضية مسلمة بناء على الحكم الصادر من محكمة بندر الجيزة. لما كان ما تقدم وكان الحكم الصادر من محكمة بندر الجيزة وإن صلح لنفى اختصاصها بنظر الدعوى إلا أنه لا يكسب غيرها من المحاكم الاختصاص بنظرها، إلا إذا كانت مختصة بالفعل على مقتضى القواعد التى استنها الشارع فى تحديد الاختصاص المكانى حسبما ورد به النص فى المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية لأن حجية الحكم لا ترد إلا على ما فصل فيه فصلاً لازماً، واللتزم حاصل فى نفي الاختصاص لا فى إسباغه. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف الأنظار المتقدمة وأحال فى بيان الواقعة المكونة للجريمة وفى تحديد الاختصاص المكانى المتنازع عليه إلى ما جاء فى حكم المحكمة أخرى لم تكن لها ولاية الفصل فى الدعوى فانه يكون معيباً بما يبطله ويوجب نقضه.

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفي ، وعضوية السادة المستشارين : محمد السيد الرفاعي ، وطه الصديق دقانة ، ر. مصطفى محمود الأسير ، ومحمد ماهر محمد حسن .

(٣١٢)

الطعن رقم ١٦٩٣ لسنة ٣٩ القضائية

معارضة . ”نظرها والحكم فيها“ . إجراءات المحاكمة . إعلان . دعوى جنائية . ”نظرها والحكم فيها“ .

تخلف المعارض عن حضور الجلسة المحددة لنظر معارضته . صحة القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن جزاء عدم اهتمامه بمعارضته .

حضور المعارض أية جلسة من جلسات المعارضة . ولو بغير إعلان . وجوب الفصل في موضوع معارضته .

إن المادة ٤٠١/٢ من قانون الإجراءات الجنائية لم ترتب الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، إلا إذا تخلف المعارض عن حضور الجلسة المحددة لنظر المعارضة ، جزاء على من لا يهتم بمعارضته ، فقصت بحرمانه من أن تعيد المحكمة التي أدانته غيابيا نظرها ، أما إذا حضر في أية جلسة من جلسات المعارضة — ولو بغير إعلان — فإن فكرة الجزاء لا تلتقي معه ، بل يتعين التمييز بين المعارض الذي لم يحضر مطلقا ، وإذا كان ما تقدم ، وكان الثابت أن الطاعن حضر إحدى جلسات المعارضة ، فقد كان يتعين على المحكمة أن تنظر في موضوع الدعوى محرر وتفصل فيه ، ولو تخلف في الجلسة الأخيرة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في خلال شهرى نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٥٦ بدائرة قسم قصر النيل محافظة القاهرة : (أولا) قاموا بجمع تبرعات من الجمهور بقصد إنفاقها في أحد وجوه البر لرعاية أسر الشهداء ومنكوبى بور سعيد دون الحصول على ترخيص سابق من وزارة الشؤون الاجتماعية . (ثانيا) توصلوا بطريق الاحتيال إلى الاستيلاء على مبالغ النقد المبيعة بالمحضر من المذكور أسماؤهم بالمحضر وكان ذلك باستعمالهم طرق احتيالية من شأنها إيهام المجنى عليهم بوجود واقعة مزورة باتخاذ اسم وصفة غير صحيحة وذلك بأن اتصل الطاعن بالمجنى عليهم تليفونيا متجلا اسم وشخصية البكاشى سيد عبد العليم على طالبات منهم التبرع لأسر الشهداء ومنكوبى بور سعيد دون تصريح بذلك من الجهة المختصة ومستغلا الشعور الوطنى المتدفق بالعطف على أسر هؤلاء الشهداء والمنكوبين . وطليت عقابهم بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات والمواد ١٥ و ١٧ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون ٣٥٧ لسنة ١٩٥٢ والمواد ١ و ٢ و ٧/٧١ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ من القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٦٥ . ومحكمة جناح قصر النيل الجزئية قضت بانقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة إلى المتهمين الثانى والثالث لوفاتهما . ثم قضت بسنة ١٩٦٦ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات حضوريا للأول وحضوريا اعتباريا للرابع والخامس بحبس كل منهم ستة شهور مع الشغل عما أسند إليهم وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ وحضوريا للسادس وحضوريا اعتباريا للسابع والثامن ببراءة كل منهم مما أسند إليه بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم الأول هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف فعارض ، وقضى فى معارضته باعتبارها كأن لم تكن فطعن الأستاذ وكيل المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

الحكمة

حيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن قد وقع باطلا - ذلك بأن الثابت أن الطاعن حضر فى إحدى

الجلسات المحددة لنظر المعارضة مما يتعين معه قانوناً أن تنظر المحكمة في موضوع الدعوى وتفصل فيه واذ هي لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق ومحاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن الطاعن استأنف الحكم الابتدائي الصادر بأدائه وقضت محكمة ثاني درجة ضايباً بتأييد الحكم فعارض الطاعن وتحدد لنظر معارضته جلسته ١٩٦٨/٣/١٠ التي تأجلت الى جلسة ١٩٦٨/٩/٨ وفيها أثبت حضور المتهم ومحاميه وتأجل نظر الدعوى بعد ذلك لجلسات متلاحقة حتى قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن قولاً في الحكم بأن المعارض لم يحضر أولى الجلسات المحددة لنظر المعارضة . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢/٤٠١ من قانون الإجراءات الجنائية لم ترتب الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن الا اذا تخلف المعارض عن حضور الجلسة المحددة لنظر المعارضة جزاء على من لا يهتم بمعارضته فقضت بحرمه نه من أن تعيد المحكمة التي أدانته ضايباً نظرها أما اذا حضر في أية جلسة من جلسات المعارضة . ولو بغير اعلان . فان فكرة الجزاء لا تلتقي معه بل يتعين التمييز بينه وبين المعارض الذي لم يحضر مطلقاً . ولما كان الثابت أن الطاعن حضر إحدى جلسات المعارضة فقد كان يتعين على المحكمة أن تنظر في موضوع الدعوى وتفصل فيه ولو تخلف المعارض في الجلسة الأخيرة . لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه وقد خالف هذا النظر وقضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن مع ثبوت حضور المعارض إحدى جلسات المعارضة يكون قد أخطأ خطأ يعيبه بما يوجب نقضه .

جلسة ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٩

بمئاسة السيد المستشار/ محمد عبدالوهاب خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
نصر الدين حسن عزام ، وأنور أحمد خلف ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، والدكتور محمد
محمد حسنين .

(٣١٣)

الطعن رقم ١٦٩٦ لسنة ٣٩ القضائية

(ا ، ب) تموين . خبز . تسعير جبرى .

(ا) انطباق قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ على جميع المخازن
سواء أكانت تحصل على دقيق من التموين أم لا .

(ب) معاقبة الشارع على إنتاج الخبز ناقص الوزن أو بيعه بسعر يزيد على
السعر المقرر سواء وقع من صاحب المخبز أو مديره أو العامل فيه .

(ج ، د) حكم . " تسبيبه . ما لا يعيبه في نطاق التدليل " .

(ج) عدم رد الحكم على دفاع قانوني ظاهر البطلان . لا يعيبه .

(د) خطأ الحكم فيما لا أثر له في منطقه أو في النتيجة التي انتهى إليها —
لا يعيبه .

(هـ) نقض . " المصلحة في الطعن " . عقوبة . " العقوبة المبررة " .
تموين . خبز . تسعير جبرى .

ما يثيره الطاعن من أن الواقعة التي يمكن أن تنسب إليه هي بيعه خبزا بأكثر
من السعر المحدد . لا جدوى منه . طالما أن العقوبة المقررة بها مقررة
لهذه الجريمة .

١ - يوجب قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في المادة ٢٤ منه على أصحاب المخازن العربية والمستولين عن إدارتها بجميع أنحاء الأقليم المصرى بيع الرغيف من الخبز البلدى وفقا للوزن المقرر وبالسعر المحدد . ومن ثم فان القول بقصر خطاب الشارع على المخازن التى تحصل على دقيق من التموين يكون غير سديد .

٢ - مقاد نصوص المواد ٢٤ ، ٢٦ ، ٢٨ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ أن الشارع يعاقب على إنتاج أو بيع الخبز ناقص الوزن أو بسعر يزيد على السعر المقرر من أى شخص يقع منه ذلك سواء كان صاحب مخبز أو مديرا له أو عاملا فيه .

٣ - لا يقدح فى سلامة الحكم عدم رده على دفاع قانونى ظاهر البطلان .

٤ - لا يعيب الحكم تخطؤه فيما لا أثر له فى منطقه أو فى النتيجة التى انتهى إليها .

٥ - لا جدوى لما يشير الطاعن من أن الواقعة التى يمكن أن تنسب إليه هى أنه باع خبزا بأكثر من السعر المحدد طالما أن العقوبة المقررة بها مقررمة لهذه الجريمة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأتهما فى يوم ٤ سبتمبر سنة ١٩٦٨ بدائرة قسم باب الشعرية محافظة القاهرة : أنتجا خبزا بلديا أقل من الوزن المقرر قانونا . وطلبت عقابهما بالمواد ١/٢٤ و ٢٦ و ٢٧ و ٣/٣٨ من القرار ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المتمثل بالمواد ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ . ومحكمة جناح القاهرة المستعجلة قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام بحبس كل من المتهمين ستة شهور مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ لكل وتغريم كل

منهما مائة جنيه والمصادرة وشهر ملخص الحكم على واجهة المحل لمدة ستة أشهر .
فاستأنف المحكوم عليهما بهذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة
استئنافية - قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه
وتأييد الحكم المستأنف بلا مصروفات . فطعن وكيل المحكوم عليه الأول
في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه في جريمة إنتاج خبز
أقل من الوزن المقرر قانونا ، جاء مشوبا بالخطأ في القانون والقصور في التسبيب
والخطأ في الاستناد ، ذلك بأن مخبز الطاعن لا يلتزم بالقرارات التموينية لأنه غير
مخصص لإنتاج خبز التموين ويقتصر في عمله على تسوية خبز الأهالي مقابل
أجر هو ما يأخذه منهم من خبزه وإذا كانت هناك جريمة يمكن إسنادها إلى الطاعن
فهى أنه باع خبزا بأكثر من السعر المحدد ولم يرد الحكم على دفاع الطاعن في هذا
الشأن كما أسند إلى فران لا وجود له أنه قرر أن المسئول عن العجز هو المتهم
الثانى الذى أجاب بأن الطاعن هو المسئول عن ذلك .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة
الدعوى في قوله " ومن حيث إن محصل الواقعة ما أثبتته محرر المحضر
بتاريخ ١٩٦٨/٩/٤ أنه في ذلك اليوم قام بحملة تفتيش على المخازن فتوجه إلى المخبز
المشكوفيه وتوجه إلى غرفة العجين ولاحظ وجود معجن خاص بالمخبز وتحفظ
على الحراط وقام بإجراء جشنى على أوزان الخبز فكانت الأوزان جميعها ناقصة ،
وجمع ٩٨ رغيفا طريا ساخنا أجرى وزنها بعد تهويتها المدة القانونية فكانت
تزن ١٥٠ و ١٠ كيلو جرام أى أن متوسط وزن الرغيف الواحد ٦ و ١٠٣ جم
أى بعجز في الرغيف الواحد قدره ٤ و ٢٩ جم وبسؤال الفران قرر أن العيش
سحله ومستوى زيادة بالخميرة البيرة وقرر أنه غير مسئول والمسئول هو الفران
محمد عثمان (المتهم الثانى) وبسؤاله عن العجز أجاب بأن صاحب الفرن
هو المسئول عنه . لما كان ذلك ، وكان قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧
يوجب في المادة ٢٤ منه على أصحاب المخازن العربية والمسئولين عن إدارتها بجميع

أنحاء الاقليم المصرى بيع الرغيف من الخبز البلدى وفقا للوزن المقرر بالسعر المقرر وبيئت المادة ٢٦ من القرار ذاته نسبة التسامح فى الوزن بسبب الجفاف ، كما أوجبت المادة ٢٨ منه على البائع أن يسلم الخبز بالوزن إذا طلب المشتري ذلك باعتبار السعر المقرر للرغيف ، وأن يكمل وزن الرغيف إن وجد ناقصا وذلك مع عدم الاخلال بالمحاكمة الجنائية ، وكان مفاد هذه النصوص بمجموعة أن الشارع يعاقب على إنتاج أو بيع الخبز ناقص الوزن أو بسعر يزيد على السعر المقرر من أى شخص يقع منه ذلك ، سواء كان صاحب مخبز أو مديرا له أو عاملا فيه . لما كان ذلك ، فإن القول بقصر خطاب الشارع على المخازن التى تحصل على دقيق من التموين يكون غير سديد . ولا يقدح فى سلامة الحكم عدم رده على دفاع الطاعن فى هذا الشأن لأنه دفاع قانونى ظاهر البطلان . ولا جدوى للطاعن مما يشيره من أن الواقعة التى يمكن أن تنسب إليه هى أنه باع خبزا بأكثر من السعر المحدد طالما أن العقوبة المقررة بها مقررة لهذه الجريمة . لما كان ذلك ، وكان خطأ الحكم فيما أسنده إلى الفران الذى يقرر الطاعن أنه لا وجود له على فرض حصوله لا يعيبه إذ لا أثر له فى منطق الحكم ولا فى النتيجة التى انتهى إليها طالما أنه أقام مسئولية الطاعن على ملكيته للخبز وهو ما لا ينازع فيه الطاعن . لما كان ما تقدم جميعه ، فإن الطعن يكون متعين الرفض موضحا .

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفتي ، وعضوية السادة المستشارين : محمد السيد الرفاعي ، وطه الصديق دنانة ، ومصطفى محمود الأسبوطي ، ومحمد ماهر محمد حسن .

(٣١٤)

الطعن رقم ١٧٥٤ لسنة ٣٩ القضائية

محكمة استئنافية. " الإجراءات أمامها " . استئناف . " نظره والحكم فيه " . إجراءات المحاكمة . نقض . " حالات الطعن بالنقض . الخطأ في تطبيق القانون " .

ليس للحكمة الاستئنافية نظر الاستئناف المرفوع من النيابة العامة مادام الحكم المستأنف مازال قابلاً للمعارضة فيه من المتهم . مخالفة المحكمة هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون .

لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تنظر الاستئناف المرفوع من النيابة العامة مادام الحكم المستأنف مازال قابلاً للمعارضة فيه من المتهم ، لأن سلطة المحكمة تكون معلقة على مصير المعارضة أو على انقضاء ميعادها ، كما أن استئناف النيابة يكون معلقاً كذلك على تأييده أو إلغائه أو تعديله . فإذا كان الثابت أن المتهم لم يعلن بعد بالحكم الغيابي الصادر من محكمة أول درجة ، وكانت المحكمة الاستئنافية قد نظرت الاستئناف المقدم من النيابة وقضت في موضوعه ، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون بما يتعين معه نقض الحكم وتطبيق القانون بإيقاف النظر في الاستئناف المرفوع من النيابة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٨ فبراير سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم شبرا الخيمة محافظة القليوبية : (أولاً) أهان بالقول والفعل موظفاً عاماً هو حسن علي محمد جبارة شرطى من قوة المطافى بالسكة الحديد بأن وجه إليه الألفاظ والأفعال

المبينة بالمحضر (ثانيا) سافر بعربة للسكك الحديدية بدون تصريح . وطلبت عقابه بأقصى العقوبة المنصوص عليها في المواد ١ و ٢ و ١٠ / ١ من القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٩ والمادتين ١/١٣٣ و ١٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح شبرا الخيرية قضت عملا بمواد الاتهام غيابيا بتغريم المتهم مائة قرش عن كل تهمة بلا مصاريف جنائية . فاستأنفت النيابة هذا الحكم . ومحكمة بنها الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به في التهمة الأولى وبتغريم المتهم عشرة جنيهات بلا مصاريف جنائية . فعارض المتهم في هذا الحكم وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن محصل الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ذلك إبان المحكمة الاستئنافية نظرت الدعوى وفصلت في الاستئناف المرفوع من النيابة العامة في حين أن الحكم الغيابي الابتدائي لم يعلن إلى المتهم بعد .

وحيث إن المحكمة الاستئنافية لا يجوز لها أن تنظر الاستئناف المرفوع من النيابة العامة مادام الحكم المستأنف مازال قابلا للمعارضة فيه من المتهم لأن سلطة المحكمة تكون معلقة على مصير المعارضة أو على انقضاء ميعادها كما أن استئناف النيابة يكون معلقا كذلك على تأييده أو إلغائه أو تعديله فإذا كان الثابت أن المتهم لم يعلن بعد بالحكم الغيابي الصادر من محكمة أول درجة وكانت المحكمة الاستئنافية قد نظرت الاستئناف المقدم من النيابة وقضت في موضوعه فلأنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون بما يتعين معه نقض الحكم وتطبيق القانون بإيقاف النظر في الاستئناف المرفوع من النيابة .

جريدة ٢ من يونيو سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود كامل عطيفه ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(٣١٥)

الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٣٩ القضائية

(١) معارضة . ” نظرها والحكم فيها ” . إجراءات المحاكمة . دفاع .
” الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره ” . بطلان .

لا يصبح الحكم في المعارضة بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن حضور
الجلسة حاصلًا بغير عذر . صدر الحكم رغم تخلف المعارض عن الحضور لعدم قهره .
بطلانه .

(ب) محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير الشهادة المرضية ” . اثبات .
” اثبات بوجه عام ” . حكم . ” تسببه . تسبب معيب ” .

الشهادة المرضية دليل من أدلة الدعوى . خضوعها لتقدير محكمة الموضوع . مجرد
قول المحكمة بأنها لا تظمن إلى الشهادة المقدمة دون أن تورد أسبابًا تثال بها منها
أو تهدرجيتها . هي .

١ — جرى قضاء محكمة النقض على أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة
المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بأدائه باعتبارها كأن لم تكن
أو يقبورها شكلاً ورفضها موضوعاً وتأيد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع
المعارض إلا إذا كان تخلفه من الحضور بالجلسة حاصلًا بغير عذر، وأنه إذا كان
هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض بالجلسة التي صدر

فيها الحكم في المعارضة ، فان الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع .

٢ - الشهادة الموضية لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة ، إلا أنه متى كانت المحكمة لم تعرض لفحوى الشهادة أو تشر إلى المرض الذي تعطلت به الطاعنة كعذر مانع لها من حضور جلسة المعارضة ، ولم تبد المحكمة فيه رأيا يثبت أو ينفيه بل اكتفت بقولها أنها لا تطمئن إلى الشهادة المقدمة دون أن تورد أسبابا تنال بها منها أو تهدر حجيتها ، حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة صلاحيتها لترتيب النتيجة التي خلصت إليها ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها في يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٩٦٤ بدائرة مركز طهطا : بددت الأشياء المبينة وصفا وقيمة بالمحضر والمملوكة لها والمحجوز عليها إداريا لصالح مصلحة الأموال المقررة وكانت قد سلمت إليها على سبيل الوديعة فاختلستها بنفسها اضرارا بالدائن الحاجز . وطلبت عقابها بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة طهطا الجزئية قضت غيابيا عملا بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس أسبوعين مع الشغل وكفالة ٣ جنيه لوقف التنفيذ . فعارضت ، وقضى في معارضتها بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنفت المحكوم عليها . ومحكمة سوهاج الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . فعارضت . وقضى في معارضتها

هذان المبدآن مقرران أيضا في الطعون أرقام ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ لسنة ٣٩ ق بذات الجلسة .

باعتبارها كأن لم تكن . فطعن وكيل المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى باعتبار معارضتها في الحكم الغيابي الاستثنائي كأن لم تكن ، قد شابه قصور في التسبيب وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنها لم تتخلف عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم إلا لعذر قهري هو مرضها الثابت بالشهادة الطبية التي قدمها محاميها ، وعلى الرغم من ذلك ، فإن المحكمة أطرحت تلك الشهادة دون أن تورد الاعتبارات التي حملتها على عدم الاطمئنان إليها ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الرجوع إلى محضر جلسة ٥ مارس سنة ١٩٦٩ التي حددت لنظر معارضة الطاعة في الحكم الغيابي الاستثنائي أن الطاعة تخلفت عن حضور تلك الجلسة ، وأن محامياً حضر عنها واعتذر عن عدم حضورها بسبب مرضها وقدم شهادة مرضيه تأييداً لهذا العذر ، فقضت المحكمة باعتبار المعارضة كأن لم تكن مطروحة الشهادة المرضيه بقولها " ولا تطمئن المحكمة إلى الشهادة المرضية التي قدمها محامى المتهم ، وبإطراحها إياها لا يكون هناك عذر يبرر تخلفها " . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة — محكمة النقض — قد جرى على أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بادانته باعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلاً ورفضها موضوعاً وتأيد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارضة إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلاً بغير عذر ، وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض بالجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة ، فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع . ولما كانت الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلاً من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة ، إلا أنه متى كانت المحكمة لم تعرض لفحوى الشهادة أو تشر إلى المرض الذي تعللت به الطاعة كعذر مانع لها من حضور

جلسة المعارضة ، ولم تبد المحكمة فيه رأيا يثبت أو ينفيه بل اكتفت بقولها أنها لا تطمئن إلى الشهادة المقدمة دون أن تورد أسبابا تنال بها منها أو تهدر حجيتها ، حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة صلاحيتها لترتيب النتيجة التي خلصت إليها . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه والإحالة .

التصويبات

| الصفحة | رقم السطر | الخطأ | الصواب |
|--------|-----------|------------------|----------------------|
| ١٠٠٥ | ٩ | ١ ول | الأول |
| ١٠٠٦ | ١٧ | اليرة في | اليقيني |
| ١٠٠٧ | ٨ | تخصه | تخصه |
| ١٠١٠ | ٣ | ارتأته | ارتأته |
| ١٠١٦ | ١ | التعوض | التعويض |
| ١٠٢٣ | ٧ | يقتض | يقتضى |
| ١٠٣٦ | ٩ | أناه | أتاه |
| ١٠٤٢ | ١٧ | الح دث | الحادث |
| ١٠٤٨ | ٣ | إذا | إذ |
| ١٠٤٨ | ٩ | القضا | القضاء |
| ١٠٥٥ | ٩ | النفس | النفس |
| ١٠٥٨ | الأخير | لمتعارضه | المتعارضه |
| ١٠٦٢ | ١١ | م ن | منها أن |
| ١٠٦٢ | ١٥ | ردا | ردا على ما دفع |
| ١٠٦٢ | ٢٢ | عول عليهم | عول عليهم في الإدانة |
| ١٩٦٣ | ١١ | ى للأمر | العيني للأمر |
| ١٠٦٩ | ١٢ | تى | متى |
| ١٠٦٩ | الأخير | مصادره | مصادره |

(ب)

| رقم الصفحة | رقم السطر | الحصا | الصواب |
|------------|------------|---------------------|---------------------|
| ١٠٧٧ | ٢٣ | النظم | التظم |
| ١٠٨٢ | ١ | به | به |
| ١١١٢ | ١٠ | أحرز | أحرزا |
| ١١٢٢ | ٢٨ | المطهون | المطعون |
| ١١٢٦ | ١٠ | ما تحديا | ما تحديا به |
| ١١٤٣ | ٤ | وتفريه | وتفريه |
| ١١٤٦ | ٦ | هـ | به |
| ١١٥٠ | ٢٢ | إثبا هـ | إثباته |
| ١١٧٨ | ٧ | إيرادا له وردا عليه | إيرادا له وردا عليه |
| ١١٨٣ | ٢ | لثهم | المتهم |
| ١١٩٥ | ١٤ | من صورا | من صور |
| ١٢١٠ | ١٥ | إذا | إذ |
| ١٢٦٧ | ٤ | إذا | إذ |
| ١٢٦٨ | قبل الأخير | أ، المدعى | وأن المدعى المدنى |
| ١٢٨١ | ١٨ | وفرّج | وجرح |
| ١٢٨٩ | ٣ | نسم | ينحسم |
| ١٢٩٤ | ٢٠ | تسبيب | تسبيب |
| ١٢٩٨ | ١٩ | شاه | شابه |
| ١٣٠١ | ٩ | قبلها | قبلهما |
| ١٣٠١ | ١٧ | النص | النعى |
| ١٣٠٨ | ١٥ | ا . | بما |

| الصفحة رقم | السطر رقم | الخطا | الصواب |
|------------|-----------|---------------|----------------|
| ١٣١٥ | ١٩ | لف | بملف |
| ١٣١٦ | ١١ | المستشفى | المستشفى |
| ١٣٤٠ | ٦ | حاطت | وأحاطت |
| ١٣٤٨ | ٩ | النشريحة | النشريحة |
| ١٣٥٦ | ٧ | بمربة النيابة | بمعرفة النيابة |
| ١٣٥٦ | ٢١ | نهريب جمركي | تهريب جمركي |
| ١٢٧٣ | ١١ | الجرة | الجرمة |
| ١٣٧٣ | ٢٢ | الجرة | الجرمة |
| ١٣٧٦ | ١٧ | فاه | فإنه |
| ١٣٨٠ | ١٥ | لأن | لئن |
| ١٣٩٦ | ١٣ | ١٩٥٢ | ١٥٢ |
| ١٤٠٦ | ٢٢ | غير | غير |
| ١٤١٤ | ١٣ | ف ن | فإن |
| ١٤١٦ | ١٠ | لا يستحيل | لا تستحيل |
| ١٤٣٤ | ١٥ | اد | الأحوال |
| ١٤٤١ | ١٥ | ان | كان |
| ١٤٤٥ | ١٩ | المؤبد | المؤبد |
| ١٤٤٧ | ١٨ | والاستارات | والاستمارات |
| ١٤٥٠ | ٧ | الفقرة | الفقرة |
| ١٤٦٢ | ٨ | وجعية | وأجعية |

(٥)

| رقم الصفحة | رقم السطر | الخطأ | الصواب |
|------------|-----------|---------|----------|
| ١٤٦٥ | ١٧ | رجعية | راجعية |
| ١٤٦٨ | ١٤ | المنطبق | المنطبع |
| ١٤٧٠ | ١ | لإن | لئن |
| ١٤٨٦ | ١٩ | السيارة | بالسياوة |

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة
وكيل وزارة
على سلطان على
رئيس مجلس الإدارة

“رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠٠٢ لسنة ١٩٧٠”

“هيئة المطابع الأميرية (دار القضاء) ٢٦٣/٧٠/٣٢٠١”

العدد الثالث .

السنة العشرون

فهرس هجائي موضوعي عام
للأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

(أولا) في النقابات :

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | الجمع بين المحاماة وغيرها من الوظائف : |
| | | ” شروط القيد بجدول المحامين تحت التمرين “ |
| | | الجمع بين المحاماة والوظائف العامة أو الخاصة . الأصل فيه . الحظر . استثناء من ذلك . جواز الجمع بين المحاماه والتوظيف في الهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام . المادة ٥٢ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالمحاماة . |
| | | أثر خلو الأوراق مما يمس توافر الشروط العامة للقيد في جدول المحامين المنصوص عليها في المادة ٥١ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالمحاماة . |
| ٤٤٥ | ٢٤ ١ | (الطن رقم ١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥) |
| | | الأهلية اللازمة للقيد بجدول المحاماه : |
| | | ١ — رد الاعتبار وان كان يحو حكم الادانة بالنسبة للمستقبل ويزيل ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق . إلا أنه لا يحو الجريمة ذاتها لأنها واقع لا يخفى . |
| | | صحة رفض طلب القيد بجدول المحاماه . رغم رد اعتبار طالب القيد إليه . أساس ذلك ؟ |
| ٩٩٩ | ٣٤ ٢ | (الطن رقم ٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| | | ٢ — مجرد رد اعتبار طالب القيد بجدول المحاماه إليه . لا تكسبه جقا في القيد . |
| ٩٩٩ | ٣٤ ٢ | (الطن رقم ٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|---|
| | | ٣ - حيازة طالب القيد بمجدول المحاماه للاحترام الواجب لمهنة المحاماة . شرط للقيد بمجدول المحاماة . ثبوت تخلف هذا الشرط بحكم . غير لازم . |
| | | رفض قيد الطاعن بمجدول المحاماه لسبق الحكم عليه في جنائية اختلاس أموال أميرية . دخوله في السلطة التقديرية للجنة القيد . |
| ٩٩٩ | ٣٤ ٢ | (العلمن رقم ٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٣/١٠/١٩٦٩) |

(ثانيا) في المواد الجنائية :

الصفحة القاعدة

(أ)

اتفاق . اتفاق جنائي . إتلاف مزروعات .
آثار . إثبات . إجراءات . إجراءات المحاكمة .
إحالة . أحداث . اختصاص . اختراع .
اختلاس أشياء محجوزة . اختلاس أموال
أميرية . اختلاس أوراق رسمية مودعة .
اخلال عمدى فى تنفيذ الإلتزامات التعاقدية .
ارتباط . أسباب الإباحة وموانع العقاب .
استئناف . استجواب . استدلال . استعمال
محرر مزور . استيراد . استيقاف . استيلاء
على مال للدولة بغير حق . اشتباه . اشتراك .
أشخاص اعتبارية . اصابة خطأ . اصابة عمل .
اصلاح زراعى . اضرار عمد . اعتراف .
اعدام . اعلان . اكراه . التماس اعادة النظر .
أمر إحالة . أمر ضبط واحضار . أموال عامة .
إنابة قضائية . انتاج وزق اللعب . انتهاك
حرمة ملك الغير . إهمال جسيم . أوراق رسمية .

اتفاق

١ — مجود اثبات سبق الإصرار على المتهمين يلزم عنه
الاشتراك بالاتفاق بالنسبة للمتهمين يقارف بنفسه الجرمية
من المصرين عليها .

(الطعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٣/١/١٩٦٩) ... ١٨ ع ١٥

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|----------|--|
| | | ٢ — ماهية الاشتراك بطريق الاتفاق ؟ |
| ١٠٨ | ٢٤ ع ١ | (الطعن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| | | ٣ — ماهية الإتفاق على ارتكاب الجريمة . امكان وقوع الجريمة بعد الإتفاق عليها مباشرة أو لحظة تنفيذها تحقيقا لقصد مشترك بين الجناة هو الغاية النهائية من الجريمة . |
| | | ثبوت أن كلا من المتهمين كان متويا القتل مع الآخرين ومباشرته فعل الاعتداء في سبيل تنفيذ مقصدهم المشترك . مساءلة كل منهم باعتباره فاعلا ولو لم تنشأ الوفاة عن فعلته ونشأت عن فعله زميله . مثال لتسبب غير معيب في هذا الصدد . |
| ٥٣١ | ٢٤ ع ١١١ | (الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | ٤ — إتفاق الطاعن مع متهم آخر على بيع سبائك الذهب التي يجلبها هذا الأخير الى مصر . اعتبار الطاعن شريكا في تهريبها . صحيح . هل ذلك ؟ |
| | | إسناد الحكم لفظ التهريب للمتهم مع خلو اعترافه منه . لا يعيب الحكم . مادام أن التهريب كان موضوع الاتفاق بحسب المعنى المقصود . |
| ٥٩١ | ٢٤ ع ١٢٢ | (الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ٥ — عدم اشتراط المادة ٤٠ عقوبات في الشريك أن يكون على علاقة مباشرة بالفاعل . كفاية كون الجريمة قد وقعت بناء على اتفاهه أو تحريضه أو مساعدته . ولو كان اتصاله بفاعلهما بالواسطة . |
| ٥٩١ | ٢٤ ع ١٢٢ | (الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٦ — جواز اثبات الاتفاق على ارتكاب الجريمة من فعل لاحق لوقوعها . |
| ٥٩١ | ٢٤١٢٢ | (الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ٧ — ثبوت ارتكاب المتهمين جريمة القتل العمد دون سبق اصرار أو اتفاق سابق بينهم . مساءلتهم جميعا عن تلك الجريمة دون تحديد الإصابات التي أحدثها كل منهم رغم ثبوت أن بعض تلك الإصابات لا دخل له في إحداث الوفاة . قصور . |
| ٦٣٤ | ٢٤١٢٩ | (الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥) |
| | | ٨ — سبق الاصرار . ماهيته ؟ |
| | | لا تعارض بين نفي الحكم قيام ظرف سبق الاصرار في حق الطاعنين وبين ثبوت اتفاقهم على الاعتداء على المجنى عليهم . مساءلتهم عن النتيجة التي لحقت بالمجنى عليهم تنفيذا لهذا الاتفاق دون تحديد محدث الإصابات التي أدت الى وفاتهم . لا خطأ . |
| ٧٨٠ | ٢٤١٥٧ | (الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦) |
| | | ٩ — الاتفاق على الجريمة ، أو سبق الاصرار عليها ، أو التحيل لارتكابها . عدم توافر موجب الدفاع الشرعى لدى من توافر لديه أمر منها . أساس ذلك ؟ |
| ١٤١٥ | ٣٤٢٩١ | (الطعن رقم ١٦١٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥) |
| | | ١٠ — مساءلة الشريك عن الجريمة المحتملة . مناطها ؟ |
| ١٤٥١ | ٣٤٣٠١ | (الطعن رقم ١٢١٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢١) |
| | | اتفاق جنائى |
| | | وقوع الجنائية قبل اعتراف المتهم بارتكابها . عدم تمتعه بالاعفاء المنصوص عليه فى المادة ٤٨ عقوبات . |
| ٩١٢ | ٢٤١٨٢ | (الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | اتلاف مزروعات |
| | | راجع : ارتباط وتقض . |
| | | (القاعدة رقم ٣٩ بالصحيفة رقم ١٧٨ ع ١) |
| | | آثار |
| | | مناطق التأميم في جريمة الاتجار بالآثار : هوشبوت مزاولة |
| | | الاتجار فيها بالفعل . مثال لإخلال بدفاع جوهري . |
| ٤٣٧ | ١٤٩٢ | (الطعن رقم ١٢١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) |
| | | إثبات |
| | | ” إثبات بوجه عام ” . |
| | | ١ - تزوير المتهم في الأوراق المفضلة على بيلض المسامحة |
| | | إليه . إثباته بطرق الإثبات كافة . |
| ٣٨ | ١٤٩١ | (الطعن رقم ٢٠٣٠ سنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| | | ٢ - عدم تقييد المحكمة الجنائية بقواعد الإثبات المدنية |
| | | إلا عند الفصل في مسألة مدنية تعد عنصرا من عناصر الجريمة |
| | | المطروحة . مطالبة صاحب الامضاء على بياض أن يثبت كتابة |
| | | ما يخالف المدون بالبياض . مخالف للقانون . |
| ٣٨ | ١٤٩١ | (الطعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| | | ٣ - الإجراءات التي يقوم بها مأمور الضبط القضائي |
| | | في سبيل كشف الجرائم والتوصل الى معاقبة مرتكبيها . شرط |
| | | صحتها ؟ |
| ٣٣٥ | ١٤٧٣ | (الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٧) |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|---|
| | | ٤ — تقدير المسانح الأدبي الذي يميز الاثبات بالبينة . موضوعي . |
| ٣٨ | ١٤٩ | (الطعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٦) |
| | | ٥ — لا بطلان على مخالفة الاجراءات الخاصة بأخذ العينة وتحليلها واطار صاحب الشأن بنتيجتها في ظل التشريعات الصادرة في شأن صناعة وتجارة الصابون بعد إلغاء القانون ٨٧ لسنة ١٩٣٨ . خضوع الغش في صناعة وتجارة الصابون لقواعد الاثبات العامة . |
| ٥٦ | ١٤١٢ | (الطعن رقم ١٣٨٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| | | ٦ — ما نص عليه القرار الوزاري رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٩ الصادر تنفيذا لقرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٩٥٦/٤/٤ — في مادته الخامسة من بطلان اجراءات أخذ العينة إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الأجل المحدد له ، لا يقيد المحاكم . علة ذلك ؟ |
| ٥٦ | ١٤١٢ | (الطعن رقم ١٣٨٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| | | ٧ — لم يعين القانون طريقا معيناً لاثبات التزوير . |
| ٦٩ | ١٤١٤ | (الطعن رقم ١٦٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| ١٦٤ | ٣٥ | (الطعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) |
| | | ٨ — مجرد اثبات سبق الاصرار على المتهمين يلزم عنه الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن يقارف بنفسه الجريمة من المصرين عليها . |
| ٨٥ | ١٨ | (الطعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٩ — حرية القاضي الجنائي في تكوين عقيدته من الأدلة المباشرة أو غير المباشرة . مثال . |
| ١٠٨ | ١٤ ٢٤ | (الطعن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| ٣٥٦ | ١٤ ٧٧ | (والطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) |
| | | ١٠ — عدم اشتراط القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدل . وجوب فحص العينة بطريق النخل والتحليل الكيميائي معا وأن تكون المخالفة في نسبتين على الأقل من النسب المقررة للواصفات . |
| ١١٨ | ١٤ ٢٥ | (الطعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| | | ١١ — متى يكون الحكم معيبا بالفساد في الاستدلال ؟ وجوب بناء الأحكام الجنائية على الجزم واليقين لاهل الظن والاحتمال . |
| ١٢٤ | ١٤ ٢٦ | (الطعن رقم ٢٠٠٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| ١١٤٩ | ٣٤ ٢٢٧ | (والطعن رقم ٨٦٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| | | ١٢ — جواز اعتماد القاضي على ما يحصله من معلومات في مجلس القضاء أثناء نظر الدعوى . |
| ١٤٥ | ١٤ ٣١ | (الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) |
| | | ١٣ — حق القاضي الجنائي في اختيار طريق الإثبات مطلق . ما لم يقيد القانون بنص خاص . حريته في وزن قوة الإثبات المستمدة من كل عنصر . |
| ١٦٤ | ١٤ ٣٥ | (الطعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) |
| | | ١٤ — لمحكمة الموضوع الأخذ من أى بيئة أو قرينة ترتاح إليها دليلا لحكمها . |
| ١٦٤ | ١٤ ٣٥ | (الطعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ١٥ — إصابة المجنى عليها بشلل في إحدى يديها لا يحول دون استعمال اليد الأخرى . |
| ١٦٨ | ١٤ ٣٦ | (الطعن رقم ١٨٤٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) |
| | | ١٦ — تقدير الدليل . موكل لمحكمة الموضوع . |
| | | مجادلة محكمة الموضوع في تقديرها الادلة . غير جائزة أمام النقض . |
| ١٦٨ | ١٤ ٣٦ | (الطعن رقم ١٨٤٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) |
| ١٧٣ | ١٤ ٣٧ | (والطعن رقم ١٨٥٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) |
| ٥٨٢ | ٢٤ ١٢٠ | (والطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ٦٤٢ | ٢٤ ١٣١ | (والطعن رقم ٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥) |
| ٧٢٢ | ٢٤ ١٤٦ | (والطعن رقم ١٦٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| ٧٨٠ | ٢٤ ١٥٧ | (والطعن رقم ٦٥١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦) |
| | | ١٧ — الأدلة في المواد الجنائية متساندة.. مؤدى ذلك ؟ |
| ١٨٧ | ١٤ ٤١ | (الطعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) |
| ٣٨١ | ١٤ ٨٢ | (والطعن رقم ١١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) |
| ٤٤١ | ١٤ ٩٤ | (والطعن رقم ١٩٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) |
| ٥٤٤ | ٢٤ ١١٣ | (والطعن رقم ٩٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| ٦٠٢ | ٢٤ ١٢٣ | (والطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ١١٥٧ | ٣٤ ٢٢٩ | (والطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| ١٢٩٤ | ٣٤ ٢٦٣ | (والطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| ١٤١٥ | ٣٤ ٢٩١ | (والطعن رقم ١٦١٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥) |
| | | ١٨ — تسبيب أحكام الإدانة ؟ بيانات هذا التسبيب ؟ |
| ١٩٢ | ١٤ ٤٢ | (الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣) |
| ٢٩٠ | ١٤ ٦٢ | (والطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|--|
| | | ١٩ — حق محكمة الموضوع في التسديد على ثبوت الجريمة بسوابقها ولواحقها من القرائن والأمارات التي تشهد لقيامها . |
| ٢١٢ | ٤٦ ع ١ | (الطعن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣) ... |
| | | ٢٠ — أفراد الطاعن بالتحريات والمراقبة لا يترتب عليه بالضرورة أن يكون هو صاحب المخدر الذي ضبط في صندوق لا يستأثر باستعماله وإنما يشاركه فيه آخرون . مثال . |
| ٢٥٨ | ٥٦ ع ١ | (الطعن رقم ٢٠٢٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٧) |
| | | ٢١ — إقامة الحكم قضاءه على ماله أصل ثابت بالتحقيقات . النعي عليه بدعوى الخطأ في الإسناد . غير مقبول . خطأ الحكم فيما ساقه تزيد عن حاجة الدعوى . لا يعيبه . |
| ٢٧٧ | ٦٠ ع ١ | (الطعن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) |
| ٤٠١ | ٨٨ ع ١ | (والطعن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢١) |
| | | ٢٢ — تحدث الحكم عن واقعة سابقة أو لاحقة للواقعة المطروجة . متى لا يعيبه ؟ |
| ٢٧٧ | ٦٠ ع ١ | (الطعن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) |
| | | ٢٣ — إجمالة الحكم في بيانه للدليل ، إلى مذكرة مدير عام شئون الإنتاج . دون بيان مضمونها . عدم كفايته . |
| ٢٩٠ | ٦٢ ع ١ | (الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) |
| | | ٢٤ — وجوب بناء الأحكام الجنائية على الأدلة التي يقتنع بها القاضي . وجوب استخلاصه عقيدته بنفسه دون أن يشاركه أحد . |
| ٢٩٠ | ٦٢ ع ١ | (الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) |
| ٤٣٧ | ٩٣ ع ١ | (والطعن رقم ١٢١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢١) |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|--|
| | | ٢٥ — تقدير المحكمة أن عملية نقل وتفويض الخبر ليس من شأنها إنقاص وزنه الى الحد الذي وجد عليه . موضوعي . |
| ٣١٢ | ١٤ ٦٧ | (الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣) |
| | | ٢٦ — الضرب على قمة الرأس . إمكان حدوثه من ضارب يقف أمام المجنى عليه أو خلفه . تقدير ذلك لا يحتاج الى خبرة . |
| ٣٢٣ | ١٤ ٧٠ | (الطعن رقم ٢٢٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١٠) |
| | | ٢٧ — الدفع بتعذر الرؤيا قد يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستاهل ردا . مثال . |
| ٣٢٣ | ١٤ ٧٠ | (الطعن رقم ٢٢٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١٠) |
| | | ٢٨ — تعقب الدفاع في كل جزئية يثيرها في مناحي دفاعه . غير لازم . |
| | | إطمئنان المحكمة إلى الأدلة التي عولت عليها . يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . بيان علة إطراحها . غير لازم . |
| ٣٢٣ | ١٤ ٧٠ | (الطعن رقم ٢٢٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١٠) |
| ١٢٩٤ | ٣٤ ٣٦٣ | (والطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ٢٩ — حق محكمة الموضوع في الالتفات عن دليل النفي . ولو حملته أوراق رسمية . |
| ٣٥٦ | ١٤ ٧٧ | (الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) |
| | | ٣٠ — قضاء البراءة . شرطه : أن يكون بعد الإحاطة بأدلة الدعوى وظروفها والموازنة بينها . قضاء الحكم المطعون فيه |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | بالبراءة دون أن يعرض للدليل المستمد من الحرز المرسل للجهازك . يعيبه . |
| ٣٦٨ | ١٤ ٧٩ | (الطن رقم ٢٢٣٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) |
| ٤٤٩ | ٢٤ ٩٥ | (والطن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| ٨٠٢ | ٢٤ ١٦٠ | (والطن رقم ١٩٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| | | ٣١ - تعويل الحكم في إدانته للطاغن على ما أورده - خلافًا للثابت بالأوراق - من وجود آثار دماء بملايسه . خطأ في الاسناد . |
| ٣٨١ | ١٤ ٨٢ | (الطن رقم ١١٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) |
| | | ٣٢ - النعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها . غير مقبول . مثال لاستناد الحكم على ما شهد به شاهد عما ورد بتسجيل المناقشة بينه وبين المتهم ، دون سماع المحكمة لهذا التسجيل أو ايراد فخواه . |
| ٤٠١ | ١٤ ٨٨ | (الطن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) |
| | | ٣٣ - مدى تقيد المحكمة بقواعد الاثبات المدنية في جريمة خيانة الأمانة ؟ اقتضاء المؤجرين دفعات مقدمة من حساب الايجار . من المعلومات العامة التي لا تحتاج الى سند . |
| ٤٢٨ | ١٤ ٩١ | (الطن رقم ١٢٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) |
| | | ٣٤ - للمحكمة التعويل في تكوين عقيدتها على التحريات باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة . التحريات لا تصلح وحدها لأن تكون قرينة معينة أو دليلا أساسيا على ثبوت الجريمة . |
| ٤٣٧ | ١٤ ٩٣ | (الطن رقم ١٢١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢١) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٣٥ — استناد الحكم الى مجرد وجود دماء آدمية بملابس المتهم دون أن يثبت لدى المحكمة أن هذه الدماء من دماء القاتل . عيب . |
| ٤٤١ | ٩٤ ع ١ | (الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) |
| | | ٣٦ — حق محكمة الموضوع في تجزئة الدليل والأخذ منه بما تطمئن اليه والالتفات عما عداه دون أن يعد هذا تناقضا يعيب حكمها . مثال في قتل خطأ . |
| ٤٤٩ | ٩٥ ع ٢ | (الطعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| | | ٣٧ — حرية القاضي الجنائي في استمداد اقتناعه من أى دليل يطمئن اليه . مادام لهذا الدليل مأخذه من الأوراق . |
| ٤٧٦ | ١٠٠ ع ٢ | (الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| ٦٠٩ | ١٢٥ ع ٢ | (والطعن رقم ٥١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ٦٩٦ | ١٤٠ ع ٢ | (والطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| ٨٨٦ | ١٧٧ ع ٢ | (والطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| ٩٠٢ | ١٨٠ ع ٢ | (والطعن رقم ٧١٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| | | ٣٨ — حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها وإطراح ما يخالفها من صور أخرى . المجادلة في ذلك أمام النقض . غير مقبولة . |
| | | عدم التزامها بالأخذ بالأدلة المباشرة فحسب بل لها استخلاص صورة الواقعة بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية . شرط ذلك ؟ أن يكون استخلاصها سائغا |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|--|
| | | مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق . |
| ٤٧٦ | ٢ع١٠٠ | (الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| ٤١٤ | ١ع ٨٨ | (والطعن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) |
| ٤٩٨ | ٢ع١٠٤ | (والطعن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| ٥٢٢ | ٢ع١١٠ | (والطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| ٦٠٩ | ٢ع١٣٥ | (والطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ٦٤٢ | ٢ع١٣١ | (والطعن رقم ٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥) |
| ٨٣٢ | ٢ع١٦٦ | (والطعن رقم ١٤٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| ١٠٠٨ | ٣ع١٩٦ | (والطعن رقم ٧٨١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) |
| ١٠٥٠ | ٣ع٢٠٧ | (والطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| ١١١٠ | ٣ع٢١٨ | (والطعن رقم ٨٤٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| ١١٩٤ | ٣ع٢٣٧ | (والطعن رقم ٩٣٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٣) |
| ١٢٨٠ | ٣ع٢٦٠ | (والطعن رقم ٩٥٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ٣٩ — إثبات الحكم على المتهم ارتكاب جنايحي عرض رشوة على شاهدين الاثبات وأخذ رشوة من مجهولين حاولوا تهريب مخدرات . عدم التزام الحكم أن يقيم الدليل على وقوع جريمة إحراز المخدرات . علة ذلك ؟ |
| ٤٩٨ | ٢ع١٠٤ | (الطعن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | ٤٠ — حق محكمة الموضوع في الأخذ بما تراه اليه من أدلة واطراح ما عداها . عدم التزامها بالرد على كل دليل على حدة . كفاية الرد الضمني المستفاد من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت . الجدل الموضوعي في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى وتكوينها عقيدتها . عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض . |
| ٥٥٨ | ٢ع١١٦ | (الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |

| الصفحة | القاعدة |
|--------|---|
| | ٤١ - الطعن بالثبوت في ورقة من أوراق الدعوى . من وسائل الدفاع . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . (الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ٥٨٢ ٢٤١٢٠ |
| | ٤٢ - عدم اشتراط المادة ٤٠ عقوبات في الشريك أن يكون على علاقة مباشرة بالفاعل : كفاية كون الجريمة قد وقعت بناء على اتفاهه أو تحريضه . ولو كان اتصاله بفاعلها بالواسطة . (الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ٥٩١ ٢٤١٢٢ |
| | ٤٣ - جواز اثبات الاتفاق على ارتكاب الجريمة من قبل لاحق لوقوعها . (الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ٥٩١ ٢٤١٢٢ |
| | ٤٤ - كفاية كون الأدلة في مجموعها كوخدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومتبعة في اقتناع المحكمة . عدم جواز النظر الى دليل بعينه منها لمناقشته على حدة . (الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ٦٠٩ ٢٤١٢٥ |
| | (والطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) ٨٩٥ ٢٤١٧٩ |
| | ٤٥ - حق محكمة الموضوع في استمداد عقيدتها في حصول التبديد من أي عنصر من عناصر الدعوى . (الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ٦١٦ ٢٤١٢٦ |
| | ٤٦ - حرية القاضي في استيفاء الدليل الذي يطمئن اليه في سبيل تكوين اقتناعه من أي مصدر . (الطعن رقم ٩٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٥) ٦٣٨ ٢٤١٣٠ |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| ٦٥٩ | ٢٤١٣٥ | ٤٧ — إثبات الحكم تعامل المتهم في النقد الأجنبي بطريق غير مشروع ودون أن يثبت في الدفاتر المعدة لذلك أو يورده للبنك . كفاية ذلك للرد على دفاع المتهم بأن تعامله مسموح به . (الطن رقم ٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٦٩) |
| ٦٥٩ | ٢٤١٣٥ | ٤٨ — تبرئة أحد المتهمين من جرمي التعامل في أوراق النقد الأجنبي وعدم عرضه على وزارة الاقتصاد . لاثبات ذلك في تأني من أثبت الحكم اقترافه لتلك الجريمة . (الطن رقم ٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٦٩) |
| ٦٥٩ | ٢٤١٣٥ | ٤٩ — الحكم بكل محضر الجلسة في اثبات ماتم أمام المحكمة من إجراءات . خلو محضر الجلسة من اثبات هذه الإجراءات . لا عيب . إثبات عكس ماورد بالحكم . لا يكون إلا عن طريق الطعن بالتزوير . (الطن رقم ٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٦٩) |
| ٦٥٩ | ٢٤١٣٥ | ٥٠ — ضعف البصر أو شدة الظلام . أثر ذلك في الشهادة ؟ (الطن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩/٥/١٩٦٩) |
| ٧٢٨ | ٢٤١٤٧ | ٥١ — متى يتحقق قيام الاشتراك في الجريمة بطريق الاتفاق ؟ كيفية الاستدلال على توافر الاشتراك ؟ (الطن رقم ١٩٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩/٥/١٩٦٩) |
| ٧٣٢ | ٢٤١٤٨ | ٥٢ — التقارير الطبية في ذاتها . لا تدل على وقوع الحادث من المتهم . هي دليل مؤيد لأقوال الشهود . صحة التفات الحكم عن طلب مناقشة الطبيب الشرعي لبيان ما إذا كانت إصابة المدعى المدني تحدث وفق تصوير الشهود ، ما دام أن الحكم لم يأخذ بهذا التصوير . (الطن رقم ١٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٢/٦/١٩٦٩) |
| ٨٠٢ | ٢٤١٦٠ | |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٥٣ — انحسار دعوى مخالفة الثابت بالأوراق عن الحكم . متى كان لقضائه سند منها . (الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) ٨٠٢ ٢٤١٦٠ |
| | | ٥٤ — الرد على الدفع بعدم مشروعية التسجيل . غير لازم . ما دام أن المحكمة لم تعول على هذا التسجيل . عدم التزام المحكمة بالرد على قالة احتمال تأثر الشاهد بما حواه التسجيل . علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) ٨٦٢ ٢٤١٧٣ |
| | | ٥٥ — تقدير الأدلة إلى كل متهم . من اختصاص محكمة الموضوع . حقها في الاطمئنان إليها قبل متهم دون آخر . (الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) ٩١٢ ٢٤١٨٢ |
| | | ٢٤ — المقصود من كفاية الأدلة أو عدم كفايتها في قضاء الاحالة ؟ (الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) ٩٢٦ ٢٤١٨٣ |
| | | ٥٦ — وصف دفاع المتهم بالاصطناع . يفيد عدم الاطمئنان إلى أدلة النفي التي ساقها وأشار إليها الحكم . (الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) ٩٧٦ ٢٤١٩٣ |
| | | ٥٧ — تكشف الجريمة عرضاً أثناء التفتيش لضبط جريمة أخرى . الجريمة العارضة تكون في حالة تلبس . حق مأمور الضبط أن يمضي في الإجراءات بشأنها بناء على الحق المخول له في أحوال التلبس بالجريمة . المادتان ٤٦ و ٤٧ إجراءات . لا استناداً إلى اذن التفتيش الذي انتهى أثره بظهور الجريمة الجديدة ؟ (الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) ٩٧٦ ٢٤١٩٣ |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٥٨ — كفاية اطمئنان المحكمة بالأدلة السائغة التي أوردتها إلى حدوث الضبط استنادا إلى إذن التفتيش . للرد على الدفع بصدر الاذن لاحقا للضبط . |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | (الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| | | ٥٩ — عدم جواز الطعن ببطلان الدليل المستمد من التفتيش لمخالفة الأوضاع القانونية . إلا ممن شرعت هذه الأوضاع لحمايته . |
| | | لا صفة لغير مالك الشيء أو حائزه في الدفع ببطلان تفتيشه . |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | (الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| | | ٦٠ — الأعمال الاجرائية . جريانها على حكم الظاهر . عدم إبطالها من بعد نزولها على ما يتكشف من أمر الواقع . |
| | | صدور إذن التفتيش لضبط مخدرات . صحة ضبط ما يتكشف عرضا من جرائم . مثال . |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | (الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| | | ٦١ — تنفيذ الإجراء المشروع في حدوده . لا يتولد عنه عمل باطل . |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | (الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| | | ٦٢ — القرينة التي افترض بها الشارع العلم بالغش بالنسبة للمستغلين بالتجارة . قابليتها للنفي بطرق الإثبات كافة . عدم مساس هذه القرينة بالركن المعنوي في جنحة الغش . |
| ١٠٠٣ | ٣٤١٩٥ | (الطن رقم ٧٧٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) |
| | | ٦٣ — ادانة المتهم بقالة إنه المنتج للبن المغشوش وأن أعماله مركز حاب الأبقار تم تحت إشرافه المباشر وعلمه اليقيني دون بيان مصدر ذلك . خطأ . |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | دفاع، المتهم بنفى اشرافه على حلب الألبان المغشوشة وأن اشرافه على مركز تربية الأبقار اشراف ادارى فحسب . دفاع جوهرى . وجوب تحقيقه أو الرد عليه بما يفنده . |
| ١٠٠٣ | ٣ع١٩٥ | (الطعن رقم ٧٧٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) |
| | | ٦٤ - لا يلزم بالضرورة تخلف آثار من المخدر بمحتويات العبوة التى ضبط بها عاريا . مثال لتسبيب غير معيب . |
| ١٠٢٢ | ٣ع١٩٩ | (الطعن رقم ٧٨٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) |
| | | ٦٥ - عدم التزام المحكمة بالرد على ما أثاره المتهم من أنه ليس بالأوراق ما يقطع بنوع الدقيق المباع ما دام أنه لم يحدد أنه من النوع الفاخر . |
| ١٠٣٤ | ٣ع٢٠٢ | (الطعن رقم ٨٠٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| | | ٦٦ - القضاء المسبق على دليل لم يطرح . غير صحيح فى أصول الاستدلال . |
| ١٠٦٩ | ٣ع٢١٠ | (الطعن رقم ١٣٩١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| | | ٦٧ - التزام المحكمة الجنائية بقواعد الإثبات المدنية فى أحكام الادانة دون البراءة . |
| ١٠٨٧ | ٣ع٢١٣ | (الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ٦٨ - لا يعيب حكم البراءة أنه لم يورد مؤدى تقرير الخبير بل اجتزأ بنتيجته . |
| ١٠٨٧ | ٣ع٢١٣ | (الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ٦٩ - المحكمة الاستئنافية . تقضى فى الأصل من واقع الأوراق . عدم التزامها بإجراء تحقيق إلا ما ترى هى لزوما له . عدم التزامها كذلك بإعادة الدعوى للرافعة لإجراء المزيد من |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | تحقيق المسألة الفنية المطروحة . ما دامت قد وضحت لديها . |
| ١٠٩٠ | ٣٤٢١٤ | (الطن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) ٧٠ - كفاية الشك في صحة اسناد التهمة للقضاء بالبراءة . ما دام أن المحكمة أملت بعناصر الدعوى . |
| ١٠٩٠ | ٣٤٢١٤ | (الطن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) ٧١ - حيازة السلعة وراء الدائرة الجمركية من غير المهرب لها فاعلا أو شريكا . لا تهريب . الا اذا توافرت إحدى حالات التهريب المحكى المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . |
| ١٠٩٠ | ٣٤٢١٤ | (الطن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) ٧٢ - البضائع الموجودة وراء الدائرة الجمركية . الأصل أنها تعتبر خالصة الرسوم الجمركية . على مدعى خلاف ذلك إثباته . قيام الحكم على هذا النظر . |
| ١٠٩٠ | ٢٤٢١٤ | (الطن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) ٧٣ - عدم التزام المحكمة الاستئنافية عند القضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية بالرد على كل دليل من أدلة الاتهام . مادام قضاؤها سائغا . |
| ١٠٩٧ | ٣٤٢١٥ | (الطن رقم ٨٣٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) ٧٤ - كفاية الشك في صحة اسناد التهمة للقضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية . ما دام أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها ، أو داخلتها الريبة في عناصر الإثبات . |
| ١٠٩٧ | ٣٤٢١٥ | (الطن رقم ٨٣٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|---|
| | | ٧٥ — فساد استدلال الحكم كله . لا يبرره تطبيقه للسادة ٣٢ |
| | | عقوبات وإيقاع عقوبة مقررة لأى من التهمتين المسندتين إلى المتهم . توافر مصلحة المتهم فى الطعن على هذا الحكم . مثال . |
| ١١٢٠ | ٣٤٢٢٠ | (الطعن رقم ١١٩٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| ١٠٥٦ | ٣٤٢٠٨ | (الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| | | ٧٦ — إيراد أدلة الثبوت التى تسوغ القضاء بالإدانة وبيان مدى تأييدها لواقعة الدعوى . واجب . |
| | | دفاع المتهم بحقه فى تظهير الكبيالة — المسامة اليه موقعة على بياض — تظهيراً ناقلاً للملكية متى يكون جوهرياً فى تهمة تزوير صيغة التحويل المتروكة على بياض : إذا كان ذا أثر فى انتفاء أو ثبوت هذه التهمة . |
| ١١٢٠ | ٣٤٢٢٠ | (الطعن رقم ١١٩٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ٧٧ — مثال لتسبيب سليم فى الرد على الدفاع الموضوعى . |
| ١١٢٤ | ٣٤٢٢١ | (الطعن رقم ١٣٢٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ٧٨ — أوجه الدفاع وطلبات التحقيق المنتجة فى الدعوى . وجوب إجابتها أو الرد عليها . |
| ١١٢٩ | ٣٤٢٢٢ | (الطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ٧٩ — عمل المحنى عليه مع المتهم فى مكان واحد . أثره . علمه بالضرورة طبيعة عمل المتهم وحدود اختصاصه بحسب المنطق الطبيعى للأمر . وجوب بحث الحكم استقامة الزعم بالاختصاص فى هذه الحالة . |
| ١١٤٩ | ٣٤٢٢٧ | (الطعن رقم ٨٦٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |

| الصفحة | القائمة |
|--------|--|
| | ٨٠ — للمحكمة أن تتخذ من قرائن الأحوال ضمائم للأدلة المطروحة . |
| ١١٥٣ | (الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) ... ٣٤٢٢٨ ع ٣ |
| | ٨١ — ما لا يسوغ التدليل به على توافر قصد الإضرار في جريمة المادة ١١٦ مكررا (١) عقوبات . |
| | وجوب تخصيص دفاع المتهم القائم على نفي قصد الإضرار . |
| ١١٥٧ | (الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) ... ٣٤٢٢٩ ع ٣ |
| | ٨٢ — تقدير علاقة السببية . موضوعي . متى أقيم على أسباب سائغة . |
| ١١٨١ | (الطعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) ... ٣٤٢٣٤ ع ٣ |
| | ٨٣ — ارتكاب المتهم فعلا عمديا سبب وفاة المجنى عليه . |
| | صحة مساءلته عن جريمة الضرب المفضي إلى الموت . مثال . |
| ١١٨١ | (الطعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) ... ٣٤٢٣٤ ع ٣ |
| | ٨٤ — كفاية إثبات الحكم أن المتهم هو وحده الذي ضرب المجنى عليه . للود على الدفع بشيوع التهمة لتعدد المعتدين . |
| ١١٨١ | (الطعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) ... ٣٤٢٣٤ ع ٣ |
| | ٨٥ — عدم التزام المحكمة بالاستطراد إلى وقائع أخرى لم تكن منسوبة إلى المتهم الذي تحاكمه . |
| ١١٩٤ | (الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٣) ... ٣٤٢٣٧ ع ٣ |
| | ٨٦ — تقدير توافر أو عدم توافر رضا المجنى عليها في جريمة هتك العرض . موضوعي . مباغتة المجنى عليها . يتوافر بها ركن القوة في جريمة هتك العرض . |
| ١٢٠٥ | (الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٣) ... ٣٤٢٤٠ ع ٣ |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٨٧ — الإثبات في المواد الجنائية . العبرة فيه باقتناع القاضي . له الأخذ بأي دليل يرتاح إليه أو أي عنصر من عناصر الدعوى . إلا إذا قيده القانون بدليل معين . |
| ١٢٠٥ | ٣٤٢٤٠ | (الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٣) |
| ١٢٥٩ | ٣٤٢٥٤ | (الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| ١٤٩٢ | ٣٤٣٠٨ | (الطعن رقم ١٢٣٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| | | ٨٨ — على المحكمة بناء حكمها على العناصر والأدلة المستمدة من أوراق الدعوى المطروحة أمامها . اعتمادها على دليل أو واقعة استيقنتها من أوراق قضية أخرى لم تكن مضمومة للدعوى التي تنظرها ولا مطروحة على بساط البحث بالجلسة تحت نظر الخصوم ، ولو كانت تلك القضية بين الخصوم أنفسهم . أثره : بطلان حكمها . |
| ١٢٣٩ | ٣٤٢٤٨ | (الطعن رقم ٩٤٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٠) |
| | | ٨٩ — بآثبات وزن الخبر في محضر مستقل . غير لازم . |
| ١٢٥٩ | ٣٤٢٥٤ | (الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ٩٠ — وجوب إيراد الأدلة التي استندت إليها المحكمة وبيان مؤداهما في الحكم بيانا كافيا . مجرد الإشارة إليها . غير كاف . لزوم سرد مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ومبلغ اتفاقه مع باقي الأدلة التي أقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها . مثال لتسبيب معيب في جريمة اختلاس أموال أميرية . |
| ١٢٨٥ | ٣٤٢٦١ | (الطعن رقم ١٤٥٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٩١ — اختصاص الموظف بالعمل المطلوب أدائه حقيقيا كان أو مزعوما أو معتقدا فيه . ركن في جريمة الرشوة . وجوب اثبات الحكم له بما ينحسم به أمره . لا بتقريرات قانونية عامة مجردة لا يظهر منها مدى انطباقها على الواقع المعروض . |
| ١٢٨٨ | ٣٤٢٦٢ | (الطعن رقم ١٥٥٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| ١١٤٩ | ٣٤٢٢٧ | (والطعن رقم ٨٦٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| | | ٩٢ — سكوت الحكم من الرد صراحة على جزئية أثارها الدفاع . لا يعيبه . قضاؤه بالإدانة إستنادا لأدلة سائغة . افادته إطراح ذلك الدفاع . |
| ١٢٩٤ | ٣٤٢٦٣ | (الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ٩٣ — إقامة الحكم قضاءه على ما يحمله . صحته . |
| ١٢٩٤ | ٣٤٢٦٣ | (الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ٩٤ — عدم التزام المحكمة بإيراد أدلة الادانة قبل كل متهم على حدة . شروط ذلك . مثال . |
| ١٢٩٤ | ٣٤٢٦٣ | (الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ٩٥ — حق المحكمة في الأخذ بأقوال المتهم قبل نفسه وقبل غيره من المتهمين . ولو عدل عنها . |
| ١٢٩٤ | ٣٤٢٦٣ | (الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| ١١٥٣ | ٣٤٢٢٨ | (والطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| | | ٩٦ — عدم الالتزام بالتحدث عن ركن العلم في جريمة استعمال محرر مزور . ما دامت مدونات الحكم تدل على قيام هذا الركن . |
| ١٣٢١ | ٣٤٢٦٩ | (الطعن رقم ١٥٨٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) |

| الصفحة | القاعدة |
|--------|---|
| | ٩٧ — جريمة استعمال ورقة مزورة . مستمرة . متى تبدأ هذه الجريمة ومتى تنتهي ؟ بدء مدة سقوط الدعوى الجنائية في جريمة استعمال ورقة مزورة . من تاريخ الكف عن التمسك بها أو التنازل عنها . أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها . |
| ١٣٢١ | ٣٤٢٦٩ ... (الطن رقم ١٥٨٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) ... |
| | ٩٨ — وجوب اقامة الحكم على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها . استناد الحكم على ما ليس له أصل في الأوراق يعيبه . مثال . |
| ١٣٣٩ | ٣٤٢٧٢ ... (الطن رقم ٩١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١) ... |
| | ٩٩ — شرط القضاء بالبراءة : أن يشتمل الحكم على ما يفيد أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها . عن بصر وبصيرة . |
| ١٣٣٩ | ٣٤٢٧٢ ... (الطن رقم ٩١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١) ... |
| | ١٠٠ — إبتناء الحكم على أدلة ليس بينها تناسق تام . لا عيب . شرط ذلك ؟ |
| ١٣٤٤ | ٣٤٢٧٣ ... (الطن رقم ١١٦٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١) ... |
| | ١٠١ — كفاية كشف مدونات الحكم على توافر القصد الجنائي . مثال في تهريب تبغ . |
| ١٣٥٦ | ٣٤٢٧٦ ... (الطن رقم ١٤٥١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١) ... |
| | ١٠٢ — استفادة العلم بتزوير الورقة . من الاشتراك في تزويرها . |
| | التحدث عن ركن العلم في جريمة استعمال ورقة مزورة . غير لازم . بالنسبة للمشارك في تزويرها . |
| ١٣٩١ | ٣٤٢٨٥ ... (الطن رقم ١١٨٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) ... |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| ١٣٩١ | ٣٤٢٨٥ | ١٠٣ — تمام الاشتراك في التزوير غالبا . دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة . كفاية الاعتقاد في حصوله من ظروف الدعوى وملايساتها . ما دامت سائغة . (الطنن رقم ١١٨٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) |
| ١٣٩١ | ٣٤٢٨٥ | ١٠٤ — كفاية تدليل الحكم بأسباب سائغة على توافر الاشتراك في الجريمة . المجادلة في ذلك أمام النقض . غير جائزة . (الطنن رقم ١١٨٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) |
| ١٣٩٦ | ٣٤٢٨٦ | ١٠٥ — كفاية القصد العام في جريمة المسادين ١٥٢ ، ١٥١ عقوبات . التدليل على قيام هذا القصد . استفادته من سياق الحكم . مادام ما أورده في شأنه يكفي لاستظهاره . (الطنن رقم ١٥٢٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) |
| ١٤١٥ | ٣٤٢٩١ | ١٠٦ — بناء الحكم على أدلة لا يجمعها التناقض . لا يعيبه . مادام قد استخلص الإدانة منها بما لا تناقض فيه . (الطنن رقم ١٦١٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥) |
| ١٤٦١ | ٣٤٣٠٢ | ١٠٧ — إلزام المتهم بتعويض يعادل ثلاثة أمثال ما لم يؤد من الضريبة . دون استظهار سوء القصد وتعهد التخلص من الضريبة . خطأ . (الطنن رقم ٨٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| ١٤٩٩ | ٣٤٣١٠ | ١٠٨ — اشتراط أن تكون الأدلة التي يعتمد عليها الحكم ينبي كل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى . غير لازم . تساند الأدلة في المواد الجنائية . (الطنن رقم ١٦٤٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |

| الصفحة | القاعدة |
|--------|---|
| | ١٠٩ — لمحكمة الموضوع تكوين عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى . |
| ١٤٩٩ | ٣٤٣١٠ ... (الطن رقم ١٦٤٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) ... |
| | ١١٠ — استقلال القاضي في تحصيل عقيدته بنفسه دون أن يدخل فيها رأيا أو حكما لسواه . حقه في الاستناد في قضائه إلى أسباب حكم صادر من ذات المحكمة . نطاقه ؟ |
| ١٥٠٤ | ٣٤٣١١ ... (الطن رقم ١٦٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) ... |
| | ١١١ — الشهادة المرضية دليل من أدلة الدعوى . خضوعها لتقدير محكمة الموضوع . مجرد قول المحكمة بأنها لا تطمئن إلى الشهادة المقدمة دون أن تورد أسبابا تنال بها منها أو تهدر حجيتها . عيب . |
| ١٥١٧ | ٣٤٣١٥ ... (الطن رقم ٦٥٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) ... |
| | راجع أيضا : اختلاس أموال أميرية : (القاعدة رقم ٢٤٢ بالصحيفة رقم ١٢١٢ ع ٣) |
| | واعتراف . (القاعدة رقم ٤٥ بالصحيفة رقم ٢٠٧ ع ١) |
| | وتبديد . (القاعدة رقم ١٨٤ بالصحيفة رقم ٩٣٣ ع ٢) (والقاعدة رقم ٢٩٦ بالصحيفة رقم ١٤٣٤ ع ٣) |
| | وتفتيش . (القاعدة رقم ١٩٣ بالصحيفة رقم ٩٧٦ ع ٢) |
| | وقلبس . (القاعدة رقم ٨٠ بالصحيفة رقم ٣٧٢ ع ١) (والقاعدة رقم ١٤٦ بالصحيفة رقم ٧٢٢ ع ٢) |
| | وتهريب . (القاعدة رقم ٦٢ بالصحيفة رقم ٢٩٠ ع ١) |
| | وشهود . (القاعدة رقم ٤٢ بالصحيفة رقم ١٩٢ ع ١) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | وحكم . (القواعد ١٠٦ ، ١٧٣ ، ١٧٩ ، ١٩٠ ، ١٩٣ بالصفحات أرقام ٥٠٩ ، ٨٦٢ ، ٨٩٥ ، ٩٦٠ ، ٩٧٦ ع ٢) |
| | | ودفاع . (القاعدة رقم ١٢٤ بالصحيفة رقم ٦٠٥ ع ٢) |
| | | وقوة الأمر المقضى . (القاعدة رقم ٩ بالصحيفة رقم ٣٨ ع ١) |
| | | اعتراف : |
| | | ١ - الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وغيره من المتهمين . من إطلاقات محكمة الموضوع . |
| ١٥٦ | ٣٣ ع ١ | (الطن رقم ٢٠٣١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) |
| ٢٠٧ | ٤٥ ع ١ | (والطن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣) |
| | | ٢ - لمحكمة الموضوع الأخذ بأقوال المتهم في أية مرحلة من مراحل التحقيق وإن عدل عنها بعد ذلك . |
| ١٨٧ | ٤١ ع ١ | (الطن رقم ٢٠٩١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) |
| | | ٣ - سلطان الوظيفة في ذاته . لا يعد إكراها . مادام لم يستغل بالأذى ماديا كان أو معنويا إلى المتهم . استخلاص ما اذا كان اعتراف المتهم في الظروف والملابسات التي حصل فيها متأثرا بسلطان الوظيفة . موضوعي . |
| ٢٠٧ | ٤٥ ع ١ | (الطن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣) |
| | | ٤ - الاعتراف في المسائل الجنائية . طبيعته : من عناصر الاستدلال التي تملك المحكمة كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات . |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | انتهاء المحكمة الى صحة الدليل المستمد من الاعتراف . مفاده : اطراح جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحميلها على عدم الأخذ به . |
| | | الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . عدم جواز إثارتة أمام محكمة النقض . |
| ٢١٢ | ١٤٤٦ | (الطن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣) |
| ٢٧٧ | ١٤٦٠ | (والطن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) |
| ٨٨٢ | ٢٤١٧٦ | (والطن رقم ٧٧٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| ٩١٢ | ٢٤١٨٢ | (والطن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| ٩٧٠ | ٢٤١٩٢ | (والطن رقم ٩٢٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| | | ٥ — الأخذ باعتراف المتهم . حق لمحكمة الموضوع . متى اقتنعت بصحته . |
| | | بيان سبب اطراح المحكمة إنكار المتهم لاعترافه . واجب . عند استنادها على هذا الاعتراف . مخالفة ذلك . قصور في الحكم . |
| ٣٠٠ | ١٤٦٤ | (الطن رقم ٢١٦٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) |
| | | ٦ — حق محكمة الموضوع في الأخذ باعتراف المتهم وبأقوال متهم على آخر ولو كانت واردة في محضر الشرطة أو في تحقيق إداري ولو عدل عنها المتهم في مراحل التحقيق الأخرى . |
| ٤٧٦ | ٢٤١٠٠ | (الطن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| ٨٨٢ | ٢٤١٧٦ | (والطن رقم ٧٧٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| | | ٧ — اتفاق الطاعن مع متهم آخر على بيع سبائك الذهب التي يجلبها هذا الأخير الى مصر . اعتبار الطاعن شريكا في تهريبها . صحيح . حلة ذلك ؟ |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | اسناد الحكم لفظ التهريب للمتهم مع خلو اعترافه منه . لا يعيب الحكم . ما دام أن التهريب كان موضوع الاتفاق بحسب المعنى المقصود . |
| ٥٩١ | ٢٤١٢٢ | (الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ٨ - إدانة المتهم بقالة اعترافه في التحقيقات الابتدائية واصراره على هذا الاعتراف أمام المحكمة . ثبوت أنه أنكر التهمة أمام المحكمة ولم يعترف بها . خطأ في الاسناد يعيب الحكم . |
| ٦٠٢ | ٢٤١٢٣ | (الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ٩ - عدول المتهم عن أقواله . لا ينع المحكمة من الأخذ بها في حق ذات المتهم أو غيره من المتهمين . |
| ٦٠٩ | ٢٤١٢٥ | (الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ٨٩٠ | ٢٤١٧٨ | (الطعن رقم ٩٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| ٩١٢ | ٢٤١٨٢ | (الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| | | ١٠ - استناد الحكم في إدانة المتهم الى اعترافه ، وليس تأسيسا على واقعة ضبط مبلغ ذكر في الحكم الابتدائي خطأ أنه وجد بمسكن المتهم . صحة هذا الحكم . |
| ٦٥٩ | ٢٤١٣٥ | (الطعن رقم ٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| | | ١١ - إقرار المتهم في محضر الضبط وتحقيق النيابة باحتفاظه بالنقد الأجنبي وعدم توريده للبنك وتعامله فيه مقابل عمولة . هو اعتراف تتحقق به عناصر جرمي التعامل في النقد الأجنبي وعدم عرضه على وزارة الاقتصاد . |
| ٦٥٩ | ٢٤١٣٥ | (الطعن رقم ٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ١٢ — إقامة الحكم قضاءه استناداً على اقرار المتهم . لا خطأ في الاسناد . |
| ٨٨٢ | ٢٤١٧٦ | (الطن رقم ٧٧٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| | | ١٣ — عدم التعويل على أقاويل جاءت وليدة تعذيب أو إكراه أيا كان قدره . ولو طبقت هذه الأقاويل الحقيقة . |
| ١٠٥٦ | ٣٤٢٠٨ | (الطن رقم ١٢٧٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| | | ١٤ — حضور المحامي التحقيق . لا ينفي حصول وقائع التعذيب . |
| ١٠٥٦ | ٣٤٢٠٨ | (الطن رقم ١٢٧٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| | | ١٥ — تأنيب إنسان بناء على اعترافه شفاهة أو كتابة . غير جائز . إذا كان يخالف الحقيقة . |
| ١١٧٦ | ٣٤٢٣٢ | (الطن رقم ١٤٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| | | ١٦ — إسناد الحكم خطأ للمتهم اعترافه بالجريمة . يعيبه . متى لا تعد عبارة المتهم اعترافاً . مثال . |
| ١١٩١ | ٣٤٢٣٦ | (الطن رقم ٨٨٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٣) |
| | | ١٧ — متى يكون الحكم بريئاً من الخطأ في الإسناد في شأنه اعتراف المتهم ؟ |
| ١٢٩٤ | ٣٤٢٦٣ | (الطن رقم ١٥٧٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ١٨ — الاعتراف في المسائل الجنائية . تقدير صدوره عن طواعية واختيار . موضوعي . مثال لاعتراف صدر من المتهم إثر تعرف كلب الشرطة عليه . |
| ١٣٤٤ | ٣٤٢٧٣ | (الطن رقم ١١٦٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| ١٤٥١ | ٣٤٣٠١ | ١٩ — تقدير صحة الاعتراف وقيمته في الإثبات وعدم صحة الادعاء بأنه وليد إكراه . موضوعي . متى أقيم على أسباب سائغة . (الطن رقم ١٢١٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) |
| | | إقرار : |
| | | إقرار شاهد الإثبات كتابة بما يتضمن عدوله عن اتهام الطاعن . هو قول جديد منه . للمحكمة عدم الأخذ به دون بيان سبب ذلك . أخذها بأدلة الثبوت مؤداه إطراح ذلك الإقرار . (الطن رقم ٦١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ٥٨٧ | ٢٤١٢١ | تلبس : |
| | | ١ — أمر الضابط لرواد مقهى بعدم التحرك ريثما ينتهى من ضبط وتفتيش أحد المأذون بتفتيشهم بالمقهى . لا يعتبر قبضا بغير حق . المقصود بهذا الإجراء : المحافظة على الأمن والنظام دون تعرض لحرية أحد . تخلى أحد رواد المقهى عما معه من مخدر إثر ذلك . تخلى اختياري . صحة التعويل على الدليل المستمد منه . (الطن رقم ١٦١١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) |
| ١٤٠٤ | ٣٤٢٨٨ | ٢ — مشاهدة المتهم مجرزا سلاحا . توافر حالة التلبس باحرازه . (الطن رقم ١٦٢١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥) |
| ١٤٢٢ | ٣٤٢٩٣ | ٣ — وجود مظاهر خارجية تنبئ عن ارتكاب جريمة . كفاية ذلك لقيام حالة التلبس . بصرف النظر عما يسفر عنه التحقيق أو المحاكمة . حق رجل الضبط في إجراء التفتيش في هذه الحالة . العثور عرضا أثناء البحث عن جسم الجريمة المتلبس بها على جسم جريمة أخرى . صحيح . المادة ٥٠ إجراءات . (الطن رقم ١٦٢١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥) |
| ١٤٢٢ | ٣٤٢٩٣ | أوراق : |
| | | مناط اعتبار الورقة رسمية أو أنها مجرد لإحدى الشركات المساهمة ؟ |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | خلو المحرر من علامة تشهد أو تشير إلى أنه من محررات المؤسسة العامة لا يؤثر في اعتباره كذلك مادام يحمل توقيعاً لمفوض المؤسسة. |
| ٥٢٢ | ٢٤١١٠ | (الظن رقم ٤٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | راجع أيضا : إثبات بوجه عام . |
| | | (القاعدة رقم ٧٧ بالصحيفة رقم ١٤٣٥٦) |
| | | وخيانة أمانة . |
| | | (القاعدة رقم ٢٩٦ بالصحيفة رقم ١٤٣٤ ع ٢) |
| | | ونياية عامة . |
| | | (القاعدة رقم ١٣٥ بالصحيفة رقم ٢٤٦٥٩) |
| | | شهود : |
| | | ١ — للمحكمة الاستغناء عن سماع شهود الإثبات . شرطه : |
| | | قبول المتهم أو المدافع عنه أو المدعى بالحقوق المدنية ذلك صراحة أو ضمنا . |
| | | للمحكمة الاعتماد في حكمها على أقوال هؤلاء الشهود في التحقيقات ما دامت كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة . |
| | | ليس للتهم النعي على المحكمة عند سماعها شهود أمسك عن المطالبة بسماعهم . |
| ٢٩ | ١٤ ٧ | (الظن رقم ١٩١٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| ٣٨ | ١٤ ٩ | (والظن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| ٤٤٩ | ٢٤ ٩٥ | (والظن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| ٥٨٧ | ٢٤ ١٢١ | (والظن رقم ٦١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ٦١٦ | ٢٤ ١٢٦ | (والظن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ٨٤٥ | ٢٤ ١٦٩ | (والظن رقم ٢١٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| ٩٧٦ | ٢٤ ١٩٣ | (والظن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| ١٢١٢ | ٣٤ ٢٤٢ | (والظن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٣) |
| ١٣٦٧ | ٣٤ ٢٧٨ | (والظن رقم ١٥٩٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٢ — حجز المحكمة القضية للحكم . عدم التزامها بإعادة الدعوى للمرافعة لإجراء تحقيق فيها . |
| ٣٨ | ١٤ ٩ | (الطعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| | | ٣ — شرط التعويل على أقوال الشهود التي وردت في التحقيقات ؟ |
| ٣٨ | ١٤ ٩ | (الطعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| | | ٤ — وجوب تلاوة أقوال الشهود الغائبين إذا طلب المتهم أو المدافع عنه ذلك . |
| ٣٨ | ١٤ ٩ | (الطعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| | | ٥ — عدم إجراء محكمة ثانية درجة تحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه أو لا استكمال نقص في إجراءات محكمة أول درجة . |
| ٣٨ | ١٤ ٩ | (الطعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| | | ٦ — تقدير المانع الأدبي الذي يحيز الإثبات بالبيننة : موضوعي . |
| ٣٨ | ١٤ ٩ | (الطعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| | | ٧ — أخذ الحكم بأقوال الشاهد في خصوص كيفية ضبط المتهم ، وعدم أخذه بها في صدد ما رواه عن اعتراف المتهم له بأنه يحوز المخدر بقصد الاتجار . لا يعيبه . |
| ١٠٠ | ١٤ ٢٢ | (الطعن رقم ١٧٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٨ — حق محكمة الموضوع في تجزئة أقوال الشهود . حده : |
| | | أن يكون فيما يمكن فيه التجزئة بأسباب خاصة بمتهم أو متهمين بذواتهم لا باعتبارات عامة تنصرف إلى كل المتهمين وتصدق في حقهم جميعا . مثال لتسليب معيب . |
| ١٠٠ | ١٤ ٢٢ | (الطعن رقم ١٧٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| ٥٧٢ | ٢٤ ١١٨ | (والطعن رقم ٥٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ١٤٠٤ | ٣٤ ٢٨٨ | (والطعن رقم ١٦١١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) |
| | | ٩ — عدم اعتراض المتهم على قبول محاميه تلاوة أقوال الشاهد . حق المحكمة في الاستغناء عن سماع الشاهد . |
| ١٠٠ | ١٤ ٢٢ | (الطعن رقم ١٧٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| | | ١٠ — قرابة الشهود للجنى عليه . لاتمنع المحكمة من الأخذ بأقوالهم متى اقتنعت بها . |
| ١٤٥ | ١٤ ٣١ | (الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) |
| | | ١١ — وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء عليها . موضوعي . |
| ٣٨ | ١٤ ٩ | (الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) |
| ١٤٥ | ١٤ ٣١ | (والطعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| ٢٦٦ | ١٤ ٥٨ | (والطعن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٧) |
| ٦١٦ | ٢٤ ١٢٦ | (الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ٦٤٢ | ٢٤ ١٣١ | (والطعن رقم ٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥) |
| ٨٤٥ | ٢٤ ١٦٩ | (والطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| ١١٩٤ | ٣٤ ٢٣٧ | (والطعن رقم ٩٣٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٣) |
| ١٢٠٥ | ٣٤ ٢٤٠ | (والطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٣) |
| ١٤٥١ | ٣٤ ٣٠١ | (والطعن رقم ١٢١٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ١٢ — عدم التزام المحكمة ببيان علة إطراحها أقوال شهود النفي . |
| ١٧٨ | ١٤ ٣٩ | (الطعن رقم ١٨٥٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٧) |
| | | ١٣ — حق محكمة الموضوع في أن تعول على ما تطعن إليه من أقوال الشهود وإطراح أقوال من لانشق في شهادتهم . |
| ١٩٢ | ١٤ ٤٢ | (الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢) |
| ٤٧٦ | ٢٤ ١٠٠ | (والطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| ١٣١٤ | ٣٤ ٢٦٧ | (والطعن رقم ٩٣٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) |
| | | ١٤ — أخذ محكمة الموضوع بشهادة شاهد . يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . |
| ٢٦٦ | ١٤ ٥٨ | (الطعن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٧) |
| ٤٩٨ | ٢٤ ١٠٤ | (والطعن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| ٦١٦ | ٢٤ ١٢٦ | (والطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ٦٤٢ | ٢٤ ١٣١ | (والطعن رقم ٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥) |
| ٨٦٢ | ٢٤ ١٧٣ | (والطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| | | ١٥ — تنازل المتهم أو المدافع عنه عن سماع الشهود . أثره : الاستغناء عن سماعهم والاكتفاء بتلاوة أقوالهم بالتحقيقات . عدم جواز النعي على المحكمة قعودها عن سماعهم . |
| ٣٧٢ | ١٤ ٨٠ | (الطعن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) |
| ١١٢٤ | ٣٤ ٢٢١ | (والطعن رقم ١٣٢٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ١٦ — عدم التزام المحكمة أن تورد في حكمها من أقوال الشهود الا ما نقيم عليه قضائها . |
| ٤٩٨ | ٢٤ ١٠٤ | (الطعن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | ١٧ — تحصيل أقوال الشاهد وتفهم سياقها ومعرفة مراميها . موضوعي . شرطه ؟ |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . حتى المحكمة الموضوع . |
| ٥٠٩ | ٢٤١٠٦ | (الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | ١٨ — استخلاص الحكم أقوال الشهود بما لاتناقض فيه لايحييه . |
| ٥٠٩ | ٢٤١٠٦ | (الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| ٧٨٠ | ٢٤١٥٧ | (والطعن رقم ٦٥١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦) |
| | | ١٩ — عدم التزام المحكمة ببيان المبررات التي دعته الى تجزئة الشهادة . تعرضها الى بيان تلك المبررات . وجوب ألا يقع تناقض بينها وبين الأسباب الأخرى التي أوردتها في حكمها بما من شأنه أن يجعلها متخاذلة متعارضة لاتصلح لأن يبنى عليها النتائج القانونية التي رتبها الحكم عليها . مثال . |
| ٥٧٢ | ٢٤١١٨ | (الطعن رقم ٥٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ٢٠ — محكمة ثاني درجة تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق . عدم التزامها بإجراء تحقيق الا ما ترى هي لزوما لاجرائه . النعي على المحكمة عدم سماعها شهود الاثبات . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام النقض . |
| ٥٨٧ | ٢٤١٢١ | (الطعن رقم ٦١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ١٤٠٧ | ٢٤٢٦٩ | (والطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) |
| | | ٢١ — صحة الإحالة في بيان شهادة الشهود الى ما أورده الحكم من أقوال شاهد آخر . ما دامت أقوالهم متفقة مع ما استند اليه الحكم منها . |
| ٦٠٩ | ٢٤١٢٥ | (الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ٨٥٣ | ٢٤١٧١ | (والطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٢٢ — عدم جواز مصادرة المحكمة في اطمئنانها إلى أقوال الشهود . |
| ٦٧٣ | ٢ع١٣٧ | (الطنن رقم ١٣٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| | | ٢٣ — ضعف البصر أو شدة الظلام . أثر ذلك في الشهادة ؟ |
| ٧٢٨ | ٢ع١٤٧ | (الطنن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| | | ٢٤ — تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفني . غير لازم . كفاية أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق . مثال لتسبيب غير معيب . |
| ٨١١ | ٢ع١٦٢ | (الطنن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| ٨٣٢ | ٢ع١٦٦ | (الطنن رقم ٦٤٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| | | ٢٥ — للمحكمة الأخذ بشهادة الشاهد في التحقيقات ولو خالفت أقواله بمجلسة المحاكمة دون الترامها ببيان العلة . |
| ٨١١ | ٢ع١٦٢ | (الطنن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| ٨٢٢ | ٢ع١٦٤ | (الطنن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| ٨٣٢ | ٢ع١٦٦ | (الطنن رقم ٦٤٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| ٩٧٠ | ٢ع١٩٢ | (الطنن رقم ٩٢٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| | | ٢٦ — قعود المتهم عن طلب سماع شاهد الاثبات وتنازل المدافع عنه في مرافعته عن سماعه . تلاوة أقوال الشاهد بالجلسة . لا اخلال بحق الدفاع . |
| ٨٤٥ | ٢ع١٦٩ | (الطنن رقم ٢١٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |

| الصفحة | القائمة |
|------------|---|
| | ٢٧ — حق محكمة الموضوع في الأخذ بأقوال الشاهد في مرحلة من مراحل التحقيق دون أخرى . |
| | مفاد أخذ المحكمة بما أخذت به أنها اطمأنت إلى صحته وأطرحنا ضمننا ما ساقه الدفاع في شأن عدم الأخذ به . |
| ٨٦٢ ٢٤١٧٢ | (الطن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| ١٢٩٤ ٣٤٢٦٣ | (والطن رقم ١٥٧٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | ٢٨ — خلو الحكم من بيان أسماء الشهود الذين عول عليهم في الادانة وكيف طابقت شهادتهم بالتحقيقات ما شهدوا به في الجلسة . يعيب الحكم . |
| ١٠٥٦ ٣٤٢٠٨ | (الطن رقم ١٢٧٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| | ٢٩ — وجوب بناء المحاكمة الجنائية على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة وتسمع فيه الشهود . ما دام سماعهم ممكنا . |
| | المادة ٢٨٩ إجراءات . |
| | متى يصح تلاوة أقوال الشاهد ؟ |
| | مخالفة المادة ٢٨٩ إجراءات رغم تمسك الدفاع بسماع الشاهد . عدم تحقق المعنى الذي قصده الشارع في المادة المذكورة . |
| ١٠٦٩ ٣٤٢١٠ | (الطن رقم ١٣٩١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| | ٣٠ — إقامة الشاهد في الخارج . لا يمنع من سماعه . |
| | ولو عن طريق الانابة القضائية . |
| ١٠٦٩ ٣٤٢١٠ | (الطن رقم ١٣٩١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| | ٣١ — إبداء المحكمة رأيها في الشهادة . مشروط بسؤال الشاهد أولا . حلة ذلك ؟ |
| ١٠٦٩ ٣٤٢١٠ | (الطن رقم ١٣٩١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>٣٢ — حق الدفاع في سماع الشاهد . تعلقه بما قد يبديه الشاهد في الجلسة ويسع الدفاع مناقشته . عدم جواز مصادرة في ذلك الحق بدعوى إسقاط الشهادة من عناصر الإثبات .</p> <p>حق الدفاع سابق في وجوده وترتيبه وأثره على مداولة القاضى وحكمه .</p> <p>احتمال تأثر وجدان القاضى عند الموازنة بين الأدلة إثباتا ونفيا . بما يبدو له أنه أطرحه في غير رغبة من نفسه .</p> <p>(الطن رقم ١٣٩١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٣/١٠/١٩٦٩) ...</p> |
| ١٠٦٩ | ٣٤٢١٠ | <p>٣٣ — سماع الشهود بمعرفة المحكمة . أصل مقرر في المحاكمة الجنائية . ما لم يتعذر سماعهم . أو يتنازل الخصم عن ذلك صراحة أو ضمنا ..</p> <p>أصرار الدفاع على سماع الشاهد إذا استندت المحكمة الى أقواله في ادانة المتهم . أخذ المحكمة بأقوال الشاهد المذكور دليلا على المتهم دون إجابة الدفاع الى طلبه أو الرد عليه . بطلان الحكم .</p> <p>تعلق التنظيم الوارد في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ إجراءات بشهود النفى فحسب .</p> <p>(الطن رقم ١٣٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٢٠/١٠/١٩٦٩)</p> |
| ١١٢٩ | ٣٤٢٢٢ | <p>٣٤ — بيان الطريق الذى يسلكه المتهم فى اعلان من يرى مصلحة فى سماعهم من الشهود . لا يخل بمبدأ شفوية المرافعة ولا يرمى الى الافتئات على حقوق الدفاع .</p> <p>(الطن رقم ١٣٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٢٠/١٠/١٩٦٩)</p> |
| ١١٢٩ | ٣٤٢٢٢ | |

| الصفحة | القائمة |
|--------|---|
| | ٣٥ — تقدير أقوال الشهود . موضوعي . حق محكمة الموضوع في الأخذ بما تطمئن إليه من أدلة دون بيان العلة . (الطن رقم ٨٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) ١١٤٤ ٣٤٢٢٦ |
| | ٣٦ — عدم التعويل على أقوال الشاهد . متى كانت إثر إكراه أو تهديد . كائنا ما كان قدرهما . (الطن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) ١١٥٧ ٣٤٢٢٩ |
| | ٣٧ — الدفع ببطلان أقوال الشهود لصدورها إثر إكراه جوهرى . وجوب تمحيصه والرد عليه . مخالفة ذلك . اخلال بحق الدفاع . لا يعصم الحكم من هذا الاخلال . قالة الاطمئنان إلى أقوال الشهود . ما دام لم يرد على الدفع . كون الدليل صادقا . لا يكفي لسلامة الحكم . متى كان هذا الدليل وليد إجراء غير مشروع . مثال . (الطن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) ١١٥٧ ٣٤٢٢٩ |
| | ٣٨ — تناقض الشهود . لا يعيب الحكم . ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم . بما لا تناقض فيه . (الطن رقم ١٤٤٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) ١١٨١ ٣٤٢٣٤ |
| | ٣٩ — التزام الحكم بإيراد أقوال الشاهد التي استند إليها . فحسب . (الطن رقم ١٤٤٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) ١١٨١ ٣٤٢٣٤ |
| | ٤٠ — حسب المحكمة أن تورود من أقوال الشاهد ما تطمئن إليه حق المحكمة في التعويل على أقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى . (الطن رقم ١٤٤٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) ١١٨١ ٣٤٢٣٤ |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٤١ — لمحكمة الموضوع الأخذ بأقوال الشهود في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو تخالفت مادام قد أسست الإدانة في حكمها بما لا تناقض فيه . |
| ١١٨٧ | ٣٤٢٣٥ | (الطن رقم ١٤٤١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| ١١٩٤ | ٣٤٢٣٧ | (الطن رقم ٩٢٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٣) |
| ١٢٠٥ | ٣٤٢٤٠ | (الطن رقم ١٤٤٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٣) |
| | | ٤٢ — حق الخبير في مناقشة الخصوم واستجلاء الشهود في محضر أعماله . |
| | | أخذ المحكمة بما انتهى إليه الخبير في تقريره . صحيح . |
| | | مادامت قد أوردت مقوماته وسردت أسانيده . |
| ١٢١٢ | ٣٤٢٤٢ | (الطن رقم ١٢٣٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٣) |
| | | ٤٣ — استقلال محكمة الموضوع بتقدير ضرورة سماع شاهد النفي . |
| | | رفض المحكمة سماع شاهد النفي لأسباب سائغة . لا تريب عليها . |
| ١٢٨٠ | ٣٤٢٦٠ | (الطن رقم ٩٥٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ٤٤ — دفع المتهم جريمة الرشوة المسندة إليه تأسيسا على أن النقود التي قبضها من المبلغ ثمن بضاعة ردها . دفاع جوهري . |
| | | يوجب تحقيقه والرد عليه . متى كانت شواهد الحال تظاهره . |
| | | مثال . |
| | | وجوب تحقيق المحكمة للدفع بأن الشهادة كانت وليدة اكراه . |
| | | عدم التعويل على الشهادة . متى كانت وليدة اكراه بالغا |
| | | ما بلغ قدره من الضلالة . |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | رد الدفاع يحدث في وجدان القاضي ما يحدثه دليل الثبوت . |
| | | وجوب بيان الاختصاص الحقيقي للموظف في جريمة تزوير الأوراق الرسمية . علة ذلك : أن التزوير في الأوراق الرسمية لا يتحقق إلا إذا كان إثبات البيان المزور من اختصاص الموظف . |
| ١٢٨٨ | ٣٤٢٦٢ | (الطعن رقم ١٥٢٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ٤٥ - العلم في جريمة إخفاء مسروقات . مسألة نفسية . الاستدلال عليه من أقوال الشهود وظروف الدعوى وملايساتها . |
| ١٢٩٤ | ٣٤٢٦٣ | (الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ٤٦ - تكليف شهود الإثبات بالحضور أمر منوط بالنيابة العامة ولا شأن لمتهم به . |
| ١٣٨٤ | ٣٤٢٨٣ | (الطعن رقم ١١٧٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) |
| | | ٤٧ - متى يكون الحكم قد رد ردا سائغا على ما أثاره الدفاع بشأن ضعف ابصار الشاهد وتعذره الرؤيا ؟ |
| ١٤٥١ | ٣٤٣٠١ | (الطعن رقم ١٢١٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) |
| | | ٤٨ - تأخر الشاهد في الادلاء بشهادته . لا يمنع المحكمة من الأخذ بها . عدم جواز المجادلة في ذلك أمام النقض لتعلقه بالموضوع . |
| ١٤٥١ | ٣٤٣٠١ | (الطعن رقم ١٢١٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) |
| | | راجع أيضا : إثبات بوجه عام . |
| | | (القاعدتان رقم ٨٨ ، ٩٢ بالصحيفتين رقمي ٤١٤ ، ٤٣٣ ع ١) . |
| | | وغرامة تهديدية |
| | | (القاعدة رقم ٢٠٨ بالصحيفة رقم ١٠٥٦ ع ٣) |

| الصفحة | القاعدة | قرائن : |
|--------|---------|--|
| ١٦٨ | ١٤٣٦ | ١ - قرائن الحال طريق أصلي في الإثبات في المواد الجنائية. (الطن رقم ١٨٤٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) |
| ٣٨ | ١٤٩ | ٢ - ليست للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها . أساس ذلك ؟ (الطن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| ٤٠١ | ١٤٨٧ | ٣ - مدى حجية الحكم الجنائي النهائي ؟ (الطن رقم ١٩٩١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) |
| ٤٠١ | ١٤٨٧ | ٤ - للنيابة العامة رفع الدعوى الجنائية على متهم آخر بوصفه مساهما مع المحكوم عليه في الجريمة التي صدر فيها الحكم بإدانته - سواء كان فاعلا أو شريكا - إلا أنه لا يجوز لها تجديد الدعوى قبل متهم آخر غير المحكوم عليه إذا أقامت الدعويين على أساس وحدة الفاعل بأن اتجهت في دعواها الأخيرة الى اسناد الواقعة ذاتها الى متهم جديد بدلا من صدر الحكم بإدانته طالما بقي الحكم الأول قائما يشهد بأن المحكوم عليه هو مرتكب الجريمة . لها طلب الغاء الحكم الأول عن طريق التماس إعادة النظر طبقا للمادة ٤٤١/٥ إجراءات فاذا ماتم لها ذلك استعادت سلطتها في تحريك الدعوى الجنائية من جديد قبل المتهم الآخر . (الطن رقم ١٩٩١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) |
| ٧١٩ | ٢٤١٤٥ | ٥ - حكم البراءة لا يجوز قوة الأمر المقضي بالنسبة لجريمة لم ترفع بها الدعوى الجنائية . (الطن رقم ١٤٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٦ - لا ولاية لمستشار الإحالة في الفصل في الدعوى المدنية . قضاؤه في تلك الدعوى يعتبر لغوا لا يعتد به ولا يحوز قوة الأمر المقضى . |
| ٧٦٣ | ٢٤١٥٤ | (الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦) |
| | | ٧ - حجية قرارات مستشار الإحالة . محدودة . صيورها لا يمنع من إعادة التحقيق عن الواقعة ذاتها إذا ظهرت دلائل جديدة عملا بالمادة ١٩٧ . ج . |
| ٩٢٦ | ٢٤١٨٣ | (الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) |
| | | ٨ - التقرير بالاستئناف هو المرجع في تعرف حدود ما استؤنف بالفعل من أجزاء الحكم . نطاق الاستئناف يتحدد بصفة رافعه . |
| | | صيورة حكم محكمة أول درجة في شقه القاضى ببراءة أحد المتهمين نهائيا حائزا لحجية الشيء المقضى فيه طالما أن النيابة لم تستأنفه . |
| ٩٤٤ | ٢٤١٨٧ | (الطعن رقم ٨٥٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) |
| | | ٩ - شروط صحة الدفع بقوة الشيء المحكوم . اتحاد السبب والموضوع والأشخاص في محاكمة نهائية سابقة . التفات الحكم عن الرد على دفع ظاهر البطلان بعيد عن محجة الصواب . لا يعيبه . |
| ١٠٠٨ | ٣٤١٩٦ | (الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) |
| | | ١٠ - قوة الأمر المقضى في جريمة إصدار شيك بدون رصيد لا تمتد إلى السحب الذي من أجله أصدر الشيك . حلة ذلك ؟ |
| ١٠٢٧ | ٣٤٢٠٠ | (الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ١١ — إنذار المتهم لاعتياده على ارتكاب جرائم التعدي على النفس . اتخاذه قرينة على ارتكابه جريمة الضرب المفضي إلى الموت المسندة إلى المتهم . لا عيب . ولو كان الإنذار لاحقا . ما دام عن جرائم سابقة على الجريمة موضوع المحاكمة . |
| ١٠٥٠ | ٣٤٢٠٧ | (الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| | | ١٢ — تحريات الشرطة . قرينة معززة للأدلة الأساسية في الدعوى . |
| ١٠٥٠ | ٣٤٢٠٧ | (الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| | | ١٣ — استنباط مؤدى الوقائع والقرائن . من سلطة محكمة الموضوع . |
| ١٢٩٤ | ٣٤٢٦٣ | (الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ١٤ — انبساط سلطان المظني للشيء المسروق عليه . كفايته لاعتباره مخفيا . ولو لم يكن محرزا له ماديا . |
| ١٢٩٤ | ٣٤٢٦٣ | (الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ١٥ — الطعن في الحكم القاضي بعدم قبول الاستئناف شكلا . اقتصراره على ما قضى به من عدم القبول شكلا . |
| | | عدم انعطاف الطعن إلى الحكم الابتدائي . علة ذلك ؟ |
| ١٣٧٥ | ٣٤٢٨٠ | (الطعن رقم ٨٩٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) |
| | | ١٦ — حكم الادانة . بياناته . ليس للمحكمة الاحالة في أسبابها إلى حكم آخر صادر من محكمة أخرى لم تكن لها ولاية الفصل في الدعوى . |
| ١٥٠٤ | ٣٤٣١١ | (الطعن رقم ١٦٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| | | راجع أيضا : أمر بالأوجه له . |
| | | (القاعدة رقم ٢٠٨ بالصحيفة رقم ١٠٥٦ ع ٣) . |

| الصفحة | القاعدة | خبرة : |
|--------|---------|--|
| | | ١ - تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إليهما من اعتراضات ومطاعن . موضوعي . عدم قبول مصادرة المحكمة في تقديرها . مثال في أخذ المحكمة بتقرير لجنة مشكلة لمراجعة حسابات . أخذ المحكمة بتقرير الخبير . مفاده أن ما وجه إليه من مطاعن لا يستحق الالتفات إليها . |
| | | الجدل الموضوعي . لا شأن لمحكمة النقض به . |
| ١١٨ | ١٤٢٥ | (الطعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| ٥٢٢ | ٢٤١١٠ | (والطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| ٧٤٨ | ٢٤١٥٢ | (والطعن رقم ٦٥٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| ٧٨٧ | ٢٤١٥٨ | (والطعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| ٩١٢ | ٢٤١٨٢ | (والطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| ١٠٥٠ | ٣٤٢٠٧ | (والطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| ١٠٨٧ | ٣٤٢١٣ | (والطعن رقم ٨٣١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| ١٢١٤ | ٣٤٢٦٧ | (والطعن رقم ٩٣٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) |
| | | ٢ - لمحكمة الموضوع الجزم بصحة ما رجحه الخبير في تقريره . |
| ١٨٧ | ١٤٤١ | (الطعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) |
| | | ٣ - تحديد الابتكار . مسألة فنية . مرددها لأهل الخبرة . إزال حكم القانون على الوقائع المطروحة . مسألة قانونية . للمحكمة وحدها حق الفصل فيها . |
| ٤٨٧ | ٢٤١٠٢ | (الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | ٤ - عدم بيان الحكم لمدى العاهة . لا يقدر في سلامته . ما دامت العاهة ثابتة في تقريرين طبيين . |
| ٦٠٥ | ٢٤١٢٤ | (الطعن رقم ٣٣٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٥ — إنتفاء التناقض بين دليلين فنيين متوالين في الزمن عن مدى العادة . مثال . |
| | | قاضى الموضوع فيما يأخذ أو يدع من تقارير الخبراء . لا يعقب عليه . |
| ٦٠٥ | ٢٤١٢٤ | (الطن رقم ٢٣٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ٦ — حق المعاون بالطب الشرعى القيام بأعمال الخبرة أمام القضاء دون ندب ممن يعلوه في الوظيفة . المواد ١ ، ٣٥ ، ٣٦ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٢ . |
| ٦٧٤ | ٢٤١٣٧ | (الطن رقم ١٣٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| | | ٧ — لمأمور الضبط القضائى الاستعانة بأهل الخبرة أثناء جمع الاستدلالات . |
| ٧٨٧ | ٢٤١٥٨ | (الطن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| ٧٩٥ | ٢٤١٥٩ | (والطن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| | | ٨ — عدم التزام المحكمة بنذب خبير آخر فى الدعوى . |
| ٧٨٧ | ٢٤١٥٨ | (الطن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| | | ٩ — تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفنى . غير لازم . |
| ٨١١ | ٢٤١٦٢ | (الطن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| ٨٣٢ | ٢٤١٦٦ | (والطن رقم ٦٤٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| | | ١٠ — تقدير القوة التدليلية لتقارير الخبراء والأخذ بما جاء بها عن حصول الواقعة على وجهها المحتمل . موضوعي . وجوب بناء أحكام الإدانة على اليقين . |
| ٨١٧ | ٢٤١٦٣ | (الطن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| ٨٩٥ | ٢٤١٧٩ | (والطن رقم ٦٤٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ١١ — على المحكمة إذا ما واجهت مسألة فنية بحث أن تستعين بأهل الخبرة . |
| ٨٢٨ | ٢٤١٦٥ | (الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| | | ١٢ — إحالة المحكمة في بيان الأوراق المزورة إلى ما جاء بتقرير الخبير المقدم في الدعوى كدليل . لا عيب . |
| ٩١٢ | ٢٤١٨٢ | (الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| | | ١٣ — عدم التزام المحكمة بإعادة الأوراق إلى كبير الأطباء الشرعيين . ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها . صدور التقرير الطبي من مكتب كبير الأطباء الشرعيين . إعتباره منسوباً إليه ولو وقع أحد معاونيه أياً كانت درجته . |
| ١٠٥٠ | ٣٤٢٠٧ | (الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| | | ١٤ — قيام الطعن في الحكم على أساس ماهية الدخان المضبوط وهل هو من المترع محلياً فتعد حيازته تهريباً ، أو هو من النوع المستورد فلا جريمة في حيازته . قطع الحكم في هذه المسألة بالاستناد إلى دليل قني يحمله وليس بعلم القاضي . عدم جواز المنازعة في كفاية هذا الدليل أمام النقض . |
| ١٠٩٠ | ٣٤٢١٢ | (الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩ ١٠ ٢٠) |
| | | ١٥ — ثبوت أن نسبة خلط الدخان في الحدود المقررة ، وخلو الأوراق مما يفيد استنبات الدخان المضبوط أو زراعته محلياً القضاء ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قبله . صحيح . لا ينال منه كون الدخان أخضر إذ كونه كذلك لا يفيد أنه مستنبت أو مزروع محلياً . |
| | | قضاء القاضي بأن كون الدخان أخضر لا يفيد أنه مزروع أو مستنبت محلياً . ليس قضاء في مسألة فنية بحث . |
| ١٠٩٧ | ٣٤٢١٥ | (الطعن رقم ٨٣٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩ ١٠ ٢٠) |

| الصفحة | القائمة |
|--------|--|
| | ١٦ — إثارة التناقض بين الدليل القولى والفنى . لا تقبل . متى كان ما أورده الحكم من الدليل القولى لا يتناقض مع الدليل الفنى . |
| ١١٨١ | ٣٤٢٣٤ (الطعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| | ١٧ — إقامة الحكم قضاءه استنادا إلى رأى أهل الخبرة . كفايته . مثال . |
| ١٢٨٠ | ٣٤٢٦٠ (الطعن رقم ٩٥٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | ١٨ — إثارة المتهم أن التغييرات التى أثبتتها الخبير فى تقريره هى من اللوازم والعيوب الخطية للجنح عليه . دفاع جوهرى . يوجب على المحكمة أن تحضه وأن تقف على مبلغ صحته . عدم مراعاة ذلك . إخلال وقصور . |
| ١٣٨١ | ٣٤٢٨٢ (الطعن رقم ١١٧٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) |
| | ١٩ — عدم التزام محكمة الموضوع بإجابة طلب ندب خبير فى الدعوى . شرطه . |
| ١٤١١ | ٣٤٢٩٠ (الطعن رقم ١٥٢٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥) |
| | ٢٠ — عدم التزام المحكمة بندب طبيب لتحقيق آثار التعذيب . شرط ذلك ؟ |
| ١٤٥١ | ٣٤٣٠١ (الطعن رقم ١٢١٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٦) |
| | راجع أيضا : إثبات بوجه عام . (القائمة رقم ٧٠ بالصحيفة رقم ١٤٣٢٣) وتبديد . (القاعدة رقم ١٨٤ بالصحيفة رقم ٢٤٩٣٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | معاينة : |
| | | ١ - متى تلتزم محكمة الموضوع بإجابة طلب المعاينة . ومتى لا تلتزم بإجابته . أمثلة . |
| ٦٤٢ | ٢٤١٣١ | (الطعن رقم ٩٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٥) |
| ٦٥٩ | ٢٤١٣٥ | (والطعن رقم ٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| ٦٧٣ | ٢٤١٣٧ | (والطعن رقم ١٣٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| | | ٢ - عدم التزام المحكمة بإجابة طلب المعاينة أو الرد عليه صراحة . متى كان المقصود بالطلب إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه . كفاية قضاء الادانة استنادا الى أدلة الثبوت التي أوردها ، ردا على هذا الطلب . |
| ١٠٤٧ | ٣٤٢٠٦ | (الطعن رقم ٨١٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| | | ٣ - طلب اجراء المعاينة . متى يكون جوهريا موجبا للرد عليه ؟ |
| ١٢٤٩ | ٣٤٢٥١ | (الطعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٠) |
| | | إجراءات |
| | | ١ - الأعمال الإجرائية . جريانها على حكم الظاهر . عدم إبطالها من بعد نزولا على ما ينكشف من أمر الواقع . صدور اذن التفتيش لضبط مخدرات . صحة ضبط ما يتكشف عرضا من جرائم . مثال . |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | (الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٠) |
| | | ٢ - لا يقدح في جدية التحريات . أن يسفر التفتيش عن ضبط غير ما انصبت عليه هذه التحريات . |

العبرة في صحة الأعمال الاجرائية أو بطلانها . بالمقدمات
لا بالتأثير .

(الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) ١٩٣ ع ٢ ٩٧٦

إجراءات المحاكمة

١ - بطلان الإجراءات السابقة على المحاكمة . وجوب التمسك
به أمام محكمة الموضوع .

إثارة الدفع ببطلان أمر الإحالة لأول مرة أمام محكمة النقض .
غير جائز .

(الطن رقم ١٧٣٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) ١ ع ١ ١

٢ - الدفع بشيوع التهمة أو تلفيقها . موضوعي . كفاية
الرد عليه من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم .

(الطن رقم ١٧٣٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) ١ ع ١ ١

٣ - وجوب تتبع أطراف الدعوى سيرها من جلسة الى
أخرى طالما كانت متلاحقة حتى يصدر الحكم فيها . إعادة
الدعوى للرافعة بعد حجزها للحكم . وجوب دعوة الخصوم
للاتصال بالدعوى .

(الطن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) ٢ ع ١ ٧

٤ - العبرة في وصف الأحكام هي بحقيقة الواقع . متى يعتبر
الحكم حضوريا ؟

(الطن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) ٢ ع ١ ٧

(والطن رقم ٦٤٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢) ١٦٧ ع ٢ ٨٣٩

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٥ - عدم أخذ الشارع بنظام الحكم الحضوري الاعتباري فيما يتعلق بالأحكام التي تصدر في مواد الجنايات من محكمة الجنايات . |
| ٧١٤ | ٢ | (الظن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| | | ٦ - حق الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة في غيبة المتهم لغيره من الخصوم . |
| ٧١٤ | ٢ | (الظن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| | | ٧ - ابطال الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات بحضور المحكوم عليه في غيبته أو بالقبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة . |
| ٧١٤ | ٢ | (الظن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| | | ٨ - تقييد المحكمة الجنائية بالوقائع الواردة في أمر الإحالة . |
| ١٧١٤ | ٤ | (الظن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| | | ٩ - حق محكمة الجنايات في اقامة الدعوى الجنائية بالنسبة الى ماتئبينه من وقائع غير المرفوعة بها الدعوى واحالتها الى النيابة العامة للتصرف فيها . مثال . |
| ١٧١٤ | ٤ | (الظن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| | | ١٠ - وجوب تلاوة اقوال الشهود الغائبين إذ طلب المتهم أو المدافع عنه ذلك . |
| ٣٨١٤ | ٩ | (الظن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| | | ١١ - عدم اجراء محكمة ثاني درجة تحقيقات إلا ماترى لزوما لاجرائه أو لاستكمال نقص في اجراءات محكمة أول درجة . |
| ٣٨١٤ | ٩ | (الظن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|-----------|--|
| | | ١٢ — حجز المحكمة القضية للحكم . عدم التزامها بإعادة الدعوى للرافعة لإجراء تحقيق فيها . |
| ٣٨ | ١٤ ٩ ... | (الطعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٩) ... |
| | | ١٣ — عدم اعتراض المتهم على قبول محاميه تلاوة أقوال الشاهد . حق المحكمة في الاستغناء عن سماع الشاهد . |
| ١٠٠ | ١٤ ٢٢ .. | (الطعن رقم ١٧٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) .. |
| | | ١٤ — حق محكمة الجنايات في الاقتصار على نظر الجنايات وفصل الجناح المرتبطة بها ارتباطاً بسيطاً وأحالتها إلى محكمة الجناح . نطاقه ؟ |
| | | الطعن بالنقض في حكم محكمة الجنايات بأحالة الجناحة إلى محكمة الجناح . غير جائز . أساس ذلك : الحكم غير منه للنصومة . |
| ١٣٧ | ١٤ ٢٩ ... | (الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) ... |
| | | ١٥ — نطاق حق محكمة الموضوع في تكييف الواقعة وأسباب الوصف القانوني عليها . |
| ٢١٢ | ١٤ ٤٦ ... | (الطعن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣) ... |
| | | ١٦ — القيود التي ترد على حق محكمة الموضوع في تكييف الواقعة وأسباب الوصف القانوني الصحيح عليها ؟ مثال في موازين . |
| ٣٦٥ | ١٤ ٧٨ ... | (الطعن رقم ٢٢٣٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) ... |
| | | ١٧ — تنازل المتهم أو المدافع عنه عن سماع الشهود . أثره : الاستغناء عن سماعهم والاكتفاء بتلاوة أقوالهم بالتحقيقات . |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | عدم جواز النعي على المحكمة قعودها عن سماعهم . متى يعتبر المتهم متنازلاً عن سماع الشاهد . |
| ٣٧٢ | ١٤٨٠ | (الظعن رقم ١٢٣٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) |
| ٢٩ | ١٤٧ | (والظعن رقم ١٩١٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| ٣٨ | ١٤٩ | (والظعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| ١٠٦٩ | ٣٤٢١٠ | (والظعن رقم ١٣٩١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| ١١٢٤ | ٣٤٢٢١ | (والظعن رقم ١٣٢٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| ١٣٢١ | ٣٤٢٦٩ | (والظعن رقم ٥٨٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) |
| | | ١٨ — تعيب التحقيق السابق على المحاكمة لا يصلح سبباً للظعن على الحكم . |
| ٣٨٨ | ١٤٨٤ | (الظعن رقم ٢٢٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) |
| | | ١٩ — القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة . طبيعته ؟ للمحكمة العدول عنه . |
| ٤٤٩ | ٢٤٩٥ | (الظعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| | | ٢٠ — للمحكمة الاستغناء عن سماع شهود الإثبات . شرطه ؟ قبول المتهم أو المدافع عنه أو المدعى بالحقوق المدنية ذلك صراحة أو ضمناً . |
| ٤٤٩ | ٢٤٩٥ | (الظعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| ٦١٦ | ٢٤١٢٦ | (والظعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | (والظعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| | | ٢١ — تحقيق محكمة أول درجة شفوية المرافعة . سكوت الطاعن عن طلب سماع أحد من الشهود أمام محكمة ثاني درجة . تعويل هذه المحكمة على أقوال الشهود في التحقيقات دون سماعهم . لا خطأ . |
| ٤٤٩ | ٢٤٩٥ | (الظعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٨) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٢٢ — المحكمة الاستئنافية تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق . هي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه . متى لا تلتزم بطلب سماع شهود ؟ |
| ٤٤٩ | ٢٤٩٥ | (الطعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| ٦١٦ | ٢٤١٢٦ | (والطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ٦٣٨ | ٢٤١٣٠ | (والطعن رقم ٩٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥) |
| ١٣٢١ | ٣٤٢٦٩ | (والطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) |
| | | ٢٣ — تولى محام واحد الدفاع عن متهمين رغم التعارض بين مصلحتيهما . إخلال بحق الدفاع . أثره : بطلان الحكم . |
| ٥٤٧ | ٢٤١١٤ | (الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | ٢٤ — الأعمال الإجرائية تجرى على حكم الظاهر . هي لا تبطل من بعد نزولا على ما قد يتكشف من أمر الواقع . |
| ٥٦٥ | ٢٤١١٧ | (الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ٢٥ — عدم التزام المحكمة بأجابة طلب التأجيل . شرطه ؟ |
| ٥٨٢ | ٢٤١٢٠ | (الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ٢٦ — عدم جواز النعي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . |
| ٦١٦ | ١٢٦ | (الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ٢٧ — الأصل في الإجراءات البصحة . الحكم يكمل محضر الجلسة في إثبات ما تم أمام المحكمة من إجراءات . خلو محضر الجلسة من إثبات هذه الإجراءات . لا عيب . إثبات عكس ماورد بمحضر الجلسة أو بالحكم . لا يكون إلا عن طريق الطعن بالتزوير . |
| ٦٥٩ | ٢٤٣٥ | (الطعن رقم ٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| ٣٧٢ | ٢٤٨٠ | (والطعن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) |
| ٨٢٢ | ٢٤١٦٤ | (والطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| ٨٣٩ | ٢٤١٦٧ | (والطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| ١٤٣٨ | ٣٤٢٦٩ | (والطعن رقم ١٢٠٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|---|
| | | ٢٨ — متى لا تلتزم المحكمة بالتصريح للدفاع بتقديم مذكرة ويحق لها الإلتفات عن الرد على طلبه تقديم مذكرة . |
| ٦٨٥ | ٢٤١٣٩ | (الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| | | ٢٩ — تقديم المتهم للمحاكمة بوصف إثباته بيانات غير صحيحة في استمارة الحياة . ليس للمحكمة تعديل التهمة إلى استعماله مستلزمات الانتاج الزراعي في غير الحاصلات والمساحات المنصرفة لها . |
| ٧١٩ | ٢٤١٤٥ | (الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| | | ٣٠ — حضور محام مع المتهم بجنحة أو مخالفة . غير لازم . عدم إلتزام المحكمة بإعادة الدعوى للمرافعة لسماع دفاع كان في مقدور المتهم إبدائه . |
| | | سكوت المتهم بجنحة عن المرافعة . لا ينبئ عليه حق له في الطعن . ما دام أن المحكمة لم تمنعه من المرافعة . |
| ٧٢٨ | ٢٤١٤٧ | (الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| | | ٣١ — تغيير وصف التهمة أو تعديله . لفت نظر الدفاع إليه . صراحة أو ضمنا أو بإجراء يتم عنه . مثال . |
| ٧٣٢ | ٢٤١٤٨ | (الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| | | ٣٢ — على المحضر عند تسليم الإعلان إلى مأمور القسم أن يوجه إلى المعلن إليه كتابا موصى عليه يخبره فيه أن الصورة سلمت إلى جهة الإدارة وأن يبين ذلك في حينه بالتفصيل في أصل الإعلان وصورته والا كان الإعلان باطلا . |
| ٧٣٨ | ٢٤١٤٩ | (الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٣٣ — الأصل قيام المحاكمة الجنائية على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود ما دام سماعتهم ممكنا . أو يتنازل الخصوم عن ذلك صراحة أو ضمنا |
| ٧٦٩ | ٢٤١٥٥ | (الطعن رقم ٥٣٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦) |
| ١٠٦٩ | ٣٤٢١٠ | (والطعن رقم ١٣٩١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| ١١٢٩ | ٣٤٢٢٢ | (والطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| ١٣٨٤ | ٣٤٢٨٣ | (الطعن رقم ١١٧٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) |
| | | ٣٤ — خضوع الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية في إجراءاتها وطرق الطعن فيها . لقواعد الإجراءات الجنائية التي لم ترتب وقف التنفيذ على الطعن في الحكم الا في الأحوال المستثناة بنص صريح . |
| ٨١١ | ٢٤١٦٢ | (الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| | | ٣٥ — الأصل في الإجراءات الصحة . محضر الجلسة حجة بما تدون فيه . ما دام لم يصحح وفق القانون . العبرة في وصف الحكم . بحقيقة الواقع . حضور المتهم جلسة المحاكمة وإبدائه دفاعه . صيرورة الحكم قبله حضوريا . ولو أشير في ديباجته أن المتهم لم يحضر . |
| ٨٣٩ | ٢٤١٦٧ | (الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| ٨٢٢ | ٢٤١٦٤ | (والطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| ٣٧٢ | ١٤٨٠ | (والطعن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) |
| | | ٣٦ — وجوب أن تكون إجراءات المحاكمة في الجنايات في مواجهة المتهم ومحاميه ما دام قد مثل أمام المحكمة . مثال لمحاكمة معيبة . |
| ٨٤٩ | ٢٤١٧٠ | (الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |

| الصفحة | مفاعلة | |
|--------|--------|--|
| | | ٣٧ — التزام المتهم بإعلان الشهود الذين يرى مصلحته في سماعهم أمام محكمة الجنايات . لا يخل بالأسس الجوهرية للمحاكمة الجنائية التي تقوم على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بجلسة المحاكمة في مواجهة المتهم . حق المتهم طلب سماع شهود للواقعة استبانت أسمائهم لأول مرة أثناء المحاكمة . |
| ٨٧٦ | ٢٤١٧٤ | (الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| | | ٣٨ — حق المحكمة في الإعراض عن دفاع المتهم وعن تحقيقه . متى كان غير منتج . وبشرط بيان علة إعراضها . |
| ٩١٢ | ٢٤١٨٢ | (الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| ٩٠٢ | ٢٤١٨٠ | (والطعن رقم ٧١٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| | | ٣٩ — الطعن بالتزوير في أوراق الدعوى . من وسائل الدفاع . خضوعه لتقدير المحكمة . عدم الترامها بإجابته . أساس ذلك ؟ |
| ٩١٢ | ٢٤١٨٢ | (الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| | | ٤٠ — للطاعن بالتزوير التنازل عن طعنه في أى وقت . له التقدم بهذا التنازل إلى المحكمة التي كانت الدعوى منظورة أمامها قبل إيقافها . عدم التزام المحكمة بالسير في تحقيق الطعن بالتزوير بعد التنازل عنه . |
| ٩٥١ | ٢٤١٨٨ | (الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) |
| | | ٤١ — إعلان محامى الطاعن بالتزوير عن تنازل موكله عن الطعن في حضوره بالجلسة وبدون اعتراض منه . ليس للطاعن التنصل من هذا التنازل . |
| ٩٥١ | ٢٤١٨٨ | (الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٤٢ — تعديل المحكمة الوصف باضافة سبق الإصرار الى جرائم القتل العمد والشروع فيه المسندة الى الطاعنين دون تنبيههما الى ذلك . اخلال بحق الدفاع . لا يمنع من ذلك أن تكون العقوبة التي أوقعها الحكم مقررة للجرائم المسندة الى الطاعنين مجردة عن هذا الظرف ، مادام الحكم قد عول على هذا الظرف في نفي قيام حالة الدفاع الشرعي التي تمسك بها الطاعنان . |
| ٩٦٦ | ٢٤١٩١ | (الطعن رقم ٩٢٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) |
| | | ٤٣ — عدم التزام المحكمة بإجابة طلب التحقيق الذي يبديه الدفاع أو الرد عليه بعد حجز الدعوى للحكم . ولو طلب ذلك في مذكرة مصرح له بتقديمها . |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٥ | (الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| | | ٤٤ — النفي على المحكمة بأنها لم تطالع على الشيك المطعون عليه بالتزوير . عدم جوازه . متى ثبت أن الشيك كان بداخل مطروف مفتوح ضمن أوراق الدعوى . |
| ١٠٠٨ | ٣٤١٩٦ | (الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) |
| | | ٤٥ — تقرير التلخيص . ماهيته ؟ |
| | | عدم ترتيب البطلان كجزاء على ما يشوب تقرير التلخيص من نقص أو خطأ . |
| | | النفي بقصور تقرير التلخيص لأول مرة أمام النقض . |
| | | غير جائز . |
| ١٠٤٧ | ٣٤٢٠٦ | (الطعن رقم ٨١٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| | | ٤٦ — إجراءات التحريز . تنظيمية . لا بطلان على مخالفتها . |
| ١٠٢٢ | ٣٤١٩٩ | (الطعن رقم ٧٨٩ لسنة ٢٩ ق جلسة — ١٩٦٩/١٠/٦) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٤٧ — مخالفة المادة ٢٨٩ اجراءات رغم تمسك الدفاع بسماع الشاهد . عدم تحقق المعنى الذى قصده الشارع فى المادة المذكورة . |
| ١٠٦٩ | ٣٤٢١٠ | (الطن رقم ١٣٩١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٣/١٠/١٩٦٩) |
| | | ٤٨ — اقامة الشاهد فى الخارج . لا يمنع من سماعه . ولو عن طريق الإنابة القضائية . |
| ١٠٦٩ | ٣٤٢١٠ | (الطن رقم ١٣٩١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٣/١٠/١٩٦٩) |
| | | ٤٩ — ابداء المحكمة رأيها فى الشهادة . مشروط بسؤال الشاهد أولا . علة ذلك ؟ |
| ١٠٦٩ | ٣٤٢١٠ | (الطن رقم ١٣٩١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٣/١٠/١٩٦٩) |
| | | ٥٠ — حق الدفاع فى سماع الشاهد . . تعلقه بما قد يبيديه الشاهد فى الجلسة ويسع الدفاع مناقشته . عدم جواز مصادرته فى ذلك الحق بدهوى إسقاط الشهادة من عناصر الإثبات . |
| | | حق الدفاع سابق فى وجوده وترتيبه وأثره على مداولة القاضى وحكمه . |
| ١٠٦٩ | ٣٤٢١٠ | (الطن رقم ١٣٩١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٣/١٠/١٩٦٩) |
| | | ٥١ — نطاق حق المحكمة فى تعديل الوصف الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم ؟ مثال فى تعديل الوصف من أخذ المتهم لنفسه مبلغا على سبيل الرشوة للاخلال بواجبات وظيفته إلى أخذه المبلغ لأداء عمل زعم أنه من أعمال وظيفته . |
| ١١١٥ | ٣٤٢١٩ | (الطن رقم ٩١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٢٠/١٠/١٩٦٩) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| ١١١٥ | ٣٤٢١٩ | ٥٢ — ثبت أن الوصف الذي أجرته المحكمة قد ترفع الدفاع على أساسه وتناوله بالتنفيذ في مذكرته . لا إخلال بحق الدفاع . (الطن رقم ٩١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| ١١١٥ | ٣٤٢١٩ | ٥٣ — حجز المحكمة القضية للحكم . عدم إلزامها بإعادتها إلى المرافعة لإجراء تحقيق فيها . (الطن رقم ٩١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| ١١١٥ | ٣٤٢١٩ | ٥٤ — النعى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلب منها في الجلسة قبل اقفال باب المرافعة . غير مقبول . (الطن رقم ٩١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| ١١١٥ | ٣٤٢١٩ | ٥٥ — إصرار الدفاع على سماع الشاهد إذا استندت المحكمة إلى أقواله في ادانة المتهم . أخذ المحكمة بأقوال الشاهد المذكور دليلا على المتهم دون اجابة الدفاع الى طلبه أو الرد عليه . بطلان الحكم . تعلق التنظيم الوارد في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ بإجراءات بشهود النفى فحسب . (الطن رقم ١٣٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| ١١٢٩ | ٣٤٢٢٢ | ٥٦ — بيان الطريق الذي يسلكه المتهم في إعلان من يرى مصلحة في سماعهم من الشهود . لا يخل بمبدأ شفوية المرافعة ولا يرمى الى الافتئات على حقوق الدفاع . (الطن رقم ١٣٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| ١١٢٩ | ٣٤٢٢٢ | ٥٧ — خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع المتهم . لا يعيب الحكم . مادام أن المتهم لم يطلب صراحة إثباته في المحضر . (الطن رقم ٨٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| ١١٤٤ | ٣٤٢٢٦ | |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| ١١٧٤ | ٣٤٢٣١ | ٥٨ — اطلاع المحكمة وحدها على الورقة المزورة في جرائم التزوير . غير كاف . وجوب عرضها باعتبارها من أدلة الجريمة على نشاط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم . (الطن رقم ١٣٩٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| ١٣٢١ | ٣٤٢٦٩ | ٥٩ — كل إجراء من إجراءات المحاكمة يقطع التقادم . متى كانت المحكمة في مباشرتها إياه ترسله على الزمن الذي لم تبلغ نهايته المدة المسقطه للدعوى الجنائية . (الطن رقم ١٥٨٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٤) |
| ١٣٢١ | ٣٤٢٦٩ | ٦٠ — عدم التزام المحكمة بإعادة القضية للرافعة . بعد حجزها للحكم . (الطن رقم ١٥٨٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) |
| ١٣٢١ | ٣٤٢٦٩ | ٦١ — استبعاد المحكمة لمذكرة وردت لها بعد الميعاد المحدد لتقديمها . لا عيب . (الطن رقم ١٥٨٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) |
| ١٣٢١ | ٣٤٢٦٩ | ٦٢ — متى لا تلتزم المحكمة بطلب سماع الشهود ؟ (الطن رقم ١٥٨٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) |
| ١٣٢١ | ٣٤٢٦٩ | ٦٣ — صحة الحكم الصادر في تاريخ لاحق لتاريخ مرض الطاعن . ما دام أن الطاعن قد حضر إحدى الجلسات بعد مرضه . (الطن رقم ١٥٨٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) |
| ١٣٣٥ | ٣٤٢٧١ | ٦٤ — حضور محام عن المتهم غير محامي الموكل . ترافعه في الدعوى دون اعتراض من المتهم أو طلبه التأجيل لحضور المحامي الموكل . لا إخلال بحق الدفاع . (الطن رقم ١٥٩٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١) |
| ١٣٦٧ | ٣٤٢٧٨ | |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٦٥ — استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده . موكل الى تقديره وضميره وتقاليده مهتته . |
| ١٣٦٧ | ٣٤٢٧٨ | (الطعن رقم ١٥٩٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١) |
| | | ٦٦ — حق المحكمة الاستغناء عن سماع الشاهد . اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . |
| ١٣٦٧ | ٣٤٢٧٨ | (الطعن رقم ١٥٩٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١) |
| | | ٦٧ — صحة رفض تأجيل نظر الدعوى لتقديم شهادة مرضية . ما دام لهذا الرفض ما يسوغه . حق المحكمة عدم تصديق الدفاع غير المؤيد بدليل . |
| ١٣٧٥ | ٣٤٢٨٠ | (الطعن رقم ٨٩٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) |
| | | ٦٨ — الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها متممة للدفاع الشفوي المبدى بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه ان لم يكن قد أبدى فيها . للتمم أن يضمنها ما يشاء من أوجه الدفاع وكذا ما يعن له من طلبات التحقيق المنتجة في الدعوى والمتعلقة بها اذا لم يسبقها دفاع شفوي . |
| ١٣٧٨ | ٣٤٢٨١ | (الطعن رقم ٨٩٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) |
| | | ٦٩ — الأحكام الجنائية تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا . مثال لإخلال بمبدأ شفوية المرافعة . |
| ١٣٧٨ | ٣٤٢٨١ | (الطعن رقم ٨٩٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) |
| | | ٧٠ — تكليف شهود الإثبات بالحضور . أمر منوط بالنيابة العامة ولا شأن للمتهم به . |
| ١٣٨٤ | ٣٤٢٨٣ | (الطعن رقم ١١٧٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| ١٤٣٨ | ٣٤٢٩٧ | ٧١ - الأصل في الإجراءات أنها روعيت . اثبات الحكم تلاوة تقرير التلخيص . ليس للطاعن أن يحدد اثبات تلك التلاوة إلا بالطعن بالتزوير ، ولو وردت في ديباجة الحكم المطبوع ، ما دام الحكم قد وقع من رئيس الدائرة التي أصدرته وكتابها . (الطعن رقم ١٢٠٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) ... |
| ١٤٧٧ | ٣٤٣٠٤ | ٧٢ - بطلان الحكم الذي يصدر في جلسة غير الجلسة المحددة لنظر الدعوى . ما دام أن المتهم لم يعلن بالجلسة الجديدة . (الطعن رقم ٩٥٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) ... |
| ١٤٨٨ | ٣٤٣٠٧ | ٧٣ - تأجيل محكمة ثاني درجة الدعوى عدة مرات ثم حجزها للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات . اقتصار المدافع عن الطاعن في مذكرته على التحدث في الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . قضاء المحكمة بادانته . لا إخلال بحق الدفاع . ما دام أن المحكمة لم تحل دون إتمام دفاعه أو تحدد له نطاقه أو تجزئه عليه . (الطعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) ... |
| ١٥٠٨ | ٣٤٣١٢ | ٧٤ - حضور المعارض أية جلسة من جلسات المعارضة . ولو بغير إعلان . وجوب الفصل في موضوع معارضته . (الطعن رقم ١٦٩٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) ... |
| ١٥١٥ | ٣٤٣١٤ | ٧٥ - ليس للمحكمة الاستئنافية نظر الاستئناف المرفوع من النيابة العامة ما دام الحكم المستأنف مازال قابلاً للمعارضة فيه من المتهم - مخالفة المحكمة هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون . (الطعن رقم ١٧٥٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) ... |
| ١٥١٧ | ٣٤٣٥١ | ٧٦ - لا يصبح الحكم في المعارضة بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن حضور الجلسة حاصلاً بغير عذر . صدور الحكم رغم تخلف المعارض عن الحضور لعذر قهري . بطلانه . (الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢) ... |
| | | راجع أيضاً : إثبات . (القامدة رقم ٢٩٦ بالصحيفة رقم ١٤٣٤ ع ٣) |

| الصفحة | القاعدة | إحالة |
|--------|---------|--|
| ٤٠١ | ١٤٨٧ | ١ — بطلان اتصال قضاء الإحالة بالدعوى بطلانا أصليا . وجوب القضاء بعدم قبولها لرفعها بغير الطريق القانوني . (الطن رقم ١٩٩١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) |
| ١٠٧٨ | ٣٤٢١٢ | ٢ — الأحكام وحدها هي التي تصدر باسم الأمة . قضاء الإحالة ليس إلا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق لا يلزم لصحته أن يصدر باسم الأمة . (الطن رقم ٨٢٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| ١٠٧٨ | ٣٤٢١٢ | ٣ — عدم قبول إثارة أمر بطلان قرار الإحالة لأول مرة أمام النقض . أساس ذلك ؟ (الطن رقم ٨٢٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| ١٣٠٤ | ٣٤٢٦٤ | ٤ — واجب المحكمة اصلاح الخطأ المادى وتدارك كل سهو في عبارة الاتهام . مما يكون في أمر الإحالة أو التكليف بالحضور مخالفة ذلك . يعيب الحكم . المادة ٣٠٨/٣ إجراءات . (الطن رقم ١٥٧١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ٥ — قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من النظام العام أثر ذلك : جواز الدفع بعدم الاختصاص لأول مرة أمام النقض . أو قضاء المحكمة فيه من تلقاء نفسها . متى كانت عناصر الدفع ثابتة بالحكم . وكان ذلك لمصلحة المتهم . |
| ١٤٢٦ | ٣٤٢٩٤ | التقرير بأن لاوجه لاقامة الدعوى الجنائية قبل متهم غير حدث . إحالة الحدث الذى لم يبلغ الخامسة عشرة من العمر وحده الى محكمة الجنايات . خطأ . المادة ٣٤٤ إجراءات . (الطن رقم ١٦٢٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥) |

| الصفحة | القاعدة |
|--------|--|
| | <p>٦ - إحالة المتهم الحدث وحده الى محكمة الجنايات .</p> <p>خطأ . سوف يقابل حتما من محكمة الجنايات بالقضاء بعدم اختصاصها . صحة اعتبار الطعن في القرار المذكور ، طالبا بتعيين المحكمة المختصة . علة ذلك : قيام تنازع سلبي بين مستشار الإحالة ومحكمة الجنايات .</p> <p>(الطن رقم ١٦٢٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٥/١٢/١٩٦٩) ٣٤٢٩٤ ١٤٢٦</p> <p>راجع أيضا : غرفة المشورة .</p> <p>(القاعدة رقم ٧٢ بالصحيفة رقم ٣٣١ ع ١) .</p> <p>ومستشار الإحالة .</p> <p>(القاعدة رقم ١٨٣ بالصحيفة رقم ٩٢٦ ع ٢) .</p> <p>أحداث</p> <p>راجع : إحالة .</p> <p>(القاعدة رقم ٢٩٤ بالصحيفة رقم ٤٢٦ ع ٣) .</p> <p>إختصاص</p> <p>إختصاص المحاكم :</p> <p>(١) الإختصاص الولائي :</p> <p>١ - لا ولاية لمستشار الإحالة في الفصل في الدعوى المدنية .</p> <p>قضاؤه في تلك الدعوى يعتبر لغوا لا يعتد به ولا يحوز قوة الأمر المقضى .</p> <p>(الطن رقم ٥١٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢٦/٥/١٩٦٩) ٢٤١٥٤ ٧٦٣</p> |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|---|
| | | ٢ - التعويضات المنصوص عليها في قوانين الضرائب والرسوم . عقوبة تنطوي على عنصر التعويض . عدم جواز الحكم إلا من محكمة جنائية . الحكم بها حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها . دون توقف على حصول ضرر للخزانة العامة . (الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١) ٣٤٢٧٦ ١٣٥٦ |
| | | (ب) الاختصاص النوعى : |
| | | ١ - اختصاص المحاكم الجنائية . العبرة فيه . بنوع العقوبة التى تهدد الجانى ابتداء . (الطعن رقم ٤٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) ٢٤١١٢ ٥٣٩ |
| | | ٢ - المعول عليه فى تحديد الاختصاص النوعى ابتداء . هو الوصف القانونى للواقعة كما رفعت بها الدعوى . اختصاص محكمة الجنايات بجرائم المادة ٥١ عقوبات . (الطعن رقم ٤٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) ٢٤١١٢ ٥٣٩ |
| | | ٣ - متى يجوز الطعن فى الحكم بعدم الاختصاص ؟ (الطعن رقم ٩٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٣) ٣٤٢٣٨ ١١٩٨ |
| | | ٤ - قواعد الاختصاص فى المواد الجنائية من النظام العام . أثر ذلك : جواز الدفع بعدم الاختصاص لأول مرة أمام النقض . أو قضاء المحكمة فيه من تلقاء نفسها . متى كانت عناصر الدفع ثابتة بالحكم . وكان ذلك لمصلحة المتهم . التقرير بأن لاوجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل متهم غير حدث . احالة الحدث الذى لم يبلغ الخامسة عشرة من العمر وحده الى محكمة الجنايات . خطأ . المادة ٣٤٤ اجراءات . (الطعن رقم ١٦٢٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥) ٣٤٢٩٤ ١٤٢٦ |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | (ج) الاختصاص المحلي : |
| | | ١ - تحديد الاختصاص المحلي بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو يقيم فيه المتهم أو يقبض عليه فيه . المادة ٢١٧ إجراءات . |
| ١٠٠٨ | ٣٤١٩٦ | (الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) |
| | | ٢ - قضاء محكمة بعدم اختصاصها مكانيا بنظر الدعوى لا يكسب غيرها من المحاكم الاختصاص بنظرها إلا إذا كانت مختصة بالفعل على مقتضى نص المادة ٢١٧ إجراءات . |
| ١٥٠٤ | ٣٤٣١١ | حجية الحكم لا ترد إلا على ما فصل فيه فصلا لازما . |
| | | (الطعن رقم ١٦٩٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| | | (د) تنازع الاختصاص : |
| | | ١ - حق محكمة الجنايات في الإقتصار على نظر الجنايات وفصل الجنح المرتبطة بها ارتباطا بسيطا أو حالتها إلى محكمة الجنح . نطاقه ؟ |
| ١٣٧ | ٢٩١٤ | (الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) |
| | | ٢ - ميعاد الطعن في الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات بعدم اختصاصها . بدؤه من يوم صدوره . علة ذلك ؟ |
| | | الطعن بالنقض في الحكم بعدم الاختصاص . جوازه إذا كان سيقابل حتما من المحكمة الأخرى بعدم اختصاصها . |
| ٥٣٩ | ٢٤١١٢ | (الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | ٣ - إحالة المتهم الحدث وحده إلى محكمة الجنايات . |
| | | خطأ . سوف يقابل حتما من محكمة الجنايات بالقضاء بعدم اختصاصها . صحة اعتبار الطعن في القرار المذكور ، طلبا بتعيين المحكمة المختصة . علة ذلك : قيام تنازع سلبي بين مستشار الإحالة ومحكمة الجنايات . |
| ١٤٢٦ | ٣٤٢٩٤ | (الطعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | راجع أيضا : مأمورو الضبط القضائي . (القاعدة رقم ٢٦٨ بالصحيفة رقم ١٣١٨ ع ٣) |
| | | وموظفون عموميون . (القاعدتان رقما ٢٢٧ ، ٢٦٢ بالصحيفتين رقمي ١١٩٤ ، ١٢٨٨ ع ٣) |
| | | ” اختصاص النيابة العامة “ . |
| | | ١ — اختصاص وكلاء النيابة الكلية بأعمال التحقيق في دائرة المحكمة الكلية التي يعملون بها . |
| ٥٠٩ | ٢٤١٠٦ | (الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| ٦٧٣ | ٢٤١٣٧ | (والطعن رقم ٣٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | ٢ — وكلاء نيابة مخدرات القاهرة . اختصاصهم المكانى . شموله التحقيق والتصرف في الجنايات والجناح المتعلقة بالمواد المخدرة في دائرة محافظة القاهرة وقسم أول وقسم ثانى الحيزة . |
| ١١١٠ | ٣٤٢١٨ | (الطعن رقم ٨٤٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ٣ — ضباط ادارة مخدرات القاهرة . انبساط اختصاصهم المكانى على جميع أنحاء الجمهورية . المادة ٤٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . |
| ١١١٠ | ٣٤٢١٨ | (الطعن رقم ٨٤٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | راجع أيضا : تفتيش . (القاعدة رقم ١٩٣ بالصحيفة رقم ٩٧٦ ع ٢) |
| | | اختصاص مأمورو الضبط القضائي : |
| | | ١ — امتداد اختصاص مأمورو الضبط الى جميع من اشتركوا في الجريمة التي بدأ تحقيقها أو اتصلوا بها أينما كانوا . حقه عند |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | الضرورة في تتبع الأشياء المتحصلة من هذه الجريمة واتخاذ الإجراءات قبل المتهم فيها وغيره من المتصلين بها . |
| ٢٠٧ | ٤٥ ع ١ | (الطن رقم ١٩٨٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣) |
| | | ٢ - الاستجواب المحظور على رجل الضبط اجراءه ؟ |
| | | رجال الرقابة الإدارية من مأموري الضبط . |
| ٢٧٧ | ٦٠ ع ١ | (الطن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) |
| | | ٣ - مباشرة النيابة للتحقيق . عدم اقتضاها فعود مأمور الضبط عن القيام بواجبه . |
| ٢٧٧ | ٦٠ ع ١ | (الطن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) |
| | | ٤ - الإجراءات التي يقوم بها مأمور الضبط القضائي في سبيل كشف الجرائم والتوصل الى معاقبة مرتكبيها . شرط صحتها ؟ |
| ٣٣٥ | ٧٣ ع ١ | (الطن رقم ١١١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/١٧) |
| | | ٥ - اسباب المشرع صفة مأمور الضبط القضائي في جميع أنحاء الجمهورية لمن نصت عليهم المادة ٤٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها . عدم جدوى المنازعة في اختصاص من نصت عليهم المادة المذكورة مكانيا بضبط جريمة احراز مخدر . |
| ٣٧٢ | ٨٠ ع ١ | (الطن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) |
| | | ٦ - حالة التلبس . إباحتها لغير رجل الضبط . التحفظ على المتهم واقتياده الى مأمور الضبط المختص . |
| ٧٢٢ | ١٤٦ ع ٢ | (الطن رقم ١٦٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ” اختصاص الرقابة الادارية “ . |
| | | ١ - شمول اختصاص الرقابة الادارية للجهاز الحكومى وفروعه والجهات العامة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها وأجهزة القطاع الخاص التى تباشر أعمالا عامة وجميع الجهات التى تسهم الدولة فيها على أى وجه . |
| ٨٦٢ | ٢٤١٧٣ | (الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| | | ٢ - انبساط اختصاص الرقابة الادارية على القطاع الخاص عند تعامله مع شركة من شركات القطاع العام ولو كان تعامله معها من الباطن . |
| ٨٦٢ | ٢٤١٧٣ | (الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| | | ٣ - اختصاص الرقابة الادارية : لا يحول بين الجهة الإدارية وبين حقها فى فحص الشكوى والرقابة فى التحقيق . |
| | | المادة ٨ من القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٤ . |
| ٨٦٢ | ٢٤١٧٣ | (الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| | | ” اختصاص الموظف العام “ |
| | | ١ - كفاية كون الموظف له علاقة بالعمل المتصل بالرشوة أو له فيه نصيب من الاختصاص يسمح بتنفيذ الغرض من الرشوة . |
| ٨٦٢ | ٢٤١٧٣ | (الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| | | ٢ - تعيين أعمال الوظيفة . بمقتضى قانون أو لائحة . أو بتكليف من رئيس مختص . ولو صدر قرار وزارى بتنظيم العمل بين الموظفين . |
| ٨٦٢ | ٢٤١٧٣ | (الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| ٨٦٢ | ٢٤١٧٣ | ٣ — اختصاص رئيس الشئون الفنية بهيئة التأمينات في استخراج شهادات التأمين على العمال . (الطن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| | | إختراع |
| ٤٨٧ | ٢٤١٠٢ | ١ — الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية . ماهية كل منها ؟ (الطن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | ٢ — براءة الاختراع . هي المناط في حماية ملكيته . عدم الحصول على هذه البراءة . لا جريمة في تقليد الاختراع . الابتكار وحده هو الذي ينشئ ملكية الرسوم والنماذج وليس تسجيلها . التسجيل قرينة على هذه الملكية تقبل لإثبات العكس . ليس من شأن تسجيل النموذج أن يغير من طبيعته . (الطن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| ٤٨٧ | ٢٤١٠٢ | ٣ — اقتصار المدعى المدني على تسجيل القوالب المدعى تقليدها بوصفها نماذج صناعية مع أنها اختراع . تقليد هذه القوالب . غير مؤثم . ما دام لم يحصل على براءة اختراع عنها . (الطن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| ٤٨٧ | ٢٤١٠٢ | ٤ — تحديد الابتكار . مسألة فنية . مردها لأهل الخبرة . إنزال حكم القانون على الوقائع المطروحة . مسألة قانونية . للحكمة وحدها حق الفصل فيها . (الطن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |

| الصفحة | القاعدة | إختلاس أشياء محجوزة |
|--------|---------|---|
| | | ١ — العقوبة المقررة لها من جريمة المادة ٣٤٢ عقوبات . لا يتوافر بها الظروف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣ / ٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل ولا تعتبر من جرائم الاعتداء على المال في حكم المادة ٧ / ب من ذات القانون . جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها المؤتممة بالمادة ٣٤٢ عقوبات . من جرائم الاعتداء على السلطة . القصد الجنائي فيها هو سرقة التنفيذ . (الطعن رقم ١٣٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٣ / ١ / ١٩٦٩) ١٠ ع ٤٩ |
| | | ٢ — الدفع بعدم العلم بيوم البيع . محله ؟ أن تكون المحجوزات موجودة ولم تبدد . (الطعن رقم ١٧٥٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٣ / ١ / ١٩٦٩) ١٠ ع ٧٥ |
| | | ٣ — اطمئنان المحكمة إلى بيان محضري الحجز والتبديد . فصل في أمر موضوعي . لا إشراف لمحكمة النقض عليه . (الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٢٨ / ٤ / ١٩٦٩) ٢٠ ع ٥٨٢ |
| | | ٤ — تمام جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها بمجرد عدم تقديم هذه الأشياء ممن هي في عهده إلى المكلف ببيعها في اليوم المحدد للبيع بقصد سرقة التنفيذ . لا يعفى الحارس من العقاب احتجاجه بأن الشيء المحجوز غير مملوك للمحجوز عليه . (الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٢٨ / ٤ / ١٩٦٩) ٢٠ ع ٥٨٢ |
| | | ٥ — مخالفة الاجراءات المقررة للحجز أو البيع لا تبطل اختلاس المحجوزات . حلة ذلك ؟ (الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٢٨ / ٤ / ١٩٦٩) ٢٠ ع ٥٨٢ |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| ٥٨٢ | ٢٤١٢٠ | ٦ — عدم جواز إثارة الدفع بخلو محضر الججز من تحديد ساعة البيع لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ٥٨٢ | ٢٤١٢٠ | ٧ — محل الدفع بعدم العلم بيوم البيع أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة لم تبدد . (الطن رقم ٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ١٢١٦ | ٣٤٢٤٣ | ٨ — العلم بيوم البيع . وقيام الججز . وطلب ضم أصل محضر الججز . ومطابقة صورة محضر الججز مع أصل محضره . أمور لا يسوغ التمسك بها أو المجادلة فيها لأول مرة أمام النقض . (الطن رقم ٨٨٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٤) |
| ١١٢٦ | ٣٤٢٤٥ | ٩ — جريمة تبديد المحجوزات . شرط العقاب عليها : علم المتهم علماً حقيقياً باليوم المحدد للبيع ثم تعمدته عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ . مثال لتسبيب معيب على توافر العلم . (الطن رقم ٨٧٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٠) |
| ١٢٥٦ | ٣٤٢٥٣ | ١٠ — حق مندوب الججز الإداري في تعيين المدين أو الحائز للأشياء المراد حجزها حارساً . إذا لم يوجد من يقبل الحراسة . دون اعتداد برفض أي من المدين أو الحائز الحراسة . مخالفة الحكم لهذا النظر . قصور وخطأ في تطبيق القانون . (الطن رقم ١٢٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | اختلاس أموال أميرية |
| ٢٤ | ١٤٦ | ١ — القول بارتكاب جريمة الاختلاس انصياعاً لرغبة الرؤساء . غير جائز . وجوب مساءلة المرعوس . (الطن رقم ١٩١٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٢ — المؤسسات العامة هي مرافق عامة يديرها أحد أشخاص القانون العام . |
| | | العاملون في المؤسسات العامة يعدون من الموظفين أو المستخدمين العامين . |
| ١٠٨ | ٢٤ ع ١٤ | (الطن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| | | ٣ — نطاق سريان المادة ١١٢ عقوبات ؟ |
| | | العامل بالمؤسسة العامة للطاحن والمضارب والمخابر . |
| | | في حكم الموظفين العموميين . |
| ١٠٨ | ٢٤ ع ١٤ | (الطن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| | | ٤ — متى تتحقق جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات ؟ |
| ١٠٨ | ٢٤ ع ١٤ | (الطن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| | | ٥ — معاقبة الطاعن بمقتضى المادة ١١٢ عقوبات مع استعمال الرأفة ونفا للمادة ١٧ من ذلك القانون . لا جدوى مما يثيره الطاعن من أن المادة ١١٣ مكرر عقوبات هي الواجبة التطبيق ما دامت العقوبة المقضى بها مقررة في القانون وفقا للمادة المذكورة . لا يغير من هذا أن المحكمة أخذت الطاعن بالرأفة وأنها كانت عند تقدير العقوبة تحت تأثير الوصف الذي أعطته للواقعة . |
| ١٨٧ | ٤١ ع ١٤ | (الطن رقم ٢٠٩١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) |
| | | ٦ — ثبوت اشتراك الطاعن في جرائم الاختلاس والتزوير والاستعمال . لا مصلحة له في المجادلة في معاقبته على أساس أنه فاعل أصلي . |
| ٢١٢ | ٤٦ ع ١٤ | (الطن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٧) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٧ — الفاعل الأصلي في الجريمة : مثال في اختلاس أموال أميرية . |
| ٢١٢ | ٤٦ ع ١ | (الطن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣) |
| | | ٨ — أركان جريمة المادة ١١٢ عقوبات ؟ |
| ٢١٢ | ٤٦ ع ١ | (الطن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣) |
| ١٤٨٤ | ٣٠٦ ع ٣ | (والطن رقم ١٢٣٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| | | ٩ — تحقق جنائية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات بتسليم المال إلى الموظف العام ووجوده في مهادته بسبب وظيفته . يستوى أن يكون المال عاما مملوكا للدولة أو خاصا مملوكا للأفراد . |
| ٢٦١ | ٥٧ ع ١ | (الطن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٧) |
| | | ١٠ — عدم جدوى النعى على الحكم عدم تعيينه مقدار المال الذي داخله الغش . ما دام الطاعن يسلم بما أثبتته الحكم تحديدا لمقدار ما اختلس . |
| ٢٦١ | ٥٧ ع ١ | (الطن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٧) |
| | | ١١ — كفاية مساهمة الدولة في مال الشركة بنصيب ما لدخولها في عداد الشركات المنصوص عليها في المادة ١١٣ عقوبات المعدلة . مثال في ضم شركة خاصة للقطاع العام . احتفاظ الشركة بشخصيتها المعنوية بعد ضمها إلى القطاع العام . لا يمنع أن تكون أموالها من أموال الدولة التي قصد الشارع حمايتها بالمادة ١١٢ عقوبات . |
| | | مثال لتسبب غير معيب في شأن مساهمة الدولة في مال الشركة . |
| ٤٧٦ | ١٠٠ ع ٢ | (الطن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |

| الصفحة | المقابلة | |
|--------|----------|---|
| | | ١٢ - تحدث الحكم استقلالاً عن نية الاختلاس . غير لازم شرط ذلك ؟ |
| ٤٧٦ | ٢٤١٠٠ | (الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| | | ١٣ - ونجوب اشتغال الحكم على الأسباب التي بنى عليها والايمان باطلا . المراد بالتسبيب المعبر ؟ مثال لتسبيب معيب في اختلاس . |
| ٧٠٦ | ٢٤١٤٢ | (الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| | | ١٤ - تخصيص الحكم في مدوناته ما يدل على ملكية الشيء المختلس . كفايته للتدليل على الملكية . |
| ٧٣٢ | ٢٤١٤٨ | (الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| | | ١٥ - كفاية ايراد الحكم لوقائع وظروف تدل على توافر القصد الجنائي . |
| ٧٣٢ | ٢٤١٤٨ | (الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| | | ١٦ - متى تحقق جناية الاستيلاء على المال بغير حق المنصوص عليها في المادة ١١٣ مكررا عقوبات ؟ |
| ٧٤٨ | ٢٤١٥٢ | (الطعن رقم ٦٥٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| | | ١٧ - انطباق حكم المادتين ١١٢ و ١١٣ عقوبات على ما يرتكبه الأشخاص المذكورون في المادة ٦/١١١ عقوبات من أفعال تؤثمها أي من هاتين المادتين . |
| | | الجمعية التعاونية التي تساهم فيها الدولة أو أحد الأشخاص العامة . هي منشأة تطبق على العاملين فيها المادة ٦/١١١ عقوبات . |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | مساواة المشرع بين أموال الوحدات الاقتصادية التابعة للأشخاص المعنوية العامة وبين أموال هذه الأشخاص وأموال الدولة . |
| | | سريان المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات على العاملين بالجمعيات التعاونية المملوكة جميعها للأفراد ، ولو كانت خاضعة لإشراف إحدى الجهات الحكومية أو المؤسسات العامة . |
| ٧٤٨ | ٢٤١٥٢ | (الطن رقم ٦٥٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| | | ١٨ - خطأ الحكم في اعتبار الجمعية التعاونية الزراعية المملوكة للأفراد ذات نفع عام ، وفي عدم إمدادها بالقروض من جانب الدولة أو إشراف الاصلاح الزراعي عليها مؤذنا بانطباق المادة ١/١١٣ عقوبات على سكرتير مجلس إدارة الجمعية المتهم بالاختلاس . يبرره أن العقوبة التي أوقعها تدخل في نطاق عقوبة المادة ١١٣ مكررا عقوبات الواجبة التطبيق على واقعة الاتهام . |
| ٧٤٨ | ٢٤١٥٢ | (الطن رقم ٦٥٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| | | ١٩ - المرجع في تقدير العقوبة إلى ذات الواقعة التي قارفها الجاني ، لا إلى الوصف القانوني الذي تسبغه المحكمة عليها . أعمال المحكمة حقها في أخذ الجاني بالرأفة وفق المادة ١٧ عقوبات . مراعاة تقدير العقوبة متناسبة مع الواقعة وما أحاط بها من ظروف . مثال في إختلاس . |
| ٧٤٨ | ٢٤١٥٢ | (الطن رقم ٦٥٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| | | ٢٠ - استلام الموظف بصفته مأمورا للحصول مالا . إختلاسه هذا المال . تحقق الجناية المنصوص عليها في المادة ٢/١١٢ عقوبات قبله . ولو كان قد تسلم المال أثناء الخدمة في جهة معينة ثم إختلسه بعد نقله منها . إلا إذا كانت يده قد تغيرت من كونه أمينا عاما إلى كونه أمينا خاصا . |
| ١٢١٢ | ٣٤٢٤٢ | (الطن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٢١ — المنازعة في مقدار المبلغ المختلس . لأول مرة أمام التقضى . غير جائزة . |
| ١٢١٢ | ٣ع٢٤٢ | (الطن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٣) ... |
| | | ٢٢ — وجوب ايراد الأدلة التي استندت اليها المحكمة وبيان مؤداهما في الحكم بيانا كافيا . مجرد الاشارة اليها . غير كاف . لزوم سرد مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة ومبلغ اتفاقه مع باقي الأدلة التي أقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها . مثال لتسبب معيب في جريمة اختلاس أموال أميرية |
| ١٢٨٠ | ٣ع٢٦١ | (الطن رقم ١٤٥٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) ... |
| | | ٢٣ — مجرد وجود المال تحت يد الموظف العمومي أو من في حكمه . كفايته لتجريم الاختلاس في حكم المادة ١١٢ مقوبات . سواء أكان المال قد سلم اليه تسليما ماديا أو وجد بين يديه بسبب وظيفته . اعتبار التسليم مشتجا لأثره في اختصاص الموظف متى كان مأمورا به من رؤسائه . |
| ١٤٨٤ | ٣ع٣٠٦ | (الطن رقم ١٢٣٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) ... |
| | | ٢٤ — تمام الاختلاس بمجرد تصرف الموظف في المال المعهود اليه تصرف المالك له بنية اضراعته عليه . |
| ١٤٨٤ | ٣ع٣٠٦ | (الطن رقم ١٢٣٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) ... |
| | | راجع أيضا : امتيلاء على مال للدولة بغير حق وحكم . (القاعدتان ٨٨ ، ١٨٥ بالصحيفتين ٤١٤ ، ٩٣٧ (٢٤ ، ١٤ |
| | | ودفاع . |
| | | (القاعدة رقم ١٤٢ بالصحيفة رقم ٧٠٦ ع ٢) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ووصف التهمة . (انقاعدة رقم ٤٦ بالصحيفة رقم ١٤٢١٢) اختلاس أموال المشروعات الخاصة سريان المادة ١١٣ مكررا عقوبات على كل عضو بمجالس ادارة أو مديراً أو مستخدم في المشروعات الخاصة الواردة بها حصراً ولا تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بأية صفة . خروج العاملين في المؤسسات العامة عن نطاق المادة ١١٢ مكررة عقوبات . المؤسسة العامة . شخصية اعتبارية مستقلة . اتباع أساليب القانون العام في ادارتها . تتمتعها بقسط من حقوق السلطة العامة بالقدر اللازم لتحقيق أغراضها . (الطن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣) ٢٤ ع ١٠٨ |
| | | اختلاس أوراق رسمية مودعة ١ - جريمة اختلاس الأوراق المنصوص عليها في المادتين ١٥٢٦، ١٥١ عقوبات تتم بمجرد سلب حيازة هذه الأوراق . وبصرف النظر عن الباعث على الجريمة . وسواء كان القصد منها عرقلة أو امتلاك تلك الأوراق . (الطن رقم ١٥٢٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) ٣٤٢٨٦ ع ١٣٩٦ |
| | | ٢ - كفاية القصد للعام في جريمة المادتين ١٥٢٦ ، ١٥١ عقوبات . التدليل على قيام هذا القصد . استفادته من سياق الحكم . ما دام بما أورده في شأنه يكفي لاستظهاره . (الطن رقم ١٥٢٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) ٣٤٢٨٦ ع ١٣٩٦ |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | إخفاء أشياء متحصلة من جناية أو جنحة |
| | | (١) الإخفاء المتحصل من جناية : |
| | | متى تتضمن الواقعة الواردة بأمر الإحالة لجميع ما أخفاه المتهم من أشياء متحصلة من اختلاس ؟ |
| | | كفاية واقعة ما لتبرير العقوبة المقررة بها . عدم جدوى النهي على الحكم بشأن واقعة أخرى لا تأثير لثبوتها من عدمه على العقوبة المحكوم بها . |
| ٢٧٧ | ١٤ ٦٠ | (الطن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) |
| | | (ب) الإخفاء المتحصل من سرقة : |
| | | ١ — إخفاء شيء مسروق أيا ما كان قدره . يتحقق من الركن المادي في جريمة إخفاء أشياء مسروقة . |
| ٢٧٧ | ١٤ ٦٠ | (الطن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) |
| | | ٢٧ — العلم في جريمة إخفاء مسروقات . مسألة نفسية . الاستدلال عليه من أقوال الشهود وظروف الدعوى وملابساتها . |
| ١٢٩٤ | ٣٤٢٦٣ | (الطن رقم ١٥٧٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ٣ — انبساط سلطان المخفي للشيء المسروق عليه . كفايته لإعتباره مخفيا . ولو لم يكن محرزا له ماديا . |
| ١٢٩٤ | ٣٤٢٦٣ | (الطن رقم ١٥٧٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ٤ — تضمين الحكم الثمن الحقيقي للمسروقات المخفاة . غير لازم . كفاية تقدير أنه بيع بثمن بخس يقل عن قيمته . |
| ١٢٩٤ | ٣٤٢٦٣ | (الطن رقم ١٥٧٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٦) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | إخلال عمدي في تنفيذ الإلتزامات التعاقدية |
| | | جرمنا الإخلال العمدي في تنفيذ الإلتزامات التعاقدية الذي يترتب عليه ضرر جسيم ، والغش في تنفيذ تلك العقود المنصوص عليهما في المادة ١١٦ مكررا عقوبات . أركانها : وقوع الإخلال أو الغش في تنفيذ عقد من العقود التي أوردها المادة المذكورة على سبيل الحصر وأن يكون التعاقد مرتبطا به مع الحكومة أو إحدى الجهات الأخرى التي أشارت إليها المادة سالفة الذكر . |
| ٤٩٤ | ٢٤١٠٣ | (الطن رقم ١٩٨٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | ارتباط |
| | | ١ - اعتبار الحكم بالجرائم المسندة إلى المتهم مرتبطة وتوقيعه عليه عقوبة أشدها . إنتفاء مصلحته في النفي على الحكم خطؤه بامسناد جريمة لم ترد في أمر الإحالة إليه طالما أن العقوبة المقضى بها هي عقوبة الجريمة الأشد الواردة في أمر الإحالة . |
| ١٧ | ١٤ | (الطن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) ٤ |
| | | ٢ - مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ؟ |
| ٧٧ | ١٤ | (الطن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣) ١٦ |
| ٩٢ | ١٤ | (الطن رقم ١٧٦٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣) ٢٠ |
| ٥٥١ | ٢٤١١٥ | (الطن رقم ٢٢٣٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ١١٥ |
| ٥٥٨ | ٣٤١١٦ | (الطن رقم ١٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ١١٦ |
| ٩٤٤ | ١٤١٨٧ | (الطن رقم ٨٥٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) ١٨٧ |
| | | ٣ - تقدير قيام الارتباط بين الجرائم . الأصل فيه أنه موضوعي . متى يخضع لرقابة محكمة النقض ؟ |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|---|
| | | لا ارتباط بين جريمة عدم إنشاء صاحب العمل ملفا لكل من عماله وبين جريمة عدم منحه هؤلاء العمال اجازات المواسم والأعياد . |
| ٧٧ | ١٦ ع ١٦ | المادتان ١/٦٢ ، ١/٢٩٠ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ (الطن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| | | ٤ - تقدير قيام الارتباط بين الجرائم . موضوعي . ارتباط جريمة عدم تقديم أنفار دودة القطن بجريمة عدم التواجد بالزراعة أثناء المقاومة . |
| | | خطأ الحكم في تقدير قيام الارتباط . اعتباره من الأخطاء القانونية التي تستوجب تدخل محكمة النقض لتصحيحه . |
| ٩٢ | ٢٠ ع ١٦ | (الطن رقم ١٧٦٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦١/٦/١٣) |
| | | ٥ - حق محكمة الجنايات في الاقتصار على نظر الجنايات وفصل الجنح المرتبطة بها ارتباطا بسيطا وادخالها إلى محكمة الجنح نطاقه ؟ |
| ١٣٧ | ٢٩ ع ١٦ | (الطن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) |
| | | ٦ - أعمال المحكمة المادة ٣٢ عقوبات على الجرائم المسندة لهم . وجوب توقيع عقوبة الجريمة الأشد فحسب . |
| | | لمحكمة النقض نقض الحكم لمصلحة المتهم اذا تعلق الأمر بمخالفة القانون واو لم يرد هذا الوجه في أسباب طعنه . لها نقض الحكم بالنسبة للمحكوم عليه الذي لم يقرر بالطن لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة . |
| ١٧٨ | ٣٩ ع ١٦ | (الطن رقم ١٨٥٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٧ — تطبيق المادة ١/٣٢ عقوبات . خضوعه لرقابة محكمة النقض . |
| | | الامتناع عن بيع سلعتين أحدهما مسعرة والأخرى غير مسعرة في ذات ظروف الزمان والمكان بالنسبة الى مشتر واحد . وجوب تطبيق المادة ١/٣٢ عقوبات . |
| ٢٧١ | ٥٩ غ ١ | (الطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٧) |
| ٩٢ | ٢٠ ع ١ | (والطعن رقم ١٧٦٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| | | ٨ — الإدعاء بعدم توافر أركان جريمة الرشوة . عدم جدواه إذا كانت المحكمة قد أخذت المتهم بجريمة عرض الرشوة المسندة إليه أيضا وأعملت في حقه المادة ٢/٣٢ عقوبات وعاقبته بعقوبة تدخل في نطاق عقوبة جريمة عرض الرشوة . |
| ٤٩٨ | ٢٠٤ غ ٢ | (الطعن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | ٩ — ماهية جرائم عدم الاشتراك في هيئة التأمينات الاجتماعية ، وعدم إمساك بمجالات لقيد أجور العمال ، وعدم تقديم الاستثمارات التي يستلزمها تنفيذ أحكام التأمين الصحي ؟ عمدية . لا إرتباط بين هذه الجرائم . |
| | | إنهاء الحكم إلى عدم توافر الارتباط بين جريمة عدم اشتراك المطعون ضده عن عماله في هيئة التأمينات الاجتماعية والجريمتين الأخريين وقضاؤه بعدم جواز الاستئناف بالنسبة لتلك الجريمة بإعتبارها مخالفة حكم فيها بالغرامة فلا يجوز للمتهم استئنافها . صحيح في القانون . |
| ٥٥١ | ١١٥ ع ٢ | (الطعن رقم ٢٢٣٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ١٠ — جرائم عدم تحرير صاحب العمل عقود عمل لعماله وعدم إنشائه ملفا لكل منهم وعدم إعلانه جدول ساعات العمل |

| الصفحة | القاعدة |
|--------|--|
| | وفترات الراحة الأسبوعية ونظام تشغيل الأحداث والنساء ولائحة العمل ولائحة الجزاءات وتعيينه عمالا دون الرجوع إلى مكتب القوى العاملة . لا ارتباط بينها . |
| ٥٥٨ | (الطن رقم ١٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ١١٦ ع ٢ |
| | ١١ - لا ارتباط بين جرائم عدم التأمين على العمال وعدم استيفاء سجل الأجور وعدم تقديم البيان السنوي الخاص بالأجور . |
| ٦٧٠ | (الطن رقم ٤٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) ١٣٦ ع ٢ |
| | ١٢ - لا محل لإعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة للجرائم المرتبطة عند القضاء في إحداها بالبراءة أو السقوط أو الانقضاء . أساس ذلك : مثال في استيراد ونقد وتهريب جمركي . |
| | انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح في إحدى الجرائم لا يمنع من نظر الجرائم الأخرى المرتبطة بها . |
| | عقوبة استيراد سبائك الذهب بغير ترخيص والتعامل في النقد الأجنبي وعدم عرضه ، أشد من عقوبة التهريب الجمركي |
| ٦٨٥ | (الطن رقم ١٢٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) ١٣٩ ع ٢ |
| | ١٣ - الطعن بالنقض قاصر على الأحكام النهائية الصادرة في مواد الجنابات والجناح دون المخالفات . إلا ما كان منها مرتبها بهذه الجنابات والجناح . |
| ٨٧٩ | (الطن رقم ٧١٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩) ١٧٥ ع ٢ |
| | ١٤ - قضاء الحكم على الطاعن بعقوبة تدخل في الحدود المقررة لجريمة إحراز مخدرات بقصد الاتجار - وهي الجريمة ذات العقوبة الأشد - وفي الحدود المقررة لجريمة المادة ١/٤ |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ . عدم جدوى النعى عليه بقالة عدم انطباق المادة ٢/٤٠ من القانون المشار إليه . |
| ٩٠٢ | ٢٤١٨٠ | (الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| | | ١٥ - النعى على المحكمة خطأها في عدم الاطلاع على المحررات محل جريمة التزوير . عدم جدواه . ما دامت المحكمة قد أعمت في حق المتهم المادة ٢/٣٢ عقوبات وأخذته بجريمة الاستيلاء بغير حق على مال جمعية تساهم الدولة في مالها بنصيب المسندة إليه وهي العقوبة الأشد . |
| | | متى تنتفى المصاحبة في الطعن ؟ |
| ٩١٢ | ٢٤١٨٢ | (الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| | | ١٦ - تطبيق المادة ٣٢ عقوبات . لا يبرر خطأ الحكم في الاستدلال . ما دام الخطأ قد شمل الحكم كله . |
| ١٠٥٦ | ٣٤٢٠٨ | (الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| | | ١٧ - تحديد العقوبة المقررة لأشد الجرائم عند تطبيق المادة ٣٢ عقوبات . العبرة فيه بتقدير القانون للعقوبة الأصلية وفقا لترتيبها في المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ عقوبات . |
| | | لا ارتباط بين جرمي عدم إعداد سجلات قيد العمال وأجورهم وإصاباتهم وعدم التأمين عليهم . |
| ١٤٠٠ | ٣٤٢٨٧ | (الطعن رقم ١٦٠٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) |
| | | ١٨ - استقلال قعود صاحب العمل عن الاشتراك عن عماله عن إخلاله بواجب الاحتفاظ بالسجلات والدفاتر . لا ارتباط بينهما في حكم المادة ٢/٣٢ عقوبات . القيام بالواجب في شأن أحدهما لا يجزئ عن القيام بالآخرى . |
| ١٤٤٧ | ٣٤٣٠٠ | (الطعن رقم ١٢١٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) |

| الصفحة | القاعدة |
|--------|--|
| | <p>راجع أيضا : تزوير .</p> <p>(القاعدة رقم ٢٢٣ بالصحيفة رقم ١١٣٣ ع ٣)</p> <p>ونقض .</p> <p>(القاعدة رقم ١١٥ بالصحيفة رقم ٥٥١ ع ٣)</p> <p>أسباب الإباحة وموانع العقاب</p> <p>(أولا) أسباب الإباحة :</p> <p>(١) استعمال حق مقرر بمقتضى القانون :</p> <p>١ - الطعن المتضمن قذفا في حق الموظف العام أو من في حكمه . شرط إباحته ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٧) ع ٩٦ ٢ ٤٥٨</p> <p>٢ - حكم المادة ٣٠٩ عقوبات تطبيق لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذى يستلزمه . سريانه على العبارات التى تصدر سواء أمام المحاكم أو سلطات التحقيق أو فى محاضر الشرطة .</p> <p>(الطعن رقم ٧٨٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) ع ١٩٧ ٣ ١٠١٤</p> <p>٣ - قيام مفتش الجهة التابعة لها السيارة العامة قيادة المتهم بتنبيهه إلى تأخره من مواعده . لا يبيح للمتهم قيادة السيارة بحالة تخالف القوانين واللوائح .</p> <p>الدفاع الظاهر البطلان . لا يستوجب ردا .</p> <p>(الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) ع ٢٢٦ ٣ ١١٤٤</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | (ب) الدفاع الشرعى : |
| | | ١ - تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها . موضوعى . شرط ذلك : أن يكون استدلال الحكم سليما . |
| ٤٢٠ | ١٤٨٩ | (الطعن رقم ٢٢٥٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) |
| ٦٨٠ | ٢٤١٣٨ | (والطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| ٩٠٢ | ٢٤١٨٠ | (والطعن رقم ٧١٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| ١٠٧٨ | ٣٤٢١٢ | (والطعن رقم ٨٢٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ٢ - حالة الدفاع الشرعى . شرط قيامها ؟ |
| ٤٢٠ | ١٤٨٩ | (الطعن رقم ٢٢٥٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) |
| | | ٣ - تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمرا اعتبارى . وجوب اتجاهه وجهة شخصية يراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التى أحاطت بالمدافع وقت رد العدوان . |
| ٤٢٠ | ١٤٨٩ | (الطعن رقم ٢٢٥٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) |
| | | ٤ - وجوب تحقيق المحكمة ما أثاره الدفاع عن المتهم بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه . أو الرد عليه . وإلا كان حكمها مشوبا بالقصور والإخلال بحق الدفاع . |
| ٦٥٢ | ٢٤١٣٣ | (الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٥) |
| | | ٥ - التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى . إيراد بصريح لفظه . غير لازم . |
| ٧٤١ | ٢٤١٥٠ | (الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| | | ٦ - الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى . دفع جوهري . حل المحكمة مناقشته والرد عليه . |
| ٧٤١ | ٢٤١٥٠ | (الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| ٨١١ | ٢٤١٦٢ | ٧ - عدم جواز إثارة الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي لأول مرة أمام محكمة النقض ، طالما كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها . (الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| ٨٩٥ | ٢٤١٧٩ | ٨ - مجرد قيام المجني عليه بقطع زرع اشتراه ولم يدفع ثمنه . ليس فيه جريمة يقوم معها حق الدفاع الشرعي عن المال . (الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| ٨٩٥ | ٢٤١٧٩ | ٩ - البحث في تجاوز حق الدفاع الشرعي . لا ينشأ إلا بنشوء الحق فيه . (الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| ٩٥٨ | ٢٤١٨٩ | ١٠ - استخلاص المحكمة من واقعة الدهوى ما يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعي . عليها أن تعرض لهذه الحالة وتقول كلمتها فيها وإلا كان حكمها معيبا بالقصور . (الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) |
| ٩٦٠ | ٢٤١٩٠ | ١١ - تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها . موضوعي . شرط ذلك ؟ استدلال الحكم على نفي حالة الدفاع الشرعي إلى تعدد إصابات المجني عليه وشدها ، وإلى إطلاق جميع طلقات مسدسه . استدلال معيب . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) |
| ٩٦٠ | ٢٤١٩٠ | ١٢ - العبرة في قيام حالة الدفاع الشرعي . هي باعتقاد المتهم أو تصوره . متى أقيم ذلك على أسباب مقبولة . متى يقضى بنقض الحكم لطاعن وفيره من الطاعنين ؟ (الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) |

| الصفحة | القاعد | |
|--------|--------|---|
| | | ١٣ — تعديل المحكمة الوصف باضافة سبق الإصرار إلى جرائم القتل العمد والشروع فيه المسندة إلى الطاعنين دون تتيبهما إلى ذلك . إخلال بحق الدفاع . لا يمنع من ذلك أن تكون العقوبة التي أوقمها الحكم مقررة للجرائم المسندة إلى الطاعنين مجردة عن هذا الظرف ، ما دام الحكم قد عول على هذا الظرف في نفي قيام حالة الدفاع الشرعي التي تمسك بها الطاعنان . (الطعن رقم ٩٢٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) |
| ٩٦٦ | ٢٤١٩١ | ١٤ — رمى الحكم دعوى السرقة ضد المجنى عليه بالاختلاق . انتفاء حالة الدفاع الشرعي عن المال . (الطعن رقم ١٦١٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥) |
| ١٤١٥ | ٣٤٢٩١ | ١٥ — الاتفاق على الجريمة ، أو سبق الإصرار عليها ، أو التحويل لارتكابها . عدم توافر موجب الدفاع الشرعي لدى من توافر لديه أمر منها . أساس ذلك . (الطعن رقم ١٦١٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥) |
| ١٤١٥ | ٣٤٢٩١ | راجع أيضا : حكم (القاعدتان ١١١ ، ١٧٩ بالصحيفتين رقمي ٣٥١ ، ٢٤٨٩٥) . |
| | | (ج) إطاعة المرءوس لأمر رئيسه : ١ — عدم امتداد طاعة المرءوس لرئيسه إلى ارتكاب الجرائم . (الطعن رقم ١٩١٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| ٢٤ | ١٤٦ | ٢ — القول بارتكاب جريمة الاختلاس انصياعا لرغبة الرؤساء . غير جائز . وجوب مساءلة المرءوس . (الطعن رقم ١٩١٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| ٢٤ | ١٤٦ | |

| الصفحة | المادة | |
|--------|--------|--|
| | | (ثانيا) موانع العقاب . |
| | | (١) الجنون والعاهة العقلية : |
| | | الجنون والعاهة العقلية وحدهما . هما مناط الإعفاء من العقاب |
| | | وفق المادة ٦٢ عقوبات . |
| ٩١٢ | ٢٤١٨٢ | (الطنن رقم ٨١٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| | | (ب) الغيبوبة الناشئة عن تناول عقاقير مخدرة : |
| | | ١ - الغيبوبة المانعة من المسؤولية ؟ |
| ١٠٤ | ٢٣ ١٤ | (الطنن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| | | ٢ - تناول المواد المخدرة أو المسكرة اختيارا أو عن علم |
| | | بـحقيقة أمرها . لا يؤثر في توافر القصد الجنائي العام . |
| ١٠٤ | ٢٣ ١٤ | (الطنن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| | | (ج) إعفاء الراشئ والوسيط : |
| | | اقتصار الإعفاء الوارد في المادة ١٠٧ مكررا عقوبات على |
| | | الراشئ والوسيط دون المرتشئ . |
| ٤١٤ | ٨٨ ١٤ | (الطنن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣١) |
| | | (د) الإعفاء الوارد بالمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ : |
| | | ١ - لا إعفاء من العقوبة بغير نص . |
| | | حالات الإعفاء . ورودها في القانون على سبيل الحصر . |
| | | عدم جواز التوسع في تفسيرها بطريق القياس . |
| | | قصر الإعفاء الوارد بالمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ |
| | | على العقوبات المقررة للجرائم المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ منه . بحث |
| | | هذا الإعفاء . يكون بعد إسباغ الوصف الصحيح على واقعة |
| | | الدعوى . |
| ٧٢٢ | ٢٤١٤٦ | (الطنن رقم ١٦٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| ١٣٠٧ | ٣٤٢٦٥ | (والطنن رقم ١٥٧٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٢ — انطواء الحكم على تقارير قانونية خاطئة في شأن الإعفاء الوارد بالمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لا يعيبه . مادامت نتيجته متفقة مع القانون . (الطن رقم ١٦٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) ١٤٦ ع ٢ ٧٢٢ |
| | | راجع أيضا : إثبات : (القاعدة رقم ٢٦٧ بالصحيفة رقم ١٣١٤ ع ٣) . (هـ) حالة الضرورة : ١ — حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية . مناطها ؟ (الطن رقم ١٩١٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) ٦ ع ١ ٢٤ |
| | | ٢ — تقدير توافر الإكراه أو الضرورة . موضوعي . (الطن رقم ٨٠٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) ٤٠٠ ع ٣ ١٠٢٧ |
| | | ٣ — علاقة الزوجية . لاتصلح سنداً للقول بتوافر حالة الضرورة الملجئة الى خرق محارم القانون .. (الطن رقم ٨٠٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) ٢٠٠ ع ٣ ١٠٢٧ |
| | | إستئناف التقرير به : "ميعادة" ميعاد الاستئناف : عشرة أيام من يوم صدور الحكم الابتدائي . عدم جواز احتساب اليوم الصادر فيه الحكم ضمن هذا الميعاد . (الطن رقم ١١٧٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١) ٣٧٥ ع ٣ ١٣٥٤ |
| | | " ما يجوز استئنافه من الأحكام " . جرمنا عدم تقديم الكشوف والبيانات والإخطارات والاستمارات للهيئة العامة للتأمينات وعدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات التي يتطلبها قانون التأمينات الاجتماعية . طبيعة كل منها : جنحة . جواز استئناف الحكم الصادر فيها . (الطن رقم ٢١٩٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥) ١٢٧ ع ٢ ٦٢٧ |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | نظرة والحكم فيه : |
| ٣٨ | ١٤٩ | ١ - اقتصار قاعدة عدم جواز إضارة الطاعن بطعنه على العقوبة والتعويض . خروج أتعاب المحاماه عنها . (الطعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| ٢٤٠ | ١٤٥٢ | ٢ - النص في كل من الحكم الغيابي الاستثنائي والحكم الصادر في المعارضة في ذلك الحكم على أن تشديد العقوبة كان بلاجماع الآراء . واجب لصحة كل من الحكمين . تخلف هذا الشرط . وجوب القضاء بنقض الحكم المطعون فيه وتأيد الحكم المستأنف . (الطعن رقم ٢٠١٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٠) |
| ٥٨٧ | ٢٤١٢١ | ٣ - محكمة ثاني درجة تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق . عدم التزامها بإجراء تحقيق الا ما ترى هي لزوما لإجرائه . النعي على المحكمة عدم سماعها شهود الاثبات . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام النقض . (الطعن رقم ٦١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ٨٠٨ | ٢٤١٦١ | ٤ - شمول كل من استئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن والطعن فيه بطريق النقض . الحكم الغيابي المعارض فيه . خلو الحكم الغيابي الابتدائي مما يفيد صدوره باسم الأمة يجعله باطلا بطلانا أصليا . أخذ الحكم الغيابي الاستثنائي - الذي قضى بتأييد الحكم الصادر باعتبار المعارضة في ذلك الحكم كان لم تكن - بأسباب ذلك الحكم الباطل يجعله باطلا بدوره ولو استوفى ذلك البيان مادام لم ينشئ لنفسه أسبابا قائمة بذاتها . لمحكمة النقض التعرض من تلقاء نفسها لمصلحة الطاعن لهذا البطلان ولو لم يثره في طعنه . المادة ٣٥/٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ (الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| ٩٤٤ | ٢٤١٨٧ | ٥ — تقرير الاستئناف هو المرجع في تعرف حدود ما استؤنف بالفعل من أجزاء الحكم . نطاق الاستئناف يتحدد بصفة رافعه . صيورة حكم محكمة أول درجة في شقه القاضي ببراءة أحد المتهمين نهائيا حائزا لجحمة الشيء المقضي فيه طالما أن النيابة لم تستأنفه . (الطعن رقم ٨٥٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | ٦ — عدم التزام المحكمة الاستئنافية بسماع شهود وإجراء تحقيق إلا ما ترى لزوما له . (الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| ١٠٠٨ | ٣٤١٩٦ | ٧ — تحرير الحكم الاستئنافي المؤيد للحكم الابتدائي لأسبابه على نموذج . لا بطلان . (الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) |
| ١٢٣٤ | ٣٤٢٤٧ | ٨ — خلو الحكم من تاريخ إداره . يبطله . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٩٠٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٠) |
| | | ٩ — بطلان الحكم لحلوله من تاريخ إصداره . امتداده الى أجزاء الحكم كافة . عدم قيام حكم بغير منطوق . المنطوق هو غاية الحكم والنتيجة المستخلصة منه . الحكم يكون مجموعا واحدا يكمل بعضه بعضا . ورقة الحكم رسمية . (الطعن رقم ٩٠٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٠) |
| ١٢٣٤ | ٣٤٢٤٧ | ١٠ — بطلان الحكم الذي يحيل في منطوقه الى منطوق حكم باطل . مثال . (الطعن رقم ٩٠٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٠) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ١١ - ورود الطعن على الحكم القاضي بعدم قبول الاستئناف شكلاً . عدم جواز التعرض في الطعن لموضوع الدعوى . أساس ذلك ؟ |
| ١٣٣٥ | ٣٤٢٧١ | (الطعن رقم ١٥٨٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) |
| | | ١٢ - الطعن في الحكم القاضي بعدم قبول الاستئناف شكلاً . اقتضاه على ما قضى به من عدم القبول شكلاً . عدم انعطاف الطعن إلى الحكم الابتدائي . هــ ذلك ؟ |
| ١٣٧٥ | ٣٤٢٨٠ | (الطعن رقم ٨٩٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) |
| | | ١٣ - استنفاد محكمة أول درجة ولايتها على الدعوى بالحكم في موضوعها . عدم جواز نظرها لتلك الدعوى عند إعادة النظر إليها خطأ من المحكمة الاستئنافية صاحبة الولاية في الفصل فيها . اتصال المحكمة الاستئنافية بتلك الدعوى من جديد . عليها القضاء بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة ، وأن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيها . المادة ٤١٩ إجراءات . |
| | | عدم جواز تشديد العقوبة إذا كان الاستئناف من المتهم . |
| ١٤٣٠ | ٣٤٢٩٥ | (الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) |
| | | ١٤ - القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن مع تخلف المعارض عن حضور جلسة المعارضة لعذر قهري . غير صحيح . استئناف هذا القضاء . وجوب الحكم بإلغائه وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة . مخالفة ذلك . خطأ في القانون . لأن فيها تفويت لدرجة من درجات التقاضي على الطاعن . |
| ١٤٤١ | ٣٤٢٩٨ | (الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ١٥ — متى تلتزم المحكمة ببيان مؤدى أقوال الشهود : عند استنادها إليها في حكمها بالادانة . مثال . |
| ١٤٩٢ | ٣٠٨ | (الطن رقم ١٢٢٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| | | ١٦ — ليس للمحكمة الاستئنافية نظر الاستئناف المرفوع من النيابة العامة مادام الحكم المستأنف مازال قابلاً للمعارضة فيه من المتهم . مخالفة المحكمة هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون . |
| ١٥١٥ | ٣١٤ | (الطن رقم ١٧٥٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| | | راجع أيضاً : ارتباط . (القاعدة رقم ١١٥ بالصيغة رقم ٥٥١ ع ٣) ونقض . (القواعد ١٠١ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٤٨ ، ١٤٧ ، ١٤٦ ، ١٤٥ ، ١٤٤ ، ١٤٣ ، ١٤٢ ، ١٤١ ، ١٤٠ ، ١٣٩ ، ١٣٨ ، ١٣٧ ، ١٣٦ ، ١٣٥ ، ١٣٤ ، ١٣٣ ، ١٣٢ ، ١٣١ ، ١٣٠ ، ١٢٩ ، ١٢٨ ، ١٢٧ ، ١٢٦ ، ١٢٥ ، ١٢٤ ، ١٢٣ ، ١٢٢ ، ١٢١ ، ١٢٠ ، ١١٩ ، ١١٨ ، ١١٧ ، ١١٦ ، ١١٥ ، ١١٤ ، ١١٣ ، ١١٢ ، ١١١ ، ١١٠ ، ١٠٩ ، ١٠٨ ، ١٠٧ ، ١٠٦ ، ١٠٥ ، ١٠٤ ، ١٠٣ ، ١٠٢ ، ١٠١ ، ١٠٠ ، ٩٩ ، ٩٨ ، ٩٧ ، ٩٦ ، ٩٥ ، ٩٤ ، ٩٣ ، ٩٢ ، ٩١ ، ٩٠ ، ٨٩ ، ٨٨ ، ٨٧ ، ٨٦ ، ٨٥ ، ٨٤ ، ٨٣ ، ٨٢ ، ٨١ ، ٨٠ ، ٧٩ ، ٧٨ ، ٧٧ ، ٧٦ ، ٧٥ ، ٧٤ ، ٧٣ ، ٧٢ ، ٧١ ، ٧٠ ، ٦٩ ، ٦٨ ، ٦٧ ، ٦٦ ، ٦٥ ، ٦٤ ، ٦٣ ، ٦٢ ، ٦١ ، ٦٠ ، ٥٩ ، ٥٨ ، ٥٧ ، ٥٦ ، ٥٥ ، ٥٤ ، ٥٣ ، ٥٢ ، ٥١ ، ٥٠ ، ٤٩ ، ٤٨ ، ٤٧ ، ٤٦ ، ٤٥ ، ٤٤ ، ٤٣ ، ٤٢ ، ٤١ ، ٤٠ ، ٣٩ ، ٣٨ ، ٣٧ ، ٣٦ ، ٣٥ ، ٣٤ ، ٣٣ ، ٣٢ ، ٣١ ، ٣٠ ، ٢٩ ، ٢٨ ، ٢٧ ، ٢٦ ، ٢٥ ، ٢٤ ، ٢٣ ، ٢٢ ، ٢١ ، ٢٠ ، ١٩ ، ١٨ ، ١٧ ، ١٦ ، ١٥ ، ١٤ ، ١٣ ، ١٢ ، ١١ ، ١٠ ، ٩ ، ٨ ، ٧ ، ٦ ، ٥ ، ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١) |
| | | استجواب |
| | | ١ — الاستجواب المحظور على رجل الضبط اجراءه ؟ رجال الرقابة الإدارية من مأموري الضبط . |
| ٢٧٧ | ١٤٦٠ | (الطن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) |
| | | ٢ — مباشرة النيابة للتحقيق . عدم اقتضاها قعود مأموري الضبط عن القيام بواجبه . |
| ٢٧٧ | ١٤٦٠ | (الطن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) |
| | | استدلال |
| | | ١ — مباشرة النيابة للتحقيق . صحة قيام مأموري الضبط إلى جانبها بواجباتهم . المادة ٢٤ إجراءات . على هؤلاء |

| الصفحة | المقابلة | |
|--------|----------|---|
| | | المأمورين إرسال محاضريهم للنيابة لتكون عنصرا من عناصر الدعوى تحقق ماترى تحقيقه منها . حق المحكمة فى الاستناد الى ماورد بهذه المحاضر . |
| ٦٥٩ | ٢٤١٣٥ | (الطعن رقم ٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٦٩) |
| | | ٢ — حق مأمور الضبط فى سؤال المتهم دون إستجوابه . التعويل على اعتراف المتهم فى هذا السؤال . صحيح . |
| ٦٥٩ | ٢٤١٣٥ | (الطعن رقم ٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٦٩) |
| | | ٣ — خطاب الشارع فى المادة ٤ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ . موجه الى النيابة العامة . بوصفها السلطة صاحبة الولاية فى رفع الدعوى الجنائية . دون غيرها من جهات الاستدلال . |
| | | قيود حرية النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية . استثناء . يؤخذ فى تفسيره بالتضييق . |
| | | بدء الدعوى الجنائية بما تتخذه النيابة من أعمال التحقيق . إجراءات الاستدلال من الإجراءات السابقة على رفع الدعوى الجنائية . عدم ورود قيد من الشارع على مباشرة هذه الإجراءات . |
| ٧٨٧ | ٢٤١٥٨ | (الطعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢/٦/١٩٦٩) |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | (والطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٣٠/٦/١٩٦٩) |
| ١٣٥٦ | ٢٤٢٧٦ | (والطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١/١٢/١٩٦٩) |
| | | ٤ — متى تتحرك الدعوى الجنائية : بالتحقيق الذى تجريه النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تندبه من مأمورى الضبط القضائى وكذلك برفع الدعوى أمام جهات الحكم . إجراءات الاستدلال أيا كان من يباشرها لاتبدأ بها الدعوى ولو فى حالة التلبس بالجريمة . |
| ٧٨٧ | ٣٤١٥٨ | (الطعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢/٦/١٩٦٩) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٥ — مأمور الضبط القضائي الإستعانة بأهل الخبرة أثناء جمع الاستدلالات . |
| ٧٨٧ | ٣ع١٥٨ | (الطعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| | | ٦ — حق المحكمة في الاطمئنان الى أن الطاعة تسكن بالعنوان الذي ورد بمحضر التحريات . |
| ٨٨٦ | ٣ع١٧٧ | (الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| | | ٧ — تقدير جدية التحريات . موضوعي . |
| ٩٧٦ | ٣ع١٩٣ | (الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| | | ٨ — لا يقدح في جدية التحريات . أن يسفر التفتيش عن ضبط غير ما انصبت عليه هذه التحريات . العبرة في صحة الأعمال الإجرائية أو بطلانها . بالمقدمات لا بالتأجيل . |
| ٩٧٦ | ٢ع١٩٣ | (الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| | | ٩ — إجراء تحقيق من السلطة المختصة بإصدار إذن التفتيش قبل إصداره . غير لازم . حق هذه السلطة في إصداره بناء على محضر الاستدلالات . الإذن عندئذ يكون مفتوحا للتحقيق . |
| ٩٧٦ | ٢ع١٩٣ | (الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| | | استعمال محرر مزور |
| | | راجع : تقليد : |
| | | (القاعدة رقم ٣٠٣ بالصحيفة رقم ١٤٦٧ ع ٣) |
| | | وفاعل أصلي . |
| | | (القاعدة رقم ٤٦ بالصحيفة رقم ٢٨٢ ع ١) |

استيراد

١ - الاجراء المنصوص عليه في كل من المادة ٤/٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والمادة ١٤٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن الجمارك والمادة ١٠ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد - هو في حقيقته طلب يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره ، سواء بالنسبة الى مباشرة التحقيق أو بالنسبة الى رفع الدعوى .

(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٨) ١١٧ ع ٢ ٥٦٥

٢ - اختصاص النيابة العامة برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقا للقانون . مطلق لا يرد عليه القيد إلا استثناء من نص الشارع . أحوال الطلب من تلك القيود . صدور الطلب . أثره : رفع القيد رجوعا الى حكم الأصل في الاطلاق . صدور الطلب ممن يملك قانونا في جريمة من جرائم النقد أو التهريب أو الاستيراد . للنيابة العامة اتخاذ الإجراءات في شأن الواقعة أو الوقائع التي صدر عنها وتصح الإجراءات بالنسبة الى كافة ما قد تتصف به من أوصاف قانونية وما يرتبط بها إجراءات من وقائع لم تكن معلومة وقت صدوره متى تكشف عرضا أثناء التحقيق وذلك بقوة الأثر العيني للطلب وقوة الأثر القانوني للارتباط ، ما دام ما جرى تحقيقه من الوقائع داخلا في مضمون ذلك الطلب الذي يملك صاحبه قصره أو تقييده . لا يغير من ذلك أن تكون الدعوى الجنائية لم ترفع عن الجريمة التي صدر بشأنها الطلب بل رفعت عن جرائم أخرى مما يتوقف رفع الدعوى بها على طلب من جهة أخرى ما دامت هذه الجرائم قد كشفت عرضا أثناء تحقيق الجريمة الأولى التي صدر الطلب بشأنها صحيحا .

(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ١١٧ ع ٢ ٥٦٥

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>٣ - الترخيص باستيراد سبائك الذهب إلى مصر . محظور على آحاد الناس . القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ . قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٧٣٧ لسنة ١٩٦٤ .</p> <p>اتفاق الطاعن مع متهم آخر على بيع سبائك الذهب التي يملكها هذا الأخير إلى مصر . اعتبار الطاعن شريكا في تهريبها . صحيح .</p> <p>علة ذلك ؟</p> <p>اسناد الحكم لفظ التهريب للتهمة مع خلو اعترافه منه . لا يجب الحكم . مادام أن التهريب كان موضوع الاتفاق بحسب المعنى المقصود .</p> |
| ٥٩١ | ٢٢٢ ع ٢ | <p>(الملحق رقم ٢٢٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)</p> <p>٤ - لا محل لإعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة للجرائم المرتبطة عند القضاء في إحداها بالبراءة أو السقوط أو الانقضاء . أساس ذلك . مثال في استيراد ونقد وتهريب جمركي .</p> <p>انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح في إحدى الجرائم لا يمنع من نظر الجرائم الأخرى المرتبطة بها .</p> <p>عقوبة استيراد سبائك الذهب بغير ترخيص والتعامل في النقد الأجنبي وعدم عرضه ، أشد من عقوبة التهريب الجمركي .</p> |
| ٦٨٥ | ٢٣٩ ع ٢ | <p>(الملحق رقم ١٧٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)</p> <p>٥ - إلغاء القانون ١٩١ لسنة ١٩٦١ لرسوم الاستيراد المقررة بالقانون ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ . مؤدى ذلك نسخ الإلزام بالتعويض المنصوص عليه في القانون ٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاستيراد . حصول واقعة الدعوى بعد إلغاء تلك الرسوم . قضاء الحكم بالتعويض . خطأ . حق محكمة النقض في</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | تصحيحه جزئياً دون تحديد جلسة ولو كان الطعن لثاني مرة . أساس ذلك ؟ |
| ٦٨٥ | ٢٤١٣٩ | (الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| | | ٦ - لا تناقض بين تبرئة المتهم من تهمة استيراد الدخان الليبي . وبين إدانته في حيازته ولو مع آخرين بوصفهم فاعلين أصليين في جريمة تهريبه . |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | (الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| | | ٧ - مفاد نص المادتين ٢٤١ و ٢٤٢ من القانون ١٣١ لسنة ١٩٥٨ أن البضاعة الأجنبية المصدر تصبح صورية المنشأ وتتمتع بالاعفاءات الجمركية إذا كان جرى تصنيعها في سورية بشرط ألا يقل ما دخل في تصنيعها من مواد عربية ويد عاملة محلية عن ٢٥ ٪ من التكلفة الكلية للإنتاج . |
| ١١٢٩ | ٣٤٢٤٦ | (الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٠) |
| | | ٨ - جريمة استيراد السلع من الخارج قبل الحصول على ترخيص من وزارة الاقتصاد . تمامها بمجرد وصول السلع أحد جمارك الجمهورية . لا أثر لتسليمها في قيام الجريمة . تسوية الشارع في العقاب بين الجريمة التامة والشروع فيها . |
| ١٤٩٩ | ٣٤٣١٠ | (الطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| | | استيقاف |
| | | حق رجل السلطة العامة في الاستيقاف . نطاقه ؟ |
| ١٠٧٨ | ٣٤٢٢١ | (الطعن رقم ٨٢٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | راجع . تلبس . |
| | | (القاعدة رقم ٨٣ بالصحيفة رقم ١٤٣٨٤ ع ١) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | إستيلاء على مال للدولة بغير حق |
| | | ١ - معاقبة الطاعن بمقتضى المادة ١١٢ عقوبات مع استعمال الرأفة وفقا للمادة ١٧ من ذلك القانون . لا جدوى مما يثيره الطاعن من أن المادة ١١٣ مكرر عقوبات هي الواجبة التطبيق ما دامت العقوبة المقررة بها مقرررة في القانون وفقا للمادة المذكورة . لا يغير من هذا أن المحكمة أخذت الطاعن بالرأفة وأنها كانت عند تقدير العقوبة تحت تأثير الوصف الذي أعطته للواقعة . |
| ١٨٧ | ٤١ ع ١٤ | (الطن رقم ٢٠٩١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) |
| | | ٢ - مثال لحرمة الإستيلاء على مال للدولة بغير حق . |
| ٣٥٦ | ٧٧ ع ١٤ | (الطن رقم ٢٠١٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) |
| | | ٣ - الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات . طبيعتها . وجوب القضاء بها على كل من ساهم في الجريمة فاعلا أو شريكا . |
| ٧٣٢ | ١٤٨ ع ٢ | (الطن رقم ١٩٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| | | ٤ - تغيير وصف التهمة أو تعديله . لفت نظر الدفاع إليه صراحة أو ضمنا أو بإجراء يتم عنه . مثال في استيلاء على مال الدولة بغير حق . |
| ٧٣٢ | ١٤٨ ع ٢ | (الطن رقم ١٩٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| | | ٥ - للنعي على المحكمة خطأها في مدم الاطلاع على المحررات محل جريمة التزوير . عدم جدواه . ما دامت المحكمة قد أعملت في حق المتهم المادة ٢/٣٢ عقوبات وأخذته بجريمة الإستيلاء بغير حق على مال جمعية تساهم الدولة في مالها بنصيب المستندة إليه وهي ذات العقوبة الأشد . |
| ٩١٢ | ١٨٢ ع ٢ | (الطن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| ٩١٢ | ٢٤١٨٢ | ٦ - وقوع الجناية قبل اعتراف المتهم بارتكابها . عدم تمتعه بالاعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ عقوبات . مثال في استيلاء . (الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| ١١٥٣ | ٣٤٢٢٨ | ٧ - سريان نص المادة ١١٣ عقوبات على جميع فئات العاملين في الحكومة والجهات التابعة لها فعلاً أو الملحق بها حكماً أياً كانت درجة الموظف أو من في حكمه في سلم الوظيفة وأياً كان نوع العمل المكلف به . (الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| ١١٥٧ | ٣٤٢٢٩ | ٨ - أركان جناية الاستيلاء المنصوص عليها في المادة ١١٣/١ عقوبات . متى تتوافر ؟ (الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| ١٢٢٠ | ٣٤٢٤٤ | (الطعن رقم ٨١١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٠) |
| ١٢٢٠ | ٣٤٢٤٤ | ٩ - خلو الحكم مما يدل على ملكية الدولة أو إحدى الجهات المنصوص عليها في المادة ١١٣/١ عقوبات لال الذي دان الطاعن بالاستيلاء عليه . قصور . مثال . (الطعن رقم ٨١١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٠) |
| ١٤١١ | ٣٤٢٩٠ | ١٠ - تحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائي في جريمة تسهيل الاستيلاء بغير حق على مال للدولة أو لإحدى الهيئات أو المؤسسات أو الشركات أو المنشآت المنصوص عليها في المادة ١١٣/١ عقوبات المعدلة . غير لازم . (الطعن رقم ١٥٢٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | راجع أيضا : اختلاس أموال أميرية . ومأمورو الضبط القضائي . (القاعدة رقم ٤٥ بالصحيفة رقم ٢٠٧ ع ١) إشتباه عودة المشتبه فيه إلى حالة الاشتباه بعد سبق الحكم بوضعه تحت المراقبة . وجوب معاقبته بعقوبتي الحبس والوضع تحت المراقبة . (الطن رقم ١٧٦٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣) ١٩ ع ١٩ ٩٠ |
| | | اشتراك ١ - مجرد اثبات سبق الاصرار على المتهمين يلزم عنه الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن يقارف بنفسه الجريمة من المصرين عليها . (الطن رقم ١٧٦٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣) ١٨ ع ١٨ ٨٥ |
| | | ٢ - متى يتحقق الاشتراك بطريق المساعدة ؟ (الطن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣) ٢٤ ع ١٨ ١٠٨ |
| | | ٣ - ثبوت اشتراك الطامن في جرائم الاختلاس والتزوير والاستعمال . لا مصلحة له في المجادلة في معاقبته على أساس أنه فاهل أصلي . (الطن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣) ٤٦ ع ١٨ ٢٨٢ |
| | | ٤ - تحقق الاشتراك بطريق الاتفاق . باتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه (الطن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) ٨٨ ع ١٨ ٤١٤ (الطن رقم ١١٧٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٣) ٢٤ ع ١٨ ١٠٨ (الطن رقم ١٩٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) ١٤٨ ع ٣ ٧٣٢ |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>٥ — الترخيص باستيراد سبائك الذهب الى مصر . محظور على آحاد الناس . القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ . وقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٧٣٧ لسنة ١٩٧٤ .</p> <p>اتفاق الطاعن مع متهم آخر على بيع سبائك الذهب التي يجلبها هذا الأخير الى مصر . اعتبار الطاعن شريكا في تهريبها . صحيح . علة ذلك ؟</p> |
| ٥٩١ | ٢٤١٢٢ | <p>(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)</p> <p>٦ — تحقق الاشتراك إذا كان وقوع الجريمة ثمرة له .</p> |
| ٥٩١ | ٢٤١٢٢ | <p>(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)</p> <p>٧ — جواز اثبات الاتفاق على ارتكاب الجريمة من فعل لاحق لوقوعها .</p> |
| ٥٩١ | ٢٤١٢٢ | <p>(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)</p> <p>٨ — عدم اشتراط المادة ٤ عقوبات في الشريك أن يكون على علاقة مباشرة بالفاعل . كفاية كون الجريمة قد وقعت بناء على اتفائه أو تحريضه أو مساعدته . ولو كان اتصاله بفاعلها بالواسطة .</p> |
| ٥٩١ | ٢٤١٢٢ | <p>(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)</p> <p>٩ — الشريك يستمد صفته من فعل الاشتراك ذاته ومن قصده منه ومن الجريمة التي وقعت .</p> <p>صححة معاقبة الشريك متى وقع منه فعل الاشتراك ؟</p> |
| ٥٩١ | ٢٤١٢٢ | <p>(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)</p> <p>١٠ — كيفية الاستدلال على توافر الاشتراك .</p> |
| ٧٣٢ | ٢٤١٤٨ | <p>(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ١١ — الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات . طبيعتها . وجوب القضاء بها على كل من ساهم في الجريمة فاعلا أو شريكا . (الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| ٧٣٢ | ٢٤١٤٨ | ١٢ — اعتبار حيازة الدخان اللبي في داخل الجمهورية . تهريبا . ولو كانت حيازته من غير المهرب له فاعلا أو شريكا . (الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | ١٣ — وجوب القضاء على الفاعلين وشركائهم متضامنين بتعويض قدره عشرون جنيتها عن كل كيلو جرام أو جزء منه من الدخان المهرب . فضلا عن العقوبة المقررة . المادة ٣ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . (الطعن رقم ٦٩٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | ١٤ — تمام الاشتراك في التزوير غالبا . دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة . كفاية الاعتقاد في حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها . ما دامت سائغة . (الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) |
| ١٣٩١ | ٣٤٢٨٥ | ١٥ — كفاية تدليل الحكم بأسباب سائغة على توافر الاشتراك في الجريمة . المجادلة في ذلك أمام النقض . غير جائزة . (الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) |
| ١٣٩١ | ٣٤٢٨٥ | ١٦ — استفادة العلم بتزوير الورقة . من الاشتراك في تزويرها . التحدث عن ركن العلم في جريمة استعمال ورقة مزورة . غير لازم . بالنسبة للمشارك في تزويرها . (الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) |
| ١٣٩١ | ٣٤٢٨٥ | |

| الصفحة | القاعدة |
|--------|--|
| ١٤١٥ | ٣٤٢٩١ (الطعن رقم ١٦١٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥) |
| ١٤٥١ | ٣٤٣٠١ (الطعن رقم ١٢١٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) |
| ١٤٥١ | ٣٤٣٠١ (الطعن رقم ١٢١٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) |
| | راجع أيضا : اشتراك . |
| | (القاعدة رقم ٣٠٢ بالصحيفة رقم ١٤٦١ ع ٣) |
| | وحكم . |
| | (القاعدتان رقا ٣ و ٨٨ بالصحيفتين رقمي ١٢ و ١٤١٤ ع ١) |
| | وفاعل أصلي . |
| | (القاعدة رقم ٤٦ بالصحيفة رقم ٢١٢ ع ١) |
| | ونقد . |
| | (والقاعدة رقم ١٣٥ بالصحيفة رقم ٦٥٩ ع ٢) |

أشخاص إحتبارية

١ — كفاية مساهمة الدولة في مال الشركة بنصيب ما لدخولها في عداد الشركات المنصوص عليها في المادة ١١٣ عقوبات المعدلة . مثال في ضم شركة خاصة للقطاع العام . احتفاظ الشركة بشخصيتها المعنوية بعد ضمها إلى القطاع العام . لا يمنع أن تكون أموالها من أموال الدولة التي قصد الشارع حمايتها بالمادة ١١٣ عقوبات .

مثال لتسبب غير معيب في شأن مساهمة الدولة في مال الشركة .

(الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) ١٠٠ ع ٢ ٤٧٦

٢ — الجمعية التعاونية التي تساهم فيها الدولة أو أحد الأشخاص العامة . هي منشأة تنطبق على العاملين فيها المادة ٦/١١١ عقوبات .

مساواة المشرع بين أموال للوحدات الاقتصادية التابعة للأشخاص المعنوية العامة وبين أموال هذه الأشخاص وأموال الدولة .

مريان المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات على العاملين بالجمعيات التعاونية المملوكة جميعها للأفراد — ولو كانت خاضعة لإشراف إحدى الجهات الحكومية أو المؤسسات العامة .

(الطعن رقم ٦٥٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) ١٥٢ ع ٢ ٧٤٨

راجع : مؤسسات عامة وهيئات عامة .

(الفاعدتان رقا ٢٤ ، ٥٧٤ بالمصنفين رقمي ١٠٨ ، ٢٦١ ع ١) .

راجع : ضرائب .

(القاعدة رقم ٣٠٢ بالصيغة رقم ١٤٦١ ع ٣)

إصابة خطأ

- ١ — إصابات العمل التي تلتزم هيئة التأمينات الاجتماعية بعلاجها وإعانة المصابين المؤمن عليهم في مدة العجز أو أداء تعويض أو ترتيب معاش لهم ؟ ليس للمصاب فيما يتعلق بتلك الإصابات التمسك قبل الهيئة بأحكام أى قانون آخر ، ولا يجوز له ذلك أيضا بالنسبة إلى صاحب العمل إلا إذا كانت إصابته قد نشأت عن خطأ جسيم من جانبه . المادتان ١ (د) ٤٧ ، من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . مثال لإخلال بدفاع جوهري في هذا الصدد .
- (الطعن رقم ١٣٦٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) .. ٢٧ ع ١٢٩
- ٢ — مساهلة كل من أسهم في الأخطاء التي نشأت عنها الحادث أيا كان قدر خطئه . يستوى في ذلك أن يكون في خطؤه سببا مباشرا أم غير مباشر في حصول الحادث .
- (الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣) ... ٤٢ ع ١٩٢
- ٣ — إيراد الحكم لأوجه الخطأ التي أسهمت في وقوع الحادث . كفايته للتدليل على قيام رابطة السببية بين الخطأ والنتيجة الضارة التي حوسب المتهم عنها .
- (الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣) ... ٤٢ ع ١٩٢
- ٤ — المسؤولية الجنائية لصاحب العمل والمقاول عن أعمال الحفر . حدودها ؟
- (الطعن رقم ١٧٧٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٠) ... ٤٩ ع ٢٣١
- ٥ — عدم كشف الحكم عن نوع الخطأ ومداه . قصور في التسبيب .
- (الطعن رقم ١٣٨٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١١) ... ٥٤ ع ٢٤٨

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٦ - اصابة المتهم أكثر من ثلاثة أشخاص . وجوب معاقبته طبقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ عقوبات بالحبس لا بالغرامة . افراد الحكم اثنين من المصابين في الحادث بوضع مستقل تفادياً لإعتبار المصابين أكثر من ثلاثة . يعيب الحكم . |
| | | متى يتعين أن يكون مع النقص الإحالة . مثال . |
| ٢٨٧ | ١٤٦١ | (الطعن رقم ٢١٥٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) |
| | | ٧ - تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية مرتكبه جنائياً ومدنيا موضوعي . |
| ٨١٧ | ٢٤١٦٣ | (الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| | | ٨ - مجرد اعتراض السيارة ليلاً للطريق الصحراوي محل الحادث . خطأ . |
| ٨١٧ | ٢٤١٦٣ | (الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| | | ٩ - تقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة . أمر موضوعي . |
| ٨٢٢ | ٢٤١٦٤ | (الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| | | إصابة عمل |
| | | راجع : اصابة خطأ . |
| | | (القاعدة رقم ٢٧ بالصحيفة رقم ١٢٩ ع ١) |
| | | إصلاح زراعي |
| | | راجع : هيئات عامة . |
| | | (القاعدة رقم ٥٧ بالصحيفة رقم ٢٦١ ع ١) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ودعوى مدنية : |
| | | (القاعدة رقم ٥٤ بالصحيفة رقم ١٤٨٢ ع ١) |
| | | ومسئولية جنائية . |
| | | (القاعدة ١٤٠ بالصحيفة رقم ٦٩٦ ع ٢) |
| | | إضرار عمد |
| | | ١ — الغرامة التهديدية . طبيعتها : تهديدية وليست تعويضية . ورودها في القيود الدفترية للمنشأة . لا يغير من طبيعتها . |
| ١٠٥٦ | ٣٤٢٠٨ | وجوب تثبت الحكم من وقوع الضرر في جريمة الإضرار العمد (الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| | | ٢ — أركان جريمة المادة ١١٦ مكررا (١) عقوبات ؟ عدم تحققها مع قيام الاحتمال على أى وجه . |
| ١٠٥٦ | ٣٤٢٠٨ | (الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| | | ٣ — أركان جريمة الإضرار العمدى المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكررا (١) عقوبات . |
| ١١٥٧ | ٣٤٢٢٩ | (الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| | | ٤ — شرط الضرر كركن في جريمة الإضرار العمدى . أن يكون حقيقيا وثابتا على وجه اليقين . |
| ١١٥٧ | ٣٤٢٢٩ | (الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| | | ٥ — توافر قصد الاضرار في جريمة المادة ١١٦ مكررا (١) عقوبات . بانصراف نية الجاني إلى إلحاق الضرر بالمنشأة التي يعمل بها . |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>ما لا يسوغ التدليل به على توافر قصد الإضرار ؟</p> <p>وجوب تمحيص دفاع المتهم القائم على نفي قصد الإضرار .</p> <p>(الطن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) ١١٥٧ ع ٣٢٢٩</p> <p>راجع أيضا : إثبات .</p> <p>(القاعدة رقم ٢٦٠ بالصحيفة رقم ١٢٨٠ ع ٣)</p> <p>إعتداء على حق الغير في العمل</p> <p>راجع : ارتباط .</p> <p>(القاعدة رقم ٣٩ بالصحيفة رقم ١٧٨ ع ١)</p> <p>اعتراف</p> <p>راجع : إثبات " اعتراف " .</p> <p>اعدام</p> <p>١ — وجوب استيفاء الحكم الصادر بالاعدام اجراء اجماع آراء قضاة المحكمة ولا كان باطلا .</p> <p>الإجماع لا يعدو أن يكون اجراء من الاجراءات المنظمة لإصدار هذا الحكم ، والنص عليه فيه شرط اصحته ، إلا أنه لا يمس بأساس الحق في توقيع عقوبة الاعدام ذاتها ولا ينال الجرائم التي يعاقب عليها القانون بهذه العقوبة بالالغاء أو التعديل ولا ينشئ لمقارفيها أهدارا وظروفا تغير من طبيعة تلك الجرائم أو العقوبة المقررة لها .</p> <p>(الطن رقم ١٧٣٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) ١٢ ع ١٤</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٢ - جواز إبدال عقوبة الإعدام المقررة لجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة عند تطبيق المادة ١٧ عقوبات . |
| ١٢ | ١٤ ٣ | (الطن رقم ١٧٣٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| | | إعلان |
| | | ١ - وجوب تتبع أطراف الدعوى سيرها من جلسة إلى أخرى طالما كانت متلاحقة حتى يصدر الحكم فيها . إعادة الدعوى للمرافعة بعد حجزها للحكم . وجوب دعوة الخصوم للاتصال بالدعوى . |
| ٧ | ١٤ ٢ | (الطن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| | | ٢ - على المحضر عند تسليم الإعلان إلى مأمور القسم أن يوجه إلى المعلن إليه كتابا موصى عليه يخبره فيه أن الصورة سلمت إلى جهة الإدارة وأن يبين ذلك في حينه بالتفصيل في أصل الإعلان وصورته . وإلا كان الإعلان باطلا . |
| ٧٣٨ | ١٤٩ ٢ | (الطن رقم ٤٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| | | ٣ - عدم التزام المحضر بالتحقق من صفة من يتواجد بموطن المعلن إليه ويقرر أنه تابعه . تسليم الإعلان إليه في هذه الحالة لغياب المعلن إليه . صحة الإعلان . عدم جدوى النعي بأن الصفة التي قررها مستلم الإعلان غير صحيحة . ما دام أن المعلن إليه لا ينكر وجود من استلم الإعلان بمسكنه عند توجه المحضر إليه ، ولم ينكر وصول صورة الإعلان إليه وعلمه بالجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة المطعون فيه . |
| ١٢١٦ | ٣٤٢٤٣ | (الطن رقم ٨٨٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٤) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| ١٤٧٧ | ٣٤٣٠٤ | <p>٤ — بطلان الحكم الذي يصدر في جلسة غير الجلسة المحددة لنظر الدعوى . مادام أن المتهم لم يعلن بالجلسة الجديدة .</p> <p>(الطن رقم ٩٥٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩)</p> |
| ١٥٠٨ | ٣٤٣١٢ | <p>٥ — تخلف المعارض عن حضور الجلسة المحددة لنظر معارضته . صحة القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن . جزاء عدم اهتمامه بمعارضته .</p> <p>حضور المعارض أية جلسة من جلسات المعارضة . ولو بغير إعلان . وجوب الفصل في موضوع معارضته .</p> <p>(الطن رقم ١٦٩٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩)</p> <p>راجع أيضا : إجراءات المحاكمة .</p> <p>(القاعدة رقم ٢ بالصحيفة رقم ١٤٧)</p> <p>إغتصاب مال بالتهديد</p> <p>القصد الجنائي في جريمة التهديد . تحققه . عدم لزوم تحدث الحكم عنه استقلا . مادام أن عبارات الحكم وصراحة عبارات التهديد وظروف الواقعة تكفي لذلك .</p> <p>(الطن رقم ٣٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)</p> |
| ١٠٢٧ | ٣٤٢٠٠ | <p>١ — تقدير توافر الاكراه أو الضرورة . موضوعي .</p> <p>(الطن رقم ٨٠٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣)</p> <p>٢ — علاقة الزوجية . لا تصلح سبندا للقول بتوافر حالة الضرورة الملجئة إلى نحر محارم القانون .</p> <p>(الطن رقم ٨٠٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣)</p> |
| ١٠٢٧ | ٣٤٢٠٠ | |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|--|
| | | ٣ — حضور المحامي التحقيق . لا ينفي حصول وقائع التعذيب . |
| ١٠٥٦ | ٣٤٢٠٨ | (الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| | | ٤ — عدم التعويل على أقاويل جاءت وليدة تعذيب أو إكراه . أيا كان قدره . ولو طابقت هذه الأقاويل الحقيقة . |
| ١٠٥٦ | ٣٤٢٠٨ | (الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| ١١٥٧ | ٣٤٢٢٩ | (والطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| | | ٥ — الدفع ببطلان أقوال الشهود لصدورها إثر إكراه جوهري . وجوب تمحيصه والرد عليه . مخالفة ذلك . اخلال بحق الدفاع . لا يعصم الحكم من هذا الاخلال . الاطمئنان إلى أقوال الشهود . مادام لم يرد على الدفع . كون الدليل صادقا . لا يكفي لسلامة الحكم . متى كان هذا الدليل وليد إجراء غير مشروع . مثال . |
| ١١٥٧ | ٣٤٢٢٩ | (الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| | | ٦ — الاعتراف في المسائل الجنائية . تقدير صدوره عن طواعية واختيار . موضوعي . مثال لاعتراف صدر من المتهم أثر تعرف كلب الشرطة عليه . |
| ١٣٤٤ | ٣٤٢٧٣ | (الطعن رقم ١١٦٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١) |
| | | ٧ — تقدير صحة الاعتراف وقيمته في الإثبات وعدم صحة الادعاء بأنه وليد إكراه . موضوعي . متى أقيم على أسباب سائغة . |
| ١٤٥١ | ٣٤٣٠١ | (الطعن رقم ١٢١٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) |
| | | ٨ — عدم التزام المحكمة بنسب طبيب لتحقيق آثار التعذيب . شرط ذلك ؟ |
| ١٤٥١ | ٣٤٣٠١ | (الطعن رقم ١٢١٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) |

راجع : إثبات . "اعتراف" .

(القاعدة ٢٠٥ ، ٤٠٠ ، ٦٠٠ بالصحيفتين رقمي ٢٠٧ ، ٢٧٧ ع ١)

ودفع .

(القاعدة رقم ٢٦٢ بالصحيفة رقم ١٢٨٨ ع ٣)

إلتماس إعادة النظر

١ - مدى حجية الحكم الجنائي النهائي ؟

(الطعن رقم ١٩٩١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) ٨٧ ع ١ ٤٠١

٢ - حالة طلب إعادة النظر المنصوص عليها في الفقرة الخامسة
من المادة ٤٤١ إجراءات . نطاقها ؟

(الطعن رقم ١٩٩١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) ٨٧ ع ١ ٤٠١

٣ - للنيابة العامة رفع الدعوى الجنائية على متهم آخر بوصفه
مساهما مع المحكوم عليه في الجريمة التي صدر فيها الحكم بإدانتته -
سواء كان فاعلا أو شريكا - إلا أنه لا يجوز لها تجديد
الدعوى قبل متهم آخر غير المحكوم عليه إذا أقامت الدعويين
على أساس وحدة الفاعل بأن اتجهت في دعواها الأخيرة
إلى إسناد الواقعة ذاتها إلى متهم جديد بدلا ممن صدر الحكم
بإدانتته طالما بقي الحكم الأول قائما يشهد بأن المحكوم عليه هو
مرتكب الجريمة . لها طلب إلغاء الحكم الأول عن طريق
التماس إعادة النظر طبقا للمادة ٤٤١/٥ إجراءات فإذا ما تم لها
ذلك استعادت سلطتها في تحريك الدعوى الجنائية من جديد
قبل المتهم الآخر .

(الطعن رقم ١٩٩١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) ٨٧ ع ١ ٤٠١

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٤ - شروط قبول التماس إعادة النظر وفقا للمادة ٢/٤٤١ اجراءات : صدور حكمين نهائيين بالإدانة على شخصين مختلفين عن واقعة واحدة وأن يكون بين الحكمين تناقض يستشف منه براءة أحد الشخصين . قضاء الحكمين بالبراءة لذات الشخص . عدم قبول التماس . ولو كان أحد الحكمين قد قضى بالمصادرة ولم يقض بها الحكم الآخر لمصادرة المضبوطات فعلا قبل صدوره مما يرتفع به التناقض . (الطعن رقم ١٣٢١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) ... ٢٠٩ ع ٣ ... ١٠٦٥ |
| | | أمر إحالة |
| | | ١ - بطلان الاجراءات السابقة على المحاكمة . وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع . إثارة الدفع ببطلان أمر الاحالة لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز . (الطعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) ... ١٤ ع ١ ... ١ (الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) ... ١٣٧ ع ٢ ... ٦٧٣ |
| | | ٢ - خلو الحكم من بيان تاريخ اصدار أمر الاحالة . لا يبطله . (الطعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) ... ١٤ ع ١ ... ١ |
| | | ٣ - تقييد المحكمة الجنائية بالوقائع الواردة في أمر الاحالة . (الطعن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) ... ١٤ ع ٤ ... ١٧ |
| | | ٤ - حق محكمة الجنايات في اقامة الدعوى الجنائية بالنسبة الى ما تبينه من وقائع غير المرفوعة بها الدعوى وإحالتها الى النيابة العامة للتصرف فيها . مثال . (الطعن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢) ... ١٤ ع ٤ ... ١٧ |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| ٢٧٧ | ١٤٦٠ | ٥ - متى تتضمن الواقعة الواردة بأمر الإحالة لجميع ما أخفاه المتهم من أشياء متحصلة من اختلاس ؟ كفاية واقعة ما لتبرير العقوبة المقررة بها . عدم جدوى النعي على الحكم بشأن واقعة أخرى لا تأثير لثبوتها من عدمه على العقوبة المحكوم بها . (الطعن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) |
| ٦٧٣ | ٢٤١٣٧ | ٦ - صحة إجراءات الإحالة والمحاكمة ولو شاب قرار الإحالة قصور في التسبيب . ما دام أن القرار قد تضمن الاتهام الذي حوكم المتهم عنه . (الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| | | أمر بالألا وجه |
| | | ”تسبيبه“ . |
| ٧٦٣ | ٢٤١٥٤ | ١ - وجوب اشتغال الأمر الصادر من مستشار الإحالة - سواء بإحالة الدعوى الى محكمة الجنايات أو بأن لا وجه لإقامتها - على الأسباب التي بنى عليها . المحكمة من ذلك ؟ المقصود من كفاية الأدلة في قضاء الإحالة ؟ (الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦) |
| | | ٢ - إقامة الأمر بالألا وجه قضاءه على ما ليس له أصل في الأوراق . يعيبه . مثال . (الطعن رقم ١٦٢١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥) |
| | | ٣ - تسبيب أوامر مستشار الإحالة . واجب . عدم تسبيب أمر صادر منه حتي تاريخ نظر الطعن فيه . بطلان الأمر . علة ذلك ؟ مستشار الإحالة . جهة تحقيق لا قضاء حكم . (الطعن رقم ١٥٥٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| ١٤٩٦ | ٣٤٣٠٩ | |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ” حجته “ . |
| | | ١ - صدور أمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى . يمنع من نظرها . ما دام الأمر قائما . |
| | | الدفع بسبق صدور أمر بأن لا وجه . من النظام العام . جواز إثارتها لأول مرة أمام النقض . شرط ذلك ؟ |
| ١٠٥٦ | ٣٤٢٠٨ | (الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٣/١٠/١٩٦٩) |
| | | ٢ - صدور الأمر بأن لا وجه بناء على أسباب عينية . اكتسابه قوة الأمر المقضى بالنسبة لجميع المتهمين في الدعوى التي صدر فيها . بعكس الحال لو أن الأمر كان مبنيًا على أحوال خاصة بأحد المتهمين . حلة ما تقدم ؟ |
| ١٠٥٦ | ٣٤٢٠٨ | (الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٣/١٠/١٩٦٩) |
| | | راجع أيضا : اختصاص . |
| | | (القاعدة رقم ٢٩٤ بالصيغة رقم ١٤٢٦ ع ٣) |
| | | ” إلغاؤه “ . |
| | | ١ - إلغاء الأمر بالألا وجه يعنى كفاية الأدلة لتقديم المتهم للمحاكمة . |
| ٣٣١ | ١٤٧٢ | (الطعن رقم ٢٢٢٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٧/٣/١٩٦٩) |
| | | ٢ - لمحكمة النقض نقض الأمر المطعون فيه الصادر من مستشار الإحالة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى وتصحيحه على مقتضى القانون لمصلحة المتهمين . المادة ٢/٣٥ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ . |
| ٤٠١ | ١٤٨٧ | (الطعن رقم ١٩٩١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢١/٣/١٩٦٩) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | الطعن في الأمر : |
| | | (١) "من المحامي العام الأول" . |
| | | حق المحامي العام الأول عند غياب النائب العام أو خلو منصبه أو قيام مانع لديه في التقرير بالطعن بالنقض في الأمر بأن لا وجه الصادر من مستشار الإحالة وتوقيع أسبابه . فيما عدا الحالات الثلاث المتقدمة لا يباشر المحامي العام الأول حق الطعن بالبتوكيل خاص من النائب العام . خلو الأوراق من هذا التوكيل . عدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة . |
| ٣١٦ | ١٤٦٨ | (الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١٠) |
| ١٠١٨ | ٣٤١٩٨ | (والطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) |
| | | (ب) "من المدعى المدني" . |
| | | ١ — حق المدعى المدني في الطعن في قرار النيابة الصادر بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية . المادة ٢١٠ إجراءات . |
| ٣٣١ | ١٤٧٢ | (الطعن رقم ٢٢٢٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١٧) |
| | | ٢ — للمدعى بالحقوق المدنية الطعن بالنقض في الأمر الصادر من مستشار الإحالة بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية دون التقيد ببلوغ مقدار التعويض المدعى به نصا بما معينا . |
| ٧٦٣ | ٢٤١٥٤ | (الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦) |
| | | ٣ — نطاق حق كل من النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية في الطعن بالنقض على الأمر الصادر من مستشار الإحالة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى . مقصور على الدعوى الجنائية . |
| ٧٦٣ | ٢٤١٥٤ | (الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦) |
| ١٤٩٦ | ٣٤٣٠٩ | (والطعن رقم ١٥٥٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | أمر ضبط وإحضار |
| | | لا يلزم أن يكون أمر الضبط والإحضار الذي يصدره مأمور الضبط القضائي إعمالاً لنص المادة ٣٥ إجراءات مكتوباً . |
| ١٣٣٠ | ٣٤٢٧٠ | (الطن رقم ١٥٨٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) |
| | | أموال عامة |
| | | كفاية مساهمة الدولة في مال الشركة بنصيب ما لدخولها في عداد الشركات المنصوص عليها في المادة ١١٣ عقوبات المعدلة . مثال في ضم شركة خاصة للقطاع العام . احتفاظ الشركة بشخصيتها المعنوية بعد ضمها إلى القطاع العام . لا يمنع أن تكون أموالها من أموال الدولة التي قصد الشارع حمايتها بالمادة ١١٣ عقوبات . |
| | | مثال لتسبب غير معيب في شأن مساهمة الدولة في مال الشركة . |
| ٤٧٦ | ١٤١٠٠ | (الطن رقم ٢٣٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| | | راجع أيضاً : استيلاء على مال للدولة بغير حق . |
| | | (القاعدة رقم ٢٤٤ بالصحيفة رقم ١٢٢٠ ع ٣) |
| | | إنابة قضائية |
| | | اقامة الشاهد في الخارج . لا يمنع من سماعه . ولو عن طريق الإنابة القضائية . |
| ١٠٦٩ | ٣٤٢١٠ | (الطن رقم ١٣٩١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | إنتاج ورق اللعب |
| | | تحقق جريمة إنتاج ورق اللعب بدون ترخيص . رهن بتمام عملية الإنتاج . دون إخطار ودفع رسم الإنتاج المستحق . لاعقاب على الشروع في هذه الجريمة . إنتاج ورق لعب الأطفال الذي لا جريمة فيه . شرطه ؟ الدفاع بمشروعية الفعل . وجوب الرد عليه وتمحيصه . (الطن رقم ١٥٢٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٠) ٣٤٢٥٢ ١٢٥٢ |
| | | إنتهاك حرمة ملك الغير |
| | | ١ — الركن المادى فى جريمة دخول منزل فى حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة . متى يتحقق ؟ (الطن رقم ١٧٥٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٠) ٤٨ ع ١ ٢٢٧ |
| | | ٢ — مثال لتسبب معيب فى توافر الركنين المادى والمعنوى فى جريمة دخول منزل فى حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة . (الطن رقم ١٧٥٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٠) ٤٨ ع ١ ٢٢٧ |
| | | إهمال جسيم |
| | | ١ — الإخلال الجسيم بواجبات الوظيفة . من صور الخطأ . معناه ؟ السلطة التقديرية للموظف . نطاقها . مجاوزة هذا النطاق . انحراف فى استعمالها . (الطن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) ٣٤٢٢٩ ١١٥٧ |
| | | ٢ — الخطأ الجسيم والغش . كلاهما يمثل وجها للإجرام . يختلف عن الآخر . عدم جواز الخلط بينهما فى مجال المسئولية الجنائية . (الطن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) ٣٤٢٢٩ ١١٥٧ |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | أوراق رسمية |
| | | ورقة الحكم . من الأوراق الرسمية . |
| ١٢٣٤ | ٣ع٢٤٧ | (الطن رقم ٩٠٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٠/١١/١٩٦٩) |
| | | راجع أيضا : إثبات "أوراق" . |
| | | (ب) |
| | | باعث . براءة اختراع . بطلان . بلاغ كاذب . نساء . |
| | | بيانات وعلامات تجارية . |
| | | باعث |
| | | الباعث على الجريمة . ليس من أركانها . خطأ الحكم |
| | | في بيانه لا يؤثر في سلامته . |
| ٩٧٠ | ٢ع١٩٢ | (الطن رقم ٩٢٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٣٠/٦/١٩٦٩) |
| ١٣٤٤ | ٣ع٢٧٣ | (والطن رقم ١١٦٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١/١٢/١٩٦٩) |
| | | راجع أيضا : اختلاس سندات حكومية . |
| | | (القاعدة رقم ٢٨٦ بالصحيفة رقم ١٣٩٦ ع ٣) |
| | | وجريمة . |
| | | (القاعدتان رقم ١٨ ، ، بالصحيفتين رقمي ٨٥ ، ٣٢٣ ع ١) |
| | | براءة اختراع |
| | | ١ — الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية . ماهية كل |
| | | منها ؟ |
| ٤٨٧ | ٢ع١٠٢ | (الطن رقم ١٧٩٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١١/٤/١٩٦٩) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------------|---------|---|
| | | ٢ - براءة الاختراع . هي المناط في حماية ملكيته . عدم الحصول على هذه البراءة . لا جريمة في تقليد الاختراع . |
| | | الابتكار وحده هو الذي ينشئ ملكية الرسوم والنماذج وليس تسجيلها . التسجيل قرينة على هذه الملكية تقبل إثبات العكس . |
| | | ليس من شأن تسجيل النموذج أن يغير من طبيعته . |
| ٤٨٧ | ٢٤١٠٢ | (الطن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | ٣ - اقتصار المدعى المـدنى على تسجيل القوالب المدعى تقليدها بوصفها نماذج صناعية مع أنها اختراع . تقليد هذه القوالب . غير مؤثم . ما دام لم يحصل على براءة اختراع عنها . |
| ٤٨٧ | ٢٤١٠٢ | (الطن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| بطلان | | |
| | | ١ - بطلان الإجراءات السابقة على المحاكمة . وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع . |
| | | إثارة الدفع ببطلان أمر الإحالة لأول مرة أمام محكمة النقض غير جائز . |
| ١ | ١٤١ | (الطن رقم ١٧٣٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| ١٠٧٨ | ٢٤٢١٢ | (والطن رقم ٨٢٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/١٠) |
| | | ٢ - الرد على شواهد الدفع ببطلان التفتيش لعدم جدية التحريات بأدلة منتجة لها أصلها في الأوراق . كفايته . |
| ١ | ١٤١ | (الطن رقم ١٧٣٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٣ — خلو الحكم من بيان تاريخ إصدار أمر الإحالة . لا يبطله . كفاية إيراد الحكم لنصوص القانون المتعلقة بعقوبة الجريمة . |
| ١ | ١٤١ | (الطن رقم ١٧٢٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| | | ٤ — وجوب استيفاء الحكم الصادر بالإعدام اجرائاً إجماع آراء قضاة المحكمة وأخذ رأي المفتي والا كان باطلا . الإجماع لا يعدو أن يكون اجراء من الإجراءات المنظمة لإصدار هذا الحكم ، والنص عليه فيه شرط لصحته ، إلا أنه لا يس بأساس الحق في توقيع عقوبة الإعدام ذاتها ولا ينال الجرائم التي يعاقب عليها القانون بهذه العقوبة بالالغاء أو التعديل ولا ينشئ لمقارنتها أعدارا وظروفا تغير من طبيعة تلك الجرائم أو العقوبة المقر لها . |
| ١٢ | ١٤٣ | (الطن رقم ١٧٣٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| | | ٥ — لا بطلان على مخالفة الإجراءات الخاصة بأخذ العينة وتحليلها وإخطار صاحب الشأن بنتيجتها في ظل التشريعات الصادرة في شأن صناعة وتجارة الصابون بعد إلغاء القانون ٨٧ لسنة ١٩٣٨ . خضوع الغش في صناعة وتجارة الصابون لقواعد الإثبات العامة . |
| | | ما نص عليه القرار الوزاري رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٩ الصادر تنفيذا لقرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٩٥٦/٤/٤ — في مادته الخامسة من بطلان إجراءات أخذ العينة إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في أجل المحدد له ، لا يقيد المحاكم علة ذلك ؟ |
| ٥٦ | ١٤١٢ | (الطن رقم ١٣٨٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٦ - وجوب وضع الأحكام الجنائية والتوقيع عليها خلال ثلاثين يوما من النطق بها . مخالفة ذلك . بطلان الحكم . المادة ٢/٣١٢ إجراءات . |
| ١٩٨ | ٤٣ ع ١ | (الطعن رقم ٢٩٨٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣) |
| ٢٣٧ | ٥١ ع ١ | (والطعن رقم ٢٠٠٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٠) |
| | | ٧ - عدم جواز ابداء الدفع ببطلان تحقيق النيابة لأول مرة أمام محكمة النقض . |
| ٢٧٧ | ٦٠ ع ١ | (الطعن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) |
| | | ٨ - اشتراك القاضي في هيئة غرفة المشورة التي نظرت الطعن في القرار الصادر من النيابة بالألا وجه . الغاء الغرفة لهذا القرار . عمل من أعمال الاحالة . امتناع اشتراك القاضي بعد ذلك في الحكم في الدعوى . مخالفة ذلك : بطلان الحكم . المادة ٢٤٧ إجراءات . |
| ٣٣١ | ٧٢ ع ١ | (الطعن رقم ٢٢٢٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/١٧) |
| | | ٩ - لمحكمة النقض نقض الأمر المطعون فيه الصادر من مستشار الإحالة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى وتصحيحه على مقتضى القانون لمصلحة المتهمين . المادة ٢/٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ |
| | | بطلان اتصال قضاء الإحالة بالدعوى بطلانا أصليا . وجوب القضاء بعدم قبولها لرفعها بغير الطريق القانوني . |
| ٤٠١ | ٨٧ ع ١ | (الطعن رقم ١٩٩١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) |
| | | ١٠ - بيان صفات الخصوم في الدعوى المدنية في الحكم . غير لازم إلا في حالة الحكم في الدعوى لصالح رافعيها . |
| ٤٤٩ | ٩٥ ع ٢ | (الطعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٤) |

| الصفحة | للقاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ١١ — وجوب وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما . وإلا كانت باطلة . ما لم تكن صادرة بالبراءة . المادة ٣١٢ إجراءات . |
| ٤٨٤ | ٢٤١٠١ | (الطن رقم ٣٢٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| | | ١٢ — وجوب حضور القضاة الذين اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم . حصول مانع لأحدهم . وجوب توقيعه على مسودة الحكم وإلا صدر مشوبا بالبطلان . |
| ٥١٥ | ٢٤١٠٧ | (الطن رقم ٣١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | ١٣ — تولى محام واحد الدفاع عن متهمين رغم التعارض بين مصلحتيهما . إخلال بحق الدفاع . أثره : بطلان الحكم . |
| ٥٤٧ | ٢٤١١٤ | (الطن رقم ١٨٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | ١٤ — قيام المحقق في جنائية بمواجهة المتهم بغيره من المتهمين أو الشهود دون اتباع الضمانات المنصوص عليها في المادتين ١٢٤ و ١٢٥ إجراءات . أثره ؟ |
| ٥٧٨ | ٢٤١١٩ | (الطن رقم ٥٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ١٥ — خلو التحقيق من مواجهة المتهم بغيره من المتهمين أو الشهود لا يبطله . للتهم في هذه الحالة ، أن يتمسك أمام محكمة الموضوع بما قد يكون في التحقيق من أوجه النقص . |
| ٥٧٨ | ٢٤١١٩ | (الطن رقم ٥٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ١٦ — عدم جواز تعييب الإجراءات السابقة على المحاكمة لأول مرة أمام النقض . مثال . |
| ٦٧٣ | ٢٤١٣٧ | (الطن رقم ١٣٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| ٧٨٧ | ٢٤١٥٨ | (والطن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ١٧ — اقتصار عمل القاضى على المشاركة فى تلاوة الحكم لا يبطله ولو كان مضوا فى الهيئة التى أصدرت الحكم الاستثنائى المنقوض . |
| ٦٨٥ | ٢٤١٣٩ | (الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| | | ١٨ — وجوب اشتغال الحكم على الأسباب التى بنى عليها وإلا كان باطلا . المراد بالتسبيب المعتبر ؟ مثال لتسبيب معيب فى اختلاس وتزوير . |
| ٧٠٦ | ٢٤١٤٢ | (والطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| | | ١٩ — على المحضر عند تسليم الاعلان الى مأمور القسم أن يوجه الى المعلن اليه كتابا موصى عليه يخبره فيه أن الصورة سلمت الى جهة الادارة وأن يبين ذلك فى حينه بالتفصيل فى أصل الاعلان وصورته وإلا كان الاعلان باطلا . |
| ٧٣٨ | ٢٤١٤٩ | (الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| | | ٢٠ — عدم تقرير البطلان جزاء على مخالفة اجراءات التحريز . المرجع فى شأن سلامة تلك الاجراءات الى محكمة الموضوع . |
| ٧٩٥ | ٢٤١٥٩ | (الطعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| | | ٢١ — شمول كل من استئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن والطعن فيه بطريق النقض ، الحكم الغيابى المعارض فيه . |
| | | خلو الحكم الغيابى الابتدائى مما يفيد صدوره باسم الأمة يجعله باطلا بطلانا أصليا . أخذ الحكم الغيابى الاستثنائى — الذى قضى بتأييد الحكم الصادر باعتبار المعارضة فى ذلك الحكم كأن لم تكن — بأسباب ذلك الحكم الباطل يجعله باطلا بدوره ولو استوفى ذلك البيان ما دام لم ينشأ لنفسه |

| الصفحة | القاء | العدد |
|--------|-------|---|
| | | أسباباً قائمة بذاتها . لمحكمة النقض التعرض من تلقاء نفسها لمصلحة الطاعن لهذا البطلان ولو لم يثره في طعنه . المادة ٣٥/٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . |
| ٨٠٨ | ٢٤١٦١ | (الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| | | ٢٢ — القصور له الصدارة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بخالفة القانون . |
| ٨٤٣ | ٢٤١٦٨ | (الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| | | ٢٣ — خلو الحكم من تاريخ إصداره . أثره : البطلان . تأييد الحكم المظعون فيه للحكم الابتدائي الباطل . نخلوه من تاريخ صدوره . يترتب عليه بطلانه بدوره . |
| ٨٧٩ | ٢٤١٧٥ | (الطعن رقم ٧١٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| | | ٢٤ — حرمة المتجر مستمدة من اتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه . صدور اذن النيابة بتفتيش شخص معين أو مسكنه . شمول هذا الإذن متجره . |
| ٩١٠ | ٢٤١٨١ | (الطعن رقم ٧٦٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| | | ٢٥ — عدم تحديد القانون أجلا معيناً لتحرير أسباب قرارات مستشار الإحالة وايداعها . |
| ٩٢٦ | ٢٤١٨٣ | (الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) |
| | | ٢٦ — وجوب تخيص مستشار الإحالة للدعوى وأدلتها ثم إصداره أمراً مسبباً بما يراه من كفاية الأدلة أو عدم كفايتها . |
| ٩٢٦ | ٢٤١٨٣ | (الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) |

| الصفحة | القائمة |
|------------|---|
| | ٢٧ — الأعمال الإجرائية . جرياتها على حكم الظاهر . عدم ابطالها من بعد نزولا على ما ينكشف من أمر الواقع . صدور اذن التفتيش لضبط مخدرات . صحة ضبط ما ينكشف عرضا من جرائم . مثال . |
| ٩٧٦ ٢٤١٩٣ | (الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| | ٢٨ — تنفيذ الإجراء المشروع في حدوده . لا يتولد عنه عمل باطل . |
| ٩٧٦ ٢٤١٩٣ | (الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| | ٢٩ — لا يقدح في جدية التحريات . أن يسفر التفتيش عن ضبط غير ما انصبت عليه هذه التحريات . العبرة في صحة الأعمال الإجرائية أو بطلانها . بالمقدمات لا بالتأثير . |
| ٩٧٦ ٢٤١٩٣ | (الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| | ٣٠ — إجراء تحقيق من السلطة المختصة باصدار اذن التفتيش قبل إصداره . غير لازم . حق هذه السلطة في إصداره بناء على محضر الاستدلالات . الإذن عندئذ يكون مفتحا للتحقيق . |
| ٩٧٦ ٢٤١٩٦ | (الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| | ٣١ — عدم ترتب البطلان بكجزء على ما يشوب تقرير التلخيص من نقص أو خطأ . النعي بقصور تقرير التلخيص لأول مرة أمام النقض . غير جائز . |
| ١٠٤٧ ٣٤٢٠٦ | (الطن رقم ٨١٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| | ٣٢ — صدور قرار من محكمة الجناح المستأنفة — منعقدة في غرفة المشورة — في تظلم المتهم من قرار النيابة العامة الصادر بتسليم المضبوطات لصاحبها برفضه وتأيد القرار المتظلم منه . |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|--|
| | | مفاده ؟ اعتقاد الهيئة بصحة دفاع مالك المضبوطات وتكوينها رأيا معيناً ثابتاً في الدعوى . ثبوت أن الهيئة التي فصلت في الدعوى كانت مشكلة من قضاة الهيئة التي فصلت في التظلم . بطلان الحكم . مثال . |
| ١٠٧٤ | ٣٤٢١١ | (الطعن رقم ٧٨٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ٣٣ - سماع الشهود بمعرفة المحكمة . أصل مقرر في المحاكمة الجنائية . ما لم يتعذر سماعهم . أو يتنازل الخصم عن ذلك صراحة أو ضمناً . |
| | | إصرار الدفاع على سماع الشاهد إذا استندت المحكمة إلى أقواله في ادانة المتهم . أخذ المحكمة بأقوال الشاهد المذكور دليلاً على المتهم دون إجابة الدفاع إلى طلبه أو الرد عليه . بطلان الحكم . |
| | | تعلق التنظيم الوارد في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ إجراءات بشهود النفي فحسب . |
| ١١٢٩ | ٣٤٢٢٢ | (الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ٣٤ - الدفع ببطلان أقوال الشهود لصدورها إثر إكراه جوهري . وجوب تحييصه والرد عليه . مخالفة ذلك . إخلال بحق الدفاع . لا يعصم الحكم من هذا الإخلال . حالة الاطمئنان إلى أقوال الشهود . ما دام لم يرد على الدفع . |
| | | كون الدليل صادقاً . لا يكفي لسلامة الحكم . متى كان هذا الدليل وليد إجراء غير مشروع . مثال . |
| ١١٥٧ | ٣٤٢٢٩ | (الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٣٥ — بطلان الحكم نخلوه من تاريخ إصداره . امتداده الى أجزاء الحكم كافة . عدم قيام حكم بغير منطوق . المنطوق هو غاية الحكم والنتيجة المستخلصة منه . الحكم يكون مجموعا واحدا يكمل بعضه بعضا . ورقة الحكم . رسمية . |
| ١٢٣٤ | ٣٤٢٤٧ | (الطعن رقم ٩٠٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٠) |
| | | ٣٦ — بطلان الحكم الذي يحيل في منطوقه الى منطوق حكم باطل . مثال . |
| ١٢٣٤ | ٣٤٢٤٧ | (الطعن رقم ٩٠٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٠) |
| | | ٣٧ — على المحكمة بناء حكمها على العناصر والأدلة المستمدة من أوراق الدعوى المطروحة أمامها . اعتمادها على دليل أو واقعة استقتها من أوراق قضية أخرى لم تكن مضمومة للدعوى التي تنظرها ولا مطروحة على بساط البحث بالجلسة تحت نظر الخصوم ، ولو كانت تلك القضية بين الخصوم أنفسهم . أثره : بطلان حكمها . |
| ١٢٣٩ | ٣٤٢٤٨ | (الطعن رقم ٩٤٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٠) |
| | | ٣٨ — بطلان الحكم الذي يصدر في جلسة غير الجلسة المحددة لنظر الدعوى . ما دام أن المتهم لم يعلن بالجلسة الجديدة . |
| ١٤٧٧ | ٣٤٣٠٤ | (الطعن رقم ٩٥٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| | | ٣٩ — تسبيب أوامر مستشار الإحالة . واجب . عدم تسبيب أمر صادر منه حتى تاريخ نظر الطعن فيه . بطلان الأمر . هلة ذلك . مستشار الإحالة . جهة تحقيق لا قضاء حكم . |
| ١٤٩٦ | ٣٤٣٠٩ | (الطعن رقم ١٥٥٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |

| الصفحة | القاعدة |
|--------|---|
| ١٥١٧ | <p>٤٠ - لا يصح الحكم في المعارضة بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن حضور الجلسة حاصلا بغير عذر . صدور الحكم رغم تخلف المعارض عن الحضور لعذر قهري . بطلانه .</p> <p>(المطن رقم ٦٥٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢)</p> <p>راجع أيضا : اجراءات المحاكمة .</p> <p>(القاعدة رقم ٢٣١ بالصحيفة رقم ١١٧٤ ع ٣)</p> <p>وتصد :</p> <p>(القاعدة رقم ٤ بالصحيفة رقم ١٧ ع ١)</p> <p>وتفتيش :</p> <p>(القاعدة رقم ٢٦٨ بالصحيفة رقم ١٣١٨ ع ٣)</p> <p>ودعوى مدنية :</p> <p>(القاعدة رقم ٢٣٢ بالصحيفة رقم ١١٧٦ ع ٣)</p> <p>وسلاح :</p> <p>(القاعدة رقم ٢٩٣ بالصحيفة رقم ١٤٢٢ ع ٣)</p> <p>ومعارضة :</p> <p>(القاعدة رقم ٢٩٨ بالصحيفة رقم ١٤٤١ ع ٣)</p> <p>ونقض :</p> <p>(القاعدتان ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ بالصحيفتين رقمي ٢٤٣ ، ٢٤٤ ع ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ع ١٢٢٢ ع ٣)</p> <p>ووصف التهمة .</p> <p>(القاعدة رقم ٢٢١ بالصحيفة رقم ١١٢٤ ع ٣)</p> <p>بلاغ كاذب</p> <p>القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . توافره بعلم المبلغ بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وانتوائه الكيد والاضرار بالمبلغ ضده .</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | تقدير توافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . موضوعي . |
| | | مثال لتسبيب غير معيب في صدد التدليل على سوء النية في جريمة البلاغ الكاذب . |
| ٤٥٨ | ٢٤ ٩٦ | (الطعن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| ١٢٦٣ | ٢٤ ٢٥٥ | (الطعن رقم ٩٠١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | بناء |
| | | ١ — إلزام المتهم بإقامة بناء بدون ترخيص بتقديري الرسومات الهندسية للبناء في المدة التي يحددها الحكم . واجب عنده طلب الجهة الإدارية المختصة تقديم هذه الرسومات . مخالفة ذلك . خطأ في القانون . |
| ٣٩٧ | ١٤ ٨٦ | (الطعن رقم ١٩٨٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) |
| | | ٢ — الركن المادي في جريمة إقامة البناء بدون ترخيص : هو إنشاء البناء أو إجراء العمل . وجوب استظهار الحكم هذا الركن وإلا كان قاصر البيان . |
| ٥١٧ | ٢٤ ١٠٨ | (الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | ٣ — مثال لإخلال بدفاع جوهرى في جريمة إقامة بناء بدون ترخيص ؟ |
| ٥١٧ | ٢٤ ١٠٨ | (الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | ٤ — عقوبة البناء بدون ترخيص . الغرامة وسداد رسوم الترخيص فحسب . |
| | | عدم جواز القضاء بعقوبة الإزالة أو الاستكمال إلا عند إقامة البناء على خلاف أحكام القانون . |

| الصفحة | القاعدة |
|--------|--|
| | اتصال وجه الطعن بمن لم يطعن في الحكم من المصوم . امتداد أثر الطعن إليه . المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . |
| ١٠٣٨ | ٣٤٢٠٣ ... (الطعن رقم ٨٠٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) ... ٥ - يجب على طالب الترخيص باقامة بناء لكي يحصل عليه أو لكي يعتبر طلبه مقبولا بعد انقضاء الأجل المحدد قانونا. أن يقدم طلبه للسلطة المختصة بشئون التنظيم مرفقا به المستندات والرسوم التي بينها المادة الأولى من قرار وزير الإسكان والمرافق رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ المعدل . |
| ١٣٥٠ | ٣٤٢٧٤ ... (الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١) ... راجع أيضا : معارضة . (القاعدة رقم ١٢٨ بالصيغة رقم ٦٢١ ع ٢) بيانات وعلامات تجارية ١ - الجرائم المنصوص عليها في القانون ٨٧ لسنة ١٩٣٨ في شأن تنظيم صناعة وتجارة الصابون مخالفات لا جنح . اعتبار قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٦/٤/٤ بتنظيم صناعة وتجارة الصابون استنادا الى الاعلان الدستوري الصادر في ١٩٥٣/٢/١٠ - ناسخا لما يتعارض معه من أحكام في التشريعات السابقة على صدوره ومنها القانون ٨٧ لسنة ١٩٣٨ سالف الذكر . إحالة القرار المذكور بالنسبة للعقاب على جرميتي |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>الغش والخديعة الى المادتين ٥ و ٦ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن قمع التدليس والغش ، وبالنسبة للعقاب على مخالفة البيان التجارى للحقيقة الى القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالبيانات والعلامات التجارية والذي يعاقب على الجريمة المذكورة بعقوبة الجنحة .</p> |
| ٥٦ | ١٢ ع ١٤ | <p>(الطن رقم ١٣٨٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٣/١/١٩٦٩)</p> <p>٢ — وجوب مراعاة نسبة الأحماض الدهنية والراتنجية في صناعة الصابون بحسب البيان المرقوم على السلعة وإلا كون الفعل غشا .</p> <p>انتاج صابون دون مراعاة تلك النسب يعتبر ذكرا لبيان تجارى غير مطابق للحقيقة معاقبا عليه بالمواد ٢٦ و ٢٧ و ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ .</p> |
| ٥٦ | ١٢ ع ١٤ | <p>(الطن رقم ١٣٨٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٣/١/١٩٦٩)</p> <p>٣ — علم المتهم بغش ما يصنعه من صابون يستفاد ضرورة من كونه متجلا له اعتبارا بأن الصانع يعلم كنه ما يصنعه ونسبة المواد الداخلة في تكوينه . عدم قبول التذرع بجمله .</p> <p>صنع صابون تنقص فيه نسبة الأحماض عن حد معين جنحة دائما في حق الصانع طبقا للقانونين ٤٨ لسنة ١٩٤١ و ٥٧ لسنة ١٩٣٩ .</p> <p>زيادة نسبة القلوى المطلق الكاوى في الصابون عن حد معين . مخالفة . شرط ذلك : أن يكون المتهم حسن النية .</p> |
| ٥٦ | ١٢ ع ١٤ | <p>(الطن رقم ١٣٨٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٣/١/١٩٦٩)</p> |

(ت)

تأمين . تأمين . تأمينات اجتماعية . تبديد . تبغ .
تحقيق . ترويج عملة ورقية . تزوير . تسجيل نماذج
صناعية . تسعير جبرى . تصد . تعد . تعدى
على الموظفين . تعذيبات بدنية . تعويض .
تفتيش . تهادم . تقرير التلخيص . تقليد .
تكاليف بالحضور . تلبس . تموين . تنظيم . تنازع
الاختصاص . تهريب جمرى . توافق .

تأمين

شركة النيل العامة لنقل البضائع . موظفوها وعمالها . عدم
اعتبارهم في حكم الموظفين أو المستخدمين العامين . إلا حينما
ينص الشارع على ذلك كالشأن في الجرائم التي حددها في قانون
العقوبات .

إعتبار المشرع العامل بشركة من شركات القطاع العام
في حكم الموظف المستخدم العام في مجال معين . عدم مجاوزته
إلى مجال المادة ٢/٦٣ إجراءات فيما أضفته من حماية خاصة
على الموظف العام .

تأمين الشركات وفق القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ لم يغير من
نظام الشركات المؤممة أو في طبيعة العلاقة العقدية التي تربطها
بالعاملين فيها .

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | تأمين |
| | | مسئولية عضو مجلس إدارة شركة التأمين — طبقا للمادة ٢٨ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات — عن عقد عمليات تأمين بغير الأسعار أو الشروط المقررة . مسؤولية شخصية . |
| ١٤١ | ٣٠ ع ١٤ | (العن رقم ١٩٠٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) |
| | | تأمينات اجتماعية |
| | | ١ — إصابات العمل التي تلتزم هيئة التأمينات الاجتماعية بعلاجها وإعانة المصابين المؤمن عليهم في مدة العجز أو أداء تعويض أو ترتيب معاش لهم ؟ ليس للمصاب فيما يتعلق بتلك الإصابات التمسك قبل الهيئة بأحكام أى قانون آخر ، ولا يجوز له ذلك أيضا بالنسبة إلى صاحب العمل إلا إذا كانت إصابته قد نشأت عن خطأ جسيم من جانبه . المادتان ١ (د) ، ٤٢ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . مثال لاختلال بدفاع جوهري في هذا الصدد . |
| ١٢٩ | ٢٧ ع ١٤ | (العن رقم ١٢٦٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) |
| | | ٢ — جرائم عدم الاشتراك في هيئة التأمينات الاجتماعية ، وعدم تقديم الكشوف والبيانات والاختبارات والاستمارات ، وعدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات ، وعدم إنشاء ملفات خاصة للمؤمن عليهم . طبيعتها . جرائم عمدية . غير متلازمة . القيام بأى من هذه الواجبات لا يجزئ عن القيام بالأخرى . لا ارتباط بين هذه الجرائم . |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | انتهاء الحكم الى عدم توافر الارتباط بين جريمة عدم اشتراك المطعون ضده من عماله في هيئة التأمينات الاجتماعية والجريمتين الأخرين وقضاؤه بعدم جواز الاستئناف بالنسبة لتلك الجريمة باعتبارها مخالفة حكم فيها بالغرامة فلا يجوز للمتهم استئنافها . صحيح في القانون . |
| ٥٥١ | ٢٤١١٥ | (الطعن رقم ٢٢٣٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ١٤٤٧ | ٣٤٣٠٠ | (والطعن رقم ١٢١٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) |
| | | ٣ - انتهاء الحكم من عدم اشتراك المطعون ضده من عماله لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الى أنه غير مسئول عن سائر الالتزامات التي يفرضها قانون التأمينات الاجتماعية . خطأ في تطبيق القانون . |
| ٥٥١ | ٢٤١١٥ | (الطعن رقم ٢٢٣٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ٤ - عدم جواز الطعن بالنقض إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنح . كون الحكم المطعون فيه صادرا في مخالفة - بالنسبة الى جريمة عدم الاشتراك في هيئة التأمينات . وجوب القضاء بعدم جواز الطعن في هذه الجريمة . |
| ٥٥١ | ٢٤١١٥ | (الطعن رقم ٢٢٣٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ٥ - جريمة عدم تقديم الكشوف والبيانات والاختبارات والاستمارات للهيئة العامة للتأمينات وعدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات التي يتطلبها قانون التأمينات الاجتماعية . طبيعة كل منها : جنحة . جواز استئناف الحكم الصادر فيها . |
| ٦٢٧ | ٢٤١٣٧ | (الطعن رقم ٢١٩٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٥) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٦ - لا ارتباط بين جرائم عدم التأمين على العمال وعدم استيفاء مجل الأجور وعدم تقديم البيان السنوي الخاص بالأجور . |
| ٦٧٠ | ٢٤١٣٦ | (الطن رقم ٤٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| | | تبديد |
| | | ١ - مدى تقيد المحكمة بقواعد الاثبات المدنية في جريمة خيانة الأمانة ؟ |
| | | اقتضاء المؤجرين دفعات مقدمة من حساب الايجار . من المعلومات العامة التي لا تحتاج الى سند . |
| ٤٢٨ | ٩١ ع ١ | (الطن رقم ١٢٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) |
| | | ٢ - القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة . عدم لزوم التحدث عنه استقلالا . |
| ٦١٦ | ٢٤١٢٦ | (الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ٣ - الوفاء اللاحق لارتكاب جريمة خيانة الأمانة . لا يؤثر عليها . عدم دلالة بذاته . على انتفاء القصد الجنائي . |
| ٦١٦ | ٢٤١٢٦ | (الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ٤ - قيام الطاعن بايداع قيمة المنقولات . لا يؤثر على وقوع جريمة خيانة الأمانة . |
| ٦١٦ | ٢٤١٢٦ | (الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ٥ - البحث في حصول الضرر من عدمه . موكل الى محكمة الموضوع . عدم امتداد رقابة محكمة النقض اليه . |
| ٦١٦ | ٢٤١٢٦ | (الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |

| الصفحة | القاعدة |
|--------|---|
| ٦١٦ | ٦ — حتى محكمة الموضوع في استبعاد عقيدتها في حصول التبايد من أي منصر من عناصر الدعوى . (الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ... ١٢٦ ع ٦١٦ |
| ٦١٦ | ٧ — اعتبار الحكم أن المال المحتسب سلم للطاعن على سبيل عارية الاستعمال لا على سبيل الايجار لا يؤثر في صحته . علة ذلك ؟ (الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ... ١٢٦ ع ٦١٦ |
| ٦١٦ | ٨ — قول الطاعن بأن عدم بيان المنقولات بيانا كافيا يجعلها من المثليات التي يكون له أن يرد مثلها أو قيمتها في نهاية مدة العقد . غير مقبول ما دام لا يثار في أن العقد يلزمه برد المنقولات الى المؤجرة في نهاية مدته وأنه لا يتضمن معنى يعطيه حق التصرف فيها . (الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ... ١٢٦ ع ٦١٦ |
| ٦١٦ | ٩ — تحديد تاريخ وقوع جريمة التبايد . لا يؤثر في ثبوت الواقعة . شرط ذلك ؟ (الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ... ١٢٦ ع ٦١٦ |
| ٦١٦ | ١٠ — ميعاد سقوط جريمة خيانة الأمانة . متى يبدأ ؟ (الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ... ١٢٦ ع ٦١٦ |
| ١٤٨٨ | ١١ — الدفاع بوجود حساب بين المدعى بالحقوق المدنية والمتهم . متى يكون جوهريا يوجب على المحكمة تصفية الحساب حتى يمكنها القضاء في الموضوع ؟ (الطن رقم ١٢٣٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) ... ٣٠٧ ع ١٤٨٨ |

| المصنف | القائمة | |
|--------|---------|---|
| | | ١٢ — مجرد الامتناع من رد المال المدعى اختلاسه . لا يكفي لتحقيق جريمة الاختلاس . متى كان مرد ذلك الى وجوب تصفية الحساب بين الطرفين . القصد الجنائي في جريمة التبيد . ماهيته ؟ (الطعن رقم ٧٠٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) ١٨٤ع ٢ ٩٢٣ |
| | | ١٣ — إدانة المتهم بجريمة خيانة الأمانة . رهن باقتناع القاضي بتسليمه المال المختلس بعقد من عقود الأمانة الواردة حضرًا في المادة ٣٤١ عقوبات . العبرة في قيام عقد الأمانة . بتحقيق الواقع . تأثير انسان بناء على اعترافه شفاهة أو كتابة . خير جائر . إذا كان يخالف الحقيقة . (الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) ١٣٢ع ٢ ١١٧٦ |
| | | ١٤ — العلم بيوم البيع . وقيام الحجز . وطلب ضم أصل محضر الحجز . ومطابقة صورة محضر الحجز مع أصل محضره . أمور لا يسوغ التمسك بها أو المجادلة فيها لأول مرة أمام النقض . (الطعن رقم ٨٨٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٤) ٢٤٣ع ٣ ١٢١٦ |
| | | ١٥ — جريمة تبديد المحجوزات . شرط العقاب عليها . علم المتهم علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم تعمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد هرقلة التنفيذ . مثال لتسيب معيب على توافر العلم . (الطعن رقم ٨٧٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٠) ٢٤٥ع ٣ ١٢٢٦ |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ١٦ — تسلم المتهم منقولات لبيعها لحساب المجنى عليه ودفع ثمنها له أو ردها عند عدم بيعها . اختلاس المتهم لها . خيانة أمانة . |
| | | عدم جدوى النعى على الحكم خطؤه في وصف جريمة خيانة الأمانة بأنها نصب . ما دام أنه قد عاقب المتهم بعقوبة تدخل في نطاق عقوبة خيانة الأمانة . |
| ١٣٦٤ | ٣٤٢٧٧ | (الطن رقم ١٥٦٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١) |
| | | ١٧ — جهاز الزوجية من القيمات . اشتراط رد قيمته عند هلاكه . عدم كفايته للقول بأن تسليمه كان على سبيل القرض وليس على سبيل الوديعة . تصرف الزوج في هذا الجهاز . خيانة أمانة . |
| ١٤٣٤ | ٣٤٢٩٦ | (الطن رقم ٩٥٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) |
| | | ١٨ — إقامة الحكم قضاءه على أن التزام الزوج برد منقولات الزوجية ليس تخييريا استنادا إلى قائمة قدمت في الدعوى وليس على أساس حكم من محكمة الأحوال الشخصية . سديد . |
| ١٤٣٤ | ٣٤٢٩٦ | (الطن رقم ٩٥٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) |
| | | ١٩ — توقيع المجزئ يقتضى احترامه ولو كان مشوبا بالبطلان . ما دام لم يصدر حكم ببطلانه من الجهة المختصة . |
| ١٤٣٨ | ٣٤٢٩٧ | (الطن رقم ١٢٠٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) |
| | | ٢٠ — محل الدفع بعدم العلم بيوم البيع أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة ولم تبدد . |
| ١٤٣٨ | ٣٤٢٩٧ | (الطن رقم ١٢٠٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٢١ — جريمة إختيانه الأمانة : أركانها : وجوب أن يكون تسليم المال لمتهم قد تم بمقتضى عقد من عقود الأمانة المنصوص عليها حصرا في المادة ٣٤١ عقوبات . مثال . |
| ١٤٤٤ | ٣٤٢٩٩ | (الطعن رقم ١٢١٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) |
| | | ٢٢ — تعيين تاريخ الجرائم . أمر موضوعي . |
| ١٤٨٨ | ٣٤٣٠٧ | (الطعن رقم ١٢٣٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| | | راجع أيضا : اختلاس أشياء محجوزة وعقوبة . (القاعدة رقم ٥٢ بالمحيفة رقم ١٤٠ ع ١) |
| | | تبغ |
| | | ١ — حالات تهريب التبغ . اقتصرها على الأحوال التي عدتها حصرا المادة ٢ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . نفى المحكمة أن الدخان المضبوط من النوع المزروع محليا . النعى عليها بأنه قد استقر في ذهنها أن حيازة الدخان المزروع محليا لا جريمة فيه . نعى خاطيء . أساس ذلك ؟ |
| ١٠٩٠ | ٣٤٢١٤ | (الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ٢ — حيازة السلعة وراء الدائرة الجركية من غير المهرب لها فاعلا أو شريكا . |
| | | لا تهريب . إلا إذا توافرت إحدى حالات التهريب المحكى المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . |
| ١٠٩٠ | ٣٤٢١٤ | (الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ٣ — قيام الطعن في الحكم على أساس ماهية الدخان المضبوط وهل هو من المزرع محليا فتعد حيازته تهريبا ، أو هو من النوع |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | المستورد فلا جريمة في حيازته . قطع الحكم في هذه المسألة بالاستناد إلى دليل فني يحمله وليس بعلم القاضي . عدم جواز المنازعة في كفاية هذا الدليل أمام النقض . |
| ١٠٩٠ | ٣٤٢١٤ | (الطن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ٤ — البضائع الموجودة وراء الدائرة الجمركية . الأصل أنها تعتبر خالصة الرسوم الجمركية . على مدعى خلاف ذلك إثباته . قيام الحكم على هذا النظر . صحته . |
| ١٠٩٠ | ٣٤٢١٤ | (الطن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ٥ — حصر المادة الثانية من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ حالات تهريب التبغ . |
| ١٠٩٧ | ٣٤٢١٥ | (الطن رقم ٨٣٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ٦ — خطاب الشارع في المادة ٤ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ . موجه إلى النيابة العامة . بوصفها السلطة صاحبة الولاية في رفع الدعوى الجنائية ، دون غيرها من جهات الاستدلال . |
| | | قيود حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية . استثناء . يؤخذ في تفسيره بالتضييق . |
| | | بدء الدعوى الجنائية بما تتخذه النيابة من أعمال التحقيق . |
| ١٣٥٦ | ٣٤٢٧٦ | (الطن رقم ١٤٥١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١) |
| | | ٧ — كفاية كشف مدونات الحكم على توافر القصد الجنائي . |
| | | مثال في تهريب تبغ . |
| ١٣٥٦ | ٣٤٢٧٦ | (الطن رقم ١٤٥١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١) |
| | | راجع أيضا : تعويض . |
| | | (القاعدة رقم ٢٧٦ بالصيغة رقم ١٣٥٦ ع ٣) |

| الصفحة | القاعدة |
|--------|---|
| | وتهرب جرمي . (القواعد أرقام ٦٢ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٩٣ بالصفحات أرقام ٢٩٠ ، ٧٨٧ ، ٧٩٥ ، ٩٧٦ ، ١٤٠ ، ٢٤) . |
| | تحقيق التحقيق بمعرفة النيابة والقيود التي ترد على حقها في رفع الدعوى الجنائية : ١ — الاستجواب المحظور على رجل الضبط لإجرائه ؟ رجال الرقابة الإدارية من مأموري الضبط . (الطعن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) ٢٧٧ ١٤ ٦٠ ٢ — مباشرة النيابة للتحقيق . صحة قيام مأموري الضبط إلى جانبها بواجباتهم . المادة ٢٤ إجراءات . على هؤلاء المأمورين إرسال محاضرهم للنيابة لتكون عنصرا من عناصر الدعوى ، تحقق ما ترى تحقيقه منها . حق المحكمة في الاستناد إلى ما ورد بهذه المحاضر . (الطعن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) ٢٧٧ ١٤ ٦٠ (والطعن رقم ٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) ٦٥٩ ٢٤ ١٣٥ ٣ — عدم جواز إبداء الدفع ببطلان تحقيق النيابة لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) ٢٧٧ ١٤ ٦٠ ٤ — توزيع الأعمال بين كتاب كل محكمة أو نيابة . تنظيم داخلي ناطق الشارح برئيس كل محكمة أو نيابة كلية في دائرة اختصاصه ومنها المحاكم الجزئية والنيابات الجزئية التابعة لكل منهما . |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | قيام كاتب نيابة بعمل آخر في ذات دائرة النيابة الكلية . لا بطلان . |
| ٤٢٤ | ١٤٩٠ | (الطعن رقم ٢٢٥٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) ٥ - اختصاص وكلاء النيابة الكلية بتحقيق جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي يعملون في حدود اختصاصها . |
| ٥٠٩ | ٢٤١٠٦ | (الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) ٦ - قيام المحقق في جنائية بمواجهة المتهم بغيره من المتهمين أو الشهود دون اتباع الضمانات المنصوص عليها في المادتين ١٢٤ و ١٢٥ لإجراءات . أثره ؟ |
| ٥٧٨ | ٢٤١١٩ | (الطعن رقم ٥٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ٧ - خلو التحقيق من مواجهة المتهم بغيره من المتهمين أو الشهود . لا يبطله . للمتهم - في هذه الحالة - أن يتمسك أمام محكمة الموضوع بما قد يكون في التحقيق من أوجه النقص . |
| ٥٧٨ | ٢٤١١٩ | (الطعن رقم ٥٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ٨ - خطاب الشارع في المادة ٤ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ . موجه إلى النيابة العامة . بوصفها السلطة صاحبة الولاية في رفع الدعوى الجنائية . دون غيرها من جهات الاستدلال . فيود حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية . استثناء . يؤخذ في تفسيره بالتضييق . بدء الدعوى الجنائية بما تتخذه النيابة من أعمال التحقيق . |
| ٧٨٧ | ٢٤١٥٨ | (الطعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| ٧٩٥ | ٢٤١٥٩ | (الطعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | (الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| ١٣٥٦ | ٣٤٢٧٦ | (الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٩ - متى تتحرك الدعوى الجنائية ؟ بالتحقيق الذى تجريه النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تندبه من مأمورى الضبط القضائى وكذلك برفع الدعوى أمام جهات الحكم . |
| | | إجراءات الاستدلال أيا كان من يباشرها لاتبدأ بها الدعوى ولو فى حالة التلبس بالجريمة . |
| ٧٨٧ | ٢٤١٥٨ | (الطعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| ٧٩٥ | ٢٤١٥٩ | (والطعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| | | ١٠ - هدم تقرير البطلان جزاء على مخالفة إجراءات التحريز . |
| | | المرجع فى شأن سلامة تلك الإجراءات إلى محكمة الموضوع . |
| ٧٩٥ | ٢٤١٥٩ | (الطعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| ١٠٢٢ | ٣٤١٩٩ | (والطعن رقم ٧٨٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) |
| | | ١١ - عدم تقييد النيابة العامة فى رفع الدعوى الجنائية ومباشرتها . إلا بما وضعه المشرع من قيود . مجرد قيام جهة بعينها بالمراقبة والتحري . لا يعتبر قيودا على النيابة فى تحريك الدعوى ومباشرتها . |
| ٨٦٢ | ٢٤١٧٣ | (الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| | | ١٢ - نص المادة الثامنة من القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٤ لا يعتبر قيودا على حرية النيابة فى تحريك الدعوى ومباشرتها وما ورد فى النص . إجراء تنظيمى للرقابة الإدارية والخطاب فيه موجه إليها . |
| ٨٦٢ | ٢٤١٧٣ | (للطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| | | ١٣ - انحسار الطعن عما تتخذه النيابة من إجراءات . مادام أن المشرع لم يقيد هذا الصدد . |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | حق النيابة في اتخاذ مآثره من الإجراءات في الجريمة . ولو أبلغت إليها من آحاد الناس . |
| ٨٦٢ | ٢٤١٧٣ | (الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| | | ١٤ - حجية قرارات مستشار الإحالة . محدودة . صدورها لا يمنع من إعادة التحقيق عن الواقعة ذاتها إذا ظهرت دلائل جديدة عملا بالمادة ١١٩٧ ج . |
| ٩٢٩ | ٢٤١٨٣ | (الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) |
| | | ١٥ - لا يقدر في جدية التحريات . أن يسفر التفتيش عن ضبط غير ما انصبت عليه هذه التحريات . المبرة في صحة الأعمال الإجرائية أو بطلانها . بالمقدمات للاستنتاج . |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | (الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| | | ١٦ - إجراء تحقيق من السلطة المختصة بإصدار إذن التفتيش قبل إصداره . غير لازم . حق هذه السلطة في إصداره بناء على محضر الاستدلالات . الإذن عندئذ يكون مفتحا للتحقيق |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | (الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| | | ١٧ - صدور طلب بالسير في إجراءات الدعوى ثم طلب رفعها . تمام الإجراءات وفق القانون . |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | (الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| | | ١٨ - حضور المحامي التحقيق . لا ينفي حصول وقائع التعذيب . |
| ١٠٥٦ | ٣٤٢٠٨ | (الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| | | ١٩ - جواز نذب غير كاتب التحقيق المختص لتدوين محضر التحقيق في حالة الضرورة . تقدير الضرورة أمر موكل لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . |
| ١٤٧٩ | ٣٤٣٠٥ | (الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |

| الصفحة | القاعدة |
|--------|--|
| | <p>٢. — الأهل في الإجراءات الصحة . خلو محضر التحقيق من بيان الظروف التي دعت النيابة الى ندب غير كاتب التحقيق المختص لاينفى قيام الضرورة .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩)</p> <p>راجع أيضا : تفتيش .</p> <p>(القاعدة رقم ١٧٨ بالصحيفة رقم ٨٩٠ ع ٢)</p> <p>وقضاة .</p> <p>(القاعدة رقم ٢١١ بالصحيفة رقم ١٠٧٤ ع ٢)</p> <p>ومأمورو الضبط القضائي :</p> <p>(القاعدة رقم ٤٥ بالصحيفة رقم ٢٠٧ ع ١)</p> <p>ومستشار الإحالة :</p> <p>(القاعدة رقم ٣٠٩ بالصحيفة رقم ١٤٩٦ ع ٣)</p> <p>ونقد :</p> <p>(القاعدة رقم ١٣٥ بالصحيفة رقم ٦٠٩ ع ٢)</p> <p>ووصف التهمة .</p> <p>(القاعدة رقم ٦٠ بالصحيفة رقم ٢٧٧ ع ١)</p> <p>” التحقيق بمعرفة المحكمة “ .</p> <p>١ — جواز الاستغناء عن سماع شهود الاثبات . إذا قبل المتهم أو الدفاع عنه ذلك صراحة أو ضمنا . ليس للمتهم النعى على المحكمة عدم سماعها شهود أمسك عن المطالبة بسماعهم .</p> <p>(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)</p> |
| ١٤٧٩ | ٣٤٣٠٥ |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | ٢ - عدم التزام المحكمة بإجابة طلب التحقيق الذي يبديه الدفاع أو الرد عليه بعد حجز الدعوى للحكم . ولو طلب ذلك في مذكرة مصرح له بتقديمها . (الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| | | ”التحقيق الإداري“ : |
| ٤٧٦ | ٢٤١٠٠ | حق محكمة الموضوع في الأخذ باعتراف المتهم وبأقوال متهم على آخر ولو كانت واردة في محضر الشرطة أو في تحقيق إداري ، ولو عدل عنها المتهم في مراحل التحقيق الأخرى . (الطن رقم ٢٣٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| | | ترويج عملة ورقية |
| | | راجع : إثبات . ”اعتراف“ . (القاعدة رقم ٦٤ بالصيغة رقم ٣٠٠ ع ١) |
| | | تزوير |
| | | إثبات التزوير : |
| ٣٨ | ١٤٩ | ١ - تزوير المتهم في الأوراق الممضاة على بياض المسلمة إليه . إثباته بطرق الإثبات كافة . (الطن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| | | ٢ - عدم تقيد المحكمة الجنائية بقواعد الإثبات المدنية إلا عند الفصل في مسألة مدنية تعد عنصرا من عناصر الجريمة المطروحة . مطالبة صاحب الامضاء على بياض أن يثبت كتابة ما يخالف المدون بالبياض ، غير صحيحة في القانون . (الطن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٣ — لم يعين القانون طريقاً معيناً لإثبات التزوير . |
| ٩٦ | ١٤ ع ١ | (الطعن رقم ١٦٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| ١٦٤ | ٣٥ ع ١ | (والطعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) |
| | | ٤ — الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى . من وسائل الدفاع . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . عدم التزامها بإجابته . أساس ذلك ؟ |
| ٥٨٢ | ٢٠ ع ٢ | (الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ٩١٢ | ١٨٢ ع ٢ | (والطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| | | ٥ — الحكم بكل محضر الجلسة في إثبات ما تم أمام المحكمة من إجراءات . خلو محضر الجلسة من إثبات هذه الإجراءات . لا عيب . إثبات عكس ما ورد بالحكم . لا يكون إلا عن طريق الطعن بالتزوير . |
| ٦٥٩ | ١٣٥ ع ٢ | (الطعن رقم ٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| | | ٦ — النعي على المحكمة بأنها لم تطلع على الشيك المطعون عليه بالتزوير . عدم جوازه . متى ثبت أن الشيك كان بداخل مطروف مفتوح ضمن أوراق الدعوى . |
| ١٠٠٨ | ١٩٦ ع ٣ | (الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) |
| | | ٧ — القضاء بصحة الشيك المدعى تزويره وبتفريم مدعى تزويره خمسة وعشرين جنيتها . صحة هذا القضاء . المادة ٢٨٩ إجراءات . |
| ١٠٠٨ | ١٩٦ ع ٣ | (الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) |
| | | ٨ — اطلاع المحكمة وحدها على الورقة المزورة في جرائم التزوير غير كاف . وجوب عرضها باعتبارها من أدلة الجريمة على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم . |
| ١١٧٤ | ٢٣١ ع ٣ | (الطعن رقم ١٣٩٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | راجع أيضا : حكم . (القاعدة رقم ٢٤٨ بالصحيفة ١٢٣٩ ع ٣) " التنازل عن الطعن بالتزوير " : ١ - للطاعن بالتزوير التنازل عن طعنه في أى وقت . له التقدم بهذا التنازل إلى المحكمة التي كانت الدعوى منظورة أمامها قبل إيقافها . عدم التزام المحكمة بالسير في تحقيق الطعن بالتزوير بعد التنازل عنه . (الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) ... ١٨٨ ع ٢ ٩٥١ ٢ - إعلان محامى الطاعن بالتزوير عن تنازل موكله عن الطعن في حضوره بالجلسة ودون اعتراض منه . ليس للطاعن التنصل من هذا التنازل . (الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) ... ١٨٨ ع ٢ ٩٥١ تزوير الأوراق الرسمية : ١ - تحدث الحكم عن القصد الجنائي في جريمة التزوير . غير لازم . ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه . (الطعن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣) ... ٢٤ ع ١ ١٠٨ ٢ - الفاعل الأصلي في الجريمة ؟ (الطعن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣) ... ٤٦ ع ١ ٢١٢ ٣ - ثبوت اشتراك الطاعن في جرائم الاختلاس والتزوير والاستعمال . لا مصلحة له في المجادلة في معاقبته على أساس أنه فاعل أصلي . (الطعن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣) ... ٤٦ ع ١ ٩٩٦ |

| الصفحة | القاعد | |
|--------|---------|--|
| | | ٤ — متى يعتبر المحرر رسمياً ؟ |
| | | اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية ؟ |
| ٢١٢ | ٤٦ ع ١ | (الطعن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣) |
| | | ٥ — مناط اعتبار الورقة رسمية أو أنها محرر لإحدى الشركات |
| | | المساهمة ؟ |
| | | خلو المحرر من علامة تشهد أو تشير إلى أنه من محررات |
| | | المؤسسة العامة لا يؤثر في اعتباره كذلك ما دام يحمل توقيعاً |
| | | لمفوض المؤسسة . |
| ٥٢٢ | ١١٠ ع ٢ | (الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | ٦ — لا شأن لبيان عدد الأوراق المزورة في توافر أركان |
| | | جريمة التزوير . |
| ٩١٢ | ١٨٣ ع ٢ | (الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| | | ٧ — الاختصاص الفعلي للموظف ركن في جريمة التزوير |
| | | في المحرر الرسمي . |
| ١٢٨٨ | ٢٦٢ ع ٣ | (الطعن رقم ١٥٢٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ٨ — وجوب بيان الاختصاص الحقيقي للموظف في جريمة |
| | | تزوير الأوراق الرسمية . علة ذلك : أن التزوير في الأوراق |
| | | الرسمية لا يتحقق إلا إذا كان اثبات البيان المزور من اختصاص |
| | | الموظف . |
| ١٢٨٨ | ٢٦٢ ع ٣ | (الطعن رقم ١٥٢٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ٩ — انتقال شخصية الغير في محرر . صورة من صور |
| | | التزوير . |
| ١٣٩١ | ٢٨٥ ع ٣ | (الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| ١٣٩١ | ٣٤٢٨٥ | <p>١٠ - متى تتحقق أركان جنائية التزوير في محرر رسمي ؟</p> <p>(الطن رقم ١١٨٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٨)</p> <p>راجع أيضا : اتفاق جنائي وإثبات .</p> <p>(القاعدة رقم ١٨٢ بالصحيفة رقم ٩١٢ ع ٢)</p> <p>واشتراك .</p> <p>(القاعدة رقم ٢٤ بالصحيفة رقم ١٠٨ ع ١)</p> <p>وتقليد .</p> <p>(القاعدة رقم ٣٠٣ بالصحيفة رقم ١٤٦٧ ع ٣)</p> <p>وحكم .</p> <p>(القاعدة رقم ٨٨ بالصحيفة رقم ٤١٤ ع ١ والقاعدة رقم ٢٣٦ بالصحيفة رقم ١١٩١ ع ٣)</p> <p>تزوير الأوراق العرفية :</p> <p>١ - إيراد أدلة الثبوت التي تسوغ القضاء بالإدانة وبيان مدى تأييدها لواقعة الدعوى . واجب . دفاع المتهم بحقه في تظهير الكميالة - المسألة إليه موقعة على بياض - تظهير ناقلا للملكية . متى يكون جوهريا في تهمة تزوير صيغة التحويل المتروكة على بياض . إذا كان ذا أثر في انتفاء أو ثبوت هذه التهمة .</p> <p>(الطن رقم ١١٩٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠)</p> <p>٢ - قيام التزوير على اسناد أمر لم يقع ممن أسند إليه . في محرر أعد لإثباته . باحدى الطرق المنصوص عليها قانونا .</p> |
| ١١٢ | ٣٤٢٢٠ | |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | بشروط أن يكون الاسناد قد ترتب عليه ضرر أو يَحتمل أن يترتب عليه . |
| | | انتفاء الاسناد الكاذب في المحرر . لا تزوير . |
| ١١٣٣ | ٣٤٢٢٣ | (الطعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ٣ - انعدام أركان التزوير في المحرر العرفي . متى كان مضمون المحرر مطابقا لارادة من نسب إليه معبرا عن مشيئته . ولو لم يوقع عليه . |
| | | الدفع بالوكالة في جرائم التزوير الذي تندفع به هذه الجرائم ؟ |
| | | قيام القضاء في الدعوى المدنية على ثبوت جميع جرائم التزوير المسندة للمتهم . قصور الحكم في إحدى هذه الجرائم . موجب لنقضه . لا يبرر هذا القصور أعمال الحكم للمادة ٣٢/٢ عقوبات . |
| ١١٣٣ | ٣٤٢٢٣ | (الطعن رقم ١٣٩٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ٤ - إثارة المتهم أن التغييرات التي أثبتتها الخبرة في تقريره هي من اللوازم والعيوب الخطية للجنة عليه . دفاع جوهري . |
| | | يوجب على المحكمة أن تحبسه وأن تقف على مبلغ صحته . عدم مراعاة ذلك . إخلال وقصور . |
| ١٣٨٤ | ٣٤٢٨٣ | (الطعن رقم ١١٧٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) |
| | | ٥ - تقليد علامة إحدى جهات الحكومة أو الجهات الملحقـة بها حكما . جنـاية . المواد ٢٠٦ ، ٢٠٦ مكرر ، ٢٠٨ عقوبات . المراد بالعلامة في هذا المقام ؟ شارات الأندية الرياضية لا تعتبر من تلك العلامات . حلة ذلك ؟ تقليد علامة النادي الأولمبي لا تعتبر من قبيل تزوير العلامات الواردة |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | في قانون العقوبات . تغيير الحقيقة في تذاكر الدخول في النادي الأولمبي أو أى محرر صادر من هذا النادي جنحة معاقب عليها بالمادة ٢١٥ عقوبات . |
| | | صفة النفع العام لا تنسب على الجمعية الخاصة إلا بقرار جمهوري ولا تزول إلا به . تقليد علامات الجمعيات الخاصة ذات النفع العام أو تزوير محوراتها . جنائية . الأندية الرياضية لا تعتبر من قبيل الجمعيات . |
| ١٤٦٧ | ٣٤٣٠٣ | (الطن رقم ٩٥٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) راجع أيضا : تزوير " اثبات التزوير " . (القاعدة رقم ٩ بالصيغة رقم ٣٨ ع ١) |
| | | الاشتراك في التزوير : ١ - تمام الاشتراك في التزوير غالبا . دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة . كفاية الاعتقاد في حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها . ما دامت سائغة . |
| ١٣٩١ | ٣٤٢٨٥ | (الطن رقم ١١٨٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) ٢ - كفاية تدليل الحكم بأسباب سائغة على توافر الاشتراك في الجريمة . المجادلة في ذلك أمام النقض . غير جائزة . |
| ١٣٩١ | ٣٤٢٨٥ | (الطن رقم ١١٨٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) استعمال أوراق مزورة : ١ - عدم الالتزام بالتحدث عن ركن العلم في جريمة استعمال محرر مزور . ما دامت مدونات الحكم تدل على قيام هذا الركن . متى تتحقق عناصر جريمة استعمال المحرر المزور ؟ |
| ١٣٩١ | ٣٤٢٦٩ | (الطن رقم ١٥٨٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) |

| الصفحة | القاعدة |
|--------|--|
| | ٢ — جريمة استعمال ورقة مزورة . مستمرة . متى تبدأ هذه الجريمة ومتى تنتهي ؟ |
| | بدء مدة سقوط الدعوى الجنائية في جريمة استعمال ورقة مزورة . من تاريخ الكف عن التمسك بها أو التنازل عنها . أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها . |
| ١٣٢١ | ٣٤٢٦٩ (الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) |
| | ٣ — استفادة العلم بتزوير الورقة . من الاشتراك في تزويرها . |
| | التمسك بركن العلم في جريمة استعمال ورقة مزورة . غير لازم بالنسبة للشترك في تزويرها . |
| ١٣٩١ | ٣٤٢٨٥ (الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) |
| | راجع أيضا : حكم . |
| | (القاعدة رقم ٢٢٠ بالصيغة رقم ١١٢٠ ع ٣) |
| | الادعاء بالتزوير : |
| | الأصل في الإجراءات الصحة . الادعاء بخالفه ما أثبت في محضر الجلسة أو في الحكم من إجراءات . لا يجوز إلا عن طريق الإدعاء بالتزوير فيما أثبت . |
| ٣٧٢ | ١٤٨٠ (الطعن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) |
| | ”سبب الأحكام في التزوير“ : |
| | ١ — مثال لتسبب غير معيب في تزوير . |
| ٥٢٢ | ٢٤١١٠ (الطعن رقم ٤٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | ٠٢ (٢٢) ٠٢ |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٢ — النعى على المحكمة خطأها لعدم الاطلاع على المحررات محل جريمة التزوير . عدم جدواه . مادامت المحكمة قد أعملت في حق المتهم المادة ٢/٣٢ عقوبات وآخذته بجريمة الاستيلاء بغير حق على مال جمعية تساهم الدولة في مالها بنصيب المسندة اليه وهي ذات العقوبة الأشد . متى تنتفى المصاحبة في الطعن ؟ |
| ٩١٢ | ٢٤١٨٢ | (الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| | | ٣ — إحالة المحكمة في بيان الأوراق المزورة إلى ما جاء بتقرير الخبير المقدم في الدعوى كدليل . لا عيب . |
| ٩١٢ | ٢٤١٨٢ | (الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| | | ٤ — وجوب اشتغال الحكم على الأسباب التي بنى عليها وإلا كان باطلا . المراد بالتسبيب المعتبر ؟ مثال . لتسبيب معيب في اختلاس وتزوير . |
| ٧٠٦ | ٢٤١٤٢ | (الطعن رقم ٥٢٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| | | تسجيل نماذج صناعية |
| | | ١ — الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية . ماهية كل منها ؟ |
| ٤٨٧ | ٢٤١٠٢ | (الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | ٢ — براءة الاختراع . هي المناط في حماية ملكيته . عدم الحصول على هذه البراءة . لا جريمة في تقليد الاختراع . الابتكار وحده هو الذي ينشئ ملكية الرسوم والنماذج وليس تسجيلها . التسجيل قرينة على هذه الملكية تقبل اثبات العكس . |
| | | ليس من شأن تسجيل النموذج أن يغير من طبيعته . |
| ٤٨٧ | ٢٤١٠٢ | (الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| ٤٨٧ | ٢٤١٠٢ | ٣ — اقتصار المدعى المدنى على تسجيل القوالب المدعى تقليدها بوصفها نماذج صناعية مع أنها اختراع . تقليد هذه القوالب . غير مؤثم . مادام لم يحصل على براءة اختراع عنها . (الطن رقم ١٧٩٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) تسعين جبرى . |
| ٦٧ | ١٣١٤ | ١ — وجوب القضاء بشهر ملخصات الأحكام التى تصدر بالإدانة فى الجرائم التى ترتكب بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وذلك لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ولمدة شهر إذا كان الحكم بالغرامة . (الطن رقم ١٣٩٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| ٢٤٣ | ١٤٥٣ | ٢ — مناط قيام جريمة بيع سلعة بأزيد من السعر المعلن لها ؟ (الطن رقم ٢٠٢٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٠) |
| ٢٧١ | ١٤٥٩ | ٣ — متى تتحقق جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة أو بمحددة الربح ؟ (الطن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٧) |
| ٢٧١ | ١٤٥٩ | ٤ — الامتناع عن بيع سلعتين إحداهما مسعرة والأخرى غير مسعرة فى ذات ظروف الزمان والمكان بالنسبة إلى مشتر واحد . وجوب تطبيق المادة ١/٣٢ عقوبات . (الطن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٧) |
| ٦٥٥ | ٢٤١٣٤ | ٥ — كون السلعة مدرجة بالجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . كفايته لسريان التنظيم المبين بالقرارين الوزاريين رقمي ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ و ٥٥ لسنة ١٩٥٣ دون اشتراط أن تكون السلعة مسعرة بالفعل بموجب قرار أو بإدراجها فى جدول الأسعار . (الطن رقم ٢١٦٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٦ — شهر ملخصات أحكام الإدارة طبقا للمادة ١٦ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . طبيعته : عقوبة تكميلية . وجوب القضاء بها إلى جانب العقوبة الأصلية . |
| ١١٣٩ | ٣٤٢٢٤ | (الطن رقم ٨٠٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| | | ٧ — لا جدوى مما يثيره الطاعن على الحكم في شأن جريمة تصرفه في زيت التمرين لغير مستحقه . طالما أن الحكم محمول على تهمة بيعه صاعه مسعرة بأكثر من السعر المقرر لها المسندة إليه والتي ثبتت في حقه . |
| ١٤٩٢ | ٣٤٣٠٨ | (الطن رقم ١٢٢٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| | | ٨ — ما يثيره الطاعن من أن الواقعة التي يمكن أن تنسب إليه هي بيعه خبزا أكثر من السعر المحدد . لا جدوى منه . طالما أن العقوبة المقضى بها مقررة لهذه الجريمة . |
| ١٥١١ | ٣٤٣١٣ | (الطن رقم ١٦٩٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| | | ٩ — انطباق قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ على جميع المخازن سواء أكانت تحصل على دقيق من التموين أم لا . |
| ١٥١١ | ٣٤٣١٣ | (الطن رقم ١٦٩٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| | | ١٠ — معاقبة الشارع على إنتاج الخبز ناقص الوزن أو بيعه بسعر يزيد على السعر المقرر سواء وقع من صاحب الخبز أو مديره أو العامل فيه . |
| ١٥١١ | ٣٤٣١٣ | (الطن رقم ١٦٩٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |

راجع أيضا : عقوبة .

(القاعدة رقم ٥٩ بالصحيفة رقم ١٤٢٧١)

| الصفحة | القاعدة | تصدد |
|--------|---------|---|
| ١٧ | ع ١٤ | <p>حق محكمة الجنايات في إقامة الدعوى الجنائية بالنسبة إلى ما تبينه من وقائع غير المرفوعة بها الدعوى وإحالتها للنياية العامة للتصرف فيها . حكمها في هذه الوقائع . باطل .</p> <p>(الطن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦)</p> |
| | | تعد |
| ٤٢٤ | ع ٩٠ | <p>١ — مناط التفرقة بين جنح التعدي على الموظفين المنصوص عليها في المادتين ١٣٦ و ١٣٧ عقوبات والجنائية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكررا "١" من القانون ذاته .</p> <p>مثال لتسبب معيب في جنائية تعد على موظف عام .</p> <p>(الطن رقم ٢٢٥٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١)</p> |
| ٩٠٢ | ع ١٨٠ | <p>٢ — قضاء الحكم على الطاعن بعقوبة تدخل في الحدود المقررة لجريمة إحراز مخدرات بقصد الاتجار — وهي الجريمة ذات العقوبة الأشد — وفي الحدود المقررة لجريمة المادة ١/٤٠ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ . عدم جدوى النعي عليه بقالة عدم انطباق المادة ٢/٤٠ من القانون المشار إليه .</p> <p>(الطن رقم ٧١٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)</p> |
| | | ٣ — أركان جنح التعدي على الموظفين المنصوص عليها في المواد ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٧ مكررا (أ) من قانون العقوبات والجنائية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكررا (أ) ، (٢) من ذات القانون ؟ |
| ١٠٧٨ | ع ٢١٢ | <p>(الطن رقم ٨٢٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|---|---------|---|
| ١٠٧٨ | ٣٤٢١٢ | ٤ — نطاق المادة ١٣٧ مكررا (أ) (٢) عقوبات ؟ (الطن رقم ٨٢٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| ١٠٧٨ | ٣٤٢١٢ | ٥ — تحقق جريمة المادة ١٣٧ مكررا (أ) (٢) عقوبات إذا كان ما وقع من المتهم قد انصرف إلى منع الموظف المعتدى عليه من أداء أعمال وظيفته . (الطن رقم ٨٢٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| ١٠٧٨ | ٣٤٢١٢ | ٦ — معاقبة المتهم عن جريمة المادة ١٣٧ (أ) (٢) عقوبات . انعدام مصلحته في المجادلة في توافر القصد في جريمة السرقه المسندة إليه . علة ذلك ؟ (الطن رقم ٨٢٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| تعدي على الموظفين | | |
| راجع : تعد . (القاعدة رقم ٩٠ بالصيغة رقم ١٤٤٢٤) | | |
| وقبض . (القاعدة رقم ٢١ بالصيغة رقم ١٤٩٦) | | |
| تعذيبات بدنية | | |
| القبض على الشخص . ماهيته ؟ التعذيبات البدنية . عدم اشتراط درجة معينة من الحسامة فيها . تقديرها موضوعي . مثال لتسبب غير معيب في جريمة قبض وحبس بدون وجه حق مقترن بتعذيبات بدنية . (الطن رقم ٢١٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) | | |
| ٨٥٣ | ٢٤١٧١ | |

تعويض

١ — نطاق المادة ٢٢٢ من القانون المدني ؟

حق الأخت في المطالبة بالتعويض عن الضرر الأدبي الذي أصابها من جراء قتل أختها .

(الطعن رقم ١٨٤٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) ... ٣٦ ع ١٦٨

٢ — نشوء الضرر عن خطاين . يوجب توزيع التعويض عنه بنسبة كل من الخطاين ولو كان أحد هذين الخطاين صادرا من المضرور . مخالفة الحكم هذا النظر وإلزام المتهم والمسئول بالحقوق المدنية عنه بكامل التعويض دون إنقاصه بمقدار ما يجب أن يتحملة المضرور بسبب خطئه الذي ساهم في إحداث الضرر . مخالف للقانون .

(الطعن رقم ١٣٨٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١١) ... ٥٤ ع ٢٤٨

٣ — إلغاء القانون ١٩١ لسنة ١٩٦١ لرسوم الاستيراد المقررة بالقانون ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ . مؤدى ذلك : نسخ الإلزام بالتعويض المنصوص عليه في القانون ٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاستيراد . حصول واقعة الدعوى بعد إلغاء تلك الرسوم . قضاء الحكم بالتعويض . خطأ . حق محكمة النقض في تصحيحه جزئيا دون تحديد جلسة ولو كان الطعن لثاني مرة . أساس ذلك ؟

(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) ... ١٣٩ ع ٦٨٥

٤ — مناط تقدير التعويض في حالة زراعة التبغ أو استنباته بالمساحة المزروعة ذاتها دون أي اعتبار للكمية المزروعة . مثال لتسبيب غير معيب .

(الطعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) ... ١٥٩ ع ٧٩٥

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٥ — الغرامة التهديدية . طبيعتها : تهديدية وليست تعويضية . ورودها في القهود الدفترية للنشأة . لا يغير من طبيعتها . وجوب تثبيت الحكم من وقوع الضرر في جريمة الإضرار العمد . (الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) ١٠٥٦ ٣٤٢٠٨ |
| | | ٦ — التعويض عن الجرائم يقوم أساسا على ثبوت الضرر لطالبه من جرائمها لا على ثبوت حقه في الإرث محجب أو لم محجب . (الطعن رقم ١٤٤١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) ١١٨٧ ٣٤٢٣٥ |
| | | ٧ — التعويضات المنصوص عليها في قوانين الضرائب والرسوم . عقوبة تنطوي على عنصر التعويض . عدم جواز الحكم إلا من محكمة جنائية . الحكم بها حتمي تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها . دون توقف على حصول ضرر للخزانة العامة . (الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١) ١٣٥٦ ٣٤٢٧٦ |
| | | ٨ — إلزام المتهم بتعويض يعادل ثلاثة أمثال ما لم يؤد من الضريبة . دون استظهار رسوم القصيد وتعهد التخليص من الضريبة . خطأ . (الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) ١٤٦١ ٣٤٣٠٢ |
| | | راجع أيضا : تبغ . (القاعدة رقم ١٩٣ بالصيغة رقم ٩٧٦ ع ٢٤) وطعن . (القاعدة رقم ٩ بالصيغة رقم ٣٨ ع ١) |

تفتيش

إذن التفتيش :

"إصداره وتنفيذه".

١ — تقدير جدلية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش .
مرجعه إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .
عدم جواز مجازلة محكمة الموضوع في تقديرها لجدلية التحريات
أمام محكمة النقض .

| | | | | | |
|------|-------|-----|-----|-----|--|
| ٢١٤ | ١ | ... | ... | ... | (الطن رقم ١٧٢٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| ٢٧٨ | ٢٤١١٩ | ... | ... | ... | (والطن رقم ٥٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ٦٤٢ | ٢٤١٣١ | ... | ... | ... | (والطن رقم ٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥) |
| ٨٨٦ | ٢٤١٧٧ | ... | ... | ... | (والطن رقم ٧٩٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٧) |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | ... | ... | ... | (والطن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| ١٠٢٢ | ٢٤١٩٩ | ... | ... | ... | (والطن رقم ٧٨٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) |
| ١٤٧٩ | ٢٤٣٠٥ | ... | ... | ... | (والطن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |

٢ — خلو إذن التفتيش من بيان صفة المأذون بتفتيشه
أو صناعته أو محل إقامته . لا يعيبه . شرط ذلك ؟

| | | | | | |
|-----|------|-----|-----|-----|---|
| ٦٧٣ | ٢٤٣٧ | ... | ... | ... | (الطن رقم ١٣٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
|-----|------|-----|-----|-----|---|

٣ — حق مأمور الضبط في الاستعانة بمردوسيه من غير
رجال الضبط .

| | | | | | |
|-----|-------|-----|-----|-----|---|
| ٦٧٣ | ٢٤١٣٧ | ... | ... | ... | (الطن رقم ١٣٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
|-----|-------|-----|-----|-----|---|

٤ — تنفيذ إذن التفتيش بمعرفة غير من عين فيه بالذات من
مأموري الضبط القضائي . غير جائز .

| | | | | | |
|-----|-------|-----|-----|-----|---|
| ٨٩٠ | ٢٤١٧٨ | ... | ... | ... | (الطن رقم ٤٧٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
|-----|-------|-----|-----|-----|---|

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| ٨٩٠ | ٢٤١٧٨ | ٥ — طريقة تنفيذ إذن التفتيش . موكولة لرجل الضبط تحت إشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع . مثال . (الطن رقم ٥٤٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| ٩٠٢ | ٢٤١٨٠ | ٦ — حق محكمة الموضوع في تكوين اعتقادها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى . إطمئنانها إلى أن المنزل الذي قُتس هو للطاعن . لا عيب . (الطن رقم ٧١٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| ٩١٠ | ٢٤١٨١ | ٧ — حرمة المتجر مستمدة من اتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه . صدور إذن النيابة بتفتيش شخص معين أو مسكنه شمول هذا الاذن متجره . (الطن رقم ٧٦٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| ١٣٣٠ | ٣٤٢٧٠ | (الطن رقم ١٥٨٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | ٨ — الأعمال الاجرائية . جريانها على حكم الظاهر . عدم إبطائها من بعد نزولها على ما ينكشف من أمر الواقع . صدور إذن التفتيش لضبط مخدرات . صحة ضبط ما ينكشف عرضا من جرائم . مثال . (الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | ٩ — تنفيذ الإجراء المشروع في حدوده . لا يتولد عنه عمل باطل . (الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | ١٠ — لا يقدح في جدية التحريات . أن يسفر التفتيش عن ضبط غير ما انصبت عليه هذه التحريات . العبء في صحة الأعمال الاجرائية أو بطلانها . بالمقدمات لا بالتأنيج . (الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ١١ — إجراء تحقيق من السلطة المختصة بإصدار إذن التفتيش قبل إصداره . غير لازم . حق هذه السلطة في إصداره بناء على محضر الاستدلالات . الإذن عندئذ يكون مفتحا للتحقيق . |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | (الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| | | ١٢ — تفتيش الأشخاص والمساكن بغير سند من القانون . محظور . |
| | | شمول الإذن بتفتيش الشخص . ما يكون متعللا به . شموله لسيارته الخاصة . |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | (الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| | | ١٣ — تكشف الجريمة عرضا أثناء التفتيش لضبط جريمة أخرى . الجريمة العارضة تكون في حالة تلبس . حق مأمور الضبط أن يمضي في الإجراءات بشأنها بناء على الحق المخول له في أحوال التلبس بالجريمة . المادتان ٤٦ ، ٤٧ إجراءات . لا استنادا إلى إذن التفتيش الذي انتهى أثره بظهور الجريمة الجديدة . |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | (الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| | | ١٤ — تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش . موضوعي . |
| | | للحكمة أن ترى في تحريات وأقوال الضابط ما يسوغ الإذن بالتفتيش ويكفي لإسناد واقعة احراز المخدر الى الطاعن ولا ترى فيها ما يقنعها بأن الإحراز كان بقصد الاتجار أو بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي . |
| ١٠٢٢ | ٣٤١٩٩ | (الطعن رقم ٧٨٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| ١١١٠ | ٣٤٢١٨ | ١٥ — وكلاء نيابة مخدرات القاهرة . اختصاصهم المكاني . شموله التحقيق والتصرف في الجمارك والجنح المتعلقة بالمواد المخدرة في دائرة محافظة القاهرة وقسم أول وقسم ثاني الجيزة . (الطن رقم ٨٤٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| ١١١٠ | ٣٤٢١٨ | ١٦ — ضباط ادارة مخدرات القاهرة . انبساط اختصاصهم المكاني على جميع أنحاء الجمهورية . المادة ٤٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ (الطن رقم ٨٤٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| ١١١٠ | ٣٤٢١٨ | ١٧ — لامصاحبة للطاعن في التمسك بعدم توافر حالة التلبس مادام التفتيش قد جرى صحيحا على مقتضى أمر صدر به في حدود اختصاص من أصدره ومن نفذه . (الطن رقم ٨٤٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| ١٢٧٤ | ٣٤٢٥٨ | ١٨ — اثبات الحكم في مدوناته أن المتهم يتجر في المخدرات ، وأن اذن التفتيش صدر لضبطه حال نقل المخدر . مؤداه أن الإذن صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها . مخالفة الحكم لما تقدم . خطأ . (الطن رقم ٩٠٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| ١٤٧٩ | ٣٤٣٠٥ | ١٩ — استدلال الحكم على جدية التحريات بالعثور على المخدر بعد التفتيش . تزيد لا يؤثر فيه . مادام أنه قد أثبت أن أمر التفتيش قد بني على تحريات جدية سبقت صدوره . (الطن رقم ١٢٢٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| ٥٤٤ | ٢٤١١٣ | ” الرضاء بالتفتيش “ . ١ — الرضاء بالتفتيش . وجوب صدوره من حائز المنزل أو المكان أو ممن يعد حائز له عند غيابه . (الطن رقم ٩٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٢ — صلة الإخوة . عدم كفايتها بمفردها لتوفير صفة الحماية فعلا أو حكما . مثال . |
| ٥٤٤ | ٢٤١٣١ | (الطعن رقم ٩٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | التفتيش بغير إذن : |
| | | (١) التفتيش في حالة التلبس : |
| | | ١ — التلبس : يكفي لقيامه وجود مظاهر خارجية تنبئ عن وقوع الجريمة . إجازته لرجال السلطة العامة التحفظ على المتهم واقتياده الى أحد مأموري الضبط . مثال في جريمة تلبس باحراز مواد مخدرة . |
| ٣٨٤ | ١٤٨٣ | (الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) |
| | | ٢ — حالة التلبس . إباحتها لغير رجل الضبط . التحفظ على المتهم واقتياده الى مأمور الضبط المختص . |
| ٧٢٢ | ٢٤١٤٦ | (الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| | | ٣ — مجرد تخوف المتهم وخشيته من رجل الشرطة وتوهمه بأنه قد يتعرض لحريته . عدم جواز اتخاذ ذريعة لإزالة الأثر القانوني المترتب عن تخليه الصحيح عما معه من مخدر . |
| ٧٢٢ | ٢٤١٤٦ | (الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| | | ٤ — مشاهدة رجل الضبط المتهم متلبسا بجريمة هربه من تنفيذ حكم صادر ضده . حقه في القبض عليه وتفتيشه . إعراض مستشار الاحالة عن ذلك وتقريره ببطلان القبض والتفتيش . مخالفة للقانون . |
| ١٣١١ | ٣٤٢٦٦ | (الطعن رقم ٩٣٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| ١٣١٨ | ٣٤٢٦٨ | <p>٥ — التلبس بالجريمة . ماهيته ؟ إباحته لرجل الضبط الذى شاهد وقوع الجريمة القبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وتفتيشه بغير إذن من النيابة .</p> <p>(الطن رقم ١٥٧٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤)</p> |
| ١٣١٨ | ٣٤٢٦٨ | <p>٥ — اهدار الدليل المستمد عن التفتيش بدعوى بطلانه لا يثنائه على إذن غير مسبوق بتحريرات جدية رغم قيام حالة التلبس التى تبرر التفتيش قانونا . خطأ . مثال .</p> <p>(الطن رقم ١٥٧٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤)</p> |
| ١٤٢٢ | ٣٤٢٩٣ | <p>٧ — وجود مظاهر خارجية تنبئ عن ارتكاب جريمة . كفاية ذلك لقيام حالة التلبس . بصرف النظر عما يسفر عنه التحقيق أو المحاكمة . حق رجل الضبط فى إجراء التفتيش فى هذه الحالة . العثور عرضا أثناء البحث عن جسم الجريمة المتلبس بها على جسم جريمة أخرى . صحيح . المادة ٥٠ إجراءات .</p> <p>(الطن رقم ١٦٢١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥)</p> |
| ٩٦ | ٢١ ع ١ | <p>(ب) التفتيش فى حالة القبض الصحيح :</p> <p>١ — كلما كان القبض على المتهم صحيحا . جاز تفتيشه .</p> <p>(الطن رقم ١٧٦٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣)</p> |
| ١٣٣٠ | ٣٤٢٧٠ | <p>٢ — حق مأمور الضبط القضائى فى القبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه باحدى الجرائم المنصوص عليها فى المادة ٣٤ إجراءات وفى تفتيشه بغير إذن من سلطة التحقيق وبغير حاجة إلى أن تكون الجريمة متلبسا بها تقدير تلك الدلائل . أمر موكل إلى رجل الضبط القضائى تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع .</p> <p>(الطن رقم ١٥٨٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | (ج) التفتيش بقصد التوقي : |
| | | صححة التفتيش بقصد التوقي والتحوط من شر المقبوض عليه . |
| ٩٦ | ١٤ ٢١ | (الطن رقم ١٧٦٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| | | تفتيش محل التجارة : |
| | | تفتيش محل التجارة مستمد من اتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه . لمأمور الضبط القضائي تفتيش محل تجارة المتهم طالما أن من حقه تفتيش شخصه . |
| ٩١٠ | ٢٤ ١٨١ | (الطن رقم ٧٦٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| ١٣٣٠ | ٣٤ ٢٧٠ | (والطن رقم ١٥٨٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) |
| | | الدفع ببطلان التفتيش : |
| | | ١ — الرد على شواهد الدفع ببطلان التفتيش لعدم جدية التحريرات بأدلة متبعة لها أصلها في الأوراق . كفايته . |
| ١ | ١٤ ١ | (الطن رقم ١٧٣٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| | | ٢ — قضاء المحكمة ببطلان التفتيش تأسيسا على عدم وجود إذن التفتيش بملف الدعوى دون أن تستجلى حقيقة الأمر . قصور . |
| ٢٩٧ | ١٤ ٦٣ | (الطن رقم ٢١٥٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) |
| | | ٣ — الدفع بصدور الإذن بالتفتيش بعد الضبط . يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط بناء على الاذن مستندة في ذلك الى أدلة سائغة . |
| ٨٨٦ | ٢٤ ١٧٧ | (الطن رقم ٧٩٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| | | ٤ — حق المحكمة في الاطمئنان الى أن الطاعنة تسكن بالعنوان الذي ورد بمحضر التحريات . |
| ٨٨٦ | ٢٤ ١٧٧ | (الطن رقم ٧٩٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | ٥ - تقدير أن الاذن بالتفتيش صدر لضبط جريمة وقعت فعلا وليس لضبط جريمة محتملة . موضوعي . (الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | ٦ - كفاية اطمئنان المحكمة بالأدلة السائنة التي أوردتها إلى حدوث الضبط استنادا إلى إذن التفتيش . للتد على الدفع بصور الإذن لاحقا للضبط . (الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | ٧ - عدم جواز الطعن ببطلان الدليل المستمد من التفتيش لمخالفة الأوضاع القانونية . إلا من شرعت هذه الأوضاع لحمايته . لاصفة لغير مالك الشيء أو حائزه في الدفع ببطلان تفتيشه . (الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | ٨ - الدفع ببطلان إذن التفتيش . طبيعته : عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته . علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٧٨٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) |
| ١٠٢٢ | ٣٤١٩٩ | ٩ - الدفع ببطلان إذن التفتيش . وجوب إبدائه في عبارة صريحة . (الطعن رقم ٧٨٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) |
| ١٠٢٢ | ٣٤١٩٩ | ١٠ - بيانات حكم الادانة ؟ جمع الحكم بين سببي الدفع ببطلان أمر التفتيش عند تحدته عن رفض هذا الدفع . لا عيب . (الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| ١٤٧٩ | ٣٤٣٠٥ | |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | راجع أيضا : مستشار الإحالة . (القاعدة رقم ٢٩٣ بالصحيفة رقم ١٤٢٢ ع ٣٤) . |
| | | تقدم |
| | | ١ - جريمة إحراز السلاح التاري والذخيرة . طبيعتها : مستمرة . بدء المدة المسقطه لانقضاء الدعوى الجنائية فيها من تاريخ إنتهاء حالة الاستمرار . (الطن رقم ١٩٩١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) ٨٧ ع ١٤ ٤٠١ |
| | | ٢ - الاجراءات القاطعة لتقدم الدعوى الجنائية ؟ انقطاع التقدم عيني . امتداد أثره الى جميع المتهمين في الدعوى ولو لم يكونوا طرفا في تلك الإجراءات . (الطن رقم ١٩٩١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) ٨٧ ع ١٤ ٤٠١ |
| | | ٣ - انقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنح بمضي ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة . الاجراءات القاطعة للتقدم ؟ مضي مدة تزيد على ثلاث سنوات من تاريخ التقرير بالاستداف الى يوم نظره دون اتخاذ اجراء من الإجراءات القاطعة للمدة . أثره : انقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة . (الطن رقم ١٩٩١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٧/٤) ٩٧ ٤٦٨ |
| | | ٤ - الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقدم . جواز اثره لأول مرة أمام محكمة القضا . (الطن رقم ١٩٩١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٧) ٩٧ ٤٦٨ |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٥ — ميعاد سقوط جريمة خيانة الأمانة . متى يبدأ ؟ |
| ٦١٦ | ١٢١ | (الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ١٤٨٨ | ٣٤٣٠٧ | (والطعن رقم ١٢٣٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| | | ٦ — مضى ثلاث سنوات من يوم التقرير بالطعن في الدعوى الجنائية في جنحة ، وارسال أوراقها الى قلم كتاب محكمة النقض . دون اتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة . أثره . انقضاء هذه الدعوى بمضى المدة . |
| | | انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . لا تأثير له على الدعوى المدنية المرفوعة معها . علة ذلك : الدعوى المدنية لا تنقضى إلا بمضى المدة المقررة في القانون المدني . |
| ١٢٣٤ | ٣٤٢٤٧ | (الطعن رقم ٩٠٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٠) |
| | | ٧ — جريمة استعمال ورقة مزورة . مستمرة . متى تبدأ هذه الجريمة ومتى تنتهى ؟ |
| | | بدء مدة سقوط الدعوى الجنائية في جريمة استعمال ورقة مزورة . من تاريخ الكف عن التمسك بها أو التنازل عنها أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها . |
| ١٣٢١ | ٣٤٢٦٩ | (الطعن رقم ١٥٨٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) |
| | | ٨ — كل إجراء من إجراءات المحاكمة يقطع التقادم . متى كانت المحكمة في مباشرتها اياه ترسله على الزمن الذي لم تبلغ نهايته المدة المسقطه للدعوى الجنائية . |
| ١٣٢١ | ٣٤٢٦٩ | (الطعن رقم ١٥٨٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) |
| | | ٩ — تأجيل محكمة ثاني درجة الدعوى عدة مرات ثم حجزها للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات . اقتصار المدافع عن الطاعن |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | في مذكرته على التحدث في الدفع بانتقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة . قضاء المحكمة بإدانتته . لا إخلال بحق الدفاع . مادام أن المحكمة لم تحمل دون إتمام دفاعه أو تحدد له نطاقه أو تجزئه عليه . |
| ١٤٨٨ | ٣٤٣٠٧ | (الطعن رقم ١٢٣٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| | | تقرير التلخيص |
| | | ١ - تقرير التلخيص . ماهيته ؟ |
| | | عدم ترتيب البطلان بكجزاء على مايشوب تقرير التلخيص من نقص أو خطأ . |
| | | النعي بقصور تقرير التلخيص لأول مرة أمام النقض . غير جائز . |
| ١٠٤٧ | ٣٤٣٠٦ | (الطعن رقم ٨١٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| | | ٢ - الاصل في الإجراءات أنها روعيت . إثبات الحكم تلاوة تقرير التلخيص . ليس للطاعن أن يجحد إثبات تلك التلاوة إلا بالطعن بالتزوير ، ولو وردت في ديباجة الحكم المطبوع ، مادام الحكم قد وقع من رئيس الدائرة التي أصدرته وكاتبها . |
| ١٠٤٧ | ٣٤٣٩٧ | (الطعن رقم ١٢٠٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) |
| | | راجع أيضا : إجراءات المحاكمة . |
| | | (القاعدة رقم ١٣٥ بالصيغة رقم ٢٤٦٥٩) . |
| | | تقليد |
| | | تقليد علامة إحدى جهات الحكومة أو الجهات الملحقه بها حكما . جناية . المواد ٢٠٦ ، ٢٠٦ مكرر ، ٢٠٨ عقوبات . |

| الصفحة | القاعدة |
|--------|--|
| | <p>المراد بالعلامة في هذا المقام ؟ شارأت الأندية الرياضية لا تعتبر من تلك العلامات . جلة ذلك ؟ تقليد علامة النادى الأولمبي لا تعتبر من قبيل تزوير العلامات الواردة في قانون العقوبات .</p> <p>تغيير الحقيقة في تذاكر الدخول في النادى الأولمبي أو أى محرر صادر من هذا النادى جنحة معاقب عليها بالمادة ٢١٥ عقوبات .</p> <p>صفة النفع العام لا تنسب على الجمعية الخاصة بإقرار جمهورى ولا تزول إلا به . تقليد علامات الجمعيات الخاصة ذات النفع العام أو تزوير محركاتها . جنابة . الأندية الرياضية لا تعتبر من قبيل الجمعيات .</p> <p>(الملن رقم ٩٥٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) ٣٤٣٠٣ ١٤٦٧</p> <p>راجع أيضا : اختراع ونماذج صناعية .</p> <p>(القاعدة رقم ١٠٢ بالصيغة رقم ٤٨٧ ع ٢) .</p> <p>تكليف بالحضور</p> <p>راجع : وصف التهمة .</p> <p>(القاعدة رقم ٢٦٤ بالصيغة رقم ١٣٠٤ ع ٣) .</p> <p>تلبس</p> <p>١ — الأحوال التى يجز فيها لرجل الضبط القبض على المتهم .</p> <p>المادة ٣٤ إجراءات .</p> <p>المبرة فى تحديد العقوبة فى معنى المادة ٣٤ إجراءات .</p> <p>يرد به النص عليها فى القانون .</p> <p>حق رجل الضبط فى القبض على المتهم بمجرىمة التعدى المنصوص عليها فى المادتين ١٣٦ ، ١٣٧ ع ١ عقوبات .</p> <p>(الملن رقم ١٧٦٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) ٢١٤ ٦٠</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٢ — وجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة احراز مخدر . يوفر حالة التلبس باحرازها . |
| ٣٧٢ | ١٤٨٠ | (الطعن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) |
| ٣٨٤ | ١٤٨٣ | (والطعن رقم ١٨٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) |
| | | ٣ — القاء المتهم لفافة من حوزته وانتشار محتوياتها وظهور أن ما بها مادة مخدرة . تحقق حالة التلبس . |
| ٣٧٢ | ١٤٨٠ | (الطعن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) |
| | | ٤ — ليس من شأن تخوف المتهم وخشيته من مأمور الضبط نحو الأثر القانوني لقيام حالة التلبس . مثال . |
| ٣٧٢ | ١٤٨٠ | (الطعن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) |
| ٤٢٨ | ١٤٩١ | (والطعن رقم ٢٢٥٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) |
| ٧٢٢ | ٢٤١٤٦ | (والطعن رقم ١٦٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| | | ٥ — التلبس : يكفي لقيامه وجود مظاهر خارجية تنبئ عن وقوع الجريمة . إجازته لرجال السلطة العامة التحفظ على المتهم واقتياده إلى أحد مأموري الضبط . مثال في جريمة تلبس باحراز مواد مخدرة . |
| ٣٨٤ | ١٤٨٣ | (الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) |
| | | ٦ — حالة التلبس . إباحتها لغير رجل الضبط . التحفظ على المتهم واقتياده إلى مأمور الضبط المختص . |
| ٧٢٢ | ٢٤١٤٦ | (الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| | | ٧ — إجراءات الاستدلال أيا كان من يباشرها لا تبدأ بها الدعوى ولو في حالة التلبس بالجريمة . |
| ٧٨٧ | ٢٤١٥٨ | (الطعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| ٧٩٥ | ٢٤١٥٩ | (والطعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٨ — تكشف الجريمة عرضاً أثناء التفتيش لضبط جريمة أخرى . الجريمة العارضة تكون في حالة تلبس . حق مأمور الضبط أن يمضي في الإجراءات بشأنها بناء على الحق المخول له في أحوال التلبس بالجريمة . المادتان ٤٦ ٤٧ ٤٨ إجراءات . لا استناداً إلى إذن التفتيش الذي انتهى أثره بظهور الجريمة الجديدة . |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | (الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| | | ٩ — لا مصلحة للطاعن في التمسك بعدم توافر حالة التلبس . مادام التفتيش قد جرى صحیحاً على مقتضى أمر صدر به في حدود اختصاص من أصدره ومن نفذه . |
| ١١١٠ | ٣٤٣١٨ | (الطن رقم ٨٤٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ١٠ — مشاهدة رجل الضبط المتهم متلبساً بجريمة هربه من تنفيذ حكم صادر ضده . حقه في القبض عليه وتفتيشه . اعراض مستشار الإحالة عن ذلك وتقريره ببطلان القبض والتفتيش . مخالف للقانون . |
| ١٣١١ | ٣٤٢٦٦ | (الطن رقم ٩٢٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) |
| | | ١١ — التلبس بالجريمة . ماهيته ؟ إباحته لرجل الضبط الذي شاهد وقوع الجريمة القبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وتفتيشه بغير إذن من النيابة . |
| ١٣١٨ | ٣٤٢٦٨ | (الطن رقم ١٥٧٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) |
| | | ١٢ — إهدار الدليل المستمد من التفتيش بدعوى بطلانه لا يثنائه على إذن غير مسبوق بتحريات جدية رغم قيام حالة التلبس التي تبرر التفتيش قانوناً . خطأ . مثال . |
| ١٣١٨ | ٣٤٢٦٨ | (الطن رقم ١٥٧٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ١٣ - أمر الضابط لرواد مقهى بعدم التحرك ريثما ينتهى من ضبط وتفتيش أحد المأذون بتفتيشهم بالمقهى . لا يعتبر قبضا بغير حق المقصود بهذا الإجراء : المحافظة على الأمن والنظام دون تعرض لحرية أحد . تخلى المتهم الذى كان من بين رواد المقهى عما معه من مخدر اثر ذلك . تخلى اختياري . صحة التعويل على الدليل المستمد منه . |
| ١٤٠٤ | ٣٤٢٨٨ | (الطن رقم ١٦١١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) |
| | | ١٤ - مشاهدة المتهم محرزا سلاحا . توافر حالة التلبس باحرازه . |
| ١٤٢٢ | ٣٤٢٩٣ | (الطن رقم ١٦٢١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥) |
| | | ١٥ - وجود مظاهر خارجية تنبئ عن ارتكاب جريمة . كفاية ذلك لقيام حالة التلبس . بصرف النظر عما يسفر عنه التحقيق أو المحاكمة . حق رجل الضبط فى إجراء التفتيش فى هذه الحالة . العثور عرضا أثناء البحث عن جسم الجريمة المتلبس بها على جسم جريمة أخرى . صحيح . المادة ٥٠ إجراءات . |
| ١٤٢٢ | ٣٤٢٩٣ | (الطن رقم ١٦٢١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥) |
| تموين | | |
| | | ١ - تغاير مواصفات الردة على توالى القرارات الوزارية الصادرة بتحديد ما لا يتحقق به معنى القانون الأصلح للتمم ، مادامت جميعها متفقة على تحديد مواصفات لإستخراجها وتأثيم عدم مطابقتها لهذه المواصفات . |
| ١١٨ | ١٤ ٢٥ | (الطن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٢ — عدم اشتراط القرار وقلم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدل ويجوز قطع الغينة بطريق النخل والتحليل الكيميائي معا وأن تكون المخالفة في نسبتين على الأقل من النسب المقررة للعواطفات . |
| ١١٨ | ٢٥ ع ١ | (الطن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| | | ٣ — جريمة انتاج الخبز البلدي ناقص الوزن . عدم استلزامها ثبوت النقص عند وزن الخبز مرتين قبل التهوية وبعدها معا . |
| ١٥٦ | ٣٣ ع ١ | (الطن رقم ٢٠٣١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) |
| | | ٤ — ملكية صاحب المحل ، كاملة أو مشتركة . كفايتها لمساءلته عما يقع في المحل من جرائم التزوير . |
| ١٥٦ | ٣٣ ع ١ | (الطن رقم ٢٠٣١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) |
| | | ٥ — مسئولية صاحب المحل عما يقع فيه من جرائم القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . مسئولية فرضية . استحقاقه عقوبة الحبس والغرامة معا . إثبات صاحب المحل غيابه أو استعالة مراقبته للمحل . جواز إسقاط عقوبة الحبس دون الغرامة في هذه الحالة . |
| ١٥٦ | ٣٣ ع ١ | (الطن رقم ٢٠٣١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) |
| | | ٦ — تقدير المحكمة أن عملية نقل وتفريغ الخبز ليس من شأنها انقاص وزنه الى الحد الذي وجد عليه . موضوعي . |
| ٣١٢ | ٦٧ ع ١ | (الطن رقم ١٠٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٤) |
| | | ٧ — قرار تخفيض وزن رغيف الخبز عن الوزن المقرر له وقت انتاجه . لا يتحقق به معنى القانون الأصلح . |
| ٣١٢ | ٦٧ ع ١ | (الطن رقم ١٠٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢) |

| الصفحة | القاعدة |
|--------|---|
| ٣١٢ | ٨ - بيانات حكم الإدانة في جريمة انتاج خبز أقل من الوزن ؟ نسبة التسامح في وزن الخبز البلدى بسبب الخفاف . نطاقها ؟ خصم نسبة الخفاف للخبز البلدى مرتين . غير جائز . (الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣) ٦٧ ع ١ |
| ٤٧٣ | ٩ - نطاق سريان المادة الأولى من قرار وزير التموين رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٧ في شأن نقل الفول البلدى الصحيح والمجروش خارج حدود المحافظات ؟ مثال لتسبيب غير معيب . (الطعن رقم ١٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٧) ٩٩ ع ٢ |
| ٨٤٢ | ١٠ - مناط مسئولية متولى إدارة المحل هو ثبوت إدارته وقت وقوع المخالفة . مجرد اعتبار الطاعن وكلا للخبز لا يفيد بذاته قيامه بالإدارة الفعلية . عدم استظهار الحكم ذلك . قصور . (الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢) ١٦٨ ع ٢ |
| ٨٨٢ | ١١ - مجرد إنتاج خبز يقل وزنه عن المقرر . جريمة . تحققها بالعلم بأن الفعل مخالف للقانون أو القيود عن تنفيذ أحكامه . الدفاع بأن الخبز لم يكن معروضا للبيع . دفاع ظاهر بالبطلان . عدم التزام المحكمة بالرد عليه . (الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩) ١٧٦ ع ٢ |
| ١٢٥٩ | (والطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) ٢٥٤ ع ٢ |
| ٨٨٢ | ١٢ - تعدد المديرين للخبز الواحد . جائز . (الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩) ١٧٦ ع ٢ |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ١٣ — سر يان قرار وزير التموين رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٧ الذي رفع نسبة الرماد المسموح به في الردة اعتبارا من تاريخ نشره الحاصل في ٤ يونيه سنة ١٩٦٧ . |
| ٩٤١ | ٢٤١٨٦ | (الطنن رقم ٧٦٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) |
| | | ١٤ — محظور بغير ترخيص على محل البقالة بيع الدقيق بكافة أنواعه عادي وفانر نمرة (١) استخراج ٧٢ ٪ . سواء المنتج محليا أو المستورد . المادة ١/١ من قرار التموين رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٠ . |
| | | قرار التموين ٩٠ لسنة ١٩٥٧ . لم يحز إلا استخراج الدقيق الصافي (العادي) ودقيق القمح الفانر نمرة (١) استخراج ٧٢ ٪ . |
| | | عدم التزام المحكمة بالرد على ما أثاره المتهم من أنه ليس بالأوراق ما يقطع بنوع الدقيق المباع . ما دام أنه لم يحدد أنه من النوع الفانر . |
| ١٠٣٤ | ٣٤٢٠٢ | (الطنن رقم ٨٠٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٣) |
| | | ١٥ — شرط إخلاء مسئولية المتهم من جريمة امتناعه عن إعادة كويونات الكيروسين المتبقية لديه بعد التوزيع المنصوص عليها في قرار وزير التموين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل : هو قيامه بأداء قيمة العجز في موعد أقصاه اليوم السابع من الشهر التالي للتوزيع . |
| | | نطاق تطبيق قرار وزير التموين رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ : لا علاقة لهذا القرار بجريمة الامتناع عن إعادة كويونات الكيروسين المتبقية بعد التوزيع . |
| ١٢٠١ | ٣٤٢٣٩ | (الطنن رقم ١٣٩٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ١٦ — بيانات حكم الإدانة ؟ مثال لتسبيب معيب في جريمة إنتاج خبر بلدى يقل عن الوزن المقرر . |
| ١٢٠٩ | ٣٤٢٤١ | (الطن رقم ١٤٤٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٣) |
| | | ١٧ — التسامح في وزن الخبز بسبب الجفاف من الرخص المخولة لوزير التموين يستعملها حسبما يراه بغير معقب . المادة ٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . لإصدار وزير التموين القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ الذى نص فيه على عدم التسامح في وزن الخبز الشامى بسبب الجفاف في حدود التفويض التشريعى المخول له بمقتضى المادة سالفه الذكر . |
| ١٢٤٥ | ٣٤٢٥٠ | (الطن رقم ١٤٥٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٠) |
| | | ١٨ — إثبات وزن الخبز في محضر مستقل . غير لازم ؟ |
| ١٢٥٩ | ٣٤٢٥٤ | (الطن رقم ٨٧٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ١٩ — لا جدوى مما يشير الطاعن على الحكم في شأن جريمة تصرفه في زيت التموين لغير مستحقه . طالما أن الحكم محمول على تهمة بيعه سلعة مسعرة بأكثر من السعر المقرر لها المسندة اليه والتي ثبتت في حقه . |
| ١٤٩٢ | ٣٤٣٠٨ | (الطن رقم ١٢٣٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| | | ٢٠ — انطباق قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ على جميع المخابز سواء أكانت تحصل على دقيق من التموين أم لا . |
| ١٥١١ | ٣٤٣١٣ | (الطن رقم ١٦٩٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| | | ٢١ — معاقبة الشارع على إنتاج الخبز ناقص الوزن أو بيعه بسعر يزيد على السعر المقرر سواء وقع من صاحب المخبز أو مديره أو العامل فيه . |
| ١٥١١ | ٣٤٣١٣ | (الطن رقم ١٦٩٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>٢٢ — ما يثيره الطاعن من أن الواقعة التي يمكن أن تنسب إليه هي بيعه خبزا أكثر من السعر المحدد . لا جدوى منه .</p> <p>طالب أن العقوبة المقررة لها مقرررة لهذه الجريمة .</p> <p>(الطن رقم ١٦٩٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩)</p> <p>راجع أيضا : حكم .</p> <p>(القاعدة رقم ١٠١ بالصحيفة رقم ٢٤٨٤)</p> <p>تنازع الاختصاص</p> <p>راجع : مستشار الإحالة</p> <p>(القاعدة رقم ٢٩٤ بالصحيفة رقم ١٤٢٦ ع ٣٤)</p> <p>تنظيم</p> <p>راجع : بناء .</p> <p>(القاعدة رقم ٢٠٣ بالصحيفة رقم ١٠٣٨ ع ٣٤)</p> <p>تهريب جمركي</p> <p>١ — التهريب الجمركي . ماهية كل من التهريب القلبي والتهريب الحكي ؟ المادة ١٢١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .</p> <p>(الطن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٤)</p> <p>٢٩٠ ١٤ ٦٢</p> <p>٢ — عدم اعتبار أفعال التهريب الحكي التي تقع فيما وراء الدائرة الجمركية تهريبا .</p> <p>عدم اعتبار حيازة البضاعة — من غير المهرب لها فاعلا أو شريكا — وراء الدائرة الجمركية تهريبا إلا إذا توافر ،</p> |

| الصفحة | القدرة | |
|--------|--------|---|
| | | فما يختص بتهريب التبغ ، إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . عدم انطباق المادة ٤٤ مكررا من قانون العقوبات على هذه الحيازة . |
| ٢٩٠ | ١٤ ٦٢ | (الطن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) |
| ١٠٩٠ | ٣٤٢١٤ | (والطن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ٣ — مثال لتسبب معيب في جريمة تهريب تبغ . |
| ٢٩٠ | ١٤ ٦٢ | (الطن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) |
| | | ٤ — الترخيص باستيراد سبائك الذهب الى مصر . محظور على آحاد الناس . القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ . وقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٧٣٧ لسنة ١٩٦٤ . |
| | | اتفاق الطاعن مع متهم آخر على بيع سبائك الذهب التي يجلبها هذا الأخير الى مصر . اعتبار الطاعن شريكا في تهريبها . صحيح . علة ذلك ؟ |
| | | إسناد الحكم لفظ التهريب للتهم مع خلو اعترافه منه . لا يعيب الحكم . ما دام أن التهريب كان موضوع الاتفاق بحسب المعنى المقصود . |
| ٥٩١ | ٢٤١٢٢ | (الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ٥ — لا محل لإعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة للجرائم المرتبطة عند القضاء في إحداها بالبراءة أو السقوط أو الانقضاء . أساس ذلك : مثال في استيراد وتقد وتهريب جمركي . |
| | | انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح في إحدى الجرائم لا يمنع من نظر الجرائم الأخرى المرتبطة بها . |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| ٦٨٥ | ٢٤١٣٩ | عقوبة استيراد سبائك الذهب بغير ترخيص والتعامل في النقد الأجنبي وعدم عرضه ، أشد من عقوبة التهريب الجمركي . (الطن رقم ١٧٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٦٩) |
| ٦٨٥ | ٢٤١٣٩ | ٦ - خطاب الشارع في النصوص الخاصة بتعليق رفع الدعوى الجنائية ومباشرة الإجراءات بناء على طلب ممن يملكه . موجه للنياحة بوصفها سلطه تحقيق . لا إلى غيرها من جهات الإبتدلال . مثال . المادة الرابعة من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ . (الطن رقم ١٧٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٦٩) |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | (والطن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٣٠/٦/١٩٦٩) ٧ - القصد الجنائي في جريمة تهريب التبغ . تحققه بتعمد لارتكاب الفعل المسمى المكون لها وهو استنبات التبغ أو زراعته محليا تحدث الحكم عنه استقلالا . غير لازم . مثال . (الطن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢/٦/١٩٦٩) |
| ٧٩٥ | ٢٤١٥٩ | ٨ - مناط تقدير التعويض في حالة زراعة التبغ أو استنباته : بالمساحة المزروعة ذاتها دون أي اعتبار للكمية المزروعة . مثال لتسبيب غير معيب . (الطن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢/٦/١٩٦٩) |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | ٩ - صدور طلب بالسير في إجراءات الدعوى ثم طلب برفعها . تمام الإجراءات وفق القانون . (الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٣٠/٦/١٩٦٩) |

| المرحلة | القاعدة | |
|---------|---------|---|
| | | ١٠ - حيازة المتهم لجسم الجريمة . غير لازم لاعتباره حائزا . كفاية انبساط سلطانه عليه ولو كان في حوزة آخر نائباً عنه . مثال في حيازة دخان مهرب . |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | (الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| | | ١١ - تحقق جريمة تهريب الدخان الليبي بتداوله أو حيازته أو نقله أو تهريبه . |
| | | انشاء المادة الرابعة من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ لحالة من حالات التهريب الاعتباري لا يشترط فيها وقوع التهريب عند اجتياز الدائرة الجمركية . |
| | | اعتبار حيازة الدخان الليبي في داخل الجمهورية . تهريباً . ولو كانت حيازته من غير المهرب له فاعلاً أو شريكاً . |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | (الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| | | ١٢ - وجوب القضاء على القاطنين وشركائهم متضامنين بتعويض قدره عشرون جنيهاً عن كل كيلوجرم أو جزء منه من الدخان المهرب . فضلاً عن العقوبة المقررة . المادة ٣ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | (الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| | | ١٣ - حالات تهريب التبغ . اقتصرها على الأحوال التي عدتها حصراً المادة ٢ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ نفى المحكمة أن الدخان المضبوط من النوع المزروع محلياً . النعى عليها بأنه قد استقر في ذهنها أن حيازة الدخان المزروع محلياً لا جريمة فيه . نفى خاطئ . أساس ذلك ؟ |
| ١٠٩٠ | ٣٤٢١٤ | (الطن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |

| الصفحة | القاعدة |
|--------|--|
| ١٠٩٠ | ١٤ — قيام الطعن في الحكم على أساس ماهية الدخان المضبوط وهل هو من المتزرع محليا فتعد حيازته تهريبا ، أو هو من النوع المستورد فلا جريمة في حيازته . قطع الحكم في هذه المسألة بالاستناد إلى دليل قبي يحمله وليس بعلم القاضي . عدم جواز المنازعة في كفاية هذا الدليل أمام النقض . (الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) ... ١٤٢٠٣ |
| ١٠٩٠ | ١٥ — البضائع الموجودة وراء الدائرة الجمركية . الأصل أنها تعتبر خالصة الرسوم الجمركية . على مدعي خلاف ذلك اثباته . قيام الحكم على هذا النظر . صحته . (الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) ... ١٤٢٠٣ |
| ١٠٩٧ | ١٦ — حصر المادة الثانية من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ حالات تهريب التبغ . (الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) ... ١٥٢٠٣ |
| ١٢٢٩ | ١٧ — مفاد نص المادتين ١ ، ٢ من القانون ١٣١ لسنة ١٩٥٨ أن البضاعة الأجنبية المصدر تصبح سورية المنشأ وتمتع بالإعفاءات الجمركية إذا كان قد جرى تصنيعها في سورية بشرط ألا يقل مادخل في تصنيعها من مواد عربية ويد عاملة محلية عن ٢٥٪ من التكلفة الكلية للإنتاج . (الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٠) ... ٤٦٢٠٣ |
| ١٣٥٦ | ١٨ — كفاية كشف مدونات الحكم على توافر القصد الجنائي . مثال في تهريب تبغ . (الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١) ... ٧٦٢٠٣ |
| | راجع أيضا : إجراءات . (القاعدة رقم ١٩٢ بالصيغة رقم ٩٧٦ ع ٤) |

ودعوى جنائية .

(القاعدة رقم ١٥٨ بالصحيفة رقم ٧٨٧ ع ٢)

ونقد .

(القاعدة رقم ٧٣ بالصحيفة رقم ١٤٣٣٥ ع ١)

توافق

راجع : نقض .

(القاعدة رقم ٨٤ بالصحيفة رقم ٣٨٨ ع ١)

(ج)

جريمة . جمارك . جمعيات تعاونية زراعية . جنون .

جريمة

أنواع الجرائم :

(١) " الجريمة المستمرة " .

١ - جريمة إحراز السلاح الناري والذخيرة . طبيعتها :
مستمرة بدء المدة المسقطه لانقضاء الدعوى الجنائية فيها من
تاريخ انتهاء حالة الاستمرار .

(الطن رقم ١٩٩١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) ٨٧ ع ١٤ ٤٠١

٢ - جريمة استعمال ورقة مزورة . مستمرة . متى تبدأ هذه
الجريمة ومتى تنتهى ؟

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>بده مدة سقوط الدعوى الجنائية في جريمة استعمال ورقة مزورة . من تاريخ الكف عن التمسك بها أو التنازل عنها . أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها .</p> <p>(الطعن رقم ١٥٨٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) ... ٣٤٦٩ ع ١٣٢١</p> <p>(ب) " الجريمة المستحيلة " :</p> <p>كون المجنى عليه أحد رجال الشرطة السريين لا يجعل جريمة النصب مستحيلة . شرط ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٦٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣) ... ١٤ ع ٦٩</p> <p>(ج) " الجريمة العمدية " .</p> <p>١ - جرائم عدم الاشتراك في هيئة التأمينات الاجتماعية ، وعدم تقديم الكشوف والبيانات والإخطارات والاستمارات ، وعدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات ، وعدم إنشاء ملفات خاصة للتؤمن عليهم . طبيعتها : جرائم عمدية . غير متلازمة . القيام بأى من هذه الواجبات لا يجزئ عن القيام بالأخرى .</p> <p>(الطعن رقم ١٢١٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) ... ٣٤٣٠ ع ١٤٤٧</p> <p>٢ - استقلال قعود صاحب العمل عن الاشتراك عن عماله عن إخلاله بواجب الاحتفاظ بالسجلات والدفاتر . لا ارتباط بينهما في حكم المادة ٣٢/٢ عقوبات . القيام بالواجب في شأن أحدها لا يجزئ عن القيام بالأخرى .</p> <p>(الطعن رقم ١٢١٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) ... ٣٤٣٠ ع ١٤٤٧</p> <p>تقسيم الجرائم :</p> <p>١ - اختصاص المحاكم الجنائية . العبرة فيه بنوع العقوبة التي تهدد الجاني ابتداء .</p> <p>(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) ... ١١٢ ع ٥٣٩</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٢ — الممول عليه في تحديد الاختصاص النوعي ابتداء . هو الوصف القانوني للواقعة كما رفعت بها الدعوى . |
| | | اختصاص محكمة الجنايات بجرائم المادة ٥١ عقوبات . |
| ٥٣٩ | ٢٤١١٢ | (الطن رقم ٤٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | ٣ — جريمة عدم تقديم الكشوف والبيانات والاختبارات والاستمارات للهيئة العامة للتأمينات ، وعدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات التي يتطلبها قانون التأمينات الاجتماعية . طبيعة كل منها : جنحة . جواز استئناف الحكم الصادر فيها . |
| ٦٢٧ | ٢٤١٢٧ | (الطن رقم ٢١٩٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥) |
| | | راجع أيضا : نقد . (القاعدة رقم ١٥٦ بالصحيفة رقم ٢٤٧٧٢) |
| | | إثبات الجرائم : |
| | | ١ — لم يعين القانون طريقا معينا لإثبات التزوير : |
| ٦٩ | ١٤١٤ | (الطن رقم ١٦٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| ١٦٤ | ١٤٣٥ | (الطن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) |
| | | ٢ — حق محكمة الموضوع في التدليل على ثبوت الجريمة . |
| ٢١٢ | ١٤٤٦ | (الطن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣) |
| | | أركان الجريمة : |
| | | ١ — ركن العلانية في جريمة القذف في حق الموظف العام . متى يتوافر ؟ |
| | | مثال لتسييب غير معيب . |
| ٤٥٨ | ٢٤٩٦ | (الطن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٢ - القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . توافره بعلم المبلغ بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وانتوائه الكيد والإضرار بالمبلغ ضده . تقدير توافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . موضوعي . مثال لتسيب غير معيب في صدد التدليل على سوء النية في جريمة البلاغ الكاذب . |
| ٤٥٨ | ٢٤ ٩٦ | (الطن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| ١٢٦٣ | ٣٤ ٢٥٥ | (والطن رقم ٩٠١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ٣ - براءة الاختراع . هي المناط في حماية ملكيته . عدم الحصول على هذه البراءة . لا جريمة في تقليد الاختراع . الابتكار وحده هو الذي ينشئ ملكية الرسم والنموذج وليس تسجيلهما . التسجيل قرينة على هذه الملكية تقبل إثبات العكس . ليس من شأن تسجيل النموذج أن يغير من طبيعته . اقتصار المدعى المدني على تسجيل القوالب المدعى تقليدها بوصفها نماذج صناعية مع أنها اختراع . تقليد هذه القوالب غير مؤثم . ما دام لم يحصل على براءة اختراع عنها . |
| ٤٨٧ | ٢٤ ١٠٢ | (الطن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | ٤ - جريمة الاخلال العمدي في تنفيذ الالتزامات التعاقدية الذي يترتب عليه ضرر جسيم والغش في تنفيذ تلك العقود المنصوص عليهما في المادة ١١٦ مكررا عقوبات . أركانها : وقوع الاخلال أو الغش في تنفيذ عقد من العقود التي أوردها المادة المذكورة على سبيل الحصر وأن يكون التعاقد مرتبطا به مع الحكومة أو إحدى الجهات الأخرى التي أشارت إليها المادة سالفه الذكر . |
| ٤٩٤ | ٢٤ ١٠٣ | (الطن رقم ١٩٨٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٥ - القصد الجنائي في جريمة التهديد . تحققه . عدم لزوم تحدث الحكم عنه استقلالاً . ما دام أن عبارات الحكم وصراحة عبارات التهديد وظروف الواقعة تكفي لذلك . |
| ٥٠٩ | ٢٤١٠٦ | (الطن رقم ٣٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | ٦ - الركن المادي في جريمة اقامة البناء بدون ترخيص : هو انشاء البناء أو اجراء العمل . وجوب استظهار الحكم هذا الركن وإلا كان قاصر البيان . |
| ٥١٧ | ٢٤١٠٨ | (الطن رقم ٣٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | ٧ - تمام جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها بمجرد عدم تقديم هذه الأشياء ممن هي في عهده الى المكلف ببيعها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ . لا يعفى الحارس من العقاب . احتجاجه بأن الشيء المحجوز غير مملوك للمحجوز عليه . |
| ٥٨٢ | ٢٤١٢٠ | (الطن رقم ٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ٨ - تمام جريمة عدم عرض المتهم لما في حوزته من أوراق النقد الأجنبي بمجرد وقوع الترك المنهي عنه في القانون عن عمد . عدم تطلب قيام الجريمة قصداً جنائياً خاصاً ولا فوات ميعاد معين . |
| | | تسبب حكم الإدانة في جريمة عدم عرض المتهم ما في حوزته من أوراق النقد الأجنبي . عدم اقتضاة التحدث صراحة عن القصد الجنائي في الجريمة . |
| ٥٩١ | ٢٤١٢٢ | (الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ٩ - تحقق جريمة الرشوة في حق الموظف ولو خرج العمل من دائرة وظيفته . مشروط بأن يعتقد الموظف أو يزعم كذباً أنه من أعمال وظيفته . بصرف النظر عن اعتقاد المجني عليه . |
| ٦٠٩ | ٢٤١٢٥ | (الطن رقم ٥١٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ١٠ — جريمة خيانة الأمانة . تحققها بكل فعل يدل على أن الأمين اعتبر المال الذي أؤتمن عليه مملوكا له يتصرف فيه تصرف المالك . |
| ٦١٦ | ٢٤١٢٦ | (الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ١١ — القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة . متى يتحقق ؟ |
| ٦١٦ | ٢٤١٢٦ | (الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ١٢ — كفاية أن يكون الضرر محتمل الوقوع للمجنى عليه لتحقيق جريمة خيانة الأمانة . |
| ٦١٦ | ٢٤١٢٦ | (الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ١٣ — عدم تطلب القانون لقيام جريمة التبيد حصول المطالبة برد الأمانة المدعى بتبيدها . |
| ٦١٦ | ٢٤١٢٦ | (الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ١٤ — متى تتحقق جنائية الاستيلاء على المال بغير حق المنصوص عليها في المادة ١١٣ مكررا عقوبات . |
| ٧٤٨ | ٢٤١٥٢ | (الطن رقم ٦٥٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| | | ١٥ — كون الموظف له نصيب من الاختصاص يسمح بتنفيذ الغرض من الرشوة . كفايته لتوافر الاختصاص كركن من جريمة الرشوة . مثال في عرض رشوة على مفتش تأمينات اجتماعية لتغيير محضره الذي لم يكن قد بت فيه نهائيا من جانب المصلحة التابع لها المفتش . |
| ٧٥٨ | ٢٤١٥٣ | (الطن رقم ٧٦٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| ٨٦٢ | ٢٤١٧٣ | (والطن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| ٨٩٠ | ٢٤١٧٨ | (والطن رقم ٥٤٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| ٨٢٨ | ٢٤١٦٥ | ١٦ — جريمة خايط الدخان . أركانها : خلط مؤثم بفعل إيجابي وقصد مفترض . لا غناء في أحد الركنين عن الآخر . (الطن رقم ٢١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| | | ١٧ — جريمة هتك العرض . أركانها : الركن المادي والركن المعنوي . القصد الجنائي . متى يتحقق ؟ ركن القوة في جريمة هتك العرض . شروط توافره ؟ تحقق جريمة هتك العرض بالقوة باخراج المجنى عليه من الماء عاريا وعدم تمكنه من ارتداء ثيابه واقتياده وهو على هذا الحال بالطريق العام . (الطن رقم ٢١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| ٨٥٣ | ٢٤١٧١ | ١٨ — جريمة القتل العمد . أركانها : نية القتل . ماهيتها ؟ مثال لتسبيب معيب في استخلاصها . |
| ٨٥٩ | ٢٤١٧٢ | (الطن رقم ٦٧٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) ١٩ — مجرد انتاج خبز يقل وزنه عن المقرر . جريمة . تحققها بالعلم بأن الفعل مخالف للقانون أو القعود عن تنفيذ أحكامه . الدفاع بأن الخبز لم يكن معروضا للبيع . دفاع ظاهر البطلان . عدم الترام المحكمة بالرد عليه . (الطن رقم ٧٧٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| ٨٨٢ | ٢٤١٧٦ | ٢٠ — جريمة أحداث عاهة مستديمة . تحققها ولو لم تقدر نسبة العاهة . (الطن رقم ٧١٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| ٩٠٢ | ٢٤١٨٠ | |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٢١ — لأشأن لبيان عدد الأوراق المزورة في توافر أركان جريمة التزوير . |
| ٩١٢ | ٢٤١٨٢ | (الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| | | ٢٢ — مجرد الامتناع عن رد المال المدعى اختلاسه . لا يكفي لتحقيق جريمة الاختلاس . متى كان مرد ذلك الى وجوب تصفية الحساب بين الطرفين . |
| | | القصد الجنائي في جريمة التبيد . ماهيته ؟ |
| ٩٣٣ | ٢٤١٨٤ | (الطعن رقم ٧٠٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) |
| | | ٢٣ — جريمة النصب . أركانها ؟ مثال لتسبب غير معيب . |
| ٩٥١ | ٢٤١٨٨ | (الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) |
| | | ٢٤ — الباعث على الجريمة . ليس من أركانها . خطأ الحكم في بيانه لا يؤثر في سلامته . |
| ٩٧٠ | ٢٤١٩٢ | (الطعن رقم ٩٢٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| | | ٢٥ — تحقق جريمة تهريب الدخان اللبي بتداوله أو حيازته أو نقله أو تهريبه . |
| | | إنشاء المادة الرابعة من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ لحالة من حالات التهريب الاعتباري لا يشترط فيها وقوع التهريب عند اجتياز الدائرة الجمركية . |
| | | اعتبار حيازة الدخان اللبي في داخل الجمهورية . تهريباً . ولو كانت حيازته من غير المهرب له فاعلاً أو شريكاً . |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | (الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |

| المرحلة | القاعدة | |
|---------|---------|---|
| ١٠٠٣ | ٣ع١٩٥ | ٢٦ — القرينة التي افترض بها الشارع العلم بالغش بالنسبة للمشتغلين بالتجارة . قابليتها للنفي بطرق الإثبات كافة . عدم مساس هذه القرينة بالركن المعنوي في جنحة الغش . (الطعن رقم ٧٧٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) |
| ١٠٢٧ | ٣ع٢٠٠ | ٢٧ — جريمة اعطاء شيك بدون رصيد . تحققها باعطاء الشيك الى المستفيد مع العلم بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ استحقاقه . عدم استلزام قصد خاص لتوافرها . كفاية القصد العام . (الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| ١٠٣٢ | ٣ع٢٠١ | ٢٨ — مجرد تداول البرقيات — التي اشتملت على عبارات القذف — بين أيدي موظفين بحكم عملهم . عدم كفايته لتوافر ركن العلانية في جريمة القذف . وجوب توافر قصد الجاني الى اذاعة ما أسنده الى المجنى عليه . (الطعن رقم ٨٠٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| ١٠٥٦ | ٣ع٢٠٨ | ٢٩ — أركان جريمة المادة ١١٦ مكررا (أ) عقوبات ؟ عدم تحققها مع قيام الاحتمال على أى وجه . (الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| ١٠٧٨ | ٣ع٢١٢ | ٣٠ — أركان جنح التعدي على الموظفين المنصوص عليها في المواد ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٧ مكررا (١) من قانون العقوبات والجنایة المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكررا (أ) (٢) من ذات القانون ؟ (الطعن رقم ٨٢٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| ١٠٧٨ | ٣ع٢١٢ | ٣١ — نطاق المادة ١٣٧ مكررا (أ) (٢) عقوبات ؟ (الطعن رقم ٨٢٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٣٢ — تحقق جريمة المادة ١٣٧ مكررا (أ) (٢) عقوبات. إذا كان ما وقع من المتهم قد انصرف الى منع الموظف المعتدى عليه من أداء أعمال وظيفته . |
| ١٠٧٨ | ٣٤٢١٢ | (الطن رقم ٨٢٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) ٣٣ — تميز جرائم القتل العمد والشروع فيه بنية خاصة هي انتواء القتل وازهاق الروح . اختلاف هذه النية عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم العمدية . وجوب اعتناء الحكم الصادر بالادانة في تلك الجرائم باستظهار هذا العنصر وإبداء الأدلة والمظاهر الخارجية التي تدل عليه وتكشف عنه . مثال لتسبيب معيب . |
| ١١٠٢ | ٣٤٢١٦ | (الطن رقم ٨٤٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) ٣٤ — انعدام أركان التزوير في المحرر العرفي . متى كان مضمون المحرر مطابقا لإرادة من نسب إليه معبرا عن مشيئته . ولولم يقع عليه . الدفع بالوكالة في جرائم التزوير الذي تندفع به هذه الجرائم ؟ قيام القضاء في الدعوى المدنية على ثبوت جميع جرائم التزوير المسندة لمتهم . قصور الحكم في إحدى هذه الجرائم . موجب لنقضه . لا يبرر هذا القصور إعمال الحكم للمادة ١/٣٢ عقوبات . |
| ١١٣٣ | ٣٤٢٢٣ | (الطن رقم ١٣٩٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) ٣٥ — اختصاص الموظف بالعمل الذي طلب إليه أداءه سواء كان الاختصاص حقيقيا أو مزعوما . ركن في جريمة الرشوة . المادتان ١٠٣ ، ١٠٣ مكررا عقوبات . |
| ١١٤٩ | ٣٤٢٢٧ | (الطن رقم ٨٦٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٣٦ — أركان جريمة الإضرار العمدى المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكررا (١) عقوبات ؟ (الطن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| ١١٥٧ | ٣٤٢٢٩ | ٣٧ — شرط الضرر كركن في جريمة الإضرار العمدى . أن يكون حقيقيا وثابتا على وجه اليقين . (الطن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| ١١٥٧ | ٣٤٢٢٩ | ٣٨ — توافر قصد الإضرار في جريمة المادة ١١٦ مكررا (١) عقوبات . بانصراف نية الجاني إلى إلحاق الضرر بالمنشأة التي يعمل بها . وجوب تخصيص دفاع المتهم القائم على نفي قصد الإضرار . (الطن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/١٧) |
| ١١٥٧ | ٣٤٢٢٩ | ٣٩ — متى تتحقق جريمة الاستيلاء على مال للدولة بغير حق ؟ (الطن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| ١١٥٧ | ٣٤٢٢٩ | ٤٠ — قوام الخطأ في جريمة الإهمال المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكررا (ب) عقوبات ؟ (الطن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| ١١٥٧ | ٣٤٢٢٩ | ٤١ — الإخلال بالجسيم بواجبات الوظيفة . من صور الخطأ . معناه . السلطة التقديرية للوظف . نطاقها ؟ مجاوزة هذا النطاق . انحراف في استعمالها . (الطن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| ١١٥٧ | ٣٤٢٢٩ | |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|--|
| | | ٤٢ — الخطأ الجسيم والغش . كلاهما يمثل وجها للجرام . يختلف من الآخر . عدم جواز الخلط بينهما في مجال المسؤولية الجنائية . |
| ١١٥٧ | ٣٤٢٢٩ | (الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| | | ٤٣ — جريمة شهادة الزور . متى تتحقق ؟ إذا أصر الشاهد على أقواله الكاذبة حتى انتهاء المرافعة في الدعوى الأصلية . |
| ١١٧٢ | ٣٤٢٣٠ | (الطعن رقم ١٣٨٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| | | ٤٤ — إدانة المتهم بجريمة خيانة الأمانة . رهن باقتناع القاضي بتسليمه المال المختلس بعقد من عقود الأمانة الواردة حصرا في المادة ٣٤١ عقوبات . العبارة في قيام عقد الأمانة . بحقيقة الواقع . تأنيب إنسان بناء على اعترافه شفاهة أو كتابة . غير جائز . إذا كان يخالف الحقيقة . |
| ١١٧٦ | ٣٤٢٣٢ | (الطعن رقم ١٤٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| ١٤٤٤ | ٣٤٢٩٩ | (والطعن رقم ١٢١٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) |
| | | ٤٥ — تقدير علاقة السببية . موضوعي . متى أقيم على أسباب سائفة . |
| ١١٨١ | ٣٤٢٣٤ | (الطعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| | | ٤٦ — ارتكاب المتهم فعلا عمديا سبب وفاة المجنى عليه . حملة مساءلته عن جريمة الضرب المفضي إلى الموت . مثال . |
| ١١٨١ | ٣٤٢٣٤ | (الطعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| | | ٤٧ — اعتبار الحكم سابقة في العود . يوجب أن يكون هذا الحكم نهائيا قبل ارتكاب العائد لجريمته الجديدة . |
| ١١٩٨ | ٣٤٢٣٨ | (الطعن رقم ٩٣٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٤٨ - تقدير توافر أو عدم توافر رضا المجنى عليها في جريمة هتك العرض . موضوعي . |
| | | مباغنة المجنى عليها . يتوافر بها ركن القوة في جريمة هتك العرض . |
| ١٢٠٥ | ٣٤٢٤٠ | (الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٣) |
| | | ٤٩ - استلام الموظف بصفته مأمورا للتحصيل مالا . اختلاسه هذا المال . تحقق الجناية المنصوص عليها في المادة ١١٢/٢ عقوبات قبله . ولو كان قد تسلم المال أثناء الخدمة في جهة معينة ثم اختلسه بعد نقله منها . إلا إذا كانت يده قد تغيرت من كونه أمينا عاما الى كونه أمينا خاصا . |
| ١٢٠٩ | ٣٤٢٤٢ | (الطعن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٣) |
| | | ٥٠ - أركان جناية الاستيلاء المنصوص عليها في المادة ١١٣/١ عقوبات . متى تتوافر ؟ |
| ١٢٢٠ | ٣٤٢٤٤ | (الطعن رقم ٨١١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٠) |
| | | ٥١ - جريمة تبديد المحجوزات . شرط العقاب عليها : العلم بأنهم ملما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم تعمدوا عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ . مثال لتسبيب معيب على توافر العلم . |
| ١٢٢٦ | ٣٤٢٤٥ | (الطعن رقم ٨٧٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٠) |
| | | ٥٢ - تحقق جريمة إنتاج ورق اللعب بدون ترخيص . رهن بتمام عملية الإنتاج . دون اخطار ودفع رسم الإنتاج المستحق . لا عقاب على الشروع في هذه الجريمة . |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|---|
| | | انتاج ورق لعب الأطفال الذي لا جريمة فيه . شرطه ؟ الدفاع بمشروعية الفعل . وجوب الرد عليه وتخصيصه . |
| ١٢٥٢ | ١٤٢٥٢ | (الطن رقم ١٥٢٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٠) |
| | | ٥٣ - جريمة انتاج خبز ناقص الوزن . تمامها بمجرد انتاجها كذلك . يكفي لقيامها في حق الصانع علمه بأن فعله مخالف للقانون أو قعوده عن مراعاة تنفيذ أحكامه . |
| ١٢٥٩ | ٣٤٢٥٤ | (الطن رقم ٨٧٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ٥٤ - سوء النية في جريمة اصدار شيك بدون رصيد . ماهيته ؟ افتراضه . |
| | | مسألة مصدر الشيك اذا ما سحب بعد اصداره مبلغا يجعل الرصيد المتبقى لا يفي بقيمة الشيك . أساس ذلك ؟ |
| ١٢٦٦ | ٣٤٢٥٦ | (الطن رقم ٩٠٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ٥٥ - رابطة السببية ركن في جريمة القتل الخطأ . تطلبها اسناد النتيجة الى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادي للأمر . انقطاعها بخطا الغير ومنهم المجنى عليه متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لأحداث النتيجة . مثال . |
| ١٢٧٠ | ٣٤٢٥٧ | (الطن رقم ٩١١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ٥٦ - اختصاص الموظف بالعمل المطلوب أدائه حقيقيا كان أو مزعوما أو معتقدا فيه . ركن في جريمة الرشوة . وجوب إثبات الحكم له بما ينحسم به أمره . لا بتقريرات قانونية عامة مجردة لا يظهر منها مدى انطباقها على الواقع المعروض . |
| ١٢٨٨ | ٣٤٢٦٢ | (الطن رقم ١٥٢٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٥٧ — الاختصاص الفعل للموظف ركن في جريمة التزوير في المحرر الرسمي . |
| ١٢٨٨ | ٣٤٢٦٢ | (الطعن رقم ١٥٢٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ٥٨ — العلم في جريمة إخفاء مسروقات . مسألة نفسية . الاستدلال عليه من أقوال الشهود وظروف الدعوى وملابساتها |
| ١٢٩٤ | ٣٤٢٦٣ | (الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ٥٩ — انبساط سلطان المحقق للشيء المسروق عليه . كفايته لإعتباره مخفيا . ولولم يكن محرزا له ماديا . |
| ١٢٩٤ | ٣٤٢٦٣ | (الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ٦٠ — عدم الالتزام بالتحدث عن ركن العلم في جريمة استعمال محرر مزور . ما دامت مدونات الحكم تدل على قيام هذا الركن . |
| | | متى تتحقق عناصر جريمة استعمال المحرر المزور ؟ |
| ١٣٢١ | ٣٤٢٦٩ | (الطعن رقم ١٥٨٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) |
| | | ٦١ — الباعث ليس ركنا في الجريمة . الفصل فيه أمر موضوعي . |
| ١٣٤٤ | ٣٤٢٧٣ | (الطعن رقم ١١٦٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١) |
| | | ٦٢ — متى تتحقق أركان جنائية التزوير في محرر رسمي . |
| ١٣٩١ | ٣٤٢٨٥ | (الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) |
| | | ٦٣ — تمام الاشتراك في التزوير غالبا . دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة . كفاية الاعتقاد في حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها . ما دامت سائغة . |
| ١٣٩١ | ٣٤٢٨٥ | (الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| ١٣٩٦ | ٣٤٢٨٦ | ٦٤ - تحقق جريمة اختلاس الأوراق المنصوص عليها في المادتين ١٥١ و ١٥٢٦ عقوبات بمجرد سلب حيازة هذه الأوراق . وبصرف النظر عن الباحث على الجريمة . وسواء كان القصد منها عرقلة التنفيذ أو امتلاك تلك الأوراق . (الطن رقم ١٥٢٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) |
| ١٣٩٦ | ٣٤٢٨٦ | ٦٥ - كفاية القصد العام في جريمة المادتين ١٥١ و ١٥٢٦ عقوبات . التدليل على قيام هذا القصد . استفادته من سياق الحكم . ما دام ما أورده في شأنه يكفي لاستظهاره . (الطن رقم ١٥٢٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) |
| ١٤٨٤ | ٣٤٣٠٦ | ٦٦ - مجرد وجود المال تحت يد الموظف العمومي أو من في حكمه . كفايته لتجريم الاختلاس في حكم المادة ١١٢ عقوبات . سواء أ كان المال قد سلم إليه تسليما ماديا أو وجد بين يديه بسبب وظيفته . اعتبار التسليم منتجا لأثره في اختصاص الموظف متى كان مأمورا به من رؤسائه . (الطن رقم ١٢٣٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| ١٤٨٤ | ٣٤٣٠٦ | ٦٧ - تمام الاختلاس بمجرد تصرف الموظف في المال المعهود إليه تصرف المالك له بنية إضاعته عليه . (الطن رقم ١٢٣٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| ١٤٨٤ | ٣٤٣٠٦ | ٦٨ - جنائية الاختلاس . أركانها : مثال لتسبيب غير معيب على توافرها . (الطن رقم ١٢٣٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| | | ٦٩ - جريمة استيراد السلع من الخارج قبل الحصول على ترخيص من وزارة الاقتصاد . تمامها بمجرد وصول السلع أحد جمارك الجمهورية . لا أثر لتسليمها في قيام الجريمة . |

| الصفحة | القاعدة |
|--------|---|
| ١٤٩٩ | ٣٤٣١٠ |
| | تسوية الشارع في العقاب بين الجريمة التامة والشروع فيها . (الطن رقم ١٦٤٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) ... |
| | راجع أيضا : اتفاق . (القاعدة رقم ١١١ بالصحيفة رقم ٢٤٥٣١ ع ٢) |
| | وإثبات . (القاعدة رقم ١١٠ بالصحيفة رقم ٢٤٥٢٢ ع ٢) |
| | واختلاس أشياء محجوزة . (القاعدة رقم ٢٥٣ بالصحيفة رقم ١٢٥٦٦ ع ٣) |
| | واختلاس أموال أميرية . (القاعدة رقم ٤٦ بالصحيفة رقم ٢١٢ ع ١) |
| | وإخفاء أشياء مسروقة . (القاعدة رقم ٦٠ بالصحيفة رقم ٢٧٧ ع ١) |
| | وامتلاء على مال للدولة بغير حق . (القاعدة رقم ٢٩٠ بالصحيفة رقم ١٤١١ ع ٣) |
| | واشتراك . (القاعدة رقم ٣٠١ بالصحيفة رقم ١٤٥١ ع ٣) |
| | وإصابة خطأ . (القاعدة رقم ٦١ بالصحيفة رقم ٢٨٧ ع ١) |
| | وانتهاك حرمة ملك الغير . (القاعدة رقم ٤٨ بالصحيفة رقم ٢٢٧ ع ١) |

وتزوير .

(القاعدة رقم ٢٤ بالصحيفة رقم ١٠٨ ع ١)

وتسعين جبرى .

(القواعد أرقام ٥٣ ، ٥٩ ، ١٣٤ بالصحيفتين رقمي
٢٤٣ ، ٢٧١ ع ١ ، ٢٤٦٥٥ ع ٢)

وتعد .

(القاعدة رقم ٩٠ بالصحيفة رقم ٢٤٦٤ ع ٣)

وتعويض .

(القاعدة رقم ٣٠٢ بالصحيفة رقم ١٤٦١ ع ٣)

وتهرب جمركى .

(القاعدة رقم ٦٢ بالصحيفة رقم ٢٩٠ ع ١)

وحكم .

(القواعد أرقام ١٠٠ ، ١٣٥ ، ١٤٨ ، ١٩٣ بالصفحات
٤٧٦ ، ٦٥٩ ، ٧٣٢ ، ٩٧٦ ع ٣)

وخنز .

(القاعدة رقم ٣٣ بالصحيفة رقم ١٥٦ ع ١)

وخيانة أمانة .

(القاعدتان رقم ٢٤٣ ، ٣٠٧ بالصحيفتين رقمي
١٢١٦ ، ١٤٨٨ ع ٣)

ودخول منزل بقصد ارتكاب جريمة .

(القاعدة رقم ١٤٤ بالصحيفة رقم ٧١٦ ع ٢)

| الصفحة | القاعدة |
|--------|---|
| | ودعارة . (القاعدة رقم ٥ بالصحيفة رقم ١٤٢١ ع ١) |
| | ورشوة . (القواعد أرقام ٨٤٤٨ و ١٠٤٦٢٢ بالصفحات أرقام ٣٣ ع ١ ٤٩٨ ع ٢ و ١٢٨٨ ع ٣) |
| | وسرقة . (القاعدتان رقم ٧ و ١٠ بالصحيفتين رقمي ٢٩ و ٤٩٩ ع ١) |
| | وسلاح . (القاعدة رقم ٦٦ بالصحيفة رقم ١٤٣٠٨ ع ١) |
| | وشيك بدون رصيد . (القاعدة رقم ٣٢ بالصحيفة رقم ١٥٢ ع ١) |
| | وضرب أحدث طاعة . (القاعدة رقم ٧٠ بالصحيفة رقم ١٤٣٢٣ ع ١) |
| | وضرب أفغى إلى موت . (القاعدة رقم ٢٣ بالصحيفة رقم ١٤١٠ ع ١) |
| | وعمل . (القاعدة رقم ٧١ بالصحيفة رقم ١٤٣٢٧ ع ١) |
| | وقتل خطأ . (القواعد أرقام ٤٤ و ١٤٠ و ١٤٧ و ٢٤٩ بالصفحات ٢٠١ و ٢٩٦ ٧٢٨ و ١٢٤٢ ع ١ و ٣٠٢ ع ١) |
| | وقتل عمد . (القاعدة رقم ١٨ بالصحيفة رقم ٨٥ ع ١) |

| الصفحة | القاعدة |
|--------|--|
| | <p>وقصد جنائي .</p> <p>(القاعدة رقم ٢٧٦ بالصحيفة رقم ١٣٥٦ ع ٣)</p> <p>ومواد مخدرة .</p> <p>(القواعد أرقام ٢٢ و ٩١ و ١٣٧ و ٢٧٨ وبالصفحات أرقام ١٠٠ و ٤٢٨ و ٦٧٣ ، ع ١ و ٢ و ٣)</p> <p>وموازن .</p> <p>(القاعدة رقم ٧٨ بالصحيفة رقم ٣٦٥ ع ١)</p> <p>ونصب .</p> <p>(القاعدتان رقم ١٤ ، ٤٠ ، بالصحيفتين رقمي ٦٩ و ١٨٣ ع ١)</p> <p>ونقد .</p> <p>(القاعدتان رقم ٩٠ ، ١٣٥ ، بالصحيفتين رقمي ٤٢٤ ، ٦٥٩ ع ١ و ٢) .</p> <p>الاشتراك في الجرائم :</p> <p>١ — عدم اشتراط المادة ٤٠ عقوبات في الشريك أن يكون على علاقة مباشرة بالفعل . كفاية كون الجريمة قد وقعت بناء على اتفاهه أو تحريضه أو مساعدته . ولو كان اتصاله بفاعلها بالواسطة .</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ٢٢٢ ع ٢ ٥٩١</p> <p>٢ — الشريك يستمد صفته من فعل الاشتراك ذاته ومن قصده منه ومن الجريمة التي وقعت .</p> <p>صححة معاقبة الشريك متى وقع منه فعل الاشتراك .</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ٢٢٢ ع ٢ ٥٩١</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٣ - تحقق الاشتراك إذا كان وقوع الجريمة ثمرة له . |
| ٥٩١ | ٢٤١٢٢ | (الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ٤ - جواز إثبات الاتفاق على ارتكاب الجريمة من فعل لاحق لوقوعها . |
| ٥٩١ | ٢٤١٢٢ | (الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ٥ - متى يتحقق قيام الاشتراك في الجريمة بطريق الاتفاق ؟ كيفية الاستدلال على توافر الاشتراك ؟ |
| ٧٣٢ | ٢٤١٤٨ | (الطن رقم ١٩٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| | | الإرتباط بين الجرائم : |
| | | ١ - مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ؟ |
| ٥٥٨ | ٢٤١١٦ | (الطن رقم ١٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ٢ - جرائم عدم تحرير صاحب العمل عقود عمل لعماله وعدم إنشائه ملفا لكل منهم وعدم إعلانه جدول ساعات العمل وفترات الراحة الأسبوعية ونظام تشغيل الأحداث والنساء ولائحة العمل ولائحة الجزاءات وتعيينه عمالا دون الرجوع الى مكتب القوى العاملة . لا ارتباط بينها . |
| ٥٥٨ | ٢٤١١٦ | (الطن رقم ١٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ٣ - لا محل لأعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة للجرائم المرتبطة عند القضاء في إحداها بالبراءة أو السقوط أو الانقضاء . أساس ذلك . مثال في استيراد ونقد وتهريب جمركي . |
| | | انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح في إحدى الجرائم لا يمنع من نظر الجرائم الأخرى المرتبطة بها . |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| ٦٨٥ | ٢٤١٣٩ | عقوبة استيراد سبائك الذهب بغير ترخيص والتعامل في النقد الأجنبي وعدم عرضه أشد من عقوبة التهريب الجمركي . (الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| | | تحديد تاريخ وقوع الجريمة : |
| | | تحديد تاريخ وقوع جريمة التبيد . لا يؤثر في ثبوت الواقعة شرط ذلك ؟ |
| ٦١٦ | ٢٤١٢٦ | (الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ما لا يعد جريمة : |
| | | مجرد قيام المجني عليه بقطع زرع اشتراه ولم يدفع ثمنه ليس فيه جريمة يقوم معها حق الدفاع الشرعي عن المال . |
| ٨٩٥ | ٢٤١٧٩ | (الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| | | إحالات عامة في جريمة : |
| | | راجع أيضا : تفتيش وطعن . |
| | | (القاعدة رقم ١٩٣ بالصحيفة رقم ٩٧٦ ع ٢) |
| | | وتقادم . |
| | | (القاعدة رقم ١٢٦ بالصحيفة رقم ٦١٦ ع ٢) . |
| | | جمارك |
| | | ١ — الإجراء المنصوص عليه في كل من المادة ٤/٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والمادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن الجمارك والمادة ١٠ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد . |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| ٥٦٥ | ٢٤١١٧ | <p>هو في حقيقته طلب يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره ، سواء بالنسبة إلى مباشرة التحقيق أو بالنسبة إلى رفع الدعوى .</p> <p>(الطن رقم ٥٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)</p> <p>٢ — اختصاص النيابة العامة برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقا للقانون مطلق لا يرد عليه القيد إلا استثناء من نص الشارع . أحوال الطلب من تلك القيود . صدور الطلب . أثره : رفع القيد رجوعا إلى حكم الأصل في الاطلاق . صدور الطلب ممن يملكه قانونا في جريمة من جرائم النقد أو التهريب أو الاستيراد . للنيابة العامة اتخاذ الإجراءات في شأن الواقعة أو الوقائع التي صدر عنها وتصح الإجراءات بالنسبة إلى كافة ما قد تتصف به من أوصاف قانونية وما يرتبط بها إجراءات من وقائع لم تكن معلومة وقت صدوره متى تكشف عرضا أثناء التحقيق وذلك بقوة الأثر العيني للطلب وقوة الأثر القانوني للارتباط . ما دام ما جرى تحقيقه من الوقائع داخلا في مضمون ذلك الطلب الذي يملك صاحبه قصره أو تقييده . لا يغير من ذلك أن تكون الدعوى الجنائية لم ترفع عن الجريمة التي صدر بشأنها الطلب بل رفعت عن جرائم أخرى مما يتوقف رفع الدعوى بها على طلب من جهة أخرى ما دامت هذه الجرائم قد تكشف عرضا أثناء تحقيق الجريمة الأولى التي صدر الطلب بشأنها صحيحا .</p> <p>(الطن رقم ٥٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)</p> <p>٣ — حيازة المتهم لجسم الجريمة . غير لازم لاعتباره حائزا . كفاية انبساط سلطانه عليه ولو كان في حوزة آخر نائباً عنه . مثال في حيازة دخان مهرب .</p> <p>(الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٠)</p> |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | |

| الصفحة | المقاعدة | |
|--------|----------|---|
| | | <p>٤ — تحقق جريمة تهريب الدخان الليبي بتداوله أو حيازته أو نقله أو تهريبه .</p> <p>إنشاء المادة الرابعة من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ لحالة من حالات التهريب الاعتباري . لا يشترط فيها وقوع التهريب عند اجتياز الدائرة الجمركية .</p> <p>اعتبار حيازة الدخان الليبي في داخل الجمهورية . تهريبا . ولو كانت حيازته من غير المهرب له فاعلا أو شريكا .</p> <p>(الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)</p> |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | |
| | | <p>٥ — وجوب القضاء على الفاعلين وشركائهم متضامنين بتعويض قدره عشرون جنيها عن كل كيلو جرام أو جزء منه من الدخان المهرب . فضلا عن العقوبة المقررة . المادة ٣ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ .</p> <p>(الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)</p> |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | |
| | | <p>٦ — حالات تهريب التبغ . اقتصرها على الأحوال التي حددتها حصرا المادة ٢ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ .</p> <p>نفي المحكمة أن للدخان المضبوط من النوع المزروع محليا . النعي عليها بأنه قد استقر في ذهنها أن حيازة الدخان المزروع محليا لا جريمة فيه . نعي خاطيء . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠)</p> |
| ١٠٩٠ | ٣٤٢١٤ | |
| | | <p>٧ — حيازة السلعة وراء الدائرة الجمركية من غير المهرب لها فاعلا أو شريكا . لا تهريب . إلا إذا توافرت إحدى حالات التهريب المحكى المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ .</p> <p>(الطن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠)</p> |
| ١٠٩٠ | ٣٤٢١٤ | |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| ١٠٩٠ | ٣٤٢١٤ | ٨ - البضائع الموجودة وراء الدائرة الجمركية . الأصل أنها تعتبر خالصة الرسوم الجمركية . على مدعى خلاف ذلك اثباته . قيام الحكم على هذا النظر . صحته . (الطن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| ١٢٢٩ | ٣٤٢٤٦ | ٩ - مفاد نص المادتين ١ ، ٢ من القانون ١٣١ لسنة ١٩٥٨ أن البضاعة الأجنبية المصدر تصبح سورية المنشأ وتتمتع بالإعفاءات الجمركية إذا كان قد جرى تصنيعها في سورية بشرط ألا يقل ما دخل في تصنيعها من مواد عربية ويد عاملة محلية عن ٢٥٪ من التكلفة الكلية للإنتاج . (الطن رقم ٨٩٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٠) راجع أيضا : اجراءات . (القاعدة رقم ١١٧ بالصحيفة رقم ٥٦٥ ع ٢) وتهريب جمركي . (القاعدة رقم ٦٢ بالصحيفة رقم ٢٩٠ ع ١) جمعيات تعاونية زراعية رئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية . يعد صاحب العمل المسئول عن تنفيذ أحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تعيين مدير أو مشرف له سلطة الإشراف والإدارة . اعتباره المسئول عن تنفيذ القانون المذكور . اختصاص المشرف الزراعي وفقا للقرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦١ . هو التوجيه والإرشاد والمراقبة . (الطن رقم ١٧٩٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) |
| ١٣٣ | ٢٨١ ع | |

راجع : إختلاس .

(القاعدة رقم ١٥٢ بالصحيفة رقم ٧٤٨ ع ٢)

جمعيات خاصة ذات نفع عام

تقليد علامة إحدى جهات الحكومة أو الجهات الملحقه بها
حكما . جنائية . المواد ٢٠٦ ، ٢٠٦ مكرر ، ٢٠٨ عقوبات .
المراد بالعلامة في هذا المقام ؟ شارات الأندية الرياضية لا تعتبر
من تلك العلامات . هل ذلك ؟ تقليد علامة النادي الأولي
لا تعتبر من قبيل تزوير العلامات الواردة في قانون العقوبات .
تغيير الحقيقة في تذاكر الدخول في النادي الأولي أو أى محرر
صادر من هذا النادي جنحة معاقب عليها بالمادة ٢١٥ عقوبات .
صفة النفع العام لا تنسب على الجمعية الخاصة إلا بقرار جمهوري
ولا تزول إلا به . تقليد علامات الجمعيات الخاصة ذات النفع
العام أو تزوير محرراتها . جنائية . الأندية الرياضية لا تعتبر من
قبيل الجمعيات .

(الطن رقم ٩٥٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) ٣٤٣٠٣ ١٤٦٧

جنون

راجع : موانع العقاب .

(القاعدة رقم ١٨٢ بالصحيفة رقم ٩١٢ ع ٢)

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|--|
| | | (ح) |
| | | حالة الضرورة . حجز . حجية الشئ المقضى . حكم . حيازة |
| | | حالة الضرورة |
| | | ١ - تقدير توافر الإكراه أو الضرورة . موضوعي . (الطن رقم ٨٠٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٣/١٠/١٩٦٩) ١٠٢٧ ٣٤٢٠٠ |
| | | ٢ - علاقة الزوجية . لا تصلح سنداً للقول بتوافر حالة الضرورة الملجئة الى خرق محارم القانون . (الطن رقم ٨٠٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٣/١٠/١٩٦٩) ١٠٢٧ ٣٤٢٠٠ |
| | | حجز |
| | | ١ - لمصلحة الضرائب حق تحصيل الضرائب والمبالغ المستحقة لها بطريق الحجز الإداري . (الطن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٣/٢/١٩٦٩) ٢١٢ ٤٦ ع ١ |
| | | ٢ - حق مندوب الحجز الإداري في تعيين المدين أو الحائز للأشياء المراد حجزها حارساً . اذا لم يجد من يقبل الحراسة . دون اعتداد برفض أى من المدين أو الحائز الحراسة . مخالفة الحكم لهذا النظر قصور وخطأ في تطبيق القانون . (الطن رقم ١٢٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٧/١١/١٩٦٩) ١٢٥٦ ٣٤٢٥٣ |
| | | ٣ - توقيع الحجز يقتضى احترامه ولو كان مشوباً بالبطلان . ما دام لم يصدر الحكم ببطلانه من الجهة المختصة . (الطن رقم ١٢٠٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢٢/١٢/١٩٦٩) ١٤٣٨ ٣٤٢٩٧ |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٤ - محل الدفع بعدم العلم بيوم البيع أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة ولم تبدد . |
| ١٤٣٨ | ٣٤٢٩٧ | (الطن رقم ١٢٠٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) |
| | | راجع أيضا : اختلاس محجوزات . (القاعدة رقم ١٢٠ بالصيغة رقم ٥٨٢ ع ٢٤) . |
| | | حجية الشيء المقضي |
| | | راجع : قوة الأمر المقضي . |
| | | حكم |
| | | وضعه والتوقيع عليه وإصداره : |
| | | ١ - وجوب استيفاء الحكم الصادر بالاعدام إجراء . لإجماع آراء قضاة المحكمة وإلا كان باطلا . |
| | | الإجماع لا يعدو أن يكون إجراء من الإجراءات المنظمة لإصدار هذا الحكم ، والنص عليه فيه شرط لصحته إلا أنه لا يمس أساس الحق في توقيع عقوبة الإعدام ذاتها ولا ينال الجرائم التي يعاقب عليها القانون بهذه العقوبة بالالغاء أو التعديل ولا ينشئ لمقارناتها أذارا وظروفا تغير من طبيعة تلك الجرائم أو العقوبة المقررة لها . |
| ١٢ | ١٤ ٣ | (الطن رقم ١٧٣٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| | | ٢ - النص في كل من الحكم الغيابي الاستثنائي والحكم الصادر في المعارضة في ذاك الحكم على أن تشديد العقوبة كان بإجماع الآراء . واجب لصحة كل من الحكمين . تخلف هذا الشرط . وجوب القضاء بنقض الحكم المطعون فيه وتأيد الحكم المستأنف ولو كان براءة المتهم . |
| ٢٤٠ | ١٤ ٥٢ | (الطن رقم ٢٠١٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٠) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٣ — وجوب وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما . والا كانت باطلة . ما لم تكن صادرة بالبراءة . المادة ٣١٢ إجراءات . |
| | | العبرة في الحكم . بنسخته الأصلية . هي المرجع في أخذ الصورة التنفيذية وفي الطعن عليه من ذوى الشأن . |
| | | ورقة الحكم قبل التوقيع عليها — أصلا كانت أو مسودة — مشروع . للحكمة كامل الحرية في تغييره وإجراء ما تراه في شأن الوقائع والأسباب مما لا يتحدد به حقوق الخصوم عند الطعن . |
| ٤٨٤ | ٢٤١٠١ | (الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| ١٩٨ | ١٤٤٣ | (والطعن رقم ١٩٨٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣) |
| ٢٣٧ | ١٤٥١ | (والطعن رقم ٢٠٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٠) |
| | | ٤ — وجوب حضور القضاة الذين اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم . حصول مانع لأحدهم . وجوب توقيعه على مسودة الحكم وإلا صدر مشوبا بالبطلان . |
| ٥١٥ | ٢٤١٠٧ | (الطعن رقم ٣١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | ٥ — الكشف عن ماهية الحكم . العبرة فيه بالواقع . مثال . |
| | | النعي بتصحيح كاتب الجلسة للحكم دون الرجوع الى رئيس الدائرة التي أصدرته . لا محل له . متى كان ما أجراه الكاتب من تصحيح يتفق وحقيقة الواقع وتداركا لمهووق فيه . |
| ٦٠٩ | ٢٤١٢٥ | (الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|---|
| | | ٦ — اقتصار عمل القاضي على المشاركة في تلاوة الحكم . لا يبطله . ولو كان عضوا في الهيئة التي أصدرت الحكم الاستثنائي المنقوض . |
| ٦٨٥ | ٢٤١٣٩ | (الطن رقم ١٧٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٦٩) |
| | | ٧ — العبرة فيما يقضى به الحكم هي بمنطوقه . لا محل للتعويل على الأسباب إلا بقدر ما تكون موضحة ومدعمة للمنطوق . |
| ١١٠٧ | ٣٤٣١٧ | (الطن رقم ٨٤٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٢٠/١٠/١٩٦٩) |
| | | ٨ — خلو الحكم من تاريخ إصداره . يبطله . أساس ذلك ؟ |
| ١٢٣٤ | ٣٤٢٤٧ | (الطن رقم ٩٠٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٠/١١/١٩٦٩) |
| ٨٧٩ | ٢٤١٧٥ | (الطن رقم ٧١٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٩/٦/١٩٦٩) |
| | | وصف الحكم : |
| | | ١ — عدم أخذ الشارع بنظام الحكم الحضورى الاعتبارى فما يتعلق بالأحكام التي تصدر في مواد الجنايات من محكمة الجنايات . |
| ٧ | ١٤ | (الطن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٦/١/١٩٦٩) |
| | | ٢ — متى يعد الحكم حضوريا اعتباريا ؟ |
| | | العبرة في وصف الحكم بأنه حضورى أو حضورى اعتبارى أو غيابى . بحقيقة الواقع . |
| | | مناط قبول المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى الصادر من المحكمة الاستثنائية ؟ |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | بدء ميعاد المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى من تاريخ اعلان المتهم به . |
| ٢٥٤ | ١٤ ٥٥ | (الطن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٦٩) |
| ٧ | ١٤ ٢ | (والطن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٦/١/١٩٦٩) |
| | | ٣ — شرطا قبول المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى : المادة ٢٤١ إجراءات . |
| | | عدم جواز المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى القابل للاستئناف . |
| ٦٣١ | ٢٤ ٢٨ | (الطن رقم ٧٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٥/٥/١٩٦٩) |
| | | ٤ — الأصل في الإجراءات الصحة . |
| | | محضر الجلسة . حجة بما تدون فيه . ما دام لم يصحح وفق القانون . |
| | | العبرة في وصف الحكم . بحقيقة الواقع . حضور المتهم جلسة المحاكمة وابدائه دفاعه . صيرورة الحكم قبله حضوريا . ولو أشير في ديباجته أن المتهم لم يحضر . |
| ٨٣٩ | ٢٤ ٦٧ | (الطن رقم ٦٤٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٢/٦/١٩٦٩) |
| | | بياناته : ” بيانات الديباجة ” |
| | | ١ — شمول كل من استئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن والطن فيه بطريق النقض الحكم الغيابى المعارض فيه . خلو الحكم الغيابى بالابتدائى مما يفيد صدوره باسم الأمة يجعله باطلا بطلانا أصليا . أخذ الحكم الغيابى الاستئنافى — الذى قضى بتأييد الحكم الصادر باعتبار المعارضة |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | في ذلك الحكم كأن لم تكن — بأسباب ذلك الحكم الباطل يجعله باطلا بدوره ولو استوفى ذلك البيان مادام لم ينشئ لنفسه أسبابا قائمة بذاتها . لمحكمة النقض التعرض من تلقاء نفسها لمصلحة الطاعن لهذا البطلان ولو لم يثره في طعنه . المادة ٢/٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . |
| ٨٠٨ | ٢٤١٦١ | (الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| | | ٢ — خلو الحكم من تاريخ إصداره . أثره : البطلان . تأييد الحكم المطعون فيه للحكم الابتدائي الباطل — نخلوه من تاريخ صدوره — يترتب عليه بطلانه بدوره . |
| ٨٧٩ | ٢٤١٧٥ | (الطعن رقم ٧١٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| | | ٣ — الأحكام وحدها هي التي تصدر باسم الأمة . قضاء الإحالة ليس إلا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق . لا يلزم لصحته أن يصدر باسم الأمة . |
| ١٠٧٨ | ٣٤٢١٢ | (الطعن رقم ٨٢٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ٤ — اعتبار ورقة الحكم متممة لمحضر الجلسة في شأن إثبات إجراءات المحاكمة . |
| ٨٣٩ | ٣٤٢٩٧ | (الطعن رقم ١٢٠٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) |
| | | ٥ — الأصل في الإجراءات أنها روعيت . إثبات الحكم تلاوة تقرير التلخيص . ليس للطاعن أن يحدد إثبات تلك التلاوة إلا بالطعن بالتزوير ، ولو وردت في ديباجة الحكم المطبوع ، ما دام الحكم قد وقع من رئيس الدائرة التي أصدرته وكاتبها . |
| ٨٣٩ | ٣٤٢٩٧ | (الطعن رقم ١٢٠٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) |
| ٨٣٩ | ٣٤١٦٧ | (والطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | نسبب الحكم : |
| | | بيانات التسبب : |
| | | ١ - خلو الحكم من بيان تاريخ اصدار أمر الإحالة . لا يبطله . |
| ١١٤ | ١ | (الطعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| | | ٢ - كفاية إيراد الحكم لنصوص القانون المتعلقة بعقوبة الحرية . |
| ١١٤ | ١ | (الطعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| | | ٣ - بيان صفات الخصوم في الدعوى المدنية في الحكم . غير لازم إلا في حالة الحكم في الدعوى لصالح رافعيها . |
| ٤٤٩ | ٩٥ | (الطعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| | | ٤ - ذكر الحكم مواد العقاب التي دان المتهم بها ضمن مواد غير عقابية . لا عيب . |
| ٥٩١ | ١٢٢ | (الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ٥ - الأحوال التي يرجع فيها القاضي الجنائي إلى قانون المرافعات المدنية ؟ |
| | | خلو نص المادتين ٣١٠ إجراءات و ٣٤٩ مرافعات من النص على وجوب إثبات البيان الخاص بالاطلاع على الأوراق والمداولة في الحكم . |
| ٨٢٢ | ١٦٤ | (الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| | | التسبب المعيب : |
| | | ١ - تقدير قيام الارتباط بين الجرائم . الأصل فيه أنه موضوعي . متى يخضع لرقابة محكمة النقض ؟ |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | لا ارتباط بين جريمة عدم إنشاء صاحب العمل ملفا لكل من عماله وبين جريمة عدم منحه هؤلاء العمال أجازات المواسم والأعياد . المادتان ١/٦٢ ١/٦٩ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . |
| ٧٧ | ١٤ ١٦ | (الطن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| | | ٢ - التفات الحكم عن الدليل المستمد من التفتيش اثر قبض صحيح . خطأ . |
| ٩٦ | ١٤ ٢١ | (الطن رقم ١٧٦٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| | | ٣ - متى يكون الحكم معيبا بالفساد في الاستدلال ؟ وجوب بناء الأحكام الجنائية على الجزم واليقين لا على الظن والاحتمال . |
| ١٢٤ | ١٤ ٢٦ | (الطن رقم ٢٠٠٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| ١١٤٩ | ٣٤ ٢٢٧ | (الطن رقم ٨٦٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| | | ٤ - إصابات العمل التي تلتزم هيئة التأمينات الاجتماعية بعلاجها وإعانة المصابين المؤمن عليهم في مدة العجز أو أداء تعويض أو ترتيب معاش لهم ؟ ليس للصاب فيما يتعلق بتلك الإصابات التمسك قبل الهيئة بأحكام أى قانون آخر ، ولا يجوز له ذلك أيضا بالنسبة إلى صاحب العمل إلا إذا كانت إصابته قد نشأت عن خطأ جسيم من جانبه . المادتان ١ (د) و ٤٢ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . مثال لإخلال بدفاع جوهري في هذا الصدد . |
| ١٢٩ | ١٤ ٢٧ | (الطن رقم ١٣٦٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) |
| | | ٥ - رئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية . يعد صاحب العمل المسئول عن تنفيذ أحكام قانون العمل رقم ٩١ |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | لسنة ١٩٥٩. تعيين مديراً أو مشرف له سلطة الإشراف والإدارة اعتباره المسئول عن تنفيذ القانون المذكور . |
| | | اختصاص المشرف الزراعي وفقاً للقرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦١ - هو التوجيه والإرشاد والمراقبة . |
| ١٣٣ | ٢٨ ع ١ | (الطن رقم ١٧٩٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) |
| | | ٦ - جريمة النصب . أركانها ؟ |
| | | ركن الاحتيال . شروط توافره في حق المتصرف في الأموال الثابتة أو المنقولة ؟ |
| ١٨٣ | ٤٠ ع ١ | (الطن رقم ١٨٦٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) |
| | | ٧ - مدى مسئولية المتصرف والوسيط ؟ مثال في نصب . |
| ١٨٣ | ٤٠ ع ١ | (الطن رقم ١٨٦٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) |
| | | ٨ - مثال لتسبيب معيب في توافر الركنين المادي والمعنوي في جريمة دخول منزل في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة . |
| ٢٢٧ | ٤٨ ع ١ | (الطن رقم ١٧٥٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٠) |
| | | ٩ - المسئولية الجنائية لصاحب العمل والمقاول عن أعمال الحفر . حدودها ؟ |
| ٢٣١ | ٤٩ ع ١ | (الطن رقم ١٧٧٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٠) |
| | | ١٠ - عدم كشف الحكم عن نوع الخطأ ومداه . قصور في التسبيب . |
| ٢٤٨ | ٥٤ ع ١ | (الطن رقم ١٣٨٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١١) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| ٢٥٨ | ١٤ ٥٦ | ١١ - أفراد الطاعن بالتحريات والمراقبة لا يترتب عليه بالضرورة أن يكون هو صاحب المخدر الذي ضبط في صندوق لا يستأثر باستعماله وإنما يشاركه فيه آخرون . مثال . (الطعن رقم ٢٠٢٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٧) |
| | | ١٢ - إصابة المتهم أكثر من ثلاثة أشخاص . وجوب معاقبته طبقا لنص الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ عقوبات بالحبس لا بالغرامة . أفراد الحكم اثنين من المصابين في الحادث بوضع مستقل تفاديا لإعتبار المصابين أكثر من ثلاثة . يعيب الحكم . متى يتعين أن يكون مع النقص الإحالة . مثال . (الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) |
| ٢٨٧ | ١٤ ٦١ | ١٣ - مثال لتسييب معيب في جريمة تهريب تبغ . (الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) |
| ٢٩٠ | ١٤ ٦٢ | ١٤ - حكم الإدانة . بياناته ؟ المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية . (الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) |
| ٢٩٠ | ١٤ ٦٢ | ١٥ - إحالة الحكم في بيانه للدليل . إلى مذكرة مدير عام شئون الانتاج . عدم كفايته . (الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) |
| ٢٩٠ | ١٤ ٦٢ | ١٦ - وجوب بناء الأحكام الجنائية على الأدلة التي يقتنع بها القاضي . وجوب استخلاصه عقيدته بنفسه دون أن يشاركه أحد . (الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) |
| ٢٩٠ | ١٤ ٦٢ | (الطعن رقم ١٢١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) |
| ٤٣٧ | ٢٤ ٩٣ | |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|----------|---|
| | | ١٧ — عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة . نطاقه ؟ |
| ٢٩٠ | ١٤٦٢ ع ١ | (الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) |
| | | ١٨ — قضاء المحكمة ببطالان التفتيش تأسيسا على عدم وجود إذن التفتيش بملف الدعوى دون أن تستجلى حقيقة الأمر . قصور . |
| ٢٩٧ | ١٤٦٣ ع ١ | (الطعن رقم ٢١٥٧ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) |
| | | ١٩ — الأخذ باعتراف المتهم . حق لمحكمة الموضوع . متى اقتنعت بصحته . |
| | | بيان سبب إطراح المحكمة انكار المتهم لإعترافه . واجب عند استنادها على هذا الإقرار . مخالفة ذلك . قصور في الحكم |
| ٣٠٠ | ١٤٦٤ ع ١ | (الطعن رقم ٢١٦٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) |
| | | ٢٠ — مناط إعفاء التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية طبقا للمادة ١ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ ؟ |
| ٣٠٣ | ١٤٦٥ ع ١ | (الطعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣) |
| | | ٢١ — إلغاء القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ عقوبة المخالفة المنصوص عليها في المادة ١/٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بالنسبة لغير المواد الغذائية . مثال . |
| ٣٠٣ | ١٤٦٥ ع ١ | (الطعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣) |
| | | ٢٢ — إغفال الحكم بالإشارة الى الدليل الذى استند اليه في توافر الظروف المشدد — في جريمة احراز السلاح الناري — في حق الطاعن والتعرض لإنكاره لأية سابقة . قصور . |
| ٣٠٨ | ١٤٦٦ ع ١ | (الطعن رقم ٩٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٢٣ — القصور الذى يتسع له وجه الطعن . له الصدارة على غيره من أوجه الطعن المتعلقة بخالفة القانون . |
| ٣٠٨ | ١٤ ٦٦ | (الطعن رقم ٩٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣) |
| | | ٢٤ — جريمة المقاصة فى قانون الرقابة على عمليات النقد الأجنبى . تعريفها ؟ |
| | | ضبط النقد الأجنبى . ليس ركنا فى جريمة المقاصة . عدم جواز اشتراطه دليلا عليها . |
| ٣٣٥ | ١٤ ٧٣ | (الطعن رقم ١١١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١٧) |
| | | ٢٥ — جريمة تعامل غير المقيم بالنقد المصرى . تعريفها ؟ |
| ٣٣٥ | ١٤ ٧٣ | (الطعن رقم ١١١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١٧) |
| | | ٢٦ — الإجراءات التى يقوم بها مأمور الضبط القضائى فى سبيل كشف الجرائم والتوصل الى معاقبة مرتكبيها . شرط صحتها ؟ |
| ٣٣٥ | ١٤ ٧٣ | (الطعن رقم ١١١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١٧) |
| | | ٢٧ — كفاية تشكك القاضى فى ثبوت التهمة للقضاء بالبراءة . حد ذلك ؟ |
| ٣٣٥ | ١٤ ٧٣ | (الطعن رقم ١١١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١٧) |
| | | ٢٨ — عيوب التسييب الموجبة للإحالة . لها الصدارة على الطعن بخالفة القانون الموجب للتصحيح . |
| ٣٣٥ | ١٤ ٧٣ | (الطعن رقم ١١١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١٧) |
| | | ٢٩ — نطاق مسؤولية المتهم جنائيا عن النتائج المحتمل حصولها من الإصابة التى أحدثها ؟ |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | إلزام المجنى عليه بتحمل جراحة يمكن أن تؤدي إلى شفائه من العاهة التي لديه . لا يصح . مادام يخشى أن تعرض العملية حياته للخطر . |
| | | مجرد قابلية العاهة للشفاء بعملية جراحية . اعتبار الواقعة جنحة على هذا الأساس دون تعرض لرفض ولي المجنى عليه إجراء الجراحة وأثره على تكييف الواقعة . قصور . |
| ٣٤٥ | ١٤ ٧٤ | (الطعن رقم ١١٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/١٧) |
| | | ٣٠ - قضاء البراءة . شرطه : أن يكون بعد الاحاطة بأدلة الدعوى وظروفها والموازنة بينها عن بصر وبصيرة . قضاء الحكم المطعون فيه بالبراءة دون أن يعرض للدليل المستمد من الحرز المرسل للجمارك . يعيبه . |
| ٣٦٨ | ١٤ ٧٩ | (الطعن رقم ٢٢٣٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) |
| ١٣٣٩ | ٣٤٢٧٢ | (والطعن رقم ٩١٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١) |
| | | ٣١ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . من الدفع الجوهري . عدم إرادته أو الرد عليه قصور . |
| ٣٧٧ | ١٤ ٨١ | (الطعن رقم ٢٢٤٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) |
| | | ٣٢ - تساند الأدلة في المواد الجنائية ؟ |
| ١٨٧ | ١٤ ٤١ | (الطعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) |
| ٣٨١ | ١٤ ٨٢ | (والطعن رقم ١١٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) |
| ٤٤١ | ١٤ ٩٤ | (والطعن رقم ١٩٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) |
| ٦٠٢ | ٢٤١٢٣ | (والطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ١١٥٧ | ٣٤٢٢٩ | (والطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| ١١٩١ | ٣٤٢٣٦ | (والطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٣٣ — تعويل الحكم في إدانته للطاغن على ما أورده — خلافًا للثابت بالأوراق . من وجود آثار دماء بملابسه . خطأ في الاسناد . |
| ٣٨١ | ١٤٨٢ | (الطعن رقم ١١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٣) |
| | | ٣٤ — الزام المتهم بإقامة بناء بدون ترخيص بتقديم الرسومات الهندسية للبناء في المدة التي يحددها الحكم . واجب عند طلب الجهة الإدارية المختصة تقديم هذه الرسومات . مخالفة ذلك . خطأ في القانون . |
| ٣٩٧ | ١٤٨٦ | (الطعن رقم ١٩٨٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) |
| | | ٣٥ — قصور الحكم في التدليل على الاشتراك في جريمتي الاشتراك في الاختلاس والتزوير . عدم جدوى النعي به من المتهم ما دامت المحكمة قد عاقبته بالعقوبة الأشد المقررة للجريمة الرشوة التي أثبتتها في حقه . |
| ٤١٤ | ١٤٨٨ | (الطعن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) |
| | | ٣٦ — مثال لتسبب معيب في جناية تعدد على موظف عام ؟ |
| ٤٢٤ | ١٤٩٠ | (الطعن رقم ٢٢٥٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) |
| | | ٣٧ — للمحكمة التعويل في تكوين عقيدتها على التحريات باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة . التحريات لا تصلح وحدها لأن تكون قرينة معينة أو دليلا أساسيا على ثبوت الجريمة . |
| ٤٣٧ | ١٤٩٣ | (الطعن رقم ١٢١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢١) |
| | | ٣٨ — استناد الحكم الى مجرد وجود دماء آدمية بملابس المتهم دون أن يثبت لدى المحكمة أن هذه الدماء من دماء القتيل . عيب . |
| ٤٤١ | ١٤٩٤ | (الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٣٩ — معاملة المحكوم عليهم في جناية الاختلاس بالرافة والحكم عليهم بالحبس . وجوب توقيت عقوبة العزل عملاً بالمادة ٢٧ من قانون العقوبات . مثال . |
| ٤٧٦ | ٢ع١٠٠ | (الطن رقم ٢٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| | | ٤٠ — جريمة الاختلال العمدي في تنفيذ الالتزامات التعاقدية الذي يترتب عليه ضرر جسيم ، والغش في تنفيذ تلك العقود المنصوص عليهما في المادة ١١٦ مكرراً عقوبات . أركانهما : وقوع الإخلال أو الغش في تنفيذ عقد من العقود التي أوردتها المادة المذكورة على سبيل الحصر وأن يكون التعاقد مرتبطاً به مع الحكومة أو إحدى الجهات الأخرى التي أشارت إليها المادة سالفه الذكر . |
| ٤٩٤ | ٢ع١٠٣ | (الطن رقم ١٩٨٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | ٤١ — الركن المادي في جريمة إقامة البناء بدون ترخيص : هو إنشاء البناء أو إجراء العمل . وجوب استظهار الحكم هذا الركن وإلا كان قاصر البيان . |
| ٥١٧ | ٢ع١٠٨ | (الطن رقم ٣٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | ٤٢ — مثال لإخلال بدفاع جوهري في جريمة إقامة بناء بدون ترخيص ؟ |
| ٥١٧ | ٢ع١٠٨ | (الطن رقم ٣٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٣١) |
| | | ٤٣ — حق محكمة الموضوع في تجزئة أقوال الشهود . حده : أن يكون فيما يمكن فيه التجزئة بأسباب خاصة بمتهم أو متهمين بذواتهم لا باعتبارات عامة تنصرف إلى كل المتهمين وتصدق في حقهم جميعاً . مثال لتسبيب معيب . |
| ٥٧٢ | ٢ع١١٨ | (الطن رقم ٥٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |

| الصفحة | القاعدة |
|--------|---|
| ٥٧٢ | ٢٤١١٨ (الطعن رقم ٥٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ٦٠٢ | ٢٤١٢٣ (الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ٦٣٤ | ٢٤١٢٩ (الطعن رقم ٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٥) |
| ٦٤٩ | ٢٤١٣٢ (الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٥) |
| ٦٥٢ | ٢٤١٣٣ (الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٥) |

٤٤ - عدم التزام المحكمة ببيان المبررات التي دعته إلى تجزئة الشهادة . تعرضها إلى بيان تلك المبررات . وجوب ألا يقع تناقض بينها وبين الأسباب الأخرى التي أوردتها في حكمها بما من شأنه أن يجعلها متخاذة متعارضة لا تصالح لأن تنبئ عليها النتائج القانونية التي رتبها الحكم عليها . مثال .

٤٥ - إدانة المتهم بقالة اعترافه في التحقيقات الابتدائية واصراره على هذا الاعتراف أمام المحكمة . ثبوت أنه أنكر التهمة أمام المحكمة ولم يعترف بها . خطأ في الاسناد يعيب الحكم .

٤٦ - ثبوت ارتكاب المتهمين جريمة القتل العمد دون سبق إصرار أو اتفاق سابق بينهم . مساءلتهم جميعا عن تلك الجريمة دون تحديد الاصابات التي أحدثها كل منهم رغم ثبوت أن بعض تلك الاصابات لا دخل له في إحداث الوفاة . قصور .

٤٧ - تقدير المحكمة جدية طلب من طلبات الدفاع . ليس لها العدول عنه إلا لسبب مائع .

٤٨ - وجوب تحقيق المحكمة ما أثاره الدفاع عن المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه . أو الرد عليه . وإلا كان حكمها مشوبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع .

| الصفحة | الزائدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٤٩ - وجوب اشتغال الحكم على الأسباب التي بني عليها والا كان باطلا . المراد بالتسبيب المعبر ؟ مثال لتسبيب معيب في اختلاس وتزوير . |
| ٧٠٦ | ٢٤١٤٢ | (الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| | | ٥٠ - التأخير في الادلاء بالدفاع لا يدل حتما على صدم جديته . |
| ٧٠٦ | ٢٤١٤٢ | (الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| | | ٥١ - استعمال المتهم حقه المشروع في الدفاع عن نفسه في مجلس القضاء لا يصح البتة أن ينعت بعدم الجدية ولا أن يوصف بأنه جاء متأخرا . |
| ٧٠٦ | ٢٤١٤٢ | (الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| | | ٥٢ - القضاء المسبق على دليل لم يطرح . خطأ في أصول الاستدلال . |
| ٧٠٦ | ٢٤١٤٢ | (الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| ١٠٦٩ | ٣٤٢١٠ | (والطعن رقم ١٣٩١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| | | ٥٣ - الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي . دفع جوهرى . على المحكمة مناقشته والرد عليه . |
| ٧٤١ | ٢٤١٥٠ | (الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| | | ٥٤ - مناط مسئولية متولى إدارة المحل . هو ثبوت ادارته وقت وقوع المخالفة .. |
| | | بجرد اعتبار الطاعن وكلا للخبر لا يفيد بذاته قيامه بالادارة الفعلية . عدم استظهار الحكم ذلك . قصور . |
| ٨٤٢ | ٢٤١٦٨ | (الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٥٥ — جريمة القتل العمد . أركانها : نية القتل . ما هيتهما ؟ مثال لتسبب معيب في استخلاصها . |
| ٨٥٩ | ٢٤١٧٢ | (الطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| | | ٥٦ — الدفع بوجود حساب بين المدعى بالحقوق المدنية والمتهم . متى يكون جوهريا يوجب على المحكمة تصفية الحساب حتى يمكنها القضاء في الموضوع ؟ |
| | | بمجرد الامتناع عن رد المال المدعى اختلاسه . لا يكفي لتحقيق جريمة الاختلاس . متى كان مرد ذلك إلى وجوب تصفية الحساب بين الطرفين . |
| ٩٣٣ | ٢٤١٨٤ | (الطعن رقم ٧٠٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) |
| | | ٥٧ — حكم البراءة . تسببه . مثال لتسبب معيب في جريمة اختلاس أموال أميرية . |
| ٩٣٧ | ٢٤١٨٥ | (الطعن رقم ٧٥٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) |
| | | ٥٨ — استخلاص المحكمة من واقعة الدعوى ما يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعي . عليها أن تعرض لهذه الحالة وتقول كلمتها فيها وإلا كان حكمها معيبا بالقصور . |
| ٩٥٨ | ٢٤١٨٩ | (الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) |
| | | ٥٩ — تقدير الوقائع التي يستتبع منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها . موضوعي . شرط ذلك ؟ |
| | | استدلال الحكم على نفي حالة الدفاع الشرعي إلى تعدد إصابات المجنى عليه وشدها ، وإلى إطلاق جميع طلقات مسدسه . استدلال معيب . أساس ذلك ؟ |
| ٩٦٠ | ٢٤١٩٠ | (الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٦٠ - جريمة القتل الخطأ . أركانها : خطأ وضرر ورابطة سببية . وجوب تبيان الحكم هذه الأركان والإلا كان معيبا . |
| ٩٩٣ | ٢٤١٩٤ | (الطن رقم ١٠٩٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| ١٢٧٠ | ٣٤٢٥٧ | (الطن رقم ٩١١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ٦١ - إدانة المتهم بقالة إنه المنتج للبن مغشوش وأن أعمال مركز حلب الأبقار تتم تحت اشرافه المباشر وعلمه اليقيني دون بيان مصدر ذلك . خطأ . |
| | | دفاع المتهم بنفى اشرافه على حلب الألبان المغشوشة وأن اشرافه على مركز تربية الأبقار اشراف إداري فحسب دفاع جوهرى . وجوب تحقيقه أو الرد عليه بما يفنده . |
| ١٠٠٣ | ٣٤١٩٥ | (الطن رقم ٧٧٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) |
| | | ٦٢ - مجرد تداول البرقيات - التي اشتملت على عبارات القذف - بين أيدي موظفين بحكم عملهم . عدم كفايته لتوافر ركن العلانية في جريمة القذف . وجوب توافر قصد الجاني إلى إذاعة ما اسنده إلى الجاني عليه . |
| ١٠٣٨ | ٣٤٢٠١ | (الطن رقم ٨٠٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| | | ٦٣ - عدم جواز القضاء بعقوبة الإزالة أو الاستكمال إلا عند اقامة البناء على خلاف أحكام القانون . |
| ١٠٣٨ | ٣٤٢٠٣ | (الطن رقم ٨٠٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| | | ٦٤ - مثال لقصور في الرد على دفاع جوهرى للمتهم مؤداه عدم امكانه الاعتداء على المجنى عليها بقطعة من الخشب أو طعنها بسكين لإصابته بحالة شلل . |
| ١٠٤١ | ٣٤٢٠٤ | (الطن رقم ٨٠٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٦٥ — عدم التعويل على أقاويل جاءت وليدة تعذيب أو اكراه أيا كان قدره . ولو طابقت هذه الأقاويل الحقيقة . |
| ١٠٥٦ | ٣٤٢٠٨ | (الطن رقم ١٢٧٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| ١١٥٧ | ٣٤٢٢٩ | (الطن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| | | ٦٦ — إبداء المحكمة رأيها في الشهادة . مشروط بسؤال الشاهد أولا . علة ذلك ؟ |
| ١٠٦٩ | ٣٤٢١٠ | (الطن رقم ١٢٩١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| | | ٦٧ — تميز جرائم القتل العمد والشروع فيه بنية خاصة هي انتواء القتل وإزهاق الروح . اختلاف هذه النية عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم العمدية . |
| | | وجوب اعتناء الحكم الصادر بالإدانة في تلك الجرائم باستظهار هذا العنصر وإبداء الأدلة والمظاهر الخارجية التي تدل عليه وتكشف عنه . مثال لتسبيب معيب . |
| ١١٠٢ | ٣٤٢١٦ | (الطن رقم ٨٤٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ٦٨ — إيراد أدلة الثبوت التي تسوغ القضاء بالإدانة وبيان مدى تأييدها لواقعة الدعوى . واجب . دفاع المتهم بحقه في نظير الكيالة — المسامة إليه موقعة على بياض — تظهير ناقلا للملكية . متى يكون جوهريا في تهمة تزوير صيغة التعويل المتروكة على بياض : إذا كان ذا أثر في انتفاء أو ثبوت هذه التهمة . |
| ١١٢٠ | ٣٤٢٢٠ | (الطن رقم ١١٩٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٦٩ - فساد استدلال الحكم كله . لا يبرره تطبيقه للسادة ٣٢ عقوبات وإيقاع عقوبة مقررة لأى من التهمتين المسندتين إلى المتهم . توافر مصلحة المتهم في الطعن على هذا الحكم . مثال . |
| ١١٢٠ | ٣٤٢٢٠ | (الطعن رقم ١١٩٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| ١٠٥٦ | ٣٤٢٠٨ | (الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| | | ٧٠ - وجود فارق كبير بين وزن المخدر عند ضبطه ووزنه عند تحليله . دفاع المتهم في هذا الصدد دفاع جوهري . على المحكمة تحقيقه بلوغا إلى غاية الأمر فيه أو الرد عليه بما ينفيه والا كان حكما قاصرا . |
| ١١٤٢ | ٣٤٢٢٥ | (الطعن رقم ٨١٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| | | ٧١ - المرجع في تحديد اختصاص المتهم بالرشوة هو الجهة الإدارية المختصة . |
| | | اضطراب فكرة الحكم واختلالها في مسألة اختصاص المتهم بالرشوة . يعيب الحكم . |
| | | عمل المحنى عليه مع المتهم في مكان واحد . أثره . علمه . بالضرورة طبيعة عمل المتهم وحدود اختصاصه بحسب المنطق الطبيعي للأمر . وجوب بحث الحكم استقامة الزعم بالاختصاص في هذه الحالة . |
| ١١٤٩ | ٣٤٢٢٧ | (الطعن رقم ٨٦٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| | | ٧٢ - الدفع ببطلان قوال الشهود لصدورها اثر إكراه جوهري . وجوب تجميعه والرد عليه . مخالفة ذلك . اخلاص بحق الدفاع . لا يعصم الحكم من هذا الإخلال . قالة الاطمئنان إلى أقوال الشهود . مادام لم يرد على الدفع . |
| ١١٥٧ | ٣٤٢٢٩ | (الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/١٧) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٧٣ - توافر قصد الإضرار في جريمة المادة ١١٦ مكرراً (أ) عقوبات . بانصراف نية الجاني الى إلحاق الضرر بالمنشأة التي يعمل بها . مالا يسوغ التدليل به على توافر قصد الإضرار . (الطن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧ ١١٥٧ ٣٤٢٢٩) |
| | | ٧٤ - العبرة في قيام عقد الأمانة . بحقيقة الواقع . تأثيم انسان بناء على اعترافه شفاهة أو كتابة . غير جائز . إذا كان يخالف الحقيقة . (الطن رقم ١٤٣٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧ ١١٧٦ ٣٤٢٣٢) |
| | | ٧٥ - اسناد الحكم خطأ للمتهم اعترافه بالجريمة . يعيبه . متى لاتعد عبارة المتهم اعترافاً . مثال . (الطن رقم ٨٨٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٣ ١١٩١ ٣٤٢٣٦) |
| | | ٧٦ - بيانات حكم الإدانة . مثال لتسبيب معيب في جريمة انتاج خبز بلدى يقل عن الوزن المقرر . (الطن رقم ١٤٤٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٣ ١٢٠٩ ٣٤٢٤١) |
| | | ٧٧ - خلو الحكم مما يدل على ملكية الدولة أو احدى الجهات المنصوص عليها في المادة ١١٣/١ عقوبات لكال الذى دان الطاعن بالاستيلاء عليه . قصور . مثال . (الطن رقم ٨١١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٠ ١٢٢٠ ٣٤٢٤٤) |
| | | ٧٨ - جريمة تبديد المحجوزات : شرط العقاب عليها : علم المتهم علماً حقيقياً باليوم المحدد للبيع ثم تعمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ : مثال لتسبيب معيب على توافر العلم . (الطن رقم ٨٧٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٠ ١٢٢٦ ٣٤٢٤٥) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٧٩ — على المحكمة بناء حكمها على العناصر والأدلة المستمدة من أوراق الدعوى المطروحة أمامها . اعتمادها على دليل أو واقعة استقتها من أوراق قضية أخرى لم تكن مضمومة للدعوى التي تنظرها ولا مطروحة على بساط البحث بالجلسة تحت نظر الخصوم ، ولو كانت تلك القضية بين الخصوم أنفسهم . أثره : بطلان حكمها . |
| ١٢٣٩ | ٣٤٢٤٨ | (الطعن رقم ٩٤٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٠/١١/١٩٦٩) |
| | | ٨٠ — شروط اعتبار المتهم عائدا وفقا لنص المادة ٥١ عقوبات ؟ |
| | | اعتبار الحكم سابقة في العود . يوجب أن يكون هذا الحكم نهائيا قبل ارتكاب العائد لجريمته الجديدة . |
| ١١٩٨ | ٣٤٢٣٨ | (الطعن رقم ٩٣٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٣/١١/١٩٦٩) |
| | | ٨١ — طلب إجراء المعاينة . متى يكون جوهريا موجبا للرد عليه ؟ |
| ١٢٤٩ | ٣٤٢٥١ | (الطعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٠/١١/١٩٦٩) |
| | | ٨٢ — تحقيق جريمة إنتاج ورق اللعب بدون ترخيص . |
| | | وهن بتمام عملية الإنتاج . دون اخطار ودفع رسم الإنتاج المستحق : لا عقاب على الشروع في هذه الجريمة . |
| | | إنتاج ورق لعب الأطفال الذي لا جريمة فيه . شرطه ؟ |
| | | الدفاع بمشروعية الفعل . وجوب الرد عليه وتمحيصه . |
| ١٢٥٢ | ٣٤٢٥٢ | (الطعن رقم ١٥٢٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٠/١١/١٩٦٩) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٨٣ - حق مندوب المجلس الإداري في تعيين المدين أو الخائر للأشياء المراد حجزها حارسا . إذا لم يوجد من يقبل الحراسة . دون اعتداد برفض أي من المدين أو الخائر للحراسة . مخالفة الحكم لهذا النظر . قصور وخطأ في تطبيق القانون . |
| ١٢٥٦ | ٣٤٢٥٣ | (الطن رقم ١٢٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ٨٤ - رابطة السببية وكن في جريمة القتل الخطأ . تطلبها إسناد النتيجة إلى خطأ الخاني وساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادي للأمر . انقطاعها بخطأ الغير ومنهم المحبى عليه . متى استغرق خطأ الخاني وكان كافيا بذاته لإحداث النتيجة . مثال . |
| ١٢٧٠ | ٣٤٢٥٧ | (الطن رقم ٩١١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| ٩٩٣ | ٣٤١٩٤ | (والطن رقم ١٠٩٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| | | ٨٥ - إغفال الحكم بيان إصابات المحبى عليه التي نشأت عن الحادث ونوعها وكيف أنها أدت إلى الوفاة من واقع التقرير الطبي . قصور في استظهار رابطة السببية . |
| ١٢٧٠ | ٣٤٢٥٧ | (الطن رقم ٩١١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| ١٢٤٢ | ٣٤٢٤٩ | (والطن رقم ٩٥٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٠) |
| | | ٨٦ - إثبات الحكم في مدوناته أن المتهم يتجر في المخدرات ، وأن إذن التفتيش صدر لضبطه خال نقل المخدر . مؤداه أن الإذن صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها . مخالفة الحكم لما تقدم . خطأ . |
| ١٢٧٤ | ٣٤٢٥٨ | (الطن رقم ٩١٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ٨٧ - وجوب إيراد الأدلة التي استندت إليها المحكمة وبيان مؤداه في الحكم بيانا كافيا . مجرد الإشارة إليها . غير كاف . |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | لزوم سرد مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ومبلغ اتفاقه مع باقي الأدلة التي أقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها . مثال لتسبيب معيب في جريمة اختلاس أموال أميرية . |
| ١٢٨٥ | ٣٤٢٦١ | (الطعن رقم ١٤٥٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ٨٨ - اختصاص الموظف بالعمل المطلوب أدائه حقيقيا كان أو مزعوما أو معتقدا فيه . ركن في جريمة الرشوة . وجوب إثبات الحكم له بما ينحسم به أمره . لا بتقريرات قانونية عامة مجردة لا يظهر منها مدى انطباقها على الواقع المعروض . |
| ١٢٨٨ | ٣٤٢٦٢ | (الطعن رقم ١٥٥٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ٨٩ - إهدار الدليل المستمد من التفتيش بدعوى بطلانه لا بتناؤه على إذن غير مسبوق بتحريرات جديدة رغم قيام حالة التلبس التي تبرر التفتيش قانونا . خطأ . مثال . |
| ١٣١٨ | ٣٤٢٦٨ | (الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) |
| | | ٩٠ - وجوب إقامة الحكم على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها . |
| | | استناد الحكم على ما ليس له أصل في الأوراق . يعيبه . مثال . |
| ١٣٣٩ | ٣٤٢٧٢ | (الطعن رقم ٩١٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١) |
| | | ٩١ - إدماء الطاعن أثناء محاكمته بأنه لم يبلغ يوم مقارفة الجريمة الخمس عشرة سنة . قضاء المحكمة بمعاقبته دون أن تتناول هذا الدفاع أو تقدر سنه . عيب . |
| ١٣٧١ | ٣٤٢٧٩ | (الطعن رقم ١٦٠٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| ١٣٨١ | ٣٤٢٨٢ | ٩٢ — إثارة المتهم أن التغييرات التي أثبتتها الجبيرة في تقريره هي من اللوازم والعيوب الخطية لايجنى عليه . دفاع جوهري . يوجب على المحكمة أن تحصيه وأن تقف على مبلغ صحته . عدم مراعاة ذلك . إخلال وقصور . (الطن رقم ١١٧٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) |
| ١٣٨٤ | ٣٤٢٨٣ | ٩٣ — وجوب تأسيس الأحكام الجنائية على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم ممكناً . مثال لتسبب معيب وإخلال بحق الدفاع . تكليف شهود الإثبات بالحضور أمر منوط بالنيابة العامة ولا شأن للمتهم به . (الطن رقم ١١٧٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) |
| ١٣٨٧ | ٣٤٢٨٤ | ٩٤ — عقوبة جريمة عدم تقديم صاحب العمل ما يثبت حصول عماله على أجورهم . لا تعدد فيها بقدر عدد العمال . قضاء الحكم بتعدد العقوبة عنها . خطأ في القانون موجب لنقضه . (الطن رقم ١١٨٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) |
| ١٤٦١ | ٣٤٣٠٢ | ٩٥ — إلزام المتهم بتعويض يعادل ثلاثة أمثال ما لم يؤد من الضريبة . دون استظهار سوء القصد وتعمد التخلص من الضريبة . خطأ . (الطن رقم ٨٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| ١٤٦١ | ٣٤٣٠٢ | ٩٦ — تقديم مدير شركة التضامن إقرارات مدعى أنها غير صحيحة . مساءلة باقي الشركاء عنها . مع خلو الأوراق من دليل يفيد اطلاعهم عليها أو علمهم بما جاء فيها . خطأ . (الطن رقم ٨٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٩٧ — مساءلة الشريك عن الغش في الإقرار الضريبي . لمحض كونه شريكا . غير صحيح . (الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) ... |
| ١٤٦١ | ٣٤٣٠٢ | ٩٨ — عدم مساءلة الشخص جنائيا . بصفة فاعل أو شريك إلا عما يكون لنشاطه دخل في وقوعه . المسئولية المفترضة أو التضامنية . استثناء . لا يكون إلا بنص الشارع وفي حدود هذا النص . (الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) ... |
| ١٤٦١ | ٣٤٣٠٢ | ٩٩ — حكم الإدانة . بياناته . ليس للمحكمة الإحالة في أسبابها إلى حكم آخر صادر من محكمة أخرى لم تكن لها ولاية الفصل في الدعوى . (الطعن رقم ١٦٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) ... |
| ١٥٠٤ | ٣٤٣١١ | ١٠٠ — استقلال القاضي في تحصيل عقيدته بنفسه دون أن يدخل فيها رأيا أو حكما لسواه . حقه في الاستناد في قضائه إلى أسباب حكم صادر من ذات المحكمة . نطاقه ؟ (الطعن رقم ١٦٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) ... |
| ١٥٠٤ | ٣٤٣١١ | ١٠١ — الشهادة دليل من أدلة الدعوى . خضوعها لتقدير محكمة الموضوع . مجرد قول المحكمة بأنها لا تطمئن إلى الشهادة المقدمة دون أن تورد أسبابا تنال بها منها أو تهمل حجيتها . عيب . (الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) ... |
| ١٥١٧ | ٣٤٣١٥ | راجع أيضا : إثبات " خبرة " . (القاعدة رقم ١٦٥ بالصحيفة رقم ٨٢٨ ع ٢) (القاعدة رقم ٢٠٨ بالصحيفة رقم ١٠٥٦ ع ٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | وأجراءات المحاكمة . |
| | | (القاعدتان رقم ١٥٥ ، ١٧٤ بالصحيفتين رقمي ٧٦٩ ، ٢٤٨٧٦ ع ٢) |
| | | وأسباب الإباحة وموانع العقاب "الدفاع الشرعي" . |
| | | (القاعدتان رقم ١٥٠ ، ١٩٠ بالصحيفتين رقمي ٧٤١ ، ٢٤٩٦٠ ع ٢) |
| | | وإهمال جسيم . |
| | | (القاعدة رقم ٢٢٩ بالصحيفة رقم ١١٥٧ ع ٣) |
| | | وتزوير . |
| | | (القاعدة رقم ٢٢٣ بالصحيفة رقم ١١٣٣ ع ٣) |
| | | وخيانة أمانة . |
| | | (القاعدة رقم ١٨٤ بالصحيفة رقم ٩٣٣ ع ٢) |
| | | وقتل خطأ . |
| | | (القاعدة رقم ١٩٤ بالصحيفة رقم ٩٩٣ ع ٢) |
| | | ووصف التهمة . |
| | | (القاعدة رقم ٢٦٤ بالصحيفة رقم ١٣٠٤ ع ٣) |
| | | (ب) النسب غير المعيب : |
| | | ١ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن |
| | | التفتيش . مرجعه إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة |
| | | الموضوع . |
| | | عدم جواز مجادلة محكمة الموضوع في تقديرها لجدية التحريات |
| | | أمام محكمة النقض . |
| | | (الطعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| | | (والطعن رقم ٩٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٥) |
| | | (والطعن رقم ٥٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | (والطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| ١١٤ | ١ | ... |
| ٦٤٢ | ٢٤١٣١ | ... |
| ٥٧٨ | ٢٤١١٩ | ... |
| ٨٨٦ | ٢٤١٧٧ | ... |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٢ — الرد على شواهد الدفع ببطلان التفتيش لعدم جدية التحريات بأدلة منتجة لها أصلها في الأوراق . كفايته . |
| ١١٤ | ١ | (الطعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| | | ٣ — عدم استظهار الحكم توافر ركن الاعتیاد في جريمة ادارة منزل معد للدعارة . قصور . |
| ٢١١ | ٥ | (الطعن رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| | | ٤ — حالة الضرورة التي تسقط المسئولية . مناطها ؟ |
| ٢٤١ | ٦ | (الطعن رقم ١٩١٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| | | ٥ — القول بارتكاب الجرم انصياعا لرغبة الرؤساء . غير جائز . وجوب مساءلة المرءوس . |
| ٢٤١ | ٦ | (الطعن رقم ١٩١٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| | | ٦ — خطأ الحكم في تحصيل أقوال المحكوم عليه المعترف . لا تأثير له على سلامته . شرط ذلك ؟ |
| ٢٩١ | ٧ | (الطعن رقم ١٩١٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| | | ٧ — للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود . شرط ذلك ؟ |
| ٢٩١ | ٧ | (الطعن رقم ١٩١٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| ٣٨١ | ٩ | (والطعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| ٦١٦ | ٢٤١ | (والطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ٥٨٧ | ٢٤١ | (والطعن رقم ٦١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ٨٤٥ | ٢٤١ | (والطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| ١٢١٢ | ٣٤٢ | (والطعن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٣) |
| ١٣٦٧ | ٣٤٢ | (والطعن رقم ١٥٩٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٨ - تقدير المانع الأدبي الذي يجيز الإثبات بالبينة . موضوعي . (الطعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) ٩ ع ١٤ ٣٨ |
| | | ٩ - عدم لزوم التحدث عن ركن القصد الجنائي على استقلال شرط ذلك ؟ (الطعن رقم ١٦٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣) ١٤ ع ١٤ ٦٩ |
| | | ١٠ - مجرد البدء في استعمال وسيلة الاحتيال قبل المجنى عليه . يتحقق به جريمة الشروع في النصب . (الطعن رقم ١٦٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٣) ١٤ ع ١٤ ٦٩ |
| | | ١١ - اعتبار مباشرة وسيلة الاحتيال بالفعل شروعا في نصب . كشف المجنى عليه احتيال الجاني وامتناعه عن تسليمه المال أو تسليمه له لسبب آخر في نفسه . لا أثره في قيام الجريمة . (الطعن رقم ١٦٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٣) ١٤ ع ١٤ ٦٩ |
| | | ١٢ - لم يعين القانون طريقا معيناً لإثبات التزوير مهما كانت قيمة المال موضوع الجريمة . (الطعن رقم ١٦٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢١) ١٤ ع ١٤ ٦٩ |
| | | (والطعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) ٣٥ ع ١٤ ١٦٤ |
| | | ١٣ - النعي على المحكمة عدم اجرائها تحقيقا لم يطلب منها . غير جائز . (الطعن رقم ١٦٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣) ١٤ ع ١٤ ٦٩ |
| | | (والطعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣) ٤٤ ع ١٤ ٣٠١ |
| | | (والطعن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) ٨٨ ع ١٤ ٤١٤ |
| | | (والطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ٢٦ ع ٢٦ ٦١٦ |
| | | (والطعن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٣) ٢٤٢ ع ٣٤ ١٢١٢ |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|---|
| | | ١٤ — الدفع بعدم العلم بيوم البيع . محله ؟ أن تكون المحجوزات موجودة ولم تبدد . |
| ٧٥ | ١٥ ع ١ | (الطن رقم ١٧٥٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٣/١/١٩٦٩) |
| | | ١٥ — مجرد إثبات سبق الإصرار على المتهمين يلزم عنه الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن يقارف بنفسه الجريمة من المصرين عليها . |
| ٨٥ | ١٧ ع ١ | (الطن رقم ١٧٦٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٣/١/١٩٦٩) |
| | | ١٦ — الباعث ليس ركنا من أركان الجريمة . الخطأ فيه . لا تأثير له في سلامة الحكم . |
| ٨٥ | ١٨ ع ١ | (الطن رقم ١٧٦٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٣/١/١٩٦٩) |
| ٣٢٣ | ٧٠ ع ١ | (الطن رقم ٢٢٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٠/٢/١٩٦٩) |
| ٩٧٠ | ١٩٢ ع ٢ | (الطن رقم ٩٢٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٣٠/٦/١٩٦٩) |
| ١٣٤٤ | ١٧٣ ع ٣ | (الطن رقم ١١٦٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١/١٢/١٩٦٩) |
| | | ١٧ — أخذ الحكم بأقوال الشاهد في خصوص كيفية ضبط المتهم ، وعدم أخذه بها في صدد ما رواه عن اعتراف المتهم له بأنه يحوز المخدر بقصد الاتجار . لا يعيبه . |
| ١٠٠ | ٢٢ ع ١ | (الطن رقم ١٧٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٣/١/١٩٦٩) |
| | | ١٨ — تجزئة أقوال الشاهد . حق لمحكمة الموضوع . |
| ١٠٠ | ٢٢ ع ١ | (الطن رقم ١٧٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٣/١/١٩٦٩) |
| | | ١٩ — عدم اعتراض المتهم على قبول محاميه تلاوة أقوال الشاهد . حق المحكمة في الاستغناء عن سماع الشاهد . |
| ١٠٠ | ٢٢ ع ١ | (الطن رقم ١٧٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٣/١/١٩٦٩) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٢٠ - متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة احراز المخدرات؟ كفاية إيراد الحكم ما يدل على توافر القصد الجنائي لدى المتهم . مثال . |
| ١٠٠ | ١٤٢٢ | (الطعن رقم ١٧٧١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| | | ٢١ - عدم تطلب القانون قصدا خاصا في جريمة الضرب المفضي الى الموت . العبرة في القصد الخاص هي بحقيقة الواقع . عدم كفاية الأخذ بالاعتبارات والافتراضات القانونية لإثبات قيامه . |
| ١٠٤ | ١٤٢٣ | (الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| | | ٢٢ - حرية القاضي الجنائي في تكوين عقيدته من الأدلة المباشرة أو غير المباشرة . دون التقييد بدليل معين . ما دام لهذه الأدلة مأخذها من الأوراق . |
| ١٠٨ | ١٤٢٤ | (الطعن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| ٤٧٦ | ٢٤١٠٠ | (والطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| ١٢٠٥ | ٣٤٢٤٠ | (والطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٣) |
| ١٢٥٩ | ٣٤٢٥٤ | (والطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| ١٤٩٩ | ٣٤٣١٠ | (والطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| | | ٢٣ - تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات . أمر موكل إلى قاضي الموضوع . |
| ١١٨ | ١٤٢٥ | (الطعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| ٥٢٢ | ٢٤١١٠ | (والطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| ٩١٢ | ٢٤١٨٢ | (والطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٦) |
| ٨٩٥ | ٢٤١٧٩ | (والطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| ١٠٥٠ | ٣٤٢٠٧ | (والطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| ١٠٨٧ | ٣٤٢١٣ | (والطعن رقم ٨٣١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| ١٣١٤ | ٣٤٢٦٧ | (والطعن رقم ٩٣٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٢٤ — قرابة الشهود للمجنى عليه لا تمنع المحكمة من الأخذ بأقوالهم متى اقتضت بها . |
| ١٤٥ | ١٤ ٣١ | (الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) |
| | | ٢٥ — وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء عليها . موضوعي . |
| ٣٨ | ١٤ ٩ | (الطعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| ١٤٥ | ١٤ ٣١ | (والطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) |
| ٢٦٦ | ١٤ ٥٨ | (والطعن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٧) |
| ٦٤٢ | ٢٤ ١٣١ | (والطعن رقم ٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥) |
| ٦١٦ | ٢٤ ١٢٦ | (والطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ٨٤٥ | ٢٤ ١٦٩ | (والطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| ١١٤٤ | ٢٤ ٢٢٦ | (والطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| ١١٩٤ | ٢٤ ٢٣٧ | (والطعن رقم ٩٣٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٣) |
| ١٢٠٥ | ٢٤ ٢٤٠ | (والطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٣) |
| ١٤٥١ | ٢٤ ٣٠١ | (والطعن رقم ١٢١٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) |
| | | ٢٦ — تعمد القتل أمر داخلي متعلق بالإرادة . تقدير توفره . موضوعي . |
| ١٤٥ | ١٤ ٣١ | (الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) |
| | | ٢٧ — جواز اعتماد القاضي على ما يحصله من معلومات في مجلس القضاء أثناء نظر الدعوى . |
| ١٤٥ | ١٤ ٣١ | (الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) |
| | | ٢٨ — تعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي . غير لازم . |
| | | قضاء الإدانة . كفايته لإطراح الاعتبارات التي أبداه الدفاع لعدم الأخذ بأدلة الإدانة . |
| ١٤٥ | ١٤ ٣١ | (الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) |
| ١٢٩٤ | ٢٤ ٢٦٣ | (والطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| ١٣٢١ | ٢٤ ٢٦٩ | (والطعن رقم ١٥٨٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| ٤٧٦ | ٢ع١٠٠ | (الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| ٨١١ | ٢ع١٦٢ | (والطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| ٩١٢ | ٢ع١٨٢ | (والطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| | | ٢٩ — جريمة إنتاج الخبز البلدى ناقص الوزن . عدم استلزامها ثبوت النقص عند وزن الخبز مرتين قبل التهوية وبعدها معا . |
| ١٥٦ | ١ع ٣٣ | (الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) |
| | | ٣٠ — حق محكمة الموضوع فى التعويل على قول متهم على آخر . |
| ١٥٦ | ١ع ٣٣ | (الطعن رقم ٢٠٣١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) |
| | | ٣١ — حق القاضى الجنائى فى اختيار طريق الاثبات مطلق ما لم يقيد القانون بنص خاص . حريته فى وزن قوة الاثبات المستمدة من كل عنصر . |
| ١٦٤ | ١ع ٣٥ | (الطعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) |
| | | ٣٢ — عدم التزام المحكمة بالرد على دفع ظاهر البطلان بعيد عن حجة الصواب . أمثلة . |
| ١٦٤ | ١ع ٣٥ | (الطعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) |
| ٢٤ | ١ع ٦ | (والطعن رقم ١٩١٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| ٥٥٨ | ٢ع١١٦ | (والطعن رقم ١٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ٦٩٦ | ٢ع١٤٠ | (والطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| ٩١٢ | ٢ع١٨٢ | (والطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| ١٠٠٨ | ٣ع١٩٦ | (والطعن رقم ٧٨١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) |
| ١٢٤٥ | ٣ع٢٥٠ | (والطعن رقم ١٤٥٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٠) |
| ١٥١١ | ٣ع٣١٣ | (والطعن رقم ١٦٩٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٣٣ — لمحكمة الموضوع الأخذ من أى بينة أو قرينة ترتاح إليها دليلاً لحكمها . |
| ١٦٤ | ٣٥ ع ١ | (الطعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) |
| | | ٣٤ — تقدير الدليل . موكل لمحكمة الموضوع . |
| | | قرائن الحال طريق أصلي في الاثبات في المسواد الجنائية . |
| | | مجادلة محكمة الموضوع في تقديرها الأدلة . غير جائزة أمام النقض . |
| ١٦٨ | ٣٦ ع ١ | (الطعن رقم ١٨٤٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) |
| | | ٣٥ — سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الثبوت . |
| ١٧٣ | ٣٧ ع ١ | (الطعن رقم ١٨٥٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) |
| | | ٣٦ — عدم التزام المحكمة بالرد صراحة على الدفاع الموضوعي . |
| | | كفاية الأخذ بأدلة الثبوت رداً عليه . |
| ١٧٨ | ٣٩ ع ١ | (الطعن رقم ١٨٥٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) |
| ٤٩٨ | ١٠٤ ع ٢ | (والطعن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| ٦٩٦ | ١٤٠ ع ٢ | (والطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| | | ٣٧ — عدم التزامها ببيان حلة إطراحها أقوال شهود النفي . |
| ١٧٨ | ٣٩ ع ١ | (الطعن رقم ١٨٥٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) |
| | | ٣٨ — لمحكمة الموضوع الجزم بصحة ما رجحه الخبير في تقريره . |
| ١٨٧ | ٤١ ع ١ | (الطعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|-----------|---|
| | | ٣٩ — الأدلة في المواد الجنائية متسلسلة . |
| ١٨٧ | ٤١ ع ١ | (الظعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) |
| ١٢٩٤ | ٣٤٢٦٣ ع ٣ | (والظعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| ١٤١٥ | ٣٤٢٩١ ع ٣ | (والظعن رقم ١٦١٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥) |
| | | ٤٠ — لمحكمة الموضوع الأخذ بأقوال المتهم في أية مرحلة من مراحل التحقيق وإن عدل عنها بعد ذلك . |
| ١٨٧ | ٤١ ع ١ | (الظعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) |
| | | ٤١ — مساءلة كل من أسهم في الأخطاء التي نشأ عنها الحادث أيا كان قدر خطئه يستوى في ذلك أن يكون خطؤه سببا مباشرا أم غير مباشر في حصول الحادث . |
| ١٩٢ | ٤٢ ع ١ | (الظعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣) |
| | | ٤٢ — إيراد الحكم لأوجه الخطأ التي أسهمت في وقوع الحادث . كفايته للتدليل على قيام رابطة السببية بين الخطأ والنتيجة الضارة التي حوسب المتهم عنها . |
| ١٩٢ | ٤٢ ع ١ | (الظعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣) |
| | | ٤٣ — تسبيب أحكام الادانة ؟ |
| ١٩٢ | ٤٢ ع ١ | (الظعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣) |
| | | ٤٤ — تحقق جريمة القتل خطأ . بحدوث القتل نتيجة توافر صورة من صور الخطأ المنصوص عليها في المادة ٣٣٨ عقوبات . عدم جدوى النعي بأن الخطأ لا يتوافر في حق المتهم إلا إذا كان ما صدر عنه مخالفا للقواعد الدولية لمنع المصادمات في البحار أو مخالفا لائحة الميناء . |
| ٢٠١ | ٤٤ ع ١ | (الظعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣) |

| الصفحة | المقابلة | |
|--------|----------|---|
| | | ٤٥ — متى يعد ما أورده الحكم سائفا في التدليل على توافر ركن الخطأ ؟ |
| ٢٠١ | ٤٤ ع ١ | (الطعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣) |
| | | ٤٦ — تقدير توافر علاقة السببية . موضوعي . عدم جواز المجادلة في توافرها أمام النقض ما دام أن الحكم قد أقيم على أسباب تؤدي إلى توافرها . |
| ٢٠١ | ٤٤ ع ١ | (الطعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣) |
| | | ٤٧ — عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع لم يثر أمامها . |
| ٢٠١ | ٤٤ ع ١ | (الطعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣) |
| | | ٤٨ — تحقق جنائية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات بتسليم المال إلى الموظف العام ووجوده في عهده بسبب وظيفته . يستوى أن يكون المال عاما مملوكا للدولة أو خاصا مملوكا للأفراد . |
| ٢٦١ | ٥٧ ع ١ | (الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٧) |
| | | ٤٩ — عدم جدوى النعي على الحكم عدم تعيينه مقدار المال الذي داخله الغش . ما دام الطاعن يسلم بما أثبتته الحكم تحديدا لمقدار ما اختلس . |
| ٢٦١ | ٥٧ ع ١ | (الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٧) |
| | | ٥٠ — أخذ المحكمة بشهادة شاهد . يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . |
| ٢٦٦ | ٥٨ ع ١ | (الطعن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٧) |
| ٨٦٢ | ١٧٣ ع ٢ | (الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| ٦٤٢ | ١٣١ ع ٢ | (الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| ٦١٦ | ٢٤١٢٦ | ... (والطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ٤٩٨ | ٢٤١٠٤ | ... (والطعن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| ١١٩٤ | ٣٤٢٣٧ | ... (والطعن رقم ٩٣٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٣) |
| ١٢٠٥ | ٣٤٢٤٠ | ... (والطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٣) |
| | | ٥١ — لا يعيب الحكم عدم تعرضه لإصابات لم تكن محل اتهام ولم ترفع بشأنها دعوى . مادام قد انصب على إصابة بعينها نسب إلى المتهم إحداثها ، وأثبت التقرير الطبي الشرعى وجودها وأطمأنت المحكمة إلى أن المتهم هو محدثها . |
| ٢٦٦ | ١٤٥٨ | ... (الطعن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٧) |
| | | ٥٢ — الدفاع الشرعى . من الدفع الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع . إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه ؟ أن تدل الوقائع الثابتة بالحكم ، بذاتها ، على تحقيق حالة الدفاع الشرعى أو ترشح لقيامها . |
| ٢٦٦ | ١٤٥٨ | ... (الطعن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٧) |
| | | ٥٣ — الدفع بتلفيق التهمة . موضوعى . لا يستوجب ردا صريحا . |
| ٢٧١ | ١٤٥٩ | ... (الطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٧) |
| ٨١١ | ١٤١٦٢ | ... (والطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| ١١٩٤ | ٢٤٢٣٢ | ... (والطعن رقم ٩٣٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٣) |
| | | ٥٤ — متى تتضمن الواقعة الواردة بأمر الإحالة لجميع ما أخفاه المتهم من أشياء متحصلة من اختلاس ؟ كفاية واقعة ، لتبرير العقوبة المقررة بها . عدم جدوى النعى على الحكم بشأن واقعة أخرى لا تأثير لثبوتها من عدمه على العقوبة المحكوم بها . |
| ٢٧٧ | ١٤٦٠ | ... (الطعن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٥٥ - إقامة الحكم قضاءه على ماله أصل ثابت بالتحقيقات النعمى عليه بدعوى الخطأ فى الإسناد . غير مقبول . خطأ الحكم فيما ساقه تزييدا على عن حاجة الدعوى . لا يعيبه . |
| ٢٧٧ | ١٤ ٦٠ | (الطن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) |
| ٤١٤ | ١٤ ٨٨ | (الطن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣١) |
| | | ٥٦ - تحدث الحكم عن واقعة سابقة أو لاحقة للواقعة المطروحة . متى لا يعيبه ؟ |
| ٢٧٧ | ١٤ ٦٠ | (الطن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) |
| | | ٥٧ - تقدير المحكمة أن عملية نقل وتفريغ الخبز ليس من شأنها انقاص وزنه إلى الحد الذى وجد عليه . موضوعى . |
| ٣١٢ | ١٤ ٦٧ | (الطن رقم ١٠٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣) |
| | | ٥٨ - بيانات حكم الإدانة فى جريمة إنتاج خبز أقل من الوزن ؟ |
| | | نسبة التسامح فى وزن الخبز البلدى بسبب الجفاف : نطاقها ؟ |
| | | خصم نسبة الجفاف للخبز البلدى مرتين . غير جائز . |
| ٣١٢ | ١٤ ٦٧ | (الطن رقم ١٠٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣) |
| | | ٥٩ - الضرب على قمة الرأس . إمكان حدوثه من ضارب يقف أمام المحبى عليه أو خلفه . تقدير ذلك لا يحتاج إلى خبرة . |
| ٣٢٣ | ١٤ ٧٠ | (الطن رقم ٢٢٠٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/١٠) |
| | | ٦٠ - مثال لتسبب غير معيب فى جريمة الاستيلاء على مال للدولة بغير حق . |
| ٣٥٦ | ١٤ ٧٧ | (الطن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| ٣٧٢ | ١٤٨٠ | ٦١ - ليس من شأن تخوف المتهم وخشيته من مأمور الضبط محو الأثر القانوني لقيام حالة التلبس . مثال . (الطن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) |
| ٣٨٨ | ١٤٨٤ | ٦٢ - مالا يؤثر في سلامة الحكم . مثال . (الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) |
| ٤١٤ | ١٤٨٨ | ٦٣ - إقامة الحكم قضاءه على ماله مأخذه الصحيح من الأوراق . انحسار عيب الخطأ في الإسناد منه . (الطن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) |
| | | ٦٤ - حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة واطراح ما يخالفها من صور أخرى . مادام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق . عدم مطالبتها بالأخذ إلا بالأدلة المباشرة . حقها في استخلاص صورة الواقعة بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية . الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) |
| ٤٧٦ | ٢٤١٠٠ | (والطن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| ٤٩٨ | ٢٤١٠٤ | (والطن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| ٥٠٩ | ٢٤١٠٦ | (والطن رقم ٣٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| ٥٢٢ | ٢٤١١٠ | (والطن رقم ٤٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| ٦٠٩ | ٢٤١٢٥ | (والطن رقم ٥١٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ٦٤٢ | ٢٤١٣١ | (والطن رقم ٩٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٥) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--|---------|---|
| ٧١١ | ٢٤١٤٣ | (والطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| ٨٣٢ | ٢٤١٦٦ | (والطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| ١٠٠٨ | ٢٤١٩٦ | (والطعن رقم ٧٨١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) |
| ١٠٥٠ | ٢٤٢٠٧ | (والطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| ١١١٠ | ٢٤٢١٨ | (والطعن رقم ٨٤٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| ١٢٨٠ | ٢٤٢٦٠ | (والطعن رقم ٩٥٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| ٦٥ - تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها . موضوعي . شرط ذلك : أن يكون استدلال الحكم سليما . | | |
| ٤٢٠ | ١٤٨٩ | (الطعن رقم ٢٢٥٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) |
| ٦٨٠ | ٢٤١٣٨ | (والطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| ٨٩٥ | ٢٤١٧٩ | (والطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| ٩٠٢ | ٢٤١٨٠ | (والطعن رقم ٧١٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| ١٠٧٨ | ٢٤٢١٢ | (والطعن رقم ٨٢٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| ٦٦ - حالة الدفاع الشرعي . شرط قيامها ؟ | | |
| ٤٢٠ | ١٤٨٩ | (الطعن رقم ٢٢٥٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) |
| ٦٧ - تقدير ظروف الدفاع الشرعي ومقتضياته أمرا اعتباري . وجوب اتجاهه وجهة شخصية يراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التي أحاطت بالمدافع وقت رد العدوان . | | |
| ٤٢٠ | ١٤٨٩ | (الطعن رقم ٢٢٥٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) |
| ٦٨ - القصد الجنائي في جريمة إحراز أو حيازة المخدر . ماهيته ؟ عدم التزام المحكمة بالتحدث استقلالا عن هذا الركن . | | |
| ٤٢٨ | ١٤٩١ | (الطعن رقم ٢٢٥٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) |
| ٦٩ - مدى تقييد المحكمة بقواعد الإثبات المدنية في جريمة خيانة الأمانة ؟ | | |

| الصفحة | القاعة | |
|--------|---------|--|
| | | اقتضاء المؤجرين دفعات مقدمة من حساب الإيجار . من المعلومات العامة التي لا تحتاج إلى سند . |
| ٤٢٨ | ٩٢ ع ١ | (الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) |
| | | ٧٠ — كفاية الشك في صحة إسناد التهمة للقضاء ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية مادام أن الحكم قد أورد واقعة الدعوى وأدلة الاتهام وأفصح عن عدم اطعثنائه إليها . |
| ٤٣٣ | ٩٢ ع ١ | (الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) |
| ٣٣٥ | ٧٣ ع ١ | (الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١٧) |
| ٤٤٩ | ٩٥ ع ٢ | (الطعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| ٨٠٢ | ١٦٠ ع ٢ | (الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| ١٠٩٧ | ٢٥١ ع ٣ | (الطعن رقم ٨٣٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ٧١ — عدم جواز النعي على المحكمة قضاؤها بالبراءة بناء على احتمال ترجح لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصبح لدى غيرها . |
| ٤٣٣ | ٩٢ ع ١ | (الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) |
| | | ٧٢ — التفات الحكم الصادر بالبراءة عن الرد على أحد أدلة الاتهام . لا يعيبه . مادام قد اشتمل على ما يفيد أن المحكمة فطنت إليه . |
| ٤٤٩ | ٩٥ ع ٢ | (الطعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| | | ٧٣ — التناقض الذي يعيب الحكم . ماهيته ؟ |
| ٤٤٩ | ٩٥ ع ٢ | (الطعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| ٦٤٢ | ١٣١ ع ٢ | (الطعن رقم ٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥) |
| | | ٧٤ — حق محكمة الموضوع في تجزئة الدليل والأخذ منه بما تظمن إليه والالتفات عما غداه دون أن يعد هذا تناقضا يعيب حكمها . مثال في قتل خطأ . |
| ٤٤٩ | ٩٥ ع ٢ | (الطعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٧٥ — ركن العلانية في جريمة القذف في حق الموظف العام . متى يتوافر ؟ مثال لتسبيب غير معيب . |
| ٤٥٨ | ١٤٩٦ | (الطعن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| | | ٧٦ — تقدير توافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . موضوعي . |
| | | مثال لتسبيب غير معيب في صدد التدليل على سوء النية في جريمة البلاغ الكاذب . |
| ٤٥٨ | ٢٤٩٦ | (الطعن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| ١٢٦٣ | ٣٤٢٥٥ | (والطعن رقم ٩٠٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ٧٧ — نطاق سريان المادة الأولى من قرار وزير التموين رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٧ في شأن نقل القول البلدي الصحيح والمجروش خارج حدود المحافظات ؟ |
| | | مثال لتسبيب غير معيب . |
| ٤٧٣ | ٢٤٩٩ | (الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| | | ٧٨ — حق محكمة الموضوع في الأخذ باعتراف المتهم وبأقوال متهم على آخر ولو كانت واردة في محضر الشرطة أو في تحقيق إداري ، ولو عدل عنها المتهم في مراحل التحقيق الأخرى . |
| ٤٧٦ | ٢٤١٠٠ | (الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| | | ٧٩ — حق محكمة الموضوع في الأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود وإطراح أقوال من لا تثق في شهادتهم . |
| ٤٧٦ | ٢٤١٠٠ | (الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٨٠ - تحديد الابتكار . مسألة فنية . مردها لأهل الخبرة . |
| | | إنزال حكم القانون على الوقائع المطروحة . مسألة قانونية . للمحكمة وحدها حق الفصل فيها . |
| ٤٨٧ | ٢٤١٠٢ | (الطن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | ٨١ - عدم التزام المحكمة أن تورد في حكمها من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضائها . |
| ٤٩٨ | ٢٤١٠٤ | (الطن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | ٨٢ - القصد الجنائي في جريمة التهديد . تحققه . عدم لزوم تحدث الحكم عنه استقلاً . مادام أن عبارات الحكم وصرحة عبارات التهديد وظروف الواقعة تكفي لذلك . |
| ٥٠٩ | ٢٤١٠٦ | (الطن رقم ٣٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| ٦١٦ | ٢٤١٢٦ | (الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ٨٣ - تحصيل أقوال الشاهد وتفهم سياقها ومعرفة مراميها موضوعي . شرطه ؟ |
| ٥٠٩ | ٢٤١٠٦ | (الطن رقم ٣٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | ٨٤ - مناط اعتبار الورقة رسمية أو أنها محرر لإحدى الشركات المساهمة ؟ |
| | | خلو المحرر من علامة تشهد أو تشير إلى أنه من محركات المؤسسة العامة لا يؤثر في اعتباره كذلك ما دام يحمل توقيعاً لمفوض المؤسسة . |
| | | مثال لتسبيب غير معيب في تزوير . |
| ٥٢٢ | ٢٤١١٠ | (الطن رقم ٤٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٨٥ — الخطأ في الإسناد غير المؤثر على سلامة الحكم . لا يعيبه . مثال . |
| ٥٢٢ | ٢٤١١٠ | (الطن رقم ٤٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | ٨٦ — ماهية الاتفاق على ارتكاب الجريمة . إمكان وقوع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة أو لحظة تنفيذها تحقيقاً لقصد مشترك بين الجناة هو الغاية النهائية من الجريمة . |
| | | ثبوت أن كلا من المتهمين كان متوياً القتل مع الآخرين ومباشرة فعل الاعتداء في سبيل تنفيذ مقصدهم المشترك . مسألة كل منهم باعتباره فاعلاً ولو لم تنشأ الوفاة عن فعلته ونشأت الوفاة عن فعله زميله . مثال لتسبب غير معيب في هذا الصدد . |
| ٥٣١ | ٢٤١١١ | (الطن رقم ٤٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | ٨٧ — لا تلازم بين القصد الجنائي وسبق الإصرار . مثال لتسبب غير معيب في استبعاد ظرف سبق الأصرار مع قيام نية القتل . |
| ٥٣١ | ٢٤١١١ | (الطن رقم ٤٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | ٨٨ — القصد الجنائي : أمر باطنى يضمه الجاني وتدل عليه بطريق مباشر أو غير مباشر الأعمال المادية المحسوسة التي تصدر عنه . |
| ٥٣١ | ٢٤١١١ | (الطن رقم ٤٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | ٨٩ — مثال لتسبب غير معيب في نفي قيام حالة الدفاع الشرعى . |
| ٥٣١ | ٢٤١١١ | (الطن رقم ٤٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٩٠ - حق محكمة الموضوع في الأخذ بما ترتاح إليه من أدلة وإطراح ما عداها . عدم التزامها بالرد على كل دليل على حده . كفاية الرد الضمني المستفاد من القضاء بالادانة استنادا إلى أدلة الثبوت . |
| | | الجدل الموضوعي في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى وتكوينها عقيدتها . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض . |
| ٥٥٨ | ٢٤١١٦ | (الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ٩١ - سلطة المحكمة في تقدير القوة التدللية لعناصر الدعوى المطروحة عليها . |
| ٥٨٢ | ٢٤١٢٠ | (الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ٩٢ - إقرار شاهد الإثبات كتابة بما يتضمن عدوله عن إتهام الطاعن . هو قول جديد منه . للمحكمة عدم الأخذ به دون بيان سبب ذلك . أخذها بأدلة الثبوت مؤداه إطراح ذلك الإقرار . |
| ٥٨٧ | ٢٤١٢١ | (الطعن رقم ٦١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ٩٣ - اتفاق الطاعن مع متهم آخر على بيع سبائك الذهب التي يجلبها - هذا الأخير إلى مصر . اعتبار الطاعن شريكا في تهريبها . صحيح . هل ذلك ؟ |
| | | إسناد الحكم لفظ التهريب للتهم مع خلو اعترافه منه . لا يعيب الحكم . ما دام أن التهريب كان موضوع الاتفاق بحسب المعنى المقصود . |
| ٥٩١ | ٢٤١٢٢ | (الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |

| الصفحة | القاعدة |
|--------|--|
| | ٩٤ — تمام جريمة — عدم عرض المتهم لما في حوزته من أوراق النقد الأجنبي بمجرد وقوع الترك المنهى عنه في القانون من عمد. عدم تطلب قيام الجريمة قصدا جنائيا خاصا ولا فوات ميعاد معين . |
| | تسبب حكم الإدانة في جريمة عدم عرض المتهم ما في حوزته من أوراق النقد الأجنبي . عدم اقتضائه التحدث صراحة عن القصد الجنائي في الجريمة . |
| ٥٩١ | (الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ... ١٢٢ ع ٢ |
| | ٩٥ — جواز إثبات الاتفاق على ارتكاب الجريمة من فعل لاحق لوقوعها . |
| ٥٩١ | (الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ... ١٢٢ ع ٢ |
| | ٩٦ — عدم بيان الحكم لمدى العاهة . لا يقدح في سلامته . مادامت العاهة ثابتة في تقريرين طبيين : |
| ٦٠٥ | (الطن رقم ٣٣٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ... ١٢٤ ع ٢ |
| | ٩٧ — عدم تحقيق الدفاع غير المنتج أو الرد عليه . لا عيب . |
| ٦٠٩ | (الطن رقم ٥١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ... ١٢٥ ع ٢ |
| | ٩٨ — العبرة في المحاكمات الجنائية . باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه . |
| ٦٠٩ | (الطن رقم ٥١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ... ١٢٥ ع ٢ |
| | ٩٩ — عدول المتهم عن أقواله . لا يمنع المحكمة من الأخذ بها في حق ذات المتهم أو غيره من المتهمين . |
| ٦٠٩ | (الطن رقم ٥١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ... ١٢٥ ع ٢ |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ١٠٠ — كفاية كون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومتبعة في اقتناع المحكمة. عدم جواز النظر إلى دليل بعينه منها لمناقشته على حدة . |
| ٦٠٩ | ٢٤١٢٥ | (الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ٨٩٥ | ٢٤١٧٩ | (والطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| | | ١٠١ — الوفاء اللاحق لارتكاب جريمة خيانة الأمانة . لا يؤثر عليها . عدم دلالة بذاته على انتفاء القصد الجنائي . |
| ٦١٦ | ٢٤١٢٦ | (الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ١٠٢ — اعتبار الحكم أن المال المختلس سلم للطاعن على سبيل عارية الاستعمال لا على سبيل الإيجار لا يؤثر في صحته . |
| ٦١٦ | ٢٤١٢٦ | علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٨) |
| | | ١٠٣ — قول الطاعن بأن عدم بيان المنقولات بيانا كافيا يجعلها من المثليات التي يكون له أن يرد مثلها أو قيمتها في نهاية مدة العقد . غير مقبول . ما دام لا ينازع في أن العقد يلزمه برد المنقولات إلى المؤجرة في نهاية مدته وأنه لا يتضمن معنى يعطيه حق التصرف فيها . |
| ٦١٦ | ٢٤١٢٦ | (الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ١٠٤ — تحديد تاريخ وقوع جريمة التبيد . لا يؤثر في ثبوت الواقعة . شرط ذلك ؟ |
| ٦١٦ | ٢٤١٢٦ | (الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ١٠٥ — مثال للخطأ الذي لا يعيب الحكم . |
| ٦١٦ | ٢٤١٢٦ | (الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |

| الصفحة | المقابلة | |
|--------|----------|--|
| | | ١٠٦ - حرية القاضي في استيفاء الدليل الذي يطمئن اليه في سبيل تكوين اقتناعه من أى مصدر . (الطعن رقم ٩٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٥) ١٣٠ غ ٢ ٦٣٨ |
| | | ١٠٧ - بيانات كل من الحكم الصادر بالبراءة والحكم الصادر بالإدانة ؟ تسبب الحكم الإستثنائي القاضي بالبراءة . ما يكفي لسلامته ؟ مثال في جريمة قتل خطأ . (الطعن رقم ٩٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٥) ١٣٠ ع ٢ ٦٣٨ |
| | | ١٠٨ - عدم جواز مصادرة محكمة الموضوع في عقيدتها أو مجادلتها - أمام محكمة النقض - فيما اطمأنت اليه مما يدخل في سلطتها في تقدير الدليل . (الطعن رقم ٩٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٥) ١٣١ ع ٢ ٦٤٢ |
| | | ١٠٩ - الاتجار في المواد المخدرة . واقعة مادية . استقلال قاضي الموضوع بحرية التقدير فيها ما دام يقيّمها على ما ينتجها . (الطعن رقم ٩٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٥) ١٣١ ع ٢ ٦٤٢ |
| | | (والطعن رقم ١٣٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) ١٣٧ ع ٢ ٦٧٣ |
| | | ١١٠ - متى لا تلتزم المحكمة بإجابة طلب المعاينة وضم الأوراق . عدم جواز مصادرة المحكمة في اطمئنانها الى أقوال الشهود . (الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) ١٣٧ ع ٢ ٦٧٣ |
| | | (والطعن رقم ٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) ١٣٥ ع ٢ ٦٥٩ |
| | | (والطعن رقم ٩٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٥) ١٣١ ع ٢ ٦٤٢ |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ١١١ — تبيان الحكم أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية . لا تثريب عليه بعد ذلك ان هو لم يبين عناصر الضرر . |
| ٦٨٠ | ٢٤١٣٨ | (الطن رقم ١٣٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٦٩) |
| | | ١١٢ — متى لا تلتزم المحكمة بالتصريح للدفاع بتقديم مذكرة ويحق لها الالتفات عن الرد على طلبه تقديم مذكرة ؟ |
| ٦٨٥ | ٢٤١٣٩ | (الطن رقم ١٧٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٦٩) |
| | | ١١٣ — حق محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها من الأدلة والعناصر السائغة . |
| ٦٩٦ | ٢٤١٤٠ | (الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٦٩) |
| | | ١١٤ — مساءلة المالك دون المستأجر عن الضرر الذي يصيب الغير من تقصيره في صيانة ملكه وترميمه . التزام المستأجر بالترميم والصيانة . لا يعفى المالك من المسؤولية قبل الغير . إلا اذا تحقق من قيام المستأجر بما التزم به . |
| ٦٩٦ | ٢٤١٤٠ | (الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق — وجلسة ١٢/٥/١٩٦٩) |
| | | ١١٥ — متى تتحقق جريمتي القتل والإصابة الخطأ في حق مالك البناء ؟ |
| | | نطاق مسؤولية جهة الادارة عن التراخي في اخلاء المساكن المعرضة للانهار ؟ |
| ٦٩٦ | ٢٤١٤٠ | (الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٦٩) |
| | | ١١٦ — جواز أن يكون الخطأ مشتركاً بين المتهم وغيره . مساءلة المتهم في هذه الحالة . صحيحة . |
| ٦٩٦ | ٢٤١٤٠ | (الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٦٩) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ١١٧ — معاقبة كل من دخل منزلاً بوجه قانوني وبقي بقصد ارتكاب جريمة فيه ، سواء تعيّن تلك الجريمة أم لم تتعين ، ما دام الثابت أنه كانت لديه نية أكيدة لإرتكاب جريمة كائنة ما كانت . |
| | | عدم جدوى البحث فيما إذا كان الدخول برضاء من أصحاب المنزل أو بغير رضائهم . |
| ٧١٦ | ٢٤٤٤ع | (الطعن رقم ٨٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| | | ١١٨ — السرعة التي تصلح أساساً للمساءلة الجنائية في جريمة القتل خطأ ؟ هي التي تجاوز ما تقتضيه ظروف الحال وملابساته |
| ٧٢٨ | ٢٤٤٧ع | (الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| | | ١١٩ — تقدير سرعة السيارة كعنصر من عناصر الخطأ . |
| | | موضوعي . |
| ٧٢٨ | ٢٤٤٧ع | (الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| | | ١٢٠ — ضعف البصر أو شدة الظلام . أثر ذلك في الشهادة ؟ |
| ٧٢٨ | ٢٤٤٧ع | (الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| | | ١٢١ — تحصيل الحكم في مدوناته ما يدل على ملكية الشيء المختلس . كفايته للتدليل على الملكية . |
| ٧٣٢ | ٢٤٤٨ع | (الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| | | ١٢٢ — كفاية إيراد الحكم لوقائع وظروف تدل على توافر القصد الجنائي . |
| ٧٣٢ | ٢٤٤٨ع | (الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| | | ١٢٣ — متى يتحقق قيام الاشتراك في الجريمة بطريق الاتفاق ؟ |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | كيفية الاستدلال على توافر الاشتراك ؟ |
| ٧٣٢ | ٢٤١٤٨ | (الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) ١٢٤ — كون الموظف له نصيب من الاختصاص يسمح بتنفيذ الغرض من الرشوة . كفايته لتوافر الاختصاص كركن من جريمة الرشوة . مثال في عرض رشوة على مفتش تأمينات اجتماعية لتغيير محضره الذي لم يكن قد بت فيه نهائيا من جانب المصلحة التابع لها المفتش . |
| ٧٥٨ | ٢٤١٥٣ | (الطعن رقم ٧٦٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٥٩/٥/١٩) ١٢٥ — سبق الاصرار . ما هيته ؟ لا تعارض بين نفي الحكم قيام ظروف سبق الاصرار في حق الطاعنين وبين ثبوت اتفاقهم على الإعتداء على المجنى عليهم . مساءلتهم عن النتيجة التي لحقت بالمجنى عليهم تنفيذا لهذا الاتفاق دون تحديد محدث الإصابات التي أدت إلى وفاتهم . لا خطأ . |
| ٧٨٠ | ٢٤١٥٧ | (الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦) |
| ٨٤٢ | ٢٤١٦٨ | (والطعن رقم ٧٤٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) ١٢٦ — قصد القتل . ما هيته ؟ استخلاصه أمر موضوعي . |
| ٧٨٠ | ٢٤١٥٧ | (الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦) |
| ٥٣١ | ٢٤١١١ | (والطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| ٨٤٢ | ٢٤١٦٨ | (والطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) ١٢٧ — التناقض في أقوال الشهود لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الإدانة استخلاصا سائغا . |
| ٧٨٠ | ٢٤١٥٧ | (الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦) |
| ٥٠٩ | ٢٤١٠٦ | (والطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| ١١٨١ | ٣٤٢٣٤ | (والطعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| ١١٨٧ | ٣٤٢٣٥ | (والطعن رقم ١٤٤١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| ١١٩٤ | ٣٤٢٣٧ | (والطعن رقم ٩٣٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٣) |
| ١٢٠٥ | ٣٤٢٤٠ | (والطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| ٧٨٠ | ٢٤١٥٧ | ١٢٨ — تقدير أدلة الدعوى من إطلاقات محكمة الموضوع . (الطن رقم ٦٥١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦) |
| | | ١٢٩ — الشهادة المرضية دليل من أدلة الدعوى . خضوعها لتقدير محكمة الموضوع . |
| ٧٨٧ | ٢٤١٥٨ | (الطن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) ١٣٠ — تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفنى . غير لازم . كفاية أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق . مثال لتسبيب غير معيب . |
| ٨١١ | ٢٤١٦٢ | (الطن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| ٨٣٢ | ٢٤١٦٦ | (والطن رقم ٦٤٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) ١٣١ — التقارير الطبية فى ذاتها . لا تدل على وقوع الحادث من المتهم . هى دليل مؤيد لأقوال الشهود . صححة التفات الحكم عن طلب مناقشة الطبيب الشرعى لبيان ما إذا كانت إصابة المدعى المدنى تحدث وفق تصوير الشهود ، ما دام أن الحكم لم يأخذ بهذا التصوير . |
| ٨٠٢ | ٢٤١٦٠ | (الطن رقم ١٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) ١٣٢ — انحسار دعوى مخالفة الثابت بالأوراق عن الحكم . متى كان لقضائه سند منها . |
| ٨٠٢ | ٢٤١٦٠ | (الطن رقم ١٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) ١٣٣ — للمحكمة التعويل على أقوال الشاهد فى أى مرحلة من مراحل الدعوى ولو خالف ما شهد به فى جلسة المحاكمة . دون بيان العلة . |
| ٨١١ | ٢٤١٦٢ | (الطن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| ٨٢٢ | ٢٤١٦٤ | (والطن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| ٨٦٢ | ٢٤١٧٣ | (والطن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| ٩٧٠ | ٢٤١٩٢ | (والطن رقم ٩٢٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ١٣٤ — تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا . موضوعي . |
| ٨١٧ | ٢٤١٦٣ | (الطن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| ٦٩٦ | ١٤٠ | (والطن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| | | ١٣٥ — مجرد اعتراض السيارة ليلا للطريق الصحراوي محل الحادث . خطأ . |
| ٨١٧ | ٢٤١٦٣ | (الطن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| | | ١٣٦ — تقدير القوة التدليلية لتقارير الخبراء والأخذ بما جاء بها من حصول الواقعة على وجهها المحتمل . موضوعي . |
| | | وجوب بناء أحكام الإدانة على اليقين . |
| ٨١٧ | ٢٤١٦٣ | (الطن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| | | ١٣٧ — تقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة . أمر موضوعي . |
| ٨٢٢ | ٢٤١٦٤ | (الطن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| | | ١٣٨ — حق محكمة الموضوع في الأخذ بقول للشاهد في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة والالتفات عما عداه . |
| | | عدم إلزامها ببيان علة ذلك ولا تحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أساس . |
| ٨٣٢ | ٢٤١٦٦ | (الطن رقم ٦٤٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| ١٢٩٤ | ٣٤٢٦٣ | (والطن رقم ١٥٧٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| ١٣١٤ | ٣٤٢٦٧ | (والطن رقم ٩٣٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) |
| | | ١٣٩ — قعود المتهم عن طلب سماع شاهد الإثبات وتنازل المدافع عنه في مرافقته عن سماعه . تلاوة أقوال الشاهد بالجلسة لا إخلال بحق الدفاع . |
| ٨٤٥ | ٢٤١٦٩ | (الطن رقم ٢١٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ١٤٠ — المحكمة الاعتماد في حكمها على أقوال هؤلاء الشهود في التحقيقات ما دامت كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة . |
| ٨٤٥ | ٢٤١٦٩ | (الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٩/٩) |
| | | ١٤١ — القبض على الشخص . ماهيته ؟ التعذيبات البدنية . عدم اشتراط درجة معينة من الجسامة فيها . تقديرها موضوعي . مثال لتسبيب غير معيب في جريمة قبض وحبس بدون وجه حق مقترن بتعذيبات بدنية . |
| ٨٥٣ | ٢٤١٧١ | (الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| | | ١٤٢ — جريمة هتك العرض . أركانها : الركن المادي والركن المعنوي . القصد الجنائي فيها . متى يتحقق ؟ ركن القوة في جريمة هتك العرض . شروط توافره ؟ تحقق جريمة هتك العرض بالقوة باخراج المجنى عليه من الماء عاريا وعدم تمكنه من ارتداء ثيابه واقتياده وهو على هذا الحال بالطريق العام . |
| ٨٥٣ | ٢٤١٧١ | (الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| | | ١٤٣ — إحالة الحكم في بيان أقوال الشاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . لا يعيبه . مادامت أقوال هذين الشاهدين متفقة فيما استند إليه الحكم منها . |
| ٨٥٣ | ٢٤١٧١ | (الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| ٦٠٩ | ٢٤١٢٥ | (والطعن رقم ٥١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ١٤٤ — الرد على الدفع بعدم مشروعية التسجيل . غير لازم . ما دام أن المحكمة لم تعول على هذا التسجيل . |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | عدم التزام المحكمة بالرد على قالة احتمال تأثر الشاهد بما حواه التسجيل . علة ذلك ؟ |
| ٨٦٢ | ٢٤١٧٣ | (الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| | | ١٤٥ - خلو الحكم من التناقض والاضطراب . بإيراده ما له أصل في الأوراق . عدم قبول النعى عليه في هذا النطاق . |
| ٨٦٢ | ٢٤١٧٣ | (الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| | | ١٤٦ - مجود إنتاج خبز يقل وزنه عن المقرر . جريمة . |
| | | تجققها بالعلم بأن الفعل مخالف للقانون أو القعود عن تنفيذ أحكامه . |
| | | الدفاع بأن الخبز لم يكن معروضا للبيع . دفاع ظاهر البطلان . |
| | | عدم التزام المحكمة بالرد عليه . |
| ٨٨٢ | ٢٤١٧٦ | (الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| | | ١٤٧ - إقامة الحكم قضاءه استنادا على إقرار المتهم . لا خطأ في الإسناد . |
| ٨٨٢ | ٢٤١٧٦ | (الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| | | ١٤٨ - الاعتراف في المسائل الجنائية . طبيعته : من عناصر الاستدلال التي تملك المحكمة كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات . |
| | | إتهاء المحكمة إلى صحة الدليل المستمد من الاعتراف . مفاده . |
| | | إطراح جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجمها على عدم الأخذ به . |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض . |
| ٢١٢ | ١ ع ٤٦ | (الطعن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣) |
| ٢٧٧ | ١ ع ٦٠ | (والطعن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) |
| ٨٨٢ | ١ ع ١٧٦ | (والطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| ٨٩٠ | ٢ ع ١٧٨ | (والطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| ٩١٢ | ٢ ع ١٨٢ | (والطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| ٩٧٠ | ٢ ع ١٩٢ | (والطعن رقم ٩٢٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| | | ١٤٩ - الدفع بصدور الإذن بالتفتيش بعد الضبط . يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على الإذن . مستندة في ذلك إلى أدلة سائغة . |
| ٨٨٦ | ٢ ع ١٧٧ | (الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| | | ١٥٠ - حق المحكمة في الاطمئنان إلى أن الطاعنة تسكن بالعنوان الذي وود بمحضر التحريات . |
| ٨٨٦ | ٢ ع ١٧٧ | (الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| | | ١٥١ - مجرد قيام المجنى عليه بقطع زرع اشتراه ولم يدفع ثمنه ليس فيه جريمة يقوم معها حق الدفاع الشرعي عن المال . |
| ٨٩٥ | ٢ ع ١٧٩ | (الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| | | ١٥٢ - البحث في تجاوز حق الدفاع الشرعي . لا ينشأ إلا بنشوء الحق فيه . |
| ٨٩٥ | ٢ ع ١٧٩ | (الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| | | ١٥٣ - متى يكون النعي على الحكم بأنه لم يستظهر من البادئ بالعدوان مردودا ؟ |
| ٨٩٥ | ٢ ع ١٧٩ | (الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ١٥٤ — كفاية أن يكون للموظف المرشو علاقة بالعمل المتصل بالرشوة أو أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة . بيان الحكم لهذه العناصر . إحسار عيوب التسبب عنه ؟ عدم جواز إثارة الجدل الموضوعي أمام محكمة النقض . |
| ٧٩٠ | ٢٤١٧٨ | (الطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| | | ١٥٥ — طريقة تنفيذ إذن التفتيش . موكولة لرجل الضبط تحت إشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع . مثال . |
| ٧٩٠ | ٢٤١٧٨ | (الطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| | | ١٥٦ — حق المحكمة في الأعراض عن دفاع المتهم وعن تحقيقه . متى كان غير منتج . وبشرط بيان علة اعراضها . |
| ٩١٢ | ٢٤١٨٢ | (الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| | | ١٥٧ — الطعن بالتزوير في أوراق الدعوى . من وسائل الدفاع . خضوعه لتقدير المحكمة . عدم التزامها بإجابته . أساس ذلك . |
| ٩١٢ | ٢٤١٨٢ | (الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| ٥٨٢ | ٢٤١٢٠ | (والطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ١٥٨ — اطمئنان المحكمة الى الأدلة . يفيد اطراحها ماساقه الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها . |
| ٩١٢ | ٢٤١٨٢ | (الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| | | ١٥٩ — النعي على المحكمة خطأها في عدم الاطلاع على المحررات محل جريمة التزوير . عدم جدواه . مادامت المحكمة قد عملت في حق المتهم المادة ٣٢/٢ عقوبات وأخذته بجريمة الاستيلاء |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | بغير حق على مال جمعية تساهم الدولة في مالها بنصيب المسندة إليه وهي ذات العقوبة الأشد . |
| | | متى تنتفى المصلحة في الطعن ؟ |
| ٩١٢ | ٢٤١٨٢ | (الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| | | ١٦٠ — احالة المحكمة في بيان الأوراق المزورة الى ما جاء بتقرير الخبير المقدم في الدعوى كدليل . لا عيب . |
| ٩١٢ | ٢٤١٨٢ | (الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| | | ١٦١ — تقدير الأدلة الى كل متهم . من اختصاص محكمة الموضوع . حقها في الاطمئنان اليها قبل متهم دون آخر . |
| ٩١٢ | ٢٤١٨٢ | (الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| | | ١٦٢ — أخذ المحكمة باعتراف المتهم في حق نفسه وحق غيره في أي دور من أدوار التحقيق . صحيح . ولو عدل عنه بعد ذلك . |
| ٩١٢ | ٢٤١٨٢ | (الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| | | ١٦٣ — مثال لتسبيب غير معيب في جريمة نصب . |
| | | الجلد في تقدير أدلة الثبوت . عدم جواز اثارته أمام محكمة النقض . |
| ٩٤٤ | ٢٤١٨٧ | (الطعن رقم ٨٥٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) |
| | | ١٦٤ — حرية محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها مما تطمئن اليه من أدلة وعناصر في الدعوى . تقدير الأدلة بالنسبة الى كل متهم من اطلاقاتها . |
| ٩٤٤ | ٢٤١٨٧ | (الطعن رقم ٨٥٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) |
| | | ١٦٥ — جريمة النصب . أركانها ؟ مثال لتسبيب غير معيب . |
| ٩٥١ | ٢٤١٨٨ | (الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| ٩٧٠ | ٢٤١٩٢ | ١٦٦ — وجوب أن يكون الدفاع الجوهري — كما تلتزم المحكمة بالرد عليه — جدياً يشهد له الواقع ويسانده . (الطعن رقم ٩٢٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | ١٦٧ — تقدير أن الإذن بالتفتيش صدر لضبط جريمة وقعت فعلاً وليس لضبط جريمة محتملة . موضوعي . (الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | ١٦٨ — كفاية اطمئنان المحكمة بالأدلة السائغة التي أوردتها إلى حدوث الضبط استناداً إلى إذن التفتيش . للرد على الدفع بصدور الإذن لاحقاً للضبط . (الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | ١٦٩ — عدم جواز الطعن ببطلان الدليل المستمد من التفتيش لمخالفة الأوضاع القانونية . إلا ممن شرعت هذه الأوضاع لحمايته . لاصفة لغير مالك الشيء أو حائزه في الدفع ببطلان تفتيشه . (الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | ١٧٠ — وصف دفاع المتهم بالاصطناع . يفيد عدم الاطمئنان إلى أدلة النفي التي ساقها وأشار إليها الحكم . (الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | ١٧١ — لا تناقض بين تبرئة المتهم من تهمة استيراد الدخان الليبي . وبين إدانته في حيازته ولو مع آخرين بوصفهم فاعلين أصليين في جريمة تهريبه . (الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | ١٧٢ — مثال لتسبب معيب في جريمة قتل خطأ . (الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| ٩٣٣ | ٢٤١٩٤ | |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ١٧٣ — النعى على المحكمة بأنهم لم تطلع على الشيك المطعون عليه بالتزوير . عدم جوازه . متى ثبت أن الشيك كان بداخل مطروف مفتوح ضمن أوراق الدعوى . |
| ١٠٠٨ | ٣٤١٩٦ | (الطن رقم ٧٨١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) |
| | | ١٧٤ — القضاء بصحة الشيك المدعى تزويره وبتغريم مدعى تزويره خمسة وعشرين جنيها . صحة هذا القضاء . المادة ٢٨٩ لإجراءات . |
| ١٠٠٨ | ٣٤١٦٩ | (الطن رقم ٧٨١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) |
| | | ١٧٥ — عدم التزام المحكمة ببيان الأسباب التي دعتهما إلى توقيع العقوبة بالقدر الذي ارتأته . علة ذلك ؟ |
| ١٠٠٨ | ٣٤١٩٦ | (الطن رقم ٧٨١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) |
| | | ١٧٦ — للمحكمة أن ترى في تحريات وأقوال الضابط ما يسوغ الاذن بالتفتيش ويكفى لاسناد واقعة إحراز المخدر إلى الطاعن ولا ترى فيها ما يقنعها بأن الاحراز كان بقصد الاتجار أو بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي . |
| ١٠٢٢ | ٣٤١٩٩ | (الطن رقم ٧٨٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) |
| | | ١٧٧ — الدفع ببطلان إذن التفتيش . وجوب إبدائه في عبارة صريحة . |
| ١٠٢٢ | ٣٤١٩٩ | (الطن رقم ٧٨٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) |
| | | ١٧٨ — لا يلزم بالضرورة تخلف آثار من المخدر بمحتويات العلبة التي ضبط بها عاريا . مثال لتسبيب غير معيب . |
| ١٠٢٢ | ٣٤١٩٩ | (الطن رقم ٧٨٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ١٧٩ — جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . تحققها بإعطاء الشيك إلى المستفيد مع العلم بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ استحقاقه . عدم استلزام قصد خاص لتوافرها . كفاية القصد العام . |
| ١٠٢٧ | ٣٤٢٠٠ | (الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٣/١٠/١٩٦٩) |
| | | ١٨٠ — قوة الأمر المقضى في جريمة إصدار شيك بدون رصيد . لا تمتد إلى السبب الذي من أجله أصدر الشيك . علة ذلك ؟ |
| ١٠٢٧ | ٣٤٢٠٠ | (الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٣/١٠/١٩٦٩) |
| | | ١٨١ — إسناد دفاع للمتهم لم يكن له أثر في الإدانة ولا تعلق له بجوهر الأسباب . لا يؤثر في سلامة الحكم . |
| ١٠٢٧ | ٣٤٢٠٠ | (الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٣/١٠/١٩٦٩) |
| | | ١٨٢ — محظور بغير ترخيص على محال البقالة بيع الدقيق بكافة أنواعه عادي وفانر نمرة (١) استخراج ٧٢ ٪ سواء المنتج محليا أو المستورد . المادة ١/١ من قرار التموين ٦٢ لسنة ١٩٦٠ . |
| | | قرار التموين ٩٠ لسنة ١٩٥٧ . لم يجز إلا استخراج الدقيق الصافي (العادي) ودقيق القمح الفانر نمرة (١) استخراج ٧٢ ٪ . |
| | | عدم التزام المحكمة بالرد على ما أثاره المتهم من أنه ليس بالأوراق ما يقطع بنوع الدقيق المباع . ما دام أنه لم يحدد أنه من النوع الفانر . |
| ١٠٣٤ | ٣٤٢٠٢ | (الطعن رقم ٨٠٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٣/١٠/١٩٦٩) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ١٨٣ — متى تلتزم المحكمة باجابة طلب المعاينة ؟ عدم التزام المحكمة باجابة طلب المعاينة أو الرد عليه صراحة . متى كان المقصود بالطالب إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمانت إليه . كفاية قضاء الادانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها ، ردا على هذا الطلب . |
| ١٠٤٧ | ٣٤٢٠٦ | (الطعن رقم ٨١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٣/١٠/١٩٦٩) |
| | | ١٨٤ — عدم التزام المحكمة باعادة الأوراق إلى كبير الأطباء الشرعيين . ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها . صدور التقرير الطبي من مكتب كبير الأطباء الشرعيين . اعتباره منسوبا إليه ولو وقع — أحد معاونيه أيا كانت درجته . |
| ١٠٥٠ | ٣٤٢٠٧ | (الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٣/١٠/١٩٦٩) |
| | | ١٨٥ — تحريات الشرطة . قرينة معززة للأدلة الأساسية في الدعوى . |
| ١٠٥٠ | ٣٤٢٠٧ | (الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٣/١٠/١٩٦٩) |
| | | ١٨٦ — إنذار المتهم لاعتياده على ارتكاب جرائم التعدي على النفس . اتخاذ قرينة على ارتكابه جريمة الضرب المفضي إلى الموت المسند إلى المتهم . لا عيب . ولو كان الإنذار لاحقا . ما دام عن جرائم سابقة على الجريمة موضوع المحاكمة . |
| ١٠٥٠ | ٣٤٢٠٧ | (الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٣/١٠/١٩٦٩) |
| | | ١٨٧ — شروط قبول التماس إعادة النظر وفقا للمادة ٢/٤٤ إجراءات : صدور حكمين نهائيين بالإدانة على شخصين مختلفين عن واقعة واحدة وأن يكون بين الحكمين تناقض يستشف منه براءة أحد الشخصين . قضاء الحكمين ببراءة لذات الشخص . عدم قبول التماس . ولو كان أحد الحكمين قد قضى بالمصادرة |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ولم يقض بها الحكم الآخر لمصادرة المضبوطات فعلا قبل صدوره مما يرتفع به التناقض . |
| ١٠٦٥ | ٣٤٢٠٩ | (الطعن رقم ١٣٢١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| | | ١٨٨ - إلزام المحكمة الجنائية بقواعد الإثبات المدنية في أحكام الإدانة دون البراءة . |
| ١٠٨٧ | ٣٤٢١٣ | (الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ١٨٩ - لا يعيب حكم البراءة أنه لم يورد مؤدى تقرير الخبير بل اجتراً نتيجة . |
| ١٠٨٧ | ٣٤٢١٣ | (الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ١٩٠ - قيام الطعن في الحكم على أساس ماهية الدخان المضبوط وهل هو من المترع محلياً فتعد حيازته تهريباً . أو هو من النوع المستورد . فلا جريمة في حيازته . قطع الحكم في هذه المسألة بالاستناد إلى دليل قتي يحمله وليس بعلم القاضي عدم جواز المنازعة في كتابة هذا الدليل أمام النقض . |
| ١٠٩٠ | ٣٤٢١٤ | (الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ١٩١ - البضائع الموجودة وراء الدائرة الجمركية . الأصل أنها تعتبر خالصة الرسوم الجمركية . على مدعى خلاف ذلك إثباته . قيام الحكم على هذا النظر . صحته . |
| ١٠٩٠ | ٣٤٢١٤ | (الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ١٩٢ - إن المحكمة الاستئنافية . تقضى في الأصل من واقع الأوراق . عدم إلزامها بإجراء تحقيق إلا ما ترى هي لزوماً له . عدم إلزامها كذلك بإعادة الدعوى للمرافعة لإجراء المزيد من تحقيق المسألة الفنية المطروحة . ما دامت قد وضحت لديها . |
| ١٠٩٠ | ٣٤٢١٤ | (الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ١٩٣ — عدم التزام المحكمة الاستثنائية عند القضاء بالبراءة . ورفض الدعوى المدنية بالرد على كل دليل من أدلة الاتهام . ما دام قضاؤها سائغا . |
| ١٠٩٧ | ٣٤٢١٥ | (الطن رقم ٨٣٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ١٩٤ — ثبت أن نسبة خلط الدخان في الحدود المقررة ، وخلو الأوراق مما يفيد استنبات الدخان المضبوط أو زراعته محليا للقضاء ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قبله . صحيح . لا ينال منه كون الدخان أخضر إذ كونه كذلك لا يفيد أنه مستنبت أو مزروع محليا . قضاء القاضي بأن كون الدخان أخضر لا يفيد أنه مزروع أو مستنبت محليا . ليس قضاء في مسألة فنية يحتمل . |
| ١٠٩٧ | ٣٤٢١٥ | (الطن رقم ٨٣٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ١٩٥ — مثال لتسبيب سليم في الرد على الدفاع الموضوعي . |
| ١١٢٤ | ٣٤٢٢١ | (الطن رقم ١٣٢٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ١٩٦ — متى يعتبر المتهم متنازلا عن سماع الشاهد . مثال . |
| ١١٢٤ | ٣٤٢٢١ | (الطن رقم ١٣٢٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ١٩٧ — تعديل محكمة أول درجة لوصف التهمة دون لفت نظر المتهم . لا يؤثر في صحة الحكم الصادر من المحكمة الاستثنائية ما دام المتهم — عند استئنافه حكم محكمة أول درجة — كان على علم بهذا التعديل . مثال . |
| ١١٢٤ | ٣٤٢٢١ | (الطن رقم ١٣٢٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ١٩٨ — سماع الشهود بمعرفة المحكمة . أصل مقرر في المحاكمة الجنائية . مالم يتعذر سماعهم . أو يتنازل الخصم عن ذلك صراحة أو ضمنا . |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | إصرار الدفاع على سماع الشاهد إذا استندت المحكمة إلى أقواله في إدانة المتهم . أخذ المحكمة بأقوال الشاهد المذكور دليلاً على المتهم دون إجابة الدفاع إلى طلبه أو الرد عليه . بطلان الحكم . |
| | | تعلق التنظيم الوارد في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ إجراءات بشهود النفي بحسب . |
| ١١٢٩ | ٣٤٢٢٢ | (الطن رقم ١٣٩٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ١٩٩ - بيان الطريق الذي يسلكه المتهم في إعلان من يرى مصالحة في سماعتهم من الشهود . لا يخل بمبدأ شفوية المرافعة ولا يرمى إلى الافتئات على حقوق الدفاع . |
| ١١٢٩ | ٣٤٢٢٦ | (الطن رقم ١٣٩٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ٢٠٠ - متى ينحسر التسبب المعيب عن حكم الادانة في جريمة قتل خطأ ؟ |
| ١١٤٤ | ٣٤٢٢٦ | (الطن رقم ٨٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| | | ٢٠١ - قيام مفتش الجهة التابع لها السيارة العامة قيادة المتهم بتنبيهه إلى تأخره عن مواعده . لا يبيح للمتهم قيادة السيارة بحالة تخالف القوانين واللوائح . |
| | | الدفاع الظاهر البطلان . لا يستوجب رداً . |
| ١١٤٤ | ٣٤٢٢٦ | (الطن رقم ٨٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| | | ٢٠٢ - خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع المتهم . لا يعيب الحكم . ما دام أن المتهم لم يطلب صراحة إثباته في المحضر . |
| ١١٤٤ | ٣٤٢٢٦ | (الطن رقم ٨٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٢٠٣ — طلب الدفاع حجز الدعوى للحكم مع التصريح له بتقديم مذكرة . لإجابة المحكمة هذا الطلب . عدم قبول النعى عليها أنها لم تسمع دفاعه الشفوي . |
| ١١٤٤ | ٣٤٢٢٦ | (الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| | | ٢٠٤ — للمحكمة أن تتخذ من قرائن الأحوال ضمايم للأدلة المطروحة . |
| ١١٥٣ | ٣٤٢٢٨ | (الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٧) |
| | | ٢٠٥ — حق المحكمة في الأخذ بأقوال المتهم قبل نفسه وقبل غيره من المتهمين . ولو عدل عنها . |
| ١١٥٣ | ٣٤٢٢٨ | (الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| ١٢٩٤ | ٣٤٢٦٣ | (الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ٢٠٦ — إثارة التناقض بين الدليل القولي والفني . لا تقبل . متى كان ما أورده الحكم من الدليل القولي لا يتناقض مع الدليل الفني . |
| ١١٨١ | ٣٤٢٣٤ | (الطعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| | | ٢٠٧ — التزام الحكم بإيراد أقوال الشاهد التي استند إليها . |
| ١١٨١ | ٣٤٢٣٤ | (الطعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| | | ٢٠٨ — حسب المحكمة أن تورد من أقوال الشاهد ما تظمن إليه . |
| | | حق المحكمة في التعويل على أقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى . |
| ١١٨١ | ٣٤٢٣٤ | (الطعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٢٠٩ — تقدير علاقة السببية . موضوعي . متى أقيم على أسباب سائغة . |
| | | ارتكاب المتهم فعلا عمديا سبب وفاة المجنى عليه . صحة مساءلته عن جريمة الضرب المفضى إلى الموت . مثال . |
| ١١٨١ | ٣٤٢٣٤ | (الطعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| | | ٢١٠ — كفاية لإثبات الحكم أن المتهم هو وحده الذى ضرب المجنى عليه . للرد على الدفع بشيوع التهمة لتعدد المعتدين . |
| ١١٨١ | ٣٤٢٣٤ | (الطعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| | | ٢١١ — التعويض عن الجرائم يقوم أساسا على ثبوت الضرر لطالبه من جرائمها لا على ثبوت حقه فى الإرث محجب أو لم يحجب . |
| ١١٨٧ | ٣٤٢٣٥ | (الطعن رقم ١٤٤١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| | | ٢١٢ — الدفع المبني على استحالة الرؤية بسبب الظلام . من أوجه الدفاع الموضوعية التى بحسب الحكم ردا عليها أخذه بأدلة الثبوت فى الدعوى . مثال . |
| ١١٨٧ | ٣٤٢٣٥ | (الطعن رقم ١٤٤١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| ١٤١٥ | ٣٤٢٩١ | (والطعن رقم ١٦١٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥) |
| | | ٢١٣ — اشتهاار المتهم أو عدم اشتهااره بلقب معين . لا أثرله فى استدلال الحكم . مادام أنه هو المقصود بذاته بالإتهام . ليس للمتهم إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال فى جريمة ضرب أفضى إلى موت . |
| ١١٩٤ | ٣٤٢٣٧ | (الطعن رقم ٩٣٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٣) |
| | | ٢١٤ — لمحكمة الموضوع استظهار الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من واقع الأدلة المطروحة عليها واطراح ما يخالفها |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| ١١٩٤ | ٣٤٢٣٧ | <p>من صور أخرى لم تقتنع بها . عدم التزامها بالاستطراد إلى وقائع أخرى لم تكن منسوبة إلى المتهم الذي تحاكمه .</p> <p>(الطعن رقم ٩٣٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٣)</p> |
| | | <p>٢١٥ — تقدير توافر أو عدم توافر رضا المجنى عليها في جريمة هتك العرض . موضوعي .</p> <p>مباغنة المجنى عليها . يتوافر بها ركن القوة في جريمة هتك العرض .</p> |
| ١٢٠٥ | ٣٤٢٤٠ | <p>(الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٣)</p> <p>٢١٦ — استلام الموظف بصفته مأمورا للحصول مالا . اختلاسه هذا المال . تحقق الجناية المنصوص عليها في المادة ٢/١١٢ عقوبات قبله . ولو كان قد تسلم المال أثناء الخدمة في جهة معينة ثم اختلسه بعد نقله منها . إلا إذا كانت يده قد تغيرت من كونه أميناً عاماً إلى كونه أميناً خاصاً .</p> |
| ١٢١٢ | ٣٤٢٤٢ | <p>(الطعن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٣)</p> <p>٢١٧ — حق الخبير في مناقشة الخصوم واستجلاء الشهود في محضر أعماله .</p> <p>أخذ المحكمة بما انتهى إليه الخبير في تقريره . صحيح . مادامت قد أوردت مقوماته وسردت أسانيده .</p> |
| ١٢١٢ | ٣٤٢٤٢ | <p>(الطعن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٣)</p> <p>٢١٨ — ثبوت انتقال المتهم إلى مكتب الشهر العقاري في فترة المرض المثبتة بالشهادة المرضية المقدمة منه . حق المحكمة في عدم الاطمئنان إلى صحة عذر المرض المثبت بالشهادة .</p> |
| ١٢١٦ | ٣٤٢٤٣ | <p>(الطعن رقم ٨٨٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٤)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| ١٢٢٩ | ٣٤٦٦ | ٢١٩ — بيانات حكم الإدانة ؟ . مثال لتسبب معيب في جريمة تهريب جمركي . (الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٠) |
| | | ٢٢٠ — سوء النية في جريمة إصدار شيك بدون رصيد . ماهيته ؟ افتراضه . مساءلة مصدر الشيك إذا ما سحب بعد إصداره مبالغاً يجعل الرصيد المتبقى لا يفي بقيمة الشيك . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٩٠٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| ١٢٦٦ | ٣٤٥٦ | ٢٢١ — مجرد اعتقاد الساحب أن تابعيه أودعوا في حسابه مبالغ تكفي للوفاء بقيمة الشيك . لا يبرر دفاعه القائم على انتفاء علمه بعدم وجود مقابل وفاء لهذا الشيك . ما دام لم يقدم دليلاً قاطعاً على هذا الدفاع . (الطعن رقم ٩٠٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| ١٢٦٦ | ٣٤٥٦ | ٢٢٢ — تحصيل حكم أول درجة لدفاع الطاعن والرد عليه . تأييد محكمة ثاني درجة للحكم المذكور لأسبابه دون التعرض لمذكرة الطاعن التي قدمها لها مردداً فيها دفاعه السابق . إفادته أطراح هذا الدفاع . (الطعن رقم ٩٠٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| ١٢٦٦ | ٣٤٥٦ | ٢٢٣ — استقلال محكمة الموضوع بتقدير ضرورة سماع شاهد النفي . رفض المحكمة سماع شاهد النفي لأسباب سائغة . لا تثريب عليها . (الطعن رقم ٩٥٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| ١٢٨٠ | ٣٤٦٠ | |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٢٢٤ — إقامة الحكم قضاءه استنادا إلى رأى أهل الخبرة . كفايته . مثال . |
| ١٢٨٠ | ٣٤٢٢٠ | (الطعن رقم ٩٥٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ٢٢٥ — عدم التزام المحكمة بإيراد أدلة الإدانة قبل كل منهم على حدة . شروط ذلك . مثال . |
| ١٢٩٤ | ٣٤٢٦٣ | (الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ٢٢٦ — العلم في جريمة إخفاء مسروقات . مسألة نفسية . الاستدلال عليه من أقوال الشهود وظروف الدعوى وملابساتها . |
| ١٢٩٤ | ٣٤٢٦٣ | (الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ٢٢٧ — انبساط سلطان المخفى للشيء المصروق عليه . كفايته لاعتباره مخفيا . ولو لم يكن محرزا له ماديا . |
| ١٢٩٤ | ٣٤٢٦٣ | (الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ٢٢٨ — تضمين الحكم الثمن الحقيقي للمسروقات المخفاة . غير لازم . كفاية تقدير أنه بيع بثمان بخس يقل عن قيمته . |
| ١٢٩٤ | ٣٤٢٦٣ | (الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ٢٢٩ — استلباط مؤدى الوقائع والقرائن . من سلطة محكمة الموضوع . |
| ١٢٩٤ | ٣٤٢٦٣ | (الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ٢٣٠ — متى يكون الحكم بريئا من الخطأ في الإسناد في شأن اعتراف المتهم . |
| ١٢٩٤ | ٣٤٢٦٣ | (الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ٢٣١ — سكوت الحكم عن الرد صراحة على جزئية أثارها الدفاع . لا يعيبه . قضاؤه بالإدانة استنادا لأدلة سائغة . افادته أطراح ذلك الدفاع . |
| ١٢٩٤ | ٣٤٢٦٣ | (الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٢٣٢ — إقامة الحكم قضاءه على ما يحمله . صحته . |
| ١٢٩٤ | ٣٤٢٦٣ | (الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ٢٣٣ — عدم الالتزام بالتحديث عن ركن العلم في جريمة استعمال محور مزور . ما دامت مدونات الحكم تدل على قيام هذا الركن . |
| | | متى تتحقق عناصر جريمة استعمال المحور المزور ؟ |
| ١٣٢١ | ٣٤٢٦٩ | (الطعن رقم ١٥٨٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) |
| | | ٢٣٤ — عدم التزام المحكمة بالردصراحة على كل جزئية من جزئيات الدفاع الموضوعي . |
| ١٣٣٠ | ٣٤٢٧٠ | (الطعن رقم ١٥٨٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) |
| | | ٢٣٥ — إثبات تقرير الصفة التشريعية أن القتل حدث بالخنق وكنم النفس معا . تقديم الدعوى للمحكمة بوصف القتل بالخنق . بيان الحكم وسيلة القتل بالإستناد إلى ذلك التقرير الفني وكونه تم بأسفكسيا الخنق وكنم النفس معا دون الاجترار بأحدهما لا يعتبر تعديلا في التهمة مما تلزم المحكمة بلفت نظر الدفاع إليه . ما دام أن الدفاع قد التفت إليه وترافع على أساسه . |
| ١٣٣٤ | ٣٤٢٧٣ | (الطعن رقم ١١٦٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١) |
| | | ٢٣٦ — إبتناء الحكم على أدلة ليس بينها تناسق تام . لا حيب . شرط ذلك . |
| ١٣٤٤ | ٣٤٢٧٣ | (الطعن رقم ١١٦٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥) |
| ١٤١٥ | ٣٤٢٩١ | (والطعن رقم ١٦١٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٢٣٧ — الإقرار في المسائل الجنائية . تقدير صدوره عن طوعية واختيار . موضوعي . مثال لإقرار صدر من المتهم أثر تعرف كلب الشرطة عليه . |
| ١٣٤٤ | ٣٤٢٧٣ | (الطعن رقم ١١٦٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١) |
| | | ٢٣٨ — كفاية كشف مدونات الحكم على توافر القصد الجنائي . مثال في تهريب تبغ . |
| ١٣٥٦ | ٣٤٢٧٦ | (الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١) |
| | | ٢٣٩ — انتهاء الحكم إلى أن يحراز المخدر كان مجردا عن قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . كفايته للرد على الدفاع بأن الاحراز كان بقصد التعاطي . |
| ١٣٦٧ | ٣٤٢٧٨ | (الطعن رقم ١٥٩٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١) |
| | | ٢٤٠ — صحة رفض تأجيل نظر الدعوى لتقديم شهادة مرضية ما دام لهذا الرفض ما يسوغه . عدم تصديق الدفاع غير المؤيد بدليل . |
| ١٣٧٥ | ٣٤٢٨٠ | (الطعن رقم ٧٩٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) |
| | | ٢٤١ — استفادة العلم بتزوير الورقة . من الاشتراك في تزويرها . |
| | | التحدث عن ركن العلم في جريمة استعمال ورقة مزورة . غير لازم . بالنسبة للشرك في تزويرها . |
| ١٣٩١ | ٣٤٢٨٥ | (الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) |
| | | ٢٤٢ — عدم الاشتراك في التزوير غالبا . دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة . كفاية الاعتقاد في حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها . ما دامت سائغة . |
| ١٣٩١ | ٣٤٢٨٥ | (الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) |

| الصفحة | القاعدة |
|--------|---|
| | ٢٤٣ — كفاية تدليل الحكم. بأسباب سائغة على توافر الاشتراك في الجريمة . المجادلة في ذلك أمام النقض . غير جائزة . |
| ١٣٩١ | ٣٤٢٨٥ ... (الطن رقم ١١٨٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) ... |
| | ٢٤٤ — كفاية القصد العام في جريمة المادتين ١٥٢، ١٥١ عقوبات . التدليل على قيام هذا القصد . استفادته من سياق الحكم . ما دام ما أورده في شأنه يكفي لإستظهاره . |
| ١٣٩٦ | ٣٤٢٨٦ ... (الطن رقم ١٥٢٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) ... |
| | ٢٤٥ — حق محكمة الموضوع في تجزئة أقوال الشهود والموائمة بينها والأخذ منها بما لا خلاف فيه . |
| | عدم جواز إثارة الجدل الموضوعي أمام النقض . |
| ١٤٠٤ | ٣٤٢٨٨ ... (الطن رقم ١٦١١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) ... |
| | ٢٤٦ — تحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائي في جريمة تسميل الاستيلاء بغير حق على مال للدولة أو لإحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو المنشآت المنصوص عليها في المادة ١/١١٣ عقوبات المعدلة . غير لازم . |
| ١٤١١ | ٣٤٢٩٠ ... (الطن رقم ١٥٢٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥) ... |
| | ٢٤٧ — رمى الحكم دموى السرقة ضد المجنى عليه بالاختلاق . انتفاء حالة الدفاع الشرعى عن المال . |
| ١٤١٥ | ٣٤٢٩١ ... (الطن رقم ١٦١٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥) ... |
| | ٢٤٨ — الاتفاق على الجريمة ، أو سبق الإصرار عليها ، أو التحيل لارتكابها . عدم توافر موجب الدفاع الشرعى لدى من توافر لديه أصر منها . أساس ذلك . |
| ١٤١٥ | ٣٤٢٩١ ... (الطن رقم ١٦١٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥) ... |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٢٤٩ — وجود مظاهر خارجية تنبئ عن ارتكاب جريمة . كفاية ذلك لقيام حالة التلبس . بصرف النظر عما يسفر عنه التحقيق أو المحاكمة . حق رجل الضبط في إجراء التفتيش في هذه الحالة . العثور عرضا أثناء البحث عن جسم الجريمة المتلبس بها على جسم جريمة أخرى . صحيح . المادة . ٥ . إجراءات . (الطعن رقم ١٦٢١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥) ١٤٢٢ ٣٤٢٩٣ |
| | | ٢٥٠ — جهاز الزوجية من القيميات . اشتراط رد قيمته عند هلاكه . عدم كفايته للقول بأن تسليمه كان على سبيل القرض وليس على سبيل الوديعة . تصرف الزوج في هذا الجهاز . خيانة أمانة . (الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢١) ١٤٣٤ ٣٤٢٩٦ |
| | | ٢٥١ — إقامة الحكم قضاءه على أن التزام الزوج بدمنقولات الزوجية ليس تخيريا استنادا إلى قائمة قدمت في الدعوى وليس على أساس حكم من محكمة الأحوال الشخصية . سديد . (الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) ١٤٣٤ ٣٤٢٩٦ |
| | | ٢٥٢ — متى يكون الحكم قد رد سائغا على ما أثاره الدفاع بشأن ضعف أبصار الشاهد وتعذره الرؤية ؟ (الطعن رقم ١٢١٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) ١٤٥١ ٣٤٣٠١ |
| | | ٢٥٣ — تأخر الشاهد في الإدلاء بشهادته . لا يمنع المحكمة من الأخذ بها . عدم جواز المجادلة في ذلك أمام النقض لتعلقه بالموضوع . (الطعن رقم ١٢١٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) ١٤٥١ ٣٤٣٠١ |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|--|
| | | ٢٥٤ — تقدير صحة الاعتراف وقيمه في الإثبات وعدم صحة الادعاء بأنه وليد إكراه . موضوعي . متى أقيم على أسباب سائغة . |
| | | عدم التزام المحكمة بنذب طبيب لتحقيق آثار التعذيب . |
| | | شرط ذلك . |
| ١٤٥١ | ٣٤٣٠١ | (الطعن رقم ١٢١٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) |
| | | ٢٥٥ — تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش . أمر موضوعي . |
| | | استدلال الحكم على جدية التحريات بالعثور على المخدر بعد التفتيش . تزيد لا يؤثر فيه . مادام أنه قد أثبت أن أمر التفتيش قد بني على تحريات جدية سبقت صدوره . |
| ١٤٧٩ | ٣٤٣٠٥ | (الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| | | ١٥٦ — بيانات حكم الإدانة . جمع الحكم بين سببي الدفع ببطلان أمر التفتيش عند تحدّثه عن رفض هذا الدفع . |
| | | لا عيب . |
| ١٤٧٩ | ٣٤٣٠٥ | (الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| | | ٢٥٧ — إثبات الحكم العثور في جيب الطاعن على قطعة من المخدر . لا مصلحة للطاعن في القول بأن المخدر الذي ضبط في الخلاء لا يمكن نسبة إحرازه إليه . طالما أنه لم يكن لإحراز هذا المخدر أثر في وصف التهمة التي دين بها الطاعن . |
| ١٤٧٩ | ٣٤٣٠٥ | (الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| | | ٢٥٨ — جنابة الاختلاس . أركانها : مثال لتسبب غير معيب على توافرها . |
| ١٤٨٤ | ٣٤٣٠٦ | (الطعن رقم ١٢٣٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٢٥٩ — ميعاد انقضاء الدعوى الجنائية في جريمة خيانة الأمانة . بدؤه من تاريخ طلب الشيء المختلس والامتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عنه . إلا إذا قام الدليل على خلافه . مثال . |
| ١٤٨٨ | ٣٤٣٠٧ | (الطعن رقم ١٢٣٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| | | ٢٦٠ — متى تلتزم المحكمة ببيان مؤدى أقوال الشهود : عند استنادها إليها في حكمها بالإدانة . مثال . |
| ١٤٩٢ | ٣٤٣٠٨ | (الطعن رقم ١٢٣٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| | | ٢٦١ — اشتراط أن تكون الأدلة التي يعتمد عليها الحكم ينبيء كل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى . غير لازم . تساند الأدلة في المواد الجنائية . |
| ١٤٩٩ | ٣٤٣١٠ | (الطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| | | ٢٦٢ — خطأ الحكم فيما لا أثر له في منطقته أو في النتيجة التي انتهى إليها . لا يعيبه . |
| ١٥١١ | ٣٤٣١٣ | (الطعن رقم ١٦٩٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| | | راجع أيضا : إثبات . |
| | | (القاعدة رقم ١٤٦ بالصحيفة رقم ٧٢٢ ع ٢) |
| | | (القاعدة رقم ٢٨٨ بالصحيفة رقم ١٤٠٤) |
| | | وإجراءات وتبغ . |
| | | (القاعدة رقم ١٩٣ بالصحيفة رقم ٩٧٦ ع ٢) |
| | | وإجراءات المحاكمة . |
| | | (القاعدة رقم ٢ بالصحيفة رقم ١٤٧ ع ١) |
| | | (القاعدة رقم ٢٩١ بالصحيفة رقم ١٤١٥ ع ٣) |

| الصفحة | القاعدة |
|--------|--|
| | <p>وإختلاس .</p> <p>(القاعدتان ١٠٠ ، ١٥٢ ، بالصحيفتين رقمي ٧٤٨٤٤٧٦ ع ٢)</p> <p>وإختراع :</p> <p>(القاعدة رقم ١٠٢ بالصحيفة رقم ٤٨٧ ع ٢)</p> <p>وإرتباط .</p> <p>(القاعدتان رقما ١١٥ ، ١٢٦ ، بالصحيفتين رقمي ٦١٦٤٥٥١ ع ٢)</p> <p>وتحقيق .</p> <p>(القاعدة رقم ١١٩ بالصحيفة رقم ٥٧٨ ع ٢)</p> <p>وتعد ^{٣٠} .</p> <p>(القاعدة رقم ٢١٢ بالصحيفة رقم ١٠٧٨ ع ٢)</p> <p>وتفتيش .</p> <p>(القاعدتان رقما ١١٣ ، ١٩٣ ، بالصحيفتين رقمي ٩٧٦٤٥٤٤ ع ٢)</p> <p>وتلبس .</p> <p>(القاعدة رقم ٣٠ بالصحيفة رقم ١٤١ ع ١)</p> <p>وخبز .</p> <p>(القاعدة رقم ٢٥٤ بالصحيفة رقم ١٢٥٩ ع ٢)</p> <p>ودعوى جنائية .</p> <p>(القاعدة رقم ١٧٣ بالصحيفة رقم ٨٦٢ ع ٢)</p> <p>ودفاع .</p> <p>(القاعدتان رقما ١١١ ، ١٢٦ ، بالصحيفتين رقمي ٦١٦٤٥٣١ ع ٢)</p> <p>ودفوع .</p> <p>(القاعدة رقم ٢٠٠ بالصحيفة رقم ١٠٢٧ ع ٣)</p> |

| الصفحة | القاعدة |
|--------|--|
| | ورشوة . (القاعدة رقم ١٠٤ بالصحيفة رقم ٤٩٨ ع ٢) |
| | وصابون . (القاعدة رقم ١٢ بالصحيفة رقم ٥٦ ع ١) |
| | وضرب . (القاعدة رقم ١٨٠ بالصحيفة رقم ٩٠٢ ع ٢) |
| | وعقوبة . (القاعدة رقم ١٢٤ بالصحيفة رقم ٦٠٥ ع ٢) |
| | ومؤسسات عامة . (القاعدة رقم ٢٤ بالصحيفة رقم ١٠٨ ع ١) |
| | ومحكمة الموضوع . (القاعدة رقم ١٥٩ بالصحيفة رقم ٧٩٥ ع ٢) |
| | ونقد . (القاعدة رقم ١٣٥ بالصحيفة رقم ٦٥٩ ع ٢) |
| | ونياية عامة . (القاعدتان رقمان ١٠٦، ١٣٥ بالصحيفتين رقمي ٥٠٩، ٦٥٩ ع ٢) |
| | ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل : |
| ٢٩ | ١ — الخطأ في الاسناد الذي لا يعيب الحكم . شرطه ؟ (الطن رقم ١٩١٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) ٧ ع ١٤ |
| | ٢ — انطواء الحكم على قرارات قانونية خاطئة في شأن الاعفاء الوارد بالمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . لا يعيبه . ما دامت نتيجته متفقة مع القانون . (الطن رقم ١٦٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) ١٤٦ ع ٢/٧٢٢ |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٣ — تزيد الحكم . لا يعيبه . متى كان لا أثر له في نتيجته . |
| ٧٢٢ | ٢٤٦ | (الطن رقم ١٦٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| | | ٤ — استطراد الحكم إلى تقارير قانونية خاطئة . |
| | | لا يعيبه . ما دام أنه انتهى إلى تطبيق القرار الصحيح على واقعة الدعوى . |
| ٩٤١ | ٢٨٦ | (الطن رقم ٧٦٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) |
| | | ٥ — تحرير الحكم الاستثنائي المؤيد للحكم الابتدائي لأسبابه على نموذج . لا بطلان . |
| ١٠٠٨ | ٣٩٦ | (الطن رقم ٧٨١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) |
| | | حجية الحكم : |
| | | ١ — العبرة في الكشف عن حقيقة ما قضى به الحكم . هي بحقيقة الواقع . |
| ٣٨ | ١٤٩ | (الطن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| | | ٢ — مدى حجية الحكم الجنائي النهائي ؟ |
| ٤٠١ | ٨٧ | (الطن رقم ١٩٩١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) |
| | | ٣ — امتنفاع محكمة أول درجة ولايتها على الدعوى بالحكم في موضوعها . عدم جواز نظرها لتلك الدعوى عند إعادتها إليها خطأ من المحكمة الاستئنافية صاحبة الولاية في الفصل فيها . |
| | | اتصال المحكمة الاستئنافية بتلك الدعوى من جديد . عليها القضاء بإلغاء الحكم المستأنف وبعدهم جواز نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة ، وأن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيها . |
| | | المادة ٤١٩ إجراءات . |
| | | عدم جواز تشديد العقوبة إذا كان الاستئناف من المتهم . |
| ١٤٣٠ | ٣٩٥ | (الطن رقم ٨٩٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٤ - قضاء محكمة بعدم اختصاصها مكانيا بنظر الدعوى لا يكسب غيرها من المحاكم الاختصاص بنظرها إلا إذا كانت مختصة بالفعل على مقتضى نص المادة ٢١٧ إجراءات . |
| | | حجية الحكم لا ترد إلا على ما فصل فيه فصلا لازما . |
| ١٥٠٤ | ٣٤٣١١ | (الطن رقم ١٦٩٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| | | راجع أيضا : إثبات . |
| | | (القاعدة رقم ٩ بالصيغة رقم ٣٨ ع ١) |
| | | وقوة الأمر المقضى ؟ |
| | | (القاعدتان ١٩٦ ١٥٨٤ بالصيغتين ١٠٠٨ ١٠٥٦ ع ٣) |
| | | بطلان الحكم : |
| | | ١ - اشتراك القاضى فى هيئة غرفة المشورة التى نظرت الطعن فى القرار الصادر من النيابة بالألا وجه . إلغاء الغرفة لهذا القرار . عمل من أعمال الإحالة . امتناع اشتراك القاضى بعد ذلك فى الحكم فى الدعوى . مخالفة ذلك : بطلان الحكم . المادة ٢٤٧ إجراءات . |
| ٣٣١ | ١٤٧٢ | (الطن رقم ٢٢٢٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/١٧) |
| | | ٢ - تولى محام واحد الدفاع عن متهمين رغم التعارض بين مصالحتهما . اخلال بحق الدفاع . أثره : بطلان الحكم . |
| ٥٤٧ | ٢٤١١٤ | (الطن رقم ١٨٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | ٣ - صدور قرار من محكمة الجناح المستأنفة - منعقدة فى غرفة المشورة - فى تغالم المتهم من قرار النيابة العامة الصادر بتسليم المضبوطات لصاحبها برفضه وتأييد القرار المتظلم منه . |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | مفاده ؟ اعتقاد الهيئة بصحة دفاع مالك المضبوطات وتكوينها وأيا معينا ثابتا في الدعوى . ثبوت أن الهيئة التي فصلت في الدعوى كانت مشكلة من قضاة الهيئة التي فصلت في التظلم . بطلان الحكم . مثال . |
| ١٠٧٤ | ٣٤٢١١ | (الطعن رقم ٧٨٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ٤ - اطلاع المحكمة وحدها على الورقة المزورة في جرائم التزوير غير كاف . وجوب عرضها باعتبارها من أدلة الجريمة على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم . |
| ١١٧٤ | ٣٤٢٣١ | (الطعن رقم ١٣٩٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| | | ٥ - الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية التابعة لمدينة العلاقة . جوهرى . وجوب التصدى له عند إبدائه . مخالفة الحكم ذلك . بطلانه . |
| ١١٧٦ | ٣٤٢٣٢ | (الطعن رقم ١٤٣٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| | | ٦ - بطلان الحكم لحلوله من تاريخ إصداره . امتداده إلى أجزاء الحكم كافة . عدم قيام حكم بغير منطوق . المنطوق هو غاية الحكم والنتيجة المستخلصة منه . الحكم يكون مجوعا واحدا يكمل بعضه بعضا . ورقة الحكم رسمية . |
| ١٢٣٤ | ٣٤٢٤٧ | (الطعن رقم ٩٠٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٠) |
| | | ٧ - بطلان الحكم الذى يحيل في منطوقه إلى منطوق حكم باطل . مثال . |
| ١٢٣٤ | ٣٤٢٤٧ | (الطعن رقم ٩٠٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٠) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| ١٣٣٥ | ٣٤٢٧١ | ٨ — صحة الحكم الصادر في تاريخ لاحق لتاريخ مرض الطاعن . ما دام أن الطاعن قد حضر إحدى الجلسات بعد مرضه . (الطعن رقم ١٥٨٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) |
| ١٤٤١ | ٣٤٢٩٨ | ٩ — القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن مع تخلف المعارض عن حضور جلسة المعارضة لعذر قهري . غير صحيح . استئناف هذا القضاء . وجوب الحكم بالغائه وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة . مخالفة ذلك . خطأ في القانون . لأن فيها تفويت لدرجة من درجات التقاضي على الطاعن . (الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) |
| ١٤٧٧ | ٣٤٣٠٤ | ١٠ — بطلان الحكم الذي يصدر في جلسة غير الجلسة المحددة لنظر الدعوى . ما دام أن المتهم لم يعلن بالجلسة الجديدة . (الطعن رقم ٩٥٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| | | راجع أيضا : تصد . (القاعدة رقم ٤ بالصحيفة رقم ١٧ ع ١) |
| | | ونقض . (القاعدة رقم ٥٣ بالصحيفة رقم ٢٤٢ ع ١) |
| | | ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام : |
| ٧ | ١٤٢ | ١ — حق الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة من محكمة الجنايات في غيبة المتهم لغيره من الخصوم . (الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| | | ٢ — قابلية الحكم للطعن فيه بالمعارضة . أثرها . عدم جواز الطعن فيه بالنقض . (الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٧) |
| ٢٥٤ | ١٤٥٥ | |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| ٥٣٩ | ٢٤١١٢ | ٣ — الطعن بالنقض في الحكم بعدم الاختصاص . جوازه إذا كان سيقابل حتما من المحكمة الأخرى بعدم اختصاصها . (الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | الطعن في الأحكام " الصفة في الطعن " : |
| | | الصفة مناط الحق في الطعن . لاصفة للنياية العامة في التحدث إلا في خصوص الدعوى الجنائية وحدها . مثال . (الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| ٧٠٣ | ٢٤١٤١ | الإدعاء بخالفة الثابت بالحكم : الأصل في الإجراءات الصيغة . الادعاء بخالفة ما أثبت في محضر الجلسة أو في الحكم من إجراءات . لا يجوز إلا عن طريق الإدعاء بالتزوير فما أثبت . (الطعن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) |
| ٣٧٢ | ١٤٨٠ | |

حياسة

راجع : انتهاك حرمة ملك الغير .

القاعدة رقم ٤٨ بالصفحة رقم ٢٢٧ (١٤٢٢٧)

(خ)

خبراء الطب الشرعى . خبرة . خبز . خطأ . خيانة أمانة .
خيانة أمانة الأوراق الممضاه على بياض .

خبراء الطب الشرعى

حق المعاون بالطب الشرعى القيام بأعمال الخبرة أمام القضاء
دون نذب ممن يعلوه فى الوظيفة . المواد ١ ، ٣٥ ، ٣٦ من
القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٢ .

(الطن رقم ١٣٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٦٩) ٢٤١ع ٦٧٣

خبرة

راجع : إثبات " خبرة " .

خبز

١ — بيانات حكم الإدانة ؟ مثال لتسبب معيب فى جريمة
إنتاج خبز بلدى يقل عن الوزن المقرر .

(الطن رقم ١٤٤٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٣/١١/١٩٦٩) ٢٤١ع ١٢٠٩

٢ — التسامح فى وزن الخبز بسبب الجفاف من الرخص
المخولة لوزير التموين يستعملها حسبما يراه بغير معقب . المادة ٨
من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . إصدار وزير التموين
القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ الذى نص فيه على عدم التسامح
فى وزن الخبز الشامى بسبب الجفاف فى حدود التفويض التشريعى
المحول له بمقتضى المادة سالفة الذكر .

(الطن رقم ١٤٥٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٠/١١/١٩٦٩) ٢٥٠ع ١٢٤٥

| الصفحة | القاعدة |
|--------|---|
| | ٣ - جريمة إنتاج خبز ناقص الوزن . تمامها بمجرد إنتاجها كذلك . يكفي لقيامها في حق الصانع علمه بأن فعله مخالف للقانون أو قعوده عن مراعاة تنفيذ أحكامه . |
| ١٢٥٩ | ٣٤٢٥٤ (الطن رقم ٨٧٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | ٤ - إثبات وزن الخبز في محضر مستقل . غير لازم . |
| ١٢٥٩ | ٣٤٢٥٤ (الطن رقم ٨٧٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | ٥ - انطباق قرار وزير التكوين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ على جميع المخازن سواء أكانت تحصل على دقيق من التكوين أم لا . |
| ١٥١١ | ٣٤٣١٣ (الطن رقم ١٦٩٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| | ٦ - معاقبة الشارع على إنتاج الخبز ناقص الوزن أو بيعه بسعر يزيد على السعر المقرر سواء وقع من صاحب الخبز أو مديره أو عامل فيه . |
| ١٥١١ | ٣٤٣١٣ (الطن رقم ١٦٩٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| | ٧ - ما يثيره الطاعن من أن الواقعة التي يمكن أن تنسب إليه هي بيعه خبزا أكثر من السعر المحدد . لا جدوى منه . طالما أن العقوبة المقررة بها مقرونة لهذه الجريمة . |
| ١٥١١ | ٣٤٣١٣ (الطن رقم ١٦٩٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| | راجع أيضا : تموين . |
| | (القواعد ٣٣ ، ٦٧ ، ١٧٦ ، بالصفحات ٩٥٦ ، ٣١٢ ، ٨٨٢ ، ٢٤٠) |

وحكم .

(القاعدة رقم ٢٢١ بالصحيفة رقم ١٢٤ ع ٣)

| الصفحة | القائمة | خطأ |
|--------|---------|--|
| | | ١ — مساءلة كل من أمهم في الأخطاء التي نشأ عنها الحادث أيا كان قدر خطئه . يستوى في ذلك أن يكون خطؤه سببا مباشرا أم غير مباشر في حصول الحادث . (الطن رقم ١٩٧٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣) ٤٢ ع ١٤ ١٩٢ |
| | | ٢ — إيراد الحكم لأوجه الخطأ التي أسهمت في وقوع الحادث . كفايته للتدليل على قيام رابطة السببية بين الخطأ والنتيجة الضارة التي حوسب المتهم عنها . (الطن رقم ١٩٧٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣) ٤٢ ع ١٤ ١٩٢ |
| | | ٣ — تحقق جريمة القتل خطأ . بحدوث القتل نتيجة توافر صورة من صور الخطأ المنصوص عليها في المادة ٢٣٨ عقوبات . عدم جدوى النعي بأن الخطأ لا يتوافر في حق المتهم إلا إذا كان ما صدر عنه مخالفا للقواعد الدولية لمنع المصادمات في البحار أو مخالفة لأئحة الميناء . (الطن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣) ٤٤ ع ١٤ ٢٠١ |
| | | ٤ — متى يعد ما أورده الحكم سائغا في التدليل على توافر ركن الخطأ ؟ (الطن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣) ٤٤ ع ١٤ ٢٠١ |
| | | ٥ — المسؤولية الجنائية لصاحب العمل والمقاول عن أعمال الحفر . حدودها ؟ (الطن رقم ١٧٧٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٠) ٤٩ ع ١٤ ٢٣١ |
| | | ٦ — عدم كشف الحكم عن نوع الخطأ ومداه . قصور في التسبيب . (الطن رقم ١٣٨٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١١) ٥٤ ع ١٤ ٢٤٨ |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٧ - نشوء الضرر عن خطأين . يوجب توزيع التعويض عنه بنسبة كل من الخطأين ولو كان أحدهما هذين الخطأين صادرا من المضرور . مخالفة الحكم هذا النظر وإلزام المتهم والمسئول بالحقوق المدنية عنه بكامل التعويض دون انقاصه بمقدار ما يجب أن يتحملة المضرور بسبب خطئه الذي ساهم في أحداث الضرر مخالف للقانون . |
| ٢٤٨ | ١٤٥٤ | (الظن رقم ١٢٨٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١١) |
| | | ٨ - تبيان الحكم أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية . لا تترتب عليه بعد ذلك أن هو لم يبين عناصر الضرر . |
| ٦٨٠ | ١٣٨٢ | (الظن رقم ١٣٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| | | ٩ - مساءلة المالك دون المستأجر عن الضرر الذي يصيب الغير من تقصيره في صيانة ملكه وترميمه . التزام المستأجر بالترميم والصيانة . لا يعفى المالك من المسؤولية قبل الغير . إلا إذا تحقق من قيام المستأجر بما التزم به . |
| ٦٩٦ | ١٤٠٢ | (الظن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| | | ١٠ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا . موضوعي . |
| | | متى تتحقق جريمة القتل والإصابة الخطأ في حق مالك البناء؟ |
| ٦٩٦ | ١٤٠٢ | (الظن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| ٨١٧ | ١٦٣٢ | (الظن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| | | ١١ - جواز أن يكون الخطأ مشتركا بين المتهم وغيره . |
| | | مساءلة المتهم في هذه الحالة . صحيحة . |
| ٦٩٦ | ١٤٠٢ | (الظن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| ٨٢٨ | ٢٤١٤٧ | ١٢ — السرعة التي تصلح أساسا للمساءلة الجنائية في جريمة القتل الخطأ . هي التي تتجاوز ما تقتضيه ظروف الحال وملايساته . (الطن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| | | ١٣ — تقدير سرعة السيارة كعنصر من عناصر الخطأ . موضوعي . (الطن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| ٨٢٨ | ٢٤١٤٧ | ١٤ — مجرد اعتراض السيارة ليلا للطريق الصحراوي محل الحادث . خطأ . (الطن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| ٨١٧ | ٢٤١٦٣ | ١٥ — الإنسان لا يسأل الا عن خطئه الشخصي . عدم مسئولية صاحب المركب جنائيا أو مدنيا عن خطأ الملتزم بتسييره ، الا اذا كان العمل جاريا تحت ملاحظته واشرافه الخاص . (الطن رقم ١٠٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| ٩٩٣ | ٢٤١٩٤ | ١٦ — جريمة القتل الخطأ . أركانها ؟ خطأ وضرر ورابطة سببية . وجوب تبيان الحكم هذه الأركان والا كان معيبا . (الطن رقم ١٠٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| ٩٩٣ | ٢٤١٩٤ | ١٧ — انقطاع علاقة السببية بين الخطأ والضرر بالقوة القاهرة . امتناع مسئولية المخطئ . الا اذا كون خطؤه بذاته جريمة . (الطن رقم ١٠٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |

راجع أيضا : اختراع .

(القاعدة رقم ١٠٢ بالصيغة رقم ٤٨٧ ع ٢) .

وحكم .

(القامدتان رقا ٩٥ ، ٩٤ ١٩٤٠ بالصحيفتين رقمي ٤٤٩ ، ٤٤٨ ٢٤٩٩٣)

وقتل خطأ .

(القاعدة رقم ٢٧٢ بالصحيفة رقم ١٣٣٩ ع ٣)

خيانة أمانة

١ - جريمة خيانة الأمانة . تحققها بكل فعل يدل على أن الأمين اعتبر المال الذي أؤتمن عليه مملوكا له يتصرف فيه تصرف المالك ؟

(الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ٦١٦ ٢٤١٢٦

٢ - القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة . متى يتحقق ؟

(الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ٦١٦ ٢٤١٢٦

٣ - كفاية أن يكون الضرر محتمل الوقوع للمجنى عليه لتحقيق جريمة خيانة الأمانة .

(الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ٦١٦ ٢٤١٢٦

٤ - عدم تطلب القانون لقيام جريمة التبيد حصول المطالبة برد الأمانة المدعى بتبيدها .

(الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ٦١٦ ٢٤١٢٦

٥ - القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة . عدم لزوم التحدث عنه استقلالا .

(الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ٦١٦ ٢٤١٢٦

٦ - الوفاء اللاحق لارتكاب جريمة خيانة الأمانة . لا يؤثر عليها . عدم دلالة بذاته على انتفاء القصد الجنائي .

(الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ٦١٦ ٢٤١٢٦

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٧ - قيام الطاعن بإيداع قيمة المنقولات . لا يؤثر على وقوع جريمة خيانة الأمانة . |
| ٦١٦ | ٢٤١٢٦ | (الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ٨ - البحث في حصول الضرر من عدمه . موكل إلى محكمة الموضوع . عدم امتداد رقابة محكمة النقض إليه . |
| ٦١٦ | ٢٤١٢٦ | (الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ٩ - حق محكمة الموضوع في استمداً عقيدتها في حصول التبديد من أى عنصر من عناصر الدعوى . |
| ٦١٦ | ٢٤١٢٦ | (الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ١٠ - ميعاد سقوط الدعوى في جريمة خيانة الأمانة . متى يبدأ ؟ |
| ٦١٦ | ٢٤١٢٦ | (الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ١١ - اعتبار الحكم أن المال المختلس سلم للطاعن على سبيل حارية الاستعمال لا على سبيل الإيجار لا يؤثر في صحته . حلة ذلك ؟ |
| ٦١٦ | ٢٤١٢٦ | (الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ١٢ - قول الطاعن بأن عدم بيان المنقولات بيان كافياً يجعلها من المثليات التي يكون له أن يرد مثلها أو قيمتها في نهاية مدة العقد . غير مقبول ما دام لا يثار في أن العقد يلزمه رد هذه المنقولات إلى المؤجرة في نهاية مدته وأنه لا يضمن معنى يعطيه حق التصرف فيها . |
| ٦١٦ | ٢٤١٢٦ | (الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ١٣ — تحديد تاريخ وقوع جريمة التبيد . لا يؤثر في ثبوت الواقعة . شرط ذلك . (الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ١٢٦ ع ٢ ٦١٦ |
| | | ١٤ — الدفاع بوجود حساب بين المدعى بالحقوق المدنية والمتهم . متى يكون جوهريا يوجب على المحكمة تصفية الحساب حتى يمكنها القضاء في الموضوع ؟ بمجرد الامتناع عن رد المال المدعى اختلاسه . لا يكفي لتحقيق جريمة الاختلاس . متى كان مرد ذلك إلى وجوب تصفية الحساب بين الطرفين . القصد الجنائي في جريمة التبيد . ماهيته . (الطعن رقم ٧٠٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) ١٨٤ ع ٢ ٩٣٣ |
| | | ١٥ — إدانة المتهم بجريمة خيانة الأمانة . رهن باقتناع القاضي بتسليمه المال المختلس بعقد من عقود الأمانة الواردة حصرا في المادة ٣٤١ عقوبات . العبرة في قيام عقد الأمانة . بحقيقة الواقع . تأثير إنسان بناء على اعترافه شفاهة أو كتابة . غير جائز . إذا كان يخالف الحقيقة . (الطعن رقم ١٤٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) ٢٣٢ ع ٣ ١١٧٦ |
| | | ١٦ — تسلم المتهم منقولات لبيعها لحساب المجنى عليه ودفع ثمنها له أو ردها عند عدم بيعها . اختلاس المتهم لها . خيانة أمانة . (الطعن رقم ١٥٦٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١) ٢٧٧ ع ٣ ١٣٦٤ |
| | | ١٧ — جهاز الزوجية من القيميات . اشتراط رد قيمته عند هلاكه . عدم كفايته للقول بأن تسليمه كان على سبيل القرض وليس على سبيل الوديعة . تصرف الزوج في هذا الجهاز . خيانة أمانة . (الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) ٢٦٩ ع ٣ ١٣٢١ |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| ١٤٣٤ | ٣٤٢٩٦ | ١٨ — إقامة الحكم قضاءه على أن التزام الزوج برد منقولات الزوجية ليس تخييرا استنادا إلى قائمة قدمت في الدعوى وليس على أساس حكم من محكمة الأحوال الشخصية . سديد (الطن رقم ٩٥٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) |
| ١٤٤٤ | ٣٤٢٩٩ | ١٩ — جريمة خيانة الأمانة . أركانها : وجوب أن يكون تسليم المال للمتهم قد تم بمقتضى عقد من عقود الأمانة المنصوص عليها حصرا في المادة ٣٤١ عقوبات . مثال . (الطن رقم ١٢١٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) |
| ١٤٨٨ | ٣٤٣٠٧ | ٢٠ — تعيين تاريخ الجرائم . أمر موضوعي . مثال في خيانة أمانة . (الطن رقم ١٢٣٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| ١٤٨٨ | ٣٤٣٠٧ | ٢١ — ميعاد انقضاء الدعوى الجنائية في جريمة خيانة الأمانة . بدؤه من تاريخ طلب الشيء المختلس والامتناع من رده أو ظهور عجز المتهم عنه . إلا إذا قام الدليل على خلافه . مثال . (الطن رقم ١٢٣٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| | | راجع أيضا : تبديد . ودعوى مدنية . (القاعدة رقم ٢٣٢ بالصيغة رقم ١١٧٦ ع ٣) خيانة الأمانة في الأوراق الممضاة على بياض . ١ — تزوير المتهم في الأوراق الممضاة على بياض المسلمة إليه . إثباته بطرق الإثبات كافة . (الطن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| ٣٨ | ١٤ | ٩ |

٢ — هدم تقييد المحكمة الجنائية بقواعد الإثبات المدنية إلا عند الفصل في مسألة مدنية تعد عنصرا من عناصر الجريمة المطروحة . مطالبة صاحب الامضاء على بياض أن يثبت كتابة ما يخالف المدون بالبياض . غير صحيحة في القانون .
(الطن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) ... ٩ ع ١٤ ٣٨

(د)

دخان . دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة . دستور . دعارة .
دعوى جنائية . دعوى مدنية . دفاع . دفاع شرعي . دفع .
دقيق .

دخان

١ — جريمة خلط الدخان . أركانها . خلط مؤثم بفعل إيجابي وقصد مفترض . لا غناء في أحد الركنين عن الآخر .
(الطن رقم ٢١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) ... ١٦٥ ع ٢ ٨٢٨

٢ — حيازة المتهم لجسم الجريمة . غير لازم لإعتباره حائزا .
كفاية انبساط سلطانه عليه ولو كان في حوزة آخر نائباً عنه .
مثال في حيازة دخان مهرب .

(الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) ... ١٩٣ ع ٢ ٩٧٦

٣ — تحقق جريمة تهريب الدخان اللبي بتداوله أو حيازته أو نقله أو تهريبه .

إنشاء المادة الرابعة من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ لحالة من حالات التهريب الاعتباري ، لا يشترط فيها وقوع التهريب عند اجتياز الدائرة الجمركية .

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | ١٩٦٩/٦/٣٠ (جلسة ٣٩ ق —) |
| | | اعتبار حيازة الدخان الليبي في داخل الجمهورية . تهريبا . ولو كانت حيازته من غير المهرب له فاعلا أو شريكا . |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | ١٩٦٩/٦/٣٠ (جلسة ٣٩ ق —) |
| | | ٤ — وجوب القضاء على الفاعلين وشركائهم متضامين بتعويض قدره عشرون جنيها عن كل كيلو جرام أو جزء منه من الدخان المهرب . فضلا عن العقوبة المقررة . المادة ٣ من القانون ٩٣ لسنة ١٩٦٤ . |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | ١٩٦٩/٦/٣٠ (جلسة ٣٩ ق —) |
| | | ٥ — لا تناقض بين تبرئة المتهم من تهمة استيراد الدخان الليبي . وبين إدانته في حيازته ولو مع آخرين بوصفهم فاعلين أصليين في جريمة تهريبه . |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | ١٩٦٩/٦/٣٠ (جلسة ٣٩ ق —) |
| | | ٦ — حالات تهريب التبغ . اقتصارها على الأحوال التي حددها حصرا المادة ٢ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . نفى المحكمة أن الدخان المضبوط من النوع المزروع محليا . النعى عليها بأنه قد استقر في ذهنها أن حيازة الدخان المزروع محليا لا جريمة فيه . نعى خاطيء . أساس ذلك ؟ |
| ١٠٩٠ | ٣٤٢١٤ | ١٩٦٩/١٠/٢٠ (جلسة ٣٩ ق —) |
| | | ٧ — حيازة السلعة وراء الدائرة الجمركية من غير المهرب لها فاعلا أو شريكا . لا تهريب . إلا إذا توافرت إحدى حالات التهريب الحكى المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . |
| ١٠٩٠ | ٣٤٢١٤ | ١٩٦٩/١٠/٢٠ (جلسة ٣٩ ق —) |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|---|
| | | ٨ - قيام الطعن في الحكم على أساس ماهية الدخان المضبوط وهل هو من المتزرع محليا فتعد حيازته تهريبا ، أو هو من النوع المستورد فلا جريمة في حيازته . قطع الحكم في هذه المسألة بالاستناد إلى دليل قتي حصله وليس بعلم القاضي . عدم جواز المنازعة في كفاية هذا الدليل أمام النقض . |
| ١٠٩٠ | ٣٤٢١٤ | (الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ٩ - البضائع الموجودة وراء الدائرة الجمركية . الأصل أنها تعتبر خالصة الرسوم الجمركية . على مدعى خلاف ذلك إثباته . قيام الحكم على هذا النظر . صحته . |
| ١٠٩٠ | ٣٤٢١٤ | (الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ١٠ - ثبوت أن نسبة خلط الدخان في الحدود المقررة ، وخلو الأوراق مما يفيد استنبات الدخان المضبوط . أو زراعته محليا . القضاء ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قبله . صحيح . لا ينال منه كون الدخان أخضر إذ كونه كذلك لا يفيد أنه مستنبت أو مزروع محليا . |
| | | قضاء القاضي بأن كون الدخان أخضر لا يفيد أنه مزروع أو مستنبت محليا . ليس قضاء في مسألة فنية بحت . |
| ١٠٩٧ | ٣٤٢١٥ | (الطعن رقم ٨٣٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ١١ - حصر المادة الثانية من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ حالات تهريب التبغ . |
| ١٠٩٧ | ٣٤٢١٥ | (الطعن رقم ٨٣٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ١٢ - خطاب الشارع في المادة ٤ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ . موجه إلى النيابة العامة . بوصفها السلطة صاحبة الولاية في رفع الدعوى الجنائية . دون غيرها من جهات الاستدلال . |

| الصفحة | القاعدة |
|--------|--|
| | <p>قيود حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية . استثناء . يؤخذ في تفسيره بالتضييق .</p> <p>بدء الدعوى الجنائية بما تتخذه النيابة من أعمال التحقيق . (الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١)</p> <p>راجع أيضا : إجراءات ودعوى جنائية . (القاعدة رقم ١٩٣ بالصحيفة رقم ٢٤٩٧٦)</p> <p>وتعويض . (القاعدة رقم ٢٧٦ بالصحيفة رقم ١٣٥٦ ع ٣)</p> <p>وتهريب جمركي . (القاعدة رقم ٦٢ بالصحيفة رقم ١٤٢٩٠ ع ١)</p> <p>دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة</p> <p>معاينة كل من دخل منزلا بوجه قانوني وبقى به بقصد لارتكاب جريمة فيه ، سواء تعين تلك الجريمة أم لم تتعين ، ما دام الثابت أنه كانت لديه نية أكيدة لارتكاب جريمة كائنة ما كانت .</p> <p>وعدم جدوى البحث فيما إذا كان الدخول برضاء من أصحاب المنزل أو بغير رضائهم . (الطعن رقم ٨٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)</p> <p>راجع أيضا : انتهاك حرمة ملك الغير .</p> <p>دستور</p> <p>راجع : قانون . (القاعدة رقم ٥٩ ص ٢٢١ ع ١)</p> |
| ١٣٥٦ | ٢٤٢٧٦ |
| ٧١٦ | ٢٤١٤٤ |

دعارة

إدارة منزل معد للدهارة . من جرائم العادة .
عدم استظهار الحكم توافر ركن الاعتیاد في جريمة إداوة
منزل معد للدهارة . قصور .

(الطعن رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) ع ١٤ ٣١

دعوى جنائية

تحرريكها :

١ - حق محكمة الجنایات في إقامة الدعوى الجنائية بالنسبة
إلى ما تبينه من وقائع غير المرفوعة بها الدعوى وإحالتها إلى النيابة
العامة للتصرف فيها . مثال .

(الطعن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) ع ١٤ ١٧

٢ - شركة النيل العامة لنقل البضائع . موظفوها وعمالها .
عدم اعتبارهم في حكم الموظفين أو المستخدمين العامین . إلا حیثما
ینص الشارع على ذلك كالشأن في الجرائم التي حددها في قانون
العقوبات .

إعتبار المشرع العامل بشركة من شركات القطاع العام
في حكم الموظف المستخدم العام في مجال معين . عدم مجاوزته
إلى مجال المادة ٣/٦٣ إجراءات فيما أضفته من حماية خاصة
على الموظف العام .

تأميم الشركات وفق القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ لم یغیر
من نظام الشركات المؤممة أو في طبيعة العلاقة العقدية التي تربطها
بالعاملین فيها .

(الطعن رقم ١٩٧٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) ع ٨٥ ٣٩٣

٣ - لمحكمة النقض نقض الأمر المطعون فيه الصادر من مستشار الإحالة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى وتصحيحه على مقتضى القانون لمصلحة المتهمين. المادة ٢/٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

بطلان اتصال قضاء الإحالة بالدعوى بطلانا أصليا . وجوب القضاء بعدم قبولها لرفعها بغير الطريق القانوني .

(الطن رقم ١٩٩١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) ٧٧ ع ١٤ ٤٠١

٤ - أثر الحكم الجنائي النهائي على تحريك الدعوى الجنائية حالة طلب إعادة النظر المنصوص عليها في الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ إجراءات . نطاقها .

للنيابة العامة رفع الدعوى الجنائية على متهم آخر بوصفه مساهما مع المحكوم عليه في الجريمة التي صدر فيها الحكم بإدانته - سواء كان فاعلا أو شريكا - إلا أنه لا يجوز لها تجديد الدعوى قبل متهم آخر غير المحكوم عليه إذا أقامت الدعويين على أساس وحدة الفاعل بأن اتجهت في دعواها الأخيرة إلى إسناد الواقعة ذاتها إلى متهم جديد بدلا ممن صدر الحكم بإدانته طالما بقي الحكم الأول قائما يشهد بأن المحكوم عليه هو مرتكب الجريمة . لها طلب إلغاء الحكم الأول عن طريق التماس إعادة النظر طبقا للمادة ٥/٤٤١ إجراءات فإذا ما تم لها ذلك استعادت سلطتها في تحريك الدعوى الجنائية من جديد قبل المتهم الآخر .

(الطن رقم ١٩٩١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) ٨٧ ع ١٤ ٤٠١

٥ - الإجراءات المنصوص عليه في كل من المادة ٤/٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والمادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ٦٣ في شأن

| الصفحة | القاعدة |
|--------|---|
| | <p>المبارك والمادة ١٠ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد — هو في حقيقته طلب يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره ، سواء بالنسبة إلى مباشرة التحقيق أو بالنسبة إلى رفع الدعوى .</p> |
| ٥٦٥ | <p>(الطن رقم ٥٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ... ١١٧ ع ٢ ...</p> <p>٦ — اختصاص النيابة العامة برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقا للقانون مطلق لا يرد عليه القيد إلا استثناء من نص الشارع . أحوال الطلب من تلك القيود . صدور الطلب . أثره : رفع القيد رجوعا إلى حكم الأصل في الاطلاق . صدور الطلب ممن يملك قانونا في جريمة من جرائم النقد أو التهريب أو الاستيراد . للنيابة العامة اتخاذ الاجراءات في شأن الواقعة أو الوقائع التي صدر عنها وتصح الاجراءات بالنسبة إلى كافة ما قد تتصف به من أوصاف قانونية وما يرتبط بها اجرائيا من وقائع لم تكن معلومة وقت صدوره متى تكشف عرضا أثناء التحقيق وذلك بقوة الأثر العيني للطلب وقوة الأثر القانوني للارتباط ، مادام ما جرى تحقيقه من الوقائع داخلا في مضمون ذلك الطلب الذي يملك صاحبه قصره أو تقييده . لا يغير من ذلك أن تكون الدعوى الجنائية لم ترفع عن الجريمة التي صدر بشأنها الطلب بل رفعت عن جرائم أخرى مما يتوقف رفع الدعوى بها على طلب من جهة أخرى ما دامت هذه الجرائم قد تكشف عرضا أثناء تحقيق الجريمة الأولى التي صدر الطلب بشأنها جميعا .</p> |
| ٥٦٥ | <p>(الطن رقم ٥٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ... ١١٧ ع ٢ ...</p> <p>٧ — خطاب الشارع في المادة ٤ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ ، موجه إلى النيابة العامة . بوصفها السلطة صاحبة الولاية في رفع الدعوى الجنائية . دون غيرها من جهات الاستدلال .</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | قيود حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية . استثناء . يؤخذ في تفسيره بالتضييق . بدء الدعوى الجنائية بما تتخذه النيابة من أعمال التحقيق . |
| ٧٨٧ | ٢٤١٥٨ | (الطن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| ٧٩٥ | ٢٤١٥٩ | (والطن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٠) |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | (والطن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| ١٣٥٦ | ٣٤٢٧٦ | (والطن رقم ١٤٥١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١) |
| | | ٨ - متى تتحرك الدعوى الجنائية : بالتحقيق الذي تجريه النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تندبه من مأموري الضبط القضائي وكذلك برفع الدعوى أمام جهات الحكم . إجراءات الاستدلال أيا كان من يباشرها لا تبدأ بها الدعوى ولو في حالة التلبس بالجريمة . |
| ٧٨٧ | ٢٤١٥٨ | (الطن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| | | ٩ - عدم تقييد النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية ومباشرتها إلا بما وضعه المشرع من قيود . بمجرد قيام جهة بعينها بالمراقبة والتحرى . لا يعتبر قيودا على النيابة في تحريك الدعوى ومباشرتها . |
| ٨٦٢ | ٢٤١٧٣ | (الطن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| | | ١٠ - نص المادة الثامنة من القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٤ لا يعتبر قيودا على حرية النيابة في تحريك الدعوى ومباشرتها وما ورد في النص إجراء تنظيمي للرقابة الإدارية والخطاب فيه موجه إليها . |
| ٨٦٢ | ٢٤١٧٣ | (الطن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ١١ — انحسار الطعن عما تتخذه النيابة من إجراءات. مادام أن المشرع لم يقيد هذا الصدد . |
| | | حق النيابة في اتخاذ مآثره من الإجراءات في الجريمة . ولو أبلغت إليها من آحاد الناس . |
| ٨٦٢ | ٢٤١٧٣ | (الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| | | ١٢ — صدور طاب بالسير في إجراءات الدعوى ثم طلب برفعها . تمام الإجراءات وفق القانون . |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | (الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| | | ١٣ — متى تنعقد الخصومة في الدعوى الجنائية وتحرك فيها؟ |
| ١٣٥٦ | ٣٤٢٧٦ | (الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١) |
| | | ١٤ — إجراءات الاستدلال من الإجراءات السابقة على رفع الدعوى الجنائية . عدم ورود قيد من الشارع على مباشرة هذه الإجراءات . |
| ١٣٥٦ | ٣٤٢٧٦ | (الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١) |
| | | نظرها والحكم فيها : |
| | | ١ — تقيد المحكمة الجنائية بالوقائع الواردة في أمر الإحالة |
| ١٧ | ١٤٤ | (الطعن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| | | ٢ — ليست للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها . أساس ذلك ؟ |
| ٣٨ | ١٤٩ | (الطعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|---|
| | | ٣ - حق محكمة الجنايات في الاختصاص على نظر الجنايات وفصل الجناح المرتبطة بها ارتباطا بسيطا وإحالتها الى محكمة الجناح. نطاقه ؟ |
| ١٣٧ | ١٤ ٢٩ | (الطن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) |
| | | ٤ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . تعلقه بالنظام العام . شرط إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ؟ |
| ٣٧٧ | ١٤ ٨١ | (الطن رقم ٢٢٤٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) |
| | | ٥ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . من الدافع الجوهرية . عدم إيراده أو الرد عليه . قصور . |
| ٣٧٧ | ١٤ ٨١ | (الطن رقم ٢٢٤٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) |
| | | ٦ - الطلب الذي يلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه ؟ |
| ٤٥٨ | ٢٤ ٩٦ | (الطن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| | | ٧ - عدم التزام المحكمة - بعد افتتاحها باب المرافعة وحجوها القضية للحكم - بإجابة طلب إعادة النظر إلى المرافعة لتحقيق طلب ضمنه الدفاع في مذكرة بشأن مسألة يريد تحقيقها بالجلسة . |
| ٤٥٨ | ٢٤ ٩٦ | (الطن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| | | ٨ - المحكمة الإبتدائية إنما تقضى في الأصل على مقتضى الأوراق . |
| | | عدم التزامها بإجراء تحقيق الاستكمال به. النقص الذي شاب إجراءات المحكمة أمام محكمة أول درجة أو ماترى هي لزوما لإجرائه . |
| ٤٥٨ | ٢٤ ٩٦ | (الطن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|--|
| | | ٩ - لا ارتباط بين جرائم عدم الاشتراك في هيئة التأمينات الاجتماعية ، وعدم إمساك سجلات لقيد أجور العمال ، وعدم تقديم الاستثمارات التي يستلزمها تنفيذ أحكام التأمين الصحي . |
| | | انتهاء الحكم إلى عدم توافر الارتباط بين جريمة عدم اشتراك المطعون ضده عن عماله في هيئة التأمينات الاجتماعية والجريمتين الأخريين وقضاؤه بعدم جواز الاستئناف بالنسبة لتلك الجريمة باعتبارها مخالفة حكم فيها بالغرامة فلا يجوز لهم استئنافها . صحيح في القانون . |
| ٥٥١ | ٢٤١١٥ | (الطعن رقم ٢٢٣٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ١٠ - عدم جواز الطعن بالنقض إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنح . كون الحكم المطعون فيه صادرا في مخالفة - بالنسبة إلى جريمة عدم الاشتراك في هيئة التأمينات . وجوب القضاء بعدم جواز الطعن في هذه الجريمة . |
| ٥٥١ | ٢٤١١٥ | (الطعن رقم ٢٢٣٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ١١ - متى لا تلزم المحكمة بالتصريح للدفاع بتقديم مذكرة ويحق لها الالتفات عن الرد على طلبه تقديم مذكرة ؟ |
| ٦٨٥ | ٢٤١٣٩ | (الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| | | ١٢ - نطاق حق كل من النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية في الطعن بالنقض على الأمر الصادر من مستشار الإحالة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى . مقصور على الدعوى الجنائية . لا ولاية لمستشار الإحالة في الفصل في الدعوى المدنية . قضاؤه في تلك الدعوى يعتبر لغوا لا يعتد به ولا يحوز قوة الأمر المقضى . |
| ٧٦٣ | ٢٤١٥٤ | (الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ١٣ — للطاعن بالتزوير التنازل عن طعنه في أى وقت . له التقدم بهذا التنازل الى المحكمة التي كانت الدعوى منظورة أمامها قبل إيقافها . عدم التزام المحكمة بالسير في تحقيق الطعن بالتزوير بعد التنازل عنه . |
| ٩٥١ | ٢٤١٨٨ | (الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) |
| | | ١٤ — إعلان محامى الطاعن بالتزوير من تنازل موكله عن الطعن في حضوره بالجلسة ودون اعتراض منه . ليس للطاعن التنصل من هذا التنازل . |
| ٩٥١ | ٢٤١٨٨ | (الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) |
| | | ١٥ — صدور أمر بأن لاوجه لإقامة الدعوى . يمنع من نظرها . مادام الأمر قائماً . |
| | | الدفع بسبق صدور أمر بأن لاوجه . من النظام العام . جواز إثارته لأول مرة أمام النقض . شرط ذلك ؟ |
| ١٠٥٦ | ٣٤٢٠٨ | (الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| | | ١٦ — صدور الأمر بأن لاوجه بناء على أسباب عينية . اكتسابه قوة الأمر المقضى بالنسبة لجميع المتهمين في الدعوى التي صدر فيها . بعكس الحال لو أن الأمر كان مبنيًا على أحوال خاصة بأحد المتهمين . علة ما تقدم ؟ |
| ١٠٥٦ | ٣٤٢٠٨ | (الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| | | ١٧ — ورود الطعن على الحكم القاضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً . عدم جواز التعرض في الطعن لموضوع الدعوى . أساس ذلك ؟ |
| ١٣٣٥ | ٣٤٢٧١ | (الطعن رقم ١٥٨٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) |

| الصفحة | القاعدة |
|--------|---|
| | <p>١٨ — استنفاد محكمة أول درجة ولايتها على الدعوى بالحكم في موضوعها . عدم جواز نظرها لتلك الدعوى عند إعادتها إليها خطأ من المحكمة الاستئنافية صاحبة الولاية في الفصل فيها . اتصال المحكمة الاستئنافية بتلك الدعوى من جديد . عليها القضاء بالغاء الحكم المستأنف وعدم جواز نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة ، وأن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيها . المادة ٤١٩ إجراءات .</p> <p>عدم جواز تشديد العقوبة إذا كان الاستئناف من المتهم .</p> <p>(الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) ٣٤٣٩٥ ١٤٣٠</p> <p>١٩ — تأجيل محكمة ثانی درجة الدعوى عدة مرات ثم حجزها للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات . اقتصار المدافع عن الطاعن في مذكرته على التحدث في الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة . قضاء المحكمة بإدائته . لا إخلال بحق الدفاع . ما دام أن المحكمة لم تحل دون إتمام دفاعه أو تحدد له نطاقه أو تجزئه عليه .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٣٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) ٣٤٣٠٧ ١٤٨٨</p> <p>٢٠ — تسبيب أوامر مستشار الإحالة . واجب . عدم تسبيب أمر صادر منه حتى تاريخ نظر الطعن فيه . بطلان الأمر . علة ذلك .</p> <p>مستشار الإحالة . جهة تحقيق لا قضاء حكم .</p> <p>(الطعن رقم ١٥٥٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) ٣٤٣٠٩ ١٤٩٦</p> <p>٢١ — حق المدعى المدني في الطعن في أمر مستشار الإحالة . في خصوص مضمونه بعدم وجود وجه السير في الدعوى الجنائية</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | وحدها . نقض الأمر . لا محل معه للإلزام بالمصاريف المدنية . أساس ما تقدم . |
| ١٤٩٦ | ٣٤٣٠٩ | (الطن رقم ١٥٥٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| | | ٢٢ — تخلف المعارض عن حضور الجلسة المحددة لنظر معارضته . صحة القضاء بإعتبار المعارضة كأن لم تكن . جزاء عدم اهتمامه بمعارضته . |
| | | حضور المعارض أية جلسة من جلسات المعارضة . ولو بغير إعلان . وجوب الفصل في موضوع معارضته . |
| ١٥٠٨ | ٣٤٣١٢ | (الطن رقم ١٦٩٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| | | راجع أيضا : حكم . (القاعدة رقم ٢١٥ بالصيغة رقم ١٠٩٧ ع ٣) |
| | | ومستشار الإحالة . (القاعدة رقم ٢٩٤ بالصيغة رقم ١٤٢٦ ع ٣) |
| | | إنقضاؤها : |
| | | (١) بمضى المدة " بالتقادم " . |
| | | ١ — جريمة إحراز السلاح الناري والذخيرة . طبيعتها : مستمرة . بدء المدة المسقطه لانقضاء الدعوى الجنائية فيها من تاريخ انتهاء حالة الاستمرار . |
| ٤٠١ | ١٤٨٧ | (الطن رقم ١٩٩١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) |
| | | ٢ — الإجراءات القاطعة لتقادم الدعوى الجنائية ؟ إنقطاع التقادم عني امتداد أثره إلى جميع المتهمين في الدعوى ولو لم يكونوا طرفا في تلك الإجراءات . |
| ٤٠١ | ١٤٨٧ | (الطن رقم ١٩٩١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٣ - انقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجرح بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة . الاجراءات القاطعة للتقادم ؟ مضي مدة تزيد على ثلاث سنوات من تاريخ التقرير بالاستئناف الى يوم نظره دون اتخاذ إجراء من الاجراءات القاطعة للمدة . أثره : انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . |
| ٤٦٨ | ٩٧ ٢٤ | (الطن رقم ٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| | | ٤ - الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم . جواز إثباته لأول مرة أمام محكمة النقض . |
| ٤٦٨ | ٩٧ ٢٤ | (الطن رقم ٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| | | ٥ - لا محل لإعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة للجرائم المرتبطة عند القضاء في إحداها بالبراءة أو السقوط أو الانقضاء . أساس ذلك . مثال في استيراد ونقد وتهريب جمركي . |
| | | انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح في إحدى الجرائم لا يمنع من نظر الجرائم الأخرى المرتبطة بها . |
| | | عقوبة استيراد سبائك الذهب بغير ترخيص والتعامل في النقد الأجنبي وعدم عرضه . أشد من عقوبة التهريب الجمركي . |
| ٦٨٥ | ١٣٩ ٢٤ | (الطن رقم ١٧٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| | | ٦ - مضي ثلاث سنوات من يوم التقرير بالطن في الدعوى الجنائية في جنحة ، وإرسال أوراقها إلى قلم كتاب محكمة النقض . دون اتخاذ أي إجراء قاطع لهذه المدة . أثره . انقضاء هذه الدعوى بمضى المدة . |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . لا تأثير له على الدعوى المدنية المرفوعة معها . علة ذلك : الدعوى المدنية لا تنقضى إلا بمضى المدة المقررة في القانون المدني . |
| ١٢٣٤ | ٣٤٢٤٧ | (الطن رقم ٩٠٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٠) |
| | | ٧ - كل إجراء من إجراءات المحاكمة يقطع التقادم . متى كانت المحكمة في مباشرتها إياه ترسله على الزمن الذي لم تبلغ نهايته المدة المسقطه للدعوى الجنائية . |
| ١٣٢١ | ٣٤٢٦٩ | (الطن رقم ١٥٨٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) |
| | | ٨ - جريمة استعمال ورقة مزورة . مستمرة . متى تبدأ هذه الجريمة ومتى تنتهي ؟ |
| | | بدء مدة سقوط الدعوى الجنائية في جريمة استعمال ورقة مزورة . من تاريخ الكف عن التمسك بها أو التنازل عنها . أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها . |
| ١٣٢١ | ٣٤٢٦٩ | (الطن رقم ١٥٨٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) |
| | | ٩ - ميعاد انقضاء الدعوى الجنائية في جريمة خيانة الأمانة . بدؤه من تاريخ طلب الشيء المختلس والامتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عنه . إلا إذا قام الدليل على خلافه . مثال . |
| ١٤٨٨ | ٣٤٣٠٧ | (الطن رقم ١٢٣٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| | | راجع أيضا : إجراءات المحاكمة . |
| | | (القاعدة رقم ٣٠٧ بالصيغة رقم ١٤٨٨ ع ٣) |

(ب) بالحكم النهائي :

أثر الحكم الجنائي النهائي على تحريك الدعوى الجنائية .

(الطعن رقم ١٩٩١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) ... ١٨٧ ع ٤٠٢

راجع أيضا : حكم :

(القائمة رقم ٥٨ - بالصحيفة رقم ٢٦٦ ع ١)

دعوى مدنية

”قبولها والصفة فيها“ .

١١ — بيان أوصاف الخصوم في الدعوى المدنية في الحكم :

غير لازم إلا في حالة الحكم في الدعوى لصالح رافعيها .

(الطعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) ... ٩٥ ... ٤٤٩

١٢ — الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية . دفع جوهري .

عدم إعلانه بالنظام العام . إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
غير جائز .

(الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) ... ١٣٨ ... ٦٨٠

١٣ — الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المتهم لعدم بلوغه

سن الرشد من الدفوع القانونية التي يخالفها واقع . عدم جواز
إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) ... ١٣٨ ... ٦٨٠

١٤ — الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية التابعة لمدينة العلاقة :

جوهري . وجوب التصدي له عند إبدائه . مخالفة الحكم بذلك .
بطلانه .

(الطعن رقم ١٤٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) ... ٣٤٢٣٢ ... ١١٧٦

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | المصلحة في الدعوى : |
| | | ١ - نطاق المادة ٢٢٢ من القانون المدني ؟ |
| | | حق الأخت في المطالبة بالتعويض عن الضرر الأدبي الذي أصابها من جراء قتل أختها . |
| ١٦٨ | ١٤ ٣٦ | (الطعن رقم ١٨٤٩٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) |
| | | ٢ - التعويض عن الجرائم يقوم أساسا على ثبوت الضرر لطالبه من جرائمها لا على ثبوت حقه في الإرث حجب أو لم يحجب . |
| ١١٨٧ | ٣٤ ٢٣٥ | (الطعن رقم ١٤٤١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| | | نظرها والحكم فيها : |
| | | ١ - نشوء الضرر من خطأين . يوجب توزيع التعويض عنه بنسبة كل من الخطأين ولو كان أحد هذين الخطأين صادرا من المضرور . مخالفة الحكم هذا النظر وإلزام المتهم والمسئول بالحقوق المدنية منه بكامل التعويض دون إنقاصه بمقدار ما يجب أن يتحملة المضرور بسبب خطئه الذي ساهم في إحداث الضرر . مخالف للقانون . |
| ٢٤٨ | ١٤ ٥٤ | (الطعن رقم ١٣٨٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١١) |
| | | ٢ - نطاق حق كل من النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية في الطعن بالنقض على الأمر الصادر من مستشار الإحالة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى . مقصور على الدعوى الجنائية . |
| | | لا ولاية لمستشار الإحالة في الفصل في الدعوى المدنية . |
| | | قضاؤه في تلك الدعوى يعتبر لغوا لا يعتد به ولا يحوز قوة الأمر المقضى . |
| ٧٦٣ | ٣٤ ١٥٤ | (الطعن رقم ١٧٠٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٣ - خضوع الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية في إجراءاتها وطرق الطعن فيها لقواعد الإجراءات الجنائية التي لم ترتب وقف التنفيذ على الطعن في الحكم إلا في الأحوال المستثناة بنص صريح . |
| ٨١١ | ٢٤١٦٢ | (الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| | | ٤ - الدفع باعتبار المدعى المدني تاركا لدعواه . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . |
| ٨٢٢ | ٢٤١٦٤ | (والطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| | | ٥ - انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . لا تأثير له على الدعوى المدنية المرفوعة معها . حلة ذلك : الدعوى المدنية لا تنقضى إلا بمضى المدة المقررة في القانون المدني . |
| ١٢٣٤ | ٣٤٢٤٧ | (الطعن رقم ٩٠٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٠) |
| | | ٦ - التعويضات المنصوص عليها في قوانين الضرائب والرسوم . عقوبة تنطوي على عنصر التعويض . عدم جواز الحكم إلا من محكمة جنائية . الحكم بها حتى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها . دون توقف على حصول ضرر للخزانة العامة . |
| ١٣٥٦ | ٣٤٢٧٦ | (الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١) |
| | | ٧ - حق المدعى المدني في الطعن في أمر مستشار الإحالة في خصوص مضمونه بعدم وجود وجه للسير في الدعوى الجنائية وحدها . تقض الأمر . لا محل معه للالزام بالمصاريف المدنية . أساس ما تقدم . |
| ١٤٩٦ | ٣٤٣٠٩ | (الطعن رقم ١٥٥٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |

| الصفحة | القاعدة |
|--------|--|
| | راجع أيضا : تزوير . (القاعدة رقم ٢٢٣ بالصحيفة رقم ١٣٣ ع ٣) ودخان ومحكمة إستئنافية . (القاعدة رقم ٢١٤ بالصحيفة رقم ١٠٩٠ ع ٣) ودعوى جنائية . (القاعدة رقم ٩ بالصحيفة رقم ٣٨ ع ١) وشيك بدون رهيد . (القاعدة رقم ٢٠٠ بالصحيفة رقم ١٠٢٧ ع ٣) تسبب الأحكام الصادرة فيها : ١ - كفاية الشك في صحة إسناد التهمة للقضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية . ما دام أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها ، أو داخلتها الريبة في عناصر الإثبات . (الملحق رقم ٨٣٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) ٣٤٢١٥ ١٠٩٧ ٢ - ثبوت أن نسبة خلط الدخان في الحدود المقررة ، وخلو الأوراق مما يفيد استنبات الدخان المضبوط أو زراعته محليا . القضاء ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قبله . صحيح . لا ينال منه كون الدخان أخضر إذ كونه كذلك لا يفيد أنه مستنبت أو مزروع محليا . قضاء القاضي بأن كون الدخان أخضر لا يفيد أنه مزروع أو مستنبت محليا . ليس قضاء في مسألة فنية بحث . (الملحق رقم ٨٣٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) ٣٤٢١٥ ١٠٩٧ |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٣ - عدم التزام المحكمة الاستئنافية عند القضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية بالرد على كل دليل من أدلة الاتهام ما دام قضاؤها سائغا . |
| ١٠٩٧ | ٣٤٢١٥ | (الطن رقم ٨٣٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | راجع أيضا : اختراع |
| | | (القاعدة رقم ١٠٢ بالصحيفة رقم ٤٨٧ ع ٢) |
| | | وحكم . |
| | | (القاعدتان رقما ١٣٠٠٩٥٠ بالصحيفتين رقمي ٤٤٩ و ٤٤٨ ع ٢) |
| | | دفاع |
| | | الاخلال بحق الدفاع : |
| | | (١) ما يوفره : |
| | | ١ - إصابات العمل التي تلتزم هيئة التأمينات الاجتماعية بعلاجها وإعانة المصابين المؤمن عليهم في مدة العجز أو أداء تعويض أو ترتيب معاش لهم ؟ ليس للصاب فيما يتعلق بتلك الإصابات التمسك قبل الهيئة بأحكام أى قانون آخر ، ولا يجوز له ذلك أيضا بالنسبة إلى صاحب العمل إلا إذا كانت إصابته قد نشأت عن خطأ جسيم من جانبه . المسادتان ١ (د) ، ٤٢٠ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . مثال لإخلال بدفاع جوهرى في هذا الصدد . |
| ١٢٩ | ١٤٢٧ | (الطن رقم ١٣٦٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) |
| | | ٢ - عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة نطاقه ؟ |
| ٢٩٩ | ١٤٢٧ | (الطن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|--|
| | | ٣ — الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . من الدفع الجوهري . عدم إirاده أو الرد عليه . قصور . (الطعن رقم ٢٢٤٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) ٣٧٧ ١٤٨١ |
| | | ٤ — استناد القاضي الجنائي في ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذي يقتنع به وحده . عدم جواز تأسيس حكمه على رأى غيره . مثال . (الطعن رقم ١٢١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) ٤٣٧ ١٤٩٣ |
| | | ٥ — للمحكمة التعويل في تكوين عقيدتها على التحريات باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة . التحريات لا تصلح وحدها لأن تكون قرينة معينة أو دليلا أساسيا على ثبوت الجريمة . (الطعن رقم ١٢١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) ٤٣٧ ١٤٩٣ |
| | | ٦ — مثال لإخلال بدفاع جوهري في جريمة إقامة بناء بدون ترخيص ؟ (الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) ٥١٧ ٢٤١٠٨ |
| | | ٧ — تولى محام واحد الدفاع عن متهمين رغم التعارض بين مصلحتيهما . إخلال بحق الدفاع . أثره : بطلان الحكم . (الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) ٥٤٧ ٢٤١١٤ |
| | | ٨ — تقدير المحكمة جدية طلب من طلبات الدفاع واستجابتها له . ليس لها العدول عنه إلا لسبب سائغ . (الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥) ٦٤٩ ٢٤١٣٢ |
| | | ٩ — وجوب تحقيق المحكمة ما أثاره الدفاع عن المتهم — بأنه كان في حانة دفاع شرعي عن نفسه — أو الرد عليه — وإلا كان حكمها مشوبا بالقصور والإخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥) ٥٢ ٢٤١٣٣ |
| | | (والطعن رقم ٥٣١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) ٧٤٢ ٢٤١٥٠ |

| الصفحة | المقابلة | |
|--------|----------|--|
| | | ١٠ - التأخير في الإدلاء بالدفاع لا يدل حتما على عدم جديته . |
| ٧٠٦ | ٢٤١٤٢ | (الطعن رقم ٥٢٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| | | ١١ - استعمال المتهم حقه المشروع في الدفاع عن نفسه في مجلس القضاء لا يصبح البتة أن ينعت بعدم الجدية ولا أن يوصف بأنه جاء متأخرا . |
| ٧٠٦ | ٢٤١٤٢ | (الطعن رقم ٥٢٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| | | ١٢ - القضاء المسبق على دليل لم يطرح . خطأ . |
| ٧٠٦ | ٢٤١٤٢ | (الطعن رقم ٥٢٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| | | ١٣ - قيام المحاكمة الجنائية على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا . مثال لإجراءات معينة . |
| ٧٦٩ | ٢٤١٥٥ | (الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦) |
| | | ١٤ - على المحكمة إذا ما واجهت مسألة فنية بحث . أن تستعين بأهل الخبرة . |
| ٨٢٨ | ٢٤١٦٥ | (الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| | | ١٥ - وجوب أن تكون إجراءات المحاكمة في الجنايات في مواجهة المتهم ومحاميه مادام قد مثل أمام المحكمة . مثال لمحاكمة معينة . |
| ٨٤٩ | ٢٤١٧٠ | (الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| | | ١٦ - التزام المتهم بإعلان الشهود الذين يرى مصلحته في سماعهم أمام محكمة الجنايات . لا يخل بالأسس الجوهرية للمحاكمة الجنائية التي تقوم على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بجلسة المحاكمة في مواجهة المتهم . |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | حق المتهم طلب سماع شهود الواقعة إمتبانت أسمائهم لأول مرة أثناء المحاكمة . |
| ٨٧٦ | ٢٤١٧٤ | (الملن رقم ٧١٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| | | ١٧ - الدفاع بوجوب حساب بين المدعى بالحقوق المدنية والمتهم . متى يكون جوهريا يوجب على المحكمة تصفية الحساب حتى يمكنها القضاء في الموضوع ؟ |
| | | مجرد الامتناع عن رد المال المدعى اختلاسه . لا يكفي لتحقيق جريمة الاختلاس . متى كان مرد ذلك إلى وجوب تصفية الحساب بين الطرفين . |
| | | القصد الجنائي في جريمة التبيد . ماهيته ؟ |
| ٩٣٣ | ٢٤١٨٤ | (الملن رقم ٧٠٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) |
| | | ١٨ - تعديل المحكمة الوصف بإضافة سبق الاصرار إلى جرائم القتل العمد والشروع فيه المسندة إلى الطاعنين دون تنبيههما إلى ذلك . إخلال بحق الدفاع . لا يمنع من ذلك أن تكون العقوبة التي أوقعها الحكم مقررة للجرائم المسندة إلى الطاعنين مجردة عن هذا الظرف ، مادام الحكم قد حول على هذا الظرف في نفى قيام حالة الدفاع الشرعي التي تمسك بها الطاعنان . |
| ٩٦٦ | ٢٤١٩١ | (الملن رقم ٩٢٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) |
| | | ١٩ - إدارة المتهم بقالة إنه المنتج للبن المغشوش وأن أعمال مركز جلب الأبقار تم تحت إشرافه المباشر وعلمه اليقيني دون بيان مصدر ذلك . خطأ . |
| | | دفاع المتهم بنقص إشرافه على حلب الألبان المغشوشة وأن |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| ١٠٠٣ | ٣٤١٩٥ | إشرافه على مركز تربية الأبقار إشراف إداري، فحسب .. دفاع جوهرى . وجوب تحقيقه أو الرد عليه بما يفنده . (الطعن رقم ٧٧٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) |
| | | ٢٠ - متى يصح تلاوة أقوال الشاهد ؟ |
| | | مخالفة المادة ٢٨٩ إجراءات رغم تمسك الدفاع بسماع الشاهد . عدم تحقق المعنى الذى قصده الشارع فى المادة المذكورة . (الطعن رقم ١٣٩١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| ١٠٦٩ | ٣٤٢١٠ | ٢١ - حق الدفاع فى سماع الشاهد . تعلقه بما قد يبديه الشاهد فى الجلسة ويسع الدفاع مناقشته . عدم جواز مصادرة فى ذلك الحق بدعوى إسقاط الشهادة من عناصر الإثبات . حق الدفاع سابق فى وجوده وترتيبه وأثره على مداولة القاضى وحكمه . احتمال تأثر وجدان القاضى عند الموازنة بين الأدلة إثباتا ونفيا . بما يبدو له أنه أطرحه فى غير رقبة من نفسه . (الطعن رقم ١٣٩١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| ١٠٦٩ | ٣٤٢١ | ٢٢ - إيراد أدلة الثبوت التى تسوغ القضاة بالإدانة وبيان مدى تأييدها لواقعة الدعوى . واجب . |
| | | دفاع المتهم بحقه فى تظهير الكمبيالة - المسلمة إليه موقعة على بياض - تظهير ناقلا الملكية . متى يكون جوهريا فى تهمة تزوير صيغة التحويل المتروكة على بياض : إذا كان ذا أثر فى انتفاء أو ثبوت هذه التهمة . (الطعن رقم ١١٩٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| ١١٢٠ | ٣٤٢٢٠ | |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٢٣ — سماع الشهود بمعرفة المحكمة . أصل مقرر في المحاكمة الجنائية . مالم يتعذر سماعهم . أو يتنازل الخصم عن ذلك صراحة أو ضمناً . |
| | | إصرار الدفاع على سماع الشاهد اذا استندت المحكمة الى أقواله في إدانة المتهم . أخذ المحكمة بأقوال الشاهد المذكور دليلاً على المتهم دون إجابة الدفاع الى طلبه أو الرد عليه . بطلان الحكم . |
| | | تعلق التنظيم الوارد في المواد ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ إجراءات بشهود النفي فحسب . |
| ١١٢٩ | ٣٤٢٢٢ | (الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| ١٠٦٩ | ٣٤٢١٠ | (الطعن رقم ١٣٩١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| ١٣٧٨ | ٣٤٢٨١ | (الطعن رقم ٨٩٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) |
| ١٣٨٤ | ٣٤٢٨٣ | (الطعن رقم ١١٧٦ لسنة ٣٩ ق جلسة — ١٩٦٩/١٢/٨) .. |
| | | ٢٤ — بيان الطريق الذي يسلكه المتهم في إعلان من يرى مصلحة في سماعهم من الشهود . لا يخل بمبدأ شفوية المرافعة ولا يرمى الى الافتئات على حقوق الدفاع . |
| ١١٢٩ | ٣٤٢٢٢ | (الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ٢٥ — أوجه الدفاع وطلبات التحقيق المنتجة في الدعوى . وجوب إجابتها أو الرد عليها . |
| ١١٢٩ | ٣٤٢٢٢ | (الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ٢٦ — الدفع بالوكالة في جرائم التزوير الذي تندفع به هذه الجرائم ؟ |
| | | قيام القضاء في الدعوى المدنية على ثبوت جميع جرائم التزوير المسندة لـ . قصور الحكم في إحدى هذه الجرائم . موجب |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|--|
| | | لنقضه . لا يبرر هذا القصور أعمال الحكم للمادة ٢/٣٢ عقوبات . |
| ١١٣٣ | ٣٤٢٢٣ | (الطن رقم ١٢٩٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ٢٧ — وجود فارق كبير بين وزن المخدر عند ضبطه ووزنه عند تحليله . دفاع المتهم في هذا الصدد دفاع جوهري . على المحكمة تحقيقه بلوغا إلى غاية الأمر فيه أو الرد عليه بما ينفيه وإلا كان حكما قاصرا . |
| ١١٤٢ | ٣٤٢٢٥ | (الطن رقم ٨١٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| | | ٢٨ — توافر قصد الإضرار في جريمة المادة ١١٦ مكرر عقوبات . بانصراف نية الجاني إلى إلحاق الضرر بالملشأة التي يعمل بها . |
| | | وجوب تمحيص دفاع المتهم القائم على نفى قصد الإضرار . |
| ١١٥٧ | ٣٤٢٢٩ | (الطن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| | | ٢٩ — الدفع ببطلان أقوال الشهود لصدورها إثر إكراه جوهري . وجوب تمحيصه والرد عليه . مخالفة ذلك . إخلال بحق الدفاع . لا يعصم الحكم من هذا الإخلال . قالة الاطمئنان إلى أقوال الشهود . ما دام لم يرد على الدفع . |
| | | كون الدليل صادقا . لا يكفي لسلامة الحكم . متى كان هذا الدليل وليد إجراء غير مشروع . مثال . |
| ١١٥٧ | ٣٤٢٢٩ | (الطن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| | | ٣٠ — الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية التابعة لمدينة العلاقة . جوهري . وجوب التصدي له عند إبدائه . مخالفة الحكم ذلك . بطلانه . |
| ١١٧٦ | ٣٤٢٣٢ | (الطن رقم ١٤٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٣١ — طلب إجراء المعاينة . متى يكون جوهريا موجبا للرد عليه ؟ |
| ١٢٤٩ | ٣٤٢٥١ | (الطن رقم ١٩٥٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٠) |
| | | ٣٢ — الدفاع بمشروعية الفعل . وجوب الرد عليه وتمحيصه . مثال في إنتاج ورق لعب . |
| ١٢٥٢ | ٣٤٢٥٢ | (الطن رقم ١٥٢٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٠) |
| | | ٣٣ — ادعاء الطاعن أثناء محاكمته بأنه لم يبلغ يوم مقارفة الجريمة الخمس عشرة سنة . قضاء المحكمة بمعاقبته دون أن تتناول هذا الدفاع أو تقدر سنه . عيب . |
| ١٣٧١ | ٣٤٢٧٩ | (الطن رقم ١٦٠٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١) |
| | | ٣٤ — الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها تمة للدفاع الشفوي المبدي بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها . للتمهم أن يضمنها ما يشاء من أوجه الدفاع وكذا ما يعن له من طلبات التحقيق المنتجة في الدعوى والمتعلقة بها إذا لم يسبقها دفاع شفوي . |
| ١٣٧٨ | ٣٤٢٨١ | (الطن رقم ٨٩٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) |
| | | ٣٥ — إثارة التهم أن التغييرات التي أثبتتها الخبر في تقريره هي من اللوازم والعيوب الخطية للجنى عليه . دفاع جوهري . |
| | | يوجب على المحكمة أن تمحصه وأن تقف على مبلغ صحته . عدم مراعاة ذلك . إخلال وقصور . |
| ١٣٨١ | ٣٤٢٨٢ | (الطن رقم ١١٧٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) |
| | | ٣٦ — تكليف شهود الإثبات بالحضور أمر منوط بالنيابة العامة ولا شأن للتمهم به . |
| ١٣٨٤ | ٣٤٢٨٣ | (الطن رقم ١١٧٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| ١٤٨٨ | ٣٤٣٠٧ | ٣٧ — سكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصح أن يبنى عليه طعن . مدامت المحكمة لم تمنعه من مباشرة حقه في الدفاع . (الطعن رقم ١٢٣٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| ١٥١٧ | ٣٤٣١٥ | ٣٨ — لا يصح الحكم في المعارضة بغير سماع دفاع المعارض . د كز تخلفه عن حضور الجلسة حاصلا بغير عذر . صدور الحكم رغم تخلف المعارض عن الحضور لعذر قهري . بطلانه . (الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| | | راجع أيضا : رشوة . (القاعدة رقم ٢٦٢ بالصحيفة رقم ١٢٨٨ ع ٣) |
| | | (ب) ما لا يوفره : |
| ٣٤ | ١٤٦ | ١ — الدفع القانوني الظاهر البطلان . لا يستأهل ردا . . (الطعن رقم ١٩١٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| ٣٢٣ | ١٤٧٠ | (والطعن رقم ٢٢٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١٠) |
| | | ٢ — حجز المحكمة القضية للحكم ، عدم التزامها بإعادة الدعوى للمرافعة لإجراء تحقيق فيها . (الطعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| ١٣٢١ | ٣٤٢٦٩ | (والطعن رقم ١٥٨٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) |
| | | ٣ — حق المحكمة في الاستغناء عن سماع الشهود . مشروط بقبول المتهم أو المدافع عنه . (الطعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| ٢٩ | ١٤٧ | (والطعن رقم ١٩١٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| | | ٤ — وجوب تلاوة أقوال الشهود الغائبين إذا طلب المتهم أو المدافع عنه ذلك . (الطعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| ٣٨ | ١٤٩ | |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|--|
| | | • — عدم التزام محكمة ثاني درجة بإجراء تحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه أو لاستكمال نقص في إجراءات محكمة أول درجة . |
| ٣٨ | ١ ع ٩ | (الطعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| | | ٦ — تنازل المتهم أو المدافع عنه صراحة أو ضمنا عن سماع الشهود . أثره : الاستغناء عن سماعهم والاكتفاء بتلاوة أقوالهم بالتحقيقات . عدم جواز اتئى على المحكمة قعودها عن سماعهم . |
| ١٠٠ | ١ ع ٢٢ | (الطعن رقم ١٧٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| ٣٧٢ | ١ ع ٨٠ | (والطعن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) |
| ٨٤٥ | ٢ ع ١٦٩ | (والطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| ٩٧٦ | ٢ ع ١٩٣ | (والطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| ١٢١٢ | ٣ ع ٢٤٢ | (والطعن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٣) |
| ١٣٢١ | ٣ ع ٢٦٩ | (والطعن رقم ١٥٨٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) |
| ١٣٦٧ | ٣ ع ٢٧٨ | (والطعن رقم ١٥٩٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١) |
| | | ٧ — التعارض بين مصلحة المتهمين ، مناطه : أن يلزم عن دفاع أحدهم عدم صحة دفاع الآخر بحيث يتعذر على محام واحد الترافع عنهما معا . |
| ١٥٦ | ١ ع ٣٣ | (الطعن رقم ٢٠٣١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) |
| | | ٨ — عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع لم يثر أمامها . |
| ٢٠١ | ١ ع ٤٤ | (الطعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣) |
| ٣٢٣ | ١ ع ٧٠ | (والطعن رقم ٢٢٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١٠) |
| ٣٥٦ | ٢ ع ٧٧ | (والطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٩ — النعى على المحكمة إغفالها لإجراء أو تحقيق لم يطلب منها . غير جائز . |
| ٢٠١ | ٤٤ ع ٢ | (الطعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣) |
| ٣٢٣ | ٧٠ ع ١ | (والطعن رقم ٢٢٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١٠) |
| ٣٥٦ | ٧٧ ع ١ | (والطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) |
| ٤١٤ | ٨٨ ع ١ | (والطعن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) |
| ٦٩ | ١٤ ع ١ | (والطعن رقم ١٦٣٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| ١١١٥ | ٢١٩ ع ٣ | (والطعن رقم ٩١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| ١٢١٢ | ٢٤٢ ع ٣ | (والطعن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٣) |
| ١٣٩١ | ٢٨٥ ع ٣ | (والطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) |
| | | ١٠ — نطاق حق محكمة الموضوع في تكييف الواقعة وإسباغ الوصف القانون عليها . |
| ٢٠١٢ | ٤٦ ع ١ | (الطعن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣) |
| | | ١١ — الدفاع الشرعى . من الدفع الموضوعية التي يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع . إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه : أن تدل الوقائع الثابتة بالحكم ، بذاتها ، على تحقق حالة الدفاع الشرعى أو ترشح لقيامها . |
| ٢٦٦ | ٥٨ ع ١ | (الطعن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٧) |
| | | ١٢ — الدفع بتعذر الرؤية قد يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا . مثال . |
| ٣٢٣ | ٧٠ ع ١ | (الطعن رقم ٢٢٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١٠) |
| ١٤١٥ | ٢٩١ ع ٣ | (والطعن رقم ١٦١٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥) |
| | | ١٣ — تعقب الدفاع في كل جزئية يثيرها في مناحى دفاعه . غير لازم . |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | إطمئنان المحكمة إلى الأدلة التي حولت عليها . يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . بيان صلة إطراحها . غير لازم . |
| ٣٢٣ | ١٤٧٠ | (الطعن رقم ٢٢٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١٠) |
| ١٤٥ | ١٤٣١ | (والطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) |
| ٤٧٦ | ٢٤١٠٠ | (والطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| ٩١٢ | ٢٤١٨٢ | (والطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| ١٢٩٤ | ٣٤٢٦٣ | (والطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| ١٣٢١ | ٣٤٢٦٩ | (والطعن رقم ١٥٨٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) |
| | | ١٤ — النعى على المحكمة قعودها من إجراء تحقيق لم يطلب منها . غير مقبول . مثال لاستناد الحكم على ما شهد به شاهد عما ورد بتسجيل المناقشة بينه وبين المتهم ، دون سماع المحكمة لهذا التسجيل أو إيراد خواه . |
| ٤١٤ | ١٤٨٨ | (الطعن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) |
| ٣٢٣ | ١٤٧٠ | (والطعن رقم ٢٢٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١٠) |
| | | ١٥ — القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة . طبيعته ؟ للمحكمة العدول منه . |
| ٤٤٩ | ٢٤٩٥ | (الطعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| | | ١٦ — الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه ؟ |
| ٤٥٨ | ٢٤٩٦ | (الطعن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| | | ١٧ — عدم التزام المحكمة — بعد إقفالها باب المرافعة وحجزها القضية للحكم — بإجابة طلب إعادة طلب المرافعة لتحقيق طلب ضمنه الدفاع في مذكرة بشأن مسألة يريد تحقيقها بالجلسة . |
| ٤٥٨ | ٢٤٩٦ | (الطعن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | (والطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| ١١١٥ | ٣٤٢١٩ | (والطعن رقم ٩١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ١٨ — المحكمة الاستئنافية إنما تقضى في الأصل على مقتضى الأوراق . عدم التزامها بإجراء تحقيق إلا ما تستكمل به القبض الذي شاب إجراءات المحكمة أمام محكمة أول درجة أو ما ترى هي لزوما لإجراءاته . |
| ٤٥٨ | ٢٤٩٦ | (الطعن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| ٦٣٨ | ٢٤١٣٠ | (والطعن رقم ٩٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥) |
| ١٣٢١ | ٣٤٢٦٩ | (والطعن رقم ١٥٨٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) |
| | | ١٩ — أوجه الدفاع الموضوعية . لا تستوجب ردا صريحا من المحكمة . |
| ٤٩٨ | ٢٤١٠٤ | (الطعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | ٢٠ — استعداد المدافع عن المتهم . موكل إلى تقديره وفق ما يوجب به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته . |
| | | عدم اعتراض المتهم على نذب المحكمة محاميا للدفاع عنه وطلبه تأجيل نظر الدعوى لحضور محامى موكل عنه . لا إخلال بحق الدفاع . |
| ٤٩٨ | ٢٤١٠٤ | (الطعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | ٢١ — الأخذ بالشهادة . مؤداه إطراح ما ساقه الدفاع من اعتبارات لعدم الأخذ بها . |
| ٤٩٨ | ٢٤١٠٤ | (الطعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| ٦٤٢ | ٢٤١٣١ | (والطعن رقم ٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥) |
| ٨٦٢ | ٢٤١٧٣ | (والطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| | | ٢٢ — عدم التزام المحكمة أن تورد في حكمها من أقوال الشهود إلا ما يقيم عليه قضائها . |
| ٤٩٨ | ٢٤١٠٤ | (الطعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٢٣ — استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى .. حق لمحكمة الموضوع . تستخلصه من سائر العناصر المطروحة أمامها . ما دام استخلاصها سائغا . |
| ٤٩٨ | ٢٤١٠٤ | (الطعن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | ٢٤ — متى لا يتحقق التعارض في الدفاع بين مصالح المتهمين ؟ |
| ٥٣٩ | ٢٤١١١ | (الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | ٢٥ — إلتفات المحكمة عن الرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان . لا يعيب حكمها . أمثلة . |
| ٥٥٨ | ٢٤١١٦ | (الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ٣٩٦ | ٢٤١٤٠ | (والطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| ٩١٢ | ٢٤١٨٢ | (والطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| ٣٢٣ | ٢٤٧٠ | (والطعن رقم ٢٢٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١) |
| ١٠٠٨ | ٢٤١٩٦ | (والطعن رقم ٧٨١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٦) |
| ١١٤٤ | ٢٤٢٢٦ | (والطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| | | ١٢٦ — محكمة ثاني درجة تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق . عدم التزامها بإجراء تحقيق إلا ما ترى هي لزوما لإجرائه . |
| | | النعي على المحكمة عدم سماعها شهود الإثبات . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام النقض . |
| ٥٨٧ | ٢٤٢٢١ | (الطعن رقم ٦١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ١٢٧ — إقرار شاهد الإثبات كتابة بما يتضمن عدوله عن اتهام الطاعن . هو قول جديد منه . للمحكمة عدم الأخذ به دون بيان سبب ذلك . أخذها بأدلة الثبوت مؤداه أطراح ذلك الإقرار . |
| ٥٨٧ | ٢٤١٢١ | (الطعن رقم ٦١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٢٨ — للمحكمة الاستغناء عن سماع شهود الإثبات . شرط ذلك ؟ للمحكمة الاعتماد في حكمها على أقوال هؤلاء الشهود في التحقيقات ما دامت كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة . |
| ٥٨٧ | ٢٤١٢١ | (الطن رقم ٦١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ٨٤٥ | ٢٤١٦٩ | (والطن رقم ٢١٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| | | ٢٩ — تمام جريمة عدم عرض المتهم لما في حوزته من أوراق النقد الأجنبي بمجرد وقوع الترك المنهى عنه في القانون عن عمد . عدم تطلب قيام الجريمة قصدا جنائيا خاصا ولا فوات ميعاد معين . تسبب حكم الإدانة في جريمة عدم عرض المتهم ما في حوزته من أوراق النقد الأجنبي . عدم اقتضائه التحدث صراحة عن القصد الجنائي في الجريمة . |
| ٥٩١ | ٢٤١٢٢ | (الطن رقم ٢٢٣٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ٣٠ — عدم جدوى النعى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء أمسك صاحب المصلحة عن المطالبة بتنفيذه . مثال . طلب ضم ملف الخدمة . متى لا تلتزم المحكمة بإجابته ؟ |
| ٦٠٥ | ٢٤١٢٤ | (الطن رقم ٣٤٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ٦٥٩ | ٢٤١٣٥ | (والطن رقم ٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| | | ٣١ — حق المحكمة في الإعراض عن دفاع المتهم وعن تحقيقه متى كان غير منتج وبشرط بيان علة إعراضها . |
| ٦٠٩ | ٢٤١٢٥ | (الطن رقم ٥١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ٩٠٢ | ٢٤١٨٠ | (والطن رقم ٧١٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| ٩١٢ | ٢٤١٨٢ | (والطن رقم ٨٠١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|--|
| | | ٣٢ — متى لا تلتزم محكمة الموضوع بإجابة طلب المعاينة ؟ |
| ٦٤٢ | ٢٤١٣١ | (الطن رقم ٩٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥) |
| ٦٥٩ | ٢٤١٣٥ | (والطن رقم ٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| ٦٧٣ | ٢٤١٣٧ | (والطن رقم ١٣٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| | | ٣٣ — عدم جواز مصادرة محكمة الموضوع في عقيدتها أو مجادلتها — أمام محكمة النقض — فيما اطمأنت إليه مما يدخل في سلطتها في تقدير الدليل . |
| ٦٤٢ | ٢٤١٣١ | (الطن رقم ٩٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥) |
| | | ٣٤ — تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش . مرجعه إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . |
| | | عدم جواز مجادلة محكمة الموضوع في تقديرها لجدية التحريات أمام محكمة النقض . |
| ٦٤٢ | ٢٤١٣١ | (الطن رقم ٩٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥) |
| | | ٣٥ — عدم جواز تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة لأول مرة أمام النقض . مثال . |
| ٦٧٣ | ٢٤١٣٧ | (الطن رقم ١٣٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| | | ٣٦ — صحة إجراءات الإحالة والمحاكمة — ولو شاب قرار الإحالة قصور في التسبيب — مادام أن القرار قد تضمن الاتهام الذي حوكم المتهم عنه . |
| | | ٣٧ — إثارة أمر بطلان قرار الإحالة لأول مرة أمام النقض . غير مقبولة . |
| ٦٧٣ | ٢٤١٣٧ | (الطن رقم ١٣٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |

| الصفحة | القائمة |
|--------|---|
| | ٣٨ — متى لا تلتزم المحكمة بالتصريح للدفاع بتقديم مذكرة ويحق لها الالتفات عن الرد على طلبه تقديم مذكرة ؟ |
| ٦٨٥ | (الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) ٢٤١٣٩ |
| | ٣٩ — عدم التزام المحكمة بالرد بصراحة على الدفاع الموضوعي . كفاية الأخذ بأدلة الثبوت ردا عليه . |
| ٦٩٦ | (الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) ٢٤١٤٠ |
| | ٤٠ — تغيير وصف التهمة أو تعديله . لفت نظر الدفاع إليه . صراحة أو ضمنا أو بإجراء يتم عنه . مثال . |
| ٧٣٢ | (الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) ٢٤١٤٨ |
| | ٤١ — الدفع بقيام حالة الدفاع الشزعي . دفع جوهري . على المحكمة مناقشته والرد عليه . |
| ٧٤١ | (الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) ٢٤١٥٠ |
| | ٤٢ — تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن . موضوعي . أخذ المحكمة بتقرير الخبير . مفاده أن ماوجه إليه من مطاعن لا يستحق الالتفات إليها . الجدل الموضوعي . لإشأن لمحكمة النقض به . |
| ٧٤٨ | (الطعن رقم ٦٥٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) ٢٤١٥٢ |
| | ٤٣ — تولى محام واحد الدفاع عن متهمين متعددين في جريمة واحدة . متى يصح ؟ |
| | تفاوض المصلحة الذي يوجب أفراد كل متهم بمحام خاص للدفاع عنه . أساسه الواقع لا احتمال لما كان يسع كل من المدافعين إبداءه مادام لم يبدئه بالفعل . |
| ٧٥٨ | (الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) ٢٤١٥٣ |

| الصفحة | القاعدة |
|--------|---|
| | ٤٤ — حضور محام مع المتهم في جئنة أو مخالفة . غير لازم . عدم التزام المحكمة بإعادة الدعوى للمرافعة لسماع دفاع كان في مقدر المتهم إبدائه . |
| | سكوت المتهم بجئنة عن المرافعة . لا ينبغي عليه حق له في الطعن . مادام أن المحكمة لم تمنعه من المرافعة . |
| ٧٢٨ | (الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) ١٤٧ ع ٢ |
| | ٤٥ — التقارير الطبية في ذاتها . لا تدل على وقوع الحادث من المتهم . هي دليل مؤيد لأقوال الشهود . |
| | صحة التفات الحكم عن طلب مناقشة الطبيب الشرعي لبيان ما اذا كانت إصابة المدعى المدني تحدث وفق تصوير الشهود ، مادام أن الحكم لم يأخذ بهذا التصوير . |
| ٨٠٢ | (الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٧) ١٦٠ ع ٢ |
| | ٤٦ — مجرد إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمأنت إليها المحكمة دون طلب إجراء تحقيق معين . جدل موضوعي في تقدير الدليل . استقلال محكمة الموضوع به . مثال . |
| ٨٤٥ | (الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) ١٦٩ ع ٢ |
| | ٤٧ — الرد على الدفع بعدم مشروعية التسجيل . غير لازم . ما دام أن المحكمة لم تعمل على هذا التسجيل . |
| | عدم التزام المحكمة بالرد على قالة احتمال نأثر الشاهد بما حواه التسجيل . علة ذلك ؟ |
| ٨٦٢ | (الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) ١٧٣ ع ٢ |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٤٨ — حق محكمة الموضوع في الأخذ بأقوال الشاهد في مرحلة من مراحل التحقيق دون أخرى . |
| | | مفاد أخذ المحكمة بما أخذت به أنها اطمأنت إلى صحته وأطاحت ضمنا ما ساقه الدفاع في شأن عدم الأخذ به . |
| ٨٦٢ | ٢٤١٧٣ | (الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| | | ٤٩ — الدفع بصدور الإذن بالتفتيش بعد الضبط . يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على الإذن مستندة في ذلك إلى أدلة سائغة . |
| ٨٨٦ | ٢٤١٧٧ | (الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| | | ٥٠ — حق المحكمة في تعديل وصف التهمة . ما دام أن الواقعة الواردة بأمر الإحالة هي ذاتها أساس الوصف الجديد . |
| | | عدم التزام المحكمة بتنبيه الدفاع عند تعديل وصف التهمة بما ينطبق عليه المادة ١٠٩ مكررا عقوبات بدلا من الوصف المنطبق عليه المادة ١٠٦ مكررا عقوبات . |
| ٩١٢ | ٢٤١٨٢ | (الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| | | ٥١ — الطعن بالتزوير في أوراق الدعوى . من وسائل الدفاع . خضوعه لتقدير المحكمة . عدم التزامها بإجابته . أساس ذلك ؟ |
| ٩١٢ | ٢٤١٨٢ | (الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| | | ٥٢ — وجوب أن يكون الدفاع الجوهري — كما تلتزم المحكمة بالرد عليه — جديا يشهد له الواقع ويسانده . |
| ٩٧٠ | ٢٤١٩٢ | (الطعن رقم ٩٢٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | ٥٣ — وصف دفاع المتهم بالاصطناع يفيد عدم الاطمئنان إلى أدلة النفي التي ساقها وأشار إليها الحكم . (الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| ١٠٠٨ | ٢٤١٩٦ | ٥٤ — النعى على المحكمة بأنها لم تطلع على الشيك المطعون عليه بالتزوير . عدم جوازه . متى ثبت أن الشيك كان بداخل مظروف مفتوح ضمن أوراق الدعوى . (الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) |
| ١٠٢٧ | ٢٤٢٠٠ | ٥٥ — إسناد دفاع للمتهم لم يكن له أثر في الادانة ولا تعلق له بجوهر الأسباب . لا يؤثر في سلامة الحكم . (الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| ١٠٣٤ | ٢٤٢٠٢ | ٥٦ — عدم التزام المحكمة بالرد على ما أثاره المتهم من أنه ليس بالأوراق ما يقطع بنوع الدقيق المباع ما دام أنه لم يحدد أنه من النوع الفاجر . (الطعن رقم ٨٠٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| ١٠٤٧ | ٢٤٢٠٦ | ٥٧ — عدم ترتيب البطلان كجزاء على ما يشوب تقرير التلخيص من نقص أو خطأ . النعى بقصور تقرير التلخيص لأول مرة أمام النقض . غير جائز . (الطعن رقم ٨١٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| | | ٥٨ — متى تلتزم المحكمة بإجابة طلب المعاينة ؟ عدم التزام المحكمة بإجابة طلب المعاينة أو الرد عليه صراحة . متى كان المقصود بالطلب إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت |

| الصفحة | القائمة |
|--------|--|
| | إليه . كفاية قضاء الإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها ، ردا على هذا الطلب . |
| ١٠٤٧ | ٣٤٢٠٦ ... (الطن رقم ٨١٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٣/١٠/١٩٦٩) ... |
| | ٥٩. — المحكمة الاستئنافية . تقضى في الأصل من واقع الأوراق . عدم التزامها بإجراء تحقيق إلزامي هي لزومها . عدم التزامها كذلك بإعادة الدعوى للرافعة لإجراء المزيد من تحقيق المسألة الفنية المطروحة . ما دامت قد وضحت لديها . |
| ١٠٩٠ | ٣٤٢١٤ ... (الطن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٢٠/١٠/١٩٦٩) ... |
| | ٦٠. — نطاق حق المحكمة في تعديل الوصف الذي تسميه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم ؟ مثال في تعديل الوصف من أخذ المتهم لنفسه مبلغا على سبيل الرشوة . الإخلال بواجبات وظيفته إلى أخذه المبلغ لأداء عمل زعم أنه من أعمال وظيفته . |
| ١١١٥ | ٣٤٢٢٩ ... (الطن رقم ٩١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٢٠/١٠/١٩٦٩) ... |
| | ٦١ — ثبوت أن الوصف الذي أجرته المحكمة قد ترفع الدفاع على أساسه وتناوله بالتفنيد في مذكرته ... لا إخلال بحق الدفاع . |
| ١١١٥ | ٣٤٢٢٩ ... (الطن رقم ٩١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٢٠/١٠/١٩٦٩) ... |
| | ٦٢ — تعديل محكمة أول درجة لوصف التهمة دون لفت نظر المتهم . لا يؤثر في صحة الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية مادام المتهم — عند استئنافه حكم محكمة أول درجة — كان على علم بهذا التعديل . مثال . |
| ١١٢٤ | ٣٤٢٢١ ... (الطن رقم ١٣٢٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٢٠/١٠/١٩٦٩) ... |
| | ٦٣ — متى يعتبر المتهم متنازلا عن سماع الشاهد . مثال . |
| ١١٢٤ | ٣٤٢٢١ ... (الطن رقم ١٣٢٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٢٠/١٠/١٩٦٩) ... |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| ١١٢٤ | ٣٤٢٢١ | ٦٤ — مثال لتسبيب سليم في الرد على الدفاع الموضوعي . (الطن رقم ١٣٢٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) ... |
| ١١٤٤ | ٣٤٢٢٦ | ٦٥ — خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع المتهم . لا يعيب الحكم . مادام أن المتهم لم يطلب صراحة اثباته في المحضر . (الطن رقم ٨٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) ... |
| ١١٤٤ | ٣٤٢٢٦ | ٦٦ — طلب الدفاع حجز الدعوى للحكم مع التصريح له بتقديم مذكرة . إجابة المحكمة هذا الطلب . هدم قبول النعي عليها أنها لم تسمع دفاعه الشفوي . (الطن رقم ٨٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) ... |
| ١٢١٢ | ٣٤٢٤٢ | ٦٧ — حق الخبير في مناقشة الخصوم واستجلاء الشهود في محضر أعماله . أخذ المحكمة بما انتهى إليه الخبير في تقريره . صحيح . مادامت قد أوردت مقوماته وسردت أسانيد . (الطن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٣) ... |
| ١٢٦٦ | ٣٤٢٥٦ | ٦٨ — مجرد اعتقاد الساحب أن تابعيه أودعوا في حسابه مبالغ تكفي للوفاء بقيمة الشيك . لا يبرر دفاعه القائم على انتفاء علمه بعدم وجود مقابل وفاء لهذا الشيك . ما دام لم يقدم دليلا قاطعا على هذا الدفاع . (الطن رقم ٩٠٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) ... |
| ١٢٦٦ | ٣٤٢٥٦ | ٦٩ — تحصيل حكم أول درجة لدفاع الطاعن والرد عليه . تأييد محكمة ثاني درجة للحكم المذكور لأسبابه دون التعرض لمذكرة الطاعن التي قدمها لها مرددا فيها دفاعه السابق . فادته إطراح هذا الدفاع . (الطن رقم ٩٠٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) ... |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٧٠ - استقلال محكمة الموضوع بتقدير ضرورة شاهد النفي . رفض المحكمة سماع شاهد النفي لأسباب سائغة . لا تثريب عليها . |
| ١٢٨٠ | ٣٤٢٦٠ | (الطعن رقم ٩٥٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ٧١ - متى يكون الحكم بريئا من الخطأ في الاسناد في شأن اعتراف المتهم ؟ |
| ١٢٩٤ | ٣٤٢٦٣ | (الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ٧٢ - سكوت الحكم عن الرد صراحة على جزئية أثارها الدفاع . لا يعيبه قضاؤه بالادانة استنادا لأدلة سائغة . إفادته لإطراح ذلك الدفاع . |
| ١٢٩٤ | ٣٤٢٦٣ | (الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ٧٣ - استبعاد المحكمة لمذكرة وردت لها بعد الميعاد المحدد لتقديمها . لا عيب . |
| ١٣٢١ | ٣٤٢٦٩ | (الطعن رقم ١٥٨٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) |
| | | ٧٤ - صحة الحكم الصادر في تاريخ لاحق لتاريخ مرض الطاعن . ما دام أن الطاعن قد حضر إحدى الجلسات بعد مرضه . |
| ١٣٣٥ | ٣٤٢٧١ | (الطعن رقم ١٥٨٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) |
| | | ٧٥ - إثبات تقرير الصفة التشريعية أن القتل حدث بالخنق وكنم النفس معا . تقديم الدعوى للمحكمة بوصف القتل بالخنق بيان الحكم وسيلة القتل بالاستناد الى ذلك التقرير الفني وكونه تم بأسفكسيا الخنق وكنم النفس معا دون الاجتزاء بأحدهما لا يعتبر تعديلا في التهمة مما تلزم المحكمة بلفت نظر الدفاع إليه . مادام أن الدفاع قد التفت اليه وترافع على أساسه . |
| ١٣٤٤ | ٣٤٢٧٣ | (الطعن رقم ١١٦٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| ١٣٦٤ | ٣٤٢٧٧ | ٧٦ — وجوب تحديد المتهم لدفاعه . علة ذلك ؟ (الطعن رقم ١٥٦٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١) |
| ١٣٦٧ | ٣٤٢٧٨ | ٧٧ — انتهاء الحكم الى أن إحراز المخدر كان مجردا عن قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . كفايته للرد على الدفاع بأن الإحراز كان بقصد التعاطي . (الطعن رقم ١٥٩٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١) |
| ١٣٦٧ | ٣٤٢٧٨ | ٧٨ — حضور محام عن المتهم غير محامي الموكل . ترافعه في الدعوى دون اعتراض من المتهم أو طلبه التأجيل لحضور المحامي الموكل . لا إخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ١٥٩٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١) |
| ١٣٦٧ | ٣٤٢٧٨ | ٧٩ — استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده . موكول الى تقديره وضميره وتقاليده مهتته . (الطعن رقم ١٥٩٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١) |
| ١٣٦٧ | ٣٤٢٧٨ | ٨٠ — صحة رفض تأجيل نظر الدعوى لتقديم شهادة مرضية . مادام لهذا الرفض ما يسوغه . حق المحكمة في عدم تصديق الدفاع غير المؤيد بدليل . (الطعن رقم ٨٩٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) |
| ١٣٧٥ | ٣٤٢٨٠ | ٨١ — عدم التزام محكمة الموضوع بإجابة طلب تدب خبير في الدعوى . شرطه ؟ (الطعن رقم ١٥٢٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥) |
| ١٤١١ | ٣٤٢٩٠ | ٨٢ — بناء الحكم على أدلة لا يجمعها التناسق . لا يعيبه . ما دام قد استخلص الإدانة منها بما لا تناقض فيه . (الطعن رقم ١٦١٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥) |
| ١٤١٥ | ٣٤٢٩١ | |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| ١٤١٥ | ٣٤٢٩١ | ٨٣ — تساند الأدلة في المواد الجنائية . مؤداه . (الطن رقم ١٦١٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥) |
| ١٤٥١ | ٣٤٣٠١ | ٨٤ — متى يكون الحكم قد رد ردا سائغا على ما أثاره الدفاع بشأن ضعف إبصار الشاهد وتعذره الرؤية ؟ (الطن رقم ١٢١٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) |
| ١٤٥١ | ٣٤٣٠١ | ٨٥ — تأخر الشاهد في الإدلاء بشهادته . لا يمنع المحكمة من الأخذ بها . عدم جواز المجادلة في ذلك أمام النقض لتعلقه بالموضوع . (الطن رقم ١٢١٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) |
| ١٤٥١ | ٣٤٣٠١ | ٨٦ — تقدير صحة الاعتراف وقيمته في الإثبات وعدم صحة الادعاء بأنه وليد إكراه . موضوعي . متى أقيم على أسباب سائغة (الطن رقم ١٢١٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) |
| ١٤٥١ | ٣٤٣٠١ | ٨٧ — عدم التزام المحكمة بتدب طبيب لتحقيق آثار التعذيب . شرط ذلك . (الطن رقم ١٢١٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) |
| ١٤٨٨ | ٣٤٣٠٧ | ٨٨ — تأجيل محكمة ثاني درجة الدعوى عدة مرات ثم حجزها للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات . اقتصار المدافع عن الطاعن في مذكرته على التحدث في الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة . قضاء المحكمة بأدائته . لا إخلال بحق الدفاع . ما دام أن المحكمة لم تحل دون إتمام دفاعه أو تحدد له نطاقه أو تجزئه عليه . (الطن رقم ١٢٣٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |

راجع أيضا : دفع

(القاعدة رقم ٥٩ بالصحيفة رقم ٢٧١ ع ١)

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | وحكم . "تسببه . تسبب غير معيب" . |
| | | وصابون . |
| | | (القاعدة رقم ١٢ بالصحيفة رقم ٥٦ ع ١) |
| | | ومحكمة الموضوع . |
| | | (القاعدة رقم ٢٦٧ بالصحيفة رقم ١٣١٤ ع ٣) |
| | | ومواد مخدرة . |
| | | (القاعدة رقم ٨٠ بالصحيفة رقم ٣٧٢ ع ١) |
| | | دفاع شرعى |
| | | راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب "الدفاع الشرعى" |
| | | دفع |
| | | "الدفع ببطلان التفتيش" . |
| | | ١ — الرد على شواهد الدفع ببطلان التفتيش - لعدم جدية |
| | | التحريرات بأدلة متتجة لما أصلها فى الأوراق . كفايته . |
| ١٤١ | ١ | (الطن رقم ١٧٣٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| | | ٢ — قضاء المحكمة ببطلان التفتيش تأسيسا على عدم وجود |
| | | إذن التفتيش بملف الدعوى دون أن تستجلى حقيقة الأمر . |
| | | قصور . |
| ٢٩٧ | ١٤٦٣ | (الطن رقم ٢١٥٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) |
| | | ٣ — مجرد تخوف المتهم وخشيته من رجل الشرطة وتوهمه |
| | | بأنه قد يتعرض لحرقته . عدم جواز اتخاذ ذريعة لإزالة الأثر |
| | | القانونى المترتب عن تخليه الصحيح عما معه من مخدر . |
| ٧٢٢ | ٢٤١٤٦ | (الطن رقم ١٦٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| ٨٨٦ | ٢٤١٧٧ | ٤ — الدفع بصدور الإذن بالتفتيش بعد الضبط . يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على الاذن مستندة في ذلك الى أدلة سائغة . (الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | ٥ — عدم جواز الطعن ببطلان الدليل المستمد من التفتيش لمخالفة الأوضاع القانونية . إلا ممن شرعت هذه الأوضاع لحمايته . لا صفة لغير مالك الشيء أو حائزه في الدفاع ببطلان تفتيشه . (الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| ١٠٢٢ | ٣٤١٩٩ | ٦ — الدفع ببطلان إذن التفتيش . طبيعته : عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة للنقض ، ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته . علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٧٨٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) |
| ١٠٢٢ | ٣٤١٩٩ | ٧ — الدفع ببطلان إذن التفتيش . وجوب إبدائه في عبارة صريحة . (الطعن رقم ٧٨٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) |
| ١٤٧٩ | ٣٤٣٠٥ | ٨ — بيانات حكم الادانة ؟ جمع الحكم بين سببي الدفع ببطلان أمر التفتيش عند تحدته عن رفض هذا الدفع . لا عيب . (الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| ٦٥٢ | ٢٤١٣٣ | ” الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي “ . ١ — وجوب تحقيق المحكمة ما أثاره الدفاع عن المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه . أو الرد عليه . وإلا كان حكمها مشوباً بالقصور والإخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٢ — التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى . إيراده بصريح لفظه . غير لازم . |
| ٧٤١ | ٢٤١٥٠ | (الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩/٥/١٩٦٩) |
| | | ٣ — الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى . دفع جوهرى . على المحكمة مناقشته والرد عليه . |
| ٧٤١ | ٢٤١٥٠ | (الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩/٥/١٩٦٩) |
| | | ٤ — تقدير الوقائع التى يستتبع منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها . موضوعى . شرط ذلك ؟ |
| | | استدلال الحكم على نفي حالة الدفاع الشرعى إلى تعدد إصابات المجنى عليه وشدها ، وإلى إطلاق جميع طلقات مسدسه . استدلال معيب . أساس ذلك ؟ |
| ٩٦٠ | ٢٤١٩٠ | (الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٢٣/٦/١٩٦٩) |
| | | ٥ — العبرة فى قيام حالة الدفاع الشرعى . هى باعتماد المتهم أو تصوره . متى أقيم ذلك على أسباب مقبولة . |
| | | متى يقضى بنقض الحكم لطاعن وغيره من الطاعنين ؟ |
| ٩٦٠ | ٢٤١٩٠ | (الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٢٣/٦/١٩٦٩) |
| | | راجع أيضا : أسباب الإباحة . وموانع العقاب . |
| | | ” الدفاع الشرعى “ . |
| | | ” الدفع باستحالة الرؤية “ : |
| | | ١ — الدفع بتعذر الرؤية قد يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستأهل ردا . مثال . |
| ٣٢٣ | ١٤٧٠ | (الطعن رقم ٢٢٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٠/٣/١٩٦٩) |
| ١٤١٥ | ٣٤٢٩١ | (والطعن رقم ١٦١٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٥/١٢/١٩٦٩) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٢ — الدفع المبني على استحالة الرؤية بسبب الظلام . من أوجه الدفاع الموضوعية التي بحسب الحكم ردا عليها أخذه بأدلة الثبوت في الدعوى . مثال . (الطن رقم ١٤٤١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) ٣٤٣٥ ١١٨٧ |
| | | ” الدفع بشيوع التهمة أو تلفيقها “ : ١ — الدفع بشيوع التهمة أو تلفيقها . من الدفع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا . كفاية الرد عليه من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم . (الطن رقم ١٧٣٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٩) ١٤ ١ (والطن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٧) ١٤ ٥٩ ٢٧١ (والطن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) ٢٤١٦٢ ٨١١ (والطن رقم ٩٣٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٣) ٣٤٣٧ ١١٩٤ |
| | | ٢ — كفاية إثبات الحكم أن المتهم هو وحده الذي ضرب المجنى عليه . للرد على الدفع بشيوع التهمة لتعدد المعتدين . (الطن رقم ١٤٤٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) ٣٤٣٤ ١١٨١ |
| | | الدفع بعدم الاختصاص : عدم جواز إثارة الدفع بعدم الاختصاص المحلى لأول مرة أمام النقض . ما دام يحتاج إلى تحقيق موضوعي . (الطن رقم ٨٠٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) ٣٤٢٠٠ ١٠٢٧ |
| | | راجع أيضا : مستشار الإحالة : (القاعدة رقم ٢٩٤ بالصيغة رقم ١٤٢٦ ع ٣) |
| | | الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية : الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية التابعة لمدنية العلاقة . جوهرى . وجوب التصدي له عند إبدائه . مخالفة الحكم ذلك . بطلانه . (الطن رقم ١٤٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) ٣٤٣٢ ١١٧٦ |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | الدفع بانعدام أركان الجريمة : |
| | | إنعدام أركان التزوير في المحرر العرفي . متى كان مضمون المحرر مطابقا لإرادة من نسب إليه معبرا عن مشيئته . ولو لم يوقع عليه . |
| | | الدفع بالوكالة في جرائم التزوير الذي تندفع به هذه الجرائم ؟ |
| | | قيام القضاء في الدعوى المدنية على ثبوت جميع جرائم التزوير المسندة للمتهم . قصور الحكم في إحدى هذه الجرائم . موجب لنقضه . لا يبرر هذا القصور إعمال الحكم للسادة ٢/٣٢ عقوبات . |
| ١١٣٣ | ٣٤٢٢٣ | (الطن رقم ١٣٩٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ”الدفع بقيام حالة الضرورة“ : |
| | | إثارة الدفع بقيام حالة الضرورة أمام النقض لأول مرة . غير مقبول . |
| ٢٤ | ١٤ ٦ | (الطن رقم ١٩١٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| | | ”الدفع بعدم العلم بيوم البيع“ : |
| | | ١ — الدفع بعدم العلم بيوم البيع . محله : أن تكون المحجوزات موجودة ولم تبدد . |
| ٧٥ | ١٤ ١٥ | (الطن رقم ١٧٥٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| ٥٨٢ | ٢٤١٢٠ | (والطن رقم ٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ١٤٣٨ | ٣٤٢٩٧ | (والطن رقم ١٢٠٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢١) |
| | | ٢ — عدم جواز إثارة الدفع بنخلو محضر المحجز من تحديد ساعة للبيع لأول مرة أمام محكمة النقض . |
| ٥٨٢ | ٢٤١٢٠ | (الطن رقم ٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | الدفع بقوة الشيء المقضى : |
| | | ١ - شروط صحة الدفع بقوة الشيء المحكوم . اتحاد السبب والموضوع والأشخاص في محاكمة نهائية سابقة . التفات الحكم عن الرد على دفع ظاهر البطلان بعيد عن محجة الصواب . لا يعيبه . |
| ١٠٠٨ | ٣٤١٩٦ | (الطنن رقم ٧٨١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) |
| | | ٢ - صدور أمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى . يمنع من نظرها . ما دام الأمر قائماً . |
| | | الدفع يسبق صدور أمر بأن لا وجه . من النظام العام . جواز إثارته لأول مرة أمام النقض . شرط ذلك ؟ |
| ١٠٥٦ | ٣٤٢٠٨ | (الطنن رقم ١٢٧٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| | | ٣ - صدور الأمر بأن لا وجه بناء على أسباب عينية . اكتسابه قوة الأمر المقضى بالنسبة لجميع المتهمين في الدعوى التي صدر فيها . بعكس الحال لو أن الأمر كان مبنيًا على أحوال خاصة بأحد المتهمين . علة ما تقدم ؟ |
| ١٠٥٦ | ٣٤٢٠٨ | (الطنن رقم ١٢٧٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| | | الدفع ببطلان أقوال الشاهد المكره : |
| | | ١ - عدم التعويل على أقوال الشاهد . متى كانت إثرا كراه أو تهديد . كائنا ما كان قدرهما . |
| ١١٥٧ | ٣٤٢٢٩ | (الطنن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| | | ٢ - الدفع ببطلان أقوال الشهود لصدورها إثر إكراه . جوهرى . وجوب تمحيصه والرد عليه . مخالفة ذلك . إخلال بحق الدفاع . لا يعصم الحكم من هذا الإخلال . قالة الاطمئنان إلى أقوال الشهود . مادام لم يرد على الدفع . |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | كون الدليل صادقا . لا يكفي لسلامة الحكم . متى كان هذا الدليل وليد إجراء غير مشروع . مثال . |
| ١١٥٧ | ٣٤٢٢٩ | (الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| | | ٣ - وجوب تحقيق المحكمة للدفع بأن الشهادة كانت وليدة إكراه . |
| | | عدم التعويل على الشهادة . متى كانت وليدة إكراه بالغاً ما بلغ قدره من الضلالة . |
| | | رد الدفاع يحدث في و - ان القاضي ما يحدثه دليل الثبوت . |
| ١٢٨٨ | ٣٤٢٦٢ | (الطعن رقم ١٥٢٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ”الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم“ . : |
| | | الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم . جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . |
| ٤٦٨ | ٢٤٩٧ | (الطعن رقم ٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| | | ”الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها“ : |
| | | ١ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . متعلق بالنظام العام . شرط إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ؟ . |
| ٣٧٧ | ١٤٨١ | (الطعن رقم ٢٢٤٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) |
| | | ٢ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . من الدفعوع الجوهرية . عدم إرادته أو الرد عليه . قصور . |
| ٣٧٧ | ١٤٨١ | (الطعن رقم ٢٢٤٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ”الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة“ : |
| | | ١ — حق القاضي الجنائي في اختيار طريق الإثبات مطلق مالم يقيد القانون بنص خاص . حرية في وزن قوة الإثبات المستمدة من كل عنصر . |
| ١٦٤ | ٣٥ ع ١ | (الطعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) |
| | | ٢ — إثبات التزوير . ليس له طريق خاص ، مهما كانت قيمة المال موضوع الجريمة . |
| ١٦٤ | ٣٥ ع ١ | (الطعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) |
| | | ”الدفع بوجود حساب بين المتهم والمجنى عليه في التبيد“ . |
| | | الدفع بوجود حساب بين المدعى بالحقوق المدنية والمتهم . متى يكون جوهريا يوجب على المحكمة تصفية الحساب حتى يمكنها القضاء في الموضوع ؟ |
| | | مجرد الامتناع عن رد المال المدعى اختلاسه . لا يكفي لتحقق جريمة الاختلاس . متى كان مرد ذلك إلى وجوب تصفية الحساب بين الطرفين . |
| | | القصد الجنائي في جريمة التبيد . ماهيته ؟ |
| ٩٣٣ | ١٨٤ ع ٢ | (الطعن رقم ٧٠٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) |
| | | ”الدفع بطلان الإجراءات السابقة على المحاكمة“ : |
| | | بطلان الإجراءات السابقة على المحاكمة . وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع . |
| | | (الطعن رقم ١٧٢٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| ١١٤ | ١ ع ١ | |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ”الدفع ببطلان التحقيق“ : |
| | | عدم جواز إبداء الدفع ببطلان تحقيق النيابة لأول مرة أمام محكمة النقض . |
| ٢٧٧ | ١٤ ٦٠ | (الطعن رقم ١٨١٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) |
| | | ”الدفع ببطلان أمر الإحالة“ : |
| | | إثارة الدفع ببطلان أمر الإحالة لأول مرة أمام النقض . |
| | | غير جائز . |
| ١ | ١٤ ١ | (الطعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| | | ”الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية“ . |
| | | ١ — الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية . دفع جوهري . عدم تعلقه بالنظام العام . إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . |
| | | غير جائز . |
| ٦٨٠ | ٢٤ ١٣٨ | (الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| | | ٢ — الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المتهم لعدم بلوغه سن الرشد من الدفوع القانونية التي يخالطها واقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . |
| ٦٨٠ | ٢٤ ١٣٨ | (الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| | | ”الدفع باعتبار المدعى المدني تاركا لدعواه“ . |
| | | الدفع باعتبار المدعى المدني تاركا لدعواه . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . |
| ٨٢٢ | ٢٤ ١٦٤ | (الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |

| الصفحة | المقاعدة | |
|--------|----------|---|
| | | <p>”الدفع بعدم اختصاص مأمور الضبط القضائي مكانيا بضبط الواقعة“ :</p> <p>إسباغ المشرع صفة مأمور الضبط القضائي في جميع أنحاء الجمهورية لمن نصت عليهم المادة ٤٩ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها . هدم جدوى المنازعة في اختصاص من نصت عليهم المادة المذكورة مكانيا بضبط جريمة إحراز مخدر .</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤)</p> |
| ٣٧٢ | ٨٠ ع ١ | |
| | | <p>”الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة“ :</p> <p>حق المحامي العام الأول عند غياب النائب العام أو خلو منصبه أو قيام مانع لديه في التفسير بالطعن بالنقض في الأمر بأن لا وجه الصادر من مستشار الإحالة وتوقيع أسبابه . فيما عدا الحالات الثلاث المتقدمة لا يباشر المحامي العام الأول حق الطعن إلا بتوكيل خاص من النائب العام . خلو الأوراق من هذا التوكيل . عدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة .</p> <p>(الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١٠)</p> |
| ٣١٦ | ٦٠ ع ١ | |
| | | <p>”الدفع ببطلان إجراءات أخذ العينة“ :</p> <p>لا صفة للطاعن في الدفع ببطلان إجراءات أخذ عينة صابون أخذت من محل متهم آخر .</p> <p>(الطعن رقم ١٣٨٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣)</p> |
| ٥٦ | ١٢ ع ١ | |
| | | <p>”الدفع بعدم مشروعية التسجيل الصوتي“ :</p> <p>الرد على الرفع بعدم مشروعية التسجيل . غير لازم . ما دام أن المحكمة لم تعول على هذا التسجيل .</p> <p>عدم التزام المحكمة بالرد على حالة احتمال تأثر الشاهد بما حواه التسجيل . عملة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)</p> |
| ٨٦٢ | ١٧٣ ع ٢ | |

دقيق

محظور بغير ترخيص على محال البقالة بيع الدقيق بكافة أنواعه
عادي وفانر نمرة (١) استخراج ٧٢ ٪ . سواء المنتج عاليا
أو المستورد . المادة ١/١ من قرار التموين ٦٢ لسنة ١٩٦٠ .

قرار التموين ٩٠ لسنة ١٩٥٧ . لم يجز إلا استخراج
الدقيق الصافي (العادي) ودقيق القمح الفانر نمرة (١)
استخراج ٧٢ ٪ .

عدم التزام المحكمة بالرد على ما أثاره المتهم من أنه ليس
بالأوراق ما يقطع بنوع الدقيق المباع . ما دام أنه لم يحدد أنه
من النوع الفانر .

(الطعن رقم ٨٠٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٣/١٠/١٩٦٩) .. ٣٦٢٠٣ ١٠٣٤

وراجع أيضا : تموين .

(القاعدة رقم ٢٥ بالصحيفة رقم ١١٨ ع ١)

(ذ)

ذخيرة

راجع : جريمة .

(القاعدة رقم ٨٧ بالصحيفة رقم ٤٠١ ع ١)

(د)

رابطه السببية . رجال السلطة العامة . زد اعتبار .
ردة . رسوم استيراد . رسوم إنتاج . رسوم جمركية .
رشوة . رقابة إدارية

رابطه السببية

١ - إيراد الحكم لأوجه الخطأ التي أسهمت في وقوع الحادث . كفايته للتدليل على قيام رابطه السببية بين الخطأ والنتيجة الضارة التي حوسب المتهم عنها .

(الطن رقم ١٩٧٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣) ١٩٢ ٤٢ ع ١

٢ - تقدير توافر علاقة السببية . موضوعي . عدم جواز المجادلة في توافرها أمام النقض . ما دام أن الحكم قد أقيم على أسباب تؤدي إلى توافرها .

(الطن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣) ٢٠١ ٤٤ ع ١

(الطن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢) ٨٢٢ ١٦٤ ع ٢

(الطن رقم ١٤٤٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) ١١٨١ ٢٣٤ ع ٣

٣ - نطاق مسئولية المتهم جنائيا عن النتائج المحتمل حصولها من الإصابة التي أحدثها ؟

إلزام المجنى عليه بتحمل جراحه يمكن أن تؤدي إلى شفائه من العاهة التي لديه . لا يصح ما دام يخشى أن تعرض العملية حياته للخطر .

مجرد قابلية العاهة للشفاء بعملية جراحية . اعتبار الواقعة جنحة على هذا الأساس دون تعرض لرفض ولي المجنى عليه لإجراء الجراحة وأثره على تكييف الواقعة . قصور .

(الطن رقم ١١٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/١٧) ٣٤٥ ٧٤ ع ١

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٤ — انقطاع علاقة السببية بين الخطأ والضرر بالقوة القاهرة . امتناع مسئولية المخطئ إلا إذا كون خطؤه بذاته جريمة . |
| ٩٩٣ | ٢٤١٩٤ | (الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| | | ٥ — إرتكاب المتهم فعلا عمديا سبب وفاة المجنى عليه . صحة مساءلته عن جريمة الضرب المفضى إلى الموت . مثال . |
| ١١٨١ | ٣٤٢٣٤ | (الطعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| | | ٦ — رابطة السببية ركن في جريمة القتل الخطأ . تطلبها إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادى للأمر . انقطاعها بخطأ الغير ومنهم المجنى عليه . متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لإحداث النتيجة . مثال . |
| ١٢٧٠ | ٣٤٢٥٧ | (الطعن رقم ٩١١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ٧ — إغفال الحكم بيان إصابات المجنى عليه التى نشأت عن الحادث ونوعها وكيف أنها أدت إلى الوفاء من واقع التقرير الطبى . قصور فى استظهار رابطة السببية . |
| ١٢٧٠ | ٣٤٢٥٧ | (الطعن رقم ٩١١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | راجع أيضا : قتل خطأ . |
| | | (القاعدتان رقما ٤٤ ، ٤٤ بالصحيفتين رقمى ٢٠١ ، ٢٠٢) |
| | | (١٤٢٤٨) |
| | | ومسئولية مدنية . |
| | | (القاعدة رقم ١٣٨ بالصحيفة رقم ٢٤٦٨٠) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|----------|---|
| | | رجال السلطة العامة |
| | | حق رجل السلطة العامة في الاستيقاف . نطاقه ؟ |
| ١٠٧٨ | ٣٤٢١٢ | (الطعن رقم ٨٢٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | راجع : تلبس . |
| | | (للقاعدة رقم ٨٣ بالصيغة رقم ٣٨٤ ع ١) |
| | | (والقاعدة رقم ١٤٦ بالصيغة رقم ٧٢٢ ع ٢) |
| | | رد اعتبار |
| | | ١ — رد الاعتبار وإن كان يحو حكم الإدانة بالنسبة للمستقبل |
| | | ويزيل ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق |
| | | الأنه لا يحو الجريمة ذاتها لأنها واقع لا يخفى . |
| | | صحة رفض طلب القيد بمجدول المحاماة . رغم رد اعتبار طالب |
| | | للقيد إليه . أساس ذلك . |
| ٩٩٩ | ٢ نقابات | (الطعن رقم ٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| | ٣٤ | |
| | | ٢ — مجرد رد اعتبار طالب القيد بمجدول المحاماة إليه . |
| | | لا يكسبه حقا في القيد . |
| ٩٩٩ | ٢ نقابات | (الطعن رقم ٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| | ٣٤ | |
| | | ٣ — قضاء المحكمة برفض طلب رد الاعتبار القضائي تأسيسا |
| | | على عدم مضي المدة اللازمة لرد الاعتبار بحكم القانون . خطأ |
| | | في تطبيق القانون . |
| ١٢٧٧ | ٣٤٢٥٩ | (الطعن رقم ٩١٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ردة |
| | | سريان قرار وزير التموين رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٧ الذى رفع نسبة الرماد المسموح به فى الردة اعتبارا من تاريخ نشره الحاصل فى ٤ يونيه سنة ١٩٦٧ . |
| ٩٤١ | ٢٤١٨٦ | (الطعن رقم ٧٦٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) راجع أيضا : تموين . (القاعدة رقم ٢٥ بالصحيفة رقم ١١٨ ع ١) |
| | | رسوم استيراد |
| | | إلغاء القانون ١٩١ لسنة ١٩٦١ لرسوم الاستيراد المقررة بالقانون ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ . مؤدى ذلك : نسخ الالتزام بالتعويض المنصوص عليه فى القانون ٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاستيراد . حصول واقعة الدعوى بعد إلغاء تلك الرسوم . قضاء الحكم بالتعويض . خطأ . حق محكمة النقض فى تصحيحه جزئيا دون تحديد بجلسة ولو كان الطعن لثانى مرة . أساس ذلك ؟ |
| ٦٨٥ | ٢٤١٣٩ | (الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| | | رسوم إنتاج |
| | | تحقق جريمة إنتاج ورق اللعب بدون ترخيص . رهن بتمام عملية الإنتاج . دون اخطار ودفع رسم الإنتاج المستحق . لاعتقاب على الشروع فى هذه الجريمة . |
| | | إنتاج ورق لعب الأطفال . لا جريمة فيه . |
| | | الدفاع بمشروعية الفعل . وجوب الرد عليه وتخصيصه . |
| ١٢٥٢ | ٣٤٢٥٢ | (الطعن رقم ١٥٢٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٠) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | رسوم جمركية |
| | | ١ — البضائع الموجودة وراء الدائرة الجمركية . الأصل أنها تعتبر خالصة الرسوم الجمركية . على مدعى خلاف ذلك اثباته . قيام المحكم على هذا النظر . صحته . (الطن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) ١٠٩٠ ٣٤٢١٤ |
| | | ٢ — مفاد نص المادتين ١ و ٢٦ من القانون ١٣١ لسنة ١٩٥٨ أن البضاعة الأجنبية المصدر تصبح سورية المنشأ وتمتع بالاعفاءات الجمركية إذا كان قد جرى تصنيعها في سورية بشرط ألا يقل ما دخل في تصنيعها من مواد عربية ويد عاملة محلية عن ٢٥ ٪ من التكلفة الكلية للإنتاج . (الطن رقم ٨٩٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٠) ١٢٢٩ ٣٤٢٤٦ |
| | | رشوة |
| | | ١ — كفاية أن يكون للموظف نصيب من الأعمال المطلوب أدائها يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة . لتوافر الجريمة . (الطن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) ٣٣ ١٤ ٨ |
| | | ٢ — متى تتحقق جريمة الرشوة في حق الموظف العام ومن في حكمه . (الطن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) ٣٣ ١٤ ٨ |
| | | ٣ — الزعم بالاختصاص . توافره بمجرد إبداء الموظف استعداداً للقيام بالعمل الذي لا يدخل في اختصاصه . (الطن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) ٣٣ ١٤ ٨ |
| | | ٤ — تنفيذ الغرض من الرشوة . ليس ركناً في الجريمة . (الطن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) ٣٣ ١٤ ٨ |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٥ — تسوية الشارع ، بما استحدثته من نصوص . بين ارتشاء الموظف وبين احتياله باستغلال الثقة التي تفرضها الوظيفة فيه . |
| ٣٣ | ١٤ ٨ | (الطن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| | | ٦ — اقتصار الإعفاء الوارد في المادة ١٠٧ مكررا عقوبات على الراشي والوسيط دون المرتشي . |
| ٤١٤ | ١٤ ٨٨ | (الطن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) |
| | | ٧ — إثبات الحكم على المتهم ارتكاب جنايتي عرض رشوة على شاهد الإثبات وأخذ رشوة من مجهولين حاولوا تهريب مخدرات . عدم التزام الحكم أن يقيم الدليل على وقوع جريمة إحراز المخدرات . هلة ذلك ؟ |
| ٤٩٨ | ٢٤ ١٠٤ | (الطن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | ٨ — الإدعاء بعدم توافر أركان جريمة الرشوة . عدم جدواه إذا كانت المحكمة قد أخذت المتهم بجريمة عرض الرشوة المسندة إليه أيضا وأعملت في حقه المادة ٢/٣٢ عقوبات وعاقبته بعقوبة تدخل في نطاق عقوبة جريمة عرض الرشوة . |
| ٤٩٨ | ٢٤ ١٠٤ | (الطن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | ٩ — تحقق جريمة الرشوة في حق الموظف ولو خرج العمل من دائرة وظيفته . مشروط بأن يعتقد الموظف أو يزعم كذبا أنه من أعمال وظيفته . بصرف النظر عن اعتقاد المجني عليه . |
| ٦٠٩ | ٢٤ ١٢٥ | (الطن رقم ٥١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |

| الرقم | القاعدة | |
|-------|---------|--|
| | | ١٠ - متى تتحقق جريمة الرشوة ؟ |
| | | كفاية أن يكون للموظف المرشوع علاقة بالعمل المتصل بالرشوة أو أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة . أمثله . |
| ٧٥٨ | ٢٤١٥٣ | (الطعن رقم ٧٦٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| ٨٦٢ | ٢٤١٧٣ | (والطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| ٨٩٠ | ٢٤١٧٨ | (والطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| | | ١١ - تعيين أعمال الوظيفة . بمقتضى قانون أو لائحة . أو بتكليف من رئيس مختص . ولو صدر قرار وزاري بتنظيم العمل بين الموظفين . |
| | | اختصاص رئيس الشؤون الفنية بهيئة التأمينات في استخراج شهادات التأمين على العمال . |
| ٨٦٢ | ٢٤١٧٣ | (الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| | | ١٢ - وقوع الجناية قبل اعتراف المتهم بارتكابها . عدم تمتعه بالاعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ عقوبات . مثال في رشوة . |
| ٩١٢ | ٢٤١٨٢ | (الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| | | ١٣ - اقتصار الاعفاء من العقوبة المقررة بالمادة ١٠٧ مكررا عقوبات على حالة قبول الرشوة فحسب . |
| ٩١٢ | ٢٤١٨٢ | (الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| | | ١٤ - عدم التزام المحكمة بتنبية الدفاع عند تعديل وصف التهمة بما ينطبق عليه المادة ١٠٩ مكررا عقوبات بدلا من الوصف المنطبق عليه المادة ١٠٦ مكررا عقوبات . |
| ٩١٢ | ٢٤١٨٢ | (الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| ١١١٥ | ٣٤٢١٩ | <p>١٥ — نطاق حق المحكمة في تعديل الوصف الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم ؟ مثال في تعديل الوصف من أخذ المتهم لنفسه مبلغا على سبيل الرشوة للإخلال بواجبات وظيفته الى أخذه المبلغ لأداء عمل زعم أنه من أعمال وظيفته .</p> <p>(الطن رقم ٩١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠)</p> <p>١٦ — وجوب بناء الأحكام الجنائية على الجزم واليقين .</p> <p>المرجع في تحديد اختصاص المتهم بالرشوة هو الجهة الإدارية المختصة .</p> <p>اضطراب فكرة الحكم واختلاها في مسألة اختصاص المتهم بالرشوة . يعيب الحكم .</p> <p>دفع الجعل لعمل خارج نطاق عمل المتهم الرسمي . انحسار وصف الرشوة عنه .</p> <p>عمل المجنى عليه مع المتهم في مكان واحد . أثره : عليه بالضرورة طبيعة عمل المتهم وحدود اختصاصه بحسب المنطق الطبيعي للأمر . وجوب بحث الحكم استقامة الزعم بالاختصاص في هذه الحالة .</p> <p>(الطن رقم ٨٦٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧)</p> <p>١٧ — اختصاص الموظف بالعمل الذي طلب إليه أدائه سواء كان الاختصاص حقيقيا أو مزعوما . ركن في جريمة الرشوة . المادتان ١٠٣ ، ١٠٣ مكررا عقوبات .</p> <p>(الطن رقم ٨٦٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧)</p> <p>١٨ — دفع المتهم جريمة الرشوة المسندة إليه تأسيسا على أن النقود التي قبضها من المبلغ ثمن بضاعة ردها . دفاع جوهرى .</p> <p>يوجب تحقيقه والرد عليه . متى كانت شواهد الحال تظاهره .</p> <p>مثال .</p> |
| ١١٤٩ | ٣٤٢٢٧ | |
| ١١٤٩ | ٣٤٢٢٧ | |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>وجوب تحقيق المحكمة للدفع بأن الشهادة كانت وليدة إكراه .</p> <p>عدم التعويل على الشهادة . متى كانت وليدة إكراه بالغاً ما بلغ قدره من الضلالة .</p> <p>رد الدفاع يحدث في وجدان القاضي ما يحدّثه دليل الثبوت .</p> <p>وجوب بيان الاختصاص الحقيقي للموظف في جريمة تزوير الأوراق الرسمية . هلة ذلك : أن التزوير في الأوراق الرسمية لا يتحقق إلا إذا كان لإثبات البيان المزور من اختصاص الموظف .</p> |
| ١٢٨٨ | ٣٤٢٦٢ | <p>(الطعن رقم ١٥٢٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٧)</p> <p>١٩ - اختصاص الموظف بالعمل المطلوب أدائه حقيقياً كان أو مزعوماً أو معتقداً فيه . ركن في جريمة الرشوة . وجوب إثبات الحكم له بما ينحسم به أمره . لابتقريرات قانونية عامة مجردة لا يظهر منها مدى انطباقها على الواقع المعروض .</p> |
| ١٢٨٨ | ٣٤٢٦٢ | <p>(الطعن رقم ١٥٢٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٧)</p> <p>راجع أيضاً : حكم .</p> <p>(القاعدة رقم ٢٠٨ بالصحيفة رقم ١٠٥٦ ع ٣)</p> <p>ودعوى جنائية .</p> <p>(القاعدة رقم ١٧٣ بالصحيفة رقم ٨٦٢ ع ٢)</p> <p>ومحكمة الموضوع .</p> <p>(القاعدة رقم ١٢٥ بالصحيفة رقم ٩٠٦ ع ٢)</p> <p>ونياية عامة</p> <p>(القاعدة رقم ٦٨ بالصحيفة رقم ٣١٦ ع ١)</p> <p>ووصف التهمة :</p> <p>(القاعدة رقم ٤٦ بالصحيفة رقم ٢١٢ ع ١)</p> |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|--|
| | | رقابة إدارية |
| | | ١ — رجال الرقابة الإدارية . من مأمورى الضبط . |
| ٢٧٧ | ١٤٦٠ ع | (الطن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) |
| | | ٢ — شمول اختصاص الرقابة الإدارية للجهاز الحكومى وفروعه والجهات العامة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها وأجهزة القطاع الخاص التى تباشر أعمالا عامة وجميع الجهات التى تسهم الدولة فيها على أى وجه . |
| ٨٦٢ | ٢٤١٧٣ ع | (الطن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| | | ٣ — انبساط اختصاص الرقابة الإدارية على القطاع الخاص عند تعامله مع شركات القطاع العام ولو كان تعامله معها من الباطن . |
| ٨٦٢ | ٢٤١٧٣ ع | (الطن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| | | ٤ — نص المادة الثامنة من القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٤ لا يعتبر قيذا على حرية النيابة فى تحريك الدعوى ومباشرتها وما ورد فى النص . إجراء تنظيمى للرقابة الإدارية والخطاب فيه موجه إليها . |
| ٨٦٢ | ٢٤١٧٣ ع | (الطن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| | | ٥ — اختصاص الرقابة الإدارية . لا يحول بين الجهة الإدارية وبين حقها فى فحص الشكوى والرقابة فى التحقيق . المادة ٨ من القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٤ . |
| ٨٦٢ | ٢٤١٧٣ ع | (الطن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | (ز) زراعة . زيت |
| | | زراعة |
| | | تقديم المتهم للمحاكمة بوصف إثباته بيانات غير صحيحة في استمارة الحياة . ليس للمحكمة تعديل التهمة إلى استعماله مستلزمات الإنتاج الزراعي في غير الحاصلات والمساحات المنصرفة لها . |
| ٧١٩ | ٢٤١٤٥ | (الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| | | زيت |
| | | راجع : غش (القاعدة رقم ٣٨ بالصحيفة رقم ١٧٦ ع ١) |
| | | (س) سب وقذف . سبق إصرار . سرقة . سلاح . سيارات |
| | | سب وقذف |
| | | ١ — المراد بالسب في أصل اللغة وفي اصطلاح القانون ؟ (الطعن رقم ٧٨٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) |
| ١٠١٤ | ٣٤١٩٧ | ٢ — المرجع في تعريف حقيقة ألفاظ السب أو القذف هو بما يطمئن إليه القاضي في تحصيله لفهم الواقع في الدعوى . كذلك : أن لا يخطئ في التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم أو يمسح دلالة الألفاظ بما يحيلها عن معناها . مثال . |
| ١٠١٤ | ٣٤١٩٧ | (الطعن رقم ٧٨٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| ١٠١٤ | ٢٤١٩٧ | ٣ - حكم المادة ٣٠٩ عقوبات تطبيق لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه . سريانه على العبارات التي تصدر سواء أمام المحاكم أو سلطات التحقيق أو في محاضر الشرطة . (الطعن رقم ٧٨٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) |
| | | سبق إصرار |
| ٨٥ | ١٤ ١٨ | ١ - سبق الإصرار . ماهيته ؟ إثبات توافره ؟ (الطعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| ٨٥ | ١٤ ١٨ | ٢ - مجرد إثبات سبق الإصرار على المتهمين يلزم عنه الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن يقارف بنفسه الجريمة من المصيرين عليها . (الطعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٢) |
| | | ٣ - سبق الإصرار . ماهيته : ظرف مشدد في جرائم الاعتداء على الأشخاص . لا تلازم بين القصد الجنائي وسبق الإصرار . مثال لتسبب غير معيب في استبعاد ظرف سبق الإصرار مع قيام نية القتل . |
| ٥٣١ | ٢٤١١١ | (الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| ٧٤٣ | ٢٤١٥١ | (والطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٥) |
| ٨٣٢ | ٢٤١٦٦ | (والطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| ٦٣٤ | ٢٤١٢٩ | ٤ - ثبوت ارتكاب المتهمين جريمة القتل العمد دون سبق إصرار أو اتفاق سابق بينهم . مساءلتهم جميعا عن تلك الجريمة دون تحديد الاصابات التي أحدثها كل منهم رغم ثبوت أن بعض تلك الاصابات لا دخل له في إحداث الوفاة . قصور . (الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٥) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| ٧٤٣ | ٢٤١٥١ | ٥ - ليس في سبق استعمال الحبل مشجيا للشباب ما ينقضي قيام النية على إعداده للقتل . (الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| ٧٨٠ | ٢٤١٥٧ | ٦ - سبق الاصرار . ماهيته ؟ لا تعارض بين نفي الحكم قيام ظرف سبق الاصرار في حق الطاعنين وبين ثبوت اتفاقهم على الاعتداء على المجنى عليهم . مساءلتهم عن النتيجة التي لحقت بالمجنى عليهم تنفيذا لهذا الاتفاق دون تحديد محدث الاصابات التي أدت إلى وفاتهم . لا خطأ . (الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦) |
| ٨٣٢ | ٢٤١٦٦ | ٧ - توافر سبق الاصرار رغم احتساء المتهم للخمر ما دام قد أقدم على احتسائه حتى يقوى قلبه على ارتكاب الجريمة التي دبر لها في هدوء وروية . (الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| ١٤١٥ | ٣٤٢٩١ | ٨ - الاتفاق على الجريمة ، أو سبق الاصرار عليها ، أو التحيل لارتكابها . عدم توافر موجب الدفاع الشرعي لدى من توافر لديه أمر منها . أساس ذلك . (الطعن رقم ١٦١٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥) |
| ١٤١٥ | ٣٤٢٩١ | ٩ - معاقبة المتهم بعقوبة تدخل في عقوبة جريمة القتل العمد المسندة إليه مجردة من ظرف سبق الإصرار . عدم جدوى النعي على الحكم بتخلف هذا الظرف . (الطعن رقم ١٦١٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥) |
| | | راجع أيضا : اثبات . (القاعدة رقم ٣١ بالصحيفة رقم ١٤٥ ع ١) |

| الصفحة | القاعدة | |
|------------|---------|--|
| | | وحكم : |
| | | (القاعدة رقم ٣ بالصيغة رقم ١٢ ع ١) |
| | | سرقه |
| | | الفاعل الأصلي في جريمة السرقة ؟ |
| ٢٩١ ع ٧ | ... | (الطن رقم ١٩١٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| ٣٨٨ ع ٨٤ | ... | (الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) |
| | | ” أركان الجريمة “ : |
| | | معاينة المتهم عن جريمة المادة ١٣٧ (١) ، (٢) عقوبات . |
| | | انعدام مصلحته في المجادلة في توافر القصد في جريمة السرقة |
| | | المسندة إليه . علة ذلك ؟ |
| ١٠٧٨ ع ٢١٢ | ... | (الطن رقم ٨٢٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ” السرقة بعود “ : |
| | | ١ - الممول عليه في تحديد الاختصاص ابتداء . هو |
| | | الوصف القانوني للواقعة كما رفعت بها الدعوى . مثال |
| | | في سرقة . |
| | | اختصاص محكمة الجنايات بجرائم المادة ٥١ عقوبات . |
| ٥٣٩ ع ١١٢ | ... | (الطن رقم ٤٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | ٢ - شروط اعتبار المتهم عائدا وفقا لنص المادة ٥١ |
| | | عقوبات ؟ |
| ١١٩٨ ع ٢٣٨ | ... | (الطن رقم ٩٣٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٣) |
| | | ٣ - اعتبار الحكم سابقة في العود . يوجب أن يكون هذا |
| | | الحكم نهائيا قبل ارتكاب العائد لجريمته الجديدة . |
| ١١٩٨ ع ٢٣٨ | ... | (الطن رقم ٩٣٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٣) |

مسائل متنوعة .

راجع : إثبات .

(القاعدة رقم ١٢١ بالصحيفة رقم ٥٨٧ ع ٢)

واختصاص .

(القاعدة رقم ١١٢ بالصحيفة رقم ٥٣٩ ع ٢)

وحكم :

(القاعدة رقم ٧ بالصحيفة رقم ٢٩ ع ١)

ودفاع شرعي .

(القاعدة رقم ٢٩١ بالصحيفة رقم ١٤١٥ ع ٣)

وسلاح :

(القاعدة رقم ١٠ بالصحيفة رقم ٤٩ ع ١)

وعقوبة :

(القاعدة رقم ١١ بالصحيفة رقم ٥٣ ع ١)

سلاح

١ - العقوبة المقررة بها عن جريمة المادة ٣٤٢ عقوبات .
لا يتوافر بها الظروف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦
من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل .
ولا تعتبر من جرائم الاعتداء على المال في حكم المادة ٧ / ب
من ذات القانون .

جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها المؤتممة بالمادة ٣٤٢
عقوبات . من جرائم الاعتداء على السلطة . القصد الجنائي فيها
هو عرقلة التنفيذ .

(العن رقم ١٣٤٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٣/١/١٩٦٩) ع ١٠ ع ٤٩

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| ٤٩ | ١٠ ع ١ | ٢ — عدم توافر الظرف المشدد المنصوص عليه في المادتين ٣/٢٦ ب من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل ، ما دام حكم الحبس الصادر على المتهم للسرقة لم يصبح نهائيا . (الطن رقم ١٣٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| ٣٠٨ | ٦٦ ع ١ | ٣ — اغفال الحكم الإشارة إلى الدليل الذي استند إليه في توافر الظرف المشدد — في جريمة إحراز السلاح الناري — في حق الطاعن والتعرض لإنكاره لأية سابقة . قصور . (الطن رقم ٩٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣) |
| ٣٠٨ | ٦٦ ع ١ | ٤ — التزام المحكمة الحد الأدنى المقرر لعقوبة جنائية إحراز السلاح الناري ، مع قيام الظرف المشدد بعد تطبيق المادة ١٧ عقوبات . دلالة ذلك على أن المحكمة وقفت عند حد التخفيف واحتمال نزولها إلى عقوبة أدنى مما نزلت إليه لولا هذا القيد القانوني . دخول العقوبة المقضى بها في نطاق العقوبة المقررة لجنائية إحراز السلاح مجردة من الظرف المشدد لا يبرر القول بأن العقوبة المقضى بها مبررة . (الطن رقم ٩٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣) |
| ٣٠٨ | ٦٦ ع ١ | ٥ — جريمة إحراز السلاح الناري والذخيرة . طبيعتها : مستمرة . بدء المدة المسقطه لإنقضاء الدعوى الجنائية فيها من تاريخ انتهاء حالة الاستمرار . (الطن رقم ١٩٩١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) |
| ٤٠١ | ٨٧ ع ١ | ٦ — جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات . طبيعتها : لا محل لتطبيق هذا النص بطريق القياس على الظرف المشدد المنصوص عليه في الفقرة (ب) من المادة ٧ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل . هل ذلك ؟ |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| ١٠٤٣ | ٣٤٢٠٥ | <p>مخالفة الحكم هذا النظر خطأ في القانون ولو كانت العقوبة التي قضى بها داخله في العقوبة المقررة لجناية إحراز السلاح مجردة من الظرف المشدد، ما دام الحكم مع تطبيق المادة ١٧ عقوبات قد التزم الحد الأدنى المقرر للجناية مع قيام الظرف المشدد .</p> <p>(الطن رقم ٨١٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٣/١٠/١٩٦٩)</p> |
| ١٤٢٢ | ٣٤٢٩٣ | <p>٧ — مشاهدة المتهم محزرا سلاحا . توافر حالة التلبس بإحرازه .</p> <p>(الطن رقم ١٦٢١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٥/١٢/١٩٦٩)</p> <p>راجع أيضا : إجراءات المحاكمة .</p> <p>(القاعدة رقم ٤ بالصحيفة رقم ١٧٤١٧)</p> <p>سيارات</p> <p>راجع : عقوبة .</p> <p>(القاعدة رقم ١١ بالصحيفة رقم ٥٣٤١٠)</p> <hr/> <p>(ش)</p> <p>شركات . شروع . شهادة الزور . شيك بدون رصيد .</p> <hr/> <p>شركات</p> <p>١ — كفاية مساهمة الدولة في مال الشركة بنصيب ما .</p> <p>لدخولها في عداد الشركات المنصوص عليها في المادة ١١٣ عقوبات المعدلة . مثال في ضم شركة خاصة للقطاع العام .</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | احتفاظ الشركة بشخصيتها المعنوية بعد ضمها الى القطاع العام . لا يمنع أن تكون أموالها من أموال الدولة التي قصد الشارع حمايتها بالمادة ١١٣ عقوبات . مثال لتسبب غير معيب في شأن مساهمة الدولة في مال الشركة . (الطن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٧) ٤٧٦ ٢٤١٠٠ |
| | | ٢ - مناط اعتبار الورقة رسمية أو أنها محرر لإحدى الشركات المساهمة ؟ خلو المحرر من علامة تشهد أو تشير الى أنه من محررات المؤسسة العامة لا يؤثر في اعتباره كذلك مادام يحمل توقيعاً لمفوض المؤسسة . (الطن رقم ٤٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) ٥٢٢ ٢٤١١٠ |
| | | ٣ - فرض الشارع الضريبة في شركات التضامن . على كل شريك . بما يتناسب وحصته في الشركة . المواد ٣٤ ، ٤١ ، ٤٨ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ . حلة ذلك . تقديم الإقرار الضريبي عن الشركة من أحد الشركاء أو من مديرها . يجزىء عن تقديم كل شريك إقراراً منفرداً . مسائلة الشريك عن الغش في الإقرار الضريبي . لمحض كونه شريكاً . غير صحيحة . (الطن رقم ٨٣٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) ١٤٦١ ٣٤٣٠٢ |
| | | راجع أيضاً : تقليد . (القاعدة رقم ٣٠٣ بالصحيفة رقم ١٤٦٧ ع ٣) وموظفون عموميون . (القاعدة رقم ٨٥ بالصحيفة رقم ٣٩٣ ع ١) . |
| | | ٠٢ (٣٠) ٠٢ |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|---|
| | | شروع |
| | | ١ — مجرد البدء ن استعمال وسيلة الاحتيال قبل المجنى عليه . يتحقق به الشروع في النصب . (الطن رقم ١٦٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) ١٤ ع ١٤ ٦٩ |
| | | ٢ — اعتبار مباشرة وسيلة الاحتيال بالفعل شروعا . شف المجنى عليه احتيال الجاني وامتناعه عن تسليمه المال أو تسليمه له لسبب آخر في نفسه . لا أثر له في قيام الجريمة . (الطن رقم ١٦٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) ١٤ ع ١٤ ٦٩ |
| | | ٣ — تحقق جريمة انتاج ورق اللعب بدون ترخيص . رهن بتمام عملية الانتاج . دون إخطار ودفع رسم الانتاج المستحق . لا عقاب على الشروع في هذه الجريمة . (الطن رقم ١٥٢٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٠) ٢٥٢ ع ٣ ١٢٥٢ |
| | | ٤ — جريمة استيراد السلع من الخارج قبل الحصول على ترخيص من وزارة الاقتصاد . تمامها بمجرد وصول السلع أحد جمارك الجمهورية . لا أثر لتسليمها في قيام الجريمة . تسوية الشارع في العقاب بين الجريمة التامة والشروع فيها . (الطن رقم ١٦٤٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) ٣١٠ ع ٣ ١٤٩٩ |
| | | راجع أيضا : وصف التهمة . (القاعدتان ١٤٨ ١٩١٤ بالصحيفتين ٧٣٢ ٩٦٦ ع ٢) |
| | | شهادة الزور |
| | | جريمة شهادة الزور . متى تتحقق : إذا أصر الشاهد على أقواله الكاذبة حتى انتهاء المرافعة في الدعوى الأصلية . (الطن رقم ١٣٨٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) ٢٣٠ ع ٣ ١١٧٢ |

| الصفحة | القاعدة | شيك بدون رصيد |
|--------|---------|--|
| | | ١ — متى يعد المحرر شيكا ؟ |
| ١٥٢ | ٣٢ ع ١٤ | (الطن رقم ١٩٣٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) |
| | | ٢ — لا تأثير للتخالص اللاحق بقيمة الشيك في المسؤولية الجنائية عن إصداره بغير رصيد . |
| ١٥٢ | ٣٢ ع ١٤ | (الطن رقم ١٩٣٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) |
| | | ٣ — استيفاء الشيك شرائطه القانونية . اعتباره أداة دفع ووفاء كالنقود سواء بسواء . التعامل به يقع تحت طائلة التأنيب . ما دام قوامه نقدا ولو كان أجنبيا . |
| ٧١١ | ١٤٣ ع ٢ | (الطن رقم ٣٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| | | ٤ — حمل الشيك السياحي توقيعين . لا فرق بينه وبين الشيك العادى . |
| ٧١١ | ١٤٣ ع ٢ | (الطن رقم ٣٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| | | ٥ — جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . تحققها بإعطاء الشيك إلى المستفيد مع العلم بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ استحقاقه . عدم استلزام قصد خاص لتوافرها . كفاية القصد العام . |
| ١٠٢٧ | ٢٠٠ ع ٣ | (الطن رقم ٨٠٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| ١٥٢ | ٣٢ ع ١٤ | (الطن رقم ١٩٣٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) |
| | | ٦ — قوة الأمر المقضى في جريمة إصدار شيك بدون رصيد . لا تمتد إلى السبب الذى من أجله أصدر الشيك . |
| | | علة ذلك ؟ |
| ١٠٢٧ | ٢٠٠ ع ٣ | (الطن رقم ٨٠٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٧ — جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات . طبيعتها : لا محل لتطبيق هذا النص بطريق القياس على الظرف المشدد المنصوص عليه في الفقرة (ب) من المادة ٧ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل . علة ذلك ؟ مخالفة الحكم هذا النظر خطأ في القانون ولو كانت العقوبة التي قضى بها داخلة في العقوبة المقررة للحماية إحرار السلاح مجردة من الظرف المشدد ، ما دام الحكم مع تطبيق المادة ١٧ عقوبات قد إلتزم الحد الأدنى المقرر للحماية مع قيام الظرف المشدد . |
| ١٠٤٣ | ٣٤٢٠٥ | (الطعن رقم ٨١٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| | | ٨ — سوء النية في جريمة إصدار شيك بدون رصيد . ماهيته ؟ افتراضه . |
| | | مسألة مصدر الشيك إذا ما سحب بعد إصداره مبلغا يجعل الرصيد المتبقى لا يفي بقيمة الشيك . أساس ذلك ؟ |
| ١٢٦٦ | ٣٤٢٥٦ | (الطعن رقم ٩٠٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ٩ — مجرد اعتقاد الساحب أن تابعيه أودعوا في حسابه مبالغ تكفي لوفاء بقيمة الشيك . لا يبرر دفاعه للقائم على انتفاء علمه بعدم وجود مقابل وفاء لهذا الشيك . ما دام لم يقدم دليلا قاطعا على هذا الدفاع . |
| ١٢٦٦ | ٣٤٢٥٦ | (الطعن رقم ٩٠٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | راجع أيضا : حكم . |
| | | (القاعدة رقم ٢٨٣ بالصحيفة رقم ١٣٨٤ ع ٣) |

(ص)

صابون . صلح

صابون

١ - الجرائم المنصوص عليها في القانون ٨٧ لسنة ١٩٣٨ في شأن تنظيم صناعة وتجارة الصابون . مخالفات لا جنح .
إعتبار قرار مجلس الوزراء - الصادر في ١٩٥٦/٤/٤ بتنظيم صناعة وتجارة الصابون استنادا إلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٩٥٣/٢/١٠ - ناسخا لما يتعارض معه من أحكام في التشريعات السابقة على صدوره ومنها القانون ٨٧ لسنة ١٩٣٨ سالف الذكر . إحالة القرار المذكور بالنسبة للعقاب على جرمي الغش والخديعة إلى المادتين ٦٥٥ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن قمع للتدليس والغش ، وبالنسبة للعقاب على مخالفة البيان التجاري للحقيقة إلى القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالبيانات والعلامات التجارية والذي يعاقب على الجريمة المذكورة بعقوبة الجنحة .

(الطن رقم ١٣٨٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣) ... ١٢ ع ١٤ ٥٦

٢ - لا بطلان على مخالفة الإجراءات الخاصة بأخذ العينة وتحليلها وإخطار صاحب الشأن بنتيجتها في ظل التشريعات الصادرة في شأن صناعة وتجارة الصابون بعد إلغاء القانون ٨٧ لسنة ١٩٣٨ .
خضوع الغش في صناعة وتجارة الصابون لقواعد الإثبات العامة .

(الطن رقم ١٣٨٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣) ... ١٢ ع ١٤ ٥٦

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|---|
| | | ٣ — ما نص عليه القرار الوزاري رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٩ — الصادر تنفيذا لقرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٩٥٦/٤/٤ — في مادته الخامسة من بطلان إجراءات أخذ العينة إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الأجل المحدد له . لا يقيد المحاكم . علة ذلك ؟ |
| ٥٦ | ١٢ ع ١٤ | (الطن رقم ١٣٨٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) ٤ — وجوب مراعاة نسبة الأحماض الدهنية والراتنجية في صناعة الصابون بحسب البيان المرقوم على السلعة وإلا كون الفعل غشا . انتاج صابون دون مراعاة تلك النسب يعتبر ذكرا لبيان تجاري غير مطابق لتحقيق معاقبا عليه بالمواد ٢٦ ، ٢٧ ، ٣٤ من القانون ١٧ لسنة ١٩٥٩ . |
| ٥٦ | ١٢ ع ١٤ | (الطن رقم ١٣٨٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) ٥ — علم المتهم بغش ما يصنعه يستفاد ضرورة من كونه منتجا له اعتبارا بأن الصانع يعلم كنه ما يصنعه ونسبة المواد الداخلية في تكوينه . عدم قبول التذرع بجهله . صنع صابون تنقص فيه نسبة الأحماض عن حد معين جنحة دائما في حق الصانع طبقا للقانونين ٩٨ لسنة ١٩٤١ ، ٥٧ لسنة ١٩٣٩ . زيادة نسبة القلوي المطلق الكاوي في الصابون من حدمعين . مخالفة . شرط ذلك : أن يكون المتهم حسن النية . |
| ٥٦ | ١٢ ع ١٤ | (الطن رقم ١٣٨٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) ٦ — لا صفة للطامن في الدفع ببطلان إجراءات أخذ عينة صابون أخذت من محل متهم آخر . |
| ٥٦ | ١٢ ع ١٤ | (الطن رقم ١٣٨٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |

| الصفحة | القاعدة | الصلح |
|--------|---------|--|
| ٦٨٥ | ٢٤١٣٩ | <p>انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح في احدى الجرائم لا يمنع من نظر الجرائم الأخرى المرتبطة بها .</p> <p>(الطن رقم ١٧٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)</p> |
| | | <p>(ض)</p> <p>ضرائب . ضرب . ضرب أحدث عاهة . ضرب</p> <p>أفضى الى موت . ضرر</p> |
| | | <p>ضرائب</p> <p>١ - التعويضات المنصوص عليها في قوانين الضرائب والرسوم . عقوبة تنطوي على عنصر التعويض . عدم جواز الحكم بها الا من محكمة جنائية . الحكم بها وجوبى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها . دون توقف على حصول ضرر للخزانة العامة .</p> <p>(الطن رقم ١٤٥١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١)</p> <p>٢ - تقديم مدير شركة التضامن اقرارات بالضريبة مدعى أنها غير صحيحة . مساءلة باقى الشركاء عنها . مع خلو الأوراق من دليل يفيد اطلاعهم عليها أو علمهم بما جاء فيها . خطأ .</p> <p>(الطن رقم ٨٣٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩)</p> <p>٣ - فرض الشارع الضريبة في شركات التضامن . على كل شريك . بما يتناسب وحصته في الشركة . المواد ٣٤ ، ٤١ ، ٤٨ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ . علة ذلك .</p> |
| ١٣٥٦ | ٣٤٢٧٦ | |
| ١٤٦١ | ٣٤٣٠٢ | |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | تقديم الافرار الضريبي عن الشركة من أحد الشركاء أو من مديرها . يجزىء عن تقديم كل شريك اقرارا منفردا . |
| | | مساءلة الشريك عن الغش في الاقرار الضريبي . لمحض كونه شريكا . غير صحيحة . أساس ذلك ؟ |
| ١٤٦١ | ٣٤٣٠٢ | (الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| | | ٤ — إلزام المتهم بتعويض يعادل ثلاثة أمثال ما لم يؤد من الضريبة . دون استظهار سوء القصد وتعمد التخلص من الضريبة . خطأ . |
| ١٤٦١ | ٣٤٣٠٢ | (الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| | | راجع أيضا حجز : ” حجز ادارى ” . |
| | | (القاعدة رقم ٤٦ بالصحيفة رقم ٢١٢ ع ١) |
| | | ضرب |
| | | ” ضرب أحدث مائة ” : |
| | | ١ — لا يعيب الحكم عدم تعرضه لاصابات لم تكن محل اتهام ولم ترفع بشأنها دعوى . ما دام قد انصب على اصابة بعينها نسب الى المتهم احداثها ، وأثبت التقرير الطبي الشرعى وجودها واطمأنت المحكمة الى أن المتهم هو محدثها . |
| ٢٦٦ | ١٤٥٨ | (الطعن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٧) |
| | | ٢ — الضرب على قمة الرأس . امكان حدوثه من ضارب يقف أمام المجنى عليه أو خلفه . تقدير ذلك لا يحتاج الى خبرة . |
| ٣٢٣ | ١٤٧٠ | (الطعن رقم ٢٢٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١٠) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٣ — نطاق مسئولية المتهم جنائيا عن النتائج المحتمل حصولها من الإصابة التي أحدثها ؟ |
| | | الزام المجنى عليه بتحمل جراحة يمكن أن تؤدي الى شفائه من العاهة التي لديه . لا يصبح ما دام يخشى أن تعرض العملية حياته للخطر . |
| | | مجرد قابلية العاهة للشفاء بعملية جراحية . اعتبار الواقعة جنحة على هذا الأساس دون تعرض لرفض ولي المجنى عليه اجراء الجراحة وأثره على تكييف الواقعة . قصور . |
| ٣٤٥ | ١٤٧٤ ع | (الطعن رقم ١١٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٦٩) |
| | | ٤ — دخول العقوبة المقررة بها في العقوبة المقررة للضرب البسيط . عدم جدوى النعي على الحكم في صدد جريمة العاهة . |
| ٦٠٥ | ٢٤١٢٤ ع | (الطعن رقم ٣٣٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٢٨/٤/١٩٦٩) |
| | | ٥ — عدم بيان الحكم لمدى العاهة . لا يقدح في سلامته . ما دامت العاهة ثابتة في تقريرين طبيين . |
| ٦٠٥ | ٢٤١٢٤ ع | (الطعن رقم ٣٣٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٢٨/٤/١٩٦٩) |
| | | ٦ — جريمة احداث عاهة مستديمة . تحققها ولو لم تقدر نسبة العاهة . |
| ٩٠٢ | ٢٤١٨٠ ع | (الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٦/٦/١٩٦٩) |
| | | ٧ — مثال لقصور في الرد على دفاع جوهرى للمتهم مؤداه عدم امكانه الاعتداء على المجنى عليها بقطعة من الخشب أو طعنها بسكين لإصابته بحالة شلل . |
| ١٠٤١ | ٣٤٢٠٤ ع | (الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٣/١٠/١٩٦٩) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | راجع أيضا : دفاع (القاعدتان رقم ١١٤ ٤ ١٢٤٤ بالصحيفتين رقمي ٢٤٦٠٥٠٤٧ و ٢٤٦٠٥٠٤٨) "ضرب أفضى إلى الموت". |
| | | ١ - عدم تطلب القانون قصدا خاصا في جريمة الضرب المفضى إلى الموت . (الطن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣) ٢٣ ع ١٠٤ |
| | | ٢ - العبرة في القصد الخاص هي بحقيقة الواقع . عدم كفاية الأخذ بالاعتبارات والإقتراضات القانونية . لإثبات قيامه . (الطن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣) ٢٣ ع ١٠٤ |
| | | ٣ - إنذار المتهم لاعتباره على ارتكاب جرائم التعدي على النفس . اتخاذ قرينة على ارتكابه جريمة الضرب المفضى إلى الموت المسندة إلى المتهم . لا عيب . ولو كان الإنذار لاحقا . مادام عن جرائم سابقة على الجريمة موضوع المحاكمة . (الطن رقم ٩٦٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) ٢٠٧ ع ١٠٥٠ |
| | | ٤ - ارتكاب المتهم فعلا عمديا سبب وفاة المجنى عليه . صحة مساءلته عن جريمة الضرب المفضى إلى الموت . مثال . (الطن رقم ١٤٤٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) ٢٣٤ ع ١١٨١ |
| | | ٥ - كفاية إثبات الحكم أن المتهم هو وحده الذي ضرب المجنى عليه . للرد على الدفع بشيوع التهمة لتعدد المعتدين . (الطن رقم ١٤٤٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) ٢٣٤ ع ١١٨١ |
| | | ٦ - عدم جدوى النعي على الحكم في شأن عدم تحقق جريمة الضرب المفضى إلى الموت . اعتبارا بأن القدر المتيقن في حق |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | المتهم هو جنحة الضرب البسيط . مادام أن العقوبة المقررة بها تدخل في نطاق عقوبة جنحة الضرب البسيط . |
| ١١٨١ | ٣٤٢٣٤ | (الطعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| | | ٧ - التعويض عن الجرائم يقوم أساسا على ثبوت الضرر لطالبه من جرائمها لا على ثبوت حقه في الإرث حجب أو لم يحجب . |
| ١١٨٧ | ٣٤٢٣٥ | (الطعن رقم ١٤٤١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| | | ٨ - اشتهار المتهم أو عدم اشتهاره بلقب معين . لا أثر له في استدلال الحكم . مادام أنه هو المقصود بذاته بالإتهام . ليس للمتهم إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال في جريمة ضرب أفضى إلى الموت . |
| ١١٩٤ | ٣٤٢٣٧ | (الطعن رقم ٩٣٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٣) |
| | | راجع أيضا : أسباب الإباحة (القاعدة رقم ١٧٩ بالصحيفة رقم ٨٩٥ ع ٢) وظروف مخففة (القاعدة رقم ٢٣٤ بالصحيفة رقم ١١٨١ ع ٣) ضرب أحدث عاهة راجع : ضرب . ضرب أفضى إلى موت راجع : ضرب . ضرر ١ - حق الأخت في المطالبة بالتعويض عن الضرر الأدبي الذي أصابها من جراء قتل أختها . |
| ١٦٨ | ٣٦ ١٤ | (الطعن رقم ١٨٤٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٢ — نشوء الضرر عن خطاين . يوجب توزيع التعويض عنه بنسبة كل من الخطاين ولو كان أحد هذين الخطاين صادرا من المضروب . مخالفة الحكم هذا النظر وإلزام المتهم والمستول بالحقوق المدنية عنه بكامل التعويض دون إنقاصه بمقدار ما يجب أن يتحملة المضروب بسبب خطئه الذي ساهم في إحداث الضرر . مخالف للقانون . |
| ٢٤٨ | ١٤٥٤ | (الطن رقم ١٣٨٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١١) |
| | | ٣ — كفاية أن يكون الضرر محتمل الوقوع للمجنى عليه . لتحقق جريمة خيانة الأمانة . |
| ٦١٦ | ٢٤١٢٦ | (الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ٤ — تبيان الحكم أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية . لا تثريب عليه بعد ذلك إن هو لم يبين عناصر الضرر . |
| ٦٨٠ | ٢٤١٣٨ | (الطن رقم ١٣٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| | | راجع : تزوير |
| | | (القاعدة رقم ٢٢٣ بالصحيفة رقم ١١٣٣ ع ٣) |
| | | وتعويض . |
| | | (القاعدتان رقم ٢٣٥ ، ٢٧٦ بالصحيفتين رقمي ١١٨٧ ، ١٣٥٦ ع ٣) |
| | | راجع أيضا : قتل خطأ . |
| | | (القاعدة رقم ١٩٤ بالصحيفة رقم ٩٩٣ ع ٢) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | (ط) |
| | | طب شرعى . طعن |
| | | <u>طب شرعى</u> |
| | | عدم التزام المحكمة بإعادة الأوراق إلى كبير الأطباء الشرعيين . ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها . |
| | | صدور التقرير الطبي من مكتب كبير الأطباء الشرعيين . اعتباره منسوبا إليه ولو وقع أحد معاونيه أيا كانت درجته . |
| ١٠٥٠ | ٣٤٢٠٧ | (الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٣/١٠/١٩٦٩) |
| | | طعن |
| | | ” المصلحة في الطعن والصفة فيه “ . |
| | | ١ — المصلحة مناط الطعن . |
| ٢٧١ | ١٤٥٩ | (الطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٦٩) |
| | | ٢ — مصلحة النيابة العامة في الطعن في الأحكام بطريق النقض . مناطها ؟ |
| ٣٧٧ | ١٤٨١ | (الطعن رقم ٢٢٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٤/٣/١٩٦٩) |
| | | ٣ — الصفة مناط الحق في الطعن . لا صفة للنيابة العامة في التحدث إلا في خصوص الدعوى الجنائية وحدها . مثال . |
| ٧٠٣ | ١٤١٤١ | (الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٦٩) |
| | | ٤ — الصفة مناط الطعن . |
| | | ليس للخصم صفة في التحدث إلا فيما يتصل بشخصه وله مصلحة فيه . مثال . |
| ٨١٧ | ٢٤١٦٣ | (الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٢/٦/١٩٦٩) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٥ — متى تنتفى المصلحة في الطعن . |
| ٩١٢ | ٢٤١٨٢ | (الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| | | ٦ — لا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم في شأن جريمة برأه منها . مثال . |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | (الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| | | ٧ — حق المحامي العام الأول عند غياب النائب العام أو خلو منصبه أو قيام مانع لديه ، في التقرير بالطعن بالنقض في الأمر بأن لا وجه الصادر من مستشار الإحالة وتوقيع أسبابه . |
| | | فيما عدا الحالات الثلاث المتقدمة ، لا يباشر حق الطعن أو التوقيع على أسبابه إلا بتوكيل خاص من النائب العام . مباشرة توقيع الأسباب في غير تلك الحالات . عدم قبول الطعن شكلا لرفعه من غير ذي صفة . |
| ١٠١٨ | ٣٤١٩٨ | (الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) |
| | | ٨ — لا مصلحة للطاعن في التمسك بعدم توافر حالة التلبس ما دام التفتيش قد جرى صحيحا على مقتضى أمر صدر به في حدود اختصاص من أصدره . ومن نفذه . |
| ١١١٠ | ٣٤٢١٨ | (الطعن رقم ٨٤٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ٩ — فساد استدلال الحكم كله . لا يبرره تطبيقه للمادة ٣٢ عقوبات وإيقاع عقوبة مقررة لأى من التهمتين المسندتين إلى المتهم . توافر مصلحة المتهم في الطعن على هذا الحكم . مثال . |
| ١١٢٠ | ٣٤٢٢٠ | (الطعن رقم ١١٩٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ١٠ — النعي على الحكم بعدم استظهار ظرف الإكراه في السرقة . لا جدوى منه ولا مصلحة فيه . ما دامت العقوبة مبررة حتى مع عدم توافر هذا الظرف . |
| ١٣٩٦ | ٣٤٢٨٦ | (الطعن رقم ١٥٢٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ١١ - انتفاء المصلحة في النعي على الحكم في شأن جريمة المادة ١٣٧ مكررا عقوبات . إذا كان قد آخذ الطاعن بجريمة سرقة الأوراق المسندة اليه . وكانت العقوبة الموقعة مقررة في القانون لأي من الجريمتين . (الطعن رقم ١٥٢٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) ٣٤٢٨٦ ١٣٩٦ |
| | | ” قبول الطعن “ . ١ - إيضاح وتحديد أوجه الطعن . واجب لقبوله . (الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ٢٤١٢٢ ٥٩١ |
| | | ٢ - العبرة في قبول الطعن هي بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلا . (الطعن رقم ٤٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) ٢٤١٣٦ ٦٧٠ |
| | | ٣ - سكوت المتهم بجنحة عن المرافعة . لا يبنى عليه حقه في الطعن . ما دام أن المحكمة لم تمنعه من المرافعة . (الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) ٢٤١٤٧ ٧٢٨ |
| | | ٤ - عدم تفيد محكمة الإعادة بما ورد في الحكم المنقوض وفي حكم النقض في شأن تقدير وقائع الدعوى . مخالفة قضاء الإعادة لحكم النقض . عدم اعتبارها بذاتها وجها للطعن . (الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢) ٢٤١٦٠ ٨٠٢ |
| | | ٥ - تقرير الطعن . هو مناط اتصال المحكمة بالطعن . تقرير الأسباب . شرط لقبول الطعن . عدم قيام أي من الاجراءين مقام الآخر . (الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) ٣٤١٩٨ ١٠١٨ |
| | | ٦ - متى يجوز الطعن في الحكم بعدم الاختصاص ؟ (الطعن رقم ٩٣٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٣) ٣٤٢٣٨ ١١٩٨ |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ”نطاق الطعن وأثره“ . |
| ٣٨ | ١٤٩ | ١ — اقتصار قاعدة عدم جواز إضارة الطاعن بطعنه على العقوبة والتعويض . خروج أتعاب المحاماة عنها . (الطعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| ٤٨٤ | ٢٤١٠١ | ٢ — نقض الحكم المطعون فيه لا يفيد منه إلا من كان طرفاً في الخصومة الاستئنافية . عدم امتداد أثر الطعن بالنقض لمن ليس له أصلاً حق الطعن بهذا الطريق . (الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| ٥٠٥ | ٢٤١٠٥ | ٣ — الطعن بالنقض حق شخصي لمن صدر الحكم ضده . ليس لأحد أن ينوب عنه في مباشرته إلا بأذنه . (الطعن رقم ٢٢٤٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| ٥٠٥ | ٢٤١٠٥ | ٤ — الطعن في الأحكام غير جائز إلا من المحكوم عليه الذي كان طرفاً في الخصومة وصدر الحكم على غير مصلحته بصفته التي كان متصفاً بها في الدعوى . (الطعن رقم ٢٢٤٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| ١٠٣٨ | ٣٤٢٠٣ | ٥ — اتصال وجه الطعن بمن لم يطعن في الحكم من الخصوم . امتداد أثر الطعن إليه . المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ (الطعن رقم ٨٠٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/١٢) |
| ١٣٧٥ | ٣٤٢٨٠ | ٦ — الطعن في الحكم القاضي بعدم قبول الاستئناف شكلاً . اقتصاره على ما قضى به من عدم القبول شكلاً . عدم انعطاف الطعن إلى الحكم الابتدائي القاضي في الموضوع . حالة ذلك ؟ (الطعن رقم ١٥٨٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) |
| ١٣٣٥ | ٣٤٢٧١ | (والطعن رقم ٨٩٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | « التنازل عن الطعن » : |
| | | التنازل عن الطعن بالنقض . جواز الإقرار به لمأمور السجن . |
| ٢٣٥ | ١٤٥٠ | (الطعن رقم ٢٠٠٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٠) |
| | | منوعات . |
| | | راجع أيضا : |
| | | إجراءات المحاكمة . |
| | | (القاعدة رقم ٢٩ بالصحيفة رقم ١٣٧ ع ١) |
| | | إرتباط . |
| | | (القاعدة رقم ١١٥ بالصحيفة رقم ٥٥١ ع ٢) |
| | | أسباب الإباحة . |
| | | (القاعدتان رقم ١٩٠ و ٢٩١ بالصحيفتين رقم ٢٤٩٦٠ و ١٤١٥٠ ع ٣) |
| | | دعوى مدنية . |
| | | (القاعدة رقم ١٦٢ بالصحيفة رقم ٨١١ ع ٢) |
| | | وخيانة أمانة . |
| | | (القاعدة رقم ٢٧٧ بالصحيفة رقم ١٣٦٤ ع ٣) |
| | | وظروف مخففة . |
| | | (القاعدة رقم ٣٠١ بالصحيفة رقم ١٤٥١ ع ٢) |
| | | وعقوبة . |
| | | (القاعدتان رقم ٧٦ و ٢١٢ بالصحيفتين رقم ٣٥٣ و ١٠٧٨ ع ٣) |
| | | ومستشار الإحالة . |
| | | (القاعدتان رقم ١٨٣ و ٢٩٤ بالصحيفة رقم ٩٢٦ ع ٢ و ١٤٢٦ ع ٣) |
| | | ونقض . |
| | | (القاعدتان رقم ١٦٠ و ١٦٧ بالصحيفتين رقم ٨٠٢ و ٨٣٩ ع ٢) |

(ظ)

ظروف مخففة . ظروف مشددة

ظروف مخففة

١ - تقدير ظروف الرأفة . العبرة فيه . بذات الواقعة
والظروف التي حدثت فيها . لا بالوصف المنسب عليها .

(الطن رقم ١٤٤٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) ... ٣٣٤ ع ١١٨١

٢ - تقدير ظروف الرأفة . العبرة فيه بالواقعة الجنائية
ذاتها . خطأ الحكم في وصف الواقعة . لا يبرر طلب نقضه
بقالة إن المحكمة عند تقدير العقوبة التي أوقعتها كانت تحت تأثير
الوصف الخاطي . إلا إذا كانت المحكمة قد نزلت بالعقوبة الى
أقل حد يسمح به القانون حسب الوصف الخاطي .
أساس ذلك .

معاقبة المتهم باعتباره فاعلا في القتل العمد المقترن بظرف
مشدد بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة . رغم معاملته بالمادة ١٧
عقوبات وكونه في صحيح القانون شريكا في الجريمة المذكورة
لا فاعلا فيها . لا تريب .

(الطن رقم ١٢١٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) ... ٣٠١ ع ١٤٥١

راجع أيضا : اختلاس .

(القاعدة رقم ١٥٢ بالصحيفة رقم ٧٤٨ ع ٢)

وعقوبة .

القواعد أرقام ٣ ، ٤١ ، ٦٦ ، بالصفحات أرقام ١٢ ، ١٨٧ ،
(١٤٣٠٨)

| الصفحة | القاعدة |
|--------|---|
| | <p>ظروف مشددة</p> <p>١ - جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات . طبيعتها : لا محل لتطبيق هذا النص بطريق القياس على الظروف المشددة المتصوص عليه في الفقرة (ب) من المادة ٧ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل . هل ذلك ؟ مخالفة الحكم هذا النظر خطأ في القانون ولو كانت العقوبة التي قضى بها داخلية في العقوبة المقررة لجناية احراز السلاح مجردة من الظروف المشددة، مادام الحكم مع تطبيق المادة ١٧ عقوبات قد التزم الحد الأدنى المقرر للجناية مع قيام الظروف المشددة .</p> <p>(الطن رقم ٨١٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٣/١٠/١٩٦٩) ٣٤٢٠٥ ١٠٤٣</p> <p>٢ - معاقبة المتهم باعتباره فاعلا في القتل العمد المقترب بظرف مشدد بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة . رغم معاملته بالمادة ١٧ عقوبات وكونه في جميع القانون شريكا في الجريمة المذكورة لا فاعلا فيها . لا تريب .</p> <p>(الطن رقم ١٢١٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢٥/١٢/١٩٦٩) ٣٤٣٠١ ١٤٥١</p> <p>راجع أيضا : سبق إصرار .</p> <p>(القاعدة رقم ١١١ بالصحيفة رقم ٢٥١٣ ع ٢)</p> <p>وعقوبة .</p> <p>القاعدتان رقم ١٠ ، ٦٦ بالصحيفتين رقمي ٤٩ ، ٣٠٨ ع ١)</p> |

| الصفحة | القاعدة |
|--------|---|
| | <p>(ع)</p> <p>عاهة . عزل . عقد . عقوبة . علاقه سببية . علامات تجارية . عمل . عود</p> <hr/> <p>عاهة</p> <p>راجع : ضرب "أحدث عاهة" .</p> <p>عزل</p> <p>معاملة المحكوم عليهم في الاختلاس بالرافة والحكم عليهم بالحبس . وجوب توقيت عقوبة العزل عملا بالمادة ٢٧ من قانون العقوبات . مثال .</p> <p>(العلم رقم ٣٣٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) ١٠٠ع ٢ ٤٧٦</p> <p>عقد</p> <p>راجع : عمل .</p> <p>(القاعدة رقم ٨٥ بالصحيفة رقم ٣٩٣ ع ١)</p> <p>عقوبة</p> <p>تقسيم العقوبات :</p> <p>"العقوبات الأصلية"</p> <p>وجوب استيفاء الحكم الصادر بالامدام لإجراء اجماع آراء قضاة المحكمة ، وإلا كان باطلا .</p> <p>الاجماع لا يعدو أن يكون اجراء من الاجراءات المنظمة لاصدار هذا الحكم ، والنص عليه فيه شرط لصحته . إلا أنه</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | لا يمس بأساس الحق في توقيع عقوبة الاعدام ذاتها ولا ينال الجرائم التي يعاقب عليها القانون بهذه العقوبة بالالغاء أو التعديل ولا ينشئ لمقارفيها أعدارا وظروفا تغير من طبيعة تلك الجرائم أو العقوبة المقررة لها . |
| ١٢ | ٣ ع ١٢ | (الطن رقم ١٧٣٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) راجع أيضا : حكم . (القاعدة رقم ٢١٧ بالصيغة رقم ١١٠٧ ع ٣) "العقوبات التكميلية" . ١ - العقوبات التكميلية . طبيعتها ؟ التنصيب عليها في الحكم رهن بقيام موجبها فعلا وقت صدوره . (الطن رقم ١٧٦٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣) ٢ - القضاء بمصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي تكون جسم الجريمة في مفهوم نص المادة ٧ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل . شرطه : أن تكون مغشوشة أو فاسدة . (الطن رقم ١٨٥٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) ٣ - المصادرة المنصوص عليها في المادة ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . طبيعتها ؟ (الطن رقم ٣١٨٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣) ٤ - أثر عدم ضبط النقد الأجنبي في عقوبة جريمة المقاصة ؟ (الطن رقم ١١١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٧) |
| ٣٣٥ | ٧٣ ع ١٢ | |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٥ - إطلاق الشارع عقوبة الغلق في جريمة فتح المحل العام بدون ترخيص . جريمة لعب القمار في المحل العام . وجوب مصادرة النقود والأدوات والأشياء الأخرى التي استعملت في الجريمة . (الطعن رقم ١٨٥٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) |
| ٣٥٣ | ١٤٧٦ | ٦ - معاملة المحكوم عليهم بالرافة في الاختلاس والحكم عليهم بالحبس . وجوب توقيت عقوبة العزل عملاً بالمادة ٢٧ من قانون العقوبات . مثال . (الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| ٤٧٦ | ٢٤١٠٠ | ٧ - أوجب القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ المعدل في حالة عدم ضبط المبالغ موضوع الجريمة الحكم إلى جانب العقوبات الأصلية بغرامة إضافية تعادلها باعتبارها عقوبة مالية تكميلية وجوبية بديلاً عن عقوبة المصادرة المنصوص عليها في القانون . نسبة هذه الغرامة إلى المبلغ الذي كان يتعين القضاء بمصادرته لمصلحة الخزنة بالقدر الذي لم يضبط منه كله أو بعضه قل أو كثر . ما يضبط ترد عليه المصادرة . (الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦) |
| ٧٧٢ | ٢٤١٥٦ | ٨ - عقوبة البناء بدون ترخيص . الغرامة وسداد رسوم الترخيص فحسب . عدم جواز القضاء بعقوبة الإزالة أو الاستكمال إلا عند إقامة البناء على خلاف أحكام القانون . اتصال وجه الطعن بمن لم يطعن في الحكم من الخصوم . امتداد أثر الطعن إليه . المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . (الطعن رقم ٨٠٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| ١٠٣٨ | ٣٤٢٠٣ | |

| المنحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٩ - شهر ملخصات أحكام الإدارة طبقا للمادة ١٦ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . طبيعته : عقوبة تكميلية . وجوب القضاء بها إلى جانب العقوبة الأصلية . |
| ١١٣٩ | ٣٤٢٢٤ | (الطن رقم ٨٠٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| ٦٧ | ١٤١٣ | (والطن رقم ١٣٩٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| | | ”العقوبة المختلطة“ |
| | | التعويضات المنصوص عليها في قوانين الضرائب والرسوم . عقوبة تنطوي على عنصر التعويض . عدم جواز الحكم إلا من محكمة جنائية . الحكم بها حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها . دون توقف على حصول ضرر للحرانة العامة . |
| ١٣٥٦ | ٣٤٢٧٦ | (الطن رقم ١٤٥١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١) |
| | | تطبيق العقوبة : |
| | | ١ - اقتصار قاعدة عدم جواز اضرار الطامن بطعنه على العقوبة والتعويض . خروج أتعاب المحاماة عنها . |
| ٣٨ | ١٤٩ | (الطن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| | | ٢ - النص في كل من الحكم الغيابي الاستثنائي والحكم الصادر في المعارضة في ذلك الحكم على أن تشديد العقوبة كان بإجماع الآراء . واجب لصحة كل من الحكمين . تخلف هذا الشرط . وجوب القضاء بنقض الحكم المطعون فيه وتأييد الحكم المستأنف ولو كان براءة المتهم . |
| ٢٤٠ | ١٤٥٢ | (الطن رقم ٢٠١٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٠) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| ٢٨٧ | ١٤٦١ | ٣ — اصابة المتهم أكثر من ثلاثة أشخاص . وجوب معاقبته طبقا لنص الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ عقوبات بالحبس لا بالغرامة . أفراد الحكم اثنين من المصابين في الحادث بوضع مستقل تفاديا لاعتبار المصابين أكثر من ثلاثة . يعيب الحكم . متى يتعين أن يكون مع النقص الاحالة . مثال . (الطن رقم ٢١٥٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) |
| ٣٩٧ | ١٤٨٦ | ٤ — الزام المتهم باقامة بناء بدون ترخيص بتقديم الرسومات الهندسية للبناء في المدة التي يحددها الحكم . واجب عند طلب الجهة الادارية المختصة تقديم هذه الرسومات . مخالفة ذلك . خطأ في القانون . (الطن رقم ١٧٨٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣١) |
| ٥٣٩ | ٢٤١١٢ | ٥ — اختصاص المحاكم الجنائية . العبرة فيه بنوع العقوبة التي تهدد الجاني ابتداء . (الطن رقم ٤٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| ٧٣٢ | ٢٤١٤٨ | ٦ — الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات . طبيعتها ؟ وجوب القضاء بها على كل من ساهم في الجريمة فاعلا أو شريكا . (الطن رقم ١٩٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| ٩١٢ | ٢٤١٨٢ | ٧ — تقدير العقوبة في الحدود المقررة قانونا . موضوعي . (الطن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| ١٠٤٣ | ٣٤٢٠٥ | (الطن رقم ٨١٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| ١٣٠٧ | ٣٤٢٦٥ | (الطن رقم ١٥٧٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| ١٠٠٨ | ٣٤١٩٦ | ٨ — عدم التزام المحكمة ببيان الأسباب التي دعته الى توقيع العقوبة بالقدر الذي ارتأته . حلة ذلك ؟ (الطن رقم ٧٨١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٩ — معاقبة المتهم عن جريمة المادة ١٣٧ (أ) (٢) عقوبات . إنعدام مصلحته في المجادلة في توافر القصد في جريمة السرقة المسندة اليه . علة ذلك ؟ (الطن رقم ٨٢٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) ١٠٧٨ ٣٤٢١٢ |
| | | ١٠ — الحد الأدنى لعقوبة الحبس في جريمة القتل الخطأ : سنة أشهر . نزول الحكم عن هذا الحد خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقضه . وجوب أن يكون مع النقض الإحالة . علة ذلك : جعل الشارع لتلك الجريمة عقوبتين تخيريتين . (الطن رقم ١٦١٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥) ١٤٢٠ ٣٤٢٩٢ |
| | | ١١ — استنفاد محكمة أول درجة ولايتها على الدعوى بالحكم في موضوعها . عدم جواز نظرها لتلك الدعوى عند إعادتها إليها خطأ من المحكمة الاستئنافية صاحبة الولاية في الفصل فيها . اتصال المحكمة الاستئنافية بتلك الدعوى من جديد . عليها القضاء بإلغاء الحكم المستأنف وعدم جواز نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة ، وأن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيها . المادة ٤١٩ إجراءات . عدم جواز تشديد العقوبة إذا كان الاستئناف من المتهم . (الطن رقم ٨٩٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) ١٤٣٠ ٣٤٢٩٥ |
| | | ١٢ — جريمة استيراد السلع من الخارج قبل الحصول على ترخيص من وزارة الاقتصاد . تمامها بمجرد وصول السلع أحد بمراك الجمهورية . لا أثر لتسليمها في قيام الجريمة . تسوية الشارع في العقاب بين الجريمة التامة والشروع فيها . (الطن رقم ١٦٤٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) ١٤٩٩ ٣٤٣١٠ |
| | | راجع أيضا : حكم (القاعدة رقم ٢٠٨ بالصحيفة رقم ١٠٥٦ ع ٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|-------------|--|
| | | ”ظروف مخففة“ : |
| | | ١ — جواز إبدال عقوبة الإعدام المقررة لجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة عند تطبيق المادة ١٧ عقوبات . |
| ١٢ | ١٤٣ | (الطن رقم ١٧٣٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| | | ٢ — جواز النزول بالعقوبة المقررة للاشتراك في جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار إلى السجن عند تطبيق المادة ١٧ عقوبات . |
| ١٢ | ١٤٣ | (الطن رقم ١٧٣٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| | | ”ظروف مشددة“ : |
| | | ١ — العقوبة المقررة بها عن جريمة المادة ٣٤٢ عقوبات لا يتوافر بها الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل . ولا تعتبر من جرائم الاعتداء على المال في حكم المادة ٧/ب من ذات القانون . |
| | | جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها المؤتممة بالمادة ٣٤٢ عقوبات . من جرائم الاعتداء على السلطة . القصد الجنائي فيها هو عرقلة التنفيذ . |
| ٤٩ | ١٤١٠ | (الطن رقم ١٣٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| | | ٢ — عدم توافر الظرف المشدد المنصوص عليه في المادتين ٧/ب و ٣/٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل ، ما دام حكم الحبس الصادر على المتهم للسرقة لم يصبح نهائيا . |
| ٤٩ | ١٤١٠ | (الطن رقم ١٣٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ”عقوبة الجرائم المرتبطة“ : |
| | | ١ — إعتبار الحكم الجرائم المسندة إلى المتهم مرتبطة وتوقيعه عليه عقوبة أشدها . إلتفاء مصلحته في النعى على الحكم خطؤه بإسناد جريمة لم ترد في أمر الإحالة طالما أن العقوبة المقررة بها هي عقوبة الجريمة الأشد الواردة في أمر الإحالة . |
| ١٧ | ١٤٤ | (الطعن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| | | ٢ — تقدير قيام الارتباط بين الجرائم . موضوعي . ارتباط جريمة عدم تقديم أنفار دودة القطن بجريمة عدم التواجد بالزراعة أثناء المقاومة . |
| | | خطأ الحكم في تقدير قيام الارتباط . اعتباره من الأخطاء القانونية التي تستوجب تدخل محكمة النقض لتصحيحه . |
| ٩٢ | ١٤٢٠ | (الطعن رقم ١٧٦٨ لسنة ٣٨ — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| | | ٣ — أعمال المحكمة المادة ٣٢ عقوبات على الجرائم المسندة للتهمة . وجوب توقيع عقوبة الجريمة الأشد فحسب . |
| | | لمحكمة النقض نقض الحكم لمصلحة المتهم إذا تعلق الأمر بخالفة القانون ولو لم يرد هذا الوجه في أسباب طعنه . لها نقض الحكم بالنسبة للمحكوم عليه الذي لم يقرر بالطعن لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة . |
| ١٧٨ | ١٤٣٩ | (الطعن رقم ١٨٥٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) |
| | | ٤ — مناط تطبيق المادة ٣٢/٣ عقوبات . |
| ٩٢ | ١٤٢٠ | (الطعن رقم ١٧٦٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| ٥٥١ | ٢٤١١٥ | (والطعن رقم ٢٢٣٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ٥٥٨ | ٢٤١١٦ | (والطعن رقم ١٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ٩٤٤ | ٢٤١٨٧ | (والطعن رقم ٨٥٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>٥ - ما هية جرائم عدم الاشتراك في هيئة التأمينات الاجتماعية ، وعدم امساك سجلات لقيد أجور العمال ، وعدم تقديم الاستمارات التي يستلزمها تنفيذ أحكام التأمين الصحي .</p> <p>عمدية . لا ارتباط بين هذه الجرائم .</p> <p>انتهاء الحكم إلى عدم توافر الارتباط بين جريمة عدم اشتراك المطعون ضده عن عماله في هيئة التأمينات الاجتماعية والجريمتين الآخرين وقضاؤه بعدم جواز الاستئناف بالنسبة لتلك الجريمة باعتبارها مخالفة حكم فيها بالغرامة فلا يجوز للمتهم استئنافها .</p> <p>صحيح في القانون .</p> |
| ٥٥١ | ٢٤١١٥ | <p>(الطعن رقم ٢٢٣٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)</p> <p>٦ - جرائم عدم تحرير صاحب العمل عقود عمل لعماله وعدم انشائه ملفا لكل منهم وعدم اعلانه جدول ساعات العمل وفترات الراحة الأسبوعية ونظام تشغيل الأحداث والنساء ولائحة العمل ولائحة الجزاءات وتعيينه عمالا دون الرجوع إلى مكتب القوى العاملة . لا ارتباط بينها .</p> |
| ٥٥٨ | ٢٤١١٦ | <p>(الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)</p> <p>٧ - لا ارتباط بين جرائم عدم التأمين على العمال وعدم استيفاء سجل الأجور وعدم تقديم البيان السنوي الخاص بالأجور .</p> |
| ٦٧٠ | ٢٤١٣٦ | <p>(الطعن رقم ٤٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)</p> <p>٨ - تحديد العقوبة المقررة لأشد الجرائم عند تطبيق المادة ٣٢ عقوبات . العبرة فيه بتقدير القانون للعقوبة الأصلية وفقا لترتيبها في المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ عقوبات .</p> <p>لا ارتباط بين جريمتي عدم اعداد سجلات قيد العمال وأجورهم واصاباتهم وعدم التأمين عليهم .</p> |
| ١٤٠٠ | ٣٤٢٨٧ | <p>(الطعن رقم ١٦٠٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٨)</p> |

| المقنة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| ١٤٤٧ | ٣٤٣٠٠ | <p>٩ — استقلال قعود صاحب العمل عن الاشتراك عن عماله عن اخلاله بواجب الاحتفاظ بالسجلات والدفاتر . لا ارتباط بينهما في حكم المادة ٣٢/٢ عقوبات . القيام بالواجب في شأن أحدها لا يجزئ عن القيام بالأخرى .</p> <p>(الطن رقم ١٢١٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢)</p> <p>تعدد العقوبة :</p> <p>متى تتعدد العقوبة في جرائم قانون العمل ، ومتى لا تتعدد .</p> <p>أساس ذلك ؟</p> <p>عقوبة جريمة عدم تقديم صاحب العمل ما يثبت حصول عماله على أجورهم . لا تعدد فيها بقدر عدد العمال . قضاء الحكم بتعدد العقوبة عنها . خطأ في القانون موجب لنقضه .</p> <p>(الطن رقم ١١٨٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٨)</p> <p>العقوبة المبررة :</p> <p>١ — معاقبة الطاعن بمقتضى المادة ١١٢ عقوبات مع استعمال الرأفة وفقا للمادة ١٧ من ذلك القانون . لا جدوى مما يثيره الطاعن من أن المادة ١١٣ مكرر عقوبات هي الواجبة التطبيق ، ما دامت العقوبة المقضى بها مقررة في القانون وفقا للمادة المذكورة . لا يغير من هذا أن المحكمة أخذت الطاعن بالرأفة وأنها كانت عند تقدير العقوبة تحت تأثير الوصف الذي أعطته للواقعة .</p> <p>(الطن رقم ٢٠٩١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٧)</p> <p>٢ — ثبوت اشتراك الطاعن في جرائم الاختلاس والتزوير والاستعمال . لا مصلحة له في المجادلة في معاقبته على أساس أنه فاعل أصلي .</p> <p>(الطن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣)</p> |
| ٢١٢ | ١٤٤٦ | |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٣ — توقيع عقوبة واحدة على الطاعن عن تهمتين معا. إنتفاء مصلحته في النعي على الحكم. إدانته عن إحدى التهمتين قبل نفاذ القانون الذي يعاقب عليها ، ما دامت العقوبة المقررة المقضى بها هي ذات العقوبة المقررة للتهمة الأخرى . |
| ٢٧١ | ١٤٥٩ | (الطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٧) |
| | | ٤ — متى تتضمن الواقعة الواردة بأمر الإحالة لجميع ما أخفاه المتهم من أشياء متحصلة من اختلاس ؟ |
| | | كفاية واقعة ما لتبرير العقوبة المقررة المقضى بها . عدم جدوى النعي على الحكم بشأن واقعة أخرى ، لا تأثير لثبوتها من عدمه على العقوبة المحكوم بها . |
| ٢٧٧ | ١٤٦٠ | (الطعن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) |
| | | ٥ — قصور الحكم في التدليل على الاشتراك في جريمة الاشتراك في الاختلاس والتزوير . عدم جدوى النعي به من المتهم ما دامت المحكمة قد عاقبته بالعقوبة الأشد المقررة لجريمة الرشوة التي أثبتتها في حقه . |
| ٤١٤ | ١٤٨٨ | (الطعن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) |
| | | ٦ — الادعاء بعدم توافر أركان جريمة الرشوة . عدم جدواه إذا كانت المحكمة قد أخذت المتهم بجريمة عرض الرشوة المسندة إليه أيضا وأعملت في حقه المادة ٣٢/٢ عقوبات وعاقبته بعقوبة تدخل في نطاق عقوبة جريمة عرض الرشوة . |
| ٤٩٨ | ٢٤١٠٤ | (الطعن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | ٧ — دخول العقوبة المقررة المقضى بها في العقوبة المقررة للضرب البسيط . عدم جدوى النعي على الحكم في صدد جريمة العاهة . |
| ٦٠٥ | ٢٤١٢٤ | (الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٨ - قضاء الحكم على الطاعن بعقوبة تدخل في الحدود المقررة لجريمة إحراز مخدرات بقصد الاتجار - وهي الجريمة ذات العقوبة الأشد - وفي الحدود المقررة لجريمة المادة ١/٤٠ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ . عدم جدوى النعى عليه بقالة عدم انطباق المادة ٢/٤٠ من القانون المشار إليه . |
| ٩٠٢ | ٢٤١٨٠ | (الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| | | ٩ - النعى على المحكمة خطأها في عدم الاطلاع على المحررات محل جريمة التزوير : عدم جدواه . ما دامت المحكمة قد أعملت في حق المتهم المادة ٢/٣٢ عقوبات وأخذته بجريمة الاستيلاء بغير حق على مال جمعية تساهم الدولة في مالها بنصيب المسندة إليه وهي ذات العقوبة الأشد . |
| | | متى تنتفى المصلحة في الطعن ؟ |
| ٩١٣ | ٢٤١٨٢ | (الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| | | ١٠ - تعديل المحكمة الوصف بإضافة سبق الاصرار إلى جرائم القتل العمد والشروع فيه المسندة إلى الطاعنين دون تنبيههما إلى ذلك . اخلال بحق الدفاع . لا يمنع من ذلك أن تكون العقوبة التي أوقعها الحكم مقررة للجرائم المسندة إلى الطاعنين مجردة من هذا الظرف ، ما دام الحكم قد عول على هذا الظرف في نفي قيام حالة الدفاع الشرعي التي تمسك بها الطاعنان . |
| ٩٦٦ | ٢٤١٩١ | (الطعن رقم ٩٢٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) |
| | | ١١ - جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات . طبيعتها : لا محل لتطبيق هذا النص بطريق القياس على الظرف المشدد المنصوص عليه في الفقرة (ب) من المادة ٧ من القانون ٣٩٤ |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل . علة ذلك ؟ مخالفة الحكم هذا النظر خطأ في القانون ولو كانت العقوبة التي قضى بها داخله في العقوبة المقررة لحناية إحراز السلاح مجردة من الظرف المشدد ، ما دام الحكم مع تطبيق المادة ١٧ عقوبات قد التزم الحد الأدنى المقرر للجناية مع قيام الظرف المشدد . |
| ١٠٤٣ | ٣٤٢٠٥ | (الطن رقم ٨١٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) ١٢ - فساد استدلال الحكم كله . لا يبرره تطبيقه المادة ٣٢ عقوبات وإيقاع عقوبة مقررة لأى من التهمتين المسندتين إلى المتهم . توافق مصلحة المتهم في الطعن على هذا الحكم . مثال . |
| ١١٢٠ | ٣٤٢٢٠ | (الطن رقم ١١٩٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) ١٣ - عدم جدوى النعى على الحكم في شأن عدم تحقق جريمة الضرب المفضى إلى الموت . اعتبارا بأن القدر المتيقن في حق المتهم هو جنحة الضرب البسيط . ما دام أن العقوبة المقضى بها تدخل في نطاق عقوبة جنحة الضرب البسيط . تقدير ظروف الرأفة . العبرة فيه . بذات الواقعة والظروف التي حدثت فيها . لا بالوصف المنسب عليها . |
| ١١٨١ | ٣٤٢٣٤ | (الطن رقم ١٤٤٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) ١٤ - عدم جدوى النعى على الحكم خطؤه في وصف جريمة خيانة الأمانة بأنها نصب . ما دام أنه قد عاقب المتهم بعقوبة تدخل في نطاق عقوبة خيانة الأمانة . |
| ١٣٦٤ | ٣٤٢٧٧ | (الطن رقم ١٥٦٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| ١٣٦٧ | ٣٤٢٧٨ | ١٥ — عقوبة إحراز المخدر بغير قصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي . تتساوى مع عقوبة إحرازه بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي . المادتان ٣٨٤، ٣٧ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . (الطعن رقم ١٥٩٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١) |
| ١٣٩٦ | ٣٤٢٨٦ | ١٦ — النعي على الحكم عدم استظهار ظرف الاكراه في السرقة . لا جدوى منه ولا مصلحة فيه . ما دامت العقوبة مبررة حتى مع عدم توافر هذا الظرف . (الطعن رقم ١٥٢٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) |
| ١٣٩٦ | ٣٤٢٨٦ | ١٧ — انتفاء المصلحة في النعي على الحكم في شأن جريمة المادة ١٣٧ مكررا عقوبات . إذا كان قد أخذ الطاعن بجريمة سرقة الأوراق المسندة إليه . وكانت العقوبة الموقعة مقررة في القانون لأي من الجريمتين . (الطعن رقم ١٥٢٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) |
| ١٤٥١ | ٣٤٣٠١ | ١٨ — تقدير ظروف الرأفة . العبرة فيه بالواقعة الجنائية ذاتها . خطأ الحكم في وصف الواقعة . لا يبرر طلب نقضه بقالة إن المحكمة عند تقدير العقوبة التي أوقعها كانت تحت تأثير الوصف الخاطيء . إلا إذا كانت المحكمة قد نزلت بالعقوبة إلى أقل حد يسمح به القانون حسب الوصف الخاطيء . أساس ذلك ؟ معاقبة المتهم باعتباره فاعلا في القتل العمد المقترن بظرف مشدد بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة . رغم معاملته بالمادة ١٧ عقوبات وكونه في صحيح القانون شريكا في الجريمة المذكورة لا فاعلا فيها . لا ثريب . (الطعن رقم ١٢١٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ١٩ — خطأ الحكم في وصف واقعة الدعوى. متى لا يتوافر به المصلحة في الطعن فيه ؟ |
| ١٥٠٤ | ٣٤٣١١ | (الطعن رقم ١٢١٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) |
| | | ٢٠ — ما يثيره الطاعن من أن الواقعة التي يمكن أن تنسب إليه هي بيعه خبزا بأكثر من السعر المحدد . لا جدوى منه . طالما أن العقوبة المقررة لها مقورة لهذه الجريمة . |
| ١٥١١ | ٣٤٣١٣ | (الطعن رقم ١٦٩٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| | | راجع أيضا : إختلاس . (القاعدة رقم ١٥٢ بالصحيفة رقم ٢٤٧٤٨ ع ٢٤) |
| | | وأسباب الإباحة . (القاعدة رقم ٢٩١ بالصحيفة رقم ٣٤١٤١٥ ع ٣٤) |
| | | وإشتراك (القاعدة رقم ٣٠١ بالصحيفة رقم ٢٤١٤٥١ ع ٢٤) |
| | | وتزوير . (القاعدة رقم ٢٢٣ بالصحيفة رقم ٣٤١١٣٣ ع ٣٤) |
| | | إيقاف تنفيذ العقوبة : |
| | | تقدير الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة وشمول الإيقاف لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم . من إطلاقات محكمة الموضوع . |
| ٥٣ | ١٤١١ | (الطعن رقم ١٣٧٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| | | راجع : أيضا تلبس . (القاعدة رقم ٢١ بالصحيفة رقم ١٤٩٦ ع ١٤) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | وحكم . (القاعدة رقم ١ بالصحيفة رقم ١ ع ١) |
| | | وسلاح . (القاعدة رقم ٦٦ بالصحيفة رقم ٣٠٨ ع ١) |
| | | وغش . (القاعدة رقم ٦٥ بالصحيفة رقم ٣٠٣ ع ١) |
| | | ”الإعفاء من العقوبة“ |
| | | ١ — شرط عدم العقاب على القذف الموجه إلى الموظف العام ؟ عدم جواز إثارة الجدل الموضوعي أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) ... ٩٦ ع ١ ٤٥٨ |
| | | ٢ — الطعن المتضمن قذفا في حق الموظفين العموميين أو من في حكمهم . شرط إباحته ؟ (الطعن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) ... ٩٦ ع ١ ٤٥٨ |
| | | ٣ — قصر الاعفاء الوارد بالمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ على العقوبات المقررة لجرائم المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ منه . بحث هذا الاعفاء . يكون بعد اسباغ الوصف الصحيح على واقعة الدموى . (الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) ... ١٤٦ ع ٢ ٧٢٢ (والطعن رقم ١٥٧٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) ... ٢٦٥ ع ٣ ١٣٠٧ |
| | | ٤ — انطواء الحكم على قرارات قانونية خاطئة في شأن الاعفاء الوارد بالمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . لا يبيحه . مادامت نتيجته متفقة مع القانون . (الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) ... ١٤٦ ع ٢ ٧٢٢ |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٥ - وقوع الجناية قبل اعتراف المتهم بارتكابها . عدم تمتعه بالإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ عقوبات . |
| ٩١٢ | ٢٤١٨٢ | (الطنن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| | | ٦ - اقتصار الإعفاء من العقوبة المقررة بالمادة ١٠٧ مكررا عقوبات على حالة قبول الرشوة فحسب . |
| ٩١٢ | ٢٤١٨٢ | (الطنن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| | | ٧ - الجنون والعاهة العقلية وحدهما . هما مناط الإعفاء من العقاب وفق المادة ٦٣ عقوبات . |
| ٩١٢ | ٢٤١٨٢ | (الطنن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| | | ٨ - لا إعفاء من العقوبة بغير نص . |
| ١٣٠٧ | ٣٤٢٦٥ | (الطنن رقم ١٥٧٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ٩ - حالات الإعفاء . ورودها في القانون على سبيل الحصر . عدم جواز التوسع في تفسيرها بطريق القياس . |
| ١٣٠٧ | ٣٤٢٦٥ | (الطنن رقم ١٥٧٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | راجع أيضا : تبغ . |
| | | (القاعدة رقم ١٩٣ بالصحيفة رقم ٢٤٩٧٦) |
| | | وتمويض . |
| | | (القاعدة رقم ١٥٩ بالصحيفة رقم ٢٤٧٩٥) |
| | | علاقة السببية |
| | | راجع : رابطة السببية . |

| الصفحة | القاعدة | علامات تجارية |
|--------|---------|---|
| | | إستثناء المشرع تقليد العلامات والبيانات التجارية من حكم المواد ٢٠٦ ، ٢٠٦ مكررا ، ٢٠٨ عقوبات وخصها بحمايته في القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ في شأن العلامات والبيانات التجارية . |
| ١٤٦٧ | ٣٠٣ | (الطعن رقم ٩٥٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) راجع أيضا : تقليد . (القاعدة رقم ٣٠٣ بالصحيفة رقم ١٤٦٧) ونقض . (القاعدة رقم ١٥٠ بالصحيفة رقم ٢٤٧٤١) |
| | | عمل |
| | | ١ - تقدير قيام الارتباط بين الجرائم . الأصل فيه أنه موضوعي . متى يخضع لرقابة محكمة النقض ؟ لا ارتباط بين جريمة عدم إنشاء صاحب العمل ملفا لكل من عماله وبين جريمة عدم منحه هؤلاء العمال إجازات المواسم والأعياد . المادتان ١/٦٢ و ١/٦٩ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . |
| ٧٧ | ١٦ ع ١٦ | (الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣) ٢ - إصابات العمل التي تلتزم هيئة التأمينات الاجتماعية بعلاجها وإعانة المصابين المؤمن عليهم في مدة العجز أو أداء تعويض أو ترتيب معاش لهم ؟ ليس للصواب فيما يتعلق بتلك الإصابات التمسك قبل الهيئة بأحكام أى قانون آخر ، ولا يجوز له |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ذلك أيضا بالنسبة إلى صاحب العمل إلا إذا كانت إصابته قد نشأت عن خطأ جسيم من جانبه . المادتان ١ (د) و ٤٢ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . مثال لإخلال بدفاع جوهري في هذا الصدد . |
| ١٢٩ | ٢٧ ع ١ | (الطعن رقم ١٣٦٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) |
| | | ٣ - رئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية . يعد صاحب العمل المسئول عن تنفيذ أحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . تعيين مدير أو مشرف له سلطة الاشراف والادارة اعتباره المسئول عن تنفيذ القانون المذكور . |
| | | اختصاص المشرف الزراعي وفقا للقرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦١ هو التوجيه والارشاد والمراقبة . |
| ١٣٣ | ٢٨ ع ١ | (الطعن رقم ١٧٩٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) |
| | | ٤ - فصل العامل في منشأة تستخدم أكثر من خمسة عمال قبل عرض الأمر على اللجنة المختصة يعتبر عملا مؤثما جنائيا . |
| | | صدور قرار وزير العمل رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقرار رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٥ في نطاق التفويض التشريعي الوارد في المادة ٦٦ من قانون العمل . |
| ٣٢٧ | ٧١ ع ١ | (الطعن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/١٧) |
| | | ٥ - جواز الجمع بين الجزاءين الجنائي والتأديبي عن المخالفة الواحدة . |
| ٣٢٧ | ٧١ ع ١ | (الطعن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/١٧) |
| | | ٦ - المراد بصاحب العمل في خطاب الشارع ؟ |
| ٣٢٧ | ٧١ ع ١ | (الطعن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/١٧) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٧ - جرائم عدم الاشتراك في هيئة التأمينات الاجتماعية ، وعدم تقديم الكشوف والبيانات والاختبارات والاستمارات ، وعدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات ، وعدم إنشاء ملفات خاصة للمؤمن عليهم . طبيعتها : جرائم عمدية . غير متلازمة . القيام بأى من هذه الواجبات لا يجزئ عن القيام بالأخرى . لا ارتباط بينها في حكم المادة ٣٢/٢ عقوبات . |
| | | إنهاء الحكم إلى عدم توافر الارتباط بين جريمة عدم اشتراك المطعون ضده عن عماله في هيئة التأمينات الاجتماعية والجريمتين الأخرين وقضاؤه بعدم جواز الاستئناف بالنسبة لتلك الجريمة باعتبارها مخالفة حكم فيها بالغرامة فلا يجوز للمتهم استئنافها . صحيح في القانون . |
| ٥٥١ | ٢٤١١٥ | (الطعن رقم ٢٢٣٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ١٤٠٠ | ٣٤٢٨٧ | (والطعن رقم ١٦٠٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) |
| ١٤٤٧ | ٣٤٣٠٠ | (والطعن رقم ١٢١٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) |
| | | ٨ - انتهاء الحكم إلى أن عدم اشتراك المطعون ضده عن عماله لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية يجعله غير مسئول عن سائر الالتزامات التي يفرضها قانون التأمينات الاجتماعية . خطأ في تطبيق القانون . |
| ٥٥١ | ٢٤١١٥ | (الطعن رقم ٢٢٣٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ٩ - عدم جواز الطعن بالنقض إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنح . كون الحكم المطعون فيه صادرا في مخالفة ، بالنسبة إلى جريمة عدم الاشتراك في هيئة التأمينات . وجوب القضاء بعدم جواز الطعن في هذه الجريمة . |
| ٥٥١ | ٢٤١١٥ | (الطعن رقم ٢٢٣٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ١٠ - التفات المحكمة عن الرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان . لا يعيب حكمها . مثال في شأن تحديد الحد الأدنى لأجور العمال في المنشآت الصناعية متى تجاوزوا الثامنة عشرة سنة . (الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ٥٥٨ ٢٤١١٦ |
| | | ١١ - جرائم هدم تحرير صاحب العمل عقود عمل لعماله وعدم إنشائه ملفا لكل منهم وعدم إعلانه جدول ساعات العمل وفترات الراحة الأسبوعية ونظام تشغيل الأحداث والنساء ولائحة العمل ولائحة الجزاءات وتعيينه عمالا دون الرجوع إلى مكتب القوى العاملة . لا ارتباط بينها . (الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ٥٥٨ ٢٤١١٦ |
| | | ١٢ - العقوبة المقررة لمخالفة أحكام المواد ١٢٢ و ١٢٨ ، ١٣٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . غرامة لا تزيد عن مائة قرش . قضاء الحكم - في هذه الجرائم - بتغريم الطاعن مائتي قرش . خطأ في تطبيق القانون . (الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ٥٥٨ ٢٤١١٦ |
| | | ١٣ - جريمة عدم تقديم الكشوف والبيانات والإخطارات والاستمارات للهيئة العامة للتأمينات وعدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات التي يتطلبها قانون التأمينات الاجتماعية . طبيعة كل منها : جنحة . جواز استئناف الحكم الصادر فيها . (الطعن رقم ٢١٩٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٥) ٦٢٧ ٢٤١٢٧ |
| | | ١٤ - لا ارتباط بين جرائم عدم التأمين على العمال وعدم استيفاء سجل الأجور وعدم تقديم البيان السنوي الخاص بالأجور . (الطعن رقم ٤٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) ٦٧٠ ٢٤١٣٦ |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ١٥ - متى تتعدد العقوبة في جرائم قانون العمل ، ومتى لا تتعدد . أساس ذلك ؟ |
| | | عقوبة جريمة عدم تقديم صاحب العمل ما يثبت حصول عماله على أجورهم . لا تتعدد فيها بقدر عدد العمال . قضاء الحكم بتعدد العقوبة عنها . خطأ في القانون موجب لنقضه |
| ١٣٨٧ | ٣٤٢٨٤ | (الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) |
| | | راجع أيضا : إرتباط . |
| | | (القاعدة رقم ١١٥ بالصحيفة رقم ٥٥١ ع ٢) |
| | | وشركات : |
| | | (القاعدة رقم ٨٥ بالصحيفة رقم ٣٩٣ ع ٢) |
| | | عود |
| | | ١ - شروط اعتبار المتهم عائدا وفقا لنص المادة ٥١ عقوبات ؟ |
| ١١٩٨ | ٣٤٢٣٨ | (الطعن رقم ٩٣٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٣) |
| | | ٢ - اعتبار الحكم سابقة في العود . يوجب أن يكون هذا الحكم نهائيا قبل ارتكاب العائد لجريمته الجديدة . |
| ١١٩٨ | ٣٤٢٣٨ | (الطعن رقم ٩٣٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٣) |
| | | راجع أيضا : سلاح . |
| | | (القامده رقم ٦٦ بالصحيفة رقم ٣٠٨ ع ١) |

(غ)

غرامة تهديدية . غرفة مشورة . غش .
غش في تنفيذ الالتزامات التعاقدية

غرامة تهديدية

الغرامة التهديدية . طبيعتها : تهديدية وليست تعويضية .
ورودها في القيود الدفترية للنشأة . لا يغير من طبيعتها .
وجوب تثبيت الحكم من وقوع الضرر في جريمة
الاضرار العمدة .

(الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٣/١٠/١٩٦٩) ... ٣٤٢٠٨ ١٠٥٦

غرفة مشورة

راجع قضاة .

(القاعدتان رقما ٧٢ ، ٢١١ بالصحيفتين رقمي ٣٣١ ، ١٠٧٤
ع ١ ، ع ٣)

غش

١ — الجرائم المنصوص عليها في القانون ٨٧ لسنة ١٩٣٨
في شأن تنظيم صناعة وتجارة الصابون ، مخالفات لا جنح .

إعتبار قرار مجلس الوزراء — الصادر في ١٩٥٦/٤/٤ بتنظيم
صناعة وتجارة الصابون استنادا إلى الاعلان الدستوري الصادر
في ١٩٥٣/٢/١٠ — ناسخا لما يتعارض معه من أحكام
في التشريعات السابقة على صدوره ومنها القانون ٨٧ لسنة ١٩٣٨
سالف الذكر . إحالة القرار المذكور ، بالنسبة للعقاب

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | على جريمة الغش والخديعة إلى المادتين ٥ ، ٦ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن قمع التدليس والغش ، وبالنسبة للعقاب على مخالفة البيان التجاري للحقيقة إلى القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالبيانات والعلامات التجارية والذي يعاقب على الجريمة المذكورة بعقوبة الجنحة . |
| ٥٦ | ١٤١٢ | (الطعن رقم ١٣٨٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣) ٢ - وجوب مراعاة نسبة الأحماض الدهنية والرائحية في صناعة الصابون بحسب البيان المرقوم على السلعة وإلا كون الفعل فشا . إنتاج صابون دون مراعاة تلك النسب يعتبر ذكرا لبيان تجاري غير مطابق للحقيقة معاقبا عليه بالمواد ٢٦ ، ٢٧ ، ٣٤ من القانون ١٧ لسنة ١٩٥٩ . |
| ٥٦ | ١٤١٢ | (الطعن رقم ١٣٨٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣) ٣ - علم المتهم بغش ما يصنعه يستفاد ضرورة من كونه متجالا له اعتبارا بأن الصانع يعلم كنه ما يصنعه ونسبة المواد الداخلة في تكوينه . عدم قبول التذرع بجهله . صنع صابون تنقص فيه نسبة الأحماض عن حد معين جنحة دائما في حق الصانع طبقا للقانونين ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، ٥٧ لسنة ١٩٣٩ . زيادة نسبة القلوي المطلق الكاوي في الصابون عن حد معين . مخالفة . شرط ذلك : أن يكون المتهم حسن النية . |
| ٥٦ | ١٤١٢ | (الطعن رقم ١٣٨٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣) ٤ - عدم ضبط المواد الغذائية المغشوشة . أثره . عدم جواز القضاء بمصادرتها . |
| ١٧٣ | ١٤٣٧ | (الطعن رقم ١٨٥٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٥ - القضاء بمصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي تكون جسم الجريمة في مفهوم نص المادة ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل . شرطه . أن تكون مغشوشة أو فاسدة . |
| ١٧٦ | ١٤٣٨ | (الطن رقم ١٨٥٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) |
| | | ٦ - مناط إعفاء التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية طبقا للمادة ٢/٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدلة بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ . |
| ٣٠٣ | ١٤٦٥ | (الطن رقم ٢١٨٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣) |
| | | ٧ - المصادرة المنصوص عليها في المادة ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . طبيعتها ؟ |
| ٣٠٣ | ١٤٦٥ | (الطن رقم ٢١٨٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣) |
| | | ٨ - إلغاء القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ عقوبة المخالفة المنصوص عليها في المادة ١/٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بالنسبة لغير المواد الغذائية . مثال . |
| ٣٠٣ | ١٤٦٥ | (الطن رقم ٢١٨٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣) |
| | | ٩ - القرينة التي افترض بها الشارع العلم بالغش بالنسبة للتشغلين بالتجارة . قابليتها للنفي بطرق الاثبات كافة . عدم مساس هذه القرينة بالركن المعنوي في جنحة الغش . |
| ١٠٠٣ | ٣٤١٩٥ | (الطن رقم ٧٧٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) |
| | | ١٠ - إدانة المتهم بقالة إنه المنتج للبن المغشوش وأن أعمال مركز حلب الأبقار تتم تحت إشرافه المباشر وعلمه اليقيني دون بيان مصدر ذلك . خطأ . |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | دفاع المتهم بنفى إشرافه على حلب الألبان المغشوشة وأن إشرافه على مركز تربية الأبقار إشراف إدارى لحسب . دفاع جوهرى . وجوب تحقيقه أو الرد عليه بما يفنده . |
| ١٠٠٣ | ٣ع١٩٥ | (الطعن رقم ٧٧٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) |
| | | ١١ - كفاية ارتكاب فعل الغش أو العلم به لتحقيق جريمة الغش . |
| ١٠٠٣ | ٣ع١٩٥ | (الطعن رقم ٧٧٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) |
| | | ١٢ - الخطأ الجسيم والغش . كلاهما يمثل وجهها للإجرام يختلف عن الآخر . عدم جواز الخلط بينهما في مجال المسئولية الجنائية . |
| ١١٥٧ | ٣ع٢٢٩ | (الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| | | غش في تنفيذ الالتزامات التعاقدية |
| | | الاخلال العمدى في تنفيذ الالتزامات التعاقدية الذى يترتب عليه ضرر جسيم والغش في تنفيذ تلك العقود جريمتان في حكم المادة ١١٦ مكررا عقوبات . أركانها : وقوع الاخلال أو الغش في تنفيذ عقد من العقود التى أوردتها المادة المذكورة على سبيل الحصر وأن يكون التعاقد مرتبطا به مع الحكومة أو إحدى الجهات الأخرى التى أشارت إليها المادة سالفة الذكر . |
| ٤٩٤ | ٢ع١٠٣ | (الطعن رقم ١٩٨٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | (ف) |
| | | فاعل أصلي |
| | | ١ - الفاعل الأصلي في جريمة المارقة . |
| ٢٩ | ١٤٧ | (الطعن رقم ١٩١٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| ٣٨٨ | ١٤٨٤ | (والطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) |
| | | ٢ - الفاعل الأصلي في جريمة التزوير ؟ |
| ٢١٢ | ١٤٤٦ | (الطعن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣) |
| | | ٣ - ثبوت اشتراك الطاعن في جرائم الاختلاس والتزوير والاستعمال . لا مصلحة له في المجادلة في معاقبته على أساس أنه فاعل أصلي . |
| ٢١٢ | ١٤٤٦ | (الطعن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣) |
| | | ٤ - ماهية الاتفاق على ارتكاب الجريمة . إمكان وقوع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة أو لحظة تنفيذها تحقيقا لقصد مشترك بين الجناة هو الغاية النهائية من الجريمة . |
| | | ثبوت أن كلا من المتهمين كان متويا القتل مع الآخرين ومباشرة فعل الاعتداء في سبيل تنفيذ مقصدهم المشترك . |
| | | مساءلة كل منهم باعتباره فاعلا ولولم تنشأ الوفاة عن فعلته ونشأت عن فعله زميله . مثال لتسبب غير معيب في هذا الصدد . |
| ٥٣١ | ٢٤١١١ | (الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٥ — الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات . طبيعتها . وجوب القضاء بها على كل من ساهم في الجريمة فاعلا أو شريكا . |
| ٧٣٢ | ٢٤١٤٨ | (الطن رقم ١٩٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٩/١٩) |
| | | ٦ — اعتبار حيازة الدخان الليبي في داخل الجمهورية . تهريبا . ولو كانت حيازته من غير المهرب له فاعلا أو شريكا . |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | (الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| | | ٧ — وجوب القضاء على الفاعلين وشركائهم متضامتين بتعويض قدره عشرون جنيها عن كل كيلوجرام أوجزه منه من الدخان المهرب . فضلا عن العقوبة المقررة . المادة ٣ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | (الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| | | ٨ — لاتناقض بين تبرئة المتهم عن تهمة استيراد الدخان الليبي . وبين إدانته في حيازته ولو مع آخرين بوصفهم فاعلين أصليين في جريمة تهريبه . |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | (الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| | | ٩ — معاقبة المتهم باعتباره فاعلا في القتل العمد المقترن بظرف مشدد بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة . رغم معاملته بالمادة ١٧ عقوبات وكونه في صحيح القانون شريكا في الجريمة المذكورة لا فاعلا فيها . لا أثرب . |
| ١٤٥١ | ٢٤٣٠١ | (الطن رقم ١٢١٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) |
| | | ١٠ — عدم مساءلة الشخص جنائيا . بصفة فاعل أو شريك إلا عما يكون لنشاطه دخل في وقوعه المسؤولية المفترضة أو التضامنية استثناء . لا يكون إلا بنص الشارع وفي حدود هذا النص . |
| ١٤٦١ | ٣٤٣٠٢ | (الطن رقم ٨٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |

راجع أيضا : اشتراك .

(القاعدة رقم ٢٤ بالصحيفة رقم ١٠٨ ع ١)
(والقاعدة رقم ١٢٢ بالصحيفة رقم ٢٤٥٩١ ع ٢)

ونقد .

(القاعدة رقم ١٣٥ بالصحيفة رقم ٢٤٦٥٩ ع ٢)

(ق)

قانون . قبض . قبض وحبس بدون وجه حق .
قتل خطأ . قتل عمد . قذف . قرارات وزارية .
قصده جنائي . قضاة . قمار . قوة الأمر المقضي .
قوة القاهرة

قانون

” إصداره “ .

١ — ما نص عليه القرار الوزاري رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٩
— الصادر تنفيذا لقرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٩٥٦/٤/٤ —
في مادته الخامسة من بطلان إجراءات أخذ العينة إذا لم يعلن
صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الأجل المحدد له ، لا يقيد
المحاكم ، علة ذلك ؟

٥٦ ١٤١٢ (الطن رقم ١٣٨٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٣/١/١٩٦٩)

٢ — صدور قرار وزير العمل رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ المعدل
بالقرار رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٥ في نطاق التفويض التشريعي
الوارد في المادة ٦٢ من قانون العمل .

٣٢٧ ١٤٧١ (الطن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٦٩)

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٣ — التسامح في وزن الخبز بسبب الجفاف من الرخص المخولة لوزير التموين يستعملها حسبما يراه بغير معقب . المادة ٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . إصدار وزير التموين القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ الذي نص فيه على عدم التسامح في وزن الخبز الشامي بسبب الجفاف في حدود التفويض التشريعي المخول له بمقتضى المادة سالفه الذكر . (المطن رقم ١٤٥٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٠/١١/١٩٦٩) .. |
| ١٢٤٥ | ٣٤٢٥٠ | .. " العلم به " . |
| | | العلم بالقانون الجنائي والقوانين العقابية المكمل له . مفترض في حق الكافة . (المطن رقم ٢٠٢٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٠/٢/١٩٦٩) ... |
| ٢٤٣ | ١٤٥٣ | .. " تطبيقه " . |
| | | التفات المحكمة عن الرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان . لا يعيب حكمها . |
| | | مثال في شأن تحديد الحد الأدنى لأجور العمال في المنشآت الصناعية متى تجاوزوا الثامنة عشرة سنة . (المطن رقم ١٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٢٨/٤/١٩٦٩) |
| ٥٥٨ | ٢١١٦ | راجع أيضا : ارتباط . (القاعدة رقم ١١٦ بالصحيفة رقم ٥٥٨ ع ٢) |
| | | " مريانة من حيث الزمان " . |
| | | ١ — لا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لنفاذ القانون . عدم نفاذ القانون قبل نشره . |
| ٢٧١ | ١٤٥٩ | (المطن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٣٨ و — جلستا ١٧/١٢/١٩٦٩) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٢ — إلغاء القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ عقوبة المخالفة المنصوص عليها في المادة ١/٧ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ بالنسبة لغير المواد الغذائية . مثال . |
| ٣٠٣ | ١٤ ٦٥ | (الطن رقم ٢١٨٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣) |
| | | ٣ — سريان قرار وزير التكوين رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٧ الذي رفع نسبة الرماد المسموح به في الردة اعتبارا من نشره الحاصل في ٤ يونيه سنة ١٩٦٧ . |
| ٩٤١ | ٢٤ ١٨٦ | (الطن رقم ٧٦٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) |
| | | ” تفسيره “ . |
| | | ١ — كل مكان يتخذ الشخص مسكنا له على الدوام أو التوقيت بحيث يكون حرما آمنا له لا يباح لغيره دخوله إلا بإذنه ، فهو منزل . |
| ٤٩ | ١٤ ١٠ | (الطن رقم ١٧٣٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| | | ٢ — عدم اشتراط القوار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدل ، وجوب فحص العينة بطريق النخل والتحليل الكيماي معا وأن تكون المخالفة في نسبتين على الأقل من النسب المقررة للواصفات . |
| ١١٨ | ١٤ ٢٥ | (الطن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| | | ٣ — مجال التقيد بفئات الأتاع المنصوص عليها في المادة ١٧٦ من قانون الحمامة الحديد ؟ |
| ١٩٨ | ١٤ ٤٣ | (الطن رقم ١٩٨٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣) |
| | | ٤ — معنى الدخول في حكم المادة ٣٦٩ عقوبات ؟ |
| ٢٢٧ | ١٤ ٤٨ | (الطن رقم ١٧٥٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٠) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٥ — تخصيص عموم النص بغير مخصص . لا يصح . |
| ٢٧١ | ١٤ ٥٩ | (الطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٧) |
| | | ٦ — التهريب الجمركي . ماهية كل من التهريب الفعلي والتهريب الحكي ؟ المادة ١٢١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . |
| ٢٩٠ | ١٤ ٦٢ | (الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) |
| | | ٧ — عدم اعتبار أفعال التهريب الحكي التي تقع فيما وراء الدائرة الجمركية تهريباً . |
| | | عدم اعتبار حيازة البضاعة — من غير المهرب لها فاعلاً أو شريكاً — وراء الدائرة الجمركية تهريباً إلا إذا توافر ، فيما يختص بتهريب التبغ ، إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . عدم انطباق المادة ٤٤ مكرراً من قانون العقوبات على هذه الحيازة . |
| ٢٩٠ | ١٤ ٦٢ | (الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) |
| | | ٨ — حاصل تشريع الرقابة على عمليات النقد الأجنبي أمران : حظر مطلق ، وتنظيم إداري يسمح بالاستثناء . |
| ٣٣٥ | ١٤ ٧٣ | (الطعن رقم ١١١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١٧) |
| | | ٩ — جريمة المقاصة في قانون الرقابة على عمليات النقد الأجنبي . تعريفها ؟ |
| ٣٣٥ | ١٤ ٧٣ | (الطعن رقم ١١١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١٧) |
| | | ١٠ — ضبط النقد الأجنبي . ليس ركناً في جريمة المقاصة . عدم جواز اشتراطه دليلاً عليها . |
| ٣٣٥ | ١٤ ٧٣ | (الطعن رقم ١١١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١٧) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| ٣٣٥ | ١٤٧٣ | ١١ — جريمة تعامل غير المقيم بالنقد المصرى . تعريفها ؟ (الطن رقم ١١١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٦٩) |
| | | ١٢ — حصر المادة الثانية من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ حالات تهريب التبغ . (الطن رقم ٨٢٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٢٠/١٠/١٩٦٩) |
| ١٠٩٧ | ٣٤٢١٥ | ١٣ — يجب على طالب الترخيص بإقامة بناء لى يحصل عليه أو لى يعتبر طلبه مقبولا بعد انقضاء الأجل المحدد قانونا أن يقدم طلبه للسلطة المختصة بشئون التنظيم مرفقا به المستندات والرسومات التى ينتمى إليها المادة الأولى من قرار وزير الاسكان والمرافق الرقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٧ المعدل . اعتبار الحكم مجرد تقديم طلب الحصول على الترخيص وانقضاء أكثر من أربعين يوما على تقديمه دون رد على الطلب كاف وحده لاعتبار الطلب مقبولا . خطأ . (الطن رقم ١١٧١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١/١٢/١٩٦٩) |
| ١٣٥٠ | ٣٤٢٧٤ | ١٤ — حالات الإعفاء . ورودها فى القانون على سبيل الحصر . عدم جواز التوسع فى تفسيرها بطريق القياس . الإعفاء من العقوبة إعمالا للمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لا يكون إلا فى الجرائم المعاقب عليها بمقتضى المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من القانون المذكور . (الطن رقم ١٥٧٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٧/١١/١٩٦٩) |
| ١٣٠٧ | ٣٤٢٦٥ | راجع أيضا : مسئولية جنائية . (القاعدة رقم ٢٣ بالصحيفة رقم ١٠٤ ع ١) |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|---|
| | | ” القانون الأصح “ : |
| | | ١ - تغاير مواصفات الردة على توالى القرارات الوزارية الصادرة بتحديداتها لا يتحقق به معنى القانون الأصح للتهم . ما دامت جميعها متفقة على تحديد مواصفات لاستخراجها وقائيم عدم مطابقتها لهذه المواصفات . |
| ١١٨ | ٢٥ ع ١ | (الطعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| | | ٢ - قرار تخفيض وزن رغيف الخبز عن الوزن المقرر له وقت إنتاجه . لا يتحقق به معنى القانون الأصح . |
| ٣١٢ | ٦٧ ع ١ | (الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣) |
| | | ” الغاؤه “ : |
| | | ١ - الجرائم المنصوص عليها في القانون ٨٧ لسنة ١٩٣٨ في شأن تنظيم صناعة وتجارة الصابون مخالفات لا جنح . |
| | | اعتبار قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ / ٤ / ١٩٥٦ بتنظيم صناعة وتجارة الصابون استنادا إلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ / ٢ / ١٩٥٣ ناسخا لما يتعارض معه من أحكام في التشريعات السابقة على صدوره ومنها القانون ٨٧ لسنة ١٩٣٨ صالف الذكر . إحالة القرار المذكور بالنسبة للعقاب على جرمي الغش والخديعة إلى المادتين ٦٤٥ و ٦٤٦ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن قمع التدليس والغش ، وبالنسبة للعقاب على مخالفة البيان التجاري للحقيقة إلى القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالبيانات والعلامات التجارية والذي يعاقب على الجريمة المذكورة بعقوبة الجنحة . |
| ٥٦ | ١٢ ع ١ | (الطعن رقم ١٣٨٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٢ — إلغاء القانون ١٩١ لسنة ١٩٦١ لرسوم الاستيراد المقررة بالقانون ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ . مؤدى ذلك . نسخ الإلزام بالتعويض المنصوص عليه في القانون ٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاستيراد . حصول واقعة الدعوى بعد إلغاء تلك الرسوم . قضاء الحكم بالتعويض . خطأ . حق محكمة النقض في تصحيحه جزئيا دون تحديد جلسة ولو كان الطعن لثاني مرة . أساس ذلك ؟ |
| ٦٨٥ | ٢٤١٣٩ | (الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| | | قبض |
| | | ١ — الأحوال التي يجوز فيها لرجل الضبط القبض على المتهم . المادة ٣٤ إجراءات . |
| | | العبرة في تحديد العقوبة في معنى المادة ٣٤ إجراءات بما يرد به نص القانون . |
| | | حق رجل الضبط في القبض على المتهم بجريمة التعدي المنصوص عليها في المادتين ١٣٦ ، ١٣٧ /١ عقوبات . |
| ٩٦ | ٢١٤ | (الطعن رقم ١٧٦٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| | | ٢ — كلما كان القبض على المتهم صحيحا . جاز تفتيشه . |
| ٩٦ | ٢١٤ | (الطعن رقم ١٧٦٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| | | ٣ — التلبس : يكفي لقيامه وجود مظاهر خارجية تنبئ عن وقوع الجريمة . إجازته لرجال السلطة العامة التحفظ على المتهم واقتياده إلى أحد مأموري الضبط . مثال في جريمة تلبس بإحراز مواد مخدرة . |
| ٣٨٤ | ٨٣٤ | (الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) |

| الصفحة | القامده | |
|--------|---------|--|
| ١٣١١ | ٣٤٢٦٦ | <p>٤ — مشاهدة رجل الضبط المتهم متلبسا بجريمة هربه من تنفيذ حكم صادر ضده . حقه في القبض عليه وتفتيشه . إعراض مستشار الإحالة عن ذلك وتقريره ببطلان القبض والتفتيش . مخالف للقانون .</p> <p>(الطن رقم ٩٣٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤)</p> |
| ١٣٣٠ | ٣٤٢٧٠ | <p>٥ — حق مأمور الضبط القضائي في القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على إتهامه بإحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣٤ إجراءات وفي تفتيشه بغير إذن من سلطة التحقيق وبغير حاجة إلى أن تكون الجريمة متلبسا بها .</p> <p>تقدير تلك الدلائل . أمر موكول إلى رجل الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع .</p> <p>(الطن رقم ١٥٨٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤)</p> |
| ١٤٠٤ | ٣٤٢٨٨ | <p>٦ — أمر الضابط لرواد مقهى بعدم التحرك ريثما ينتهي من ضبط وتفتيش أحد المأذون بتفتيشهم بالمقهى . لا يعتبر قبضا بغير حق ، المقصود بهذا الإجراء : المحافظة على الأمن والنظام دون تعرض لحرية أحد . تخلى المتهم — الذي كان من بين رواد المقهى — هما معه من مخدر إثر ذلك . تخل اختياري . صحة التعويل على الدليل المستمد منه .</p> <p>(الطن رقم ١٦١١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٨)</p> <p>قبض وحبس بدون وجه حق</p> <p>القبض على الشخص . ماهيته ؟</p> <p>التعذيبات البدنية . عدم اشتراط درجة معينة من الجسامة فيها . تقديرها . موضوعي .</p> |

| الصفحة | الرقم | المرجع |
|--------|-------|--|
| | | مثال لتسبيب غير معيب في جريمة قبض وحبس بدون وجه حق مقترن بتعذيبات بدنية . |
| ٨٥٣ | ٢٤١٧١ | (الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| | | قتل خطأ |
| | | ١ - مساءلة كل من أسهم في الأخطاء التي نشأ عنها الحادث أيا كان قدر خطئه . يستوى في ذلك أن يكون خطؤه سببا مباشرا أم غير مباشر في حصول الحادث . |
| ١٩٢ | ٤٢ | (الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣) |
| | | ٢ - إيراد الحكم لأوجه الخطأ التي أسهمت في وقوع الحادث كفايته للتدليل على قيام رابطة السببية بين الخطأ والنتيجة الضارة التي حوسب المتهم عنها . |
| ٢٠١ | ٤٤ | (الطعن رقم ١٩٧٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣) |
| | | ٣ - تحقق جريمة القتل خطأ . بمحدث القتل نتيجة توافر صورة من صور الخطأ المنصوص عليها في المادة ٢٣٨ عقوبات . عدم جدوى النعي بأن الخطأ لا يتوافر في حق المتهم إلا إذا كان ما صدر عنه مخالفا للقواعد الدولية لمنع المصادمات في البحار أو مخالفة لأئحة الميناء . |
| ٢٠١ | ٤٤ | (الطعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣) |
| | | ٤ - متى يعد ما أورده الحكم سائغا في التدليل على توافر ركن الخطأ ؟ |
| ٢٠١ | ٤٤ | (الطعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣) |
| | | ٥ - تقدير توافر علاقة السببية . موضوعي . عدم جواز المجادلة في توافرها أمام النقض ما دام أن الحكم قد أقيم على أسباب تؤدي إلى توافرها . |
| ٢٠١ | ٤٤ | (الطعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٦ — المسؤولية الجنائية لصاحب العمل والمقاول عن أعمال الحفر . حدودها ؟ |
| ٢٣١ | ٤٩ ع ١ | (الطعن رقم ١٧٧٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٠) |
| | | ٧ — عدم كشف الحكم عن نوع الخطأ ومداه . قصور في التسبيب . |
| ٢٤٨ | ٥٤ ع ١ | (الطعن رقم ١٣٨٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١١) |
| | | ٨ — حق محكمة الموضوع في تجزئة الدليل والأخذ منه بما تطمئن إليه والالتفات عما عداه دون أن يعد هذا تناقضا يعيب حكمها . مثال في قتل خطأ . |
| ٤٤٩ | ٩٥ ع ٢ | (الطعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| | | ٩ — بيانات كل من الحكم الصادر بالبراءة والحكم الصادر بالإدانة ؟ |
| | | تسبيب الحكم الاستثنائي القاضي بالبراءة . ما يكفي لسلامته ؟ |
| | | مثال في جريمة قتل خطأ . |
| ٦٣٨ | ١٣٠ ع ٢ | (الطعن رقم ٩٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥) |
| | | ١٠ — مساءلة المالك دون المستأجر عن الضرر الذي يصيب الغير من تقصيره في صيانة ملكه وترميمه . التزام المستأجر بالترميم والصيانة . لا يعفى المالك من المسؤولية قبل الغير . إلا إذا تحقق من قيام المستأجر بما التزم به . |
| ٦٩٦ | ١٤٠ ع ٢ | (الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| | | ١١ — متى تتحقق جريمة القتل والإصابة الخطأ في حق مالك البناء ؟ |

| الصفحة | الفاصل | |
|--------|--------|--|
| | | نطاق مسئولية جهة الإدارة عن التراخي في إخلاء المساكن المعرضة للانهدار ؟ |
| ٦٩٦ | ٢٤١٤٠ | (الظن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| | | ١٢ — جواز أن يكون الخطأ مشتركا بين المتهم وغيره . مساءلة المتهم في هذه الحالة . صحيحة . |
| ٦٩٦ | ٢٤١٤٠ | (الظن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| | | ١٣ — السرعة التي تصلح أساسا لمساءلة الجنائية في جريمة القتل خطأ . هي التي تتجاوز ما تقضيه ظروف الحال وملابساته . |
| ٧٢٨ | ٢٤١٤٧ | (الظن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| | | ١٤ — تقدير سرعة السيارة كعنصر من عناصر الخطأ . موضوعي . |
| ٧٢٨ | ٢٤١٤٧ | (الظن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| | | ١٥ — تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا . موضوعي . |
| ٨١٧ | ٢٤١٦٣ | (الظن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| ٦٩٦ | ٢٤١٤٠ | (الظن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| | | ١٦ — مجرد اعتراض السيارة ليلا للطريق الصحراوي محل الحادث . خطأ . |
| ٨١٧ | ٣٤١٦٣ | (الظن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| | | ١٧ — تقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة . أمر موضوعي . |
| ٧٢٢ | ٢٤١٦٤ | (الظن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ١٨ — الإنسان لا يسأل إلا عن خطئه الشخصى . هدم مسئولية صاحب المركب جنائيا أو مدنيا عن خطأ الملتزم بتسييره ، إلا إذا كان العمل جاريا تحت ملاحظته وإشرافه الخاص . |
| ٩٩٣ | ٢٤١٩٤ | (الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| | | ١٩ — جريمة القتل الخطأ . أركانها : خطأ وضرر ورابطة سببية . وجوب تبيان الحكم هذه الأركان وإلا كان معيبا . |
| ٩٩٣ | ٢٤١٩٤ | (الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| | | ٢٠ — إنقطاع علاقة السببية بين الخطأ والضرر بالقوة القاهرة . امتناع مسئولية المخطئ إلا إذا كَوَّنَ خطؤه بذاته جريمة . |
| ٩٩٣ | ٢٤١٩٤ | (الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| | | ٢١ — متى ينحصر التسبب المعيب عن حكم الإدانة في جريمة قتل خطأ ؟ |
| ١١٤٤ | ٣٤٢٢٦ | (الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| | | ٢٢ — وجوب تدليل الحكم على قيام رابطة السببية بين إصابات المجنى عليه وبين وفاته استنادا إلى دليل قننى وإلا كان قاصرا . مثال لتسبب معيب في جريمة قتل خطأ . |
| ١٢٤٢ | ٣٤٢٤٩ | (الطعن رقم ٩٥٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٠) |
| | | ٢٣ — رابطة السببية ركن في جريمة القتل الخطأ . تطلبها إسناد النتيجة إلى خطأ الجانى ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادى للأمر . انقطاعها بخطأ الغير ومنهم المجنى عليه . متى استغرق خطأ الجانى وكان كافيا بذاته لإحداث النتيجة . مثال . |
| ١٢٧٠ | ٣٤٢٥٧ | (الطعن رقم ٩١١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| ١٢٧٠ | ٣٤٢٥٧ | ٢٤ — إضغال الحكم بيان إصابات المجنى عليه التي نشأت من الحادث ونوعها وكيف أنها أدت إلى الوفاة من واقع التقرير الطبي . قصور في استظهار رابطة السببية . (الطن رقم ٩١١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| ١٣٣٩ | ٣٤٢٧٢ | ٢٥ — إستناد الحكم على ما ليس له أصل في الأوراق . يعيبه . مثال . قتل خطأ . (الطن رقم ٩١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١) |
| ١٣٣٩ | ٣٤٢٧٢ | ٢٦ — شرط القضاء بالبراءة : أن يشتمل الحكم على ما يفيد أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها . عن بصر وبصيرة . مثال في قتل خطأ . (الطن رقم ٩١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١) |
| ١٤٢٠ | ٣٤٢٩٢ | ٢٧ — الحد الأدنى لعقوبة الحبس في جريمة القتل الخطأ : ستة أشهر . نزول الحكم عن هذا الحد خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقضه . وجوب أن يكون مع النقض الإحالة . علة ذلك : جعل الشارع لتلك الجريمة عقوبتين تخييريتين . (الطن رقم ١٦١٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥) |
| | | راجع أيضا : إثبات . (القواعد أرقام ١٤٧ ، ٢٦٠ ، ٢٧٢ بالصفحات أرقام ٢٤٧٢٨ ، ٢٤٨٨ ، ١٢٨٨ ، ٣٤١٣٣٩) . |
| | | ودعوى جنائية . (القاعدة رقم ٨٥ بالصحيفة رقم ٣٩٣ ع ١) |
| | | ودعوى مدنية . (القواعد أرقام ٥٤ ، ٧٢ ، ٢٤٧ بالصفحات أرقام ٢٤٨ ، ١٤٣٣١ ، ١٢٣٤ ع ٣) |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|---|
| | | ومسئولية جنائية . |
| | | (القاعدة رقم ٢٢٦ بالصحيفة رقم ١١٤٤ ع ٣٤) |
| | | قتل عمد |
| | | ١ — تعمد القتل أمر داخلي متعلق بالإرادة . تقدير توفره . موضوعي . |
| ١٤٥ | ١٤٣١ | (الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) |
| | | ٢ — حق الأخت في المطالبة بالتعويض عن الضرر الأدبي الذي أصابها من جراء قتل أختها . |
| ١٦٨ | ١٤٣٦ | (الطعن رقم ١٨٤٩ لسنة ٣٨ ق — لسنة ١٩٦٩/١/٢٧) |
| | | ٣ — تعويل الحكم في إدانته للطاعن على ما أورده — خلافًا للثابت بالأوراق — من وجود آثار دماء بملابسه . خطأ في الإسناد . |
| ٣٨١ | ١٤٨٢ | (الطعن رقم ١١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) |
| | | ٤ — استناد الحكم إلى مجرد وجود دماء آدمية بملابس المتهم دون أن يثبت لدى المحكمة أن هذه الدماء من دماء القتيل . عيب . |
| ٤٤٠ | ١٤٩٤ | (الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) |
| | | ٥ — لاتلازم بين القصد الجنائي وسبق الإصرار . مثال لتسبب غير معيب في استبعاد ظرف سبق الإصرار مع قيام نية القتل . |
| ٥٣١ | ٢٤١١١ | (الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٦ - القصد الجنائي : أمر باطنى يضممه الجانى وتدل عليه بطريق مباشر أو غير مباشر الأعمال المادية المحسوسة التى تصدر عنه . |
| ٥٣١ | ٢٤١١١ | (الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | ٧ - ماهية الاتفاق على ارتكاب الجريمة . إمكان وقوع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة أو لحظة تنفيذها تحقيقا لقصد مشترك بين الجناة هو الغاية النهائية من الجريمة . |
| | | ثبوت أن كلا من المتهمين كان متويا القتل مع الآخرين ومباشرة فعل الاعتداء فى سبيل تنفيذ مقصدهم المشترك . مساءلة كل منهم باعتباره فاعلا ولولم تنشأ الوفاة من فعلته ونشأت عن فعله زميله . مثال لتسبيب غير معيب فى هذا الصدد . |
| ٥٣١ | ٢٤١١١ | (الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | ٨ - ثبوت ارتكاب المتهمين جريمة القتل العمد دون سبق إصرار أو اتفاق سابق بينهم . مساءلتهم جميعا عن تلك الجريمة دون تحديد الإصابات التى أحدثها كل منهم رغم ثبوت أن بعض تلك الإصابات لا دخل له فى إحداث الوفاة . قصور . |
| ٦٣٤ | ٢٤١٢٩ | (الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٥) |
| | | ٩ - سبق الإصرار . ماهيته ؟ ظروف مشدد فى جرائم الاعتداء على الأشخاص . |
| ٧٤٣ | ٢٤١٥١ | (الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| ٥٣١ | ٢٤١١١ | (والطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| ٨٣٢ | ٢٤١٦٦ | (والطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |

| الصفحة | القاعده | |
|--------|---------|---|
| | | ١. — ليس في سبق استعمال الحبل مشجبا للشباب ما ينفي قيام النية على اعداده للقتل . |
| ٧٤٣ | ٢٤١٥١ | (الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| | | ١١ — سبق الاصرار . ماهيته ؟ لا تعارض بين نفي الحكم قيام ظرف سبق الاصرار في حق الطاعنين وبين ثبوت اتفاقهم على الاعتداء على المجنى عليهم . مساءلتهم عن النتيجة التي لحقت بالمجنى عليهم تنفيذا لهذا الاتفاق دون تحديد محدث الاصابات التي أدت إلى وفاتهم . لا خطأ . |
| ٧٨٠ | ٢٤١٥٧ | (الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦) |
| | | ١٢ — قصد القتل . ماهيته ؟ استخلاصه أمر موضوعي . |
| ٧٨٠ | ٢٤١٥٧ | (الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦) |
| ٥٣١ | ٢٤١١١ | (والطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| ٨٣٢ | ٢٤١٦٦ | (والطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| ٨٥٩ | ٢٤١٧٢ | (والطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| ١١٠٢ | ٣٤٢١٦ | (والطعن رقم ٨٤٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ١٣ — توافر سبق الاصرار رغم احتساء المتهم للخمر . مادام أنه أقدم على احتسائه حتى يقوى قلبه على ارتكاب الجريمة التي دبر لها في هدوء وروية . |
| ٨٣٢ | ١٦٦ | (الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| | | ١٤ — جريمة القتل العمد . أركانها ؟ |
| | | نية القتل . ماهيتها ؟ مثال لتسبيب معيب في استخلاصها . |
| ٨٥٩ | ٢٤١٧٢ | (الطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |

| المصفحة | القاعدة | |
|---------|---------|--|
| | | ١٥ - تعديل المحكمة الوصف بإضافة سبق الاصرار إلى جرائم القتل العمد والشروع فيه المسندة إلى الطاعنين دون تنبيههما إلى ذلك . إخلال بحق الدفاع . لا يمنع من ذلك أن تكون العقوبة التي أوقعها الحكم مقرررة للجرائم المسندة إلى الطاعنين مجردة عن هذا الظرف ، ما دام الحكم قد عول على هذا الظرف في نفي قيام حالة الدفاع الشرعي التي تمسك بها الطاعنان . |
| ٩٦٦ | ٢٤١٩١ | (الطن رقم ٩٢٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) |
| | | ١٦ - تميز جرائم القتل العمد والشروع فيه بنية خاصة هي انتواء القتل وإزهاق الروح . اختلاف هذه النية من القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم العمدية . |
| | | وجوب اعتناء الحكم الصادر بالإدانة في تلك الجرائم باستظهار هذا العنصر وإبداء الأدلة والمظاهر الخارجية التي تدل عليه وتكشف عنه . مثال لتسبيب معيب . |
| ١١٠٢ | ٣٤٢١٦ | (الطن رقم ٨٤٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ١٧ - إثبات تقرير الصفة التشريحية أن القتل حدث بالخنق وكتم النفس معا . تقديم الدعوى للمحكمة بوصف القتل بالخنق . بيان الحكم وسيلة القتل بالاستناد إلى ذلك التقرير الفني وكونه تم بإسفكسيا الخنق وكتم النفس معا دون الاجتزاء بأحدهما لا يعتبر تعديلا في التهمة مما تلزم المحكمة بالفت نظر الدفاع إليه . ما دام أن الدفاع قد التفت إليه وترافع على أساسه . |
| ١٣٤٤ | ٣٤٢٧٣ | (الطن رقم ١١٦٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١) |

١٨ — معاقبة المتهم بعقوبة تدخل في عقوبة جريمة القتل
العمد المسندة إليه مجردة من ظرف سبق الاصرار . عدم جدوى
النعي على الحكم يتخلف هذا الظرف .

(الطن رقم ١٦١٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٥) ٣٤٢٩١ ١٤١٥

١٩ — تقدير ظروف الرأفة . العبرة فيه بالواقعة الجنائية
ذاتها . خطأ الحكم في وصف الواقعة . لا يبرر طلب نقضه بقالة
إن المحكمة عند تقدير العقوبة التي أوقعتها كانت تحت تأثير الوصف
الخاطئ . إلا إذا كانت المحكمة قد نزلت بالعقوبة إلى أقل حد
يسمح به القانون حسب الوصف الخاطئ . أساس ذلك .

معاقبة المتهم باعتباره فاعلا في القتل عمدا المقترن بظرف مشدد
بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة . رغم معاملته بالمادة ١٧
عقوبات وكونه في صحيح القانون شريكا في الجريمة المذكورة
لا فاعلا فيها . لا تريب .

(الطن رقم ١٢١٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) ٣٤٣٠١ ١٤٥١

راجع أيضا : أسباب الإباحة .

(القاعدة رقم ١٩٠ بالصحيفة رقم ٩٦٠ ع ٢)

وحكم .

(القواعد ٣ ، ٢٦ ، ١٢٣ بالصفحات أرقام ١٢ ، ١٢٤ ع ٢ ،
٢٤٦٠٢)

ودفاع .

(القاعدة رقم ٢٥١ بالصحيفة رقم ١٢٤٩ ع ٣)

ومحكمة الإعادة .

(القاعدة رقم ١٦٠ بالصحيفة رقم ٨٠٢ ع ٢)

| للصفحة | للقاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | قذف |
| | | ١ - ركن العلانية في جريمة القذف في حق الموظف العام . متى يتوافر ؟ مثال لتسبيب غير معيب . |
| ٤٥٨ | ٢٤ ٩٦ | (الطن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| | | ٢ - شرط عدم العقاب على القذف الموجه إلى الموظف العام ؟ عدم جواز إثارة الجدل الموضوعي أمام محكمة النقض . |
| ٤٥٨ | ٢٤ ٩٦ | (الطن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| | | ٣ - الطعن المتضمن قذفا في حق الموظفين العموميين أو من في حكمهم . شرط إباحته ؟ |
| ٤٥٨ | ٢٤ ٩٦ | (الطن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| | | ٤ - مجرد تداول البرقيات - التي اشتملت على عبارات القذف - بين أيدي موظفين بحكم عملهم . عدم كفايته لتوافر ركن العلانية في جريمة القذف . وجوب توافر قصد الجاني إلى إذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه . |
| ١٠٣٢ | ٣٤ ٢٠١ | (الطن رقم ٨٠٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| | | قرارات وزارية |
| | | ١ - رئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية . يعد صاحب العمل المسئول عن تنفيذ أحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . تعيين مدير أو مشرف له سلطة الاشراف والادارة . إعتباره المسئول عن تنفيذ القانون المذكور . |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | إختصاص المشرف الزراعى وفقا للقرار رقم ٦٦ لسنة ١٩٦١ - هو التوجيه والارشاد والمراقبة . |
| ١٣٣ | ٢٨ ع ١ | (الطعن رقم ١٧٩٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) |
| | | ٢ - التسامح فى وزن الخبز بسبب الخفاف من الرخص المحولة لوزير التموين يستعملها حسبما يراه بغير معقب . المادة ٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . إصدار وزير التموين القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ الذى نص فيه على عدم التسامح فى وزن الخبز الشامى بسبب الخفاف فى حدود التفويض التشريعى المحول له بمقتضى المادة سالفه الذكر . |
| ١٢٤٥ | ٢٥٠ ع ٣ | (الطعن رقم ١٤٥٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٠) |
| | | ٣ - نطاق سريان المادة الأولى من قرار وزير التموين رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٧ فى شأن نقل الفول البلدى الصحيح والمجروش خارج حدود المحافظات ؟ مثال لتسبيب غير معيب . |
| ٤٧٣ | ٩٩ ع ٢ | (الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| | | ٤ - التفات المحكمة عن الرد على دفاع قانونى ظاهر البطلان . لا يعيب حكمها . مثال فى شأن تحديد الحد الأدنى لأجور العمال فى المنشآت الصناعية متى تجاوزوا الثامنة عشرة سنة . |
| ٥٥٨ | ١١٦ ع ٢ | (الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ٥ - كون السلعة مدرجة بالجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . كفايته لسريان التنظيم المبين بالقرارين |

| الصفحة | المقابلة | |
|--------|----------|--|
| | | الوزاريين رقمي ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ و ٥٥ لسنة ١٩٥٣ دون اشتراط أن تكون السلعة مسعرة بالفعل بموجب قرار أو بإدراجها في جدول الأسعار . |
| ٦٥٥ | ٢٤١٣٤ | (الطن رقم ٢١٦٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| | | ٦ — تعيين أعمال الوظيفة . بمقتضى قانون أولائحة . أو بتكليف من رئيس مختص ، ولو صدر قرار وزاري بتنظيم العمل بين الموظفين . |
| ٨٦٢ | ٢٤١٧٣ | (الطن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| | | ٧ — موظفوا وزارة العمل الذين لهم صفة مأموري الضبطية القضائية بالنسبة للجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ : المادة الأولى من قرار وزير العدل رقم ١٠٣٢ لسنة ١٩٦٧ . |
| ١٤٠٧ | ٣٤٢٨٩ | (الطن رقم ١١٩٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥) |
| | | راجع أيضا : قانون . (القواعد ١٢ و ٢٥ و ٦٧ و ٧١ بالصحائف ١١٨ و ٥٦ و ٣١٢ و ٣٢٧ ع) |
| | | قصود جنائي |
| | | ١ — القرينة التي افترض بها الشارع العلم بالغش بالنسبة للتشغلين بالتجارة . قابليتها للنفي بطرق الإثبات كافة . عدم مساس هذه القرينة بالركن المعنوي في جنحة الغش . |
| ١٠٠٣ | ٣٤١٩٥ | (الطن رقم ٧٧٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) |
| | | ٢ — جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . تحقيقها بإعطاء الشيك إلى المستفيد مع العلم بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ استحقاقه . عدم استلزام قصود خاص لتوافرها . كفاية القصود العام . |
| ١٠٢٧ | ٣٤٢٠٠ | (الطن رقم ٨٠٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٣ - تميز جرائم القتل العمد والشروع فيه بنية خاصة هي انتواء القتل وإزهاق الروح . اختلاف هذه النية عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم العمدية . وجوب اعتناء الحكم الصادر بالادانة في تلك الجرائم باستظهار هذا العنصر وإبداء الأدلة والمظاهر الخارجية التي تدل عليه وتكشف عنه مثال لتسبيب معيب . |
| ١١٠٢ | ٣ع٢١٦ | (الطعن رقم ٨٤٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ٤ - توافر قصد الاضرار في جريمة المادة ١١٦ مكررا (١) عقوبات . بانصراف نية الجاني إلى إلحاق الضرر بالمنشأة التي يعمل بها . |
| | | مالا يسوغ التدليل به على توافر قصد الاضرار ؟ |
| | | وجوب تمحيص دفاع المتهم القائم على نفي قصد الاضرار . |
| ١١٥٧ | ٣ع٢٢٩ | (الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| | | ٥ - جريمة إنتاج خبز ناقص الوزن . تمامها بمجرد إنتاجه كذلك . يكفي لقيامها في حق الصانع علمه بأن فعله مخالف للقانون أو قعوده عن مراعاة تنفيذ أحكامه . |
| ١٢٥٩ | ٣ع٢٥٤ | (الطعن رقم ٨٧٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ٦ - القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . ماهيته ؟ الدفاع الموضوعي . عدم جواف إثارته أو المجادلة له فيه أمام محكمة النقض . مثال . |
| ١٢٦٣ | ٣ع٢٥٥ | (الطعن رقم ٩٠١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ٧ - كفاية كشف مدونات الحكم على توافر القصد الجنائي . مثال في تهريب تبغ . |
| ١٣٥٦ | ٣ع٢٧٦ | (الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١) |

| الصفحة | القاعدة |
|--------|--|
| ١٣٩٦ | ٣٤٢٨٦ |
| | ٨ — كفاية القصد العام في جريمة المادتين ١٥١ ١٥٢٤ عقوبات . الدليل على قيام هذا القصد . استفادته من سياق الحكم . ما دام ما أورده في شأنه يكفي لاستظهاره . (الطن رقم ١٥٢٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) |
| ١٤١١ | ٣٤٢٩٠ |
| | ٩ — تحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائي في جريمة تسهيل الاستيلاء بغير حق على مال للدولة أو لإحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو المنشآت المنصوص عليها في المادة ١/١١٣ عقوبات المعدلة . غير لازم . (الطن رقم ١٥٢٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥) |
| | راجع أيضاً : اختلاس . (القاعدة رقم ١٠٠ بالصحيفة رقم ٢٤٧٦ ع ٢) |
| | واختلاس أشياء محبوزة . (القاعدة رقم ١٠ بالصحيفة رقم ١٤٩ ع ١) |
| | واستيلاء على مال للدولة بغير حق . (القاعدة رقم ٢٢٩ بالصحيفة رقم ١١٥٧ ع ٣) |
| | واشتراك . (القاعدة رقم ٣٠١ بالصحيفة رقم ١٤٥١ ع ٣) |
| | واضرار عمد . (القاعدة رقم ٢٠٨ بالصحيفة رقم ١٠٥٦ ع ٣) |
| | واغتصاب مال بالتهديد . (القاعدة رقم ١٠٦ بالصحيفة رقم ٥٠٩ ع ٢) |

وانتهاك حرمة ملك الغير .

(القاعدة رقم ٤٨ بالصحيفة رقم ٢٢٧ ع ١)

وإهمال جسيم .

(القاعدة رقم ٢٢٩ بالصحيفة رقم ١١٥٧ ع ٣)

وتزوير .

(القاعدة رقم ٢٤ بالصحيفة رقم ١٠٨ ع ١)

وتعدو عقوبة .

(القاعدتان رقما ٩٠ و ٢١٢ بالصحيفتين رقمي ٤٢٤ ع ١ و ١٠٧٨ ع ٣)

وتهريب .

(القاعدة رقم ١٥٩ بالصحيفة رقم ٧٩٥ ع ٢)

وجريمة .

(القاعدتان رقما ٩٦ و ١٢٦ بالصحيفتين رقمي ٤٥٨ و ٦١٦ ع ٢)

وحكم .

(القاعدة رقم ١٤٨ بالصحيفة رقم ٧٣٢ ع ٢)

وخبز .

(القاعدة رقم ١٧٦ بالصحيفة رقم ٨٨٢ ع ٢)

وخيانة أمانة .

(القاعدتان رقما ١٢٦ و ١٨٤ بالصحيفتين رقمي ٦١٦ و ٩٣٣ ع ٢)

ودخان .

(القاعدة رقم ١٦٥ بالصحيفة رقم ٨٢٨ ع ٢)

وشيك بدون رصيد .

(القاعدتان ٢٥٦، ٣٢ بالصحيفتين رقمي ١٥٢ ع ١٢٦٦ ع ٣)

وصابون وغش .

(القاعدة رقم ١٢ بالصحيفة رقم ٥٦ ع ١)

وضرائب .

(القاعدة رقم ٣٠٢ بالصحيفة رقم ١٤٦١ ع ٣)

وضرب أفضى إلى موت .

(القاعدة رقم ٢٣ بالصحيفة رقم ١٠٤ ع ١)

وقتل عمد .

(القواعد أرقام ٣١ ، ١١١ ، ١٥٧ ، ١٦٦ ، ١٧٢ بالصفحات

أرقام ١٤٥ ع ١ ، ٥٣١ ، ٧٨٠ ، ٨٣٢ ، ٨٥٩ ع ٢)

وقذف .

(القاعدة رقم ٢٠١ بالصحيفة رقم ١٠٣٢ ع ٣)

ومواد مخدرة .

(القواعد أرقام ٢٢ ، ٩١ ، ٢٧٨ بالصفحات أرقام ١٠٠ ،

٤٢٨ ع ١ ، ١٣٦٧ ع ٣)

ونصب .

(القاعدة رقم ١٤ بالصحيفة رقم ٦٩ ع ١)

ونقد .

(القاعدة رقم ١٢٢ بالصحيفة رقم ٥٩١ ع ٢)

وهتك عرض .

(القاعدة رقم ١٧١ بالصحيفة رقم ٨٥٣ ع ٢)

| الصفحة | القاعدة | قضاة |
|--------|---------|---|
| | | ” صلاحيتهم للحكم “ : |
| | | ١ — اشتراك القاضى فى هيئة غرفة المشورة التى نظرت الطعن فى القرار الصادر من النيابة بالألا وجه . إلغاء الغرفة لهذا القرار . عمل من أعمال الإحالة . إمتناع اشتراك القاضى بعد ذلك فى الحكم فى الدعوى . مخالفة ذلك : بطلان الحكم . المادة ٢٤٧ إجراءات . |
| ٣٣١ | ١٤ ٧٢ | (الطن رقم ٢٢٢٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٦٩) |
| | | ٢ — القرابة أو المصاهرة التى تمنع القاضى من نظر الدعوى . درجتها ؟ |
| ٣٨٤ | ١٤ ٨٣ | (الطن رقم ١٨٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٢٤/٣/١٩٦٩) |
| | | ٣ — اقتصار عمل القاضى على المشاركة فى تلاوة الحكم . لا يبطله ولو كان عضوا فى الهيئة التى أصدرت الحكم الاستثنائى المنقوض . |
| ٦٨٥ | ٢٤ ١٣٩ | (الطن رقم ١٧٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٦٩) |
| | | ٤ — وجوب امتناع القاضى عن نظر الدعوى . أساسه ؟ |
| ١٠٧٤ | ٣٤ ٢١١ | (الطن رقم ٧٨٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٢٠/١٠/١٩٦٩) |
| | | ٥ — الأحوال التى يمتنع فيها على القاضى نظر الدعوى . تعلقها بالنظام العام . المادة ٢٤٧ أ . ج . |
| ١٠٧٤ | ٣٤ ٢١١ | (الطن رقم ٧٨٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٢٠/١٠/١٩٦٩) |
| | | ٦ — مفهوم التحقيق والإحالة كسبب لامتناع القاضى عن نظر الدعوى . المادة ٢٤٧ أ . ج . |
| ١٠٧٤ | ٣٤ ٢١١ | (الطن رقم ٨٧٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٢٠/١٠/١٩٦٩) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٧ - صدور قرار من محكمة الجناح المستأنفة - منعقد في غرفة المشورة - في تظلم المتهم من قرار النيابة العامة الصادر بتسليم المضبوطات لصاحبها برفضه وتأيد للقرار المتظلم منه . مفاده : اعتقاد الهيئة بصحة دفاع مالك المضبوطات وتكوينها رأيا معيناً ثابتاً في الدعوى . ثبوت أن الهيئة التي فصلت في الدعوى كانت مشكلة من قضاة الهيئة التي فصلت في التظلم . بطلان الحكم . مثال . |
| ١٠٧٤ | ٣٤٢١١ | (الظعن رقم ٧٨٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | قرار |
| | | إطلاق الشارع عقوبة الغلق في جريمة فتح المحل العام بدون ترخيص . |
| | | جريمة لعب القمار في المحل العام . وجوب مصادرة النقود والأدوات والأشياء الأخرى التي استعملت في الجريمة . |
| ٣٥٣ | ١٤٧٦ | (الظعن رقم ١٨٥٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) |
| | | قوة الأمر المقضى |
| | | ١ - ليست للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها . أساس ذلك ؟ |
| ٣٨ | ١٤٩ | (الظعن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| | | ٢ - حكم البراءة لا يحوز قوة الأمر المقضى بالنسبة لجريمة لم ترفع بها الدعوى الجنائية . |
| ٧١٩ | ١٤٥ | (الظعن رقم ١٤٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٣ — حجية قرارات مستشار الإحالة محدودة . صدورها لا يمنع من إعادة التحقيق من الواقعة ذاتها . إذا ظهرت دلائل جديدة عملا بالمادة ١٩٧ أ . ج . |
| ٩٢٦ | ٢٤١٨٣ | (الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) |
| | | ٤ — صيرورة حكم محكمة أول درجة في شقه القاضي ببراءة أحد المتهمين نهائيا حائزا لحجية الشيء المقضي فيه طالما أن النيابة لم تستأنفه . |
| ٩٤٤ | ٢٤١٨٧ | (الطعن رقم ٨٥٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) |
| | | ٥ — شروط صحة الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه : اتحاد السبب والموضوع والأشخاص في محاكمة نهائية سابقة . |
| ١٠٠٨ | ٣٤١٩٦ | (الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) |
| | | ٦ — صدور أمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى . يمنع من نظرها . ما دام الأمر قائما . |
| | | الدفع بسبق صدور أمر بأن لا وجه . من النظام العام . جواز إثارته لأول مرة أمام النقض . شرط ذلك ؟ |
| ١٠٥٦ | ٣٤٢٠٨ | (الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| | | ٧ — صدور الأمر بأن لا وجه بناء على أسباب عينية . اكتسابه قوة الأمر المقضي بالنسبة لجميع المتهمين في الدعوى التي صدر فيها . بعكس الحال لو أن الأمر كان مبنيًا على أحوال خاصة بأحد المتهمين . علة ما تقدم ؟ |
| ١٠٥٦ | ٣٤٢٠٨ | (الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |

٨ — الطعن في الحكم القاضي بعدم قبول الاستئناف شكلا .
اقتضاره على ما قضى به من عدم القبول شكلا .

عدم انعطاف الطعن إلى الحكم الابتدائي . هل ذلك ؟

(الطعن رقم ٨٩٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) ١٣٧٥ ٣٤٢٨٠

راجع أيضا : إثبات .

(القاعدتان رقما ١٥٤ ، ٢٠٠ بالصحيفتين رقمي ٢٤٧٦٣ ،

٢٤١٠٢٧) .

قوة القاهرة

انقطاع علاقة السببية بين الخطأ والضرر بالقوة القاهرة .
امتناع مسئولية المخطئ ، إلا إذا كون خطؤه بذاته جريمة .

(الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) ٩٩٣ ٢٤١٩٤

(ك)

كفالة . كبيالة . كيروسين

كفالة

عدم إيداع الكفالة من المحكوم عليه بعقوبة غير مقيدة للحرية
حتى تاريخ نظر الطعن ، أو عدم حصوله على قرار بالإعفاء منها .
أثر ذلك : عدم قبول طعنه شكلا .

(الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٠) ٢٢٥ ١٤٤٧

كبيالة

"نظهيرها" .

إيراد أدلة الثبوت التي تسوغ القضاء بالإدانة وبيان مدى تأييدها لواقعة الدعوى . واجب .

دفاع المتهم بحقه في نظهير الكبيالة — المسألة إليه موقعة على بياض — نظهيراً ناقلاً للملكية . متى يكون جوهرياً في تهمة تزوير صيغة التحويل المتروكة على بياض : إذا كان ذا أثر في انتفاء أو ثبوت هذه التهمة .

(الطن رقم ١١٩٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) ... ٣٤٢٢٠ ١١٢٠

كيروسين

شرط إخلاء مسئولية المتهم من جريمة امتناعه عن إعادة كوبونات الكيروسين المتبقية لديه بعد التوزيع المنصوص عليها في قرار وزير التموين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل : هو قيامه بأداء قيمة العجز في موعد أقصاه اليوم السابع من الشهر التالي للتوزيع .

نطاق تطبيق قرار وزير التموين رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ : لا علاقة لهذا القرار بجريمة الامتناع عن إعادة كوبونات الكيروسين المتبقية بعد التوزيع .

(الطن رقم ١٢٩٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٣) ... ٣٤٢٣٩ ١٢٠١

(م)

مأمور الضبط القضائي . مؤسسات عامة . مبان .
 محاكمة . مجرمون أحداث . محال صناعية وتجارية .
 محال عامة . محاماة . محركات رسمية . محضر الجلسة .
 محكمة استئنافية . محكمة الأحداث . محكمة الجنايات .
 محكمة الجنح . محكمة الموضوع . محكمة النقض .
 مرافق عامة . مسئولية جنائية . مسئولية مدنية .
 مستخدمون عموميون . مستشار الإحالة . مصادرة .
 مصاريف قضائية . معارضة . مقاصة . مقاومة
 الموظفين . مكلفون بخدمة عامة . ملكية . منزل .
 مواد مخدرة . موازين . موانع العقاب . موظفون
 عموميون .

مأمورو الضبط القضائي

١ — الأحوال التي يجوز فيها لرجل الضبط القبض على المتهم .
 المادة ٣٤ إجراءات .

العبرة في تحديد العقوبة في معنى المادة ٣٤ إجراءات بما يرد به
 نص القانون .

حق رجل الضبط في القبض على المتهم بجريمة التعدي
 المنصوص عليها في المادتين ١٣٦ ، ١٣٧ / ١ عقوبات .

(الطن رقم ١٧٦٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٣/١/١٩٦٩) ٢١ ع ١٤ ٩٦

٢ — كلما كان القبض على المتهم صحيحا . جاز تفتيشه .

(الطن رقم ١٧٦٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٣/١/١٩٦٩) ٢١ ع ١٤ ٩٦

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٣ — صحة التفتيش بقصد التوقي والتحوط من شر المقبوض عليه . |
| ٩٦ | ٢١ ع ١٤ | (الطن رقم ١٧٦٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| | | ٤ — إمتداد اختصاص مأمور الضبط إلى جميع من اشتركوا في الجريمة التي بدأ تحقيقها أو اتصلوا بها أينما كانوا . حقه عند الضرورة في تتبع الأشياء المتحصلة من هذه الجريمة واتخاذ الإجراءات قبل المتهم فيها وغيره من المتصلين بها . |
| ٢٠٧ | ٤٥ ع ١٤ | (الطن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣) |
| | | ٥ — الاستجواب المحظور على رجل الضبط لإجراؤه ؟ رجال الرقابة الإدارية من مأموري الضبط . |
| ٢٧٧ | ٦٠ ع ١٤ | (الطن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) |
| | | ٦ — الإجراءات التي يقوم بها مأمور الضبط القضائي في سبيل كشف الجرائم والتوصل إلى معاقبة مرتكبيها . شرط صحتها ؟ |
| ٣٣٥ | ٧٣ ع ١٤ | (الطن رقم ١١١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١٧) |
| | | ٧ — إسباغ المشرع صفة مأموري الضبط القضائي في جميع أنحاء الجمهورية لمن نصت عليهم المادة ٤٩ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها . عدم جدوى المنازعة في اختصاص من نصت عليهم المادة المذكورة مكانيا بضبط جريمة إحراز مخدر . |
| ٣٧٢ | ٨٠ ع ١٤ | (الطن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٨ — مباشرة النيابة للتحقيق . صحة قيام مأموري الضبط إلى جانبها بواجباتهم . المادة ٢٤ إجراءات . على هؤلاء المأمورين إرسال محاضرهم للنيابة لتكون عنصرا من عناصر الدعوى تحقق ماترى تحقيقه منها . حق المحكمة في الاستناد إلى ماورد بهذه المحاضر . |
| ٦٥٩ | ٢٤١٣٥ | (الطن رقم ٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| ٢٧٧ | ١٤٦٠ | (والطن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) |
| | | ٩ — حق مأمور الضبط في سؤال المتهم دون استجوابه . التعويل على اعتراف المتهم في هذا السؤال . صحيح . |
| ٦٥٩ | ٢٤١٣٥ | (الطن رقم ٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| | | ١٠ — حق مأمور الضبط في الاستعانة بمروسيه من غير رجال الضبط . |
| ٦٧٣ | ٢٤١٣٧ | (الطن رقم ١٣٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| | | ١١ — حالة التلبس . إباحتها لغير رجل الضبط . التحفظ على المتهم واقتياده إلى مأمور الضبط المختص . |
| ٧٢٢ | ٢٤١٤٦ | (الطن رقم ١٦٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| | | ١٢ — انصراف الخطاب الموجه من الشارع في المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ أى إجراء فيها إلى النيابة العامة وحدها دون غيرها من جهات الاستدلال . |
| ٧٨٧ | ٢٤١٥٠ | (الطن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| ١٣٥٦ | ٣٤٢١٦ | (والطن رقم ١٤٥١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١) |
| | | ١٣ — متى تتحرك الدعوى الجنائية : بالتحقيق الذى تجريه النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفمها أو بمن تندبه من مأموري الضبط القضائي وكذلك برفع الدعوى أمام جهات الحكم . |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | إجراءات الاستدلال أيا كان من يباشرها لاتبدأ بها الدعوى ولو في حالة التلبس بالجريمة . |
| ٧٨٧ | ٢٤١٥٨ | (الطعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| | | ١٤ — مأمور الضبط القضائي الاستعانة بأهل الخبرة أثناء جمع الاستدلالات . |
| ٧٨٧ | ٢٤١٥٨ | (الطعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| | | ١٥ — تنفيذ إذن التفتيش بمعرفة غير من عين فيه بالذات من مأموري الضبط القضائي . غير جائز . |
| ٨٩٠ | ٢٤١٧٨ | (الطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| | | ١٦ — طريقة تنفيذ إذن التفتيش . موكولة لرجل الضبط تحت إشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع . مثال . |
| ٨٩٠ | ٢٤١٧٨ | (الطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| | | ١٧ — تكشف الجريمة عرضا أثناء التفتيش لضبط جريمة أخرى . الجريمة العارضة تكون في حالة تلبس . حق مأمور الضبط أن يعضى في الإجراءات بشأنها بناء على الحق المخول له في أحوال التلبس بالجريمة ، لا استنادا إلى إذن التفتيش الذي انتهى أثره بظهور الجريمة الجديدة . المادتان ٤٦ ، ٤٧ إجراءات . |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | (الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| | | ١٨ — التلبس بالجريمة . ماهيته ؟ إباحته لرجل الضبط الذي شاهد وموع الجريمة . القبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وتفتيشه بغير إذن من النيابة . |
| ١٣١٨ | ٣٤٢٦٨ | (الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ١٩ — حق مأمور الضبط القضائي في القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على إتهامه بأحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣٤ إجراءات وفي تفتيشه بغير إذن من سلطة التحقيق وبغير حاجة إلى أن تكون الجريمة متلبسا بها . |
| | | تقدير تلك الدلائل . أمر موكول إلى رجل الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع . |
| ١٣٣٠ | ٣٤٢٧٠ | (الطن رقم ١٥٨٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) |
| | | ٢٠ — لا يلزم أن يكون أمر الضبط والاحضار الذي يصدره مأمور الضبط القضائي إعمالا لنص المادة ٣٥ إجراءات مكتوبا . |
| ١٣٣٠ | ٣٤٢٧٠ | (الطن رقم ١٥٨٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) |
| | | ٢١ — إجراءات الاستدلال من الإجراءات السابقة على رفع الدعوى الجنائية . عدم ورود قيد من الشارع على مباشرة هذه الإجراءات . |
| ١٣٥٦ | ٣٤٢٧٦ | (الطن رقم ١٤٥١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١) |
| | | ٢٢ — أمر الضابط رواد مقهى بعدم التحرك ريثما ينتهي من ضبط وتفتيش أحد المأذون بتفتيشهم بالمقهى . لا يعتبر قبضا بغير حق . المقصود بهذا الإجراء : المحافظة على الأمن والنظام دون تعرض لحرية أحد . تخلى المتهم الذي كان يرتاد المقهى عما معه من مخدر إثر ذلك . تخلى اختياري . صحة التعويل على الدليل المستمد منه . |
| ١٤٠٤ | ٣٤٢٨٨ | (الطن رقم ١٦١١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٢٣ — موظفوا وزارة العمل الذين لهم صفة مأموري الضبطية القضائية بالنسبة للجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ : المادة الأولى من قرار وزير العدل رقم ١٠٣٢ لسنة ١٩٦٧ . |
| ١٤٠٧ | ٣٤٢٨٩ | (الطن رقم ١١٩٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٥/١٢/١٩٦٩) |
| | | ٢٤ — وجود مظاهر خارجية تنبئ عن ارتكاب جريمة . كفاية ذلك لقيام حالة التلبس . بصرف النظر عما يسفر عنه التحقيق أو المحاكمة . حق رجل الضبط في إجراء التفتيش في هذه الحالة . العثور عرضا أثناء البحث عن جسم الجريمة المتلبس بها على جسم جريمة أخرى . صحيح . المادة ٥٠ إجراءات . |
| ١٤٢٢ | ٣٤٢٩٣ | (الطن رقم ١٦٢١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٥/١٢/١٩٦٩) |
| | | راجع أيضا : تفتيش . (القاعدة رقم ١٣٧ بالصحيفة رقم ٦٧٣ ع ٢) |
| | | راجع أيضا : تلبس . (القاعدة رقم ٨٠ بالصحيفة رقم ٣٧٢ ع ١) |
| | | راجع أيضا : نيابة عامة . (القاعدة رقم ٢١٨ بالصحيفة رقم ١١١٠ ع ٣) |
| | | مؤسسات عامة |
| | | ١ — المؤسسات العامة هي مرافق عامة يديرها أحد أشخاص القانون العام . العاملون في المؤسسات العامة يعدون من الموظفين أو المستخدمين العامين . |
| ١٠٨ | ٢٤١ | (الطن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٣/١/١٩٦٩) |

| الصفحة | المقابلة | |
|--------|----------|---|
| | | ٢ - سريان المادة ١١٣ مكررا عقوبات على كل عضو مجلس إدارة أو مدير أو مستخدم في المشروعات الخاصة الواردة بها حصرا ولا تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بأية صفة . |
| | | خروج العاملين في المؤسسات العامة عن نطاق المادة ١١٣ مكررا عقوبات . |
| | | المؤسسة العامة . شخصية اعتبارية مستقلة . اتباع أساليب القانون العام في إدارتها . تمتعها بقسط من حقوق السلطة العامة بالقدر اللازم لتحقيق أغراضها . |
| ١٠٨ | ٢٤ ع ١ | (الملحق رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٣/١/١٩٦٩) |
| | | ٣ - مناط اعتبار الورقة رسمية أو أنها محرر لإحدى الشركات المساهمة ؟ |
| | | خلو المحرر من علامة تشهد أو تشير إلى أنه من محررات المؤسسة العامة . لا يؤثر في اعتباره كذلك . ما دام يحمل توقيعاً لمفوض المؤسسة . |
| ٥٢٢ | ٢٤ ع ١١٠ | (الملحق رقم ٤٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢١/٤/١٩٦٩) |
| | | ٤ - مساواة المشرع بين أموال الوحدات الاقتصادية التابعة للأشخاص المعنوية العامة وبين أموال هذه الأشخاص وأموال الدولة . |
| | | سريان المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات على العاملين بالجمعيات التعاونية المملوكة جميعها للأفراد . ولو كانت خاضعة لإشراف إحدى الجهات الحكومية أو المؤسسات العامة . |
| ٧٤٨ | ٢٤ ع ١٥٢ | (الملحق رقم ٦٥٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٦٩) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | هـ - شمول اختصاص الرقابة الإدارية للجهاز الحكومي وفروعه والجهات العامة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها وأجهزة القطاع الخاص التي تباشر أعمالاً عامة وجميع الجهات التي تسهم الدولة فيها على أى وجه . |
| ٨٦٢ | ٢٤١٧٣ | (الظن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| | | راجع أيضا : إثبات . |
| | | (القاعدة رقم ١١٠ بالصحيفة ٥٢٢ ع ٢) |
| | | وجمعيات تعاونية زراعية . |
| | | (القاعدة رقم ٢٨ بالصحيفة رقم ١٣٣ ع ١) |
| | | وموظفون عموميون . |
| | | (القاعدة رقم ٨٥ بالصحيفة رقم ٣٩٣ ع ١) |
| | | مبان |
| | | راجع : بناء |
| | | محاكمة |
| | | راجع : اجراءات المحاكمة . |
| | | مجرمون أحداث |
| | | ١ - العبرة في تحديد سن المتهم في باب المجرمين الأحداث هي بمقدارها وقت ارتكاب الجريمة . |
| ١٣٧١ | ٣٤٢٧٩ | (الظن رقم ١٦٠٢ لسنة ٣٩ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١) |

| الصفحة | للمادة | |
|--------|--------|--|
| ١٣٧١ | ٣٤٢٧٩ | ٢ — ادعاء الطاعن أثناء محاكمته بأنه لم يبلغ يوم مقارفة الجريمة الخمس عشرة سنة . قضاء المحكمة بمعاقبته دون أن تتناول هذا الدفاع أو تقدر سنة . عيب . (الطنن رقم ١٦٠٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١) |
| | | محال صناعية وتجارية |
| | | ١ — عدم جواز الطعن بطريق المعارضة في الأحكام الصادرة عن درجتى التقاضى فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المحال الصناعية والتجارية أو القرارات المنفذة له . (الطنن رقم ١١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| ٤٧١ | ١٤ ٩٨ | ٢ — موظفو وزارة العمل الذين لهم صفة مأمورى الضبطية القضائية بالنسبة للجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ . المادة الأولى من قرار وزير العدل رقم ١٠٣٢ لسنة ١٩٦٧ . (الطنن رقم ١١٩٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥) |
| ١٤٠٧ | ٣٤٢٨٩ | محال عامة |
| | | إطلاق الشارع عقوبة الغلق فى جريمة فتح المحل العام بدون ترخيص . جريمة لعب القمار فى المحل العام . وجوب مصادرة النقود والأدوات والأشياء الأخرى التى استعملت فى الجريمة . (الطنن رقم ١٨٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) |
| ٣٥٣ | ١٤ ٧٦ | محاماة |
| | | ١ — وجوب توقيع أسباب الطعن المقدم من المحكوم عليه من محام مقبول أمام محكمة النقض . (الطنن رقم ١٧٦٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| ٨٢ | ١٤ ١٧ | |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|-----------|---|
| | | ٢ — جزاء عدم توقيع المحامي على ورقة الأسباب . بطلان الورقة . مثال . |
| ٨٢ | ١٧ ع ١٤ | (الطعن رقم ١٧٦٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| | | ٣ — مجال التقيد بفئات الأتعاب المنصوص عليها في المادة ١٧٦ من قانون المحاماة الجديد ؟ |
| ١٩٨ | ٤٣ ع ١٤ | (الطعن رقم ١٩٨٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣) |
| | | ٤ — الجمع بين المحاماة والوظائف العامة أو الخاصة . الأصل فيه . الحظر . استثناء من ذلك . جواز الجمع بين المحاماة والتوظيف في الهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام . المادة ٥٢ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالمحاماة . |
| | | أثر خلو الأوراق مما يمس توافر الشروط العامة للقيود في جدول المحامين المنصوص عليها في المادة ٥١ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالمحاماة ؟ |
| ٤٤٥ | ١٤٥ قابات | (الطعن رقم ١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥) |
| | | ٥ — اقتصار عبارات التوكيل على التقرير بالاستئناف . رغم ما بقية صدور الحكم الاستئنافي النهائي على هذا التوكيل . دلالة ذلك : انصراف ارادة الموكل إلى التوكيل في التقرير بالطعن بالنقض . |
| ١٣٣٥ | ٣٤٢٧١ ع ٣ | (الطعن رقم ١٥٨٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) |
| | | ٦ — حضور محام عن المتهم غير محاميه الموكل . ترافعه في الدعوى دون اعتراض من المتهم أو طلبه التأجيل لحضور المحامي الموكل . لا اخلال بحق الدفاع . |
| ١٣٦٧ | ٣٤٢٧٨ ع ٣ | (الطعن رقم ١٥٩٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| ١٣٦٧ | ٣٤٢٧٨ | ٧ — استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده . موكول إلى تقديره وضميره وتقاليده مهنته . (الطن رقم ١٥٩٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١) |
| | | راجع أيضا : إثبات (القاعدة رقم ٢٠٨ بالصحيفة رقم ١٠٥٦ ع ٣) |
| | | وتحقيق (القاعدة رقم ١١٩ بالصحيفة رقم ٥٧٨ ع ٢) . |
| | | ودفاع (القواعد ٣٣ و ١٠٤ و ١٤٧ بالصفحات ١٥٦ و ٤٩٨ و ٧٢٨ ع ٢١) |
| | | وعقوبة (القاعدة رقم ٩ بالصحيفة رقم ١٤٣٨ ع ١) |
| | | ونقابات (القاعدة رقم ٢ بالصحيفة رقم ٩٩٩ ع ٣) |
| | | محررات رسمية |
| | | راجع : تزوير "أوراق رسمية" . |
| | | محضر الجلسة |
| | | ١ — الأصل في الإجراءات الصحة . الإدعاء بخالفة ما أثبت في محضر الجلسة أو في الحكم من إجراءات . لا يجوز إلا عن طريق الإدعاء بالتزوير فيما أثبت . (الطن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) |
| ٣٧٢ | ١٤٨٠ | |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------------------|---------|---|
| | | ٢ — محضر الجلسة حجة بما تدون فيه . ما دام لم يصحح وفق القانون . |
| ٨٣٩ | ٢٤١٦٧ | (الطن رقم ٦٤٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| | | ٣ — خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع المتهم . لا يعيب الحكم . ما دام أن المتهم لم يطلب صراحة لإثباته في المحضر . |
| ١١٤٤ | ٣٤٢٢٦ | (الطن رقم ٨٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| | | ٤ — اعتبار ورقة الحكم متممة لمحضر الجلسة في شأن إثبات إجراءات المحاكمة . |
| ١٤٣٨ | ٣٤٢٩٧ | (الطن رقم ١٢٠٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) |
| | | ٥ — الأصل في الإجراءات أنها روعيت . إثبات الحكم تلاوة تقرير التلخيص . ليس للطاغن أن يحدد إثبات تلك التلاوة إلا بالطعن بالتزوير ، ولو وردت في ديباجة الحكم المطبوع ما دام الحكم قد وقع من رئيس الدائرة التي أصدرته وكاتبها . |
| ١٤٣٨ | ٣٤٢٩٧ | (الطن رقم ١٢٠٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) |
| محكمة استئنافية | | |
| الإجراءات أمامها . | | |
| | | ١ — حق المحكمة في الاستغناء عن سماع الشهود . مشروط بقبول المتهم أو المدافع عنه . |
| ٣٨ | ١٤٩ | (الطن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| | | ٢ — وجوب تلاوة أقوال الشهود الغائبين إذا طلب المتهم أو المدافع عنه ذلك . |
| ٣٨ | ١٤٩ | (الطن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|--|
| | | ٣ — المحكمة الاستئنافية إنما تقضى في الأصل على مقتضى الأوراق. عدم التزامها بإجراء تحقيق أو سماع شهود إلا ما تستكمل به النقص الذي شاب إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أو ما ترى هي لزوما لإجرائه . |
| ٣٨ | ١ ع ٩ | (الطعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| ٤٥٨ | ٢ ع ٩٦ | (والطعن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| ٤٤٩ | ٢ ع ٩٥ | (والطعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| ٥٨٧ | ٢ ع ١٢١ | (والطعن رقم ٦١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ٦١٦ | ٢ ع ١٢٦ | (والطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ٦٣٨ | ٢ ع ١٣٠ | (والطعن رقم ٩٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥) |
| ٩٧٦ | ٢ ع ١٩٣ | (والطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| ١٠٩٠ | ٣ ع ٢١٤ | (والطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| ١٣٢١ | ٣ ع ٢٦٩ | (والطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) |
| | | ٤ — حجز المحكمة القضية للحكم . عدم التزامها بإعادة الدعوى للمرافعة لإجراء تحقيق فيها . |
| ٣٨ | ١ ع ٩ | (الطعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| | | ٥ — عدم التزام المحكمة — بعد إقفالها باب المرافعة وحجزها القضية للحكم — بإجابة طلب إعادتها إلى المرافعة لتحقيق طلب ضمنه الدفاع في مذكرته بشأن مسألة يريد تحقيقها بالجلسة . |
| ٤٥٨ | ٢ ع ٩٦ | (الطعن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| | | ٦ — النعي على المحكمة عدم سماعها شهود الإثبات . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . |
| ٥٨٧ | ٢ ع ١٢١ | (الطعن رقم ٦١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٧ — الأحوال التي يوجب فيها الشارع على المحكمة الاستثنائية إعادة القضية إلى محكمة أول درجة ؟ ليس من بينها حالة بطلان الاجراءات أو بطلان الحكم . على المحكمة في هذه الحالة تصحيح البطلان والحكم في الدعوى . لا ينال من ذلك عدم فصل محكمة أول درجة في الدفوع المبدأة من المتهمين عند فصلها في الموضوع . |
| ٩٤٤ | ٢٤١٨٧ | (الطعن رقم ٨٥٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) |
| | | ٨ — تقرير التلخيص . ماهيته ؟ عدم ترتيب البطلان بحزاء على ما يشوب تقرير التلخيص من نقص أو خطأ . النعي بقصور تقرير التلخيص لأول مرة أمام النقض . غير جائز . |
| ١٠٤٧ | ٣٤٢٠٦ | (الطعن رقم ٨١٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| | | ٩ — عدم التزام المحكمة الاستثنائية بإعادة الدعوى للمرافعة لاجراء المزيد من تحقيق المسألة الفنية المطروحة . ما دامت قد وضحت لديها . |
| ١٠٩٠ | ٣٤٢١٤ | (الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ١٠ — عدم التزام المحكمة الاستثنائية عند القضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية بالرد على كل دليل من أدلة الاتهام . ما دام قضاؤها سائفا . |
| ١٠٩٧ | ٣٤٢١٥ | (الطعن رقم ٨٣٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ١١ — واجب المحكمة إصلاح الخطأ المادى وتدارك كل سهو في صياغة الاتهام . مما يكون في أمر الاحالة أو التكليف بالحضور . مخالفة ذلك . يعيب الحكم . المادة ٣/٣٠٨ لاجراءات . |
| ١٣٠٤ | ٣٤٢٦٤ | (الطعن رقم ١٥٧١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ١٢ — استنفاد محكمة أول درجة ولايتها على الدعوى بالحكم في موضوعها . عدم جواز نظرها لتلك الدعوى عند إعادتها إليها خطأ من المحكمة الاستئنافية صاحبة الولاية في الفصل فيها . اتصال المحكمة الاستئنافية بتلك الدعوى من جديد . عليها القضاء بالغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة ، وأن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيها . |
| ١٤٣٠ | ٣٤٢٩٥ | المادة ٤١٩ إجراءات . عدم جواز تشديد العقوبة إذا كان الاستئناف من المتهم . (الطن رقم ٨٩٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) |
| | | ١٣ — تأجيل محكمة ثاني درجة الدعوى عدة مرات ثم حجزها للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات . اقتصار المدافع عن الطاعن في مذكرته على التحدث في الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة . قضاء المحكمة بإدانتها . لا إخلال بحق الدفاع . ما دام أن المحكمة لم تحل دون إتمام دفاعه أو تحدد له نطاقه أو تجزئه عليه . |
| ١٤٨٨ | ٣٤٣٠٧ | (الطن رقم ١٢٣٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| | | ١٤ — ليس للمحكمة الاستئنافية نظر الاستئناف المرفوع من النيابة العامة ما دام الحكم المستأنف ما زال قابلاً للمعارضة فيه من المتهم . مخالفة المحكمة هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون . |
| ١٥١٥ | ٣٤٣١٤ | (الطن رقم ١٧٥٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| | | راجع أيضاً : دعوى مدنية . (القاعدة رقم ٢٣٢ بالصحيفة رقم ١١٧٦ ع ٣) ودفاع . (القاعدة رقم ٤٤ بالصحيفة رقم ١٤٢٠١ ع ١) (والقاعدة رقم ٣٠٧ بالصحيفة رقم ١٤٨٨ ع ٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | وشيك بدون رصيد . |
| | | (القاعدة رقم ١٩٦ بالصحيفة رقم ١٠٠٨ ع ٣) |
| | | ” تسبب أحكامها “ . |
| | | ١ — شرط التعويل على أقوال الشهود التي وردت في التحقيقات . |
| ٣٨ | ٩ ع ١ | (الطعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| | | ٢ — تحقيق محكمة أول درجة شفوية المرافعة . سكوت الطاعن عن طلب مسمع أحد من الشهود أمام محكمة ثاني درجة . تعويل هذه المحكمة على أقوال الشهود في التحقيقات دون مسمعهم . لا خطأ . |
| ٤٤٩ | ٩٥ ع ٢ | (الطعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| | | ٣ — تسبب الحكم الاستثنائي القاضي بالبراءة . ما يكفي لسلامته ؟ مثال في جريمة قتل خطأ . |
| ٦٣٨ | ١٣٠ ع ٢ | (الطعن رقم ٩٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥) |
| | | ٤ — متى تلتزم المحكمة ببيان مؤدى أقوال الشهود: عند استنادها إليها في حكمها بالإدانة . مثال . |
| ١٤٩٢ | ٣٠٨ ع ٣ | (الطعن رقم ١٢٣٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| | | محكمة الأحداث |
| | | ١ — قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من النظام العام . |
| | | أثر ذلك : جواز الدفع بعدم الاختصاص لأول مرة أمام النقض أو قضاء المحكمة فيه من تلقاء نفسها . متى كانت عناصر الدفع ثابتة بالحكم . وكان ذلك لمصلحة المتهم . |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | التقرير بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية قبل متهم غير حدث . إحالة الحدث الذي لم يبلغ الخامسة عشرة من العمر وحده إلى محكمة الجنايات خطأ . المادة ٣٤٤ إجراءات . |
| ١٤٢٦ | ٣٤٢٩٤ | (الطن رقم ١٦٢٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٥/١٢/١٩٦٩) |
| | | ٢ — إحالة المتهم الحدث وحده إلى محكمة الجنايات . خطأ . سوف يقابل حتما من محكمة الجنايات بالقضاء بعدم اختصاصها . صحة اعتبار الطعن في القرار المذكور ، طلبا بتعيين المحكمة المختصة . علة ذلك : قيام تنازع سلبى بين مستشار الاحالة ومحكمة الجنايات . |
| ١٤٢٦ | ٣٤٢٩٤ | (الطن رقم ١٦٢٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٥/١٢/١٩٦٩) |
| | | محكمة الإعادة |
| | | عدم تقيد محكمة الإعادة بما ورد في الحكم المنقوض وفي حكم النقض في شأن تقدير وقائع الدعوى . |
| | | مخالفة قضاء الإعادة لحكم النقض . عدم اعتبارها بذاتها وجها للطعن . |
| ٨٠٢ | ٢٤١٦٠ | (الطن رقم ١٩٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٢/٦/١٩٦٩) |
| | | محكمة الجنايات |
| | | ”الاجراءات أمامها“ : |
| | | ١ — وجوب تتبع أطراف الدعوى سيرها من جلسة إلى أخرى طالما كانت متلاحقة حتى يصدر الحكم فيها . إعادة الدعوى للمرافعة بعد حجزها للحكم . وجوب دعوة الخصوم للانصاف بالدعوى . |
| ٧ | ٢٤١٦٠ | (الطن رقم ١٧٣٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ٦/١/١٩٦٩) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|--------------|---|
| | | ٢ — عدم أخذ الشارع بنظام الحكم الحضورى الاعتبارى فيما يتعلق بالاحكام التى تصدر فى مواد الجنايات من محكمة الجنايات . |
| ٧١٤ | ٢ | (الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| | | ٣ — إبطال الحكم الغيابى الصادر من محكمة الجنايات بحضور المحكوم عليه فى فيدته أو بالقبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة . |
| ٧١٤ | ٢ | (الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| | | ٤ — حق محكمة الجنايات فى إقامة الدعوى الجنائية بالنسبة إلى ما تبينه من وقائع غير المرفوعة بها الدعوى وإحالتها إلى النيابة العامة للتصرف فيها . مثال . |
| ١٧١٤ | ٤ | (الطعن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| | | ٥ — حق محكمة الجنايات فى الاقتصار على نظر الجنايات وفصل الجنب المرتبطة بها ارتباطا بسيطا وإحالتها إلى محكمة الجنب . نطاقه : الطعن بالنقض فى حكم محكمة الجنايات بإحالة الحكم إلى محكمة الجنب . غير جائز . أساس ذلك : الحكم غير منه للنصومة . |
| ١٣٧١٤ | ٢٩ | (الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) |
| | | ٦ — وجوب أن تكون اجراءات المحاكمة فى الجنايات فى مواجهة المتهم ومحاميه . مادام قد مثل أمام المحكمة . مثال لمحاكمة معيبة . |
| ٨٤٩ | ١٧٠٢٤ | (الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |

| الصفحة | القاعدة |
|--------|--|
| | <p>٧ — التزام المتهم بإعلان الشهود الذين يرى مصلحته في سماعهم أمام محكمة الجنايات . لا يخل بالأسس الجوهرية للمحاكمة الجنائية التي تقوم على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بجلسة المحاكمة في مواجهة المتهم .</p> <p>حق المتهم طلب سماع شهود الواقعة إستبانت أسماؤهم لأول مرة أثناء المحاكمة .</p> <p>(الظن رقم ٧١٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) ... ١٧٤ ع ٢ ٨٧٦</p> <p>٨ — سماع الشهود بمعرفة المحكمة . أصل مقرر في المحاكمة الجنائية . مالم يتعذر سماعهم . أو يتنازل الخصم عن ذلك صراحة أو ضمنا .</p> <p>إصرار الدفاع على سماع الشاهد إذا استندت المحكمة إلى أقواله في إدانة المتهم . أخذ المحكمة بأقوال الشاهد المذكور دليلا على المتهم دون إجابة الدفاع إلى طلبه أو الرد عليه . بطلان الحكم .</p> <p>تعلق التنظيم الوارد في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ بإجراءات بشهود النفي فحسب .</p> <p>(الظن رقم ١٣٩٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) ... ٢٢٢ ع ٣ ١١٢٩</p> <p>٩ — بيان الطريق الذي يسلكه المتهم في إعلان من يرى مصلحته في سماعهم من الشهود . لا يخل بمبدأ شفوية المرافعة ولا يرمى إلى الافتئات على حقوق الدفاع .</p> <p>(الظن رقم ١٣٩٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) ... ٢٢٢ ع ٣ ١١٢٩</p> <p>” إختصاصها “ :</p> <p>١ — إختصاص المحاكم الجنائية . العبرة فيه . بنوع العقوبة التي تهدد الجاني ابتداء .</p> <p>(الظن رقم ٤٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) ... ١١٢ ع ٢ ٥٣٩</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| ٥٣٩ | ٢٤١١٢ | ٢ — الممول عليه في تحديد الاختصاص النوعي ابتداء . هو الوصف القانوني للواقعة كما رفعت بها الدعوى . اختصاص محكمة الجنايات بجرائم المادة ٥١ عقوبات . (الطعن رقم ٤٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| ١٤٢٦ | ٣٤٢٩٤ | ٣ — قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من النظام العام . أثر ذلك : جواز الدفع بعدم الاختصاص لأول مرة أمام النقض . أو قضاء المحكمة فيه من تلقاء نفسها . متى كانت عناصر الدفع ثابتة بالحكم وكان ذلك لمصلحة المتهم . التقرير بأن لاوجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل متهم غير حدث . إحالة الحدث الذي لم يبلغ الخامسة عشرة من العمر وحده إلى محكمة الجنايات . خطأ . المادة ٣٤٤ إجراءات . (الطعن رقم ١٦٢٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥) |
| ١٤٢٦ | ٣٤٢٩٤ | ٤ — إحالة المتهم الحدث وحده إلى محكمة الجنايات . خطأ . سوف يقابل حتما من محكمة الجنايات بالقضاء بعدم اختصاصها . صحة اعتبار الطعن في القرار المذكور ، طلبا بتعيين المحكمة المختصة . حلة ذلك : قيام تنازع سلبي بين مستشار الإحالة ومحكمة الجنايات . (الطعن رقم ١٦٢٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥) |
| ٧ | ٢ | ”الطعن في أحكامها“ : ١ — حق الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة من محكمة الجنايات في غيبة المتهم لغيره من الخصوم . (الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| ٥٣٩ | ٢٤١١٢ | ٢ — ميعاد الطعن في الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات بعدم اختصاصها . بدؤه من يوم صدوره . حلة ذلك ؟ (الطعن رقم ٤٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٣ — الطعن بالنقض في الحكم بعدم الاختصاص . جوازه إذا كان سيقابل حتما من المحكمة الأخرى بعدم اختصاصها . (الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) ١١٢ ع ٢ ٥٣٩ |
| | | محكمة الجنج |
| | | ١ — إختصاص المحاكم الجنائية . العبرة فيه . بنوع العقوبة التي تهدد الجاني ابتداء . (الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) ١١٢ ع ٢ ٥٣٩ |
| | | ٢ — الممول عليه في تحديد الاختصاص النوعي ابتداء . هو الوصف القانوني للواقعة كما رفعت بها الدعوى . (الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) ١١٢ ع ٢ ٥٣٩ |
| | | راجع : محكمة الجنايات . (القاعدة رقم ٢٩ بالصيغة رقم ١٣٧ ع ١) |
| | | محكمة الموضوع |
| | | ” سلطتها في تقدير الشهادة المرضية “ . |
| | | ١ — الشهادة دليل من أدلة الدعوى . خضوعها لتقدير محكمة الموضوع . مجرد قول المحكمة بأنها لا تطمئن إلى الشهادة المقدمة دون أن تورد أسبابا تنال بها منها أو تهدر حجيتها . عيب . (الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) ٣١٥ ع ٣ ١٥١٧ |
| | | ” الإجراءات أمامها “ . |
| | | ٢ — الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه ؟ (الطعن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) ٩٦ ع ١ ٤٥٨ |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٣ — عدم التزام المحكمة — بعد إقفالها باب المرافعة وحجزها القضية للحكم — بإجابة طالب إعادتها إلى المرافعة لتحقيق طلب ضمنه الدفاع في مذكرة بشأن مسألة يريد تحقيقها بالجلسة. |
| ٤٥٨ | ١٤٩٦ | (الطعن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| ١١١٥ | ٣٤٢١٩ | (والطعن رقم ٩٠٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| ١٣٢١ | ٣٤٢٦٩ | (والطعن رقم ١٥٨٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) |
| | | ٤ — خلو التحقيق من مواجهة المتهم بغيره من المتهمين أو الشهود . لا يبطله . للمتهم في هذه الحالة أن يتمسك أمام محكمة الموضوع بما قد يكون في التحقيق من أوجه النقص . |
| ٥٧٨ | ٢٤١١٩ | (الطعن رقم ٥٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ٥ — النعي على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلب منها في الجلسة قبل إقفال باب المرافعة . غير مقبول . |
| ١١١٥ | ٣٤٢١٩ | (الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ٦ — حق المحكمة الاستغناء من سماع الشهود . إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . صراحة أو ضمنا . |
| | | استبعاد المحكمة مذكرة وردت لها بعد الميعاد المحدد لتقديمها . لا عيب . |
| ١٣٢١ | ٣٤٢٦٩ | (الطعن رقم ١٥٨٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) |
| ١٣٦٧ | ٣٤٢٧٨ | (والطعن رقم ١٥٩٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١) |
| | | ٧ — حضور محام عن المتهم غير محامي الموكل . ترافعه في الدعوى دون اعتراض من المتهم أو طلبه التأجيل لحضور المحامي الموكل . لا إخلال بحق الدفاع . |
| ١٣٦٧ | ٣٤٢٧٨ | (الطعن رقم ١٥٩٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٨ — استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده . موكل إلى تقديره وضميره وتقاليده مهته . (الطن رقم ١٥٩٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١) ٣٤٢٨٧ ١٣٦٧ |
| | | ٩ — عدم التزام محكمة الموضوع بإجابة طلب نذب خبير في الدهوى . شرطه ؟ (الطن رقم ١٥٢٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥) ٣٤٢٩٠ ١٤١١ |
| | | ١٠ — عدم التزام المحكمة بنذب طبيب لتحقيق آثار التعذيب . شرط ذلك . (الطن رقم ١٢١٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) ٣٤٣٠١ ١٤٥١ |
| | | راجع أيضا : إجراءات . (القاعدة رقم ٣٠٥ بالصيغة رقم ١٤٧٩ ع ٣) |
| | | ”سلطتها في تقدير الدليل“ . |
| | | ١ — وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي . (الطن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) ٩ ٣٨ |
| | | (الطن رقم ١٩٢٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) ٣١ ١٤٥ |
| | | (الطن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٧) ٥٨ ٢٦٦ |
| | | (الطن رقم ٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥) ١٣١ ٦٤٢ |
| | | (الطن رقم ١٤٤٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٣) ٢٤٠ ١٢٠٥ |
| | | (الطن رقم ١٦١٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) ٣٤٣٠١ ١٤٥١ |
| | | ٢ — أخذ الحكم بأقوال الشاهد في خصوص كيفية ضبط المتهم ، وعدم أخذه بها في صدد ما رواه عن إقرار المتهم له بأنه يحوز المخدر بقصد الاتجار . لا يعيبه . (الطن رقم ١٧٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) ٢٢ ١٠٠ |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|--|
| | | ٣ — حق محكمة الموضوع في التعويل على قول متهم على آخر . |
| ١٥٦ | ٢٤ ٣٣ | (الظن رقم ٢٠٣١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) |
| | | ٤ — حق القاضي الجنائي في إختيار طريق الإثبات مطلق . |
| | | ما لم يقيد القانون بنص خاص . حرته في وزن قوة الإثبات المستمدة من كل عنصر . |
| ١٦٤ | ٢٤ ٣٥ | (الظن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) |
| | | ٥ — سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الثبوت ؟ |
| ١٧٣ | ٢٤ ٣٧ | (الظن رقم ١٨٥٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) |
| | | ٦ — إطرار المحكمة التحقيق الذي أجرته الرقابة الإدارية وأخذها بالتحقيق الذي أجرته النيابة العامة . الذمى على التحقيق الأول بالبطلان . لا محل له . |
| ٢١٢ | ٢٤ ٤٦ | (الظن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣) |
| | | ٧ — الإقرار في المسائل الجنائية . تقديره موضوعي . |
| ٢١٢ | ٢٤ ٤٦ | (الظن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣) |
| ٢٧٧ | ٢٤ ٦٠ | (والظن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) |
| ٣٠٠ | ٢٤ ٦٤ | (والظن رقم ٢١٦٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) |
| | | ٨ — حق محكمة الموضوع في التدليل على ثبوت الجريمة . |
| ٢١٢ | ١٤ ٤٦ | (الظن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣) |
| | | ٩ — الدفع بتلفيق التهمة . موضوعي . |
| ٢٧١ | ١٤ ٥٩ | (الظن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٧) |
| | | ١٠ — وجوب بناء الأحكام الجنائية على الأدلة التي يقتنع بها القاضي . وجوب استخلاصه عقيدته بنفسه دون أن يشاركه أحد في استخلاصها . |
| ٢٩٠ | ١٤ ٦٢ | (الظن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ١١ — بيان سبب إطراح المحكمة إنكار المتهم لإقراره . واجب عند استنادها على هذا الإقرار . مخالفة ذلك . قصور في الحكم . |
| ٣٠٠ | ١٤ ٦٤ | (الطن رقم ٢١٦٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) |
| | | ١٢ — تقدير المحكمة أن عملية نقل وتفريغ الخبز ليس من شأنها إنقاص وزنه إلى الحد الذي وجد عليه . موضوعي . |
| ٣١٢ | ١٤ ٦٧ | (الطن رقم ١٠٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣) |
| | | ١٣ — تعقب الدفاع في كل جزئية يثيرها في مناحي دفاعه . غير لازم . |
| | | اطمئنان المحكمة إلى الأدلة التي عولت عليها . يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها . بيان علة أطراحها . غير لازم . |
| ٣٢٣ | ١٤ ٧٠ | (الطن رقم ٢٢٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١٠) |
| | | ١٤ — كفاية تشكك القاضي في ثبوت التهمة للقضاء بالبراءة . حد ذلك ؟ |
| ٣٣٥ | ١٤ ٧٣ | (الطن رقم ١١١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١٧) |
| ٤٣٣ | ١٤ ٩٢ | (الطن رقم ١٢٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) |
| | | ١٥ — حق محكمة الموضوع في الالتفات عن دليل النفي . ولو حمله أوراق رسمية . |
| ٣٥٦ | ١٤ ٧٧ | (الطن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) |
| | | ١٦ — مدى تقييد المحكمة بقواعد الإثبات المدنية في جريمة خيانة الأمانة ؟ |
| | | اقتضاء المؤجرين دفعات مقدمة من حساب الإيجار . من المعلومات العامة التي لا تحتاج إلى سند . |
| ٤٣٣ | ١٤ ٩٢ | (الطن رقم ١٢٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|----------|--|
| | | ١٧ — لمحكمة القضاء بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم . شرط ذلك ؟ |
| ٤٤٩ | ٩٥ ع ١٤ | (الطعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| | | ١٨ — حق محكمة الموضوع في الأخذ باعتراف المتهم وبأقوال متهم على آخر ولو كانت واردة في محضر الشرطة أو في تحقيق إداري . ولو عدل عنها المتهم في مراحل التحقيق الأخرى . |
| ٤٧٦ | ١٠٠ ع ٢٤ | (الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| | | ١٩ — حق محكمة الموضوع في الأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود واطراح أقوال من لا تثق في شهادتهم . |
| ٤٧٦ | ١٠٠ ع ٢٤ | (الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| | | ٢٠ — عدم التزام المحكمة أن تورد في حكمها من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها . |
| ٤٩٨ | ١٠٤ ع ٢٤ | (الطعن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | ٢١ — تحصيل أقوال الشاهد وتفهم سياقها ومعرفة مراميها موضوعي . شرطه ؟ |
| ٥٠٩ | ١٠٦ ع ٢٤ | (الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | ٢٢ — حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من جماع العناصر المطروحة عليها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية : شرط ذلك : أن يكون استخلاصها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق . |
| ٥٢٢ | ١١٠ ع ٢٤ | (الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| ٤١٤ | ٨٨ ع ١٤ | (والطعن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) |
| ٤٧٦ | ١٠٠ ع ٢٤ | (والطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| ٤٩٨ | ٢ع١٠٤ | (والطعن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| ٦٠٩ | ٢ع١٢٥ | (والطعن رقم ٥١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ٦٤٢ | ٢ع١٣١ | (والطعن رقم ٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥) |
| ٧١١ | ٢ع١٤٣ | (والطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| ٨٣٢ | ٢ع١٦٦ | (والطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| ١٠٠٨ | ٣ع١٩٦ | (والطعن رقم ٧٨١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) |
| ١١١٠ | ٣ع٢١٨ | (والطعن رقم ٨٤٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| ١٢٨٠ | ٣ع٢٦٠ | (والطعن رقم ٩٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ٢٣ — حق محكمة الموضوع في الأخذ بما ترتاح إليه من أدلة وعناصر سائغة وإطراح ما عداها . هدم التزامها بالرد على كل دليل على حدة . كفاية الرد الضمني المستفاد من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت . |
| ٥٥٨ | ٢ع١١٦ | (الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ٦٩٦ | ٢ع١٤٠ | (والطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| | | ٢٤ — المفاضلة بين تقارير الخبراء . من إطلاقات محكمة الموضوع بغير معقب عليها . |
| ٥٢٢ | ٢ع١١٠ | (الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | ٢٥ — الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى . من وسائل الدفاع . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . |
| ٥٨٢ | ٢ع١٢٠ | (الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ٢٦ — إقرار شاهد الإثبات كتابة بما يتضمن عدوله عن إتهام الطاعن . هو قول جديد منه . للمحكمة عدم الأخذ به دون بيان سبب ذلك . أخذها بأدلة الثبوت مؤداه أطراح ذلك الإقرار . |
| ٥٨٧ | ٢ع١٢١ | (الطعن رقم ٦١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٢٧ — انتفاء التناقض بين دليلين فنيين متوالين في الزمن عن مدى العاهة . مثال . |
| | | قاضى الموضوع فيما يأخذ أو يدع من تقارير الخبراء . لا معقب عليه . |
| ٦٠٥ | ٢٤١٢٤ | (الطن رقم ٣٣٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ٢٨ — كفاية كون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اقتناع المحكمة . عدم جواز النظر إلى دليل بعينه منها لمناقشته على حدة . |
| ٦٠٩ | ٢٤١٢٥ | (الطن رقم ٥١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ٨٩٥ | ٢٤١٧٩ | (والطن رقم ٦٤٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| | | ٢٩ — أخذ المحكمة بأقوال الشاهد . مفاده : إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها . |
| ٦٤٢ | ٢٤١٣١ | (الطن رقم ٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥) |
| ٤٩٨ | ٢٤١٠٤ | (والطن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | ٣٠ — عدم جواز مصادرة محكمة الموضوع في عقيدتها أو مجادلتها — أمام محكمة النقض — فيما اطمأنت إليه مما يدخل في سلطتها في تقدير الدليل . |
| ٦٤٢ | ٢٤١٣١ | (الطن رقم ٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥) |
| ٥٥٨ | ٢٤١١٦ | (والطن رقم ١٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ٦٩٦ | ٢٤١٤٠ | (الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| | | ٣١ — الاتجار في المواد المخدرة . واقعة مادية . استقلال قاضى الموضوع بحرية التقدير فيها ما دام يقيّمها على ما ينتجها . |
| ٦٤٢ | ٢٤١٣١ | (الطن رقم ٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥) |
| ٦٧٣ | ٢٤١٣٧ | (والطن رقم ١٣٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٣٢ — أخذ المحكمة بتقرير الخبير . مفاده : أن ما وجه إليه من مطاعن . لا يستحق الالتفات إليها . الجلد الموضوعي . لا شأن لمحنة النقض به . |
| ٧٤٨ | ٢٤١٥٢ | (الظن رقم ٦٥٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| | | ٣٣ — الشهادة المرضية دليل من أدلة الدعوى . خضوعها لتقدير محكمة الموضوع . |
| ٧٨٧ | ٢٤١٥٨ | (الظن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| | | ٣٤ — كفاية الشك في صحة إسناد التهمة للقضاء ببراءة المتهم . ما دام أن الحكم قد أورد واقعة الدعوى وأدلة الاتهام وأفصح عن عدم اطمئنانه إليها . |
| ٨٠٢ | ٢٤١٦٠ | (الظن رقم ١٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| | | ٣٥ — التقارير الطبية في ذاتها . لا تدل على وقوع الحادث من المتهم . هي دلائل مؤيد لأقوال الشهود . |
| | | صحة التفات الحكم عن طلب مناقشة الطبيب الشرعي لبيان ما إذا كانت إصابة المدعى المدني تحدث وفق تصوير الشهود . ما دام أن الحكم لم يأخذ بهذا التصوير . |
| ٨٠٢ | ٢٤١٦٠ | (الظن رقم ١٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| | | ٣٦ — تقدير القوة التدليلية لتقارير الخبراء والآخذ بما جاء بها عن حصول الواقعة على وجهها المحتمل . موضوعي . |
| ٨١٧ | ٢٤١٦٣ | (الظن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| ٨٩٥ | ٢٤١٧٩ | (الظن رقم ٦٤٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٣٧ — حق محكمة الموضوع في الأخذ بقول الشاهد في أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة والالتفات عما عداه . عدم التزامها ببيان علة ذلك ولا تحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أساس فيها . |
| ٨٣٢ | ٢٤١٦٦ | (الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| ٨١١ | ٢٤١٦٢ | (والطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| ٨٢٢ | ٢٤١٦٤ | (والطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٠) |
| ٩٧٠ | ٢٤١٩٢ | (والطعن رقم ٩٢٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| | | ٣٨ — تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفنى . غير لازم . كفاية أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق . مثال لتسبيب غير معيب . |
| ٨٣٢ | ٢٤١٦٦ | (الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| ٨١١ | ٢٤١٦٢ | (والطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| | | ٣٩ — مجرد إثارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى اطمأنت إليها المحكمة دون طلب إجراء تحقيق معين . جدل موضوعى فى تقدير الدليل . استقلال محكمة الموضوع به . مثال . |
| ٨٤٥ | ٢٤١٦٩ | (الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| | | ٤٠ — المرجع فى تقدير الدليل . إلى محكمة الموضوع . لها أن تأخذ بما تطمئن إليه من أدلة وعناصر لها مأخذها الصحيح من الأوراق وأن تطرح ما عداها . |
| ٨٨٦ | ٢٤١٧٧ | (الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| ٥٨٢ | ١٤١٢٠ | (والطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ٧٢٢ | ٢٤١٤٦ | (والطعن رقم ١٦٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| ٧٨٠ | ٢ع١٥٧ | (والطعن رقم ٦٥١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦) |
| ٦٠٩ | ٢ع١٢٥ | (والطعن رقم ٥١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ٤٧٦ | ٢ع١٠٠ | (والطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| ٣٥٦ | ١ع ٧٧ | (والطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) |
| ١٩٥ | ١ع ٤٢ | (والطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣) |
| ١٦٨ | ١ع ٣٦ | (والطعن رقم ١٨٤٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) |
| ١٦٤ | ١ع ٣٥ | (والطعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) |
| ١٢٠٥ | ٣ع٢٤٠ | (والطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٣) |
| ١٣١٤ | ٣ع٢٦٧ | (والطعن رقم ٩٢٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) |
| | | ٤١ — حق محكمة الموضوع في تكوين اعتقادها مما تطمئن |
| | | إليه من أدلة وعناصر الدعوى . اطمئنانها إلى أن المنزل الذي |
| | | فتش هو للطاعن . لا عيب . |
| ٩٠٢ | ٢ع١٨٠ | (الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| | | ٤٢ — إحالة المحكمة في بيان الأوراق المزورة إلى ما جاء |
| | | بتقرير الخبير المقدم في الدعوى كدليل . لا عيب . |
| ٩١٢ | ٢ع١٨٢ | (الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| | | ٤٣ — تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم . من اختصاص |
| | | محكمة الموضوع . حقها في الإطمئنان إليها قبل متهم دون آخر . |
| ٩١٢ | ٢ع١٨٢ | (الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| | | ٤٤ — أخذ المحكمة باعتراف المتهم في حق نفسه وحق غيره |
| | | في أي دور من أدوار التحقيق . صحيح . ولو عدل عنه |
| | | بعد ذلك . |
| ٩١٢ | ٢ع١٨٢ | (الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| ٦٠٩ | ٢ع١٢٥ | (والطعن رقم ٥١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ٨٩٠ | ٢ع١٧٨ | (والطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| ٢٠٧ | ١ع ٤٥ | (والطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣) |
| ١٢٩٤ | ٣ع٢٦٣ | (والطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٤٥ — حرية محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها مما تظمن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى . تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم . من إطلاقاتها . |
| ٩٤٤ | ٢٤١٨٧ | (الطن رقم ٨٥٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) |
| ١٤٩٩ | ٣٤٣١٠ | (والطن رقم ١٦٤٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| | | ٤٦ — الاعتراف في المسائل الجنائية . طبيعته : من عناصر الاستدلال التي تملك المحكمة كامل الحرية في تقدير محتملها وقيمتها في الإثبات . |
| | | إنهاء المحكمة إلى صحة الدليل المستمد من الاعتراف . مفاده : أطراح جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها . |
| ٩٧٠ | ٢٤١٩٢ | (الطن رقم ٩٢٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| ٩١٢ | ٢٤١٨٢ | (والطن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| | | ٤٧ — التزام المحكمة الجنائية بقواعد الإثبات المدنية في أحكام الإدانة دون البراءة . |
| ١٠٨٧ | ٣٤٢١٣ | (الطن رقم ٨٣١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ٤٨ — لا يعيب حكم البراءة أنه لم يورد مؤدى تقرير الخبير بل اجتراً نتيجة . |
| ١٠٨٧ | ٣٤٢١٣ | (الطن رقم ٨٣١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ٤٩ — كفاية الشك في صحة إسناد التهمة . للقضاء بالبراءة . ما دام أن المحكمة ألت بعناصر الدعوى . |
| ١٠٩٠ | ٣٤٢١٤ | (الطن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|---|
| | | ٥٠ - كفاية الشك في صحة إسناد التهمة للقضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية . مادام أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها ، أو داخلتها الريبة في عناصر الإثبات . (الطعن رقم ٨٣٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| ١٠٩٧ | ٣٤٢١٥ | ٥١ - ثبوت أن نسبة خلط الدخان في الحدود المقررة ، وخلو الأوراق مما يفيد استنبات الدخان المضبوط أو زراعته محليا للقضاء ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قبله . صحيح . لا ينال منه كون الدخان أخضر إذ كونه كذلك لا يفيد أنه مستنبت أو مزروع محليا . قضاء القاضي بأن كون الدخان أخضر لا يفيد أنه مزروع أو مستنبت محليا . ليس قضاء في مسألة فنية يحتم . (الطعن رقم ٨٣٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| ١٠٩٧ | ٣٤٢١٥ | ٥٢ - لمحكمة الموضوع الأخذ بأقوال الشهود في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو تخالفت مادام قد أسست الادانة في حكمها بما لا تناقض فيه . (الطعن رقم ١٤٤١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| ١١٨٧ | ٣٤٢٣٥ | ٥٣ - استخلاص دليل الإدانة من أقوال الشهود بما لا تناقض فيه . صحيح . (الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٣) |
| ١٢٠٥ | ٣٤٢٤٠ | ٥٤ - أخذ المحكمة بأقوال شهود الإثبات . يفيد اطراح ماساقه الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . (الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٣) |
| ١٢٠٥ | ٣٤٢٤٠ | |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٥٥ - استقلال محكمة الموضوع بتقدير ضرورة سماع شاهد النفي . |
| | | رفض المحكمة سماع شاهد النفي لأسباب سائغة . لا تثريب عليها . |
| ١٢٨٠ | ٣٤٢٦٠ | (الطن رقم ٩٥٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ٥٦ - استنباط مؤدى الوقائع والقرائن . من سلطة محكمة الموضوع . |
| ١٢٩٤ | ٣٤٢٦٣ | (الطن رقم ١٥٧٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ٥٧ - أخذ المحكمة بأقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى . مرده إلى اقتناعها . |
| ١٢٩٤ | ٣٤٢٦٣ | (الطن رقم ١٥٧٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ٥٨ - عدم التزام المحكمة بإيراد أدلة الادانة قبل كل متهم على حدة . شروط ذلك . مثال . |
| ١٢٩٤ | ٣٤٢٦٣ | (الطن رقم ١٥٧٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ٥٩ - الدلم في جريمة إخفاء مسروقات . مسألة نفسية . الاستدلال عليه من أقوال الشهود وظروف الدعوى وملابساتها |
| ١٢٩٤ | ٣٤٢٦٣ | (الطن رقم ١٥٧٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ٦٠ - حق مأمور الضبط القضائي في القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهمه بإحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣٤ إجراءات . وفي تفتيشه بغير إذن من سلطة التحقيق وبغير حاجة إلى أن تكون الجريمة متلبسا بها . تقدير تلك الدلائل . أمر موكل إلى رجل الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع . |
| ١٣٣٠ | ٣٤٢٧٠ | (الطن رقم ١٥٨٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٦١ — وجوب إقامة الحكم على أسس صحيحة من أوراق الدعوى ومناصرها . |
| | | إستناد الحكم على ما ليس له أصل في الأوراق . يعيبه . |
| ١٣٣٩ | ٣٤٢٧٢ | (الطن رقم ٩١٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١) |
| | | ٦٢ — شرط القضاء بالبراءة : أن يشتمل الحكم على ما يفيد أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها . عن بصر وبصيرة . |
| ١٣٣٩ | ٣٤٢٧٢ | (الطن رقم ٩١٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١) |
| | | ٦٣ — حق محكمة الموضوع في تجزئة أقوال الشهود والملائمة بينها والأخذ منها بما لا خلاف فيه . |
| ١٤٠٤ | ٣٤٢٨٨ | (الطن رقم ١٦١١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) |
| ١٠٠ | ٢٢ ١٤ | (الطن رقم ١٧٧١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٣) |
| | | ٦٤ — تأخر الشاهد في الادلاء بشهادته . لا يمنع المحكمة من الأخذ بها . عدم جواز المجادلة في ذلك أمام المنقض لتعلقه بالموضوع . |
| ١٤٥١ | ٣٤٣٠١ | (الطن رقم ١٢١٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) |
| | | ٦٥ — تقدير صحة الاعتراف وقيمته في الإثبات وعدم صحة الادعاء بأنه وليد إكراه . موضوعي . متى أقيم على أسباب سائفة . |
| ١٤٥١ | ٣٤٣٠١ | (الطن رقم ١٢١٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ”سلطاتها في تقدير جدية التحريات“ |
| | | ١ — تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش . مرجعه إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . عدم جواز مجادلة محكمة الموضوع في تقدير جدية التحريات . أمام محكمة النقض . |
| ٦٤٢ | ٢٤١٣١ | (الطن رقم ٩٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥) |
| ٥٧٨ | ٢٤١١٩ | (الطن رقم ٥٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ٨٨٦ | ١٧٧ | (الطن رقم ٧٩٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| ٩٧٦ | ١٩٣ | (الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| ١٤٧٩ | ٣٠٥ | (الطن رقم ١٢٢٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| | | ٢ — الدفع بصدور الإذن بالتفتيش بعد الضبط . يكفي للرد عليه إطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على الإذن مستندة في ذلك إلى أدلة سائغة . |
| ٨٨٦ | ١٧٧ | (الطن رقم ٧٩٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| | | ٣ — حق المحكمة في الاطمئنان إلى أن الطاعنة تسكن بالعنوان الذي ورد بمحضر التحريات . |
| ٨٨٦ | ١٧٧ | (الطن رقم ٧٩٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| | | ٤ — لا يقدح في جدية التحريات . أن يسفر التفتيش عن ضبط غير ما انصبت عليه هذه التحريات . |
| ٩٧٦ | ١٩٣ | (الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٣٠) |
| | | راجع أيضا : إثبات وتزوير . |
| | | (القاعدة رقم ٢٤ بالصحيفة رقم ١٤٨) |

وتدريب .

(القاعدة رقم ١٥٩ بالصحيفة رقم ٧٩٥ ع ٢)

وحكم .

(القواعد أرقام ١ ، ٦٠ ، ٢٢١ بالصفحات أرقام ١٢٧٧ ، ١٤٠٠ ، ١١٢٤ ع ٣)

وصابون .

(القاعدة رقم ١٢ بالصحيفة رقم ١ ع ١)

وقتل عمد

(القاعدة رقم ١١١ بالصحيفة رقم ٥٣١ ع ٢)

”سلطتها في تجزئة الدليل“

١ — حق محكمة الموضوع في تجزئة الدليل والأخذ منه بما تطمئن إليه والالتفات عما عداه دون أن يعد هذا تناقضا يعيب حكمها . مثال في قتل خطأ .

(الطعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) ٩٥ ع ١٤ ٤٤٩

٢ — حق محكمة الموضوع في تجزئة أقوال الشهود . حده : أن يكون فيما يمكن فيه التجزئة بأسباب خاصة بمتهم أو متهمين بذواتهم لا باعتبارات عامة تنصرف إلى كل المتهمين وتصدق في حقهم جميعا . مثال لتسبيب معيب .

(الطعن رقم ٥٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ١١٨ ع ٢ ٥٧٢

٣ — عدم التزام المحكمة ببيان المبررات التي دعته إلى تجزئة الشهادة . تعرضها إلى بيان تلك المبررات . وجوب ألا يقع تناقض بينها وبين الأسباب الأخرى التي أوردتها في حكمها بما من شأنه أن يجعلها متخاذلة متعارضة لاتصلح لأن يبنى عليها النتائج القانونية التي رتبها الحكم عليها . مثال .

(الطعن رقم ٥٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ١١٨ ع ٢ ٥٧٢

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ”سلطتها في تقدير جدية طلبات الدفاع والرد عليها“ |
| | | ١ — التفات الحكم الصادر بالإبراء عن الرد على أحد أدلة الاتهام . لا يعيبه . مادام قد اشتمل على ما يفيد أن المحكمة فطنت إليه . |
| ٤٤٩ | ٢٤٩٥ | (الطعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| | | ٢ — أوجه الدفاع الموضوعية . لا تستوجب ردا صريحا من المحكمة . |
| ٤٩٨ | ٢٤١٠٤ | (الطعن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | ٣ — متى لا تلزم المحكمة بإجابة طلب المعاينة ؟ عدم جواز مصادرة المحكمة في اطمئنانها إلى أقوال الشهود . |
| ٦٧٣ | ٢٤١٣٧ | (الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| ٦٤٢ | ٢٤١٣١ | (الطعن رقم ٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥) |
| | | ٤ — عدم التزام المحكمة بنسب خبير آخر في الدعوى . |
| ٧٨٧ | ٢٤١٥٨ | (الطعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| | | ٥ — حق المحكمة في الإعراض عن دفاع المتهم وعن تحقيقه متى كان غير منتج . وبشرط بيان علة إعراضها . |
| ٩١٢ | ٢٤١٨٢ | (الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| | | ٦ — الطعن بالتزوير في أوراق الدعوى . من وسائل الدفاع . خضوعه لتقدير المحكمة . عدم التزامها بإجابته . أساس ذلك ؟ |
| ٩١٢ | ٢٤١٨٢ | (الطعن رقم ٨٠٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| | | ٧ — عدم التزام المحكمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي . |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | إطمئنان المحكمة إلى الأدلة . يفيد إطراحها ماساقه الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . |
| ٩١٢ | ٢٤١٨٢ | (الطن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| ٩١٢ | ٢٤١٨٢ | ٨ - الدفاع القانوني الظاهر البطلان . لا يستوجب ردا . (الطن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| | | ٩ - وجوب أن يكون الدفاع الجوهري - كما تلزم المحكمة بالرد عليه - جديا يشهد له الواقع ويسانده . |
| ٩٧٠ | ٢٤١٩٢ | (الطن رقم ٩٢٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| | | ”سلطتها في تكييف الواقعة وإسباغ الوصف القانوني عليها“ |
| | | ١ - نطاق حق محكمة الموضوع في تكييف الواقعة وإسباغ الوصف القانوني عليها . |
| ٢١٢ | ٢٤٤٦ | (الطن رقم ٢١٧١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣) |
| | | ٢ - القيود التي ترد على حق محكمة الموضوع في تكييف الواقعة وإسباغ الوصف القانوني الصحيح عليها ؟ مثال في موازين . |
| ٣٦٥ | ٢٤٧٨ | (الطن رقم ٢٢٣٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) |
| | | ٣ - حق المحكمة في تعديل وصف التهمة . مادام أن الواقعة الواردة بأمر الإحالة هي ذاتها أساس الوصف الجديد . |
| ٩١٢ | ٢٤١٨٢ | (الطن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| | | ٤ - عدم التزام المحكمة بتففيه الدفاع عند تعديل وصف التهمة بما ينطبق عليه المادة ١٠٩ مكررا عقوبات بدلا من الوصف المنطبق عليه المادة ١٠٦ مكررا عقوبات . |
| ٩١٢ | ٢٤١٨٢ | (الطن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ”سلطتها في تقدير توافر أركان الجريمة“ |
| | | ١ — تعمد القتل أمر داخلي متعلق بالإرادة . تقدير توفره ؟ موضوعي . |
| ١٤٥ | ٣١ ع ١ | (الطن رقم ١٩٢٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) ... |
| | | ٢ — ركن العلانية في جريمة القذف في حق الموظف العام . متى يتوافر ؟ |
| | | مثال لتسبيب غير معيب . |
| ٤٥٨ | ٩٦ ع ٢ | (الطن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) ... |
| | | ٣ — تقدير توافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . موضوعي . |
| ٤٥٨ | ٩٦ ع ٢ | (الطن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) ... |
| | | ٤ — استخلاص نية القتل . موضوعي . |
| ٥٣١ | ١١١ ع ٢ | (الطن رقم ٤٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) ... |
| ٨٤٢ | ١٦٨ ع ٢ | (الطن رقم ٦٤٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) ... |
| | | ٥ — البحث في حصول الضرر من عدمه . موكل إلى محكمة الموضوع . عدم امتداد رقابة محكمة النقض إليه . |
| ٦١٦ | ١٢٦ ع ٢ | (الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ... |
| | | ٦ — حق محكمة الموضوع في استمداد عقيدتها في حصول التبييد من أي عنصر من عناصر الدعوى . |
| ٦١٦ | ١٢٦ ع ٢ | (الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ... |
| | | ٧ — تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا موضوعي . |
| | | متى تحقق جريمة القتل والإصابة الخطأ في حق مالك البناء ؟ نطاق مسئولية جهة الادارة عن التراخي في إخلاء المساكن المعرضة للانهار ؟ |
| ٦٩٦ | ١٤٠ ع ٢ | (الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) ... |
| ٨١٧ | ١٦٣ ع ٢ | (الطن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) ... |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٨ - جواز أن يكون الخطأ مشتركاً بين المتهم وغيره . مساءلة المتهم في هذه الحالة . صحيحة . |
| ٦٩٦ | ٢٤١٤٠ | (الظن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٦٩) |
| | | ٩ - السرعة التي تصلح أساساً للمساءلة الجنائية في جريمة القتل الخطأ . هي التي تتجاوز ما تقتضيه ظروف الحال وملاساته . |
| ٧٢٨ | ٢٤١٤٧ | (الظن رقم ١٦٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩/٥/١٩٦٩) |
| | | ١٠ - تقدير سرعة السيارة كعنصر من عناصر الخطأ . موضوعي . |
| ٧٢٨ | ٢٤١٤٧ | (الظن رقم ١٦٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩/٥/١٩٦٩) - |
| | | ١١ - مجرد إعتراض السيارة ليلاً للطريق الصحراوي محل الحادث . خطأ . |
| ٨١٧ | ٢٤١٦٣ | (الظن رقم ٢٠٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢/٦/١٩٦٩) |
| | | ١٢ - تقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة . أمر موضوعي . |
| ٨٢٢ | ٢٤١٦٤ | (الظن رقم ٢٠٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢/٦/١٩٦٩) |
| ٢٠١ | ١٤٤٤ | (والظن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٣/٢/١٩٦٩) |
| | | ١٣ - التعذيبات البدنية . عدم اشتراط درجة معينة من الجسامة فيها . تقديرها موضوعي . |
| ٨٥٣ | ٢٤١٧١ | (الظن رقم ٢١٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٩/٦/١٩٦٩) |
| | | ١٤ - المرجع في تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف هو بما يطمئن إليه القاضي في تحصيله لفهم الواقع في الدعوى . |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | حد ذلك : أن لا يخطئ في التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم أو يمسح دلالة الألفاظ بما يحيلها عن معناها . مثال . |
| ١٠١٤ | ٣٤١٩٧ | (الطعن رقم ٧٨٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) |
| | | ١٥ — تقدير توافر الإكراه أو الضرورة . موضوعي . |
| ١٠٢٧ | ٣٤٢٠٠ | (الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| | | ١٦ — تقدير صحة التبليغ من كذبه في جريمة البلاغ الكاذب . أمر موضوعي . |
| ١٢٦٣ | ٣٤٢٥٥ | (الطعن رقم ٩٠٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ١٧ — الباعث ليس ركنا في الجريمة . الفصل فيه أمر موضوعي . |
| ١٣٤٤ | ٣٤٢٧٣ | (الطعن رقم ١١٦٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١) |
| | | راجع أيضا : مؤسسات عامة . (القاعدة رقم ٢٤ بالصحيفة رقم ١٠٨ ع ١) ونماذج صناعية . (القاعدة رقم ١٠٢ بالصحيفة رقم ٤٨٧ ع ٢) "سلطتها في تقدير المسانع الأدبي" تقدير المسانع الأدبي الذي يحيز الإثبات بالبيئة موضوعي . |
| ٣٨ | ١٤٩ | (الطعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| | | "سلطاتها في تقدير قيام الارتباط" تقدير قيام الارتباط بين الجرائم الأصل فيه أنه موضوعي . خطأ الحكم في تقدير قيام الارتباط . اعتباره من الأخطاء القانونية التي تستوجب تدخل محكمة النقض لتصحيحه . |
| ٩٢ | ١٤٢٠ | (الطعن رقم ١٧٦٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| ٧٧ | ١٤١٦ | (الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ”سلطانها في تقدير قيام حالة التلبس“ |
| | | التلبس: يكفي لقيامه وجود مظاهر خارجية تنبئ عن وقوع الجريمة. إجازته لرجال السلطة العامة التحفظ على المتهم واقتياده إلى أحد مأموري الضبط. مثال في جريمة تلبس باحراز مواد مخدرة. |
| ٣٨٤ | ١٤٨٣ | (الطن رقم ١٨٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) |
| | | ”سلطانها في تقدير صحة التفتيش“ |
| | | ١ — تنفيذ إذن التفتيش بمعرفة غير من عين فيه بالذات من مأموري الضبط القضائي، غير جائز. |
| ٨٩٠ | ٢٤١٧٨ | (الطن رقم ٥٤٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| | | ٢ — طريقة تنفيذ إذن التفتيش. موكولة لرجل الضبط تحت إشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع. مثال. |
| ٨٩٠ | ٢٤١٧٨ | (الطن رقم ٥٤٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| | | ”سلطانها في تقدير آراء الخبراء“ |
| | | ١ — تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات. أمر موكول إلى قاضي الموضوع. |
| ١١٨ | ١٤٢٥ | (الطن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| ٧٤٨ | ٢٤١٥٢ | (والطن رقم ٦٥٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| ٧٨٧ | ٢٤١٥٨ | (والطن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| ٩١٢ | ٢٤١٨٢ | (والطن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| ١٠٨٧ | ٣٤٢١٣ | (والطن رقم ٨٣١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| ١٣١٤ | ٣٤٢٦٧ | (والطن رقم ٩٢٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) |

| الصفحة | للمقدمة | |
|--------|---------|--|
| ١٨٧ | ١٤٤١ | ٢ — لمحكمة الموضوع الجزم بصحة ما رجحه الخبير في تقريره. (الطن رقم ٢٠٩١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) |
| | | ”سلطانها في تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي“ |
| | | ١ — الدفاع الشرعي . من الدفوع الموضوعية التي يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع . إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه ؟ أن تدل الوقائع الثابتة بالحكم ، بذاتها ، على تحقق حالة الدفاع الشرعي أو ترشح لقيامها . |
| ٢٦٦ | ١٤٥٨ | (الطن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٧) |
| | | ٢ — تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها . موضوعي . شرط ذلك ؟ |
| | | إستدلال الحكم على نفي حالة الدفاع الشرعي إلى تعدد إصابات المجنى عليه وشدها ، وإلى إطلاق جميع طلقات مسدسه . استدلال معيب . أساس ذلك . |
| ٩٠٢ | ٢٤١٨٠ | (الطن رقم ٧١٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| ٩٦٠ | ٢٤١٩٠ | (الطن رقم ٨٨٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) |
| ١٠٧٨ | ٣٤٢١٢ | (الطن رقم ٨٢٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ٣ — العبرة في قيام حالة الدفاع الشرعي . هي باعتقاد المتهم أو تصوره . متى أقيم ذلك على أسباب مقبولة . |
| | | متى يقضى بنقض الحكم لطاعن وغيره من الطاعنين ؟ |
| ٩٦٠ | ٢٤١٩٠ | (الطن رقم ٨٨٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) |
| | | ”سلطانها في تعيين تاريخ وقوع الجريمة“ |
| | | تعيين تاريخ الجرائم . موضوعي . |
| ١٤٨٨ | ٣٤٣٠٧ | (الطن رقم ١٢٣٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>”سلطانها في تقدير العقوبة“ .</p> <p>راجع عقوبة .</p> <p>”سلطانها في تقدير توافر سبق الاصرار“ .</p> <p>سبق الاصرار . ماهيته ؟ ظرف مشدد في جرائم الاعتداء على الأشخاص .</p> <p>لا تلازم بين القصد الجنائي وسبق الاصرار . مثال لتسبيب غير معيب في استبعاد ظرف سبق الإصرار مع قيام نية القتل .</p> <p>(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) ١١١ ع ٢ ٥٣١</p> <p>”سلطانها في تقدير العقوبة“ .</p> <p>٣ — تقدير العقوبة في الحدود المقررة قانونا . موضوعي .</p> <p>(الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) ١٨٢ ع ٢ ٩١٢</p> <p>محكمة النقض .</p> <p>”سلطانها عند الطعن لثاني مرة“ .</p> <p>إلغاء القانون ١٩١ لسنة ١٩٦١ لرسوم الاستيراد المقررة بالقانون ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ . مؤدى ذلك . نسخ الإلزام بالتعويض المنصوص عليه في القانون ٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاستيراد . حصول واقعة الدعوى بعد إلغاء تلك الرسوم . قضاء الحكم بالتعويض . خطأ . حق محكمة النقض في تصحيحه جزئياً دون تحديد جاسة ولو كان الطعن لثاني مرة . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) ١٣٩ ع ٢ ٦٨٥</p> <p>راجع أيضا : نقض</p> |

| الصفحة | القاعدة | مرافق عامة |
|--------|---------|--|
| | | راجع : هيئات عامة . (القاعدة رقم ٥٧ بالصحيفة رقم ٢٦١ ع ٣) |
| | | مسئولية جنائية |
| | | تحققها : |
| ١٠٤ | ١٤٢٣ | ١- تناول المواد المخدرة أو المسكرة اختيارا أو عن علم بحقيقة أمرها . لا يؤثر في توافر القصد الجنائي العام . (الطنن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| | | ٢- رئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية . يعد صاحب العمل المسئول عن تنفيذ أحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥١ . تعيين مدير أو مشرف له سلطة الاشراف والادارة . اعتباره المسئول عن تنفيذ القانون المذكور . اختصاص المشرف الزراعي وفقا للقرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦١ هو التوجيه والارشاد والمراقبة . (الطنن رقم ١٧٩٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) |
| ١٣٣ | ١٤٢٨ | ٣ - مسئولية عضو مجلس إدارة شركة التأمين - طبقا للمادة ٢٨ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجباري عن المسئولية المدنية عن حوادث السيارات - عن عقد عمليات تأمين بغير الأسعار أو الشروط المقررة . مسئولية شخصية . (الطنن رقم ١٩٠٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) |
| ١٤١ | ١٤٣٠ | ٤ - لا تأثير للتخالف اللاحق بقيمة الشيك في المسئولية الجنائية عن إصداره بغير رصيد . (الطنن رقم ١٩٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) |
| ١٥٢ | ١٤٣٢ | |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٥ - ملكية صاحب المحل ، كاملة أو مشتركة . كفايتها لمساءلته عما يقع في المحل من جرائم التكوين . |
| ١٥٦ | ١٤٣٣ ع | (الطن رقم ٢٠٣١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) |
| | | ٦ - المسؤولية الجنائية لصاحب العمل والمقاول عن الخطأ في أعمال الحفر . حدودها ؟ |
| ٢٣١ | ١٤٤٩ ع | (الطن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٠) |
| | | ٧ - مساءلة المالك دون المستأجر عن الضرر الذي يصيب الغير من تفصيله في صيانة ملكه وترميمه . إلزام المستأجر بالترميم والصيانة . لا يعفى المالك من المسؤولية قبل الغير . إلا إذا تحقق من قيام المستأجر بما التزم به . |
| ٦٩٦ | ١٤٠٢ ع | (الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| | | ٨ - تقدير الخطأ المستوجب لمسؤولية مرتكبه جنائيا ومدنيا . موضوعي . |
| | | متى تتحقق جريمتي القتل والاصابة الخطأ في حق مالك البناء ؟ |
| | | نطاق مسؤولية جهة الادارة عن التراخي في إخلاء المساكن المعرضة للانهباء ؟ |
| ٦٩٦ | ١٤٠٢ ع | (الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| ٨١٧ | ١٦٣ ع | (الطن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| | | ٩ - جواز أن يكون الخطأ مشتركا بين المتهم وغيره . مساءلة المتهم في هذه الحالة . صحيحة . |
| ٦٩٦ | ١٤٠٢ ع | (الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| ٧٢٨ | ٢ع١٤٧ | ١٠ — السرعة التي تصلح أساسا للمساءلة الجنائية في جريمة القتل خطأ . هي التي تجاوز مائة ضحية ظروف الحال وملابساته . (الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| ٨١٧ | ٢ع١٦٣ | ١١ — مجرد اعتراض السيارة ليلا للطريق الصحراوي محل الحادث . خطأ . (الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| ٨٢٨ | ٢ع١٦٥ | ١٢ — جريمة خلط الدخان . أركانها : خلط مؤثم بفعل إيجابي وقصد مفترض . لا فناء في أحد الركبتين عن الآخر . (الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| ٩٩٣ | ٢ع١٩٤ | ١٣ — الانسان لا يسأل إلا عن خطئه الشخصي . عدم مسئولية صاحب المركب جنائيا أو مدنيا عن خطأ الملتزم بتسييره ، إلا إذا كان العمل جاريا تحت ملاحظته وإشرافه الخاص . (الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| ٩٩٣ | ٢ع١٩٤ | ١٤ — جريمة القتل الخطأ . أركانها : خطأ وضرر ورابطة سببية . وجوب تبيان الحكم هذه الأركان وإلا كان معيبا . (الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| ٩٩٣ | ٢ع١٩٤ | ١٥ — إنقطاع علاقة السببية بين الخطأ والضرر بالقوة القاهرة . امتناع مسئولية المخطئ إلا إذا كون خطؤه بذاته جريمة . (الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| ١٠٢٧ | ٣ع٢٠٠ | ١٦ — علاقة الزوجية . لاتصلح سندا للقول بتوافر حالة الضرورة الملجئة إلى نرق محارم القانون . (الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ١٧ — قيام مفتش اللجنة التابعة لها السيارة العامة قيادة المتهم بتنبيهه إلى تأخره عن مواعده . لا يبيح للمتهم قيادة السيارة بحالة تخالف القوانين واللوائح . |
| ١١٤٤ | ٣٤٢٢٦ | (الطن رقم ٨٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| | | ١٨ — قوام الخطأ في جريمة الإهمال المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكررا (ب) عقوبات ؟ |
| ١١٥٧ | ٣٤٢٢٩ | (الطن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| | | ١٩ — الإخلال بالجسم بواجبات الوظيفة . من صور الخطأ . معناه . |
| | | السلطة التقديرية للموظف . نطاقها . مجاوزة هذا النطاق . |
| | | انحراف في استعمالها . |
| ١١٥٧ | ٣٤٢٢٩ | (الطن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| | | ٢٠ — الخطأ الجسيم والغش . كلاهما يمثل وجها للإجرام يختلف عن الآخر . عدم جواز الخلط بينهما في مجال المسؤولية الجنائية . |
| ١١٥٧ | ٣٤٢٢٩ | (الطن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| | | ٢١ — ارتكاب المتهم فعلا عمديا سبب وفاة المجنى عليه . صحة مساءلته عن جريمة الضرب المفضي إلى الموت . مثال . |
| ١١٨١ | ٣٤٢٣٤ | (الطن رقم ١٤٤٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) (١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| | | ٢٢ — شرط إخلاء مسؤولية المتهم من جريمة امتناعه عن إعادة كويونات الكيروسين المتبقية لديه بعد التوزيع . المنصوص عليها في قرار وزير التكوين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل : هو قيامه بأداء قيمة العجز في موعد أقصاه اليوم السابع من الشهر التالي للتوزيع . |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | نطاق تطبيق قرار وزير التموين رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ : لا علاقة لهذا القرار بجريمة الامتناع عن إعادة كوبونات الكيروسين المتبقية بعد التوزيع . |
| ١٢٠١ | ٣٤٣٩ | (الطن رقم ١٣٩٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٣) ٢٣ - تقديم الإقرار الضريبي عن الشركة من أحد الشركاء أو من مديريها . يجزئ عن تقديم كل شريك إقرارا منفردا . مساءلة الشريك عن الغش في الإقرار الضريبي . لمحض كونه شريكا . غير صحيحة . |
| ١٤٦١ | ٣٤٣٠٢ | (الطن رقم ٨٣٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) راجع أيضا : تزوير . (القاعدة رقم ٢٢٠ بالصيغة رقم ١١٢٠ ع ٣) . وشيك بدون رصيد . (القاعدة رقم ٢٥٦ بالصيغة رقم ١٢٦٦ ع ٣) . المسئولية عن النتائج المحتملة : ١ - نطاق مسئولية المتهم جنائيا عن النتائج المحتمل حصولها من الاصابة التي أحدثها ؟ إلزام المجنى عليه بتحمل جراحة يمكن أن تؤدي إلى شفاؤه من العاهة التي لديه . لا يصح ما دام يخشى أن تعرض العملية حياته للخطر . مجرد قابلية العاهة للشفاء بعملية جراحية . إعتبار الواقعة جنحة على هذا الأساس دون تعرض لرفض ولي المجنى عليه . إجراء الجراحة وأثره على تكييف الواقعة . قصور . (الطن رقم ١١٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/١٧) |
| ٣٤٥ | ١٤٧٤ | |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| ١٤٥١ | ٣٤٣٠١ | ٢ — مساءلة الشريك عن الجرمية المحتملة . مناطها ؟ (الطن رقم ١٢١٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) المسئولية المفترضة والتضامنية : ١ — مسئولية صاحب المحل عما يقع فيه من جرائم القانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ . مسئولية فرضية . استحقاقه عقوبة الحبس والغرامة معا . إثبات صاحب المحل غيابه أو استعالة مراقبته للمحل . جواز إسقاط عقوبة الحبس دون الغرامة في هذه الحالة . (الطن رقم ٢٠٣١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) ٢ — مناط مسئولية متولى إدارة المحل هو ثبوت إدارته وقت وقوع المخالفة . بمجرد اعتبار الطاعن وكيلًا للخز لا يفيد بذاته قيامه بالإدارة الفعلية . هدم استظهار الحكم ذلك . قصور . (الطن رقم ٧١٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) ٣ — عدم مساءلة الشخص جنائيا . بصفته فاعلا أو شريكا . إلا عما يكون لنشاطه دخل في وقوعه . المسئولية المفترضة أو التضامنية . استثناء . لا يكون إلا بنص الشارع وفي حدود هذا النص . (الطن رقم ٨٣٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) الإعفاء من المسئولية : ١ — القول بارتكاب الجرم انصياعا لرغبة الرؤساء . غير جائز . وجوب مساءلة المرسوم . (الطن رقم ١٩١٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) ٢٤ |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٢ — عدم امتداد طاعة الرئيس لمروسته إلى ارتكاب الجرائم . |
| | | الدفع القانوني الظاهر البطلان . لا يستأهل ردا . |
| ٢٤ | ١ ع ٦ | (الطن رقم ١٩١٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| | | ٣ — مناط إعفاء التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية طبقا للمادة ٢/٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدلة بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ ؟ |
| ٣٠٣ | ١ ع ٦٥ | (الطن رقم ٢١٨٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣) |
| | | سقوط المسؤولية : |
| | | ١ — حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية . مناطها ؟ |
| ٢٤ | ١ ع ٦ | (الطن رقم ١٩١٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| | | ٢ — الغيوبة المانعة من المسؤولية . ماهيتها ؟ |
| ١٠٤ | ١ ع ٢٣ | (الطن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| | | راجع أيضا : إرتباط . |
| | | (القاعدة رقم ١١٥ بالصحيفة رقم ٥٥١ ع ٢) |
| | | وتموين . |
| | | (القاعدة رقم ١٧٦ بالصحيفة رقم ٨٨٢ ع ٢) |
| | | وتهريب . |
| | | (القاعدة رقم ١٥٩ بالصحيفة رقم ٧٩٥ ع ٢) |
| | | وقتل عمد . |
| | | (القاعدة رقم ١٦٨ بالصحيفة رقم ٨٤٢ ع ٢) |

| الصفحة | القائمة | مسئولية مدنية |
|--------|-----------|--|
| | | ١ - نطاق المادة ٢٢٢ من القانون المدني ؟ |
| | | حق الأخت في المطالبة بالتعويض عن الضرر الأدبي الذي أصابها من جراء قتل أختها . |
| ١٦٨ | ١٤٣٦ ... | (الطن رقم ١٨٤٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) |
| | | ٢ - نشوء الضرر عن خطاين . يوجب توزيع التعويض عنه بنسبة كل من الخطاين ولو كان أحد هذين الخطاين صادرا من المضرور . مخالفة الحكم هذا النظر وإلزام المتهم والمسئول بالحقوق المدنية عنه بكامل التعويض دون إنقاصه بمقدار ما يجب أن يتحملة المضرور بسبب خطئه الذي ساهم في إحداث الضرر . مخالف للقانون . |
| ٢٤٨ | ١٤ ٥٤ ... | (الطن رقم ١٣٨٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١١) |
| | | ٣ - تبيان الحكم أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية . لا تريب عليه بعد ذلك إن هو لم يبين عناصر الضرر . |
| ٦٨٠ | ٢٤١٣٨ ... | (الطن رقم ١٣٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| | | ٤ - مساءلة المالك دون المستأجر عن الضرر الذي يصيب الغير من تقصيره في صيانة ملكه وترميمه . إلزام المستأجر بالترميم والصيانة . لا يعفى المالك من المسؤولية قبل الغير . إلا إذا تحقق من قيام المستأجر بما التزم به . |
| ٦٩٦ | ٢٤١٤٠ ... | (الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| | | ٥ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا . موضوعي . |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | متى تتحقق جريمة القتل والإصابة الخطأ في إحق ما لك البناء؟ |
| | | تطابق مسئولية جهة الإدارة عن التراخي في إخلاء المساكن المعرضة للانهدام . |
| ٦٩٦ | ٢٤١٤٠ | (الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| ٨١٧ | ٢٤١٦٣ | (والطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| | | ٦ - جواز أن يكون الخطأ مشتركاً بين المتهم وغيره . مساءلة المتهم في هذه الحالة . صحيحة . |
| ٦٩٦ | ٢٤١٤٠ | (الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| | | ٧ - مجرد اعتراض السيارة ليلاً للطريق الصحراوي محل الحادث . خطأ . |
| ٨١٧ | ٢٤١٦٣ | (الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| | | راجع : مسئولية جنائية . |
| | | (القاعدة رقم ٢٢٩ بالصيغة رقم ١١٥٧) |
| | | مستخدمون عموميون |
| | | شركة النيل العامة لنقل البضائع . موظفوها وعمالها . عدم اعتبارهم في حكم الموظفين أو المستخدمين العامين . إلا حينما ينص الشارع على ذلك كالشأن في الجرائم التي حددها في قانون العقوبات . |
| | | إعتبار المشرع العامل بشركة من شركات القطاع العام في حكم الموظف أو المستخدم العام في مجال معين . عدم مجاوزته إلى مجال المادة ٣/٦٣ إجراءات فيما أضيفته من حماية خاصة على الموظف العام . |

| الصفحة | القاعدة | |
|-----------------------|---------|--|
| | | تأميم الشركات وفق القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ لم يغير من نظام الشركات المؤممة أو في طبيعة العلاقة العقدية التي تربطها بالعاملين فيها . |
| ٣٩٣ | ١٤٨٥ | (الطن رقم ١٩٧٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) |
| مستشار الإحالة | | |
| | | ١ - حق المحامي العام الأول عند غياب النائب العام أو خلو منصبه أو قيام مانع لديه في التقرير بالطن بالنقض في الأمر بأن لا وجه الصادر من مستشار الإحالة وتوقيع أسبابه . فيما عدا الحالات الثلاث المتقدمة لا يباشر المحامي العام الأول حق الطعن أو التوقيع على أسبابه إلا بتوكيل خاص من النائب العام . خلو الأوراق من هذا التوكيل . عدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة . |
| ٣١٦ | ١٤٦٨ | (الطن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/١٠) |
| ١٠١٨ | ١٤٩٨ | (الطن رقم ٧٨٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) |
| | | ٢ - لمحكمة النقض نقض الأمر المطعون فيه الصادر من مستشار الإحالة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى وتصحيحه على مقتضى القانون لمصلحة المتهمين . المادة ٣٥/٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . |
| | | بطلان إتصال قضاء الإحالة بالدعوى بطلانا أصليا . وجوب القضاء بعدم قبولها لرفعها بغير الطريق القانوني . |
| ٤٠١ | ١٤٨٧ | (الطن رقم ١٩٩١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٣ — صحة إجراءات الإحالة والمحاكمة . ولو شاب قرار الإحالة قصور في التسبيب . ما دام أن القرار قد تضمن الاتهام الذي حوكم المتهم عنه . |
| | | إثارة أمر بطلان الإحالة لأول مرة أمام النقض غير مقبولة |
| ٦٧٣ | ١٤١٣٧ | (الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| ١٠٧٨ | ٢٤٢١٢ | (والطعن رقم ٨٢٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ٤ — للمدعى بالحقوق المدنية الطعن بالنقض في الأمر الصادر من مستشار الإحالة بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية دون التقيد ببلوغ مقدار التعويض المدعى به نصابا معيناً . |
| ٧٦٣ | ٢٤١٥٤ | (الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦) |
| | | ٥ — نطاق حق كل من النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية في الطعن بالنقض على الأمر الصادر من مستشار الإحالة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى . مقصور على الدعوى الجنائية . |
| | | لا ولاية لمستشار الإحالة في الفصل في الدعوى المدنية . قضاؤه في تلك الدعوى يعتبر لغوا لا يعتد به ولا يحوز قوة الأمر المقضى . |
| ٧٦٣ | ١٤١٥٤ | (الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦) |
| ١٤٩٦ | ٣٤٣٠٩ | (والطعن رقم ١٢٥٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| | | ٦ — وجوب اشتغال الأمر الصادر من مستشار الإحالة — سواء بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات أو بأن لاوجه لإقامتها — على الأسباب التي بنى عليها . المحكمة من ذلك ؟ |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | المقصود من كفاية الأدلة في قضاء الاحالة . عدم استلزام القانون اشتغال الأمر على بيانات معينة أسوة بأحكام الادانة . |
| ٧٦٣ | ٢٤١٥٤ | (الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦) |
| ٩٢٦ | ٢٤١٨٣ | (والطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) |
| ١٤٦٧ | ٣٤٣٠٣ | (والطعن رقم ٩٥٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| | | ٧ - القرار الصادر من مستشار الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى . خضوعه في تقديره لرقابة محكمة النقض . |
| ٩٢٦ | ٢٤١٨٣ | (الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) |
| | | ٨ - عدم جواز النفي على مستشار الاحالة فعوده عن إجراء تحقيق لم يطلب منه . |
| ٩٢٦ | ٢٤١٨٣ | (الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) |
| | | ٩ - عدم تحديد القانون أجلا معيناً لتحرير أسباب قرارات مستشار الاحالة وإيداعها . |
| ٩٢٦ | ٢٤١٨٣ | (الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) |
| | | ١٠ - حجية قرارات مستشار الاحالة . محدودة . صدورها لا يمنع من إعادة التحقيق عن الواقعة ذاتها إذا ظهرت دلائل جديدة عملاً بالمادة ١٩٧ أ . ج . |
| ٩٢٦ | ٢٤١٨٣ | (الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) |
| | | ١١ - وجوب تمحيص مستشار الاحالة للدعوى وأدلتها ثم إصداره أمراً مسبباً بما يراه من كفاية الأدلة أو عدم كفايتها . |
| ٢٩٦ | ٢٤١٨٣ | (الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) |
| | | ١٢ - الأحكام وحدها هي التي تصدر باسم الأمة . قضاء الاحالة ليس إلا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق . لا يلزم لصحته أن يصدر باسم الأمة . |
| ١٠٧٨ | ٣٤٢١٢ | (الطعن رقم ٨٢٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| ١٣١١ | ٣٤٢٦٦ | ١٣ — مشاهدة رجل الضبط المتهم متلبسا بجريمة هروبه من تنفيذ حكم صادر ضده . حقه في القبض عليه وتفتيشه . إعراض مستشار الاحالة عن ذلك وتقريره ببطلان القبض والتفتيش . مخالف للقانون . (الطن رقم ٩٢٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) |
| ١٤٢٢ | ٣٤٢٩٣ | ١٤ — إقامة الأمر بالأوجه قضاءه على ما ليس له أصل في الأوراق . يعينه . مثال . (الطن رقم ١٦٢١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥) |
| ١٤٢٦ | ٣٤٢٩٤ | ١٥ — قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من النظام العام . أثر ذلك : جواز الدفع بعدم الاختصاص لأول مرة أمام النقض . أو قضاء المحكمة فيه من تلقاء نفسها . متى كانت عناصر الدفع ثابتة بالحكم وكان ذلك لمصلحة المتهم . التقرير بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل متهم غير حدث . إحالة الحدث الذي لم يبلغ الخامسة عشرة من العمر وحده إلى محكمة الجنايات خطأ . المادة ٣٤٤ إجراءات . (الطن رقم ١٦٢٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥) |
| ١٤٢٦ | ٣٤٢٩٤ | ١٦ — إحالة المتهم الحدث وحده إلى محكمة الجنايات . خطأ . سوف يقابل حتما من محكمة الجنايات بالقضاء بعدم اختصاصها . صحة اعتبار الطعن في القرار المذكور ، طلبا بتعيين المحكمة المختصة . علة ذلك : قيام تنازع سلبي بين مستشار الاحالة ومحكمة الجنايات . (الطن رقم ١٦٢٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ١٧ - تسبيب أوامر مستشار الإحالة . واجب . عدم تسبيب أمر صادر منه حتى تاريخ نظر الطعن فيه . بطلان الأمر . علة ذلك . مستشار الإحالة . جهة تحقيق لا قضاء حكم . (الطعن رقم ١٥٥٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) ٣٤٣٠٩ ١٤٩٦ |
| | | مصادرة |
| | | ١ - أوجب القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ المعدل في حالة عدم ضبط المبالغ موضوع الجريمة الحكم إلى جانب العقوبات الأصلية بغرامة إضافية تعادلها باعتبارها عقوبة مالية تكميلية وجوبية بديلا عن عقوبة المصادرة المنصوص عليها في القانون . نسبة هذه الغرامة إلى المبلغ الذي كان يتعين القضاء بمصادرته لمصلحة الخزنة بالقدر الذي لم يضبط منه كله أو بعضه قل أو أكثر . ما يضبط ترد عليه المصادرة . (الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦) ٢٤١٥٦ ٧٧٢ |
| | | ٢ - شروط قبول التماس إعادة النظر وفقا للمادة ٢/٤٤١ إجراءات : صدور حكمين نهائيين بالإدانة على شخصين مختلفين عن واقعة واحدة وأن يكون بين الحكمين تناقض يستشف منه براءة أحد الشخصين . قضاء الحكمين بالبراءة لذات الشخص . عدم قبول التماس . ولو كان أحد الحكمين قد قضى بالمصادرة ولم يقض بها الحكم الآخر لمصادرة المضبوطات فعلا قبل صدوره مما يرتفع به التناقض . (الطعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) ٢٤٢٠٩ ١٠٦٥ |
| | | راجع أيضا : غش . (القواعد أرقام ٣٧ ، ٣٨ ، ٦٥ ، بالصحائف أرقام ١٧٣ و ١٧٦ و ١٤٣٠٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | مصباريف قضائية |
| | | حق المدعى المدني في الطعن في أمر مستشار الإحالة . في خصوص مضمونه بعدم وجود وجه للسير في الدعوى الجنائية وحدها . نقض الأمر . لا محل معه للإلزام بالمصباريف المدنية . أساس ما تقدم ؟ |
| ١٤٩٦ | ٣٤٣٠٩ | (الطعن رقم ١٥٥٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| | | معارضة |
| | | المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى . ١ - متى يعد الحكم حضوريا اعتباريا ؟ العبارة في وصف الحكم بأنه حضورى أو حضورى اعتبارى أو غيابى . بحقيقة الواقع . مناط قبول المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى الصادر من المحكمة الاستئنافية ؟ بدء ميعاد المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى . من تاريخ إعلان المتهم به . |
| ٢٥٤ | ١٤٥٥ | (الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٧) ٢ - شرطا قبول المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى : المادة ٢٤١ إجراءات ؟ عدم جواز المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى القابل للاستئناف . |
| ٦٣١ | ٢٤١٢٨ | (الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٥) " مالا يجوز المعارضة فيه من الأحكام " . عدم جواز الطعن بطريق المعارضة في الأحكام الصادرة عن درجتى التقاضى في الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المحال الصناعية والتجارية أو القرارات المنفذة له . |
| ٤٧١ | ٢٤٩٨ | (الطعن رقم ١١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |

| | | |
|------|-------|---|
| | | نظر المعارضة والحكم فيها : |
| | | ١ - النص في كل من الحكم الغيابي الاستثنائي والحكم الصادر في المعارضة في ذاك الحكم على أن تشديد العقوبة كان بإجماع الآراء . واجب لصحة كل من الحكمين . تخلف هذا الشرط . وجوب القضاء بنقض الحكم المطعون فيه وتأيد الحكم المستأنف ولو كان براءة المتهم . |
| ٢٤ | ١٤٥٢ | (الطن رقم ٢٠١٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٠) |
| | | ٢ - القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن مع تخلف المعارض عن حضور جلسة المعارضة لعذر قهري . غير صحيح . استئناف هذا القضاء . وجوب الحكم بإلغائه وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة . مخالفة ذلك . خطأ في القانون . لأن فيها تفويت لدرجة من درجات التقاضي على الطاعن . |
| ١٤٤١ | ٣٤٢٩٨ | (الطن رقم ١٢٠١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) |
| | | ٣ - بطلان الحكم الذي يصدر في جلسة غير الجلسة المحددة لنظر الدعوى . مادام أن المتهم لم يعلن بالجلسة الجديدة . |
| ١٤٧٧ | ٣٤٣٠٤ | (الطن رقم ٩٥٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| | | ٤ - تخلف المعارض عن حضور الجلسة المحددة لنظر معارضته . صحة القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن . جزاء عدم اهتمامه بمعارضته . |
| | | حضور المعارض أية جلسة من جلسات المعارضة . ولو بغير إعلان . وجوب الفصل في موضوع معارضته . |
| ١٥٠٨ | ٣٤٣١٢ | (الطن رقم ١٦٩٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| | | ٥ - لا يصح الحكم في المعارضة بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن حضور الجلسة حاصلًا بغير عذر . صدور الحكم رغم تخلف المعارض عن الحضور لعذر قهري . بطلانه . |
| ١٥١٧ | ٣٤٣١٥ | (الطن رقم ٦٥٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | راجع أيضا : إعلان . (القاعدة رقم ٢٤٣ بالصحيفة رقم ١٢١٦ ع ٣) |
| | | وحكم . (القاعدة رقم ٢٧١ بالصحيفة رقم ١٣٣٥ ع ٣) |
| | | ” أثر الحكم فيها على الطعن بالنقض “ . إلغاء الحكم المطعون فيه في المعارضة . اعتبار الطعن بالنقض المرفوع عنه من النيابة غير ذي موضوع . سقوطه . (الطعن رقم ٣٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| ٥٢٠ | ٢٤١٠٩ | راجع أيضا : نقض (القاعدة رقم ٥٥ بالصحيفة رقم ٢٥٤ ع ١) |
| | | مقاصة |
| | | ١ — حظر القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ كل مقاصة منطوية على تحويل أو تسوية كاملة أو جزئية بنقد أجنبي . ما يدخل في مدلول المقاصة ؟ (الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦) |
| ٧٧٢ | ٢٤١٥٦ | ٢ — أوجب القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ المعدل في حالة عدم ضبط المبالغ موضوع جريمة المقاصة الحكم الى جانب العقوبات الأصلية بغرامة إضافية تعادلها باعتبارها عقوبة مالية تكميلية وجوبية بديلا من عقوبة المصادرة المنصوص عليها في القانون . نسبة هذه الغرامة الى المبلغ الذي كان يتعين القضاء بمصادرته لمصلحة الخزانة بالقدر الذي لم يضبط منه كله أو بعضه قل أو كثر . ما يضبط ترد عليه المصادرة . (الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦) |
| ٧٧٢ | ٢٤١٥٦ | |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| ٧٧٢ | ٢٤٢٥٦ | ٣ — مثال لجريمة مقاصبة منظوية على تحويل نقد أجنبي . (الطن رقم ٥٤٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦) |
| | | راجع أيضا : نقد . (القاعدة رقم ٧٣ بالصحيفة رقم ١٤٣٣٥) |
| | | مقاومة الموظفين |
| | | راجع : تعد (القاعدة رقم ٩٠ بالصحيفة رقم ١٤٤٢٤) |
| | | مكلفون بخدمة عامة |
| | | راجع : تعد . (القاعدة رقم ٢١٢ بالصحيفة رقم ١٠٧٨ ع ٣) |
| | | ملكية |
| | | راجع : اختلاس أموال أميرية . (القاعدة رقم ١٤٨ بالصحيفة رقم ٧٣٢ ع ٢) |
| | | منزل |
| | | كل مكان يتخذه الشخص مسكنا له على الدوام أو التوقيت بحيث يكون حرما آمنا له لا يباح لغيره دخوله إلا بأذنه ، فهو منزل . |
| ١ | ١٤١ | (الطن رقم ١٧٣٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| | | مواد مخدرة |
| | | ١ — كفاية إيراد الحكم لنصوص القانون المتعلقة بعقوبة الجريمة . مثال في مواد مخدرة . |
| ١ | ١٤١ | (الطن رقم ١٧٣٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٢ — متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة احراز المخدر ؟ |
| ١٠٠ | ١٤٢٢ | (الطن رقم ١٧٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| ٤٢٨ | ١٤٩١ | (والطن رقم ٢٢٥٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) |
| | | ٣ — كفاية إيراد الحكم ما يدل على توافر القصد الجنائي لدى المتهم . مثال في مواد مخدرة . |
| ١٠٠ | ١٤٢٢ | (الطن رقم ١٧٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| ٤٢٨ | ١٤٩١ | (والطن رقم ٢٢٥٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٣١) |
| | | ٤ — أخذ الحكم بأقوال الشاهد في خصوص كيفية ضبط المتهم ، وعدم أخذه بها في صدد ما رواه عن إقرار المتهم له بأنه يحرز المخدر بقصد الاتجار . لا يعيبه . |
| ١٠٠ | ١٤٢٢ | (الطن رقم ١٧٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| | | ٥ — أفراد الطاعن بالتحريات والمراقبة لا يترتب عليه بالضرورة أن يكون هو صاحب المخدر الذي ضبط في صندوق لا يستأثر باستعماله وإنما يشاركه فيه آخرون . مثال . |
| ٢٥٨ | ١٤٥٦ | (الطن رقم ٢٠٢٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١٧) |
| | | ٦ — قضاء البراءة . شرطه : أن يكون بعد الاحاطة بأدلة الدعوى وظروفها والموازنة بينها . قضاء الحكم المطعون فيه بالبراءة دون أن يعرض للدليل المستمد من الحرز المرسل للجمارك . يعيبه . |
| ٣٦٨ | ١٤٧٩ | (الطن رقم ٢٢٣٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) |
| | | ٧ — وجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة احراز مخدر . يوفر حالة التلبس باحرازها . |
| ٣٧٢ | ١٤٨٠ | (الطن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٨ — إلقاء المتهم لفافة من حوزته وانتشار محتوياتها وظهور أن ما بها مادة مخدرة . تحقق حالة التلبس . (الطن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) |
| ٣٧٢ | ١٤٨٠ | |
| | | ٩ — ليس من شأن تخوف المتهم وخشيته من مأمور الضبط نحو الأثر القانوني لقيام حالة التلبس . مثال . (الطن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) |
| ٣٧٢ | ١٤٨٠ | |
| ٤٢٨ | ١٤٩١ | (والطن رقم ٢٢٥٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) |
| | | ١٠ — إسباغ المشرع صفة مأمور الضبط القضائي في جميع أنحاء الجمهورية لمن نصت عليهم المادة ٤٩ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها . عدم جدوى المنازعة في اختصاص من نصت عليهم المادة المذكورة مكانيا بضبط جريمة إحراز مخدر . (الطن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) |
| ٣٧٢ | ١٤٨٠ | |
| | | ١١ — الاتجار في المواد المخدرة . واقعة مادية . استقلال قاضي الموضوع بحرية التقدير فيها مادام يقيّمها على ما ينتجها . (الطن رقم ٩٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥) |
| ٦٤٢ | ٢٤١٣١ | |
| ٦٧٣ | ٢٤١٣٧ | (والطن رقم ١٣٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٣) |
| | | ١٢ — قصر الإعفاء الوارد بالمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ على الجرائم المعاقب عليها بالمواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ منه . بحث هذا الإعفاء . يكون بعد إسباغ الوصف الصحيح على واقعة الدعوى . (الطن رقم ١٦٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| ٧٢٢ | ٢٤١٤٦ | |
| ١٣٠٧ | ٣٤٢٦٥ | (والطن رقم ١٥٧٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|---|
| | | ١٣ — إنطواء الحكم على قرارات قانونية خاطئة في شأن الإعفاء الوارد بالمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لا يعيبه . مادامت نتيجته متفقة مع القانون . (الطن رقم ١٦٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) ٧٢٢ ٢٤١٤٦ |
| | | ١٤ — تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش موضوعي . (الطن رقم ٧٩٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) ٨٨٦ ٢٤١٧٧ |
| | | ١٥ — الدفع بصدور الإذن بالتفتيش بعد الضبط . يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على الاذن مستندة في ذلك إلى أدلة سائغة . (الطن رقم ٧٩٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) ٨٨٦ ٢٤١٧٧ |
| | | ١٦ — حق المحكمة في الاطمئنان إلى أن الطاعنة تسكن بالعنوان الذي ورد بمحضر التحريات . (الطن رقم ٧٩٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) ٨٨٦ ٢٤١٧٧ |
| | | ١٧ — قضاء الحكم على الطاعن بعقوبة تدخل في الحدود المقررة لجريمة إحراز مخدرات بقصد الاتجار — وهي الجريمة ذات العقوبة الأشد — وفي الحدود المقررة لجريمة المادة ١/٤٠ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ . عدم جدوى النعي عليه بقاله عدم انطباق المادة ٢/٤٠ من القانون المشار إليه . (الطن رقم ٧١٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) ٩٠٢ ٢٤١٨٠ |
| | | ٨ — حق محكمة الموضوع في تكوين اعتقادها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى . اطمئنانها إلى أن المنزل الذي قتش هو للطاعن . لا عيب . (الطن رقم ٧١٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) ٩٠٢ ٢٤١٨٠ |

| الفاصلة | الصفحة |
|--|------------|
| ١٩ — صدور إذن التفتيش لضبط مخدرات . صحة ضبط ما ينكشف عرضاً من جرائم . مثال . (الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) | ٩٧٦ ع ١٩٣ |
| ٢٠ — لا يلزم بالضرورة تخلف آثار من المخدر بمحتويات العلبة التي ضبط بها هارياً . مثال لتسبب غير معيب . (الطن رقم ٧٨٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) | ١٠٢٢ ع ١٩٩ |
| ٢١ — تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش . موضوعي . (الطن رقم ٧٨٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) | ١٠٢٢ ع ١٩٩ |
| ٢٢ — للحكمة أن ترى في تحريات وأقوال الضابط ما يسوغ الاذن بالتفتيش ويكفي لاسناد واقعة إحراز المخدر إلى الطامن ولا ترى فيها ما يقنعها بأن الاحراز كان بقصد الاتجار أو بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي . (الطن رقم ٧٨٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) | ١٠٢٢ ع ١٩٩ |
| ٢٣ — إجراءات التحريز . تنظيمية . لا بطلان على مخالفتها . (الطن رقم ٧٨٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) | ١٠٢٢ ع ١٩٩ |
| ٢٤ — الدفع ببطلان إذن التفتيش . طبيعته : عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته . حلة ذلك ؟ (الطن رقم ٧٨٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) | ١٠٢٢ ع ١٩٩ |
| ٢٥ — الدفع ببطلان إذن التفتيش . وجوب ابدائه في عبارة صريحة . (الطن رقم ٧٨٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) | ١٠٢٢ ع ١٩٩ |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٢٦ — وكلاء نيابة مخدرات القاهرة. اختصاصهم المكانى . شموله التحقيق والتصرف فى الجنايات والجناح المتعلقة بالمواد المخدرة فى دائرة محافظة القاهرة وقسمى أول وثانى الجيزة . |
| ١١١٠ | ٣٤٢١٨ | (الطن رقم ٨٤٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ٢٧ — ضباط إدارة مخدرات القاهرة . انبساط اختصاصهم المكانى على جميع أنحاء الجمهورية . المادة ٤٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . |
| ١١١٠ | ٣٤٢١٨ | (الطن رقم ٨٤٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ٢٨ — وجود فارق كبير بين وزن المخدر عند ضبطه ووزنه عند تحليله . دفاع المتهم فى هذا الصدد دفاع جوهري . على المحكمة تحقيقه بلوفا إلى غاية الأمر فيه أو الرد عليه بما ينفيه وإلا كان حكمها قاصرا . |
| ١١٤٢ | ٣٤٢٢٥ | (الطن رقم ٨١٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| | | ٢٩ — إثبات الحكم فى مدوناته أن المتهم يتجر فى المخدرات ، وأن إذن التفتيش صدر لضبطه حال نقل المخدر . مؤداه أن الإذن صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها . مخالفة الحكم لما تقدم . خطأ . |
| ١٢٧٤ | ٣٤٢٥٨ | (الطن رقم ٩١٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ٣٠ — الاعفاء من العقوبة إعمالا لأادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لا يكون إلا فى الجرائم المعاقب عليها بمقتضى المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من القانون المذكور . |
| ١٣٠٧ | ٣٤٢٦٥ | (الطن رقم ١٥٧٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ٣١ — انتهاء الحكم الى أن إحراز المخدر كان مجردا عن قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى . كفايته للرد على الدفاع بأن الاحراز كان بقصد التعاطى . |
| ١٣٦٧ | ٣٤٢٧٨ | (الطن رقم ١٥٩٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٣٢ — عقوبة احراز المخدر بغير قصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي . تتساوى مع عقوبة احرازه بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي . المادتان ٣٧ ، ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . |
| ١٣٦٧ | ٣٤٢٧٨ | (الطعن رقم ١٥٩٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١) |
| | | ٣٣ — أمر الضابط لرواد مقهى بعدم التحرك ريثما ينتهى من ضبط وتفتيش أحد المأذون بتفتيشهم بالمقهى . لا يعتبر قبضا بغير حق . المقصود بهذا الاجراء : المحافظة على الأمن والنظام دون تعرض لحرية أحد . تخلى المتهم الذى كان ضمن رواد هذه المقهى عما معه من مخدر أثر ذلك . تخلى اختياري . صحة التعويل على الدليل المستمد منه . |
| ١٤٠٤ | ٣٤٢٨٨ | (الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) |
| | | ٣٤ — مشاهدة المتهم محرضا سلاحا . توافر حالة التلبس باحرازه . |
| ١٤٢٢ | ٣٤٢٩٣ | (الطعن رقم ١٦٢١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥) |
| | | ٣٥ — وجود مظاهر خارجية تدبىء عن ارتكاب جريمة . كفاية ذلك لقيام حالة التلبس . بصرف النظر عما يسفر عنه التحقيق أو المحاكمة . حق رجل الضبط فى اجراء التفتيش فى هذه الحالة . العثور عرضا أثناء البحث عن جسم الجريمة المتلبس بها على جسم جريمة أخرى . صحيح . المادة ٥٠ إجراءات . |
| ١٤٢٢ | ٣٤٢٩٣ | (الطعن رقم ١٦٢١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥) |
| | | ٣٦ — استدلال الحكم على جدية التحريات بالعثور على المخدر بعد التفتيش . تزيد لا يؤثر فيه . مادام أنه قد أثبت أن أمر التفتيش قد بنى على تحريات جدية سبقت صدوره . |
| ١٤٧٩ | ٣٤٣٠٥ | (الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |

| الصفحة | القاعدة |
|--------|---|
| ١٤٧٩ | ٣٤٣٠٥ |
| | ٣٧ - اثبات الحكم العشور في جيب الطاعن على قطعة من المخدر . لا مصلحة للطاعن في القول بأن المخدر الذي ضبط في الخلاء . لا يمكن نسبة احرازه إليه . طالما أنه لم يكن لإحراز هذا المخدر أثر في وصف التهمة التي دين بها الطاعن . (الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) راجع أيضا : إثبات . (القاعدة رقم ١٤٦ بالصحيفة رقم ٧٢٢ ع ٢) وتلبس . (القاعدتان رقم ٢١ ، ٣٨ بالصحيفتين رقمي ٩٦ و ١٧٦ ع ١) (القاعدة رقم ٢٦٨ بالصحيفة رقم ١٣١٨ ع ٣) وحكم . (القاعدتان رقم ٢١٧ ، ٣٠٥ بالصحيفتين ١١٠٧ و ١٤٧٩ ع ٣) وعقوبة . (القاعدة رقم ١٠٤ بالصحيفة رقم ٤٩٨ ع ٢) ومحكمة الموضوع . (القاعدة رقم ١٦٩ بالصحيفة رقم ٨٤٥ ع ٢) ومسئولية جنائية : (القاعدة رقم ٢٣ بالصحيفة رقم ١٠٤ ع ١) موازن راجع : وصف التهمة (القاعدة رقم ٧٨ بالصحيفة رقم ٣٦٥ ع ١) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | موانع العقاب |
| | | راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب "موانع العقاب" . |
| | | موظفون عموميون |
| | | ١ - المؤسسات العامة هي مرافق عامة يديرها أحد أشخاص القانون العام . |
| | | العاملون في المؤسسات العامة يعدون من الموظفين أو المستخدمين العمامين . |
| ١٠٨ | ١٤٢٤ | (الطعن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| | | ٢ - نطاق سريان المادة ١١٢ عقوبات ؟ |
| | | العامل بالمؤسسة العامة لأطاحن أو المضارب والمخازن في حكم الموظف العمومي . |
| ١٠٨ | ١٤٢٤ | (الطعن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| | | ٣ - الهيئة العامة للإصلاح الزراعي . من أشخاص القانون العام . ما لها مال عام . العاملون بها من الموظفين العموميين . |
| ٢٦١ | ١٤٥٧ | (الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٧) |
| | | ٤ - شركة النيل العامة لنقل البضائع . موظفوها وعمالها . |
| | | عدم اعتبارهم في حكم الموظفين أو المستخدمين العمامين . إلا حيثما ينص الشارع على ذلك كالشأن في الجرائم التي حددها في قانون العقوبات . |
| | | إعتبار المشرع العامل بشركة من شركات القطاع العام في حكم الموظف أو المستخدم العام في مجال معين . عدم مجاوزته إلى مجال المادة ٣/٦٣ إجراءات فيما أضيفته من حماية خاصة على الموظف العام . |

| الصفحة | القاعدة |
|--------|--|
| | تأميم الشركات وفق القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ لم يغير من نظام الشركات المؤممة أو في طبيعة العلاقة العقدية التي تربطها بالعاملين فيها . |
| ٣٧٣ | (الطعن رقم ١٩٧٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) ... ٨٥ ع ١ |
| | راجع أيضا : إختلاس أموال أميرية . (القواعد أرقام ٥٧ ، ١٥٢ ، ٢٤٢ بالصفحات أرقام ١٤٢٦١ ، ٧٤٨ ع ٢ ، ١٢١٢ ع ٣) |
| | واستيلاء على مال للدولة بغير حق . (القواعد أرقام ٧٧ ، ٢٢٨ ، ٢٤٤ بالصفحات أرقام ١٤٢٥٦ ، ١١٥٣ ع ٣) |
| | وإضرار عمدي وإهمال جسيم (القاعدة رقم ٢٢٩ بالصحيفة رقم ١١٥٧ ع ٣) |
| | وتعد (القاعدة رقم ٢١٢ بالصحيفة رقم ١٠٧٨ ع ٣) |
| | ودعوى جنائية . (القاعدة رقم ١٧٣ بالصحيفة رقم ٨٦٢ ع ٢) |
| | ورشوة . (القواعد أرقام ٨ ، ١٥٣ ، ١٧٣ ، ١٧٨ ، ٢٢٧ ، ٢٦٢ بالصفحات أرقام ١٤٣٣ ، ٧٥٨ ، ٨٦٢ ، ٢٤٨٩ ع ٣) |
| | وقذف . (القاعدة رقم ٩٦ بالصحيفة رقم ٤٥٨ ع ١) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ومأمورو الضبط القضائي . (القاعدة رقم ٢٨٩ بالصحيفة رقم ١٤٠٧ ع ٣) ومسئولية جنائية . (القاعدة رقم ٦ بالصحيفة رقم ١٤٢٤ ع ١) |
| | | (ن) |
| | | نصب . نظام عام . نقابات . نقد . نقض . نماذج صناعية . نوادي رياضية . نيابة عامة |
| | | نصب |
| | | ١ — عدم لزوم التحدث عن ركن القصد الجنائي على استقلال . شرط ذلك ؟ مثال في نصب . (المطن رقم ١٦٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) ١٤ ع ١٤ ٦٩ |
| | | ٢ — البدء في استعمال وسيلة الاحتيال قبل المجنى عليه . يتحقق به للشروع في النصب . شرط ذلك ؟ (المطن رقم ١٦٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) ١٤ ع ١٤ ٦٩ |
| | | ٣ — اعتبار مباشرة وسيلة الاحتيال بالفعل شروعا . كشف المجنى عليه احتيال الجاني وامتناعه عن تسليمه المال أو تسليمه له لسبب آخر في نفسه . لا أثر له في قيام الجريمة . (المطن رقم ١٦٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) ١٤ ع ١٤ ٦٩ |
| | | ٤ — جريمة النصب . أركانها ؟ (المطن رقم ١٨٦٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) ٤٠ ع ١٤ ١٨٣ |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|---|
| | | ٥ — ركن الاحتيال . شروط توافره في حق المتصرف في الأموال الثابتة أو المنقولة ؟ |
| ١٨٣ | ٤٠ ع ١ | (الطعن رقم ١٨٦٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) |
| | | ٦ — مدى مسئولية المتصرف والوسيط ؟ مثال . |
| ١٨٣ | ٤٠ ع ١ | (الطعن رقم ١٨٦٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) |
| | | ٧ — جريمة للنصب . أركانها ؟ مثال لتسبيب غير معيب . |
| ٩٤٤ | ١٨٧ ع ٢ | (الطعن رقم ٨٥٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) |
| ٩٥١ | ١٨٨ ع ٢ | (الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) |
| | | ٨ — عدم جدوى النعى على الحكم خطؤه في وصف جريمة خيانة الأمانة بأنها نصب . مادام أنه قد عاقب المتهم بعقوبة تدخل في نطاق عقوبة خيانة الأمانة . |
| ١٣٦٤ | ٢٧٧ ع ٣ | (الطعن رقم ١٥٦٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١) |
| | | راجع أيضا : ارتباط . |
| | | (القاعدة رقم ١٨٧ بالصحيفة رقم ٩٤٤ ع ٢) |
| | | نظام عام |
| | | الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية . دفع جوهرى . عدم تعلقه بالنظام العام . إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . |
| | | خير جائزة . |
| ٦٨٠ | ١٣٨ ع ٢ | (الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| | | راجع أيضا : حيازة . |
| | | (القاعدة رقم ٤٨ بالصحيفة رقم ٢٧٧ ع ١) |
| | | ودفوع . |
| | | (القاعدة رقم ٨١ بالصحيفة رقم ٢٧٧ ع ١) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ومستشار الإحالة . (القاعدة رقم ٢٩٤ بالصحيفة رقم ١٤٢٦ ع ٣) |
| | | نقابات |
| | | راجع : (القاعدة رقم ٢ "نقابات" بالصحيفة رقم ٩٩٩ ع ٣) |
| | | نقد |
| | | ١ - حاصل تشريع الرقابة على عمليات النقد الأجنبي أمران : حظر مطلق ، وتنظيم إداري يسمح بالاستثناء . (الطن رقم ١١١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٧/٣/١٩٦٩) ٧٣ ع ١٤ ٣٣٥ |
| | | ٢ - جريمة المقاصة في قانون الرقابة على عمليات النقد الأجنبي . تعريفها ؟ (الطن رقم ١١١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٧/٣/١٩٦٩) ٧٣ ع ١٤ ٣٣٥ |
| | | ٣ - ضبط النقد الأجنبي . ليس وكفا في جريمة المقاصة . عدم جواز اشتراطه دليلا عليها . (الطن رقم ١١١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٧/٣/١٩٦٩) ٧٣ ع ١٤ ٣٣٥ |
| | | ٤ - جريمة تعامل غير المقيم بالنقد المصري . تعريفها ؟ (الطن رقم ١١١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٧/٣/١٩٦٩) ٧٣ ع ١٤ ٣٣٥ |
| | | ٥ - الإجراء المنصوص عليه في كل من المادة ٤/٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والمادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن الجمارك والمادة ١٠ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد - هو في حقيقته طلب يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره . سواء بالنسبة إلى مباشرة التحقيق أو بالنسبة إلى رفع الدعوى . (الطن رقم ٥٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢٨/٤/١٩٦٩) ١١٧ ع ٢ ٥٦٥ |

٦ — اختصاص النيابة العامة برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقا للقانون مطلق لا يرد عليه القيد إلا استثناء من نص الشارع أحوال الطلب من تلك القيود . صدور الطلب أثره : رفع القيد رجوعا إلى حكم الأصل في الاطلاق . صدور الطلب ممن يملكه قانونا في جريمة من جرائم النقد أو التهريب أو الاستيراد . للنيابة العامة اتخاذ الاجراءات في شأن الوقائع التي صدر عنها وتصح الاجراءات بالنسبة إلى كافة ما قد تتصف به من أوصاف قانونية وما يرتبط بها اجرائيا من وقائع لم تكن معلومة وقت صدوره متى تكشف عرضا أثناء التحقيق وذلك بقوة الأثر العيني للطلب وقوة الأثر القانوني للارتباط ، ما دام ما جرى تحقيقه من الوقائع داخلا في مضمون ذلك الطلب الذي يملك صاحبه قصره أو تقييده . لا يغير من ذلك أن تكون الدعوى الجنائية لم ترفع عن الجريمة التي صدر بشأنها الطلب بل رفعت عن جرائم أخرى مما يتوقف رفع الدعوى بها على طلب من جهة أخرى ما دامت هذه الجرائم قد كشفت عرضا أثناء تحقيق الجريمة الأولى التي صدر الطلب بشأنها صحيحا .

(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ... ١١٧ ع ٥٦٥

٧ — تمام جريمة عدم عرض المتهم لما في حوزته من أوراق النقد الأجنبي بمجرد وقوع الترك المنهى عنه في القانون عن عمد . عدم تطلب قيام الجريمة قصدا جنائيا خاصا ولا فوات ميعاد معين .

تسبب حكم الإدانة في جريمة عدم عرض المتهم ما في حوزته من أوراق النقد الأجنبي . عدم اقتضائه التحدث صراحة من القصد الجنائي في الجريمة .

(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ... ١٢٢ ع ٥٩١

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| ٦٥٩ | ٢٤١٣٥ | ٨ - إثبات الحكم تعامل المتهم في النقد الاجنبي بطريق غير مشروع ودون أن يثبت في الدفاتر المعدة لذلك أو يورده للبنك . كفاية ذلك للرد على دفاع المتهم بأن تعامله مسموح به . (الطن رقم ٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٦٩) |
| ٦٥٩ | ٢٤١٣٥ | ٩ - إقرار المتهم في محضر الضبط وتحقيق النيابة باحتفاظه بالنقد الأجنبي وعدم توريده للبنك وتعامله في مقابل عمولة . هو اعتراف يتحقق به عناصر جرمي التعامل في النقد الأجنبي وعدم عرضه على وزارة الاقتصاد . (الطن رقم ٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٦٩) |
| ٦٥٩ | ٢٤١٣٥ | ١٠ - اشتراط كون التعامل بالنقد الأجنبي محدد بواقعة . غير لازم جواز انطواء هذا التعامل على عمليات متعددة . (الطن رقم ٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٦٩) |
| ٦٥٩ | ٢٤١٣٥ | ١١ - تبرئة أحد المتهمين من جرمي التعامل في أوراق النقد الأجنبي وعدم عرضه على وزارة الاقتصاد . لا تأثير لذلك في تأييم من أثبت الحكم اقترافه لتلك الجريمتين . (الطن رقم ٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٦٩) |
| ٦٥٩ | ٢٤١٣٥ | ١٢ - لا محل لإعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة للجرائم المرتبطة عند القضاء في إحداها بالبراءة أو السقوط أو الانقضاء . أساس ذلك . مثال في استيراد ونقد وتهريب جمر كي . انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح في إحدى الجرائم لا يمنع من نظر الجرائم الأخرى المرتبطة بها . |

| الصفحة | المقاعدة | |
|--------|----------|---|
| ٦٨٥ | ٢٤١٣٩ | عقوبة استيراد سبائك الذهب بغير ترخيص والتعامل في النقد الأجنبي وعدم عرضه . أشد من عقوبة التهريب الجمركي . (الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| ٧١١ | ٢٤١٣٩ | ١٣ - حظر التعامل في أوراق النقد الأجنبي . تناول هذا الحظر كل عملية من أي نوع تتصل بهذا النقد سواء من العمليات التي بين النص نوعها أو غيرها مما لم ينص عليها ما دام قوامها جميعها التعامل بالنقد الأجنبي . (الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| ٧١١ | ٢٤١٤٣ | ١٤ - استيفاء الشيك شرائطه القانونية . إعتباره أداة دفع ووفاء كالنقود سواء بسواء . التعامل به يقع تحت طائلة التأثيم ما دام قوامه نقدا ولو كان أجنبيا . (الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| ٧٧٢ | ٢٤١٥٦ | ٥ - حظر القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ كل مقاصة منطوية على تحويل أو تسوية كاملة أو جزئية بنقد أجنبي . ما يدخل في مداول المقاصة ؟ (الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦) |
| ٧٧٢ | ٢٤١٥٦ | ١٦ - أوجب القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل في حالة عدم ضبط المبالغ موضوع الجريمة الحكم إلى جانب العقوبات الأصلية بغرامة إضافية تعادلها باعتبارها عقوبة مالية تكميلية وجوبية بدلا من عقوبة المصادرة المنصوص عليها في القانون . نسبة هذه الغرامة إلى المبلغ الذي كان يتعين القضاء بمصادرته لمصلحة الخزانة بالقدر الذي لم يضبط منه كله أو بعضه قل أو كثر . ما يضبط ترد عليه المصادرة . (الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| ٧٧٢ | ٢٤١٥٦ | ١٧ — مثال لجريمة مقاصدة منظوية على تحويل نقد أجنبي . (الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦) |
| | | نقض |
| | | إجراءات الطعن : " التقرير به " : |
| | | ١ — التقرير بالطعن بالنقض . تقديم أسباب الطعن في الميعاد . أثرهما . (الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣) |
| ١٩٢ | ٤٢١٤ | ٢ — الطعن بالنقض حق شخصي لمن صدر الحكم ضده . ليس لأحد أن ينوب عنه في مباشرته إلا بإذنه . (الطعن رقم ٢٢٤٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| ٥٠٥ | ٢٤١٠٥ | ٣ — حق المحامي العام الأول عند غياب النائب العام أو خلو منصبه أو قيام مانع لديه ، في التقرير بالطعن بالنقض في الأمر بأن لا وجه الصادر من مستشار الاحالة وتوقيع أسبابه . فيما عدا الحالات الثلاث المتقدمة ، لا يباشر حق الطعن أو التوقيع على أسبابه إلا بتوكيل خاص من النائب العام . مباشرته توقيع الأسباب في غير تلك الحالات . هدم قبول الطعن شكلا لرفعه من غير ذي صفة . (الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) |
| ١٠١٨ | ٣٤١٩٨ | ٤ — تقرير الطعن . هو مناط اتصال المحكمة بالطعن . تقرير الأسباب . شرط لقبول الطعن . عدم قيام أي من الإجراءات مقام الآخر . (الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) |
| ١٠١٨ | ٣٤١٩٨ | |

| الصفحة | المقابلة | |
|--------|----------|---|
| | | ٥ - التقرير بالطعن . وجوب القيام به أثر زوال المانع . علة ذلك ؟ |
| | | إيداع أسباب الطعن . امتداد ميعاده عشرة أيام بعد زوال المانع . علة ذلك ؟ تقديم الأسباب بعد فوات هذا الميعاد . أثره : عدم قبول الطعن شكلا . |
| ١١٧٩ | ٣٤٢٣٣ | (الطعن رقم ١٤٢٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| | | ٦ - اقتصار عبارات التوكيل على التقرير بالاستئناف . رغم سابقة صدور الحكم الاستئنافي النهائي على هذا التوكيل . دلالة ذلك : انصراف ارادة الموكل الى التوكيل في التقرير بالطعن بالنقض . |
| ١٣٣٥ | ٣٤٢٧١ | (الطعن رقم ١٥٨٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) |
| | | أثر التقرير بالطعن : |
| | | مضى ثلاث سنوات من يوم التقرير بالطعن في الدعوى الجنائية في جنحة . وإرسال أوراقها إلى قلم كتاب محكمة النقض . دون اتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة . أثره . انقضاء هذه الدعوى بمضى المدة . |
| | | انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . لا تأثير له على الدعوى المدنية المرفوعة معها . علة ذلك : الدعوى المدنية لا تنقضى الا بمضى المدة المقررة في القانون المدنى . |
| ١٢٣٤ | ٣٤٢٤٧ | (الطعن رقم ٩٠٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٠) |
| | | ميعاد الطعن : |
| | | ١ - ميعاد الطعن بالنقض في الحكم الصادر في المعارضة ؟ تكليف الطاعن بالخدمة بالقوات المسلحة لإبان حرب ٥ يونيه سنة ١٩٦٧ يعتبر عذرا قهريا مانعا له من حضور جلسة ١٢ يونيه |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | سنة ١٩٦٧ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه . ميعاد الطعن لا يفتح في هذه الحالة إلا من يوم علم الطاعن رسميا بصدور هذا الحكم . |
| ٢٧٣ | ١٤ ٥١ | (الطعن رقم ٢٠٠٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٠) |
| | | ٢ - ميعاد الطعن في الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات بعدم اختصاصها . بدؤه من يوم صدوره . هل ذلك ؟ |
| ٥٣٩ | ٢٤ ١١٢ | (الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | ٣ - عدم قبول الطعن بالنقض المرفوع بعد الميعاد . |
| | | المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . |
| ٨٣٩ | ٢٤ ١٦٧ | (الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| | | إيداع الكفالة : |
| | | عدم إيداع الكفالة من المحكوم عليه بعقوبة غير مقيدة للحرية حتى تاريخ نظر الطعن ، أو عدم حصوله على قرار بالاعفاء منها . |
| | | أثر ذلك : عدم قبول طعنه شكلا . |
| ٢٢٥ | ١٤ ٤٧ | (الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٠) |
| | | الصفة والمصلحة في الطعن : |
| | | ١ - اعتبار الحكم الجرائم المسندة إلى المتهم مرتبطة وتوقيعه عليه عقوبة أشدها . انتفاء مصلحته في النعي على الحكم بخطئه باسناد جريمة لم ترد في أمر الإحالة إليه طالما أن العقوبة المقررة بها هي عقوبة الجريمة الأشد الواردة في أمر الإحالة . |
| ١٧ | ١٤ ٤ | (الطعن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| | | ٢ - معاقبة الطاعن بمقتضى المادة ١١٢ عقوبات مع استعمال الرأفة وفقا للمادة ١٧ من ذلك القانون . لا جدوى مما يشيره الطاعن من أن المادة ١١٣ مكرر عقوبات هي الواجبة التطبيق |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ما دامت العقوبة المقررة في القانون وفقا للمادة المذكورة . لا يغير من هذا أن المحكمة أخذت الطاعن بالرافة وأنها كانت عند تقدير العقوبة تحت تأثير الوصف الذي أعطته للواقعة . |
| ١٨٧ | ٤١ ع ١ | (الطعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) |
| | | ٣ - إطراح المحكمة التحقيق الذي أجرته الرقابة الادارية وأخذها بالتحقيق الذي أجرته النيابة العامة . النعى على التحقيق بالبطلان لا محل له . |
| ٢١٢ | ٤٦ ع ١ | (الطعن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣) |
| | | ٤ - ثبوت اشتراك الطاعن في جرائم الإختلاس والتزوير والاستعمال . لا مصلحة له في المجادلة في معاقبته على أساس أنه فاعل أصلي . |
| ٢١٢ | ٤٦ ع ١ | (الطعن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣) |
| | | ٥ - المصلحة مناط الطعن . |
| ٢٧١ | ٥٩ ع ١ | (الطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٧) |
| ٣٧٧ | ٨١ ع ١ | (والطعن رقم ٢٢٤٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) |
| | | ٦ - توقيع عقوبة واحدة على الطاعن عن تهمتين معا . إنتفاء مصلحته في النعى على الحكم إدانته عن إحدى التهمتين قبل نفاذ القانون الذي يعاقب عليها ، ما دامت العقوبة المقررة بها هي ذات العقوبة المقررة للتهمة الأخرى . |
| ٢٧١ | ٥٩ ع ١ | (الطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٧) |
| | | ٧ - حق المحامي العام الأول عند غياب النائب العام أو خلو منصبه أو قيام مانع لديه في التقرير بالطعن بالنقض في الأمر بأن لا وجه الصادر من مستشار الإحالة وتوقيع أسبابه . فيما عدا الحالات |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | الثلاث المقدمة لا يباشر المحامي العام الأول حق الطعن إلا بتوكيل خاص من النائب العام . خلو الأوراق من هذا التوكيل . عدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة . |
| ٣١٦ | ١٤٦٨ | (الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٠) |
| | | ٨ — مصلحة النيابة العامة في الطعن في الأحكام بطريق النقض . مناطها . |
| ٣٧٧ | ١٤٨١ | (الطعن رقم ٢٢٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) |
| | | ٩ — الطعن في الأحكام غير جائز إلا من المحكوم عاياه الذي كان طرفاً في الخصومة وصدر الحكم على غير مصلحته بصفته التي كان متصفاً بها في الدعوى . |
| ٥٠٥ | ٢٤١٠٥ | (الطعن رقم ٢٢٤٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | ١٠ — الصفة مناط الحق في الطعن . لا صفة للنياية العامة حتى التحدث إلا في خصوص الدعوى الجنائية وحدها . مثال . |
| ٧٠٣ | ٢٤١٤١ | (الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| | | ١١ — لا صفة للطاعن في التحدث عن خطأ الحكم في قضائه ببراءة متهمين آخرين . |
| ٧٧٢ | ٢٤١٥٦ | (الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦) |
| | | ١٣ — لا مصلحة للطاعن في التمسك بعدم توافر حالة التلبس . ما دام التفتيش قد جرى صحيحاً على مقتضى أمر صدر به في حدود اختصاص من أصدره ومن نفذه . |
| ١١١٠ | ٣٤٢١٨ | (الطعن رقم ٨٤٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ١٣ — فساد استدلال الحكم كله . لا يبرره تطبيقه للسادة ٣٢ عقوبات وإيقاع عقوبة مقررة لأى من التهمتين المستندتين إلى المتهم . توافر مصلحة المتهم في الطعن على هذا الحكم . مثال . |
| ١١٢٠ | ٣٤٢٢٠ | (الطعن رقم ١١٩٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| ١٣٦٤ | ٣٤٢٧٧ | ١٤ — عدم جدوى النعى على الحكم خطؤه في وصف جريمة خيانة الأمانة بأنها نصب . مادام أنه قد عاقب المتهم بعقوبة تدخل في نطاق عقوبة خيانة الأمانة . (الطعن رقم ١٥٦٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١) |
| ١٣٩٦ | ٣٤٢٨٦ | ١٥ — النعى على الحكم عدم استظهار ظرف الإكراه في السرقة لا جدوى منه ولا مصلحة فيه . ما دامت العقوبة مبررة حتى مع عدم توافر هذا الظرف . (الطعن رقم ١٥٢٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) |
| ١٣٩٦ | ٣٤٢٨٦ | ١٦ — انتفاء المصلحة في النعى على الحكم في شأن جريمة المادة ١٣٧ مكررا عقوبات . إذا كان قد أخذ الطاعن بجريمة سرقة الأوراق المسندة إليه . وكانت العقوبة الموقعة مقررة في القانون لأي من الجريمتين . (الطعن رقم ١٥٢٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) |
| ١٤١٥ | ٣٤٢٩١ | ١٧ — معاقبة المتهم بعقوبة تدخل في عقوبة جريمة القتل المسندة إليه بمجرد من ظرف سبق الإصرار . عدم جدوى النعى على الحكم بتخلف هذا الظرف . (الطعن رقم ١٦١٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥) |
| ١٤٧٩ | ٣٤٣٠٥ | ١٨ — إثبات الحكم العنور في جيب الطاعن على قطعة من المخدر . لا مصلحة للطاعن في القول بأن المخدر الذي ضبط في الخلاء لا يمكن نسبة إحرازه إليه . طالما أنه لم يكن لآخر از هذا المخدر أثر في وصف التهمة التي دين بها الطاعن . (الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ١٩ — لا جدوى مما يثيره الطاعن على الحكم في شأن جريمة تصرفه في زيت التمرين لغير مستحقه . طالما أن الحكم محمول على تهمة بيعه سلعة مسعرة بأكثر من السعر المقرر لها المسندة إليه والتي ثبتت في حقه . |
| ١٤٩٢ | ٣ع٣٠٨ | (الطعن رقم ١٢٣٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| | | ٢٠ — ما يثيره الطاعن من أن الواقعة التي يمكن أن تنسب إليه هي بيعه خبزا أكثر من السعر المحدد . لا جدوى منه . طالما أن العقوبة المقررة بها مقررة لهذه الجريمة . |
| ١٥١١ | ٣ع٣١٣ | (الطعن رقم ١٦٩٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| | | راجع أيضا ظروف مخففة . (القاعدة رقم ٣٠١ بالصحيفة رقم ٣٤١٤٥١) |
| | | ” قبول الطعن ” |
| | | ١ — إيضاح وتحديد أوجه الطعن . واجب لقبوله . |
| ٥٦٥ | ٢ع١١٧ | (الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ٥٩١ | ٢ع١٢٢ | (الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ٧٧٢ | ٢ع١٥٦ | (الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦) |
| | | ٢ — العبرة في قبول الطعن هي بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلا . |
| ٦٧٠ | ٢ع١٣٦ | (الطعن رقم ٤٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| | | ” نطاق الطعن ” |
| | | ١ — للدعي بالحقوق المدنية الطعن بالنقض في الأمر الصادر من مستشار الإحالة بالألا وجه لإقامة الدعوى دون التقيد ببلوغ مقدار التعويض المدعى به نصا بامعينا . |
| ٧٦٣ | ٢ع١٥٤ | (الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٢ — نطاق حق كل من النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية في الطعن بالنقض على الأمر الصادر من مستشار الإحالة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى . مقصور على الدعوى الجنائية . |
| | | لا ولاية لمستشار الإحالة في الفصل في الدعوى المدنية . قضاؤه في تلك الدعوى يعتبر لغوا لا يعتد به ولا يحوز قوة الأمر المقضى . |
| ٧٦٣ | ٢٤١٥٤ | (الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦) |
| | | ٣ — شمول كل من استئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن والطعن فيه بطريق النقض ، الحكم الغيابي المعارض فيه . خلو الحكم الغيابي الابتدائي مما يفيد صدوره باسم الأمة يجعله باطلا بطلانا أصليا . أخذ الحكم الغيابي الاستئنافي — الذي قضى بتأييد الحكم الصادر باعتبار المعارضة في ذلك الحكم كأن لم تكن — بأسباب ذلك الحكم الباطل يجعله باطلا بدوره ولو استوفى ذلك البيان ما دام لم ينشئ لنفسه أسبابا قائمة بذاتها . لمحكمة النقض التعرض من تلقاء نفسها لمصلحة الطاعن لهذا البطلان ولو لم يثره في طعنه . المادة ٢/٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . |
| ٨٠٨ | ٢٤١٦١ | (الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| | | ٤ — الطعن في الحكم القاضي بعدم قبول الاستئناف شكلا . اقتصارة على ما قضى به من عدم القبول شكلا . عدم جواز التعرض في الطعن لموضوع الدعوى . |
| | | عدم انعطاف الطعن إلى الحكم الابتدائي . علة ذلك ؟ |
| ١٣٣٥ | ٣٤٢٧١ | (الطعن رقم ١٥٨٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) |
| ١٣٧٥ | ٣٤٢٨٠ | (الطعن رقم ٨٩٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٥ - حق المدعى المدني في الطعن في أمر مستشار الإحالة . في خصوص مضمونه بعدم وجود وجه للسير في الدعوى الجنائية وحدها . نقض الأمر . لا محل معه للالزام بالمصاريف المدنية . أساس ما تقدم . (الطعن رقم ١٥٥٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) ١٤٩٦ ٣٤٣٠٩ |
| | | ما يجوز الطعن فيه من الأحكام : ١ - حق الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة من محكمة الجنايات في غيبة المتهم لغيره من الخصوم . (الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦) ٥٦ ١٢ ١٤ |
| | | ٢ - الطعن بالنقض في الحكم بعدم الاختصاص . جوازه إذا كان سيقابل حتما من المحكمة الأخرى بعدم اختصاصها . (الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) ٥٣٩ ٢٤١١٢ |
| | | ٣ - الطعن بالنقض قاصر على الأحكام النهائية الصادرة في مواد الجنايات والجنح دون المخالفات إلا ما كان منها مرتبطا بهذه الجنايات والجنح . (الطعن رقم ٧١٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩) ٨٧٩ ٢٤١٧٥ |
| | | ٤ - متى يجوز الطعن في الحكم بعدم الاختصاص ؟ (الطعن رقم ٩٣٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٣) ١١٩٨ ٣٤٢٣٨ |
| | | راجع أيضا : مستشار الإحالة . (القاعد رقم ٢٩٤ بالصحيفة رقم ١٤٢٦ ع ٣) |
| | | ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام : ١ - حق محكمة الجنايات في الاقتصار على نظر الجنايات وفصل الجنح المرتبطة بها ارتباطا بسيطا وإحالتها الى محكمة |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | الجنح . نطاقه . الطعن بالنقض في حكم محكمة الجنايات باحالة الجنحة الى محكمة الجنح . غير جائز : أساس ذلك . الحكم غير منه للخصومة . |
| ١٣٧ | ٢٩ ع ١ | (الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) |
| | | ٢ — قابلية الحكم للطعن فيه بالمعارضة . أثرها . عدم جواز الطعن فيه بالنقض . |
| ٢٥٤ | ٥٥ ع ١ | (الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٧) |
| | | ٣ — عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الغيابية الصادرة من محكمة الجنايات . |
| ٧٨٠ | ١٥٧ ع ٢ | (الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦) |
| | | أحوال الطعن بالنقض : |
| | | (١) مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله . |
| | | ١ — وجوب استيفاء الحكم الصادر بالاعدام -إجراء إجماع آراء قضاة المحكمة وإلا كان باطلا . |
| | | الإجماع لا يعدوان يكون إجراء من الإجراءات المنظمة لإصدار هذا الحكم ، والنص عليه فيه شرط لصحته ، إلا أنه لا يمس أساس الحق في توقيع عقوبة الاعدام ذاتها ولا ينال الجرائم التي يعاقب عليها القانون بهذه العقوبة بالالغاء أو التعديل ولا ينشئ لمقارفتها أعدارا وظروفا تغير من طبيعة تلك الجرائم أو العقوبة المقررة لها . |
| ١٢ | ٣ ع ١ | (الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|---|
| | | ٢ — جواز إبدال عقوبة الإعدام المقررة لجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة عند تطبيق المادة ١٧ عقوبات . |
| ١٢ | ١٤ ٣ | (الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| | | ٣ — جواز النزول بالعقوبة المقررة للاشتراك في جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار إلى السجن عند تطبيق المادة ١٧ عقوبات . |
| ١٢ | ١٤ ٣ | (الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| | | ٤ — وجوب مراعاة نسبة الأحماض الدهنية والراتنجية في صناعة الصابون بحسب البيان المرقوم على السلعة والا كون الفعل غشا . |
| | | إنتاج صابون دون مراعاة تلك النسب تعتبر ذكرا لبيان تجارى غير مطابق للحقيقة معاقبا عليه بالمواد ٢٦، ٢٧، ٣٤ من القانون ١٧ لسنة ١٩٥٩ . |
| ٥٦ | ١٤ ١٢ | (الطعن رقم ١٣٨٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| | | ٥ — علم المتهم بغش ما يصنعه يستفاد ضرورة من كونه متجلا له اعتبارا بأن الصانع يعلم كنه ما يصنعه ونسبة المواد الداخلة في تكوينه . عدم قبول التذرع بجهله . |
| | | صنع صابون تنقص فيه نسبة الأحماض عن حد معين جنحة دائما في حق الصانع طبقا للقانونين ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، ٥٧ لسنة ١٩٣٩ . |
| | | زيادة نسبة القلوى المطلق الكاوى في الصابون عن حد معين مخالفة . شرط ذلك : أن يكون المتهم حسن النية . |
| ٥٦ | ١٤ ١٢ | (الطعن رقم ١٣٨٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٦ - وجوب القضاء بشهر ملخصات الأحكام التي تصدر بالإدانة في الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وذلك لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ولمدة شهر إذا كان الحكم بالغرامة . |
| ٦٧ | ١٣ ع ١٤ | (الطن رقم ١٣٩٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| | | ٧ - تقدير قيام الارتباط بين الجرائم . الأصل فيه أنه موضوعي . متى يخضع لرقابة محكمة النقض ؟ |
| | | لا ارتباط بين جريمة عدم إنشاء صاحب العمل ملفا لكل من عماله وبين جريمة عدم منحه هؤلاء العمال أجازات المواسم والأعياد . المادتان ١/٦٢ ، ١/٦٩ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . |
| ٦٧ | ١٦ ع ١٤ | (الطن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| ٢٧١ | ٥٩ ع ١٤ | (والطن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٧) |
| | | ٨ - عودة المشتبه فيه الى حالة الاشتباه بعد سبق الحكم بوضعه تحت المراقبة . وجوب معاقبته بعقوبتي الحبس والوضع تحت المراقبة . |
| ٩٠ | ١٩ ع ١٤ | (الطن رقم ١٧٦٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| | | ٩ - تقدير قيام الارتباط بين الجرائم . موضوعي . ارتباط جريمة عدم تقديم أنفار دودة القطن بجريمة عدم التواجد بالزراعة أثناء المقاومة . |
| | | خطأ الحكم في تقدير قيام الارتباط . اعتباره من الأخطاء القانونية التي تستوجب تدخل محكمة النقض لتصحيحه . |
| ٩٢ | ٢٠ ع ١٤ | (الطن رقم ١٧٦٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ١٠ — رئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية . يعد صاحب العمل المسئول عن تنفيذ أحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . تعيين مدير أو مشرف له سلطة الإشراف والإدارة . اعتباره المسئول عن تنفيذ القانون المذكور . |
| | | اختصاص المشرف الزراعي وفقا للقرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦١ — هو التوجيه والإرشاد والمراقبة . |
| ١٣٣ | ٢٨ ع ١٤ | (الطن رقم ١٧٩٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) |
| | | ١١ — أعمال المحكمة المادة ٣٢ عقوبات على الجرائم المسندة للمتهم . وجوب توقيع عقوبة الجريمة الأشد فحسب . |
| | | لمحكمة النقض نقض الحكم لمصلحة المتهم إذا تعلق الأمر بمخالفة القانون ولو لم يرد هذا الوجه في أسباب طعنه . لها نقض الحكم بالنسبة للمحكوم عليه الذي لم يقرر بالطعن لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة . |
| ١٧٨ | ٣٩ ع ١٤ | (الطن رقم ١٨٥٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) |
| | | ١٢ — النص في كل من الحكم الغيابي الاستثنائي والحكم الصادر في المعارضة في ذاك الحكم على أن تشديد العقوبة كان بإجماع الآراء . واجب لصحة كل من الحكمين . تخلف هذا الشرط . وجوب القضاء بنقض الحكم المطعون فيه . . وتأيد الحكم المستأنف ولو كان ببراءة المتهم . |
| ٢٤٠ | ٥٢ ع ١٤ | (الطن رقم ٢٠١٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٠) |
| | | ١٣ — نشؤ الضرر عن خطأين . يوجب توزيع التعويض عنه بنسبة كل من الخطأين ولو كان أحدهما من الخطأين صادرا من المضرور . مخالفة الحكم هذا النظر والإزام المتهم والمسئول |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | بالحقوق المدنية منه بكامل التعويض دون انقاصه بمقدار ما يجب أن يتحمله المضرور بسبب خطئه الذي ساهم في إحداث الضرر مخالف للقانون . |
| ٢٤٨ | ١٤ ٥٤ | (الطن رقم ١٣٨٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١١) |
| | | ١٤ — عدم سريان القانون الجنائي إلا على الأفعال اللاحقة لنفاذه . |
| ٢٧١ | ١٤ ٥٩ | (الطن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٧) |
| | | ١٥ — الامتناع عن بيع ساعتين إحداهما مسعرة والأخرى غير مسعرة في ذات ظروف الزمان والمكان بالنسبة إلى مشتر واحد . وجوب تطبيق المادة ١/٣٢ عقوبات . |
| ٢٧١ | ١٤ ٥٩ | (الطن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٧) |
| | | ١٦ — إصابة المتهم أكثر من ثلاثة أشخاص . وجوب معاقبته طبقا لنص الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ عقوبات بالحبس لا بالغرامة . أفراد الحكم اثنين من المصابين في الحادث بوضع مستقل تفاديا لاعتبار المصابين أكثر من ثلاثة . يعيب الحكم . |
| | | متى يتعين أن يكون مع النقص الإحالة . مثال . |
| ٢٨٧ | ١٤ ٦١ | (الطن رقم ٢١٥٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) |
| | | ١٧ — منط إعفاء التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية طبقا للمادة ٢/٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدلة بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ . |
| ٣٠٣ | ١٤ ٦٥ | (الطن رقم ٢١٨٥ لسنة ٣٨ ق جلسة — ١٩٦٩/٣/٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| ٣٠٣ | ١٤ ٦٥ | <p>١٨ — إلغاء القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ عقوبة المخالفة المنصوص عليها في المادة ١/٧ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ بالنسبة لغير المواد الغذائية . مثال .</p> <p>(الطن رقم ٢١٨٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣)</p> |
| ٣٥٣ | ١٤ ٧٦ | <p>١٩ — إطلاق الشارع عقوبة الغلق في جريمة فتح المحل العام بدون ترخيص .</p> <p>جريمة لعب القمار في المحل العام . وجوب مصادرة النقود والأدوات والأشياء الأخرى التي استعملت في الجريمة .</p> <p>(الطن رقم ١٨٥٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤)</p> |
| ٣٩٧ | ١٤ ٨٦ | <p>٢٠ — إلزام المتهم بإقامة بناء بدون ترخيص بتقديم الرسومات الهندسية للبناء في المدة التي يحددها الحكم . واجب عند طلب الجهة الإدارية المختصة تقديم هذه الرسومات . مخالفة ذلك . خطأ في القانون .</p> <p>(الطن رقم ١٩٨٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣١)</p> |
| ٤٦٨ | ٢٤ ٩٨ | <p>٢١ — إنقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنح بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة .</p> <p>الإجراءات القاطعة للتقادم ؟</p> <p>مضى مدة تزيد على ثلاث سنوات من تاريخ التقرير بالاستئناف إلى يوم نظره دون إتخاذ إجراء من الإجراءات القاطعة للمدة .</p> <p>أثره : انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .</p> <p>(الطن رقم ٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٢٢ — عدم جواز الطعن بطريق المعارضة في الأحكام الصادرة عن درجتى التقاضى في الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المحال الصناعية والتجارية أو القرارات المنفذة له . |
| ٤٧١ | ٢٤ ٩٨ | (الطعن رقم ١١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| | | ٢٣ — معاملة المحكوم عليهم فى الاختلاس بالرافة والحكم عليهم بالحبس . وجوب توقيت عقوبة العزل عملا بالمادة ٢٧ من قانون العقوبات . مثال . |
| ٤٧٦ | ٢٤ ١٠٠ | (الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| | | ٢٤ — ماهية جرائم عدم الاشتراك فى هيئة التأمينات الاجتماعية ، وعدم إمساك سجلات لقيد أجور العمال ، وعدم تقديم الاستثمارات التى يستلزمها تنفيذ أحكام التأمين الصحى : عمدية . لا ارتباط بين هذه الجرائم . |
| | | انتهاء الحكم إلى عدم توافر الارتباط بين جريمة عدم اشتراك المطعون ضده عن عماله فى هيئة التأمينات الاجتماعية والجريمتين الأخرين وقضاؤه بعدم جواز الاستئناف بالنسبة لتلك الجريمة باعتبارها مخالفة حكم فيها بالغرامة فلا يجوز لهم استئنافها . صحيح فى القانون . |
| ٥٥١ | ٢٤ ١١٥ | (الطعن رقم ٢٢٣٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ٢٥ — انتهاء الحكم إلى أن عدم اشتراك المطعون ضده عن عماله لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية يجعله غير مسئول عن سائر الالتزامات التى يفرضها قانون التأمينات الاجتماعية . خطأ فى تطبيق القانون . |
| ٥٥١ | ٢٤ ١١٥ | (الطعن رقم ٢٢٣٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| ٦٢٧ | ٢٤١٢٧ | ٢٦ — قضاء الحكم خطأ بعدم جواز الاستئناف . يجب هذا الخطأ محكمة الموضوع من بحث الموضوع . وجوب القضاء بنقض الحكم والإحالة . (الطن رقم ٢١٩٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥) |
| | | ٢٧ — شرط قبول المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى : المادة ٢٤١ إجراءات . عدم جواز المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى القابل للاستئناف . (الطن رقم ٧٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥) |
| ٦٣١ | ٢٤١٢٨ | ٢٨ — إلغاء القانون ١٩١ لسنة ١٩٦١ لرسوم الاستيراد المقررة بالقانون ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ . مؤدى ذلك . نسخ الالتزام بالتعويض المنصوص عليه في القانون ٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاستيراد . حصول واقعة الدعوى بعد إلغاء تلك الرسوم . قضاء الحكم بالتعويض . خطأ . حق محكمة النقض في تصحيحه جزئيا دون تحديد جلسة ولو كان الطعن لثنائى مرة . أساس ذلك ؟ (الطن رقم ١٧٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| ٦٨٥ | ٢٤١٣٩ | ٢٩ — الأحوال التى يوجب فيها الشارع على المحكمة الاستئنافية إعادة القضية إلى محكمة أول درجة . ليس من بينها حالة بطلان الإجراءات أو بطلان الحكم . على المحكمة في هذه الحالة تصحيح البطلان والحكم في الدعوى . لا ينال من ذلك عدم فصل محكمة أول درجة في الدفع المبداء من المتهمين عند فصلها في الموضوع . (الطن رقم ٨٥٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) |
| ٩٤٤ | ٢٤١٨٧ | |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٣٠ - المرجع في تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف هو بما يطمئن إليه القاضي في تحصيله لفهم الواقع في الدعوى . حد ذلك : أن لا يخطئ في التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم أو يمسح دلالة الألفاظ بما يحيلها عن معناها . مثال . |
| ١٠١٤ | ٢٤١٩٧ | (الطن رقم ٧٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) |
| | | ٣١ - حكم المادة ٣٠٩ عقوبات . تطبيق لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه . سريانه على العبارات التي تصدر سواء أمام المحاكم أو سلطات التحقيق أو في محاضر الشرطة . |
| ١٠١٤ | ٢٤١٩٧ | (الطن رقم ٧٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) |
| | | ٣٢ - عقوبة البناء بدون ترخيص . الغرامة وسداد رسوم الترخيص بحسب . |
| | | عدم جواز القضاء بعقوبة الإزالة أو الاستكمال إلا عند إقامة البناء على خلاف أحكام القانون . |
| | | اتصال وجه الطعن بمن لم يطعن في الحكم من الخصوم . امتداد أثر الطعن إليه . المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . |
| ١٠٣٨ | ٣٤٢٠٣ | (الطن رقم ٨٠٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| | | ٣٣ - جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات . طبيعتها : لا محل لتطبيق هذا النص بطريق القياس على الظرف المشدد المنصوص عليه في الفقرة (ب) من المادة ٧ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل . علة ذلك ؟ مخالفة الحكم هذا النظر خطأ في القانون ولو كانت العقوبة |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | التي قضى بها داخلة في العقوبة المقررة لجناية إحراز السلاح مجردة من الظرف المشدد ، ما دام الحكم مع تطبيق المادة ١٧ عقوبات قد التزم الحد الأدنى المقرر للجناية مع قيام الظرف المشدد . |
| ١٠٤٣ | ٣٤٢٠٥ | (الطن رقم ٨١٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| | | ٣٤ — العبرة فيما يقضى به الحكم هي بمنطوقه . لا محل للتحويل على الأسباب إلا بقدر ما تكون موضحة ومدعمة للمنطوق . |
| ١٧٠١ | ٣٤٢١٧ | (الطن رقم ٨٤٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ٣٥ — شهر ملخصات أحكام الإدارة طبقا للمادة ١٦ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . طبيعته : عقوبة تكيلية . وجوب القضاء بها إلى جانب العقوبة الأصلية . |
| ١١٣٩ | ٣٤٢٢٤ | (الطن رقم ٨٠٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| | | ٣٦ — جريمة شهادة الزور . متى تحقق : إذا أصر الشاهد على أقواله الكاذبة حتى انتهاء المرافعة في الدعوى الأصلية . |
| ١١٧٢ | ٣٤٢٣٠ | (الطن رقم ١٣٨٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) |
| | | ٣٧ — شروط اعتبار المتهم عائدا وفقا لنص المادة ٥١ عقوبات ؟ اعتبار الحكم سابقة في العود . يوجب أن يكون هذا الحكم نهائيا قبل ارتكاب العائد لجريمته الجديدة . |
| ١١٩٨ | ٣٤٢٣٨ | (الطن رقم ٩٣٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٣) |
| | | ٣٨ — حق مندوب الحجز الإداري في تعيين المدين أو الحائز للأشياء المراد حجزها حارسا . إذا لم يوجد من يقبل الحراسة . دون اعتداد برفض أى من المدين أو الحائز الحراسة . مخالفة الحكم لهذا النظر . قصور وخطأ في تطبيق القانون . |
| ١٢٥٦ | ٣٤٢٥٣ | (الطن رقم ١٢٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٣٩ — إثبات الحكم في مدوناته أن المتهم يتجبر في المخدرات، وأن إذن التفتيش صدر لضبطه حال نقل المخدر . مؤداه أن الإذن صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها . مخالفة الحكم لما تقدم . خطأ . |
| ١٢٧٤ | ٣٤٢٥٨ | (الطن رقم ٩١٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ٤٠ — قضاء المحكمة برفض طلب رد الاعتبار القضائي تأسيساً على عدم مضي المدة اللازمة لرد الاعتبار بحكم القانون . خطأ في تطبيق القانون . |
| ١٢٧٧ | ٣٤٢٥٩ | (الطن رقم ٩١٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | ٤١ — مشاهدة رجل الضبط المتهم متلبساً بجريمة هربه من تنفيذ حكم صادر ضده . حقه في القبض عليه وتفتيشه . إعراض مستشار الإحالة عن ذلك وتقريره ببطلان القبض والتفتيش . مخالفة للقانون . |
| ١٣١١ | ٣٤٢٦٦ | (الطن رقم ٩٣٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٣) |
| | | ٤٢ — إهدار الدليل المستمد من التفتيش بدعوى بطلانه لابتنائه على إذن غير مسبوق بتحريرات جدية رغم قيام حالة التلبس التي تبرر التفتيش قانوناً . خطأ . مثال . |
| ١٣١٨ | ٣٤٢٦٨ | (الطن رقم ١٥٧٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) |
| | | ٤٣ — يجب على طالب الترخيص بإقامة بناء لكي يحصل عليه أولكي يعتبر طلبه مقبولاً بعد انقضاء الأجل المحدد قانوناً أن يقدم طلبه للسلطة المختصة بشئون التنظيم مرفقاً به المستندات والرسومات التي بيئتها المادة الأولى من قرار وزير الإسكان والمرافق الرقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ المعدل . |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | اعتبار الحكم مجرد تقديم طلب الحصول على الترخيص وانقضاء أكثر من أربعين يوماً على تقديمه دون رد على الطلب كاف وحده لاعتبار الطلب مقبولا . خطأ . |
| ١٣٥٠ | ٣٤٢٧٤ | (الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١) |
| | | ٤٤ - متى تتعدد العقوبة في جرائم قانون العمل ، ومتى لا تتعدد . أساس ذلك ؟ |
| | | عقوبة جريمة هدم تقديم صاحب العمل ما يثبت حصول عماله على أجورهم . لا تعدد فيها بقدر عدد العمال . قضاء الحكم بتعدد العقوبة منها . خطأ في القانون موجب لنقضه . |
| ١٣٨٧ | ٣٤٢٨٤ | (الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) |
| | | ٤٥ - وجوب التقييد بأسباب الطعن . ليس للمحكمة الخروج على هذه الأسباب والتصدي لما يشوب الحكم من أخطاء في القانون إلا أن يكون ذلك لمصلحة المتهم . المادة ٣٥/٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . مثال لحالة تصحيح خطأ قانوني ليست في صالح الطاعن . |
| ١٤٠٠ | ٣٤٢٨٧ | (الطعن رقم ١٦٠٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) |
| | | ٤٦ - الحد الأدنى لعقوبة الحبس في جريمة القتل الخطأ : ستة أشهر . نزول الحكم عن هذا الحد خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقضه . وجوب أن يكون مع النقض الإحالة . علة ذلك : جعل الشارع لتلك الجريمة عقوبتين تخيريتين . |
| ١٤٢٠ | ٣٤٢٩٢ | (الطعن رقم ١٦١٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥) |
| | | ٤٧ - استنفاد محكمة أول درجة ولايتها على الدعوى بالحكم في موضوعها . عدم جواز نظرها لتلك الدعوى عند إعادتها إليها خطأ من المحكمة الاستئنافية صاحبة الولاية في الفصل فيها . |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | اتصال المحكمة الاستئنافية بتلك الدعوى من جديد . عليها القضاء بإلغاء الحكم المستأنف وبعدهم جواز نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة ، وأن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيها . المادة ٤١٩ إجراءات . |
| ١٤٣٠ | ٣٤٢٩٥ | عدم جواز تشديد العقوبة إذا كان الاستئناف من المتهم . (الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) |
| | | ٤٨ - القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن مع تخلف المعارض عن حضور جلسة المعارضة لعذر قهرى . غير صحيح . استئناف هذا القضاء . وجوب الحكم بإلغائه وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة . مخالفة ذلك : خطأ في القانون . لأن فيها تفويت لدرجة من درجات التقاضى على الطامن . |
| ١٤٤١ | ٣٤٢٩٨ | (الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) |
| | | ٤٩ - حجب الخطأ القانونى المحكمة عن نظرموضوع الدعوى . وجوب أن يكون مع النقص الاحالة . |
| ١٤٤٤ | ٣٤٢٩٩ | (الطعن رقم ١٢١٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) .. |
| | | ٥٠ - ليس للمحكمة الاستئنافية نظر الاستئناف المرفوع من النيابة العامة ما دام الحكم المستأنف ما زال قابلا للمعارضة فيه من المتهم . مخالفة المحكمة هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون . (الطعن رقم ١٧٥١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| ١٥١٥ | ٣٤٣١٤ | راجع أيضا : ارتباط . (القاعدة رقم ١١٦ بالصحيفة رقم ٢٤٥٨٥) |
| | | واختصاص . (القاعدة رقم ١١٢ بالصحيفة رقم ٢٤٥٣٩ ع ٢) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | وتعد . (القاعدة رقم ٩٠ بالصحيفة رقم ٤٢٤ ع ١) |
| | | ودعوى جنائية . (القاعدة رقم ٨٥ بالصحيفة رقم ٣٩٣ ع ١) |
| | | وجريمة . (القاعدة رقم ٢٤٤ بالصحيفة رقم ١٢٢٠ ع ٣) |
| | | (ب) بطلان الحكم : |
| | | ١ - وجوب وضع الأحكام الجنائية والتوقيع عليها خلال ثلاثين يوما من النطق بها . مخالفة ذلك . بطلان الحكم . المادة ٢/٣١٢ إجراءات . |
| ١٩٨ | ٤٣ ع ١ | (الطعن رقم ١٩٨٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣) |
| | | ٢ - القصور الذي يتسع له وجه الطعن له الصدارة على غيره من أوجه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون . |
| ٣٨ | ٦٦ ع ١ | (الطعن رقم ٩٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣) |
| ٣٣٥ | ٧٣ ع ١ | (الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١٧) |
| ٣٤٥ | ٧٤ ع ١ | (الطعن رقم ١١٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١٧) |
| ٨٤٢ | ١٦٨ ع ٢ | (الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| ١٢٢٠ | ٢٤٤ ع ٣ | (الطعن رقم ٨١١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٠) |
| ١٢٥٢ | ٢٥٢ ع ٣ | (الطعن رقم ١٥٢٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٠) |
| | | ٣ - وجوب حضور القضاة الذين اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم . حصول مانع لأحدهم . وجوب توقيعه على مسودة الحكم . وإلا صدر مشوبا بالبطلان . |
| ٥١٥ | ١٠١ ع ٣ | (الطعن رقم ٣١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢١) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٤ — وجوب اشتغال الحكم على الأسباب التي بني عليها والإعلان باطلا . المراد بالتسبيب المعتبر ؟ مثال لتسبيب معيب في اختلاس وتزوير . (الطن رقم ٥٢٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| ٧٠٦ | ٢٤١٤٢ | راجع أيضا : رشوة . (القاعدة رقم ٢٦٢ بالصحيفة رقم ١٢٨٨ ع ٣) |
| | | (ج) بطلان الاجراءات : |
| | | على المحضر عند تسليم الإعلان إلى مأمور القسم أن يوجه إلى المعلن إليه كتابا موصى عليه يخبره فيه أن الصورة سلمت إلى جهة الادارة وأن يبين ذلك في حينه بالتفصيل في أصل الإعلان وصورته . وإلا كان الإعلان باطلا . (الطن رقم ٤٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| ٧٣٨ | ٢٤١٤٩ | أسباب الطعن : " قبولها " . |
| | | شرط قبول أسباب الطعن بالنقض أن تكون واضحة محددة . |
| ١٦٤ | ١٤٣٥ | (الطن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) |
| ٣٨٤ | ١٤٨٣ | (والطن رقم ١٨٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) |
| ٤٥٨ | ٢٤٩٦ | (والطن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| ١٢٥٩ | ٣٤٢٥٤ | (والطن رقم ٨٧٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |
| | | " التوقيع عليها " . |
| | | ١ — وجوب توقيع أسباب الطعن المقدم من المحكوم عليه من محام مقبول أمام محكمة النقض . (الطن رقم ١٧٦٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| ٨٢ | ١٤١٧ | |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| ٨٢ | ١٧ ع ١٤ | ٢ — اعتبار ورقة الأسباب لغوا مديم الأثر ولو كانت تحمل ما يشير إلى صدورها عن مكتب محام وعليها طابع دهنه تحمل اسمه ما دام لم يوقع على الورقة ذاتها . (الطعن رقم ١٧٦٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣) |
| | | إيداعها : "ميعاده" |
| | | ١ — إيداع أسباب الطعن بالنقض أو وصولها إلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم أو قلم كتاب محكمة النقض في الميعاد . شرط لقبول الطعن شكلا . (الطعن رقم ١٠٤٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) |
| ١٦١ | ٣٤ ع ١٤ | ٢ — مأمور السجن جهة غير مختصة بتلقى تقارير أسباب الطعن أو إرسالها . تقديم تقرير الطعن بالنقض له في الميعاد . عدم وصول هذا التقرير إلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم أو قلم كتاب محكمة النقض في الميعاد . أثره . عدم قبول الطعن شكلا . المادتان ٣٤ ، ١/٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . (الطعن رقم ١٠٤٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) |
| ١٦١ | ٣٤ ع ١٤ | راجع أيضا : التقرير بالطعن . (القاعدة رقم ٢٢ بالصيغة رقم ١٠٠ ع ١) |
| | | " ما يقبل منها " " الأسباب المتعلقة بالنظام العام " الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . متعلق بالنظام العام . شرط إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ؟ (الطعن رقم ٢٢٤٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) |
| ٣٧٧ | ٨١ ع ١٤ | " ما لا يقبل منها " . ١ — إثارة الدفع بحالة الضرورة أمام النقض لأول مرة . خير مقبول . (الطعن رقم ١٩١٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦) |
| ٢٤ | ٦ ع ١٤ | |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٢ — مجادلة محكمة الموضوع في تقديرها الأدلة . غير جائزة أمام النقض . |
| ١٦٨ | ١٤ ٣٦ | (الطعن رقم ١٨٤٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) |
| ١٧٣ | ١٤ ٣٧ | (والطعن رقم ١٨٥٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) |
| ٣٨٨ | ١٤ ٨٤ | (والطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) |
| ٥٢٢ | ٢٤ ١١٠ | (والطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| ٥٥٨ | ٢٤ ١١٦ | (والطعن رقم ١٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ٦٠٩ | ٢٤ ١٢٥ | (والطعن رقم ٥١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ٦١٦ | ٢٤ ١٢٦ | (والطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ٦٤٢ | ٢٤ ١٣١ | (والطعن رقم ٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥) |
| ٦٨٠ | ٢٤ ١٣٨ | (والطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| ٨٠٢ | ٢٤ ١٦٠ | (والطعن رقم ١٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| ٨٢٢ | ٢٤ ١٦٤ | (والطعن رقم ١٠٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| ٨٩٠ | ٢٤ ١٧٨ | (والطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| ٩٢٦ | ٢٤ ١٨٣ | (والطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) |
| ٩٤٤ | ٢٤ ١٨٧ | (والطعن رقم ٨٥٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) |
| ٩٧٠ | ٢٤ ١٩٢ | (والطعن رقم ٩٢٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| ١١١٠ | ٣٤ ٢١٨ | (والطعن رقم ٨٤٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ٣ — تقدير توافر علاقة السببية . موضوعي . عدم جواز المجادلة في توافرها أمام النقض مادام أن الحكم قد أقيم على أسباب تؤدي إلى توافرها . |
| ٢٠١ | ١٤ ٤٤ | (الطعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣) |
| | | ٤ — عدم جواز ابداء أسباب أمام محكمة النقض — من الديابة أو الخصوم — غير تلك التي أبدت في الميعاد المذكور بالمادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . الحالات التي أجاز فيها الشارع لمحكمة النقض — استثناء — نقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسه . واردة على سبيل الحصر . ليس من بينها خلو الحكم من بيان مواد القانون التي قضى بموجبها . |
| ٢٤٣ | ١٤ ٥٣ | (الطعن رقم ٢٠٢٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٠) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٥ - المدافع الشرعى . من الدفوع الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع . إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض : شرطه ٩ أن تدل الوقائع الثابتة بالحكم ، بذاتها ، على تحقق حالة الدفاع الشرعى أو ترشح لقيامها . |
| ٢٦٦ | ٥٨ ع ١ | (الطن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٧) |
| ٨١١ | ١٦٢ ع ٢ | (والطن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| | | ٦ - عدم جواز إبداء الدفع ببطلان تحقيق النيابة لأول مرة أمام محكمة النقض . |
| ٢٧٧ | ٦٠ ع ١ | (الطن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) |
| | | ٧ - النعى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلب منها أو الرد على دفاع لم يثر أمانها . غير جائز . |
| ٣٥٦ | ٧٧ ع ١ | (الطن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) |
| | | ٨ - تعيب التحقيق السابق على المحاكمة لا يصلح سببا للطعن على الحكم . |
| ٢٩٠ | ٨٤ ع ١ | (الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) |
| ٦٧٣ | ١٣٧ ع ٢ | (والطن رقم ١٣٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| ٧٨٧ | ١٥٨ ع ٢ | (والطن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| | | ٩ - إثارة الدفاع الموضوعى لأول مرة أمام النقض . غير مقبولة . |
| | | النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . غير مقبول . مثال لاستناد الحكم على ما شهد به شاهد عما ورد بتسجيل المناقشة بينه وبين المتهم ، دون سماع المحكمة لهذا التسجيل ، أو إيراد خواه . |
| ٤١٤ | ٨٨ ع ١ | (الطن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) |
| ٦١٦ | ١٢٦ ع ٢ | (والطن رقم ٧٢٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ١٢٦٣ | ٢٥٥ ع ٣ | (والطن رقم ٩٠١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ١٠ - عدم جواز النعي على المحكمة قضاؤها بالبراءة بناء على احتمال ترجيح لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها . |
| ٤٣٣ | ٩٢ ع ١ | (الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) |
| | | ١١ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش . مرجعه الى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . عدم جواز مجادلة محكمة الموضوع في تقديرها لجدية التحريات أمام محكمة النقض . |
| ٥٧٨ | ١١٩ ع ٢ | (الطعن رقم ٥٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| ٦٤٢ | ١٣١ ع ٢ | (الطعن رقم ٩٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٥) |
| | | ١٢ - عدم جواز إثارة الدفع بخلو محضر المحضر من تحديد ساعة للبيع لأول مرة أمام محكمة النقض . |
| ٥٨٢ | ١٢٠ ع ٢ | (الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ١٣ - إطمئنان المحكمة الى بيان محضر المحضر والتبديد . فصل في أمر موضوعي . لا إشراف لمحكمة النقض عليه . |
| ٥٨٢ | ١٢٠ ع ٢ | (الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ١٤ - النعي على المحكمة عدم سماعها شهود الإثبات . عدم إثارته لأول مرة أمام النقض . |
| ٥٨٧ | ١٢١ ع ٢ | (الطعن رقم ٦١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ١٥ - البحث في حصول الضرر من عدمه . موكول الى محكمة الموضوع . عدم امتداد رقابة محكمة النقض إليه . |
| ٦١٦ | ١٢٦ ع ٢ | (الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٢٨) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ١٦ — صحة إجراءات الإحالة والمحاكمة ولو شاب قرار الإحالة قصور في التسبيب . مادام أن القرار قد تضمن الاتهام الذي حوكم المتهم عنه . |
| | | إثارة أمر بطلان قرار الإحالة لأول مرة أمام النقض . |
| | | غير مقبول . |
| ٦٧٣ | ٢٤١٣٧ | (الطن رقم ١٣٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |
| ١٠٧٨ | ٣٤٢١٢ | (والطن رقم ٨٢٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/١٠) |
| | | ١٧ — عدم تقييد محكمة الإعادة بما ورد في الحكم المنقوض وفي حكم النقض في شأن تقدير وقائع الدعوى . مخالفة قضاء الإعادة لحكم النقض . عدم اعتبارها بذاتها وجهها للطعن . |
| ٨٠٢ | ٢٤١٦٠ | (الطن رقم ١٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| | | ١٨ — الدفع باعتبار المدعى المدني تاركا لدعواه . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . |
| ٨٢٢ | ٢٤١٦٤ | (الطن رقم ١٠٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| | | ١٩ — الدفع ببطلان إذن التفتيش . طبيعته : عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ، ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته . علة ذلك ؟ |
| ١٠٢٢ | ٣٤١٩٩ | (الطن رقم ٧٨٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) |
| | | ٢٠ — عدم جواز إثارة الدفع بعدم الاختصاص المحلي لأول مرة أمام النقض . ما دام يحتاج الى تحقيق موضوعي . |
| ١٠٢٧ | ٣٤٢٠٠ | (الطن رقم ٨٠٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣) |
| | | ٢١ — تقرير التلخيص . ماهيته ؟ |
| | | عدم ترتيب البطلان بحزاء على ما يشوب تقرير التلخيص من نقص أو خطأ . |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | المنع بقصور تقرير التلخيص لأول مرة أمام النقض . غير جائز . |
| ١٠٤٧ | ٣٤٢٠٦ | (الطعن رقم ٨١٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٣/١٠/١٩٦٩) |
| | | ٢٢ - استخلاص الحكم لواقعة الدعوى استنادا إلى أدلة سائغة . عدم جواز مجادلته في ذلك أمام محكمة النقض . |
| ١٠٥٠ | ٣٤٢٠٧ | (الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٣/١٠/١٩٦٩) |
| | | ٢٣ - تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن . موضوعي . عدم جواز المجادلة في هذا التقدير أمام محكمة النقض . |
| ١٠٥٠ | ٣٤٢٠٧ | (الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٣/١٠/١٩٦٩) |
| | | ٢٤ - اشتهار المتهم أو عدم اشتهاره بقلب معين . لا أثر له في استدلال الحكم . ما دام أنه هو المقصود بذاته بالاتهام . ليس للمتهم إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال في جريمة ضرب أفضى إلى موت . |
| ١١٩٤ | ٣٤٢٣٧ | (الطعن رقم ٩٣٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٣/١١/١٩٦٩) |
| | | ٢٥ - المنازعة في مقدار المبلغ المختلس ، لأول مرة أمام النقض . غير جائزة . |
| ١٢١٢ | ٣٤٢٤٢ | (الطعن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٣/١١/١٩٦٩) |
| | | ٢٦ - العلم بيوم البيع ، وقيام الحجز ، وطلب ضم أصل محضر الحجز ، ومطابقة صورته محضر الحجز مع أصل محضره . أمور لا يسوغ التمسك بها أو المجادلة فيها لأول مرة أمام النقض . |
| ١٢١٦ | ٣٤٢٤٣ | (الطعن رقم ٨٨٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٤/١١/١٩٦٩) |
| | | ٢٧ - كفاية تدليل الحكم بأسباب سائغة على توافر الاشتراك في الجريمة . المجادلة في ذلك أمام النقض . غير جائزة . |
| ١٣٩١ | ٣٤٢٨٥ | (الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٨/١٢/١٩٦٩) |

| الصفحة | القاعدة |
|--------|--|
| | ٢٨ — حق محكمة الموضوع في تجزئة أقوال الشهود والموائمة بينها والأخذ منها بما لا خلاف فيه . |
| | عدم جواز إثارة الجدل الموضوعي أمام النقض . |
| ١٤٠٤ | ٣٤٢٨٨ (الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) |
| | ٢٩ — تأخر الشاهد في الادلاء بشهادته . لا يمنع المحكمة من الأخذ بها . عدم جواز المجادلة في ذلك أمام النقض لتعلقه بالموضوع . |
| ١٤٥١ | ٣٤٣٠١ (الطعن رقم ١٢١٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) |
| | راجع أيضا : إجراءات المحاكمة . |
| | (القاعدة رقم ٢١ بالصحيفة رقم ٩٦ ع ١) |
| | وإثبات . |
| | (القاعدة رقم ١٥٢ بالصحيفة رقم ٧٤٨ ع ٢) |
| | (والقاعدة رقم ٢٨٢ بالصحيفة رقم ١٣٨١ ع ٣) |
| | وجريمة . |
| | (القاعدة رقم ٩٦ بالصحيفة رقم ٤٥٨ ع ٢) |
| | وحكم . |
| | (القاعدة رقم ١٠٠ بالصحيفة رقم ٤٧٦ ع ٢) |
| | ودخان . |
| | (القاعدة رقم ٢١٤ بالصحيفة رقم ١٠٩٠ ع ٣) |
| | ودفاع . |
| | (القاعدة رقم ٢٨٥ بالصحيفة رقم ١٣٩١ ع ٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ودفوع . (القاعدة رقم ١٦٢ بالصحيفة رقم ٨١١ ع ٢) |
| | | وعقوبة . (القاعدة رقم ٢١٢ بالصحيفة رقم ١٠٧٨ ع ٣) |
| | | ومسئولية جنائية . (القاعدة رقم ٢٢٦ بالصحيفة رقم ١١٤٤ ع ٣) |
| | | نظر الطعن والحكم فيه : |
| | | ١ - نقض الحكم بالنسبة للطاعن يقتضى نقضه بالنسبة للمحكوم عليهما الآخرين اللذين يتصل بهما وجه الطعن ولولم يقررا بالطعن بالنقض . المادة ٤٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . |
| ١٨٣ | ٤٠ ع ١ | (الطعن رقم ١٩٦٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) |
| | | ٢ - متى يحكم بنقض الحكم بالنسبة للمستول بالحقوق المدنية والمتهم الذى لم يقرر بالطعن ؟ |
| ٢٤٨ | ٥٤ ع ١ | (الطعن رقم ١٣٨٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١١) |
| ١١٣٣ | ٢٢٣ ع ٣ | (والطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ٣ - لمحكمة النقض نقض الأمر المطعون فيه الصادر من مستشار الإحالة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى وتصحيحه على مقتضى القانون لمصلحة المتهمين . المادة ٢/٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . |
| | | بطلان اتصال قضاء الإحالة بالدعوى بطلانا أصليا . وجوب القضاء بعدم قبولها بغير الطريق القانوني . |
| ٤٠١ | ٨٧ ع ١ | (الطعن رقم ١٩٩١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٤ — نقض الحكم المطعون فيه . لا يفيد منه إلا من كان طرفاً في الخصومة الاستئنافية . |
| | | عدم امتداد أثر الطعن بالنقض لمن ليس له أصلاً حق الطعن بهذا الطريق . |
| ٤٨٤ | ٢٤١٠١ | (الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) |
| | | ٥ — العبرة في قيام حالة الدفاع الشرعى . هى باعتماد المتهم أو تصوره . متى أقيم ذلك على أسباب مقبولة . متى يقضى بنقض الحكم اطاعن وغيره من الطاعنين . |
| ٩٦٠ | ٢٤١٩٠ | (الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٢) |
| | | ٦ — ثبوت انتقال المتهم الى مكتب الشهر العقارى فى فترة المرض المثبتة بالشهادة المرضية المقدمة منه . حق المحكمة فى عدم الاطمئنان الى صحة عذر المرض المثبت بالشهادة . |
| ١٢١٦ | ٣٤٢٤٣ | (الطعن رقم ٨٨٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٤) |
| | | راجع أيضاً . مسئولية جنائية . |
| | | (القاعدة رقم ٤٩ بالمصحفة رقم ٢٣١ ع ١) |
| | | التنازل عن الطعن : |
| | | التنازل عن الطعن بالنقض . جواز الاقرار به لمأمور السجن . |
| ٢٣٥ | ١٤٥٠ | (الطعن رقم ٢٠٠٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٠) |
| | | ” سقوط الطعن “ . |
| | | إلغاء الحكم المطعون فيه فى المعارضة . اعتبار الطعن بالنقض المرفوع عنه من النيابة غير ذى موضوع . سقوطه . |
| ٥٢٠ | ٢٤١٠٩ | (الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | نماذج صناعية |
| ٤٨٧ | ٢٤١٠٢ | ١ - الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية . ماهية كل منها ؟ (الطن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | ٢ - براءة الاختراع : هي المناط في حماية ملكيته . عدم الحصول على هذه البراءة . لا جريمة في تقليد الاختراع . |
| | | الابتكار وحده هو الذى ينشئ ملكية الرسوم والنماذج وليس تسجيلها . التسجيل قرينة على هذه الملكية تقبل إثبات العكس . |
| | | ليس من شأن تسجيل النموذج أن يغير من طبيعته . |
| ٤٨٧ | ٢٤١٠٢ | (الطن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | ٣ - اقتصار المدعى المدنى على تسجيل القوالب المدعى تقليدها بوصفها نماذج صناعية مع أنها اختراع . تقليد هذه القوالب . غير مؤثم . ما دام لم يحصل على براءة اختراع عنها . |
| ٤٨٧ | ٢٤١٠٢ | (الطن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | ٤ - تحديد الابتكار . مسألة فنية . مردها لأهل الخبرة . إزال حكم القانون على الوقائع المطروحة . مسألة قانونية . للمحكمة وحدها حق الفصل فيها . |
| ٤٨٧ | ٢٤١٠٢ | (الطن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| | | نواذى رياضية |
| | | تقليد علامة إحدى جهات الحكومة أو الجهات الملحقه بها حكما . جنابة . المواد ٢٠٦ ، ٢٠٦ مكرر ، ٢٠٨ عقوبات . |
| | | المراد بالعلامة فى هذا المقام ؟ شارات الأندية الرياضية لا تعتبر من تلك العلامات . هله ذلك ؟ تقليد علامة النادى الأولمبى لا تعتبر من قبيل تزوير العلامات الواردة فى قانون العقوبات . |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | تغيير الحقيقة في تذكرة الدخول في النادي الأولمبي أو أى محرر صادر من هذا النادي جنحة معاقب عليها بالمادة ٢١٥ عقوبات . |
| | | صفة النفع العام لا تنسب على الجمعية الخاصة إلا بقرار جمهوري ولا تزول إلا به . تقلد علامات الجمعيات الخاصة ذات النفع العام أو تزوير محركاتها . جنابة . الأندية الرياضية لا تعتبر من قبيل الجمعيات . |
| ١٤٦٧ | ٣٤٣٠٣ | (الطن رقم ٩٥٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| | | نيابة عامة |
| | | اختصاصها : " اختصاص المحامي العام الأول " |
| | | حق المحامي العام الأول عند غياب النائب العام أو خلو منصبه أو قيام مانع لديه في التقرير بالظعن بالنقض في الأمر بأن لا وجه الصادر من مستشار الإحالة وتوقيع أسبابه . فيما عدا الحالات الثلاث المتقدمة لا يباشر المحامي العام الأول حق الظعن إلا بتوكيل خاص من النائب العام . خلو الأوراق من هذا التوكيل . عدم قبول الظعن لرفعه من غير ذي صفة . |
| ٣١٦ | ١٤٦٨ | (الطن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/١٠) |
| ١٠١٨ | ٣٤١٩٨ | (الطن رقم ٧٨٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٦) |
| | | " اختصاص نيابة مخدرات القاهرة " : |
| | | وكلاء نيابة مخدرات القاهرة . اختصاصهم المكاني . شموله التحقيق والتصرف في الجنائيات والجنح المتعلقة بالمواد المخدرة في دائرة محافظة القاهرة وقسم أول وقسم ثان الجيزة . |
| ١١١٠ | ٣٤٢١٨ | (الطن رقم ٨٤٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|--|
| | | التحقيق بمعرفتها : |
| | | ١ - مباشرة النيابة للتحقيق . صحة قيام مأموري الضبط إلى جانبها بواجباتهم . المادة ٢١ إجراءات . على هؤلاء المأمورين ارسال محاضرهم للنيابة لتكون عنصرا من عناصر الدعوى تحقق ما ترى تحقيقه منها . حق المحكمة في الاستناد الى ما ورد بهذه المحاضر . |
| ٢٧٧ | ١٤٦٠ | (الطعن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٩/٢٤) |
| ٦٥٩ | ٢٤١٣٥ | (والطعن رقم ٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) |
| | | ٢ - عدم جواز إبداء الدفع ببطلان تحقيق النيابة لأول مرة أمام محكمة النقض . |
| ٢٧٧ | ١٤٦٠ | (الطعن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) |
| | | ٣ - توزيع الأعمال بين كتاب كل محكمة أو نيابة . تنظيم داخلي ناطق بالشارع ورئيس كل محكمة أو نيابة كلية في دائرة اختصاصه ومنها المحاكم الجزئية والنيابات الجزئية التابعة لكل منهما . |
| | | قيام كاتب نيابة بعمل آخر في ذات دائرة النيابة الكلية . لا بطلان . |
| ٤٢٨ | ١٤٩١ | (الطعن رقم ٢٢٥٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١) |
| | | ٤ - اختصاص وكلاء النيابة الكلية بتحقيق جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي يعملون في حدود اختصاصها . |
| ٥٠٩ | ٢٤١٠٦ | (الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) |
| ٦٧٣ | ٢٤١٣٧ | (والطعن رقم ١٣٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٥ - قيام المحقق في جنائية بمواجهة المتهم بغيره من المتهمين أو الشهود دون اتباع الضمانات المنصوص عليها في المادتين ١٢٤ و ١٢٥ إجراءات . أثره ؟ |
| ٥٧٨ | ٢٤١١٩ | (الطعن رقم ٥٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ٦ - خلو التحقيق من مواجهة المتهم بغيره من المتهمين أو الشهود . لا يبطله . للمتهم في هذه الحالة أن يتمسك أمام محكمة الموضوع بما قد يكون في التحقيق من أوجه النقص . |
| ٥٧٨ | ٢٤١١٩ | (الطعن رقم ٥٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ٧ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش . لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . |
| ٥٧٨ | ٢٤١١٩ | (الطعن رقم ٥٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ٨ - طريقة تنفيذ إذن التفتيش . موكولة لرجل الضبط تحت إشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع . مثال . |
| ٨٩٠ | ٢٤١٧٨ | (الطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| | | ٩ - جواز ندب غير كاتب التحقيق المختص لتدوين محضر التحقيق في حالة الضرورة . تقدير الضرورة أمر موكول لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . |
| ١٤٧٩ | ٣٤٣٠٥ | (الطعن رقم ٢٢٢٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |
| | | ١٠ - الأصل في الإجراءات الصحة . خلو محضر التحقيق من بيان الظروف التي دعت النيابة إلى ندب غير كاتب التحقيق المختص لا ينفى قيام الضرورة . |
| ١٤٧٩ | ٣٤٣٠٥ | (الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩) |

راجع أيضا : محكمة الجنايات .

(القاعد رقم ٤ بالصحيفة رقم ١٧ ع ١)

ووصف التهمة .

(القاعد رقم ٦٠ بالصحيفة رقم ٢٧٧ ع ١)

نيابة عامة

”القيود التي ترد على حقها في رفع الدعوى الجنائية“ .

١ - الإجراء المنصوص عليه في كل من المادة ٤/٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والمادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن الجمارك والمادة ١٠ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد - هو في حقيقته طلب يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره ، سواء بالنسبة إلى مباشرة التحقيق أو بالنسبة إلى رفع الدعوى .

(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ١١٧ ع ٢ ٥٦٥

٢ - اختصاص النيابة العامة برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقا للقانون مطلق لا يرد عليه القيد إلا استثناء من نص الشارع . أحوال الطلب من تلك القيود . صدور الطلب أثره : رفع القيد وجوعا إلى حكم الأصل في الاطلاق . صدور الطلب ممن يملكه قانونا في جريمة من جرائم النقد أو التهريب أو الاستيراد . للنيابة العامة اتخاذ الإجراءات في شأن الواقعة أو الوقائع التي صدر عنها وتصح الإجراءات بالنسبة إلى كافة ما قد تتصف به من أوصاف قانونية وما يرتبط بها إجراءات من وقائع لم تكن معلومة وقت صدوره متى تكشف عرضا أثناء التحقيق وذلك بقوة الأثر العيني للطلب وقوة الأثر القانوني للارتباط ، ما دام ما جرى تحقيقه من الوقائع داخلا في مضمون ذلك الطلب الذي يملك صاحبه

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | قصره أو تقييده . لا يغير من ذلك أن تكون الدعوى الجنائية لم ترفع عن الجريمة التي صدر بشأنها الطلب بل رفعت عن جرائم أخرى مما يتوقف رفع الدعوى بها على طلب من جهة أخرى ما دامت هذه الجرائم قد تكشفت عرضاً أثناء تحقيق الجريمة الأولى التي صدر الطلب بشأنها صحيحاً . |
| ٥٦٥ | ٢٤١١٧ | (الطن رقم ٥٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) |
| | | ٣ - إنصراف الخطاب الموجه من الشارع في المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ أى إجراء فيها إلى النيابة العامة وحدها دون غيرها من جهات الاستدلال . |
| ٧٨٧ | ٢٤١٥٨ | (الطن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| ٧٩٥ | ٢٤١٥٩ | (الطن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | (الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |
| ١٣٥٦ | ٣٤٢٧٦ | (الطن رقم ١٤٥١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١) |
| | | ٤ - متى تحرك الدعوى الجنائية : بالتحقيق الذى تجريه النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تدينه من مأمورى الضبط القضائى وكذلك برفع الدعوى أمام جهات الحكم . |
| | | إجراءات الاستدلال أيا كان من يباشرها لا تبدأ بها الدعوى ولو فى حالة التلبس بالجريمة . |
| ٧٨٧ | ٢٤١٥٨ | (الطن رقم ٢١٥٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢) |
| ١٣٥٦ | ٣٤٢٧٦ | (الطن رقم ١٤٥١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١) |
| | | ٥ - صدور طلب بالسير فى إجراءات الدعوى ثم طلب برفعها . تمام الإجراءات وفق القانون . |
| ٩٧٦ | ٢٤١٩٣ | (الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | راجع أيضا : إثبات . (القاعدة رقم ٢٠٨ بالصحيفة رقم ١٠٥٦ ع ٣) وقضاة . (القاعدة رقم ٢١١ بالصحيفة رقم ١٠٧٤ ع ٣) مصلحتها في الطعن في الأحكام : ١ — مصلحة النيابة العامة في الطعن في الأحكام بطريق النقض . مناطها ؟ (الطعن رقم ٢٢٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) ٣٧٧ ع ٨١ ٢ — إلغاء الحكم المطعون فيه في المعارضة . اعتبار الطعن بالنقض المرفوع عنه من النيابة غير ذي موضوع . سقوطه . (الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) ٥٢٠ ع ١٠٩ ٣ — الصفة مناط الحق في الطعن . لا صفة للنياية العامة في التحدث إلا في خصوص الدعوى الجنائية وحدها . مثال . (الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) ٧٠٣ ع ١٤١ الطعن في أوضاعها بالألا وجه : حق المدعى المدني في الطعن في قرار النيابة الصادر بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية . المادة ٢١٠ إجراءات . (الطعن رقم ٢٢٢٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١٧) ٣٣١ ع ٧٢ |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | (هـ) |
| | | هتك عرض . هرب المقبوض عليهم . هيئات عامة . |
| | | هتك عرض |
| | | ١ — جريمة هتك العرض . أركانها : الركن المادى والركن المعنوى . القصد الجنائى . متى يتحقق ؟ |
| | | ركن القوة فى جريمة هتك العرض . شروط توافره ؟ |
| | | تحقق جريمة هتك العرض بالقوة بإخراج المجنى عليه من الماء عاريا وعدم تمكنه من ارتداء ثيابه واقتياده وهو على هذا الحال بالطريق العام . |
| ٨٥٣ | ٢٤١٧١ ع | (الطن رقم ٢١٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) |
| | | ٢ — تقدير توافر أو عدم توافر رضا المجنى عليها فى جريمة هتك العرض . موضوعى . |
| | | مباغنة المجنى عليها . يتوافر بهاركن القوة فى جريمة هتك العرض . |
| ١٢٠٥ | ٣٤٢٤٠ ع | (الطن رقم ١٤٤٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٣) |
| | | هرب المقبوض عليهم |
| | | راجع : قبض . |
| | | (القاعدة رقم ٢٦٦ بالصحيفة رقم ١٣١١ ع ٣) |
| | | هيئات عامة |
| | | الهيئة العامة للإصلاح الزراعى . من أشخاص القانون العام . |
| | | مالها مال عام . العاملون بها من الموظفين العموميين . |
| ٢٦١ | ١٤٥٧ ع | (الطن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٧) |
| | | راجع أيضا : رقابة إدارية . |
| | | (القاعدة رقم ١٧٣ بالصحيفة رقم ٨٦٢ ع ٢) |

(و)

وصف التهمة . وكالة .

وصف التهمة

١ — نطاق حق محكمة الموضوع في تكييف الواقعة وإسباغ الوصف القانوني عليها .

(الطن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣) ٤٦ ع ١٢٢

٢ — متى تتضمن الواقعة الواردة بأمر الإحالة لجميع ما أخفاه المتهم من أشياء متحصلة من اختلاس ؟ كفاية واقعة مالتبرير العقوبة المقضى بها . عدم جدوى النعى على الحكم بشأن واقعة أخرى لا تأير لثبوتها من عدمه على العقوبة المحكوم بها .

(الطن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤) ٦٠ ع ٢٧٧

٣ — القيود التي ترد على حق محكمة الموضوع في تكييف الواقعة وإسباغ الوصف القانوني الصحيح عليها . مثال في موازين .

(الطن رقم ٢٢٣٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) ٧٨ ع ٣٦٥

٤ — الممول عليه في تحديد الاختصاص النوعي لإبتداء . هو الوصف القانوني للواقعة كما رفعت بها الدعوى .

إختصاص محكمة الجنايات بجرائم المادة ٥١ عقوبات .

(الطن رقم ٤٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) ١١٢ ع ٣٩٥

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| ٧١٩ | ٢٤١٤٥ | ٥ - تقديم المتهم للمحاكمة بوصف إثباته بيانات غير صحيحة في استمارة الحياة ليس للمحكمة تعديل التهمة إلى استعماله مستلزمات الإنتاج الزراعي في غير الحاصلات والمساحات المنصرفة لها . (الطن رقم ١٤٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٦) |
| ٧٣٢ | ٢٤١٤٨ | ٦ - تغيير وصف التهمة أو تعديله . وجوب لفت نظر الدفاع إليه . صراحة أو ضمنا أو بإجراء يتم عنه . مثال . (الطن رقم ١٩٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| ٧٢٢ | ٢٤١٤٦ | ٧ - قصر الإعفاء الوارد بالمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ على العقوبات المقررة لجرائم المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ منه . بحث هذا الإعفاء . يكون بعد إسباغ الوصف الصحيح على واقعة الدعوى . (الطن رقم ١٦٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) |
| ٩١٢ | ٢٤١٨٢ | ٨ - حق المحكمة . تعديل وصف التهمة . مادام أن الواقعة الواردة بأمر الإحالة هي ذاتها أساس الوصف الجديد . (الطن رقم ١٨٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| ٩١٢ | ٢٤١٨٢ | ٩ - عدم التزام المحكمة بتنبية الدفاع عند تعديل وصف التهمة بما ينطبق عليه المادة ١٠٩ مكررا عقوبات بدلا من الوصف المنطبق عليه المادة ١٠٦ مكررا عقوبات . (الطن رقم ١٨٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) |
| | | ١٠ - تعديل المحكمة الوصف بإضافة سبق الإصرار إلى جرائم القتل العمد والشرع فيه المسندة إلى الطاعنين دون تنبيههما إلى ذلك . إخلال بحق الدفاع . لا يمنع من ذلك أن تكون العقوبة التي أوقعها الحكم مقرررة للجرائم المسندة إلى الطاعنين |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | مجردة عن هذا الظرف . مادام الحكم قد عول على هذا الظرف في نفي قيام حالة الدفاع الشرعى التى تمسك بها الطاعنان . |
| ٩٦٦ | ٢٤١٩٢ | (الطعن رقم ٩٢٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) |
| | | ١١ — نطاق حق المحكمة في تعديل الوصف الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم ؟ مثال في تعديل الوصف من أخذ المتهم لنفسه مبلغا على سبيل الرشوة للاخلال بواجبات وظيفته إلى أخذه المبلغ لأداء عمل زعم أنه من أعمال وظيفته . |
| ١١١٥ | ٣٤٢١٩ | (الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ١٢ — ثبوت أن الوصف الذى أجرته المحكمة قد ترفع الدفاع على أساسه وتناوله بالتفنيد في مذكرته . لا إخلال بحق الدفاع . |
| ١١١٥ | ٣٤٢١٩ | (الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ١٣ — تعديل محكمة أول درجة لوصف التهمة دون لفت نظر المتهم . لا يؤثر في صحة الحكم الصادر من المحكمة الاستثنائية مادام المتهم — عند استئنائه حكم محكمة أول درجة — كان على علم بهذا التعديل . مثال . |
| ١١٢٤ | ٣٤٢٢١ | (الطعن رقم ١٣٢٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ١٤ — واجب المحكمة لإصلاح الخطأ المسمى وتدارك كل سهو في عبارة الاتهام . مما يكون في أمر الاحالة أو التكليف بالحضور . مخالفة ذلك . يعيب الحكم . المادة ٣٠٨/٣ إجراءات . |
| ١٣٠٤ | ٣٤٢٦٤ | (الطعن رقم ١٥٧١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ١٥ — إثبات تقرير الصفة التشريرية أن القتل حدث بالحنق وكم النفس معا . تقديم الدعوى للمحكمة بوصف القتل بالحنق . بيان الحكم وسيلة القتل بالاستناد إلى ذلك التقرير الفنى وكونه تم بأسفكسيا بالحنق وكم النفس معا دون الاجتزاء بأحدهما لا يعتبر تعديلا في التهمة مما تلتزم المحكمة بلفت نظر الدفاع إليه . ما دام أن الدفاع قد التفت إليه وترافع على أساسه . |
| ١٣٤٤ | ٣٤٢٧٣ | (الطن رقم ١١٦٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١) |
| | | ١٦ — عدم جدوى النعى على الحكم خطؤه في وصف جريمة خيانة الأمانة بأنها نصب . ما دام أنه قد حاقب المتهم بعقوبة تدخل في نطاق عقوبة خيانة الأمانة . |
| ١٣٦٤ | ٣٤٢٧٧ | (الطن رقم ١٥٦٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١) |
| | | ١٧ — تقدير ظروف الرأفة . العبرة فيه بالواقعة الجنائية ذاتها . خطأ الحكم في وصف الواقعة . لا يبرر طلب نقضه بقالة إن المحكمة عند تقدير العقوبة التي أوقعتها كانت تحت تأثير الوصف الخاطئ إلا إذا كانت المحكمة قد نزلت بالعقوبة إلى أقل حد يسمح به القانون حسب الوصف الخاطئ . أساس ذلك . |
| | | معاقبة المتهم باعتباره فاعلا في القتل للعمد المقترن بغرف مشدد بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة . رغم معاملته بالمادة ١٧ عقوبات وكونه في صحيح القانون شريكا في الجريمة المذكورة لا فاعلا فيها . لا ثريب . |
| ١٤٥١ | ٣٤٣٠١ | (الطن رقم ١٢١٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) |

| القاعدة | الفصحة | |
|---------|--------|---|
| | | ١٨ — خطأ الحكم في وصف واقعة الدعوى . متى لا يتوافر به المصلحة في الطعن فيه ؟ |
| ١٤٥١ | ٣٤٣٠١ | (الطعن رقم ١٢١٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) راجع أيضا : مقوبة . (القاعدة رقم ٢٣٤ بالصحيفة رقم ١١٨١ ع ٣) |
| | | وكالة |
| | | ١ — الدفع بالوكالة الذي تندفع به جرائم التزوير . حدوده ؟ |
| ١١٣٣ | ١٤٢٢٣ | (الطعن رقم ١٣٩٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠) |
| | | ٢ — اقتصار عبارات التوكيل على التقرير بالاستئناف . رغم سابقة صدور الحكم الاستئنافي النهائي على هذا التوكيل . دلالة ذلك : انصراف إرادة الموكل إلى التوكيل في التقرير بالطعن بالنقض . |
| ١٣٣٥ | ٣٤٢٧١ | (الطعن رقم ١٥٨٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤) |

موضوعات فهرس الأحكام

الصادرة من الدائرة الجنائية

| رقم الصفحة | الموضوع | رقم الصفحة | الموضوع |
|------------|------------------------|------------|--------------------------|
| | | | (١) |
| ٩٥ | إستئناف | ٥ | اتفاق |
| ٩٩ | إستجواب | ٧ | إتفاق جنائي |
| ٩٩ | إستدلال | ٨ | إتلاف مزروعات ... |
| ١٠١ | إستعمال محرر مزور ... | ٨ | آثار |
| ١٠٢ | إستيراد | ٨ | إثبات |
| ١٠٤ | إستيقاف | ٥٣ | إجراءات |
| | إستيلاء على مال للدولة | ٥٤ | إجراءات المحاكمة ... |
| ١٠٥ | بغير حق | ٦٨ | إحالة |
| ١٠٦ | إشتباه | ٦٩ | أحداث |
| ١٠٧ | إشتراك | ٦٩ | إختصاص |
| ١١١ | أشخاص اعتبارية | ٧٥ | إختراع |
| ١١٢ | إصابة خطأ | ٧٦ | إختلاس أشياء محجوزة ... |
| ١١٣ | إصابة عمل | ٧٧ | إختلاس أموال أميرية ... |
| ١١٣ | إصلاح زراعي | | إختلاس أموال |
| ١١٤ | إضرار عمد | ٨٣ | المشروعات الخاصة ... |
| ٣٠ | إعتراف | | إختلاس أوراق رسمية |
| ١١٥ | إعدام | ٨٣ | مودعة |
| ١١٦ | إعلان | | إخلال عمدى فى تنفيذ |
| ٣٤ | إقرار | ٨٥ | الالتزامات التعاقدية ... |
| ١١٧ | إكراه | ٨٥ | إرتباط |
| ١١٩ | إلتماس إعادة النظر ... | | أسباب الإباحة وموانع |
| ١٢٠ | أمر إحالة | ٩٠ | العقاب |

(ب)

| رقم الصفحة | الموضوع | رقم الصفحة | الموضوع |
|------------|----------------------------|------------|-----------------------------|
| ١٥٤ | نزوير... .. | ١٢١ | أمر بالأوجه... .. |
| ١٦٢ | تسجيل نماذج صناعية... .. | ١٢٤ | أمر ضبط وإحضار... .. |
| ١٦٣ | تسوير جبرى... .. | ١٢٤ | أموال عامة... .. |
| ١٦٥ | تصد... .. | ١٢٤ | إنابة قضائية... .. |
| ١٦٥ | تعد... .. | ١٢٥ | إنتاج ورق اللعب... .. |
| ١٦٦ | تعدي على الموظفين... .. | ١٢٥ | إنتهاك حرمة ملك الغير... .. |
| ١٦٦ | تعذيبات بدنية... .. | ١٢٥ | إهمال جسيم... .. |
| ١٦٧ | تعويض... .. | ١٢٦ | أوراق رسمية... .. |
| ١٦٩ | تفتيش... .. | (ب) | |
| ١٧٧ | تقادم... .. | ١٢٦ | باعث... .. |
| ١٧٩ | تقرير التلخيص... .. | ١٢٦ | براءة اختراع... .. |
| ١٧٩ | تقليد... .. | ١٢٧ | بطلان... .. |
| ١٨٠ | تكليف بالحضور... .. | ١٣٦ | بلاغ كاذب... .. |
| ١٨٠٦٣٤ | تلبس... .. | ١٣٧ | بناء... .. |
| ١٨٣ | تموين... .. | ١٣٨ | بيانات وعلامات تجارية |
| ١٨٨٦٧١ | تنازع اختصاص... .. | (ت) | |
| ١٨٨ | تنظيم... .. | ١٤٠ | تأمين... .. |
| ١٨٨ | تهريب جمرى... .. | ١٤١ | تأمين... .. |
| ١٩٣ | توافق... .. | ١٤١ | تأمينات اجتماعية... .. |
| (ج) | | ١٤٣ | تبديد... .. |
| ١٩٣ | جريمة... .. | ١٤٧ | تبغ... .. |
| ٢١٤ | جمارك... .. | ١٤٩ | تحقيق... .. |
| ٢١٧ | جمعية تعاونية زراعية... .. | ١٥٤ | ترويج عمله ورقية... .. |

| رقم الصفحة | الموضوع | رقم الصفحة | الموضوع |
|------------|----------------------------|------------|--|
| ٣١٥ | دستور | | جميعات خاصة ذات |
| ٣١٦ | دعارة | ٢١٨ | نفع عام |
| ٣١٦ | دعوى جنائية | ٢١٨ | جنون |
| ٣٢٨ | دعوى مدنية | | (ح) |
| ٣٣٢ | دفاع | ٢١٩ | حالة الضرورة |
| ٣٥٧ | دفاع شرعى | ٢١٩ | حجز |
| ٣٥٧ | دفع | ٢٢٠ | حجية الشيء المقضى |
| ٣٦٧ | دقيق | ٢٢٠ | حكم |
| | (ذ) | ٣٠٢ | حيازة |
| ٣٦٧ | ذخيرة | | (خ) |
| | (ر) | ٣٠٣ | خبراء الطب الشرعى |
| ٣٦٨ | رابطة السببية | ٣٠٣٤٩ | خبرة |
| ٣٧٠ | رجال السلطة العامة | ٣٠٣ | خبز |
| ٣٧٠ | رد اعتبار | ٣٠٥ | خطأ |
| ٣٧١ | ردة | ٣٠٨ | خيانة أمانة |
| ٣٧١ | رسوم استيراد | ٣١١ | خيانة الأمانة فى الأوراق الممضاة على بياض |
| ٣٧١ | رسوم إنتاج | | (د) |
| ٣٧٢ | رسوم جمركية | ٣١٢ | دخان |
| ٣٧٢ | رشوة | | دخول منزل بقصد |
| ٣٧٧ | رقابة إدارية | ٣١٥ | ارتكاب جريمة |

| الموضوع | رقم الصفحة | الموضوع | رقم الصفحة |
|-----------------------|------------|-----------------------|------------|
| (ز) | | | |
| زراعة | ٣٧٨ | ضرب | ٣٩٢ |
| زيت | ٣٧٨ | ضرب أحدث عاهة .. | ٣٩٥ |
| (س) | | | |
| سب وقذف | ٣٧٨ | ضرب أنفى إلى موت .. | ٣٩٥ |
| سبق إصرار | ٣٧٩ | ضرب | ٣٩٥ |
| سرقه | ٣٨١ | (ط) | |
| سلاح | ٣٨٢ | طب شرعى | ٣٩٧ |
| سيارات | ٣٨٤ | طعن | ٣٩٧ |
| (ش) | | | |
| شركات | ٣٨٤ | ظروف مخففة | ٤٠٢ |
| شروع | ٣٨٦ | ظروف مشددة | ٤٠٣ |
| شهادات الزور | ٣٨٦ | (ع) | |
| شهود | ٣٥ | عاهة | ٤٠٤ |
| شيك بدون رصيد | ٣٨٧ | عزل | ٤٠٤ |
| (ص) | | | |
| صايبون | ٣٨٩ | عقد | ٤٠٤ |
| صلح | ٣٩١ | عقوبة | ٤٠٤ |
| (ض) | | | |
| ضرائب | ٣٩١ | علاقة سببية | ٤٢٠ |
| | | علامات تجارية | ٤٢١ |
| | | عمل | ٤٢١ |
| | | عود | ٤٢٥ |

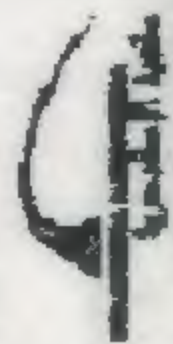
| الموضوع | رقم الصفحة | الموضوع | رقم الصفحة |
|------------------------|------------|----------------------------|------------|
| (غ) | | قوة الأمر المقضى | ٤٥٨ |
| غرامة تهديدية | ٤٢٦ | قوة قاهرة | ٤٦٠ |
| غرفة مشورة | ٤٢٦ | (ك) | |
| غش | ٤٢٦ | كفالة | ٤٦٠ |
| غش في تنفيذ الإلتزامات | | كبيالة | ٤٦١ |
| التعاقدية | ٤٢٩ | كبروسين | ٤٦١ |
| (ف) | | (م) | |
| فاعل أصلي | ٤٣٠ | مأمورو الضبط القضائي | ٤٦٢ |
| (ق) | | مؤسسات عامة | ٤٦٧ |
| قانون | ٤٣٢ | مبان | ٤٦٩ |
| قبض | ٤٣٨ | محاكمة | ٤٦٩ |
| قبض وحبس بدون وجه | | مجرمون أحداث | ٤٦٩ |
| حق | ٤٣٩ | محال صناعية وتجارية | ٤٧٠ |
| قتل خطأ | ٤٤٠ | محال عامة | ٤٧٠ |
| قتل عمد | ٤٤٥ | محاماه | ٤٧٠ و ٤٧٣ |
| قذف | ٤٥٠ | محركات رسمية | ٤٧٢ |
| قرائن | ٤٦ | محضر الجلسة | ٤٧٢ |
| قرارات وزارية | ٤٥٠ | محكمة استئنافية | ٤٧٣ |
| قصص جنائي | ٤٥٢ | محكمة الأحداث | ٤٧٧ |
| قضاة | ٤٥٧ | محكمة الإعادة | ٤٧٨ |
| قمار | ٤٥٨ | محكمة الجنايات | ٤٧٨ |

| الموضوع | رقم الصفحة | الموضوع | رقم الصفحة |
|--------------------------|------------|--------------------------|-------------|
| محكمة الجنح | ٤٢٨ | (ن) | |
| محكمة الموضوع | ٤٨٢ | نصب | ٥٣٤ |
| محكمة النقض | ٥٠٦ | نظام عام | ٥٣٥ |
| مرافق عامة | ٥٠٧ | نقابات | ٥٣٦ و ٤ و ٣ |
| مسئولية جنائية | ٥٠٧ | نقد | ٥٣٦ |
| مسئولية مدنية | ٥١٤ | نقض | ٥٤٠ |
| مستخدمون عموميون | ٥١٥ | نماذج صناعية | ٥٧٣ |
| مستشار الإحالة | ٥١٦ | نوادي رياضية | ٥٧٣ |
| مصادرة | ٥٢٠ | نيابة عامة | ٥٧٤ |
| مصاريف قضائية | ٥٢١ | (هـ) | |
| معارضة | ٥٢١ | هتك عرض | ٥٨٠ |
| معاينة | ٥٣ | هرب المقبوض عليهم | ٥٨٠ |
| مقاصة | ٥٢٣ | هيئات عامة | ٥٨٠ |
| مقاومة الموظفين | ٥٢٤ | (و) | |
| مكلفون بخدمة عامة | ٥٢٤ | وصف التهمة | ٥٨١ |
| ملكية | ٥٢٤ | وكالة | ٥٨٥ |
| متزل | ٥٢٤ | | |
| مواد مخدرة | ٥٢٤ | | |
| موازين | ٥٣١ | | |
| موانع العقاب | ٥٣١ | | |
| موظفون عموميون | ٥٣٢ | | |

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة
وكيل وزارة
على سلطان على
رئيس مجلس الإدارة

”رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠٠٢ لسنة ١٩٧٠“

”هيئة المطابع الأميرية (دار القضاء) ٢٦٣/٧٠/٢٢٠١“



Bibliotheca Alexandrina



0536731